



المطابع العثمانية للشؤون
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمارة (٧٩)
نوم (٧٩)

تحقيق القواعد الغيائية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الكرشاوي
(ت ٧٨٦ هـ)

مقتنيه ودراسة

وإحياؤه ونشره الدكتور محمد بن عبد الرحمن العوفي

مستوفى في الفقه والحكمة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ

مكتبة العلوم والحكمة

المدينة المنورة



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغيائية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الكرشايني
(ت ٧٨٦هـ)

تحقيقه ودراسة

و.حياي بنه وخميس الله بن محمد بن العوفي

عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ

مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح) الجامعة الإسلامية، ١٤٢٥هـ -

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
تحقيق الفوائد الغيائية لشمس الدين الكرمانى
تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي
- المدينة المنورة.

٥٧٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨-٢٢١-٠٢-٩٩٦٠

١ - - ٢ - - أ - العنوان

ديوي ٤١٥,٥ ٢٢/٢٦٤٠

رقم الإيداع: ٢٢/٢٦٤٠

ردمك: ٨-٢٢١-٠٢-٩٩٦٠

جميع حقوق الطبع محفوظة
للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مكتبة العلوم والحكم

المدينة المنورة - شارع الستين - ص.ب ٦٨٨
ت ٨٥٥١٩٤٢ - ٨٥٦٣٣٥٦ - فاكس ٨٢٢٠٦٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فإنّ أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والتّظنر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأنّ ذلك هو الذي يوصل إلى السّعادة، كما قال الرّسول — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — : «من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهّل الله له به طريقاً إلى الجنّة».

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر من الآية: ٢٨]. وأوّل ما بدئ به رسول الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — هو وحي الله إليه بالعلم ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، [العلق: ١-٥].

وقال تعالى يخاطبه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾، [محمّد من الآية: ١٩].

وقال تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، [طه من الآية: ١١٤]. وما قامت به الحياة السّعيدة في الحياة الدّنيا والآخرة إلّا بالعلم النّافع. ولذا كان التّعليم هو الهدف الأعظم لمؤسّس المملكة العربيّة

السَّعُودِيَّةُ الْمَلِكُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللهُ، وَلِأَبْنَائِهِ كَذَلِكَ مِنْ بَعْدِهِ، فِي عَهْدِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، أَوَّلَ وَزَيْرٍ لِلْمَعَارِفِ بَلَغَتْ مَسِيرَةَ التَّعْلِيمِ مَسْتَوًى عَالِيًّا، وَازْدَهَرَ التَّعْلِيمُ الْعَالِيُّ وَارْتَقَتِ الْجَامِعَاتُ، وَمِنْ هَذِهِ الْجَامِعَاتِ الْعَمَلَاةُ، الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَهِيَ صَرَحَ شَامِخٌ، يَشْرَفُ بِأَنْ يَكُونَ إِحْدَى الْمُسْتَسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، الَّتِي تَعْمَلُ عَلَى هَدْيِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَقُومُ بِتَنْفِيزِ السِّيَاسَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ بِتَوْفِيرِ التَّعْلِيمِ الْجَامِعِيِّ وَالدِّرَاسَاتِ الْعَالِيَا، وَالتَّهْوُوضِ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْقِيَامِ بِالتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرِ، وَخِدْمَةِ الْمَجْتَمَعِ فِي نِطَاقِ اخْتِصَاصِهَا.

وَمِنْ هُنَا، فَعِمَادَةُ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِالْجَامِعَةِ تَضَلَّعَ بِنَشْرِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، ضَمَّنَ وَاجِبَاتَهَا، الَّتِي تَمَثَّلُ جَانِبًا هَامًّا مِنْ جَوَانِبِ رِسَالَةِ الْجَامِعَةِ أَلَا وَهُوَ التَّهْوُوضُ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْقِيَامِ بِالتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ وَالنَّشْرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابٌ: **[تَحْقِيقُ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ]**، تَأَلَّفَهُ:

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ الْكُرْمَانِيِّ (ت ٧٨٦هـ) تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ د. حَلِيِّ بْنِ حَذِيفَةَ اللَّهِ مَحْيِيَّانَ الْعَوْنِي.

نَفَعَ اللهُ بِذَلِكَ وَنَسَأَلَهُ سَبْحَانَهُ أَنْ يَرْزُقَنَا الْعِلْمَ النَّافِعَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

مَعَالِي مَدِيرِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

د/صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَبُودِ

المقَدِّمة

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ مَلِكِ
يَوْمِ الدِّينِ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿^(١)

آمين.

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ
الطَّاهِرِينَ، وَصَحَابَتِهِ الْعُرَّاءِ الْمِيَامِينَ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ
وَبَعْدُ؛

فَإِنَّ أَعْظَمَ مَا اسْتَنْفَرْتَ لَهُ الطَّاقَاتِ، وَأَنْفَقْتَ فِي سَبِيلِهِ الْأَوْقَاتِ، مَا
امْتَدَّ نَفْعُهُ لِلْمَرْءِ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَمَاتِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ-: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ
جَارِيَةٍ؛ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَكْدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٢).

(١) سورة الفاتحة. وآياتها سبع.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: (١٢٥٥/٣)؛ في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من
الثواب بعد وفاته؛ حديث رقم (١٦٣١). واللفظ له. وأبو داود في سننه: (٣٠٠/٣)؛ في
كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت؛ حديث رقم: (٢٨٨٠).
والترمذي في جامعه: (٦٦٠/٣) في كتاب الأحكام؛ باب في الوقف؛ حديث رقم
(١٣٧٦). والنسائي في سننه: (٢٥١/٦)، في كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن
الميت؛ حديث رقم (٣٦٥١). والدارمي في سننه: (١٤٩/١) في المقدمة؛ باب البلاغ
عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وتعليم السنن، حديث رقم (٥٥٩).

وكان من نعم الله عليَّ أن ألقى في رُوْعِي - منذُ نعمة أظفاري، وأنا أتلقى تعليمي الأوَّلي في جنَّات هذه الجامعة المباركة - فهماً صحیحاً لحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآنْفِ الذِّكْر، ولغيره من الأحاديث الواردة في فَضْلِ الْعِلْم. فَأَحْبَبْتُ طَرِيقَهُ وَسَلَكْتُ سُلَّمَهُ. سَأَلْتُ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَضْلَهُ وَبَرَكَتَهُ، وَمَا زَلْتُ كَذَلِكَ؛ أَتَقَلَّبُ بَيْنَ مَعَاهِدِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَكُلِّيَّاتِهَا نَاهِلاً مِنْ مَعِينِهَا الْعَذْبِ الصَّافِي حَتَّى امْتَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ بِالْقَبُولِ فِي مَرَحَلَةِ الْعَالِمِيَّةِ الْعَالِيَةِ "الدُّكْتُوراه".

وكان من توفيقِ اللهِ وَفَضْلِهِ عَلَيَّ وَعَلَى زُمَلَائِي طَلِبَةِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا فِي كَلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - فِي تِلْكَ السَّنَةِ - أَنْ رَأَى الْقَائِمُونَ عَلَيَّ الْجَامِعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ مَعَالِي مُدِيرِهَا الْحَالِي؛ فَضِيلَةُ الدُّكْتُور/صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُبُودِ - ضَرُورَةَ الْعُودَةِ إِلَى الْإِفَادَةِ مِنْ نِظَامِ التَّعَاقُدِ بِتَرْوِيدِ قِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا بِالْكَلِّيَّةِ بَعْدَ مِنْ الْأَسَاتِذَةِ الْفُضَّلَاءِ، وَالْعُلَمَاءِ الْأَجَلَاءِ؛ لِيَكُونُوا عَوْنًا لَطَلِبَةِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا مِنْ جِهَةٍ، وَلِيَسَهِّمُوا مَعَ زُمَلَائِهِمْ السُّعُودِيِّينَ فِي تَنْمِيَةِ الْمَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

وَبِالْفِعْلِ قَبِضَ اللَّهُ لِي مُلَازِمَةً أَحَدِهِمْ؛ وَهُوَ مَنْ هُوَ فِي الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ!! فَضِيلَةُ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُور/عَبْدِ السَّتَّارِ حُسَيْنِ زَمْوُط؛ حَيْثُ عُيِّنَ مُشْرِفًا لِي.

وَمَا زَلْتُ أَسْتَحِيرُ اللَّهَ، وَأَسْتَشِيرُ مُشْرَفِي فِي مَوْضُوعِ الْبَحْثِ، وَهُوَ يَجِبُ إِلَيَّ التَّحْقِيقَ وَيَقْرُبُنِي مِنْهُ؛ حَتَّى اسْتَشَعَرْتُ أَمَمِيَّتَهُ، وَأَدْرَكَتْ خُطُورَتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَضْطَلَعُ بِهِ إِلَّا أَصْحَابُ الْهَمَمِ الْعَالِيَةِ وَالْقُدْرَاتِ الْفَائِظَةِ؛ مِمَّنْ عَرَفَ لِعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْأَسْلَافِ حَقَّهُمْ، وَقَدَّرَهُمْ حَقَّ قَدْرِهِمْ. وَأَدْرَكَتُ تَمَامًا أَنَّ الْعَبَثَ بِتَرَاثِمِهِمْ، وَالتَّسْرَعِ فِي إِخْرَاجِهِ؛ أَشَدُّ وَبَالًا وَأَعْظَمُ

حزباً من بقائه قابعاً في مكانه؛ على صورته التي تركها المؤلف عليه. وهكذا ظلت أطلع مرشدي - بين الوقت والآخر - بما تيسر لي الوقوف عليه؛ من مخطوطات جديرة بالتحقيق - في نظري -، وأعرض عليه، وهو لا يألو جهداً في الفحص والنظر، والتقصي والتتبع؛ بل وقراءة المخطوط؛ مع ما فيه من الجهد والمشقة؛ ثم يصدر حكمه المصيب لكبد الحقيقة.

وعندما يسر الله لي الاهتداء إلى كتاب "تحقيق الفوائد الغيائية" لشمس الدين الكرماني وجدته مع زميل باحث فاضل في قسم اللغويات؛ هو فضيلة الدكتور/ ناجي محمود حين، وكان قد سجل موضوعاً يتعلق بتحقيق كتاب لشمس الدين الكرماني؛ مكنه من الوقوف على عناوين كتبه، فذكر لي أن لشارح صحيح البخاري؛ شمس الدين الكرماني مؤلفاً في البلاغة ودلني على بعض المصادر التي أوردت خبره.

وبعون الله وتيسيره؛ لم تمض أسابيع قلائل إلا وتصور شامل عن الكتاب ومؤلفه تحت سمع المشرف وبصره، وإحدى نسخه المجلوبة من خارج المملكة بين يديه، فوافق استحسانه استحساني، وفرضت قيمة الكتاب العلمية نفسها علي وعليه؛ فلم أجد مناصاً من التقدم به إلى القسم وتسجيله. وثمت أسباب عدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكنني أن أقسمها إلى قسمين:

أولاً: دوافع تتعلق بالباحث، منها:

١ - رغبت الملحة - التي أذكها في مشرفي - في المشاركة في

إحياء التراث العربي والإسلامي؛ بتحقيق مخطوطاته، وبعث نفاثته وكنوزه، ولو لم يكن للتحقيق سوى هذه الميزة لكفت.

٢ - رغبتى الجادة في الجمع بين التأليف والتحقيق، واكتساب التجربة في كليهما، ولما كانت أطروحتي في (الماجستير) موضوعاً؛ ناسب أن تكون في (الدكتوراه) تحقيقاً ودراسة؛ فأجمع بذلك بين النوعين.

٣ - إيماني بأن البلاغة العربية في حاجة ماسة إلى تجديد، وأن أول سبل تجديدها الرجوع إلى تراثنا البلاغي واستيعابه؛ لنبي على أسسه ما نطمح إليه من التجديد.

٤ - رغبتى في إشباع شوق تملكني في أثناء قراءتي المخطوط لأول مرة؛ أجد مكمنه في عمق الفكرة، ودقة الملحظ، وقوة الحجّة، وحسن العرض.

٥ - رغبتى في التمكن والاستيعاب التام لجميع المباحث البلاغية العربية، والتهل من معينها التراثي الصافي.

٦ - رغبتى في الإسهام في إخراج كتاب من كتب التراث العربي؛ خدمة للعلم وأهله، وإثراء للمراجع الأصلية في المكتبة العربية.

ثانياً: دوافع تتعلق بالمخطوط:

١ - قيمة الكتاب العلمية فهو متضمن لكتابين عظيمين؛ أحدهما: مختصر الإنجي، والآخر: شرح الكرماني، وكلاهما ذو أهمية بالغة؛ لأنهما يستمدان مادتهما من مفتاح العلوم للسكاكي مباشرة.

هذا؛ وقد تضمن الكتاب الشارح «تحقيق الفوائد» علوم البلاغة الثلاثة:

المعاني، البيان، البديع. وتناول بالشرح التفصيلي - أحياناً - جميع المباحث البلاغية؛ حيث بدأ بتعريف علم المعاني وتحدث عن غايته ثم تحدث عن الخبر، فعرّفه واستطرد في بيان حقيقته، وخلاف العلماء حول صدقه وكذبه، ثم بيّن الغرض من إلقائه، وأضرّبه، وخروجه عن مقتضى الظاهر، وأدوات تأكيده، وما قد يرد من أغراض فرعية، ثم تحدث عن بقیة أحوال الإسناد، ثم بيّن أحوال المسند إليه، والمسند؛ من حيث الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير... إلخ؛ ذاكراً للأسرار البلاغية التي تقتضي كلاً منها، ثم تحدث عن أحوال متعلقات الفعل من حيث التقديم والتأخير... إلخ؛ مع بيان الأسرار البلاغية لهذه الأحوال، ثم تحدث عن القصر؛ فعرّفه، وقسمه باعتبار طرفيه، وباعتبار حال المخاطب، وبيّن طرقه وأدواته، ثم تحدث عن الفصل والوصل، فعرّفهما، وبيّن مواضعهما، ثم تحدث عن الإيجاز والإطناب والمساواة، وختّم كلامه بالحديث عن الطلب فعرّفه، وبيّن أقسامه، وتقسيمات كل قسم.

وكذلك الحال في علمي البيان والبديع؛ فقد تناول جميع مباحث علم البيان، وبعض المحسنات البديعية؛ المعنوية واللفظية.

ومما يزيد في قيمة الكتاب ويرفع شأنه بين الكتب البلاغية الأخرى؛ أن المؤلف لم يقتصر في عرضه للمباحث البلاغية على التعريف والتقسيم والتمثيل؛ بل إنه لا يفتأ توضيحاً وتفصيلاً وعرضاً للأدلة وترجيحاً، مقرباً المعلومة من أقرب الطرق وأيسرها فإذا ما تعرّض لمثال يحتاج إلى إيضاح شرح غامضه وفكّ طلسمه وربما نسبه إلى قائله؛ إن كان له قائل معين، وإذا ما تطرّق لقضية بلاغية تناولها البلاغيون تحدث عنها وذكر

مُجْمَلٌ ما وردَ فيها من آراءٍ وناقشها وربّما رجّحَ بينها، وكلُّ ما تقدّمَ يعرضه بعقلٍ منظمٍ ناضجٍ مؤصّلٍ تأصيلاً قوياً بشتّى أنواعِ العُلومِ، ناهيكَ عن المنهجِ الواضحِ الَّذي سارَ عليه المؤلّفُ في كتابه؛ حيثُ ضمّنَ كتابه كتابَ شيخه الإيجيِّ دونَ أنْ يُنقصَ منه حرفاً واحداً مُلترماً في ذلك كُلهُ بخطّةِ الكتابِ المشروحِ؛ الَّذي بناه صاحبهُ على أُسسٍ مُحكّمةٍ؛ قوامها الفصولُ، ثمّ القوانينُ، ثمّ الفنونُ، ثمّ الأنواعُ.

أمّا الكتابُ المشروحُ «الفوائدُ الغيائيةُ في المعاني والبيّان» فقد تضمّنَ تلخيصاً وافيّاً للقسمِ الثالِثِ من كتابِ «مفتاحِ العُلومِ» للسّكّاكّي؛ الَّذي يُعدُّ من أهمِّ الكتبِ البلاغيّةِ عند المتأخّرين؛ لأنّه رأسُ مدرّستهم؛ ممّا جعلهم يعكفون عليه لتلخيصاً وشرحاً، وظلّت هذه الشُّروحُ والدرّاساتُ عمدةَ الدّارسين للبلاغةِ إلى يومنا هذا.

وعليه: فإنّ كتابَ «الفوائدُ الغيائيةُ» لعضدِ الدّينِ الإيجيِّ يُوازي كتابَ تُلخيصِ الخطيبِ في المنزلةِ؛ فكلاهما مختصرٌ للمفتاحِ. كما أنّ «تحقيقَ الفوائدِ» للكرمانيّ يُوازي كتابَ الإيضاحِ للخطيبِ؛ فكلاهما شرحٌ لمختصر.

وإذا رأينا كثرةَ من الشُّروحِ قامتْ على التلخيصِ؛ لاحتِياجهِ إلى الإيضاحِ والشرحِ حتّى شرحه صاحبهُ نفسه (الخطيبُ القزوينيُّ) في كتابه المشهورِ: «الإيضاح»؛ فإنّ ذلك يُؤكّد حاجةَ كتابِ الإيجيِّ إلى شرحٍ وإيضاحٍ؛ فحاءَ هذا الكتابُ موضوعُ التّحقيقِ والدرّاسةِ محقّقاً لهذا الهدفِ.

ومن هنا نلّمسُ أهميّةَ الكتابين؛ المشروحِ والشارحِ.

٢ - تميّزُ الكتابين المتقدّمين - الشرح والمشرح - بأنهما لعلمين

بارزين عرفا بالثقافة العميقة والاطلاع الواسع مما أعطى للكاتبين صبغةً جديدةً تُميّزهما عن غيرهما من كتبِ البلاغةِ الأخرى.

فصاحبُ الكتابِ المشروحِ هو/ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ الإيجيُّ؛ المكنى بأبي الفضل، والملقب بعضدِ الدين، قاضي القضاة في زمنه، وشيخ الشافعية في بلده.

قال عنه الأسنوي في طبقاته^(١): «كان إماماً في علومٍ متعدّدة، مُحققاً مدققاً ذا تصانيف مشهورة».

وصاحبُ الكتابِ الشارحِ هو/ شمسُ الدين؛ محمد بنُ يوسفِ الكرمانيّ؛ عالمٌ ذاع صيته، وطارت شهرته الآفاق؛ فقد كان أصولياً فقيهاً محدثاً، مُفسراً مُتكلِّماً، أديباً نحويّاً، بيانياً. ومن اتّصف ببعضِ هذه الصّفات فإن كتابه — ولا شك — سيكون ذا شأنٍ عظيمٍ؛ لما سوف يحويه من فرائد ونفائس؛ فكيف بمن اتّصف بهذه الصّفات كلّها؟!.

ثم إن الكرمانيّ تلمذ على شيخه الإيجيِّ ولازمه مُدَّةً طويلةً، وقرأ عليه جلُّ كتبه؛ ممّا جعله من أخصِّ تلاميذه، وهذا بدوره يجعله أدرى بمراحله، وأعلم بكتبه، وقد بدأ ذلك جلياً من خلال كتابه «تحقيق الفوائد الغيائية» في أثناء تعليقه على بعضِ القضايا؛ حيث صرح في مواضع مُتفرّقة بأنّ لشيخه رأياً حول هذه القضية لم يذكره ويحسنُ بالمقام ذكره فيذكره.

٣ - كون «تحقيق الفوائد» من المخطوطات النادرة المهمة التي لم تُنشر وإخراجُه يُعدُّ خدمةً جليلاً للتراث العربيِّ، أمّا «الفوائد الغيائية» فإنه - وإن

(١) أي: طبقات الشافعية: (٢/٢٣٨).

أُخْرِجَ مَتَأَخَّرًا^(١) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ بِالصُّورَةِ الْمَرْضِيَّةِ؛ حَيْثُ لَمْ يَلْقَ مِنَ الْمُحَقِّقِ
الْعَنَايَةَ الْمَأْمُولَةَ؛ نَاهِيكَ عَنِ اعْتِمَادِهِ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى نُسخٍ مَتَأَخَّرَةٍ.
٤ — تَمِيَّزُ كِتَابِ «تَحْقِيقِ الْفَوَائِدِ» بِالشُّمُولِيَّةِ وَحُسْنِ الْعَرَضِ فِي الْغَالِبِ
الْأَعْمِّ.

(١) أخرجه د. عاشق حسين. ونشرته - دار الكتاب العربي؛ القاهرة. ودار الكتاب
اللبناني، بيروت، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. وسبق أن طبع طبعة قديمة برفقة
كتاب شرح الفوائد الغيائية لطاش كبرى زاده.

خطة البحث

هذا؛ وقد قسّمتُ موضوعَ الرسالةِ إلى قسمينِ رئيسين؛ تسبقهُما مُقدّمةٌ وتُعقبُهُما الفهارسُ الفنيّةُ، ورسمتُ الخُطّةَ على النحو الآتي:

١ - المُقدّمة.

٢ - القسمُ الأوّلُ: قسمُ الدِّراسة.

ويشتملُ على تمهيدٍ وفصلين:

التّمهيدُ: التّعريفُ بالعضدِ الإيجيِّ وكتابه «الفوائد الغيائيّة»، وفيه مبحثان:

المَبْحَثُ الأوّلُ: التّعريفُ بعضدِ الدِّينِ الإيجيِّ.

المَبْحَثُ الثّاني: التّعريفُ بكتابه «الفوائد الغيائيّة».

الفصلُ الأوّلُ: التّعريفُ بشمسِ الدِّينِ الكِرْمانيِّ، وفيه: تمهيدٌ، وثلاثةٌ

مباحث:

التّمهيدُ: نُبذةٌ موجزةٌ عن عَصْرِ الكِرْمانيِّ.

المَبْحَثُ الأوّلُ: حياةُ الكِرْمانيِّ، وفيه ثلاثةٌ مطالبٍ:

المطلبُ الأوّلُ: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المطلبُ الثّاني: مولده، ونشأته، ورحلاته.

المطلبُ الثّالثُ: عقيدته، وأخلاقه، وصفاته.

المَبْحَثُ الثّاني: شيوخه، وتلاميذه، ومكائنه العِلْميّة، وفيه ثلاثةٌ مطالبٍ:

المطلبُ الأوّلُ: شيوخه.

المطلبُ الثّاني: تلاميذه.

المطلبُ الثّالثُ: مكائنه العِلْميّة.

المبحث الثالث: مصنّفاته، ووفائته، وفيه مَطْلَبان:

المطلبُ الأوَّل: مُصنّفاته.

المطلبُ الثاني: وفائته.

الفصل الثاني: التعرّفُ بكتابِ «تَحْقِيقِ الفَوَائِدِ الغِيائِيَّةِ»، وفيه أربعة

مباحث:

المبحثُ الأوَّل: اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نسبته للمؤلفِ، ومنهجُ المؤلّفِ

فيه، وفيه ثلاثة مَطْلَبٍ:

المطلبُ الأوَّل: اسمُ الكتابِ.

المطلبُ الثاني: توثيقُ نسبته للمؤلفِ.

المطلبُ الثالث: منهجُ المؤلّفِ فيه.

المبحثُ الثاني: مصادرُ الكتابِ وشواهدُه، وفيه مَطْلَبان:

المطلبُ الأوَّل: مصادرُ الكتابِ.

المطلبُ الثاني: شواهدُ الكتابِ.

المبحثُ الثالث: تقويمُ الكتابِ، وفيه مَطْلَبان:

المطلبُ الأوَّل: مزايا الكتابِ.

المطلبُ الثاني: المآخذُ عليه.

المبحثُ الرابع: وصفُ مَخْطُوطَاتِ الكتابِ، ومنهجُ التّحقيقِ، وفيه

مطلبان:

المطلبُ الأوَّل: وصفُ مَخْطُوطَاتِ الكتابِ.

المطلبُ الثاني: منهجُ التّحقيقِ.

٣ - القسم الثاني: قسم التحقيق.

٤ - الفهارس الفنية.

وبعد... فهذا خلاصة جهدي أضعه بين يدي كل مقوم أو مثقف غير مُستنكف من الرجوع إلى الصواب؛ فالتقص من طبيعة البشر والكمال لله وحده وكتابته العزيز؛ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وحسبي أنني اجتهدت وسلكت ما اعتقدت أنه صواب؛ فإن وافقت الصواب فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فأنا محلها ولم أبع إليها سبيلاً.

وأخيراً: فإني أحمد الله سبحانه وأشكره؛ إذ وفقني لطلب العلم أولاً وأكرمني بإنجاز هذا البحث ثانياً.

ثم إنني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الوافر إلى مشرفي فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الستار حسين زموط؛ حيث تفضل مشكوراً بالإشراف على هذا البحث، وتعهده بالرعاية الدقيقة، والعناية الفائقة؛ منذ أن كان بذرة إلى أن خرج إلى حيز الوجود. والحق أقول: إن لتوجيهاته المفيدة، وآرائه السديدة، وخبرته في مجال تحقيق النصوص اليد الطولى في إخراج هذا البحث، ولن أنسى له - ما حيت - ما غمرني به من الرعاية والاهتمام، وأولآنيه من التوجيه والنصح، وتكرّم به عليّ من الجهد والوقت؛ حيث فتح لي أبواب قلبه قبل بيته، وعلمني بإشفاقه وحلمه خلق العلماء قبل علمهم؛ فجزاك الله عني - مشرفي ومعلمي - خير الجزاء، والله أسأل أن يُبارك لك في عمرك، وينسأ لك في أترك، ويرزقك العفو والعافية؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل، والعرفان الوافر، لكل من قدم لي عوناً أو نصحاً أو توجيهاً من أساتذتي الفضلاء وإخوتي الزملاء، وأخص منهم بالذكر؛ فضيلة الدكتور/ عبد الخالق بن مساعد الزهراني، وفضيلة الدكتور/ ترحيب بن ربيعان الدوسري. فللجميع مني خالص الشكر والثناء. والله أسأل أن يجزيهم خير الجزاء.

ولا يفوتني - في الختام - أن أشكر الجامعة الإسلامية التي احتضنتني منذ الصغر وهيأت لي ولسائر طلاب العلم من جميع أنحاء العالم سبل التحصيل والمعرفة.

والحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي

المدينة النبوية

القسم الأوّل

قسم الدّراسة

ويشتمل على تمهيدٍ وفصلين:

التمهيد:

التعريف بالعضد الإيجيّ وكتابه

«الفوائد الغياثية»

الفصل الأوّل:

التعريف بشمس الدّين الكرمانيّ.

الفصل الثّاني:

التعريف بكتابه «تحقيق الفوائد»

التمهيد:

التعريف بالعضد الإيجي
وكتابه «الفوائد الغيائية»

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:
التعريف بعضد الدين الإيجي.

المبحث الثاني:
التعريف بكتابه «الفوائد الغيائية»

المبحث الأول

التعريف بعضد الدين الإيجي *

هُوَ / أبو الفضل، عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ أَحْمَد بنِ عبدِ الغَفَّارِ^(١) بنِ أَحْمَد الصَّدِّيقِي^(٢) الإيجِي^(٣) الشِّيرَازِي^(٤)، عضدُ الدِّينِ، قَاضِي القُضَاةِ فِي زَمَنِهِ، وَشَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ فِي بَلَدِهِ، المَعْرُوفُ بِالقَاضِي العَضُدِ.

* ينظر في ترجمته:

طبقات الشَّافِعِيَّةِ الكَبِيرَى لِلسَّبْكِيِّ: (٤٦/١٠ - ٤٧)، طبقات الشَّافِعِيَّةِ لِلسَّنَوِيِّ؛
(٢٣٨/٢)، طبقات الشَّافِعِيَّةِ لِابنِ قَاضِي شَهْبَه: (٢٧/٢ - ٢٨)، الدرر الكامنة؛
لابن حجر العسقلاني: (٣٢٢/٢ - ٣٣٣)، الدَّلِيلُ الشَّافِي؛ لِابنِ تَغْرِي بِرْدِي:
(٣٩٧/١)، المنهل الصَّافِي؛ لِابنِ تَغْرِي بِرْدِي: (١٥٨/٧)، بُغْيَةُ الوُعَاة؛ لِلسَّيَوطِيِّ:
(٧٥/٢ - ٧٦)، مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ؛ لِطَاشِ كَبِيرَى زَادَه: (٢١١/١)، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ؛
لابن العماد الحنبلي: (١٧٤/٦)، البدر الطَّالع؛ لِلسَّوْكَانِيِّ: (٣٢٦، ٣٢٧)، هَدْيَةُ
العَافِرِينَ؛ لِإِسْمَاعِيلِ بَاشَا البَغْدَادِيِّ: (٥٢٧/١)، الأعلام؛ لِلزَّكْرِي: (٢٩٥/٣).

(١) نَسَبَهُ إِلَى هَذَا الجَدِّ أَجْمَعَتِ عَلَيْهِ جَمِيعُ المَاصِرِ المَترجِمَةِ لَهُ. أَمَّا نَسَبُهُ «الإيجي»
و«الشِّيرَازِي» فوردت في أغلب المصادر.

(٢) هَكَذَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - نَسَبَهُ تَقِيُّ الدِّينِ الكَرِمَانِيُّ (ابن شَمْسِ
الدِّينِ)؛ حَيْثُ نَصَّ عَلَى اسْمِ الإيجِيِّ وَنَسَبِهِ فِي تَرْجُمَةٍ مُوجِزَةٍ؛ سَجَّلَهَا بِخَطِّ يَدِهِ عَلَى الوَرَقَةِ
الأُولَى مِنْ كِتَابِ أَبِيهِ (تَحْقِيقُ الفَوَائِدِ)؛ الَّذِي أَنَا بِصَدْدِ تَحْقِيقِهِ وَدِرَاسَتِهِ.
كَمَا نَصَّ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِيُّ؛ حَيْثُ قَالَ: (الطَّبَقَاتُ الكَبِيرَى:
٤٦/١٠): «يَذْكَرُ أَنَّهُ مِنْ نَسْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -».

(٣) الإيجِيُّ - بِكسْرِ الهمزة -: نِسْبَةٌ إِلَى (إِيح)؛ بَلَدَةٍ فِي أَقْصَى بِلَادِ فَارَسِ، كَثِيرَةُ الخَيْرَاتِ،
وَيُنْطَقُ اسْمُهَا عِنْدَ أَهْلِ فَارَسِ (إِيك). ينظر: معجم البلدان للحموي: (٢٨٧/١).

(٤) الشِّيرَازِيُّ - بِكسْرِ الشَّيْنِ - نِسْبَةٌ إِلَى (شِيرَاز): بَلَدٌ عَظِيمٌ فِي وَسْطِ فَارَسِ، عُرِفَ بِعَدْوِيَّةِ
مَائِهِ، وَصِحَّةِ هَوَائِهِ، وَكَثْرَةِ خَيْرَاتِهِ. ينظر: معجم البلدان للحموي: (٣٨٠/٣ - ٣٨١).

ولد بـ (إيج) - من نواحي شيراز - بعد سنة ثمانين وستمئة هجرية؛ كما ورد عند أغلب المترجمين له^(١).

ولم يذكر المترجمون له شيئاً ذا بال عن نشأته أو رحلاته أو مشايخه وغاية ما أفصحوا عنه أنه أخذ العلم على مشايخ عصره، ولازم الشيخ زين الدين الهنكي^(٢) تلميذ القاضي ناصر الدين البيضاوي^(٣) وغيره. وأنه رحل إلى مدينة السلطانية^(٤)، وأقام بها مدة طويلة ثم

(١) نص بعض من ترجم له أن مولده كان بعد السعمائة (ينظر: الدرر الكامنة: ٣٢٢/٢، مفتاح

السعادة: ١٩٥/١، البدر الطالع: ٣٢٦/١) وهو قول ضعيف - في نظري - لسببين:

١- تأخر المصادر الموردة لهذا القول زمنياً عن الأخرى الموردة للقول الآخر.

٢- على افتراض صحة هذا القول فإن مولده لا يتعد كثيراً عن مولد تلاميذه؛ الأمر الذي يبعد معه - في الغالب الأعم - أن يكون شيخاً لهم، وبخاصة مع ما هم عليه من التباهة والتبوغ.

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) هو / أبو سعيد، أو أبو الخير؛ عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. قاضٍ

مفسر، ولد قرب شيراز، وولي قضاءها مدة. له عدة مصنفات منها: «أنوار التنزيل

وأسرار التأويل» المعروف بتفسير البيضاوي، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»،

و«لب اللباب في علم الإعراب». تُوفي في تبريز سنة (٥٦٨٥هـ).

ينظر في ترجمته: البداية والنهاية؛ لابن كثير: (٣٤٤/١٣)، طبقات السبكي: (٥٩/٥)، بغية

الرعاة: (٥٠/٢ - ٥١).

(٤) هي مدينة احتطها الملك التتري غازان (ت ٥٧٠٣هـ) في مقاطعة أذربيجان بالقرب من

تبريز، ومات قبل اكتمالها. فأكملها ابنه خدابنده سنة (٥٧١٣هـ)، وألزم كثيراً من التجار

والصناع والمتعششين سكنهاها. ويسمىها المغول (تنغر لام). ينظر: نهاية الأرب:

(٤١٩/٢٧).

عادَ إلى إيج^(١).

كان إماماً في علوم مُتعددة، محققاً، مدققاً، بارعاً في المعقولات، قائماً بالأصلين (أي: علم الكلام، وأصول الفقه)، عارفاً بالبيان، والمعاني، والنحو، مُشاركاً في الفقه.

كما أنه كان كريم النفس، نافذ الكلمة، قوي الحجّة، كثير المال، كثير الإِنعام على طلبّة العلم^(٢).

ويبدو أنه بجانب تولّيه قضاء القضاة - بمملكة أبي سعيد^(٣) - آخر ملوك التتار - صرف همّة عالية إلى التدريس والتصنيف؛ حيث ذكر المترجمون له تلامذة أفذاذاً^(٤)، طبقت شهرتهم الآفاق، منهم:

١ - شمس الدين؛ محمد بن يوسف الكرمانيّ^(٥).

(١) ينظر: طبقات السبكي: (٤٧/١٠)، طبقات ابن قاضي شهبه: (٢٨/٣)، الدرر الكامنة: (٣٢٢/٢).

(٢) ينظر: أغلب المصادر السابقة المترجمة له.

(٣) هو / أبو سعيد بن أولجايتو (محمد خدابنده)، كان آخر من اجتمع شمل التتار عليه ثم تفرّقوا من بعده. استمر ملكه من سنة (٧١٦هـ) حتى موته سنة (٧٣٦هـ). ويذكر أنه نُصّب ملكاً وعمره أحد عشر عاماً؛ فكان من خيرة ملوك التتار وأحسنهم طريقة. نهاية الأرب؛ للتوري: (٤٢٠/٢٧)، البداية والنهاية: (١٩١/١٤)، تاريخ الخلفاء للسيوطي: (٤٨٥ - ٤٨٦).

(٤) ينظر هؤلاء التلاميذ في: طبقات ابن قاضي شهبه: (٢٨/١)، الدرر الكامنة: (٣٢٢/٢)، بُغية الوعاة: (٧٥/٢)، البدر الطالع: (٣٢٧/١).

وقد قدّمت المصادر الثلاثة الأولى شمس الدين الكرمانيّ على سائر تلاميذه، بينما قدّم صاحبُ البدر الطالع سعد الدين التفتازاني.

(٥) هو صاحبُ الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه ودراسته. وسترّد - بإذن الله - فيما =

٢ — الضيَاءُ العَفِيفِيُّ^(١).

٣ — سعدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ^(٢).

كما ذكروا له عدَّةُ مصنّفاتٍ؛ منها:

١ — «تحقيقُ التَّفْسِيرِ فِي تَكْثِيرِ التَّنْوِيرِ» فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ^(٣).

٢ — «الفوائدُ الغيائيةُ فِي المعانيِ والبيانيِ» وهو مختصرٌ لمفتاح

السَّكَاكِيِّ^(٤).

٣ — «كتابُ المواقفِ» فِي عِلْمِ الْكَلَامِ^(٥).

= بعد ترجمة مفصلة له.

(١) هو العلامةُ / ضياءُ بن سعيد بن محمد بن عثمان، ضياءُ الدِّينِ العَفِيفِيِّ. عُرفَ بالصِّلَاحِ والصَّدقِ وبَدَلِ الخَيْرِ. أتقنَ التَّفْسِيرَ، والفِقْهَ، والأصْلينِ، والعَرَبِيَّةَ. تُوفِّيَ بالقاهرة سنة (٥٧٨٠هـ).

ينظر في ترجمته: طبقاتُ ابنِ قاضي شَهْبَةَ: (٣/٩٣-٩٤)، طبقاتُ المُفسِّرينِ: (١/٢٢٢).

(٢) هو العلامةُ/ مسعودُ بنِ عمر بن عبد الله؛ سعدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ. ولد سنة (٧١٢هـ). كان عالماً، مُشَارِكاً فِي التَّحْوِ، والتَّصْرِيفِ، والمعانيِ، والبيانيِ، والفِقْهَ، والأصْلينِ، والمنطقِ. له عدَّةُ تصانيفٍ، منها: «شرحاً تلخيصِ المُفتاحِ؛ المختصرِ، والمطولِ»، و«حاشية على الكشاف». تُوفِّيَ سنة: (٥٧٩٣هـ).
ينظر في ترجمته:

الدُّرَرُ الكَامِنَةُ: (٤/٣٥٠)، بُغْيَةُ الوُعَاةِ: (٣٩١)، شَدَرَاتُ الذَّهَبِ: (٦/٣١٩).

(٣) هَدْيَةُ العَارِفِينَ: (١/٥٢٧)، معجم المؤلفين؛ لعمر كحالة: (٥/١١٩).

(٤) أغلب المصادر المترجمة له. كشف الظنون؛ للحاج خليفة: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١) —

(١٨٩٤، ١٢٩٩)، المصدران السَّابِقَانِ.

(٥) أغلب المصادر المترجمة له. كشف الظنون: (٢/١٨٥٣، ١٨٦١) — (١٨٩٤،

١٢٩٩)، المصدران السَّابِقَانِ.

- ٤ — «كتابُ الجواهر» وهو مُختصر للمواقف^(١).
 ٥ — «شرحُ مختصرِ ابن الحاجب» في أصول الفقه^(٢).
 ٦ — «المدخل في علم المعاني والبيان»^(٣).
 ٧ — «أشرف التواريخ»^(٤).
 ٨ — «بُهجة التوحيد»^(٥).
 ٩ — رسالة في علم الوضع^(٦).

(١) أغلب المصادر المترجمة له. كشف الظنون: (١٨٥٣/٢، ١٨٦١، ١٨٩٤ — ١٢٩٩)، المصدران السابقان.

(٢) أغلب المصادر المترجمة له. كشف الظنون: (١٨٥٣/٢، ١٨٦١، ١٨٩٤ — ١٢٩٩)، المصدران السابقان.

(٣) الأعلام: (٢٩٥/٣).

(٤) كشف الظنون: (١٠٤/١)، هدية العارفين: (٥٢٧/١)، الأعلام: (٢٩٥/٣).

ويبدو أن حاجي خليفة وهم أو ذهل حين أورد هذا الكتاب في كشفه تحت اسمين: أولهما: العنوان الآنف الذكر في المتن، والآخر تحت عنوان: «زبدة التاريخ في ترجمة أشرف التواريخ»: (كشف الظنون: ٩٥١/٢)، وتابعه في ذلك صاحب هدية العارفين: (٥٢٧/١).

والحق: أن الكتاب المسمى بـ «زبدة التاريخ» لا يعلو كونه ترجمةً بالتركيب لـ «أشرف التواريخ» قام بها علي مصطفى جلي (ت ١٠٠٨هـ). ينظر ما ذكره جرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية: (٢٧١/٣).

(٥) كشف الظنون: (٢٥٨/١)، هدية العارفين: (٥٢٧/١).

(٦) بغية الوعاة: (٧٦/٢)، «مفتاح السعادة»: (٢١١/١)، كشف الظنون:

(٨٧٧/١ — ٨٧٨)، هدية العارفين: (٥٢٧/١)، معجم المؤلفين: (١١٩/٥).

١٠ - «العقائد العُضديَّة». وهي آخر مؤلفاته^(١).

وتوفِّي - رحمه الله - مسجوناً بقلعة دريميان - بكسر الدال وفتح
الراء - بالقرب من مسقط رأسه (إيج)؛ بعد أن غَضِبَ عليه صاحبُ
كرمان فَحَبَسَهُ.

وكانت وفاته سنة ست وخمسين وسبعمائة^(٢)، وقيل: سنة ثلاثٍ
وخمسين وسبعمائة^(٣).

(١) تاريخ آداب اللغة العربيَّة: (٢٧١/٣)، معجم المطبوعات؛ ليوسف سر كيس:

(١٣٣٣، ١٣٣٢/٧).

(٢) ينظر: أغلب المصادر المتقدِّمة في ترجمته.

(٣) طبقاتُ الأسنويِّ: (٢٣٨/٢)، الدليلُ الشَّافِي: (٣٩٧/١).

المبحث الثاني:

التعريف بكتابه «الفوائد الغيائية»

عنوانه:

كتابُ الفوائدِ الغيائيةِ مؤلَّفٌ بلاغيٌّ ينتظمُ في سلكِ المدرسةِ السَّكَّانِيَّةِ؛ الَّتِي تعتمدُ على كثرةِ التَّقسيماتِ، والتَّفرِيعاتِ، وإخراجِ المحترزاتِ، والتَّعويلِ على المنطقِ أكثرَ من الذَّوقِ، وكنا ننتظرُ أنْ نقفَ على هويَّةِ الكتابِ أوْ موضوعه أوْ على أقلِّ تقديرِ الفنِّ الَّذِي يندرجُ تحته من العنواينِ الَّذِي على غلافه كما جرت به عادةُ الكتبِ، حيثُ يصدقُ العنواينُ على مضمونِ الكتابِ، ويشتملُ على جميعِ جزئياته ومباحثه اشتمالَ الرَّحْمِ على الجنينِ؛ من مثل: كتاب عبد القاهر الجرجاني الَّذِي وسمه بـ«دلائل الإعجاز» مُنطلقاً في هذه التَّسمية من الغايةِ السَّاميةِ الَّتِي أُلِّفَ من أجلها كتابه ولحظها في جميعِ مباحثه؛ وهي خدمةُ كتابِ الله العظيم؛ بيانِ أسرارِ النَّظمِ وتفاوتِ أبعادِ الكلامِ جودةً ورداءةً.

وسلوكُ هذا الطَّرِيقِ — أعني صدقَ العنواينِ على المعنونِ له — منهجٌ قويمٌ، لا يعدمُ الدَّارسون ثماره ولو لم يكن منه إلا معرفة الفنِّ الَّذِي ينضوي تحته الكتابُ— كما أسلفت— لكفى، وكم من كتابٍ صرفَ عنه عنوانه !! غيرَ أنَّ الإيجيَّ — رحمه الله — ارتضى سلوكَ منهجٍ آخر، تسابقَ إليه بعضُ من سبقه، حيثُ يعزونَ مؤلِّفاتِهِم إلى أشهرِ أعلامِ عصرِهِم، تزلفاً إليهِم أوْ اعترافاً بنعمتِهِم عليهم، أوْ حتَّى تشجيعاً لهم على الأخذِ بيدِ طلبةِ العلمِ والعلماءِ وتيسيرِ أمورِهِم؛ كما نلتمسُ العذرَ به للإيجيِّ، الَّذِي

نسب كتابه الذي بين أيدينا - إلى غياث الدين الوزير؛ ذلك الرجل التقي الصالح؛ الذي سلك سبيل العلم، وتأدب مع العلماء، يجلسه بين أيديهم مع سائر الطلاب في حلقاتهم العلمية. وفي مقدمة كتابه ينص على عنوانه فيقول^(١): «... فهذا مختصر في علمي المعاني والبيان يتضمن مقاصد مفتاح العلوم سمّيته بـ«الفوائد الغيائية»^(٢) تيمناً باسم من ألقى إليه الدهر قياده...».

سبب تأليفه:

يعود الفضل في إخراج هذا الكتاب إلى الوزير غياث الدين؛ فهو الذي أمر بتأليفه، وبذا صرح الإيجي نفسه في مقدمة كتابه؛ إذ قال - بعد إيراد النص المتقدم في تسمية الكتاب^(٣) - : «وامثالاً له حين أمر بتلخيص مستودعاته، وتجريدها عن فضفاض عباراته المنممة...».

أما السبب المباشر الذي جعل الوزير يطلب من شيخه الإيجي تلخيص «مفتاح العلوم» فمردّه - كما صرح ابن الكرماني في عبارة موجزة سطرها على غلاف شرح أبيه - إلى^(٤): «أن الوزير كان يقرأ

(١) ينظر: الفوائد الغيائية للإيجي (مخطوط فيلمي بالجامعة الإسلامية تحت رقم: ١٠٣): (ل ١/ب).

(٢) ولتصريح الإيجي باسم كتابه لم أجد - فيما وقفت عليه من مصادر نصت على اسمه - من سمّاه بغير هذا الاسم. ينظر: المصادر المتقدمة التي نصت على هذا الكتاب ضمن مصنفاته.

(٣) الفوائد الغيائية: (ل ١/ب).

(٤) تحقيق الفوائد، غلاف نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا؛ وهي النسخة التي اعتمدها لهذا الكتاب أصلاً.

«المفتاح» للسَّكَّاكِيَّ عَلَى الشَّيْخِ عَضُدِ الدِّينِ، وَكَانَ يَفِيدُ عِنْدَ الدَّرْسِ فَوَائِدَ زَوَائِدَ عَلَى «المفتاح»؛ فَسَأَلَهُ الْوَزِيرُ أَنْ يَجْمَعَ تِلْكَ الْفَوَائِدَ مَفْرَدَةً، فَجَمَعَهَا...».

مضمون الكتاب:

تضمَّن كتابُ «الفوائد الغيائية» تلخيصاً وافياً للقسم الثالث من مفتاح العلوم مع إيجازٍ شديدٍ مشوب ببعض التَّنبيها تِ المهمَّة، والتَّنذيراتِ الممتَّة، والفوائد القيِّمة التي زيدت على «المفتاح».

وعليه فإنَّ كتابَ «الفوائد الغيائية» يوازي كتابَ تلخيص الخطيب في المنزلة؛ فكلاهما مختصرٌ للمفتاح وإن تميَّز الثاني بالبُعدِ عن الرُّوح المنطقيَّة، والتَّوسُّع في التَّحليل، والاستشهاد، وبسط الآراء، وإبداء الاعتراضات؛ وبخاصَّة على السَّكَّاكِيَّ نَفْسِه؛ متى لم يَقْتَنِعْ برأيه، وهو ما نُفسِّرُ به ذبوع صيته، وكثرة الشُّروح حوله مقارنة بمؤلَّف صاحبه.

ويبدو لنا — بالمقابل — مختصرُ الإيجيِّ مركزَ العبارة، عميقَ الفكرة، ظاهرَ الصَّنعة، جيِّدَ السِّبكِ، لم يغب عن مؤلِّفه — ولو طرُفة عينٍ — أنَّه يعدُّ مختصراً صالحاً للحفظ.

ومهما يكن من أمر فقد نال كتابُ الإيجيِّ حظَّه من الفضلِ والمكانة، وتلقاه العلماء بالقبول والرِّضا، وبخاصَّة علماء المشرق، وتواردَ عليه الشُّراخ من مختلف العصور يفكِّون عباراته وينشرون غيره. وممن صرَّحت كتبُ المؤلِّفين بذكرهم من أولئك الشُّراخ ممَّا يدلُّ على أهميَّة الكتاب ما يلي:

١ — السيِّد عبد الله بن محمد أحمد الحسيني (ت ٧٧٦هـ).

٢ — شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ) (صاحب الكتاب الذي نحن في صدد تحقيقه).

٣ — شمس الدين؛ محمد بن حمزة الفناري (ت ٨٣٤هـ).

٤ — محمد بن السيد الشريف (علي) الجرجاني (ت ٨٣٨هـ).

٥ — الشريف مير علي البخاري (ت ٩٥٠هـ).

٦ — السيد عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٥٣هـ).

٧ — عصام الدين؛ أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ).

٨ — محمود بن محمد بن شاه الفاروقي الجونبوري (ت ١٠٦٢هـ)^(١).

وعن قيمة الكتاب العلمية يقول آخر الشراح في مقدمة شرحه^(٢):

«ولعمري إنه مع تنأهيه في الإيجاز جاوز حد السحر وإن لم يبلغ

الإعجاز، وهو قمين بأن ينمق بطباق العين على طباق العين:

ففي كل لفظ منه روض من المني

وفي كل سطر منه عقد من الدرر».

(١) تنظر هذه الشروح، ووصف موجز لبعضها في كشف الظنون: (١٢٩٩/٢).

(٢) المسمى: «الفرائد في شرح الفوائد»، وتوجد نسخة خطية منه في مكتبة الجامع الكبير

بصنعاء. (ينظر: فهرس مخطوطات المكتبة العربية بالجامع الكبير بصنعاء، ص: ٤٦٢).

وقول آخر الشراح «الجونبوري» نقلته عن د. عاشق حسين في دراسته لكتاب الفوائد

الغياية: (٣١)، وذكر د. عاشق في معرض حديثه عن الكتاب أنه مقسم إلى قسمين؛

أحدهما ينتهي إلى علم المعاني، والثاني يحتوي على علم البيان والبديع. وأنه أطلع على

الجزء الأول منه. ينظر: المصدر السابق: (٣٢).

الفصل الأوّل:

التّعريف بشمس الدّين الكرمانيّ

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد:

نبذة موجزة عن عصر الكرمانيّ.

المبحث الأوّل:

حياة الكرمانيّ.

المبحث الثّاني:

شيوخه وتلاميذه ومكانته العلميّة.

المبحث الثّالث:

مصنفاته ووفاته.

التمهيد:

نبذة موجزة عن عصر الكرمانى

مما لا شك فيه أن الإنسان قرين بيئته، يتأثر بها، ويؤثر فيها، وبقطع النظر عن حجم التأثير وقوة التأثير بينهما؛ فإننا لا نستطيع أن نتصور أحدهما بدون الآخر، حتى بات في الظاهر أن الحكم على أحدهما حكم على الآخر — في الغالب الأعم —.

ومن هنا يتحتم علينا أن نلقى الضوء على عصر مؤلفنا؛ وبخاصة إذا أردنا أن نسبر غوره حق السبر، ونقتفي حياته حق الاقتفاء.

وقبل البدء في تفصيلات عصر المؤلف يجدر بي أن أشير إلى أن ما أعنيه بعصر المؤلف هو تلك الحقبة الزمنية التي شهدت مولده، ورافقت حياته حتى وفاته، بكل ما تحمله من تأثير واضح على الفرد والمجتمع والأمة الإسلامية آنذاك.

وقد جرت سنة الدارسين لأي عصر من العصور أن يتحدثوا عنه - في الغالب - من زوايا ثلاثة؛ تكشف أستاره وتحلّي معالمه؛ وهي:

١ - الحالة السياسية.

تكشف لنا الكتب المؤرخة لعصر مصنفنا عن مزيد من التفكك والانقسام داخل البلاد الإسلامية، مما نتج عنه ظهور إمارات جديدة لم تكن قائمة من قبل، أو قيام بعضها على أنقاض بعضها الآخر^(١).

(١) ينظر أهم تلك الإمارات، أسماؤها، قيامها، نهايتها، في «محاضرات في تاريخ الأمم =

وهذا بدوره أفضى إلى نشوب الخلافات واشتعال الحروب سواءً فيما بين تلك الإمارات بعضها لبعض، أو فيما بينهما وبين غيرها من الأمم الأخرى المجاورة.

وقد هيأً لذلك الانقسام وما ترتب عليه عدّة أسبابٍ سبقت عصر الكرماني، أجمَلها فيما يلي:

- ١- الحملات الصليبية الحاقدة التي شنّها النصارى الأوربيون على الأقاليم الإسلامية^(١)؛ بقصد النيل من المسلمين واستغلال ثروتهم^(٢).
- ٢- انقضاء دولة بني العبّاس إثر الهجوم التتري الغاشم، الذي أسفر عن سقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ^(٣)، وقتل الخليفة، واجتياح أغلب البلاد الإسلامية.

= الإسلامية «؛ لمحمد الحضري: (٤٨٣).

(١) اختلف المؤرخون في نشأتها على أقوالٍ عدّة؛ أرجحها أنّها بدأت سنة (٥٤٩٠هـ)، واستمرت حتى سنة (٦٩٠هـ) أي: قرنين كاملين.

ينظر: المرجع السابق: ص (٤٤٠).

والحق: أنّ خطر الصليب ما زال يُحْدق بالأمة الإسلامية، ويتربص بها الدوائر، وليس ثمّة فرق - في حقيقة الأمر - بين حملات الأُمس وحملات اليوم؛ اللهم إلا بما استترت خلفه حملات اليوم من أقنعة زائفة وشعارات برّاقة.

(٢) ينظر: الحركة الصليبية، د/ سعيد عاشور: (٢١/١ - ٢٥). ومن عجب أن يُرجع بعضُ المؤرخين أسباب تلك الحملات - مع ظهورها - إلى دوافعٍ أخرى لا تمتُّ إلى الحقيقةِ بصلّة.

راجع تلك الآراء في: المرجع السابق (الصفحات نفسها)، وأوروبا في العصور الوسطى للمؤلف نفسه: (٤٢٤/١).

(٣) ينظر: البداية والنهاية: حوادث سنة (٦٥٦): (٢٢٦/١٣ - ٢٤٣)، وتاريخ الخلفاء =

٣- انتشار الخلافات المذهبية والطائفية.

ومع أن الأمة الإسلامية استطاعت بفضل الله ثم بفضل جهود المخلصين للإسلام آنذاك تجاوز خطر السببين الأولين؛ في القضاء على الإسلام واقتلاع جذوره؛ بالتصدي لحملات الصليب العاتية؛ بل وتوجيه ضربات موجعة لها على أيدي الأيوبيين، وبخاصة صلاح الدين^(١) الأيوبي الذي أوقع بهم هزيمة ساحقة في معركة حطين سنة (٥٨٣هـ)؛ كسر من خلالها شوكتهم، واسترد بيت المقدس بعد غياب زاد على تسعين عاماً^(٢). وكذا هزيمة التتار على أيدي المماليك بقيادة الملك المظفر قطز^(٣) في

= للسببوطي: (٤٧١ - ٤٧٣).

(١) هو / أبو المظفر، يوسف بن أيوب بن شادي، الملقب بالملك الناصر، أحد ملوك بني أيوب؛ قائد فذ؛ أعاد الله به سيرة الفاتحين الأولين، وبه رد كيد الحاقدين الصليبيين، وولد بتكريت سنة (٥٣٢ هـ)، ونشأ بالشام، وابتدأ حكمه بمصر، ثم توسعت أطراف مملكته. توفي - يرحمه الله - سنة (٥٨٩هـ).
ينظر في ترجمته: الكامل في التاريخ؛ لأبي الحسن علي بن الأثير: (٢٢٤/١٠ - ٢٢٥)، وسير أعلام النبلاء؛ لشمس الدين الذهبي: (٢٧٨/٢١ - ٢٩١)، الأعلام: (٢٢٠/٨)؛ وقال مؤلفه: «وللمصنفين كتب كثيرة في سيرته؛ منها كتاب: «الروضتين» لأبي شامة...» و«التوادر السلطانية»، و«الحاسن اليوسفية» لابن شداد...».

(٢) ينظر: الكامل في التاريخ، أحداث سنة (٥٨٣هـ): (١٠/١٤٦ - ١٥٨).

(٣) هو / سيف الدين؛ قطز بن عبد الله المعزي؛ ثالث ملوك الترك المماليك، كان فارساً شجاعاً، سائساً، دينياً، محبباً إلى الرعية، قتل غدرًا وهو في طريقه إلى مصر سنة (٦٥٨هـ) ولم يكمل سنة في السلطنة.

ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء: (٢٣/٢٠٠)، طبقات السبكي: (٢٧٧/٨)، =

عين جالوت سنة (٦٥٨هـ)^(١)، وانحسار نفوذهم عن الشّام إلى أطراف العراق.

أقول: مع تجاوزِ خطر هذين السّببين إلاّ أنّ ثلّمهما لم يؤرّب بسهولة، وبقيت آثارهما مع استفحال السّبب الثالثِ حائلاً دون توحيد البُلدان الإسلاميّة، أو حتّى بقائها على ما كانت عليه.

فهذه بلادُ العراقِ وفارس ما زالت تُرّزح تحت سلطانِ المغولِ حيث استطاع هولوكو^(٢) أن يُقيمَ لنفسه وذُرّيّته دولةً عظيمةً اتخذ من إيران مركزاً لها، وسُمّيت فيما بعدُ بدولةِ (الإيلخانيّين)، وما زال خلفاؤه يتعاقبون رئاستها من منتصفِ القرنِ السّابعِ الهجريّ حتّى منتصفِ القرنِ الثّامن سنة (٧٤٤هـ) (حيثُ توفّي آخرُ ملوكها)^(٣) (أبو سعيد)^(٤).

= البداية والنّهاية: (٢٥٦/١٣ - ٢٥٨).

(١) ينظر: البداية والنّهاية (٢٤٨/١٣ - ٢٥١)، جوامع التّواريخ (الإيلخانيّون) م ٢، ج ١، ص: (٣١٣ - ٣١٤) التّرجمة العربيّة.

(٢) هو / هولوكو خان بن تولي خان بن جنكيز خان؛ أحدُ أعنى قادة المغولِ جيروتاً، وأشدهم غلظة، وهو أوّل ملوك الدّولة المغوليّة الإيلخائيّة، استمرّ حكمه عشر سنوات، وتوفّي إثر مرض ألمّ به في شتاءِ سنة (٦٦٣هـ) عن عمر يناهز الثّمانية والأربعين عاماً.

ينظر في ترجمته: البداية والنّهاية: (٢٧٧/١٣)، تاريخ وصّاف لشهاب الدّين عبد الله الشّيرازيّ الملقّب بـ(وصّاف) ص: (٣٠).

(٣) إيران ماضيها وحاضرها، دونالد ولير: (٦٥).

(٤) هو / أبو سعيد بن أولجايتو (محمّد خدابندا) تولّى الملك بعد أبيه ونُصّب وعمره ستة عشر عاماً، كان بينه وبين النّاصر محمّد قلاوون مكاتباتٌ ومراسلاتٌ وتودّد، =

وبعد هذا الأخير اضطربت الدولة، واستولى الطامعون على بعض الأقاليم، وبَقُوا على ذلك زَمناً حَتَّى تَغْلِبَ عليهم مُحَمَّدٌ^(١) بن المظفر الذي لَمْ يُوفَّق في تَرْسِيَةِ قواعد متينة لدولته الفَتِيَّة، وذلك عندما ارتكب خطأً فادحاً بتقسيم البلاد بين ابنيه المتنافسين؛ حيث ولى أحدهما مُلْكَ أصبهان، والآخر مُلْكَ شيراز وكرمان؛ تاركاً البابَ مفتوحاً لنشوب الخلافات المُستمرَّة بينهما؛ ممَّا أدَّى إلى إعلان الحرب بينهما أكثر من مرة، وضعف أمرهما، وأخيراً استيلاء تيمور لك على أملاكهما سنة (٧٨٨هـ)^(٢).

ولَمْ يكن الحال في مصر والشَّام آنذاك بأفضل منه في بلاد فارس والعراق؛ حيث وجدَ المَمَالِكُ الذين جاء بهم الملكُ الصَّالحُ نجمُ الدِّين^(٣)

= وموته سنة (٧٤٦هـ) انتهت دولة الإليخانيين.

ينظر: نهاية الأرب: (٤١٩/٢٧ — ٤٢٠)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء؛ للقلقشندي: (٤٢٠/٤ — ٤٢١).

(١) هو / مبارز الدين؛ محمد بن مظفر؛ مؤسس دولة بني مظفر. وكان أبوه قد هباً لقيام الدولة عندما كان والياً من قبل السلطان أبي سعيد (آخر ملوك الإليخانيين)؛ فلمَّا مات خلفه ابنه محمد واستطاع الانقلاب على أبي سعيد وسيطر على كرمان وفارس وكردستان، توفي سنة (٧٦٥ هـ).

ينظر: كتاب «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر...» المشهور بتاريخ ابن خلدون: (١١٧٧/٥ — ١١٧٩)، و«الدول الإسلامية»؛ لستانلي لين: (٥٤٥/٢).

(٢) ينظر: إيران؛ ماضيها وحاضرها: (١٢٧)، وتاريخ ابن خلدون: (١١٧٧/٥).

(٣) هو/ أبو الفتوح، أيوب بن محمد بن أبي بكر بن أيوب. ولأه والذو بعض الديار الشامية، فبقي فيها إلى أن تملك الديار المصرية بعد وفاة والده. توفي سنة (٦٤٧هـ).

أيوب للدِّفاع عن سُلْطَنته - فرصةً سانحةً للانقضاءِ على دَوْلَةِ بني أَيُوب إثر الخلافِ الشَّدِيدِ الَّذِي دَبَّ بين ملوكِها في آخرِ سِنِيها. وسرعان ما غدا لأولئك المَمَالِكِ كلمة مَسْمُوعَة - في مصر - بعدَ قَتْلِ ثوران شاه^(١) سنة (٦٤٨هـ) وتسلَّم شَجَرَةَ الدُّرِّ^(٢) مقاليدَ الحُكْمِ من بَعْدِهِ؛ تلك المرأة الَّتِي اعتبرها المقرئُ^(٣) «أول من مَلَكَ مصر من ملوك التُّرك المَمَالِكِ».

وَلَمْ يَلْبَثْ نُفُوذُهُمْ فِي ازْدِيادٍ وشوكتُهُمْ فِي قُوَّةٍ حَتَّى تَمَّ لَهُمُ الاستيلاءُ على الشَّامِ ومزاحمةُ التُّتارِ فِي أَطرافِ العِراقِ؛ مُعْتَمِدِينَ فِي ذلكَ على سِياسَةِ حَكِيمَةٍ؛ تقومُ على مُوادعةِ النَّاسِ والتَّوَدُّدِ إِلَيْهِمْ ابتداءً، ثمَّ أَخَذَهُمُ بِالْحَزْمِ والصَّرَامَةِ بعدَ ذلكَ.

= ينظر في ترجمته: سيرُ أعلامِ الثُّبَلَاءِ: (١٨٧/٢٣ - ١٩٣)، والتَّجُومِ الزَّاهِرَةِ؛ لابنِ نَغْرَى بَرْدِي: (٣١٩/٦).

(١) هو / غياثُ الدِّينِ؛ ثورانُ شاهِ بنِ المَلِكِ الصَّالِحِ: آلِ إِلِيهِ المَلِكِ بعدَ وفاةِ أَبِيهِ، وَلَمْ يَدَمْ فِيهِ طَوِيلًا، وَقُتِلَ على أَيْدِي المَمَالِكِ البَحْرِيَّةِ.

يُنظَرُ فِي ترجمته: ذيلُ الرُّوضَتَيْنِ؛ لأبي شامَةَ المَقْدِسِيِّ: (١٨٥)، وسيرُ أعلامِ الثُّبَلَاءِ: (١٩٣/٢٣ - ١٩٦).

(٢) هي / شَجَرَةُ الدُّرِّ بنتُ عبدِ اللهِ: كانت جاريةً تحتَ المَلِكِ الصَّالِحِ فأعْتَقَهَا وتَزَوَّجَهَا، وَأُنْجِبَ مِنْهَا. ولأَها المَمَالِكُ السُّلْطَنَةَ بعدَ وفاةِ ثورانِ شاهِ بنِ المَلِكِ الصَّالِحِ، وَلَمْ تَدُمْ فِيها أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِينَ يَوْمًا حَيْثُ قُتِلَتْ سنةَ (٦٤٨هـ) بعدَ قتلِها زَوْجَها المَمْلُوكِي الَّذِي حَلَعَتْ عَلَيْهِ الحُكْمَ.

يُنظَرُ فِي ترجمتها: الخَطَطُ؛ للمَقْرِيئِيِّ: (٩٠/٣ - ٩٢)، والتَّجُومِ الزَّاهِرَةِ: (٣٧٣/٦ - ٣٧٩)، وأعلامِ النِّسَاءِ؛ لِعَمْرِ كَحالَةَ: (٢٨٦/٢).

(٣) السُّلُوكُ؛ للمَقْرِيئِيِّ: (٣٦١/١).

وهكذا ظلَّ المماليكُ البحريَّةُ^(١) «يحكمون مصر والشَّام نحو قرنٍ وثلاث (٦٤٨-٧٨٤هـ) استطاعوا فيها مواجهةَ المشاكلِ العديدةِ الَّتِي واجهتِ المسلمين في الشَّرْقِ الأَدْنَى عندئذٍ، سواءً كانت هذه المشاكِلُ خارجيَّةً من جانب الصَّليبيِّين والتتار، أو داخليَّةً في صورةِ ثوراتٍ أو مؤامراتٍ أو أزماتٍ اقتصاديَّةٍ»^(٢) حتَّى أذنَ اللهُ لها بالزَّوالِ لتحلَّ محلَّها دولةٌ أُخرى من المماليك - أيضاً -؛ هم المماليك الجراكسة أو البرجيَّة^(٣).

وجديرٌ بالذكر أنَّ هذه الدَّولة مع ما حصل لها من التَّوسُّع والامتداد والنَّفوذ لم تُعرفِ الاستقرارَ الدَّاخليَّ إلاَّ لِمَأمًا من الزَّمن في عهد قادة قلة؛ عُرفوا بالدين والصَّلاح.

ويبدو لي أنَّ أهمَّ ما يُميِّز سلاطينها: تشوُّقهم إلى السُّلطة، وتدافعهم إلى كرسيِّ الحكم حتَّى غدا شعارهم - كما نصَّ عليه بعضُ المحدِّثين^(٤) - : «مَنْ قَتَلَ مَلِكًا أَصْبَحَ هُوَ الْمَلِكُ».

(١) يُرجَّحُ المؤرِّخون أنَّ السَّببَ في تسمية المماليك بالبحريَّة «يرجعُ إلى اختيار الصَّالح نجم الدين جزيرة الروضة في بحر النيل مركزاً لهم». الأيوبيون والمماليك في مصر والشَّام، د. سعيد عاشور: (١٧٧). وينظر: بدائع الزُّهور في وقائع الدُّهور؛ محمَّد الحنفي: (٦٧).

(٢) الأيوبيون والمماليك: (١٧٧ - ١٧٨).

(٣) سُمُّوا بالجراكسة نسبةً إلى أصلهم الجركسيِّ، وبالبرجيَّة لاختيار السُّلطان قلاوون أبراج القلعة سكناً لهم. ينظر: الجواهر الثمين في سير الخلفاء الملوك والسُّلاطين؛ لابن دقمان: (٣٠٦ - ٣٠٨)، والأيوبيون والمماليك: (٢٢٧).

(٤) الملك الظَّاهر بيبرس. د. عبد العزيز بن عبد الله الخويطر. ص (٣٠).

أخلصُ من هذا كُله إلى القول:

إنّ الاضطرابَ السياسيَّ كان سمةً مُميّزةً لهذا العصر؛ فلم تكن تلك
الدويلاتُ المتناثرةُ هنا وهناك داخلَ الرقعةِ الإسلاميّةِ على وفاقٍ فيما بينها؛
بل إنّنا لا نكادُ نظفرُ بالاستقرارَ الداخليَّ داخلِ أسوارِ الدولةِ الوحيدةِ
المستقلّةِ، أو حتّى بين أفرادِ الأسرةِ الحاكمةِ الواحدةِ.

هذا، وإنّما تركّزَ حديثي حوّلَ العراقِ وفارسِ ومصرِ والشّامِ دون
غيرها من أقطارِ العالمِ الإسلاميِّ الممتدِّ شرقاً وغرباً آنذاك - لأنّ
تلكَ البلدانُ هي التي نالت حظّها من شمسِ الدّينِ الكرمانيّ، إمّا مولداً، أو
منشأً، أو هجرةً في طلبِ العلمِ، أو استيطاناً، أو وفاةً.

٢ - الحالة الاجتماعية:

اتضح لنا - فيما مضى - أننا أمام عصرٍ قلقٍ، يموجُ بالفتن، ويتسّم بالقلاقل، ذاقت فيه الأمة الإسلامية على امتداد رقعته الجغرافية ويلات الحروب، وصنوف العذاب، وعلى الأخص بلدان فارس، والعراق، ومصر، والشّام؛ تلك البلدان التي حفلت - ولو لمُدّة يسيرة - باحتضان شمس الدين الكرمانى.

وطبيعيّ - والحال ما ذكرت - أن نجد صورة ذلك العصر ماثلة في أبنائه، منعكسةً - بصدق - على مناحي حياتهم وأمر عيشتهم. فالنظام الطبقي يبرز واضحاً للعيان، مُتخذاً صوراً شتى:

١ - منها ما يكون بين أجناس الشعوب المتناحرة فيما بينها تبعاً للغلبة؛ فكلُّ عُنصر يرى أنّه الأجدر بالسيادة، والأولى بعمارة الأرض، وغيره لا يستحقُّ إلا الرّق والإذلال. ويتمثّل ذلك بجلاء في هجوم التتار الخاطف على حواضر المسلمين وسلب خيراتهم؛ فقد كانوا يرون أنّهم أوصياءُ الله على خلقه؛ أرسلهم لتأديب من حلّ عليهم غضبه؛ وبذا أفصح هولاءكو للقائد المظفر قُطرُ عندما أرسل إليه رسالةً يهدّده فيها ويأمره بالاستسلام، يقول^(١): «يعلّم الملك المظفرُ وسائرُ أمراءِ دولته وأهل مملكته بالديارِ المصريّة وما حولها من الأعمال أنّنا جندُ الله في أرضه، خلقنا من سخطه، وسلطاننا على من أحلّ عليه غضبه؛ فسلموا إلينا أموركم تسلموا».

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا: (٦٣/٨).

وقس على هذا السلوك التتري سلوك الصليبيين - أيضاً - .

كما يتمثل هذا التمييز العنصري في الانقلابات العرقية المفاجئة التي عمّت البلاد شرقاً وغرباً، وأسفرَ بعضها عن قيام دولٍ أخرى، كقيام دولة المماليك البحرية على أنقاض الدولة الأيوبية، ثم قيام الدولة الجركسية على أنقاض البحرية في مصر والشام. وقيام دولة بني المظفر على الدولة المغولية، ثم تغلب الأخيرة على الأولى في فارس.

٢ - ومنها: ما يظهر بين أبناء الجنس الواحد أو الدولة الواحدة؛ حيث يتكوّن المجتمع الواحد من عدّة طبقات، ولعلني لا أبتعد كثيراً إذا قسّمته إلى ثلاث؛ ليقترّب صدقها على جميع الدول والإمارات التي وجدت آنذاك^(١):

أ - طبقة عليا: وتمثل السلاطين، والأمراء، والقادة، والوزراء، وكبار المستشارين، ومن لف لفهم من أبنائهم وزوجاتهم. وهؤلاء كانوا يحظون بالامتيازات الكبرى في الدولة، ويستأثرون

(١) يتفق المؤرخون لهذا العصر على وجود النظام الطبقيّ بمظاهر مختلفة في جميع الدول والإمارات التي عاشت في ذلك الوقت، ولكنهم يتفاوتون في تعدادها وتصنيفها بحسب كل إمارة؛ فالمقرزي^١ - على سبيل المثال - يقسّم المجتمع في عصر المماليك سبع طبقات؛ جعل أعلاها: أهل الدولة وهم سلاطين المماليك والأمراء وأتباعهم من جند المماليك والوزراء... وغيرهم. وأدناها ذوو الحاجة والمسكنة وهم السوّال الذين يتكفّفون النَّاسَ ويعيشون منهم. ينظر: إغاثة الأمة؛ للمقرزي: (٧٢).
وقد حاولت - جهدي - التقريب بين آرائهم فتحصل لي ثلاث طبقات رئيسية توول إليها أغلب تقسيماتهم.

بالرفاهية ورغد العيش، وتتفاوت الإقطاعات فيما بينهم بحسب منازلهم قرباً وبعداً من السلطان.

ب — طبقة وسطى: وتمثل أعيان البلد، وكبار العلماء، والجنود، والتجار، وموظفي الدولة. وهؤلاء ينالون من الحظوة بقدر ما تُفِيدُ منهم الطبقة المتقدمة؛ فمن رُضِيَ عنه أُجزلَ له العطاءُ وقُرب، ومن سُخط عليه ضيق عليه وأبعد. غير أنهم - في الغالب الأعم - يدورون في فلك الطائفة الأولى طمعاً أو خوفاً؛ سواء كانوا من جنسهم، أو من أهل البلاد الأصليين.

ج — طبقة دنيا، وتمثل السواد الأعظم من الرعية. وغالباً ما يكونون صناعاً، أو زراعاً، أو تجاراً، أو رعاةً. وهؤلاء تتفاوت حياتهم باختلاف الحكام وأساليبهم في إدارة البلاد؛ فتارةً ينعمون بالأمن، ويأمنون على أنفسهم وأموالهم، وتارةً أخرى يرتكسون في الخوف، ويتعرضون للقتل والسلب. على أن الحالة الثانية هي الغالبة عليهم، وهم إن سلموا من القتل والتهجير فلن يسلموا من المكوس والمغارم التي تُفرض عليهم.

ومع هذا التوزيع الطبقي يبدو لنا ذلك المجتمع ممتزج الأجناس، مختلط الدماء، مختلف العادات والأعراف، متنوع المذاهب والأديان، يمجج بسائر الأفكار والمعتقدات.

وليس بغريب في مثل هذا المجتمع المفكك أن نجد من أطلق لتزواته وشهواته العنان، وتفنن في اقتناء الجوارح الملاح والعلمان الصباح، والمغنيات، والقينات من كل لون وجنس؛ لا يردعه عما صرف همه إليه رادع، ولا يثنيه

عن المِضِيِّ فِي غِيَّةِ دِينٍ أَوْ مَبْدَأٍ؛ يَقُولُ السَّبْكِيُّ^(١): « وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ (أَي: أُمَرَاءَ الْمَمَالِكِ) خَرَجَ مَرَّةً إِلَى الصَّيْدِ فَافْتَضَّ هُوَ وَمَمَالِكُهُ مِنْ بَنَاتِ أَهْلِ الْبَرِّ مَا يَزِيدُ عَلَيَّ سَبْعِينَ بِنْتًا حَرَامًا ».

كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْتَغْرَبٍ أَنْ نَجِدَ فِيهِ مَنْ تَجَرَّعَ الذَّلَّ وَالْهَوَانَ، وَذَاقَ طَعْمَ الْجُوعِ وَالْمَرَضِ، وَعَاشَ إِمَّا عَالَةً عَلَيَّ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَكْدَحُ مِنْ أَرْبَابِ الْمَهَنِ وَالصَّنَاعَاتِ، وَإِمَّا مُتْلَصِّصًا يَقْطَعُ الطَّرِيقَ وَيَسْرِقُ النَّاسَ. وَظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الشَّرِيحَةِ « مِنْ اتَّخَذَ السُّؤَالَ صِنْعَةً؛ فَيَسْأَلُونَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَيَقْعَدُونَ عَلَيَّ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ يَشْحَذُونَ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَا يَدْخُلُونَ لِلصَّلَاةِ مَعَهُمْ »^(٢).

وَفِي هَذَا الْمَجْتَمَعِ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَيَّ الْخَمْرَ، يَشْرِبُونَهَا، وَيَتَفَنَّوْنَ فِي صُنْعِهَا، وَكَثُرَ مَعَاقِرُهَا فِي الطَّبَقَتَيْنِ؛ الْعَالِيَا وَالدُّنْيَا؛ نَاشِدِينَ بِذَلِكَ الْهَرُوبَ مِنْ وَاقِعِهِمُ الْمُعَاشِ، فَهُوَ مُمِلٌّ، مَقِيْتُ لِلسَّادَةِ الْمُتْرَفِينَ، وَمُؤَلِّمٌ قَاسٍ لِلضُّعْفَاءِ وَالْمُعْدَمِينَ.

وَإِذَا مَا عَرَضْنَا لَوَاقِعِ الْمَرَاةِ فَإِنَّهُ فِي جَانِبٍ مِنْهُ يَعْدُ أَشَدَّ أَسَى وَحُزْنًا؛ إِذْ احْتَرَفَتْ فَنَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ الْبِغَاءَ وَارْتَضَيْنَ الْعَيْشَ مِنْهُ، كَمَا التَّمَسَّ كَثِيرٌ مِنْهُنَّ الْعَمَلَ بِالْمَغَانِي وَضُرُوبِ الْمَلَاهِي كَالرَّقْصِ، وَأَسْرَفْنَ فِي التَّشْبُهَةِ بِالرِّجَالِ حَتَّى لَبِسْنَ الْعِمَامَةَ^(٣).

وَفِي الْجَانِبِ الْآخَرَ نَجِدُ بَعْضَهُنَّ يَقَرَّرْنَ فِي بَيْوتِهِنَّ، وَيَصْرَفْنَ أَنْفُسَهُنَّ

(١) معيد التعم؛ لتاج الدين السبكي: (٥٢).

(٢) المصدر السابق: (١٣٦).

(٣) السلوك: (٥٠٣/١).

لخدمة أزواجهنَّ، وربَّما اشتغلن بأعمال تليق بهنَّ كالغزل والتطريز، ومنهنَّ من سمَّت مكائثها باشتغالها بالعلم والتَّصديِّ للتدريس، من مثل: زينب^(١) بنت الكمال، الَّتِي ذكر ابن حجر أنَّها روت كثيراً، وتراحم بباها الطلبة يأخذون عنها العلم، ويقرأون عليها الكتب الكبار^(٢).

٣ - الحالة العلميَّة:

يرى كثيرٌ من الباحثين أنَّه على الرغم من تلك الأحداث الَّتِي دَهمت هذا العصر وما لحقه من التخريب فيه أو قبله على أيدي المغول والصليبيين، وما اكتنفه من فتن وثورات؛ على الرغم من ذلك كله فإنَّهم يرون أنَّ العلوم والمعارف ظلَّت مُزدهرة؛ بل كانت غنيَّة بالنتائج الأدبيَّة، ونجدهم يُعلِّلون ذلك بأسباب عدَّة؛ منها: تشجيع بعض الملوك للعلم والعلماء، وحثُّهم على البحث في شتَّى فروع المعرفة.

وأجدني - إذ أُؤيد ما أشاروا إليه من كثرة النتائج وتشجيع بعض الملوك العلم وأهله - مُتشككاً في عدم تأثير تلك الأحداث العظام على حياة العلم وتطوره، ولعلَّ الواقع الملموس يُصدِّقني في ذلك؛ فالحياة العلميَّة - كما هو مُشاهد - إنَّما تنمو وتزدهر في ظلِّ الاستقرار والأمن؛ عندما ينصرف النَّاسُ عن همِّ الجوع والخوف إلى همِّ التَّحصيل والدُّرس.

(١) هي / زينب بنت أحمد بن عبد الرَّحيم المقدسيَّة المعروفة ببنت الكمال: عالمة، محدِّثة، تزوجت العلم وانقطعت له، حتَّى أشاد بعلمها غير واحدٍ من العلماء، منهم: ابن حجر، والذهبي. تُوفِّيت سنة (٧٤٠هـ).

ينظر في ترجمتها: الدرر الكامنة: (١٦٧/٢)، أعلام النساء: (٢٣١/٢).

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: (١٦٧/٢).

وأقطع بأن النتاج الفكري لا يُقاسُ ازدهاره بكثرة المؤلفات التي تتوارد على فكرة معينة ترددها وتشرحها وتوسع الحديث حولها - وهو ما تتسم به مؤلفات ذلك العصر بوجه عام -، وإنما الشأن في قياسه مردة الابتكار والعمق والدقة، وهو ما تحقق في مؤلفات كثيرة سابقة، ألفت في عصور مطمئنة آمنة؛ نجزم مطمئنين أنها تفوق بمراحل نتاج عصرنا المضطرب.

ومع ذلك فلست أنكر فضل مؤلفات عصر الكرماني وأثرها الفاعل في الحفاظ على مقدرات الأمة العلمية، وما اتسمت به من وفرة مردها إيضاح الفكرة، وتقرير المعنى، وتأكيذ المعلومة؛ كما أنني لا أتجاهل همة علمائه وصدق عزميتهم في الانقطاع للتدريس ونشر العلم؛ وإن كنت أتساءل عن واقع حالهم وطلابهم، وقد أحاط ببلدهم جيش عرمرم أو نزل بساحتهم نائر أھوج !.

وإذا تقرر هذا فإن عوامل عديدة شاركت في استمرار الحركة العلمية، وظهور كثير من المصنفات المختلفة في ذلك العصر؛ أذكر منها على وجه الإيجاز ما يلي:

١ - تقدير بعض السلاطين للعلم، وإجلالهم لأهلهم، والمبالغة في إكرامهم، وتهيئة الجو العلمي لهم - أحياناً -، ويُذكر في محاسن هولاء أنه كان يشجع « العلماء والحكماء على مواصلة البحث والدرس؛ إذ كان يُخصّص لهم الرواتب، ويُعقد عليهم الهبات، ويُزيّن مجلسه بحضورهم كما أنه كان شغوفاً بعلوم الحكمة والنجوم والكيمياء فلاغزو أن كان يصرفُ بسخاءٍ في سبيلِ تقدّم هذه العلوم، وليس أدلّ على هذا

الشَّغْف من أَنَّهُ عهد إلى العالمِ الرِّياضيِّ الفلكيِّ نصير الدِّين^(١) الطُّوسيِّ بِنِشاءِ مرصد كبير...»^(٢).

كما يُذكرُ عن الظَّاهرِ بيبرس^(٣) - أحدِ ملوكِ المماليك - وكَعه الشديد بعلمِ التَّاريخِ وميله إلى أَهله ميلاً شديداً، وكان يَقول^(٤): «سَماعُ التَّاريخِ أَعظمُ التَّجاربِ».

ومَّا يحسبُ لأولئك السُّلاطينِ - في هذا المضمارِ - ممَّا يدلُّ على اهتمامهم بالنَّشاطِ العلميِّ - العنايةُ بِإنشاءِ المؤسَّساتِ التَّعليميَّةِ من مدارسَ وغيرها حيثُ حَرَصَ سلاطينُ المماليكِ وأمرؤُهُم على إنشاءِ عددٍ كبيرٍ من المدارس؛ مثل - المدرسةِ

(١) هو / أبو عبد الله، نصير الدِّين محمد بن محمد الحسن الطُّوسيِّ، الفيلسوف، كان رأساً في علم الرِّياضيِّ والأرصَاد، أعجب به هولاءُ فبِوَأه مُنزلةً عاليَّة، وجعل الأموالَ في تصريفه، وكان يطيعه فيما يشير به عليه، له تصانيف كثيرة، منها: «كتاب المتوسَّطات بين الهندسة والهيئة»، و«التَّجريد في المنطق»، و«التَّلخيص في علم الكلام». توفِّي في بغداد سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية.

ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات؛ لصلاح الدِّين الصَّفدي: (١٧٩/١ - ١٨٣)، فوات الوفيات والذَّيل عليها؛ لمحمد الكتيبي: (٢٤٦/٣ - ٢٥٢).

(٢) المغول في التَّاريخ، د. فؤاد الصِّياد: (٣٢٤ - ٣٢٥).

(٣) هو / الظَّاهرُ بيبرس بن عبد الله البندقداري: رابع ملوكِ المماليك البحريَّة؛ كان قائداً شجاعاً، له مواقف مشرِّفة ضدَّ التُّتار والصُّليبيِّين. توفِّي سنة ستِّ وسبعين وستمائة.

ينظر في ترجمته: الوافي بالوفيات: (٣٢٩/١٠)، فوات الوفيات: (٢٣٥/١).

ولمعالي الدُّكتور: عبد العزيز الخويطر كتاب بعنوان: «الظَّاهر بيبرس».

(٤) التُّجوم الزَّاهرة: (١٨٢/٧).

الظَاهِرِيَّة^(١)، والمدرسة المنصوريَّة^(٢)، والمدرسة الشَّيخُونِيَّة^(٣)، والمدرسة الصَّرغتمشِيَّة^(٤)، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِإِنْشَائِهَا بَلِ «وَقَفْتَ عَلَيَّ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْأَوْقَافِ الْعَنِيَّةِ لِتُضْمَنَ لِلطُّلَّابِ وَالْمُدْرَسِينَ قَدْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الْهَادِيَةِ تَجْعَلُهُمْ يَنْصَرِفُونَ إِلَى الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ آمِنِينَ مُطْمَئِنِّينَ»^(٥).

٢ - انتشارُ المراكزِ التَّعْلِيمِيَّةِ مِنْ جَوَامِعَ وَمَدَارِسَ وَمَكَاتِبَ؛ فَفِي الْجَوَامِعِ تُتْلَى الدُّرُوسُ الْعَامَّةُ، وَتُعْقَدُ حَلَقَاتُ الْعِلْمِ، وَلِكُلِّ شَخْصٍ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَقُّ فِي سَمَاعِ الدُّرُوسِ وَالْإِفَادَةِ مِنْهَا. وَيَبْدُو أَنَّ مِنْ أَهَمِّ تِلْكَ الْجَوَامِعِ الَّتِي أَدَّتْ دَوْرَهَا كَامِلًا فِي الْمَجَالِ التَّعْلِيمِيِّ آنَذَاكَ: الْجَامِعَ الْأَزْهَرَ

(١) نسبةً إلى مؤسسها الظَّاهِرِ بِيْرَسِ الْبِنْدَقْدَارِيِّ، وَكَمُلَ بِنَاؤُهَا سَنَةَ (٥٦٦٢هـ)، وَجَعَلَ بِهَا خَزَانَةَ كُتُبِ جَلِيلَةٍ، وَبَنَى بِجَوَارِحِهَا مَرْفَقًا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَتَوَلَّى التَّدْرِيسَ بِهَا عِدَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْكَبَارِ، مِنْهُمْ الْحَافِظُ الدَّمِيَّاطِيُّ. يَنْظُرُ: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ: (٢٤٢/١٣).

(٢) نسبةً إلى مؤسسها المنصور قلاون، ورسم بعمارها مارستاناً وقبةً ومدرسة. وتَمَّ بِنَاؤُهَا جَمِيعًا فِي أَحَدِ عَشَرَ شَهْرًا وَبِضْعَةِ أَيَّامٍ. وَرَتَّبَ بِهَا لِإِقْرَاءِ الْقُرْآنِ قِرَاءً وَلِتَّدْرِيسِ الْفِقْهِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ عُلَمَاءَ. يَنْظُرُ: السَّلُوكُ: (١٠٠١/٣).

(٣) نسبةً إلى الأمير شَيْخُونِ (ت ٧٥٦هـ) وَلِفَخَامَتِهَا لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى مَذْهَبِ بَعِيْنِهِ، بَلِ جُمِعَتْ فِيهَا الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ، وَأُنْشِئَتْ بِهَا دَارٌ لِلْحَدِيثِ. يَنْظُرُ: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ: (٢٥٨/١٤).

(٤) نسبةً إلى الأمير صَرْغَتْمَشِ، وَكَمُلَ بِنَاؤُهَا سَنَةَ (٧٥٦هـ)، وَقَصَرَهَا مَنْشُؤُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، وَكَانَ مَعَادِيًا لِلشَّافِعِيَّةِ. يَنْظُرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: (٤١٥/١).

(٥) الأَثُوبِيُّونَ وَالْمَمَالِكِيُّونَ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ: (٣٢٧).

بالقاهرة — وسيأتي معنا إن شاء الله أن شمس الدين الكرمانى درّس في هذا الجامع في أثناء طلبه العلم في مصر — (١)، وجامع عمرو بن العاص حيث نالا رعاية المماليك في تلك المدّة، ويذكر لنا العلامة شمس الدين، محمّد بن الصّائغ الحنفى أنّه أدرك بجامع عمرو قبل الوباء الذي حدث سنة (٥٧٤٩هـ) بضعا وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكادُ تبرح منه (٢).

وأما المدارس فكانت تُعنى بالدروس الخاصّة المنظّمة، ويقوم عليها نخبة ممتازة من المدرّسين، ولم يكن إنشاؤها مقصوراً على السّلاطين والأمراء — كما تقدّم —، بل شارك فيه — أيضاً — الوزراء، والعلماء، والقضاة، وعلية القوم (٣).

وهي أنواع؛ فمنها: المعاهد الخاصّة بتدريس الحديث، ومنها المعاهد الخاصّة بتدريس الفقه، وغالباً ما تقتصر على مذهب واحد، ومنها المتخصّص في علوم اللّغة، ومنها المتخصّص في الطّب، و«معنى التّخصّص في هذه المدارس: أنّ المادّة الأساسيّة فيها هي التي أنشئت المدرسة من أجلها، وليس ذلك بممانع من أن تُدرّس إلى جانبها موادّ أخرى» (٤).

أما المكاتب فكانت تُعنى بالتّعليم الأوّلي، وأغلب طلابها من الأيتام،

(١) ص (٧١) من هذا البحث «قسم الدّراسة».

(٢) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة؛ لجلال الدين السيوطى:

(١٥٢/٢).

(٣) ينظر بعض مدارسهم في: الخطط: (٣٨٣/٢ — ٣٨٨).

(٤) الحياة العقلية في عصر الحروب بمصر والشّام: (٤١).

الأمر الذي دعا الخيَّرين إلى الإكثار منها وحبس الأموال عليها^(١).
هذا فيما يتعلَّق بأهمِّ الأسباب الَّتِي أدَّت إلى النهوض بالحركة
العِلْمِيَّة، وهناك أسبابٌ أُخرى أدَّت دورها الفعَّال، ولكن على نطاقٍ
محدود، وفي إطار شريحةٍ خاصَّة، منها: خزائنُ الكتبِ الخاصَّة، ومجالسُ
السُّلاطين والأُمراء، وبيوتُ العلماء، وحوانيتُ الورَّاقين.

أمَّا ما يتعلَّقُ بطبيعةِ نتاج ذلك العصرِ فإنَّه شمل جميعَ العلوم
والمعارف، ولمْ يغلب عليه طابعُ الابتكار والتَّأصيل - كما هو الحال في
العُصور العَبَّاسِيَّة الأولى -، وإنَّما غلب عليه طابعُ الجمع والتَّقريب
والشَّرح والاختصار.

ولذا وجدنا أغلب مؤلِّفاته إمَّا موسوعاتٍ عامَّة، تشملُ كثيرًا من
المعلوماتِ المتنوِّعة المتباينة؛ من مثل؛ كتاب «نهایة الأرب في فنون الأدب»
لشهابِ الدِّين التُّوريِّ المتوفى سنة (٥٧٣٢هـ)، ويقعُ في نيفٍ وثلاثين مجلَّدًا،
وكتاب «مَسَالِك الأَبصار في ممالك الأَمصار» لشهابِ الدِّين بن فضلِ الله
العمریِّ المتوفى سنة (٥٧٤٨هـ)، ويقعُ في أكثر من عشرين مجلَّدًا.

أو موسوعاتٍ خاصَّة تشملُ كثيرًا من المعلوماتِ الَّتِي تُندرج تحتَ
فنٍّ واحدٍ من مثل «لسان العرب» للعلامة جمالِ الدِّين مُحَمَّدِ بنِ مكرمِ بنِ
منظورِ الإفريقيِّ المصريِّ المتوفى سنة (٥٧١١هـ).

أو شروحاتٍ إمَّا لكتبِ أَلْفها المؤلِّف نفسه؛ من مثل «شَرْح شذورِ
الذَّهب في معرفةِ كلامِ العرب» لجمالِ الدِّين أبي مُحَمَّدِ عبدِ الله بنِ يوسفِ بنِ

(١) المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، د. سعيد عاشور: (١٥٠ - ١٥٢).

أحمد (ابن هشام) المتوفى سنة (٧٦١هـ) حيث شرح فيه كتابه المسمى «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، وإما لكتب ألفها غيره؛ كالكتاب الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه؛ فإنه شرح مختصر الإيجي «الفوائد الغيائية في المعاني والبيان».

أو مختصرات إماماً لكتب ألفها المؤلف نفسه؛ من مثل: «الطبقات الصغرى» لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي المتوفى سنة (٧٧١هـ)؛ حيث اختصر فيه «الطبقات الكبرى» و«الطبقات الوسطى» الكتابين اللذين ألفهما في تراجم فقهاء الشافعية. وإما لكتب ألفها غيره؛ كمختصر الإيجي المتقدم فإنه اختصاراً لقسم البلاغة في مفتاح السكاكي.

وأخيراً أود أن ألفت النظر إلى أن علم التاريخ كان أبرز علوم ذلك العصر؛ إذ ظهر فيه عدد كبير من المؤرخين الذين تركوا ثراثاً ضخماً يحكي واقع العصر وأحداثه ويترجم لأبرز شخصياته.

ونجد أن تأليف هذا الفن تخرج في صور مختلفة من «تاريخ عام للدول الإسلامية إلى جمع لتاريخ البشر منذ بدء الخليقة، منضمماً إليه تاريخ بعض الأمم المجاورة، ومن رواد هذا الاتجاه: أبو الفداء^(١)، وابن كثير^(٢).. ومنهم

(١) وهو الملك المؤيد، إسماعيل بن الأفضل علي بن عبد الملك المظفر محمود الأيوبي: ولد سنة ٦٧٢هـ، وتوفي سنة ٧٣٢هـ. (ينظر: البداية والنهاية: ١٤/١٧٢، وفوات الوفيات:

١٨٣/١، والتجوم الزاهرة: ٩/٢٩٢)، وله كتاب: «المختصر في تاريخ البشر».

(٢) وهو / إسماعيل بن عمر المفسر - أيضاً - ولد سنة ٧٠٠هـ، وتوفي سنة (٧٧٤هـ)

(ينظر: تذكرة الحفاظ؛ للذهبي: ٤/١٥٠٨، والذيل على العبر في خير من عبر؛ لابن

العراقي: ٢/٣٥٨. وله في التاريخ كتاب «البداية والنهاية».

من أتجه إلى التاريخ لدولة^(١)، أو لبلد أو إقليم..^(٢).
 وأمّا السِّيرُ والتَّراجمُ؛ فمنها السِّيرُ العامَّةُ^(٣)،... ومنها السِّيرُ الخاصَّةُ
 لجماعةٍ من الرِّجال تربطهم رابطة ما^(٤)»^(٥).

(١) مثل رشيد الدِّين فضل الله الهمداني المتوفى سنة (٧١٨هـ) في كتابه: «جامع التَّواريخ
 » ويقع في مجلدين كبيرين، ويعدُّ أهمَّ كتابٍ في تاريخ دولة المغول.

(٢) مثل جعفر بن ثعلب الإدفوي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) في كتابه: «الطَّالع السَّعيد في
 تاريخ الصَّعيد».

(٣) مثل: «فوات الوفيات» لابن شاکر الکتبي (ت ٧٦٤هـ)، و«الوافي بالوفيات» لابن
 شاکر الکردي (ت ٧٦٤هـ)، و«العبر في أخبار مَنْ غَبَر» لشمس الدِّين محمَّد ابن
 أحمد الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ).

(٤) مثل: «تذكرة الحفاظ» لشمس الدِّين، محمَّد بن أحمد الذَّهبي (ت
 ٧٤٨هـ)، و«طبقات الشَّافعية» للسَّبكي (ت ٧٧١هـ).

(٥) (الأدب في العصر المملوكي، د. محمَّد زغلول سلام: (١٣٩ - ١٤٠).

المبحث الأول:
حياة الكرمانيّ
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:
اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني:
مولده ونشأته ورحلاته.

المطلب الثالث:
عقيدته وأخلاقه وصفاته.

المطلب الأول:

اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته

هو / محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى، ثم البغدادي. هكذا ورد اسمه ونسبه في أغلب المصادر المترجمة^(١) له من غير خلافٍ يُذكر؛ سوى ما ورد في بعضها من ذكر (بن محمد) بعد (بن علي)، وقبل: (بن سعيد)^(٢). وما ورد في بعضها الآخر من إيراد (بن عبد الكريم) بدل (بن سعيد)^(٣).

(١) ينظر: مجمع البحرين وجواهر الخبرين؛ ليحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى؛ تقى الدين المعروف بـ(ابن الكرمانى) (ج ١ / ل ٣)، والدُرر الكامنة: (٧٧/٥)، والثجوم الزاهرة: (٣٠٣/١١)، والدليل الشافى على المنهل الصافى: (٧١٦/٢)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان؛ للخطيب الجوهري: (١٠٩/١)، وبُغية الوعاة: (٢٧٩/١)، وطبقات المفسرين للداودي: (٢٨٥/٢)، ومفتاح السعادة؛ لطاش كبرى زاده: (٢١٢/١)، ذيل وفيات الأعيان؛ المسمى بـ«درة الحجال في معرفة أسماء الرجال»؛ لابن القاضي المكناسي: (٢٥٠/٢)، والبدر الطالع: (٢٩٢/٢)، والفتح المبين في طبقات الأصوليين: (٢١٠/٣)، والأعلام: (٢٧/٨).

(٢) ينظر: هدية العارفين: (١٧٢/٢)، والضوء اللامع؛ للسخاوي: (٢٥٩/١٠) عند ترجمته لابن المؤلف (بجى).

(٣) ينظر: إنباء الغمر: (١٨٢/٢)، وشذرات الذهب: (٢٩٤/٦).

ومع إطباق المصادر جميعاً على اسمه وأبيه وجدّه فلا يُعدُّ الاختلاف فيما عداه من السلسلة - في نظري - أمراً ذا بال؛ لكونه سمةً غالبيةً قلَّ أن ينحو منها علمٌ من الأعلام مهما علا شأنه؛ وبخاصة مع ما درج عليه المترجمون من إسقاط بعض الأسماء المغمورة اختصاراً.

والكرماني - بكسر الكاف - كما ضبطها الكرماني نفسه^(١). وقيل: بفتحها، كما ضبطها غير واحد^(٢) - وسكون الراء نسبة إلى كرمان؛ وهو إقليم واسع يلي بلاد فارس من جهة الشرق، يحتوي على بلدان شتى^(٣) «كثيرة النخل والزرع والمواشي والضرع.. وأهلها أحياناً؛ أهل سنة وجماعة وخير وصلاح»، افتتحت كلها في زمن الخليفة

(١) ينظر ضبطه لها في الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٩٥/٩). ويلحظ أنه نقل في سياق ذلك - عن الثوري قوله: «وهو بفتح الكاف» وردّه في أكثر من مناسبة، منها: قوله: «هو بلدنا، وأهل البلد أعلم ببلدهم من غيرهم، وهم متفقون على كسرها»، وقال في موضع آخر من كتابه السابق: (١٠٥/١٧): «أقول: هو بكسرها. وهي بلدنا - حماها الله تعالى! -، وأهل مكة أدري بشعابها». على أنه نص في كتابه الأنف الذكر - أيضاً - في مواضع منه على رواية الفتح مبيّناً أنه بخلاف المستعمل عن أهلها. ينظر: (٨٦/٨)، و(١٦٢/١٤).

(٢) على هذا الضبط السمعاني المتوفى سنة (٥٦٢هـ) حيث قال في كتابه الأنساب: (٦٥/٥): «والكرماني بكسر الكاف، وقيل: بفتحها... وهو الصحيح غير أنه اشتهر بكسر الكاف».

وليس ثمة مانع أن يُقال: إن كلا الضبطين وارد، وبه يتميّز المراد؛ «فالمشهور عند أهلها الكسر، والمستعمل عند غيرهم الفتح» كما رجّحه أخي وزميلي عيسى بن محمد الجاموس، محقق التقود والرود للمؤلف (مخطوط) رسالة ماجستير ص (٢٣) أو «لعل الصواب فيها في الأصل الفتح ثم كثر استعمالها بالكسر تغيير من العامة»، كما رجّحه ابن حجر العسقلاني في الفتح: (٣٠١/١٤)، ويقوي هذا الأخير أن السمعاني مصحح الضبط بالفتح نسبة، علامة، متقدّم زماناً على من رجّح الكسر.

(٣) منها: جيرفت، وموقان، وخبيص، وبم، والسيرجان، وزماسير، وبردسير، وغير ذلك. وعلى الكل يُطلق كرماني. ينظر: معجم البلدان: (٤٥٤/٤).

الراشد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - . وإليها يُنسب خلقٌ عظيمٌ من العلماء^(١).

وكذا البغداديُّ، نسبة إلى بغداد، إحدى الحواضر الإسلامية في زمنه. وهو إذ يُنسب لكرمان لعرقٍ له فيها؛ فإنه يُنسب إلى بغداد لإلقاء عصا التسيار بها.

وليس له من نسبةٍ ثالثة إلا ما ذكره السخاوي في ترجمة يحيى ابنه^(٢)؛ حيث أنهى به إلى «السَّعِيدِيَّ» نسبةً لسعيد بن زيد - رضي الله عنه - أحد العشرة المبشرين بالجنة^(٣).

أمَّا لقبه المشهورُ به فهو: (شَمْسُ الدِّين) ^(٤)، وكنيته: (أبو عبد الله) ^(٥). ولا أعلم فيهما خلافاً.

وهناك لقبٌ آخر يصفه به بعضٌ من ترجم له، فيقولون: «شارح

(١) ينظر: معجم البلدان: (٤٥٤/٤ - ٤٥٥).

(٢) سترد ترجمته مفصلةً عند ذكر تلاميذ المؤلف - إن شاء الله تعالى - .

(٣) ينظر: الضوء اللامع: (٢٥٩/١٠). ولم أقف على مصدر آخر يؤكد أو ينفي عنه هذه النسبة.

(٤) نصُّ عليه من المصادر السابقة: مجمع البحرين: (ج ١ ل ٣)، إنباء الغمر:

(٢/١٨٢)، النجوم الزاهرة: (٣٠٣/١١)، الدليل الشافي: (٢/٧١٦)، نزهة النفوس:

(١/١٠٩)، بُغية الرعاة: (١/٢٧٩)، طبقات المفسرين: (٢/٢٨٥)، مفتاح السعادة:

(١/٢١٢)، دُرَّة الحجال: (٢/٢٥٠)، هدية العارفين: (٢/١٧٢)، الفتح المبين:

(٢/٢١٠)، الأعلام: (٧/١٥٣).

(٥) نصُّ عليها من المصادر السابقة: هدية العارفين: (٢/١٧٢).

البُخاريُّ»، أو «صاحب شرح البخاري»^(١)، ولكنه لقب لا يصدق عليه مُنفردًا، ولا يقوى مُميزًا له عن غيره من شُراح البخاريِّ.

(١) نصَّ عليه من المصادر السابقة: النجوم الزاهرة: (٣٠٣/١١)، الدليل الشافي:

(٧١٦/٢)، نزهة النفوس: (١٠٩/١)، بُغية الوعاة: (٩١١)، طبقات المفسرين:

(٢٨٥/٢)، ذرّة الحجال: (٢٥٠/٢).

المطلب الثاني:

مولده، ونشأته، ورحلاته

لَمْ تَضِنَّ عَلَيْنَا الْمَصَادِرُ الْمُرْجَمَةُ لَشَمْسِ الدِّينِ الْكِرْمَانِيِّ بِشَيْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ، كَمَا وَقَعَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ طَوَتْ الْأَيَّامُ حَيَاتَهُمْ، وَلَفَّ النَّسِيَانُ سِيرَهُمْ وَأَخْبَارَهُمْ، فَلَمْ يُبْقِ لَهُمْ مَا يُذَكِّرُونَ بِهِ إِلَّا مَا بَقِيَ مِنْ آثَارِهِمْ. وَلَعَلَّ الْفَضْلَ كُلَّ الْفَضْلِ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى ابْنِ الْمُؤَلَّفِ الْبَارِّ (يَجْبَى)؛ حَيْثُ تُرْجِمَ لَوَالِدِهِ تَرْجِمَةً وَافِيَةً ضَافِيَةً؛ تَعَرَّضَ فِيهَا — بِشَيْءٍ مِنْ التَّفْصِيلِ — لِمَسِيرَةِ حَيَاتِهِ، ابْتِدَاءً مِنْ وِلَادَتِهِ وَحَتَّى مِمَاتِهِ^(١)، وَهُوَ مَا نَفَسَّرَ بِهِ اتَّفَاقَ الْمُتَرْجِمِينَ لَهُ عَلَى نُقَاطٍ كَثِيرَةٍ فِي حَيَاتِهِ، وَعَدَمِ اخْتِلَافِهِمْ حَوْلَهُ إِلَّا فِي التَّفْصِيلَاتِ الدَّقِيقَةِ، وَفِي النَّادِرِ الْيَسِيرِ.

مولده:

وُلِدَ شَمْسُ الدِّينِ الْكِرْمَانِيُّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ وَسَبْعِمِائَةَ مِنَ الْمُهْجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ^(٢).

(١) ينظر كتابه: مجمع البحرين وجواهر الخبرين: (ج ١ ل/٣).

(٢) ينظر مصادر ترجمته السابقة، نفس الصفحات؛ فجعلها أجمع على تحديد شهر وسنة ولادته، ولم يشذ عنها إلا السُّيوطيُّ في البُعْية حيث قال (٢٧٩/١): «وُلِدَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَادِسَ عَشْرِينَ جُمَادَى الْآخِرَةِ».

والدَّأوديُّ في طبقاته؛ حيث قال (٢٥٨/٢): «وُلِدَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَادِسَ عَشْرِينَ

جُمَادَى الْآخِرَةِ».

وعن مكان ولادته يقول ابنه^(١): « كان مولده ببلدة (كونان) من أعمال (كوبيان)^(٢)، بينها وبين بلدة كرمان مسيرة ثلاثة أيام، رأيتها في مدة والدي - رحمه الله تعالى - وهي بلدة طيبة، وهوأوها طيبٌ صحيحٌ، وأهلها علماء فضلاء صلحاء... ».

نشأته ورحلاته:

ساق ابن الكرماني - رحمهما الله - في معرض حديثه عن نشأة والده ورحلاته حديثاً مختصراً شافياً؛ لا أجد مَحِيصاً من إيراده بتمامه. وفيه يتضح بجلاء أن الكرماني شبَّ في بيت والده (بهاء الدين، يوسف)، ونشأ على مرأى ومسمعٍ منه، يُلقنه المعارف والعلوم، ويغرسُ في نفسه الصفات النبيلة والأخلاق الفاضلة، كما يتضح منه جلده

= والبغدادية في هدية العارفين حيث قال (١٧٢/٦): « ولد سنة ٧١٨ هـ »، كما أن محقق الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر (محمد سيّد) أشار إلى أنه وجد في بعض نسخ الدرر المخطوطة أن مولد الكرماني كان في سنة سبع وعشرين وسبعمائة على أن أغلبها تنصُّ على أنه في السابع عشر. وهو ما صحَّحه. (ينظر: هامش الدرر: ٧٧/٥).

وظاهر أن تلك الأقوال الشاذة لا تتعد كثيراً فتقدم فائدة تُذكر؛ ناهيك عن أن احتمال التحريف منها ليس بعيد.

(١) مجمع البحرين وجوهر البحرين: (ج ١ / ل ٣).

(٢) (كوبيان) وربما قيل لها: (كوكيان) كما صرَّح بذلك ياقوت الحموي

(٤٨٧/٤): « من قرى كرمان، فيها وفي قرية أخرى يقال لها بها باز يعمل التوتيا

(حجر يكتحل به). (اللسان: توت: ١٨/٢) الذي يحملُ إلى أقطار الدنيا».

وصبره في طلب العلم؛ حتى غداً عالماً عاملاً، ويكفي شاهداً على ذلك: أنه رحل - في سبيل تحصيل العلم - إلى بلدانٍ مختلفةٍ متباعدةٍ أدعُ التصريحُ بها لابنه في سياقِ حديثه التالي عن أبيه.

يقول^(١): «نشأ والدي - رحمه الله - بها - أي: ببلدة كونان -، واشتغل على والده يوسف^(٢)، وكان من العلماء العاملين. حكى لي والدي عنه أنه ما كان يأكل إلا من ثمن مصحفٍ شريفٍ كان يكتبه في كل شهرٍ بخمسة دراهم، يبيعه ويقتاتُ بالدرَاهم طولَ شهره؛ فإذا انقضى الشهرُ بعد كتبَ آخر؛ فينسخه ولا يأكل إلا منه مع كثرةِ أملاكه وسعةٍ من الدنيا... ثم لما بلغ والدي مبلغَ الرجال ارتحل إلى كرمان، وقرأ بها على علمائها، ثم بلغه شرحُ أصولِ ابنِ الحاجبِ للشيخِ عضدِ الدينِ عبدِ الرحمن، فكتبه ونسخه، وأرادَ قراءته على بعضِ علماءِ كرمان... فرحلَ بإذن والده إلى (شباكار)^(٣) وهي بلدٌ من أعمالِ (شيراز)^(٤)، وفيها الشيخُ عضدُ الدين، فلازمه واشتغلَ عليه وقرأ عليه شرحَ مختصرِ ابنِ الحاجبِ، وكتابَ المواقفِ في أصولِ الكلام. وغير ذلك من مؤلفاتِ شيخه عضدِ الدين، ثم وقعت خراب في بلاد (شيراز)، وقُتل سلطانها، وكان مُحسنًا إلى

(١) مجمع البحرين وجوهر الخبرين: (ج ١ / ل ٣).

(٢) لم أقف له على ترجمة - إلا ما حكاه حفيده عنه - فيما وقفتُ عليه من مصادر.

(٣) لم أقف لها على ترجمةٍ فيما بين يديّ من مصادر البلدان.

(٤) هو بكسر الشين وآخره زاي: بلد عظيم في وسط بلاد فارس، وهي مما استجدت

عمارها واحتطاطها في الإسلام؛ لكونها عذبة الماء كثيرة الخيرات.

ينظر: معجم البلدان: (٣/ ٣٨٠ - ٣٨١).

والدي، وكان دائماً يترحم عليه. وقصد بغداد، ثم قصد الشام، ثم أتى مصر. ولكنه في سنة خمس وخمسين وسبعمئة ورد مصر وسُلطانها الملك الصالح، والأمير الكبير بها شيخون. فأراد السلطان شيخون أن يُقيم بالقاهرة ويريد أن يحج. فحج من طريق الحاج المصري، بعد أن قرأ البخاري بالقاهرة بالجامع الأزهر على الشيخ ناصر^(١) الدين الفارقي، وغيره من علمائها. ثم لما حجَّ رجع إلى بغداد، وكانت بغداد إذ ذاك عامرة بأهلها من أحسن بلاد الدنيا؛ فأقام بها، واشتغل بالتأليف، وشغل الناس في فنون العلم. وحجَّ مرَّات وجاور وأنا في خدمته سنة خمس وسبعين وسبعمئة. ثم رجع إلى بغداد، وأقام بها إلى سنة خمس وثمانين، فقصد الحج وأنا في خدمته؛ فحجَّ سنة خمس وثمانين...».

(١) سترد الإشارة إليه - إن شاء الله - قريباً ضمن الحديث عن شيوخ المؤلف ص

المطلب الثالث:

عقيدته، وأخلاقه، وصفاته

عقيدته:

ليس ثمة أدنى شك يُساورني في أن شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى أشعريُّ المعتقد؛ فقد بدا ذلك واضحاً جلياً من خلال كتبه التي ألفها، ويبدو بروز ذلك بشكلٍ ظاهرٍ في مؤلفين من مؤلفاته هما:

١ - «الرُدود والتُّقود». مؤلفٌ في أصول الفقه^(١).

٢ - «تحقيقُ الفوائد الغيائية». الكتابُ الذي بين يديّ.

ولعلَّ السَّببَ في بروزِ معتقدهِ في هذينِ الكتَّابينِ دونَ غيرهما من مؤلفاته يعودُ إلى طبيعةِ مادَّتِهما من جهة، وما يستلزمانه من كَيْفِيَّةِ المعالجةِ من جهةٍ أُخرى. الأمرُ الذي يؤوبُ بالباحثِ فيهما إلى العودَةِ إلى كثيرٍ من المرتكزاتِ العقديَّةِ التي ينطلقُ منها.

والتَّأظُرُ في هذينِ الكتَّابينِ يقفُ على مواضعٍ عدَّةٍ، تؤكِّدُ انتسابه إلى

المذهبِ الأشعريِّ، منها:

١- جاء في «الرُدود والتُّقود» عند حديثه عن مسألة التَّكليف

بما لا يُطاق قوله^(٢): «فإنَّا معشرَ الأشاعرةِ نُجوِّزه - أي: التَّكليفُ بالحال

(١) مخطوط في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، له نسخ متعدِّدة أفضلها ذات الرقم (٨٨٨٧ ف ١)، وهي نسخة فلمية مصوَّرة عن مكتبة لالى باستانبول. والكتاب مهم في بابه، ولأهميته عهد إلى بعض طلاب الدراسات العليا بقسم أصول الفقه تحقيقه؛ فسجَّل بعضه رسائل «ماجستير».

(٢) (ل ١٢٦/ب) مخطوط رقم: (٨٨٨٧ ف ١) في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

- وإن لم يقع، والمعتزلة تمنعه».

والعبارة صريحة لا تحمل صرفاً ولا تأويلاً.

٢- جاء في «تحقيق الفوائد» عند حديثه عن الاستعارة التخيلية -

بعد إيراد قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ

اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(١) - قوله^(٢): «فإنه يلزم من ازدواج اللفظ في

﴿يُبَايِعُونَكَ﴾ و﴿يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أن يكون هو - سبحانه - مبايعاً،

وإذ لا بد للمبايع من يد فتُخِيل له سبحانه وتعالى شيء يُشبه اليد وهو

القدرة، فيطلق عليها لفظ أو يقول إنه استعارة بالكناية بإدخال الله سبحانه

وتعالى في جنس المبايعين ادعاءً وإثبات ما هو من خواصهم».

وظاهر أن هذا القول ينطلق من مُعتقد الأشاعرة في الصفات؛ حيث

يشتون لله سبحانه وتعالى سبع صفات هي: الإرادة، والحياة، والعلم،

والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، ويُؤوّلون ما عدا ذلك كاليد، فإنها

- بزعمهم - تعني القدرة^(٣).

(١) سورة الفتح؛ من الآية: ١٠.

(٢) قسم التحقيق من هذا البحث ص: (٧٦١).

(٣) ينظر معتقدهم في الصفات في: الاقتصاد في الاعتقاد؛ للغزالي: (٨٤ - ١٠١)، تحفة

المريد «شرح جوهرة التوحيد»؛ للبيجوري: (٩٠).

وراجع الرد عليهم في هامش (٥) من ص (٧٦١-٧٦٢) من هذا البحث «قسم

التحقيق».

٣- جَاءَ فِي «الرُّدُودِ وَالتُّقُودِ» عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْقُرْآنِ وَهُوَ بِصَدَدِ الرَّدِّ عَلَى الْقُطْبِيِّ فِي قَوْلِهِ إِنَّ الْمَعْنَى الْقَائِمَ بِذَاتِ اللَّهِ لَيْسَ بِكِتَابٍ - قَوْلُهُ^(١): «المشهورُ عندَ الأشاعرة... أنَ كَلَامَ اللَّهِ عِبَارَةٌ عَنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى؛ وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ».

وَلَا يَكْشِفُ السِّيَاقُ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ تِلْكَ الْعِبَارَةُ عَنِ مَسْوُغٍ مَقْنَعٍ لِإِيرَادِ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ هُنَا (فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ) سِوَى انْتِسَابِ الْكِرْمَانِيِّ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^(٢). بَلْ ظَهَرَ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ فِي «تَحْقِيقِ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ» ثَمَرَةَ اعْتِقَادِهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ بِمَا يَتَّفَقُ مَعَ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، مِنْهَا:

(١) (ل ١٤٤/أ) مخطوط رقم (٨٨٨٧ ف ١) في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.
(٢) ينظر معتقدتهم في كلام الله في: اللّمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع؛ لأبي الحسن الأشعري: (٢٢)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل؛ للقاضي الباقلاني: (٢٦٨ - ٢٨٤)، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد؛ لأبي المعالي الجويني: (١٠٣ - ١٠٧).

وَهُوَ بِخِلَافِ مَذْهَبِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، الَّذِينَ يُثْبِتُونَ صِفَةَ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى وَيُرُونَ (شرح العقيدة الطحاوية: ١٨٠): «أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَمَتَى شَاءَ وَكَيْفَ شَاءَ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ، وَأَنَّ نَوْعَ الْكَلَامِ قَدِيمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الصَّوْتُ الْمَعِينُ قَدِيمًا». وَيَنْظُرُ: الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ: (١١١). وَتَبَعًا لِذَلِكَ فَلِإِنَّهُمْ يَعْرِفُونَ الْقُرْآنَ بِقَوْلِهِمْ (العقيدة الطحاوية: ١٧٩): «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيَاءً، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الرِّيَّةِ». وَيَنْظُرُ: الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ: (١٣٦)، وَبِمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٢/١٧، ٦٥، ٢٤٤، ٣٠٦)، وَمَخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ: (٢٩٢/٢).

إيراده لتعريف شيخه الإيجي للأمر، وأنه^(١): «اقتضاء الفعل بالقول استعلاء»، وشرحه إياه وعدم تسجيل أي اعتراض عليه إلا في موافقته المعتزلة في القيد الأخير (الاستعلاء)، واعتذاره عن تلك الموافقة بقوله^(٢): «وذكره هذا من حيث متابعتة السكاكي وإلا فعنده - كما هو مذهب أهل السنة - لا دخل للاستعلاء في مفهوم الأمر».

وباعتذاره عن القيد الأخير وتسلمه ببقية القيود فإنه يقف جنباً إلى جنب مع الأشاعرة؛ الذين يسمون الأمر بأنه «اقتضاء الفعل بالقول» انطلاقاً من معتقدهم في كلام الله سبحانه وتعالى أنه معنى قائم بنفسه. ولا يغرّك قوله «كما هو مذهب أهل السنة»؛ فإن الأشاعرة كثيراً ما يُطلقون على أنفسهم «أهل السنة»، وبخاصة عندما يكونون في مواجهة المعتزلة^(٣). أضف إلى ذلك أنه عُني عناية خاصة بمؤلفات شيخه الإيجي - أحد أقطاب الأشاعرة في زمانه -، وأشبعها درساً وشرحاً، ولم يُنقل

(١) قسم التحقيق من هذا البحث ص (٥٩٥).

(٢) قسم التحقيق من هذا البحث ص (٥٩٥-٥٩٦).

(٣) والحق أن للأشاعرة جهداً محموداً وسعيًا مشكوراً في الدفاع عن السنة وبخاصة أمام الباطنية والرافضة والفلاسفة؛ في هتك أسرارهم وكشف أستارهم. يقول شيخ الإسلام في درء التعارض (٢٧٥/٨): «فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام، والرّد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول؛ فحمدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الدّاخل في طاعة الله ورسوله وإظهار العلم الصحيح... وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منه إلا وله غلط في مواضع».

وينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، د. مانع الجهني:

عنه أنه استدرك أو نبه على فساد معتقده. مما يدل - أيضاً - على انتسابه إلى المذهب الأشعري.

أخلاقه وصفاته:

يظهر لي أن شمس الدين الكرمانى كان شديد التعلق بالله سبحانه وتعالى، محباً له ولرسوله صلى الله عليه وسلم، عالي الهمة، صادق العزيمة، شريف النفس، على جانب عظيم من التواضع وحسن الخلق، قوي الشخصية، زاهداً في الدنيا، معرضاً عن أهلها، محباً للفقراء وطلبة العلم.

قال عنه ابن حجر^(١): «وكان تام الخلق، فيه بشاشة وتواضع للفقراء وأهل العلم، غير مكترث بأهل الدنيا، ولا ملتفت إليهم؛ يأتي إليه السلاطين ويسألونه الدعاء والنصيحة».

وقال غيره^(٢): «كان مقبلاً على شأنه، معرضاً عن أبناء الدنيا».

ومن يطالع بعض مقدمات مؤلفاته يلمس قوة إخلاصه لله، وانصرافه عمّن سواه.

(١) ينظر هامش الدرر الكامنة نقلاً عن إحدى النسخ المخطوطة للكتاب: (٧٧/٥)، ونقله السيوطي في البغية: (٢٦٩/١)، وكذا الداودي في طبقات المفسرين: (٢٨٥/٢)، وابن القاضي في درة الحجال: (٢٥١/٢).

(٢) هو / ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: (٢٩٤/٦)، وفي معنى قوله ورد قول

ابن حجر في الدرر الكامنة: (٧٧/٥)، والشوكاني في البدر الطالع: (٢٩٢/٢).

يقول في مقدّمة الكواكب الدراري^(١): « وما توسّلت به إلى غرضٍ دنيويٍّ من مالٍ أو جاهٍ، أو تقربٍ إلى سلطانٍ أو خليفةٍ - كما هو عادةُ أبناءِ زماننا من أصحابِ الهممِ القاصرةِ والعقولِ الضعيفةِ - بل جعلته لله ولوجهه خالصاً ».

كما يقول في مقدمته للتقود والرّدود^(٢): « وما تقربت به إلى أحدِ الخلائق رجاءً أن يكون سببُ قربتي إلى الخالق؛ فإنّه على ذلك قدير، وبتحقيق رجاءِ الرّاجين جدير. وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب ».

ويبدو أنّه كان عابداً طائعاً مكثراً من التّوافل والقرب؛ فعلى الرّغم من أنّه كان لا يمشي إلا على عصاٍ مُدّ كان ابن أربعٍ وثلاثين سنة^(٣) إلا أنّه حجّ من بغداد مرّات. كما ذكر ابنه^(٤).

(١) (٦/١).

(٢) ينظر: (ج ١، ٢/ب) (مخطوط)، فلمي في الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنورة رقم (٦٤١٢/ف)، وقد سبقني إلى الإشارة إلى ذلك الزميل الباحث عيسى الجاموس في رسالته للماجستير التي حقّق بها جزءاً من كتاب التقود والرّدود. مخطوط ص (٦٢).

(٣) ينظر: إنباء الغمر: (١٨٢/٢)، وشذرات الذهب: (٢٩٤/٥)، وذكر أنّ سبب ذلك سقوطه من عليّه.

(٤) راجع ص: (٦٦) من هذا البحث « قسم الدّراسة ».

المبحثُ الثاني

شيوخُه، وتلاميذُه، ومكانته العلميّة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلبُ الأوّل:

شيوخُه.

المطلبُ الثاني:

تلاميذُه.

المطلبُ الثالث:

مكانته العلميّة.

المطلب الأول:

شيوخه

ننتظرُ ونحن أُمَامُ عالمِ ذائعِ الصَّيتِ، بارِعٍ في علومٍ متعدِّدةٍ، رَحَّالةٍ يطلب العلم كشمس الدين الكرمانى - أن نظفرَ له بمشائخ كُثر - وهم بلا شك كُذلك -، غيرَ أنَّ ما حفظته لنا كتبُ التَّراجم منهم قليل لا يتجاوزون أولئك المشهورين في عَصْرِهِ، وربما وجدَ المترجمون في شهرتهم واستفاضة علمهم، أو قرَّبهم من الكرمانى وتأثَّره بهم ما يُعني عن ذكر غيرهم ممن لم يَكُونُوا كُذلك.

وَمَنْ صرَّحتْ كتبُ التَّراجم بأسمائهم من مشايخه ما يلي:

١ - والده: بهاء الدين؛ يوسف بن علي الكرمانى.

ولم أفلح في الوقوف على ترجمة له سوى ما ذكره حفيده التقي الكرمانى عنه^(١).

وعلى يديه تلقى الكرمانى دروسه الأولى. ويبدو لي - في ثنايا الأخبار اليسيرة الواردة عنه - أنه عالم ورع، من بيت صالح، كسائر بيوت قريته التي اشتهر أهلها بالصَّلاح وتوارث الفضيلة^(٢)؛ ولست واجداً دليلاً يؤكد ذلك أقوى من اهتمام الوالد بابنه في هذه الأسرة^(٣).

(١) ينظر ص (٦٥) من هذا البحث. « قسم الدِّراسة ».

(٢) ينظر ما ذكره التقي الكرمانى عن أهل قرية والده ص: (٦٤) من هذا البحث. « قسم الدِّراسة ».

(٣) ويظهر ذلك بجلاء من خلال تعليم بهاء الدين؛ لابنه شمس الدين، وتعليم الأخير لابنه تقي الدين.

- ٢ - القاضي: عَضُدُ الدِّينِ؛ عبد الرحمن بن أحمد بن عبد العَفَّارِ الإِيجِيّ
وسبق الحديث عنه في المبحث التَّمهيدِيّ^(١). وهو شيخه الَّذِي لَازَمَهُ ثِنْتِي عَشْرَةَ
سنةً مَحَبًّا لِشَخْصِهِ عَاكِفًا عَلَي دَرْسِهِ، نَاهِلًا مِنْ مَعِينِهِ، شَارِحًا لِكُتُبِهِ.
وقد بَدَأَ - لي - سِدَّةٌ تَأْتُرُهُ بِهَذَا الشَّيْخِ وَعَظِيمٌ تَوْقِيرُهُ لَهُ؛ فَهُوَ لَا
يَسِمُهُ إِلَّا بِالْأَسْتَاذِ^(٢)، وَلَا يَذْكُرُهُ إِلَّا بِالثَّنَاءِ الْعَاظِرِ^(٣).
٣ - المَحْدُوثُ، ناصِر الدِّينِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْفَارْقِيّ^(٤). وَلَمْ
تُسَعَّفْنَا كَتَبَ التَّرَاجِمِ بِشَيْءٍ عَنْهُ سِوَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ اسْمِهِ وَنَسَبِهِ.
وعنه تَلَقَّفَ شَمْسُ الدِّينِ الْكِرْمَانِيُّ الْحَدِيثَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْجَامِعِ
الْأَزْهَرِ قِرَاءَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(٥).

(١) ينظر ص: (٦٥) من هذا البحث. «قسم الدراسة».

(٢) تَبَعَتِ الْكِرْمَانِيّ فِي مَوْلاهُ الَّذِي أَعَدَّ حَوْلَهُ الدِّرَاسَةَ فَلَمْ أَجِدْهُ يَطْلُقُ «قال الأستاذ»
إِلَّا عَلَي شَيْخِهِ الْإِيجِيّ، وَلَمْ يَظْفَرْ بِهَذَا الْوَصْفِ مِنْ الْكِرْمَانِيّ أَحَدٌ سِوَاهُ !.

(٣) ينظر ما قاله عنه في مَقَدِّمَاتِ شَرْحِهِ لِبَعْضِ كُتُبِهِ، وَمِنْهَا - عَلَي سَبِيلِ الْمَثَالِ -: مَا
قَالَ عَنْهُ فِي مَقَدِّمَةِ شَرْحِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ ص (٢٠٧) قَسَمَ التَّحْقِيقَ.

(٤) الضَّوْءُ الْوَالِدِيُّ: (٨٣/١٠).

(٥) ينظر في الحديث عن شيوخ الكرماني:

مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَجَوْهَرُ الْخَبْرَيْنِ: (ج١/ق: ٣)، إِنْبَاءُ الْغَمْرِ: (١٨٢/٢ - ١٨٣)،

الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: (٧٧/٥)، بَغِيَةُ الْوَعَاةِ: (٢٧٩/١)، طَبَقَاتُ الْمَفْسَّرِينَ: (٢٨٥/٢)، دَرَّةُ

الْحِجَالِ: (٢٥١/٢)، شَدْرَاتُ الذَّهَبِ: (٢٩٤/٦)، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: (٢٩٢/٢).

المطلب الثاني:

تلاميذه

لَمْ يَفْتَأْ شَيْخُنَا الْكِرْمَانِيُّ - رحمه الله - يَتَضَلَّعُ صَنُوفَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ وَيَعْبُ مِنْ مَعِينِهَا الصَّافِي حَتَّى ارْتَوَى وَفَاضَ خَيْرُهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَكَانَ لَهُ تَلَامِيذُ أَبْرَارٍ يَجْتَمِعُونَ إِلَيْهِ وَيُفِيدُونَ مِنْهُ.

وَيَذْكُرُ الْمُتَرْجِمُونَ لَهُ - فِي هَذَا الصَّدَدِ - أَنَّهُ اسْتَوطنَ فِي نَهْيَةِ تَطَوُّافِهِ بِغَدَادَ، «وَتَصَدَّى فِيهَا لِنَشْرِ الْعِلْمِ مَدَّةَ ثَلَاثِينَ سَنَةً»^(١).

وَمَعَ أَنَّهَا مَدَّةٌ تَكْفِي لِتَخْرِيجِ أَجْيَالٍ يُعْجِزُ الْمَرْءَ حَصْرُهُمْ - وَهَمَّ بِلَا شَكٍّ كَذَلِكَ -، إِلَّا أَنَّ مَا حَفِظْتَهُ الْمَصَادِرُ لَنَا مِنْهُمْ عَدَدٌ يَسِيرٌ مِمَّنْ شُهِرَ فِيهَا بَعْدُ، جَرِيئاً عَلَى عَادَةِ تِلْكَ الْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تُنَوِّهُ مِنْ قَرَبٍ أَوْ بَعْدٍ إِلَّا بِأَوْلَيْكَ الْأَفْذَاذِ الَّذِينَ فَرَضُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَيْهَا.

ومنهم:

١ - ابنه يحيى: تقيُّ الدِّينِ، المَعْرُوفُ بِابْنِ الْكِرْمَانِيِّ^(٢).

وَبَعْدُ أُبْرِزَ تَلَامِيذُهُ، وَأَكْثَرُهُمْ إِفَادَةٌ مِنْهُ؛ لِمُلَازِمَتِهِ لَهُ جُلٌّ وَقْتَهُ؛ يَقُولُ السَّخَاوِيُّ^(٣): «وَلَكِنْ جُلٌّ انْتِفَاعِهِ إِثْمًا كَانَ بِوَالِدِهِ؛ فَإِنَّهُ لَازِمُهُ سَفَرًا

(١) ينظر: الدرر الكامنة: (٧٧/٥)، طبقات المفسرين: (٢٨٦/٢)، البدر الطالع: (٢٩٢/٢).

(٢) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع: (٢٥٩/١٠ - ٢٦١)، شذرات الذهب: (٢٠٦/٧ - ٢٠٧)، هدية العارفين: (٥٧٢/٢).

(٣) الضوء اللامع: (٢٥٩/١٠).

وحضراً، وجابَ معه نحو خمسين مدينةً.»

ولدَ في رجب سنة (٧٦٢هـ) ببغدادَ، وحفظَ القرآنَ صَغِيرًا، ثمَّ الشَّاطِئِيَّةَ، وَالكَافِيَّةَ، وَالشَّافِيَّةَ، وَالْحَاوِيَّ، وَالْمُلْحَةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَمَا زَالَ يَنْهَلُ مِنْ مَعِينِ وَالِدِهِ وَيَرْتَشِفُ رَحِيقَ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ؛ أَمْثَالِ أَسْعَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَنْفِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَالِكِيِّ، وَالْقَاضِي الْعَلَاءِ الْمَرْوِيِّ، وَالْجَمَالِ ابْنِ الدَّبَّاحِ الْحَنْبَلِيِّ - حَتَّى تَبَحَّرَ وَبَرَءَ؛ فَأَتَقَنَ الْحَدِيثَ، وَالطُّبَّ، وَالتَّارِيخَ^(١).

وَتَذَكَّرُ بَعْضُ الْمَصَادِرِ أَنَّهُ أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ: «الكتب الستة سماعاً غيرَ مرّة، وأُعْرِبَ عَلَيْهِ غَالِبَ الْقُرْآنِ، وَسَمِعَ عَلَيْهِ الْكُتَّافَ، وَتَفْسِيرَ الْبَيْضَاوِيِّ غَيْرَ مرّة، وَجَمِيعَ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النُّحُو، وَشَافِيَتِهِ فِي الصَّرْفِ، وَالْمِنْهَاجِ الْأَصْلِيِّ، وَشَرْحَهُ لِلْبِرْهَانِ الْعَبْدِيِّ، وَالطُّوَالِعِ لِلْبَيْضَاوِيِّ، وَشَرْحَهُ لِلشَّمْسِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَالْمَطَالِعِ فِي الْمَنْطِقِ، وَشَرْحَهُ لِلْقُطْبِ التَّحْتَانِيِّ، مَعَ أَسْئَلَةٍ وَأَعْتِرَاضَاتٍ عَلَيْهِ، وَالْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةَ لِشَيْخِهِ الْعَضُدِ، وَ...»^(٢) وَتَعْدَادُهَا يَطْوُلُ.

وله من التصانيف:

* مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَجَوْهَرُ الْحَبْرَيْنِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ. كَتَبَهُ بِحِطَّةً، وَأَخْرَجَهُ فِي ثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ كَبَارٍ.

(١) ينظر: المصادر السابقة في ترجمته.

(٢) الضوء اللامع: (١٠/٢٥٩ - ٢٦٠).

* شرح صحيح مسلم.

* المقصود من تحفة المودود. لابن القيم.

* هذا بالإضافة إلى خدمته كتباً كثيرة، إما باختصارها، أو بإعادة

صياغتها نظماً أو نثراً، ويُذكر من ضمن مؤلفاته - أيضاً - : كتاب
في الطب^(١).

توفي - رحمه الله - مطعوناً بالقاهرة سنة (٨٣٣هـ) بعد أن

كفّ بصره.

٢ - ابنه: حميد الدين الكرمانى^(٢).

واسمُه: عبد الحميد، ويبدو أنه كان أقل ملازمةً لأبيه من أخيه تقيّ

الدين، ومع ذلك فقد أخذ عن والده كثيراً، ونال حظّه منه، وتُطلعنا

المصادر أنه هو الذي نسخ لوالده شرح البخاريّ بخطّه، وأن له عدّة

رحلاتٍ في طلب العلم بين بغداد والقاهرة والشّام التي استوطنها إلى أن

توفي بها سنة عشر وثمانمائة (٨١٠هـ) وقد زاحم الأربعين.

٣ - زميله في الطلب: العلامة السّراني^(٣).

وهو/ يوسف بن الحسن بن محمود السّرانيّ، المولود بتبريز سنة (٥٧٣٠هـ).

(١) ينظر: المصادر السابقة في ترجمته، وكشف الظنون: (٥٤٦، ٩١٩، ١٦٢٩)،

ومعجم المؤلفين: (٢٣٠/١٣).

(٢) ينظر ترجمته في الضوء اللامع: (٣٩/٤ - ٤٠).

(٣) ينظر ترجمته في الضوء اللامع: (٣٠٩/١٠ - ٣١٠)، بُغية الوعاة: (٣٥٦/٢)،

طبقات المفسرين: (٣٧٩/٢).

زامل الكرماني في الطلب، وتَلَمذ على شيخه الإيجي، وعندما عَلِم بعودة زميله محدثاً إلى بغداد رحل إليه، ولم يستنكف من الأخذ عنه لعلمه بفضله وموفور علمه.

له عدّة مؤلّفات، منها:

* شرح منهاج البيضاوي.

* حاشية على الكشاف.

* حاشية على شرح الشافية.

اختلف في وفاته فقيل: سنة (٨٠٢هـ)، وقيل (٨٠٤هـ). رحمه الله وأسكنه فسيح جناته!.

٤ - المجد الشيرازي^(١):

وهو / محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي، وفد على شمس الدّين الكرماني سنة أربع وخمسين وسبعمائة (٥٧٥٤هـ)، وقرأ عليه، ثم رحل معه إلى الشام، ثم إلى مصر، وهناك سمعا الصّحيح على الفارقي، وهناك افترقا بعود الكرماني إلى الحجّ - كما سبق ذكره -.

له عدّة مصنّفات، منها:

* بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز.

* القاموس المحيط. وكان مطوّلاً في مجلّدات عديدة، وبأمر شيخه

الكرماني اختصره في مجلّد ضخيم.

(١) ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة (٦٣/٤ - ٦٦)، الضوء اللامع:

(١٠/٧٩ - ٨٦)، طبقات المفسرين: (٢٧٤/٢ - ٢٧٩).

* القاموس الوسيط لِمَا ذَهَبَ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ شَمَاطِيطٌ^(١).
تُوفِي فِي شَوَّالِ سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةَ وَثَمَانِمِائَةَ، عَنْ عَمْرِ بْنِ هَازِمِ الثَّامِنَةِ
وَالسَّبْعِينَ عَامًا.

٥ - أَبُو الْفَتْحِ التُّسْتَرِيُّ^(٢):

وهو/ نصرُ الدِّينِ؛ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ التُّسْتَرِيِّ الْبَغْدَادِيِّ. وَلِدَ سَنَةَ
(٥٧٣٣هـ)، وَاشْتَعَلَ بِالْعِلْمِ حَتَّى بَرَعَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، مُفِيدًا مِنْ شَيْخِهِ
شَمْسِ الدِّينِ الْكِرْمَانِيِّ، وَعَلَيْهِ قَرَأَ الْكِتَابَ الَّذِي نَحْنُ بِصَدْدِ تَحْقِيقِهِ، وَأَجَازَهُ
رِوَايَةً، يَقُولُ السَّخَاوِيُّ^(٣): « قَالَ التَّقِيُّ فِيمَا قَرَأْتَهُ بِحُطَّةٍ: قَرَأَ عَلِيٌّ وَالِدِي
شَرْحَ الْمُخْتَصَرِ، وَأَجَازَهُ وَالِدِي وَاسْتَفَدْتُ أَنَا مِنْهُ فَوَائِدَ جَمَّةً ». وَالتَّقِيُّ بِذَلِكَ
يَشِيرُ إِلَى نَصِّ الْإِجَازَةِ الْوَارِدَةِ فِي إِحْدَى نُسخِ الشَّرْحِ الْمَخْطُوطَةِ وَالَّتِي
اعْتَمَدْتُهَا أَصْلًا، كَمَا سَيَأْتِي إِضَاحُهُ فِيمَا بَعْدَ^(٤).

ولهذا التلميذ النجيب مؤلفات، منها:

* نظمٌ غريبٌ القرآن.

* حاشيةٌ على فروع ابن مفلح.

* حاشيةٌ على تنقيح الزركشي في الحديث.

* وله منظومةٌ في الفقه تزيد على سبعة آلاف بيت، وأخرى في

(١) الشَّمَاطِيطُ: الْقَطْعُ الْمُنْفَرِقَةُ. اللِّسَانُ (شَمَط): (٣٣٦/٧).

(٢) يَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: الضَّوءُ اللَّامِعُ: (١٩٨/١٠)، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: (٩٩/٧).

(٣) الضَّوءُ اللَّامِعُ: (١٩٨/١٠).

(٤) رَاجِعْ ص: (١٨٣) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ « قَسَمُ الدِّرَاسَةِ ».

الفرائض تقع في مائة بيت.

توفي سنة ثنتي عشرة وثمانمائة من الهجرة، وله من العمر تسعة وستون عاماً.

٦ - محب الدين التستري^(١):

وهو أحمد بن نصر الله (أبي الفتح) المتقدم، ولد بمسقط رأس أبيه (بغداد) سنة (٥٧٦٥هـ)، وعلى حلقات شيخ أبيه - أيضاً - تفتح سمعه وشق بصره؛ فأخذ يستنشق عبرها ويرتشف رحيقها حتى فتح الله عليه فجاد أدباً وعلماً، وغدا «قدوة يرجع إليه، وإماماً تحط الرواحل لديه، مع استحضاره للفروع والأصول، والمعقول والمنقول، وصدق اللهجة، والوقوف على الحجة»^(٢).

وقد كان موضع تقدير الكرماني وموطن ثقته؛ إذ أجازته رواية ما صح عنه من التفاسير والأحاديث والأصول والفروع والأدبيات وغير ذلك، خصوصاً: الصحاح الخمسة التي هي أصول الإسلام ودفاتر الشريعة، وشرحه صحيح البخاري المسمى بالكواكب الدراري^(٣).

له عدة حواشٍ على بعض المصنفات، منها:

* حاشيته على تنقيح الزركشي.

(١) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع: (٢٣٣/٢ - ٢٣٩)، شذرات الذهب:

(٢٥٠/٧ - ٢٥١).

(٢) الضوء اللامع: (٢٣٥/٢).

(٣) المصدر السابق (٢٣٤/٢) بتصرف يسير.

* وأخرى على فروع ابن مفلح.

* وثالثة على الوجيز.

توفي رحمه الله سنة أربع وأربعين وثمانمائة، وله من العمر ثلاث

وسبعون سنة.

المطلب الثالث:

في مكانته العلمية

تَسَنَّم أبو عبدِ اللهِ الكِرْمَانِيّ مَنْزِلَةً عِلْمِيَّةً رَفِيْعَةً، بَزَّ بِهَا أَقْرَانَهُ، وَفَاقَ بِهَا كَثِيْرًا مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَقَدْ هَيَّأَ لِذَلِكَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ مِنْ عُلُوِّ الْهَمَّةِ وَسَمُوِّ النَّفْسِ وَيَكْفِي شَاهِدًا عَلَى رَسُوخِهِ فِي الْعِلْمِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْهُ مَا نَقَلَهُ الْمُتَرْجِمُونَ أَنَّهُ: «تَصَدَّقَ لِنَشْرِ الْعِلْمِ بِبَغْدَادَ ثَلَاثِينَ سَنَةً...»^(١)، وَبَغْدَادُ آنَذَاكَ تَمَثَّلَ إِحْدَى أَكْبَرِ حَوَاضِرِ الْمُسْلِمِيْنَ الْعِلْمِيَّةِ، إِلَيْهَا يَفْدُ طُلَّابُ الْعِلْمِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ، وَفِي رَحَابِهَا تَعْقُدُ الْحَلَقَاتُ وَتُدَارُ الْمَحَاوِرَاتُ وَالْمُنَاطِرَاتُ. وَلَمْ يَكُنْ شَيْخُنَا فِيهَا كَعِيْرِهِ مِنْ شِيُوخِ عَصْرِهِ مِمَّنْ كَانَتْ تَقُومُ بِهِمُ الْحَلَقَاتُ، بَلْ كَانَ مُشَارًّا إِلَيْهِ فِيهَا، مَعْقُودًا لَهُ بِنَاصِيَةِ الْعِلْمِ بَيْنَ عُلَمَائِهَا. يَقُولُ عَنْهُ الدَّوْدِيُّ^(٢): «وَكَانَ مُشَارًّا إِلَيْهِ بِالْعِرَاقِ وَتِلْكَ الْبِلَادِ فِي الْعِلْمِ»، وَيَقُولُ أُخْرَى^(٣): «وَمَهَّرَ وَفَاقَ أَقْرَانَهُ وَفَضَلَ غَالِبَ زَمَانِهِ».

وقد تقدّم - في مطلب تلاميذه - ممّا يوضّح مكانته العلميّة أنّ العلامة السّرّائيّ؛ وهو من هو في العلم؛ وقد زامله في الأخذ عن الإيجيّ ينكسر للعلم فيأخذ عن الشّمس ويتلمذ على يديه^(٤).

(١) إنباء الغمر: (١٨٢/٢).

(٢) طبقات المفسّرين: (٢٨٦/٢).

(٣) المصدر السّابق: (٢٨٥/٢).

(٤) راجع ما تقدّم ص (٨٠) من هذا البحث. «قسم الدّراسة».

أضف إلى ذلك أن تلاميذه أصبحوا — فيما بعد — من العلماء

المشاهير.

ويبدو أن الفضل في تبوئه تلك المكانة المرموقة يعود — بعد توفيق

الله — إلى تنشئته الصالحة التي تعاهدها أبوه، ثم إلى حرصه وإخلاصه في

طلب العلم، وأخيراً إلى اهتمامه بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وتبحره

في علم الحديث^(١).

(١) ذكر الزميل الباحث / عيسى الجاموس في رسالته للماجستير التي حقق بها جزءاً من كتاب النقود والردود: «أن مكانة الكرمانى العلمية علت، وازدادت شهرته في آخر عمره، خاصة بعد أن شرح صحيح البخاري في زمان مجاورته بمكة المكرمة». النقود والردود. مخطوط (ص ٤٣) بتصرف يسير؛ بالتقديم والتأخير في أول كلامه.

المبحث الثالثُ:
مصنّفائهُ ووفائهُ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل:
مصنّفائهُ.

المطلبُ الثاني:
وفائهُ.

المطلب الأول:

مصنفاته

ترك لنا محمد بن يوسف الكرماني — بعد رحلة مباركة حافلة بالجدِّ والنشاط — آثاراً علميةً جليّةً؛ تشهد بمفورِّ علمه، وسعةِ اطلاعه، وتكشفُ عن عالمٍ فذٍّ طرقَ أبوابَ العلومِ وحصلَ ثمارها؛ فلا تكادُ تجدُ فناً من الفنونِ المعروفةِ في زمنه إلا وله فيه مؤلَّفٌ أو شرحٌ أو مختصرٌ.

وفي ظنِّي أن هذا الرَّجُلَ لو خُلِّيَ ما بينه وبين التَّأليفِ في سني انقطاعه للتدريس لفاقت مؤلَّفاته غيره ممَّن بلغ شأواً في التَّصنيفِ.

ومن يَدْرِي لربَّما كانت مؤلَّفاته كذلك، لكن عفا عليها الزَّمنُ، وجارت عليها المصائبُ والنكباتُ، وبخاصَّةً تلك التي اتَّسم بها عصرُه.

ومن المؤسفِ حقاً: أن تلك المصنِّفات — على عظيم نفعها وجليل قدرها — لم تعرف طريقها إلى كثيرٍ من طلبة العِلْمِ في عصرنا الرَّاهن؛ فما زالَ بعضُها غائباً لا نعرف عنه شيئاً إلا ما صرَّح به المترجمون، وما فتى الآخرُ قابعاً داخل سُجونِ المخطوطات. هذا إذا استثنينا منها شرحه لصحيح البخاريِّ، فقد نالَ حظُّه من الطَّبع ولم ينلَ حظُّه من التَّحقيقِ.

أما مؤلفاته التي ذكرها المترجمون له فهي:

- ١ - «تحقيقُ الفوائد الغيائية في المعاني والبيان» (موضوع الدرس والتحقيق) وسيأتي الحديثُ عنه مفصلاً - فيما بعد - إن شاء الله تعالى.
- ٢ - «الكواشفُ البرهانيةُ في شرحِ المواقفِ السلطانيةِ»^(١) وهو كما يظهر من عنوانه شرحُ لكتابِ شيخه العَضُدِ الإيجيِّ الموسومِ بـ«المواقفِ في علمِ الكلام».
- ٣ - «الزواهر»^(٢) - وهو أيضاً - شرحُ لكتابِ شيخه العَضُدِ «الجواهر في أصولِ الكلام» . وهذا الأخيرُ مختصرٌ لكتابِ «المواقف» المتقدم. ويفهمُ من حديثِ تقيِّ الدينِ الكرمانيِّ عن مؤلفاتِ أبيه أن هذه الشروحاتِ الثلاثةُ دوّنت فيما بينها على التّوالي؛ وبحسبِ التّرتيبِ المتقدّم، وهذا ما جعلني أقدمها على غيرها؛ فقد نصَّ على أن أوّلَ مؤلفاتِ والده: شرحُ الفوائد الغيائية، ثمّ قال عقب ذلك مباشرة^(٣): « ثمّ شرحَ المواقفِ في أصولِ الكلام، ثمّ الجواهرَ في أصولِ الكلام؛ وهذه الأصولُ من مؤلفاتِ شيخه عَضُدِ الدّينِ » على أنّه ينبغي أن لا يغفلَ أن التّرتيبَ

(١) ينظر تسميته في الضوء اللامع: (٢٦٠/١٠)، والإشارة إليه في مجمع البحرين: (ج

١: ق ٣)، الدرر الكامنة: (٧٨/٥)، بُغية الوعاة: (٢٨٠/١)، طبقات المفسّرين:

(٢٨٥/٢)، درة الحجال: (٢٥١/٢)، كشف الظنون: (١٨٩١/٢)، هدية العارفين:

(١٧٢/٦)، معجم المؤلفين: (١٢٩/١٢).

(٢) ينظر تسميته في الضوء اللامع: (٢٦٠/١٠)، والإشارة إليه في المصادر السابقة.

(٣) مجمع البحرين: (ج ١/ق ٣).

المشار إليه مقطوعٌ به فيما بين الشُّروحاتِ الثلاثةِ دون النَّظَرِ إلى غيرها من المؤلفات الأخرى؛ فالعطف بـ (ثم) - كما هو معلوم - يفيد الترتيب مع التراخي، وليس ثمة مانعٌ يمنع أن يكون بين هذه الشُّروح مؤلف أو مؤلفات؛ يؤكدُ هذا حديثُ التَّقِيِّ نفسه عن مؤلفاته والده، إذ قال عقب قوله السابق مباشرة^(١): «ثم شرح تفسير البيضاوي، ووصل فيها إلى سورة يوسف فاحترمه المنية، وهي آخرُ مصنَّفاته»، ومن المقطوع به أن هناك مؤلفات أخرى لشمس الدين الكرمانى لم يذكرها ابنه في سياق حديثه.

٤ - التَّقْوَد والرُّدُود^(٢)، وسمَّاه: «السَّبعة السَّيَّارة»؛ لأنَّه جمع فيه

سبعة شروحٍ فالترم استيعابها، وذكر أنَّه أَرَدَها بسبعةٍ أخرى لكن بغير استيعاب^(٣).

وهو مؤلفٌ حافلٌ غنيٌّ في بابهِ، استوعب فيه المصنَّفُ جلَّ مسائلِ أصولِ الفقه، ولا يعيبه إلا التَّكرار^(٤).

وقد أحسنت الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية صنعا عندما وجهت طلاب الدراسات العليا في قسم أصول الفقه إليه، وشجعتهم على تحقيقه.

٥ - «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»^(٥).

(١) المصدر السابق (نفس الجزء والورقة).

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) الدرر الكامنة: (٧٧/٥)، وينظر: بُغية الوعاة: (٢٨٠/١)، طبقات المفسرين: (٢٨٦/٢).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: (٧٧/٥).

(٥) ينظر تسميته في مقدمته للشمس الكرمانى: (٦/١١)، ومجمع البحرين: (ج ١/ق ٣)، =

وهو الكتاب الوحيد المطبوع للمصنف - كما أسلفت -، وفي يقيني أن شهرته من جهة وارتباطه بعلم الحديث من جهة أخرى هما اللذان وجَّها الأ نظار إليه ولفتا - بعد ذلك - إلى طبعه.

وقد نصَّ التقيُّ الكرمانيُّ أنه « كَمَلَه بِمَكَّةَ سَنَةَ خَمْسَ وَسَبْعِينَ (أَي: بَعْدَ السَّبْعِمِائَةِ) حِينَ مَجَاوَرَتِهِ بِهَا قُبَالَةَ الرُّكْنَيْنِ الِیْمَانِيَّيْنِ »^(١).

٦ - أُمُودُجُ الكَشَّافِ. وهو تعليقاتٌ على كَشَّافِ الرَّمْحَشَرِيِّ، ونصَّ عليه ابنُه^(٢).

٧ - عَقَائِدُ عَضُدِ الدِّينِ. ونصَّ عليه ابنُه^(٣).

٨ - رِسَالَةٌ فِي كَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ. ونصَّ عليها ابنُه^(٤).

٩ - رِسَالَةٌ فِي التَّصْوِيرِ وَالتَّصْدِيقِ فِي المَنْطِقِ. ونصَّ عليها ابنُه^(٥).

١٠ - رِسَالَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ. ونصَّ عليها ابنُه^(٦).

١١ - أَسْئَلَةٌ وَاعْتِرَاضَاتٌ عَلَى شَرْحِ القُطْبِ التَّحْتَانِيِّ لِلْمَطَالَعِ فِي

المَنْطِقِ^(٧).

= الدُّرَرُ الكَامِنَةُ: (٧٧/٥)، وغيرها. وانظر الإشارة إليه في بقية المصادر.

(١) مجمع البحرين (ج ١ / ق ٣).

(٢) مجمع البحرين (نفس الجزء والورقة)، وينظر جلَّ المصادر السَّابِقَةَ.

(٣) المصدر السَّابِقُ (نفس الجزء والورقة).

(٤) المصدر السَّابِقُ (نفس الجزء والورقة).

(٥) المصدر السَّابِقُ (نفس الجزء والورقة).

(٦) المصدر السَّابِقُ (نفس الجزء والورقة)، وينظر جلَّ المصادر المتقدِّمة.

(٧) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ: (٢٦٠/١٠).

- ١٢ - ذَيْلُ مَسَالِكِ الْأَبْصَارِ فِي التَّارِيخِ^(١).
- ١٣ - شَرْحُ أَخْلَاقِ عَضُدِ الدِّينِ^(٢).
- ١٤ - ضَمَائِرُ الْقُرْآنِ^(٣).
- ١٥ - حَاشِيَةٌ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، وَتَقَدَّمَ - عَلَى لِسَانِ ابْنِهِ -
أَنَّهُ آخِرُ مَصْنُفَاتِهِ، وَأَنَّ الْمَنِيَّةَ اخْتَرَمَتْهُ قَبْلَ أَنْ يُتَمَّهُ؛ حَيْثُ وَصَلَ فِيهِ إِلَى
سُورَةِ يُوسُفَ^(٤).

(١) هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ: (١٧٢/٦).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: (١٧٢/٦).

(٣) الْأَعْلَامُ: (١٥٣/٧).

(٤) يَنْظُرُ نَصُّ قَوْلِ ابْنِهِ عَنْهُ ص (٩١)، وَيَنْظُرُ جَلَّ الْمَصَادِرُ الْمُتَقَدِّمَةُ.

المطلب الثاني:

وفاته

اتَّفقت كلمة المترجمين لشَّمس الدين مُحَمَّد بن يوسف الكَرَماني عَلَى أَنَّهُ تُوِّفِي بِكَرَةِ حَمِيسِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَمِ سَنَةِ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي طَرِيقِ عَوْدَتِهِ مِنَ الْحَجِّ^(١).
ولوصية كان قد أوصى بها نقله ابنه التقي إلى بغداد ودُفِنه بموضع كان قد اختاره في حياته بقرب أبي إسحاق^(٢) الشيرازي وغيره من العلماء^(٣).

رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته !

(١) ينظر: مصادر ترجمته المتقدمة.

(٢) هو / إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، ولد سنة (٣٩٣هـ)، وتلمذ على علماء شيراز والبصرة وبغداد، حتى تفرّد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة؛ كان زاهداً، ورعاً، متواضعاً، ظريفاً، طلق الوجه، قويّ الحجّة، مليح الحوار؛ له عدّة مصنفات؛ منها: «التبئية»، و«المهذب» في الفقه، و«التبصرة» في أصول الشافعية. تُوِّفِي سنة (٤٧٦هـ).

ينظر في ترجمته: الأنساب للسمعاني: (٣٦١/٩ - ٣٦٢)، الكامل لابن الأثير: (٤٣٢/٨)، وفيات الأعيان: (١/٥٥ - ٥٨)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي: (١٧٢/٢ - ١٧٤)، سير أعلام النبلاء: (٤٥٢/١٨ - ٤٦٤).

(٣) ينظر ما قاله ابنه عن وفاته في مجمع البحرين (ج ١ / ق ٣).

الفصلُ الثاني :

التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ « تَحْقِيقُ الْفَوَائِدِ »

وفيه أربعةُ مباحث :

المبحثُ الأوَّلُ :

اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نسبته للمؤلفِ،

ومنهجُ المؤلِّفِ فيه

المبحثُ الثاني :

مصادرُ الكتابِ وشواهدُه .

المبحثُ الثالثُ :

تقويمُ الكتابِ .

المبحثُ الرَّابِعُ :

وصفُ مخطوطاتِ الكتابِ ومنهجُ التَّحْقِيقِ

المبحث الأول :

اسم الكتاب، وتوثيق نسبه للمؤلف،

ومنهج المؤلف فيه

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول :

اسم الكتاب.

المطلب الثاني :

توثيق نسبه للمؤلف.

المطلب الثالث :

منهج المؤلف فيه.

المطلب الأول :

اسم الكتاب

لم يكن أمامي بدٌّ - وأنا أنشدُ تحقيقَ عنوانِ الكتاب - من سلوكِ منهجِ الاستقراءِ والتقصِّي لكلِّ ما من شأنه أن يصلَّ بي إلى حقيقةٍ قاطعةٍ أطمئنُّ إليها في وسمِ الكتابِ بعنوانه الَّذي سمَّاهُ به صاحبه .

وفي سبيلِ ذلكِ تتبَّعتُ جميعَ كتبِ التَّراجمِ الَّتِي تُرجمتُ للمؤلفِ وأشارتُ من قُربٍ أو من بعدٍ إلى مؤلَّفاته . كما تتبَّعتُ جلَّ الفهارسِ البلاغيَّةِ، بل وغيرِ البلاغيَّةِ تحسُّباً لما قدَّ يقعُ فيه بعضُ المفهرسين من إيرادِ الكتابِ في غيرِ فنِّه . كما حرصتُ على الاطلاعِ على الكُتبِ البلاغيَّةِ الَّتِي جاءتِ عقبَ كتابِ المؤلِّفِ وبخاصَّةِ تلكِ الَّتِي عُنيتُ بشرحِ الفوائدِ الغيائيَّةِ، فربَّما وجدتُ في إحداها عبارةً صريحةً أو إشارةً عابرةً تكشفُ عن اسمِ الكتابِ مما هو واقعٌ متحقِّقٌ في حالاتٍ كثيرةٍ، عندَ غالبِ المصنِّفينِ الَّذين يُصرِّحون في كُتُبهم بأسماءِ كتبٍ أُخرى نقلوا عنها .

كما أتني - قبلَ هذا وذاك - استعرضتُ ما وقعَ بين يديَّ من كتبِ المصنِّفِ وآثاره، ناهيكَ عن كتابه الَّذي بين يديَّ وتُسَخِّه المتعدِّدة وكلُّ ذلكِ بغيةَ الاهتداءِ إلى أيِّ خيطٍ يقودُ إلى الاسمِ الحقيقيِّ للكتاب!! .

والحقُّ أقولُ : إنني - بعدَ خوضي تلكَ التَّجربةَ الشَّاقةَ - ظفرتُ

بثلاثةِ عنواناتٍ لا رابعَ لها، وهي على النَّحوِ التَّالي :

١ - شرحُ الفوائدِ الغيائيةِ .

وعلى هذه التسمية أغلب من ترجم له ممن ذكر مصنفاته^(١) .
وإليها يُشيرُ بعضُ شراحِ الفوائدِ الآخرين عندما يُحيلون إلى الكتاب، وهو
العنوانُ الذي أُثبت على الورقةِ الأولى من النسخة « الأصل »، وكذا بقيةِ
النسخ الأخرى .

٢ - التحقيقُ في شرحِ الفوائدِ الغيائيةِ .

وانفردَ به صاحبُ هديّةِ العارفين^(٢) .

٣ - تحقيقُ الفوائدِ .

نصَّ عليه صاحبُ كشفِ الظنون^(٣) . وقبّله صاحبُ تاريخِ آل
مُظفر^(٤)، وهو الواردُ برفقةِ العنوانِ الأوّلِ على ظهرِ الورقةِ الأولى من
النسخةِ التركية؛ الموجودِ أصلها في مكتبةِ شهيد .
وبعدَ إمعانِ النَّظرِ وإعمالِ الفكرِ ترجَّحَ عندي العنوانُ الأخيرُ؛
وذلك للأسبابِ الآتية :

(١) ينظر : ما نقله محققُ الدررِ الكامنة عن إحدى نسخِ الكتابِ في
هامش رقم (١) : (٧٧/٥)، بغيةِ الوعاة : (٩١١)، مفتاح
السَّعادة : (٢١٣)، طبقاتِ المفسرين : (٩٤٥)، ذيلِ وفياتِ الأعيانِ المسمّى
« درةِ الحجالِ في أسماءِ الرِّجالِ » : (٢٥٢) .

(٢) (١٧٢/٢) .

(٣) (١٢٩٩/٢) .

(٤) (٢٩٠/٢)، وهو باللُّغةِ الفارسيّةِ .

١ - أن العنوان الأخير «تحقيق الفوائد» نص صريح في التسمية؛ ورد في مصادر متقدمة لصيقة بالمؤلف؛ كما هو الحال في تاريخ آل مظفر، أو متخصصة في أسماء المؤلفات؛ كما هو الحال في كشف الظنون. فالأخذ عنها أولى وأدق، ثم إن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

٢ - أن العنوان الأول «شرح الفوائد» أقرب إلى الوصف منه إلى التسمية، وكثير من الكتب المشهورة تُنعت بوصفها، فيكون طاغياً على التعريف بها مع وجود أسماء حقيقة لها. منها - على سبيل المثال - : «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» للكرماني نفسه؛ فعلى الرغم من أن الكرماني نص على اسم الكتاب صراحة في مقدمته^(١) إلا أنه اشتهر بين الناس بوصفه، حيث يقولون «شرح صحيح البخاري» للكرماني، أو «شرح الكرماني على الصحيح».

٣ - ليس من عادة الكرماني في مؤلفاته تركها بلا تسمية أو تسميتها بـ «شرح...»، بل إنه يحرص على تسميتها بأسماء مميزة لها، فهو يعرف تمام المعرفة أنه في عصر يغص بالشروح. وتركها هكذا في إطار الوصف لا يضمن تمييزها أو حتى نسبتها إلى غير صاحبها. ولذا نجده يُسمى شرحه لصحيح البخاري بـ «الكواكب الدراري». ويسمى شرحه للمواقف: «الكواشف البرهانية في شرح المواقف السلطانية»^(٢)، ويسمى شرحه للجواهر في أصول

(١) ينظر مقدمة شرحه للصحيح : (٦/١) .

(٢) الضوء اللامع : (٢٦٠/١٠) .

الكلام بـ «الزواهر»^(١).

٤ - جاء في الورقة الأولى من النسخة التركية الموجود أصلها في مكتبة شهيد، (إحدى النسخ التي لم أعتمدها في تحقيق الكتاب لأسباب سوف أورها فيما بعد) ما نصه: «كتاب شرح الفوائد الغيائية، وسماه بـ «تحقيق الفوائد» وسطر أسفل منه عبارة «صح أن الشارح للفوائد شارح صحيح البخاري، وهو مولانا العلامة شمس الدين بن محمد بن يوسف الكرماني الشافعي» - رحمة الله علينا آمين - . وسمى هذا الشرح في إجازة أجاز بها بتحقيق الفوائد بخطه» .

ونحن إن لم نقف على تلك الإجازة التي حظيت باسم الكتاب إلا أننا نطمئن إلى العبارة السابقة، ونرى أنها تقوم مقامها وبخاصة أنها كتبت بنفس الخط الذي سوّد به الكتاب، وهو خط قديم أرجح أنه كتب في عصر المؤلف أو قريباً منه؛ كما يؤكدُه نوع الورق والتمليكات التي سُجّلت على المخطوط .

٥ - أمّا العنوان الثاني: «التحقيق في شرح الفوائد» فيستأنس به في صحّة العنوان الثالث . ولا يقوى مناهضاً له، لتأخر البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) وأفراده به . واليقين أنه تصرف فيه اختصاراً، جرياً على عادة بعض المترجمين في إيراد أسماء بعض الكتب.

وبذا نختتم المبحث، مطمئنين إلى أن اسم الكتاب هو «تحقيق الفوائد».

المطلب الثاني :

توثيق نسبه للمؤلف

بلا أدنى شك أستطيع القول بأن تحقيق الفوائد مؤلف لشمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى . لا يُنازعه فيه مُنازعٌ، ولا يَنفيه عنه حاسدٌ . وقد تأكّد ذلك من أوجه عدّة؛ منها — إضافةً إلى ما تقدّم في المبحث السّابق ما يلي - :

١ - نصّ الكرمانى نفسه على ذلك في أوّل كتابه في نُسخة (أ) المُعتمدة، والنُسختين التركيّة والإيرانيّة المُهملتين؛ حيثُ قال : « ... وبعده؛ فيقول العبد؛ أصغرُ عباد الله - تعالى - محمدُ بن يوسف الكرمانى أعلى الله منزلَه، ومنزلته في المنزّلين ... قال الأستاذ ... » .

٢ - نصّ ابنُ الكرمانى « يحيى » - أيضاً - على ذلك؛ حيثُ قال في مقدمة كتابه « مجمع البحرين »؛ في أثناء حديثه عن والده^(١): « وله تصانيف مُفيدة؛ منها شرح البخاريّ، وسمّاه بالكواكب الدراري ... وله شرحُ الفوائد الغيائيّة في المعاني والبيان، وهو أوّل مصنّفاته، ثمّ شرح ... » . وقال - أيضاً - في تَقْرِيطٍ مقتضبٍ كتبه بخطّ يده على ظهْرِ الورقة الأولى من النُسخة التي اعتمدها أصلاً لكتاب « تحقيق الفوائد »؛ مُنوّهًا بشيخ والده الإيجيِّ ومؤلّفاته . قال : « وله شرحُ المختصر لابن الحاجب وهو أحسنُ شروحه وأشكّلها، وقد نَقَّحه والدي؛ الشارحُ للفوائد المذكور أعلاه (إشارة إلى عنوان الكتاب) » .

(١) « مخطوط » (ج - ١ / ق ٣) .

٣ - أن اسم شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني ذكرَ برفقة عنوان الكتابِ على غلافِ كلِّ نسخةٍ من نُسخِ المخطوط التي وقفتُ عليها .

٤ - وجودُ بعضِ نصوصِ الكتابِ أو آرائه الخاصةِ في كتبِ المتأخرين وعلى وجهِ الخصوصِ شُرَّاحِ الفوائدِ؛ منسوبةً إلى شمسِ الدينِ الكرمانيِّ صراحةً، أو كنايةً؛ كقوله : « قال بعضُ الشُّرَّاحِ من تلاميذِ المصنِّفِ » مما يدلُّ دلالةً قويَّةً على أنَّ الكتابَ له .

من ذلك قولُ طاش كبرى زاده في شَرْحِهِ للفوائدِ الغياثية^(١) : « قال الكرمانيُّ في شَرْحِهِ : (والحملية - بالحاء المهلمة - هو المناسبُ لقوله فبالحمل . وبالجميم هو المناسب لاصطلاحاتِ الفنِّ - كما سيأتي - وكلُّ منهما قرئ على الأستاذ؛ هذا كلامه » .

وهذا الكلامُ بعينه موجودٌ ضمنَ كتابِ صاحبنا^(٢) .

٥ - لم أجدُ - فيما وقفتُ عليه - من فهرسٍ؛ نقلتُ شيئاً من أوَّلِ الكتابِ وآخره أو مصادرٍ عُثيتُ بالمؤلفِ أو كُتبه من ينسبُ هذا الشَّرْحَ لغيره من العلماءِ مع كثرةِ الشُّرَّاحِ وتَقَارُبِ الشُّروحِ .
وبذا نختَمُ المبحثَ مُطمئنينِ إلى أنَّ صاحبَ « تحقيقِ الفوائدِ » هو شمسُ الدينِ محمدُ بن يوسفِ الكرمانيِّ .

(١) ص : (٤٤٩) قسم التحقيق . وانظر مواضع أخرى في الكتاب نفسه صرَّح فيها

بالكرمانيِّ أو كتى عنه؛ منها - على سبيلِ المثال - : ص (١٦، ٤٧، ٥٧، ٥٩) .

(٢) راجع ص : (٤٤٩) من قسم التحقيق .

المطلب الثالث :

منهج المؤلف فيه

لَمْ يَشِرْ شَمْسُ الدِّينِ الكَرْمَانِي — عَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ فِي بَعْضِ
مَقَدِّمَاتِ كُتُبِهِ — إِلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَه فِي تَأْلِيفِ كِتَابِهِ «تَحْقِيقُ الْفَوَائِدِ»
وَبخلاف ما دَرَجَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْعَالِبِ مِنْ تَنْمِيقِ الْمَقَدِّمَاتِ وَتَحْبِيرِهَا
نَرَاهُ عَجَلًا إِلَى الْإِلْتِحَامِ بِكَلَامِ شَيْخِهِ الْإِيْجِيَّ «صَاحِبِ الْمُخْتَصَرِ» فَإِنَّكَ لَا
تَكَادُ تَتَجَاوَزُ السَّطْرَيْنِ حَتَّى تَجِدَ نَفْسَكَ وَجْهًا لُوْجِهَ أَمَامِ الْإِيْجِيَّ
مُسْلِمًا لَهُ الْعِنَانُ فِي رِحْلَةِ طَوِيلَةٍ تَبْدَأُ مِنْ مَبْتَدَأِ الْكِتَابِ وَتَنْتَهِي بِنَهَائِهِ .
وَقَدْ تَتَسَاءَلُ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَنَحْنُ أَمَامَ كِتَابِ الْكَرْمَانِي لَا لِلإِيْجِيَّ !؟

وهنا أقول : لقد أظهر الكرماني قدرةً فائقةً في الدمج بين

كتابه «تحقيق الفوائد» وكتاب شيخه «الفوائد الغيائية» حتى صارا
كأنهما كتاب واحد؛ وكل ذلك من غير أن يغمط شيخه حرفاً واحداً
من كتابه . وأسوقُ للدلالة على ذلك النصَّ التالي^(١):

« الثَّامِنُ : إِتْبَاعُ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْتِعْمَالُ وَارِدًا عَلَى
الْحَذْفِ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَمْثَالِهِ وَنظَائِرِهِ — كَمَا قَالَ فِي الْمِفْتَاحِ — وَقَامَتِ
الْقَرِينَةُ لِأَبَدٍ مِنْ حَذْفِهِ ؛ كَمَا فِي : (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ !) ؛ عَلَى قَوْلِ مَنْ
يَرَى أَصْلَ الْكَلَامِ « نَعَمْ الرَّجُلُ هُوَ زَيْدٌ » وَكَمَا فِي : « ضَرْبِي زَيْدًا

(١) قسم التحقيق ص : (٢٩٥-٢٩٧) .

قَائِمًا» فَإِنَّ التَّقْدِيرَ - عَلَى الْأَصَحِّ - : «ضُرِبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا»، وَكَمَا فِي قَوْلِهِمْ : (سَقِيَا)، إِذِ التَّقْدِيرُ : «سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا»، وَكَذَا : (عَجِبًا) إِذِ التَّقْدِيرُ : عَجِبْتُ عَجِبًا، وَكَمَا فِي قَوْلِهَا : «إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ» .

فَالكَلَامُ الْمَكْتُوبُ بِالخَطِّ الْمُثَقَّلِ لِلإِيحِيّ؛ أَي : كِتَابُ «الفوائد الغيائية» وَالكَلَامُ الْمَكْتُوبُ بِالخَطِّ الْمَخْفَفِ لِلكرماني؛ أَي : كِتَابُ «تحقيق الفوائد». وَكَمَا هُوَ مَلَاخِظٌ تَحَقُّقَ الرِّبْطِ بَيْنَهُمَا بِعُنَايَةِ فَائِقَةٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهَا - لَوْلَا مَغَايِرَةُ حِجْمِ الخَطِّ - التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا^(١). كَمَا يَظْهَرُ فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ مِثْلُ نَصِّ الإِيحِيّ كَمَا هُوَ بِقَضَاهُ وَقَضِيضُهُ بِحَيْثُ يُمْكِنُ قِرَاءَةَ مَخْتَصَرِهِ كَامِلًا بِلَا أَدْنَى زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ؛ وَلِئِنْ تَحَقَّقَ مِنْ ذَلِكَ بِقَصْرِ النَّظَرِ عَلَى قِرَاءَةِ الخَطِّ الْمُثَقَّلِ .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ كِلَا الْكِتَابَيْنِ يَنْضَوِيَانِ تَحْتَ أَرْوَقَةِ الْمَدْرَسَةِ السَّكَّاكِيَّةِ، فَالإِيحِيّ «لَمْ يَخْلُ بِالْأَصْلِ الَّذِي اخْتَصَرَهُ فَقَدْ أَوْفَى عَلَى الْأَفْكَارِ الرَّئِيسَةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمِفْتَاحِ وَشَفَعَهَا بِالْأَدَلَّةِ الْمَنْطِقِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ أَتْبَاعًا لِأَصْلِهِ...، بَلْ رَبَّمَا فَاقَ السَّكَّاكِيّ فِي الإِلْحَاحِ عَلَى الْجَدَلِ الْفَلَسَفِيِّ»^(٢). وَالكرماني التَّرَمُّ بِكِتَابِ شَيْخِهِ وَاعْتَمَدَ خَطَّتَهُ، وَحَتَّى عِنْدَمَا شَرَعَ فِي فَكِّ رُمُوزِهِ وَتَفْصِيلِ مُجْمَلِهِ لَمْ يَغِبْ عَنْهُ أَصْلُهُ أَيْضًا .

(١) وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ النُّسَاخُ إِلَى أَمِيَّةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ؛ فَعَمِدُوا إِلَى الْمَدَادِ الْأَحْمَرِ وَكَتَبُوا

بِهِ نَصَّ الإِيحِيّ، وَالْمَدَادِ الْأَسْوَدَ وَكَتَبُوا بِهِ نَصَّ الْكِرْمَانِيّ .

(٢) الْفَوَائِدُ الْغِيَاثِيَّةُ؛ قِسْمُ الدِّرَاسَةِ، د/ عَاشِقُ حَسِينِ : (٣٧) .

وكَمَا هو معلومُ فإنَّ المدرسةَ السَّكَّائِيَّةَ تعتمدُ على التَّعْجِيدِ
والتَّنْظِيمِ، حيثُ التَّعْرِيفَاتُ، وَالتَّقْسِيمَاتُ، وَالتَّفْرِيعَاتُ، وَالتَّعْلِيلَاتُ،
وَإِحْرَاجُ الْمُحْتَرِزَاتِ، وَتَوْهَمُ الِاعْتِرَاضَاتِ، وَدَفْعُ الِاحْتِمَالَاتِ . وَكُلُّ مَا
يُمْكِنُ أَنْ يُسْهَمَ فِي ضَبْطِ الدَّرْسِ الْبَلَاغِيِّ وَحَصْرِهِ فِي إِطَارٍ مُحَدَّدٍ وَاضِحٍ .
هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِاتِّجَاهِ الْكِتَابِ الْبَلَاغِيِّ وَمَشْرَبِهِ الْعَامِّ، أَمَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى
التَّفْصِيلَاتِ الدَّقِيقَةِ فَإِنَّ مِنْهَا يَبْضُحُ بِالْمَعَالِمِ الْآتِيَةِ :

١ - سَارَ الْكِرْمَانِيُّ فِي كِتَابِهِ عَلَى الْخَطِّ نَفْسِهِ الَّذِي رَسَمَهُ الْإِيْجِيُّ فِي
كِتَابِهِ؛ حَيْثُ بَنَاهُ عَلَى مَقْدَمَةٍ وَفَصْلَيْنِ وَذَيْلٍ .

جَعَلَ الْفَصْلَ الْأَوَّلَ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْكَلَامِ فِي الْخَبْرِ وَالطَّلَبِ .
وَقَسَّمَهُ إِلَى قَانُونَيْنِ، جَعَلَ الْقَانُونَ الْأَوَّلَ فِي الْخَبْرِ . وَقَسَّمَهُ إِلَى فَنُونَ :
الفنُّ الْأَوَّلُ : فِي الْإِسْنَادِ .

الفنُّ الثَّانِي : فِي الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَالْكَلَامِ فِي الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ،
وَفِي التَّعْرِيفِ بِأَنْوَاعِهِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَفِي التَّوَابِعِ . وَقَسَّمَهُ إِلَى أَنْوَاعٍ :

النَّوْعُ الْأَوَّلُ : فِي الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ .

النَّوْعُ الثَّانِي : فِي التَّعْرِيفِ بِأَقْسَامِهِ وَالتَّنْكِيرِ .

النَّوْعُ الثَّلَاثُ : فِي التَّوَابِعِ .

الفنُّ الثَّلَاثُ : فِي وَضْعِ الطَّرْفَيْنِ كُلِّ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّنْظِيرِ فِي التَّقْلِيمِ

وَالتَّأخِيرِ وَفِي الرِّبْطِ وَفِي الْقَصْرِ . وَقَسَّمَهُ إِلَى أَنْوَاعٍ :

النَّوْعُ الْأَوَّلُ : فِي التَّقْلِيمِ وَالتَّأخِيرِ .

النوع الثاني : في الربط .

النوع الثالث : في القصر .

الفن الرابع : في وضع الجملتين والكلام في الوصل والفصل وفي

الإيجاز والإطناب وفي جعل إحدهما حالاً . وقسمه إلى أنواع :

النوع الأول : في الفصل والوصل .

النوع الثاني : في الإيجاز والإطناب .

النوع الثالث : في جعل إحدى الجملتين حالاً .

وجعل القانون الثاني في : الطلب .

أمَّا الفصل الثاني فعقده : في علم البيان . وأداره على أصول أربعة :

الأصل الأول : في التشبيه . وتناوله بالحديث في أنواع خمسة .

النوع الأول : في الطرفين .

النوع الثاني : في وجه التشبيه .

النوع الثالث : في غرض التشبيه .

النوع الرابع : في حال التشبيه .

النوع الخامس : في صيغة التشبيه .

الأصل الثاني في : المجاز . وقسمه إلى نوعين :

ما كان التصرف فيه باللفظ . وله أقسام .

ما كان التصرف فيه بالمعنى . وله أقسام .

الأصل الثالث : في الاستعارة . وتناوله من خلال :

مقدمة .

تقسيمات .

خاتمة

الأصلُ الرَّابِعُ : في الكِنَاية . وقسَّمها إلى ثلاثة :

ما كان المقصودُ بها الموصوفَ نفسه .

ما كان المقصودُ بها الصِّفةَ نفسها .

ما كان المقصودُ بها اختصاصَ الصِّفةِ بالموصوفِ .

أمَّا الذَّيْلُ فَعَقْدُهُ في علمِ البَدِيعِ . وجَعَلَهُ قِسْمَيْنِ :

معنويٍّ . وذكرَ من أصنافه :

المطابِقةَ .

المُقَابِلَةَ .

المُشَاكَلَةَ .

مُراعَاةَ النُّظَيْرِ .

المُزَاوِجَةَ .

اللَّفَّ والنَّشْرَ .

الجمَعِ .

الفرَقِ .

الجمَعِ مع التَّفْرِيقِ .

الجمَعِ مع التَّقْسِيمِ .

التَّقْسِيمِ مع الجمَعِ

الجمَعِ مع التَّفْرِيقِ والتَّقْسِيمِ .

- . الإيهام .
- . التوجيه .
- . الاعتراض .
- . التجاهل .
- . الاستتباع .
- . لفظي . وذكر من أصنافه :
- . التجنيس .
- . ردّ العجز على الصدر .
- . القلب .
- . السجع .
- . الترصيع .

وفي تضايف هذه الفصول والقوانين والفنون والأنواع ساق كثيراً من التنبهات والتذنيبات والخواتيم؛ إتماماً للفائدة ومزيلاً للإيضاح وإن شأها - أحياناً - بعض النظرات الفلسفية .

٢ - نثر الكرماني كتاب شيخه داخل كتابه - كما أسلفت - حيث يورد أحرفاً، أو كلمات، أو جُملاً، أو عبارات من المختصر ويصلها بكلامه من غير أن يخرج بها عن مراد صاحب المختصر ومقصده العام، ولكي يخرج الكتاب متصلاً في سياق واحد لم يجد الكرماني مناصاً من الآتي :

أ - التمهيد لعبارات المختصر قبل إيرادها بعبارات من عنده حتى إذا ما التحمت بها ظهر السياق منسجماً وكأنه لشخص واحد كقوله^(١): «فالأول؛ كقوله: وقال إني في الهوى كاذب...» .

ب - فصل الجملة الواحدة وإعادة ربطها بعد إضافة ما يوضح معناها بما يتسق معها من المفردات والجمل كقوله^(٢): «وعلم البيان: معرفة مراتب العبارات الدالة على معنى واحد في الجلاء» .

ج - التعقيب على عبارات المختصر بعد إيرادها بعبارات متممة لها كقوله^(٣): «الرابع: (مثلك لا ينخل)، و(غيرك ينخل) التزم فيهما التقديم للتقوية؛ لأن بناء الفعل على المبتدأ أقوى للحكم...» .

د - الإكثار من (أي) التفسيرية، والجمل الاعتراضية بين الشرح والمشروح على أنهما لم يحدثا في السياق انقطاعاً لانسام الكتاين بهما على حد سواء . نحو^(٤): «(فما ضربت إلا زيدا)؛ أي: أحداً، أي: يُقدر (أحداً) مفعولاً لقوله (ضربت) لأنه عام مناسب للمستثنى في الجنس والوصف، و(إلا ركباً)؛ أي: على حال؛ أي: ما ضربت على حال إلا ركباً والمقدر فيه ذلك لمناسبته له . و(إلا تأدياً) أي: لغرض؛ أي: ما ضربت لغرض إلا تأدياً» .

(١) ص (٥٣٩) قسم التحقيق .

(٢) ص (٢٢٩) قسم التحقيق .

(٣) ص : (٤٤٢) قسم التحقيق .

(٤) ص : (٥١٤) قسم التحقيق .

وأخيراً ينبغي أن أُشير إلى أن الكتاب لم يجرِ على وتيرة واحدة من الاتصال، بل التمازج هو السمة الغالبة والطابع العام. وهناك مواضع متفرقة في الكتاب يبدو فيها الانفصال واضحاً حيث يعمد الشارح إلى إيراد جملة من المختصر ويعقبها بكلامٍ مُستأنفٍ يشرحها. وكثر هذا المسلك عند شرح المفردات العربية والتعليق على الجمل البليغة؛ الأمر الذي يَحْتَمُّ عليه قطع اتصال المعلومة لِيشْرِعَ فيما هو أهم - وهو إيضاحها - . ومن ذلك قوله في أوّل الكتاب^(١):

« الحمدُ لله الذي خلق الإنسان . الحمدُ : الثناء على الجميل على جهة التعظيم، وهو باللسان وحده . والشكر ... ألهمه المعاني وعلمه البيان؛ فيه من حسن المَطْلَعِ وبراعة الاستهلال ما لا يخفى . والصلاة على نبيّه محمد ... » .

٣ - حرص الكرماني على إيضاح عبارات المختصر الغامضة وشرح مفرداته العربية، وكثر تعرضه للغريب في مقدمة الكتاب، وعُقب الشواهد الشعرية .

٤ - اعتنى الكرماني بتوثيق الأقوال، ونسبها إلى قائلها في الغالب. وهو إن لم يجمع بين الكتاب وصاحبه فإنه يذكر أحدهما . فمثال ما جمع فيه بين الكتاب وصاحبه قوله^(٢): « قال الشيخ في دلائل الإعجاز ... »، وقوله^(٣): « وقال الرَّنْخَشْرِيُّ في الكشاف ... » .

(١) ص : (٢٠٧-٢٠٩) قسم التحقيق .

(٢) ص : (٢٣١) قسم التحقيق .

(٣) ص : (٦٩٢) قسم التحقيق .

ومثال ما ذكر فيه اسم الكتاب وحده؛ قوله^(١): «قال في الإيضاح ...»،
وقوله^(٢): «قال في المفتاح ...» .

ومثال ما ذكر فيه صاحب الكتاب وحده قوله^(٣): «كما قال ابن
الحاجب ...»، وقوله^(٤): «وقال السكاكي ...» .

ويلحظ - في هذا الصدد - أنه أكثر النقل عن السكاكي، وشيخه
الإيجي، والزّمخشري، والجرجاني، وابن الحاجب، والقزويني . وصرح
عمولفاهم .

٥ - ينزع الكرماني - أحياناً - إلى الاستطراد في إيضاح بعض
ما يعرض من ألفاظ غريبة أو شواهد سواء أكانت قرآنية أم شعرية أم
أمثالاً .

ومن أمثلة ذلك استطراده في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ

رَمَيْتَ ﴾ قال^(٥): « ونظيره ... قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ ؛

أثبت الرمية لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ هو الرامي بحسب

(١) ص : (٧٦٦) قسم التحقيق .

(٢) ص : (٣٩١) قسم التحقيق .

(٣) ص : (٤٧٥) قسم التحقيق .

(٤) ص : (٨١١) قسم التحقيق .

(٥) ص : (٢٧١) قسم التحقيق .

الصُّورة، ونَفَاها عنه بحسبِ التَّأثيرِ إذ لا مُؤثِّرَ إِلاَّ اللهُ، ولا سِيَّما في الأثر العظيم الَّذي ليسَ في قوَّةِ البَشَرِ، روي أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - لَمَّا طَلَعَتْ قريشٌ قَالَ: « هذه قريشٌ قد جَاءت بِجُيلائِها وفَخَرها يُكَذِّبون رسولك: اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ ما وَعَدْتَنِي!»، فَأَتاه جبريلُ فقالَ: خُذ قبضةً من ترابٍ فارْمهم بِهِ، فقالَ النَّبِيُّ - عليه السَّلَام - لعليٍّ - رضي اللهُ عنه - لَمَّا التقى الجمعانُ: « أعطني قبضةً من الحصبانِ»، فرمى بها في وجوههم، وقال: « شَهِتِ الوُجوهُ»، فلم يبقَ كافرٌ إِلاَّ شَغَلَ بعيْنه فأنهزموا».

- حَرَصَ الكرمانيُّ على ضَبْطِ كثيرٍ من الأسماءِ العَرَبيةِ وبعضِ الألفاظِ الملبِسةِ سواءً في ذلك الوارِدةِ في شَرْحِه أَمْ في المُختَصِرِ. فمن ذلك قولُه^(١): « وفي أبياتِ ابنِ حجرِ الكنديِّ - وهو امرؤُ القيسِ؛ بالحاءِ المُهملةِ المُضمومةِ ثمَّ الجيمِ ... ».

وقولُه^(٢): « الأثمدُ - بفتحِ الهمزة، وضمِّ الميمِ - : مَوْضِعٌ ».

وقولُه^(٣): « أو لَأَنَّهُ لَمَّا دَهَشَ - بكسرِ الهاءِ - عَن مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ».

- حَرَصَ الكرمانيُّ على إتمامِ ما اختَصَرَه الإيجيُّ من الشَّواهدِ القرآنيةِ أو الشَّعريةِ. مُقْتَصِراً على مَوْضِعِ الشَّاهدِ أحياناً. ومتجاوزاً ذلك إلى نِهايةِ الآيةِ، أو ذِكرِ البيتِ المجاورِ أحياناً أخرى.

(١) ص: (٤٠٢) قسم التحقيق.

(٢) ص: (٤٠٣) قسم التحقيق.

(٣) ص: (٤٠٧) قسم التحقيق.

ومن أمثلة ذلك قوله^(١): «والإطناب كقوله - تعالى - : ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾» .

وقوله^(٢): «كما قال الشاعر، أي : كما فعل تأبط شراً في قوله :

بأنّي قد لقيتُ الغولَ تهوي بسهب كالصحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرت صريعاً لليدين وللجيران».

- حرص الكرماني على ذكر أقوال العلماء ومناقشتها أحياناً، وكذا الترجيح بينها أحياناً أخرى .

ومن ذلك قوله في مبحث الألتفات^(٣): «ثم إن الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها تُستعمل كلٌّ في مقام الآخر أو يُنتقل منه إليه ويُسمى التفتاً . قال في المفتاح : (واعلم أن هذا النوع أعني : نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختصُّ بالمسند إليه ولا هذا القدر؛ بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها يُنقل كلٌّ واحد منها إلى الآخر، ويُسمى هذا النقل : التفتاً عند علماء علم المعاني) . ولما كان مراد السكاكي أعم ... صرح الأستاذ بالقسمين .

(١) ص : (٥٤٧) قسم التحقيق .

(٢) ص : (٤١٢-٤١٣) قسم التحقيق .

(٣) قسم التحقيق ص : (٣٩١-٣٩٨) .

قال صاحب الإيضاح: (المشهور عند الجمهور أن الألتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر، وهذا أخص من تفسير السكاكي ...) .

وقال الأستاذ: كونه مشهوراً عند الجمهور ممنوع بل ما ذكره السكاكي هو المشهور بل هو أعم

وذكر الزمخشري في سورة الأنفال في الكشاف في قوله: ﴿ ذَلِكُمْ فَذُقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ ما هو قريب منه
والحق: أن هذا النوع من الكلام كثير ... ولا مشاحة في تسميته التفتاتاً . والأمثلة - بحسب التقديري والتحقيقي والمضمر من نوعه أو بالنسبة إلى المظهر - لا تكاد تحصى .

- نبه الكرماني إلى اختلافات نسخ الكتاب في تسعة عشر موضعاً، وكشف عن اطلاع واسع بها، كما أشار إلى معرفة شيخه لبعض تلك الاختلافات وإجازته لها .

وفي مرآت عديدة صرح بقراءته نسخته على المؤلف . ومما ذكر في هذا الصدد قوله^(١): « اعلم أن في هذه الصفحة اختلفت النسخ بحسب تقدم بعض؛ لكن النسخة الصحيحة والموافقة للمفتاح كما شرحناه » .
وقوله^(٢): « هذا على ما في النسخة التي قرأتها على المصنف . وفي

(١) ص: (٤٥٦) قسم التحقيق .

(٢) ص: (٥٠٦) قسم التحقيق .

بعض النسخ: (...) فلا حاجة إلى ما ذكرناه .
 وقوله^(١): « وفي بعض النسخ (...) وكلاهما مقروآن على المصنف . »
 وقوله^(٢): « وفي بعض النسخ مكان قوله : (...) قوله : (...)
 وهو سهو من الناسخ . »
 - ربطَ الكرمانِي بين المختصرِ وأصله مقارنةً، وإتماماً،
 وإيضاحاً، وربما كشفَ عن رأيٍ لصاحبِ المختصرِ بخلافِ ما أورده
 في كتابه مُعتدراً عن ذلك بِمُتَابَعَةِ السَّكَاكِيِّ كقوله^(٣): « والمصنفُ ينقلُ
 كلامَ السَّكَاكِيِّ وإلا فالحقُّ عنده على طرفِ التَّمامِ وهو ... » أو^(٤):
 « والمصنفُ قلَّد فيه السَّكَاكِيَّ لا أنَّه الحقُّ عنده . »
 وقد يسوقُ صاحبُ المختصرِ أو الشَّارِحُ ما لا يَرِدُ في المِفْتَاحِ . ومَتَى
 وقعَ نَبَهٌ عليه بقوله^(٥): « وهذه المسألةُ زائدةٌ على المِفْتَاحِ ، » أو^(٦): « وهذا
 ممَّا زاد على المِفْتَاحِ . »

(١) ص : (٥٢٥) قسم التحقيق .

(٢) ص : (٨١٤) قسم التحقيق .

(٣) ص : (٦٦٣) قسم التحقيق .

(٤) ص : (٢٤٧) قسم التحقيق .

(٥) ص : (٢٨٦) قسم التحقيق .

(٦) ص : (٢٤٥) قسم التحقيق .

- ساق الكرماني بعض الأسئلة الافتراضية وأجاب عليها . وذلك عندما يشعر أن المخاطب يخالفه الرأي، فيطرح ما يتصور أنه عالق في ذهنه من شبه في قالب سؤال ثم يشرع في الإجابة عليها .

ومن ذلك قوله^(١): «فإن قلت: فما الفرق حينئذ بينه وبين الحرف؟، قلت: لوجهين، الأول: أن معناه وإن لم يتحصّل إلا بذكر المتعلّق؛ لكنّه إذا تحصّل ففي نفسه بخلاف الحرف فإنّه في غيره . والثاني: أنّه بعد ذكر متعلّقه يصيرُ إسناداً تاماً مفيداً بخلاف الحرف . وإن قلت - أيضاً - : سلّمنا أنّه لا يتحصّل إلاّ بالمسند إليه، لكنّه أعمّ من أن يكون مذكوراً أو محذوفاً عند القرينة؟، قلت: العلل التحوّية تعليلات بعد الوقوع ولا توجّه للتّقصّ عليها . فإن قلت: فما تقول في فاعل المصدر فإنّه جائز الحذف؟ . قلت: لأنّ المصدر وضع للتّسبة المطلقة لا المقيّدة، والتّقريب ظاهرٌ . كيف وبحثنا في فاعل الفعل لا مطلقاً! .»

- ختم الكرماني حديثه حول بعض المسائل التي تناولها بخلاصة موجزة يقرّر فيها المسألة ويفصل القول فيها وغالباً ما يندوها بقوله: «والحاصل» أو «وحاصله» ومن ذلك قوله^(٢): «... وضع الفعل الماضي موضع الفعل المضارع للتحقيق والتوكيد؛ نحو: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ فإنّه كان مقتضى الظاهر أن يقال: (وينادي)

(١) ص: (٢٨٥-٢٨٦) قسم التحقيق .

(٢) ص: (٤١١) .

لأنه في القيامة . لكنه عدل إلى الماضي بياناً لتحقيقه وتوكيداً؛ لأن هذا النداء ضروري الوقوع .

فالحاصل : أن ما هو للوقوع أخذه كالواقع لتحقيق وقوعه .

- حرص الكرماني على التأدب مع العلماء وتوقيرهم والثناء عليهم والثناء لهم، وبخاصة شيخه الإيجي، وفي أكثر من موضع وجدته يتلمس العذر لمخطئهم منكرًا للتشنيع عليه حتى وإن أبعد .

ومن ذلك قوله^(١): « وأما المنقول من الربعي ... فهو ممن خطأ

فأخطأ ومع إمكان أن يُحمل على محمل صحيح لا حاجة إلى مثل هذا التشنيع على مثل الإمام؛ ذلك الرجل الفاضل والفحل البازل » .

- صرح الكرماني بأن شيخه إذا أطلق لفظ « الشيخ » فإنه يعني

السكاكي . وإذا أطلق لفظ « الإمام » فإنه يعني عبد القاهر الجرجاني^(٢) .

أما الكرماني فوجدته إذا أطلق لفظ « الأستاذ » أو « المصنف » فإنه

يعني شيخه الإيجي . وإذا أطلق « الشيخ » فإنه يعني عبد القاهر الجرجاني،

أما « شارح المفتاح » فإنه يعني به الشيرزاي .

(١) ص : (٥٠٣) قسم التحقيق .

(٢) ينظر ص : (٧٤٦) قسم التحقيق .

المبحث الثاني :
مصادرُ الكتاب وشواهدهُ .

وفيه مطلبان :

المطلب الأوَّل :
مصادرُ الكتاب .

المطلب الثاني :
شواهدُ الكتابِ .

المطلب الأول :

مصادر الكتاب

تنوعت مصادرُ شمسِ الدِّينِ الكرمانِيِّ الَّتِي اعتمدَ عليها في هذا الكتاب؛ وتوزعتُ على أغلبِ الفنونِ العِلْمِيَّةِ المشهورةِ في عَصْرِهِ، وتفاوتتْ نقلُهُ منها كثرةً وقلةً، طولاً وقصراً، نصاً ومعنى .

ففي حين نجدُ نقوله من بعضِ المصادرِ تكثُرَ كثرةً مُلفتةً؛ بحيث تتجاوزُ المائةَ نقلً؛ نجدُها تقلُّ قلَّةً ظاهرةً في مصادرٍ أُخرى؛ بحيث لا تتعدى المرةَ الواحدةَ .

ويبدو لي أن الكُتُبَ الَّتِي أكثرَ من التَّنْقِلِ منها كانت بحوزتِهِ؛ بدليل أَنَّهُ ينقلُ منها نقلًا مباشرًا في حالاتٍ كثيرةٍ، وغالبًا ما تكونُ كتبًا مشهورةً تداولها النَّاسُ فيما بينهم، كـ«الكشَّافِ» للزَّمخشرِيِّ، أو ذاتِ صلةٍ وطيدةٍ بكتابِ المؤلِّفِ نفسه كـ«مفتاحِ العلومِ» للسَّكاكِيِّ، أو ذاتِ صلةٍ وطيدةٍ بالمؤلِّفِ نفسه لكونِهِ تتلمذَ عليها كُتُبِ شَيْخِهِ الإيجِيِّ، أو اطَّلَعَ عليها وكانت أثيرةً عنده كـ«كتابِ الصَّحاحِ» للجوهريِّ؛ الَّذِي لا أُستبعدُ حفظُهُ له - .

وفي حين نَظْفِرُ بنقلٍ طَوِيلٍ من تلكِ الكُتُبِ يمتدُّ فيشملُ صفحةً كاملةً أو قريباً منها في بعضِ المواطنِ؛ لا نكادُ نَعثُرُ إلا على الكلمةِ أو الكَلِمَتَيْنِ في مواطنٍ أُخرى .

وقس على هذا التفاوت تفاوته في النصوص المنقولة . فتارة تكون بالنص وأخرى تكون بالتصرف اليسير، وتارة ثالثة بالمعنى .

وكذا تفاوته في طريقة النقل من تلك المصادر؛ فأحياناً يُصرحُ باسم الكتابِ واسم مؤلفه، وأحياناً يكفي بإيراد اسم الكتاب دون اسم مؤلفه، أو اسم المؤلف دون كتابه . وأحياناً أخرى لا يذكر اسم الكتاب ولا اسم مؤلفه، وإنما يورد ما يدلُّ على أنه ينقل؛ كقوله: «قيل»، «كقولهم»، «كقول النحاة»، «كما ذكر أهل...»، «يروي» .

وهاهي ذي مصادر المؤلف في كتابه أسوقها مرتبةً بحسب الوفاة^(١):

(١) للمصدر — عند الباحثين — مفهومان؛ أحدهما: الكتاب الذي استقيت منه المعلومة .

وهذا هو المفهوم السائد عند عامة الباحثين، وعليه يسرون في غالب كتاباتهم العلمية . والتعامل مع المصدر بهذا المفهوم الخاص يسعف بجزئاً خاصة حُصرت نقولها في مؤلفات معروفة موجودة يعول عليها في النقل .

أما المفهوم الآخر — وهو الذي سلكته في هذا البحث وعليه مدققو المحققين المحدثين — فهو أوسع مما سبق؛ حيث يُراد به الشخصية التي استقيت منها المعلومة بأي وسيلة كانت؛ سواء كانت كتابة، أو مشافهة، أو بواسطة؛ فالجمل في هذا المفهوم أرحب وأوسع، وهو بتلك الشمولية يناسب جميع البحوث العلمية على اختلاف طبائع نقولها .

هذا، ولا يعني الاعتماد على الشخصية إهمال ذكر الكتاب — كما قد يُظن — بل الكتاب طريق من أهم الطرق الموصلة إلى الشخصية إضافة إلى أنه وعاء المعلومة الموثقة التي لا يمتد إليها السهو أو النسيان .

ولذا فإني آثرت هذا المسلك متعرضاً في الوقت نفسه للكتاب أو المصدر بالمفهوم الخاص؛ ناصباً عليه متى ما تحققت شروطه .

١ - أبو بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ «سيويه» (ت: ١٨٠هـ).

نقل عنه في موضع واحد، ناصاً على اسمه دون كتابه^(١).

٢ - أبو إسحاق؛ إبراهيم بن سفيان بن هاني، النظم (توفي بعد العشرين ومائتين ببضع سنين هجرية).

نقل عنه في موضع واحد^(٢).

٣ - أبو عثمان؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكِنَاني الملقب بـ «الجاحظ» (ت ٢٥٥هـ).

نقل عنه في موضع واحد. ناصاً على اسمه دون أي من كتبه^(٣).

٤ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي التحوي (ت ٣٨٥هـ).

نقل عنه في موضع واحد ولم ينص على اسمه ولا كتابه. وإنما أشار إليه بقوله: «كما هو رأي بعض»^(٤).

٥ - أبو نصر؛ إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٨هـ).

نقل عنه في سبعة وسبعين^(٥) موضعاً من كتابه «الصّحاح»، وصرّح باسمه واسم كتابه في موضع واحد^(٦).

(١) راجع ص: (٣٨٠) قسم التحقيق.

(٢) راجع ص (٢٥٣) قسم التحقيق.

(٣) راجع ص: (٢٥١) قسم التحقيق.

(٤) راجع ص: (٣٢٢) قسم التحقيق.

(٥) ينظر على سبيل المثال ص: (٢١٢-٢١٦، ٢٩٦، ٣٢٨، ٣٥٢) قسم التحقيق.

(٦) راجع ص: (٥٥٦-٥٥٧) قسم التحقيق.

وبالاستقراء والتتبع وجدت أنه ينقل عنه نصاً في أغلب الأحوال. وإن شاب نقله شيء من التقديم والتأخير بحسب المعنى الذي يهدف إلى إيضاحه. ولذا فإنه - في سبيل ذلك - لا يجد حرجاً في الربط بين نصين متباعدين توارداً على معنى واحد داخل المادة الواحدة؛ من مثل قوله في بيان معنى العويص^(١): «العويص: ما يصعب استخراج معناه؛ اعتاص عليه الأمر أي التوى» حيث فسّر العويص بجملتين أوردتهما كما هما نصاً في «الصّحاح»^(٢)، غير أن ثانيتهما: «اعتاص ... التوى» سبقت الأولى: «ما يصعب استخراج معناه»، وفصل بينهما بثلاث جمل. وربما كان السبب في مثل هذا الربط الذي لم يراع التقديم والتأخير اعتماده - في ظني كما سبق أن ذكرت - على استظهاره لهذا الكتاب الذي ضبط فيه الجمل والعبارات دون ترتبيها.

٦ - أبو الحسن؛ علي بن عيسى البغدادي الرّبيعي (ت ٤٢٠هـ).
نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٣) صرح فيها باسمه دون ذكر شيء من كتبه.

٧ - أبو علي؛ أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ).
نقل عنه في موضع واحد^(٤)، من كتابه «شرح ديوان الحماسة»، ولم يصرح إلا باسم المؤلف.

(١) ص: (٢١٧) قسم التحقيق.

(٢) (٨٧٨/٣).

(٣) راجع ص: (٥٠٠، ٥٠٢، ٥٨٨) قسم التحقيق.

(٤) راجع ص: (٣٩٥) قسم التحقيق.

٨ - أبو بكر؛ عبدُ القاهرِ بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي (ت ٤٧١هـ) .

نقلَ عنه في عشرةِ مواضع، وسَمَّه في موضعين منها بـ«الشيخ»^(١)، مصرحاً باسم مؤلفه «دلائل الإعجاز» برفقة أحدهما^(٢)، ونصَّ على اسمه بعد وسَمَّه بـ«الشيخ» في ثلاثةِ مواضع^(٣)، ونصَّ على اسمه بعد وصفه بـ«الإمام» و«الشيخ»^(٤) في موضعٍ واحدٍ . ونصَّ على اسمه في موضعٍ واحدٍ^(٥) . بينما نصَّ على اسم مؤلفه «دلائل الإعجاز» دون اسم أو وصفٍ في ثلاثةِ مواضعٍ^(٦) .

٩ - أبو حامد؛ محمدُ بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، حجة الإسلام (ت ٥٠٥هـ) .

نقلَ عنه في موضعٍ واحدٍ . مصرحاً باسمه^(٧) .

١٠ - أبو محمد؛ القاسمُ بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (ت

٥١٦هـ) .

(١) راجع ص : (٢٣١ ، ٤٣٧) قسم التحقيق .

(٢) راجع ص : (٢٣١) قسم التحقيق .

(٣) راجع ص : (٤٢٧ ، ٤٣٧) قسم التحقيق .

(٤) راجع ص : (٧٢٩) قسم التحقيق .

(٥) راجع ص : (٧١١) قسم التحقيق .

(٦) راجع ص (٤٢٨ ، ٥١٠ ، ٧٠٦) قسم التحقيق .

(٧) راجع ص : (٦٢٣) قسم التحقيق .

نقل عنه في خمسة مواضع^(١)، صرّح في ثلاثة مواطن منها باسمه^(٢)، ولم ينصّ على أيّ من كتبه، وإن كانت نقوله كلّها من كتابه «المقامات الحريرية» .

١١ - أبو القاسم؛ جارُّ الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ).

نقل عنه في عشرين موضعاً . صرّح باسمه واسم كتابه «الكشّاف» في أربعة مواضع^(٣)، وباسمه منفرداً في ستّة مواضع^(٤)، وباسم كتابه منفرداً في أربعة مواضع^(٥)، وبلا نسبة إلى اسمه أو كتابه في ستّة مواضع^(٦)، منها موضعٌ اعتمد فيه على كتابه «المفصل» .

وقد ظهر لي من خلال تتبّعي لُقولِ المؤلّفِ عنه إجلالُ الكرمانيّ له^(٧)، وتأثيره الشّدِيدُ به؛ بل واستيعابه الكامل لكتابه «الكشّاف»، إذ أنّه لا يكتفي بالإحالة إلى اسمه أو كتابه، بل يتجاوز ذلك - أحياناً - إلى اسم السُّورة وموضع الآيات، منها^(٨) .

(١) راجع ص: (٨١٩، ٨٢٣)، ويلحظ وجود أكثر من نقل في صفحة واحدة .

(٢) راجع ص: (٨١٩، ٨٢٣) .

(٣) راجع ص: (٢٤٢-٢٤٨، ٣٩٦، ٥٦٥، ٦٩٢) قسم التّحقيق .

(٤) راجع ص: (٣٧٣، ٣٩٧، ٤٠٤، ٥٤١، ٦٤١) قسم التّحقيق .

(٥) راجع ص: (٣٠٧، ٤٥١، ٥٨٩، ٧٠١) قسم التّحقيق .

(٦) راجع ص: (٢٥٧، ٣٠٧-٣٠٨، ٣٤٨، ٣٩٦، ٥٤٦، ٥٦٩) قسم التّحقيق .

(٧) ومن ذلك قوله وقد شرع في التّقل عنه ص: (٥٨٩) من قسم التّحقيق: «قال

في الكشّاف - أبيض على مصنفه سجال الألفاظ - في أواخر سورة الأعراف: ...» .

(٨) راجع - على سبيل المثال - ص (٣٩٧، ٥٨٩-٥٩٠) قسم التّحقيق .

١٢ - أبو عبد الله؛ محمد بن عمر بن الحسين بن علي الرّازي؛ الملقّب بـ «فخر الدّين» (ت ٦٠٦هـ) .

نقل عنه في أربعة مواضع صرّح فيها باسمه دون أي من كُتبه^(١).
ويُلحظ أنّ صاحب الفوائد «الإيجي» تابع السّكاكيّ وحمل عليه مرّةً حينما غمزّه بـ «من لا خيرة له بالنحو» بينما نجد الشّمس الكرمانيّ يصفه في ثلاثة مواضع بالإمام .

١٣ - أبو يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر محمد السّكاكيّ الخوارزميّ (ت ٦٢٦هـ) .

نقل عنه في مائة وأربعة وعشرين موضعاً محيلاً إلى اسمه «السّكاكيّ» مرّةً^(٢)، وإلى صاحب المفتاح أخرى^(٣) .
وإلى كتابه «المفتاح» ثلاثة^(٤)، ولم أقف إلا على موضع واحد جمع فيه بين اسمه وكتابه - وإن لم ينصّ على اسم كتابه - .
وظاهر أنّ السّبب في كثرة الإحالة إلى كتابه مقارنةً بغيره مردّه كونه أصلاً لكتابي الإيجي «المختصر»، والكرماني «الشرح»؛ فهما يستقيان مادّتهما منه بالدّرجة الأولى .

(١) راجع ص: (٥٠٠، ٥٠١، ٧٠٧، ٧٠٩) قسم التّحقيق .

(٢) راجع - على سبيل المثال - : (٣٥٢٤٠، ٣٦٠، ٣٧٣، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤١٤، ٤٧٠، ٥١٠، ٥٩٥، ٦٣١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٧٠٣، ٧٠٧، ٧٤٣، ٨٠٩) قسم التّحقيق .

(٣) راجع - على سبيل المثال - : (٣٦٢، ٣٨٢، ٣٨٦، ٧٣٢، ٧٨٠) قسم التّحقيق .

(٤) راجع - على سبيل المثال - : (٢٩٥، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٥٩، ٥٠٦، ٥١٣، ٦٠٢) قسم التّحقيق .

وإذا ما تَبَعْنَا نُقُولَ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الْمِفْتَاحِ فَإِنَّا نَجِدُهَا فِي الْغَالِبِ الْأَعْمِ نَصِيَّةً وَبِخَاصَّةٍ تِلْكَ الَّتِي يُقَدِّمُ لَهَا بِقَوْلِهِ : « قَالَ فِي الْمِفْتَاحِ »^(١) أَوْ « فِي الْمِفْتَاحِ »^(٢).

١٤ - أَبُو الْفَتْحِ؛ ضِيَاءُ الدِّينِ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٦هـ) .

نَقَلَ عَنْهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ^(٣) دُونَ أَنْ يُصَرِّحَ بِاسْمِهِ أَوْ كِتَابِهِ « الْمَثَلِ السَّائِرِ » الَّذِي نَقَلَ مِنْهُ .

١٥ - أَبُو عَمْرٍو؛ عُمَثَانُ بْنُ عَمْرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ جَمَالَ الدِّينِ؛ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْحَاجِبِ (ت ٦٤٦هـ) .

نَقَلَ عَنْهُ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ، صَرَّحَ فِي جَمِيعِهَا بِاسْمِهِ « ابْنِ الْحَاجِبِ »، وَفِي سِتٍّ مِنْهَا قَرَنَ اسْمَهُ بِاسْمِ أَحَدِ كُتُبِهِ، نَاقِلًا عَنْ «مُخْتَصَرِ الْمُتَنَهِّي» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٤)، وَعَنْ «الْمُتَنَهِّي» نَفْسَهُ مَرَّتَيْنِ^(٥)، وَعَنْ «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» مَرَّةً وَاحِدَةً^(٦).
أَمَّا كِتَابُ « الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمِفْصَلِ »، فَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ، وَتَبَيَّنَ لِي نَقْلُهُ مِنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٧).

(١) راجع - على سبيل المثال - : ٣٤٧، ٣٩١، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٩،

٥٠٨، ٥٦٦، ٥٨٠، ٥٩٧) قسم التحقيق .

(٢) راجع - على سبيل المثال - : (٧٧٢، ٥٠٨، ٧٩١-٧٩٢) قسم التحقيق .

(٣) راجع ص : (٧٦٣-٧٦٤، ٨٢٢) قسم التحقيق .

(٤) راجع ص : (٢٤١، ٦٢٢، ٦٨٠) قسم التحقيق .

(٥) راجع ص : (٦٩٢، ٧١٠) قسم التحقيق .

(٦) راجع ص : (٣٧٣-٣٧٤) قسم التحقيق .

(٧) راجع ص : (٣٨٣) قسم التحقيق .

١٦ - أبو عبد الله؛ جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي

(ت ٦٧٢هـ).

نقل عن ألفيته بالمعنى في موضعين، ولم يصرح إلا باسمه^(١) «ابن

مالك».

١٧ - ميثم بن علي بن ميثم كمال الدين البحراني (ت ٦٨١هـ).

نقل عنه في موضع واحد ناصاً على اسمه «البحراني»، واسم

رسالته التي نقل عنها «التحريد»^(٢).

١٨ - محمود بن مسعود بن مصلح، قطب الدين، الشيرازي

(ت ٧١٠هـ).

نقل عنه في عشرة مواضع لم يصرح في أي منها باسمه أو باسم

كتابه وإنما أشار إلى الشيرازي في ستة مواضع بوصفه «شارح

المفتاح»^(٣)، وإلى كتابه في موضع واحد بوصفه: «شرح المفتاح»^(٤)،

ونقل عنه نصوصاً بلا إشارة في ثلاثة مواضع^(٥).

(١) راجع ص: (٣١٨، ٣٧٨) قسم التحقيق.

(٢) راجع ص: (٧١٨) قسم التحقيق.

(٣) راجع ص: (٢٨٧، ٤٦٤، ٥٧٧، ٦٢٩، ٧٢٤، ٧٥٣) قسم التحقيق.

(٤) راجع ص: (٥٧٧) قسم التحقيق.

(٥) راجع ص: (٢٣٥، ٦٦٥، ٧٨٣) قسم التحقيق.

وفي الجملة فإن عبق الشيرازي وروح كتابه «مفتاح المفتاح» لا يكادان يعيبان عن شرح الكرماني البتة مُتمثلين في طريقة العرض، وأسلوب المعالجة وصياغة المادة .

١٩ - أبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عمر، جلال الدين،

الْقَزْوِينِي (ت ٧٣٩هـ) .

نقل عنه في أحدَ وعشرينَ مَوْضِعاً، لَمْ يُصْرَحْ فِي أَيِّ مِنْهَا بِاسْمِهِ صِرَاحَةً، بَلْ كَانَ يَقُولُ : « قَالَ صَاحِبُ الْإِيضَاحِ »، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ ثِنْتِي عَشْرَةَ مَرَّةً^(١)، وَيَقُولُ - أَيْضاً - : « وَفِي الْإِيضَاحِ »، أَوْ قَرِيباً مِنْهُ كَقَوْلِهِ : « وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْإِيضَاحِ »، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ^(٢)، أَمَّا بَقِيَّةُ النُّقُولِ فَسَاقَهَا بِإِشَارَةِ^(٣).

ويلحظ: أَنَّ أَغْلَبَ النُّقُولِ عَنْهُ تَدَوَّرَ فِي فَلَكَ التَّعْرِيفَاتِ أَوْ التَّقْسِيمَاتِ أَوْ بَيَانِ وَجْهَاتِ نَظَرِهِ تَقْرِيراً أَوْ اعْتِرَاضاً .

٢٠ - أَبُو الْفَضْلِ؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْإِيْجِيَّ (ت ٧٥٦هـ).

نقل عنه في سِتَّةِ وَعِشْرِينَ مَوْضِعاً، كَثِيراً مَا يُسَمِّيهِ فِيهَا بِـ «الْأُسْتَاذِ»^(٤)،

(١) راجع ص : (٣٣٢ ، ٣٧٤ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٨ ، ٤٩٦ ، ٧١١ ، ٧٣٦ ، ٧٤٢)

قسم التحقيق .

(٢) راجع ص : (٤٥٢ ، ٧٤٠ ، ٧٦٢ ، ٧٦٦ ، ٧٦٨ ، ٨١١) قسم التحقيق .

(٣) راجع ص : (٧٦٥ ، ٨٢١) قسم التحقيق .

(٤) ينظر - على سبيل المثال - ص : (٢٢٣ ، ٣٩٤ ، ٤١٩ ، ٤٧٠ ، ٥٠٢ ، ٥٦٥)

٦٨٩ قسم التحقيق .

أَوْ بِـ «المصنّف»^(١)، صرّح في ستّة مواضع بكتابه «شرّح مختصر ابن الحاجب»^(٢)، وفي موضع واحد بـ «رُسيلة له في مسائل شتى في النحو»^(٣) وبالسّماع منه مباشرة في موضع واحد^(٤).

وتكشفُ التّقولاتُ عنه عن قربِ الشّمسِ الكِرمانيّ منه وفهمه الدّقيق لآرائه؛ من ذلك قوله^(٥): «وإذا لم يرتضِ المصنّف ذلك ... قال: (قال)، وقوله^(٦): « والمرضيّ عنده»، وقوله^(٧): « والمصنّف ينقلُ كلامَ السّكاكيّ، وإلاّ فالحقُّ عنده على طرف التّمام».

٢١ - عبّادُ بن سُلَيْمان الضّمريّ .

نقلَ عنه في موضعين، صرّح في الأوّل منهما باسمه كاملاً^(٨) وفي الثاني باسمه الأوّل مُنفرداً^(٩).

(١) ينظر - على سبيل المثال - ص : (٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٧ ، ٦٦٣) قسم التّحقيق .

(٢) راجع ص : (٦٢٢ ، ٦٨٠ ، ٦٩٠ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧٥٠) قسم التّحقيق .

(٣) راجع ص : (٣١٨) قسم التّحقيق .

(٤) راجع ص : (٧٨٣) قسم التّحقيق .

(٥) راجع ص : (٣٨٦) قسم التّحقيق .

(٦) راجع ص : (٤٣٧) قسم التّحقيق .

(٧) راجع ص : (٦٦٣) قسم التّحقيق .

(٨) راجع ص : (٦٧٤) قسم التّحقيق .

(٩) راجع ص : (٦٧٥) قسم التّحقيق .

٢٢ - صاحب المطالع . لم أقف على ترجمته ولا على كتابه .
ونقل عنه بالنسبة المتقدمة في موضع واحد^(١).

(١) راجع ص : (٦٢٣) قسم التحقيق .

المطلب الثاني :

شواهدُ الكتاب

كَمَا تَنَوَّعَتْ مَصَادِرُ شَمْسِ الدِّينِ الكَرَمَانِيِّ فِي هَذَا الكِتَابِ تَنَوَّعَتْ - أَيْضًا - شَوَاهِدُهُ؛ فَشَمِلَتْ آيَ الذِّكْرِ الحَكِيمِ، وَأَحَادِيثَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمْثَالَ العَرَبِ، وَأَقْوَالَهُمْ، وَحُكْمَهُمْ، وَأَشْعَارَهُمْ .

وتفصيلُ ذلك على النَّحْوِ التَّالِيِ :

أَوَّلًا : القرآن الكريم .

لَمَّا كَانَ للقرآن الكريم مكانةً عظيمةً اهتمَّ به علماءُ المسلمين وتَعَاهَدُوهُ حَفْظًا، وَدَرَسًا، وَتَطْبِيقًا، وَلَمْ تَكُنْ مَنزِلَتُهُ البَيَانِيَّةَ لَدَيْهِمْ بِأَقْلٍ مِنْ مَنزِلَتِهِ التَّشْرِيعِيَّةِ . لَذَا نَجِدُهُمْ - كَمَا يَسْتَنْبِطُونَ أَحْكَامَهُ - يَتَمَثَّلُونَ بِبَيَانِهِ . وَقَدْ يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ بَدِيعِ نَظْمِهِ وَجَمِيلِ صُورِهِ وَأَنْقِ مُفْرَدَاتِهِ مَا لَا يَتَكَلَّفُونَ لَهُ جَلْبًا، أَوْ يَمْلِكُونَ لَهُ دَفْعًا، وَمِنْ أَوْلَئِكَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ أَسْرَهُمُ اسْلُوبُ القُرْآنِ وَبَهْرُهُمْ قُوَّةُ حِجَّتِهِ صَاحِبِنَا شَمْسِ الدِّينِ، كَيْفَ لَا! . وَهُوَ العَالِمُ الرَّبَّانِيُّ بِمَا كَانَ يَعْلَمُ النَّاسُ وَبِمَا كَانَ يَدْرُسُ !! .

والتَّانِظُرُ فِي «تَحْقِيقِ الفَوَائِدِ» يَجِدُ أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى مِائَةِ وَثَمَانِيَةِ وَثَمَانِينَ شَاهِدًا قُرْآنِيًّا، وَهَذَا العَدْدُ - فِي نَظْرِي - عَدْدٌ لَا يُسْتَهَانَ بِهِ وَبِخَاصَّةٍ إِذَا مَا قُورِنَ بِبَعْضِ المَصَادِرِ البَلَاغِيَّةِ، نَاهِيكَ عَمَّا تَمَيَّزَتْ بِهِ تِلْكَ الشَّوَاهِدُ مِنْ شَوْهِيَّةٍ؛ إِذْ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى المَسَائِلِ البَلَاغِيَّةِ وَحَدَّهَا - كَمَا هُوَ مُنْتَظَرٌ -، وَإِنَّمَا تَوَزَّعَتْ عَلَى مَسَائِلٍ مُتَعَدِّدَةٍ هِيَ :

١ - شواهد تختصُّ بقضايا بلاغية . وهي السمة الغالبة، وبلغ عددها مائة وستة وسبعين شاهداً .

منها: مائة وثلاثون شاهداً ضمن علم المعاني، واثنان وثلاثون شاهداً ضمن علم البيان، وأربعة عشر شاهداً ضمن علم البديع .
وغالباً ما يوضحها بما يُقرّر القاعدة البلاغية التي يعرض لها . ومن أمثلة هذا النوع قوله في بيان ضرب الخبر في أثناء حديثه عن الضرب الثالث (الإنكاري) ^(١): « ويسمى إنكارياً . ويشهد له قول رسل عيسى عليه السلام أولاً: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مَرْسَلُونَ ﴾ ، وثانياً : إذ بولغ في تكذيبهم : ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمَرْسَلُونَ ﴾ أرسل عيسى - عليه السلام - إلى أهل أنطاكية اثنين : شعون، ويوحنا فكذبوهما، فقواهما برسول ثالث؛ هو بولس أو حبيب النجار . فقالوا : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مَرْسَلُونَ ﴾ فأنكروا بقولهم: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ الآية؛ فأجابوا بقولهم: ﴿ رَبَّنَا يَعْلَمُ ﴾؛ ولما كانت الآية مُشتملة على تكذيب الرسل من ثلاثة أوجه أكد إثبات رسالاتهم - أيضاً - بثلاثة أوجه : اللأم، وإن، وما في قوة القسم .»

٢ - شواهد لا تختصُّ اختصاصاً مباشراً بقضايا بلاغية، وإنما ترد بالدرجة الأولى في خدمتها بهدف تقريب المعنى وإيضاحه . وهي على قسمين :

(١) راجع ص : (٢٦٦-٢٦٧) من قسم التحقيق .

أ) شواهد تردُ برفقة شواهد بلاغيةٍ لرابطٍ بينهما وعددها أربعة شواهد .

ويجدُ المستشهدُ في إيرادها ما يوضح به استشهاده ويقرّر به المعنى الذي ساقَ الشاهد لأجله . ومن أمثلتها قوله في بيان أحد الأوجه المرجحة للإثبات^(١) :

« العاشرُ : بسط الكلام افتراضاً لإصغاء السامع نحو ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا ﴾ إذ كان يتمُّ الكلامُ بأن يقول (عصا) فذكر المُسند إليه وهو ﴿ هِيَ ﴾ للبسُّط، قيل : ولذلك ... أتبع موسى ما أتبع، أي : قوله : ﴿ أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا ﴾ ... ومع ذلك خافَ فقالَ اللهُ تعالى : ﴿ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سُنْعِيْهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾ .
وشاهدنا في الآية الأخرى التي أكملَ بها المُشهدَ ولم تكن جزءاً من الشاهدِ البلاغيِّ .

ب) شواهد لتقريب معنى بلاغيٍّ دون أن تُندرج تحت قاعدته، وعددها ثلاثة شواهد . وفي جميعها قدّم المؤلفُ بما يدلُّ على أنّها لتوضيح المراد خارج نطاق القاعدة المُسوقة؛ حيثُ يقول : « ونظيره »، « ومثله » .
ومن تلك الشواهد قوله^(٢) : « ونظيره - أي : نظير قوله

(١) راجع ص (٣٠٤-٣٠٧) من قسم التحقيق .

وراجع الشواهد الثلاثة الباقية ص (٤٣٣، ٥١٣، ٧١١) من قسم التحقيق .

(٢) راجع ص: (٢٧١) من قسم التحقيق . وراجع الشاهدين الآخرين ص(٢٧٤، ٢٧٥).

تعالى في التّفني والإثبات؛ في أنّ المتّصف بالشيء نُزّل منزلة الخالي عنه بوجه خطّابي لا في تنزيل العالم منزلة الجاهل، قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ أثبت الرّمية لرسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذ هو الرّامي بحسب الصّورة ونفّاه عنها بحسب التّأثير؛ إذ لا مؤثّر إلاّ الله، ولا سيما في الأثر العظيم الذي ليس في قوّة البشّر» .

(٣) شواهدٌ استدعى ذكرها مناسبةً خاصّةً . وعددها أربعة،

وتفصيلها يتمثل فيما يلي :

(أ) شاهدان اختصّا بقضايا نحوية . وقد تطلّب الإيضاح الشّافي

الذي ألزم المؤلّف نفسه به في غالب مباحث الكتاب إيرادهما، فجاء حجة قاطعة وبرهاناً ساطعاً على ما أردفا عليه . ومن ذلك قوله في أحدهما

موضّحاً القرب بين المعرّف تعريف الحقيقة والتّكرة^(١): «ولذلك، أي :

ولاتّحاد المؤدّي وعدم اختلافه إلاّ بالاعتبار حكم النّحاة بتقاربهما، أي :

بتقارب المعرّف باللّام للحقيقة - لا لغيرها من الاستغراق أو العهد

- والتّكرة، وجوّز، أي : ولذلك جوّز وصف المعرّف هذا التّعريف، وهو

تعريف الحقيقة بالتّكرة، كما في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَعْضُوبِ

عَلَيْهِمْ ﴾، فإنّ ﴿ غَيْرِ ﴾ نكرة وصف بها المعرفة، وهو قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(١) راجع ص: (٣١٤ - ٣١٥) من قسم التّحقيق، وراجع الشاهد الآخر ص (٣٧٦ - ٣٧٧).

(ب) شاهدٌ لإيضاح لفظ غريب . ومثاله قول المؤلف^(١) : «والفواصل لعلها أخذت من قوله تعالى : ﴿ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ ﴾» .

(ج) شاهدٌ لإيضاح معنى مُجْمَل، وهو الوارد في قوله^(٢) : «وإِنَّمَا أَكْتَفِي بِأَحَدِ الضُّدِّينِ عَنِ الْآخِرِ لِدَلَالَةِ حُكْمِهِ عَلَى حُكْمِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾» .

هذا وتجدُر الإشارةُ إلى أن شواهدَ الكتابِ القرآنية لم تقتصرْ على قراءة حفص، بل بنى المؤلفُ استشهاده البلاغي في خمسة مواضع على بعض القراءات القرآنية الأخرى؛ منها موضعٌ تكرر مرتين^(٣)، ومن تلك المواضع قوله^(٤) : «ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنُ ﴾ بقراءة الاستفهام؛ أي : على لفظ « مَنْ » الاستفهامية ورفع ﴿ فِرْعَوْنُ ﴾، يُؤوّلُ بها المراد منه : العذاب المقول عنده من فرعون » .

ثم إنَّ مما يُلفتُ النَّظْرُ إليه بخصوص تلك الشواهد - ممَّا يحسبُ للكتاب - حُسْنَ اختيارها بما يُلائمُ المقامَ، ودقَّةُ توظيفها بما يخدمُ المعنى المُستشهد عليه .

(١) راجع ص : (٣٠٠-٣٠١) قسم التحقيق .

(٢) راجع ص : (٤١٨) قسم التحقيق .

(٣) راجع ص : (٢٧٢-٢٨٨) من قسم التحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٦٩-٣٧٠) من قسم التحقيق . وراجع الموضوعين الباقيين ص

: (٥٦٩ ، ٦٠٤) قسم التحقيق .

ولك أن تتأمل ذلك في حُسن اختياره الآية التي ختم بها علمي المعاني والبيان بغرض تأمل لطائفها، يقول^(١): «وإذا وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية فأنا أذكر على سبيل الأموذج آية، فإن شئت فتأمل قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ تر ... ما فيه ... من لطائفهما»^(٢).

ثانياً : الحديث الشريف .

يعدُّ الحديث الشريفُ ثانيَ مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والحديثُ الصحيحُ وحيُّ أجراه الله على لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم؛ من لا ينطقُ عن الهوى إن هو إلى وحيِّ يُوحى . وترجع أهميته إلى أنه يوضِّح القرآن في بيان أحكامه وتفصيل إجماله . وقد عُني به صاحبنا شمسُ الدِّين الكرمانيُّ عنايةً فائقةً حين أفردَه بالبحثِ والدراسة، بل إنَّه أَلَّف فيه أكبرَ مؤلَّفاته وأشهرها على الإطلاق، حينما شرح « صحيح البخاري » بكتابه الموسوم بـ« الكواكبُ الدراريُّ شرحُ صحيح البخاري » .

(١) راجع ص : (٧٩١) قسم التحقيق .

(٢) ينظر تلك اللطائف : في « مفتاح العلوم » ص (٤١٧ — ٤٢٢) .

وكنّا ننتظر - والحال ما تقدّم - أن نجد أثر هذه العناية ظاهرًا في كتابه «تحقيق الفوائد»، لكنّ الواقع خالف ذلك؛ فالذي بين دفتي الكتاب من الأحاديث والآثار لا يتجاوزُ تسعة شواهد! فما سرُّ ذلك؟! .
يبدو لي - والله أعلم - أن عناية شمس الدين الكرمانى بالحديث استجدت بعد تأليفه «تحقيق الفوائد»، ويشهد لذلك تأخر رحلته في طلب علم الحديث، ومن ثم تأخر تأليفه فيه وقد تقدّم معنا أنّه كمل الكواكب الدراري بمكة المكرمة سنة خمس وسبعين بعد السبعمئة؛ حين مجاورته بها قبالة الركنين اليمانيين .

كما أنّ طبيعة الدرس البلاغيّ الذي ترعرع في ظلّ الإعجاز القرآنيّ من جهة، والدراسات الأدبيّة من جهة أخرى جعل شواهده - في الغالب الأعم - تؤول إليهما وتدور في فلكهما، والمتأخرون - كما هو معلوم - عيال على المتقدمين، وهو ما نُفسر به كثرة الشواهد القرآنيّة والشواهد الشعريّة وقلة ما عداها من الشواهد الأخرى .

أمّا شواهد «تحقيق الفوائد» الحديثيّة التسعة^(١) فقد اتّسمت بالإيجاز والوضوح، ولذا لم يحتج إلى شرح لفظة غريبة أو بيان تركيب غامض .
وخلت أربعة شواهد منها من أيّ إشارة تدلّ على أنّها أحاديث أو آثار؛ حيث كان المؤلفُ يقدّم لها بقوله:

(١) ينظر ص: (٢٥٤، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٢٠، ٣٦٠، ٤٧٣، ٦١٤)

«نحو»^(١)، أو «مثل»^(٢)، أو «نحو قوله»^(٣).

وتوزع الاستشهاد بها بين القضايا البلاغية والأخرى العرضية التي تجيء في خدمة القضايا البلاغية .

ومن أمثلة ما استشهد به على قضية بلاغية قوله^(٤) : « وقد يُذكر - أي : الشرط - بدون الواو، وذلك فيما كان المتروك أولى بترتب الجزاء عليه لدلالة العقل حينئذ عليه؛ نحو : نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه، إذ يلزم منه بالطريق الأولى أنه لو خافه لم يعصه أيضاً » .

ومن أمثلة ما استشهد به في خدمة قضية بلاغية . قوله^(٥) : «ولذلك يُتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أو الظن، أي الدليل عليه : أنه يُتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أو الظن متى ظهر خبره بخلاف الواقع، أي : إذا قيل له : كذبت يقول : لا؛ بل قلته بناءً على اعتقادي؛ كما قالت عائشة - رضي الله عنها - : «ما كذب، ولكنه وهم» .

(١) راجع ص : (٤٧٣، ٦١٤) قسم التحقيق .

(٢) راجع ص : (٣٦٠) قسم التحقيق .

(٣) راجع ص : (٣٢٠) قسم التحقيق .

(٤) راجع ص : (٣٧٤-٣٧٥) قسم التحقيق .

(٥) راجع ص : (٢٥٣-٢٥٤) قسم التحقيق .

ثالثاً : الأمثال والأقوال .

خَلَّفَ لَنَا أَسْلَافُنَا الْعَرَبُ كَمَا هَائِلًا مِنَ الْأَمْثَالِ السَّائِرَةِ، وَالْأَقْوَالِ الْبَلِيغَةِ الَّتِي كَثِيرًا مَا يَعْنِي لَنَا التَّمَثُّلُ بِهَا فِي مُنَاسِبَاتٍ تَشْبَهُ الْمُنَاسِبَاتِ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا . وَتَعَدُّ بِسَبَبِ إِجْزَائِهَا وَسَهُولَةِ حِفْظِهَا، وَسُرْعَةِ انْتِشَارِهَا أَمْثَلُ تَرَاثٍ لِلْأُمَّةِ وَأَصْدَقَهُ . وَأَجْدُهَا - وَإِنْ أَخَذْتَ حَقَّهَا مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّأَصُّلِ - لَمْ تَأْخُذْ حَقَّهَا مِنَ الْاسْتِنطَاقِ وَالتَّحْلِيلِ .

وَفِي ظَنِّي أَنَّهَا - بِحُكْمِ جَرِيَانِهَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ بِلَا تَغْيِيرٍ يُذَكَّرُ - مَتَى مَا أَخَذْتَ حَظَّهَا مِنَ الدَّرْسِ الْعَمِيقِ سَوْفَ تَكْشِفُ لَنَا عَنْ أَعْبَادِ تَرَاثِيَّةٍ مُفِيدَةٍ .

وَبِالْعَوْدَةِ إِلَى كِتَابِ «تَحْقِيقِ الْفَوَائِدِ» نَجِدُ أَنَّ نَصِيحَةَ مِنَ الْأَمْثَالِ وَالْأَقْوَالِ عَشْرُونَ شَاهِدًا^(١)، جَاءَ بَعْضُهَا شَاهِدًا بِلَاغِيًّا كَقَوْلِهِ^(٢) : «وَإِذَا كَانَ وَجْهُ الشَّبِيهِ أَمْرًا مُنْتَزِعًا مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ؛ نَحْوِ قَوْلِكَ: تَقَدَّمَ رَجُلًا؛ أَيْ: لِإِرَادَةِ الذَّهَابِ، وَتَوَخَّرَ أُخْرَى لِإِرَادَةِ عَدَمِهِ، لِلْمُتَرَدِّدِ فِي الْأَمْرِ» .

(١) راجع الصفحات : (٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ ، ٣٣٣ ، ٣٦٧ ، ٣٩١ ، ٤٢٠ ، ٤٣٤ ،

٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٥١٠ ، ٥٤٤ ، ٥٥٦ ، ٦١٤ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٦٢ ، ٧٣٥ ، ٧٧٨ ،

(٨١١) قسم التحقيق .

ويلحظ أن أحد الأقوال تكرر ثلاث مرّات في أماكن مختلفة من الكتاب، بينما ورد

أكثر من مثل في صفحة واحدة .

(٢) ص : (٧٣٥) قسم التحقيق .

وبعضها الآخر في سياق شاهد؛ للإيضاح والتأكيد، كقوله^(١): «الخامس: الاستلذاذ؛ كذكر العاشق للمعشوق، ولهذا قيل: «من أحب شيئاً أكثر من ذكره».

ويبدو واضحاً للعيان تباين طريقة الاستشهاد بها في الكتاب، فتارةً يُذكر ما يدل على أنه مثل أو قول، كقوله^(٢): «فتأمل في مثل هذا المثل: (أخذع بالزيب بعد المشيب)».

وتارة لا يذكر: كقوله^(٣): «فالتزمت الواو فيها أي في الاسمية إما نادراً نحو: (كلمته فوه إلى في)».

ومن جهة أخرى نجد الحديث يطول حول بعضها بشرح العريب وبيان المعنى العام، وذكر قصة المثل ومضربه أحياناً، كقوله^(٤): «وكما في قولها: (إلا حظية فلا آية)؛ حظية: فعيلة من حظيت المرأة عند زوجها حُظوة. وآية: فعيلة من الألو. وهو التَّقْصِير؛ بمعنى فاعله؛ أي: إن لا يكن لك في النساء حظية؛ لأن طبعك لا يُلائم طبعهن، فإني غير مقصرة... ومورد المثل: أن رجلاً كان لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه لم تأل جهداً في أن تحظى عنده، ومع ذلك لم تحظ، بل طلقها فقالت: ومضربه كل قضية كان الإنسان أهلاً لها مُجتهداً فيها، ولكنها امتنعت عليه لعارضٍ عرض من غير جهته».

(١) ص: (٣٠٣) قسم التحقيق.

(٢) ص: (٤٢٠) قسم التحقيق.

(٣) ص: (٥٥٦) قسم التحقيق.

(٤) ص: (٢٩٦-٢٩٧) قسم التحقيق.

ويَقْصُرُ الحديثَ حَوْلَ بعضها الآخرَ أحياناً أُخرى كقولهِ^(١): «لاستكراه النَّفسُ التَّكرارَ بالذَّاتِ، كما قيل: (أكره من مُعادٍ)، واستحبابه الجِدَّةَ؛ كما قيل: (لكلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ)» .

وأخيراً: أودُّ الإشارةَ إلى أنَّ غالبَ ما وردَ في كتابِ «تحقيق الفوائد الغيائية» من أمثالٍ وأقوالٍ استشهدت بها كتبُ البلاغيِّين المتقدِّمين عليه؛ وعلى الأخصَّ «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكِيِّ .

رابعاً: الشَّعرُ:

الشَّعرُ ديوانُ العَرَبِ، وهو كما يقولُ الدُّكتور محمد أبو موسى^(٢): «الدَّائرة الأوسعُ الَّتِي إذا حفظناها نكونُ قد أقمنا حَوْلَ كتابِ الله ثوابتَ من المعارفِ المؤسَّسة على أصولٍ من المنهجِ الصَّحيح؛ تظلُّ بين يدي الذِّكرِ الحكيمِ تهيئاً لسَماعِهِ وفَهْمِهِ وتذوِّقِ بلاغته وأسرارِ بيانه» .

وحَسْبُكَ دليلاً على أَهمِّيَّتِهِ وخطورةِ شأنِهِ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما^(٣): «إذا أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ الشَّيْءُ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْجِعُوا إِلَى الشَّعْرِ فَإِنَّهُ ديوانُ العَرَبِ» .

(١) ص: (٦٦٢) قسم التَّحْقِيقِ .

(٢) خصائص التراكيب «دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» لمحمد محمد أبو موسى: (٧) .

(٣) الفاضل في اللِّغة والأدب؛ للميرد: (١٠) .

لذا اهتمَّ به علماءنا قديماً وحديثاً على اختلاف تخصصاتهم العلمية فاستشهد به الفقهاء، والمحدثون، والمفسرون، والنحاة، واللغويون على حد سواء .

وقد امتلأ كتابنا بهذا النوع من الشواهد، حيث بلغت مواضع الاستشهاد الشعريّة مائة وثمانية عشر موضعاً^(١)، وهي - بلا شك - كثيرة جداً، ويُلاحظُ أنه سلك في طريقة الاستشهاد بها وطريقة إيرادها نفس المسلك الذي سلكه في بقية الشواهد المتقدمة . على أنه لم ينسب تسعين شاهداً، واستطعتُ بفضلِ الله نسبة (٨٢) شاهداً إلى قائلها .

كما يُلاحظُ أن شواهد الكتاب الشعريّة لم تُخرج في الجملة عن شواهد المصادر البلاغيّة الأخرى التي تقدّمت على الكتاب وبالأخصّ كتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي .

ولبيان ما تقدّم بجلاء أسوقُ الشاهدين التاليين :

١ - شاهدٌ لم يُنسب، ولم يُسبق بما يدلُّ على أنه شاهدٌ، ولم يُبين معناه، أو يُشرح غريبه وليس بلاغيّاً، كقوله^(٢): « فإنَّ المحلَّ الخالي إذا كان فارغاً تمكّن فيه نقشٌ يردُّ عليه أشدُّ تمكّن :
أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادفَ قلبي خالياً فتمكّنا» .

(١) ينظر - على سبيل المثال - : (٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣١٦ ،

٣٢٦-٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ١٣٣ ، ٣٤٠) قسم التحقيق .

(٢) ص : (٢٦٥) قسم التحقيق .

٢ - شاهدٌ نُسب، وسُبِقَ بما يدلُّ على أنَّه شاهدٌ، وبينَ معناه،
وشرحَ غريبه، واستشهد به على موضعِ بلاغيٍّ؛ كقوله^(١): «ومن هذا
القبيلِ وضعُ الحاضرِ موضعَ الماضي لإيهامِ المشاهدة؛ مشاهدة تلك الحالةِ
واستحضارها في ذهنِ المخاطبِ ... كما فعلَ تَابُطُ شراً في قوله :

بَأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْعُولَ تَهْوِي بسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحَّصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْجِرَانِ

وكانَ مقتضى الظاهرِ: « فضربتها »، لكنَّه عدلَ إلى الحاضرِ قصداً
أن يصرِّحَ لقومه الحالةَ الَّتِي تَشَجَّعَ فِيهَا بِضَرْبِ الْعُولِ كَأَنَّهُ يُبصرهم إياها
- أي: تلكَ الحالة - ويُطلعهم على كُنْهها، وَيَتَطَلَّبُ مِنْهم مُشاهدتها؛
تَعْجِيباً من جُرْأته على كُلِّ هَوْلٍ، وثباته عندَ كُلِّ شِدَّةٍ .
والسَهْبُ - بالسَّيْنِ وَالصَّادِ المَهْمَلَتَيْنِ - : الفلاةُ .

والصَّحَّصَحَانُ : المُستوي؛ أي بفلاةٍ كالقِرطاسِ مُستوية .

لِلْيَدِينِ : أي على اليدين .

والجِرَانُ : مقدَّمُ عنقِ البعيرِ من مذبحه إلى منحره .

وقس على هذين الشَّاهدين المتنافيين شواهدَ شعريَّةَ أخرى اتَّفقت
أو أخذت صوراً مُتنوعَةً من النَّفيِّ والإثباتِ .

المبحث الثالث :

تقويم الكتاب

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل :

مزايا الكتاب

المطلب الثاني :

الآخذ عليه

المطلب الأول :

مزايا الكتاب

١ - حسن التويب والتنظيم :

سبق أن قدّمت أن كتابَ تحقيقِ الفوائد ينضوي تحت أروقة المدرسة السّكاكيّة ولذا فإنّه يستمدُّ قيمته العلميّة من تلك الأُسس المحكّمة التي قامت عليها والمنهج القويم الذي ترسمته .

ولست أعني عندما أعبر - هنا - بـ (السّكاكيّة) سبق السّكاكيّ إلى ذلك المنهج الذي خالف به المتقدّمين ممّن صنّفوا كتباً مُستقلّة في البلاغة؛ كعبد القاهر الجرجانيّ الذي صنّف كتابيه « أسرار البلاغة » و«دلائل الإعجاز» أو حتّى كتباً لا يصدق عليها التّصنيفُ البلاغيُّ تماماً كتلك التي تضمّنت كثيراً من المباحث البلاغيّة دونما حاجزٍ مانعٍ من دخول غيرها من المباحث الأخرى . من مثل كتاب « الموازنة بين أبي تمام والبحرّي » لأبي القاسم الأمدّي، وكتاب : « الوساطة بين المتنبي وخصومه » للجرجانيّ - وإثما أعني الارتباط الوثيق الذي يصل كتاب الشّيخ الكرمانيّ «تحقيق الفوائد» بكتاب شيخه أبي يعقوب السّكاكيّ «المفتاح»؛ ذلك الكتاب الذي ذاع صيته بين النّاس، ونال شهرةً لم ينلها كثيرٌ من الكتب البلاغيّة الأخرى . فكتابُ الكرمانيّ - كما سبق - أن ذكرتُ يشرّحُ كتاباً آخر شديداً الصّلة بكتاب السّكاكيّ؛ هو كتاب «الفوائد الغيائيّة»؛ ذلكم الكتاب الذي اختصر به صاحبه - بعناية فائقة - «مفتاح العلوم» للسّكاكيّ .

وغنيُّ عن الإيضاح أنَّ السُّكَّاكِيَّ أفادَ كثيراً في تبويبه وتقعيدِه وتقسيمه من الفخر الرّازي في كتاب: « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز »، بل إنّه كما يقولُ محققُ نهاية الإيجاز الدكتور بكري شيخ أمين^(١): « كادَ أن يكون ظلاً للرّازيِّ وصدى لصوته ». وفي نظري أنّه لم يتميّز عنه كثيراً إلا بما امتنَّ الله به عليه من دقة التّنظيم وضبط التّقسيم وقوّة الأدلّة .

ومع سبق الرّازي إلى التّنظيم والتّبويب وتشعيب المسائل وتفريعها وفق أسس عقليّة منطقيّة إلا أنّ أغلب الدّارسين المحدثين يغضون الطّرف عنه، ويتجاهلون سبّقه، ولا يلوون على كتابه كما يلوون على كتاب السُّكَّاكِيَّ الذي نُسب إليه السُّبق وركّز عليه الدّارسون مُتعرّضين لمنهجه - في الغالب الأعمّ - بالذّمّ والتّسفيه؛ رامينه بالانحراف والجُمود وعدم الفهم؛ ومنهم الدكتور عبد العزيز عتيق^(٢) يقول: « ومن هنا كانت خُطورة منهاج السُّكَّاكِيَّ الذي يُعدُّ في تاريخ البلاغة بداية طور الجُمود في دراستها لقد خيّل إليه أنّه بمنهاجه المنظّم المتقن يُصلح من شأن البلاغة، فإذا به من حيث لا يدري يُفسدها ويُسيء إليها » .

والحقّ أنّ السُّكَّاكِيَّ - رحمه الله - حُمّل ما لا يَحتمل؛ إذ طُلبَ منه أن يواكب بلاغة عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - وأن يأتي بما يحاكي كتابيه على الأقل إذ لم يستطع أن يتفوّق عليه . ومن هذه الجهة أهالت السّهام عليه . ولو أمعن النّظر في صنيع السُّكَّاكِيَّ وغايته منه لما

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز « قسم الدّراسة » ص (٥٦) .

(٢) علم المعاني ص (٢٧) .

حُمِّلَ كلُّ ذلك . ولأحيل ذمّه مدحاً . فهو لم يؤلّف كتابه ليغيّر مسار البلاغة العربيّة ويلبسها ثوب الجمود - كما زعموا - ولم يكن هذا مقصداً له على بال، وغاية ما هدف إليه هو اختصار كلام الإمام عبد القاهر وتصفيته من التكرار وتقريبه لطلبة العلم بوضع الحدود والرّسوم التي تضبط مباحثه وتفصّل مسائله . ليستقيم لطالب البلاغة الطّريق وتّضح أمامه الصّورة؛ متى ما خاض غمار البيان وأدلج في بحور تذوّق الكلام، ولعلّ الذي حداه إلى ذلك ضعف الذّوق العربيّ في العصور المتأخّرة فأراد بمنهجه المنطقيّ الإعانة على فهم البلاغة .

وأجدي مع الأستاذ الدكتور فضل حسن عبّاس : حين يقول^(١) :
«ورحم الله السّكّاكيّ ونرجو أن يؤجر على هذه الحملات التي توجّه إليه؛ فلقد حمّله مسؤولية جمود البلاغة ووقوفها عند حال لا تحسد عليه
صحيح أنّ السّكّاكيّ سلب بلاغة عبد القاهر هذه السّمات الأدييّة، وهذا الأسلوب الذي يستند إلى الذّوق والقاعدة معاً؛ ولكن ينبغي أن لا ننسى، ولا يجوز أن ننسى أنّ البلاغة كانت بحاجة إلى من يحدّد لها مصطلحاتها تحديداً تاماً، ومن يفصّل مسائلها، ويفصّل بعضها عن بعض، وتلك حسنة لا ينبغي أن تغفل، ولكن الكثيرين - سألهم الله - لا يذكرون إلاّ السّليّيات .»

أخلص من هذا كلّه إلى القول بأنّ انضواء كتاب «تحقيق الفوائد» تحت أروقة المدرسة السّكّاكيّة لا يغمط شيئاً من شأنه ولا يحطّ قدرًا

(١) البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعيّة : (١٧٥) .

من قدره كما ظنَّ بعض، بل هو ميزة تحسب للكتاب؛ تشتدَّ الحاجة إليها في ميدان التعليم « ثمَّ يبقى ما وراء ذلك مفتوحاً ليشمل كل دراسة تستخرج أسرار البيان »^(١).

ولست في حاجة - هنا - إلى استعراض طريقة الكرماني الموفقة التي بنى عليها كتابه، فقد سبق الحديث عنها في المطلب الثالث من المبحث الأوَّل من هذا الفصل في أثناء الحديث عن منهج المؤلِّف في الكتاب؛ حيث استعرضتُ بالتفصيل المخطَّط الذي سار عليه الشَّارح في كتابه^(٢).

٢ - التوسُّط والاعتدال :

حيث تجنَّب مؤلِّفه الإطناب المملِّ والاختصار المخلِّ، فسلك به منهجاً وسطاً سواءً في عرض المادَّة العلميَّة أو في التقسيم والتفريع . وما يندرج تحتها من التَّععيد والتَّمثيل وإيراد الأقوال والأدلة ومناقشتها . متحاشياً في ذلك كلَّه التَّكرار والإطالة، ومحتزراً - في الجملة - عن التَّقصير والإيجاز، ولذا نجده عندما يتعرَّض لأحوال المسند والمسند إليه وبعض أحوال متعلِّقات الفعل لا يفرد كلَّ نوع يبحث مستقلِّ - كما فعل غيره من البلاغيين؛ بل كما فعل السَّكَّاكِي نفسه؛ عمدة الكرماني في كتابه - وإنَّما يعالجها جميعاً تحت مبحث واحد ذاكرةً أغلب النَّكت البلاغيَّة؛ ممثلاً لها بما تيسَّر من الأمثلة مما قد يكون مندرجاً تحت المسند

(١) مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني د. محمَّد محمَّد أبو موسى : (١١) .

(٢) راجع ص (١٠٧ - ١١٠) من قسم الدِّراسة .

إليه أو تحت المسند؛ أو تحت متعلقات الفعل؛ تاركاً المجال مفتوحاً أمام القارئ لإعمال عقله في تحصيل ما لم يذكره وقياس الأشباه على النظائر فيما لا يستغلق فهمه أو يشقّ طلبه . وأسوق للدلالة على ذلك قوله^(١): « ثم إنه، أي الحذف، يترجّح لوجوه : الأول : ضيق المقام؛ كجواب المشرف - أي على الموت - : أموت، حيث يقال له : كيف أنت ؟ إذا الوقت لا يسع أن يقول : أنا أموت ... وكضروة الشعر، وقوله :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيلٌ

سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

الثاني: الاحتراز عن العبث؛ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ رجالاً؛ إذ لو كرّر فعلُ التّسبيح؛ لكان عبثاً؛ إذ هو معلومٌ من الأوّل .

فلقد تحققت الفائدة المنشودة بإيراد الوجهين المذكورين وغيرهما من الوجوه الأخرى الواردة بعدهما التي تكشف أسرار الحذف البلاغية غير أنه درعاً للتطويل والتكرار عالج أولهما « ضيق المقام، ضرورة الشعر » في باب المسند إليه؛ حيث جاء المحذوف في أمثله مسنداً إليه .

وعالج ثانيهما « الاحتراز عن العبث » في باب المسند؛ حيث جاء المحذوف في مثاله مسنداً .

(١) ص (٢٧٦-٢٧٧) قسم التحقيق .

وكان بإمكانه أن يمثّل لكل وجه بمثالين؛ أحدهما في باب المسند إليه، والآخر في باب المسند، كما فعل غيره ممن رام البسط والتوسّع .
وظاهر أنّ الذي هيأ لهذا المسلك، أي مسلك « التوسّط والاعتدال » هو الإيجي، صاحب الكتاب المختصر؛ حيث بنى كتابه على أسس منطقيّة لا تقبل الحشو والاسترسال .

ويبدو لي أنّ الكرماني - رحمه الله - نشد هذا المسلك وهدف إليه قبل تأليف الكتاب، ولو أنّه آثر منهج المطوّلات لعدل من أوّل الأمر عن ربط كتابه بمختصر شيخه، أو حتّى عدم تضمينه إيّاه بالطريقة الدّقيقة المحكّمة التي سبق أن أشرت إليها^(١) على أقلّ تقدير .

٣ - اشتمال الكتاب على بعض الفوائد المهمّة :

تضمّن كتاب تحقيق الفوائد فوائد جلييلة؛ انفرد بها الكتاب عن سائر الكتب البلاغيّة التي سبقته، ويعود الفضل في إيرادها - في الدّرجة الأولى - إلى الإيجي صاحب المختصر . فهو الذي ضمنها كتابه صراحة، أو قدح في ذهن الكرماني إليها . وغالباً ما يشير الشّارح إليها بقوله^(٢) : « وهذا ممّا زاد على المفتاح »، وتبدو لنا قيمة تلك الزّيادة بجلاء إذا ما ربطنا بينها وبين عنوان الكتاب المختصر : « الفوائد الغيائيّة » وتذكّرنا ما

(١) ينظر ص (٣٠٣) من قسم التحقيق .

(٢) ص (٢٤٥) قسم التحقيق . وينظر - على سبيل المثال - الصّفحات : (٢٥٠)،

سبق أن أوردناه في سبب تأليف الكتاب^(١). حيث نصّ ابن الكرماني «أنّ الوزير (غياث الدّين) كان يقرأ المفتاح للسّكّانيّ على الشّيخ عضد الدّين، وكان يفيد عند الدّرس فوائد زوائد على المفتاح؛ فسأله الوزير أن يجمع تلك الفوائد مفردة فجمعها ... » .

وقد تتبعت المواطن التي صرّح الشّارح بأنّها بما زاده شيخه على ما في «المفتاح» فوجدتها تقارب العشرين موطناً وقد يكون في المواطن الواحد أكثر من فائدة .

وجدير بالذكر أنّ تلك الفوائد لم تعرف مواطن معيّنة من الكتاب تلتزم الورود فيها؛ بل ترد بحسب المقتضى الدّاعي لها؛ فأحياناً ترد في ثنايا المباحث الرّئيسة، وأخرى في خواتيمها، وثالثة خارجاً عنها في إطار التّنبهات . وغالباً ما يكون تصريح الشّارح بأنّها من الفوائد الزّائدة على ما في «المفتاح» في بداية الحديث^(٢) عنها؛ بخلاف الفوائد الأخرى؛ فالتصريح بزيادتها يرد عقب إيرادها^(٣).

وللإيضاح أسوق المثال التّالي مشتملاً على كلام المصنّف والشّارح^(٤):

(١) ينظر ص (٣٢-٣٣) من قسم الدّراسة.

(٢) ينظر - على سبيل المثال - ص (٣١٢ ، ٤٧٠ ، ٧٤٨) من قسم التحقيق .

(٣) ينظر على سبيل المثال ص : (٢٤٥) .

(٤) ص (٢٤٤-٢٤٧) قسم التحقيق .

«وتعريفاته [أي الخير] تنبيهات، فإنَّ التعريفَ قد لا يُرادُ به إحداهُ تصوّر؛ بل الالتفاتُ إلى تصوّرٍ حاصلٍ لتمييزٍ من بين التّصوّرات؛ فيعلّمُ أنّه المرادُ .

إشارةً إلى سؤالٍ وجوابٍ .

تقديرُ السّؤال: لا يشتغلُ العقلاءُ بتعريفِ التّصوّراتِ البديهيّةِ كما لا يُيرهنُ على القضايا البديهيّةِ؛ فلو كان الخيرُ ضروريًّا لما عرّفوه

تقديرُ الجواب: أنّ هذه تنبيهاتٌ لا تعريفاتٌ تنافي الضّرورة فإنّها ليست لإفادة تصوّرٍ وإحدائه؛ بل لتمييزٍ ما هو المرادُ به من بين سائرِ التّصوّراتِ الحاصلةِ عنده

وهذا ممّا زاد علي (المفتاح)».

ومن أمثلة ذلك - أيضاً - ما أورده المصنّف وعلّق عليه الشّارح في التّنبية الذي جاء عقب النوع الثالث المعقود في التعريف بأقسامه والتّنكير، قال^(١): «تنبيه: ما في هذا التّنبية من الفوائد ممّا زادها على الأصل وهي فوائد شريفة مهمّة لا بدّ من معرفتها :

التعريف : يقصد به معيّن عند السّامع من حيث هو معيّن كأنه؛ أي: التعريف إشارة إليه؛ أي : إلى ذلك المعيّن بذلك الاعتبار؛ أي : باعتبار أنّه معيّن عنده .

وأما التّكرة : فيقصد بها التفات النفس إلى المعيّن من حيث هو، من غير أن يكون في اللفظ ملاحظة تعيّن، وإن كان لا يكون إلاّ معيّنًا؛

فإن الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له؛ أي: للمعنى الذي هو مفاداً من اللفظ وذلك؛ أي: العلم بالوضع إنما يكون بعد تصوّره ذلك المعنى، وتميّزه عنده عمّا عداه؛ لكنه لا يلاحظ في اللفظ أنه معيّن .
والحاصل: أن الخطاب لا يكون إلا بما يكون معلوماً للمخاطب ومتصوّراً له؛ سواءً كان اللفظ نكرة أو معرفة؛ لكن الفرق: أن في لفظ المعرفة إشارة إلى أنّه يعرفه السّامع دون المنكر؛ فإذا قلت: ضرب الرجل؛ فكأنك قلت: ضرب الرجل الذي تعرفه؛ ففي اللفظ إشارة إلى أنّه يعرفه بخلاف النكرة».

وظاهر أن ما في التّبيه تكميلٌ مهمٌّ للمبحث البلاغيّ المعقود، بتحديد مصطلحين رئيسين وردا فيه يحوّل القصور في معرفة المراد بكلّ واحد منهما بدقّة دون الفهم المنشود؛ بل ربّما أدى إلى الوقوع في خلافه؛ ممّا يتنافى مع أسس البلاغة كأن يسبق إلى الفهم من «التعريف» مجرد التّعين لمعنى اللفظة المعرفة من غير ملاحظة تعيينها بخصوص معيّن في ذهن السّامع وارتباط مدلولها - سلفاً - به . وكذا التّنكير بأن يسبق إلى الفهم منه مطلق النكرة؛ أي: عدم العلم بمعنى اللفظة المنكرة أصلاً، الأمر الذي يؤول بالمتكلّم إلى مخاطبة السّامع بما لا يعلمه .

أمّا ما يتعلّق بالفوائد الواردة في شرح الكرمانيّ فهي الكثرة الكاثرة وإن لم ينصّ عليها إلاّ في النادر كقوله^(١): «وههنا فائدة جليّة لا بدّ من ذكرها؛ وهي: أن اللفظ قد يُوضع وضعاً عاماً لموضوع له عام؛ كـ(رجل)

(١) ص (٢٨٤-٢٨٥) قسم التحقيق .

وقد يُوضع وضعاً خاصاً لموضوع له خاص؛ كـ (زيد)، وقد يُوضع وضعاً عاماً لأُمورٍ مَخْصُوصَةٍ كـ (هذا) فَإِنَّ وَضْعَهُ عَامٌّ لِكُلِّ مِشَارٍ إِلَيْهِ مَخْصُوصٌ ...» .

٤ - ظهور شخصية المؤلف العلميّة بشكل واضح :

وبدا هذا الظهور المتألق عند المختصر والشارح على حدّ سواء؛ كلّ بحسب طبيعة تناوله . فصاحب المختصر يكتفي بالإشارات الموجزة العابرة، وصاحب الشرح يميل إلى الإيضاح والتفصيل . وقد برزت شخصيتيهما من خلال آرائهما واختيارهما وتعليقاهما ومناقشتها وردودهما التي ردّا بها على بعض العلماء .

ومن أمثلة ظهورها عند صاحب المختصر قوله^(١) : «الثاني: ألا يُعرف منه إلا ذلك القدرُ حقيقةً أو ادّعاءً ... وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾» . فتعبيره بقوله : « وعليه حُمل » إشارةً ظاهرةً إلى عدم قبوله وجه الحمل، ولو قبله لما ساغ له الإتيان بلفظ زائد هو « حُمل »، ولكفاه أن يقول : «وعليه قوله»؛ فهو المتسق مع منهج الاختصار الذي سار عليه . ولم يكن له أن يسلك هذا التطويل بهذه الإشارة العابرة لو انساق خلف آراء الآخرين؛ يأخذها ويحكّيها كما هي؛ دون أن ينصب عليها عقله ناقدًا ومقومًا .

(١) ص (٣٦٢) قسم التحقيق .

يقول الكرمانى^(١): « وَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَجْهٌ أَنْسَبَ مِنْهُ لِسِيَاقِ
الآية - قال : « وَعَلِيهِ حُمْلٌ » والمراد به صاحب « المفتاح » . ولم يقل :
(وعليه ورد) أو (عليه قوله) .

والوجهُ فيه: أَنَّهُمْ نَكَّرُوهُ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَخْصٌ
هَكَذَا مَوْجُودًا يَقُولُ كَذَا وَكَذَا . وَيَدَّعِي : كَذَا وَكَذَا، وَاسْتَبَعَدُوهُ، بَلْ
أَحَالُوهُ، فَكَأَنَّهُ لِلتَّعَجُّبِ وَبَيَانِ الْإِسْتِحَالَةِ لِذَلِكَ الْخَبَرِ الَّذِي يَدَّعِيهِ؛ أَي :
هَلْ نَدَلِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ عَجِيبٍ، يَقُولُ كَلَامًا عَجِيبًا، مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ
غَرِيبَةٍ، يَدَّعِي أَمْرًا غَرِيبًا . وَلَوْ قَالَ مَقَامَ (عَلَى رَجُلٍ) : (عَلَى مُحَمَّدٍ) :
لَمْ يَكُنْ مَفِيدًا لِذَلِكَ » .

ومن ظهورها عند صاحب الشرح قوله بعد أن ساق الخلاف في «لو»؛
هل هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، أو هي لامتناع الأول لامتناع الثاني
ممثلاً بقوله : « لو جفتني أكرمتك » قال^(٢): « وَالتَّحْقِيقُ فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي
كَلَامِ الْمَعْنِيِّينَ لَكِنِ بِالْإِعْتِبَارَيْنِ؛ بِإِعْتِبَارِ الْوُجُودِ وَالتَّعْلِيلِ، وَبِإِعْتِبَارِ الْعِلْمِ
وَإِسْتِدْلَالِ؛ فَيَقُولُ: لَمَّا كَانَ الْمَجِيءُ عِلَّةً لِلْإِكْرَامِ بِحَسَبِ الْوُجُودِ
فَانْتِفَاءُ الْإِكْرَامِ لِانْتِفَاءِ الْمَجِيءِ؛ انْتِفَاءً لِلْمَعْلُولِ لِانْتِفَاءِ عِلَّتِهِ. وَ- أَيْضًا -
لَمَّا يَعْلَمُ انْتِفَاءُ الْإِكْرَامِ فَقَدْ يُسْتَدَلُّ مِنْهُ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَجِيءِ؛ اسْتِدْلَالًا مِنْ
انْتِفَاءِ اللَّازِمِ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ ... وَهَذَا تَحْقِيقٌ لَمْ يَنْقَحْ إِلَى السَّاعَةِ » .

(١) ص (٣٦٦ ، ٣٦٧) قسم التحقيق .

(٢) ص (٤٧٥ - ٤٧٧) قسم التحقيق .

هذا؛ وقد ظهر لي أنّ الكرماني - رحمه الله - ينشد الحق بعيداً عن التعصّب والهوى، ومتى تجلّى الحق أمامه بدليله ذكره وإن أدى ذلك إلى مخالفته القول السائد الذي عليه أرباب الفن، أو عليه شيخه «الإيجي» غير أنّه لا يهمل وجهات نظر الآخرين أو آراءهم. ولا يتعرّض لها بشيء من التقد الجراح. وإنّما يقدّمها على رأيه ويوفّيها حقّها من البسط والإيضاح ثمّ يعقّب - في النهاية - عليها برأيه، وأسوق للدلالة على هذا المثال الآتي^(١):

«ويقبح (هل زيدا عرفت) لإشعاره؛ أي: التّقديم بثبوت التصديق بنفس الفعل، وإشعاره (هل) بعدم ثبوت التصديق؛ لأنّه لطلب التصديق. وإنّما قال: (يقبح) ولم يقل: (يمنع) لأنّه وإن احتمل التّقديم المنافي؛ كذلك يحتمل عدم التّقديم، وإن كان مرجوحاً بالنسبة إلى احتمال التّقديم وذلك بأن يقدر: عرفت آخر قبل زيد، أو تجعل مفعول (عرفت) المذكور محذوفاً، والتّقدير: (هل عرفت زيدا عرفته).

بخلاف عرفته؛ أي: بخلاف (زيداً عرفته) فإنّه لا يقبّح؛ لأنّ زيدا لا يحتمل التّقديم؛ لأنّ (عرفته) قد أخذ مفعوله، وإذ لم يحتمل التّقديم لا يستدعي ثبوت التصديق بنفس الفعل؛ فلا ينافي (هل).

وهذا على ما هو كذلك لفظ المختصر وأصله، وعلى ما شرّحه الشّارح للأصل؛ لكن الحقّ: أن (زيداً عرفته) - أيضاً - يحتمل التّقديم؛ بأن

يقدر المفسر بعد (زيداً)؛ نحو: (هل زيداً عرفت عرفته... فلا يخرج من باب القبح) .

وجدير باللحظ في هذا النصّ تأدب الكرماني مع شيخه وغيره من العلماء؛ فعندما صرح بالحقّ في غير جانبهم لم يصرّح بأسمائهم، وإنّما أحال إلى مؤلّفاتهم؛ إذ قال: (هذا على ما هو كذلك لفظ المختصر وأصله) «أو على وصف يُشترك فيه إذ قال: «وعلى ما شرحه الشارح للأصل» .

٥ - اشتمال تحقيق الفوائد على بعض آراء الإيجي التي لم ترد في

مختصره :

ذكر الكرماني في كتابه بعض آراء شيخه الإيجي، وكثيراً منها لم أجد له ذكراً في كتب الإيجي نفسه، ممّا يرجّح أنّها ممّا تلقّفه التلميذ عن شيخه مشافهة في وقت ملازمته له وتلقّيه عنه .

ويمثّل حفظ مثل هذه الآراء قيمة تاريخية وفكرية، يمكن أن يفاد منه في رصد حركة التطور الفكري للأمة بعامّة؛ كما يمكن أن يفاد منه في دراسة الشخصيات وتقصي أبعادها .

ومن أمثلة ما حفظه الكرماني لشيخه قوله معلّقاً على ما ورد في المختصر^(١): «وهنا نظر؛ فإنّ الإلف بالتكرار يحصل؛ فكيف يتنافى حكمها؟!»، قال^(٢): «والمصنّف ينقل كلام السكّاكي، وإلاّ فالحقّ عنده

(١) ص (٦٦٢) قسم التحقيق .

(٢) ص (٦٦٢-٦٦٣) قسم التحقيق .

على طرف التمام، وهو : أن كلّ تكرار لا يورث الكراهة، بل الذي يورثها تكرار شيء منه بدّ؛ وهو مناف للإلف، وأمّا تكرار شيء لا بدّ منه؛ كتكرار الشُّبه الضّروريّة عند الطّبيب، فهو غير مناف للإلف؛ بل موجب له .» .

وبدت - لي - بعد الاستقراء والتّبع لكلّ ما هو على شاكلة هذا المثال حقيقتان مهمّتان :

أولهما: قرب الكرمانيّ من شيخه الإيجيّ قريباً يجعله أخصّ تلاميذه وأعرفهم بمراده، وأكثرهم إحاطة بآرائه .

ثانيهما: ولاء الكرمانيّ لشيخه وحبّه له، وكأنيّ به لا يجد أدنى مناسبة تستدعي إيراد وجهة نظر لشيخه أو رأي له حتّى يبادر إليها ويوفّيها حقّها .

٦ - اشتمال تحقيق الفوائد على أصحّ نسخ المختصر :

أشرتُ فيما مضى أنّ كتاب الفوائد الغيائية مختصر أعدّ بعناية فائقة ليكون صالحاً للحفظ، وليس بغريب على هذا الكتاب ومثله أن تكثر نسخه . وأن تعدّد روايته، وأن يطرأ بعض التّغيير على جملة ومفرداته، لانتشاره بين الناس واعتمادهم في ضبطه أحياناً على حفظهم وهو يختلف باختلاف القدرات العقليّة .

ومع اختلاف النّسخ وكثرتها - التي وجدت في حياة المؤلّف ناهيك عمّا وقع بعدها - نجد الحاجة ملحة إلى نسخة صحيحة ليست أقلّ من أن تكون كُتبت بخطّ المؤلّف نفسه، أو قرأت بين يديه .

ولما تعذر وجود الأولى أسعفنا الكرمانى - رحمه الله - بالثانية، حينما ضمن كتابه كتاب شيخه دون أن ينقصه حرفاً واحداً، مع ما كشف عنه من إمام بالنسخ الأخرى المعاصرة له، واعتماده النسخة المقروءة على الشيخ .

وقد تقدم التمثيل لهذه القضية بما يغني عن إعادته هنا^(١).

٧ - وضوح المعنى، وسلامة الأسلوب غالباً :

اتسم تحقيق الفوائد - في الجملة - بوضوح معانيه، وسلامة أساليبه، ولو خلا من بعض الأفكار الفلسفية التي شابهته وبعض أخطاء النسخ لقلتُ : إن الناظر فيه لا يحتاج إلى إعمال عقل وإعادة نظر ليدرك المعنى المراد . ومع ما تمثله هذه الميزة من أهمية، وكونها مطلباً ضرورياً في كل مؤلف إلا أنها كانت منتظرة من الكرمانى الذي أخذ على عاتقه شرح كتاب شيخه وتقريبه لطلبة العلم، وأنى يكون ذلك بعيداً عن المعنى الواضح المبني على الأسلوب السليم !! .

(١) ينظر ص (١١٦) من قسم الدراسة.

المطلب الثاني :

المآخذ عليه

«تحقيق الفوائد» عملٌ بشريٌّ والبشرُ مظنةُ الخطأِ والنسيانِ والتقصُّ، ولم يكتب الله الكمالَ لكتابٍ إلا لكتابه؛ فهو الذي ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾^(١).

فعلى الرغم من توافر محاسن الكتاب، وكثرة مزاياه؛ إلا أنه لم يخل من بعض المآخذ القليلة التي أرجو أن لا تقلل من قيمته العلمية . ومنها :

١ - أخطاء عقديّة :

كتأويله اليد بالقدرة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٢)

وتقدّم في مبحث عقيدته أنه ينتسب إلى المذهب الأشعري^(٣).

فأدّت أشعريّته إلى الوقوع في هذه الأخطاء في نظر أهل السنّة والجماعة بالمعنى الخاصّ .

(١) سورة فصلت . الآية : ٤٢ .

(٢) سورة الفتح من الآية : ١٠ .

(٣) تنظر : الصّفحات (٦٧ - ٧١) قسم الدّراسة .

ومن المآخذ العقديّة التي تؤخذ على الشّارح وقوعه في بعض التّعبيرات التي تحمل في ظاهرها مخالفة شرعيّة واضحة؛ كقوله في أوّل الكتاب عند التّعريض لبيان تسمية كتاب شيخه الإيجيِّ بـ«الفوائد الغيائيّة»^(١): «منسوبةً إلى الوزير بن الوزير بن الوزير؛ الذي ما وسع في طرف العالمين إدراك عظمته، وما وضع الزّمان أمراً إلا بعد مشيئته، الدّستور، الأعلم، الأعظم، سلطان وزراء العالم، غياث المستغيثين، خلاصة الماء والطّين، غياث الدّنيا والدّين، رشيد الإسلام والمسلمين» .

ففي قوله - كما هو ظاهر - مغالاة في الإطراء ومجاوزة في المدح والثناء؛ بل تضمّنت بعض جمل القول ما ينافي التّوحيد؛ منها : وصفه بمدوحه بأن الزّمان لا يضع أمراً إلاّ بعد مشيئته؛ فالمشيئة المطلقة - كما هو معلوم - لله سبحانه وتعالى، (والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلاّ إلى إذا كان الله قد شاءه . قال تعالى : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾^(٣) . ومنها : وصفه الممدوح بأنّه (غياث المستغيثين) (و غياث الدّنيا والدّين)؛ فالاستغاثة بهذا الإطلاق لا تكون إلاّ لله - سبحانه وتعالى - فهو المتفرّد بذلك، قال تعالى: ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ

(١) ص (٢١٠-٢١١) قسم التّحقيق .

(٢) سورة التّكوير : ٢٨ - ٢٩ .

(٣) فتح المجيد شرح كتاب التّوحيد، لعبد الرّحمن آل الشّيخ : (٤٧٢) .

وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ ﴿١﴾ . ثم من هو الوزير بن الوزير - وإن سما - بجانب صفوة الخلق من الأنبياء والمرسلين حتى يوصف بأنه خلاصة الماء والطين؟!

وهذا مأخذ يتجه إلى ظاهر التعبير أما مراد الشيخ من هذه العبارات فلم يفصح عنه، على أننا لا نتوقع من عالم جليل كالشيخ الكرماني أن يعتقد ما تضمنته تلك التعبيرات - وإن كانت تحسب عليه - وحكمنا مبني على الظاهر، والله يتولى السرائر .

٢ - أخطاء منهجية :

وتمثلت فيما يلي :

أ - اعتماده - أحياناً - على بعض الروايات الضعيفة، مما أدى به إلى الوقوع في الإسرائيليات المنكرة؛ وظاهر أن السبب في ذلك يرجع إلى اعتماده اعتماداً كلياً في تفسير ما يعترضه من آي الذكر الحكيم على كشاف الزمخشري؛ ذلك الكتاب الذي يموج بالروايات الضعيفة .

ومن ذلك تفسيره « المآرب » في قوله تعالى حكاية عن موسى -عليه السلام- : ﴿ وَلِي فِيهَا مَأْرِبٌ أُخْرَى ﴾ ^(٢) بقوله ^(٣) : « وقيل : كان فيها من المآرب الأخرى أنه كان يستقي بها فتطول بطول البئر، ويصير

(١) سورة التمل : من الآية : ٦٢ .

(٢) سورة طه، من الآية : ١٨ .

(٣) ص (٣٠٧) قسم التحقيق .

شعبتها دلوًا، ويكونان شمعتين بالليل، وإذا ظهر عدوٌّ حاربت عنه، وإذا اشتهى ثمرة ركزها فأورقت وأثمرت، وكان يحملُ عليها زاده وسقاه، فجعلت ثماشيه، ويركزها فينبع الماء؛ فإذا رفعها نَضَب، وكانت تقيه الهوامَّ».

وهذا الكلام بقضه وقضيضه منقول نصًّا عن الزمخشري^(١).

ب - إخفاقه - أحياناً قليلة - في ربط شرحه بالكتاب المشروح؛ على النحو الذي سلكه في الدمج بينهما؛ فظهر الانقطاع في السياق تارة، والتدخل المخلّ تارة أخرى .

فمن الأوّل: انشغال الشارح عن إكمال فكرته التي ساق الحديث من أجلها بشرح بعض المفردات الواضحة، التي لا يفتني إغفال شرحها إلى انغلاق المعنى، كقوله^(٢): «الثاني: لا تغلط في مثل قول الشاعر:

كما أبرقت - أي: صارت ذات برق - قوماً عطاشاً غمامةً
فلما رأوها أقشعت - انكشفت . وقشعته: كشفته، وهو مثل: أكبّ،
وكبّ؛ لزوماً وتعدياً - وتجلّت أي ظهرت . لكثرة التباس الوصف
الحقيقي بالاعتباري، وانتزاعه من أمرين - مثلاً - مع وجوب الانتزاع من
أكثر؛ فتنزع الوصف؛ الذي هو وجه التمثيل كما لا يتم المراد به؛
كالمصراع الأوّل...» .

(١) الكشاف: (٥٩/٣ - ٦٠) .

(٢) ص (٦٥٨-٦٥٩) قسم التحقيق .

فأنت تلحظ كيف أدّى انصرافُ الشّارح عن المعنى المراد، بما لا يستدعيه المقام إلى توزّع البيت الشعري - جملاً ومفردات - هنا وهناك حتّى كدت تنسى أنّه يعرض بيتاً شعرياً، وكان الأولى به أن يعرض البيت مجرداً؛ ليسارع إلى اقتناص المعنى المراد؛ ثم لا يعييه - إن كان لا بدّ شارحاً - أن يؤخّر شرح المفردات عقب تمام المعنى كما هي عادته في أغلب المواضع المشابهة^(١).

ومن الثّاني : ما ترتّب على تدخّله من إيهام معنى لم يقصد إليه المصنّف في قوله^(٢): «وإمّا للتّباين؛ أي الفصل إمّا للاتّحاد وإمّا للتّباين ... فتارة ... لاختلافهما ... خبراً وطلباً ... كقوله : ... إلا أن تضمّن إحداهما ... معنى الأخرى نحو قوله ... وقوله : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بعد قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ... وُعِدَّ عَطْفًا عَلَى ﴿فَاتَّقُوا﴾ ... والأظهر؛ أي عند السّكّائي أنّه على (قل) .

فظاهر قول المصنّف : « والأظهر » أنّه يؤيّد هذا الرّأي، بينما ظاهر قول الشّارح بعده : « أي : عند السّكّائي » اختصاص الرّأي بالسّكّائي دون المصنّف أو الشّارح، وليس الأمر كذلك؛ إذ لم يورد الشّارح عنه أو عن شيخه رأياً آخر، بل كشف السّياق فيما بعد موافقة المصنّف للسّكّائي .

(١) ينظر - على سبيل المثال - ص (٣٥٢-٣٥٣) و ص (٦٥١-٦٥٢) من قسم التّحقيق .

(٢) ص (٥٣٨-٥٤١) قسم التّحقيق .

وعليه فإن تدخله بالجملة السابقة أوقع في فهم خلاف المراد .
وكان الأوّلَى - إن كان لا بدّ متدخلًا - أن يقول: «كما حكاه
السَّكَاكِيّ» .

ج/ خطؤه في نقل بيت شعريّ دون أن يكون ما أورده رواية ذُكرت
له . والبيت مشهور عند البلاغيّين . استشهد به الإمام عبد القاهر ومن جاء
بعده بما فيهم السَّكَاكِيّ عمدة المختصر والشرح . وهو^(١):

«وقال : إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب».

أمّا خطؤه فيه فقد وقع في أوّل البيت؛ حيث قال : «قد قال»، ولم
أقف على مصدر متقدّم أو متأخّر أورده بهذا النّقل . وقد يقول معترض :
ربّما وقع هذا الخطأ من النّاسخ دون المؤلّف !! فأقول : قد يكون، وربّما
كان الأمر كذلك !!، إلّا أنّ جميع نسخ الكتاب على هذا النّقل، الأمر
الذي يقوّي أن يكون من المؤلّف . والله أعلم .

٣ - خطأ علمي :

وتحقّق هذا الخطأ عندما فهم الشّارح من كلام المصنّف ما لم
يقصده، فحمّل كلامه ما لا يحتمل؛ وقد يبدو هذا الخطأ وارداً بل ربّما
وقع فيه كلّ من يقرأ المختصر إلّا أنّنا لم ننتظره من الكرمانيّ بالذات فهو
أقرب الناس إلى شيخه وأعرف التلاميذ بكلامه ومراده، فكيف فاته ألاّ
يتميّز بين كلام شيخه وكلام غيره !! .

(١) ص (٥٣٩) قسم التحقيق .

ولنتبين الأمر بجلاء أسوق من الكتاب النص الآتي^(١):

« قال الربيعي، أي : علي بن عيسى الربيعي نحوي بغداد: (إنّ) للتحقيق، أي كلمة إنّ للتحقيق ولتأكيد إثبات المسند للمسند إليه و(ما) مؤكّدة؛ لا نافية كما قال من لا خبرة له بالنحو؛ قيل عرض به للإمام الرّازي ... » .

أقول : الظاهر المتبادر إلى الذهن من هذا النصّ أنّ قول الربيعي يمتدّ - فيما ساقه المصنّف - إلى نهاية الجملة؛ أي : «... من لا خبرة له بالنحو» وهو ما تبادر إلى ذهن الشّارح؛ بدليل قوله فيما بعد^(٢): «وقال الربيعي: إنّها قول من لا خبرة له بالنحو...» فقد فهم أنّ الجملة السابقة كلّها مقول للربيعي؛ لكن الحقيقة تبدو بالرجوع إلى «المفتاح» وشروحه خلاف ما تبادر؛ فجملة «وما مؤكّده؛ لا نافية؛ كما قال من لا خبرة له بالنحو» ليست من كلام الربيعي؛ كما ظنّ الكرماني، وإتّما هي من الإيجي يحكيها عن السّكاكيّ الذي علّق عليها في «المفتاح» بقوله^(٣): «ثمّ اتّصلت بها [أي : بـ« إنّ »] ما المؤكّدة لا النافية على ما يظنّه من لا وقوف له بعلم النّحو»؛ وقد أبان شرّاح المفتاح^(٤)؛ بل الكرمانيّ عقب الجملة

(١) ص : (٥٠٠) قسم التحقيق .

(٢) ص (٥٠٢) قسم التحقيق .

(٣) مفتاح العلوم : (٢٩١) .

(٤) ينظر شرح الشّيرازي : (٦٨٩) ، شرح الجرجاني : (٥١١) .

مباشرة أن المعنى بذلك هو الإمام الرّازي؛ فهو صاحب القول المعترض عليه. وهنا يتجلى الخطأ الذي وقع فيه الشّارح حيث فهم أن الاعتراض متّجه من الرّبعيّ إلى الرّازي، وليس الأمر كذلك؛ إذ إنّ الرّبعيّ متقدّم في الوفاة على الفخر الرّازي فالرّبعيّ توفيّ سنة (٤٢٠هـ).

أمّا الفخر فتوفيّ سنة (٦٠٦هـ). فكيف يعترض متقدّم على متأخّر؟! - كما يفهم من كلام الكرمانيّ - . ثمّ لم تنقل كتب النّحو أن أحداً قال بقول الرّازي ممّن سبق الرّبعيّ حتّى يوجّه قوله إليه . والله أعلم .

٤ - أخطاء أسلوبية :

ويمكن أن نقسمها إلى قسمين :

أ - ما يتعلق بالمعنى :

ومن أمثله : استطراد الشّارح - رحمه الله - في إيضاح قول المصنّف^(١) : «فإما أن لا يستدعي الإمكان» مشيراً به إلى القسم الأوّل أقسام الطّلب بما يعدّ أقرب إلى الغموض والإلباس؛ إذ بنى حديثه على كلمتين زواج بينهما ثمّ أدارهما نفيّاً وإثباتاً؛ قال: «أي : لا يستدعي في مطلوب إمكان الحصول؛ لا أنّه يستدعي أن لا يمكن . والأوّل أعمّ؛ لأنّه كلّما صدق: (يستدعي أن لا يمكن) صدق : (لا يستدعي أن يمكن) وإلّا لصدق (يستدعي أن يمكن) فيتجمع التّفيزان . وليس كلما صدق (لا يستدعي

(١) ص (٥٦٣) قسم التحقيق .

أن يمكن) صدق (يستدعي أن لا يمكن) لأن الأول يحتمل أن يجمع الإمكان وعدمه؛ لاحتماله منهما، بخلاف الثاني فإنه لا يجمع الإمكان لاستلزامه عدمه» .

ولعلّ التوغّل في المنطق عند بعض تلاميذ المدرسة السّكّانيّة هو الذي أدّى إلى مثل هذا التّعديد .

ب - ما يتعلّق باللفظ :

ومن ذلك خطؤه في مخاطبة المؤنث بصيغة المذكر . ومثاله قوله^(١): «الأوّل : عقد الهمّة به منك أو من السّامع ولو ادّعاء؛ أي تكون همّة المتكلّم أو السّامع معقوداً به؛ حقيقة أو ادّعاء ... » .

فلفظة « معقوداً » وردت بصيغة التذكير، وحقّها أن ترد بالتأنيث لكونها خبراً لمؤنث هو لفظة : « همّة » .

ومّا يلفت إليه النّظر في هذا الجانب إقحام الكرمانيّ - رحمه الله - لبعض الألفاظ الفقهيّة معبراً بها عن بعض الأسرار البلاغيّة من مثل قوله^(٢): « فعلم أنّ الجملة بالنّسبة إلى الواو لها الأحكام الخمسة ما يجب دخولها فيها كالجمله الاسميّة، وما يستحبّ كالماضيّة، وما يحرم ويمتنع كالمضارع المثبت، وما يكره دخولها ويكون تركها أولى كالجمله المنفيّة، وما يستوي الأمران فيها كما في الظرفيّة » .

(١) ص (٤١٦٥) قسم التّحقيق .

(٢) ص (٥٦١) قسم التّحقيق .

فالألفاظ : (يجب، يستحب، يحرم، يمتنع، يكره) ألفاظٌ شرعيةٌ
يكثر استعمالها على ألسنة الفقهاء، وكان ينبغي على الكرمانى أن لا يزوج
بها في المباحث البلاغية؛ لأنّ البلاغة تقوم على الذوق والتحليل، وكلاهما
لا يقبل الجزم أو القطع حتى تصدق عليهما تلك الألفاظ . ويبدو لي أنّ
ثقافة الكرمانى الشرعية هي السبب وراء وجود مثل تلك الألفاظ .

وبعد؛ فهذه أبرز المآخذ التي تؤخذ على الكتاب، وهي - في
نظري - لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية، ولا تنقص من قدره إذا ما
قوبلت بما له من حسنات، والله درّ القائل :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَى سَجَايَاهُ كُلِّهَا

كَفَى المرءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ^(١)!!.

(١) ديوان علي بن الجهم : (١١٨) .

المبحث الرابع :

وصف مخطوطات الكتاب، ومنهج التحقيق

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل :

وصف مخطوطات الكتاب .

المطلب الثاني :

منهج التحقيق

المطلبُ الأوَّلُ :

وصفُ مخطوطاتِ الكتابِ

بعد بحثٍ وتَنْقِيبٍ شديدين عثرتُ لهذا الكتابِ على خَمْسِ نُسخٍ^(١)، استطعتُ — بفضلِ اللهِ تعالى — وعلى الرُّغمِ من تَوَزُّعِها على ثلاثِ دولِ الحصولَ على مُصوِّراتِها جميعاً . وبالمُقارنةِ بينها لم أجدَ كبيرَ فرقٍ يُذكرُ؛ فجميعُ النُّسخِ سَلِمةٌ من آفاتِ المخطوطاتِ، اللهمَّ إلا ما كان من نُسخةِ مكتبةِ شهيدِ التُّركيةِ الَّتِي امتدت لها معاولُ الأَرْضَةِ فأحدثت بها خُرُوماً وتَشَقَّقاتٍ .

وَجَمِيعُها أيضاً سَلِمةٌ من آفاتِ النَّسَّاحِ باستثناءِ نسخةِ مكتبةِ مشهدِ الإِيرانيةِ الَّتِي طغت عليها العُجْمَةُ في بعضِ الكلماتِ . وقد أسْفَرُ إِمعانُ النَّظْرِ في تلكِ النُّسخِ إلى اتِّخاذِ إحداها أصلاً، قابلت بعضَ النُّسخِ عليه، وأهملت بعضها الآخر، لعل سـيرد ذكرها — إن شاء اللهُ — فيما بعد .

وإليك بيانُ هذهِ النُّسخِ :

(١) تَصَفَّحتُ - في هذا الصِّدد - أكثرَ من ثمانمائةِ مجلِّدٍ من فهارسِ المخطوطاتِ، وراسلتُ أو اتصلتُ بمراكزٍ متعددةٍ، منها : مركزُ الملكِ فيصلِ للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميةِ بالرياضِ، ومركزُ البَحْثِ العِلْمِيِّ بِجامعةِ أمِّ القُرى بِمَكَّةِ المَكْرَمَةِ .

أولاً : التسخ المعتمدة :

١ - التسخة الأصل :

وهي مَحْفُوظَةٌ في مكتبة داماذا إبراهيم باشا زادة في تركيا تحسّت رقم (١٠٢٦)، وتقعُ في ثلاثِ وثمانين ورقة، في كلِّ ورقةٍ صفحتان، وعددُ أسطرِ الصَّفحةِ الواحدةِ يتراوح ما بين (٢٥ - ٢٧)، وفي كلِّ سطرٍ منها نحو ثلاث عشرة كلمة .

وهي مكتوبةٌ بخطِّ نسخيٍّ واضحٍ، سار على نمط واحد حتّى بداية الصَّفحة العاشرة، ثم تغيّر إلى خطِّ نسخٍ تعليقٍ واضحٍ أيضاً؛ ليعود مع بداية الصَّفحة الثامنة عشرة إلى الخطِّ الأول . وهكذا يستمرُّ إلى بداية الصَّفحة الحادية والسّتين حيثُ يعود التسخ تعليق ليأخذ الخطَّ شكله الأوّل بعد الصَّفحة الثامنة والسّتين، وهكذا يستمرُّ إلى نهاية المخطوط .

ويلحظُ أنّ ناسخها ميّز المختصر من الشرح بالمداد الأحمر، كما أنّه استدرك في الحاشية بعض السّقطات التي تنمُّ عن مراجعته لها . وكان يُشير إلى السّقط بـ (٦) أو (٧) .

أمّا غلافها فجاء على النحو التالي :

١ - عنوان الكتاب واسم مؤلّفه . وصورتهما : « كتاب شرح

الفوائد الغياثية؛ للشيخ الإمام العالم المحقّق العلامة شمس الدّين تلميذ مصنّفها تغمّده الله برحمته » وكتب أعلى الورقة .

٢ - كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وكتبت بخط دقيق في أعلى الصفحة في ركنها الأيسر على وجه التَّحديد .

٣ - تقرُّظ بخط ابن الكرمانى «يحيى» وردَّ في عشرين سَطراً كُتِبَ تحتَ العُنوانِ مباشرةً وامتدَّ به الكاتبُ إلى نصفِ الصَّفحةِ، ثمَّ اتَّجهَ به إلى الطَّرَفِ الأيسرِ؛ كاتباً من أسفلِ الصَّفحةِ إلى أعلاها نحو ستَّةِ أسطر . وفي الطَّرَفِ المقابلِ إلحاقُ آخرِ كُتِبَ في سَطرين .

وتضمَّنَ التَّقْرِظُ إشادةً بمؤلِّفِ الفوائدِ الغيائيَّةِ، وذكرِ اسمِهِ، ونسبِهِ، ومؤلِّفَاتِهِ، وتاريخِ وفاتِهِ ومكانِهِ .

٤ - كلمةُ بخطِ ابنِ الكرمانى أيضاً؛ تتضمَّنُ تاريخَ وفاةِ والدهِ، ومكانَ دفنِهِ . وكُتِبَتِ أمامَ العُنوانِ واسمِ المؤلِّفِ .

٥ - عبارةٌ مسجوعةٌ من ثلاثةِ أسطرٍ كتبتُ بخطِّ مغايرٍ للخطوطِ المُتقدِّمةِ بقلمٍ مُختلفٍ؛ نصُّها: « إذا ... في على الناس فالردي ... بموجع بخير مليك سيد وسميدع مصطفى ... متمم ومصقع . بجيش ... قبل محكمه الجمع » .

ودوَّنت في منتصفِ الصَّفحةِ تقرُّظاً . ويبدو أنَّها كُتِبَتِ قبلَ تقرُّظِ ابنِ الكرمانى المُتقدِّمِ بدليلِ أنَّه انخرَفَ عنها إلى طرفِ الصَّفحةِ الأيسرِ .

٦ - ختم تملك؛ نصُّه: « وقف الملا علي أفندي القاضي بفساكرزوم إيلي على أولاده بطناً بعد بطن ثم على من يكون مدرّساً

بمدرسة المرحوم شهزاده السلطان محمد خان بقسطنطينية الحمية سنة ...»،
ومكانه في ركن الصفحة الأيسر مقابل الأسطر المسجوعة المتقدمة، ويميل
إلى الأسفل عنها قليلاً .

٧ - كلمة : « كتاب معاني » كتبت إحدى الكلمتين فوق الأخرى
بخط فارسي . وموقعها في أقصى الركن الأيمن قبالة الختم السابق .

٨ - بيتا شعر؛ نصهما :

« يَقُولُونَ لِي : صَبْرًا فَصَبْرُكَ أَحْمَدُ
فَقُلْتُ لَهُمْ : مَهْلًا فَصَدُّكَ أَحْمَدُ »

وجاءت تحت الختم السابق بميل إلى الجهة اليمنى منه .

أما الصفحة الأخيرة من هذا المخطوط فجاءت تحمل نصين مهمين :

أحدهما : يتضمن تاريخ نسخ المخطوط، واسم ناسخه؛ ونصه : « تم

نسخ الكتاب في الثلث الأخير من شهر المبارك جمادى الأولى من سنة

أربع وستين وسبعمئة هجرية على يد المفترق في الذنوب والمُعترف

بالعيوب الحسن بن علي بن مبارك ابن القوام الموصلية . غفر الله ذنوبهم

وستر في الدارين عيوبهم، مُصَلِّياً ومُسَلِّماً على نبيه وآله الطيبين

وأصحابه الطاهرين . آمين يا رب العالمين » .

ثانيهما : يتضمن سماع المؤلف هذا الكتاب من كاتبه وإجازته له

بروايته عنه . وتكمن أهمية هذا النص في أن كاتبه هو محمد بن يوسف

الكرماني نفسه .

ونصه ما يلي :

« بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .
أَمَّا بَعْدُ :

فقد سَمِعَ المولى؛ إِمَامُ الأئِمَّةِ، قَدْوَةُ أَفْضَلِ العَصْرِ؛ جَامِعُ الفَضِيلَتَيْنِ، مَجْمَعُ الكَمَالَاتِ، ذُو النَّفْسِ القُدْسِيَّةِ، وَالفَضَائِلِ الأَنْسِيَّةِ، جَلالُ المَلَّةِ وَالدِّينِ، نَصْرُ اللَّهِ، أَدَامَ اللَّهُ كَمالَهُ، وَزَادَ جَلالَهُ فِي المَنْزِلِينَ مِنَ الكاتِبِ هَذَا الكِتَابِ؛ فَأَجَزْتُ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنِّي، وَيَعْرِبُهُ غَيْرَهُ، مَسْطَهراً بِدَعائِهِ الشَّرِيفِ، مُلْتَمِساً مِنْهُ تَصْحِيحَهُ لَوْ اطَّلَعَ عَلَيَّ مَا يَقْتَضِيهِ؛ نَفَعَهُ اللَّهُ وَإِيَّايَ بِمَا سَعَيْنَا فِيهِ .

وهذا خطُّ مؤلِّفه أصغرِ عبادِ الله تعالى مُحَمَّدِ بنِ يوسُفَ بنِ عليِّ بنِ مُحَمَّدِ الشَّافِعِيِّ الكَرَمَانِيِّ؛ غَفَرَ اللَّهُ زَلاتِهِ . وَذَلِكَ فِي أوَّلِ أوَّلِ ربيعِ سَنَةِ أَرْبَعِ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمائَةَ بِيغدادَ .

أسباب اتِّخاذاً هَذِهِ النُّسخَةِ أَصْلاً :

ثُمَّ أسبابُ عَدَّةٍ، وَمواصِفاتٌ عَالِيَةٍ؛ ارْتَقَتْ بِهَذِهِ النُّسخَةِ، وَأَهْلَتْهَا لِأَنَّ تَكُونَ أَصْلاً، أَسوقُها فِيمَا يَلِي :

- ١ - وَضوحُ خَطِّها، وَسلامَةُ أَوْرَاقِها .
- ٢ - اسْتِقامَةُ نَصِّها، وَقِلَّةُ سَقَطِها .
- ٣ - كَوْنُها أَقْدَمُ النُّسخِ تارِيخاً؛ فَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي زَمَنِ المَوْلِفِ .
- ٤ - كَوْنُها مَقابِلَةً عَلَيَّ نُسْخَةٍ أُخْرَى؛ فَهِيَ بوزنِ نُسْخَتَيْنِ .

- ٥ - اطلاعُ ابنِ المؤلِّفِ عليها وكتابتهُ على غلافِها . وهو تلميذُ أبيه
والصقُ النَّاسِ به .
- ٦ - إجازةُ روايتهاُ أو النُّسخةِ الَّتِي قُوبِلتْ عَلَيْها من قِبَلِ المؤلِّفِ
وبخطِّ يده .

٢ - النُّسخةُ (أ) :

وهي محفوظةٌ في مكتبةِ فاتحِ كتبِخانةِ سي، فاتحِ جامعِ شريفِي، در
ونداهِ واقصرِ في تركيا رقم (٤٦٣٨)، وتقعُ في أربعِ وسِتِّينَ ورقةً، في
كلِّ ورقةٍ صَفْحَتانِ، وفي كلِّ صَفْحَةٍ سبعةِ وعشرونَ سَطْرًا، وفي كلِّ
سَطْرٍ منها نحوُ من ستِّ عشرةِ كلمة .

وهي مكتوبةٌ بخطِّ نسخيٍّ جميلٍ، سارَ على نمطِ واحدٍ من أوَّلِ
المخطوطَةِ إلى آخرِها، وعليها استدراكاتٌ قليلةٌ في أوَّلِها، تدلُّ على أنَّ
ناسخَها راجعها بعد أن أتمَّ نَسخَها . ولمَّ يُكشَفْ عن ناسخِها ولا عن
تاريخِ نَسخِها، وإنَّ كانَ خَطُّها يرتقي بها إلى القرنِ الثامنِ الهجريِّ «عصرِ
المؤلِّفِ» . ويبدو أنَّ ناسخَها على قدرٍ من العلمِ والإتقانِ، فهو حسنُ
الخطِّ، نادرُ التَّصحيحِ والتَّحريفِ، ملئمٌ بالمتنِ والشرحِ؛ حيثُ كتبَ أوَّلُهما
بالمِدادِ الأحمرِ والآخرُ بالمِدادِ الأسودِ .

وهي لمَّ تبدأ بالمتنِ - كما بدأتْ سابقَتُها -، وإنَّما بالشرحِ؛ حيثُ
جاءَ في أوَّلِها : « بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . رَبِّ سِرِّ . الحمدُ لله ربِّ
العالمينِ، والصَّلَاةُ على خيرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وآلهِ أَجمعينِ . وبعد؛ فيقولُ العبدُ

أصغرُ عبادِ الله تعالى محمدُ بن يوسفَ الكرمانيَّ أعلىَ اللهُ مَنْزَلَهُ وَمَنْزَلَتَهُ فِي الْمَنْزِلِينَ، وَرَفَعَ مَقَامَهُ وَمَكَاتِهِ فِي الْمَكَانِينَ . قَالَ الْأُسْتَاذُ .
 وَأَهْمُ مَا يُمَيِّزُهَا - سَوَى مَا تَقَدَّمَ - سَلَامَةُ أَوْرَاقِهَا؛ حَيْثُ خَلَّتْ تَمَامًا مِنْ أَيِّ تَلْفٍ سِوَاءِ دَاخِلِ النَّصِّ أَوْ خَارِجِهِ، وَاسْتِقَامَةُ سِيَاقِهَا، وَقِلَّةُ سَقَطِهَا، وَتَمَيُّزُ خَطُوطِ عَنَاوِينِهَا الدَّاخِلِيَّةِ بِحَطِّ سَمِيكٍ وَاضِحٍ .
 وَلِهَذِهِ الْاِمْتِيَازَاتِ قَدَّمْتُهَا عَلَى بَقِيَّةِ النُّسَخِ الْأُخْرَى، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالْحَرْفِ الْهَجَائِيِّ الْأَوَّلِ «أ» .

٣ - النسخة (ب) :

وتوجدُ في دارِ الكُتُبِ الوَطَنِيَّةِ فِي تُونِسَ تحتَ رَقْمِ (١٩٥٥) وتقعُ في مائة وستِّ وعشرين ورقة؛ تُشتمَلُ الصَّفْحَةُ الواحِدَةُ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثِ وَعَشْرِينَ سَطْرًا. مَعْدَلُ تِسْعِ كَلِمَاتٍ لِلْسَطْرِ الْوَاحِدِ .
 وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِحَطِّ فَارِسِيٍّ جَمِيلٍ جَدًّا، سَارَ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ حَتَّى نِهَائِهِ الْمَخْطُوطَةِ، وَالنُّسْخَةُ مَكْتُوبَةٌ بِالْمَدَادِينَ؛ الْمَتْنُ بِالْأَحْمَرِ، وَالشَّرْحُ بِالْأَسْوَدِ . وَقَدْ تَأَثَّرَتْ أَوْرَاقُهَا بِسَبَبِ الْأَرْضَةِ وَالرُّطُوبَةِ، ثُمَّ أَحْدَثَ فِيهَا تَشَقُّقَاتٍ وَتَرْشِيحَاتٍ، وَبَدَأَ الْجَهْدُ الَّذِي بُذِلَ فِي تَرْمِيمِهَا وَاضِحًا حَيْثُ الْقَصِّ وَاللِّزْقِ وَالْأَشْرَطَةِ الشَّقَافَةِ اللَّاصِقَةِ .
 وَقَرَأْتُهَا فِي الْجُمْلَةِ - مَعَ مَا اعْتَرَاهَا مِنْ آفَاتٍ - لَا تُشَكِّلُ كَبِيرَ عَنَاءٍ وَبِخَاصَّةٍ مَعَ وُجُودِ النُّسَخِ الْأُخْرَى الَّتِي تُوضِّحُ مُشْكَلَهَا وَتَفَكُّ طَلَسَمَهَا .

ومع أنها كثيرة السقط، وبخاصة ما يكون بسبب انتقال النظر، إلا أن أهميتها تكمن في تاريخها، حيث فرغ ناسخها من كتابتها في حياة مؤلفها وبالتحديد في ربيع الآخر سنة تسع وستين وسبعمائة، ولذا اعتمدها في المقابلة، ورمزت لها بالحرف الهجائي الثاني «ب» .

ثانياً : النسخ المهملة :

١ - نسخة مكتبة شهيد :

وهي موجودة في مكتبة شهيد علي في تركيا تحت الرقم (٢٢٣٩)، وتقع في ثماني وثمانين ورقة، بينما زاد ترقيمها ورقة واحدة على الأصل، وهو خطأ سببه احتساب ورقة لا علاقة لها بالكتاب قبل العنوان . أما عدد أسطر صفحاتها الواحدة فثلاثة وعشرون سطراً .

وخطها نسخي جميل جداً، معجم في غالب أحرفه، محدّد الفقرات، واضح العناوين، وظاهر من ورقها وخطها أنها قديمة النسخ بحيث ترتقي إلى زمن المؤلف . ومع هذا لم يكن أمامي بدٌّ من إهمالها، والاكتفاء بمجرد الاستئناس بها، وذلك لسببين رئيسين :

١ - شدة التلف الذي لحق بها، ويتمثل في تآكل أرضة امتد إلى جميع أوراقها . ابتداءً من صفحة العنوان إلى صفحة الختام، ولكونه وقع في منتصف الورقة في طرفها الأسفل لم تسلم منه الصفحتان اليمنى واليسرى .

٢ - تطابق نصها مع النسخة «أ» حيث سارت معها حذو القذة بالقذة وتابعتها حتى في الخطأ؛ الأمر الذي يؤكد كون إحداها منسوخة

عن الأخرى . وإن كنت أرجح تأخر نسخة مكتبة شهيد لأسباب تبينتها في أثناء المقارنة بينهما . منها وقوع ناسخ الأخيرة في ثلاثة أخطاءٍ متفرقةٍ نتجت عن إخفاقه - قطعاً - في قراءة ثلاث كلمات من النسخة «أ» .

٢ - نسخة مكتبة مشهد :

ويعود الفضل في الاهتداء إليها - بعد الله سبحانه وتعالى - إلى فضيلة الدكتور/ يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية؛ حيث تفضل مشكوراً بمراجعة النسخة الألمانية الأصلية لكتاب بروكلمن الموجودة لديه فوجد ما يدل عليها في الدليل .

وتمكنت بفضل الله من الحصول على مُصَوَّرة لها من مكتبة مشهد في إيران، فوجدتها تقع في ثنتين وتسعين ورقة؛ في كل صفحة منها ثلاثة وعشرون سطرًا؛ في كل سطر نحو ثلاث عشرة كلمة . وخطها نسخي جميل جداً مُعْجَم، سار على نمط واحد من أولها إلى آخرها .

والحق أقول : أنني توسمت في هذه النسخة خيراً بادئ الأمر وبخاصة قبل الحصول عليها وقلت في نفسي : لعل في وجودها في بيئة صاحب المتن وصاحب الشرح ما يميّزها عن غيرها . وما زالت كذلك حتى قرائتها كاملةً وقارنتها بغيرها . فوجدتها كثيرة السقط؛ ظاهرة العجمة في بعض كلماتها؛ غير متضحة المتن في بعض المواضع لكتابته بالأحمر فأثرت عدم الاعتماد عليها دون الاستئناس برغم ما بذلت في جلبها من الجهد والمال .

٣ - نسخة المتن :

سبقت الإشارة إلى أن الكرماني ضمّن كتابه «تحقيق الفوائد» كتاب شيخه الإيجي «الفوائد الغياثية» وإتماماً للفائدة وتحريراً للدقة رأيت أن أعرض نصّ المتن الموجود في شرح الكتاب على نسخة مستقلة للمتن واضعاً نصبَ عيني هدفين رئيسين :

١- الاطمئنان على نصّ المتن الموجود في كتاب الكرماني . والتأكد من سلامته كما وضعه مُصنّفه دون تغييرٍ قد يلحق به، أو يعتريه من جرّاء التضمين، وكثيراً ما يحدث ذلك في المصنّفات المشابهة؛ حيث يُسوِّغُ الشّارحُ لنفسه تكييفَ المتن بما يتناسبُ مع سياقِ الشّرح .

٢ - تحرّي الدقة في ترجيح إحدى الروايتين أو الروايات عند اختلاف المتن في نسخ الشّرح، وبخاصّة أن ذلك الاختلاف متوقّع، بل واردٌ نظراً لأهميّة كتاب «الفوائد» الذي تلقاه النَّاسُ بالقبول، وتلقّفته الصُّدور بالحفظِ ممّا أدّى إلى كثرةِ نُسخه واختلافِ روايته .

وفي سبيل ذلك لم أجدُ مناصاً من الاعتمادِ على نسخة خطيّة للفوائد الغياثية . أمّا الكتاب المحقّق فأهملته تماماً لأسبابٍ سوف أذكرها في نهايةِ المطلب .

وإليك وصفاً موجزاً لهذه النسخة :

- نسخة الفوائد الغياثية « ف » :

وتوجد مصوّرتها في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة تحت الرقم (١٦/١٠٣) .

وتقع في إحدى وثلاثين ورقة، في كل ورقة صفحتان، ومسطرتها تسعة عشر سطرًا؛ بمعدل ثماني كلمات في السطر الواحد .

وخطها قديم واضح، وبها سقط لكنه قليل . ويلحظ أنني رمزت لها في أثناء المقابلة بالحرف « ف » الحرف الأول من عنوان الكتاب .

أما كتاب « الفوائد الغياثية » المحقق فإنني لم أعول عليه لعدة أسباب أجملها فيما يلي :

- ١- تأخر زمن النسخ التي اعتمد عليها محققه في التحقيق وعدم استقلالية بعضها؛ حيث كان ضمن بعض شروح الكتاب المتأخرة .
- ٢ - كثرة المآخذ التي استدركتها عليه - بعد قراءة الكتاب كاملاً ومقارنته بالنسخ التي لدي -؛ حيث تجاوزت تسعين مأخذًا، بعضها أخطاء في إقامة النص إما بالزيادة أو بالتقص، أو بالتقدم أو بالتأخير، أو بالتحريف أو التصحيف، أو بإثبات غير الصواب مع وجود الصواب . وبعضها أخطاء طباعية، وأخر وقعت في آيات قرآنية .

المطلب الثاني :

منهج التحقيق

حاولت جهدي إخراج كتاب « تحقيق الفوائد » كما أراده مؤلفه، واستنفدت الوسع في أن يكون في المكائنة اللائقة به وبصاحبه . ولذا حرصت على اتباع منهج علمي سليم متحريراً الأمانة والدقة في كل ما أكتبه أو أعرض له .

ولهذا قمت بما يلي :

١- اعتمدت نسخة مكتبة « دامادا إبراهيم باشا » أصلاً؛ لامتيازات حظيت بها، ثم نسختها كاملة مراعيًا في ذلك قواعد الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم إلا ما كان من الآيات القرآنية فإنني أثبت رسمها كما هو في المصحف العثماني .

٢- رمزت لوجه الورقة بالرمز « أ »، ولظهرها بالرمز « ب » .

٣- أثبت أرقام صفحات النسخة الأصلية . وذلك بوضع خط مائل عند نهاية كل صفحة، والإشارة إلى رقم الورقة، ورمز صفحتها؛ في الهامش الأيسر، أمام الخط .

٤- قابلت نسخة الأصل بالنسختين الآخرين المعتمدين، ذاكرًا الفروق بينها في الحاشية، ولم أتدخل في الأصل إلا لمسوغ قوي يقتضي ذلك من :

أ : تَيَقَّنُ خطأ الأَصْل . وفي هذه الحالة أُثْبِتُ الصَّوَابَ في المتنِ وأشير في الحاشيةِ إلى ما وردَ في الأَصْلِ بقولي : « في الأَصْلِ ... والصَّوَاب من نسخة ... » .

الحالة الثانية :

ب : تَيَقَّنُ صحَّةَ بقيةِ النُّسخِ، وفي هذه الحالة أُثْبِتُ الصَّحِيحَ في المتنِ وأشير في الحاشيةِ إلى ما وردَ في الأَصْلِ بقولي : « في الأَصْلِ ... والمُثْبِت من نسخة ... » .

وجلُّ ما أُثْبِتُهُ ممَّا تَيَقَّنْتُ صحَّتهِ ووجدتُ له شواهدَ تُقَوِّيه وتُرَجِّحه على غيره؛ إمَّا من النُّسخِ الأخرى وغالباً ما يكونُ بإجماعِها سواء المعتمدة أو المهملة، أو بالنُّسخِ الأخرى ومصادر القولِ النَّاقلة له إن وجدت .

٥ - قابلتُ نصَّ « الفوائد الغيائية » الموجودَ بالنُّسخةِ المعتمدة أصلاً بنسخةٍ خطيةٍ مستقلةٍ للكتاب وهي التي رمزت لها بالحرف « ف » كما سبق أن ذكرتُ وأشترتُ إلى الفروقِ بينهما، وكثيراً ما أُطْمِئِنُّ القارئ إلى أن ما خالف الأَصْل من النُّسختين الأخرين ليس خطأً وراثياً، بل رواية ثابتة للكتاب .

٦ - عزوتُ الآياتِ القرآنيَّة، بذكرِ اسمِ السُّورة ورقمِ الآية؛ مُفَرِّقاً بين الاستشهادِ بجزءِ الآيةِ والآيةِ بقولي في الجزء: « من الآية » أو « بعض الآية »، ومكتملاً بعضَ الآياتِ في الحاشيةِ إن تطلَّبَ الإيضاحُ ذلك. كما أنني قمتُ بتمييزِ الآياتِ عن سائرِ النُّصوصِ بوضعها بين قوسين مُزهرين ﴿ ﴾ .

٧- وثقتُ القراءاتِ القرآنيَّةَ من كتبِ القراءاتِ بالدرِّجَةِ الأولى، ثمَّ من كتبِ التَّفسيرِ الَّتِي تُعْنَى بالقراءاتِ، ونَسَبْتُهَا إِلَى أَصْحَابِهَا .

٨- خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ وَالْآثَارَ مِنْ مَصَادِرِ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةِ، مُتَبَدِّئًا بِالْبَحْثِ عَنِ الْحَدِيثِ أَوْ الْأَثَرِ فِي كِتَابِ الصَّحَاحِ، فَإِنْ لَمْ أَجِدْ بِحِثِّ فِي كِتَابِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، مُشِيرًا فِي الْعَالِبِ إِلَى لَفْظِ الْحَدِيثِ كَمَا وَرَدَ فِي مَصَدْرِهِ .

٩- خَرَّجْتُ أَمْثَالَ الْعَرَبِ السَّائِرَةِ وَأَقْوَالَهُمِ الْمَشْهُورَةَ مِنْ كِتَابِ الْأَمْثَالِ، وَمِنْ بَقِيَّةِ كِتَابِ الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ .

١٠- خَرَّجْتُ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ الْوَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ مُتَبَدِّئًا بِالْذِّيَّانِ إِنْ كَانَ لِلشَّاعِرِ ذِيَّانٌ، أَوْ مِنْ مَجْمُوعِهِ الشَّعْرِيِّ إِنْ وُجِدَ . مَعَ تَخْرِيجِهِ - أَيْضًا - مِنْ بَعْضِ كِتَابِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ . مُشِيرًا فِي غَالِبِ الْأَبْيَاتِ إِلَى اخْتِلَافِ رَوَايَاتِ الْبَيْتِ، فَإِنْ لَمْ أَجِدْ ذِيَّانًا أَوْ مَجْمُوعًا شَعْرِيًّا خَرَّجْتُ الْبَيْتَ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالْأَدَبِ .

وإذا كان الشاهد الشعري بلاغيًا أشرتُ - إضافةً إلى ما تقدَّم إلى - الاستشهاد به في المصادر البلاغية المتقدمة على المصنّف .

كما أتني حرصتُ على نسبة الأبيات - الَّتِي لَمْ يَنْسِبْهَا الْكِتَابُ - إِلَى قَائِلِيهَا، مَبِينًا الْخِلَافَ فِي نِسْبَةِ الْبَيْتِ إِنْ نَسَبَ إِلَى أَكْثَرِ مَنْ قَائِلٍ، وَمَتَى وَرَدَ صَدْرُ الْبَيْتِ أَوْ عَجْزُهُ أَوْ جِزْوُهُ أَكْمَلْتُهُ فِي الْهَامِشِ إِنْ اهْتَدَيْتُ إِلَى بَقِيَّتِهِ، وَقَدْ أَذْكَرُ فِي الْهَامِشِ بَيْتًا أَوْ بَيْتَيْنِ وَرَدَا بَرَفَقَةَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ .

- ١١- قمتُ بتخريج أقوال العلماء وغيرهم، وما وقفتُ عليه من آرائهم من مؤلفاتهم إن كان لهم مؤلفات، فإن لم تكن أو فقدت خرجتها من المصادر التي تنقلها .
- ١٢- وضعتُ الأحاديثَ النبويَّةَ، والآثارَ، والأقوالَ، والأمثالَ، والنصوصَ المنقولةَ، وأسماءَ الكتبِ بين قوسين صغيرين: « » .
- ١٣- شرحتُ المفرداتِ الغريبةَ، وحاولتُ أن يكون ذلك من مظانِّها قدر الإمكان؛ فإن كانت اللفظةُ الغريبةُ في آيةٍ قرآنيَّةٍ فسرتها من كتبٍ غريبِ القرآنِ أو التفسيرِ، وإن كانت في حديثٍ أو مثلٍ شرحتها من كتبٍ غريبِ الحديثِ، أو شروحِ الحديثِ، وإن كانت في سائرِ النصوصِ الأخرى فمن كتبِ المعاجمِ، والمصادرِ اللغويَّةِ .
- ١٤- علقتُ على بعضِ عباراتِ الكتابِ بما يُزيلُ إبهامها، ويوضِّحُ غموضها، وحرصتُ على إعادة الضمائرِ إلى مرجعها من الكلامِ .
- ١٥- خرَّجتُ الكلماتِ الدخيلةَ أو المُعرَّبةَ من كتبِ المعرَّبِ أو الدَّخيلِ إن وجدت بالدرجة الأولى، فإن لم توجد فمن بقيةِ كتبِ اللُّغةِ .
- ١٦- ضبَّطتُ الآياتِ القرآنيَّةَ، والأحاديثَ النبويَّةَ، والآثارَ، والأشعارَ، والأمثالَ بالشكلِ التامِّ .
- ١٧- ربطتُ أجزاءَ الكتابِ بعضها ببعضٍ، وذلك بالإشارةِ إلى أرقامِ الصَّفحاتِ التي أحالَ عليها الشارحُ في الكتابِ .

- ١٨- ترجمتُ للأعلام الذين وردَ ذكرهم في متن الكتاب، وحاولتُ أن تكون الترجمة موجزةً متناولةً أبرزَ معالم الشخصية؛ كاسمه، ونسبه، ولقبه، وكُنْيته، وولادته، وتاريخ وفاته، وأهم مؤلفاته . مُشيراً - بعد ذلك - إلى أهم مصادر الترجمة التي استُفدت منها .
- ١٩- حرصتُ - جهدي - أن أرتب المصادر التي أُحيلُ عليها في الهامش بحسب وفيات مؤلفيها ما لم يستدع السياق تقديم متأخرٍ على متقدم .
- ٢٠- عرّفتُ بالأماكن والبلدان والمواضع التي ورد ذكرها في المتن، وعوّلتُ في ذلك على كتب الأماكن والبلدان .
- ٢١- أشرتُ - أحياناً - إلى بعض الأخطاء الواردة في المتن من النسخ؛ كأن أقول : « وهو تحريف »، أو « تصحيف »، وعللتُ لبعض السقط بقولي مثلاً : « وهو من انتقال النظر » .
- ٢٢- اختصرتُ - أحياناً - أسماء بعض الكتب بما يُنبئ عنها؛ منعاً للإطالة من مثل « المفتاح » في الدلالة على « مفتاح العلوم »، و« المعاهد » في الدلالة على « معاهد التنصيص » .
- ٢٣ - ذيلتُ الدراسة بنماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة للأصل وبقية النسخ المعتمدة، وبفهرس لموضوعات الدراسة .
- ٢٤- وضعتُ للكتاب عدّة فهرس فنية؛ تيسيراً للإفادة منه .

القسم الثّاني :

قسم التّحقيق

تحقيق الفوائد

لشمس الدين؛ محمد بن يوسف الكرمانى

١٠٧٠

١٠٧٠

شرح الفوائد

الغياثية للشيخ للإمام العالم المحقق العلامة

شعير الدين الكزنجي تأمينة صنفها تاج الدين محمد

والشيخ العلامة الامام ابو الامام ابو القاسم الخليلي

القمي رحمه الله تعالى في سنة ١٠٧٠ هـ في شهر ربيع الثاني

في مدينة قم المقدسة في دار الحديث الشريف

التي هي في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

في دار الحديث الشريف في مدينة قم المقدسة

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including a list of numbers and names.



يقولون لي صبرا صغيرا احد

فقلت لهم مهلا فتمهلا احد

SOLEYMANI E. ... Kina: ... Year: ... 1928 ...

سورة التوحيد

الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 من بعد الانبياء والمرسلين
 أما بعد فقد اجمعنا
 من علماء طائفة التوحيد
 في بلاد نجد
 على ان نكتب هذه السورة
 بتمامها في كل صلاة
 نؤديها في كل يوم
 ونحفظها في كل وقت
 ونؤمن برب واحد
 لا شريك له
 له الملك والحمد لله
 ذو الجلال والإكرام
 لا اله الا هو
 له الغيوب
 لا اله الا هو
 له الخلق والحياة
 له ما يشاء من دول
 لا اله الا هو
 له الغيوب
 لا اله الا هو
 له الخلق والحياة
 له ما يشاء من دول
 لا اله الا هو
 له الغيوب

الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 من بعد الانبياء والمرسلين
 أما بعد فقد اجمعنا
 من علماء طائفة التوحيد
 في بلاد نجد
 على ان نكتب هذه السورة
 بتمامها في كل صلاة
 نؤديها في كل يوم
 ونحفظها في كل وقت
 ونؤمن برب واحد
 لا شريك له
 له الملك والحمد لله
 ذو الجلال والإكرام
 لا اله الا هو
 له الغيوب
 لا اله الا هو
 له الخلق والحياة
 له ما يشاء من دول
 لا اله الا هو
 له الغيوب
 لا اله الا هو
 له الخلق والحياة
 له ما يشاء من دول
 لا اله الا هو
 له الغيوب

(ب) الورقة الأولى من النسخة

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .
رَبِّ يَسَّرَ .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين،
وبعد؛

فيقول العبد، أصغرُ عبادِ الله - تعالى - محمدُ بن يوسف الكرماني؛
أعلى الله منزلَه، ومزلته في المنزِلين!، ورفع مكانه، ومكانته في
المكائِنين! - :

قال الأستاذ^(١) : [^(٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^(٣)
الحمد لله الذي خلق الإنسان .

الحمدُ : الثناءُ على الجميلِ على جهةِ التَّعْظِيمِ . وهو باللسانِ وحده .
والشُّكْرُ على النِّعْمَةِ خاصَّةً؛ لكن يعمُّ اللِّسانَ والجنانَ

(١) إذا أطلق الكرماني - رحمه الله - لفظة : « الأستاذ » فإنه يعني بذلك شيخه
الإيجي - كما ثبت لي من نقولات كثيرة في المخطوط - وقد سبق
ذكر ذلك في الدراسة ص (١١٩) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ .

(٣) هكذا - أيضاً - وردت البسمة عند المصنّف في ف . ولم ترد في أ . وزيد بعدها
في ب : « وبه نستعين » .

والأركان^(١). فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه^(٢).

والحمدُ قد يترتب على الفضائل^(٣). والشكرُ لا يكون إلا للفضائل^(٤).

أَلْهَمَهُ^(٥) المعاني، وعَلَّمَهُ البيان؛ فيه من حُسْنِ المَطْلَعِ وبراعةِ الاستهلال ما لا يَخْفَى^(٦).

(١) وذلك بأن يُثنى الشَّاكر على المُنعم باللسان، والاعتقاد، والعمل . وقد جمعها الشَّاعر في قوله :

أَفَادَتْكُمْ التَّعْمَاءُ مَنِّي ثَلَاثَةً يَدِي، وَلِسَانِي، وَالضَّمِيرَ لَمْحَجَبًا

(٢) فعلى هذا يكونُ الحمدُ أعمُّ من الشُّكرِ موردًا؛ لوروده على غير الإنعام . وأخصُّ منه مصدرًا؛ لاختصاصه باللسانِ دونه . والعكسُ بالعكسِ .

(٣) الفضائل : جمع فضيلة؛ وهي : الدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ، من الفضلِ ضدَّ النَّقصِ . ينظر : اللِّسان (فضل) : (٥٢٤/١١) . وأراد بالفضائل : الخصال اللّازمة للإنسان غير المتعدية عنه؛ كالعلم والشجاعة .

(٤) الفواضِلُ : جمعُ فاضلة؛ وهي : البِدُّ الجميلة، ومنه أفضَلُ الرَّجُلِ على فلانٍ وتفَضُّلٌ؛ بمعنى : أناله من فضله، وأحسنَ إليه . يُنظرُ : مادَّة : (فضل) : اللِّسان (٥٢٥/١١)، وأساس البلاغة : (٢٦/٢) . وأراد : الخِصَالَ المتعدِّية من إنسانٍ إلى غيره؛ كالعطاء وغيره .

(٥) الإلهام : ما يُلقى في الرُّوع . اللِّسان (لهم) : (٥٥٥/١٢) .

(٦) من ذلك ما ذكره أحدُ شُرَّاحِ الفوائد الغيائية إذ قال (شرح الفوائد "مخطوط" مجهول المؤلف؛ ل : ٣) : «هذا المطلع يشتمل على أنواع من الحُسْنِ :

١ - أنه افتتح كلامه بما افتتح به سبحانه وتعالى كلامه المجيد؛ الذي فاق حُسْنًا كلامَ البُلغَاءِ طُرًّا .

وَالصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْهِ ^(١) الْقُرْآنَ مُعْجِزًا؛ أَبْكُمْ بِهِ
فُصْحَاءَ بَنِي عَدْنَانَ ^(٢)، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَهْلِ الرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .
وبعدُ :

فهذا مُختَصِرٌ فِي عِلْمِي ^(٣) الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ؛ يَتَضَمَّنُ مَقَاصِدَ مَفْتَاَحِ

= ٢ - أَنْ فِيهِ تَلْمِيحًا إِلَى مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « كَلُّ كَلَامٍ لَا
يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ » .

٣ - أَنْ فِيهِ اقْتِبَاسًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٦﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٧﴾ ﴾ [الرَّحْمَنُ : ٤، ٣] .

٤ - أَنْ فِيهِ تَرْقِيًّا لَطِيفًا إِلَى إِيْهَامِ الْمَعَانِي؛ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى تَعْلِيمِ الْبَيَانِ . فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ
الْإِنْسَانَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَلْهَمَهُ الْمَعَانِيَ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا

٥ - أَنَّهُ ضَمَّنَهُ مَا سَبَقَ الْكَلَامَ لِأَجَلِهِ؛ وَيُسَمَّى : بَرَاعَةَ الْاسْتِهْلَالِ » .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، ف . وَفِي أ، ب : « عَلَيْهِ » .

(٢) هُوَ أَحَدٌ مِنْ تَقَفُّ عِنْدَهُمْ أَنْسَابُ الْعَرَبِ . وَيَتَّفَقُ الْمُؤَرِّخُونَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَلَدِ

إِسْمَاعِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -؛ إِلَّا أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَبَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِسْمَاعِيلَ قَدْ جُهَلَتْ جُمْلَةً .
إِلَيْهِ تُنْسَبُ مُعْظَمُ قَبَائِلِ الْحِجَازِ، وَمِنْ نَسَلِهِ الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

يَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ فِي : تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ : (٢٧١/٢)، جُمُورَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ : (٧)،
الْأَعْلَامِ : (٢١٨/٤) .

وَأَمَّا حَصُّ فَصْحَاءِ بَنِي عَدْنَانَ - دُونَ غَيْرِهِمْ -؛ لِأَنَّهُمْ أَفْصَحُ الْعَرَبِ عَلَى
الْإِطْلَاقِ؛ فَيَلْزَمُ إِيْكَامُ غَيْرِهِمْ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ .

(٣) فِي الْأَصْلِ، أ، ب : « عِلْمٌ » بِالْإِفْرَادِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ف . وَالتَّشْبِيهُ أَوْلَى مِنَ الْإِفْرَادِ =

العلوم^(١)؛ لا أفراد مسائله، وآحاد دلائله . سمّيته
ب: « الفوائد الغيائية »؛ منسوبةً إلى الوزير بن الوزير بن

= لأمر، منها :

أ - أن كل واحد منهما : « المعاني، البيان » - وإن تلازما - علمٌ مستقلٌّ بذاته؛
فالتثنية أصدق عليهما؛ بخلاف من أثبت الأفراد؛ فإنه يتحمم عليه أن
يصرّفه إلى الجنس أولاً « علم البلاغة »، ومن ثمّ إلى علمي المعاني والبيان .

ومن وجه آخر يلزمه - أيضاً - تقدير محذوف قبل كلمة « البيان »، ليستقيم
الكلام وهو كلمة « وعلم »؛ فيكون الكلام هكذا : « فهذا مختصرٌ في علم المعاني
وعلم البيان »، وما لا يحتمل التقدير أوّلَى مما يحتمل التقدير . لذا كانت التثنية أوّلَى .

ب - ما ذكره المصنّف من أن كتابه مُختصر « يتضمّن مقاصد مفتاح العلوم؛ وقد
صرّح صاحب المفتاح « السّكاكيّ » بالتثنية؛ إذ قال (مفتاح العلوم: ١٦١):
« القسم الثالث في علمي المعاني والبيان » فتأكّد إثباتها قياساً للفرع على الأصل .

(١) أي : مقاصد القسم الثالث من مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السّكاكيّ؛ أطلق اسم
الكلّ وأراد به الجزء . هذا هو الرّأي الرَّاجح . وقد ذكر أحد الشُّرّاح رأياً آخر
إضافة إلى ما تقدّم؛ وهو أن المختصر « يتضمّن مقاصد المفتاح نفسه؛ وهو ما يشتمل
عليه القسم الثالث ... إذ هو المقصود بالذّات من المفتاح، وما تشتمل عليه سائر الأجزاء؛
من سوابقه ولواحقه - وسيلة إليه . » شرح الفوائد الغيائية . مجهول : (٤ / أ) .

ولا شكّ أن هذا الرّأي مرجوحٌ بجانب للصّواب؛ لأنّ الفوائد الغيائية لم تشتمل إلّا
على مهمّات القسم الثالث لا مجموعها . ولو كان الأمر كما ذكر لوجب استيعاب
القسم الثالث بتمامه . وليس كذلك .

يقول طاشكيري زاده دافعاً هذا الرّأي (شرح الفوائد الغيائية : ٥) : «ولا توهمنّ

أنّه أراد بمفتاح العلوم : المجموع، وبالمقاصد : القسم الثالث؛ بناء على أنّه العُمدة =

الوزير^(١)؛ الذي ما وسع في طَرْفِ العالمين^(٢) إدراك طرف عَظْمَتِهِ، وما وَضَعَ الزَّمانُ أَمْرًا إِلَّا بَعْدَ مَشِيئَتِهِ، الدَّسْتُورِ، الأَعْلَمِ، الأَعْظَمِ، سلطانِ وزراءِ العالمِ، غِيَاثِ المُسْتَعِيثِينَ، خُلاصَةِ المَاءِ وَالطَّيْنِ^(٣)، غِيَاثِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، رَشِيدِ الإِسْلَامِ وَالمُسْلِمِينَ^(٤).

= القصوى من بين سائره؛ لأنه لا يلائم المقام .

(١) « ابن الوزير » الثانية ساقطة من ب .

والوزير بن الوزير بن الوزير هو / غياث الدين محمد ابن سلطان الوزراء رشيد الدين . استوزره أبو سعيد خان آخر ملوك الدولة الإيلخانية . كان رجلاً صالحاً، تقياً، عادلاً، محباً للعلم . وإليه نسب بعض العلماء مؤلفاتهم . ينظر : تاريخ أديبات إيران : (٤٦/٣) « باللغة الفارسية » .

(٢) الطَّرْفُ : طَرْفُ العَيْنِ . اللِّسَانُ (طرف) : (٢١٣/٩) . وأضاف الطَّرْفُ إلى العالمين من باب الاستعارة؛ تقوية للمعنى، ومبالغة في المدح .

(٣) عبارة : « غياث المستغيثين ... والطَّيْنِ » ساقطة من أ .

(٤) في ظاهر قول الشارح : « الذي ما وسع ... والمسلمين » مغالاة في الإطراء، ومجازة في المدح والثناء؛ بل تضمنت بعض جمل القول ما ينافي التوحيد — في الظاهر — .

منها : وصفه بمدوحه بأنَّ الزَّمانَ لا يضعُ أَمْرًا إِلَّا بَعْدَ مَشِيئَتِهِ، فالمشيئة المطلقة لله — سبحانه وتعالى — . « والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله؛

ولا قدرة له على أن يشاء شيئاً إلا إذا كان الله قد شاءه؛ كما قال تعالى: ﴿ لِمَنْ

شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿

[التكوير: ٢٨، ٢٩]. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد: (٤٧٢) .

ومنها : وصفه الممدوح بأنه : « غياث المستغيثين »، و« غياث الدنيا والدين » . =

سقاءه^(١) الله شآبيب^(٢) الرضوان!، وكساه^(٣) جلايب^(٤) الغفران!،
 تيمناً^(٥) باسم من ألقى إليه الدهر قياده . القيادُ : حَبْلٌ تُقَادُ بِهِ الدَّابَّةُ .
 وقامَ بأمرِ المَلِكِ بأيدٍ؛ فيه مُبالغةٌ في جَدِّهِ واجتهاده به . فأقامه وما آده؛
 أي: ما أتعبه^(٦) . بأبه قِبْلَةُ الحاجاتِ، يُطَوَّى إِلَيْهِ كُلُّ فَجٍّ عميقٍ^(٧)؛ الفجُّ:

= فالاستغانة بهذا الإطلاق لا تكون إلا لله - سبحانه وتعالى-؛ فهو المتفرد بذلك،
 قال -تعالى-: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ
 الْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل : ٦٢] .

- ثم من هو الوزير بن الوزير - وإن سما - بجانب صفوة الخلق من الأنبياء
 والمرسلين حتى يوصف بأنه خلاصة الماء والطين !! .
 وهذا حكمٌ على ظاهر تعبيره، ولم يفصح عن مراده فيه .
 (١) في الأصل : « سقاها » بالثنية، والصواب من : أ .
 (٢) الشآبيبُ : جمع شؤبوب؛ وهو : الدفعة من المطر وغيره . اللسان :
 (شأب) : (٤٨٠/١) .
 (٣) في الأصل : « كساهما » بالثنية، والصواب من : أ .
 (٤) الجلايبُ : جمع جلباب؛ وهو قميص، أو إزار يُشتمَلُ به . ينظر : اللسان :
 (جلب) : (٢٧٢/١ - ٢٧٣) .
 (٥) طلباً لليمين والبركة؛ وهذا تعليلٌ للتسمية بـ « الفوائد الغيائية » .
 (٦) ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يُؤْذِرُهُمْ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة : من الآية / ٢٥٥] .
 (٧) في الأصل تأخرت كلمة « عميق »، وفصل بينها وبين موصولها بتفسير كلمة (الفج) .
 وتقديمها تبعاً لما جاء في : أ، ب، ولكون وصل السياق أبلغ في إيضاح المعنى .
 وقوله : « كُلُّ فَجٍّ عميقٍ » اقتباسٌ جزئي من قوله تعالى : ﴿وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ =

الطَّرِيقُ الواسعُ بينَ الجبلينِ . ويُلوَى إليه أعناقُ الآمالِ من كلِّ بلدٍ سحيقٍ^(١) . يُعَفِّرُ؛ أي: يُمرِّغُ في التُّرابِ، في فَنائه، أي: فيما امتدَّ من جوانبِ دارِهِ . جِباهُ الصَّيْدِ، وهو جمعُ الأَصِيدِ . وَهُوَ^(٢) الَّذِي يرفعُ رأسَهُ كِبَرًا . ومنه قِيلَ لِلْمَلِكِ : أَصِيدُ . وَيَتَزاحمُ لاسْتِسلامِ^(٣) عَتْبَتِهِ^(٤) شِفاةُ الصَّنَادِيدِ . اسْتَسَلَمَ الحِجرَ؛ أي : لَمَسَهُ^(٥)؛ إمَّا بِالقُبْلَةِ، أوْ بِالْيَدِ . وفي بَعْضِ النُّسخِ : « لاسْتِلامٍ »؛ وَالْمَعْنَى هو الْمَعْنَى . [و]^(٦) الصَّنَادِيدُ : جمعُ الصَّنِيدِ^(٧)؛ وهو : السَّيِّدُ الشُّجاعُ .

وامتثالاً له؛ عطفٌ على قوله : (تيمناً)؛ حين أمر بتلخيص مستودعاته، وتجريدها عن فضفاض عباراته المنتمية .
الفضفضةُ : سعةُ الثوبِ والدَّرْعِ والعِيشِ؛ يقالُ : ثوبٌ فضفاضٌ؛ أي: واسع .

يَأْتُوكَ رِجالاً وَعَلَى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿ [الحج : الآية / ٢٧] .

(١) السَّحِيقُ : البعيدُ . اللِّسانُ : (سحِق) : (١٥٤/١) .

(٢) في أ، ب : « هو » .

(٣) في ف : « لاسْتِلامٍ »؛ وهي رواية بعض نسخ المتن كما ذكر الشارح عقب ذلك .

(٤) العتبة : هي أسكفة الباب التي تُوطأ . وقيل : هي ما يعلوه . ينظر مادة (عتب) :

اللِّسانُ : (٥٧٦/١)، مختار الصحاح : (١٧٣) .

(٥) في أ : « مسه » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٧) في أ : « صِنْدِيد » .

وَنَمْنَمٍ/الشَّيْءَ نَمْنَمُهُ؛ أَي: نَقَشَهُ^(١) وَزَخَرَفَهُ. وَثَوْبٌ مُنَمَّمٌ؛ أَي: مَوْشَى.
الَّتِي تَسْتَمِيلُ؛ أَي: العَبَارَاتُ . النَّفُوسَ بِمُحْسِنِهَا^(٢)، وَتَشْغَلُ بِرِيْقٍ
شَفِيْفِهَا وَمُؤْنَقٍ تَفْوِيْفِهَا .

رَاقِنِي الشَّيْءُ يَرُوقِي: [أَي] ^(٣)أَعْجَبَنِي . وَالرَّوْقُ جَاءَ بِمَعْنَى : الصَّفَاءِ
- أَيْضاً - .

وَالشَّفِيْفُ : الرَّقِيْقُ؛ بِحَيْثُ يُرَى مَا خَلْفَهُ .

وَمُؤْنَقٌ : اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أَنْقَسِيَ الشَّيْءُ؛ إِذَا^(٤) أَعْجَبَنِي .
وَالتَّفْوِيْفُ : التَّخْطِيْطُ؛ بُرْدٌ مُفَوِّفٌ؛ أَي : فِيهِ خُطُوطٌ بِيضٌ .
عَنْ مُشَاهَدَةِ الخِرَائِدِ^(٥)؛ جَمْعُ^(٦) خَرِيْدَةٍ؛ وَهِيَ: الْحَيِيَّةُ مِنَ النَّسَاءِ^(٧) .

(١) في : أ، ب : «رَقَشَهُ»، وكلاهما بمعنى واحد. ينظر: اللسان: (نم) : (٥٩٣/١٢) .

(٢) في ب جاء سياق العبارة هكذا : «الَّتِي، أَي العَبَارَاتُ . الَّتِي تَسْتَمِيلُ النَّفُوسَ
بِمُحْسِنِهَا». وتكرار المتن يحول دون استقامته .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشارح .

(٤) في أ، ب : «أَي» .

(٥) هكذا في الأصل، ف . وفي أ : «عَنْ مُشَاهَدَةِ مُشَاهِدِ خِرَائِدِهَا» .

(٦) هكذا ابتدأ الشارح في الأصل، وهو الموافق لما بعده . وفي أ،
ب زيد قبله : «الخِرَائِدِ» .

(٧) ذكر أحد الشُّرَاحِ معنى آخر للخِرَائِدِ غير ما ذكره المصنف؛ فقال (شرح الفوائد

الغِيَايَةِ لِمَجْهُولٍ ٦/أ) : « الخَرِيْدَةُ العُدْرَاءُ، وَمِنْهُ لَوْلُؤَةٌ خَرِيْدَةٌ؛ أَي : غَيْرُ مَثْقُوبَةٌ»، ثُمَّ

عَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَحَمَلَهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى — هَهُنَا — أَبْلَغُ؛ لِيَفِيْدَ أَنَّ النَّفُوسَ =

الْمُتَجَلِّبِيَّةِ بِهَا^(١). وقد قُرئ - أيضاً - على المصنّف^(٢) - بدل قوله : «مُشَاهِدَةٌ»: «مَحَاسِنِ الْخَرَائِدِ»^(٣). وَالتَّمَتُّعُ؛ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : «مُشَاهِدَةٌ». بِلَطَائِفِ خَلْقِهِنَّ؛ جَمْعُ الْخَلْقَةِ؛ وَهِيَ - بِالْكَسْرِ - الْفِطْرَةُ . وَشَمَائِلِهِنَّ؛ جَمْعُ شِمَالٍ؛ وَهُوَ الْخُلُقُ . لِيَجْتَلِيَهَا^(٤)؛ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ : «أَمْرٌ» غَايَةٌ لَهُ^(٥)، وَيَحْتَمِلُ - أَيْضًا - كَوْنَهُ غَايَةً لِقَوْلِهِ : «أَمْتَالًا»^(٦). وَهِيَ غَوَانٌ؛ جَمَلَةٌ مَعْرُضَةٌ؛ جَمْعُ غَانِيَةٍ؛ وَهِيَ : الْجَارِيَةُ الَّتِي غَنِيَتْ بِزَوْجِهَا؛ أَيْ : اسْتَعْنَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ . وَقَدْ يَكُونُ لِلَّتِي^(٧) غَنِيَتْ بِحُسْنِهَا وَجَمَالِهَا عَنِ الْحَلِيِّ . مَرْفُوضَةٌ السُّتْرِ^(٨)، مَرْفُوعَةٌ الْحِجَابِ، مُمَاطَةٌ اللَّثَامِ، مَنْصُورَةٌ

= أَعْرَضَتْ عَنِ مَلَاظَمَةِ الْمَعَانِي الْمَسْتَوْدَعَةِ فِيهِ بِالْكَؤُوبَةِ؛ حَتَّى بَقِيَتْ أَبْكَارًا؛ لِمَلِيهَا إِلَى الْعِبَارَاتِ بِحُسْنِهَا، وَاسْتَعَالَهَا بِزِينَتِهَا .

- (١) أي : المتلحفة بها، والضمير في «بها» عائدٌ إلى العبارات .
 (٢) متى أطلق الشارح كلمة: «المصنّف» فإنه يعني بها شيخه الإيجي - رحمهما الله - .
 (٣) العبارة في أ : «... قوله : (عن مشاهدة مشاهد خرائدها) : عن مشاهدة محاسن الخرائد»، وفي ب : «... قوله : (مشاهدة الخرائد) : محاسن الخرائد» .
 (٤) في أ : « بكسر الخاء» .
 (٥) اجتلى الشيء : نظر إليه . اللسان : (جلا) : (١٥١/١٤) .
 (٦) والمعنى على هذه الغاية : أمر بتلخيص مستودعاته، وتجريد خرايد معانيه عن جلباب عباراته المزينة؛ لينظر إليها مكشوفة .
 (٧) والمعنى على هذه الغاية : امتثلت أمره بتلخيص مستودعاته؛ ليتحقق الاجتهاد .
 (٨) في أ، ب : «التي» .
 (٩) أي : متروكة ما يُستتر به، والرّفُض : التّرك . اللسان : (رفض) : (١٥٦/٧) .

الجلباب^(١)؛ فيقضي منها وطره^(٢) في أقصر مدة^(٣). ولا يعرج : عطف على قوله: «ليحتليها»، [أو على قوله: «فيقضي»] ^(٤). والتعريج على الشيء: الإقامة عليه؛ يقال: «عرج فلان على المنزل»؛ إذا حبس مطيته عليه وأقام. أي: لئلا يكثر توقفه عليه. ولا يُقيم عليها إلا إناخة^(٥) راحلٍ مُشمرٍ عن ساق الجدد؛ شمر عن ساقه، وشمر^(٦) في أمره^(٧)؛ أي:

(١) أي: مخلوعة الثوب. يُقال: نضنا ثوبه عنه نضواً: إذا خلعه وألقاه. اللسان: (نضا): (٣٢٩/١٥)، ومنه قول امرئ القيس:

«فحنتُ وقد نضتُ لنوم ثيابها». ديوانه: (١٤).

(٢) الوطر: الحاجة. ينظر: اللسان: (وطر): (٢٨٥/٥). وقضى فلان وطره؛ أي: فرغ من حاجته. وجملة: «فيقضي منها وطره...» مقتبسة من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: من الآية / ٣٧].

(٣) في قله الإيجي — رحمه الله —: «عن مشاهدة... في أقصر مدة» دقة في إبراز المعنى، وتمكين له في ذهن المتلقي — مما يدلُّ أنه تملك ناصية البيان؛ فقد استعار الخرائد للمعاني، ثم عقبها بصفات ملائمة لها؛ منطقيّة التسلسل، متدرّجة الإثارة؛ فهي: مكشوفة الأستار أولاً، ومرفوعة الحجاب ثانياً، ومنحأة اللثام ثالثاً، ومخلوعة الثياب رابعاً، ليقرّر من ذلك كلّ سهولة الوصول إلى المعنى المراد؛ كما وشت الصفات المتتابعة بسهولة الوصول إلى الموصوف.

(٤) ما بين المعرفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبت من: أ.

(٥) التّوخة: الإقامة ومنه أناخ البعير، أي: أبركه فبرك. ينظر: اللسان (نوخ): (٦٥/٣).

(٦) في الأصل: «وشمرها». وفي ب: «شمرة». والمثبت من: أ؛ وهو الموافق لما في الصحاح واللسان. ينظر: الصحاح: (٦٠٤/٢)، واللسان: (٤٢٧/٤) (شمر).

(٧) في أ: «أموره».

خفّ. أي: إلا إقامة^(١) قليلة على جناح الاستعجال^(٢). لتدبّر: متعلّق بقوله: «لا يُعْرَج». لطائف كتاب الله وفوائده، والغوص: عطف على قوله: «لتدبّر». في تيار بحار عويصاته؛ لاستخراج فرائده: التّيار: الموج. والعويص: ما يصعب استخراج معناه؛ اعتاص عليه الأمر؛ أي: التوى. والفريدة: الدرّة الكبيرة^(٣). والله - تعالى - أسأل أن ينفع^(٤) به^(٥)، إنّه خير موفّق ومُعِين.

وهو^(٦) مرتّب على مقدّمة وفصلين؛ لأنّ البحث فيه إمّا أن يكون بحيث [إن]^(٧) الأبحاث الآتية موقوفة عليه، أو لا؛ الأوّل: المقدّمة. والثاني: إمّا أن يكون من حيث الإفادة، أو من حيث كَيْفِيَّة الإفادة؛ الأوّل: الفصل^(٨) الذي في المعاني. والثاني: / الفصل الذي في البيان^(٩).

[[٢/١]]

(١) في أزيادة: «خفيفة»، والمعنى تامّ بدونها.

(٢) في أزيادة: «خفيفاً» ولا وجه لها.

(٣) في الأصل، ب: «الدرّ الكبير». والمثبت من: أ. وهو المناسب للإفراد والتأنيث قبله.

(٤) في ب: «يُنْتَفَع».

(٥) الضّمير في «به» عائذ إلى المختصر الذي صرّح به في أوّل الكلام: «وبعد فهذا

مختصر...».

(٦) عائذ إلى المختصر - أيضاً - .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ومثبت من: أ.

(٨) في أزيادة: «الأوّل» ولا وجه لها.

(٩) ذكر بعض شُرّاح الفوائد عباراتٍ أخرى لانحصار المختصر في البحوث الثلاثة

المتقدّمة؛ منها:

.....

- ١ = «أنَّ المذكورَ في المختصرِ إمَّا أن يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة أو لا .
الثاني : المقدِّمة . والأوَّلُ إن كان الغرضُ منه الاحترازُ عن الخطأ في تطبيق الكلام
لمقتضى الحال؛ فهو : الفصلُ الأوَّلُ . وإلَّا فإن كان الغرضُ منه الاحترازُ عن الخطأ
في إيراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال؛ فهو :
الفصلُ الثاني . شرح الفوائد الغيائية . طاش كبري زاده : (٨) .
- ٢ — « أنَّ المبحوثَ عنه في المختصرِ إمَّا أن يكون مَقْصودًا بالذات ، أو لا . والثاني
يجب أن يتوقف عليه المقصود بالذات — وإلَّا كان ذِكْرُهُ عبثاً —؛ وهو :
المقدِّمة . والأوَّلُ إن كان البحثُ فيه عن إفادة التراكيب لمعانيها العقلية — أي :
التي لا يُكتفى في فهمها مجرد الوضع —؛ فهو : الفصلُ الأوَّلُ الباحث عن علم
المعاني . وإن كان البحثُ فيه عن كيفية إفادتها لها بحسب الجلاء والخفاء؛ فهو
الفصلُ الثاني الباحث عن علم البيان . شرح الفوائد . مجهول (٧ : أ — ب) .
وجميع تلك العبارات — وإن اختلفت ألفاظها — تدور حول معنى واحد؛ خلاصته
ما ذكره المصنّف رحمه الله ! .

المقدّمة

المقدمة

المقدمة - بكسر الدال - من قدّم؛ بمعنى: تقدّم^(١)، مثل: نبّه . بمعنى: تنبّه . وما يتوقّف عليه العلم إمّا أن يكون من حيث إنّ تصوّره موقوف عليه، أو لا . الأوّل: التعريف . والثاني: إمّا أن يكون من حيث الشروع فيه، أو لا . الأوّل: الغاية . والثاني: ما يتوقّف عليه الكلام في مسائل العلم^(٢)، وقد يختصّ بعلم المبادئ؛ فوجب لكلّ طالب علم أن يتصوره^(٣) أولاً بمعرفة^(٤) ليكون على بصيرة فيما يطلبه؛ لئلا يشتغل^(٥) بما لا يعنيه، وثانياً بفائدته؛ ليعلم أن سعيه ليس عبثاً، وليزداد جدّه إذا كان مهماً، وأن يُقدّم ما يتوقّف المسائل عليه ليتمّ بذلك مطالبه .

فلهذا قدّم الثلاثة^(٦)؛ ذكر الأولين في المقدمة، والثالث في أوائل الفصلين^(٧) .

(١) وأصلها: مقدّمة الجيش؛ وهم القوم الذين يتقدّمونه . ينظر: اللسان: (قدم) :

. (٤٦٨/١٢)

(٢) بهذا الترتيب جاءت عبارة الأصل . وفي بقية النسخ أُخِرَت « عليه » إلى نهاية الجملة .

(٣) في الأصل: « يتصوّر » والصواب من: أ، ب .

(٤) في ب: « معرفته » .

(٥) في ب: « يُشغل » .

(٦) أي: التعريف، الغاية، ما يتوقّف الكلام في مسائل العلم عليه .

(٧) استقى الشارح - رحمه الله - حديثه في هذه المقدمة من مفتاح المفتاح للشيرازي . =

علم المعاني^(١) : تتبّع ما يُفیده التّراكيب لا بمجرد^(٢) الوضع^(٣) :
أطلق التّتبّع وأراد المعرفة الحاصلة منه^(٤)؛ للزوم بينهما؛ ليُعلم أنّه علمٌ
يحصّل بالتّمرن والتّتبّع . والقرينة ظاهرة^(٥) . وأمثال هذه جائزة في
التّعريفات لظهور المراد . والمفاد المذكور شاملٌ لقسميه من الخواصّ
الخطائية؛ (أي : الظّنيّة)، والاستدلالية؛ (أي : العقليّة)؛ لأنّ ما يكون
لا بمجرد^(٦) الوضع قد يكون باستعانة من العقل؛ كزوم نفي الشكّ من
قولنا: « إنّ زيداً لمنطلق »^(٧)، وقد يكون بمجرد العقل؛ كما يُفيد قولنا:
« كلُّ إنسانٍ حيوانٌ » : أنّ كلّ ما لا يكون حيواناً لا يكون إنساناً .

= ينظر : ص (٧) .

(١) سيأتي - بإذن الله - بيان السّبب في تقديم علم المعاني ص (٢٣٩) .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « لا بمجرد » .

(٣) هذا التّعريف خلاصة موجزة لما حكاه السّكّاكي؛ ولفظه (المفتاح : ١٦١) : « علم
المعاني هو : تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان
وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » .

(٤) في ب : « عنه » .

وإنّما أطلق اللّازم « التّتبّع » وأراد الملزوم « المعرفة »؛ لأنّ التّتبّع حسّي في الفعل، وعلم
المعاني من الكيفيات النّفسانية . فلا يصدق أحدهما على الآخر . وقد ذكر طاش
كبري زاده في شرحه للفوائد الغيائية : (١٠) : أنّ هذا الإطلاق « يتضمّن فوائد :
التّبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطّالب . وعلى أنّ دلائل مسائله
استقرأ كلام البلغاء؛ للإرشاد إلى طريق إثباته، وعلى صعوبة المطلب؛ لترغيبه في
الجدّ والاجتهاد . وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته، وعلم أرباب السّلقة
بالخواصّ؛ لأنّ علمهم بها لا يُسمّى علم المعاني » .

(٥) وهي : أنّ التّتبّع سبب في حصول المعرفة .

(٦) في أ : « لا بمجرد » .

(٧) وذلك لأنّ « إنّ » المؤكّدة، واللّام الرّائدة في « لمنطلق » تحمّلان معنى زائداً على إفادة =

وإنما سُمِّي بعلم المعاني^(١)؛ لآئته - بالحقيقة - عبارة عن معرفة المعنى المفاد من التركيب؛ كما أن علم البيان سُمِّي به؛ لآئته [- بالحقيقة -]^(٢) عبارة عن معرفة بيان المفاد .

قال الأستاذ^(٣): محاسنُ الكلام وخواصُّه إمَّا بحسب اللَّفظ؛ وهو البديع اللَّفظي، وإمَّا بحسب المعنى؛ وهو البديع المعنوي، وإمَّا بحسب إفادة المُفاد؛ وهو علم المعاني، وإمَّا بحسب كَيْفِيَّةِ إفادته؛ وهو علم البيان .
ويُسَمَّى؛ أي: ما يُفِيدُه التَّراكيب: خاصِّيَّة^(٤) التَّركيب. وإنَّما يُراعِيها البليغ؛ أي: من له فَضْلٌ تميِّزٌ ومعرفة^(٥)؛ لتزول التَّراكيب

= الحكم؛ وهو: نفي الشكِّ؛ فوجب حملهما عليه .

(١) في الأصل، ب: « وإنَّما سُمِّي العلمُ بعلم المعاني » ولا مُسَوِّغٌ للزيادة .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ؛ وهو الموافق لما قبله .

(٣) لم أَعثر على كلام أستاذه الإيجي الَّذِي نقله هُنَا فيما تيسَّر لي من مؤلِّفات الرَّجل ولعلَّ المنقول في مؤلِّف آخر ما زال مخطوطاً مثل: « المدخل في علم المعاني والبيان والبديع » الَّذِي يُنسبُ له .

وفي أ: جاء عقب كلمة: « الأستاذ » جملة دعائيَّة، هي: «فُدِّس سرُّه» .

(٤) في ب: « خاصَّة » . وخصَّه بالشيء: أفرده به دون غيره . ينظر:

اللسان: (خصص) : (٢٤/٧) .

وخاصِّيَّة التَّراكيب: ما يُميِّزه ممَّا يختصُّ به ولا يكون مشتركاً بينه وبين غيره .
وإنَّما ألحقوا الياءَ المشدَّدة للمبالغة في قُوَّة اختصاص كلِّ تركيب به؛ بحيث لا تتجاوزُه إلى غيره من التَّراكيب .

(٥) وذلك « بأن يُميِّز في الاستعمال بين أجناس التَّراكيب؛ كالطَّلبيِّ، والخبريِّ، وبين أنواع كلِّ منهما؛ كالأمر والنهي والاستفهام والتَّمنيِّ والنِّداء للطَّلبيِّ، والإثبات والنفي للخبريِّ، وبين أصناف كلِّ نوع منهما؛ كالاتدائيِّ والطَّلبيِّ والإنكاريِّ، ويعرف أن لكلِّ منهما خاصِّيَّة هو يفيدُها فلا يُستعملُ الكلامُ الابتدائيُّ في مقام يستدعي الطَّلبيِّ أو الإنكاريِّ ولا بالعكس ... » . شرح الفوائد الغيائيَّة . لمجهول: =

الصَّادِرَةُ عَمَّنْ سِوَاهُ - فِي صِنَاعَةِ الْبَلَاغَةِ - مَنْزِلَةٌ^(١) أَصْوَاتِ
حَيَوَانَاتٍ تَصُدُّرُ عَنْ مَحَالِّهَا بِحَسَبِ مَا يَتَّفَقُ^(٢). وَيَفْهَمُهَا ذُو الطَّبَعِ
السَّلِيمِ^(٣)؛ لِاعْتِبَارِ ذَوْقِهِ وَصِحَّةِ انْتِقَالِ ذَهْنِهِ .

وَتَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ كَاللَّازِمِ لِصُدُورِهِ عَنِ الْبَلِيغِ، وَإِلَى مَا هُوَ لِازِمٌ
لِمَا^(٤) هُوَ^(٥) هُوَ^(٦) حِينًا : أَي : تَنْقَسِمُ الْخَاصِيَّةُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

قِسْمٍ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ؛ بَلْ هُوَ كَاللَّازِمِ / لِصُدُورِهِ عَنِ الْبَلِيغِ^(٧)؛ وَهِيَ
اللَّوْازِمُ الْخَطَابِيَّةُ؛ كَلُزُومِ نَفْيِ الشُّكِّ بِقَوْلِنَا^(٨): « إِنْ زِيدَا مَنْطَلَقٌ »؛ فَإِنَّهُ

[٢/ب]

= (٩ / أ - ب) .

وقول الإيجي: « وإتما يراعيها البليغ ... » أسلوب قصر؛ أي : رعاية هذه
الخواص مقصورة على البليغ .

(١) في الأصل: « بمنزلة »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) لأن غير البليغ لا يراعي الخواص، ولا يقصد إليها؛ بل قد يستعمل تركيباً مكان
آخر لعدم تمييزه بين خواص التراكيب .

(٣) قول الإيجي: « ويفهمها ذو الطبع السليم » معطوف على ما تقدم؛ فهو أسلوب
قصر؛ - أيضاً -؛ أي : فهم هذه الخواص مقصور على ذي الطبع السليم .
ولم يقل على البليغ - كما تقدم - منعاً للدور .

(٤) اللام في « لما » للتعليل؛ كما هو الحال في قوله: « لصدوره » .

(٥)، (٦) الضمير الأول راجع إلى الموصول قبله، والآخر راجع إلى التركيب، أي : لازم
للتركيب لأمر هو ذات التركيب . وسيصح ذلك بجلاء من خلال شرح الكرماني
الآتي لهذه الفقرة .

(٧) قوله: « لصدوره عن البليغ » : تعليل لقوله: « كاللازم »؛ فقد عرض للتركيب أمر
خارجي؛ وهو صدوره عن البليغ؛ غلب - بسببه - عدم انفكاكه عن الخاصية؛ لما
جرت به عادة البلغاء من عدم تخلف تراكيبهم عن خواصها . فكانت كاللازمة .

(٨) في الأصل: « لقولنا »، والصواب من : أ، ب .

يلزمه لصدوره عن البليغ؛ إذ لو صدر من غيره لم يفهم^(١). وهذا القسم يقع كثيراً؛ بل دائماً في كلام البليغ.

وقسم لازم لذات التركيب صدر عن البليغ أو لا؛ وإن لم يُعتبر إلا عند الصدور من البليغ؛ وهي اللوازم الاستدلالية؛ كعكس نقيض القضية^(٢). وهذا القسم يقع في كلامه حيناً لا كثيراً ولا دائماً؛ أي: خواصّ كلام البليغ أكثرها من الأوّل، ومن الثاني قليل. فعلى هذا قوله: «حيناً» يتعلّق بمحذوف؛ مثل: حاصل^(٣)، أو حصل^(٤)، أو يقع، أو يصدر، إلى غير ذلك.

ومن تتبّع كتاب «المفتاح» علم أن الخواصّ الاستدلالية - أيضاً - ممّا فيه البحث؛ صرّح بها^(٥) السكاكي^(٦) في مواضع من

(١) أي: لم يفهم نفي الشكّ.

(٢) عكس نقيض القضية: إحدى المقدمات المنطقية التي تُبنى عليها الحجّة. وحاصله عند السكاكيّ (المفتاح / ٤٧٩ - ٤٨٠): «يرجع إلى نفي الملزوم بنفي لازمه في عكس المثبت، وإلى إثبات اللازم بثبوت ملزومه في عكس المنفي» وعند أصحابه: «عبارة عن جعل نقيض الخير مبتدأ، ونقيض المبتدأ خبراً؛ مثل أن تقول في قولك: كلّ إنسان حيوان: كلّ لا حيوان لا إنسان...».

ومراد الشّارح - رحمه الله - : أن عكس النّقيض خاصيّة ذات علاقة عقلية؛ لا تفكّ عن ذات التركيب؛ فهي لازمة له.

(٣) في أ: «حاصل». ولا وجه له.

(٤) في ب: «يحصل».

(٥) في ب: «به».

(٦) هو/ أبو يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر بن محمّد السكاكيّ الخوارزميّ. إمام في العربية؛ بيانها، وأدبها، وعروضها، وشعرها. متكلم فقيه. ومن أهمّ كتبه «مفتاح =

كتابه^(١)، كما قال في أول المنطق^(٢): «الكلام في تكملة^(٣) علم المعاني؛ وهي: تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الاستدلال». واللام في قوله: «لصدوره» ظاهرٌ في التعليل، ويحتمل كونه من صلة اللّازم، وحينئذ يكون اللّازم والملزوم المذكورين بالفعل. واعلم: أن هذا الموضوع^(٤) من مزال الأقدام، ومضالّ الأفهام، واشتغل بتوجيهه جم غفير^(٥) من الأفاضل؛ كالتوجيهات التي في شروح «المفتاح»^(٦). وكما قيل: المراد بما هو كاللّازم: اللّازم الغير البيّن، وبما

= العلوم»، وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام؛ أولها في علم الصّرف، وثانيها في علم النحو، وثالثها في علمي المعاني والبيان، ثمّ ختمه بما يكمل به علم المعاني، وبما يتمّ الغرض منه. ولد سنة ٥٥٥٥هـ، وتوفّي سنة ٦٢٦هـ.

ينظر: بغية الوعاة: (٣٦٤/٢)، الأعلام: (٢٢٢/٨).

(١) ينظر - على سبيل المثال - ص: (٤٣٨، ٤٩١، ٥٠٤).

(٢) المفتاح: (٤٣٥). وأراد بالمنطق: «علم الاستدلال أو علم خواصّ تراكيب الكلام» كما عتونه السّكاكي؛ وهو أحد العلوم المتعدّدة التي اشتمل عليها كتابه الآنف الذّكر.

(٣) في الأصل، ب: «تكلمة». والصّواب من: أ؛ مصدر القول «المفتاح».

(٤) يقصد به: الحديث عن أقسام خاصيّة التركيب.

(٥) الجُم الغفير: الجمع الكثير. ينظر: اللّسان: (غفر): (٢٧/٥).

والجم منفردًا: الكثير من كلّ شيء؛ وفي التنزيل: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ سورة الفجر: ٢٠؛ أي: كثيرًا، وقيل: الكثير المجتمع. اللّسان: (جم): (١٠٤/١٢).

والغفير منفردًا: الجماعة الكثيرة. ينظر: اللّسان: (غفر): (٢٧/٥).

(٦) ينظر - على سبيل المثال - مفتاح المفتاح: (٥٤ - ٥٨).

هو لازم: اللازمُ البين. وكذا^(١) قيل: إن «حيناً» متعلقٌ بقوله: «لازمٌ»^(٢)؛ أي: الملازمة جزئية^(٣)؛ ولا منافاة بين كونه ذاتياً وبين الجزئية^(٤)؛ والكلُّ فيه ما فيه^(٥)؛ إلا ما ذكرنا؛ فإنه لا غبارَ عليه .

وغايته^(٦)؛ أي: غاية علم المعاني . تطبيقُ الكلام على مقتضى الحال؛ وهو الأمرُ الداعي إلى التكلّم على الوجه المخصوص؛ فإنّ المقامات^(٧) مختلفة^(٨)؛ كالجدِّ: أي: كمقام الجدِّ مع مقام الهزل، ومقام التواضع مع مقام الفخر، ومقام الشكر مع مقام الشكّاية، ومقام التهنئة مع مقام التعزية^(٩).

(١) في أ: «وكما» .

(٢) في الأصل: «لازماً»، والصواب من: أ، ب . وهو الموافق للكلمة في سياقها المتقدم .

(٣) ينظر: مفتاح المفتاح: (٥٧) .

(٤) لأنه قد يُعترض على تعلق «حيناً» بـ «لازم»: بأن ذلك مناقض لقوله: «لما هو هو» ولا منافاة؛ لأنه يمكن أن يجاب عنه بأن كونه حيناً بالنظر إلى وصفه العنواني «الملازمة الجزئية»، وأنه كونه لما هو هو بالنظر إلى ذاته .

(٥) أي: جميع الآراء الواردة في توجيه المسألة لا تشفي الغلّة ولا تدفع الاعتراض .

(٦) غاية كلِّ شيء: مداه ومنتهاه . ينظر: اللسان: (غيا): (١٤٣/١٥) .

(٧) في أ: زيد ضمن كلام الشّارح: «والأحوال» .

(٨) لما كان غاية علم المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ناسب المقام أن يبيّن السبب الداعي إلى ذلك؛ وهو أنّ المقامات والأحوال التي يُورد عليها الكلام مختلفة متفاوتة .

(٩) إنّما تعرّض المصنّف «الإيجي» والشّارح «الكرماني» لهذه المقامات المتضادة لبيان الاختلاف والتفاوت بين كلّ مقامٍ مذكور وضده، ولم يهدفاً بذلك إلى حصر =

وكل^(١)؛ أي : كلُّ مقامٍ من المقامات، يَسْتَدْعِي تَرْكِيبًا يَفِيدُ مَا يُنَاسِبُهُ؛ أي: المقام، وَحُسْنُ الْكَلَامِ^(٢)، وَلَا حُسْنَهُ؛ بِمُطَابَقَتِهِ^(٣) [لِلْمَقَامِ]^(٤) وَعَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لَهُ؛ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى : مُقْتَضَى الْحَالِ؛ عَلَى أَنَّهُ - أي: المقام - قَدْ يَقْتَضِي تَأْدِيَةَ الْمَعْنَى بِمُجَرَّدِ دَلَالَاتٍ وَضَعِيَّةٍ وَأَلْفَاظٍ / مُسْتَعْمَلَةٍ كَيْفَ كَانَتْ، وَبِجَرَّدِ تَأْلِيفٍ بَيْنَهَا^(٥)؛ يُخْرِجُهَا عَنِ حُكْمِ التَّعْيِيقِ^(٦)،

[١/٣]

= المقامات، أَوْ قَصْرُ خُصُوصِيَّةِ الْمُرَاعَاةِ عَلَى كُلِّ مَقَامٍ وَضَدَهُ، أَوْ حَتَّى حَصَرَ الْخُصُوصِيَّةَ عَلَى ذَاتِ الْمَقَامِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَقَامٌ؛ دُونَ النَّظَرِ إِلَى اعْتِبَارَاتٍ أُخْرَى تَرْتَبِطُ بِهِ كَحَالِ الْمَخَاطَبِ أَوْ السَّمْعِ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ اخْتِلَافُ الْمَقَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَالِ الْمَخَاطَبِ لِدَاثِهِ؛ كَاخْتِلَافِ الْخُطَابِ مَعَ الْغَيِّ مَعَ الْخُطَابِ مَعَ الذِّكْرِ، وَاخْتِلَافِ الْخُطَابِ مَعَ الْخَائِفِ مَعَ الْخُطَابِ مَعَ الْأَمْنِ، وَقَدْ تَرَكَّبَ بَعْضُ الْمَقَامَاتِ مَعَ بَعْضِ مَقَامَاتِ بَحْسَبِ اعْتِبَارَاتِ الْأَحْوَالِ؛ فَقَدْ يَجْتَمِعُ مَقَامُ التَّهْنِئَةِ مَعَ مَقَامِ الْجَدِّ، وَمَقَامُ الشُّكْرِ مَعَ التَّوَاضِعِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ حَصْرَهُ . وَكُلُّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ غَايَةِ عِلْمِ الْمَعَانِي .

(١) التثوين في « كل » عوض عن مضاف إليه؛ وضحه ما جاء بعده من كلام الشارح .

(٢) في الأصل : « المقام »، والصواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لمطابقتة » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) من غير نظر في الاعتبارات اللاحقة للمفردات؛ من الإثبات، والحذف، والتعريف، والتشكيك، وغير ذلك وكذا الاعتبارات المتعلقة بالتأليف سواء ما يتعلق بالطرفين؛ كالتقديم والتأخير والربط بينهما والقصر، أو ما يتعلق بالجمل أو الجملة كالفصل والوصل، وقد أشار السكاكي - رحمه الله - إلى هذا المعنى في أثناء حديثه عن تفاوت مقتضى الحال . ينظر : المفتاح : (١٦٣) .

(٦) التعييق : الصياح . وأصله : دعاء الراعي الشاء؛ يقال : نعق الراعي بالغنم نعاقاً

ونعيقاً ونعاقناً : إذا صاح بها وزجرها . ينظر : اللسان : (نعق) : (٣٥٦/١٠) .

وفي الذكر الحكيم : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً =

وهو الذي يُسمَّى في علم النحو: أصل المعنى، كما إذا كان المُخاطبُ غيباً غير ذكيٍّ يستوي بالنسبة إليه كلُّ التراكيب، وحينئذ يكون المطابق للحال ما يُفيدُ أصلَ المعنى لا غير؛ وهذا - أيضاً - نوعٌ من الخاصية يُراعيها البليغُ.

والحاصلُ : أن كلَّ علمٍ يتحصَّلُ بمتعلِّقه^(١)، ويُحصَّلُ لغرضه، ويستحصل بطريقه . ومتعلِّق^(٢) علم المعاني : خواصُّ التراكيب . وغرضه: تطبيقُ الكلامِ على مُقتضى الحال؛ فمن المتكلم : بأن يُوردَ تركيباً يُفيدُ معنىً مناسباً؛ وهو البليغ، ومن السامع^(٣): بأن يحمله عليه؛ وهو لذي الطبع السليم؛ وطريقه : الاستقراء والتتبعُ .

وعلمُ البيان: معرفةُ مراتبِ العباراتِ الدالة على معنى واحدٍ في الجلاء^(٤)؛

= وَنداءج ﴿ سورة البقرة : من الآية ١٧١ .

ومراده بـ « يُخرجها عن حُكْمِ التعيق » : تجاوز ما يفقه من مجرد الصوت إلى ما يخرج المعنى من أدنى درجات التأليف .

(١) في ب : « المتعلِّقة » .

(٢) في الأصل : « فمتعلِّق »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأنسب .

(٣) « ومن » ساقطة من : أ .

(٤) الجلاء : الوضوح . ينظر : الصَّحاح (جلا) : (١٨٣٩/٥) . وأراد به : وضوح

المعنى المراد بحسب الطُّرُق المختلفة الكاشفة عنه .

ويبدو للمتأمل في ثنايا هذا التعريف جودة سبكه، وإيجازه؛ فقد توارد عليه عقلاَن =

أهي^(١): بطريق التمثيل، أو الكناية، أو الاستعارة، أو غيرها^(٢). [وإنما أهمل ذكر الخفاء؛ لأنه إذا علم مراتب العبارات في الجلاء علم مراتبها في الخفاء — أيضاً^(٣)] ^(٤).

= (الإيجي والكرماني)؛ استدرك التلميذ بقوله: «الدالة على معنى واحد»، ما غفل عنه إيجاز الشيخ: «معرفة مراتب العبارات في الجلاء»؛ فغدا بذلك قريباً من أن يكون جامعاً مانعاً مع جمال العبارة وحسن الصياغة. وكان الأجدر بهما أن ينصاً على قيد «بجسب الدلالة»؛ ليحترز به عن المعاني والمفردات المترادفة.

ومع أن التعريف المتقدم مبني أصلاً على تعريف السكّاكبي — رحمه الله — إلا أنه اشتمل عليه وأحاط به إحاطة الرّحم بالجنين، وكأنما تولّد تعريف السكّاكبي منه موضحاً له؛ إذ قال (المفتاح: ١٦٢): «وأما علم البيان: فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالتقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتتمام المراد».

(١) في الأصل: «أي»، والصواب من: أ، ب.

(٢) فالمعنى الواحد «كالجود» — مثلاً — يمكن أن يُؤدّى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه: فتارة يُؤدّى بطريق التشبيه؛ فتقول: «محمد كالبحر».

وتارة يُؤدّى بطريق الكناية؛ فتقول: «محمد كثير الرّماد».

وتارة ثالثة بطريق الاستعارة؛ فتقول: «رأيت بحراً في دارنا».

(٣) ليس هذا الكلام على إطلاقه؛ «لكون (الخفاء) مردوداً أصلاً في البلاغة، وإن كان

بعض مراتب الوضوح خفية بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، وما قيل: إنَّما أهمل

الخفاء لانفهام مراتبها من مراتب الجلاء — إن أراد قائله مراتب الخفاء الحقيقيّ فغير

صحيح، وإن أراد مراتب الخفاء الإضائي — كما ذكرناه — فصحيح لكنّه لم

يهملها؛ إذ هي داخلة في مراتب الجلاء». شرح الفوائد الغيائية. طاش كبرى زاده: (١٥).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وأثبت من: أ، ب. وقد سقط من العبارة المثبتة

قوله: «إذا علم» من أ، كما سقطت كلمة: «أيضاً» في نهاية العبارة من ب.

قال الشيخ^(١) - في «دلائل الإعجاز» : لنا معنى، ومعنى معنى؛ أمّا المعنى؛ فهو: ما يفهم من ظاهر اللفظ بلا واسطة^(٢)، وأمّا معنى المعنى؛ فهو: أن يفهم من لفظ معنى، ثمّ يفيد ذلك المعنى معنى آخر لتعلق بينهما؛ كدلالة: «زيدٌ طويلٌ النجاد» على أنه طويل القامة^(٣). ولاختلاف التعلّق بين المعنيين؛ في: الظهور والخفاء، و[بسبب]^(٤) كثرة اللوازم وقلتها - اختلفت طرق تأدية المعنى الواحد بأساليب مختلفة بالجلاء والخفاء.

وهذا العلم - أيضاً - تتبعي؛ لكنّه لما كان شعبة من علم^(٥) المعاني - وهو تتبعي - لم يحتج ههنا^(٦) إلى التكرار^(٧).

(١) يقصد بالشيخ: الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ وهو أبو بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، الشافعي. أديب من أعلام اللغة، وواضع أسس البلاغة، له عدّة مصنفات؛ منها: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، و«الشافعية»؛ رسالة في إعجاز القرآن، اختلف في سنة وفاته على أقوال أشهرها ٤٧١هـ. ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري: (٣٦٣ - ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء: (٤٣٢/١٨، ٤٣٣)، فوات الوفيات: (٣٦٩/٢ - ٣٧٠)، بغية الوعاة: (١٠٦/٢). وللدكتور محمد عبد المنعم خفاجي كتاب: «عبد القاهر والبلاغة العربية».

(٢) كدلالة: «زيد خرج» على مجرد ثبوت الخروج لزيد.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: (٢٦٣) حيث نقل الشارح قول الجرجاني بالمعنى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب. ومثبت من: أ.

(٥) كلمة: «علم» ساقطة من ب.

(٦) في الأصل: «هنا» والمثبت من: أ، ب. وعلى مثلها درج الشارح.

(٧) خالف طاشكبرى زاده هذا القول. وصرح بما يدل على أن إهمال المصنّف للتتبع في

تعريف علم البيان مقصود، وعلل ذلك بقوله (شرح الفوائد الغيائية: ١٥): =

وهذا^(١) كشعبة^(٢) للمعاني؛ لأنها معرفةُ العبارات بحسب الإفادة؛ وهذا معرفةُ مراتبها بحسبها، ومعرفةُ مرتبةِ الشيء متأخرةٌ عن معرفةِ الشيء؛ لأنها متفرعةٌ عليه ومُنشعبةٌ^(٣) منه^(٤). وهذا المعنى في

= «وإنما لم يذكر التتبع هنا إشارة إلى أن دلائل علم البيان - لكونه باحثاً عن الملازمات العقلية - هي العقل؛ بخلاف علم المعاني فإنه - لكونه باحثاً عن الملازمات العرفية والدوقية - يحتاج إلى ممارسات طويلة، واستقراء صور كثيرة. ومن قال: إن التتبع مراد ههنا كما أن المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الإشارة المذكورة ...»
(١) أي: علم البيان.

(٢) الشعبةُ من الشجر: ما تفرَّق من أغصانها. اللسان: (شعب): (٤٩٩/١).
وإنما لجأ إلى التشبيه فقال: «وهذا كشعبة» ولم يقل: «وهذا شعبة» لأن ما تشعب عن الشيء يكون - حقيقة - منه. وعلم البيان - في حقيقة أمره - ليس جزءاً من علم المعاني.

ويبدو لي أن تعبير الإيجي أدق من تعبير الكرماني الذي جعل علم البيان شعبة من علم المعاني، وذلك لأن أسلوب التشبيه لم يبلغ استقلالية علم البيان عن علم المعاني. وقد وفق الإيجي في ذلك؛ لأن كلاً من العلمين له وظيفته الخاصة به وإن كانا معاً يمثلان علم البلاغة.

(٣) في أ: «ومتشعبة» والمعنى واحد. يقال: تشعبت أغصان الشجرة.

وانشعبت: انتشرت وتفرقت. اللسان: (شعب): (٤٩٩/١).

(٤) قال ابن يعقوب (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح؛ كتاب ضمن شروح التلخيص، ٢٥٦/٣): «وفيه نظر؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطريق من الطرق التي يقبلها لا يستلزم المطابقة لذاته، فلا توقّف؛ بل المتبادر أن مفاد البيان هو الذي يتنزّل من مفاد المعاني منزلة الجزء من الكل؛ لأنه للاحتراز عن التعقيد المعنوي؛ الذي تتحقّق به الفصاحة؛ التي هي جزء من البلاغة»؟

ولا تعارض عندي بين الرأيين؛ لوجود الخصوصية التي نظر إليها كل رأي وتحققها بحسب كل وجهة.

الحقيقة^(١) راجع - أيضاً - إلى الإفادة، وكيفية الإفادة فجرى^(٢) مجرى المركب من المفرد؛ ولهذا قدّم وضعاً ليوافق الطبع؛ لأن المفرد مقدّم على المركب بالطبع.

وما أفقر؛ صيغة فعل التّعجب: طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله - تعالى -^(٣) إلى هذين العَلَمين^(٤)!.
المراد؛ أي: ما يُراد بَيّانه من التّكلم^(٥).

(١) في أ، ب: «بالحقيقة».

(٢) في الأصل: «تجرى»، والصواب من: أ، ب.

(٣) «تعالى» ساقطة من: أ.

(٤) أي: علمي: المعاني والبيان.

وتعبير السُّكَّائي - رحمه الله - قريب من هذا. ينظر: المفتاح: (١٦٢).
ويؤخذ عليه عدم تنبّه لمغزى قوله: «الواقف على تمام المراد... مفتقرٌ إلى...»؛
حيث أُجرى العبارة على المجاز. وكان الأولى أن يقول: «طالب الوقوف» كما
ذكر المصنّف.

وإنما افتقر طالب الوقوف على تمام المراد إلى هذين العَلَمين لأنه لا يمكن تعاطي تفسير
كلام الله تعالى وفهم مراده إلا بعد فهمهما واستيعاب قواعدهما. من خلال معرفة
الخواصّ الدقيقة للتركيب المختلفة في المقامات المتفرقة. ومن تجرأ على الخوض في
كلام الله وهوراجل فيهما فقد دخل في زمرة من توعدّهم الرسول صلى الله عليه وسلّم
بقوله: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [سنن الترمذي: ١٨٣/٥].

(٥) ويجب قصره في كلام الله تعالى؛ على ما يمكن الاطلاع عليه مما مكن منه البشر؛

لا بحسب نفس الأمر.

وذلك^(١) المعنى الواحد الذي اختلفت^(٢) فيه العبارات؛/ كمعنى : « زيدٌ شجاعٌ »؛ فإنه واحدٌ في قولنا : « زيدٌ كالأسدِ في الشجاعةِ »، و« زيدٌ كالأسدِ »؛ بحذف وجه الشبه^(٣)، و« زيدٌ أسدٌ » بحذف حرف التشبيه - أيضاً - .

وتمام المراد : كون العبارة الدالة على ذلك المعنى على ما ينبغي من مراتب الجلاء؛ وهي^(٤) ما يُفِيدُهُ الصَّرْفُ عن الحقيقة وعن التصريح إلى المجاز والكناية والتشبيه والاستعارة^(٥) وغير ذلك . وهذا القدر - أي : تمام ما يُرادُ من العبارة - ممَّا لا اختلافَ في إمكان الوقوف عليه .

وعلى الوجه الذي وجَّهناه^(٦) لا وُرودَ لِمَا يُقالُ : إن الاطِّلاعَ على تمام مرادِ الله - تعالى - لا يَصِحُّ إذا كان مُمتنعاً^(٧) - كما في

(١) في ب : « ذلك » بحذف الواو . والعطف أوَّلَى .

(٢) في أ، ب : « اختلف » .

(٣) في أ : « التشبيه » .

(٤) في الأصل : « وهو »، والصواب من : أ، ب .

(٥) جعل الكرماني الاستعارة - في هذه العبارة - قسيماً للمجاز . والمعلوم من المدرسة السككائية أن الاستعارة قسم من أقسام المجاز وليست قسيماً له؛ إذ أن المجاز عقلي ولغوي، واللغوي مجاز مرسل واستعارة . ولعل صاحبنا تسامح في عبارته من أجل التوضيح فأراد بالمجاز المجاز المرسل الذي هو قسيم للاستعارة .

(٦) أي : إيضاحه المتقدم لتمام المراد؛ إذ قال : « وتمام المراد ... الوقوف عليه » .

(٧) هكذا وردت العبارة في الأصل . وفي أ، ب : « إن الاطِّلاعَ على تمام مراده إذا كان ممتنعاً »، وزيد في أ : « محالاً » .

المتشابهات^(١)؛ فكَيْفَ يَفْتَقِرُ طالبُ الوقوفِ على تمامه إلى هذين العَلَمين؟!؛
وإِنَّمَا يَصِحُّ لو كانَ الوقوفُ مُمَكَّنًا، فَلَا حاجةَ إلى الجوابِ : بأنَّ المدَّعى
أنَّهُ لا يُمَكِّنُ الوقوفُ على تمامِ المرادِ من غيرِ هذينِ^(٢) العَلَمينِ، وهو
مُسَلِّمٌ، وَأَمَّا أَنَّهُ لا يُمَكِّنُ مَعَهُمَا - أَيْضًا -؛ فلا يُنَافِي ذلكَ . وَأَمَّا أَنَّهُ
لو افتقرَ إليهما لَعَلِمَ تمامه مَعَهُمَا فغَيْرُ لازمٍ^(٣) .

(١) المتشابهات هنا ما يُقَابِلُ المحكمات في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ
عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران،
من الآية : ٧] .

وقد اختلف العلماءُ - رحمهم الله - في بيان المراد بها على أقوال عدة منها :

- ١ - المتشابهة الجمل .
- ٢ - المتشابهة هو الذي يغمض علمه على غير العلماء المحققين؛ كآيات التي
ظاهاها التعارض .
- ٣ - المتشابهة الحروف المقطعة في أوائل السور .
- ٤ - المتشابهة القصص والأمثال .
- ٥ - المتشابهة ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى؛ مما يجب الإيمان به ويحرم
التعرض لتأويله . وهذا الأخير هو ما رجَّحه ابن قدامة المقدسي .

ينظر : المستصفي من علم الأصول؛ للغزالي : (١/٢٠٢ - ٢٠٤)، روضة الناظر وجنة المناظر؛
لابن قدامة : (١/١٨٥ - ١٨٦)، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي : (١/١٥٣) .

(٢) كلمة : «هذين» ساقطة من أ، ب .

(٣) ينظر ما تقدّم من الاعتراض والإجابة عليه في مفتاح المفتاح : (٦٥) . وليس ثمة
شكٌ أن تلك الإجابات مع إجمالها وإيجازها شافية وافية؛ تحقّق معها المراد، واندفع
أمامها الاعتراض .

ولم يتعرّض لغاية علم البيان لظهورها^(١)؛ وهي : تطبيق الكلام على ما ينبغي من مراتب الجلاء؛ أي : على تمام المراد .

(١) حيث أتضحت تلك الغاية من خلال تعريف علم البيان نفسه .

الفصلُ الأوَّلُ

في علمِ المعاني والكلامِ
في الخبرِ والطلبِ

الفصل الأول :

في علم المعاني والكلام في الخبر والطلب (*)

لَمَّا شَغَلَ^(١) عَن تَعْرِيفِ الْعُلَمَاءِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا^(٢) - شَغَلَ^(٣) بَيَانَ الْمَسَائِلِ وَمَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ.

لا يخفى عليك أن التعرُّضَ لخواصِّ تراكيبِ الكلامِ موقوفٌ على التَّعَرُّضِ لِتَرَاكِيْبِهِ؛ الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ هَذَا الْعِلْمِ؛ لِامْتِنَاعِ مَعْرِفَةِ خَاصِّيَّةِ الشَّيْءِ دُونَ مَعْرِفَتِهِ . كَمَا لَا يَخْفَى - أَيْضًا - حَالُ التَّعَرُّضِ لَهَا^(٤) مُنْتَشِرَةً^(٥)؛ فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى^(٦) إِيْرَادِهَا تَحْتَ الضَّبْطِ^(٧)؛

(*) في الأصل : « والكلام في الطلب والخبر » والمثبت من : أ، ب، ف، وإثباته بهذا الترتيب هو الأولى؛ لما جرى عليه البلاغيون من تقديم مباحث الخبر على الإنشاء؛ ومنهم المصنّف نفسه حيث بدأ بالخبر عقب ذلك مباشرة فقال : « فالخبرُ تصوّره ضروريّ... » .

(١) في أ : « فرغ » . والمعنى واحد .

(٢) من : الإيضاح، والتقسيم، والغاية، والأهميّة .

(٣) بمعنى : « ابتداء » . ولفظه : « شغل » مُتْرَدِّدَةٌ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ؛ أَحَدُهُمَا : فَرِغَ؛ كَمَا تَقْدَمُ فِي « شَغَلَ » الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةِ : « بَدَأَ »؛ كَمَا فِي « شَغَلَ » الثَّانِيَةِ .

(٤) « لها » وما تلاها من كلمات مشابهة إلى نهاية الفقرة الضمير فيها يعود إلى التراكيب.

(٥) مُرَادُهُ : أَنَّ حَالَ التَّعَرُّضِ لِلتَّرَاكِيْبِ مُتَعَدِّرٌ؛ لِتَنَوُّعِهَا وَتَكَثُّرِ أَفْرَادِهَا .

(٦) قوله : « المصير إلى » ساقطة من : ب .

(٧) الضَّبْطُ: لزوم الشّيءِ وحبسه، وضبط الشّيءِ: حفظه بالحزم. اللسان (ضبط): (٣٤٠/٧) . =

بَتَّعِينَ مَا هُوَ أَصْلُهَا وَسَابِقٌ فِي الْإِعْتِبَارِ^(١)، ثُمَّ حَمَلَ مَا عَدَا ذَلِكَ عَلَيْهِ؛
بِنَاءٍ عَلَى مَوْجِبِ الْمَسَاقِ .

وَالسَّابِقُ فِي الْإِعْتِبَارِ - فِي كَلَامِ الْعَرَبِ - شَيْئَانِ: الْخَيْرُ،
وَالطَّلَبُ الْمُنْحَصَرُ بِحُكْمِ الْإِسْتِقْرَاءِ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ؛ الَّتِي هِيَ: التَّمَنِّي،
وَالنَّدَاءُ، وَالْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالِاسْتِفْهَامُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ نَتَائِجُ امْتِنَاعِ إِجْرَاءِ
الْكَلَامِ عَلَى الْأَصْلِ^(٢)؛ هَكَذَا قَالَ السَّكَّاكِيُّ^(٣)، وَالْمَصْنُفُ تَلَا تَلَوَهُ^(٤) فِيهِ؛
لَكِنَّ التَّقْسِيمَ الْحَقَّ عِنْدَهُ رُبَاعِيٌّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ؛ فَحَصُولُهَا
إِمَّا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَإِمَّا مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ تَحْصُلَ فِي

= ومراده: إدراج جميع التراكيب تحت إطار ضابط يشتملها .

(١) أي: في النظر .

(٢) قوله: « وما سوى ذلك نتائج ... » أي: ما سوى الخمسة متفرع عليها بواسطة
إجراء الكلام على خلاف الأصل .

وما سوى الخمسة: كالاستبطاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد، من الآية: ١٦]، والتسوية في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة، من الآية: ٦]، والتنبيه أو التقرير في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ
يَتِيمًا ﴾ [الضحى؛ من الآية: ٦]، والتحضيض في قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ ﴾
[التوبة، من الآية: ١٣]، والتوبيخ في قوله تعالى: ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي ﴾
[التمل، من الآية: ٨٤] .. الخ .

(٣) المفتاح: (١٦٣ - ١٦٤) بتصرف يسير .

(٤) أي: أتبع مسلكه؛ يقال: « فلان يتلو فلاناً؛ أي: يحكيه ويتبع فعله ». اللسان:

(تابع): (١٠٤/١٤)، وينظر: معجم مقاييس اللغة: (٣٥١/١) .

الخارج، أو في الذهن؛ فما^(١) من المتكلم وفي الخارج : إنشاء، وفي الذهن : إخبار. وما / من المخاطب [و]^(٢) في الخارج : أمر، وما يُشبهه؛ أي: الطلب، وفي الذهن : استفهام .

لا ثنائي كما في « المفتاح »^(٣)، وكما قاله ابن الحاجب^(٤) في « مختصر منتهى السؤل والأمل »: « بأن الكلام إمّا أن يدلّ على أن له متعلّقاً خارجياً أو لا^(٥) .

الأوّل : الخير، والثاني : الإنشاء .

ولا ثلاثي كما قاله المنطقيون^(٦): « بأنّه إمّا أن يحتمل الصدق

(١) في ب : « ما » بدون العطف .

(٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ب . ويطلبه السياق .

(٣) إشارة إلى الخير والطلب المتقدمين . ينظر : المفتاح : (١٦٤) .

(٤) هو / أبو عمرو؛ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكُرديّ، جمال الدين . ابن الحاجب، الفقيه، التحوي . كان من كبار العلماء بالعربيّة . له عدّة مؤلّفات؛ منها « الكافية » في النحو . و « الشافية » في الصرف . و « منتهى السؤل والأمل » في علمي الأصول والجدل، ومختصره : « مختصر منتهى السؤل والأمل » . نشأ في القاهرة، وسكن دمشق، وتوفي بالاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

ينظر في ترجمته: ذيل الروضتين لأبي شامة: (١٨٢)، وفيات الأعيان: (٢١٧/٣) -

(٢١٩)، سير أعلام النبلاء: (٢٣/٢٦٤-٢٦٦)، والبداية والنهاية: (٢٠٠/١٣) .

(٥) ينظر : مختصر ابن الحاجب (ضمن شرحه المسمّى بيان المختصر لشمس الدين

الأصبهاني) : (١ / ٦٢٧) .

(٦) والمنطقيون: جمع منطقي؛ وهو الذي ينتسب إلى المنطق؛ ذلك العلم العملي الآلي؛

الذي تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر . ينظر: التعريفات للجرجاني: (٣٠١) .

والكذب، أو لا؛ الأوّل : خبر، والثاني : إمّا أن يدلّ بالذاتِ على طلب^(١)، أو لا، الأوّل : يُسمّى : طلباً، والثاني : تنبيهاً^(٢) .
 لأنّ في كلّ منهما^(٣) حَزَاةٌ^(٤) تُعرف بالتأمّل؛ كما في قول السّكّاكى
 مثلاً؛ فإنّه يلزم عليه أن يكون مفهومُ النّداء طلباً؛ لكنّه ليس كذلك؛
 لأنّ مفهومَ النّداء صوتٌ يهْتَفُ^(٥) به الإنسانُ . صرّح به الرّمخشرى^(٦) في

(١) في ب : «الطلب» .

(٢) تنبه على الأمر : شعر به . اللسان : (نه) : (١٣ / ٥٤٦) .

(٣) أي : التقسيم الثنائي والثلاثي؛ المتقدّمين .

(٤) الحزّازة — بالحاء المهملة — ما يقع في القلب ويحيك في الصّدر . ينظر :

اللسان : (حرز) : (٥ / ٣٣٥) .

ومنه قول زفر الكلابي :

وقد يثبت المرعى على دمن الثرى وتبقى حَزَاةُ الثفوس كما هيا

(٥) في الأصل : « يهْتَفُ » بالبناء للمجهول، ولم تشكل في ب، والصواب من أ، وهو

الذي صرّح به الرّمخشرى — كما أشار إليه الشّارح عقبه — . وهتفتُ بفلان؛ أي :

دعوته . اللسان (هتف) : (٩ / ٣٤٤) .

(٦) هو/أبو القاسم؛ محمود بن عمر بن محمّد الرّمخشرى، الخوارزمي. جاور بمكة زماناً

فقيل له: جار الله. رأس في الاعتزال، وإمام في العربيّة وآدابها . له مصنّفات عديدة؛

من أهمّها : « الكشّاف » و« المفصّل » و« الفائق » . مات ليلة عرفة سنة ٥٣٨ هـ .

ينظر في ترجمته : الأنساب : (٦ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) ، نزهة الألباء : (٣٩١ - ٣٩٣) ،

المنتظم : (١٠ / ١١٢) ، معجم الأدياء : (١٩ / ١٢٦ - ١٣٥) ، سير أعلام النبلاء :

(٢٠ / ١٥١ - ١٥٦) .

«الكشّاف»^(١)، والطلبُ غايته، وكذا لا يصحُّ كَوْنُ التَّمَنِّي منه؛ لأنَّ الطلبَ يقتضي مطلوباً منه، ولا مطلوب منه للتَّمَنِّي .

وعلى هذا فالخبرُ : تصوُّره ضروريٌّ في الأصحِّ . اختلف في أن تصوُّر الخبر من التَّصوُّرات الضَّروريَّة أو الكسبيَّة حتى لا يحتاج إلى التعريف أو يحتاج ! .

الأصحُّ : الأول . وذلك لما أن كلَّ واحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود^(٢) والرُّسوم^(٣) يعرفون الصَّادقَ والكاذبَ، بدليل أنَّهم

(١) ينظر : (١٢١/١) .

(٢) الحدود : جمع حدٍّ وهو لغة : الفصلُ بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر . اللسان : (حدد) : (١٤٠/٣) .

ويطلق اصطلاحاً على : تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه أو بما يتركب منها تعريفاً جامعاً مانعاً . وينقسم إلى قسمين :

أ — حدٌّ تامٌّ : وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق .
ب — حدٌّ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل وحده؛ كتعريف الإنسان بالجنس الناطق، أو بالناطق فقط .

ينظر : المفتاح : (٤٣٦)، والتعريفات : (١١٢)، و تسهيل المنطق : (٣٥، ٣٦) .

(٣) الرُّسوم : جمع رسمٍ؛ وهو لغة : الأثرُ أو بقيته . اللسان : (رسم) : (٢٤١/١٢) .

ويمكن تعريفه بأنَّه : تعريف الشيء بالخارج اللازم له، وينقسم إلى قسمين :
أ—رسمٌ تامٌّ : وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الصَّاحك .

ب — رسمٌ ناقصٌ : وهو ما كان بالجنس البعيد والخاصة، أو بما وحدها؛ كتعريف الإنسان بالجنس الصَّاحك، أو بالصَّاحك فقط .

ينظر : المفتاح : (٤٣٦)، التعريفات : (١٤٨)، تسهيل المنطق : (٣٥ - ٣٦) .

ومقارنة الحدِّ بالرسم يظهر أنَّ الحدَّ أتمُّ، وأنَّ الرِّسمَ أعمُّ . ينظر : المفتاح : (٤٣٦) .

يُصدِّقون أبدأً في مقام التصديق، ويكذبون أبدأً^(١) في مقام التّكذيب،
والعلم بالصّادق والكاذب موقوفٌ على العلم بالخبر الصّديق والخبر
الكذب؛ فكان تصوّر الخير ضرورياً؛ لاستحالة كون تصوّر الكلِّ
ضرورياً [دون جزئه] ^(٢).

وتعريفاته^(٣) تنبيهات^(٤)؛ فإنّ التّعريف قد لا يُرادُ به إحداثُ
تصوّرٍ بل الالْتفاتُ إلى تصوّرٍ حاصلٍ لِيتميّزَ (٥) من بين التّصوّراتِ؛
فِيَعْلَمُ أَنَّهُ المرادُ.

إشارةً إلى سؤالٍ وجوابٍ .

تقدير^(٦) السؤال : لا يشتغلُ العقلاءُ بتعريف التّصوّراتِ البديهيةِ
كما لا يُبرهنُ على القضايا البديهية؛ فلو كان الخير ضرورياً لَمَا عرّفوه .
لكنّهم عرّفوه^(٧) كقولهم^(٨): «هُوَ الكلامُ المُحتمِلُ للصّدقِ والكذبِ»،

(١) كلمة : «أبدأً» ساقطةٌ من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . مثبتٌ من : أ، ب؛ وبه يتمُّ المعنى المراد .

(٣) أي : الخبر .

(٤) التّنبهات : جمع تنبيه . وقد تقدّم معناه ص (٣٣) .

(٥) في ب : «لِيُمَيِّزَ» .

(٦) في أ : «تقرير» .

(٧) قولهم : «لكنّهم عرّفوه» ساقطٌ من ب .

(٨) التّعريفات : (١٢٩) . وينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٦/٢) وعزاه إلى

المعتزلة؛ كالجبائي، وابنه، وأبي عبد الله البصري، والقاضي عبد الجبار، وغيرهم .

وكقولهم^(١): « هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمرٍ من الأمورِ إلى أمرٍ من الأمورِ إثباتاً أو^(٢) نفيّاً »^(٣).

تقدير^(٤) الجواب : أن هذه تنبيهاتٌ لا تعريفاتٌ تنافي الضرورة؛ فإنها ليست لإفادة تصوّر وإحدائه؛ بل لتمييز^(٥) ما هو^(٦) المراد به من بين سائر التّصوّرات الحاصلة عنده، والتفات النفس / إليه بمُخصوصه؛ كما أن الإنسان يُطلق على حيوان ذي أوصاف؛ من كونه: ناطقاً، وضاحكاً، ومنتصب القامة، وعريض الأظفار - مثلاً -، ولا يُعرف أنه بإزاء أيّ شيءٍ منها وُضع؛ فيقال : « الإنسان : حيوانٌ ناطقٌ »؛ ليُعلم المراد منها؛ وهذا ممّا زاد على « المفتاح »^(٧).

(١) الإحكام في أصول الأحكام : (٩ / ٢) وعزاه إلى أبي الحسن البصري . ونقله عنه الإيجي في شرحه لمختصر ابن الحاجب : (٤٨ / ٢) .

(٢) الهمزة في : « أو » ساقطة من : أ .

(٣) أورد السكاكي - رحمه الله - في المفتاح هذين التعريفين وغيرهما وعلّق علي قصورها بقوله : « ليتها صلحت للتعويل »، ثم شرع في بيان المآخذ عليها؛ تعريفاً تعريفاً . ولزيد من الإيضاح ينظر المفتاح : (١٦٤ - ١٦٥) .

(٤) في أ : « تقرير » . وفي ب : « وتقرير » .

(٥) في ب : « لتمييز » .

(٦) في الأصل : « ما ما » بالتكرار؛ ولا وجه له .

(٧) أي : قول المصنّف - رحمه الله - : « وتعريفاته تنبيهات ... المراد فإنه من الفوائد

التي زادها على ما جاء في المفتاح .

وكذلك الطَّلَبُ^(١) بأقسامه^(٢)؛ فَإِنَّ كَلَامًا يُمَيِّزُ بَيْنَهَا، وَيُورَدُ كَلَامًا^(٣) فِي مَوْضِعِهِ، وَيَجِبُ عَنْهُ بِمَا يُطَابِقُهُ؛ حَتَّى الصَّبِيَّانِ^(٤) وَمَنْ لَا يَتَأْتَى مِنْهُ النَّظَرُ^(٥)؛ أَي: وَكَذَلِكَ الطَّلَبُ بِأَقْسَامِهِ تَصَوُّرُهُ ضَرْوَرِيٌّ - عَلَى الْأَصَحِّ مِنَ الْمَذَاهِبِ -^(٦)؛ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ^(٧) حَتَّى الصَّبِيَّانِ وَمَنْ لَا يَتَأْتَى مِنْهُ النَّظَرُ - كَالْمَعَاتِيهِ^(٨) وَالْمَجَانِينِ - يُدْرِكُ التَّفَرُّقَةَ بِالْبَدِيهِةِ بَيْنَ الْأَقْسَامِ، وَيُمَيِّزُ

= وقد تناول العلامة أبو الحسن الآمدي حقيقة الخبر وأقسامه بشيء من التفصيل متعرضاً لأقوال العلماء وحججهم؛ إيراداً ورداً توجيهاً ونقداً، مشتملاً في ذلك كله على ما أوجزه الشارح هنا .

ولزيد من الإيضاح حول هذه المسألة ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (٣ / ٢ - ١٤) .

(١) أي : تصوُّره ضروري .

(٢) الباء للمصاحبة، وأقسام الطَّلَب خمسة - على ما أورده صاحب المفتاح - هي : التَّمَنِّي، الاستفهام، الأمر، التَّهْيِي، التَّدَاء . ينظر : المفتاح : (١٦٥) .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، زيادة : « منها » والسياق تامٌ بدونها .

(٤) كلمة : « الصَّبِيَّانِ » يجوز فيها الحركات الثلاث؛ النَّصْب؛ على أن (حتى) عاطفة على (كلاً)، والجرُّ؛ على أنها جارَّة، والضَّمُّ؛ على أنها ابتدائية .

وأشار بـ « الصَّبِيَّانِ » إلى الفاقدين للكسب بحسب الطَّبَع والوقت .

(٥) أشار بـ « من لا يتأتى منه النَّظَر » إلى الفاقدين للكسب بحسب العوارض؛ كالمعَاتِيهِ وَالْمَجَانِينِ - كما سيأتي - .

(٦) قوله : « على الأصحَّ من المذاهب » ساقطٌ من : أ، ب .

(٧) في أ، ب : « واحد » .

(٨) المعَاتِيهِ : جمع معتوه؛ وهو المدهوش من غير مسّ جنون . وقيل : المجنون، وقيل : التَّاقِصُ الْعَقْلُ . اللِّسَانُ : (عته) : (٥١٣ / ١٣) .

بينها، ويُورِدُ كُلَّ واحدٍ منها في موضعه؛ فيتمنى في مقام التَّمَنَّى، وينهى في موضع^(١) النَّهْيِ، وهكذا، ويُجيب^(٢) عن كُلِّ بما يُطابقه؛ وكلُّ منها طلبٌ مخصوصٌ، والعلم به مسبوقٌ بنفسِ الطلبِ .
 والمصنّفُ قلّدَ فيه^(٣) السَّكَاكِيَّ؛ لا^(٤) أنّه الحقُّ عنده؛ للفرق^(٥) بين التَّصوُّرِ والحُصولِ؛ فإنَّ التَّمَيِّزَ الحصولَ لا التَّصوُّرَ؛ فيلزم كون الحصول ضرورياً دون التَّصوُّرِ؛ فلا يتمُّ المقصودُ .

(١) في أ: «مقام» وهما - في هذا السياق - بمعنى .

(٢) في ب: «يجيب» بدون العطف .

(٣) أي: في كون تصور الطلب بأقسامه ضرورياً .

(٤) في ب: «إلا»؛ وهو تحريفٌ بالزيادة .

(٥) في ب: «الفرق» ولا وجه له . وتستقيم العبارة - في هذه النسخة - بحذف

الضمير في: «أنه» فيكون السياق: «إلا أن الحق عنده الفرق بين التصوُّر والحصول» .

القانون الأول : في الخبر (*)

مرجع الخبرية إلى حكم يُوقع؛ أي : سبب كون الكلام خبراً
اشتماله على حكم يُوقعه المخبر الذي^(١) يحكم بمفهوم لمفهوم؛ كما تجده
فاعلاً ذلك إذا قال^(٢) : نحو : « هو قائم »^(٣)؛ لا إلى حكم يُشار
إليه؛ نحو : « الذي هو قائم »^(٤)، أو « إنّه قائم »^(٥)؛ فإنّه^(٦) تصوّر
يُحكم به؛ كما يقال : « الذي أدّعه أنّه زيد ». أو عليه؛ أي : أو تصوّر
يُحكم عليه؛ كما يقال : « حقّ أنّه زيد ». ومن حقّه؛ أي : ومن حقّ هذا

(*) ذكر الشريف الجرجاني وغيره : أنّ العلة في تقديم مباحث الخبر على الطلب كونه
سبق في اعتبار البلغاء، وأكثر استعمالاً، وأوفر اشتمالاً على الخواصّ البلاغية، وأقدم
في الاشتقاق؛ فإنّ ألفاظ الطلب مأخوذة بتصرف من ألفاظ الخبر .

ينظر : المصباح للجرجاني : (٣٧)، وشرح الفوائد الغيائية لطاش كبرى زاده : (٢١).

(١) في الأصل : « أي »، والصواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل، ب : « قلت » والصواب من : أ . وهو المناسب للسياق . والموافق
للمفتاح .

(٣) فقد حكم بمفهوم القيام لمفهوم ضمير الغائب : « هو » . وإنّما أورد المسند إليه في
المثال ضمير غائب؛ ليصحّ جعله صلةً للموصول في المثال الذي يذكره فيما بعد .
فيجمع بين الحكم الموقع والحكم المشار إليه بمثالين متقاربين في اللفظ والمعنى،
مختلفين في النسبة .

(٤) أشار بهذا المثال إلى معلومية النسبة عند المخاطب باعتبار أنّصاف ذاتٍ بما (الصلة مع
الموصول) .

(٥) أشار بهذا المثال إلى معلومية النسبة عند المخاطب مطلقاً .

(٦) أي : الحكم .

التَّصَوُّر. أن يكون معلوماً للمخاطب قبل؛ أي: قبل الخطاب؛ لتصحَّح^(١) الإشارة إليه، والحكم به أو عليه .

ومرجع احتمال^(٢) للصدق والكذب إلى تحققه من حيث هو حكم حاكم^(٣) معهما؛ أي^(٤): مع الصدق والكذب بدلاً؛ أي: بطريق البديل؛ لامتناع اجتماعهما وتعيين أحدهما؛ فإنه^(٥) لو كان لازم^(٦) الصدق من حيث هو حكم حاكم لما تحققت مع الكذب، وبالعكس؛ كما هو حكم الماهيات من حيث هي مع المتقابلات . وإن كان خصوصية^(٧) المحلّ - أي: المقام؛ ليشمل ما من المخبر، وما من مادة^(٨) الخبر؛ هكذا قال الأستاذ^(٩)، قد^(١٠) تأتي إلاّ أحدهما؛ كخبر الله - تعالى -^(١١)، وكالواحد نصف الاثنين؛ فإن خصوصية^(١٢) المخبر

[١/٥]

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب: «ليصح» .

(٢) أي: الخبر .

(٣) قصد بقوله: «من حيث هو حكم حاكم» النظر إلى الحكم من حيث ذاته فقط، وغضّ النظر عن الاعتبارات الملازمة التي تدفع الاحتمال .

(٤) كلمة: «أي» ساقطة من ب .

(٥) أي: الخبر .

(٦) في الأصل: «لازمه» . والصواب من: أ، ب .

(٧) كلمة: «مادة» ساقطة من: أ، ب .

(٨) لم أقف على قول الأستاذ في مؤلفاته - التي بين يدي - ولعله لما نقله عنه تلميذه .

(٩) «قد» كرّرت في الأصل، ولا وجه لتكرارها .

(١٠) كلمة: «تعالى» ساقطة من: أ .

في الأوّل، والخير في الثاني تمنع إلاّ الصدق، وكخير مُسَيِّمة^(١) الكذاب، والواحد ضِعْفُ الاثنین؛ فَإِنَّهَا تَمْنَعُ إِلَّا الكَذِبَ . وهذا - أيضاً - زائدُ علي « المفتاح »^(٢).

ومرجعُ الصدقِ والكذبِ إلى مُطابَقَةِ الواقعِ وعدمِها؛ وهذا^(٣) هو المشهُورُ من الجمهورِ، وعليه التّعويل^(٤)؛ وعلى هذا لا يكون بينهما واسطة^(٥)، ولأنّه^(٦) يبطلُ سائرَ المذاهبِ فيه لم يحتجْ إلى الاستدلالِ على حقيته لتعيّنه حينئذٍ لها .

(١) هو / أبو ثمامة، مُسَيِّمة بن ثمامة بن كبير، الحنفيّ الكذاب . ولد ونشأ باليمامة، امتدّ به العمر حتى سمع بأمر محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم . فلم يلبث حتى ادّعى الرّسالة، وأخذ يتبجح بأسجاع منكرة يضاهاها القرآن الكريم، توفي النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم قبل القضاء على فتنته . فلما تمّ لأبي بكر - رضي الله عنه - الأمرُ جهّز جيشاً قوياً؛ فحاصره أياماً باليمامة؛ ثمّ قضى عليه سنة ١٢ هـ .

ينظر في ترجمته : سيرة ابن هشام : (٥٩٩/٢ - ٦٠٠)، الكامل في التاريخ : (٢١٨/٢ - ٢٢٤)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس؛ لابن محمد الديار بكري : (١٥٧/٢) .

(٢) أي : قول المصنّف - رحمه الله - : « وإن كان ... إلاّ أحدهما » فَإِنَّهُ من الفوائد التي زادها علي ما جاء في المفتاح .

(٣) في ب : « هذا » بحذف حرف العطف .

(٤) التّعويل : الاعتماد؛ عوّل عليه : اتكل واعتمد . اللّسان : (عول) : (٤٨٤/١١) .

(٥) فإمّا طابق الواقع فهو صدق، أو لم يطابقه فهو كذب، ولا ثالث .

(٦) في ب زيادة : « لما » والسّيّاق تامٌّ بدونها .

وقيل^(١)؛ والقائل هو : الجاحظ^(٢)، وقد يُقال : هو الذي اشتهر عند العامة بِجُحَا^(٣)، ولعلّه تَخْفِيفُ تصغيره : مع القصد [أي]^(٤) إلى مطابقة الواقع [وعدمها]^(٥) مع القصد

(١) هذا هو المذهب الثاني .

(٢) هو / أبو عثمان؛ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، أديب معتزلي، له تصانيف كثيرة؛ أشهرها : « البيان والتبين »، « الحيوان »، « المحاسن والأضداد »، « البخلاء » فُلج في آخر عمره، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ .

ينظر في ترجمته : الفهرست : (٢٠٨ - ٢١٢)، تأريخ بغداد؛ لأبي بكر البغدادي : (٢١٢/١٢ - ٢٢٠)، معجم الأدباء : (١١٤/١٦ ، ١١٤)، وفيات الأعيان : (٤١٢/٣ - ٤١٧)، سير أعلام النبلاء : (٥٢٦/١١ - ٥٣٠) .

(٣) هذا احتمال بعيد وينأى به عن الصواب عدّة أسباب، منها :

(١) ثبوت أخبار متواترة تدلّ على اشتهار جحا قبل مجيء الجاحظ؛ منها :

أ - ما ذكره صاحب الأعلام : (١١٢/٢) أنّه وجد على هامش مخطوطته من « المستقصى » للزمخشري بيتاً لعمر بن أبي ربيعة؛ يقول فيه :
دلّهُتِ عَقْلِي، وتلعبت بي حتّى كَأَنِّي من جُحُوِي جُحَا
ب - ما ورد عن أبي العتاهية أنّه قال (أبو العتاهية أخباره وأشعاره : ٤٨٨) :
دلّهُني جُبّها وصَيَّرني مثل جُحَا شُهْرَةً ومَشْخَلبة .

وعمر بن ربيعة، وأبو العتاهية كلاهما - ولا شك - متقدّم على الجاحظ .

(٢) ما نقله الميداني في مجمع الأمثال : (٣٩٦/١ - ٣٩٧) من أنّ جحا هو أبو الغصن الكوفي الفزاريّ وأنّه كان في الكوفة إبّان ثورة أبي مسلم الخراسانيّ .

(٣) ما ثبت عن الجاحظ نفسه في بعض مؤلفاته أنّه ساق أخباراً عن جحا .
ينظر : رسائل الجاحظ : (٢٣٩/٢)، وكتاب البغال : (٣٧) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعليه درج الشّارح .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ومثبت من : أ .

والاعتقاد : فحيث لا قَصْدَ لا^(١) صدق ولا كذب^(٢) لقوله^(٣) - تعالى - :
﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾^(٤)؛ وجهُ
الاستدلال بالآية : أنهم^(٥) - وهم أهل العريّة - جعلوا دَعْوَاهُ
الرّسالة من جنس كلام المجنون - الَّذِي لَيْسَ صَادِقًا
عندهم - قَسِيمًا للكذب؛ فلا يكون صادقًا ولا كاذبًا؛
فثبتت^(٦) الواسطة، وما ذلك إلا لأنَّ المجنون لا يقول عن قصد واعتقاد .
والجوابُ: أَنَّ الافتراءَ أَحْصَى من الكذبِ المطلق؛ لَأَنَّهُ كَذِبٌ
خاصٌّ؛ [لَأَنَّهُ كَذِبٌ مَعَ الْقَصْدِ]^(٧) فمقابلُهُ قد يكون - أيضًا -

(١) هكذا - أيضًا - في ف . وفي ب : « فلا » .

(٢) وعلى هذا المذهب فإنَّ التّقسيم رباعيٌّ؛ لأنَّ الحكم المطابق إن كان مع قصد المطابقة
فالخير صادق، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه قصد أصلاً، أو يكون معه
قصد إلى عدم المطابقة وهذان الخيران غير صادقين ولا كاذبين . والحكم الغير مطابق إن
كان مع قصد عدم المطابقة فالخير كاذب، وإن لم يكن كذلك؛ فإمّا أن لا يكون معه
قصد أصلاً، أو يكون مع قصد إلى المطابقة وهذان الخيران - أيضًا - ليسا بصادقين
ولا كاذبين .

(٣) هكذا - أيضًا - في أ، ب . وفي ف : « كقوله »، والمثبت أولى؛ لمقام الاحتجاج.

(٤) سورة سبأ : من الآية ٨ .

(٥) أي : مشركي قريش .

(٦) في أ، ب : « فثبت » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

نوعاً آخر من الكذب^(١). فالحاصل أنّهما نوعان من الكذب جعلتا قسَمَيْن؛ فلا^(٢) يلزم الواسطة؛ وهذا زائدٌ على «الفتاح» .

وقيل - والقائل هو : النَّظَام^(٣) - : إلى مُطابَقة الاعتقاد وعدمها؛ أي: مرجعُ الصّدق والكذب إلى مُطابَقة الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنّه، وإلى عدم المُطابَقة لذلك^(٤)؛ سواءً كان ذلك الاعتقاد أو الظنُّ خطأً أو صواباً^(٥)؛ ولذلك^(٦) يتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد أو الظنّ؛ أي:

(١) وهو الكذب مع عدم القصد . والمعنى على هذا : افتري أم لم يفتر؛ لأنهم عبّروا عن عدم القصد بالإخبار حال الجنون .

(٢) في أ : « فلم » .

(٣) هو/ أبو إسحاق؛ إبراهيم بن سيّار بن هانئ البصريّ، النَّظَام . من أئمة المعتزلة تكلم في القدر، وانفرد بآراءٍ خاصّةٍ تابعته فيها فرقةٌ من المعتزلة، سُمّيت بـ «النَّظَامِيَّة» . ومن آرائه المشهورة : القول بالصرّفة . اختلف في وفاته؛ فقيل : في خلافة المعتصم، وقيل : في خلافة الواثق .

ينظر في ترجمته: الفهرست: (٢٠٥ - ٢٠٦)، أمالي المرتضى: (١٨٧/١ - ١٨٩)، الملل والنحل؛ للشهرستاني : (٥٣/١ - ٥٩)، سير أعلام النبلاء : (٥٤١/١٠ - ٥٤٢)، طبقات المعتزلة؛ لابن المرتضى: (٤٩ - ٥٢) .

(٤) في ب : « كذلك » .

(٥) وعلى هذا لا يكون بينهما واسطة؛ لأنّ المخبر إنّ كان معتقداً لما يخبر به فهو صادق وإلاّ فهو كاذب .

(٦) في ب : « وكذلك » .

الدليل عليه : أنه يُتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقادِ أو الظنِّ متى ظهر خبره بخلاف الواقع؛ أي : إذا قيل له : كذبتَ؛ يقول : لا؛ بل قلته بناء على اعتقادي؛ كما قالت عائشة^(١) - رضي الله عنها - : « مَا كَذَبَ؛ وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ »^(٢)؛ فلو لم يكن الكذب مخالفة الاعتقاد لَمَا قيل .

(١) هي / أم المؤمنين؛ عائشة بنت أبي بكر الصديق؛ زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ولدت بعد المبعث النبوي بأربع سنين، وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقعة بدر . كانت غزيرة العلم؛ يسألها أكابر الصحابة . نزلت فيها آيات من القرآن الكريم . توفيت سنة ٥٨ هـ .

ينظر في ترجمتها : الطبقات الكبرى؛ لابن سعد : (٥٨/٨ - ٨١) ، الاستيعاب : (١٨٨١/٤ - ١٨٨٥) ، تذكرة الحفاظ؛ للذهبي : (٢٧/١ - ٢٩) ، الإصابة في تمييز الصحابة؛ لابن حجر العسقلاني : (١٦/٨ - ٢٠) .

(٢) جزء من حديث ورد بهذا اللفظ أو قريب منه في سنن الترمذي : (٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩) تحت رقم (١٠٠٤) كتاب الجنائز، باب : ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت .

ونص إحدى رواياته : « عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الميِّتُ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » فقالت عائشة : يَرْحَمُهُ اللهُ ! لم يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ . إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ مَاتَ يَهُودِيًّا : إِنَّ الميِّتَ لَيُعَذَّبُ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ » .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث صحيح وقد روي من غير وجه عن عائشة : سنن الترمذي (٣٢٩/٣) .

وللحديث شواهد توازره مطولة ومختصرة في صحيح البخاري : (١٧٢/٢ ، ١٧٣) ، وصحيح مسلم : (٦٤١/٢ ، ٦٤٢) وسنن ابن ماجه : (٥٠٨/١) ، وسنن النسائي : (١٧/٤) ، و سنن أبي داود : (٤٩٥/٣) .

وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه، وقد سرد الحافظ ابن حجر

أقوالهم في «الفتح» (١٨٣/٣) وما بعدها .

وَمِمَّا يُحَقِّقُ^(١) ذَلِكَ^(٢) قَوْلُهُ - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٣)؛ كَذَّبَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(٤) مَعَ مُطَابَقَتِهِ لِلوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَابِقِ اعْتِقَادَهُمْ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ مُطَابَقَةُ الِاعْتِقَادِ لَا الِوَاقِعِ .

والجوابُ : أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْيَهُودِيِّ فِي قَوْلِهِ: «الاسلامُ حقٌّ»،

وَتَصْديقَهُ فِي خِلافِهِ . وَالِإِجْمَاعُ يَخَالِفُهُ^(٥) . وَ﴿لِكَاذِبُونَ﴾ أَي^(٦) : فِيمَا

يُشْعِرُ بِهِ / «إِنَّ وَاللَّامِ وَاسْمِيَّةَ الْجُمْلَةِ»؛ مِنْ كَوْنِ الشَّهَادَةِ مِنْ صَمِيمِ الْقَلْبِ .

= أَمَّا قَوْلُهُ : «وَهُمْ - بِالْكَسْرِ - فَمَعْنَاهُ : الْغُلَطُ» . غَرِيبُ الْحَدِيثِ، لِابْنِ الْجَوْزِيِّ : (٤٨٦/٢) .

(١) فِي الْأَصْلِ : «يَحْقِّقُهُ» . وَالصُّوَابُ مِنْ أ، ب .

(٢) أَي : قَوْلِ النَّظَامِ .

(٣) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ : مِنْ آيَةِ ١ .

(٤) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ : مِنْ آيَةِ ١ . وَالآيَةُ كَامِلَةٌ : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا

نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ .

(٥) فِي أ، ب، ف : «بِخِلافِهِ» وَهَذَا بِمَعْنَى .

(٦) «أَي» سَاقِطَةٌ مِنْ أ، ب .

الجواب^(١) بوجهين : بالمناقضة^(٢) جدلاً، والحل^(٣) تحقيقاً .
 أمّا المناقضة^(٤) : فأن^(٥) يُقال : لو صحَّ ما ذكرتم للزم تكذيبنا
 لليهودي^(٦) إذا قال : « الإسلام حقٌّ »؛ لعدم مطابقتِه لاعتقاده، وتصديقنا له في
 خلافه؛ أي : إذا قال : « الإسلام باطلٌ »؛ لمطابقتِه له؛ لكنّه خلاف الإجماع .
 وأمّا الحلُّ فهو : أنّه لم يترأَّ عن الكذب؛ بل عن مَدْمَة الكذب
 وتعمُّده المستلزم للتويخ عليه . ولظهوره^(٧) لم يَعرَضْ له^(٨) المصنّفُ .
 والجوابُ عن الآية : أنّه ليس المراد أنّهم لكاذبون في مقولهم^(٩)؛ بل
 فيما يُشعر به كلمة : « إنَّ، واللام، واسميّة الجملة »؛ من كَوْنِ شهادتهم

(١) في ب : « والجواب » .

(٢) في أ، ب : « بالمعارضة » .

والمناقضة لغةً : ضدُّ الإبرام . ينظر : اللسان : (نقض) : (٢٤٢/٧) .

وهي اصطلاحاً : بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدالّ

عليه في بعض من الصُّور . التعريفات للجرجاني : (٣١٥) .

(٣) الحلُّ : الفتح والتَّقْضُ . وحلُّ العُقْدة يَحُلُّها حلاً : فتحها ونقضها فانسحلت . اللسان

: (حلل) : (١٦٩/١١) .

(٤) في أ، ب : « المعارضة » .

(٥) في ب : « بأن » .

(٦) في أ، زيادة : « أي »، والسياق تامٌ بدونها .

(٧) أي : الوجه الثاني : « الحل » .

(٨) في أ، ب : تأخير « له » بعد كلمة : « المصنّف » .

(٩) وهو قولهم : ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ .

من صميم القلب^(١). هذا هو كما أجاب في «الفتاح»^(٢)، لكن له وجوه أخرى^(٣)؛ كما يقال: إنهم لكاذبون^(٤) في شهادتهم؛ إما لإشعارها عرفاً بالعلم؛ لأن من قال: «أشهد بكذا»^(٥) تضمن^(٦) أنني أقوله عن علم^(٧)، وإن كان الشهادة بمجرد تحمل العلم والزور، وتقيّد بما لُغَة^(٨). وإما لأنهم زعموا أن شهادتهم بذلك مُستَمِرَّة^(٩) غيبةً وحضوراً [لقولهم نشهد على طريقة قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(١٠)]^(١١). أو أنهم كاذبون في تسميتهم إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن مواطأة القلب^(١٢) لم يكن شهادةً - في الحقيقة - .

(١) لأن كل واحد من الثلاثة المتقدمة يفيد تأكيد الخبر - كما سيأتي - .

(٢) ينظر ص: (١٦٧) .

(٣) تنظر هذه الوجوه في الكشف: (٥٤٠/٤) .

(٤) في الأصل: «كاذبون» . والمثبت من: أ، ب؛ لكونه موافقاً للفظ الآية الكريمة واستثناساً بورود الكلمة هكذا في الجواب المتقدم .

(٥) في أ: «يتضمن» .

(٦) والعلم اعتقاد جازم ثابت، ولم يكن لهم اعتقاد جازم .

(٧) وعلى هذا فليس ثمة مانع أن يطلق على قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ شهادة مع أنه ليس كذلك - في حقيقة الأمر - باعتبار الأصل اللغوي .

(٨) في ب: «لمستمرة» .

(٩) سورة البقرة: من الآية ١٥ .

(١٠) من بداية المعقوف الأول إلى نهاية قوله: ﴿نَشْهَدُ﴾ مثبت من: أ، ب . وما جاء بعده إلى المعقوف الثاني مثبت من: أ .

(١١) في ب: «عن المواطأة» .

أَوْ أَنَّ الْمَعْنَى : لِكَاذِبُونَ فِيمَا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ خَيْرٌ عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ حَالُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ^(١). أَوْ أَنَّهُمْ قَوْمٌ كَاذِبُونَ^(٢) شَأْنُهُمُ الْكَذِبُ وَإِنْ صَدَقُوا فِي هَذَا الْخَبَرِ؛ وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنْ زُمْرَةِ الْكَاذِبِينَ^(٤).

ثُمَّ الْبَحْثُ فِي الْخَبَرِ إِمَّا عَنِ الْإِسْنَادِ أَوْ عَنِ طَرَفِيهِ؛ أَي : الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، أَوْ عَنِ وَضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا عِنْدَ صَاحِبِهِ، أَوْ عَنِ وَضْعِ الْجُمْلَتَيْنِ^(٥) إِذَا تَعَدَّدَتْ؛ ففِيهِ أَرْبَعَةٌ فُنُونٌ .

إِذَا^(٦) عَرَفْتَ أَنَّ الْخَبَرَ يَرْجِعُ إِلَى الْحُكْمِ^(٧) بِمَفْهُومٍ لِمَفْهُومٍ^(٨)؛ وَهُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ : الْإِسْنَادَ الْخَبْرِيَّ؛ كَقَوْلِنَا : « شَيْءٌ ثَابِتٌ »، « شَيْءٌ لَيْسَ

(١) في ب زيادة : « في الواقع عنه » .

(٢) في أ، زيادة : « من » والمعنى أبلغ بدونها .

(٣) في أ : « من » .

(٤) وحاصل الأجوبة : أن تكذيبهم إما عائد إلى الجملة الأولى : ﴿ تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ

اللَّهِ ﴾ أو إلى الجملة الثانية : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لِكَاذِبُونَ ﴾ أو لا يعود

إلى شيء من الجملتين البتة لأن شأنهم الكذب . وفي جميع ما تقدم لا يستقيم الدليل .

(٥) في ب : « الجملة » .

(٦) في أ، ب : « لما » .

(٧) في ب : « حكم » .

(٨) تقدم التصريح بهذا ص : (٤٣) من هذا القسم .

بثابت»؛ فأنت في الأول تحكم بالثبوت للشّيء، وفي الثاني بالاثبوت - فاعرف^(١) أن الاعتبار الرجعة إلى الخبر ثلاثة:

اعتبارٌ يرجعُ إلى نفسِ الإسنادِ من حيثُ هو حكمٌ؛ من غير التّعريضِ/ لكونه لغويّاً أو عقليّاً؛ فإنّه وظيفةٌ بيانيّةٌ؛ بل من حيثُ هو مجردٌ عن لامِ الابتداء^(٢) أو غير مجرد - مثلاً^(٣).

واعتبارٌ يرجعُ إلى طرَفِ الإسنادِ لا من حيثُ الحقيقةُ والحجاز؛ بل من حيثُ هُمَا هُمَا^(٤) لكونه^(٥) محذوفاً أو ثابتاً، مُعرّفاً أو مُنكراً .

واعتبارٌ يرجعُ إلى وضعِ كُلِّ من الطّرفينِ عندِ صاحبه - أي: الطّرفِ الآخر - ونسبته إليه؛ من التّقديم

(١) بداية جملة الجواب للشّرط المتقدّم : « إذا » .

(٢) في أ زيادة : « مثلاً »، وسيأتي في نهاية الجملة ما يعني عن إيرادها هنا .

(٣) قوله : « مثلاً » إشارة ظاهرة إلى عدم تعلق الاعتبار بلام الابتداء لذاته؛ بل إلى كلّ أداة أو تركيب تؤدّي مُؤداه؛ من كلّ ما يريد الحكم قوّة وثبوتاً؛ فيدخل في ذلك: القسم، ولامه، ونوئي التوكيد، وإنّ، وتكرار التركيب ... إلخ .

فالحكم المجرد؛ كقولنا : « زيدٌ عارفٌ »، وغير المجرد؛ نحو : « عرفت عرفت »، و « لزيد عارف »، و « إنّ زيداً عارف »، و « إنّ زيداً لعارف »، و « والله لقد عرفت »، أو « لأعرفن » .

(٤) « هما » الثانية ساقطة من ب . ومُراده بقوله : « من حيث هما هما » : من حيث كون الطرفين مسنداً ومسنداً إليه .

(٥) في أ : « ككونه » والمعنى معهما واحد .

والتأخير وغيرهما^(١).

هذا إذا كانت الجملة الخبرية مفردة؛ أمّا إذا تعدّدت فإلوضع كل من
الجملتين عند صاحبتهما^(٢) - أيضاً - اعتباراً آخر؛ من الفصل والوصل
وغيرهما^(٣).

وجعل لكل اعتبار فناً، فالفنون^(٤) أربعة^(٥).

واعلم : أنّه^(٦) في وضع الفنون خالف السكاكي؛ لأنّه^(٧) وضع لكل
من الطرفين فناً، ولم يضع^(٨) للوضع فناً مستقلاً؛ بل ذكره في خلال

(١) كالقصر - مثلاً - .

(٢) في الأصل : « صاحبها » والصواب من : أ، ب .

(٣) كالإيجاز والإطناب والمساواة .

(٤) في الأصل : « والفنون » والصواب من : أ، ب؛ لأنّ الفاء أفصحت عن جواب
شرط مقدّر . تقديره : « إذا كان الأمر كذلك فالفنون .. » .

(٥) يلحظ أنّ الشّارح - رحمه الله - أورد الاعتبارات نفسها التي ذكرها المصنّف غير
أنّه فصلّ القول فيها عندما نظر إليها من زاويتين؛ الأولى : في إطار الجملة الواحدة
وجعل التّقسيم ثلاثياً، الثّانية في إطار الجملة مع أختها، فزاد اعتباراً رابعاً . وبذا
انتهى إلى ما انتهى إليه من كون الفنون أربعة .

(٦) أي : المصنّف .

(٧) أي : السكاكي .

(٨) في ب : « يوضع »؛ وهو خطأً ظاهر .

فَتَيَّ الطَّرْفَيْنِ^(١)، بخلافه^(٢)؛ فَإِنَّهُ وَضَعَ لِلطَّرْفَيْنِ كِلَيْهِمَا فَنَاءً، وللوضع فَنَاءً؛ وهذا أخصر، وأوفق للنَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ .

(١) ينظر : المفتاح : (١٦٧)، والتقسيم عند السَّكَّاكِيِّ ثلاثيٌّ : « فَنٌ يرجع إلى حكم، وفَنٌ يرجع إلى المحكوم له، وهو المسند إليه، وفَنٌ يرجع إلى المحكوم به؛ وهو المسند » .

(٢) أي : المصنَّف .

الفنُّ الأوَّلُ : في الإسنادِ .

قدَّمَ الفنَّ الرَّاجِعَ إلى الإسنادِ على الأخوات^(١) - وإن كان بحسبِ الوجودِ مُتَأخِّرًا لتأخُّرِ النَّسْبَةِ عن المُنتَسِبِينَ؛ لأنَّه هو المقصودُ من الخير؛ فله التَّقدُّمُ^(٢) بحسبِ الشَّرْفِ .

قد يُريدُ به المتكلمُ أن يُعلِّمَ منه الحُكْمَ؛ نحو : « زيدٌ قائمٌ »، لمن لا يَعْلَمُه؛ أي : لمخاطبٍ لا يعلمُ قيامَ زيدٍ . ويُسمَّى : فائدةَ الخيرِ، وقد يُريدُ؛ أي : المتكلمُ به؛ أي : بالخبرِ، أن يُعلِّمَ أنَّه يَعْلَمُه؛ أي : يُعلِّمُ المخاطبَ أنَّ المتكلمَ يعلمُ ذلك الخيرَ؛ نحو قولك : حفظتَ التَّوراةَ؛ لمن قد حفظها^(٣)؛ أي : لمخاطبٍ حفظَ التَّوراةَ؛ فإنَّه لا يُريدُ^(٤) به إعلامُ المخاطبِ بأنَّه^(٥) حافظٌ للتَّوراةِ لامتناعِ إعلامِ المعلومِ؛ بل يُريدُ إعلامه بأنَّه^(٦) يَعْلَمُ أنَّه حافظٌ للتَّوراةِ . ويسمَّى^(٧) : لازمَ فائدةِ الخيرِ .

(١) هكذا في الأصل ب . وفي أ : « الإخوان » .

(٢) في أ : « التقدّم » .

(٣) في ف، ب : « حفظه » بدون تأنيث الضمير؛ على أنه بمعنى الكتاب . وكلا الوجهين جائز .

(٤) في الأصل : « يُراد » والمثبت من : أ، ب . وهو الموافق للسياق .

(٥) أي : المخاطب .

(٦) أي : المتكلم .

(٧) في أ، زيادة : « العلم بعلم المتكلم بالحكم » والسياق تامٌ بدونها .

والأولى^(١) بدون هذه^(٢) تمتنع^(٣) من غير عكس^(٤)؛ هذا [على]^(٥) ما هو المشهور من القوم؛ إذ قالوا: من الضروريات لكل عاقل أن يقصد^(٦) بالخبر إفادة المخاطب، وإلا كان^(٧) الإخبار عبثاً؛ لكن الحق أنه بحسب مقتضى الظاهر، أو من حيث هو الخبر، أو بحسب^(٨) الغالب؛ لأن قصد^(٩) حنة أم

(١) في الأصل: « والأول ». والمثبت من: أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح. والمراد بها: فائدة الخبر.

(٢) اسم الإشارة يعود إلى لازم الفائدة، وقد أتته باعتباره فائدة — أيضاً —.

(٣) في الأصل: « تمتنع ». والمثبت من: أ، ب؛ وهو الموافق لما في المفتاح.

(٤) والمعنى: أن كل من أفدته فائدة الخبر أفدته ضمناً لازم الفائدة، وليس من أفدته لازم الفائدة أفدته فائدة الخبر.

وهو ما عبّر عنه الخطيب القزويني — رحمه الله — بقوله (الإيضاح: ٦٧/١): « أي: يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه؛ لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، مع أن سماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثاني منه. ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه، لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني، وامتناع حصول الحاصل ».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من: أ، ب.

(٦) في ب: « القصد »، ولا يستقيم معها ظاهر السياق.

(٧) في ب: « لكان »، ولا يستقيم معها السياق إلا بتأويل؛ هو تقدير إن قائمة مقام لو.

(٨) قوله: « مقتضى ... بحسب » ساقط من: أ، ب، وليس مخلاً بالمعنى؛ لأن ما تميّز به الأصل من زيادة فضلة، مكررة للمعنى الذي أثبتته بقية النسخ الأخرى.

(٩) في ب زيادة: « خير » والمعنى تام بدونها.

مریم فی قولها : ﴿ رَبُّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾^(١) ليس إلى إفادة فائدة الخبر، ولا إلى إفادة لازمها؛ لشمول علم الله - تعالى -؛ بل إلى إظهار التحسّر، وإنشاء^(٢) التأسّف، أو غيره^(٣)، وكم مثلها في القرآن!^(٤).

ومن / حقّ الكلام عقلاً؛ أي : العقل يحكم بأنّ حقّ الكلام أن يكون بقدر الحاجة، مُفرغاً في قلب^(٥) المراد؛ لا أزيد وإلا كان^(٦) هذراً^(٧)، ولا أنقص وإلا كان^(٨) حصراً^(٩).

[ب/٦]

(١) سورة آل عمران، من الآية : ٣٦ .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « إفشاء » وهو تحريف ظاهر . والكلمة ساقطة في ب .

(٣) وهو بذلك يشير إلى أنّ الخبر يأتي لغير الغرضين الأصليين - فائدة الخبر، لازم الفائدة -؛ بل يأتي لأغراض أخرى تُفهم من السياق وقرائن الأحوال، وتعرف بالأغراض التوعّية للخبر؛ منها : إظهار التحسّر وإنشاء التأسّف؛ الذي أشار إليه الشارح في خبر أمّ مریم - عليها السّلام - .

(٤) خالف المصنّف - رحمه الله - صاحبَ المفتاح بتأخيره الحديث عن أغراض الخبر وكان حقّه أن يُذكر حيث يُذكر مرجع الخبر والصدق واحتمالهما - كما فعل السكّاكبي -، وإنما أخره - ههنا - ليجني عليه الكلام في الاحتياج إلى تأكيد الإسناد وعدمه؛ وهو الذي بدأه بقوله : «ومن حقّ الكلام عقلاً» .

(٥) القلبُ والقلبُ - بدون إضافة - : الشّيء الذي تُفرغ فيه الجواهر؛ ليكون مثلاً لما يُصاغ منها . اللسان : (قلب) : (٦٨٩/١) .

(٦) في أ، ب : « لكان »، ولا يستقيم معها السياق إلا بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو .

(٧) الهذّرُ : الكلام الذي لا يُعبأ به، والهذّرُ : الكثير الرّدئ، وقيل : سقط الكلام . اللسان : (هذر) : (٢٥٩/٥) .

(٨) في أ، ب : « لكان »، ولا يستقيم معها السياق إلا بتأويل؛ هو تقدير «إن» قائمة مقام لو .

(٩) الحصرُ : ضربٌ من العي . اللسان : (حصر) : (١٩٣/٤) .

فالخطابُ بالخبرِ إِمَّا^(١) مع خالي الذهن عن الحكمِ بأحدِ طرفي الخبرِ على الآخرِ نَفِيًّا^(٢) أَوْ إِبْتَاتًا، وعن^(٣) الترددِ فيه؛ فَيَجْرَدُ عن المؤكِّداتِ، ولا يُشَمَّ رائحتها، وكفى في انتقاش^(٤) ذهنِ المخاطبِ حينئذٍ بالحكمِ مُجْرَدُ الإسنادِ؛ لمصادفته^(٥) خاليًّا؛ فَإِنَّ المحلَّ الخالي^(٦) إذا كانَ فارغًا تَمَكَّنَ فيه نقشٌ يَرِدُ عليه أشدَّ تَمَكُّنٍ :

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى

فَصَادَفَ قَلْبِي خَالِيًّا فَتَمَكَّنَا^(٧)

- (١) هذا شروع في بيان أنواع الخير من حيث التأكيد وعدمه بالنظر إلى المخاطب، وهو ما يُعرف — بلاغة — بأضرب الخير: «الابتدائي، الطلبي، الإنكاري» .
- (٢) في أ، ب: « وإبباتاً » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .
- (٣) في أ: « أو عن » بالعطف بأو . و« عن » ساقطة من ب .
- (٤) الانتقاش — في الأصل: ما يحدثه التَّقَاشُ على فصِّ الخاتم . ينظر: اللسان: (نقش):
- (٥) (٣٥٩/٦)، واستعارته هنا لما يوقع في الذهن .
- (٦) أي: ذهن المخاطب .
- (٧) كلمة: « الخالي » ساقطة من: أ، ب، وحذفها هو الأنسب؛ للسلامة من التكرار؛ لأنَّ الخالي لا يكون إلا فارغاً .
- (٧) البيت من الطويل، والاستشهاد به معنوي . وقد اختلفت المصادرُ الناقله له في تحديد قائله، وفي روايته؛ حيث ورد عند الجاحظ منسوباً إلى مجنون بني عامر؛ برواية: « قلبي فارغاً » في البيان والتبيين؛ للجاحظ: (٤١/٢ — ٤٢)، ورواية: « قلباً خالياً » في الحيوان: (١٦٩/١ ، ١٦٧/٤)، وهذه الرواية منسوبة إلى ديك الجن؛ عبد السلام بن رغبان في ديوانه: (١٠٨)، كما ورد في عيون الأخبار؛ لابن قتيبة: (٩/٣) منسوبة إلى عمر بن أبي ربيعة؛ برواية: « قلباً فارغاً »، وورد — أيضاً — منسوبة إلى ابن الطَّريَّة في الموازنة: =

نحو: « زيدٌ قائمٌ »؛ مثال المجرد^(١) عن المؤكّدات، ويُسمّى : ابتدائياً؛ لأنّه يقع غالباً في ابتداء الكلام^(٢). وقوله : لأنّ الخلل الخالي يتمكّن فيه كلُّ نقشٍ يرد عليه : تعليلٌ لقوله : « فيجرد ». وإمّا مع مُتَحَيِّرٍ^(٣) طالبٍ^(٤) للحكم، طرّفاه — أي : طرّفاه الإسناد^(٥) — حاصلان عنده دون الحكم والإسناد؛ فهو — أي : المتحير^(٦) — بينَ بين^(٧)؛ أي : بين الإسناد وبين اللّا إسناد؛ فيؤكّد للاحتياج إليه لزوال التّحير . نحو : « لزيدٌ قائمٌ »؛ مؤكّداً بلام الابتداء، و« إن زيدا قائمٌ »؛ مؤكّداً بأنّ التّحقيقية . ويُسمّى : طلبياً؛ لكونِ المخاطبِ طالباً له .

= (٦٩) برواية عيون الأخبار، وفي محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء؛ للأصفهانيّ : (٢٩/٢) برواية الحيوان . أمّا الرواية التي استشهد بها الشّارح فقد وردت عند السّكاكيّ في المفتاح : (١٧٠)، وتابعه فيها الطّبيّ في التّبيان : (٢٢٨)

(١) في ب : « للمجرد » .

(٢) أي : من غير سبق طلب أو إنكار .

(٣) المتحيرُّ : هو الذي لم يهتد لأمره . ينظر : اللسان : (حير) : (٢٢٢/٤) .

(٤) كلمة : « طالب » أدرجت ضمن كلام الإيجيّ في أ . وليست موجودة في ف .

(٥) أي : المسند إليه والمسند .

(٦) في أ، ب : « فالتحيرُّ » .

(٧) أصله كما ذكره الشّارح عقبه أي : « بين الإسناد وبين اللّا إسناد » أو « بين الإثبات

وبين السّلب »؛ فحذف المضاف إليه من كليهما ورُكّب المضافان فجُعلا اسمًا

واحدًا فبنيا .

وقوله : « طرفاه عنده » جملة وقعت صفة لقوله : « مُتَحَيِّرٌ » .
 وَإِمَّا^(١) مَعَ مُنْكَرٍ يَحْكُمُ بِخِلَافِهِ؛ أَي : بِخِلَافِ مَا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ،
 فَيُزَادُ^(٢) توكيده بحسب قوة إنكاره؛ أَي : بِحَسَبِ مَا أُشْرِبَ^(٣) من
 الإنكار في اعتقاده، ليردّه — أَي : المُتَكَلِّمُ المُخَاطَبَ —^(٤) إلى حُكْمِ
 نفسه. نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »؛ لمن يُنْكَرُ القيامَ، وَ « وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا
 لَقَائِمٌ »؛ لمن يُبَالِغُ في إنكار القيام، وَيُسَمَّى إنكاريًّا . ويشهد له قول
 رُسُلِ عِيسَى — عَلَيْهِ السَّلَامُ — أَوْلَا: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾^(٥)؛
 وَثَانِيًّا: إِذْ بُولِغَ فِي تَكْذِيبِهِمْ: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾^(٦) .

(١) في ب: «فإمّا»؛ بالعطف بالفاء . ولا يتناسب مع مثيلاتها في القسمين المتقدمين قبلها.

(٢) هكذا — أيضاً في ف — . وفي ب : « فيزداد » .

(٣) الإشراب : المخالطة . وأشرب فلاناً حُبَّ فلانة؛ أَي : خالط قلبه . ينظر :

اللِّسَانُ : (شرب) : (٤٩١/١) .

(٤) في ب : « والمخاطب » ولا وجه له . ويظهر أن النَّاسِخَ — عفا الله عنه — توهم

حركة الحرف السَّابِقِ : « الصَّمِّ » وأوًّا .

(٥) سورة يس : من الآية : ١٤ .

(٦) سورة يس، من الآية ١٦ . وفي أ وردت الآية كاملة: ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ

لَمُرْسَلُونَ ﴾ .

أرسل عيسى — عليه السلام — إلى أهل أنطاكية^(١) اثنين :
 شمعون، ويوحنا؛ فكذبوهما؛ فقواهما برسول ثالث هو بولس^(٢)، أو
 حبيب التجار، فقالوا : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴾ ، فَأَنْكَرُوا^(٣) بقولهم :
 ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ ﴾^(٤) الآية؛ / فَأَجَابُوا بقولهم : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾^(٥)
 الآية. وكلما كانت الآية مشتملة على تكذيب الرسل من ثلاثة أوجه^(٦)

(١) أنطاكية — بالفتح، ثم السكون، والياء مخففة — : مدينة من الثغور الشامية ،
 شهرت بطيب هوائها، وعذوبة مائها، وكثرة خيراتها . حاصرها أبو عبيدة بن
 الجراح وصالح أهلها على الجزية .
 ينظر : معجم ما استعجم؛ لأبي عبيد البكري : (٢٠٠/١) ، و معجم البلدان؛
 لياقوت الحموي : (٢٦٦/١ — ٢٧٠) .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ : « فولس » . وفي ب : « يونس » .

(٣) في ب : « وأنكروا » .

(٤) سورة يس : من الآية ١٥ . وفي أ : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا ﴾ وسيأتي تمام الآية
 ضمن ذكر الآيات قريباً .

(٥) في أ : أتمت الآية كاملة : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ .

ولزيد إيضاح نسوق الآيات كاملة؛ قال تعالى : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ
 الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا
 ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ﴿١١﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
 أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٢﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ . سورة يس : الآيات :

. ١٦، ١٥، ١٤، ١٣

(٦) الوجه الأول : قوله : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَنَا ﴾ ، والوجه الثاني : قوله : ﴿ مَا
 أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ، والوجه الثالث : قوله : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ .

أكد إثبات رسالاتهم^(١) — أيضاً — بثلاثة أوجه: « اللام، وإن، وما في قُوَّة القَسَم^(٢) ».

(١) في أ، ب: « رسالتهم ».

(٢) أورد المفسرون القصة بروايات مختلفة متفاوتة طولاً وقصراً. فمن قائل بأن أولئك الرسل رسل الله سبحانه وتعالى، ومن قائل بأنهم رسل لعيسى — عليه السلام —، ومنهم من قال بأن أسماءهم: شمعون، ويوحنا، وبولس. ومنهم من قال بأنهم: صادق، ومصدوق، وشمعون، وقيل غير ذلك. وكما وقع الاختلاف في الرسل وأسمائهم وقع الاختلاف في القرية المرسل إليها؛ هل هي أنطاكية أم غيرها؟.

وقد رجح ابن كثير في تفسيره (٣/٥٧٦ — ٥٧٧): « أن هؤلاء كانوا رسل الله عز وجل لا من جهة المسيح — عليه السلام — كما قال تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ... وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ولو كان هؤلاء من الحواريين لقالوا عبارة تناسب أنهم من عند المسيح عليه السلام، والله تعالى أعلم. ثم لو كانوا رسل المسيح لما قالوا لهم: ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ».

كما رجح أن هذه القرية ليست أنطاكية « لأن أهل أنطاكية آمنوا برسل المسيح إليهم، وكانوا أول مدينة آمنت بالمسيح... فإذا تقرر أن أنطاكية أول مدينة آمنت؛ فأهل هذه القرية ذكر الله تعالى أنهم كذبوا رسله، وأنه أهلكهم بصيحة واحدة... » ثم « إن قصة أنطاكية مع الحواريين أصحاب المسيح بعد نزول التوراة، وقد ذكر أبو سعيد الخدري — رضي الله عنه — وغير واحد من السلف أن الله تبارك وتعالى بعد إنزاله التوراة لم يهلك أمة من الأمم عن آخرهم بعذاب يعنه عليهم...؛ فعلى هذا يتعين أن هذه القرية المذكورة في القرآن قرية أخرى غير أنطاكية... أو تكون أنطاكية إن كان لفظها محفوظاً في هذه القصة مدينة أخرى غير هذه =

هذا كُله^(١) إخراجُ الكلامِ على مُقتضى الظاهر، وأنّه في علمِ
البيان يُسمّى : بالتّصريح^(٢).

وإخراجُ الكلامِ على مُقتضى الظاهرِ أخصُّ من إخراجِ الكلامِ على
مُقتضى الحال^(٣)؛ لأنّ العُدولَ عن مُقتضى الظاهر - أيضاً -
مُقتضى الحال، ولا ينعكس .

وقد يُعدلُ؛ أي : الكلامِ عنه؛ أي : عن مُقتضى الظاهر، ويُسمّى
حينئذٍ : إخراج^(٤) الكلامِ لا على مقتضى الظاهر؛ فيقامُ العالمُ بالفائدةِ
ولازمها مقامُ الجاهل؛ لاعتباراتٍ خطائية^(٥) إقناعية؛ أي : مَظنُوناتٍ

= المشهورة المعروفة؛ فإنّ هذه لم يعرف أنّها أهلكت؛ لا في الملة التصرانية، ولا
قبل ذلك والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

ينظر القصة في : تفسير الطبري (١٥٥/٢٢ - ١٥٦)، وفي كشف
الزّمخشري : (١٠/٤ - ١١)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي : (١٢/٧)، الجامع
لأحكام القرآن؛ للقرطبي : (١٤/١٥)، وتفسير ابن كثير : (٥٧٤/٤ - ٥٧٧)،
وفتح القدير؛ للشوكاني : (٣٦٣/٤ - ٣٦٦) .

(١) أي : الخطاب المجرد مع خالي الذهن، والخطاب المؤكّد تأكيداً طلبياً مع المتحرّج،
والخطاب المؤكّد بأكثر من مؤكّد مع المنكر؛ بحسب درجات إنكاره .

(٢) سُمّي بذلك لأنّ دلالاته على الخاصية المرادة واضحة .

(٣) وعلى هذا فإنّ « معناه : مقتضى ظاهر الحال » شرح العلامة سعد الدّين التفتازاني
على التلخيص (ضمن شروح المفتاح) : (٢٠٨/١) .

(٤) في الأصل : « بإخراج » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٥) في أ زيادة : « أي » والسّياق تامّ بدونها؛ بل إنّ في إثباتها تكراراً لها؛ لورودها مرّة
أخرى عقب ذلك، وليس من منهج الشّارح تكرارها في الجملة الواحدة .

وَمَقْبُولَاتٍ؛ لَا بُرْهَانِيَّةَ . مَرَجُّهَا؛ أَي : مَرَجُّ تِلْكَ ^(١) الِاعْتِبَارَاتِ
التَّجْهِيلُ أَي : تَجْهِيلُ الْعَالِمِ؛ لَوْجُوهٌ ^(٢) مُخْتَلِفَةٌ؛ كَعَدَمِ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَى
عِلْمِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٣) : ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي
الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤)؛
يَنْفِي الْعِلْمَ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَعْمَلُوا ^(٥) بِهِ؛ بَعْلَمَهُمْ، وَلَمْ يَجْرُوا عَلَى سَنَنِ
مُقْتَضَاهُ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي صَدْرِ الْآيَةِ : ﴿ وَلَقَدْ عَلَّمُوا ﴾؛ مُؤَكِّدًا بِاللَّامِ
الْقَسَمِيَّةِ وَاصْفَاءً لَهُمْ بِالْعِلْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ الْقَسَمِيِّ .

وَنظِيرُهُ؛ أَي : نَظِيرُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ؛ فِي أَنَّ
الْمُتَّصِفَ بِالشَّيْءِ نُزِّلَ مَنزَلَةَ الْخَالِي عَنْهُ بِوَجْهِ خَطَابِيٍّ؛ لَا فِي تَنْزِيلِ الْعَالِمِ مَنزَلَةَ
الْجَاهِلِ، قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ ^(٦) أَثْبَتَ الرَّمِيَّةَ
لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؛ إِذْ هُوَ الرَّامِي بِحَسَبِ الصُّورَةِ،

(١) كلمة : « تلك » ساقطة من ب .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « بوجوه » وهو الموافق لما في المفتاح .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ف .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٠٢ . والضَّمير في قوله : ﴿ عَلَّمُوا ﴾ عائد إلى أهل الكتاب، وقيل : اليهود خاصة، أما الضَّمير في قوله : ﴿ اشْتَرَاهُ ﴾ فهو عائد إلى السُّحْر المذكور في صدر الآية .

والخلاق : النَّصيب . ينظر : تفسير الطَّبْرِيِّ : (٥٤١/٢ - ٤٥٣) .

(٥) في ب : « يعلموا » وهو تحريف .

(٦) سورة الأنفال، من الآية : ١٧ . وفي أ ورد ضمن الاستشهاد قوله تعالى :

﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ وليس في ف . ولا يستدعيه موضع الشاهد .

ونفاها عنه بحسب التأثير؛ إذ لا مؤثر إلا الله ولا سيما^(١) في الأثر العظيم الذي ليس في قوة البشر .

رؤي أنه — عليه السلام — لَمَّا طلعت قريش^(٢) قال : « هذه قريشٌ

(١) في أ، ب : « سيما » .

(٢) القصة بلفظ قريب جداً من هذا في الكشاف : (١٩٧/١) ولم أعتز في كتب الحديث على ما يدلُّ أن هذه القصة وقعت يوم بدر — كما هو الحال عند المفسرين — بل إن ثمة روايات متقاربة ورد بعضها في صحيح مسلم : (١٤٠٢/٣) وبعضها في مسند الإمام أحمد : (٣٥٤/٧ — ٣٥٥) وبعضها في مسند الدارمي : (٢٨٩/٢ ، ٢٩٠) تدلُّ على أن تلك الرمية كانت يوم حنين . وهذا ما أكدّه الطَّبَّيُّ في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب « مخطوط » رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية : (٣٣٠) إذ قال : « لم يذكر أحد من أئمة الحديث أن هذه الرمية كانت ببدر » . غير أن ابن حجر العسقلاني — رحمه الله — في كتابه : الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف « طبع مستقلاً عقب تفسير الكشاف في طبعة دار المعرفة » — علّق على قول الطَّبَّيِّ راداً له؛ فقال ص (٦٨) : « وهو تعقيب غير مرضي » . ثم ذكر ما يؤكّد أن هذه القصة وردت ببدر مستشهداً بعدة روايات وردت عند الواقديّ والطَّبَّيِّ . ينظر : الصّفحة السابقة .
والحقُّ : أن تلك الروايات — وإن قويت بمحملها وتعدّد طرقها — لا تخلو من ضعف أو انقطاع . ومع ذلك لا أرى مانعاً من الجمع بين الرأيين؛ بأن هناك رميتين إحداهما وقعت منه صلّى الله عليه وسلّم يوم بدر، والأخرى يوم حنين . والله أعلم .
ينظر تلك الروايات في مغازي الواقديّ : (٨٠/١ — ٨١) ، وتفسير الطَّبَّيِّ : (٤٤٤/٣) ، وسيرة ابن هشام : (٦٦٨/٢) .

وفي مسند الإمام أحمد : (٤٨٧/٤) ، (٤٤٢/٥) ، وابن حبان : (٦٥٠٢) ،

وأبو نعيم في الدلائل : (١٣٩) ، والبيهقيّ في الدلائل : (٢٤٠/٦) — أن هذه =

قَدْ جَاءَتْ بِجِيلَانِهَا وَفَخَرَهَا^(١) يُكَذِّبُونَ رَسُولَكَ؛ اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ مَا وَعَدْتَنِي!؛ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ: خُذْ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ فَأَرْمِهِمْ بِهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — لَعَلِّي — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — لَمَّا التَّقَى الْجَمْعَانِ: أَعْطِنِي قَبْضَةً مِنَ الْحَصْبَانِ^(٢)؛ فَرَمَى بِهَا فِي وُجُوهِهِمْ، وَقَالَ^(٣): شَاهَتِ الْوُجُوهُ!^(٤)؛ فَلَمْ يَبْقَ كَافِرٌ إِلَّا شُغِلَ بِعَيْنِهِ؛ فَاهْزَمُوا» .

وقوله — تعالى — : ﴿ وَإِنْ كَثُرُوا أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ

وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾^(٥) أثبت

[ب/٧] لهم الأيمان في صدر الآية، ونفى عنهم في عجزها؛ إذ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهَا / الغرضُ الَّذِي هُوَ الْاسْتِثْنَاءُ وَالْوَفَاءُ .

= الرّمية وما رافقها من دعاء كانت قبل بدر — عندما تمايلات عليه قريش لقتله ضربة رجل واحد — ولكن ثمرتها ظهرت ببدر « فما أصاب رجلاً منهم من ذلك الحصى حصاة إلا قتل يوم بدر كافراً » مسند الإمام أحمد : (٤٨٧/٤) .

(١) في الأصل : « ومجدها » . والمثبت من : أ، ب . مصادر القول السابقة . وهو الأولى؛ لإجماع مصادر القول عليه .

(٢) الحَصْبَانِ : الحجارة الصّغيرة . ينظر : اللسان : (حصب) : (٣١٩/١) .

(٣) في ب : « وقالت » وهو تحريف بالزيادة .

(٤) شاهت الوجوه : أي : قبحت . النهاية في غريب الحديث : (٥١١/٢) ، غريب

الحديث : (٥٦٩/١) ، وينظر : اللسان : (شوه) : (٥٠٨/١٣) .

(٥) سورة التوبة : من الآية ١٢ .

وقَدْ يُلقى؛ أي : وإذ^(١) يُعدل عن^(٢) الظاهر بناءً على أَنَّهُ هُوَ مقتضى الحال قَدْ يلقى الخبرُ إلى المنكرِ مُجَرَّدًا عن المؤكِّداتِ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مِنْزَلَةً مِنْ لَا يُنْكَرُ^(٣)، إِذَا كَانَ مَعَهُ؛ أَي^(٤): مَعَ الْمُنْكَرِ مَا إِذَا تَأَمَّلَهُ؛ كَالدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ^(٥) ارْتَدَّعَ عَنِ الْإِنْكَارِ؛ تَقُولُ لِلْكَافِرِ : « الْإِسْلَامُ حَقٌّ » لَوْضُوحِ دَلَالَتِهِ؛ أَيُ : لَمَّا مَعَهُ مِنَ الدَّلَائِلِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي لَوْ تَأَمَّلَهَا^(٦) عَرَفَ حَقِّيَّتَهُ^(٧).

ومِثْلُهُ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٨) مَعَ كَثْرَةِ الْمُرْتَابِينَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي وُضُوحِ الدَّلَالَةِ وَسُطُوعِ الْبُرْهَانِ بَحِيثٌ لَوْ تَأَمَّلُوا فِيهِ ارْتَدَّعُوا عَنِ الْارْتِيَابِ .

وإِلَى غَيْرِ السَّائِلِ؛ أَيُ : يُلْقَى إِلَى غَيْرِ السَّائِلِ . عَبَّرَ عَنِ خَالِي الذَّهْنِ «بِعَيْرِ السَّائِلِ» لِئِنَّهُ عَلَى أَنَّ إِلقاءَ الْخَبْرِ إِلَيْهِ مُؤَكِّدًا لِتَنْزِيلِهِ مِنْزَلَةَ السَّائِلِ^(٩) مُؤَكِّدًا؛ وَذَلِكَ لَيْسَ كَمَا اتَّفَقَ؛ بَلْ إِذَا قُدِّمَ إِلَيْهِ؛ أَيُ: إِلَى غَيْرِ

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « وإذا » . والجملة شروع في تنزيل المنكر مقام الآخرين .

(٢) في أ زيادة : « مقتضى » .

(٣) في الأصل : « لا ينكره » . والمثبت من : أ، ب، ف .

(٤) « أي » ساقطة من ب .

(٥) في أ، ب زيادة : « امتنع و » والمعنى تام بدونها .

(٦) الضمير عائذ إلى الكافر .

(٧) في ب : « عن حقيقته » . وهو خطأ ظاهر .

(٨) سورة البقرة : من الآية : ٢ .

(٩) في ب : « المسائل »، وهو تحريف بالزيادة .

السائل، ما يُلوِّح^(١)؛ كلام يُشير به بالخبر^(٢)، ويُشعر بِحُكْمِ ذلك الخبرِ ومضمونه؛ لأنه للنفس اليقظي^(٣) مظنة التردد؛ لأن تقدم^(٤) الملوِّح للنفس اليقظي مظنة الطلب والتردد في تحقق^(٥) مضمونه للتلويح، وعدم تحقّقه لعدم التصريح. قال^(٦): ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ

مُغْرَقُونَ﴾^(٧)؛ أي: لا تُراجعي يا نُوحُ في إهلاك الكفار وإغراقهم. ولَمَّا أُوْرثَ هَذَا النَّهْيُ تَحْيُرَ^(٨) نوح — عليه السلام — في سبب عدم المراجعة، وأنهم مُغْرَقُونَ أم لا؟ — أُزِيلَ هَذَا التَّحْيِيرُ بِأَنْ قِيلَ: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ على سبيل التوكيد؛ أي: محكومون^(٩) بغرقهم.

(١) التلويح لغة: الإشارة عن بعد.

وفي اصطلاح أهل البيان: ذكر لفظ يدلّ على معنى يتوسّط لوازمه؛ كما في كثير الرماد. شرح الفوائد: لمجهول: (ل: ٢٦/ب)، وينظر: مفتاح العلوم: (٤١١)، الإيضاح: (١٧٦/٥).

(٢) في أ، ب وردت العبارة هكذا: «ما يُلوِّح به كلام يشير بالخبر».

(٣) أي: المنتبهة. واليقظة نقيض النوم. اللسان: (يقظ) (٤٦٦/٧).

(٤) في أ، ب: «تقدم».

(٥) في ب: «تحقيق».

(٦) في أ: زيادة: «الله تعالى»، وليست في ف.

(٧) سورة المؤمنون: من الآية: ٢٧.

(٨) في أ: «تردد»، وهما بمعنى.

(٩) في ب: «محكومون» وهو تحريف بالتقص.

وكذا إلى غير المنكر؛ أي : كما يُلقى إلى غير السائل مُؤكِّداً؛
كذلك يُلقى إلى غير المنكر مُؤكِّداً زيادةً تأكيداً^(١) عند شيءٍ؛ أي : إذا
كان عليه شيءٌ من مخايل^(٢) الإنكارِ وأماراته؛ قال^(٣):

جاءَ شقيقٌ^(٤) عارِضاً رُمحَهُ إنَّ بنيَ عمِّكَ فيهِم رِمَاحُ

شقيق: اسمُ رجلٍ حسبَ تأتي^(٥) المقاومة مع بني عمِّه سهلاً؛

(١) في أ : «توكيد» وهما بمعنى .

(٢) المخايل: جمع مخيلة، وهي محلُّ الظنِّ؛ يقال: حلَّتْ الشَّيءَ خَيْلاً وَمَخِيلَةً أي: ظننته.
ومنه المثل: «مَنْ يَسْمَعُ يَحِلُّ» أي: يظن. ينظر: اللسان: (خيل): (٢٢٦/١١).

(٣) البيت من السريع. وقائله: جحل بن نضلة؛ أحدُ بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن أعصر.
وبعدَه :

هَلْ أَحَدُ الدَّهْرِ لَنَا ذِلَّةٌ أَمْ هَلْ رَقَّتْ أُمُّ شَقِيقِ سِلَاحِ

وقد ورد البيت منسوباً لقائله في البيان والتبيين : (٣٤٠/٣)، والمؤتلف والمختلف
لأبي القاسم؛ الحسن بن بشر : (١١٢)، ومعاهد التنصيص : (٧٢/١) وبدون
نسبة في الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء؛ للمرزباني : (٣٩٦)، ودلائل
الإعجاز : (٣٢٦)، ونهاية الإيجاز : (٣٥٩)، ومفتاح العلوم : (١٧٤)،
والإيضاح : (٧٥/١)، والتبيين في البيان : (٢٢٩) .

والشاهد فيه قوله : « إنَّ بنيَ عمِّكَ فيهِم رِمَاحُ » حيث نزلَ غير المنكر للشَّيءِ منزلةَ
المنكر لظهور أمارات الإنكار عليه .

(٤) هو / شقيق بن جزء بن رباح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيان أحد بني قتيبة بن معن .
المؤتلف والمختلف : (١١٢) .

(٥) في الأصل، ب: «بأن» والصواب من: أ، ويشهد لصوابه وصفه بقوله: «سهلاً» في
نهاية العبارة وهو ما لا يصدق مع «بأن» لضرورة أن يكون خيرا «سهلاً» مرفوعاً من
ناحية، ومطابقاً للاسم «المقاومة»- من حيث التأنيث- من ناحية أخرى .

حين^(١) جاء آخذًا رُمحَه بالعَرَض؛ غير مُلْتَفِتٍ إلى القَرْنِ المكافح^(٢)، حتَّى يجعل طرفَ الرُّمَحِ إليه، مغرورًا بشجاعته؛ فترلُّهُ الشَّاعِرُ لهذا منزلةً من يُنكرُ أن في بني عمِّه أهبَّةَ^(٣) الحَرْبِ؛ من الرِّمَاحِ وسائرِ السِّلَاحِ، ويعتقدُ كونَ كُلِّهم عَزْلًا^(٤).

والحاصلُ: أنَّه يجبُ أن يكونَ لباسٌ^(٥) الكلامِ على قَدِّ^(٦) /المقام؛ لا زائدًا ولا ناقصًا، ووضعُ الخبرِ ليعتقدَ المخاطبُ مضمونه؛ فحقُّهُ أن يُخاطبَ به من لا يعتقدُه^(٧)؛ وهو إمَّا غيرُ مُتصوِّرٍ له^(٨)، أو مُتصوِّرٌ مع تجويزِ نقيضه^(٩) أو مع اعتقاده^(١٠).

(١) كلمة « حين » ساقطة من ب .

(٢) هكذا في الأصل، وفي أ، ب، مفتاح العلوم: «المكاوح». ولفظة الأصل أولى وأصدق على المقام؛ لأنَّ المكافحة : «المضاربة والمدافعة لقاء الوجه». وهذا ما يتحقق مع حمل الرُّمَحِ ورأسه للخصم. أمَّا المكاوحة فإنَّها لا تتجاوز معنى المقاتلة والمغالبة .

ينظر : اللسان : (كفتح) : (٥٧٣ / ٢) ، و (كوح) : (٥٧٥ / ٢) .

(٣) الأهبَّةُ : العُدَّةُ . وأهبَّةُ الحربِ : عُدَّتُها . اللسان : (أهب) : (٢١٧ / ١) .

(٤) في أ زيادة : «لا سلاح لهم»، والسِّيَاق تامٌّ بدونها لكونه تفسيرًا لقوله : «عزلاً» .

(٥) في الأصل : « أساس » والصواب من أ، ب . إذ رُبِطُ المطابقة بأساس الكلام يوحى بوجود فضلة لا يُعتدُّ بها في مطابقة الكلام لمقتضى الحال . والبلاغة تمنع ذلك .

(٦) في الأصل : « قدر » . والمثبت من أ، ب؛ إذ هو المناسب للباس المتقدم .

(٧) في ب : « لا يعتقد » .

(٨) وهو خالي الذَّهن .

(٩) وهو المتردّد .

(١٠) أي : اعتقاد التَّقْيِيزِ؛ وهو المنكر .

فَمَعَ الْأَوَّلِ يَكْفِي أَصْلُ الْخَبْرِ . وَمَعَ الثَّانِي يُجِبُ زِيَادَةُ تَقْوِيَةٍ لَهُ لِمَنْعٍ^(١) تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ . وَمَعَ^(٢) الثَّلَاثِ أَزِيدَ لِمَنْعٍ^(٣) اعْتِقَادِ النَّقِيضِ . ثُمَّ تَجْوِيزُهُ .
وَكَلَّمَا كَانَ اعْتِقَادُهُ أَقْوَى احتِجَاجَ إِلَى مُزِيلِ أَقْوَى؛ لَا جَرَمَ يُخَاطَبُ
الْأَوَّلَ بِهِ مُجَرَّدًا، وَالثَّانِي مُؤَكَّدًا، وَالثَّلَاثَ أَشَدَّ تَأْكِيدًا .

ثُمَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ قَدْ تَكُونُ ادِّعَاءً لَا حَقِيقَةً، وَتُسَمَّى : إِخْرَاجَ الْكَلَامِ
لَا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ؛ فَيَدَّعِي خُلُوقَ الدَّهْنِ لِلتَّجْهِيلِ، أَوْ السُّؤَالَ لِسَبْقِ
كَلَامٍ يُوْجِبُهُ، أَوْ الْإِنْكَارَ لِأَمَارَتِهِ أَوْ عَدَمِهِ لظُهُورِ الدَّلَائِلِ.

وَمِنْ هُنَا^(٤)؛ أَي : مِمَّا عَلِمْتَهُ هَهُنَا^(٥)؛ مِنْ كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ الْجُمْلَةِ الْخَبْرِيَّةِ عَلَى
مُقْتَضَى الْحَالِ، وَأَنْوَاعِ تَرْكِيبَاتِهَا الْأَوَّلِ؛ أَي : تَرْكِيبَاتِهَا بِحَسَبِ عَقْدِ الْجُمْلَةِ، وَنَسْبَةِ بَعْضِهَا
إِلَى بَعْضٍ مَعَ مَا سَيَأْتِيكَ؛ فِي الْفَرْقِ الرَّابِعِ^(٦) مِنْ تَرْكِيبَاتِهَا الثَّانِي؛ أَي : تَرْكِيبَاتِهَا مَعَ الْجُمْلِ
بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَصْلًا وَوَصْلًا؛ تَعْرِفُ تَفَاوُتَ : « اَعْبُدْ رَبَّكَ إِنَّ الْعِبَادَةَ^(٧)، أَوْ
الْعِبَادَةَ^(٨)، أَوْ فَالْعِبَادَةَ حَقٌّ لَهُ^(٩) »؛ بِحَسَبِ الْمَقَامِ؛ أَي : تَفَاوُتَ مَا

(١) فِي ب : « تَمْنَع » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فِي » وَالثَّبْتُ مِنْ أ، ب . وَهُوَ الْمَلَائِمُ لِمَا قَبْلَهُ . وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(٣) فِي ب : « تَمْنَع » .

(٤) هَكَذَا - أَيْضًا - فِي ف . وَفِي أ : « هَهُنَا » وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ . وَفِي ب : « هَذَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي أ : « هُنَا » .

(٦) مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ وَالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ .

(٧) بَرِيَادَةُ « إِنَّ » لِلتَّأْكِيدِ .

(٨) بَتْرَكَ « إِنَّ » مَعَ الْفَصْلِ - كَمَا تَقَدَّمَ - .

(٩) بَتْرَكَ « إِنَّ » مَعَ الْعَطْفِ بِالْفَاءِ .

بين^(١) هذه الجمل الثلاث^(٢) على مقتضى المقام^(٣)، كما يُقال: إنَّ الأولى^(٤) تُستعملُ حيثُ يُحتاجُ إلى التأكيد، ويُرادُ تحقيقُ العلة^(٥)، والثانية حيثُ يُخاطبُ خالي الذهن، ولا يُرادُ التعليل، والثالثة حيثُ يُرادُ التعليل، ولا يُرادُ التحقيق؛ لأنَّ «الفاء» مُشعرٌ بالعلية، و«إنَّ» بالتحقيق، حتَّى لو أُريد^(٦) كلاهما يُؤتى بهما؛ فيقال: «فإنَّ العبادةَ حقٌّ». وتقفُ أي: ومن هذا^(٧) تقفُ^(٨) على اعتبارات^(٩) النَّفي؛ لأنَّ من اتقنَ الكلامَ في^(١٠) اعتباراتِ الإثباتِ وقفَ على اعتباراتِ النَّفي بالقياسِ عليه^(١١)،

(١) في أ، ب: «أي: تفاوتاً بين».

(٢) في أ زيادة: «بعضها إلى بعض»، والمعنى ظاهر بدونها.

(٣) في الأصل: «الكلام». والصواب من أ، ب؛ فالقام هو الذي يوجد التفاوت؛ لا الكلام.

(٤) في الأصل: «الأول». والصواب من: أ، ب؛ للتأنيث المتقدم.

(٥) في الأصل: «التحقيق». والمثبت من: أ، ب؛ لكونه أدقَّ في إبراز المعنى بعيداً عن الاحتمال.

(٦) في أ، ب: «يُراد». والمعنى هو المعنى.

(٧) في الأصل: «هنا». والمثبت من أ، ب. وسيأتي — عمّا قليل — في العبارة المعطوفة عليها ما يدل على أنَّها أولى بالإثبات.

(٨) في أ أقحمت كلمة: «تقف» ضمن كلام المصنّف مع سبق ورودها فيه.

(٩) في الأصل: «اعتبار». والصواب من أ، ب، ف.

(١٠) في الأصل: «على». والصواب من أ، ب.

(١١) فالمتكلم قد يُريد أن يُعلم الحكم السلبي؛ فيقول: «ليس زيدٌ قائماً» لمن لا

يعلمه، وقد يُريد أن يُعلم أنَّه يعلمه، نحو: «ما حفظت القرآن» لمن لا يحفظه. =

وعلى سبب؛ أي : ومن هذا تقفُ على سبب^(١) نزول القرآن على هذه المناهج المذكورة؛ من اعتبارات الإسناد الخيري؛ إمّا على وفق الظاهر، وإمّا لا على وفقه بحسب المقامات .

= وكذا الحال في إلقاء الخبر على مقتضى الظاهر، فيقال لخالي الذهن : « ليس زيد قائماً ». ويقال للشاك : « ليس زيد بقائم ». ويقال للمنكر : « والله ليس زيد بقائم ». وقد يُعدل عن ذلك الظاهر، ويخرج الكلام على خلافه؛ فيقام كلُّ واحد من خالي الذهن والمتردد والمنكر مقام الثلاثة الباقية — كما سبق أن وضح — .
(١) في أ : أقحم قوله : « على سبب » ضمن كلام المصنّف مع سبق وروده فيه .

الفن الثاني: في المُسْتَدِّ والمُسْتَدِّ إليه، / والكلام في الحذف والإثبات، وفي التعريف بأنواعه الخمسة^(١). والتتكير، وفي التّوابع؛ أي: الخمسة^(٢) - أيضاً -^(٣)؛ وإنما كرّر لفظة: « في » في التعريف إشعاراً بأنه نوع آخر من الكلام، وكذا في التّوابع؛ والأمر فيه سهل جداً .

(١) في أ: أقحمت كلمة « الخمسة » ضمن كلام المصنّف . أمّا تلك الأنواع الخمسة فهي : المضمّر، العلم، الموصول، اسم الإشارة، والمعرّف باللام، وبعضهم عدّ المضاف إلى أحد هذه الأمور قسمًا سادسًا، وبعضهم لم يعدّه قسمًا مستقلًّا ورجعه إلى ما أضيف إليه .

ينظر : المفصل في صنعة الإعراب؛ للزّخشي : (٢٤٥)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام : (٧٧/١)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هشام : (١٦٥) .

(٢) مراده بالتّوابع الخمسة : التّأكيد، والتّعت، والبدل، وعطف البيان، وعطف النّسق .
ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : (١٤٣)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : (٤٣٣) .

(٣) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ب .

النوع الأول : في الحذف والإثبات (*)

فالحذف^(١) إنما يجوز لقرينة^(٢) حالية؛ كقول المستهل^(٣): « الهلال والله^(٤)»، أو مقالية؛ كقوله - تعالى - : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا^(٥) ﴾^(٦) الآية.

(*) قدّم هذا النوع على غيره؛ لأن الحذف والإثبات يعرضان للطرفين بالذات من غير وساطة؛ بخلاف النوعين الآخرين.

(١) استهل حديثه بالحذف؛ لأن الحذف يعني عدم الذكر، والعدم سابق الوجود الممكن؛ فهو مقدّم .

(٢) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « بقرينة » .

وإنما جوّز الحذف لقرينة؛ لأن الحكم المستفاد من الخبر لا يحصل إلا بمسند ومسند إليه وقد يكون معهما متعلقات، فالأصل ذكرهما وما يتعلّق بهما، ولا يجوز العدول عن شيء منها إلا لقرينة دالة على ذلك المحذوف .

(٣) المستهلّ : من رأى الهلال . ينظر : اللسان : (هـلل) : (٧٠٢/١) .

(٤) فالمحذوف المسند إليه؛ أي : هذا الهلال ودلّ عليه الحال المشاهد .

(٥) في ب : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ ﴾ .

(٦) سورة التور : من الآية ٣٦ .

ولإيضاح الشاهد بجلاء كان الأولى ذكر الآية وما بعدها، والإشارة إلى أن ذلك في قراءة من قرأ الفعل ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ بالبناء للمفعول .

فلايتان : ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْإِنْسِ وَالْأَنْبِيَاءِ ﴾^(٧) رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة^(٨) يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴿ التور : (٣٦ ، ٣٧) .

والشاهد : حذف المسند المدلول عليه بالمقال؛ فكأن سائلاً سأل : من يسبحه ؟ فجاء الجواب : يسبحه رجال لا تلهيهم ... » وسيأتي - إن شاء الله - ما يشهد

لذلك من كلام الشارح نفسه ص (٨٤ - ٨٥) .

ويجيء؛ أي: الحذف، في المسند^(١) والمسند إليه^(٢)، وفي الفعل^(٣)؛ وإثماً ذكره^(٤) وإن كان يدخل^(٥) تحت المسند لتخصّصه بخواصّ وأحكام. والمفعول^(٦) وسائر المتعلّقات^(٧) سوى الفاعل؛ إذ الفعل وُضع للإسناد المحصّل أو الموجود^(٨)، أي: المُعَيَّن الجزئي لا المطلق الكلّي، وهو^(٩) نسبة لا تتحصّل إلا بذكر المسند إليه؛ كـ «نصر» — مثلاً؛ فإنه لم يوضع

(١) نحو: حذف الخبر في قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

أي: نحن بما عندنا راضون، حذف المسند من الأوّل لدلالة الثاني عليه: «راض».

(٢) نحو حذف المتبدأ في قول الشاعر:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ، وَحَزْنٌ طَوِيلٌ

أي: أنا عليل، حالي سهر دائم.

(٣) نحو: حذف الفعل في قول الشاعر:

وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هَذَا بِضَائِرِهِ الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ

أي: والعجم تعرفه.

(٤) الضمير يعود إلى الفعل.

(٥) في أ، ب: «داخلاً».

(٦) نحو حذف المفعول به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوهُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾

[سورة يونس، من الآية: ٢٥] أي: يدعو جميع الناس.

ولم يقيد المفعول للإشارة إلى دخول الحذف في جميع المفاعيل سواء كان: مفعولاً

مطلقاً، أو مفعولاً به، أو مفعولاً معه، أو فيه، أو له.

(٧) أي: باقي المتعلّقات؛ كالحال، والتمييز، والاستثناء.

(٨) قوله: «أو الموجود» ساقط من أ، ب.

(٩) أي: الإسناد.

لنسبة الحدث إلى شيءٍ ما؛ بلّ لنسبته إلى أمرٍ مُعَيَّن؛ وهو ما يُذكرُ بعده. فما لم يُذكرِ الفاعلَ لم يتمّ مدلوله ومعناه، وإذا التَّسُّبَةُ^(١) لا تَسْتَقِلُّ بوجودها؛ بل تحصلها تبعٌ لتحصلِ حقوقها للغير فتحصلها عبارة عن أن يُقرَّ^(٢) بها لِحُوقٍ للغيرِ خاصٍّ، وإطلاقها بخلافه؛ كـ «ضرب زيد»، و«الضَّرب»؛ فالأوَّلُ: يقال: «إنَّها نسبةٌ مُحَصَّلَةٌ، والثَّانِي: مُطْلَقَةٌ. وكـ «هذا النَّصْف» و«النَّصْف»، و«ظَرْفِيَّةُ الدَّارِ» و«الظَّرْفِيَّة»؛ كما بيِّن في علم الطَّبِيعِيَّة^(٣).

فالحاصلُ: أن «نَصَرَ» وُضِعَ لِكُلِّ نَصْرٍ خاصٍّ؛ كـ «نَصَرَ زَيْدٌ»، و«نصر بكرًا»؛ فلو ذَكَرَ بدونِ الفاعلِ لم يُفدَ شَيْئاً.

وهنا فائدةٌ جليَّةٌ لا بدَّ من ذكرها، وهي: أن اللَّفْظَ قد يُوضَعُ وضعاً عامًّا؛ لموضوع^(٤) له عامٍّ؛ كـ «رجُل»، وقد يُوضَعُ وضعاً خاصًّا؛ لموضوع^(٥) له خاصٍّ، كـ زيد، وقد يوضع وضعاً عامًّا لأُمُورٍ مخصوصةٍ؛ كـ «هذا»؛ فإنَّ وضعه عامٌّ لكلِّ مُشارٍ إليه مَخْصُوصٍ؛ أي: وُضِعَ لاعتبارِ^(٦) المعنى العامِّ

(١) هكذا الأصل . وفي أ، ب : « وإذا التَّسُّبُ » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) في الأصل : « القرآن » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في الأصل : « الطَّبِيعِي » . والصَّواب من : أ، ب .

(٤) في الأصل : « فالموضوع » والصَّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : « فالموضوع » والصَّواب من أ، ب .

(٦) في الأصل : « وضعت لاعتبار » . وفي ب : « وضعت باعتبار » . والصَّواب من : أ،

للخصوصيات^(١) التي تحته؛ فلا يُقال: «هذا» والمراد: أحدٌ ممَّا^(٢) يُشارُ إليه^(٣). وكالحروف كـ «من» فإنَّها وُضِعَتْ باعتبارِ معنى عامٍّ؛ وهو نوعٌ من النسبة؛ كالاتداء لكلِّ / ابتداء مُعيَّنٍ بِمُحْصِصِهِ^(٤)؛ فما لم يُذكر مُتعلِّقه لا يتحصَّل فرْدٌ من ذلك النوع [الذي]^(٥) هو مدلولُ الحرف، لا في العقل ولا في الخارج، وإنَّما يتحصَّل بالمتَّسُوب إليه، فيتعلَّل بتعلُّله .

[٩/١]

وهكذا الفعل فإنَّه وُضِعَ لنسبةِ الحدثِ إلى أمرٍ مُعيَّنٍ؛ فما لم يُذكر ذلك الأمرُ لم يُفد .

فإن قلت^(٦): فما الفرقُ حينئذٍ بينه وبين الحرف ؟ .

قلتُ : لوجهين^(٧) :

الأوَّل : أنَّ معناه وإن لم يتحصَّل إلا بذكر المتعلِّق؛ لكنَّه إذا تحصَّل ففي نفسه بخلاف الحرف؛ فإنَّه في غيره، والثاني^(٨): أنَّه بعد ذكر مُتعلِّقه يصير إسنادًا تامًّا مُفيدًا^(٩) بخلاف الحرف .

(١) في ب : «للمخصوصات» .

(٢) في ب : «ما» .

(٣) بل يقال : هذا، والمراد : المعين بالإشارة .

(٤) في الأصل : «ونحو صة» والصواب من أ، ب .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ومثبت من أ .

(٦) اعتراض توقع الشارح توجهه إليه .

(٧) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : «بوجهين» . وكلاهما جائز .

(٨) في ب : «الثاني»؛ بحذف حرف العطف .

(٩) في أ : «مفيدًا» وهو تصحيف .

وإن^(١) قلتَ — أيضاً — : سلّمنا أنّهُ لا يتحصّل إلّا بالمسند إليه،
 لكنّه أعمُّ من أن يكون مذكوراً أو محذوفاً عند القرينة ؟ .
 قلتُ^(٢): العللُ النَّحويَّةُ تَعْليلاتٌ بَعْدَ الوقوعِ ولا توجّه لِلتَّقْضِ عَلَيْهَا .
 فإن قلتَ : فما تقولُ في فاعلِ المصدرِ؛ فإنه جائزُ الحذفِ ؟ .
 قلتُ : لأنَّ المصدرَ وُضِعَ لِلنَّسْبَةِ الْمُطْلَقَةِ لا المقيّدةِ، والتَّقْرِيبُ ظاهرٌ؛
 كيف وبحثنا في فاعلِ الفعلِ لا مُطلقاً!^(٣).
 وهذه المسألةُ زائدةٌ على «الفتاح»^(٤).
 ثم إنَّه؛ أي: الحذفُ^(٥). يترجَّعُ^(٦)

(١) في أ، ب : « فإن » .

(٢) في أ : « قلنا » .

(٣) قوله : « فإن قلت : فما تقولُ في فاعل ... لا مطلقاً » ساقطٌ من ب .

(٤) وهي : تعليل المصنّف عدم مجيء الحذف في فاعل الفعل « أمّا ما تقدّم ذلك من قوله : « فالحذف إنّما يجوز لقرينة حاليّة، ويجي في المسند والمسند إليه ... » فغير مراد لأن السكّاكى — رحمه الله — وإن لم يورد الحديث عنه إجمالاً مُجتمعاً في موضع واحد إلا أنّه تعرّض له في ثنايا كتابه عند حديثه عن كلّ مبحث من تلك المباحث على حدّة .

(٥) مطلقاً؛ أي : في المسند إليه، والمسند، وغيرهما .

(٦) سبقت إشارة المصنّف — رحمه الله — أنّ الحذف يجوز بقرينة حاليّة . ولما كان الكلام يقتضى — في أصل وضعه — إثبات المسند والمسند إليه وتوابعهما لتوقف إفادة النسبة عليهما . والقرينة تُحوّز الحذف . ولما لم يجر ترجيح أحد الجائزين (الإثبات، الحذف) على الآخر — شرع في بيان المرجّحات لكلّ منهما؛ فبدأ بالحذف ثمّ بالإثبات .

لوجوه^(١): الأول: ضيق المقام^(٢)؛ كجواب المشرف — أي: على الموت — : أموت؛ حيث يُقال له: كيف أنت؟، إذ الوقت لا يسع أن يقول: أنا أموت^(٣). وكعند^(٤) ملاقاته المحبِّ والمحبوبِ في مضيق، فيُحذف خوفاً من تنبه الرُّقباء. وكضرورة الشُّعر. وقوله^(٥):

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ

سَهْرٌ دَائِمٌ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

يحتمل الأخيرين لا الأول^(٦)؛ كما قال شارحُ «المفتاح»^(٧)؛ لأنَّ

المصراعُ الأخير يُنفيه^(٨).

(١) في الأصل، أ: «بوجه». والمثبت من: ب، ف.

(٢) أي: الحال التي وقع الكلام فيها بأن لا يسع الوقت الذكر. وأسبابه كثيرة؛ منها: الخوف، والضُّجر، وانتهاز فرصة، وإقامة وزن، ونحو ذلك.

(٣) بإثبات المسند إليه.

(٤) في الأصل: «وكما عند». والمثبت من: أ، ب.

(٥) البيتُ من الخفيف، مشهور ولا يعلم له قائل، وقد ورد بدون نسبة في دلائل

الإعجاز: (٢٣٨)، والمفتاح: (١٧٦)، والإيضاح: (٤/٢)،

والتبَيُّان: (٢٣١)، وهو في معاهد التنصيص: (١٠٠/١).

(٦) أي: الحذف خوفاً من تنبه الرُّقباء، وضرورة الشُّعر؛ لا ضيق الوقت.

(٧) ينظر: مفتاح المفتاح: (١٤٣).

(٨) هذا التعليلُ أورده الكرمانيُّ — رحمه الله — رداً على شارح المفتاح. وإيضاحه: أنَّ

في مصراع البيت الثاني إطناب ومباينة للشكوى؛ وفي ذلك ما يتنافى مع عدم سعة

الثاني : الاحتراز عن العبث^(١)؛ نحو : ﴿ يُسَبِّحُ ^(٢) لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوِ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾^(٣)، إذ لو كرّر فعلُ التَّسْبِيحِ^(٤) لكان عبثاً؛ إذ هو معلومٌ من الأوّل^(٥).

وفيه؛ [أي]^(٦): في الحذفِ في هذا المثال مع ذلك؛ مع الاحترازِ

= على أن هناك من ردّ هذا الوجه؛ وقال : « المصراع الثاني وإن تُصوّر بصورة الإطناب إلاّ أنّه في حقيقة الأمر إيجازٌ؛ لأنّ المقام مقام مُبَايَنَة للشكوى، وحديث مع مُحبٍّ؛ وهو خليقٌ بأطنبَ من هذا » .

ينظر : شرح الفوائد الغيائية لمجهول : (ل ٣٠/ب، ٣١/أ) .

(١) أي : عمّا لا فائدة فيه؛ لأنّ غرض المتكلّم إفادة المخاطب؛ فمتى كان عارفاً بالقصد لم يكن في ذكره فائدة، وترجّح الحذف .

وقيده صاحب المفتاح بقوله (ص ١٧٦) : « بناء على الظاهر »؛ لأنّ ذكر المسند والمسند إليه — في الحقيقة — ليس عبثاً؛ لكونهما من أجزاء الكلام، وجزء الشّيء لا يكون مستغنى عنه . ثمّ القرينة وإن كانت مغنية عن الذّكر ظاهراً لكن يجوز أن يكون له فائدة ملموسة؛ كالتعجّب والتّعظيم وما إلى ذلك .

(٢) على قراءة من قرأ بالبناء للمفعول . وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر . وقرأ الباقون بكسر الباء بالبناء للمعلوم .

ينظر : النّشر في القراءات العشر : (٢٤٩/٢) .

(٣) سورة التّور من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٤) فقال : « يسبحه رجال » .

(٥) ومن هذا يعلم أنّ المحذوف في الآية الكريمة هو المسند إلى ﴿ رِجَالٌ ﴾ لوقوعه في جواب سؤال مقدّر؛ وكأنّه قيل : من يسبحه؟ فجاءت الإجابة : ﴿ رِجَالٌ ﴾؛ أي: يُسَبِّحُه رجال .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ . وعليه درج الشّارح .

عن العبث تكثيرُ الفائدة بنيابته؛ أي : بنيابة ذلك الكلام عن ثلاث جُمَل؛ إحداهما : المذكورة^(١)، والثانية : مَنْ يُسَبِّح ؟^(٢). والثالثة : يُسَبِّحُ رجال^(٣)؛ ولو بنَاه للفاعلِ لكان جُمْلَةً واحدةً . ولا شُبْهَةٌ أَنَّ الكلامَ متى كان أجمعَ للفوائدِ كان أبلغَ، وفوائدُ ثلاثِ جُمَلٍ أكثرُ من فوائدِ جملةٍ؛ فيكون الكلامُ بيناءِ المفعولِ أبلغَ، ويكونُ / عطفٌ / على قوله : « بنيابته»، ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ و ﴿ رِجَالٌ ﴾ مقصودين [بالذكر]^(٤)؛ لأنَّهُما حينئذٍ من أركانِ الكلامِ لا من الفضلاتِ؛ وفيه أدنى مخالفةٍ للمفتاح؛ لأنَّه قال في قوله : « يُكْتَبُ الْقُرْآنُ لِي زَيْدٌ »^(٥): « أَنْ » كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِي : (القرآن) و(زيد) مقصودٌ إليه في الذِّكْرِ غيرِ مستغْنَى عنه؛ بخلافه في التَّرْكِيبِ الآخِرِ^(٦)؛ فَإِنَّ لَفْظَ (القرآن) يُعَدُّ فِيهِ فَضْلَةٌ^(٧). فالمرادُ له^(٨) أَنْ يُقَالَ: [ويكون المسبِّحُ (له) و(رجال)

(١) وهي قوله : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ ﴾ .

(٢) السُّؤالُ المَقْدَّرُ النَّاشِي مِنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ .

(٣) الإِجَابَةُ الْمَتْرَبَةُ عَلَى السُّؤالِ الْمَقْدَّرِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ . وَأُثْبِتَ مِنْ : ب؛ حَيْثُ وَرَدَ ضَمْنِ كَلَامِ

الشَّارِحِ . أَمَّا فِي أَفْيَأْتِهِ وَرَدَ ضَمْنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَلَيْسَ فِي ف .

(٥) الْمِفْتَاحُ : (٢٢٧) وَاخْتِلَافُ اللَّفْظِ يَسِيرٌ جَدًّا .

(٦) أَي : بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ؛ (يَكْتُبُ الْقُرْآنَ لِي زَيْدٌ) .

(٧) لِكَوْنِهِ حَيْثُئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ؛ بِخِلَافِ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ . وَمَا نَابَ

عَنِ الْعِمْدَةِ فَهُوَ عِمْدَةٌ .

(٨) فِي أ، ب زِيَادَةٌ : « أَي الْمُصَنِّفِ » وَالسِّيَاقُ تَامٌ بِدَوْنِهَا .

مقصودين؛ اللهم إلا أن يُقال: [(١) المراد من قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ لفظة: «له». وفي بعض النسخ لم تُوجد لفظة: «يسبح»، لكن المقروء على المصنّف هو المشروء.

وبذكر الشيء عطفً على [قوله] (٢) « بنيابته » مُجْمَلًا ثُمَّ مَفْصَلًا؛ وهو (٣) أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ؛ لتكرار (٤) الإسناد (٥)، وأنه (٦) إذا ورد (٧) عليها الجَمَلُ (٨) انتقَشَ فيها واشتاقَت -أيضاً- إلى تفصيله؛ ثم إذا ذكر بعده المَفْصَلُ (٩) تمكَّنَ فيها. والمخْصُولُ بعد الطَّلَبِ أعزُّ من المنساق بلا تَعَبٍ (١٠).

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ . وفي ب : «ويكون المسيح له مقصودًا؛ اللهم أن يقال :» .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل ومثبت من : أ ، ب . وبه يتضح المعنى .

(٣) «وهو» ساقط من ب .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ ، ب : «تكرّر» .

(٥) وذلك لأن إيراد الفعل «يُسَبِّحُ»؛ مبنياً للمفعول يقتضي استناد التَّسْبِيحِ إلى فاعل

ما؛ وهذا هو الإسناد الأوَّل . وإيراد ﴿رِجَالٌ﴾ مرفوعاً يقتضي وجود فعل

يستند إليه؛ وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾ المقدَّر؛ وهذا هو الإسناد الثاني .

(٦) في أ : «ولأنه» .

(٧) في أ ، ب : «أورد» .

(٨) يقصد به الإسناد الأوَّل؛ الذي لم يُعيَّن فيه الفعل المذكور ﴿يُسَبِّحُ﴾ فاعله .

(٩) يقصد به الإسناد الثاني؛ الذي عيَّن فيه الفعل المحذوف ﴿يُسَبِّحُ﴾ فاعله .

(١٠) يشعر هذا التَّعْقِيبُ بأنَّ الشَّارِحَ يُخَالِفُ السُّكَّاكِيَّ - رحمهما الله - في عدّه =

الثالث : تَحْيِيلٌ^(١) التَّعْوِيلُ؛ أي : الاعتماد على شهادة العقل دون اللفظ^(٢)، وكم بينهما !؛ لأنَّ الاعتمادَ على شهادة العقل لو حُذِفَ، وعلى شهادة اللفظ لو ذُكِرَ . وكم بين الشَّهادتين من الفرق !؛ فإنَّ شهادة العقل أقوى وأدلُّ .

= أن من فوائد نحو هذا التَّركيب : أنَّ أوَّلَه لما لم يكن مطمعاً في ذكر فاعله كان وروده على السَّماع كمن تيسَّر له غنمة من حيث لا يحتسب بخلاف ما إذا كان الفعل مبنياً للفاعل . ينظر : المفتاح : (٢٢٨) .

ويبدو لي : أنَّ رأي الكرمانيّ أقرب إلى الصَّواب؛ إذ أنَّ بناء الفعل للمفعول — وإن قطع الطَّرِيق إلى الفاعل — لا يمنع من تطلُّع النَّفس إلى الفاعل، واستشرافها إلى معرفته، ومتى عرفته أدركت حاجتها، وشفَّت غلتها . يؤكد هذا ما ذكره السَّكَّاكِيُّ نفسه في الفائدة الأولى من أنَّ الجملة المدلول عليها بالمفعول تنوب عن ثلاث جمل؛ ذكر منها : الجملة المدلول عليها بالفاعل؛ (المفتاح : ٢٢٧) وهي في شاهدنا: من يسبِّحه؟ المدلول عليها بـ ﴿رِجَالٌ﴾ ولم يكن لهذا التساؤل أن ينبت سريعاً — دون غيره — لولا استشراف المخاطب إلى معرفة الفاعل . والله أعلم .

(١) التَّحْيِيلُ : من حال الشَّيء إذا ظنَّه؛ ومنه المثل : «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلُّ»؛ أي : يظنُّ . ينظر: اللسان : (حيل) : (٢٢٦/١١) .

« وإتما قال : "تحْيِيل" لأنَّ الدَّال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة، وهذه نكتة فلسفيَّة أتى بها السَّكَّاكِيُّ في أغراض الحذف ... » . بغية الإيضاح . للصبغيّ : (٥٦) .

(٢) قيده السَّكَّاكِيُّ بقوله (المفتاح : ١٧٦) : « من حيث الظَّاهر » لأنَّ شهادة اللفظ لا تتمُّ بدون مساعدة العقل .

الرَّابِعُ : تَطْهِيرُ اللِّسَانِ عَنْهُ^(١)؛ لغاية دَنَاءَتِهِ وَحَسَنَتِهِ؛ فلا يَلِيقُ ذكره باللِّسَانِ^(٢)، وَيَقْرُبُ مِنْهُ؛ من تَطْهِيرِ اللِّسَانِ؛ من حيثُ إِنَّهُ لا يَلِيقُ بِالذِّكْرِ الحَيَاءِ مِنَ التَّصْرِيحِ^(٣)؛ أَي : ما يُسْتَحَى مِنَ التَّصْرِيحِ بِذِكْرِهِ؛ كما قَالَتُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا -^(٤): (مَا رَأَى مِنِّي وَمَا رَأَيْتُ مِنْهُ)، أَي : ما رأى رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - العورةَ مِنِّي^(٥)، وما رأيتُ العورةَ مِنْهُ .

الخامسُ : تَطْهِيرُهُ عَنِ اللِّسَانِ؛ لغاية شرفِهِ وَعَظَمَتِهِ^(٦).

(١) في المفتاح (ص ١٧٦) : « وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً للسان عنه ... » وإتما حذف هنا قيد (الإيهام) بناءً على ظهور حمل التطهير على الروم؛ إذ أن اللفظ - في حد ذاته - لا يلوّث اللسان .

(٢) ومثاله قول الشاعر :

قومٌ إذا استنبح الأضيافَ كلُّبُهُمُ قَالُوا لَأَمَهُمُ بُولِي عَلَى النَّارِ

أَي : هم قومٌ . فقد حذف المسند إليه تطهيراً للسان عنه، وتنكير « قوم » للتحقير .

(٣) علّل طاش كبرى زاده قولَ المصنّف : « ويقرب منه الحياء من التصريح » دون قوله : « ومنه ... » مع أن كلاً منهما على اختيار الحذف لتلوّث المحذوف بقوله (شرح الفوائد : ٤٣) : « إن مدار الحياء على الاحتراز عن الأسماع ومدار التطهير على الاحتراز عن التكلّم من غير ملاحظة الأسماع » .

(٤) تقدّمت ترجمتها ص (٢٥٤) من هذا البحث . أمّا قولها فلم أجده في كتب الحديث المعتمدة، وأشار إليه شارح الجامع الصّغير في كتابه المسمّى : « التيسير في شرح الجامع الصّغير » : (١/٢٥٠) . وهو موجود في الطراز؛ للعلويّ : (٣/٣٠٣) .

(٥) في ب وردت العبارة هكذا : « ما رأى الرسول مِنِّي العورة » .

(٦) ومثاله قول الشاعر :

السَّادِسُ : إِمكَانُ الْإِنْكَارِ إِنْ أَحْتِيجُ إِلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ عِنْدَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ:
يُعْطِي وَيَمْنَعُ لَا بُحْلًا وَلَا كَرَمًا .

ولا تذكر المُسْنَدَ إِلَيْهِ لِتَمَكَّنَ مِنَ الْإِنْكَارِ؛ أَي : إِنْ أَحْتَجَّتْ إِلَيْهِ،
وَكَمَا قَالَ الصَّدِّيقُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(١) — فِي جَوَابِ سُؤَالِ الْكَفَّارِ :
مَنْ هَذَا ؟ — ^(٢) : (رَجُلٌ يَهْدِينِي السَّبِيلَ)، قَرِيبٌ مِنْهُ ^(٣) .

= أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوَجُوهُهُمْ

دُجِيَ اللَّيْلُ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزَعُ ثَابِقَهُ

نَجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوَكَبٌ

بَدَا كَوَكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ

أَي : هُم نَجُوم . فَقَدْ حَذَفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ تَطْهِيرًا لَهُ عَنِ اللَّسَانِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَثَبِتَ مِنْ : أ، ب .

وَالصَّدِّيقُ هُوَ : أَبُو بَكْرٍ؛ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ عَثْمَانَ بْنِ عَامِرِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ؛
لُقِّبَ بِالصَّدِّيقِ وَبِالْأَوَّاهِ . خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَبُو
زَوْجِهِ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ . أَوَّلَ الرِّجَالِ إِسْلَامًا، وَلِدَ بَعْدَ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بَسَنْتِينَ وَأَشْهَرَ، وَتَوَفِّيَ سَنَةَ ١٣ لِلْهَجْرَةِ عَنْ عَمْرِ يَنَاهَزَ (٦٣) عَامًا .

يَنْظُرُ فِي تَرْجَمَتِهِ : السِّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ : (٢٤٩/١)، الطَّبَقَاتُ الْكَبْرَى لِابْنِ
سَعْدٍ : (١٦٩/٣ — ٢٠٢)، تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ : (٤٢٠/٣ — ٤٣١) .

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ : (١٦١/٥) وَإِحْدَى رَوَايَتِي ابْنِ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ : (٢٣٥/١)
بِتَصَرُّفٍ طَافِيْفٍ . أَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى (٢٣٤/١) فَبِلَفْظِ : « هَادٍ يَهْدِينِي » .

(٣) إِنَّمَا قَالَ : « قَرِيبٌ مِنْهُ » وَلَمْ يَقُلْ : « مِنْهُ » لِإِخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ الدَّاعِيَ إِلَى الْإِنْكَارِ
فِي الْأَوَّلِ مَا نَشَأُ عَنِ الْحَذْفِ؛ وَهُوَ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ لِتَيَأْتِي الْإِنْكَارُ — إِنْ
أَحْتِيجُ إِلَيْهِ — فِيمَا بَعْدَ بِالْقَوْلِ : مَا عَنَيْتُ فَلَانًا بَلْ غَيْرِهِ . أَمَّا الثَّانِي فَإِنَّ الدَّاعِيَ إِلَى =

السَّابِعُ : تَعْيْنُهُ لِلخَيْرِ حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً أَي : يَكُونُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مُتَعَيِّنًا لِهَذَا الْخَيْرِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَصْلُحُ الْخَيْرُ إِلَّا لَهُ^(١). حَقِيقَةً؛ كَقَوْلِكَ: «خَالِقٌ لِمَا يَشَاءُ [فَاعِلٌ لِمَا يَرِيدُ^(٢)]»، أَوْ ادِّعَاءً مِنَ الْمُتَكَلِّمِ؛

= الْإِنْكَارُ فِيهِ مَا نَشَأُ عَنِ الْكِنَايَةِ فِي قَوْلِهِ : « يَهْدِينِي السَّبِيلَ » فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ دَلِيلُ الطَّرِيقِ، وَبَاطِنُهُ أَنَّهُ دَلِيلُ الْخَيْرِ وَالرَّشَادِ؛ كَمَا أَفْصَحَتْ عَنْهُ رَوَايَتَا الْبُخَارِيِّ وَابْنِ سَعْدِ الْمُتَقَدِّمَتَانِ : « فَيَحْسِبُ الْحَاسِبُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي الطَّرِيقَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي سَبِيلَ الْخَيْرِ » وَالْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى بِهِ الْإِنْكَارُ إِنْ احْتِجَّ إِلَيْهِ .

(١) قَصَرَ الشَّارِحُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — الْحَذْفَ فِي هَذَا الْغَرَضِ عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَجَعَلَهُ فِي بَابِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ عِنْدَمَا قَالَ : « أَي : يَكُونُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مُتَعَيِّنًا لِهَذَا الْخَيْرِ ... » وَيَبْدُو أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ فَهْمُهُ لِلْخَيْرِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « تَعْيْنُهُ لِلْخَيْرِ » عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْخَيْرَ التَّحْوِيَّ « خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ » .

وَأَرْجَحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ طَاشُ كَبْرِي زَادَهُ فِي شَرْحِهِ لِلْفَوَائِدِ : (٤٢) مِنْ « أَنَّهُ أَرَادَ بِالْخَيْرِ : مَعْنَى الْإِنْخِبَارِ الْحَاصِلِ مِنَ الْإِسْنَادِ لَا خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ؛ إِذِ الْمُصَنِّفُ عَمَّمَ الْكَلَامَ لِلْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مَعًّا؛ فَالْمُرَادُ بِالْمَحذُوفِ مَا يَعْمَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) فَإِنَّ هَذَيْنِ الْخَيْرَيْنِ لَا يَصْلُحَانِ إِلَّا لِلَّهِ — سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى —، وَكِلَاهُمَا مُسْتَوْحَى مِنَ التَّرْتِيلِ الْحَكِيمِ .

أَمَّا أَوْلَاهَا فَمُسْتَقَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التَّوْرَةُ : مِنْ الْآيَةِ ٤٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [الْقَصَصُ : مِنْ الْآيَةِ ٦٨] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى .

أَمَّا ثَانِيَهُمَا فَمُسْتَقَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [الْبَقَرَةُ مِنْ الْآيَةِ ٢٥٣]، وَقَوْلِهِ : ﴿ فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ [الْبُرُوجُ : الْآيَةُ ١٦] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى .

(٣) مَا بَيْنَ الْعَقُوفَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ، ب . وَمُنْبَتٌ مِنْ : أ .

كقول الشاعر — في حقِّ ممدوحه — (١) :

الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ وعَبَدَهَا عَوْدًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

الثَّامِنُ : اتِّبَاعُ الاستِعْمَالِ (٢)؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الاستِعْمَالُ وَاوَدًّا عَلَى

الحذف منه (٣) أو من أمثاله ونظائره (٤) — كما قال في

«المفتاح» (٥) —، وقامت القرينة لا بُدَّ من حذفه؛

[١٠/١]

كما في (٦) : (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ!)؛ عَلَى / قَوْل

مَنْ يَرَى أَصْلَ (٧) الكَلَامِ : « نِعِمَ الرَّجُلُ هُوَ زَيْدٌ » (٨)،

(١) البيت من الكامل، وقائله أعشى قيس؛ قاله يمدح قيس بن معدي يكرب، وهو في

ديوانه: (١٥٢) . طبعة دار صادر .

(٢) أي : الاستعمال الجاري عند العرب في كلامهم .

(٣) يقصد به : السماعي .

(٤) يقصد به : القياسي .

(٥) ينظر ص : (١٧٦) .

(٦) هكذا ورد قوله : « كما في » ضمن كلام المصنّف في الأصل، ف . وورد في :

أ، ب، ضمن كلام الشّارح، وزيدٌ بعده كلمة : « نحو » مُوردةٌ ضمن كلام المصنّف .

(٧) كلمة : « أصل » ساقط من ب .

(٨) يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ كأنه لَمَّا قِيلَ : نعم الرَّجُلُ أ، سئل : من هو؟

فقيل : زيدٌ؛ أي : هو زيد . فحذف المسند إليه، وينقاس على هذا القول نظائره .

بخلاف من يرى أنّ أصل الكلام جعل المخصوص مبتدأ خبره ما تقدّمه من الجملة؛

كأنّ الأصل : زيد نعم الرَّجُلُ، فإنّه لا حذف فيه . وإنّما فيه تقديم وتأخير .

ينظر : إعراب مخصوص نعم وبئس في : الأصول في التحوّل؛ لابن السّراج :

(١١٢/١)، المفصل : (٣٦٢ — ٣٦٣)، أوضح المسالك : (٢٥١/٣)، شرح الأشموني =

وكما في : «ضربي زيذاً قائماً»؛ فإن التَّقديرَ -
 على الأصحَّ - : «ضربي زيذاً حاصلٌ إذا كان قائماً»^(١)،
 وكما في قولهم^(٢) : (سُقياً)؛ إذ التَّقدير : « سقاك الله سُقياً »، وكذا :
 (عجباً)؛ إذ التَّقدير : « عجبتُ عجباً »^(٣)، وكما في قولها^(٤) : « إلاَّ
 حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ »؛ حَظِيَّةٌ : فَعِيلَةٌ من حَظِيَّتِ المرأة عند رَؤُوسِ حُظوة^(٥).
 وأَلِيَّةٌ : فَعِيلَةٌ من الأَلُو؛ وهو التَّقْصِيرُ؛ بمعنى فاعله؛ أي : إن لا يكن لك في
 النَّساءِ حَظِيَّةٌ؛ لأنَّ طَبْعَكَ لا يُطاعُ طَبْعَهُنَّ - فَإِنِّي غيرُ مُقْصِرَةٍ،

= : (٣٧٨/٢ - ٣٧٩) .

(١) وعليه يكون المحذوف خبر المصدر وهو : «حاصل» لقيام غيره مقامه، ثم حذف :
 «إذا كان» لقيام الحال مقام الظرف . كما نصَّ عليه أكثر المحققين من أهل البصرة .
 وإنما قال : « على الأصحَّ » تبعاً لاختلاف التَّحويين في هذه المسألة وسلوكهم
 تقديرات شتى؛ منها : « ضربي زيذاً أضربه قائماً »، ومنها : «ضربي زيذاً قائماً
 حاصل»، ولزيد من البيان ينظر : حذف الخبر في المصادر التالية : الفصل : (٤٦)،
 أوضح المسالك : (٢٠٤/١) .
 (٢) في أ : « قوله » .

(٣) وهذان المثالان : « سُقياً »، «عجباً» حذف المسند فيهما حذفاً سماعياً .
 (٤) المثل في : الأمثال؛ لأبي عبيد : (١٥٧)، جمهرة الأمثال؛ للعسكري : (٥٩/١)،
 مجمع الأمثال؛ للميداني : (٣٠/١)، فصل المقام في شرح كتاب الأمثال؛ للبكري :
 (١٣٧)، المستقصى في أمثال العرب؛ للزَّحَّاشي : (٣٧٣/١)، اللسان : مادة (إلا) .
 والشَّاهد فيه : حذف المسند من الشرط، والمسند إليه من الجزاء؛ اتباعاً للاستعمال .
 وأصل الكلام : «إن لا يكن لك حظيَّةٌ فإنِّي لا أليَّةٌ» .
 ويروى المثل بالنَّصب : «إلاَّ حظيَّةٌ فلا أليَّةٌ» على تقدير : «إن لا أكن حظيَّةً فأنا
 لا أكون مقصرة»؛ فيكونان خبرين لـ «كان» المحذوفة .

(٥) بضم الحاء وكسرهما . وألْحِظُوهُ : المكانة والمترلة . اللسان : (حظا) : (١٨٥/١٤) .

و(كان) هي ^(١) تامّة .

وموردُ المثل : أن رجلاً كان ^(٢) لا تحظى عنده امرأة، فلما تزوج هذه ^(٣) لم تأل جهداً في أن تحظى عنده؛ ومع ذلك لم تحظ؛ بل طلقها؛ فقالت ^(٤) .

ومضربه : كل قضية كان الإنسان أهلاً لها، مُجتهداً فيها؛ ولكنها امتنعت عليه لعارضٍ عرض من غير جهته .

التاسع : اختبار السامع هل يتنبه للمحذوف مع وجود القرائن، واختبار قدر تنبئه عند وجودها - أيضاً - ^(٥) . يحكى أن واحداً - من خلفاء بغداد - ^(٦) ركب مع واحد من ثدمايه في سفينة

(١) في أ : « هذه » . وكان الأولى بالسياق حذفها؛ إذ لا فائدة في إيرادها؛ ضميراً أو إشارة .

(٢) في الأصل زيادة « أي » ولا وجه لها .

(٣) في أ : « هذه » .

(٤) أي : قالت الكلام السابق الذي صار مثلاً يضرب .

(٥) مثل بعض البلاغيين المحدثين لأولهما (اختبار تنبه السامع)؛ بقوله : « هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صُحبة لك؛ فتقول لمن معك : وبي » . ولثانیهما (مقدار تنبئه)؛ بقوله : « هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صُحبة من الآخر؛ فتقول لمن معك : جديرٌ بالإحسان تريد الأقدم صُحبة ... » بغية الإيضاح : (٥٦/١) .

(٦) في أ : « بغداد » بذالٍ أحيره مُعجمة، وهو من أسماء بغداد - أيضاً - . ينظر : اللسان : (بغدذ) : (٤٧٨/٣) . وفي ب طمس بقدرها .

ذات يوم^(١)، فبينما هما كذلك إذ سأل من نديمه : أيُّ طعامٍ أشهى عندك، وألذُّ لديك ؟، فقال : مُخُّ البيضِ المسلوق^(٢). فعبرا، حتَّى اتَّفَقَ عودُهُما هنالك في العامِ القابل . فقالَ : مع أيِّشٍ ؟^(٣)، فأجاب النَّدِيمُ : مع الملحِ؛ فتعجَّب من استحضاره، وكمالِ تنبّههِ وتيقُّظِهِ؛ فخلع عليه، وقرَّبَهُ من نفسه .

العاشرُ : تكثير الفائدة باحتمال الأمرين^(٤)؛ من حَمَلِ المذكور تارةً على

(١) العبارة في أ، ب هكذا : « يُحكى ... بغداد مع واحد من ندمائه ركبا في السفينة ... » .

(٢) مُخُّ كلِّ شيءٍ : خالصه . اللسان : (مخخ) : (٢٥٢/٣) . وأراد به هنا : صفار البيض .

(٣) كذا في الأصل، أ . وفي ب : « أي شيء ؟ » . وهذا هو أصل الكلمة لكن حذفَت الياء الأخيرة وسكنت الوسطى وأدغمت الكلمتان فصارتا كلمة واحدة . والكلمة في استعمالها الجديد مقيسة؛ فقد استعملها ابن مالك إذ قال (الاعتماد في نظائر الظاء والفاء : ٣٤) : « ولعلَّ قائلًا يقول : المراد من هذا أيِّشٍ »؛ بل إنَّها وردت في زمن الاحتجاج على لسان الكميّ بن زيد في قوله (المسائل البصريّات؛ لأبي علي الفارسيّ : ٣٩٣/١) : « أيِّشٍ تقول » .

ولزيدٍ من الإيضاح حول هذه الكلمة؛ أصلها، تطوراتها، خلاف العلماء فيها — تراجع رسالة (الماجستير) المعنونة بـ « شهاب الدّين الخفاجي وجهوده في اللّغة » للباحث عبد الرزّاق بن فرّاج الصّاعدي ص : (٢٥٥) .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب زيد بعد هذا — ضمن كلام المصنّف — : « ومنه » .

وإنّما عدّ احتمال الأمرين تكثيرًا للفائدة؛ لأنّ نفس السّامع تذهب كلّ مذهب ممكن، وتقدر كلّ أمرٍ مناسبٍ .

ترك مُسنده، وحمله أخرى على ترك المسند إليه؛ كما في الآيتين؛ نحو^(١) قوله — تعالى —^(٢): ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣)، و﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾^(٤) لحملهما^(٥) تارةً على: «فصبرٌ جميلٌ أجملٌ»، و«طاعةٌ معروفةٌ أمثلٌ»^(٦)، وحملهما أخرى على: «فأمري صبرٌ جميلٌ»، و«طاعتكم طاعةٌ معروفةٌ»^(٧) بالقول دون الفعل والنِّية .

الحادي عشر: أن يقصد بحذف المفعولِ تعميمَ الفعل؛ احترازاً عن أن يُقصر^(٨) السَّمعُ الفعلِ على المفعولِ المذكور لو ذُكر؛ كقولك: «فلانٌ يُعطي ويمنع»؛ فإنه أعمُّ تناولاً من قولك: يُعطي الدرهم^(٩)، ويمنعه^(١٠).

(١) هكذا — أيضاً — في ف .. وفي ب: «أي» .

(٢) كلمتا: «قوله تعالى» وردت ضمن كلام الشارح في: أ .

(٣) سورة يوسف: من الآيتين ١٨ و ٨٣ .

(٤) سورة التور: من الآية ٥٣ .

(٥) في الأصل: «تحملها» . وفي ب طمس بقدرها . والمثبت من: أ؛ وهو المناسب

للمعطوف الوارد عقب ذلك؛ وهو قوله: «وحملها أخرى» .

(٦) فيكون المحذوف — في كلا المثالين — هو المُسند .

(٧) فيكون المحذوف — في كلا المثالين — هو المسند إليه .

(٨) في الأصل: «يقتصر»، والصواب من: أ، ب .

(٩) في ب: «الدرهم»؛ بالجمع؛ وهو تحريف بالزيادة؛ يدلُّ عليه قوله عقب ذلك

مباشرة: «ويمنعه» لدلالته على الإفراد .

(١٠) وفي بيان بلاغة الحذف في هذا الغرض يقول السُّكَّاكِيّ (الفتاح: ٢٢٨): «وأنه

أحد أنواع سحر الكلام؛ حيث يتوصّل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى» .

أو إطلاقه؛ أي^(١): يقصد به الإطلاق، ونفس الفعل، بتزليل المتعدّي منزلة اللّازم ذهاباً في: « فلان يُعطي » إلى معنى: أنّه يفعلُ الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة^(٢). والغالب أنّ الأوّل يُستعمل^(٣) في النّفي، والثاني في الإثبات؛ كما في الآيتين قال^(٤) - تعالى - : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي / ظُلْمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾^(٥)، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٦).

[١٠/ب]

الثّاني عشر: رعاية فواصل الآي؛ أي: أواخر الآيات . والفواصل لعلّها أخذت من قوله - تعالى - : ﴿ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ ﴾^(٧). نحو: ﴿ مَا

(١) في ب زيادة: «أو» والسّياق تامّ بدونها .

(٢) والفرق بين التعميم والإطلاق: أنّ الأوّل حذف للمفعول باعتبار تعلق الفعل به دون غيره، وأمّا الثّاني فحذف للمفعول من غير ملاحظة تعلق الفعل به .

(٣) في الأصل: « مُستعمل » . والمثبت من: أ، ب . وهو الأولى؛ لأنّ الفعل المضارع يدلّ على الحدوث والتحدّد بخلاف الاسم فإنّه يدلّ على الثبوت والدّوام .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب زيد لفظ الجلالة مُوردًا ضمن كلام الشّارح .

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٧ .

والمراد أنّهم لا يبصرون ما حولهم . فحذف مفعوله لئلاّ يقصر السّامع الفعل عليه؛ بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيجعلهم لا يبصرون شيئاً .

(٦) سورة التحل: من الآية ٦٧ .

والمراد يتّصفون بالعقل مطلقاً من غير ملاحظة متعلق للتعلّل .

(٧) سورة فصلت: من الآيتين: ٣، ٤٤ .

وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿١﴾؛ إِذْ لَوْ قَالَ : «مَا قَلَكَ» لبطل السَّجْع .
والإثباتُ يجبُ عندَ عدمِ القرينةِ وإلَّا لم يُمكنِ الإفادةُ^(٢)،
وإذا^(٣) كانتِ القرينةُ فيجُوزُ الحذفُ والإثباتُ . وقد يترجَّحُ طرفُ
الإثباتِ لوجوهٍ :

الأوَّلُ : كونه؛ أيْ : الإثباتُ : الأَصْلُ^(٤)؛ لأنَّ الأَصْلَ في الكلامِ
أن تكون أركانه وأجزاؤه مَلْفُوظَةً مذكورةً بالفعلِ . مع عدمِ الصَّارِفِ
عن الإثباتِ؛ أي : مع عدمِ المانعِ عنه، والحاملِ على التَّركِ والحذفِ^(٥).

(١) سورة الضحى : آية ٣ . وكان الأولى بالمصنّف أن يذكر الآيتين السَّابقتين قبلها أو
إحدهما؛ ليتضح الاستشهاد . لكنّه آثر الإيجاز اعتماداً على أنّها من قصار السور
المحفوظ ومتى استحضر آية منها استحضر ما قبلها وما بعدها . وأدرك موطنُ
الاستشهاد .

(٢) في الأَصْلُ : «الفائدة» . والصَّوابُ من أ، ب؛ إذ الإفادة سبيلُ الفائدة .
ومراد الشَّارِحُ : انعدام الإفادة لانعدام القرينة؛ فوجب انتفاؤها قبل غيرها بالطَّرِيقِ
الأوَّلِ .

وقوله : « وإلَّا لم يكن الإفادة» ورد ضمن كلام المصنّف في أ، وليس في ف .

(٣) في أ : « فإذا» .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « أصلاً» .

(٥) مثاله : قولك لخالي الذهن : « زيد قائم» .

وهذا الوجه — في نظري — ضعيف؛ وزنه في ميزان الذَّكر هو وزنه في ميزان
الحذف، وقيدُ المصنّف : « مع عدم الصَّارِفِ » وتعليلُ الشَّارِحِ : « لأنَّ الأَصْلَ في =

الثاني : زيادة التّقرير والإيضاح^(١)؛ إذ لو لم يُذكر لفهم المقصود لكن عند ذكره يتقرّر زيادة تقرير^(٢).

الثالث: الاحتياط لقلة الثقة والاعتماد بالقرائن؛ إمّا لغباوة السّامع^(٣)، أو لغيرها^(٤).

الرابع : أن لا يتمكّن السّامع من ادّعاء عدم التّنبيه له؛ إذ لو تركه لعلّاه^(٥) يدّعي عدم معرفته

= الكلام أن تكون أركانه وأجزاؤه ملفوظة مذكورة بالفعل « معارضان بوجود القرينة المحوّزة للحذف والإثبات، ولا يتصور معها — بدون داع صحيح مرجّح للذكر — إهمال الحذف ولو بأقلّ درجات الأصل الموسّعة له؛ كالاحتراز عن العبث .
وعليه فإني أرى ألا تحرم القرينة حقّها في ميزان الذّكر لتحصيل معادلها في ميزان الحذف ولو بأدن ما تستدعيه البلاغة؛ كالاحتراز عن العبث كما تقدّم . والله أعلم .

(١) في أوردت كلمة : « الإيضاح » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٢) نحو قولك : « زيد عندي »؛ جواباً لمن قال : « أين زيد ؟ » .

(٣) كقولك : « الذي حضر زيد »؛ جواباً لغيري سأل : « من حضر ؟ » .

(٤) كضعف القرينة نفسها، وعدم الاعتماد عليها؛ كما في قولك : « الذي نجح زيد، والذي أخفق عمرو » في جواب : « من نجح ومن أخفق ؟ » ولا يقال : « زيد وعمرو »؛ اعتماداً على قرينة التّرتيب في السّؤال لخفائها .

ويلحظ هنا أن الشّارح — رحمه الله — استدرك على المصنّف ما أهمله أو أحمله من كلام السّكّاكيّ، وذلك بتضمينه هذا القسم وجهاً آخر أورده السّكّاكيّ مستقلاً وهو : الذّكر « للتّنبية على غباوة السّامع » . ينظر : المفتاح : (١٧٧) .

(٥) في ب : « لعلّاه »، وهو تصحيف ظاهر .

مراده^(١) عند المؤاخذه^(٢). وهذا الوجه لا يُعلم من «المفتاح».

الخامسُ : الاستلذاذُ؛ كذكرِ العاشقِ للمعشوقِ؛ ولهذا قيل^(٣):
«مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ ذِكْرَهُ».

قال المتنبّي^(٤):

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا

السادسُ : التبرُّكُ؛ كما يُذكر اسمُ اللهِ والأنبياءِ والأولياءِ تبرُّكاً .
وفي جعلِ الاستلذاذِ وجْهًا، والتبرُّكِ وجْهًا آخرَ إشماءٍ رائحةِ
حِـلَافٍ «للمفتاح»^(٥)؛ فإِنَّهُ

(١) في ب : «ومراده» ولا وجه للعطف .

(٢) ويقابله في الحذف ما تقدّم من عدم التصريح ليتأتى الإنكار إن مسّت الحاجة إليه .

(٣) أورده الميداني في مجمع الأمثال : (٣٦٣/٣) ضمن أمثال المولدين، واللفظ عنده :
«مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ» .

(٤) البيتُ من المنسرح، وهو في ديوان المتنبّي بشرح البرقوقيّ : (٤١٠/٢) .

والمتنبّي هو : أبو الطيّب؛ أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي . ولد
بالكوفة، ونشأ بالشّام، كان شاعراً حكيماً، وفد على سيف الدولة فمدحه ونال
عطاياه، ثمّ إلى كافور؛ ثمّ رحل إلى العراق وبلاد فارس . له ديوان شعر . قتله فاتك
الأسديّ سنة ٣٥٤ هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدهر؛ للتعاليبي : (١١٠/١ — ٢٢٤)، تاريخ بغداد : (١٠٢/٤)،

نزهة الألباء : (٢٩٤ — ٢٩٩)، الكامل لابن الأثير : (٥٦٦/٨)، وفيات

الأعيان : (١٣٤/١ — ١٣٩)، سير أعلام النبلاء : (١٦/١٩٩ — ٢٠١) .

(٥) في أ، ب : «المفتاح» .

قال^(١): «أُو يُذكَرُ تَبْرَكَاً وَاسْتَلْذَاذًا بِهِ؛ كَمَا يَقُولُ الْمُوَحَّدُ: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»^(٢).

السَّابِعُ : التَّعَجُّبُ؛ كَمَا يَقَالُ : «زَيْدٌ يَقَاوِمُ الْأَسَدَ».

الثَّامِنُ : التَّعْظِيمُ؛ كَمَا^(٣) فِي بَعْضِ الْأَلْقَابِ الْمَحْمُودَةِ .

التَّاسِعُ الْإِهَانَةُ؛ كَمَا فِي الْأَلْقَابِ الْمَذْمُومَةِ .

العَاشِرُ : بَسْطٌ لِكَلَامِ افْتِرَاصًا^(٤) لِإِصْغَاءٍ^(٥) السَّامِعِ؛ نَحْوُ :

﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا ﴾^(٦)؛ إِذْ كَانَ يَتَمُّ الْجَوَابُ بِأَنْ يَقُولَ :

«عصا»، فَذَكَرَ الْمَسْتَدَّ إِلَيْهِ، وَهُوَ «هِيَ» لِلْبَسْطِ؛ قِيلَ : وَلِذَلِكَ؛ أَي: وَلَاجِلْ

الْبَسْطِ افْتِرَاصًا أَتْبَعَ مُوسَى مَا أَتْبَعَ، أَي: قَوْلَهُ: ﴿ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا ﴾ الْآيَةَ.

(١) المفتاح : (١٧٧) بتصرف يسير .

(٢) اقتباسٌ من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾

[سورة الرعد : من الآية ١٦ ، وسورة الزمر : من الآية ٦٢] .

(٣) في أ زيادة : « يقال » ولا وجه لها .

(٤) الفرصة: النهضة والثوبة. وافتراض الفرصة؛ أي: اغتنمها. ينظر: اللسان: (فرص): (٦٤/٧).

(٥) الإصغاء: الميل. وأصغيت إلى فلان إذا ملت بسمعك نحوه. اللسان: (صغا)

(٤٦١/١٤) .

(٦) سورة طه : من الآية ١٨ . وفي أ : عَقَّبَ جِزءَ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ : « الْآيَةُ » ضَمِنَ كَلَامَ

المصنّف وليست في ف .

ولمَّا لم يكن هذا الوجه مُستحسنًا عند المصنّف؛ لأنَّ بسطَ الكلام لمجرّد^(١) الافتراض [لا يكون]^(٢) مناسباً أو لا يليق بالبلغاء؛ إذ هو هذر^(٣) وترك أدب؛ سيّما في جناب الجبروت - عبّر عنه بلفظة^(٤): «(قيل)». وقال: الحقُّ أن يُقال: إنَّ السُّؤال إذا كان واردةً على شيء ظاهر يتوجّه إلى أمر يتعلّق به بحسب مقتضى الحال، وإلاَّ يكون عبثاً لظهوره^(٥)؛ كما إذا سألت عمّن لبس ثياب السّفَر: ما هذا؟، فإنّك لا تسأله عن نفس الثوب وماهيّته لظهوره؛ بل عن سبب لبسه. فكأنّك قلت: ما عزيمتك؟، والجواب: أريدُ سفَرَ الكعبة. ولو أجاب: بأنّه / كَرِباس^(٦)، عدّ مسخرة؛ فكذلك ههنا؛ لمّا كان السُّؤال عن أمر ظاهر، وعُلم من مقتضى المقام؛ من مُناظرة السّحرة أو غيرها أنّه بصدد أن يرد عليه صورة^(٧) أخرى، وأنّ هذا السُّؤال يعقبه أمرٌ عظيمٌ يحدثه الله في العصا -

(١) في الأصل: «مجرّد». والصواب من أ، ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب. ومثبت من أ.

(٣) الهذر: الكثير الرديء، وقيل: هو سقط الكلام. اللسان: (هذر): (٥/٢٥٩).

(٤) في ب: «بلفظ» ولا اختلاف في المعنى.

(٥) أي: المسؤول عنه.

(٦) الكرباس - بكسر الكاف - لفظة فارسيّة معرّبة تعني: الثوب. ينظر: المعرب

من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: (٥٥٦)، اللسان: مادة (كربس):

(٦/١٩٥).

(٧) في ب: «بصورة».

عُلِمَ أَنَّهُ لَتَقْرِيرِ صُورَتِهِ^(١) الْأُولَى فِي نَفْسِهِ؛ حَتَّى لَا يَغْفَلَ عَنْهَا عِنْدَ وِرْوَدِ الصُّورَةِ الْأُخْرَى، وَلِتَوْطِينِ نَفْسِهِ وَتَثْبِيثِهِ حَتَّى لَا يَخَافُ عِنْدَهُ، وَلَا يَتَوَحَّشَ مِنْهُ . فَالْجَوَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ صُورَتَهَا مَقْرَّرَةٌ فِي نَفْسِي؛ أَعْرِفُهَا بِالذَّاتِ؛ فَإِنَّهَا مَا هِيَ إِلَّا عَصَاي لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنَافِعَ بَنَاتِ جِنْسِهَا، وَبِالصِّفَاتِ وَاللُّوْازِمِ، فَإِنِّي^(٢) قَدِيمًا ﴿ أَتَوَكَّؤُا عَلَيَّهَا وَأَهْشُ بِهَا عَلَيَّ غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَثَابٌ أُخْرَى ﴾^(٣)؛ لِيَكُونَ جَوَابُهُ مُطَابِقًا لِلْعَرَضِ الَّذِي فَهَمَهُ مِنْ فَحْوَى سُؤَالِ رَبِّهِ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْبَسْطَ لِلذَّكَ، لَا لِلْاِفْتِرَاصِ^(٤)، وَمَعَ ذَلِكَ خَافَ؛ فَقَالَ [اللَّهُ]^(٥) - تَعَالَى - : ﴿ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سُنْعِيذَهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾^(٦).

(١) الضمير يعود إلى قوله: «أمر ظاهر» وفي ب: «صورة»؛ فيكون الضمير عائداً إلى العصا.

(٢) في أ، ب: «فإني»، وكلا التعبيرين جائزٌ.

(٣) بقية الآية السابقة، وقد تقدم عزوها.

(٤) وعليه: فليس هناك بسط للافتراض؛ بل جواب عن ما سئل بقدر السؤال. وهذا

التوجيه استقاه الشارح - رحمه الله - من الكشف: (٥٩/٣).

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. وأثبت من: أ، ب؛ دفعاً لما قد يرد من

إيهام قبل ورود لفظة: «تعالى».

(٦) سورة طه، من الآية: ٢١.

وهكذا يفعلُه المشعبدون^(١) إذا أرادوا أن يجعلوا حبلاً من الحبال في صورة حَيَّة^(٢)؛ فإنَّهم يقولون للنُّظَّار: ما هذا؟، أليس حَبْلاً من قُطْنٍ أو صوفٍ!، ويُكرِّرون ذلك لئلاَّ يَغْفَلُوا عند لبس الصُّورة الثانية، وخلع الصُّورة الجبليَّة^(٣) عنها.

وقد ذُكر في «الكشَّاف» — أيضاً — وجهاً لسنا هنا لبيانه^(٤).
وقيل: كان فيها من المآرب الأخرى «أنَّه كان يَسْتَقِي بها؛ فتطول بطول البئر، ويصير شُعْبَتَاها دَلْوًا، ويكونان شمعتين باللَّيل، وإذا ظهر عدوٌّ حاربت عنه، وإذا اشتهى ثمرةً ركزها فأورقت وأثمرت، وكان يحملُ

(١) المُشْعَبِدُونَ — بالدَّالِّ المهملة — جمع مُشْعَبِدٍ، ويقال له — أيضاً — : مشعوذ، وهو من يقوم بالشَّعبذة أو الشَّعوذة؛ وهي : خفَّة في اليَدِ وأخذٌ كالسَّحر يُرى الشَّيْءَ بغير ما عليه أصله في رأي العين . ينظر : اللسان : (شعبد) : (٢٣٨/٣)،
(و) (شعد) : (٤٩٥/٣) .

(٢) قوله : « في صورة حَيَّة » ساقط من أ، ب .

(٣) في ب : « صُورة الجبليَّة » .

(٤) قوله : « وقد ذُكر ... لبيانه » ساقط من ب .

أمَّا الوجه الَّذي ذُكر في الكشَّاف فهو قول الزَّخَشْرِيِّ : (٥٩/٣) : « ويجوز أن يُريد عزَّ وجلَّ : أن يُعدِّد المرافق الكثيرة الَّتِي علقها بالعصا ويستنكرها ويستعظمها، ثمَّ يُريه على عَقَبِ ذلك الآيَةِ العظيمة؛ كأنه يقول له : أين أنت عن هذه المنفعة العظمى والمأربة الكبرى المنسيَّة عندها كلُّ منفعة ومأربة كنت تعتدُّ بها وتحتفل بشأها !؟ » .
وإنَّما أهمله الشَّارح — رحمه الله — اكتفاءً بما قبله لعدم ترتب مزيد فائدةٍ في ذكره .

عليها زاده وسقاه، فجعلت ثماشيه، ويركزها فينبع الماء، فإذا رفعها نَضَبَ، وكانت تقيه الهوام^(١) «^(٢)».

الحادي عشر : التصريح في المسند بالاسم للثبات؛ أي : لِيُسْتَفَادَ الثُّبُوتُ^(٣) صريحاً؛ لأنَّ أصل الاسم الدلالة على الثُّبُوت . أو بالفعل للتَّجَدُّد؛ نحو : « زيدٌ قام »^(٤)، أو لتعيين أحدِ الأزمنة الثلاثة باختصار؛ كدلالة « قام » على الزَّمانِ الماضي باختصار؛ فإنه لو قال : « زيدٌ قائمٌ في

(١) الهوام : جمع هامة . وهو الخوف من الأحناش . ينظر : الصحاح : (٣٩٨/٥) .

(٢) وجميع هذه الأخبار المتقدمة نقلها الكرماني نصاً عن الكشاف : (٥٩/٣ - ٦٠) وهي - ولا شك - من الإسرائيليات المنكرة التي وقع في شراكها الزمخشري؛ إضافة إلى اعتزاله والأحاديث الضعيفة التي يموج بها تفسيره؛ مما صرف علماء السلف عنه ودفعهم إلى التحذير منه؛ كالحافظ الذهبي في ميزانه : (٧٨/٤)، وابن حجر في اللسان : (٤/٦)، وابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير ص (٨٦) . ولاعتماد الكرماني على تفسيره كثيراً أثرت توضيح ذلك .

هذا، ويشير ابن كثير في تفسيره (١٥٢/٣) إلى تلك الأخبار بقوله : « وقد تكلف بعضهم لذكر شيء من تلك المآرب التي أهدمت فقبل كانت تضيء له بالليل وتحرس له الغنم ... وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة، والظاهر أنها لم تكن كذلك، ولو كانت كذلك لما استنكر موسى - عليه الصلاة والسلام - صيورها ثعباناً فما كان يفرّ منها هارباً، ولكن كل ذلك من الأخبار الإسرائيلية » .

(٣) مثاله : « زيد عالم » .

(٤) في ب : « قائم » وهو تحريف بالزيادة، أخرج المثال بالاسمية عن موطن الاستشهاد .

الزَّمان الماضي « أفادَ تعيين الزَّمان؛ لكن بَتَّطْوِيل . أو بِالظَّرْفِ للاحتمال؛
 أي : للاحتمال الثُّبوت لو قُدِّر الاسم، واحتمال التَّجَدُّد لو قُدِّر الفعل^(١).
 الثَّاني عشر: التَّعْرِيضُ^(٢) بِعَبَاوَةِ السَّامِعِ، وَأَنَّهُ مِّن لَّا يَتَّبَعُهُ بِالْقَرَائِنِ^(٣).

-
- (١) نحو : « زيد في الدَّار »؛ لاحتتماله أن يكون مقدَّراً بالاسم؛ وهو نحو : « حاصل » أو « مستقر » فيدلُّ على الثُّبوت والدَّوام . واحتماله أن يكون مقدَّراً بالفعل؛ وهو نحو : « حاصل » أو « استقر » فيدلُّ على التَّجَدُّد والزَّمان .
- (٢) التَّعْرِيضُ : خلاف التَّصْرِيحِ، يقال : عرض لفلان، وبه؛ إذا قال فيه قولاً وهو يعيُّبه . اللُّسان : (عرض) : (١٨٣/٧) .
- (٣) بل لا بُدَّ من التَّصْرِيحِ له؛ كقولك لمخالف الإسلام إنَّ سألك : « ما دينك ؟ » : « ديني الإسلام » .

التَّوَعُّ الثَّانِي : فِي التَّعْرِيفِ بِأَقْسَامِهِ (*) ، وَالتَّنْكِيرِ (**) .

التَّعْرِيفُ^(١) : لِإِفَادَةِ فَائِدَةٍ يُعْتَدُّ بِهَا ؛ أَيْ : إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ تَرْبِيَةَ الْفَائِدَةِ^(٢) ، وَإِفَادَةَ السَّمْعِ فَائِدَةً تُعْتَبَرُ وَيُعْتَدُّ بِمَثَلِهَا ، — يُعْرَفُ ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ سَوَاءً كَانَ فَائِدَةَ الْخَيْرِ ، أَوْ لِأَزْمِهَا ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ — أَيْضًا ؛ فَإِنَّ « زَيْدًا قَائِمٌ » يَشْتَمِلُ^(٣) عَلَى حُكْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : صَرِيحًا ؛ وَهُوَ إِسْنَادُ الْقِيَامِ إِلَيْهِ / .

[١١/ب]

وَتَانِيَهُمَا : ضَمِنِيًّا ، وَهُوَ أَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَائِمٌ ؛ فَإِنَّهُ إِسْنَادٌ — أَيْضًا — ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ فِيهِ مُسْتَنَدٌ^(٤) إِلَيْكَ . كُلَّمَا كَانَ أَحْصَى فَاحْتِمَالُ وَقُوعِهِ أَقْلٌ^(٥) ؛ فَالْفَائِدَةُ فِي تَعْرِيفِهِ أَقْوَى ، أَيْ : كُلَّمَا زَادَ تَخْصِيصًا زَادَ الْحُكْمُ بَعْدًا فَقَلَّ احْتِمَالُ وَقُوعِهِ ؛ فَالْفَائِدَةُ بِحَسَبِهِ تَزْدَادُ قُوَّةً ، وَكُلَّمَا

(*) وَهِيَ خَمْسَةٌ : الْعَلَمُ ، الضَّمِيرُ ، الْمَوْصُولُ ، اسْمُ الْإِشَارَةِ ، الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ ، الْمَعْرَفُ بِالْإِضَافَةِ .

(**) يَلْحَظُ أَنَّهُ قَدَّمَ التَّعْرِيفَ عَلَى أَقْسَامِهِ ؛ تَقْدِيمًا لِلْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقْبُودِ ، وَقَدَّمَ هُمَا عَلَى التَّنْكِيرِ لِكَوْنِ الْفَائِدَةِ فِيهِمَا أَقْوَى وَأَتَمًّا .

(١) فِي ب : « وَالتَّعْرِيفُ » .

(٢) أَيْ : تَكْثِيرُهَا .

(٣) فِي ب : « مُشْتَمِلٌ » .

(٤) فِي أ ، ب : « مُسْنَدٌ » ، وَالْمَعْنَى هُوَ الْمَعْنَى .

(٥) لِأَنَّ قِيُودَ الْخَاصِّ أَكْثَرُ مِنَ الْعَامِّ ؛ إِذْ كُلُّ قَيْدٍ لِلْأَعْمِ قَيْدٌ لِلْأَخْصِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ .

كان أعمّ كان احتمال وقوعه أكثر؛ فالفائدة فيه أضعف. فاعتبر حال الحكم في قولنا^(١): (شيءٌ ما موجودٌ)، و(زيدٌ بن عمرو طيبٌ ماهرٌ)؛ ولهذا: لا استغراب في الأوّل، ولا توجه للنفس إلى سماعه^(٢)، بخلاف الثاني؛ فإنّه لا تسمعه إلا وتوجه إليه النفس^(٣).

واقفنى المصنّف فيه أثر السكّائي؛ وإلاّ فعنده أنّ فهم قوّة هذه الفائدة ههنا وعدمه يمكن أن يقال: إنّ حاصل من جوهر اللفظ لا^(٤) من التعريف والتّكثير؛ لأنّ لفظ مثل التعريف خاصّ، ولفظ مثل التّكثير أعمّ العامّ.

نعم، لو أثبت هذا الفرق بين الشّيءِ وشيءٍ لتمّ دسته^(٥).

(١) في أوّرد قوله: «حال الحكم في قولنا» ضمن كلام المصنّف وليس في ف.

(٢) لأنّ احتمال وقوعه أكثر؛ لكون المسند والمسند إليه في أعلى درجات العموم.

(٣) في ب: «النفس إليه». وإثما أنّجهت النفس إليه لقلّة احتمال وقوعه؛ بسبب كون المسند والمسند إليه في أقصى درجات الخصوص.

(٤) في ب: «إلاّ» هو تحريف بالزيادة.

(٥) الدّست: ورد لعدّة معانٍ مختلفة؛ منها: دست القمار أو اللعبة؛ يُقال لمن غلب: تمّ

عليه الدّست. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: (٥١٨/٨).

وينظر تعليق الدكتور ف. عبد الرحيم عليه في كتاب العرب من الكلام الأعجمي

على حروف المعجم للجواليقي ص: (٢٨٩).

والمراد به هنا: الغلبة. فقوله: «تمّ دسته»؛ أي: غلب وتحقق له ما أراد.

هذا وقد حكى طاش كبرى زاده ما ذكره الكرمانيّ من اقتفاء المصنّف أثر السكّائي =

تنبيه :

ما في هذا التنبيه من الفوائد ممّا^(١) زادها على الأصل؛ وهي فوائد شريفةٌ مهمّةٌ لا بدّ^(٢) من معرفتها .

التعريف^(٣) : يقصد به مُعَيَّن عند السّامع من حيثُ هو مُعَيَّن؛ كأنه؛ أي : كأنّ التعريفَ إشارةً إليه؛ أي : إلى ذلك المُعَيَّن بِذلك الاعتبار؛ أي: باعتبار أنّه مُعَيَّن عنده .

وأما التّكرة^(٤) : فيُقصدُ بها^(٥) التّفاتُ النَّفسِ إلى المُعَيَّن من حيثُ هو؛ من غير أن يكون في اللفظ ملاحظة تعيّن، وإن كان لا يكون إلاّ معيّنًا؛ فإنّ الفهمَ موقوفٌ على العلم بوضع اللفظ له؛ أي : للمعنى الذي هو مُفادٌ من اللفظ؛ وذلك؛ أي : العلم بالوضع إنّما يكون بعد

= وإلاّ فعنده رأي آخر . ولم يفصح أنّه أفاد هذه المعلومة من الكرماني صراحة؛ وإنّما ذكر أنّ ناقلها عن الإيجي بعض تلاميذه . ثمّ علّق على الرّأي المنقول بقوله (شرح الفوائد الغيائية : ٥٢) : « أقول : إتي أستبعد صدور مثل هذا الكلام عن المصنّف؛ كيف وغرض السّكّاكيّ ليس إلاّ التّنظير بزيادة الفائدة مع زيادة خصوص الخير؛ وإن لم يكن من قبيل التعريف والتّكثير، وما ذكر إنّما يردّ لو أراد السّكّاكيّ التّمثيل . وكلامه ظاهر؛ والله أعلم . »

(١) في الأصل : «ما» وهو تحريف بالتّقص، والصّواب من : أ، ب .

(٢) في أ « فلا بدّ » .

(٣) في أ زيادة : «قد» ضمن كلام المصنّف؛ وليست في ف .

(٤) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ : « التّكثير » .

(٥) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ : « به » .

تصوّره^(١) ذلك المعنى، وتميّزه عنده عمّا عداه؛ لكنّه لا يلاحظ في اللفظ أنّه مُعَيَّن .

والحاصلُ: أنّ الخطابَ لا يكون إلاّ بما يكون معلوماً للمخاطب ومتصوّراً له؛ سواءً كان اللفظُ نكرةً أو معرفةً، لكن الفرقُ: أنّ في لفظ المعرفة إشارةً إلى أنّه يعرفه السّامع دون المنكّر^(٢)، فإذا قلتَ: ضربَ الرَّجُلُ؛ فكأنك قلتَ: ضربَ الرَّجُلُ الَّذِي تعرّفه؛ [ففي اللفظ إشارةً إلى أنّه يعرفه]^(٣) بخلاف التّكرة^(٤).

وبهذا يُعرفُ الفرقُ بين أسد والأسد مُرادًا به الحقيقة؛ أي: إذا أُريدَ بالأسدِ الماهيةُ الّتي يُعبّرُ عنها بالجنسِ في عُرفِ النّحاةِ لا العهدِ والاستغراقِ^(٥)،

(١) في أ زيادة: «أي» والسياق تامّ بدونها .

(٢) في أ: «التّكرة» .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) فإذا قلتَ: «ضرب رجلٌ»، فليس فيه إشارةٌ إلى رجلٍ مُعَيَّنٍ عند السّامع، بل الإشارةُ إلى حقيقةِ الرَّجُلِ المعلومِ للمخاطب مع قطع النّظر عن التّعيين والمعلومية .

(٥) في ب: «أو الاستغراق» بالعطف بـ «أو»، وقد ذكر التّحويّيون أنّ «أل» المعرفة نوعان: عهديّةٌ وجنسيّةٌ:

أمّا العهديّةُ فهي الّتي تدلّ على تعريف شيءٍ معهودٍ للمخاطب، ومثالها قوله تعالى:

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿٦٦﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل

: بعض الآية ١٥ وبعض الآية ١٦] . والعهد ثلاثة أنواع: ذكريّ — كما هو

الشّأن في المثال المتقدّم —، وذهيّ، وحضوريّ .

ويعرف أن مؤدَّاهما^(١)؛ أي : معنى الأسد وأسد^(٢) بالحقيقة واحد؛ وهو الماهية المعينة^(٣) المعلومة للسمع، وإنما يختلف الاعتبار؛ وهو أن في المعرفة إشارة إلى تعيينه عند السامع، وفي النكرة لا إشارة إليه؛ ولذلك؛ أي : ولا اتحاد المؤدى وعدم اختلافه إلا بالاعتبار / حكم النحاة بتقارُبهما؛ أي : بتقارب المعرف باللام للحقيقة — لا لغيرها، من الاستغراق، أو العهد — والنكرة^(٤)؛ وجوز؛ أي : ولذلك جُوز وصف

= أمَّا الجنسية فهي نوعان :

الأولى : لاستغراق الجنسي، وهي التي تفيد الشمول والإحاطة لجميع أفراد الجنس،

ومثالها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [سورة العصر : الآية ٢] .

والثانية : لتعريف الحقيقة؛ أي : حقيقة الجنس بقطع النظر عن أفرادها؛ مثل قولك : الرجل خير من المرأة؛ أي : حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن الأفراد . توضيح النحو؛ شرح ابن عقيل، د. عبد العزيز فاخر (١٧٦/١ — ١٧٧) .
بتصرف . وينظر : مغني اللبيب لابن هشام : (٧٢ — ٧٣) .

وهذا النوع هو مراد المصنف — رحمه الله — بقوله : « والأسد مراداً به الحقيقة»، والنوعان الآخران هما اللذان أشار إليهما الشارح — رحمه الله — بقوله : « لا العهد والاستغراق » .

(١) مؤدَّاهما : أي : موصلهما؛ من أَدَّى الشيء؛ إذا : أوصله . والاسم الأداء . ينظر :

اللسان : (أدا) : (٢٦/١٤) .

(٢) في أ : « أسد والأسد » .

(٣) في أ : « المقيدة » .

(٤) هذا هو الدليل الأوَّل على أن مؤدَى أسد والأسد مراداً به الحقيقة واحد؛ وبيانه أن علماء النحو حكموا بتقارب اسم الجنس المنكر والمعرف بتعريف =

المعرّف هذا^(١) التعريف؛ وهو تعريف الحقيقة بالنكرة؛ كما في قوله - تعالى - : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ ﴿ غَيْرِ ﴾ نَكْرَةٌ وصفَ بها المعرفة؛ وهو قوله - تعالى - : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣). ولو قيلَ : إن لفظ ﴿ غَيْرِ ﴾ بإضافته إلى أحد الضدّين؛ - لأنَّ المغضوبَ عليه ضدُّ المنعم عليه - صار معرفةً، أو إنَّ^(٤) تعريف الذين أنعمت ليس من التعريف الذي فيه البحث - فبعد التسليم الأمرُ فيه سهلٌ؛ لأنَّ التمثيلَ للتفهم لا للتحقيق^(٥).

= الجنس،

وعاملوهما معاملة واحدة؛ فلم يفرّقوا بين ضرب الضرب وضرب ضرباً . وقالوا المصدر في كليهما للتأكيد والدلالة فيهما على حقيقة الضرب من غير أمر زائد من النوعية والعدد وغير ذلك .

ينظر : الكتاب؛ لسيبويه : (٢٣١/١)، الأصول لابن السّراج : (١٦٠/١)، الإيضاح العضدي لابن علي الفارسي : (١٩٣/١ - ١٩٤) .

(١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي : أ ، ب : « بهذا » .

(٢) سورة الفاتحة : من الآية : ٧ .

(٣) هذا هو الدليل الثاني الذي استدللّ به المصنّف على أن مؤدّى أسد والأسد مراداً به الحقيقة واحد . وبيانه ظاهرٌ في كلام الشّارح .

(٤) في ب : « لأن » .

(٥) ولأجل هذين الاعتراضين المتجهين وغيرهما قدّم المصنّف بقوله : « وجوز » .

ولذلك قيل^(١) - أيضاً - في قوله^(٢):

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي

فَمَضِيَتْ نَمْتُ^(٣) قُلْتُ : لا يَعْنِينِي

(١) في الأصل، ب : « وقيل ولذلك قيل » والمثبت من : أ . لكونه أخصر لفظاً

وأسرع معنى؛ كما أنه هو الموافق لصنيع الشَّارح في مواضع مشابهة لهذا الموضع .

(٢) البيتُ من الكامل . وقد اختلفت المصادر النَّاقلة له روايةً ونسبةً؛ حيث ورد بهذه

الرِّواية (المتن) منسوباً إلى رجل من بني سلول في الكتاب لسيبويه : (٢٤/٣)،

والخصائص؛ لابن جنِّي: (٣٣٠/٣)، و أمالي ابن السَّجَرِي: (٢٠٣/٢)،

وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ للبغدادي: (٣٥٧/١)، وشرح

شواهد المغني : (١٠٧)، وشرح الأشموني: (٨٤/١) .

وبها - أيضاً - منسوباً إلى عميرة بن جابر الحنفي في عروس الأفراح :

(٣٢٥/١) .

وبها بدون نسبة في دلائل الإعجاز : (٢٠٦) .

وبرواية : « وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ ... » منسوباً إلى شمر بن عمر الحنفي في

الأصمعيات : ص : (١٢٦) قطعة : (٣٨) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فَأَجُوزُ ثُمَّ أَقُولُ : لا يعنني » بدون نسبة في الكامل

للميرد: (٨٠/٣) .

وبرواية : « وَلَقَدْ ... فَمَضِيَتْ عَنْهُ، وَقُلْتُ لا يَعْنِينِي » منسوباً إلى عميرة (المتقدم)

في حماسة البحري: (١٧١)، وبدون نسبة في تفسير الطبري: (٣٥١/٢) .

والشَّاهد فيه : قوله : « اللَّيْمِ يَسْبِي »؛ حيث وصف المعرف بأل (الليِّم) بالثَّكْرَة

(يَسْبِي) لكونه أريد به حقيقة الجنس .

(٣) هي « ثم » العاطفة، والعرب تزيد التاء في آخرها فتختصَّ بعطف الجمل . ينظر : =

إن «يُسْبِنِي» صفةٌ للثيم لا حال؛ لوجوب كون ذي الحال معرفةً والثيم كالنكرة^(١).

ومعنى البيت^(٢): إني أمرٌ على لثيمٍ من اللثام؛ صفته؛ أنه يُسْبِنِي؛ فأمضي هناك^(٣) ولا ألتفتُ إليه؛ ثم أقولُ — في نفسي — : هو يُريدُ شخصاً آخر ولا يُريدني، لا أني أمرٌ على اللثيمِ حالَ السبِّ فأقولُ : لا يَعْنِينِي .

فإن قلتَ : فعرفني الفرقَ بين الأسدِ وأسامة . ولمَ قيلَ : الأسدُ اسمُ جنسٍ^(٤)، وأسامةٌ علمُه! أي : علمَ الجنس، مع أنّهما — في المعنى — واحد؛ لأنَّ معناهما مُعَيَّن من حيثُ هو مُعَيَّن باعتبارِ أنه مُعَيَّن .

قلتُ : أسامةٌ يدلُّ على التَّعْيِينِ بجوهر اللَّفْظِ، ويُشيرُ إليه^(٥)

= النحو الوائي : (٥٧٧/٣) .

(١) ينظر — على سبيل المثال — : شرح الأشموي على ألفية ابن مالك : (٤٦/٣) ،

أوضح المسالك : (٢٧٣/٣) .

وإنما قال : « قيل » لأنَّ بعضَ التَّحَاةِ زعمُ أنه يجوزُ في هذا البيتِ أن تكونَ الجملةُ حالاً كالأصلِ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ المعرفةِ . ينظر — على سبيل المثال — : شرح

ابن عقيل : (١٨٢/٢ — ١٨٣) .

ولا شكَّ أنَّ المعنى يَأْبِي ذلكَ — كما سيأتي في كلامِ الشَّارِحِ — .

(٢) في أ : « ومعناه » .

(٣) كلمة : « هناك » ساقطة من ب .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب : « الجنس » .

(٥) في أ زيادة : « ذاته » .

لا بحسب أمرٍ خارجٍ من نفس اللفظ؛ فلا يحتمل غيره^(١)؛ أي : الدلالة على غير التَّعين^(٢)، كما هو مقتضى العَلَمِيَّة، والأسدُ بخلافه؛ فإنَّه لم يدل على التَّعين بجوهر لفظه^(٣)؛ بل دلالاته على التَّعين وإشارته إليه تُستفاد^(٤) من الخارج؛ كما قال : فَإِنَّ التَّعين مُستفادٌ من اللّام؛ ولهذا تحتمل الدلالة على غير التَّعين عند نزع اللّام .

قال المصنّفُ في «رُسَيْلَة له» في مسائلَ شَتَّى في النَّحو^(٥): الفرقُ بين اسمِ الجنس وعَلَمِ الجنس : أَنَّ عَلَمَ الجنس كَأَسَمَة وُضِعَ لِلتَّعِينِ^(٦) بجوهره، وأسد وضع لا لِمُعِين، ثُمَّ جاء التَّعِين وهو معنى فيه من اللّام؛ وبهذا صرَّح ابنُ مالك^(٧).

(١) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب : «غيراً» .

(٢) في أ : «المعين» وزيد بعدها : «بحسب الإشارة» .

(٣) في ب وردت الجملة هكذا : «يدل بجوهر لفظه على التَّعين» .

(٤) في أ : «مُستفادٌ» .

(٥) لم أقف عليها . وقد أشار بعض من ترجم للإيجي أن له رسالة في علم الوضع، فلعلها تكون هي .

ينظر : طبقات الشافعية الكبرى؛ للسبكي : (٤٦/١)، بغية الوعاة : (٧٥/٢ —

٧٦)، مفتاح السعادة : (٢١١/١)، شذرات الذهب : (١٧٤/٦ — ١٧٥)

طبعة المكتب التجاري، البدر الطالع : (٣٢٦/١ — ٣٢٧) .

(٦) في أ، ب : «للمعين» .

(٧) ينظر : ألفية ابن مالك : (٢١، ٢٢) .

ثم نقول - في حصر المعارف - : التَّعِينُ: إمَّا أن يُفِيدَهُ جَوْهَرُ اللَّفْظِ؛ وَهُوَ الْعَلَمُ؛ أَوْ لَا . فإمَّا حَرْفٌ؛ وَهُوَ : التَّعْرِيفُ^(١) بِاللَّامِ أَوْ النَّدَاءِ، أَوْ لَا . فَالْقَرِينَةُ؛ إمَّا فِي الْكَلَامِ؛/ وَهُوَ : الْمُضْمَرُ^(٢)، أَوْ لَا . وَلَا بُدَّ مِنْ إِشَارَةٍ^(٣)؛ إمَّا إِلَيْهِ؛ وَهُوَ : اسْمُ الْإِشَارَةِ^(٤). وَإمَّا إِلَى نِسْبَةٍ مَعْلُومَةٍ لَهُ؛ إمَّا خَبَرِيَّةٌ؛ وَهُوَ : الْمَوْصُولُ، أَوْ لَا؛ وَهُوَ الْإِضَافَةُ، لَكِنْ الْإِضَافَةُ إِلَى غَيْرِ الْمَعِينِ^(٥) لَا تُفِيدُ تَعْيِينًا؛ فَهُوَ الْمِضَافُ إِلَى أَحَدِ الْخَمْسَةِ .

قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ هُوَ^(٦) الَّذِي يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّعِينِ^(٧) عِنْدَ السَّمْعِ؛ فَذَلِكَ التَّعِينُ إمَّا أَنْ يُفِيدَهُ^(٨) جَوْهَرُ اللَّفْظِ^(٩) وَيُشِيرُ إِلَيْهِ ذَاتَهُ أَوْ لَا؛ الْأَوَّلُ : الْعَلَمُ^(١٠)، وَالثَّانِي : إمَّا أَنْ يُفِيدَهُ حَرْفٌ أَوْ لَا؛ الْأَوَّلُ : هُوَ الْمَعْرِفُ

(١) فِي أ : « الْمَعْرِفُ » .

(٢) فِي أ : « الضَّمِير » .

(٣) فِي أ : « الْإِشَارَةُ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « اسْمُ إِشَارَةٍ »، وَالصَّوَابُ مِنْ : أ، ب، ف .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « مَعِينٌ » وَالصَّوَابُ مِنْ أ، ب، ف .

(٦) الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى مَذْكُورٍ مَقْدَّرٍ مَعْلُومٍ مِنَ السِّيَاقِ؛ قَبْلَ كَلِمَةِ « الْمَعْرِفَةُ » . وَهُوَ

كَلِمَةٌ : « الْاسْمُ » .

(٧) فِي أ : « التَّعْيِينُ » .

(٨) فِي ب : « يَفِيدُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِالْتَّقْصُصِ .

(٩) أَي : مَجْرَدُ الْاسْمِ فِي أَصْلِهِ وَضَعِهِ .

(١٠) سِوَاءِ كَانِ عِلْمُ شَخْصٍ كـ « زَيْدٌ »، أَوْ عِلْمُ جِنْسٍ كـ « أُسَامَةُ » كَمَا تَقَدَّمَ .

باللّام، أو المعرّف^(١) بالنداء . ولعدم الاعتداد بتعريف الميم؛ نحو قوله^(٢): « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ^(٣) فِي أَمْسَفَرٍ » لم يتعرّض له^(٤). والثاني : لا بُدَّ أن يكون بقرينة يُشار بها إليه^(٥)، وهي إمّا في الكلام [أي : في المكالمة والتّخاطب]^(٦) أو لا؛ الأوّل : هو المضمّرات، والثاني : وإذ

(١) في ب : « والمعرف » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٢) أي : قول الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك الأعرابيّ الذي سأله : « هل من امر امصيام في امسفر » والحديث أخرجه أحمد في مسنده : (٤٣٤/٥) .

(٣) في ب : « في امصيام » وهو تحريف بالزيادة .

(٤) ولم يُعتدّ بتعريف الميم لعلّة استعماله؛ إذ أنه يُستعمل في بعض اللّغات؛ مثل لغة : طيء، وتميم، وهذيل، وحمير .
أو لرجوعه إلى اللّام حقيقة .

ينظر : معاني الحروف، للرّماني : (٧١)، الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمراديّ : (١٤٠)، فقه اللّغة للتّعاليبي : (٧٣)، مغني اللّيب عن كتب الأعراب؛ لابن هشام :

(٧١)، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها؛ للسيوطي : (٢٢٣/١) .

(٥) في ب : « لقرينة إشارتها إليه » .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب؛ غير أنّ « أي » في العبارة أُبدلت بـ « أو » في ب؛ وهو تحريف ظاهر .

وإنّما أثبتت هذه الزيادة مع تمام السّياق بدونها — لما فيها من زيادة إيضاح؛ لأنّ القرينة لا تكون في الكلام وإنّما في التّكليم أو التّخاطب، كما أنّ ناسخ الأصل أشار في الموضوع نفسه إلى وجود سقط؛ رامزاً له — كعادته — بخطّ معطوف « ٦ » لكنّه لم يثبت تلك الزيادة في الحاشية، ولعلّه غفل عنها .

لا بُدَّ فيه^(١) من إشارة؛ إذ بيَّنَّا أنَّ الإشارة^(٢) جزءٌ مفهوم المعرفة؛ فتلك الإشارة؛ إمَّا إليه أي: إلى الشَّيْءِ الَّذِي يُرَادُ تعينه؛ وهو: اسم الإشارة أو لا^(٣)، بل إلى نسبةٍ لذلك الشَّيْءِ معلومةٌ للسَّامِعِ، وإلَّا امتنع^(٤) تعريفُ الشَّيْءِ بها ومعرفته منها، أي: فالإشارةُ إمَّا حسيَّةٌ أو عقليَّةٌ^(٥)، وتلك النسبةُ إمَّا إسناديَّةٌ حَبْرِيَّةٌ؛ وهو الموضوعات، أو لا؛ وهي النسبةُ الإضافيَّةُ؛ أي: التي حصلت بطريق الإضافة؛ وهو المضاف، لكنَّ الإضافة إلى غيرِ المعين لا تُفيد^(٦) التَّعيين؛ إذ النسبةُ إلى الشَّيْءِ لا تُفيدُ للمتَّسبب^(٧) ما ليس للمتَّسبب إليه؛ فالعَرَفُ بالإضافة: ما أُضيفَ إلى أحدِ المعارفِ الخمسة، لكن بالشُّروط^(٨) التي ذكرها النُّحاة. فالمعارفُ ستَّةٌ: العَلَمُ، المعرَّفُ

(١) كلمة: «فيه» ساقطة من ب.

(٢) هكذا العبارة في الأصل، ب. وفي أ: «إذ بيان الإشارة»، وكلا المعنيين مستقيم مع السياق.

(٣) في ب زيادة عبارة: «أي: فالإشارةُ إمَّا حسيَّةٌ أو عقليَّةٌ». وليس هذا موضعها من السياق، وسيأتي بعد قليل.

(٤) في أ: «لامتنع».

(٥) عبارة: «فالإشارةُ إمَّا حسيَّةٌ أو عقليَّةٌ» لم ترد في هذا الموضع من السياق في ب، وقد سبق إيراد موضع إقحامها. ينظر: هامش رقم (٣).

(٦) في الأصل: «لا عند» والصَّواب من أ، ب.

(٧) في ب: «للمتَّسبين» وهو تحريف بالزيادة؛ بدليل أفراد ما بعده.

(٨) في الأصل: «الشُّروط»، وفي ب: بالشُّروط؛ وفيهما تحريف بالتَّقص. والصَّواب من: أ.

وقد اشترط النُّحاة لذلك ما يلي:

بالحرف^(١)، المضمّر، اسمُ الإشارة، الموصول، المضاف .

ويختارُ^(٢) العَلْمُ لوجوه :

ومُخالفةُ السِّكَاكِيّ في تقديم العَلْمِ على المضمّرِ إمّا لأنّه أعرف - كما هو رأي بعض^(٣)؛ لأنّ له وضعاً خاصاً، وموضوعاً له خاصاً، وإمّا لأنّه أوّل خارج من التّقسيم^(٤) :

= ١ - أن لا يقع المضاف موقع نكرة لا تقبل التّعريف، نحو : «رُبَّ رجل وأخيه» .
٢ - أن لا يقبل المضاف التّعريف لشدّة إهامه كـ «مثل» و «غير» وشبهه إذ لم يشتهر المضاف بمشاهته المضاف إليه أو بمغايرته . قال ابن الحاجب : إضافة هذه وما أشبهها لا تزيل إهامه إلاّ بأمر خارج عن الإضافة كوقوع : «غير» بين ضدّين . ينظر : شرح الكافية في النحو، لابن الحاجب : (٢٧٥/١) . وينظر ما قاله الأشموني في شرحه : (٣٠٧/٢) :

(١) في الأصل : «الحرف» وهو تحريف بالتّقص . والصّواب من أ، ب .

(٢) في ب، والنّسخة الأخرى للمتن : «فيختار» .

(٣) مراده : أبو سيعد السّيرافي؛ حيث يرى : «أنّ أعرف المعارف الاسم العَلْم، ثمّ المضمّر، ثمّ المبهم، ثمّ ماعرّف بالألف واللام، ثمّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف» .

وقد اختلف النّحاة في مراتب المعارف إلى أقوال عدّة . انظرها في : الإنصاف في مسائل الخلاف : (٧٠٧/٢ - ٧٠٩) ، في علم الإعراب؛

للاسفرائيني : (٤٩٤/١) ، شرح المفصل؛ لابن يعيش : (٥٦/٣ ، ٨٧/٥) ،

همع الطوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسّيوطي : (١٩١/١) .

(٤) مراده بـ «التّقسيم» : تقسيم المصنّف المتقدّم في حصر المعارف .

الأول: إحصاره بعينه؛ أي: إحصار المتكلم المسند إليه - مثلاً -^(١) في ذهن السامع بشخصه^(٢) بحيث لا يُشاركه فيه غيره، بطريق يخصه؛ أي: يختص المسند إليه^(٣)، وما هو إلا لفظة العلم؛ لأنه طريق لتعريفه خاص به؛ نحو: لفظة «الله» في قوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤).

قوله: «بعينه» يُخرج الإحصار^(٥) بالصفات المختصة.

[و]^(٦) قوله: «بطريق يخصه» يُخرج الإحصار بسائر المعارف؛

فَعُلِمَ أَنْ مَا / زاد في «المفتاح» عليه بقوله: «ابتداء» لا حاجة إليه^(٧)؛ ولهذا لم يذكره المصنّف.

(١) كلمة: «مثلاً» ساقطة من: أ. والمقام يستدعيها؛ لأن المحضر بعينه قد يكون مسنداً إليه، وقد لا يكون مسنداً إليه. وتقييده بالمسند إليه هنا ليس إلا من باب التمثيل للإيضاح.

(٢) المراد بإحصاره في ذهن السامع: لفت انتباهه وتوجيهه إليه.

(٣) هكذا في الأصل. وفي أ: «بطريق يخص المسند إليه». وفي ب: «يختص بالمسند إليه».

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٥٧.

(٥) في ب: «الاختصار» وهو تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من: أ، ب.

(٧) قال السكاكي (ص ١٨٠): «وأما الحالة التي تقتضي كونه علماً إذا كان المقام

مقام إحصار له بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه».

فذكر ثلاثة قيود لاقتضاء كونه علماً: أ - إحصاره بعينه. ب - كونه

ابتداء. ج - كونه بطريق يخصه.

ولمّا كان القيد الثالث مخرجاً للقيد الثاني ضرورة؛ باعتبار أنّه مخرج لسائر المعارف

استغنى المصنّف عن ذكره، واكتفى بالثالث؛ روماً للاختصار؛ وذلك لأنّ

الإحصار ابتداءً مخرج للإحصار ثانياً؛ كما في ضمير الغائب؛ نحو: جاءني وهو =

الثاني : التَّعْظِيم .

الثالثُ : الإِهَانَةُ .

كما في^(١) بعض الألقابِ والكُنَى المحمودتين في الأوَّل^(٢)،
والمذمومتين في الثاني^(٣). قيلَ : العَلَمُ إمَّا أن يكونَ مُشْعِراً بمدحٍ أو ذمٍّ أو لا؛
الأوَّلُ : اللَّقْبُ^(٤)، والثَّانِي : إمَّا أن يكونَ مُصَدِّراً بمثل : أبٍ وابنٍ^(٥)، أو
لا؛ الأوَّلُ : الكُنْيَةُ^(٦)، والثَّانِي : الاسمُ^(٧).

الرَّابِعُ : الاستلذاذُ بذكره^(٨).

= رآك؛ فإنه وإن أحضر شخصه في ذهن السامع لكنه إحضارٌ جاء ثانياً . ولا
يغنى أنه إحضارٌ بطريق آخر اعتمد على العلم، وبانتفاء الطَّرِيق الآخر بالقيد الثالث
انتفى الإحضار . فلا حاجة لقوله : « ابتداء » .

(١) في الأصل، وبقية النسخ : « كفى »، والصَّوَاب من ف .

(٢) أي : التَّعْظِيم .

(٣) أي : الإِهَانَةُ .

(٤) فَالتَّعْظِيمُ به نحو : « قَدِمَ عَلَيْنَا نَصْرُ الدِّينِ » . والإِهَانَةُ به نحو : « رَحَلَ عَنَّا أَنْفُ
التَّاقَةِ » .

(٥) في أزيادة : « وأم » .

(٦) والتَّعْظِيمُ بها؛ نحو : « أَقْبَلَ عَلَيْنَا أَبُو الْخَيْرِ » . والإِهَانَةُ بها؛ نحو : « ذَهَبَ عَنَّا أَبُو الشَّرِّ » .

(٧) والتَّعْظِيمُ به؛ نحو : « كَرَّ صَاعِدٌ »؛ لما فيه من معنى الصَّعُودِ، والإِهَانَةُ به؛ نحو : « فَرَّ
هَابِطٌ »؛ لما فيه من معنى الهبوط .

(٨) في أ، ورد قوله : « بَدِكْرُهُ » ضمن كلام المصنِّف وليس في ف .

ومن الاستلذاذ بالعلمية قول المتنبي جامعاً للممدوح بين الاسم والكنية واللقب =

الخامس : التبرُّكُ به؛ وذلك ظاهر^(١).

والمضمرُ لوجوه^(٢):

الأوَّل : الإشارةُ إلى مذكور^(٣)؛ كقول الشاعر^(٤):

يُمنِ^(٥) أبا إسحاق^(٦) طالَتْ يَدُ العُلَى وَقَامَتْ فَنَاءُ الدِّينِ، وَاشْتَدَّ كَاهِلُهُ

= واسم بلده (ديوانه : ٤١٠/٢ بشرح البرقوقي) :

أبا شجاعٍ بفارسٍ عَضَدَ الـ دَوْلَةَ فَنَاءُ حُسْرُو شَهْنَشَاهَا
أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَذَّةٌ ذَكَرْنَاهَا

(١) في أ، أدخل ضمن كلام المصنّف : « به، وذلك ظاهر » وليس في ف . ومن التبرُّك بالعلمية .

التصريح بأسماء الله وأسماء رسله وأنبياؤه وأسماء الصالحين؛ كقولنا — مثلاً — : « الله ربنا ومحمد نبينا » إذا تقدّم لهما ذكر في حديث سابق فيعاد ذكرهما تيمناً وتبركاً .

ويلحظ أن المصنّف — رحمه الله — أهمل زيادة أوردتها السكاكي قبل هذين الغرضين، وهي لفظة : « إيهام » في قوله (المفتاح : ١٨١) : « أو مقام إيهام أنك تستلذ اسم العلم، أو تبرك به، أو ما شاكل؛ كل ذلك مما له مدخل في الاعتبار . »

والحق : أنه لا معنى لإيراد تلك الزيادة؛ لأن الاستلذ والتبرك حاصلان تحقيقاً؛ والله أعلم .

(٢) أي : ويختار المضمر لوجوه .

(٣) هذا مختصُّ بضمير الغائب . وتقدير الكلام : الإشارة إلى مذكور متقدّم .

(٤) البيتان من الطويل، وقائلهما أبو تمام، وهما موجودان في ديوانه بشرح

التريزي : (٢٩/٣) برواية : « هو اليمُّ ... والجود ساحله » وذكر المحقق أن في

إحدى نسخ التحقيق : « هو البحر » . والشاهد فيه : قوله : « هو البحر » حيث

أتى به ضمير غائب مشيراً به إلى مذكور به إلى مذكور متقدّم : « أبي إسحاق » .

(٥) اليمن : البركة، وقيل : خلاف الشؤم . اللسان : (يمن) : ٤٥٨/١٣ .

(٦) هو : أبو إسحاق؛ محمد بن هارون الرشيد بن المهدي؛ المعتصم بالله . خليفة عباسي، =

هو البحرُ من أيِّ التَّواحي أُنَيْتَه؛ فَلَجَّتُهُ^(١) المَعْرُوفُ، والْبِرُّ^(٢) سَاحِلُهُ^(٣)؛
أَوْ مَا فِي حِكْمِهِ؛ أَي: حُكْمِ الْمَذْكُورِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٤) - تَعَالَى -:
﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٥).

الثَّانِي: حِكَايَةُ الْمَتَكَلِّمِ وَاحِدًا أَوْ فَوْقَهُ، وَكَوْنُ الْمَقَامِ مَقَامَ التَّكَلُّمِ^(٦)
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٧):

وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا
وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

= بُوعٍ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَخِيهِ الْمَأْمُونِ . فَتَحَتْ فِي عَهْدِهِ عُمُورِيَّةٌ، وَبُنِيَتْ سَامِرَاءُ، بَقِيَ فِي الْخِلَافَةِ
٨ سِنِينَ وَ ٨ أَشْهُرَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٧ هـ .

يَنْظُرُ فِي تَرْجَمَتِهِ: الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ: (٧٠/٦)، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ: (٣٤٢/٣ - ٣٤٧)،
وَتَارِيخُ الطَّبْرِيِّ: (١١٨/٩ - ١١٩)، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: (٥٣٥/١٢ - ٥٤٠).

(١) لُحَّةُ الْبَحْرِ: حَيْثُ لَا يُدْرِكُ قَعْرَهُ، وَقِيلَ: حَيْثُ لَا يُرَى طَرْفَاهُ. اللُّسَانُ: (لجج): (٣٥/٢).

(٢) فِي أ: «(وَالْجُودُ) وَصُحِّحْتَا فِي الْهَامِشِ: «الْبِرُّ».

(٣) فِي ب زَيْدٌ بَعْدَ الْبَيْتَيْنِ: «وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ عَنِ بَيْتِ سُلْطَانَ عَصْرِنَا، وَخَلِيفَةِ دَهْرِنَا، خَلَّدَ اللَّهُ
سُلْطَانَهُ!، وَأَوْضَحَ عَلَى الْعَالَمِينَ بَرَهَانَهُ!».

(٤) فِي أ، ب: «كَقَوْلِهِ».

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، مِنَ الْآيَةِ: ٨ . فَمَرَجَعَ الضَّمِيرُ هُوَ الْعَدْلُ؛ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِلَفْظِ:

«اعْدِلُوا»؛ فَهِيَ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَفْظًا وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ .

(٦) هَذَا مَخْتَصٌّ بِضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ .

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَقَاتِلُهُ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ، وَالْبَيْتُ ضَمْنُ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ

فِي: شَرْحِ الْقِصَائِدِ الْمَشْهُورَاتِ . الْمَوْسُومَةُ بِالْمَعْلَقَاتِ لِابْنِ التَّحَّاسِ: (١١٤/٢)، وَشَرْحِ

الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ لِلزُّوزَنِيِّ: (١٩٩)، وَدِيْوَانِ الْمَعَانِي؛ لِلْعَسْكَرِيِّ: (٩٠/١).

الثالث: تخصيصُ المخاطب^(١)؛ كقول ابن
الدُّمَيْنَةَ^(٢) - وكتبه^(٣) إلى امرأته أمّامة^(٤) -^(٥):

(١) هذا مختصّ بضمير المخاطب .

(٢) في الأصل: « ابن الدُّمَيْتَة » وفي أ: « ابن الدَّمِيه »، وفي ب: « ابن الدّهينة » والمثبت هو الصّواب.

وهو / أبو السّريّ؛ عبد الله بن عبيد الله بن أحمد من بني عامر الخثعميّ . والدُّمَيْنَة أمّه . شاعر بدويّ أمويّ من أرقّ الناس شعراً . أكثر شعره في الغزل والنّسيب والفخر . له ديوان شعر مطبوع . اغتيل إثر رجوعه من الحجّ سنة ١٣٠ هـ .

ينظر ترجمته في: الأغاني: (٦٤/٩)، وسمط اللّالي: (١٣٦)، و معاهد التنصيص : (١٦٠/١) .

(٣) في أ: « وقد كتبه ».

(٤) كلمة: « أمّامة » ساقطة من ب . وهي / امرأة خثعميّة من قوم ابن الدُّمَيْنَة . وفي بعض المصادر أنّ اسمها أميمة . كان قد هويها وهاج بها مدّة فلما وصلتته تجنّى عليها، وجعل ينقطع عنها ثمّ زارها ذات يوم فتعابها عتاباً طويلاً وكان بينهما مجاذبة شعريّة .

ينظر: ديوان ابن الدُّمَيْنَة: (٤٢)، والأغاني: (٦٩/٩)، و معاهد التنصيص: (١٦٣/١) .

(٥) البيت من الطّويل . وهو في ديوان الشّاعر: (٤٢)، البيان والتبيين: (٣٧٠/٣) منسوباً إلى جوهر جارية المهديّ، ولعلّها تمثّلته، والحيوان: (٥٥/٣)، والحماسة لأبي تمام: (١٤٦/٢)، و معاهد التنصيص: (١٦٢/١) .

والبيت منسوب - أيضاً - إلى قيس بن الملّوح . ديوانه: (٥٢) .

واستشهد به في المفتاح: (١٧٩)، والتّبيان: (٤٥٠) .

وَأَنْتِ الَّتِي ^(١) كَلَّفْتِنِي دَلَجَ ^(٢) السُّرَى وَجُونََ القَطَا ^(٣) بِالْجِلْهَتَيْنِ جُثُومٍ ^(٤)
 وَكجواهما ^(٥) له ^(٦) :
 وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَّ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يُلُومُ
 الْجِلْهَةَ : طرفُ الوادي .

- (١) في الأصل : « الذي » والصَّواب من : أ، ب، مصادر البيت .
 (٢) في ب : « دلج » . أمَّا الدَّلَجُ فهو : إمَّا سير اللَّيْلِ كُلُّهُ، أو سير آخره، أو سير أي ساعة منه، ينظر : اللسان : (دلج) : (٢٧٢/٢) .
 وبإضافته إلى السُّرَى؛ وهو سير اللَّيْلِ (اللسان: « سرا » : ٣٨١/١٤) تأكد أن مراده: سير اللَّيْلِ كُلُّهُ .
 وقد ذكر المروزوقي في أثناء شرحه لهذا البيت ضمن شرحه لديوان الحماسة : (١٣٧٩/٣) : « أن السُّرَى : سير اللَّيْلِ، والدَّلَجُ : السير في بعض اللَّيْلِ . ويقال : سار دلجة؛ أي : ساعة من أوَّل اللَّيْلِ؛ فلذلك أضاف الدَّلَجُ إلى السُّرَى، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكلِّ » .
 (٣) الجُونُ: جمع: جَوْنٌ. وهو كلُّ لونٍ سوادٍ أُشرب حمرة. اللسان: (جون): (١٠١/١٣) . والقطا : طائر معروف لونه أسود مشوب بحمرة، وسُمِّي قطا لثقل مشيه . ينظر : اللسان : (قطا) : (١٨٩/١٥) .
 (٤) الجثوم : مصدر (جثم) يقال : جثم الطائر جثماً وجثوماً إذا لزم مكانه فلم يرح . ينظر : اللسان : (جثم) : (٨٣/١٢) .
 (٥) في الأغاني : (٦٩/١٧)، وفي معاهد التنصيص : (١٦٢/١) : أنها هي التي قالت الشعر في بادئ الأمر؛ ثم أجابها هو بمقطوعة أولها البيت المتقدم .
 (٦) وجواهما له في المصادر المتقدمة التي أوردت شعره .

قال المصنّف: أمثال هذه المباحثِ وظيفَةُ اللُّغةِ أو التَّحْوِ لا المعاني^(١)؛
لكن بالسَّكَاكِيِّ اقتديتُ في إيرادها^(٢).

وحقُّ الخطابِ أن يكونَ مع مُعَيَّنٍ، وقد يُعَدَّلُ^(٣) عنه؛ [أي]^(٤)
عن الحقِّ إلى غير مُعَيَّنٍ تَعْمِيمًا؛ أي: لِيَعْمَ كُلَّ مخاطبٍ؛ كما تقول:
فلانٌ لثيمٌ؛ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنتَ إليه أساءَ إليك؛ فلا^(٥) تُريدُ
بـ«أكرمت» و«أحسنت»^(٦) مخاطبًا مُعَيَّنًا؛ كأنك قلتَ: إن أكرم
أهان، وإن أحسنَ إليه أساءَ. وعليه؛ أي: على التَّعميمِ يُحملُ
قوله - تعالى -^(٧): ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوْا

(١) والحقُّ - في نظري، والله أعلم - أن أمثال هذه المباحثِ؛ وإن كانت ذات صلة وطيدة بعلم اللُّغةِ أو التَّحْوِ في أصل وضعها؛ إلا أنَّها لا تنفك بأيِّ حال من الأحوال عن علم المعاني الذي يعرف به أحوال اللَّفْظِ العربيِّ؛ التي بما تتحقَّق مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

(٢) في ب زيادة: «فيه». ولم أقف على قول المصنّف في مؤلّفاته ولعله ممَّا نقله عنه تلميذه الكرمانيّ.

(٣) في الأصل: «تعديل» والمثبت من: أ، ب، ف.

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من: أ. وعليه درج الشّارح.

(٥) في أ: «ولا».

(٦) في ب: «ب- أحسنت» و«أكرمت».

(٧) هكذا وردت جملة: «قوله تعالى» ضمن كلام المصنّف في الأصل، ب، ف. وفي أ، ضمن كلام الشّارح.

رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿١﴾ قَصْدًا إِلَى تَفْطِيعٍ ^(٢) حَالِ الْمُجْرِمِينَ؛ كَأَنَّهُ لَوْضُوحُهُ ^(٣) بَحِثٌ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ^(٤) حُقٌّ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ كُلُّ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الرُّؤْيَى، وَلَا ^(٥) يَخْتَصُّ بَرَاءً دُونَ رَاءٍ .

والموصول [لوجوه] ^(٦)؛ أي : يُخْتَارُ ^(٧) الموصول [لوجوه] ^(٨)؛ وهو متى صحَّ إحصاءُ الشَّيءِ في ذهن السَّامِعِ بوساطة ذكرِ جملةٍ معلومة الانتساب إلى مشارٍ إليه، ومع ذلك اتَّصَلَ به غرضٌ من الأغراض، أو وجهٍ من الوجوه .

الأوَّل : أَلَّا يَعْلَمَ / منه؛ من ذلك الشَّيءِ المُخَاطَبُ؛ أي : المتكلم، أو المُخَاطَبُ؛ أي : السَّامِعُ، أو هما ^(٩) غير ذلك الإسنادِ والانتسابِ؛ مثل:

[١٣/١]

(١) سورة السَّجدة، من الآية : ١٢ .

(٢) التَّفْطِيعُ : مشتقٌّ من الفِطَاعَةِ؛ وفضع الأمر؛ إذا اشتدَّ وشنع وجاوز المقدار . ينظر :

اللِّسَانُ : (فِطْع) : (٢٥٤ / ٨) .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف، وفي أ : « لوضوحها » .

(٤) أي : الرُّؤْيَى .

(٥) في أ : « فلا » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٧) في أ : « ويختار » .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٩) أي : المتكلم والسَّامِعُ .

«الَّذِي كَانَ مَعَكَ أَمْسٌ لَا أَعْرِفُهُ»^(١)، أو «الَّذِي كَانَ مَعَنَا أَمْسٌ رَجُلٌ عَارِفٌ فَاعْرِفْ»^(٢)، أو «الَّذِينَ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ لَا نَعْرِفُهُمْ»^(٣).

الثَّانِي : اسْتَهْجَانُ^(٤) التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْمُومَةِ؛

فَلَا تَقُولُ : « حَنْظَلَةٌ فَعَلَ كَذَا »؛ بَلِ « الَّذِي كَانَ مَعَكَ فَعَلَ كَذَا »^(٥).

الثَّالِثُ : الْإِخْفَاءُ، وَذَلِكَ حَيْثُ لَوْ ذُكِرَ الْاسْمُ لَعَلِمَهُ غَيْرُ

الْمُخَاطَبِ؛ فَيُعَدَّلُ إِلَى الْمَوْصُولِ إِخْفَاءً مِنْ غَيْرِهِ^(٦).

الرَّابِعُ : زِيَادَةُ التَّقْرِيرِ؛ أَي : تَقْرِيرِ الْخَيْرِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي

هِيَ فِي بَيْتِهَا ﴾^(٧)؛ فَإِنَّ فِي كَوْنِهِ فِي بَيْتِهَا؛ الْمُسْتَلْزِمَ لَزِيَادَةِ الْإِخْتِلَاطِ وَالْإِنْبِسَاطِ -

زِيَادَةَ تَقْرِيرِ^(٨) الْمُرَادَةِ لَيْسَتْ فِي إِيرَادِ لَفْظَةِ الْعَلَمِ؛ الَّتِي هِيَ « زَلِيخَا »^(٩).

(١) مثال يصدق على المتكلم .

(٢) مثال : يصدق على المخاطب .

(٣) مثال يصدق على المتكلم والمخاطب . وتنظر جميع هذه الأمثلة في المفتاح : (١٨١) .

(٤) الاستهجان : استفعال من هجن . والهجنة من الكلام : ما يعيب . ينظر :

اللسان : (هجن) : (٤٣١ / ١٣) .

(٥) وإنما عدل عن الاسم إلى الموصول لما في الاسم من معنى الحنظل؛ وهو شجرٌ مرٌّ

الطعم تأباه الأذواق، وتنفر من ذكره الطباع .

(٦) وهذا الوجه مما زاد المصنّف على المفتاح .

(٧) سورة يوسف، من الآية : ٢٣ .

(٨) في أ : « التقرير » .

(٩) قيل : إنه اسم امرأة العزيز، وقيل : إن اسمها : « رغبل » . ينظر : الجامع لأحكام

القرآن : (١٦٧ / ٩)، وشرح عقود الجمان للسيوطي : (١٦)،

وفتح القدير : (١٦ / ٣) .

هكذا وجَّههُ المصنّفُ، لكن قال صاحبُ «الإيضاح» : زيادةُ التقريرِ لتنزيهِ يوسفَ؛ لأنَّ الآيةَ مَسْوَقةٌ لتنزيهه عن الفَحْشَاءِ، والمذكور أدلُّ عليه من امرأة العزيز^(١)، ولفظُ «المفتاح» مُحْتَمَلٌ للوجهين^(٢).

= ولم تتحقّق زيادة التقرير بإيراد لفظة العلم أو الوصف المجرّد كقوله : «زليخا» أو «امرأة العزيز»؛ «لأن مثل هذا يقرر الغرض فقط ولا يزيده تأكيداً؛ بخلاف التعريف بالموصولة فإنه يزيد الغرض المسوق له الكلام تأكيداً؛ لاشتمال الصلّة على ما يفيد هذه الزيادة في التقرير...؛ لأن وجوده عليه السّلام في بيتها مع ما لها من سعة السّطان، وقوّة التفوذ، ومع فرط الاختلاط والألفة — أدلّ على وقوع المراودة وصدور الاحتيال منها». من سمات التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، أ.د عبد الستار زموط ص : (١٥٧) .

(١) ينظر : الإيضاح : (١٤/٢ — ١٥) . وكان الموصول أدلّ على نزاهة يوسف من التصريح أو بامرأة العزيز؛ لأنّه في بيتها وتمكّن من أداء ما طلبت منه؛ حيث هيأت له كل أسباب التمكن؛ ومع ذلك عفّ وامتنع فكان ذلك غاية في نزاهته عن الفحشاء». من سمات التراكيب : (١٥٧) .

(٢) أي : زيادة تقرير المراودة، وزيادة تقرير نزاهة يوسف عليه السّلام؛ حيث إنّ لفظه لم يتجاوز زيادة التقرير؛ فكان صالحاً لكلا الوجهين .
على أنّ الآية تصلح أن تكون مثلاً للوجوه الثلاثة المتقدمة .
أمّا الوجه الأوّل : «عدم علم المخاطب أو غيره إلاّ بالصلّة»؛ فلا يمكن عدم علم الرّسول — صلى الله عليه وسلم — باسمها .

أمّا الوجه الثّاني : «استهجان التصريح»؛ فلائنه يستهجن في الآيات القرآنية التصريح باسم المرأة الطّالبة للبعاء . وقد صرّح صاحب المفتاح عقب إيراد الآية بما يدلّ على ذلك؛ حيث قال ص (١٨١) : «والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً» .

الخامسُ : توجَّهَ الذَّهْنُ^(١) لما سَيرِدُ عليه من الخبر عن الموصول؛
 مُنتظراً لوروده^(٢) عليه^(٣) حتَّى يأخذ^(٤) منه^(٥) مكانه إذا وَرَدَ - كما هو
 المشهور في لسانِ القومِ^(٦) : « الْمَحْصُولُ بَعْدَ الطَّلَبِ أَعَزُّ مِنَ الْمُنْسَاقِ بِلا
 تَعَبٍ » - كقول الشاعر^(٧) :

وَالَّذِي حَارَتْ^(٨) الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَّوَانٌ مُسْتَحَدَثٌ مِنْ جَمَادٍ^(٩)

= أمَّا الوجه الثالث : « الإخفاء » فلأنه لو صرَّح به لعلمه غير المخاطب .

(١) أي : ذهن السَّامِعِ .

(٢) أي : الخبر .

(٣) أي : على الموصول .

(٤) أي : الخبر .

(٥) أي : من ذهن السَّامِعِ .

(٦) تقدَّم تخرجه ص (٨٧) قسم التَّحْقِيقِ .

(٧) البيتُ من الخفيف . وقائله : أحمد بن عبد الله التَّنُوخِيّ؛ المعروف بأبي العلاء المعرِّي .

قاله ضمن قصيدة يرثي بها فقيهاً حنفيّاً، والبيت في سقط الزند : (١٢)، وشرح

سقط الزند : (١٢٧/٣)، و شرح التنوير على سقط الزند؛ لأبي يعقوب يوسف بن

طاهر : (٢١٧/١)، واستشهد به - في هذا الموضع وفي غيره - السُّكَّاكِيُّ في

المفتاح : (١٨٣)، و بدر الدّين بن مالك في المصباح : (١٥)، والقزويني

في الإيضاح : (٥١/٢)، والطَّيْبِيُّ في التَّبْيَانِ : (٢٤٣)، وهو في

المعاهد : (١٣٥/١) .

(٨) حارّت : بمعنى : اختلفت؛ من إطلاق الملزوم وإرادة اللّازم؛ على سبيل المجاز المرسل .

(٩) اختلفت البلاغيّون في موضع الاستشهاد بهذا البيت، وتباينت حوله وجهات نظرهم؛

فمنهم من أورده شاهداً لكون المسند إليه موصولاً - كما فعل =

وهو إما آدم - عليه السلام -، أو ناقة صالح، أو غيرهما؛ من جمادٍ صار حيواناً، إذا كان مجازاً للعقول^(١).

= الشَّارح -؛ ومن هؤلاء: السَّكَاكِيُّ، وبدر الدِّين بن مالك، والطَّيْبِيُّ . وفي بيان وجهة نظرهم يقول الطَّيْبِيُّ (التَّبيان : ٢٤٣) : « والاستشهاد به هنا أوقع منه في باب تقديم المسند إليه؛ لما أن التشويق المستحسن إحدى خواصَّ الإخبار بالذي؛ لما فيه من الإيهام الذي هو سبب للتشويق، وتطويله بالصلة هو سبب استحسانه على أنه مستلزم للتقديم . »

ومنهم من أورده شاهداً لتقديم المسند إليه؛ كما هو الحال عند القزوينيِّ ومن لفَّ لفه مَن تأخَّر عنه، وفي بيان وجهة نظرهم يقول القزوينيِّ : (الإيضاح : ٥١/٢) : « وأما تقديمه فلكون ذكره أهم؛ إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن في ذهن السَّامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقاً إليه؛ كقوله :

وَالَّذِي حَارَتِ الرِّبِّيَّةَ فِيهِ حَيَّوَانٌ مُسْتَحَدَّثٌ مِنْ جَمَادٍ

وهذا أوَّلِي من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً؛ كما فعل السَّكَاكِيُّ . »

والَّذي يترجَّح لي - والله أعلم - أنَّ التُّكَّتِ البلاغيَّة لا تتزاحم، وليس من مانع على أن يكون البيت شاهداً على الحاليين؛ كما فعله السُّيوطيُّ - رحمه الله - في شرح عقود الجمان : ص (١٧ ، ٢٣)؛ إذ أورده شاهداً عليهما .

(١) رجَّح سعد الدِّين التَّنْتازانيُّ وبعض من جاء بعده من البلاغيِّين أنَّ المراد بالحيوان

المستحدث من الجماد : الإنسان؛ إما من حيث عودته بعد الفناء، أو حياته بالروح وموته بمفارقةها، بدليل السِّيَاق قبل البيت وبعده؛ أمَّا قبله؛ فقوله :

بَانَ أَمْرُ الإِلَهِ وَاحْتَلَفَ النَّاسُ سُرُّ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادِي

وَأَمَّا بَعْدَهُ؛ فقوله :

فَاللَّيْبُ اللَّيْبُ مِنْ لَيْسَ يَغْتَرُّ بِكَوْنِ مَصِيرِهِ لِلْفَسَادِ =

السَّادِسُ : بناءُ الخبرِ عليه [أي : على الموصول] ^(١) تعظيماً؛
[أي: تعظيماً للخبر] ^(٢) نحو :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ ^(٣) السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

يَيْتاً ^(٤) دَعَائِمُهُ ^(٥) أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ^(٦).

وفيه تعظيمٌ؛ حيثُ كان باني بيته سامكاً السَّمَاءِ . ونحو :

= وظاهر أهم أفادوا في ترجيحهم المتقدم من شارح سقط الزند؛ أبو محمد البطلوسي؛ إذ قال في شرح البيت : (شروح سقط الزند : ١٠٠٥/٣) : « يريد أن الجسم موات بطبعه، وإنما يصير حساساً متحركاً باختيار باتصال النفس به، فإذا فارقت عند الموت عاد إلى طبعه؛ فالحياة للنفس جوهرية، وللجسم عرضية؛ فلذلك يعدم الجسم الحياة إذا فارقت النفس، ولا تعدمها النفس » .

ينظر : المطوّل : (١٠٧/١)، معاهد التنصيص : (١٣٦/١) .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من: أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح.
(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من: أ، ب، وعلى مثله درج الشّارح .

(٣) السَّمَكُ : الرُّفْع . ينظر : اللسان : (سمك) : (٤٤٣/١٠) .

(٤) اِخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْبَيْتِ؛ فَقِيلَ : الْكَعْبَةُ، وَقِيلَ : أَهْلُ الْبَيْتِ، وَالرَّاجِحُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ بَيْتَ الْمَجْدِ وَالشَّرَفِ؛ لِمُنَاسِبَةِ الْفَخْرِ لَهُ .

(٥) الدَّعَائِمُ : جَمْعُ دِعَامَةٍ - بِالْكَسْرِ -؛ وَهِيَ : عِمَادُ الْبَيْتِ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ . اللسان : (دعم) : (٢٠٢/١٢) .

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ . وَقَائِلُهُ : هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ الْمَعْرُوفُ بِـ« الْفِرْزَدِقِ » . وَالْبَيْتُ فِي دِيوانه : (٢٠٩/٢)، وفي المعاهد : (١٠٣/١) .

إِنَّ الَّذِي خَلَقَ الْأَشْيَاءَ صَوَّرَنِي

نَاراً مِنَ الْبَاسِ فِي بَحْرِ^(١) مِنَ الْجُودِ^(٢)!

أو تحقيقاً؛ نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً

بِكُوفَةِ الْجُنْدِ^(٣) غَالَتْ^(٤) وَدَّهَا غُولُ^(٥)،^(٦)

(١) في الأصل : « أو بحراً » . والصواب من بقية النسخ، وهو المناسب للسياق .

(٢) البيت من البسيط، ولم أهند إلى قائله — فيما بين يدي من المصادر — .

(٣) هي مدينة الكوفة المشهورة، وإنما أُضيفت إلى « الجند » لمقام الجند بها، وهي مصر

من سواد العراق؛ اختطها المسلمون في السنة ١٧ هـ .

ينظر : معجم ما استعجم : (١١٤١/٤)، و معجم البلدان : (٤٩٠/٤ — ٤٩٤)،

والكامل في التاريخ : (٣٧٢/٢) .

(٤) غالت : أي : أهلكت خفية . من الغول — بالفتح —؛ وهو الإهلاك الذي لم يُدر به .

ينظر : اللسان : (غول) : (٥٠٧/١١) .

(٥) الغُولُ — بالضّم — : جنس السّعلاة، والجمع : أغوال وغيلان . وقيل : الدّاهية، وقيل :

كلّ ما اغتال . ينظر : اللسان : (غول) : (٥٠٧/١١)، ومختار الصحاح : (٢٠٢) .

(٦) البيت من البسيط؛ وهولعبدة بن الطبيب . ورد ضمن قصيدة طويلة في

شعره : (٥٩)، وفي المفضّلات؛ للضبي : (١٣٥)، وفي هجّة المجالس وأنس

المجالس؛ للقرطبي : (٧٨١)، كما ورد منفرداً في المفتاح : (١٨٢)، والمصباح :

(١٧)، والإيضاح : (١٧/٢)، والتبيان : (٢٤٢) .

وقد أورد أبو زيد في نوادره : (١٥٦) البيت برواية : « بكوفة الخلد » على أنّه

موضع . غير أنّ البكري نقل ما يدفع ذلك؛ إذ قال (معجم ما استعجم : ١١٤٣/٤) :

« وقال الأصمعيّ : إنّما هو بكوفة الجُند . والأوّل تصحيف . وهكذا نقلته من خطأ =

وفيه تحقيقُ الخير؛ لأنها إذا هَجَرَتْ وضرَبَتْ البيتَ بكُوفَةِ الجندِ عازمةً للسَّفَرِ - كان ودُّها هالكاً . يُقال : غَالَتْه غولٌ : إذا وقعَ في مهلكة .

أَوْ تَعْلِيلاً؛ نحو^(١): ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ

لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ﴾^(٢). وهذا؛ أي : اختيار الموصولِ لبناءِ الخيرِ عليه تعليلاً قد يتبعه تعظيمٌ للمتكلم؛ نحو : « الَّذِي يُرَافِقُنِي يَسْتَحِقُّ الْإِجْلَالَ »، أو للسَّامِعِ؛ نحو : « الَّذِي يُرَافِقُكَ^(٣) يَسْتَحِقُّ الْإِكْرَامَ »، أو للمذكور وهو المسند إليه؛ نحو : « الَّذِي عِنْدَهُ السُّلْطَانُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ^(٤) وَالتَّوْقِيرَ »، أو

= أبا عليّ القاليّ .

(١) في ب : « كقولُه » ولا اختلاف في المعنى .

(٢) سورة الكهف، من الآية : ١٠٧ . وعمامها : ﴿ نَزُلًا ﴾ .

وأوضح من التعليل الذي نصّ عليه المصنّف أن يكون الغرض : الإجماع إلى بناء الخير وأنه من جنس الخير، قياساً على المثال الذي أورده صاحب الإيضاح (٦٦/١) :

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: الآية: ٦].

ففي المثال إجماع إلى وجه بناء الخير، وأنه من جنس الشر .

وإنما قلت : « وأوضح من التعليل » لأنّ المثال الذي ذكره الإيجي لا يتضمّن تعليلاً صريحاً ظاهراً . والله أعلم .

(٣) في الأصل : « يرافِقُ » والصّواب من : أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « التّعظيم » وهما بمعنى متقارب .

لغيرهم^(١)؛ أي : غير المتكلم والسّامع والمذكور؛ نحو : قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢)؛ فَإِنَّ فِي بِنَاءِ كَوْنِهِمْ خَاسِرِينَ عَلَى تَكْذِيبِهِمْ شُعَيْبًا تَعْرِيفًا بِتَعْظِيمِ الْمَصْدُقِينَ وَتَنْزِيهِهِمْ عَنِ الْخُسْرَانِ^(٣) . أَوْ إِهَانَةً عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : «تَعْظِيم»؛ نحو : «الَّذِي^(٤) يِفَارِقُنِي أَوْ يُفَارِقُكَ يَسْتَحِقُّ الْإِكْرَامَ»، أَوْ : «الَّذِي عِنْدَهُ الْحِرَافِيشُ^(٥) يَسْتَحِقُّ اللَّوْمَ» . أَوْ تَنْبِيهًا - بِالنَّصْبِ - عَطْفًا^(٦) عَلَى قَوْلِهِ / : «تَعْظِيمًا»، وَالرَّفْعِ^(٧) عَطْفًا^(٨) عَلَى قَوْلِهِ : «تَعْظِيم»؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّ النَّصْبَ أَقْرَبُ إِلَى مِمَّا فِي «الْمَفْتَحِ»^(٩)

[١٣/ب]

(١) في ب : «لغيرها» وهو خطأ ظاهر .

(٢) سورة الأعراف، من الآية : ٩٢ .

(٣) الَّذِي يَبْدُو لِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ التَّعْظِيمَ الْمُرَادَ يَنْصَرَفُ إِلَى شَأْنِ نَبِيِّ اللَّهِ شُعَيْبٍ؛ إِذْ أَنَّ تَكْذِيبَهُ أَوْجِبَ هَذَا الْخُسْرَانَ الْمَبِينَ . وَهَذَا التَّوْجِيهِ هُوَ مَا نَجِدُهُ فِي كِتَابِ الْبَلَاغِيِّينَ الْمَتَأَخِّرِينَ مِثْلَ : الْبَغِيَةِ : (١٦٦/١) ، وَالْمَنْهَاجِ الْوَاضِحِ؛ لِحَامِدِ عَوْفِي : (٤/١٠٦ - ١٠٧) .

(٤) في أ : «إِنَّ الَّذِي» وَلَا وَجْهَ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي مِثَالِ الْمَفْتَحِ .

(٥) الْحِرَافِيشُ أَوْ الْخِرَافِيشُ : أَوْغَادُ النَّاسِ وَأُرْدَاهُمْ .

(٦) في أ : «عطف» بِالرَّفْعِ .

(٧) في أ : «وبالرفع» .

(٨) كلمة : «عطف» ساقطة من : أ .

(٩) وهو قول السُّكَّاكِيِّ (١٨٢) : «وَرَبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّنْبِيهِ لِلْمُخَاطَبِ عَلَى خَطَأٍ» .

على خطأ^(١)؛ نحو^(٢):

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ [إِخْوَانَكُمْ]^(٣) يَشْفِي

غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا^(٤).

الغليلُ: حرارة العطش، والضعن^(٥)، والحدقُ - أيضاً - . أو

غيرها - بالتَّصْبِ والرَّفْعِ؛ تابعين لرفع التَّنْبِيهِ ونصبه -؛ أي: غير

المذكورات؛ كـنحو: تطيب^(٦) قلوب الفقراء، أو غيره؛ كقول

الشاعر^(٧):

(١) في أ، ف: «الخطأ» .

(٢) كلمة: «نحو» ساقطة من: أ .

(٣) ما بين المعرفين ساقط من الأصل، ومثبت من: أ، ب، ف .

(٤) البيت من الكامل . وقائله: عبدة بن الطبيب، قاله ضمن قصيدة يعظ فيها بنيه .

والبيت في شعره: (٤٨) وفي المفضليات: (١٤٧)، حماسة البحرني: (١٥٥)،

والحيوان: (١٦٧/٤) برواية:

إِنَّ الَّذِي تَرَوْنَهُمْ خُلَانَكُمْ يَشْفِي صَدَاعَ رُؤُوسِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

ونسب ابن المعتز في البديع: (٩٨) هذه الرواية إلى جرير، ولم أعرثر عليها في ديوانه.

واستشهد بالبيت صاحبُ المفتاح: (١٨٢)، والمصباح: (١٧)، والإيضاح:

(١٥/٢)، والتبيين: (٢٤٢)، وهو في المعاهد: (١٠٠/١) .

(٥) في أ رسمت هكذا: «الظعن» .

(٦) في أ: «تطيب» وهو تحريف بالتقص .

(٧) هكذا - أيضاً - وردت جملة: «كقول الشاعر» ضمن كلام المصنف في: أ، ب.

وليست ضمن ف .

والبيت من السريع، وقائله أبو العلاء المعري . قاله ضمن قصيدة يرثي بها جعفر بن =

إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تُؤْنِسُهُ الرَّحْمَةَ فِي لَحْدِهِ
وَأَمَّا أوردَ السَّكَّائِيُّ هَذَا الْبَيْتَ مَثَلًا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ
الْخَطَأِ^(١)؛ كَعَلَى^(٢) التَّطْيِيبِ؛ فَعَلَى هَذَا هُوَ مِثَالٌ لِمَا هُوَ قِسْمٌ لِلتَّنْبِيهِ، وَعَلَى
مَا فَعَلَهُ الْمَصْنُفُ لِمَا هُوَ قَسِيمٌ لِلتَّنْبِيهِ^(٣).

= علي - رضي الله عنه - . وقد ورد في سقط الزند : (٢٨) ، وشروح سقط
الزند : (١٢٧/٣) ، وشرح التنوير على سقط الزند : (١٠/٢) .
واستشهد به صاحبُ المفتاح : (١٨٢) ، والتبيان : (٢٤٢) .
(١) حيث قال (مفتاح العلوم: ١٨٢): «وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب إلى خطأ؛
كقوله: إن الذين تروهم ... أو على معنى آخر؛ كقولهم: إن الذي الوحشة ...» .
(٢) في الأصل: «كعلة» والصواب من: أ، ب . وهو الموافق للسياق قبله .
(٣) وحاصلُ الخلاف بين المصنّف والسكّائيّ في الاستشهاد بالبيت يعود إلى سببين
رئيسيين :

الأوّل : سببٌ مباشرٌ؛ وهو اختلاف التّقسيم بينهما - في هذا الموضع -؛ حيث إنّ
المصنّف لم يفرّق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر مطلقاً، وبين ما يتفرّع من
الاعتبارات الأخرى؛ فقد جعل المصنّف التّعظيم والإهانة مختصاً بالتعليل؛ بينما
جعله السكّائيّ من فروع الإيماء إلى وجه البناء مطلقاً .

كما أنّ المصنّف جعل التعليل مقابلاً للفروع؛ بينما لحظه السكّائيّ في الكلّ .
وتبعاً لاختلاف التّقسيم اختلف إيراد البيت .

الثّاني : سببٌ غيرٌ مباشرٌ؛ وهو اختلاف المنهج بين المصنّف والسكّائيّ في عرض
مباحثهما بعامة؛ حيث إنّ المصنّف عالج مباحث أحوال المسند إليه وأحوال المسند
من خلال الدّمج بينهما - روماً للاختصار؛ بخلاف السكّائيّ الذي فصل
بينهما؛ ممّا نتج عنه اختصاص بعض الأحوال إمّا بالمسند إليه أو بالمسند، وعدم
صلاحيتها للتعميم؛ الأمر الذي تعدّر معه - أحياناً - مسايرة المصنّف للسكّائيّ =

وحاصله : أن معنى بناء الخبر على الموصول كون الموصول مع صلته بحيث يكون بينه وبين الخبر تعلق يقتضي بناءه عليه وإسناده إليه، ويكون هو الباعث على الإخبار؛ وذلك إما بالتعريض للتعظيم؛ نحو: «إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ»، وإما بالعلية لمية^(١)؛ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٢)، أو آنية^(٣)؛ وهو الذي عبر عنه بتحقيق الخبر؛ نحو: «إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتَ»، وإما بالرد عليه والتنبية على الخطأ؛ نحو: «إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْهُمْ»^(٤)، وإما بغير^(٥) المذكورات؛ نحو: «إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةَ فِي دَارِهِ»^(٦). وعلى هذا التوجيه لا يردُّ اعتراض؛ فتأمل .

= بدقة تامة .

(١) عنى بقوله : «لمية» الشيء المنتظر الوقوع . من «لما» . ينظر : اللسان : (لم) :

(١٢/٥٥٣) .

(٢) سورة الكهف: من الآية: ١٠٧ . وفي أ، ب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ﴾ .

(٣) عنى بقوله : «آنية» الشيء الحائن الوقوع . من «أوان» أو «إوان» بمعنى الحين .

ينظر : اللسان : (أون) : (٣٩/١٣) .

(٤) في أ، ب، زيد : «إخوانكم» .

(٥) في أ : «لغير» .

(٦) قوله : «في داره» ساقط من ب .

والإشارة؛ أي : يُختارُ الإشارةُ، وهو^(١) متى صحَّ إحضاره الشيءَ في ذهن السامع بواسطة الإشارة الحسيَّة إليه؛ لا الإشارة العقلية^(٢) - كما في الموصولات - لوجوه :

الأوَّل: تعيُّنه؛ أي: اسم الإشارة طريقاً إلى إحضاره^(٣)؛ بأن لا يكون لك أو لسامعك طريقٌ إليه سواها^(٤).

الثاني: العناية بكمال التمييز؛ إذ التمييز والتعيين بالحسِّ أكمل؛ كقوله^(٥):

(١) هكذا في الأصل، ب؛ بالتذكير؛ على اعتبار مضاف محذوف تقديره : « اسم » أعني : اسم الإشارة . وفي أ : « وهي » بالتأنيث . والأوَّل أولى لوجود ما يدلُّ على المحذوف قبل الضمير؛ وهو قوله : « يختار »، وبعده؛ وهو قوله : « تعيُّنه » وكلاهما للمذكَّر . أمَّا تأنيث الضمير في المفتاح فمرده إلى أنَّ الضمير يعود إلى مؤنث في قوله : « وأمَّا الحالة » .

(٢) وذلك لأنَّ الأصل في « أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد؛ فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته؛ فلتصيرها كالمشاهد، وتزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية « المطول؛ للتفتازاني : (٧٧) .

(٣)، (٢) الضمير فيهما يعود إلى الشيء المراد إحضاره في ذهن السامع . ومثاله : قولك عمّن لا يمكن إحضاره بطرق التعريف الأخرى : « هذا رجل عالم؛ فاعرفه ! » أو « هذا لا أعرفه؛ فمن هو ؟ » .

(٥) البيتان من الكامل . وقد وردا منسويين لأكثر من شاعر؛ فقليل : إنهما لرجل يمدح

حاتماً . (عروس الأفراح للسبكي - ضمن شروح التلخيص - : ٣١٣/١ ، =

وَإِذَا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبَلٍ مُتَسَرِّبِلٍ سَرِّبَالٍ^(٣) لَيْلٍ أَعْبَرَ
 أَوْمًا^(١) إِلَى الْكَوْمَاءِ^(٢): هَذَا طَارِقٌ نَحَرْتَنِي الْأَعْدَاءُ إِنْ لَمْ تُنْحَرَا!
 فَإِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُمَيِّزَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ أَكْمَلَ تَمْيِيزَ ذِكْرَ اسْمِ الْإِشَارَةِ؛
 وَقَالَ: « هَذَا طَارِقٌ » .

الثالثُ : التَّنْبِيهُ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ وَادِّعَاءِ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَمَيِّزُ
 عِنْدَهُ إِلَّا بِالْحَسِّ؛ وَلَا يَفْهَمُ إِلَّا^(٤) بِالْإِشَارَةِ الْحَسِّيَّةِ؛ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(٥) فِي

= ومعاهد التنقيص: ١٠٨/١ . وقيل: إنهما لحسان بن ثابت — رضي الله
 عنه —: (نهاية الأرب: ٢٠٣/٣)، وهما في ديوانه ضمن الشعر المنسوب له: (٣٨٧).
 وقيل: إنهما لابن المولى؛ محمد بن عبد الله بن مسلم: (سمط اللآلي: ١٨٢/١). وقيل:
 إنهما للعلويِّ صاحب الزنج: (مجموعة المعاني: ٣٤). وقيل: إنهما لأعرابي: (زهر
 الآداب: ٨٤٥/٢)، وقيل: إنهما لبعض الإسلاميين: (ديوان المعاني: ٤٧/١) .
 والبيتان من غير نسبة في كتاب الأمايلي للقالبي: (٤٥/١) برواية: « متسريل أثواب
 عيش أغير » .

واستشهد بهما في المفتاح: (١٨٣)، والمصباح: (١٧)، والإيضاح: (١٨/٢) .
 (١) أَوْ مًا: مخففة: (أو مًا)؛ بمعنى: أشار . ينظر: اللسان: (ومى): (٤١٥/١٥) .
 (٢) الْكَوْمَاءُ: النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامُ . ينظر: اللسان: (كوم): (٥٢٩/١٢) .
 (٣) مُتَسَرِّبِلِ السَّرِّبَالِ: لَابِسِ الْقَمِيصِ . ينظر: اللسان: (سريل): (٣٣٥/١١) .
 (٤) أَدَاةُ الْاسْتِنَاءِ: «إِلَّا» سَاقِطَةٌ مِنْ أُو؛ وَمُسْتَدْرَكَةٌ فِي الْحَاشِيَةِ .

(٥) هُوَ أَبُو فِرَاسٍ؛ هَمَّامُ بْنُ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ التَّمِيمِيِّ الْبَصْرِيِّ، اشْتَهَرَ بِالْفَرَزْدَقِ . شَاعِرٌ
 ذَا أَثَرٍ عَظِيمٍ فِي اللُّغَةِ؛ قِيلَ عَنْهُ: لَوْلَا شَعْرُ الْفَرَزْدَقِ لَذَهَبَ ثَلَاثُ لُغَةِ الْعَرَبِ . كَانَ
 شَرِيفًا فِي قَوْمِهِ، عَزِيزًا فِي نَفْسِهِ . لَهُ دِيْوَانٌ شَعْرٌ، تُوَفِّيَ فِي بَادِيَةِ الْبَصْرَةِ سَنَةَ ١١٠ هـ . =

خطابه جريراً^(١):

أولئك آبائي، فحني بمثلهم، إذا جمعتنا يا جرير المجمع! ^(٢)
 الرابع: التهكم؛ أي: الاستهزاء أو التمسخر^(٣)، كما تقول^(٤)
 للأعمى: «هذا هذا»؛ وليس ثمة شيء يُشار إليه .

= ينظر في ترجمته: طبقات ابن سلام: (٢٩٨/٢)، الشعر والشعراء؛ لابن قتيبة:
 (١١١)، الأغاني: (٢٢١/٥)، معجم المرزباني: (٤١١)،
 سير أعلام النبلاء: (٥٩٠/٤) .

(١) هو أبو حرزة؛ جرير بن عطية بن الخطفي التميمي البصري . شاعر مطبوع، ولد
 باليمامة، ونشأ بالبادية؛ فانطلق لسأته، وتفتت موهبته، ثم ارتحل إلى البصرة ينتجع
 الكرماء، ويمدح الكبراء؛ فثبت بينه وبين الفرزدق والأخطل نارُ الهجاء . توفي سنة
 ١١٠هـ ودفن باليمامة .

ينظر في ترجمته: طبقات ابن سلام: (٢٩٧/٢)، الشعر والشعراء: (١٠٨)،
 وفيات الأعيان: (٣٠١/١ - ٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء: (٥٩٠/٤ - ٥٩١) .

(٢) البيت من الطويل . وهو في ديوان الشاعر: (٤٢/٢) ضمن قصيدة طويلة يهجو
 فيها جريراً ويفتخر بنسبه . وهو - أيضاً - في النقائض: (٦٩٩/٢)،
 والإشارات: (١٨٤) .

واستشهد به في المفتاح: (١٨٤)، والمصباح: (١٨)، والإيضاح: (١٩/٢)،
 والتبيان: (٢٤٤) .

(٣) في ب: «والتمسخر» بالعطف بالواو . وحرف العطف والكلمة بعده سقطا من: أ .

(٤) في أ: «كما يقال» .

الخامسُ : بيان حاله في القرب والبعد والتوسط بـ « هذا »

[١٤/ب] « ذلك » و « ذاك » ؛ / فإن « هذا » يُشار به إلى القريب، و « ذلك » إلى البعيد، و « ذاك » إلى المتوسط. وكأنه^(١) بحسب زيادة الحروف يزداد البعد؛ إذ به كمال التمييز [إذ بيان حاله من التوسط وطرفيه يحصل كمال التمييز]^(٢) المطلوب من الإشارة؛ نحو: ﴿ أَلَيْسَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَلَيْسَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٣).

وقد يعتبر القرب في الرتبة تحقيراً^(٤)، وذلك فيما يُشار إليه إشارة القريب، ويُراد قربه في المرتبة - لا القرب المكاني - وانحطاطه فيها؛ تحقيراً للمُشار إليه واسترذالاً له؛ نحو: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٥)، وكما يحكيه القائل عن امرأته^(٦):

(١) في أ: « فكأنه ». وفي ب: « وكانت » ولا وجه له .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من: أ، ب. ولعله سقط من انتقال النظر.

(٣) سورة البقرة، الآية : ٥ .

(٤) هكذا وردت العبارة في ف . وفي ب: « وقد يُعتبر القربُ والبعدُ تحقيراً » .

(٥) سورة الفرقان، من الآية : ٤١، وقبل الجزء المستشهد به : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ .

(٦) في ب: « امرأة » .

والبيتُ من الطويل؛ وقد ورد منسوباً إلى الهذلول بن كعب العنبري في ديوان الحماسة شرح التبريزي : (٢٢٨/٢) برواية : « تقول وصكت » وفي شرح المرزوقي : (٦٩٦/٢) برواية : « تقول ودقت صدرها » .

كما ورد منسوباً إلى أعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم في قول أبي =

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا

أُبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ؟! (١).

أَوْ الْبُعْدُ [أَيْ] (٢) وَقَدْ يُعْتَبَرُ الْبُعْدُ فِيهَا - فِي الرَّتْبَةِ - تَعْظِيمًا،
وذلك فيما يُشارُ إليه إشارة البعيد، ويُرادُّ بعده في المرتبة (٣) وارتفاعه فيها؛
كأنه بلغ الدَّرَجَةَ العُلْيَا؛ بحيثُ لا يُدْرِكُ قُرْبَهُ؛ نَحْوُ: قوله - تعالى -:
﴿ الْم ذَالِكَ الْكِتَابُ ﴾ (٤) ذهابًا إلى بُعْدِهِ درجةً؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ لَمَّا كَانَ
قَرِيبًا وَأُشِيرَ إِلَيْهِ إِشَارَةَ الْبَعِيدِ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَرِيدُ الْبُعْدَ الْمَكَانِيَّ، بَلِ الْبُعْدَ
الرَّتْبِيَّ .

= العباس، وإلى ابن محلم السَّعْدِي فِي قول أبي الحسن، فِي الْكَامِلِ فِي اللُّغَةِ
وَالْأَدَبِ : (٣٥/١) . برواية : « تقول وصكت صدرها » . وإلى الأخير نسبة
صاحب العقد الفريد : (١٠٩/١) برواية : « تقول وصكت وجهها » .
وبرواية المتن استشهد بالبيت في المفتاح : (١٨٤) ، والإيضاح : (٢٠/٢) ،
والتبيان : (٢٤٥) .

(١) الْمُتَقَاعِسُ : الَّذِي يَدْخُلُ ظَهْرَهُ وَيَخْرُجُ صَدْرُهُ، ضِدُّ الْأَحْدَبِ . ينظر :
اللِّسَانُ : (قعس) : (١٧٧/٦) .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من : أ ، وعلى مثله درج الشَّارِح .

(٣) فِي الْأَصْلِ: « الرَّتْبَةُ » وَالصَّوَابُ مِنْ : أ ، ب ، وَهُوَ الْمَوْفَاقُ لِمَا يُقَابَلُهُ قَبْلَهُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ:
«وَيُرَادُ قُرْبَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ» .

(٤) سورة البقرة، الآية : ١ ، وبعض الآية : ٢ .

أَوْ خِلافَهُ^(١) قد يُعتبر البُعْدُ في الرُّتبة بخلاف التَّعْظِيمِ، أي^(٢):

التَّحْقِيرُ؛ كما يُقال: ذلك اللَّعِينُ، وهو حاضرٌ تبعيداً له عن ساحة العِزَّةِ لاسْتِرْدَالِهِ . هذا كما هو في «المفتاح»^(٣)؛ لكن قال المصنِّفُ بحمله - أيضاً - على التَّعْظِيمِ^(٤)؛ أي: ذلك اللَّعِينُ العَظِيمُ المرتبة الرَّفِيعُ^(٥) في اللَّعْنِ .

قوله: «أَوْ خِلافَهُ» بالنَّصْبِ عطفٌ على قوله: «تَعْظِيمًا»؛ ولا يجبُ في معطوفِ المفعولِ له التَّنْكِيرُ؛ بل في نفسِ المفعولِ له.

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، زيادة: «أَوْ» والمعنى تامٌ بدونها . وفي ب: «أي» وقد وردت «أي» في جميع النسخ مرّةً أخرى في نفس الفقرة عندما قال الشَّارِحُ عقب ذلك بقليل: «أي: التَّحْقِيرُ»، وليس من عادة الشَّارِحِ تكرارها في فقرة واحدة .

(٢) في ب: «أَوْ» وعليه تندرجُ نكتٌ أخرى بخلاف التَّعْظِيمِ والتَّحْقِيرِ، والمثال بعده يضعف ذلك .

(٣) ينظر ص (١٨٤) .

(٤) هذا القولُ من جملة ما نقله الكرمانِيُّ عن شيخه الإيجيِّ، ولم أعره عليه في مؤلِّفات المصنِّفِ التي بين يديّ.

(٥) هكذا في الأصل، ب . وفي أ: «الرَّفِيعُ» .

والمُعَرَّفُ باللام للإشارة إلى الحقيقة؛ أي : يُختار المعرَّفُ باللام إذا كان المقصودُ به الإشارة^(١) إلى نفس الحقيقة — أي : الماهية التي يُعبر عنها في عرفهم بالجنس — وهذا التعريفُ يُسمى : تعريفُ الجنس، وتعريفُ الماهية، وتعريفُ الحقيقة^(٢). نحو : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾^(٣) أي : جعلنا مبدأ كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنس الذي هو جنس الماء؛ حتى الملائكة؛ فإنَّها خلقت من ريح خلقت من الماء، والجنُّ فإنَّه خلُق^(٤) من نارٍ خلقت من الماء — كما جاء في الروايات —^(٥).

أو للاستغراق؛ أي : وإذا^(٦) كان المقصودُ العمومَ إمَّا مُطلقاً؛ وذلك بأن لم ينقل عن الحقيقة اللغوية، ولم يُقيد بعرف أو غيره؛ فيستغرق جميع أفراد ذلك الاسم بحسب اللغة؛ وهو الاستغراقُ الحقيقيُّ؛ نحو : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٧) أي : جميع أفراد الإنسان بشهادة استثناء

(١) قوله : « إذا كان المقصود به الإشارة »، ورد على أنه من كلام الإيجي في الأصل .

وليس في ف . ويبدو أنه وهمٌ من الناسخ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام : (٨٩) .

(٣) سورة الأنبياء، من الآية : ٣٠ .

(٤) في أ : « فإنها خلقت » وكلاهما جائز .

(٥) ينظر : الكشف : (١٩٥/٣) طبعة الاستقامة .

(٦) في أ : « إذا » بحذف الواو . وفي ب : « أو إذا » بزيادة الهمزة قبل الواو . وعلى

الكل المعنى ظاهر .

(٧) سورة العصر : من الآية ٢ .

﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(١) عنه؛ إذ الاستثناء مَعْيَارُ الْعُمومِ . أَوْ مَقِيدًا^(٢)؛ وهو بخلافه^(٣)؛ فيستغرق / جميع أفرادِه بِحَسَبِ ذَلِكَ الْقَيْدِ^(٤)؛ كَالْعُرْفِ — مثلاً —، وهو الاستغراقُ العُرْفِيُّ؛ نحو: «جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ»؛ إذا جمع صاعَةً مملكته لا صاعَةً الدُّنْيَا .

أَوْ لِلْعَهْدِ؛ أي: وإذا^(٥) كان المقصودُ حِصَّةً مَعهودَةً من الحقيقة؛ كما إذا قال [قائلٌ]^(٦): «جاءني رجلٌ من قبيلة كذا»، فتقول: «الرَّجُلُ فعلَ كذا» لفظاً؛ نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٧) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ^(٨)، أَوْ ذَهَبًا؛ نحو: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٩) .^(١٠)

(١) سورة العصر: من الآية ٣ .

(٢) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ: «وَأَمَّا مَقِيدًا» بالعطف بالواو، وزيادة: «إمَّا» ضمن كلام الشارح . وفي ب: «أَوْ إمَّا مَقِيدًا» بالعطف بـ «أو»، وزيادة إمَّا ضمن كلام الشارح .

(٣) أي: بخلاف الاستغراق الحقيقي .

(٤) في ب: «المقيد» .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب: «أو إذا» .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من: أ، ب . ولا بدُّ منه لاستقامة السِّيَاق .

(٧) أي: الرسول المذكور سابقاً .

(٨) سورة المزمل، من الآيتين: ١٥، ١٦ .

(٩) أي: بمحمدًا، المعهود في أذهانكم .

(١٠) سورة محمد، من الآية: ٣٣ .

العهدُ نوعان؛ لأنَّ تعريفَ العهدِ إشارةٌ إلى ما هو مُعَيَّنٌ ^(١) ومعهودٌ ^(٢) قبل؛ فهو ^(٣) إمَّا أن يكونَ في اللَّفظِ والذِّكْرُ دليلٌ عليه سابقاً، أو لا يكون ^(٤)، فإنَّ كان؛ فهو : العهدُ اللَّفظيُّ، ويُسمَّى — أيضاً — : بالخارجي ^(٥)؛ كما في الآيةِ الأولى، فإن ^(٦) لم يكن؛ فهو : العهدُ الذهنيُّ؛ كما في الآيةِ الثانيةِ .

تنبيهه :

اللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ؛ اللَّامُ — كما عرفت ^(٧) — لتعريفِ المتكلِّمِ السَّامِعِ الحقيقةَ المعلومةَ المُتميِّزةَ عنده، والإشارةَ إليها ^(٨). والحقيقةُ يُفيدُها جوهرُ اللَّفظِ؛ من حيثُ هي بلا ملاحظةٍ عمومٍ واستغراقٍ أو عهدٍ وخصوصٍ . والتَّعميمِ؛ أي : الاستغراق، والتَّخصيصِ؛ أي : العهدِ عارضان من خارجٍ؛ فإنَّ الحقيقةَ كما لا تقتضي التَّوْحِيدَ ^(٩)، وكونه في ضمن فردٍ واحدٍ؛ كذلك لا تقتضي التَّعدُّدَ، وكونه في ضمن الأفراد . فيحتاج

(١) في الأصل : « متعين »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في ب : « ومعهودة ». ولا وجه للتأنيث .

(٣) في أ : « وهو » .

(٤) كلمة : « يكون » ساقطة من ب .

(٥) ينظر : الإيضاح : (٢٤/٢)، والبيان : (٢٤٩) .

(٦) في أ : « وإن » .

(٧) مراده : ما تقدّم في هذا الصّدّد ص ١٣٠ .

(٨) قوله : « والإشارة إليها » ساقطة من ب .

(٩) في ب : « التَّوحيد » .

فيهما؛ أي : التعميم والتخصيص الزائدين على مدلول اللام وجوهر اللفظ إلى القرينة^(١) من مقتضى المقام وغيره .

والحاصل : أن اللام لما كان لتعريف ما هو معلوم عند السامع والإشارة إليه؛ فإن كان علم المخاطب بمطلق الحقيقة فهو لتعريف الجنس، وإن كان علمه بها بحسب العهد؛ فإن كان بالبعض^(٢) فهو لتعريف العهد لفظياً أو ذهنياً، وإن كان بالكل فهو لتعريف الاستغراق . فتغيره بحسب تغير علم المخاطب ومقتضى المقام . فعلم أن أصل وضعه للتعريف؛ لكن بكل اعتبار له تعريف خاص؛ وإشارة خاصة . وأما في تعريف الجنس فلا يحتاج إلى قرينة؛ لأن جوهر اللفظ مفيد له .

والمضاف لأمر؛ أي : يُختار^(٣) المضاف لوجوه :

الأول : أن لا طريق؛ أي : لا يكون للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق سواها؛ سوى الإضافة؛ كقولك : « غلام زيد » إن لم يكن عندك أو عند سامعك^(٤) منه شيء سواه .

(١) هكذا في الأصل، وبقية النسخ . وفي ف : « قرينة [أ/١٥] .

(٢) في الأصل : « البعض » والصواب من : أ، ب، وهو الموافق للسياق بعده : « وإن كان بالكل » .

(٣) في أ : « ويختار » .

(٤) في أ زيادة : « أو عندهما » ولم ألتفت إليها؛ لعدم إثبات المفتاح لها، ولتنافر ضمير المثني الغائب فيها مع السياق؛ إذ كان الأوّل أن تساق بضمير المخاطب : « أو =

الثاني : تعذرُ التعداد^(١) / بالامتناع العاديّ؛ ككون عدد المسند إليه غير محصور، أو بغيره؛ نحو :

بُنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَأَنَّهُمْ أُسُودٌ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَّانَ أَشْبِيلُ^(٢).
فإنه لما كان تعدادُ بني مطر^(٣) مُتَعَذِّرًا لكونهم غير محصورين اختارَ الإضافة .

الغَيْلُ - بالكسر - : الأَجَمَةُ^(٤) ومأوى الأسدِ .
وخرَفَانُ^(٥) : مأسدةٌ .

= عندكما « اتباعاً لما قبلها، ولعدم وجود فائدة ترجح الالتفات في هذا الموضع .
وكل ذلك ينفي أن تكون تلك الزيادة من الشّارح . والله أعلم .

(١) في الأصل : « التعداد » . والصواب من : أ، ب، ف .

(٢) البيتُ من الطويل . وقائله مروان بن أبي حفصة الشّاعر، يمدح معن بن زائدة الشيبانيّ، وبنو مطر قومه بطن من شيبان . والبيت في شعر الشّاعر ص: (٨٨) ، طبقات ابن المعتز ص: (٤٣) ، الأغاني : (٣٠٤/٥) ، والعمدة في صناعة الشّعر ونقده؛ لابن رشيح القيروانيّ : (٣٥٣/٢) ، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والتّثر وبيان إعجاز القرآن؛ لابن أبي الاصبع : (٩٥) .

واستشهد به : المفتاح : (١٨٦) ، والمصباح : (٢٠) ، والإيضاح : (٣٤/٢) ، والتّبيان في غير هذا الموضع : (٢٣٣) .

والشّاهد في قوله : « بنو مطر »؛ حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعذّر .

(٣) في أ، ب : « بني المطر » .

(٤) الأَجَمَةُ : الشّجر الكثيرُ الملتفُّ . اللّسان : (أجم) : (٨/١٢) .

(٥) خَفَّانَ — بفتح أوّله وتشديد ثانية — : « موضع قرب الكوفة يسلكه الحجاج =

وأشبلُ : جمع شبلٍ^(١).

أَوْ تَعَسَّرُهُ، كقولهِ^(٢):

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ^(٣) أَخِي إِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَإِنَّ قَوْمَهُ إِذَا لَمْ يَكُونُوا غَيْرَ مَحْصُورِينَ لَمْ يَتَعَذَّرِ التَّعْدَادُ؛ لَكِنَّهُ مُتَعَسِّرٌ
لِكَثْرَتِهِ . وَيَجُوزُ كَوْنُهُ لِلْمَدْمَةِ - أَيْضًا - .
أَوْ إِثْلَالُهُ؛ كقولهِ^(٤):

= أحياناً، وهو مأسدة . معجم البلدان : (٣٧٩/٢) . وقيل : « موضع قبل
اليمامة؛ أشبُ الغياض، كثير الأسد . معجم ما استعجم : (٥٠٥/٢) .
(١) والشَّيْبُ : ولد الأسد إذا أدرك الصَّيد . اللسان : (شبل) : (٣٥٢/١١) .
والمشهور أن ذوي الشَّيْبِ من الأسود أشدَّ مقاتلة ومقابلة ومدافعة من غيرها .
(٢) في أ : « كقولهم » وهو تحريف بالزيادة . والبيت من الكامل . وقائله هو الحارث بن
وعلة الجرميِّ الذَّهليِّ . شاعر جاهليِّ .
والبيتُ في الحماسة : (١١٨/١)، وعيون الأخبار : (٨٨/٣)، سمط اللآلئ :
(١ / ٥٨٤)، المؤتلف والمختلف : (٣٠٣)، وشرح الحماسة للمرزوقي : (٢٠٤/١)،
والتبريزي : (١٠٧/١)، ودلائل الإعجاز : (٢٥٣) .
واستشهد به في المفتاح : (١٨٦)، والإيضاح : (٣٤/٢) .
والشَّاهد في قوله : « قومي » حيث أغنت الإضافة عن تعداد متعسر .
(٣) أميم : منادى مرثم؛ وأصله أميمة؛ وهي التي كانت تحضُّ الشَّاعر على الأخذ
بثأر أخيه .
(٤) البيتُ من الطَّويل . وقائله: القَتَّال الكلابيُّ . ديوانه : (٥٠)، الكتاب :
(٥٦٥/٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين التَّحويين: البصريين والكوفيين؛
للأنباري؛ (٧٧٢/٢)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي : (٤٤٧/١)،
= واستشهد به في المفتاح : (١٨٧) .

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ وَلَلسَّبْعُ^(١) خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ.
الثَّالِثُ : مجازٌ لطيف^(٢)، أي: لكون الإضافة متضمنة لاعتبارٍ لطيفٍ
مجازيٍّ، كقوله^(٣):

إِذَا كَوَّكَبُ الخَرْقَاءِ؛ - أي : الحَمَمَاءِ - لَاحَ بِسُحْرَةٍ^(٤)
سُهَيْلٌ^(٥) أَذَاعَتْ^(٦) غَزَلَهَا فِي القَرَائِبِ
والاعتبارُ اللطيفُ المجازيُّ هو الإضافة لأدنى مُلابسةٍ؛ وهو ظهورُ
حُمُقِهَا عند طُلُوعِهِ؛ فَإِنَّ الكَيْسَةَ^(٧) مِنَ النِّسَاءِ تَسْتَعِدُّ لِلشِّتَاءِ صَيْفًا

= والشَّاهدُ في قوله: « قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ » حيث عدل عن التَّعداد خشية الإملال .

(١) في أ : « والسَّبْعِ » .

(٢) اللطيف : ما يدقُّ إدراكه . ينظر : اللسان : (لطف) : (٣١٦/٩) .

(٣) البيتُ من الطَّويل . ولا يعلم له قائل . وقد ورد الشَّطر الأوَّل منه في
المفصل : (١٢١) ، وأتمَّه النعسانيُّ في شرح أبيات المفصل وقال : (١٢١) :
« لم أرَ مَنْ ذكره قائله » .

والبيتُ برواية المتن في المقرَّب؛ لابن عصفور: (٢١٣/١) ، والفتح: (١٨٧) ،
والمصباح : (٢١) . وبرواية : « الغرائب » في عروس الأفرح : (٣٤٧/١) ضمن
شروح التلخيص . وخزانة الأدب للبغدادي : (٤٨٧/١) .

(٤) لَاحَ بِسُحْرَةٍ : أي ظهر عند السَّحَر . وهو لا يطلع سحرًا إلا عند الشِّتَاءِ .

(٥) سُهَيْلٌ : بدل من كوكب، أو عطف بيان، وهو اسم لنجم معروف . ينظر : اللسان:
(سهل) : (٣٥٠/١١) .

(٦) أَذَاعَتْ : نشرت . ينظر : اللسان : (ذيع) : (٩٩/٨) .

(٧) الكَيْسَةُ : العاقلة . اللسان : (كيس) : (٢٠١/٦) .

فَتَسْتَرِيحُ عِنْدَ طُلُوعِهِ، وَالْحَمَقَاءُ لِعَدَمِ اسْتِعْدَادِهَا إِذَا أَخَذَهَا الْبَرْدُ بِطُلُوعِهِ
أَخَذَتْ تُفَرِّقُ قُطْنَهَا وَتُذَيِّعُهُ فِي نِسَاءِ الْقَرَائِبِ؛ لِيُعْزَلْنَ لِأَجْلِهَا .

والعزلُ؛ بمعنى: المغزول، وأراد به: القطن مجازاً باعتبار المآل .

الرَّابِعُ : نَوْعُ تَعْظِيمٍ لِلْمُضَافِ؛ نَحْوُ : عَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ^(١)، أَوْ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ نَحْوُ : «عَبْدِي حَضَرَ»^(٢)، أَوْ غَيْرَهُمَا، نَحْوُ : «عَبْدُ السُّلْطَانِ
عِنْدِي»؛ فَتَعْظِمُ شَأْنَكَ لَا شَأْنَ الْمُضَافِ وَلَا شَأْنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٣) .

أَوْ إِهَانَةٍ؛ أَي : نَوْعُ إِهَانَةٍ لِلْمُضَافِ؛ كـ «غُلَامُ الْحَجَّامِ جَاءَ»، أَوْ
لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ كـ «عَبْدُ الْعَالِمِ سَرَقَ»؛ مُحَقَّرًا لِشَأْنِ^(٤) الْعَالِمِ بَعْلَةَ سُوءِ
سِيَاسَتِهِ لَهُ، أَوْ لِغَيْرِهِمَا؛ نَحْوُ : «وَلَدَ الْحَجَّامِ رَفِيقُ فُلَانٍ» .

(١) فَتَعْظِمُ شَأْنَ الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ أَنْ مَالِكَهُ الْخَلِيفَةَ .

(٢) فَتَعْظِمُ شَأْنَكَ بِاعْتِبَارِ أَنَّكَ تَمْلِكُ عَبْدًا .

(٣) عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْمِثَالِ الْأَخِيرِ - وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي عَدَمِ وَقُوعِ التَّعْظِيمِ فِيهِ عَلَى
الْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ - أَنْ يَكُونَ هَكَذَا: «عَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدَ فُلَانٍ»، وَذَلِكَ لَمَّا يَلِي:
أ - دَفْعًا لِلْبَسِّ الَّذِي قَدْ يَنْشَأُ عَنِ الْمِثَالِ الثَّانِي : «عَبْدِي حَضَرَ»؛ إِذْ أَنْ التَّعْظِيمَ
فِيهِ مُنْصَبٌّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ - أَيْضًا - .

ب - انْسِحَامًا مَعَ الْمِثَالِ الْمَقَابِلِ فِي الضَّدِّ «الإهانة» إِذْ أَنْ الإِهَانَةَ فِيهِ لَمْ تَوْقِعْ عَلَى
الْمُتَكَلِّمِ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ : «وَلَدُ الْحَجَّامِ رَفِيقُ فُلَانٍ» .

ج - مُوَافَقَةً لِلْمِفْتَاحِ وَاقْتِدَاءً بِهِ حَيْثُ إِنَّ السُّكَّاكِيَّ لَمْ يُوقِعِ التَّعْظِيمَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ
كَمَا فَعَلَ الشَّارِحُ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَهُ عَلَى الْغَيْرِ؛ وَمِثَالُهُ (ص ١٨٧) : «عَبْدُ الْخَلِيفَةِ عِنْدَ
فُلَانٍ» وَقَدْ دَرَجَ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ .

(٤) فِي ب : «شَأْنٌ» .

تَذْنِيبُ (*):

قَدْ يَقَعُ الْمَعْرِفَةُ^(١) مُسْنَدًا؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْنَدُ مُشَخَّصًا^(٢) عِنْدَ السَّمْعِ، مَعْلُومًا لَهُ بِإِحْدَى^(٣) طُرُقِ التَّعْرِيفِ . وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا مُعَيَّنًا عِنْدَ السَّمْعِ^(٤) لَا يَمْنَعُ كَوْنَ الْخَبَرِ مُفِيدًا، إِذْ قَدْ يُقْصَدُ بِهِ لِأَزْمِ الْفَائِدَةِ، أَوْ الْفَائِدَةِ بِأَنْ يَكُونَ السَّمْعُ عِلْمَ ذَاتَيْنِ بِصِفَتَيْنِ، ثُمَّ يَشْكُ فِي إِحْدَاهُمَا؛ أَمِ الْآخَرَى أَمْ لَا ؟؟ فَيَنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ الشَّكُّ .

قوله : « وكونه معلومًا معينًا لا يمنع » جوابٌ وسؤالٌ .

تقدير^(٥) السؤال : إنه إذا كان مُشَخَّصًا عنده^(٦) معلومًا له يكون المسندُ إليه لا محالة - أيضًا - معلومًا له^(٧)؛ لأنَّ كون

(*) التذنيبُ : جعلُ الشيءِ ذنبًا، أو ذنابةً؛ بمعنى : تابعاً له، أو عقباً على إثره .

ينظر: اللسان: (ذنب) : (٣٨٩/١) والمراد أن ما سيأتي متعلقٌ بمباحث التعريف؛ متممٌ له.

(١) قول المصنّف : « قد يقع المعرفة » ورد ضمن كلام الشّارح في الأصل .

(٢) في أ، ب : « متشخصاً » .

(٣) في أ : « بأحد » .

(٤) قول الشّارح : « عند السّامع » ورد ضمن كلام المصنّف في الأصل، أ، ب . ولم

يرد في ف، وعدم إثباته ضمن كلام المصنّف هو الأنسب؛ لمقام الاختصار .

(٥) في ب : « تقرير » .

(٦) في أ : « عند السّامع » .

(٧) عبارة : « يكون المسند معلومًا له » ساقطة من : أ . واستدرك السّقطُ بخطِّ مغايرٍ

في حاشية (أ) بعبارة : « تعين أن يكون المسند إليه معلومًا معينًا مُشخصاً » .

المسند إليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب . وإذا كانا معلومين فماذا يستفيد من ذلك الخبر ؟ .

وتقدير^(١) الجواب : إِنَّهُ قَدْ يَسْتَفِيدُ إِمَّا فَائِدَةً لِأَزْمِ الْخَبْرِ^(٢)؛ كما في قولك لمن أثنى عليك بالغيب : « الَّذِي أَثْنَى عَلَيَّ بِالْغَيْبِ أَنْتَ »؛ مُعْرِفًا لَهُ أَنَّكَ عَالِمٌ بِذَلِكَ، وَإِمَّا نَفْسَ فَائِدَةِ الْخَبْرِ؛ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ السَّمْعُ عِلْمًا / ذَاتَيْنِ بِصِفَتَيْنِ، ثُمَّ يَشْكُ فِي إِحْدَاهُمَا وَهِيَ مَا يَجْعَلُهُ مُسْنَدًا، أَهْيَ الْأُخْرَى أَمْ لَا ؟؛ فَيُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ الشَّكَّ^(٣)، وَيُخْبِرُهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ مُتَّصِفٌ بِالْأُخْرَى؛ فَيُورِدُ اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى الْأُولَى مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَاللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى الثَّانِيَةِ^(٤) مُسْنَدًا، فَيَسْتَفِيدُ السَّمْعُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يُخْبِرُهُ لَهُ^(٥) مِنْ أَتِّصَافِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالثَّانِيَةِ^(٦)؛ كما في قولك لمن يعرف

[١/١٦]

(١) في ب : « وتقرير » .

(٢) هكذا في الأصل بتقدم « فائدة » على « لازم »، ولا مانع؛ لأن لازم الخبر فائدة؛ كما قرّر ذلك البلاغيون، بل إن هذا التّقدم — في نظري — هو الأولى، وبخاصّة في هذا المقام؛ لأنّه وقع في إجابة سؤال يستفهم عن الفائدة؛ فناسب تصدير الإجابة بتقدمها؛ إذ قال : « إنه قد يستفيد إمّا فائدة لازم الخبر ... وإمّا نفس فائدة الخبر ». وفي أ، ب : « لازم فائدة الخبر » .

(٣) في ب : « الخبر » .

(٤) في أ : « الثاني » وهو تحريف بالتّقص .

(٥) في أ : « به » .

(٦) في الأصل : « الثاني » وهو تحريف بالتّقص . والمراد اتّصافه بالصفة الثانية .

أنَّ له أخصاً، ويعرف أنَّ^(١) إنساناً يُسمَّى زيداً؛ ولكن^(٢) لا يعرف أنَّ ذلك الإنسان هو أخوه : « زيدٌ أخوك، أو أخوك زيدٌ »^(٣).

والحاصل^(٤): أنَّ العلمَ بالطرفينِ غيرُ العلمِ بالنسبةِ والحملِ، ثمَّ لا يُقدِّمُ فيما نحنُ فيه ما تقدَّمُ بسلامةِ الأمير^(٥)؛ أي : جزافاً^(٦) من غيرِ علَّةٍ حتَّى يكونَ مُخَيِّراً في التَّقديمِ والتَّأخيرِ كيف اتَّفَق؛ بل لا بُدَّ أن يكونَ التَّقديمُ لعلَّةٍ على حسب ما يقتضيه المقامُ . فيُقدِّمُ في مسألةِ الأخ

(١) « أن » ساقطة من أ، ب .

(٢) في ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) لمزيد من الإيضاح حول هذه القضية يراجع المفتاح ص (٢١٢ - ٢١٦) .

(٤) في ب : « فالحاصل » .

(٥) في الأصل : « الأمر » والصَّواب من : أ، ب، المفتاح .

وقوله : « بسلامة الأمير » مقتبسٌ من كلام السَّكاكي : (المفتاح : ٢١٣) ولعلَّه أوَّل من أورده في مصنَّف، إذ لم أقف عليه في المصنَّفات السَّابقة له .

وفي بيان معناه يقول الشَّيرازيُّ في شرحه للمفتاح : (٣٢٤) : « هذا مثلاً يُضرب في العمل لا معنى له » .

كما يقول الشَّريف الجرجانيُّ في شرحه للمفتاح - أيضاً - (٢٣٢) : « وهذا مثل في العجم، فإنَّ الغلما من الخدم يأخذون من السَّوقَةِ أشياء، ويتمسكون في ذلك بسلامة الأمير » .

(٦) جزافاً : كلمة فارسيَّة معرَّبة من الجزف، وهو الجهول القدر . ينظر :

اللِّسان : (جزف) : (٢٧/٩) .

والمراد : عدم أخذ الأمر بالمساهلة .

وزيد - مثلاً - ما يُرادُ الحُكْمُ عليه، ونَفِيَّ شكِّ ثبوت الآخر له^(١) عنه؛ فتقولُ لمن يعرفُ زيدًا بعينه وباسمه، لكن لا يعرفُ أنَّه أخوه؛ وهو كالتَّالِبِ حكماً له، وكان معتقداً أنَّ له أخاً لكن لا يعلمه على التَّعْيِينِ : «زيدٌ أخوك»؛ على ما يتصوَّره من السَّامِعِ من كونه طالباً للحُكْمِ على زيد، وكذا عكسه؛ تقول لمن يعتقد أنَّ أخاً لنفسه؛ لكن لا يعرفه على التَّعْيِينِ؛ وهو كالتَّالِبِ منك الحُكْمِ على أخيه بالتَّعْيِينِ : «أخوك زيدٌ»، فيورد الحكم على ما يتصوَّره من السَّامِعِ .

وبهذا يُعلم الفرقُ بين «زيد أخوك» و «أخوك زيد»^(٢)؛ فظهر الفرقُ بهذا بين العبارتين فإنَّه لأيِّ شيء في الأوَّل؛ الحكم على زيد بالأخ، وفي الثَّانِي بالعكس . ويُعرفُ معنى قول النَّحاة : «المقدَّم من المعرفتين هو المبتدأ»^(٣)؛ لأنَّك تجعل المشكوك في ثبوته للآخر^(٤) مُسنداً فتؤخِّره، والآخر مُسنداً إليه فتقدِّمه^(٥)، مع أنَّه؛ [أي : مع أنَّ الخبر

(١) في أ زيادة : « ونفيه » والسِّيَاق مستقيم بدونها؛ إذ المراد نفي الشكِّ الثابت للآخر عنه .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « بين (أخوك زيد) ، (وزيد أخوك) » .

(٣) ينظر على سبيل المثال : شرح ابن عقيل : (٢١٧/١) ، مغني اللبيب : (٥٨٩) .

(٤) في الأصل : « الآخر » وهو تحريف بالتَّقْصِصِ ، والصَّوَابُ من : أ ، ب .

(٥) يوحى قول المصنِّف : « ويعرف معنى ... » وتعقيب الشَّارِحِ بعده بقوله : « لأنَّك

تجعل ... فتقدِّمه »؛ يوحى باتِّفاق البلاغيِّين والنَّحاة على العلة الموجبة للتَّقدِّم .

والحقُّ أنَّها مثار اختلاف بينهما؛ فالبلاغيُّون يعلِّلون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال،

والتَّحوِّيُّون يعلِّلون بأمر لفظية؛ منها؛ دفع الالتباس . فالنتيجة وإن اتَّحدت إلا أنَّ =

المعرف باللام^(١) إذا أُريدَ به الحقيقة أفاد حصرها في المبتدأ؛ أي : كونه معلوماً لا يمنع كون الخبر مفيداً^(٢). إذ قد يُقصدُ به لازم الفائدة، أو الفائدة نفسها؛ مع أنه قد يُقصدُ به فائدة أخرى هي^(٣): الحصر^(٤)؛ وهو إذا كان اللام^(٥) للتعريف وأريد به^(٦) الحقيقة والجنس؛ فإنك إذا قلت : « زيدٌ المنطلق »؛ وأردت حقيقة المنطلق أفاد حصر الانطلاق في زيد؛ لأن حقيقة المنطلق - حينئذ - هو زيد؛ فلا^(٧) يكون غيره منطلقاً. قال السكاكي^(٨) : « زيدٌ المنطلق »، و« المنطلقُ زيدٌ »، كلا العبارتين تستلزم انحصار الانطلاق في زيد^(٩). وعبارة الأستاذ تُشعرُ بخلافه .

[١٦/ب] وأيضاً : بنى السكاكي الحصرَ على الاستغراق؛ فإنه بعدما / ذَكَرَ أن المقام إذا كان خطائياً؛ مثل : « المؤمنُ غرٌّ كريمٌ »^(٩) حُمِلَ على

= الطريق إليها مختلف .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتضح المعنى .

(٢) في الأصل : « مفيد » . والصواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « وهي » .

(٤) أي : قصر الخبر على المبتدأ بحيث لا يتجاوزهُ إلى غيره؛ حقيقة أو ادعاء .

(٥) في ب : « باللام »؛ وهو تحريف بالزيادة .

(٦) في ب : زيادة « حصر »، والسياق يرفضها .

(٧) في ب : « ولا » .

(٨) ينظر : المفتاح : (٢١٦) .

(٩) حديثٌ أخرجه أبو داود في سننه : (١٤٤/٥)، والترمذي في جامعه : (٣٠٣/٤)،

والإمام أحمد في مسنده : (٢٩٤/٢) . وتماثه : « والفاجرُ حِبٌّ لئيمٌ » . وقال عنه =

الاستغراق، وأن الاستغراق نوعان : عُرفيٌّ، وغيرُ عُرفيٍّ، وأن استغراقَ المفردِ أشملُ من استغراقِ الجمعِ — قال^(١): « إذا عرفتَ هذا فنقول : متى قلنا : (زيدٌ المنطلق)، أو (المنطلقُ زيدٌ)؛ في المقامِ الخطابيِّ لزمَ ألا يكون غيرُ زيدٍ منطلقاً »^(٢).

والمصنّف بنى على تعريفِ الحقيقة، وأنت الحاكمُ الفيصلُ .

والتنكيرُ لأُمور^(٣):

الأوّلُ : الإفرادُ^(٤) شخصاً أو نوعاً؛ كقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ

= أبو عيسى الترمذي : (٣٠٣/٤) : « هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه ».

وفي معناه قال الخطابيُّ في معالم السنن « مع سنن أبي داود »: (١٤٤/٥) : « معنى هذا الكلام : « أن المؤمن الحمود هو مَنْ كان طبعه وشيمته الغرارة، وقلة الفطنة للشّرِّ، وترك البحث عنه، وأن ذلك ليس منه جهلاً؛ لكنّه كرمٌ وحسنُ خلق ... » .

وقال ابنُ الجوزيِّ في غريب الحديث (١٥٠/٢) : « أي : يتخدع » .

والحديث جرى مجرى المثل .

ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النبوي لأبي الشَّيخ الأصبهانيّ : (١٩٤) .

(١) في ب زيادة : « المصنّف » ولا وجه لها؛ فالقاتل هو السُّكَّانِيُّ، وقد نصَّ عليه في أوّل العبارة .

(٢) المفتاح : (٢١٥ — ٢١٦) .

(٣) أي : يُختار التنكير لأُمور مرجّحة .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب : « للأفراد » .

كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴿١﴾ يجوزُ أن يُرادَ : خلقَ كُلِّ فردٍ من أفرادِ الدَّوَابِّ من فردٍ من الماءِ؛ وهو النُّطفَةُ المَعِينَةُ الَّتِي يكونُ ذلكَ الفردُ منها، وأن يُرادَ: خلقَ كُلِّ نوعٍ من أنواعِ الدَّوَابِّ من نوعٍ من أنواعِ المياهِ، وهو نُطفَةُ ذلكَ النوعِ .

الثَّانِي : ألا يُعرفُ منه^(٢) إلا ذلكَ القدرُ حقيقةً أو ادِّعاءً؛ فلا بُدَّ^(٣) حينئذٍ من التَّنكِيرِ لعدمِ القدرةِ على التَّعريفِ؛ وعليه حُمِلَ قوله -تعالى-: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُّزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٤)؛ ولَمَّا^(٥) كانَ عندَ المَصنِّفِ^(٦) وجهٌ أنسبُ منه لسياقِ الآيةِ - قالَ : « وعليه حُمِلَ »، والمرادُ به : صاحبُ « المفتاح »^(٧)، ولم يقل: « وعليه وَرَدَ »، أو: « وعليه قوله ».

- (١) سورة التور : من الآية ٤٥ . والمنكّر المحتمل كلٌّ من: ﴿ دَابَّةٍ ﴾، و﴿ مَاءٍ ﴾ .
- (٢) الضمير في « منه » لدلول المنكّر المفهوم من السياق . والمراد : أن لا يعرف المتكلمُ أو المخاطبُ أو كلاهما إلا ذلك القدر المحدود في إطار التَّنكِيرِ .
- (٣) في ب : « ولا بدَّ » .
- (٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٧ .
- (٥) في أ : « ولكن لَمَّا » .
- (٦) في أ زيادة : « رحمه الله » .
- (٧) إذا قال (١٩٢) : « وعليه ما يحكيه جلّ وعلا عن الكُفَّارِ في حقِّ النَّبِيِّ عليه السَّلَامُ : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُّزِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ كانَ لم يكونوا يعرفون منه إلا أَنَّهُ رجلٌ ما، وباب التجاهل في البلاغة والى سحرها .

والوجه فيه: أنهم^(١) نكروه لاعتقادهم أنه لا يجوز أن يكون شخصاً هكذا موجوداً؛ يقول: كذا وكذا، ويدّعي: كذا وكذا، واستبعده؛ بل أحواله، فكأنه^(٢) للتعجب وبيان الاستحالة لذلك الخبر الذي يدّعيه؛ أي: هل ندلكم^(٣) على رجلٍ عجيبٍ، يقول كلاماً عجيباً، مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ غَرِيْبَةٍ، يَدَّعِي أَمْرًا غَرِيْبًا . ولو قال مقام: « على رجل »: « على محمد »؛ لم يكن مُفيداً لذلك .

الثالث: أن لا يُمكن تعريفُ السَّامِعِ؛ كأن لا يعرف منه^(٤) إلا ذلك القدرَ الغيرَ المُعَيَّن^(٥) .

الرابع: المانع من التَّعْيِين^(٦)؛ أي: التَّنْكِيرُ يكون مانعاً يَمْنَعُ مِنَ التَّعْيِينِ وَالتَّعْرِيفِ؛ كالإخفاء عن الحَضْرَةِ .

الخامس: إيهامُ بلوغه، حيثُ لا يكتنه كُنْهَهُ^(٧)؛ أي: لا يدخل

(١) أي: الذين كفروا، الوارد خیرهم في الآية الكريمة المتقدمة .

(٢) في أ، ب: « وكأنه » .

(٣) في ب: « أدلكم » .

(٤) في أ: « كأنه لا يقدر أن يعرف منه » والمعنى واحد .

(٥) ومثّل له صاحب المفتاح: (١٩٣) بقول القائل: « عندي رجل » إذا لم يعرفه المخاطبُ بجهة من جهات التعريف .

(٦) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ: « مانع من التعريف » .

(٧) كلمة: « كُنْهَهُ » وردت ضمن كلام المصنّف في: أ، وليست في ف .

وكنه الشيء: قدره ونهايته وغايته . اللسان: (كنه) : (٥٣٦/١٣) .

تحت التَّعِينِ والتَّعْرِيفِ . لِحَقَارَتِهِ أَوْ لِعَظَمَتِهِ . / ويحتملها؛ أي : الحَقَارَةَ
والعِظَمَةَ قَوْلُهُ - تَعَالَى- : ﴿أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ
الرَّحْمَنِ﴾^(١)؛ لاحتِمَالِ كَوْنِ التَّنْكِيرِ^(٢) والتَّنْوِينِ لِلتَّحْقِيرِ؛ أي :
عَذَابٌ حَقِيرٌ، ولِلتَّعْظِيمِ؛ أي: عَذَابٌ عَظِيمٌ . وقيل : المِيسِسُ قَرِينَةٌ لِلأَوَّلِ؛
وكونه من الرَّحْمَنِ قَرِينَةٌ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ عَذَابَ الرَّحْمَنِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ إِلَّا
لِمَنْ اشْتَدَّ اسْتِحْقَاقُهُ لَهُ^(٣)؛ كَمَا يَقَالُ : « نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ الْحَلِيمِ » .

(١) سورة مريم، من الآية : ٤٥ .

(٢) كلمتا : « كَوْنِ التَّنْكِيرِ » تَكَرَّرتا فِي ب، وَكَلِمَةُ : « كَوْنِ » سَقَطتْ مِنْ : أ .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح للشيرازي : (٢٢٢) .

النوع الثالث : في التَّوابع (*)

وهي لتربية الفائدة^(١)؛ لأن^(٢) تربية الفائدة إنما^(٣) تكونُ بتخصيص الحكم، وهو^(٤) بتخصيص المسندِ أو المسندِ إليه؛ وذلك كما يكونُ لكونه أحد أقسام المعارف؛ يكونُ لكونه مَصْحُوباً بشيءٍ^(٥) من التَّوابع؛ لأنَّها تُفيدُ زيادة تقييد^(٦) لمتبوعه فيتخصَّص .

فالوصفُ لوجوه :

الأوَّلُ: التَّيْبِينُ^(٧)؛ وذلك حيثُ كان المرادُ الكشفَ عن حقيقة

(*) تقدّمت الإشارة إلى أن مراد المصنّف بها التَّوابع الخمسة؛ وهي : التَّأكيد، الصِّفة، البدل، عطف البيان، العطف بالحرف.

(١) تربية الفائدة : تكثيرها . من ربا الشيءُ يربو إذا نما وزاد . ينظر: اللسان (ربا) : (٣٠٤/١٤) .

(٢) في أ : « أي » ولا يستقيم السِّياقُ بها . وبخاصّة مع : « ربما » الآتية بعدها .

(٣) في أ : « ربّما » ولا يستقيم السِّياقُ بها أيضاً . وظاهر أنّها محرّفة من « إنّما » .

(٤) أي : تخصيص الحكم .

(٥) في الأصل : « لشيء »؛ وهو تحريف بالقلب، والصَّواب من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « تقييد » .

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « التفسير » . وهما بمعنى واحد كما سيَتضح من

السِّياق فيما بعد .

الموصوف وتبينها وتفسيرها؛ كما إذا قلت: «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله».

الثاني: التمييز؛ وذلك حيث يكون المراد تخصيص الموصوف زيادة تخصيص وتعيين؛ نحو: «زيد التاجر عندنا».

و﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ يحتملها؛ أي: التبيين؛ وذلك إذا أريد^(٢) بالمتقي: الذي يفعل الواجبات بأسرها، ويجتنب^(٣) الفواحش والمنكرات عن آخرها؛ فكشفته كشفاً؛ كأنك حدّدته؛ لأنك ذكرت أساس الحسنات؛ وهو: الإيمان^(٤)، وعقبته بأمي العبادات البدنية والمالية المستتبعين^(٥) لسائر العبادات؛ وهما: الصلاة، والزكاة^(٦)؛ فأفدت بذلك فعل الواجبات بأسرها، وذكرت التّاهي عن

(١) سورة البقرة: من الآيتين ٢، ٣. وفي أ، توقّف الاستشهاد عند قوله: ﴿بِالْغَيْبِ﴾، ولا يكمل به الاستشهاد؛ لأن قصد المصنّف مجرد الإشارة إلى الدليل؛ ليستحضره المتلقّي كاملاً في ذهنه؛ إذ موضع الاستشهاد لا يتعلّق بجزء من الآية دون جزء آخر، ولذا كان ينبغي أن يوتى بالآية الكريمة كاملة؛ لأنها كلّها موطن للاستشهاد.

(٢) في الأصل: «أريد» والصواب من أ، ب.

(٣) في ب زيادة: «عن» والسياق تامّ بدونها.

(٤) يُشير إلى قوله تعالى في الآية المتقدمة: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

(٥) هكذا في الأصل، وهو الموافق لما في المفتاح: (١٨٧). وفي أ، ب: «المستتبعين».

(٦) والإشارة إليهما في الآية المتقدمة في قوله تعالى: ﴿وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

الفحشاء والمنكر وهو الصلاة^(١)، فأدَّتْ بذلك اجتنابَ الفواحش عن آخرها . والتَّمييز؛ وذلك إذا أُريدَ بالمتَّقِي^(٢) الاجتناب عن المعاصي . والأولى عند النُّحاة تُسمَّى : بالصفة الموضحة، والثانية : بالمخصِّصة^(٣)؛ وفيهما نوعٌ تمييز؛ لكن التَّمييز بالثانية يكون بين^(٤) الأفراد المتَّفقة بالحقيقة، وبالأولى من الماهيات المختلفة بالحقيقة^(٥).

الثالث: التَّأكيْدُ المُجرَّدُ؛ نحو: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٦) فَإِنَّهُ لَا

فائدة فيها / من التَّيِينِ أَوْ التَّمييزِ أَوْ المدحِ سِوَى التَّوْكِيدِ؛ نحو: « أَمْسِ الدَّابِرُ لَا يَعُودُ » .

الرَّابِع: المدْحُ أَوْ الذَّمُّ^(٧)؛ نحو: ﴿ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِي الْمُصَوِّرُ ﴾^(٨)؛

(١) يدلُّ على ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية : ٤٥] .

(٢) في الأصل : « بالمتَّقِي » وهو تصحيف، والصَّوَابُ من : أ، ب .

(٣) ينظر : المفصَّل في صنعة الإعراب : (١٤٩)، شرح ابن عقيل : (١٧٨/٢)، شرح قطر التدى وبلِّ الصدى : (٢٤٤)، توضيح النحو : (٨/٤) .

(٤) في الأصل : « من »، والصَّوَابُ من : أ، ب .

(٥) في الأصل : « الحقيقة »، وهو تحريف بالتَّقص . والصَّوَابُ من : أ، ب .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩٦ .

(٧) هكذا في الأصل، ب، ف . وفي أ : « المدح والذَّم » بالعطف بالواو .

(٨) سورة الحشر؛ من الآية : ٢٤ .

فإن هذا الوصف مجرد المدح لامتناع أن يكون كاشفاً؛ لأنه - تعالى - أوضح من أن يوضح، أو مُخصّصاً؛ لتمييزه بذاته، أو تأكيداً لعدم إفادة تقرير^(١) أمر المتبوع . وكذا قولك : « إبليس اللعين »؛ في طرف الذم .

واعلم : أن الصفة معلومة الثبوت للموصوف؛ لأن أصل الصفة للتمييز، ويمتنع أن يميز شيء عن شيء بما لا يُعرف له؛ فحقه أن يكون عند السامع معلوم الثبوت للموصوف؛ وهو - أي : الثبوت - للموصوف^(٢) - فرغ ثبوتها في نفسها؛ لأن ثبوت الشيء للشيء فرغ على ثبوته في نفسه؛ فما لا يكون ثابتاً لا يكون وصفاً^(٣)؛ فلا يكون؛ أي: فالوصف لا يكون طلباً لعدم ثبوته . فإن^(٤) وقع يجب أن يُؤول^(٥)؛ كما

(١) في الأصل : « تقدير »؛ وهو تحريف بالقلب . والصواب من : أ ، ب .

(٢) كلمة : « للموصوف » ساقطة من : أ .

(٣) قوله : « لأن ثبوت ... وصفاً » تعليل استقاه الشارح من المفتاح . ينظر ص : (١٨٨) .

واعترض عليه الشيرازي في شرحه اعتراضاً وجيهاً إذ قال (ص : ١٩٥) : « واعلم أن في قوله ثبوت الوصف للموصوف فرغ على ثبوته في نفسه نظراً؛ إذ المراد بثبوت الوصف في نفسه ثبوته في الخارج على ما هو المصطلح والمفهوم منه والمدلول عليه بسياق الكلام، وعلى هذا لا يصح الحكم بالفرعية؛ لأن ثبوته في الخارج هو ثبوته للموصوف، والشيء لا يتفرع على نفسه » .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ ، ب : « ولو » .

(٥) هكذا في الأصل، وبقية النسخ . وفي ف : « أول » .

والتأويل : نقل ظاهر عن وصفه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر =

في قوله^(١):

..... جَاءُوا بِمَذْقٍ^(٢) هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ !

فإنه يؤوّلُ : بمقولٍ عنده هذا القول^(٣)؛ لإيراد ذلك المذق في خيال الرّائين^(٤) لونَ الذُّبِّ بورقته^(٥) لكونه سماراً؛ أي : لبناً مخلوطاً بالماء .
ففي قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿٦﴾ مَن فِرْعَوْنُ ﴿٧﴾ ﴾ بقرأة الاستفهام؛ أي: على لفظ^(٧): «مَنْ»

= اللَّفْظ . اللّسان : (أول) : (٣٣/١١) .

(١) عجز بيت من الرّجز؛ ذكر البغدادي في الخزانة: (٢٧٧/١) : « أنه لم ينسبه أحد من الرواة، وقيل : قائله العجاج ولم يثبت له، وصدوره :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

والبيت في البيان والتبيين : (٢٨١/٢) برواية : « جاء بمذق » .

وينظر : الكامل، للميرد : (١٤٩/٣)، أمالي ابن الشّجري : (٤٠٧/٢)، والبرهان الكاشف في إعجاز القرآن : (١٢١) .

واستشهد به صاحب المفتاح: (١٨٩)، والمصباح: (٢٢)، والإيضاح: (٤٣/٢) .

(٢) المذقُ : اللّبن المخلوط . اللّسان : (مذق) : (٣٤٠/١٠) .

(٣) فالصّمة الحقيقية مقول؛ وهو ليس بطلب. والجملّة واقعة موقع الفاعل للمقول لا صفة .

(٤) في أ، ب : « الرّائي » .

(٥) في أ : « لورقته »، والورقة : اللّون بين السّواد والغبرة . ينظر : اللّسان : (ورق) :

(٣٧٧/١٠) .

(٦) سورة الدّخان، الآية : ٣٠، وبعض الآية ٣١ . وفي أ، أتمّ الاستشهاد ببعض

المتبقّي من الآية الأخيرة؛ وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيّاً مِّنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾،

وليس في ف . والاستشهاد تامّ بدونه .

(٧) في أ : « لفظة » والكلمة ساقطة في ب .

الاستفهامية، ورفع فرعون^(١) - يُؤوّل بأنّ المراد منه : العذابُ المقولُ عنده من فرعون ؟! .

قال في « المفتاح »^(٢): « لَمَّا وصفَ اللهُ العذابَ بكونه مُهيناً؛ بياناً لشِدَّتِهِ وفضاعةِ أمرِهِ^(٣)، وأراد أن يُصوّرَ كنهه؛ قال : (من فرعون)؟!، هل تعرفونه ؟ من هو في فرط عتوه وشدة شكيمة في تفرّعه وتكبره ؟!؛ ما ظنكم^(٤) بعذاب يكون المُعذّب به مثله ! » .

والتوكيد^(٥) مجرد التّقرير^(٦)؛ كما في قولك^(٧): « ضربت أنا »؛ فإنّ ذكر المؤكّد يقرّر^(٨) أمر النسبة .

(١) وهي قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - . أمّا قراءة الجمهور فبالجرّ على أنّه بدل من العذاب؛ إمّا على حذف مضاف؛ أي : من عذاب فرعون، وإمّا على المبالغة كأنه نفس العذاب فأبدل منه، أو على أنّه حال من العذاب؛ تقديره : صادراً من فرعون .
ينظر : الكشاف؛ للزمخشري : (٢٨٠/٤)، التفسير الكبير للرازي : (٦٦١/٩)، البحر المحيط : (٣٧/٨)، وفتح القدير؛ للشوكاني : (٥٧٦/٤) .

(٢) ص : (١٨٩) .

(٣) في الأصل، ب : « لشدة فظاعة أمره » . والمثبت من : أ، ومصدر القول .

(٤) في الأصل، ب : « فما ظنكم »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٥) هكذا - أيضاً - في ب، ف . وفي أ : « التأكيد » .

(٦) أي : تقرير الحكم، وتحقيق معناه في ذهن السّامع .

(٧) في أ : « قوله » .

(٨) هكذا في الأصل . وفي أ : « تقرير » . وفي ب : « ... المؤكّد يؤكّد تقرير » .

أَوْ مَعَ دَفْعِ تَوْهَمِ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ^(١)؛ أَي : أَوْ يَكُونُ لِلتَّقْرِيرِ مَعَ دَفْعِ تَوْهَمِ السَّمْعِ فِي حَكْمِ الْمُتَكَلِّمِ تَجَوُّزًا أَوْ سَهْوًا أَوْ نِسْيَانًا^(٢)؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «جاء السُّلْطَانُ» جاز أن يَظُنَّ السَّمْعُ أَنَّكَ تَجَوَّزْتَ أَوْ سَهَوْتَ، والجائِي وَزِيرُهُ .

أَوْ خِلافِ الشُّمُولِ؛ أَي : أَوْ يَكُونُ لِلتَّقْرِيرِ^(٣) مَعَ دَفْعِ تَوْهَمِ السَّمْعِ

خِلافِ الشُّمُولِ وَالإِحاطَةِ؛ كَقَوْلِكَ : «جاء القَوْمُ كُلُّهُمْ»، وبالْحَقِيقَةِ / [١/١٨] مآلُ الكُلِّ التَّقْرِيرِ وَإِلَيْهِ المَصِيرُ .

والبَيانُ لِلإيضاحِ؛ وهو^(٤) إِذا كان المُرادُ زيادةً إِيضاحه بما يُخَصُّهُ من

الاسم؛ كَقَوْلِهِ^(٥): أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

(١) في أ، زيد ضمن كلام المصنّف: «أو النسيان» وليست في ف .

(٢) زاد الشّارح — رحمه الله — النسيان بقوله: «أو نسياناً» للإيضاح واقتداءً بالسّكّانيّ — رحمه الله —، وتركه المصنّف حرصاً على الاختصار؛ لكون مؤدّى السّهو والنسيان متقارباً .

(٣) في أ: «التقرير» .

(٤) في أ زيادة: «ما» .

(٥) في أ: «كقولك» . والمقول شرطُ بيت من مشطور الرّجز، وتماهه :

..... ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ

وقائله : عبد الله أو عمرو بن كيسبة التّهدّي، قاله ضمن مجموعة أبيات أمام عمر بن

الخطّاب — رضي الله عنه — في قصة تنظر في الإصابة : (٩٦/٥ — ٩٧) ،

والخزانة : (١٥٦/٥) .

ولو لمعنى ضمّني^(١)؛ أي^(٢): لا يجب أن يكون الإيضاح لما يكون مصرحاً به؛ بل قد يكون لمعنى ضمّني، قال - تعالى -^(٣): ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤)؛ شفع إلهين باثنين، وإله بواحد؛ لأن لفظ «إلهين» يحتمل معنى^(٥) الجنسيّة ومعنى الثنّية، وكذا لفظ: «إله» يحتمل الجنسيّة والوحدة^(٦)، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأوّل، والوحدة^(٧) في الثّاني؛ ففسّر إلهين بـ«اثنين»، وإله بـ«واحد»؛ بياناً لما هو الأصل في الغرض^(٨) بخلاف الجنسيّة؛ فإنّها ليست أصلاً في الغرض،

= وقد ذكر البيت في المفصل: (١٥٩) بلا نسبة . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل: (٧١/٣) لرؤبة بن العجاج . ولم أجدّه في ديوانه . بل خطأ هذه النسبة العتي في المقاصد التحوّية: «مطبوع على هامش الخزانة» إذ قال (٣٩٢/١): «وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، ولم يدرك عمر - رضي الله عنه - ولا عدّه أحدٌ من التابعين . وإنما قاله أعرابيٌّ كان استحتمل عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - ... ولم يحمله فقأله» .

(١) هكذا - أيضاً - في أ، ف . وفي ب: «تضمّني» .

(٢) «أي» ساقطة من ب .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب: «قال الله تعالى»، وفي أ: «قال» .

(٤) سورة التحل؛ من الآية: ٥١ .

(٥) كلمة: «معنى» ساقطة من ب .

(٦) في ب: «والواحدة» وهو تحريف بالزيادة .

(٧) في ب: «والواحدة» وهو تحريف بالزيادة .

(٨) قال طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد: (٩٠ - ٩١): «الغرض في الأوّل نفى القيد؛ أعني: الاثنينيّة دون المقيد . وفي الثّاني إثبات القيد؛ أعني: الوحدة دون =

بخلاف الجنسيّة؛ فإنّها ليست أصلاً في الغرض، وإن كان لها مدخلٌ فيه، لأنّ المراد: لا تتخذوا من مسمّى بالإله^(١) اثنين سواء كانا^(٢) من جنسين أو من جنس^(٣). قال الرّمحشريُّ: إنّهما للتّوكيد^(٤)، وردّه ابنُ الجاحبِ: بأنّ حدّ التّأكيد^(٥) لا ينطبقُ عليهما لتوقّف التّقرير على دلالة التّابع على المتبوع، وليسَ فيهما دلالةٌ على إلهين وإله؛ بل هما صفتان لانطباق حدّها عليهما^(٦). وعند السّكاكيّ هذا — أيضاً — مردودٌ؛ لأنّهما وإن دلاً على معنَى في متبوعهما لكنّهما لم يُذكرا لذلك؛ أي: ليدلّ على أنّ في المتبوع معنى الثّنية والوحدة^(٧) حتّى يكونا صفتين؛ فإنّ هذا القيّد مُرادٌ في الحدودِ النّحويّةِ، وإن حُذفت^(٨) عنها اختصاراً؛ كما ذكره

= المقيد؛ لكونه مسلماً ههنا، وبين الاعتبارين فرقٌ كثيرٌ.

(١) في الأصل: «الإله» والصّواب من: أ، ب.

(٢) في ب: «كان» وهو تحريف بالتقص.

(٣) في أ زيادة: «واحد».

(٤) ينظر: الكشّاف: (٥٧٠/٢) وسيأتي ما يوضّح كلامه.

(٥) في ب: «التّوكيد». وحدّ التّوكيد — كما نصّ عليه ابن الجاحب نفسه في شرح

الكافية: (٣٢٨/١) وغيره؛ كابن هشام في شذور الذهب «مع الشّرح»: :

(٤٣٢): «تابع يقرر أو المتبوع في النّسبة أو الشّمول».

(٦) تنظر: الكافية: (٣٠٢/١)، وحدها — كما نصّ عليه (المصدر السابق: ٣٠١/١) — «تابع

يدلّ على معنى في متبوعه؛ مطلقاً». وينظر تعريفات غيره من التّحويين فهي في معناه.

(٧) في ب: «الواحدة».

(٨) هكذا — أيضاً — في ب على التّأنيث. وفي أ: «حذف» وكلاهما جائز.

ابن الحاجب في « شرح الكافية^(١) » ؛ كما في المفعول به - مثلاً - ؛
فإنه ما ذكر ليدل على أنه وقع عليه فعل الفاعل لا ما وقع عليه فعل
الفاعل، وإلا لزم أن يكون زيد في قولنا : « زيد ضربته » مفعولاً به؛
وليس كذلك؛ بل عنده^(٢) بيان كما ذكر؛ لأنه ذكر لبيان أن المراد بما
توجه إليه التهي معنى التثنية لا الجنسية؛ فهو تابع غير صفة يوضح ويبين
متبوعه؛ وهو^(٣) معنى عطف البيان^(٤)؛ وأما صاحب « الإيضاح » فقد قال:

(١) في الأصل : « الوافية » وهو تحريف . والصواب من : أ ، ب .

(٢) أي : عند السكّائي .

(٣) في أ ، : « وهي » .

(٤) نقل الشارح هذا الرأي عن الشيرازي الذي وصفه بأنه (مفتاح المفتاح : ٢٠٣):
«نظر في غاية الدقة ونهاية اللطافة» .

والحق — عندي — أن الشيرازي حمل كلام الزمخشري والسكّائي ما لا يحتمل؛ إذ
توهم منه خلاف المراد؛ فلم يصرح السكّائي بأنه عطف بيان صناعي كما ذكر
الشيرازي، بل إن الأقرب لمراده — على ما هو دأبه — أنه من قبيل الإيضاح
والتفسير وإن كان وصفاً صناعياً .

كما أن الزمخشري لم ينص في سياق حديثه عن الآيتين على التأكيد الصناعي المعروف
عند النحاة، والأقرب أن يفهم من قوله (٥٧٠/٢) : « ... شفع بما يؤكد » التقرير
والتحقيق لا التأكيد الصناعي، وبخاصة أنه أورد في الفصل في أثناء حديثه عن قوله

تعالى : ﴿ نَفَخَ وَاحِدَةً ﴾ ما يقوي ذلك . ينظر : المفصل : (١٤٩) .

قال سعد الدين التفتازاني راداً كلام الشيرازي وما استدلل به من كلام ابن الحاجب
(المطول : ٩٨) : « وأقول : إن أريد أنه لم يذكر إلا ليدل على معنى في متبوعه =

ب/١٨] إِنْهُمَا وَصِفَانِ لِلْبَيَانِ^(١). وَمِنْهُ^(٢) / : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾^(٣) ذَكَرَ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ مَعَ ﴿دَابَّةٍ﴾ وَ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مَعَ ﴿طَائِرٍ﴾ لِبَيَانِ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْ لَفْظِ ﴿دَابَّةٍ﴾ وَلَفْظِ ﴿طَائِرٍ﴾^(٤) لَيْسَ إِلَى صِنْفَيْنِ أَوْ فَرْدَيْنِ مِنْهُمَا، وَإِلَّا لَبَيَّنَهُمَا بِخَوَاصِّ الصَّنْفِ أَوْ الْفَرْدِ^(٥)؛ بَلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَى^(٦) الْجَنْسَيْنِ؛ وَإِلَى تَقْدِيرِهِمَا^(٧) فِي^(٨)

= فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة؛ لأنها البتة تكون لتخصيص، أو تأكيد، أو مدح، أو نحو ذلك. وإن أريد أنه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالة عليه شيئاً آخر؛ كالتخصيص، والتأكيد، وغيرهما، فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنيتية والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره ... بل الأمر كذلك عند التحقيق؛ ألا ترى أن السكّاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح، ولم يخرج بهذا عن الوصفية.

(١) يُنظَرُ : الإيضاح : (٤١/٢) .

(٢) أي : من البيان لمعنى ضمني .

(٣) سورة الأنعام، من الآية : ٣٨ .

(٤) في ب : « لفظة » .

(٥) في الأصل : « من لفظ ﴿طَائِرٍ﴾ ولفظ ﴿دَابَّةٍ﴾ » . والمثبت من أ، ب؛ وهو

الملائم للترتيب الوارد في الآية الكريمة؛ وعبارة الشارح بعدها، وعليه ورد لفظ

المفتاح : (١٩٠) .

(٦) في أ : « والفرد » بالعطف بالواو؛ دون « أو » .

(٧) حرف الجرّ : « إلى » ساقطٌ من ب .

(٨) في الأصل : « تقديرها »، والصواب من أ، ب .

مكاهما^(١)، وهو أنّهما على عمومهما؛ ولهذا بينهما^(٢) بخواصّ الجنسين؛ وهي في الدّابة حصولها في الأرض، وفي الطّائر الطّيران بالجنّاح . وبين الآيتين فرق؛ كأنّ الثّانية عكسُ الأولى؛ فإنّها حاملةٌ للجنسيّة ولتعدّد، والبيان موضّح^(٣) لها بأنّ المقصود من النّهي : التّعدّد لا الجنس؛ والثّانية حاملةٌ للجنسيّة والتّوحد^(٤) المتوهم من التّنوين بكونه نوعاً واحداً أو صنفاً واحداً منه، والبيان موضّح^(٥) لها بأنّ المقصود الجنس والعموم لا التّوحد والخصوص؛ ولعله لهذا فصل بينهما بلفظة^(٦) «منه» .

والبَدَلُ لذكرِ المقصودِ بعدِ التّوطِيَةِ؛ لأنّه تابعٌ مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوعِ دونهُ . وهذا صحيحٌ في الأبدالِ الثلاثة :

بدلِ الكلِّ^(٧)؛ نحو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ

(١) قوله : « في مكاهما » ساقط من ب .

(٢) في ب زيد بعد قوله : « بينهما » ما يدلّ على اضطراب السّياق وتكراره؛ حيث ورد السّياق هكذا : « ولهذا بينهما الخواصّ الجنسيّة وإلى تقريرهما، وهو أنّهما على عمومهما، ولهذا بينهما » .

(٣) في الأصل : « يوضح »، والصّواب من : أ، ب .

(٤) في ب : « والتّوحيد » .

(٥) في الأصل : « يوضح »، والصّواب من : أ، ب .

(٦) في ب : « بلفظ » .

(٧) أي : بدلِ الكلِّ من الكلِّ، وهو ما يُسمّى : البديل المطابق . وهو بدلِ الشّيء من

شيءٍ مساوٍ له في المعنى . ينظر : الأصول في النّحو : (٤٦/٢ - ٤٧)، شرح قطر =

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ .

وبدل البعض^(٢)؛ نحو: جاء^(٣) القوم أكثرهم^(٤).

وبدل الاشتمال^(٥)؛ نحو: «سُلبَ زيد ثوبه»^(٦).

لا في الغلط^(٧)؛ نحو: «جاء^(٨) رجلٌ حماراً»^(٩) فإنه لا

= التدى: (٢٦٦)، توضيح النحو: (٧١/٤).

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٦، وبعض الآية: ٧.

وشاهد البديل في ﴿صِرَاطٍ﴾ الثانية؛ حيث إنها بدل كلٍّ من الأولى.

(٢) أي: بدل البعض من الكلِّ، وهو بدل الجزء من كله. ينظر: الأصول في النحو:

(٤٧/٢)، شرح قطر الندى: (٢٦٦)، توضيح النحو: (٧١/٤).

(٣) في أ: «جاءني».

(٤) وشاهد البديل في المثال في: «أكثرهم»؛ حيث إنها بدل بعضٍ من كلمة «القوم»

الدالة على العموم والكليّة.

(٥) وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه.

ينظر: الأصول في النحو: (٤٧/٢)، شرح قطر الندى: (٢٦٦)، توضيح

النحو: (٧١/٤).

(٦) وشاهد البديل في المثال في: «ثوبه»؛ حيث إنها بدل اشتمال من «زيد».

(٧) أي: بدل شيءٍ ذكر غلطاً، وهو أن يقع المتكلم في غلط فيذكر غير المراد «المبديل

منه» ثم يستدركه بالمراد «البديل».

ينظر: الأصول في النحو: (٤٨/٢)، وشرح قطر الندى: (٢٦٦).

(٨) في أ: «جاءني».

(٩) في ب ورد المثال هكذا: «جاء زيد حماراً» وهو خطأ — بلا شك — إذ لا شاهد

فيه على البديل بنصب «حمار».

توطئة^(١) فيه؛ وهو لا يقع في فصيح الكلام استقراءً . قال المصنّف :
والحقُّ ما قاله ابنُ مالك^(٢) وهو: أنّه [لا]^(٣) يقع في فصيح الكلام،
كما يقال: « أعطني ثوباً فرساً جملاً »^(٤)، كما^(٥) نقل حديثاً مثله
في كتابه^(٦). ولعلَّ غلَطَ القومِ فيه من تصوُّرهم وجوب كونه غلطاً
استشعاراً من اسمه؛ لكنّه ليس بواجب . وأمّا ما يُظنُّ أنّ في البدل قسماً
خامساً هو بدلُ الكلِّ من البعض؛ نحو : «نظرتُ إلى^(٧) القمرِ فلِكه»،

(١) في ب : « لا تعطيه » وهو تحريف .

(٢) في أ : « ابن الملك » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقية النسخ . ومثبت من المحقق . وبإثباته
يستقيم السياق مع كلام الإيجي المتقدّم، وهو الذي نصّ عليه ابن مالك في شرح
الكافية الشّافية؛ حيث قال (١٢٧٨/٣) : « إته لا يرد في كلام فصيح، ولا يذكر
متبوعه إلا غلطاً أو نسياناً » .

(٤) هذا المثال شاهد على ما يُسمّى : بـ « بدل الإضراب » أو « بدل البداء » . والحقُّ أنّ
هذا القسم — وإن كان يشترك مع ما قبله في أنّ البدل فيهما مباين للمبدل منه —
مقصودٌ في الكلام قصداً صحيحاً فهو يقع في فصيح الكلام؛ فقول المتكلم : « أعطني
ثوباً » مقصودٌ في حقيقة الأمر؛ ثم بدا له أن يضرب إلى « فرساً »، ثم إلى « جملاً » .
وهذا بخلاف القسم المتقدّم فإنّه وقع على لسانه خطأً . والتحوّيون يميزون وقوعه
لأنّ غاية مقصدهم تأدية أصل المعنى، بخلاف ما عليه البلاغيّون فإنهم لا يرون فيما
يسقط على اللسان سهواً أو غلطاً فائدة .

(٥) في ب : « لكن » .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشّافية : (١٢٧٨/٣) .

(٧) حرف الجرّ « إلى » ساقط من ب .

وكقوله^(١) :

نَضَّرَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ^(٢) طَلْحَةَ^(٣) الطَّلْحَاتِ
فِيَّاهُ بَعْضُ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ؛ لِأَشْتِمَالِهِ عَلَى الْقَمَرِ .
وَالثَّانِي: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ طَلْحَةَ بَعْضُ الْأَعْظَمِ الْمَدْفُونَةِ
بِسَجِسْتَانَ^(٤) .

والعطفُ لتفصيلٍ مع اختصارٍ؛ فلما دخل عليه الواوُ؛ أي:

(١) البيتُ من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيّات، والبيت برواية المتن في ديوانه :
(٢٠)، ومعجم البلدان : (١٩٠/٣)، وبرواية : «رحم الله» في الحيوان للمحافظ:
(٣٣٢/١)، والإنصاف : (٤١/١) .

(٢) سَجِسْتَانَ — بكسر أوّله وثانية — : اسم لناحية كبيرة وولاية واسعة
تقع بين خراسان وكرمان، وتضمّ عدّة مدن؛ أعظمها زرنج، أرضها سبخة،
ورياحها لا تسكن أبداً، وأهلها أختيار .

ينظر: تقويم البلدان؛ لعماد الدين الأفضل: (٣٤٠ — ٣٤١)، مراصد الاطلاع؛ لصفى
الدين البغدادي: (٦٩٤/٢)، آثار البلاد وأخبار العباد؛ للقزويني: (٢٠١ — ٢٠٢) .

(٣) في ب زيادة : «من»؛ ولم ترد في المصادر الناقلة للبيت .

وطلحة الطَّلْحَاتِ؛ هو : طلحة بن عبد الله الخزاعي؛ أحد أجواد العرب، ولآه
الأمويّون سجستان، وبها توفي سنة ٦٥ هـ .

ينظر : الخبر؛ لمحمد بن حبيب : (١٥٦)، وخزانة البغدادي : (٣٩٤/٣)،
والأعلام : (٢٢٦/١) .

(٤) أرى أنّ توجيه الكرماني — رحمه الله — للمثال الذي ورد في البيت لبديل البعض —
فيه تكلف؛ لأنّ الأعظم بعض الإنسان وليس الإنسان بعض عظامه؛ كما أراد .

فالتفصيل ما دخل عليه؛ وهو الفاعل^(١) - مثلاً - في قولنا: «جاء زيد وعمرو» / . ولفظة «الواو»، فإن فيه تفصيلاً للفاعل مع^(٢) اختصار لطيّ الفعل وحذفه من المعطوف^(٣)، وليس فيه تفصيلاً لصاحبه؛ أي: الفعل؛ كالمجىء^(٤) لجواز أن يكون مجيئهما^(٥) في زمان واحد . [ولصاحبه مع التعقيب الفاء؛ أي: ولتفصيل صاحب]^(٦) ما دخل عليه وهو الفعل - مثلاً - مع التعقيب لفظة «الفاء»؛ نحو: «جاء زيد فعمرو»؛ فإن فيه تفصيلاً للفعل؛ إذ التعقيب يقتضى تغايراً أزمنة المجيء، واختصاراً بحذف الفعل. قال سيبويه^(٧): «المُرورُ في قول القائل: «مررتُ برجلٍ ثمَّ امرأةً»

(١) في الأصل زيادة: «على» والسياق بها لا يستقيم، وليست في بقية النسخ .

(٢) في الأصل: «في» والصواب من: أ، ب .

(٣) فإن أصل الكلام فيه: «جاء زيد، جاء عمرو» .

(٤) في ب: «كما يجي»، وهو تحريف .

(٥) الضمير يعود على «زيد وعمرو» في المثال المتقدم .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطاً من الأصل، ومثبت من أ، ب . على أن الجزء الوارد ضمن

كلام المصنّف موجود في ف .

(٧) هو/ أبو بشر؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسيّ، ثمّ البصريّ، اشتهر بلقبه «سيبويه» .

إمام النحاة وحجّة العرب . أقبل على العربية فبرع وساد، وألف فيها كتابه

المشهور: «كتاب سيبويه» . اختلف في وفاته على أقوال أرجحها سنة ١٨٠ هـ .

ينظر في ترجمته: المعارف لابن قتيبة: (٢٣٧)، أخبار التحوّين البصريّين؛ لأبي سعيد

السّيرافيّ: (٤٨)، طبقات التحوّين واللّغويّين: (٦٦ - ٧٢)، الفهرست لابن

التّدسم: (٥٧) .

مروران^(١)؛ لأنَّهما متغايران في الزَّمان لا مُتَّحِدَانِ فِيهِ؛ وكذا في أحواله^(٢)؛ يعني: «الفاء، وحتَّى»، والمرادُ: أنَّ تفصيلَ الفعل هو المقصود فيه؛ لأنَّ تفصيلَ الفاعلِ فيه لازمٌ.

وبتراخ^(٣)؛ أي: ولتفصيل صاحب ما دخل عليه مع التراخي كلمة: «ثمَّ»؛ نحو: «جاء^(٤) زيدٌ ثمَّ عمرو». والتراخي على نوعين؛ فإنَّه كما يكون بحسب الزَّمان^(٥) يكون بحسب المرتبة^(٦).

وبتدرّيج؛ أي: ولتفصيل صاحبه مع تدرّيج «حتَّى»، ويفيد^(٧) لما

(١) ينظر: الكتاب: (٤٣٨/١).

(٢) هكذا في الأصل. وفي أ، ب: «أخويه».

(٣) التراخ: التأخر والمهلة.

(٤) في أ: «جاءني».

(٥) كما هو الحال في المثال المتقدم.

(٦) وذلك بتخريج الكلام لا على ظاهره بأن تكون مرتبة المعطوف عليه بعيدة عن

مرتبة المعطوف؛ إمَّا أعلى أو أدنى، تزيلاً للبعد الرُّتبي متزلة البعد الزَّماني؛ نحو قوله

تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿فَكُ رَقَبَةٌ﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي

يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ

ءَامَنُوا﴾ [سورة البلد، الآيات: ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، وبعض الآية ١٧]

فقد عطف بـ ﴿ثُمَّ﴾ ليدلَّ على أن مرتبة الإيمان أعلى من مرتبة الإطعام.

(٧) في ب: «يفيد» بدون العطف.

بعده قُوَّةٌ أَوْ ضَعْفًا نحو : « قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ »^(١)، و« مات الناسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ »^(٢).

قال صاحب^(٣) «المفتاح»^(٤) : وهو «التدرّيج»^(٥) كما يُنبئُ عنه قوله^(٦) :

(١) الترتيب في هذا المثال من الأعلى إلى الأدنى؛ حيث إنَّ المعطوف بـ « حَتَّى »؛ «المشاة» أضعف من المعطوف عليه؛ «الحاج»؛ المدلول عليه بالسياق أنَّه الحاجُّ الرَّاکِبُ .

(٢) الترتيب في هذا المثال من الأدنى إلى الأعلى؛ حيث إنَّ المعطوف بـ « حَتَّى » : «الأنبياء»؛ أقوى من المعطوف عليه «الناس» .

وكان الأوَّلَى بالشَّارح — رحمه الله — أن يقدِّم المثال الثاني على الأوَّل، أو يقدِّم قوله : «ضعفًا» على «قوة» ليلتئم بين المثال والمثَّل له في الترتيب .

(٣) في أ، ب : «في»؛ بدلاً من «صاحب» .

(٤) المفتاح : (١٩١) .

(٥) في الأصل : «التدرّيج» والصُّوَاب من : أ، ب، مصدر القول .

(٦) كذا في الأصل، ب، وإحدى روايتي المفتاح كما نصَّ عليه الشَّيرازيُّ (مفتاح

المفتاح: ٢٠٩) . وفي أ، رواية المفتاح المشهورة : «قول من قال» .

والبيت من الطَّوِيل . ونُسب إلى الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

والبيت برواية المتن في الإيضاح؛ شرح محمد عبد المنعم خفاجي : (٤٧/٢)، عروس

الأفراح : (٣٨١/١) . وبرواية : «فارتقى» في الإيضاح؛ شرح وتعليق عبد

المتعال الصَّعيديّ : (٨٧/١) . ولم أقف على من استشهد بهذا البيت قبل السَّكَّاكِيّ

من البلاغيين .

وَكُنْتُ فَتًى مِنْ جُنْدِ إبْلِيسَ فَارْتَمَى
بِي الْحَالُ حَتَّى صَارَ إبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي
وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أَنْ يُستفادَ معنى التدرّيجِ من خصوصيّةِ المحلِّ^(١).

وللإضرابِ؛ عطفٌ على « لتفصيل »؛ أي: العطفُ للإضرابِ؛ وهو
صرفُ حكمك عن محكومٍ له إلى آخر، « بَلْ »؛ نحو: « جاءني^(٢) زيدٌ بلُ
عمرو»؛ فإنّه صرفُ الجيءِ المثبتَ لزيد عنه وأثبتته لعمرو؛ نحو: «ما جاءني
زيدٌ بل عمرو»؛ وهذا المثالُ يَحتملُ أن يصرفَ النَّفي عن زيدٍ ويثبتهُ
لعمرو^(٣) حَتَّى يكونَ جائئاً، وأن يصرفَ النَّفي عنه ويثبتهُ لعمرو حَتَّى
لا يكونَ جائئاً. نصٌّ عليه ابنُ الحاجب^(٤). ولرَدُّ قَالِبِ لِلْحُكْمِ؛ أي:
مَنْ يعتقدُ نفيَ ما أثبتهُ، أو إثبات ما تنفيه، أو شاكٌّ؛ أي: مَنْ يعتقدُ أحدَ
الأمرين بلا ترجيحٍ. أو مُعَمِّمٌ؛ أي: مَنْ يعتقدُ أمرين معاً. «لا،

(١) قوله: « وفيه نظر؛... المحل » إشارة إلى أن البيت قد يحمل على الاستشهاد المعنوي
لا اللفظي؛ إذ التدرّيج فيه مستفاد من خصوصيّةِ المحلِّ؛ لجواز أن تكون «حتّى»
فيه ليست عاطفة؛ لأنّ المشهور أنّها لا تأتي في عطف الجمل، ولأنّ الجملة قبلها لا
يستقلّ الكلام بها حَتَّى يصحّ العطف.

ينظر: أوضح المسالك: (٣٢٤/٣)، توضيح النحو: (٥١/٤).

(٢) في أ: «جاء».

(٣) عبارة: « نحو: ما جاءني ... لعمرو » ساقطة من ب، وسقطها من انتقال النظر.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: (٢١٤/٢).

ولكن؛ أي: ولرد^(١) السامع عن الخطأ إلى الصواب: «لا، ولكن»؛ وذلك إما رد من يقلب الحكم ويحكم بخلاف ما هو واقع؛ كما إذا اعتقد أن زيداً شاعراً لا منجماً؛ فيقول: «زيد منجّم لا شاعر»^(٢)، أو يشك أن زيداً على أحد الوصفين - مثلاً - من القيام والقعود من غير ترجيح؛ فيقول^(٣): «زيد قائم لا قاعد» معيّناً أحد الطرفين بالترجيح^(٤)، أو يُعمّم^(٥) الحكم فيعتقده شاعراً ومنجماً؛ فيقول: «زيد شاعر لا منجّم»^(٦).

وفي كتاب «المفتاح»: «وإن لم يذكر مسألة الشاك في باب العطف^(٧)، لكن ذكره في باب القصر^(٨).

هذا حكم «لا» وهو لا يُستعمل إلا بعد الإثبات.

وأما «لكن» فلم يذكر في «باب العطف» إلا مثال القلب، وفي «باب القصر» لم يتعرض لشيء له أصلاً.

(١) في الأصل: «وكرّد» وهو تحريف، والصواب من: أ، ب.

(٢) ويُسمى: قصر قلب.

(٣) في ب زيادة بتكرار العبارة المتقدمة: «زيد منجّم ... أن زيداً» وهي من انتقال النظر.

(٤) ويُسمى: قصر تعيين.

(٥) في الأصل: «معّم». والمثبت من: أ، ب. وهو المناسب للمثالين السابقين قبله.

(٦) ويُسمى: قصر أفراد.

(٧) ص: (١٩١).

(٨) ينظر: ص: (٢٩٣).

والظَّاهِرُ تساويهما في الثلاثة^(١)؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الاستِدَارُكُ استِثْنافُ كَلَامٍ بَعْدَ كَلَامٍ؛ فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ فِي اعْتِقَادِ السَّامِعِ / - [ب/١٩] أَيْضًا - كَلَامَانِ لِيَتَطَابَقَا، وَهَذَا صَادِقٌ فِي الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ فِي التَّعْمِيمِ وَالشَّكِّ لَيْسَ كَلَامَانِ، بَلْ حُكْمٌ وَاحِدٌ، وَأَمَّا أَمْثَلُهُ فَتَكُونُ عَكْسَ أَمْثَلَةِ « لا » لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلتَّنْفِيهِ^(٢).

وَلِلتَّشْكِيكِ أَوْ الشَّكِّ^(٣) « أَوْ، وَإِمَّا »؛ نَحْوُ: « جَاعِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو »، وَ« إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو »؛ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الشَّكِّ؛ [وَذَلِكَ]^(٤) إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ جَاهِلًا بِالتَّعْيِينِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي التَّشْكِيكِ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ عَالِمًا بِهِ وَيُرِيدُ^(٥) تَشْكِيكَ^(٦) الْمُخَاطَبِ .

(١) فِي ب زِيَادَةٌ: « فِي الْقَصْرِ وَالتَّشْكِيكِ وَالتَّعْمِيمِ » وَظَاهِرٌ أَنَّ لَفْظَةَ « الْقَصْر » مَحْرَفَةٌ عَنِ « الْقَلْبِ »؛ فَهِيَ الْقَسِيمُ الْمُنَاسِبُ لِلْقَسَمِينَ الْآخَرِينَ: « التَّشْكِيكِ وَالتَّعْمِيمِ »؛ نَاهِيكَ عَنِ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ أَقْسَامٌ لِلْقَصْرِ بِاعْتِبَارِ اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ وَلَيْسَتْ قَسِيمَةً لَهُ؛ كَمَا تَبَيَّنَ عَنِ ذَلِكَ اللَّفْظَةِ الْمَحْرَفَةِ .

(٢) فَتَقُولُ لَرَدٍّ مِنْ يَقْلِبُ الْحُكْمَ وَيُحْكِمُ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ؛ كَمَا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ زَيْدًا مَنْجَمٌ لَا شَاعِرَ: « مَا زَيْدٌ مَنْجَمٌ لَكِنْ شَاعِرٌ » .

وَتَقُولُ لِمَنْ يَشْكُ أَنَّ زَيْدًا عَلَى أَحَدِ الْوَصْفَيْنِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقَعُودِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ: « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ قَاعِدٌ » . مَعْنَى أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ بِالتَّرْجِيحِ .

وَتَقُولُ لِمَنْ يُعَمِّمُ الْحُكْمَ وَيَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا شَاعِرٌ وَمَنْجَمٌ: مَا زَيْدٌ مَنْجَمٌ لَكِنْ شَاعِرٌ .

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، ب . وَفِي أ: « لِلشَّكِّ » وَالْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ف .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَمَثَبٌ مِنْ أ، ب . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَظِيرِهِ بَعْدَهُ .

(٥) فِي أ زِيَادَةٌ « بِهِ » وَالْمَعْنَى تَأْمُّ بِدُونِهَا .

(٦) فِي ب: « التَّشْكِيكِ » وَلَا تَسْتَقِيمُ مَعَ مَا بَعْدَهَا .

قال : (وللتفسير : « أي » عندي)؛ أي : قال صاحبُ «المفتاح» :
والعطفُ قد يكونُ للتفسيرِ؛ كما في قولك : «جاءني أخوك؛ أي : زيدٌ»؛ فإنه
حرفُ عطفٍ للتفسيرِ عندي^(١)؛ لصدقِ الحدِّ الذي حدَّ له^(٢) عليه؛ وهو
إتباعُ الثاني الأوَّل في الإعرابِ بتوسطِ حرفٍ^(٣).
وإذ^(٤) لم يَرْتَضِ المصنِّفُ ذلك؛ لأنه يقتضي المشاركةَ في الحكمِ
والنسبةَ ولا يكفي فيه مجردُ شركةِ الإعرابِ - قال: « قال » ولا
تشاح^(٥) في الاصطلاح .

(١) ينظر ص : (١٩١) .

(٢) الضمير في « له » عائدٌ إلى حرفِ العطفِ قبله .

(٣) عبارة : « لصدقِ الحدِّ ... في الإعرابِ » ساقطة من ب . وينظر «حدَّ العطف»

في الإيضاح في شرح المفصل؛ لابن الحاجب : (٤٥٤/١)، وشرح ابن عقيل :

(٢٠٦/٢)، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى : (٢٥٩) .

(٤) في أ : « وإذا » .

(٥) لا تشاح : لا منازعة . ينظر : اللسان : (شح) : (٤٩٥/٢) .

خاتمة:

قد يُعدّل عن مُقتضى الظاهر^(١)؛ فيوضع اسمُ الإشارةِ موضعَ

الضمير .

جميعُ ما ذكرنا من الحالاتِ المقتضية لاختلافِ أحكامِ المُسندِ إليه أو المُسندِ^(٢) هو مقتضى الظاهر، ثمَّ قد يُعدّل عنه ويُخرَجُ الكلامُ لا على مقتضى الظاهر؛ فيوضع اسمُ الإشارةِ موضعَ الضمير؛ وذلك إمّا للعناية بتمييزه^(٣)؛ كقوله^(٤):

(١) جميع ما ساقه المصنّف من أقوالٍ تتعلّق بالمسند أو المسند إليه؛ ابتداءً من مفتتح الفنّ الثاني إلى ههنا مما جرى على مقتضى الظاهر .

وقد يجري بعض ما تعرّض له على خلاف مقتضى الظاهر؛ فناسب أن يختتم كلامه في نهاية الفن بما يوضّح ذلك .

(٢) قوله: «أو المسند» ساقط من أ .

(٣) لكونه مختصاً بحكم بديع عجيب الشّأن . ينظر : المفتاح : (١٩٧) .

(٤) البيتان من البسيط، وقائلهما : أحمد بن يحيى؛ المعروف بابن الرّواندي . وهما في

المفتاح : (١٩٧)، والمصباح : (٢٩)، والإيضاح : (٨٣/٢)،

والتيبان : (٢٤٥)، ومعاهد التنصيص : (١٤٧/١) .

والشّاهد في اسم الإشارة « هذا »؛ حيث عاد إلى غير محسوس؛ وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، وكان الأولى بالمقام الضمير؛ لكونه موضوعاً لغير المحسوس؛ بخلاف اسم الإشارة فإنه موضوع للمحسوس . والحكم البديع الذي سوّغ ذلك هو جعل الأوهام حائرة، والعالم المتقن زنديقاً .

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ ^(١) أَعَيْتَ مَذَاهِبُهُ ^(٢) وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ ^(٣) زَنْدِيقًا ^(٤)
أَوْ لِلتَّهْكُمِ؛ أَي : للاستهزاء ^(٥) وَالسُّحْرِيَّةَ بِالسَّمْعِ؛ كَمَا إِذَا كَانَ
فَاقَدَ الْبَصَرَ؛ فَيَسُخَّرُ مِنْهُ؛ وَيُقَالُ : هَذَا أَبْصَرَ .

أَوْ لِإِيْهَامِ بِلَادَةِ السَّمْعِ بِأَنَّهُ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْحَسُوسِ بِالْبَصْرِ وَبَيْنَ
غَيْرِهِ؛ فَيُشَارُ إِلَى غَيْرِ الْحَسُوسِ عِنْدَهُ بِمَا يُشَارُ إِلَى الْحَسُوسِ؛ عَسَى أَنْ
يُدْرِكَهُ .

أَوْ كِمَالِ فِطَانَتِهِ، أَي : لِإِيْهَامِ كِمَالِ فِطَانَةِ السَّمْعِ بِأَنَّ غَيْرَ
الْحَسُوسِ بِالْبَصْرِ عِنْدَهُ كَالْحَسُوسِ عِنْدَ غَيْرِهِ .

أَوْ لظُهُورِهِ؛ فَهُوَ عِنْدَهُ كَالْحَسُوسِ؛ فَيُشَارُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ؛

(١) «عاقِل» الثانية صفة لـ «عاقِل» الأولى، أي : كامل العقل متناهٍ فيه . وقِسْ عَلَى ذَلِكَ «جاهل» الثانية .

(٢) عَيِيَ فلان بالأمر : إذا عجز عنه . اللسان : (عيا) : (١١٤ / ١٥) .
ومراده بـ «أعيت مذاهبه» : أعجزته وصعبت عليه طرق معاشته . معاهد التنصيص :
(١٤٨ / ١) .

(٣) النَّحْرِيرُ : الحاذق الماهر العاقل المحرَّب . وقيل : الرَّجُلُ الطَّيْنُ الطَّيْنُ الْمُتَقَنَّسُ الْبَصِيرُ .
اللسان : (نحر) : (١٩٧ / ٥) .

(٤) الزَنْدِيقُ : مِنَ التَّنَوُّيَّةِ، أَوْ الْقَائِلُ بِالتُّورِ وَالظُّلْمَةِ، أَوْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ وَبِالرُّبُوبِيَّةِ،
أَوْ مَنْ يُنْطِنُ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ، أَوْ هُوَ مُعَرَّبٌ : زَنْ دَيْنٌ؛ أَي : دِينُ الْمَرْأَةِ .
القاموس المحيط : (زنديق) : (١١٥٠) .

(٥) فِي أ، ب : «الاستهزاء» .

كقوله^(١):

تَعَالَّتْ^(٢) كَيْ أَشْحَى^(٣) وَمَا بِكَ عِلَّةٌ

تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتَ بِذَلِكَ.

أي : بقتلي؛ وكان القياسُ أن يقولَ : « به » ولكن لَمَّا كَانَ قَتْلُهُ
بَادِعَاءَ الشَّاعِرِ كَأَنَّهُ ظَهَرَ ظَهْرَ ظُهُورِ الْحَسُوسِ بِالْبَصْرِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ
لَا بِالضَّمِيرِ / .

والمظهرُ؛ أي: ويوضع^(٤) المظهرُ، موضعَ المضمر؛ فيوضع موضعَ

الضَّمِيرِ^(٥) الغائب؛ لتمكين نقشه نقش المظهر^(٦)، نحو: ﴿اللَّهُ

(١) البيتُ من الطَّوِيلِ . وقد اختلف في قائله ولفظه؛ والمشهور : أَنَّهُ لابنِ الدُّمَيْنَةِ، ولم
أجدْه في ديوانه؛ لكن نسب إليه برواية المتن في الأغاني (٦٣/٩)، ودلائل
الإعجاز : (٩٠)، والحامسة البصريَّة : (١٠٧/٢) .

وبرواية : « تمارضت »؛ منسوباً لعلية بنت المهدي؛ في العقد الفريد؛ لابن عبد ربّه:
(٤٥٣/٢)، وبرواية : « تمارضت ... قد رضيتُ بذلك »؛ منسوباً
لمرّة؛ في أمالي القاضي : (٣١/١) وفي كلا المصدرين المتقدمين وردت الروايتان
عن أبي العباس المرّدي؛ غير أنّي لم أعر على الأبيات في كتابه الكامل .

وقد استشهد بالبيت في نهاية الإيجاز : (١١٠)، المفتاح : (١٩٧)، والمصباح : (٢٩)،
وإيضاح : (٨٣/٢)، والتبيان : (٢٤٥) . وهو في معاهد التنصيص : (١٥٩/١) .

(٢) تعاللت : ادعت العلة؛ أي : المرض . ينظر : اللسان : (علل) : (٤٧١/١١) .

(٣) أشحى : أحزن . اللسان : (شجا) : (٤٢٣/١٤) .

(٤) في ب : « يوضع » بحذف الواو .

(٥) في أ ورد قوله : « المضمر ... الضمير » ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

(٦) في أ ورد قوله : « نقش المظهر » ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

الصَّمَدُ ﴿١﴾ دُونَ هُوَ الصَّمَدِ، أَوْ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ فِي عَيْنِ السَّامِعِ، وَإِدْخَالَ الرَّوْعَةِ فِي ضَمِيرِهِ؛ كَمَا يَقُولُ الْخَلِيفَةُ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا»، أَوْ: «الْخَلِيفَةُ يَرْسُمُ لَكَ»؛ مَكَانَ: «أَنَا أَمْرٌ»، أَوْ «أَرْسَمَ». أَوْ لِتَقْوِيَةِ الدَّاعِيَةِ؛ أَيِ: دَاعِيَةِ الْمَأْمُورِ؛ نَحْوُ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ ﴿٢﴾: تَرَكَ ﴿٣﴾ ضَمِيرَ النَّفْسِ ﴿٤﴾ وَهُوَ: «الْيَاءُ» بِأَنْ يَقُولَ: «وَعَلَى» ﴿٥﴾ إِلَى الْمَظْهَرِ وَهُوَ اللَّهُ؛ فَإِنَّ دَاعِيَتَهُ إِلَى التَّوَكُّلِ تَتَقَوَّى بِسَمَاعِ لَفْظَةِ «اللَّهُ» بِخِلَافِهِ لَوْ قِيلَ: «وَعَلَى» ﴿٦﴾.

وَالْمُضْمَرُ ﴿٧﴾؛ أَيِ: يَوْضَعُ الْمُضْمَرِ مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ عَكْسَ الْمَذْكُورِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿٨﴾؛ لِأَنَّهُ - أَيِ: السَّامِعُ - إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الضَّمِيرِ مَعْنَى يَنْتَظَرُ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فَيَتِمَكَّنُ الْمَسْمُوعُ

(١) سورة الإخلاص، الآية: ٢ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية: ١٢ .

(٣) في أ: «بترك» .

(٤) في ب: «الضمير» بدلاً من قوله: «ضمير النفس» .

(٥) في: أ، ب: «علي» بحذف الواو .

(٦) في ب: «علي» بحذف الواو .

(٧) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب: «المضمر» بحذف الواو .

(٨) سورة الإخلاص، الآية: ١ .

بعده والوارد عقيبه أكثر تمكّن وأفضله^(١)؛ لما^(٢) مرّ غير مرة^(٣): أن الحصول بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب . ولذلك؛ أي : ولتمكّن^(٤) الوارد أكثر تمكّن . التزم تقديمه؛ أي : تقديم ذلك الضمير - أي : ضمير الشأن الذي وضع موضع المظهر - .

ثم إن الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها يستعمل كل مقام الآخر، أو ينتقل منه إليه؛ ويسمى التفاتاً .

قال في «المفتاح»^(٥): «واعلم : أن هذا النوع - أعني : نقل الكلام عن^(٦) الحكاية إلى الغيبة - لا يختصّ المسند إليه ولا هذا القدر^(٧)؛

(١) يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - في بيان مزية ذلك (دلائل الإعجاز : ١٣٢ - ١٣٣) : «ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فُسر كان ذلك أفهم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار ... ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبه؛ أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد، ثم بنى ولوح ثم صرح. ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق» .

(٢) في أ : «كما» .

(٣) راجع ما تقدّم ص (٢٩١) وص (٣٣٣) من قسم التحقيق .

(٤) في الأصل : «وليتمكن» . والصواب من أ، ب؛ لأن العلة في تقديمه ممكنة لا تمكينة .

(٥) ص : (١٩٩) .

(٦) كذا - أيضاً - في مصدر القول . وفي أ : «من» .

(٧) أي : التقل من الحكاية إلى الغيبة .

بل الحكاية والخطاب والغيبة^(١)؛ ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر .
ويسمى هذا النقل : التفاتاً عند علماء^(٢) [علم^(٣)] المعاني .» .

ولما كان مراد السكاكي من الثقل أعم من الثقل الحقيقي؛
وهو أن يُعبّر عنه بطريق من هذه الطرق بعدما عبّر عنه بطريق
آخر^(٤) منها، ومن النقل^(٥) التقديري؛ وهو أن يُعبّر عنه بطريق منها
فيما كان مقتضى الظاهر أن^(٦) يعبر عنه بغيره منها؛ بدليل
الأمثلة؛ كما في أول بيت امرئ القيس^(٧)؛ حيث قال^(٨):

(١) الترتيب كذلك - أيضاً - في مصدر القول . وفي ب تقدمت كلمة « الغيبة »
على كلمة « الخطاب » .

(٢) في ب : « العلماء » ولا يستقيم السياق بها .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، مصدر القول .

(٤) كلمة : « آخر » ساقطة من : أ .

(٥) عبارة : « وهو أن يعبر ... ومن الثقل » ساقطة من ب، وهو من انتقال النظر .

(٦) في الأصل : « بأن » . والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأولى .

(٧) هو / امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي؛ أكل المرار، اشتهر بلقبه، واختلف
في اسمه . إمام الشعراء الجاهليين، وأطوهم قصيداً، وأبرعهم افتناناً، نشأ مترفاً،
وظل سادراً في لوه حتى قُتل أبوه ملك بني أسد؛ فأفاق وظل يطالب بثأر أبيه حتى
توفي سنة ٥٤٥م تقريباً .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء؛ لابن سلام : (٥١/١)، الشعر والشعراء :

(١٦)، الأغاني : (٥٥/٥ - ٧٤)، وشرح الزوزني على المعلقات : (١٧ - ٣٠) .

(٨) جزء من بيت المتقارب، وتمامه :

«تطاولَ ليلُك»^(١) « فيما كان مُقتضى الظاهر أن يقول : « ليلي » -
صرَّحَ الأستاذُ بالقسمين تنبيهاً على مراده^(٢)؛ بأن أشارَ إلى التَّقديريِّ
بقوله: « يُستعملُ كلُّ مقامٍ الآخِرِ»، وإلى التَّحقيقِ بقوله : « أوُ
ينتقل^(٣) منه إليه ». /

قال صاحبُ «الإيضاح»^(٤): «المشهورُ عند الجمهور : أن الالتفاتَ
هو التَّعبير عن معنى بطريقٍ من الطُّرقِ الثلاثةِ بعد التَّعبير عنه بطريقٍ آخر .
وهذا^(٥) أخصُّ من تفسير السَّكَّاكِيِّ؛ لأنَّه أراد بالثقل : أن يُعبَّرَ بطريقٍ من [٢٠/ب]
هذه الطُّرقِ عمَّا عبَّرَ عنه [بغيره]^(٦)، أوُ كان مقتضى الظاهر أن يُعبَّرَ
عنه بغيره منها^(٧)؛ فكلُّ التفاتٍ عندهم التفاتٌ عنده؛ من غير عكسٍ»^(٨).

= بالأئمد ونام الخلي ولم ترُقْد

وهو في ديوان الشَّاعر : (١٨٥) .

(١) في أ، ب زيادة : « بالأئمد » والاستشهاد تامٌ بدونها .

(٢) أي : السَّكَّاكِيِّ .

(٣) في ب : «ينقلب» وهو خطأ ظاهر .

(٤) (٨٧ ، ٨٦/٢) .

(٥) كذا في مصدر القول . وفي أ : « هذا » بحذف الواو . ومراده بهذا : الالتفات

المشهور عند الجمهور — حسبما ذكره صاحب الإيضاح — .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وبقية التَّسخ، ومثبت من مصدر القول، ولا بدَّ

منه لتمام المعنى .

(٧) فعلى هذا يتحقَّق الالتفات عند السَّكَّاكِيِّ بتعبير واحد؛ لكونه لا يشترط تقدُّم

التَّعبير بتعبيراً آخر، بل متى ما ورد السِّيَاق بتعبير يخالف ما ينبغي أن يكون عليه

مقتضى الظاهر عدُّ عنده التفاتاً .

(٨) يوحى قول الخطيب — رحمه الله — أن السَّكَّاكِيِّ سابق إلى هذا الرَّأي، أو ربَّما =

وقال الأستاذ: كونه مشهوراً عند الجمهور ممنوع؛ بل ما ذكره السكاكي هو المشهور^(١)؛ بل هو^(٢) أعم - أيضاً - مما ذكره السكاكي^(٣)؛ لأنه قد يقال: التقل من المفرد إلى المثنى أو الجمع^(٤) وبالعكس في نوع واحد من التكلم^(٥) والخطاب والغيبة من غير التقل إلى نوع آخر - أيضاً - التفات^(٦). فعلى هذا نقول: الالتفات وضع ضمير^(٧) موضع آخر، وهو مثل قوله^(٨):

= فهم ذلك . والحق أنه مأخوذ عن الزمخشري؛ فكان الأولى بالخطيب أن يسنده إلى أول من قاله، وبخاصة أن الخطيب نفسه نقل في كتابه عن الزمخشري وأسند إليه بعض آرائه الأخرى .

يقول د. محمد محمد أبو موسى مشيراً إلى إهمال متأخري البلاغيين التنويه بسبق الزمخشري ونسبة قوله إلى السكاكي (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٤٤٣) : «وجرت كتب المتأخرين على دراسة مذهبين في الالتفات؛ مذهب الجمهور ومذهب السكاكي . والواقع أن المذهب المنسوب إلى السكاكي هو طريقة الزمخشري وارتضاها السكاكي وسار عليها» . على أن قول (أبو موسى) مسبوق بقول الصعيدي فقد أشار إلى سبق الزمخشري. ينظر: بغية الإيضاح: (١١٧).

(١) هذا ردُّ على قول صاحب الإيضاح المتقدِّم: «المشهور عند الجمهور ...» .

(٢) ضمير الغائب: «هو» ساقط من ب .

(٣) هذا ردُّ على قول صاحب الإيضاح المتقدِّم: «وهذا أخصُّ من تفسير السكاكي ...» .

(٤) في أ: «والجمع» بالعطف بالواو؛ بدلاً من العطف بـ «أو» .

(٥) في ب: «التكلم» وهو تحريفٌ بالزيادة .

(٦) لم أقف على قول الإيجي - فيما بين يدي من كتبه - ولعله مما نقله عنه تلميذه الكرماني .

(٧) في أ زيادة: «ونحوه» .

(٨) صدر بيت من الكامل . وقائله لبيد بن أبي ربيعة . وتمامه :

فَوَقَفْتُ^(١) أَسْأَلُهَا وَكَيْفَ^(٢) سَأَلْنَا
 بل الانتقال من المظهر إلى المضمّر مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطِبًا أَوْ غَائِبًا
 وبالعكس - أيضاً - : التفات؛ وعلى هذا : يحتاجُ إلى تعريفٍ أعمّ منه .
 وذكر المرزوقي^(٣) ما يُشعرُ بما قلنا^(٤)، ومثّل بقوله^(٥):

صُمًّا خَوَالِدًا مَا يُبِينُ كَلَامُهَا !؟

والبيتُ ضمن معلقته المشهورة . ديوانه : (١٦٥) ، و شرح المعلقات السبع
 للزوزني : (٢٤١) .

(١) كلمة : « فوقفت » ساقطة من ب .

(٢) في أ : « فكيف » .

(٣) هو / أبو علي؛ أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني . عالمٌ بالتحو، وإمامٌ
 من أئمة اللسان، له عدّة مؤلّفات؛ منها : « شرح ديوان أبي تمام » ، « الأزمنة
 والأمكنة » ، « شرح الفصيح »؛ توفي سنة ٤٢١هـ عن عمر يناهز التسعين عاماً .

ينظر في ترجمته : معجم الأدباء؛ لياقوت الحموي : (٣٤/٥ - ٣٥) ، إنباه الرّواة
 على أنباه التّحاة؛ للقطفي : (١٠٦/١) ، سير أعلام النبلاء : (٤٧٥/١٧ - ٤٧٦) ،
 الأعلام : (٢١٢/١) .

(٤) حيث قال (شرح ديوان الحماسة : ٢٤٨/١) : « ... ومثّل هذا الكلام يسمّى
 التفاتاً . والعرب قد تجمع في الخطاب أو الإخبار بين عدّة؛ ثمّ تقبل أو تلتفت من
 بينهم إلى واحد لكونه أكبرهم، أو أحسنهم سماعاً لما يلقي إليه، أو أحصّهم بالحال
 التي تنطق بالشكوى بينهم؛ فتفرده بكلام » .

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدّره :

لَوْ كَانَ مَدْحَةٌ حَيٌّ أَنْشَرَتْ أَحَدًا

=

أَحْيَا أَبَاكَنَّ يَا لَيْلَى الْأَمَادِيحُ .

وذكر الرَّمَحْشَرِيُّ في سورة الْأَنْفَالِ^(١) في «الكشّاف» في قوله : ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾^(٢) ما هو قريب

منه^(٣). بل صرّح به في سورة النَّسَاءِ في قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ

ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾^(٤) إذ قال^(٥) : «ولم

يقُلْ : (واستغفرت لهم)، وعدلَ عنه^(٦) إلى طريقة الالتفاتِ تفخيماً لشأنِ

رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وتنبهتُ على أَنَّ شَفَاعَةَ^(٧) من اسمه

= وقائله أبو ذؤيب الهذلي . ينظر : ديوان الهذليين : (١١٣/١) .

والالتفاتِ المشارِ إليه - بحسبِ العموم - في قوله : «أباكنَّ يا ليلى» حيث عبّر بما

يدلّ على الجمعِ أولاً : «أباكنَّ»، ثم عاد بما يدلّ على الأفراد : «ليلى» .

(١) في أ : «من» .

(٢) سورة الأنفال، الآية : ١٤ .

(٣) إذ قال (١٩٥/٢) : « والمعنى ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الذي لكم في

الآخرة؛ فوضع الظاهر موضع الضمير » .

(٤) سورة النساء، من الآية : ٦٤ .

(٥) الكشّاف : (٥٥٩/٢ - ٥٦٠) . وفيه زيادة : «وتعظيماً لاستغفاره»؛ حيث

وردت بعد الجملة الدعائية : «صلى الله عليه وسلم» .

(٦) «عنه» ساقطة من : أ .

(٧) في الأصل، وبقية النسخ : «الشّفاعَة» . والصّواب من مصدر القول . وبه يستقيم =

الرَّسُولُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ^(١)» .

والحقُّ : أن هذا النَّوعَ من الكلام كثيرٌ؛ مثل قوله - تعالى - :

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٢)؛ ولا مُشَاحَّةَ في تسميته التَّفَاتِ، والأمثلة - بحسبِ التَّقْدِيرِ والتَّحْقِيقِ والمضمر من نوعه أو جنسه أو بالنسبة إلى المظهر - لا تكادُ تُحصى .

ثم قول السَّكَاكِيِّ : إنه التَّفَاتُ عند علماء علم المعاني^(٣)، لا يُنافي قول الآخرين؛ كالزَّمْخَشَرِيِّ : إنه التَّفَاتُ في علم البيان^(٤)؛ كما ظنَّ بعضٌ؛ لأنَّ البيانَ قد يُطلقُ كثيراً ويرادُ به علمُ المعاني والبيان والبديع ثلاثتها معاً؛ بل ربَّما سُمِّيَ به؛ تسميةً للشَّيْءِ^(٥) باسمِ أَشْرَفِ أَقْسَامِهِ، كما أنَّ بعضاً يسمَّى الثلاثةَ علمَ البديع؛ تسميةً للشَّيْءِ باسمِ أَشْهَرِ أَقْسَامِهِ، ويؤيِّده قولُ الزَّمْخَشَرِيِّ في آخرِ سُورَةِ مَرْيَمَ في قوله : ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً

= السِّيَاق .

(١) عبارة : « بل صرَّح ... بمكان » ساقطة من ب .

(٢) سورة الطلاق، من الآية : ١ .

والالتفات المشار إليه ضمن هذا النوع متحقق بالانتقال من التعبير بصيغة المفرد إلى التعبير بصيغة الجمع .

(٣) تقدّم قوله ص : (١٨٣) من هذا البحث .

(٤) ينظر : الكشاف : (٥٦/١) .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « الشَّيْءِ » ولا اختلاف في المعنى .

إِذَا ﴿١﴾: أَنَّهُ يُسَمَّى الِاتِّفَاتِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ (٢).

ويزيد؛ أي : الكلام بسبب (٣) الاتِّفَاتِ فِي الْقَبُولِ وَالنَّشَاطِ لِلسَّامِعِ؛ كاختلافِ الألوانِ فِي قَرَى الْأَشْبَاحِ (٤)، فَإِنَّهُ أَشْهَى غِذَاءً وَأَطْيَبُ تَنَاوُلًا . أليس ذلك /؛ أي : قَرَى الْأَشْبَاحِ دَأْبُهُمْ [أي] (٥) عَادَهُمْ وَشَأْنُهُمْ مُخَالَفِينَ فِيهِ (٦) بَيْنَ [لَوْنٍ وَلَوْنٍ، وَطَعْمٍ وَطَعْمٍ؛ فَكَذَلِكَ عَمِلُوا فِي قَرَى الْأَرْوَاحِ مُخَالَفِينَ فِيهِ بَيْنَ] (٧) أَسْلُوبٍ وَأَسْلُوبٍ، فِي إِيرَادٍ وَإِيرَادٍ؛ لِيَكُونَ (٨) أَدْخَلَ فِي الْقَبُولِ، وَأَحْسَنَ فِي التَّطْرِيَةِ (٩).

[1/20]

(١) سورة مريم، الآية : ٨٩ .

(٢) ينظر : الكشاف : (٤٧/٣) . وتحقق الاتِّفَاتِ بِمَجِيِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾؛ فَانْتَقَلَ الْأَسْلُوبُ مِنَ الْغِيَةِ إِلَى الْخُطَابِ .
(٣) فِي أ : « بِحَسَبِ » .

(٤) الْأَشْبَاحُ : جَمْعٌ : شَيْخٌ؛ وَهُوَ : مَا بَدَأَ لَكَ شَخْصُهُ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ . أَوْ مَا أَدْرَكَتْهُ الرَّؤْيَةُ وَالْحَسَنُ . اللِّسَانُ : (شَبَحَ) : (٤٩٤/٢) .
وَالْمُرَادُ : أَشْخَاصُ بَنِي الْإِنْسَانِ؛ فَهَمُ الَّذِينَ يَمَيِّزُونَ بَيْنَ أَسْلُوبٍ وَأَسْلُوبٍ، وَإِيرَادٍ وَإِيرَادٍ — كَمَا سَيَأْتِي — .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ . وَعَلَى مِثْلِهِ دَرَجُ الشُّرَاحِ .

(٦) « فِيهِ » سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ، ب . وَسَقُوطُهُ مِنْ انْتِقَالِ التَّنْظَرِ .

(٨) فِي أ : « فِيَكُونُ » .

(٩) التَّطْرِيَةُ : الْمَدْحُ وَالنَّثَاءُ . يَنْظُرُ : اللِّسَانُ : (طَرَأَ) : (٦/١٥) .

ويختصُّ مواقعه؛ أي : الالتفات . بفوائد؛ أي : بعد الفائدة^(١) العامة - التي هي الزيادة في القبول والنشاط - لكل التفاتة خاصة في موقعها؛ أيضاً؛ فائدة خاصة؛ من فضل بهاء ورونق، وزيادة هزة^(٢)، ورفع منزلة، لا يدركها إلا أرباب الذوق من البلغاء النحارير، والحدائق المهرة^(٣).

ملاك إدراكها^(٤) الذوق السليم والطبع المستقيم . والملاك : ما يملك به الأمر^(٥) . فيزادُ الحسن؛ أي : إذا اختصَّ موقع الالتفات بشيء من تلك الفوائد ازداد الكلام حسناً؛ كأن تشكو وتشكر؛ أي : تشكو^(٦) حاضراً له جنائات [كثيرة]^(٧) - في حقك - إلى غيره محولاً وجهك عن الجاني إلى الغير تُعدُّ^(٨) جنائاته؛ واحدة فواحدة؛ فتجد من نفسك داعياً يدعوك إلى مواجهته - ذلك الجاني - بهما؛ بالشكر

(١) في أ : « الفوائد » والإفراد يلائم السياق بعده .

(٢) في الأصل : « نضرة »، والصواب من : أ، ب . وبه ورد لفظ المفتاح . ويبدو أنها حرفت في الأصل يجعل حرف الهاء حرفين، وهما : « التون والضاد » ونقل نقطة الزاي إلى الحرف الأخير قبله .

(٣) في ب : « والمهرة » .

(٤) في الأصل : « إدراك »، والصواب من أ، ب، ف .

(٥) في أ : « أمره » .

(٦) في ب : « تشكر » وهو تحريف؛ يدل عليه ما بعده .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . ويناسب إيراده المقام،

كما أنها ذكرت - فيما بعد - في المقام المقابل « مقام الشكر » .

(٨) في أ، ب : « معدداً » .

والشكاية . تُغَالِبُهُ؛ أي : وأنت ^(١) تغالبُ ذلك الدَّاعِيَ ولا تُلتفتُ إليه حتَّى يغلبِكَ، ويحملَكَ - من حيثُ لا تدري - على أن تُشَافَهُ ذلكَ الغيرَ بالسُّوءِ والتَّسْفِيهِ؛ فَتَلْتَفِتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ . وكذا فيما تشكرُ حاضراً ذا نعمٍ عليكَ كثيرةٍ إلى غيرِهِ، فإذا أخذتَ في تَعْدَادِ ^(٢) نَعْمِهِ الْعِظَامِ؛ أَحْسَسْتَ مِنْ نَفْسِكَ كَأَنَّهَا تَطَالُبُكَ بِالْإِقْبَالِ عَلَى مُنْعَمِكَ، ولا تزالُ تزايدُ - ما دُمْتَ في تعدادِها -؛ حتَّى تغلبِكَ؛ فَتَلْتَفِتُ إِلَيْهِ مُثْنِيّاً عَلَيْهِ، داعياً له، شاكرًا لصنایعه وعوارفه .

أَوْ تَذَكَّرَ لَهُ؛ أي : للغير؛ عطفٌ على « تشكر »؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطفِ الفائدةِ الخاصَّةِ في موقعِ الالتفاتِ الَّتِي فِي الْفَاتِحَةِ، صفاتِ جلالِ بِحُضُورِ قَلْبِ يَزْدَادُ؛ حتَّى كَأَنَّكَ ماثِلٌ بين يديه؛ فَتَقُولُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ^(٣) يا من هذه صفاته؛ وهذا ظاهرٌ، لكن ننقلُ كلامَ السَّكَّاكِيِّ [فيه] ^(٤)؛ لأنَّ فيه بسطاً؛ قال ^(٥): «من حقِّ العبدِ إذا أخذَ في القراءةِ أنْ يكونَ افتتاحُهُ التَّحْمِيدَ عن ^(٦) قلبِ حاضرٍ ونفسِ ذاكِرةٍ تعقلُ فيمَ هو،

(١) « وأنت » ساقطة من أ .

(٢) عبارة : « ذا نعم ... في تعداد » ساقطة من ب .

(٣) سورة الفاتحة؛ من الآية : ٤ .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) المفتاح : (٢٠٢ - ٢٠٣) بتصرّف يسير في أوّله .

(٦) هكذا - أيضاً - في مصدر القول . وفي أ : « من » .

وعند من هو . فإذا انتقلَ من^(١) التَّحْمِيدِ إلى الصِّفَاتِ أن يكونَ انتقالُهُ مَحْدُوداً به حدو الافتتاح؛ فَإِنَّهُ متى افتتحَ على الوجهِ الَّذِي عرفتَ؛ مُجْرِيّاً على لِسَانِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٢) أَفلا يَجْدُ محرِّكاً للإقبالِ على من يَحْمَدُهُ؛ من معبودٍ عظيمِ الشَّانِ!، حقيقٍ بالثَّنَاءِ والشُّكْرِ!، مستحقٌّ للعبادة!، ثمَّ إذا انتقلَ [على]^(٣) نحو الافتتاحِ إلى قوله : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) واصفاً له / بكونه رباً مالِكاً للخلقِ، لا يخرجُ شيءٌ من ملكوته وربوبيته؛ أَفترى ذلكَ المحرِّكَ لا يقوى . ثمَّ إذا قالَ : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٥) فوصفه بما يُنبئُ عن^(٦) كونه مُنعماً على الخلقِ بأنواعِ النِّعمِ؛ جلائِلِها ودقائقِها؛ مُصيِّباً إياهم بكلِّ معروفٍ؛ أَفلا تتضاعفُ قوَّةُ ذلكَ المحرِّكِ عندَ هذا ! . ثمَّ إذا آلَ الأمرُ إلى خاتمةِ هذه الصِّفَاتِ؛ وهي: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٧) المُنادية^(٨) على كونه

(١) هكذا — أيضاً — في مصدر القول . وفي أ : « عن » .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقية النَّسخ . ومثبت من مصدر القول، وبه يستقيم السِّياق .

(٤) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٥) سورة الفاتحة، الآية : ٣ .

(٦) هكذا — أيضاً — في مصدر القول . وفي أ : « من » .

(٧) سورة الفاتحة، الآية : ٤ .

(٨) في الأصل : « المُنادية » . والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الحشرِ للثوابِ والعقاب؛ فما ظنكُ
بذلك المحرك؟؛ أيسعُ ذهنكُ ألا يصير إلى حدٍّ^(١) يوجبُ عليك الإقبالَ
على مَوْلى شأنِ نفسك معه منذُ افتتحت التَّحميدَ ما تصوّرت،
فتستطيع أن لا تقول : ﴿إِيَّاكَ﴾ يا مَنْ هذه صفاته ﴿نَعْبُدُ﴾
و﴿نَسْتَعِينُ﴾^(٢) لا غَيْرِكَ؛ فلا ينطبق على المترل على ما هو عليه .
وفي أبيات ابن حُجْر الكِنديّ - وهو أمرؤ القيس^(٣) - بالحاءِ
المُهْملة المضمومة، ثمّ الجيم - وهو المشهودُ له بكمالِ البلاغة^(٤)؛
المعقود^(٥) بالخنصر في شأنِ الفصاحة - ثلاثُ التفاتات^(٦). والأبيات هي
هذه^(٧):

(١) في الأصل : « حمد ». الصّواب من : أ ، ب ، مصدر القول .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٤ .

(٣) تقدّمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التحقيق .

(٤) قولُ المصنّف : « وهو المشهود له بكمالِ البلاغة » جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر .

(٥) في : أ ، ب : « المشار إليه » وتعبير الأصل أدق؛ لأنّ الإشارة لا تكون بالخنصر وإنّما
بالسبّابة .

(٦) في أ زيادة : « في ثلاث أبيات » وليست ضمن كلام الإيجي على اعتبار أنّها منه .

ولا تلائم الشرح لما يَنشأ عنها من حشوٍ في الكلام؛ إذ لو كانت منه لما ساغ قوله
بعدها : « والأبيات ... » ولا اكتفى بإيراد الضمير « هي » بعدها مباشرة .

(٧) الأبيات من المتقارب وهي في ديوان الشّاعر : (١٨٥) برواية : « وأنبتته » .

واستشهد بها أو ببعضها في المفتاح : (٢٠٣) ، المصباح : (٣٥) ، =

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمُدِ وَتَامَ الْخَلِيُّ وَكَمْ تَرَقُدِ
 وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
 وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءِنِي وَخَبَرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

الأثمُدُ - بفتح الهمزة، وضم الميم - : موضع^(١). والخليُّ : الخالي من الهموم . والعائِرُ: ذو قَدَى العينِ . والأرمدُ: ذو الرَّمَدِ . وأبو الأسود: كنية من نعى هو عنه . وقيل : أبي؛ إضافةً إلى ياء المتكلم، والأسودُ مُشْتَقٌّ من السيادة؛ صفةٌ له؛ لأنه نعى بخبر^(٢) وفاتِ أبيه - والله أعلم .
 وأمَّا الالتفاتاتُ^(٣) الثلاثةُ :

فالأوَّلُ : في البيتِ الأوَّلِ؛ من الحكايةِ إلى الخطاب؛ إذ مقتضى الظاهر أن يقول : « لَيْلِي »؛ وهذا من النَّقْلِ التَّقْدِيرِيِّ^(٤) .

= الإيضاح : (٨٨/٢)، التبيان : (٤٢٣) .

وأوردها صاحب معاهد التنصيص؛ منسوبةً إلى امرئ القيس بن عابس الكندي: (١٧٠/١ - ١٧١) .

(١) هكذا - أيضاً - بدون تحديد في معجم ما استعجم للبكري : (١٠٨/١)، ومعجم البلدان للحموي : (٩٢/١)، والأخير نصّ عليه بالكسْرِ ثمَّ السكون وكسر الميم : « إثمِد » .

(٢) في أ : « بالخبر » .

(٣) في ب : « الالتفات »، وهو خطأ ظاهر .

(٤) تقدّم ص (٣٩٣) أنه : التعبير بأحد الطَّرَق الثلاثة فيما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره .

والثاني : في البيت الثاني؛ من الخطاب إلى الغيبة؛ إذ القياس : « بتَّ وبأنتَ لك » بالخطاب .

والثالث : في الثالث؛ من الغيبة إلى التَّكلم؛ إذ كان القياسُ : « جاءه ». وأما « خبرته » فهو على طريقة « جاءني »، ولا التفات^(١) فيه . والزَّخشيُّ - أيضاً - قال : إن فيه ثلاثَ التفاتاتٍ في ثلاثِ أبيات^(٢)؛ ومنه يظهر ضعفُ قولِ صاحبِ « الإيضاح »^(٣) من وجهين؛ لأنَّ الزَّخشيَّ لَمَّا قال^(٤) : « في ثلاثِ أبياتٍ » / عَلِمَ أنَّ في كُلِّ بيتِ التفاتاً، فكيفَ يصحُّ أن يقول : لا التفات عند الجمهور بالتَّقلُّ التَّقديريِّ، ثمَّ يقول^(٥) : « فتعيَّن أن يكون عنده في الثالثِ التفاتان ؟! »؛ ولعلُّه ذهلَ عن قوله^(٦) : « في ثلاثة أبيات » .

[1/22]

(١) في ب : « والاتفات »، وهو خطأ ظاهرٌ .

(٢) ينظر : الكشاف : (٥٦/١) .

(٣) تقدَّم قوله الذي نسبه للجمهور ص : (٤٠٤) وفي قول الكرماني : « ومنه يظهر ... » ردُّ على الخطيب في ادِّعائه أنَّ الالتفات عند الجمهور بالتَّقلُّ التَّحقيقيِّ فقط .

(٤) الكشاف : (٥٦/١) .

(٥) أي : صاحب الإيضاح : (٩٠/٢) .

واستوقف توجيهه هذا الشيخ عبد المتعال الصَّعديُّ؛ فعَلَّق عليه قائلاً (بغية الإيضاح : ١١٧) : « قد ذكروا أنَّ مذهبَ السَّكَّاكِيِّ في الالتفات هو مذهب الزَّخشيِّ؛ فلا معنى لتكَلِّف تحقيق الالتفات الذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور لأنَّ مذهبه يخالف مذهبهم » .

(٦) أي : قول الزَّخشيِّ المتقدِّم .

كَانَ يُمَكِّنُ تَرْكُهَا؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَسُوقَ الْكَلَامَ عَلَى [الْحِكَايَةِ فِي
الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَيُمْكِنُ الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا؛ بِأَنْ يُجْرَى
الْكَلَامُ عَلَى] ^(١) الْخُطَابِ مِثْلًا فِي الْكَلْبِ؛ [بِأَنْ يَقُولَ: لَيْلُكَ، وَبِتَّ، وَبَاتَتْ
لَكَ، وَجَاءَكَ، وَخَبَّرْتَهُ] ^(٢)، قَالَ:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ ^(٣)

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ^(٤)

كَأَنَّهُ ^(٥)؛ يَرِيدُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى لَطَائِفِ مَوَاقِعِ التَّفَاتَاتِ، فَذَكَرَ فِي
التَّفَاتَةِ ^(٦) الْأَوَّلِ ^(٧) أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ، وَفِي الثَّانِي ^(٨) ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، وَفِي
الثَّلَاثِ ^(٩) وَجْهًا وَاحِدًا.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وظاهره من انتقال النظر . ومثبت من أ، ب .
ولا بد منه لإقامة السياق .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ . وبه يتضح المعنى .

(٣) كلمة : «بالأثمَد» ساقطة من أ .

(٤) كلمتا : «له ليلة» سقطتا من أ .

(٥) أي : ابن حجر .

(٦) جملة : « فذكر في التفاتة » ساقطة من ب .

(٧) وهو الالتفات التقديري؛ الذي التفت فيه من التكلّم إلى الخطاب : « تطاول ليلك » .

(٨) في ب : « الثالث » وهو تحريف، وأراد بالالتفات الثاني : الالتفات من الخطاب إلى

الغيبية : « بات وباتت له » .

(٩) أي : الالتفات من الغيبة إلى التكلّم : « وذلك من نبأ جاعني » .

جعلهُ ثكلى^(١) يُسليها^(٢) الملوک؛ هذا هو الوجهُ الأوّلُ من الالتفاتِ الأوّلِ؛ أي : جعل نفسه ثكلى صاحب عزاءٍ لا تتسلى إلا أن يذكر لها ملكاً من الملوک موجباتِ التّسلي، ويُسلى إيّاها؛ ففعل ذلك لكونه مقتضى الحال هنالك^(٣).

أو لأنّه لمّا لم يصير كالملوک ظنّه^(٤) غيره؛ هو الثاني من الأوّل؛ أي : لأنّه لمّا لم يصير عليه وجزع^(٥) وقلق، وكان من حقه أن يتثبت ويتصبر - كما هو ديدنُ الملوک وعادتهم عند طوارق النّوائب وبوارق المصائب - شكّكته^(٦) في أنّها نفسه؛ بل ظنّه غيره؛ فخاطب له .
ثمّ نبّه أنّ التّحرّج^(٧) تحزّنُ صدقِ خاطبِ أم لا؛ هو الأوّل من الثاني^(٨)؛

(١) الثكلى : هي المرأة التي فقدت ولدها، وقيل : التي فقدت حبيبها . ينظر : اللسان : (ثكل) : (١١ / ٨٨) .

(٢) في أزيد ضمن كلام المصنّف : « تسلية »، وليست في ف .

(٣) ويكشف هذا الوجه عن شدة مصاب الشّاعر في أبيه، وعمق أثر وقع التّبأ عليه؛ الأمر الذي كان معه كالثكلى؛ قليل الصّبر، كثير الجزع؛ لا يكاد يتسلى بعض التّسلية إلا بتسلية الملوک لها بالتّحرّج لما ناها .

(٤) أي : ظنّ نفسه غيره .

(٥) في ب : « جزع » بدون العطف .

(٦) أي : نفسه .

(٧) هكذا - أيضاً - في ف، وفي ب : « التّحرّج » .

(٨) كان المنتظر أن يؤخّر هذا القسم حتى ينتهي من بيان أوجه القسم الأول « إلا أنّه قدّم بعضَ فوائد الأول على فوائد الثاني، وأخّر بعضها عن بعض لتوقّف تصوّره =

وإنما لا^(١) يتفاوت الحال؛ لأنَّ التَّحزْنَ لَمَّا كَانَ تَحزْنَ صَدَقَ^(٢) لَمْ يَتَسَلَّ خَاطِبُهُ أَمْ لَمْ^(٣) يُخَاطِبُهُ؛ بِخِلَافِهِ إِذَا كَانَ تَحزْنَ تَكَلُّفِيًّا، فَإِنَّهُ إِذَا خَاطَبَهُ يَتَسَلَّى^(٤)؛ فَلِهَذَا عَدَلَ إِلَى الْعَيْبَةِ .

أَوْ لِأَنَّهُ^(٥) لَمَّا دَهَشَ^(٦) - بِكسْرِ الهاءِ - عَنِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ غَلَبَتْهُ الْعَادَةُ؛ هُوَ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ أَي: لَمَّا أَطَارَ ذَلِكَ النَّبَأُ قَلْبَهُ، وَأَبَادُ بُبِّهِ، وَصَيَّرَهُ مَذْهُوشًا غَافِلًا عَنِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ - غَلَبَتْهُ الْعَادَةُ مِمَّا^(٧) كَانَ أَلْفَهُ بِهِ مِنَ الخِطَابِ الدَّائِرِ فِي مَجَارِي أُمُورِ الكِبَارِ؛ أَمْرًا وَنَهْيًا؛ فَعَدَلَ^(٨) إِلَى مُقْتَضَى الحَالِ، وَخَاطَبَ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «مُقْتَضَى الحَالِ» وَالظَّاهِرُ

= عليه، وأخر فائدة الثالث لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الأوليين على ما ستقف عليه . شرح الفوائد الغيائية طاش كبري : (٩٩) .

(١) في أ: « لم » .

(٢) في ب زيادة: « له »، والسِّيَاق تامٌ بدونها .

(٣) في أ، ب: « أو »، والأوَّلُ ما جاء في الأصل .

(٤) في ب: « يستهلى » وهو تحريف بالزيادة .

(٥) أي: ابن حُجر .

(٦) ويقال: « دُهَشَ » بضم الدالِّ وكسر الهاء .

والدُّهَشُ: ذهاب العقل من الدهل والولاه، وقيل: من الفرع ونحوه .

اللسان: (دهش) : (٣٠٣/٦) .

(٧) في أ، ب: « وما » .

(٨) في أ، وردت كلمة: « فعدل » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

«الظاهر»؛ كما قررنا^(١)، ثم ببعض الإفاقة لم يجد نفسه معه؛ هذا هو الثاني من الثاني؛ أي: بعد الصدمة الأولى حين أفاق بعض الإفاقة، ولم يجد نفسه معه بنى الكلام على الغيبة .

أو لأنه غاظه جزعه فوبخ مخاطباً؛ الرابع من الأول؛ أي: لأن^(٢) نفسه حين لم تثبت ولم تتصبر غاظه جزعه؛ فأقامها^(٣) مقام المستحق للعتاب؛ مخاطباً له على سبيل التوبيخ .

ثم سكت عنه الغضب بالعتاب فأعرض يدمدم^(٤)؛ هو الثالث من الثاني؛ أي: لما كان الحامل للخطاب والعتاب هو الغضب، فحين سكت / عنه بالعتاب الأول أعرض^(٥) عنه الوجه مدمدماً^(٦) - أي: متكلماً مع النفس . الدمدمة؛ هي: الكلام والحديث مع النفس - فعدل إلى الغيبة .

وأما قوله: « جاعني » فليعلم - من الإعلام - أن ذلك كله

(١) لأن الالتفات - في حقيقة أمره - إخراج للكلام لا على مقتضى الظاهر؛ وهو أخص من مقتضى الحال .

(٢) في أ، ب: « أن » .

(٣) في أ: « فأقامه » .

(٤) في أ، زيد ضمن كلام المصنف: « نفسه »، وليست في ف . وزيد عقبه ضمن كلام الشارح « ثم » والسياق تام بدونها .

(٥) في ب: « عرض » وهو تحريف بالتقص .

(٦) في ب: « مدموماً » وفيه تحريف وتصحيف .

مِمَّا يَخُصُّهُ^(١) غيرُ متعدٍّ إلى من سواه؛ هذه إشارةٌ إلى فائدة الالتفاتِ الثالثِ هذا؛ أي : هذا الذي ذُكرَ إنَّما ذُكرَ لِيُعْلَمَ أن لا يُعترفُ بالبلاغة لمن لا لطائفَ في افتناناته^(٢).

قوله : « يُعترفُ » بالرفعِ؛ أي : أنه^(٣) لا يُعترفُ؛ لأنَّ « أن »^(٤) المذكورة بعد العلم مخففةٌ من الثَّقيلة، وليست بناصبية؛ أي : لِيُعْلَمَ^(٥) أن الفحولَ البُزْلَ^(٦) لا يقيمونَ لكلامٍ وزناً، ولا يعترفونَ بالبلاغةِ

(١) أي : كُلُّ ما ذكر في الالتفاتات المتقدمة؛ من جعل نفسه ثكلى لقلَّة تصبِّره، ومن ظنَّه نفسه غيره لجزعه، ومن دهشه عن ما يقتضيه الظاهر لشدة ما أصابه، ومن تويخه نفسه لغيظه، وما ترتب على ذلك في الالتفات الثاني؛ كلُّ ما تقدَّم لِيُعْلَمَ ابن حجر سامعه أن ما ذكر متعلِّق به دون غيره .

وجاء هذا الإعلام في النِّهاية موافقاً للظاهر؛ بالحكاية عن نفسه؛ لأنَّه قد زال موجب العدول عن الظاهر بالتَّسليية والإفاقة والعتاب .

(٢) على أن كل ما تقدَّم من توجيه الالتفاتات في أبيات ابن حجر لا يخلو من تكلف ظاهر — في نظري —؛ بدليل تعدُّد التَّوجيهات واختلافها — بحسب تصوُّر الموقف وأبعاده — في نظر موجهيها، ومحال أن تتداعى كل تلك الأفكار أو حتَّى بعضها في ذهن ابن حجر؛ ليعالجها — بتلك البراعة — وفق ما ذكر، وبخاصة مع مفاجأته بالتَّبأ. هذا إذا سلَّمنا بأنه قال أبياته بمجرد طروقه الخبر؛ كما تبني عنه التَّوجيهات السَّابقة . على أن النَّصَّ من حيث كونه نصّاً محتملٌ لكلِّ ما ذكر .

(٣) في ب : « لأنَّه » وهو تحريف بالزِّيادة . وضمير الشَّان اسم أن .

(٤) « أن » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « العلم » وهو خطأ ظاهر .

(٦) البُزْل : جمع بازل؛ وهو المسنن من الإبل . وقد قالوا : رجل بازل على التَّشبيهِ =

لأحد؛ ما لم يعثروا من مطاوي افتناناته على لطائف اعتبارات .
وَأَتَّفَاضِلُ فِي الْكَلَامِ قَلَمًا يَكُونُ لغيرها^(١)، بَلَّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَا،
وما إعجازُ القرآن؛ أي: أن^(٢) كلامَ الله-تعالى- وهو قرآنُه الكريمُ وفُرقانُه
العَظيمُ لم يكتسِرِ تَلَكَ الطُّلاوة^(٣)؛ ولا استودع تلكَ الخلاوةَ، وما كانَ
بِحَيْثُ يَعْلُو وَلَا يُعَلَى، وَيُلْغ^(٤)- في الإعجاز - الدَّرَجَةَ العُلْيَا^(٥)؛ إِلَّا
لَانصَابِهِ فِي تَلِكِ القَوَالِبِ^(٦)، ولورُوده على^(٧) تلكَ الأساليبِ.

- = بالبعير؛ يعنون به كماله في عقله وتجربته . ينظر : اللسان : (بزل) : (٥٢/١١) .
- (١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، ب : « غيرها » .
- (٢) « أن » ساقطة من أ .
- (٣) الطُّلاوة - بضم الطاء المشددة وفتحها - : الحسن والبهجة . اللسان : (طلى) : (١٤/١٥) .
- (٤) في أ : « ولا يبلغ من » .
- (٥) عبارة : « وما إعجاز ... العُلْيَا » ساقطة من ب . وظاهر تأثر بعض فقرات العبارة بمقولة الوليد بن المغيرة بعد أن استمع إلى القرآن الكريم وهو يُتلى (الكشاف : ٦٥١/٤) : « والله لقد سمعت من محمد أنفأ كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن؛ إن له لخلوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو وما يعلى » .
- (٦) هكذا - أيضاً - في ف، الفتح .
- وكان الأولى بالمصنّف أن يوردها على « قوالب »؛ لأنها جمع قالب، بخلاف قواليب؛ لكنه ربّما نقل اللَّفظة عن السُّكَّاكِي؛ الَّذِي راعى في إيرادها بالياء المزوجة لما بعدها « الأساليب » .
- أمّا القالب - بكسر اللام وفتحها - فإنه : الشّيء الَّذِي تُفْرَغُ فِيهِ الجواهر، ليكون مثلاً لما يُصاغ منها . اللسان : (قلب) : (٦٨٩/١) .
- وفي قول المصنّف : « وما إعجاز ... القواليب » ردُّ على من زعم أن الإعجاز في القرآن قائم على الصرفة .
- (٧) في الأصل : « في »، والمثبت من أ، ب، الفتح . وهو الأولى بالسياق .

تذنيب :

ومن هذا القبيل^(١):

وضع الماضي موضع المضارع؛ أي : من قبيل ما عدل فيه عن مقتضى الظاهر : وضع الفعل الماضي^(٢) موضع الفعل المضارع^(٣) للتحقيق والتوكيد؛ نحو : ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٤) فإنه كان مقتضى الظاهر أن يُقال : « وَيُنَادِي »؛ لأنه في القيامة؛ لكنّه عدل إلى الماضي بياناً لتحققه وتوكيداً؛ لأن^(٥) هذا النداء ضروري الوقوع .

(١) القبيل : الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعداً من قوم شتى، كالزنج والرّوم والعرب . اللسان : (قبل) : (٥٤١/١١) . ويبدو أنّ أول من استعمل هذه اللفظة في العلوم للإشارة إلى الباحث المتشابهة هم التحوّيون؛ حيث استعملها « سيويه في الجمع والتصغير وغيرها من الأبواب المتشابهة » . المصدر السابق : (قبل) : (٥٤١/١١) .

وإنما قال : « ومن هذا القبيل »، ولم يقل : « ومنه »؛ لأنّ ما قبله كان من باب وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه، وهذا من باب وضع الفعل الماضي موضع المضارع وعكسه؛ فاختلفا .

(٢) كلمة : « الماضي » ساقطة في ب .

(٣) في أ : « المستقبل » وظاهر أنّه قابل المستقبل بالماضي .

(٤) سورة الأعراف؛ من الآية : ٤٤ .

(٥) في ب : « لا أن » وهو خطأ ظاهر يعكس المراد .

فالحاصل : أن ما هو للوقوع أخذه كالواقع لتحقق وقوعه .
 والحاضر؛ أي : ومن هذا القبيل وضع^(١) الحاضر موضع^(٢) الماضي؛
 لإيهام المشاهدة؛ مشاهدة تلك الحالة واستحضرها في ذهن المخاطب .
 كما قال الشاعر؛ أي: كما فعل تأبط شراً^(٣) في قوله^(٤):

(١) في أ، ب؛ زيادة : « الفعل » .

(٢) في ب زيادة : « الفعل » ضمن كلام المصنف، وليست في ف .

(٣) هو / أبو زهير؛ ثابت بن جابر بن سفيان، ولقب بـ « تأبط شراً » لأنه أخذ سيفاً ووضع تحت إبطه فلما سُئلت أمه عنه؛ قالت : تأبط شراً وخرج . شاعر جاهليّ صعلوك من فتاك العرب في الجاهلية . سكن تمامة، وقُتل في بلاد هذيل قبل الهجرة بثمانين سنة تقريباً .

ينظر في ترجمته : المحرّب؛ لابن حبيب : (١٩٦)، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة؛ لابن جنّي: (١٧)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القاضي؛ للبكريّ : (١٥٨/١ - ١٥٩)، وخزانة الأدب : (٦٦/١) .

(٤) البيتان من الوافر، وهما برواية « وإني » في شعره : (١٧٣ - ١٧٤)، وإليه نسبتا بنفس الرواية في الأغاني : (٨٧/١١)، ورواية المتن في المثل السائر؛ لابن الأثير : (١٨٣/٢) . ووردا في الحماسة البصرية : (٣٩٧/٢ - ٣٩٨) ضمن مجموعة أبيات منسوبة إلى أبي البلاد الطهوي برواية :

لَقَيْتُ الْغَوْلَ تَسْرِي فِي ظَلَامٍ بِسَهْبٍ كَالصَّحْفَةِ صَحْصَانَ
 فَفَقَدَ سِرَاتِهَا وَالرِّبْكَ مِنْهَا فَخَرَّتْ لِلْيَدَيْنِ وَاللِّجْرَانِ

ونسبهما البغدادي في الخزانة : (٤٣٨/٦) لأبي الغول الطهوي .

وقد استشهد بهما في المفتاح : (٢٤٧)، والمصباح : (٥٧) ، =

بَأْنِي قَدْ لَقَيْتُ الْعُوْلَ تَهْوِي بَسَهْبٍ^(١) كَالصَّحِيفَةِ صَحَّحَان

فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ صَرِيْعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

وكان مُقْتَضَى الظَّاهِرِ : « فَضْرِبْتُهَا »؛ لَكِنَّهُ عَدَلَ إِلَى الْحَاضِرِ قَصْدًا

أَنْ / يُصَوِّرَ لِقَوْمِهِ الْحَالَةَ الَّتِي تَشَجَّعَ فِيهَا بِضَرْبِ الْعُوْلِ؛ كَأَنَّهُ يُبَصِّرُهُمْ [١/٢٣]

إِيَّاهَا - أَي : تِلْكَ الْحَالَةَ - وَيُطْلَعُهُمْ عَلَى كُنْهَيْهَا، وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ

مُشَاهَدَتَهَا؛ تَعْجِيْبًا مِنْ جُرْأَتِهِ عَلَى كُلِّ هَوْلٍ، وَثِبَاتِهِ عِنْدَ كُلِّ شِدَّةٍ .

وَالسَّهْبُ - بِالسِّينِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ - : الْفَلَاةُ .

وَالصَّحَّحَانُ : الْمُسْتَوِي^(٢)؛ أَي : بِفَلَاةٍ كَالْقِرْطَاسِ مُسْتَوِيَةٌ .

لِلْيَدَيْنِ؛ أَي : عَلَى الْيَدَيْنِ .

وَالْجِرَانُ : مَقْدَمُ عُنُقِ الْبَعِيرِ مِنْ مَذْبَحِهِ إِلَى مَنْحَرِهِ .

= وَالْإِيضَاحُ : (١٢٧/٢)، وَالتَّبْيَانُ : (٢٦٢ - ٢٦٣) .

(١) أَغْلِبَ الْمَوَادِرَ الثَّقَلَةَ لِهَذَا الْبَيْتِ رَوْتَهُ هَكَذَا : « بَسَهْبٍ » وَمِنَ الْمَوَادِرِ الْبَلَاغِيَّةِ،

الْمَفْتَاحِ، وَالْمَصْبَاحِ، وَالتَّبْيَانِ، وَالْإِيضَاحِ (تَحْقِيقُ خَفَاجِي) وَسِيَائِي

- فِي كَلَامِ الشَّارِحِ - أَنَّهُمَا تُنْطَقَانِ بِالسِّينِ وَالصَّادِ .

(٢) فِي ب : « أَي : مُسْتَوِي » . وَيُإِيرَادُ « أَي » ثَانِيَةً فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا يَضْطَرِبُ

السِّيَاقُ .

الفن الثالث : في وضع الطرفين (*) كل عند صاحبه .

أي : في (١) وضع كل من المسند إليه والمسند عند الآخر .
والنظر في التقديم والتأخير وفي الربط و [في] (٢) القصر؛ فهو مكسور (٣) على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : في التقديم والتأخير (٤) .

التقديم (٥) : - حيث ليس واجباً ولا أصلاً - للاهتمام .
جعل (٦) السكاكي مطلق (٧) التقديم للاهتمام؛ سواء كان واجباً،

(*) أي : طرفي الإسناد .

(١) حرف الجر « في » ساقط من : أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ف .

(٣) أي : مجزء أو مقسم .

(٤) قدم هذا النوع على غيره لأهميته وعظم فوائده، كما قال الإمام عبد القاهر

الجرجاني (دلائل الإعجاز : ١٠٦) : « هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع

التصرف، بعيد الغاية » .

(٥) لا شك أن الحديث عن التقديم حديث عن التأخير؛ لأن كلا الطرفين متقابلان،

وذكر علة أحدهما استلزام - بالضرورة - لذكر علة المقابل . ومن هنا اكتفى

بالتقديم .

(٦) كلمة « جعل » ساقطة من ب .

(٧) في ب : « المطلق »، وهو تحريف بالزيادة .

أو أصلاً^(١)، أو غيرهما^(٢). والمصنّف^(٣) جعلَ تقديمًا ليس واجباً ولا أصلاً للاهتمام . وهذا أوّلَى؛ لأنّ فيهما لا يُحتاج إلى بيانِ العلة ولا يُطلبُ لميَّته^(٤). نعم العدولُ عن الواجبِ وعن الأصلِ هو المقتضى لُنُكته .

(١) في ب : « وأصلاً » .

(٢) الحقّ : أنّي تتبعت جميع ما يتعلّق بالتّقديم — في المفتاح — فلم أعرثر على ما ذكره الشّارح — رحمه الله — عنه؛ بل إنّي لم أفهم ممّا وجدته ما فهمه؛ من جعل مطلق التّقديم للاهتمام . وخلاصة ما فهمته من تصرّيحاته وإشاراته حول هذه القضية : أنّ التّقديم يتحمّم بلاغة متى كان ذكره أهمّ؛ سواء كان الدافع وراء ذلك كونه الأصل ولا مقتضى للعدول، أو العناية بالمقدّم والاهتمام به .

يقول في باب المسند إليه (ص: ١٩٤) : « وأمّا الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي : متى كان ذكره أهمّ، ثمّ إنّ كونه أهمّ يقع باعتبارات مختلفة : إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه ... وإمّا لأنّه متضمّن للاستفهام، وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقاً » .

كما يقول في مبحث التّقديم والتّأخير مع الفعل متحدّثاً عن النوع الثالث (ص ٢٣٦): « والحالة المقتضية للنوع الثالث: هي كون العناية بما يقدّم أتمّ، وإيراده في الذّكر أهمّ » .

(٣) في ب : « المصنّف » بدون العطف .

(٤) أي : سببه، وقد تقدّم بيان معنى اللّمية ص (١٣٨) من هذا البحث بما يغني عن إعادته هنا . ولم يطلب بيان سببه لأنّ الدّافع وراء التّقديم فيهما أصل ثابت لا ينفكُ عنهما بخلاف غيرهما فإنّ الدّافع إلى التّقديم طارئٌ لسبب .

والتَّقدُّمُ الواجبُ كما إذا تَضَمَّنَ المسنَدُ إليه الاستفهام، وهو أنَّه يعلم من أوَّلِ الأمرِ أنَّه من أيِّ نوعٍ من الكلامِ .
والتَّقدُّمُ الأصليُّ كتقدُّمِ المبتدأ على الخبر؛ وذلك لأنَّه ما لم يُتصوَّرَ شيءٌ لم يُحكَمَ عليه .

لوجوهٍ وهو؛ أي : الاهتمام يكون لوجوهٍ :

الأوَّلُ : عقدُ الهَمَّةِ^(١) به منك أو من السَّامِعِ ولو ادَّعَاءٌ؛ أي : تكونُ هَمَّةُ المتكلِّمِ أو السَّامِعِ معقودَةً به^(٢)؛ حقيقةً^(٣) أو ادَّعَاءً^(٤)، وعنايته مُتعلِّقة به لكونه — في نفسه — نُصِبَ العَيْنِ؛ كما يُقدِّمُ [من المسندِ والمُسندِ إليه، ما كان هَمَّةً أحدهما؛ من المتكلِّمِ أو السَّامِعِ معقوداً به؛ كما إذا صارَ زيدٌ عمرًا، والهَمَّةُ مصروفةٌ لسقوطِ عمرو للعنايةِ إلى جانبِ زيدٍ؛ فنقول : (عمرو سقط)؛ لاهتمامكِ به، وإذا كان للاهتمامِ بنفسِ السُّقُوطِ فقط؛ أعمُّ من أن يكون سقوطُ زيدٍ أو عمرو تقول : (سقطَ

(١) الهمة : الإرادة . اللسان : (همم) : (٦٢١/١٢) .

(٢) في الأصل، بقية النَّسخ : « معقوداً به »؛ أي : بالمقدِّم . والصَّواب ما أثبتته؛ لعدم استقامة السِّياق مع التذكير، ولكون المعطوف عليه — أيضاً — مؤنثاً؛ وهو قوله بعده : « وعنايته متعلقة » .

(٣) بأن يهتموا به في نفس الأمر .

(٤) في الأصل : « دعاء » وهو تحريف بالتقصص، والصَّواب من أ، ب . والمراد به أن يظهروا اهتمامهم به من غير أن يكون الأمرُ كذلك .

فلانٌ) . وهذا كما قَدِّمَتْ نُصِبَ العَيْنُ تُقَدِّمُ [(١) المفعول على الفاعل؛ إذا كان الغرضُ معرفةً من وقع عليه الفعلُ لا من صدرَ عنه؛ كما إذا خرجَ رجلٌ على السلطان، وعاتَ في البلاد، وأظهرَ فيها الفسادَ، وتأذى منه العبادُ؛ فقتلَ، ثم أردتَ أن تُخبرَ بقتله؛ فإنَّكَ لا تُرخصُ التَّأخيرَ بل تجدك مضطراً إلى التَّقْدِيمِ؛ قائلاً : (قَتَلَ الخَارِجِيَّ فُلَانٌ)؛ بتقديم الخارِجِيِّ؛ إذ ليس الاهتمامُ إلى معرفةِ قاتله، وإنَّما [الذي] (٢) الاهتمامُ به معرفةِ المقتولِ، لينجُوا من شرِّه، ويَخْلُصُوا من أذاه .

الثَّانِي : التَّشْوِيقُ؛ أي : يُقَدِّمُ لأنَّ في تقديمه تشويقاً للسَّامِعِ إلى الخير؛ لِيَتِمَّكَنَ في ذهنه إذا وردَ ذلكَ الخبرُ [عليه] (٣)، كما إذا قلتَ : (صديقك فلانُ الفاعلُ الصَّانِعُ / رجلٌ صدوقٌ)؛ فإنَّه لَمَّا قَدِّمُ (٤) المبتدأ [ب/٢٣] الموصوفَ اشتاقتُ نفسُ السَّامِعِ إلى ما يردُّ بعده .

وهو — أي : التَّشْوِيقُ — أحدُ خواصِّ الإخبارِ بالَّذِي (٥)، وخواصُّه

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ . وناسب المقام إثباته لكونه متعلقاً (بالمسند إليه والمسند)؛ بخلاف المثال بعده؛ فإنَّه متعلقٌ بمتعلقات الفعل . وفي إيرادهما معاً إيماء إلى أماكن التقديم بحسب المباحث البلاغية .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا يستقيم السِّياق إلا به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه تمام المعنى .

(٤) في أ، ب : « تقدّم » .

(٥) تقدّم — في بيان وجوه اختيار الموصول — أن من أسباب اختياره (ص : ٣٣٣)

من هذا البحث) : « توجه الذهن لما سيرد عليه ... منتظراً لوروده عليه حتى يأخذ =

الآخر ما مرَّ في الحالة التي تقتضي كونه موصولاً؛ من قصد زيادة التقرير، وبناء الخبر عليه، وغيره . وأمَّا كيفية الإخبار فهو وظيفة النحو .

الثالث وهو^(١): التَّفَاوُلُ والتَّيْمُنُ؛ وذلك فيما إذا كان الاسم يصلح^(٢) للتَّفَاوُلُ؛ فيقدمه إلى السَّمْعِ لتعجيل إيصال^(٣) المسرَّة إليه؛ نحو : (سعدُ بنُ سعيدٍ في دارك) .

وكذا حكم التَّشَاوُمُ والتَّطْيِيرُ - فيما يصلحُ الاسمُ له -؛ فيقدمه إليه لتعجيل إيصال^(٤) المساءة إليه؛ نحو : (السَّقَّاحُ في دارِ صديقك) .

وإنما اكتفى بأحد الضدَّين^(٥) عن الآخر لدلالة حكمه على حكمه^(٦)؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٧) .

= منه مكانه إذا ورد .

(١) « وهو » ساقطٌ من أ، ب .

(٢) في أ، ب : « صالحاً » .

(٣) في الأصل، ب : « اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٤) في الأصل، ب : « اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٥) أي : اكتفاؤه بالتَّفَاوُلُ .

(٦) مراده بقوله : « لدلالة حكمه على حكمه » أي : لدلالة حكم أحد الضدَّين؛

المذكور؛ وهو التَّفَاوُلُ، على حكم غير المذكور؛ وهو التَّشَاوُمُ، بالضدِّية .

(٧) سورة التحل؛ من الآية : ٨١ . واقتصر الاستشهاد في أ، ب على قوله

تعالى : ﴿ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ .

وجه الاستشهاد : « أنه خصَّ الحرَّ ولم يذكر البرد؛ اكتفاءً بذكر أحد الضدَّين عن =

الرابع: طلب إثبات الخبر لا نفسه؛ نحو: (الخطيبُ يشربُ
ويطربُ) في جواب: كيف الخطيبُ؟ أي هو متَّسِمٌ به؛ أي : يكونُ
المطلوبُ إثباتَ الخبر للمسندِ إليه، وأتصافه وأتسامه بذلك الخبر؛ كما
يقال : (الخطيبُ يشربُ)؛ أي : الشُّربُ ثابتٌ له؛ بمعنى : أنه من شأنه
وصفته وحالٍ من أحواله، وإن لم يكن شارباً في حالِ الإخبار^(١)؛
بخلاف : (يشربُ الخطيبُ)؛ فإنَّ المطلوبَ فيه نفسُ الإخبارِ بحصولِ
الفعلِ وصدوره منه^(٢) لا كونه صفةً وحالاً له^(٣)؛ ولهذا يلزمُ أن يكونَ فيه
شارباً في الحال^(٤).

والأول : يُستعملُ في موضع يكون المقصودُ بيانَ حالِ الخطيبِ
وكيفيةِ شأنه بصدقِ ذلك الوصفِ عليه وأتسامه به؛ لا كونه شارباً في
الحال؛ ولهذا يُقال في جواب : (كيف الخطيبُ ؟) .

والثاني : يُستعملُ في موضع يكون المقصودُ إخبارَ السامعِ بذلك الفعلِ
لا بيانَ حاله وصفته؛ ولهذا يُقالُ في جواب : (ما يفعلُ الخطيبُ ؟) .
وهذا قريبٌ ممَّا قال متأخرو المنطقيين؛ كأستاذنا في بحثِ جهةِ
السورِ وجهةِ الحملِ: إنَّ الجهةَ قد تكونُ - أيضاً - للصدق؛ كما يُقال

= ذكر الآخر». فتح القدير : (١٨٥/٣) .

(١) في الأصل : « وإن لم يكن حال شأن باقي الأخبار»، والصواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « عنه » .

(٣) « له » ساقطة من ب .

(٤) في الأصل : « شأن باقي الأحوال » ولا يستقيم به المعنى . والصواب من أ، ب .

ويصدقه السياق بعده .

في زمان خُلُوهُ عن الشُّرْبِ يَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ فِي الْحَالِ: (الخطيبُ يشربُ)،
وكما يَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ عِنْدَ الزَّوَالِ: (الشَّمْسُ تَطْلُعُ)؛ ولتحقيقه مواضع
أخر.

[١/٢٤] الخامسُ : كونه / مَحَزَّ التَّعَجُّبِ أَوْ الاسْتِيعَادِ؛ أي : يُقَدِّمُ لِيُعْلَمَ
أنَّهُ محلُّ التَّعَجُّبِ أَوْ الاسْتِيعَادِ .

المَحَزُّ : موضع الحزِّ؛ وهو القَطْعُ .

فَتَأْمَلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمِثْلِ^(١) : (أَنْخَدَعُ^(٢) بِالزَّرِيْبِ بَعْدَ الْمَشِيْبِ) ،
وَأَخْوِيهِ؛ أي: مثل: (أبالزَّرِيْبِ^(٣) نُخْدَعُ بَعْدَ الْمَشِيْبِ) ، و(أَبَعْدَ الْمَشِيْبِ
نُخْدَعُ بِالزَّرِيْبِ)؛ قال: فَإِنَّ فِي^(٤) الْأَوَّلِ التَّعَجُّبُ فِي الْخَدْعِ، وَفِي الثَّانِي:
[فِي]^(٥) الْمَخْدُوعِ بِهِ، وَفِي الثَّلَاثِ فِي الْمَخْدُوعِ فِيهِ، كَمَا^(٦) قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

(١) لم أهنأ إليه — فيما وقفت عليه من كتب الأمثال — .

(٢) هكذا — أيضاً — بالتون في ف . وفي أ : « أنخدع » . ولم ينقط في ب .

(٣) في الأصل : « بالزَّيْبِ » ، والمثبت من : أ؛ وهو الأوَّلِي؛ لأطراد ثبوت الهمزة في بقية
الأمثلة . وفي ب : « أو بالزَّيْبِ » .

(٤) « في » ساقطة من ب .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من : أ، ب . وهو الموافق لما قبله وما بعده .

(٦) « كما » ساقطة من : أ .

(٧) البيت من الطويل، وقائله البحرِي؛ قاله بمدح المعتزِّ بالله . وروايته في الديوان

(١٠٨/١) : (..... : أطاول لطفَ الوُدِّ عند الكواعب) .

أبعدَ المَشِيْبِ الْمُتَضَيِّ (١) في الذُّوَابِ

تُحَاوِلُ وَصَلَ الْعَانِيَاتِ الْكَوَاعِبِ (٢)

وقَدْ يُقَدِّمُ مُتَعَلِّقُ الْفِعْلِ (٣) فَاعِلاً مَعْنَى، أَوْ مَفْعُولاً، أَوْ غَيْرَهُمَا؛

لِلتَّخْصِيصِ؛ وَذَلِكَ شَامِلٌ لِأَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ التَّقْدِيمِ؛ كَتَقْدِيمِ الْفَاعِلِ
الْمَعْنَوِيِّ عَلَى الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: (أَنَا عَرَفْتُ)، وَكَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ؛
نَحْوُ: (زَيْدًا عَرَفْتُ)، وَكَتَقْدِيمِ غَيْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؛ كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ
عَلَى الْفِعْلِ؛ نَحْوُ: (رَاكِبًا جِئْتُ)، وَ (نَفْسًا طَبْتُ)، وَكَتَقْدِيمِ

(١) في أ: «المستضي» .

(٢) الكواعب : جمع كاعب، وهي المرأة حين ينهد ثديها . ينظر : الصَّحاح :
(١٨٩/١)، اللسان : (٧١٩/١) (مُهد) .

هذا؛ ويلحظ أن المصنّف — رحمه الله — لم يذكر جميع الأوجه التي أوردها
السُّكَّاكِيُّ في مفتاحه . ويبدو أن الدَّافِعَ وراءَ ذلك ما أخذ به المصنّف نفسه من
الاختصار المتضمّن مقاصد المفتاح — كما ذكر في مقدّمته ص : (٢٠٩) — .

ومن تلك الأوجه التي أوردها السُّكَّاكِيُّ ما يلي :

١ — كون المقدم لا يزول عن الخاطر .

٢ — كون المقدم مما يُسْتَلَذُّ؛ فهو أقرب إلى الذكر .

٣ — كون المقدم مما ينبئ عن التعظيم؛ والمقام يقتضي ذلك .

٤ — كون المقدم يفيد زيادة تخصيص .

ينظر : مفتاح العلوم : (١٩٥) .

(٣) المراد بمتعلّق الفعل : معموله .

متعلق الفعل على متعلق آخر له؛ كالمفعول على الفاعل؛ نحو : (ضرب زيداً عمرو)؛ هذا^(١) إن قلنا : التّقديم الذي بين المتعلقات بعضها مع بعض يُفيدُ التّخصيصَ . وقوله : « قد يُقدّم » يكونُ عامّاً^(٢) لتقديمه إمّا على الفعل، وإمّا على المتعلق^(٣)، وإن قلنا لا يُفيد^(٤) فيكونُ خاصّاً^(٥) لتقديمه على الفعل، ولا يشمل إلاّ الأنواع الثلاثة الأولى، ومُساعدة الأمثلة عليه^(٦).

وإنّما قال : « فاعلاً معني »؛ لأنّ ما هو فاعلٌ لفظاً يستحيلُ تّقديمه على الفعل بالاتّفاق^(٧).

(١) في أ : « وهذا » .

(٢) في ب : « عالمّاً »؛ وهو تحريف بالزيادة .

(٣) في أ : « متعلق الفعل »؛ وهما بمعنى .

(٤) في الأصل : « بالقيّد »؛ وهو خطأ . والصّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : « خاصّة » . والمثبت من : أ، ب .

(٦) مراده ب : « ومُساعدة الأمثلة عليه » أنّ أمثلة المصنّف التي أتى بها لإيضاح المسألة لا تشمل إلاّ الأنواع الثلاثة، وليس فيها مثال لتقديم متعلق على آخر؛ الأمر الذي يوحي بأنّ تقديم المتعلقات بعضها على بعض لا يفيد التّخصيص .

(٧) قوله : « لأنّ ما هو ... بالاتّفاق » ليس على إطلاقه؛ بل حكى بعض النّحويّين الخلافَ بين البصريّين والكوفيّين حول ذلك .

فالبصريّون يمنعون تقديم الفاعل على رافعه؛ سواء كان فعل أو شبهه؛ فلا تقول : « الزّيدان قام » و« زيد غلاماه قائم » ولا « زيد قام » على أن يكون « الزّيدان » أو « زيد » فاعلاً مقدّماً؛ بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع =

نحو^(١): (أنا ضربت)؛ مثال لتقديم الفاعل المعنوي^(٢) على الفعل، لمن ينفي الضرب عنك ويثبته لغيرك، أو يجعل لك فيه شريكاً؛ أي: لمن يعتقد وجود الضرب، لكنه مخطئ في فاعله؛ بأن ينفي عنك ويثبت لغيرك، أو يُخطئ^(٣) في أن لك فيه شريكاً^(٤)، وأنت تقصد أن تردّه إلى الصواب؛ بأن تثبته لنفسك وتنفي عن غيرك في الأوّل^(٥)، وبأن تبين الإنفراد والاستبداد في الثاني^(٦).

فتقول في تأكيده في الأوّل: «لا غيري»، وفي الثاني: «وحددي»؛ أي: ولأن الخطأ في الأوّل كان في الفاعل وأنه غيرك تقول في تأكيده: «لا غيري»، وفي الثاني في التعميم وأن لك فيه شريكاً تقول في تأكيده: «وحددي».

فإن قلت: «أنا فعلته وحدي» في قوة «أنا فعلته لا غيري»، وبالعكس؛

= لضمير مستتر والتقدير: «زيد قام هو».

أما الكوفيون فقد أجازوا التقديم في ذلك كله». شرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك: (٤٢٢/٢ - ٤٢٣) بتصرف يسير.

(١) في أ، وردت كلمة: «نحو» ضمن كلام الشارح؛ وليست منه.

(٢) في ب: «المعنى».

(٣) في أ، ب: «مخطي» وكلاهما بمعنى.

(٤) في أ، ب: «لك شريكاً فيه» بتأخير «فيه».

(٥) وهذا يُسمّى: قصر القلب. وسيأتي.

(٦) وهذا يُسمّى: قصر الأفراد. وسيأتي.

[٢٤/ب] فلمَ اختصَّ الأوَّل بنحو « لا غيري » / . والثاني : بـ «وحدى»^(١)؟! .

قلتُ : لأنَّ فائدة التأكيد^(٢) إماطة الشبهة، وهي في الأوَّل : أنَّ الفعلَ صدرَ عن غيرك؛ فأزلتها بـ « لا غيري »، وفي الثاني : أنَّ الفعلَ صدرَ منك^(٣) بشركة الغير فأمطتها بـ «وحدى»، ولو عكست - وإن أفاد ذلك -^(٤) لم يكن الكلام مُوردًا على وجهه^(٥)؛ لأنَّ التأكيد إنما يحسن بما يدلُّ على المقصودِ بالمطابقة لا بالالتزام^(٦).

وكذا^(٧) زيدًا ضربتُ؛ مثالٌ لتقديم المفعول المتعدّي إليه بلا واسطة^(٨).

(١) في ب : « وحدى »؛ بدون الباء .

(٢) في أ : « التوكيد » .

(٣) في أ : « عنك » .

(٤) في ب زيادة : « لكن » والسياق تامٌ بدونها .

(٥) في ب : « جهته » .

(٦) مراده بالمطابقة دلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له، ويمثله في المثال المتقدم : « لا غيري » فإنها تصدق بالوضع على كل ما عدا المتكلم .

أمَّا دلالة الالتزام؛ فهي دلالة اللفظ على ما يلزم معناه في الذهن ويمثله في المثال المتقدم « وحدى » . فإنَّ ما يلزمها في الذهن يصدق كلُّ ما عدا المتكلم .

(٧) في ب : « وكذلك » .

(٨) في ب : « لا بالواسطة »؛ وهما بمعنى .

وبه مررتُ مثالٌ لتقدم المفعول^(١) المتعدّي إليه بالواسطة .
 وراكباً جئتُ؛ مثالٌ لتقدم الحال .
 ونفساً طبتُ؛ مثالٌ لتقدم^(٢) التَّمييز .

فلا تقل^(٣) في (ما زيداً ضربت) : (ولا غيره)^(٤)؛ إلا لمن يراك
 تظّنه ضرب عمرًا؛ فقال : (زيداً ضربت)؛ أي : فلا تقل في مثل^(٥) :
 (ما^(٦) زيداً ضربت) — بفتح التاء — لفظة : « ولا غيره »؛ لأنَّ
 منطوق « لا غيره » يُنافي مفهومَ تقدمِ (زيداً)؛ لأنَّ مفهومه^(٧) أن يكون غيرُ
 زيدٍ مضروباً لك — إلا لمن يراك أنك تظّنه ضرب عمرًا؛ فقال لك
 مدعيًا خطأ ظنّك، وقاصدًا ردّك إلى الصّواب : « زيداً ضربت » —
 بضمّ التاء —؛ فإنّه يصحُّ منك أن تقول مثله؛ فإنّك لا تقصد فيه بالتّقدم
 إلا مطابقة الجواب؛ فقلت : « ما زيداً ضربت » ردًّا لقوله : « زيداً ضربت »،

(١) كلمة : « المفعول » ساقطة من أ .

(٢) كلمة : « لتقدم » تكرّرت في الأصل .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف ، وفي ب : « فلا يُقال »، والفاء هي الفصيحة؛ جزاء

لشرط محذوف، تقديره : إذا ثبت أن تقدم متعلّق الفعل للتخصيص فلا تقل .

(٤) قوله : « ولا غيره » مقول القول المتقدّم .

(٥) في أ، ب : « نحو » .

(٦) « ما » النافية ساقطة من أ . ولا بدّ منها لتمام السّياق .

(٧) أي : التّقديم .

وقلت: «ولا غيرَه»، ردًّا لحُسْبانه في حَقِّك^(١).

ولا تُقْلُ فيه^(٢)؛ أي: في «ما زيدًا ضربتَ» كلمة^(٣): «ولكن أكرمته»؛ فتعقب الفعل المنفي بإثباتِ فعل [هو] ضده^(٤)؛ لأنَّك إنَّما تُخَطِّئه في المفعول؛ لأنَّ مبنى^(٥) الكلامِ ليسَ على أنَّ الخطأ وقعَ في الضرب؛ فتردّه^(٦) إلى الصَّوابِ في الإكرام، وإنَّما مبناه على أنَّ الخطأ وقعَ في المضروب^(٧) حين اعتقد زيدًا فتردّه^(٨) إلى الصَّوابِ أن تقولَ: «ولكن عمراً».

ولا تقل: ما أنا قلتُ شعراً إذا أنت تريدُ العمومَ؛ كما يفهم من

(١) في الأصل: «جعل ذلك» بدلاً من «حقك» ولا يتضح به المعنى. والصَّواب من أ، ب.

ولا يلزم من ذلك التناقض؛ لأنَّ تقديم زيد ليس لتخصيص عدم الضرب به؛ بل لنفي التخصيص الذي بناه المخاطب باعتقاده الخاطيء أنَّك تظنُّه ضرب عمراً لا زيداً.

(٢) «فيه» ساقطٌ من ب.

(٣) في أ، ب: «لفظة».

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب. وهو الموافق لما في المفتاح.

(٥) في الأصل: «معنى» وهو تحريفٌ، والصَّواب من أ، ب. وهو الموافق للفظ المفتاح، والملائم لقوله فيما بعد: «وإنَّما مبناه».

(٦) في ب: «فيرد».

(٧) في الأصل: «الضرب»، والصَّواب من أ، ب، المفتاح.

(٨) هكذا في الأصل، المفتاح. وفي أ: «فرده». وفي ب: «فيرده».

قول الشيخ عبد القاهر^(١)، إذ لا يُعتقدُ أنَّك قلتَ كلَّ شعْرٍ؛ أي: لاستلزامه أن يكونَ قد اعتقدَ فيك^(٢) مُعتقدٌ: أنَّك قلتَ كلَّ شعْرٍ في الدنيا فنفيتَ أن يكونَ إياه . ووجهُ الاستلزامِ أنَّه في قُوَّةٍ : قال غيري كلَّ شعْرٍ، وهو في جواب : ما قالَ غيرُك كلَّ شعْرٍ، وفيه اعتقادُ أنَّك قلتَ كلَّ شعْرٍ . وأمَّا لو أردتَ التَّخصيصَ؛ كما تُريدُ شعراً معيَّناً فلا مَنعَ منه .

ولا في « ما أنا ضربتُ »؛ أي : لا تقلُ في [نحو]^(٣) « ما أنا ضربتُ » كلمة : « إلاَّ زيداً » حتَّى يصير هكذا: « ما أنا ضربتُ إلاَّ زيداً »؛ لأنَّه يُفيدُ أنَّك ضَرَبْتَهُ ولم تضربه؛ لأنَّ نقضَ النَّفيِّ بـ « إلاَّ » يقتضي أن

(١) أورد الإمام عبد القاهر الجرجاني — رحمه الله — صوري التَّأخير والتَّقديم . ومثَّل لهما بأكثر من مثال . من ذلك قوله في الصورة الأولى — التَّأخير — (دلائل الإعجاز ١٢٤) : « أنَّك إذا قلتَ : (ما قلتُ هذا) ، كنتَ نفيتَ أن تكونَ قد قلتَ ذلك، وكنتَ نوظرتَ في شيءٍ لم يثبتَ أنَّه مَقُولٌ » . وقوله في الصُّورة الثَّانية — التَّقديم — : « وإذا قلتَ : (ما أنا قلتُ هذا) كنتَ نفيتَ أن تكونَ القائلَ له، وكانتَ المناظرةُ في شيءٍ ثَبَّتَ أنَّه مَقُولٌ » . ثمَّ أَرَدَفَ ذلكَ بتقرير المسألة التي نحن بصددها؛ فصرَّحَ بالعموم في الصُّورة الأولى واستلزامه العطفَ عليها في الصُّورة الثَّانية . يقول (ص: ١٢٤): « ومن أجل ذلك صَلَّحَ في الوجه الأوَّل أن يكونَ المنفيُّ عامًّا؛ كقولك : (ما قلتُ شعراً قطُّ) ... ولم يصلحَ في الوجه الثَّاني؛ فكانَ خَلْفاً أن تقولَ : (ما أنا قلتُ شعراً قطُّ) ... وذلكَ أنَّه يقتضي المُحالَ، وهو أن يكونَ — ههنا — إنسانٌ قد قالَ كلَّ شعْرٍ في الدنيا ... فنفيتَ أن تكونَ » .

(٢) في الأصل : « قبل »، وهو تصحيفٌ لحق أحرف الكلمة كلها، والصَّوابُ من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثت من : أ، ب . وهو الأولى لتعميم النَّهي .

[٢٥/أ] تكون/ ضربت زيداً، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف التّفي يقتضي نفياً أن تكون ضربته؛ هكذا في «المفتاح»^(١)، وفي «دلائل الإعجاز»^(٢). وقال صاحب «الإيضاح»^(٣): « وفيه نظر؛ لأننا لا نُسلم أن تقديم الضمير وإيلاء حرف التّفي يقتضي ذلك »؛ بل [عليه]^(٤) أنه يقتضي أن يكون ههنا إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم؛ وهو مُحالٌ .

وقال^(٥) المصنّف : إِنَّا^(٦) ندّعي ذلك في مادّة خاصّة؛ كما أن التّخصيص بالتّعميم مرادٌ في قولك : (ما أنا قلتُ شعراً)، وهي [في]^(٧)

(١) ص : (٢٣٢ - ٢٣٣) .

(٢) ص : (١٢٦) .

(٣) الإيضاح : (٥٤/٢ - ٥٥) بزيادة كلمتي « تقدم الخير » وحرف العطف « الواو » بعدهما .

وقد علّق الصّعيديّ على تعليل الخطيب القزوينيّ دافعاً له بقوله : « لا يخفى أنّ المنفيّ ليس الضّرب الواقع على كلّ واحد منهم سوى زيد؛ وإلّا كان من سلب العموم لا من عموم السّلب . وإنّما المنفيّ ضرب أيّ واحد سوى زيد؛ وعلى هذا يكون مفهوم المثال أن إنساناً غير المتكلم ضرب أيّ واحد سوى زيد، وهو صحيح لا شيء فيه . وإنّما الذي يؤدّي إلى ما ذكره الخطيب أن يقال : ما أنا ضربت كلّ رجلٍ إلّا زيداً » بغية الإيضاح : (٩٢) بتصرّف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) في أ، ب : « قال »؛ بدون الواو .

(٦) في أ، ب : « إنّما » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ؛ وهو الجانسانس لقوله

فيما بعد : « ويكون التّزاع في فاعل » .

صورة يكون الضربُ الواقعُ منحصرًا على زيد، ويكون النَّزاعُ في فاعلِ ذلك الضربِ المعين؛ وحينئذ لزوم التناقض ظاهر؛ لأنَّ التَّقْضَ يقتضي أن تكون ضربته، والتَّقْدِيمُ والإيلاءُ يقتضي صرفَ الضربِ عنك إلى غيرك، بلى^(١) لو لم يحصر^(٢) لم يتناقض؛ لأنَّ التَّقْضَ يقتضي ضربك إياه، والتَّقْلِمُ يقتضي صرف ضرب عنك^(٣) لا^(٤) ضرب زيد؛ فلا يتناقض .

وقد يُقَدِّمُ الفاعلُ؛ أي : بحسبِ التَّلَفُّظِ لا على نِيَّةِ التَّقْلِمِ والتَّأخِيرِ؛ كما في التَّقْلِمِ التَّخْصِصِي، معنى؛ أي : ما هو فاعلٌ معنى لا لفظاً^(٥)، خاصةً عليه . إتما قال : « خاصةً »؛ لأنَّ سائرَ متعلقاتِ الفعل لا تتقدم عليه للتقوية؛ بل للتخصيص؛ كما مر؛ نحو : (أنا عرفتُ) لتقوية الحكم؛ لأنَّ المبتدأ لاستدعائه^(٦) حكماً يَصْرَفُ ما يصلحُ له^(٧)؛ إلى نفسه^(٨) . ولو بلا ضميرٍ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ)، فإذا وجد الضميرُ

(١) في ب : « نعم » .

(٢) في أ ، ب : « ينحصر » والمعنى واحد .

(٣) أي : ضرب مخصوص .

(٤) في ب : « إلا »؛ وهو تحريف بالزيادة .

(٥) في الأصل : « ولفظاً » وهو خطأ ظاهر . والصواب من ب . والكلمة ساقطة من أ .

(٦) في الأصل : « للاستدعاء به » . والصواب من أ ، ب ، ف .

(٧) المراد بالضمير هنا : ضميرُ الفاعل المعنوي، وهو الضمير الذي هو فاعل لفظي للفعل

لا مطلق الضمير .

(٨) هكذا — أيضاً — ورد قوله : « إلى نفسه » ضمن ف . ولم يرد في بقية النسخ .

صرفه^(١) إليه ثانياً .

اعلم^(٢) : أنك إذا قلت : (عرفتُ أنا) ؛ « فأنا » فاعلٌ معنيٌّ ؛ لأنه تأكيدٌ للفاعل ، فإذا قلت : (أنا عرفتُ) يحتمل أن يقال : أصلُ التَّظْمِ : (عرفتُ أنا) ، ثمَّ قدَّمَ (أنا) ، ويحتمل أن يُجرى الكلامُ على الظَّاهرِ ؛ ويقال : (أنا) مُبتدأٌ و (عرفتُ) خبرُهُ ؛ ولا يُقدَّر تقدِّمٌ وتأخِيرٌ . فنظَّم الكلامَ بالاعتبارِ الأوَّلِ يفيدُ التَّخصيصَ ، وبالاعتبارِ الثَّاني يكونُ مُفيداً لتقويةِ الحكمِ ، وسببُ تقويِّهِ^(٣) ؛ هو أنَّ المبتدأَ لكونه مُبتدأً واستدعائه^(٤) به حكماً ، وأن يُسندَ إليه شيءٌ — يصرف إلى نفسه ما يصلح له ولإِسنادِ إليه إذا وردَ بعده ؛ ولو كان ذلك الصَّالح الواردُ بلا ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدأِ ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ^(٥)) ؛ فإذا وُجد الضَّميرُ — بأن كانَ الخبرُ متضمناً له^(٦) — صرفَ ذلكَ الضَّميرَ إلى المبتدأِ ثانياً ؛ فيكتسي الحكمُ قُوَّةً لتكريرِ^(٧) الإسنادِ ؛ فإذا قلت : (أنا عرفتُ) كان المرادُ تحقيقُ / حُكْمِ المعرفةِ ، وتقويته عند السَّماعِ ؛ لا تخصيصه به .

[٢٥/ب]

(١) في الأصل : « صرف » وهو تحريف بالتقص . والصَّواب من : أ ، ب ، ف .

(٢) في ب : « واعلم » .

(٣) في أ ، ب : « تقويته » ، وكلاهما جائز .

(٤) في الأصل : « استدعاء به » ، والصَّواب من : أ ، ب .

(٥) في أ : « غلامك » .

(٦) نحو : « أنا عرفت » .

(٧) في ب : « تكرر » .

وأما : (عرفتُ أنا) بتأخير لفظة : (أنا) فتأكيدٌ للفاعل لا للإسناد؛ وهو غيره، [أي : غير « أنا عرفت »؛ لأنَّ المفهومَ من « أنا عرفت » تكريرٌ^(١) المعرفة، ومن (عرفت أنا) تكريرٌ^(٢) العارف دون المعرفة واحدهما غير الآخر]^(٣).

تذنيبات

الأول: (أنا عارفٌ)^(٤) دون^(٥) (أنا عرفتُ) في التَّقويةِ لعدمِ تغيُّرِ الضَّميرِ في الحكايةِ والخطابِ والغيبةِ؛ تقول: (أنا عارفٌ)، (وهو عارفٌ)، (وأنت عارفٌ)؛ بخلاف ما تقول : (أنا عرفتُ)، (وهو عرف)، (وأنت عرفت)^(٦) فكأنه لا ضمير .

(١) في ب : « تكرر » .

(٢) في ب «تكرر».

(٣) ما بين المعرفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٤) مراده بـ « عارف » اسم الفاعل . ويندرج معه في الحكم ما في حكمه من المشتقات؛ كاسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل .

(٥) « دون » : أي : أضعف . ينظر : اللسان : (دون) : (١٦٤/١٣) .

(٦) في أ، ب : تقدّمت جملة : « أنت عرفت » وجاءت في موضع : « أنا عرفت » قبلها . والأصل أولي؛ لجانسة سياق الجمل المتقدمة؛ حيث تقدّمت جملة : « أنا عارف » على « أنت عارف » .

والسرُّ في عدم تفاوت الضمير : أن معنى (عارف) ذات^(١) ثبت له المعرفة؛ فكان^(٢) ضميره راجع إلى الذات؛ والذات لا تختلف باختلاف الاعتبار؛ ولأن ضميره لما لم^(٣) يرجع إلى المبتدأ لم يُفد^(٤) التأكيد؛ كما أفاد (أنا عرفت)^(٥)، ولأن الذات بالحقيقة هو نفس المبتدأ؛ فكأنه راجع إليه، وأفاد^(٦) شيئاً من التأكيد^(٧).

(١) في الأصل : « وان » . وفي ب : « وأنت »، وكلاهما جمع بين التحريف والتصحيح، والصواب من : أ .

(٢) في الأصل : « فكأنه » . والصواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لا » بدلاً من : « لما لم » .

(٤) في أ : « لا يفيد » .

(٥) في ب زيادة : « التأكيد »، والمعنى تامٌ بدونها .

(٦) في أ، ب : « أفاد »؛ بحذف الواو .

(٧) في أ، ب : « التوكيد » .

وقول الشَّارح — رحمه الله — : « ولأن ضميره ... من التأكيد » تفسير لضعف التقوية في (أنا عارف)، وهو مبني على ما نصَّ عليه السُّكَّاكي؛ من عدم تفاوت الضمير في الحكاية والخطابة والغيبة؛ غير أن تفسير السُّكَّاكي يختلف عن تفسير الشَّارح : فهو يرى أن (عارف) « أشبه الخالي عن الضمير، ولذلك لم يحكم النُّحاة عليه بأنه جملة، ولا عُومل معاملتها في البناء؛ حيث أعرب في نحو : (رجلٌ عارفٌ)، (رجلاً عارفاً)، (رجلٍ عارفٍ) وكذا أتباعه في حكم الأفراد؛ نحو : (زيد عارف أبوه) .

وقد نقل أحد شراح الفوائد الغيائية عن الإيجي تفسيراً ثالثاً؛ هو قوله (شرح =

الثاني : قال^(١) : (زيدٌ عرف) للتوكيد والتقوية؛ لأنه إذا أُخِّرَ كان فاعلاً إلا نادراً؛ نحو: ﴿ وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٢)؛ فإنه يجوزُ على المذهبِ النَّادرِ^(٣) أن يكون (زيد)^(٤) مؤخراً، ولا يكون فاعلاً؛ بل يكون فيه ضميرُ فاعله، و(زيد) تأكيدٌ، أو بدلٌ منه^(٥)؛ كما يُقالُ في الآية : إنَّ الفاعلَ مُضمرٌ، و(الذين) بدلٌ^(٦)؛ فلا يقدّم [أي]^(٧) لكونه

= الفوائد الغيائية مخطوط ل ٨٥/أ) : « إنما كان دونه في التقوية؛ لأن الهيئة التركيبية العارضة للصفة مع فاعلها ليست موضوعة لإيقاع النسبة؛ بل لاتّصاف ذات الصفة بنسبة معقولة؛ كالهيئة التركيبية بين الموصوف والصفة والمضاف والمضاف إليه . فلا يتكرّر الإسناد في نحو : (أنا عارف) لكن فيه دلالة على نسبة إسنادية أوقعت فيكون دون (أنا عرفت) في التقوية ... هكذا إفادة الأستاذ رحمه الله » .

(١) كلمة « قال » ساقطة من ب . والمعنيُّ : السُّكَّانِي .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية : ٣ .

(٣) مراده بالمذهب النَّادر ما يسمّى في عرف النحاة بلغة : « أكلوني البراغيث »، وقد صرّح سيبويه بورودها عن العرب ووصفها بأنها قليلة (الكتاب : ٤٠/٢) . وعلى هذه اللّغة بنو الحارث بن كعب . وحُكيت عن طيء وأزد شناعة .

ينظر : شواهد التوضيح؛ لابن مالك : (١٩١)، شرح ابن عقيل : (٤٢٩/١)، إعراب القرآن؛ للتحّاس : (٢٩٥/١)، وخزانة الأدب : (١٣/١) .

(٤) في أ : « زيداً » ولا وجه لنصبه .

(٥) « منه » ساقطة من أ .

(٦) ينظر : الكتاب : (٤١/٢) .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعلى مثله درج الشّارح .

فاعلاً لو تأخّر لا يُقدّم؛ لأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل؛ فلا يجوز كونه للتخصيص .

وإن تقدّم^(١) فيحمل على التّادّر عند عدم جواز المبتدئية^(٢)؛ نحو : (رجلٌ جاء)؛ أي : لفقدان شرطِ الابتداء^(٣)، وتعذّر حملُه على الأصل؛ يُحمل على التّادّر ويُحكم بالتّقدّم فيفيد التّخصيص؛ أي : لا امرأة ولا رجلاً^(٤)؛ أي : يُفيد [إمّا]^(٥) تخصيص الجنس؛ نحو : رجلٌ [جاء]^(٦) لا امرأة، وإمّا تخصيص الأفراد؛ نحو : رجلٌ [جاء]^(٧) لا رجلاً أو رجال .

وقولهم^(٨) : « شَرُّ أَهْرٍ »^(٩)

(١) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « قدم » .

(٢) في الأصل : « المبتدأ »، وفي أ : « المبتدأ به » . والمثبت من ب، ف .

(٣) لكونه نكرة غير مخصّصة؛ والمبتدأ يشترط فيه أن يكون معرفة .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف بالعطف بالواو . وفي أ، ب : « أو لا رجلاً » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه لإقامة السّياق .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٨) هذا مثلٌ من أمثال العرب، يضرب في ظهور أمارات الشّرِّ ومخايله . وهو في مجمع

الأمثال : (١٧٢/٢)، والمستقصى : (١٣٠/٢)، وأورده سيويه في الكتاب :

(٣٢٩/١) مبيّناً وجهَ حسنِ الابتداء به؛ وأنّه — قياساً على المثال الذي ذكره — :

(ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ) كما أورده ابن منظور في اللّسان : (٢٦١/٥) .

(٩) أهرّه : حملة على الهرير؛ وهو صوت الثّباح . وقيل : صوت دون الثّباح . ينظر : =

ذا ناب^(١) « ياباهما^(٢) موضع استعماله؛ لأنه لا يُستعمل^(٣) في موضع يكون المراد: شرٌّ أهرٌّ لا خير، وشرٌّ أهرٌّ لا شرٌّ أن .

والسكّاكيُّ خصَّصَ إِبَاءَ الموضعِ بالوجهِ الأخر؛ حيثُ قالَ : لامتناع أن يُقالَ : المهرُّ شرٌّ لا خير؛ إذ التَّخصيصُ يَسْتَدْعِي اشتراكَ الخيرِ والشرِّ في الإهْرَارِ؛ لكنَّ الخيرَ لا يكونُ مَهْرًا^(٤)، وامتناع أن يكونَ التَّقديرُ: شرٌّ لا شرٌّ أن؛ لأنَّه بهذا الوجه يكونُ^(٥) نايباً عن مظانِّ استعماله^(٦).

وإذا نُصِّوا بأنَّ معناه: (ما أهرٌّ ذا نابٍ إلا شرٌّ؛ فالوجهُ: أنَّ التَّنكيرَ للتَّعظيمِ؛ أي : وإذا^(٧) نصَّ الأئمةُ^(٨) بأنَّ فيه تخصيصاً؛ حيثُ

= اللسان : (هرر) : (٢٦١/٥) .

(١) ذو النَّابِ : السَّبع . والمراد به هنا الكلب .

(٢) أي : تخصيص الجنس، وتخصيص الأفراد .

(٣) في ب : « يستعمل » بدون التَّنفي، وهو خطأ ظاهر يناقض السَّيَاق .

(٤) ويلحظ أنَّ هذا الوجه لا يمتنع عند الإمام عبد القاهر؛ بل حمل المراد عليه يقول

(دلائل الإعجاز : ١٤٣) : « إِنَّمَا قُدِّمَ فِيهِ (شَرٌّ) لِأَنَّ المَرادَ أَن يَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي أَهْرٌ ذَا

النَّابِ هُوَ مِنْ جِنسِ الشَّرِّ لَا جِنسِ الخَيْرِ » .

(٥) كلمة : « يكون » ساقط من ب .

(٦) ينظر : المفتاح : (٢٢٤) .

(٧) في أ : « وإذا » .

(٨) أي : علماء النَّحو؛ حيثُ تعرَّضوا لهذا المَثالِ وغيره في ثنايا حديثهم عن مسوِّغات

الابتداء بالتَّكررة . ينظر — على سبيل المَثالِ — : الأصول في النَّحو : (٥٨/١ — ٥٩) ،

المفصَّل : (٤٣) ، شرح ابن عقيل : (٢٠٧/١) .

قالوا : معناه : (ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)؛ فالوجهُ : أن يقالَ : إنَّ^(١) التَّنْكِيرَ للتَّعْظِيمِ، وأنَّ المرادَ تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ؛ أي : ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ عَظِيمٌ فَظِيعٌ^(٢)؛ فيُفِيدُ تَخْصِيسَ النَّوْعِ .

والحاصلُ : / أنَّ (أنا عرفتُ) يَحْتَمِلُ تَقْوِيَةَ الْحُكْمِ وَتَحْقِيقَهُ؛ بأن يكونَ (أنا) مُبْتَدَأً و(عرفتُ) خَبْرَهُ - كما هو الظَّاهِرُ -، ويَحْتَمِلُ التَّخْصِيسَ؛ بأن يكونَ التَّقْدِيرُ: (عرفتُ أنا)؛ فُقُدِّمَ (أنا) .

(و زيدٌ عرفَ) لا يصلحُ للتَّخْصِيسِ؛ إذ لو قُدِّرَت (عرفَ زيدٌ) كانَ (زيدٌ) فاعلاً، فلا يَتَقَدَّمُ إلاَّ على طَريقَةٍ : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣)، وهو بعيد .

(و رجل عرفَ) لا يَحْتَمِلُ التَّحْقِيقَ؛ لأنَّ التَّنْكِيرَ غيرَ المَخْصُصَةِ لا تصلحُ مُبْتَدَأً؛ فهو للتَّخْصِيسِ لتَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ . فَعُلِمَ أَنَّ مَأْخِذَ التَّخْصِيسِ وَالتَّقْوِيَةَ تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَلا تَقْدِيرُهُمَا ! .

(١) « إن » ساقطة في أ .

(٢) فتكون التكرة مخصوصة بالوصف، ولسنا في حاجة إلى تخصيصها بالجنس أو بالفرد .

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية : ٣ .

ولمَّا كَانَ هَذَا^(١) عِنْدَ الْمُصَنِّفِ غَيْرَ مَرْضِيٍّ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ تَأْكِيدِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فِي: (أَنَا عَرَفْتُ)، وَكَذَا^(٢) فِي: (رَجُلٌ عَرَفَ) مَعَ التَّزَامِ الْوَجْهِ الْبَعِيدِ، وَإِلَى عَدَمِ جَوَازِ (زَيْدٌ عَرَفَ) لِلتَّخْصِيصِ مَعَ اسْتِعْمَالِ الْفَصْحَاءِ لَهُ، كَمَا إِذَا تُصَوِّرُ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْرِفُ عَارِفًا؛ لَكِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ^(٣) أَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو؛ فَيَقُولُ: (زَيْدٌ عَرَفَ لَا عَمْرُو)؛ — قَالَ (قَالَ)^(٤).

وَالْمَرْضِيُّ عِنْدَهُ هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَهُوَ: أَنْ مَأْخَذَ التَّخْصِيصِ وَالتَّقْوِيَةِ مُقْتَضِي الْمَقَامِ، فَإِنْ كَانَ^(٥) شَكُّ السَّمْعِ فِي النَّسْبَةِ فَهُوَ لِلتَّقْوِيَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ فَهُوَ لِلتَّخْصِيصِ^(٦)؛ فَـ(زَيْدٌ عَرَفَ) عِنْدَ الشَّيْخِ يَحْتَمِلُ^(٧) لِهَمَا؛ إِذْ قَدْ يَشْكُ فِي النَّسْبَةِ فَيَتَصَوَّرُهُ يَسْأَلُ^(٨): (زَيْدٌ مَاذَا

(١) كلمة: « هذا » ساقطة من ب . والمشار إليه قول السُّكَّاكِيِّ الَّذِي حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ — فِيمَا تَقَدَّمَ — : « قَالَ : (زَيْدٌ عَرَفَ) لِلتَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا آخَرَ كَانَ فَاعِلًا إِلَّا نَادِرًا .. » .

(٢) فِي ب تَكَرَّرَتْ كَلِمَةٌ : « كَذَا » .

(٣) فِي أ : « فِي » وَلَا اخْتِلَافَ فِي الْمَعْنَى .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « قَالَ الْمُصَنِّفُ » وَالْمَعْنَى فِيهِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِزِيَادَةِ : (قَالَ) بَعْدَ : (الْمُصَنِّفُ) . وَالصَّوَابُ مِنْ أ ، ب . وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ كَلِمَةِ : « الْمُصَنِّفُ » لِوُرُودِهَا فِي أَوَّلِ الْعِبَارَةِ . وَمَرَادُ الشَّارِحِ بِـ « قَالَ » قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي أَوَّلِ التَّنْبِيهِ الثَّانِي ؛ (قَالَ : زَيْدٌ عَرَفَ) حِكَايَةً لِقَوْلِ السُّكَّاكِيِّ — كَمَا سَبَقَ وَأَنْ أُشْرِتَ — .

(٥) كَلِمَةٌ : « كَانَ » سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٦) يَنْظُرُ : دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ : (١٤٢) .

(٧) فِي أ ، ب : « مَحْتَمَلٌ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « فَيَتَصَوَّرُ فَيَسْأَلُ » وَيُظْهِرُ أَنَّ النَّاسِخَ وَهُمْ فَأَدْخَلَ آخَرَ الْكَلِمَةِ =

فعل ؟)، وقد يعلمُ النسبةَ ويجهلُ نفسَ المنسوبِ إليه فيسألُ : (من ذا عرف؛ أزيدُ أم عمرو ؟) .

وأما (رجلٌ جاء)^(١) فإنه مُتَعَيِّنٌ لِلتَّخْصِصِ عِنْدَهُ - أيضاً -؛ لأنه لكونه نكرةً مجهولةً لا يُتصوَّرُ أَنْ يَشْكُ في نسبةِ فعلٍ إليه؛ بل في مثلِ هذه الصُّورة لا يكون الشكُّ إلا في تعيين^(٢) المنسوبِ إليه^(٣) .

ثمَّ إنَّ (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) لا يُحتَاجُ فيه إلى التَّخْصِصِ النَّوعِيِّ^(٤)؛ بل التَّقْدِيرِ فيه : شرٌّ أهرَّ لا غيره؛ من بَرْدٍ، أو جُوعٍ، أو فَقْدِ إلفٍ؛ لأنَّ استعمالهم ذلك عند تطهيرهم بنحو مُصِيبَةٍ ومثلها من الدَّواهي .

الثَّالثُ : وكذا : (زيدٌ عرفتُ) أو (عرفتُهُ) للتَّأْكِيدِ؛ أي : وكذا قال : (زيدٌ عرفتُ) أو : (عرفتُهُ) - أعمَّ من أن يُحذفَ ضميرَ المفعول، أو يُذكرَ - للتَّأْكِيدِ والتَّقْوِيَةِ؛ لأنه لا^(٥) يَحْتَمِلُ إلاَّ الْإِبْتِدَاءَ؛ وفيه

= الأولى «الهاء»، وجعله ضمن أول الكلمة الثانية بعد أن حرّفه فاءً. والصَّوابُ من أ، ب .
(١) في الأصل : « عرف » والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى؛ لمجيء التمثيل عليه في كلام المصنّف المتقدّم .

(٢) في ب : « التَّعْيِينِ » .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : (١٤٤) .

(٤) هذا ردُّ على ما حكاه المصنّف عن الأئمة؛ إذ نصّوا بأن التَّنْكِيرَ في المثلِ للتَّعْظِيمِ، وأنَّ المرادَ تَفْظِيعَ شَأْنِ الشَّرِّ؛ فيفيدُ تَخْصِصَ النَّوعِ .

(٥) « لا » ساقطةٌ في ب . ولا بدَّ منها لتَمَامِ السِّيَاقِ .

تكريرُ النسبة^(١)؛ فيفيد تقويةً أنك عرفت زيدًا . و : (زيدًا عرفتُ)
 للتخصيص؛ لأنه لا يحتمل إلا التّقديم، و (أنا عرفتُ) يحتملها؛ أي :
 التّأكيد والتّخصيص — كما مرّ — وهذا فيه نوع تكرار؛ وقد / ضرب
 القلم عليه^(٢) في بعض النسخ، لكن المصنّف ما غيره عند الدّرس .

وكذا (زيدًا عرفته) يحتملها^(٣)؛ إذ يُتصوّر فيه التّقديم وعدم
 التّقديم؛ فبتقدير^(٤) الأصل^(٥) : (عرفت زيدًا عرفته)^(٦) للتقوية؛ لتكرّر^(٧)
 الإسناد، أو بتقدير^(٨) : (زيدًا عرفتُ عرفته)^(٩) للتخصيص؛ لوجود
 التّقديم المُستلزم للتّخصيص؛ فلا يرد أن في الوجه الأوّل^(١٠) منافاة لما
 مرّ^(١١) : أن التقوية تختصُّ بتقدّم الفاعل المعنوي؛ لأنّ هذه التقوية

(١) باعتبار عود الضمير أو المقدّر إلى المسند إليه .

(٢) ضرب القلم عليه؛ أي : طمسه .

(٣) أي : التقوية والتّخصيص .

(٤) في أ : « بتقدير » .

(٥) أي : جريان الكلام على أصله بدون تقديم .

(٦) حيث قدّر المفسر المحذوف قبل المنصوب، وجرى هذا التّقدير على الأصل؛ لأنّ
 الأصل في العامل أن يتقدّم المعمول .

(٧) في أ : « لتكرار » .

(٨) في الأصل : « بتقديره » والصّواب من : أ، ب .

(٩) حيث قدّر المفسر المحذوف بعد المنصوب . وبذا خرج عن الأصل لداعٍ بلاغيّ
 استلزم التّقديم .

(١٠) أي : ما كان بتقدير الأصل : « عرفت زيدًا عرفته » .

(١١) في الأصل زيادة : « حيث قال : وقد يقدّم الفاعل خاصّة » وهي زيادة دخيلة على =

لا تستفاد من تقدم، لأنه لا تقدم فيه؛ [لأن الفعل إذا قُدِّرَ مقدِّماً لا يكون فيه تقدم بل التَّقوية إنما تحصل بتكرار الجملة]^(١) [إلا في نحو : ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢)؛ أي : المضمرة على شريطة التفسير يحتملها؛ إلا إذا كان بعد أمّا؛ نحو : ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، فإنه متعيّن للتخصيص لا يحتمل التأكيد؛ إذ لا يصحُّ : (وَأَمَّا فهدينا)^(٣) ثمودَ فهديناهم^(٤)؛ وذلك بسبب استلزامه دخول فعلٍ؛ وهو (يكن)؛ لأنَّ تقديره : (مهما يكن)، على فعلٍ؛ وهو : (فهدينا)؛ وهو مُحالٌ^(٥) - كما قال النُّحاة^(٦) -، وعُوْضُ^(٧) بينها وبين فائها جزءٌ مما في

= النَّصُّ ينقطع بما السِّيَاق . والأقرب - والله أعلم - أنها إيضاح للنَّصِّ وبيان لقوله : « كما مرَّ » فهي عين كلام المصنّف المتقدّم ص : (٤٢٩) . ويبدو أنَّ النَّاسخ تلقفها خطأً وأدخلها ضمن كلام الشَّارح، كما أنَّ اضطراب النَّاسخ في إثباتها ظاهر؛ حيث وردت كلمة « مرَّ » قبلها، وثانية بعدها .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من : أ؛ وفيه إيضاح للمعنى .

(٢) سورة فصلت؛ من الآية : ١٧ .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « هدينا » .

(٤) عبارة : « نحو ... فهديناهم » ساقطة من ب .

(٥) في أ وردت العبارة هكذا : « (مهما يكن)؛ فعلى هذا لو دخل على الفعل؛ وهو

﴿ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ لصار التَّقدير : (مهما يكن فهديناهم)، وهو محال .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : (١٢/١)، التذييل والتكميل لابن حيان :

(١/٥٨)، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد المرابط الدلائي : (١/٢٠٤) .

(٧) في الأصل : « وعرض »، والصَّواب من أ، ب .

حيّزها^(١). هذا إذا قرئ: (ثمود) - بالتّصّب -^(٢)، وأمّا إذا قرئ
بالرّفْع^(٣) فليس من المبحث^(٤).

- (١) في الأصل: «جزؤها»، والصّواب من أ، ب .
- (٢) وهي قراءة شاذّة؛ تجمع إلى جانب التّصّب المنع من الصّرف؛ قرأ بها الحسن وابن هرمز وابن إسحاق وابن أبي عبلة وعاصم في رواية . ينظر : معاني القرآن للقرّاء : (١٤/٣)، تفسير الطّبري : (٦٧/٢٤) . ومختصر ابن خالويه : (١٣٣/١)، إعراب القراءات الشّواذ للعكبري : (٤٢٧/٢ — ٤٢٨)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري : (٥١٧)، فتح القدير : (٥١١/٤) .
- (٣) هي قراءة الجمهور، وتجمع إلى جانب الرّفْع المنع من الصّرف . وهناك قرأتان أخريان بالرّفْع والتّصّب مع الصّرف : (ثمود، ثموداً) .
- أمّا الرّفْع — في جميع ما تقدّم — فعلى الابتداء والجملة بعده خير .
- وأمّا التّصّب فعلى الاشتغال .
- وأمّا الصّرف فعلى تفسير الاسم بالأب أو الحيّ .
- أمّا المنع فعلى تأويله بالقبيلة .
- ينظر : المصادر السّابقة، الكشّاف : (١٩٩/٤)، تفسير الفخر الرّازي : (٥٥٣/٩)، إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر؛ للبتّا : (٤٤٣/٢)، التّبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري : (٥١٧) .
- ويردّ على هذه القراءة؛ أنّ الآية إن كانت من باب التّخصيص كان المراد أنّ الهداية مختصّة بثمود دون غيرهم، « والتّحقيق أنّ مثل هذا ليس للتّخصيص؛ لظهور أنّ ليس الغرض إتا هدينا ثمود دون غيرهم؛ ردّاً على من زعم الاشتراك؛ أو انفراد الغير بالهداية؛ بل الغرض إثبات أصل الهداية ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم؛ ألا ترى أنّه إذا جاءك زيد وعمر ثمّ سألك سائل ما فعلت بما؛ تقول : أمّا زيد فأكرمته، وأمّا عمراً فأهنته، وليس في هذا حصر ولا تخصيص؛ لأنّه لم يكن عارفاً بثبوت أصل الإكرام والإهانة » . ينظر : المطوّل : (١٩٩ — ٢٠٠) .
- (٤) لأنّه ليس فيه تقديم للمفعول على الفعل أصلاً .

الرَّابِعُ : (مِثْلَكَ لَا يَبْنِي) ، و (غَيْرُكَ يَبْنِي) ؛ التَّزِمُ فِيهِمَا التَّقْدِيمَ لِلتَّقْوِيَةِ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ^(١) الْفِعْلِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ أَقْوَى لِلْحُكْمِ ، وَالْمَقَامَ لِكَوْنِهِ مَقَامَ مَدْحٍ يَقْتَضِي التَّأَكِيدَ وَالْمَبَالِغَةَ ؛ وَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمَلُوا لَفْظَ (الْمِثْلُ) أَوْ لَفْظَ (الْغَيْرِ) ؛ نَحْوُ : (مِثْلَكَ لَا يَبْنِي) ؛ بِمَعْنَى : أَنْتَ لَا تَبْنِي ؛ وَكَانَ لَفْظُ الْمِثْلِ مُقَحَّمًا ، وَكَذَا : (غَيْرُكَ لَا يُجُودُ) ؛ بِمَعْنَى : أَنْتَ تَجُودُ .

إِذَا لَمْ يَعْرَضْ^(٢) بِهِ لِإِنْسَانَيْنِ ؛ أَي : مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ التَّعْرِيزِ^(٣) بِلَفْظِ : (الْمِثْلُ) ، وَ(الْغَيْرِ) إِلَى إِنْسَانَيْنِ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ يَقْصَدُ إِلَيْهِمَا ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ لِلتَّخْصِيصِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ^(٤) مِثْلُ : (زَيْدٌ عَرَفَ) وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّخْصِيصِ . قُلْنَا : إِنَّ هَذَا التَّخْصِيصَ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ ، وَهُوَ غَيْرُ التَّخْصِيصِ الَّذِي يُسْتَفَادُ مِنَ التَّقْدِيمِ^(٥) .

(١) فِي ب : « الْبِنَاءُ » . وَزِيَادَةُ (أَل) خَطَأً ظَاهِرٌ .

(٢) هَكَذَا — أَيْضًا — فِي ف . وَفِي أ : « يَعْرَضُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِالزِّيَادَةِ .

(٣) لَا يُرَادُ بِالتَّعْرِيزِ — هُنَا — حَقِيقَةُ التَّعْرِيزِ الْإِصْطِلَاحِيِّ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيزَ الْإِصْطِلَاحِيَّ يُوَجِّهُ فِيهِ الْكَلَامَ إِلَى شَخْصٍ وَالْمُرَادُ إِسْمَاعُ غَيْرِهِ . بِخِلَافِ الْوَاقِعِ هُنَا — فَإِنَّ الْخِطَابَ مُوَجَّهٌ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ . وَإِنَّمَا جَازَ إِطْلَاقُ لَفْظَةِ التَّعْرِيزِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ التَّعْرِيزِ .

(٤) فِي ب : « إِنْ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِالتَّقْصِصِ .

(٥) فِي أ : زِيَادَةُ : « وَهَذَا إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مِثْلَ يَتَصَرَّفُ بِالإِضَافَةِ » .

النوع الثاني في الربط والتعلق^(١)، وهو لا يخلو إمّا أن يكون بين الجملتين، [أولا يكون بين الجملتين]^(٢)؛ وحينئذٍ إمّا بين المفردين^(٣) أو بين مفرد وجملة^(٤).

أمّا الثاني — وهو : أن لا يكون بين الجملتين —^(٥)؛ فالتعلق^(٦) والربط بينهما لا يكون إلاّ بالحمل^(٧) والإسناد، ثمّ^(٨) الحمل قد يكون وحده؛ أي: مجرداً؛ كما قال: إمّا بين المفردين^(٩) أو مفرد وجملة؛ فبالحمل وحده. أو مؤكّداً؛ أي : وقد لا يكون مجرداً؛ وذلك إمّا أن يكون مؤكّداً بالفصل — أي : بضمير الفصل —؛ نحو : (زيد هو القائم^(١٠)) أو (هو قائم)؛ أو (هو أحسن من بكر) أو (خير منه) / .

[٢٧]

- (١) في أ: «التعليق». والمراد بالربط والتعلق: اتصال أحد طرفي الكلام من المحكوم عليه والمحكوم به بالآخر.
- (٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من: أ؛ ولا بدّ منه لإقامة السياق.
- (٣) نحو: «زيد منطلق».
- (٤) نحو: «زيد أبوه منطلق».
- (٥) عبارة: «وحيثئذٍ... بين الجملتين» ساقطة من ب.
- (٦) في أ: «فالتعليق».
- (٧) الحمل هو الحكم بحصول أحد الطرفين للآخر.
- (٨) في ب «و» بالعطف بالواو.
- (٩) هكذا — أيضاً — في أ، ف. وفي ب: «مفردين».
- (١٠) في الأصل: «العالم». والصواب من أ، ب، ف. ويدلّ عليه ما بعده.

ويُفيد : أن ما دخل عليه خبرٌ لا صفةً؛ ولهذا سُمّي ضمير الفصل؛
لأنّه يفصلُ بين كونه خبراً وصفةً؛ إذ لا يجوزُ الفصلُ بين الصّفةِ
والموصوفِ .

والحاصلُ : أن ضميرَ الفصلِ ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ
يتوسّطُ بينه وبين الخبرِ إذا كان معرفةً؛ نحو : (زيدٌ هو القائم)؛
إذ لا يلتبسُ بأنّه صفةٌ إذا كان نكرةً؛ نحو : (زيدٌ قائمٌ) . أو كان فعلاً؛
نحو : (زيدٌ هو قامٌ) أو (يقومُ)، أو كان للتّفضيلِ؛ إمّا بصيغةِ أفعالٍ؛
نحو : (زيدٌ هو أحسنُ من بكرٍ)، وإمّا بغيرها؛ نحو : (زيدٌ هو خيرٌ منه) .
أمّا في الفعلِ فلائنه يُشبهه المعرفةُ من حيثُ اللفظُ؛ لامتناعِ دخولِ
اللامِ عليه . ولا يَرِدُ^(١) : (غلامٌ رجلٌ)؛ لأنّ الامتناعَ في الفعلِ ذاتي^(٢)،
وفيه عرضي^(٣)؛ فلا اعتدادُ به^(٤) . وأمّا في صيغةِ التّفضيلِ^(٥)؛ فلائنها تُشبهه
بالمعرفةِ من حيثُ المعنى؛ لأنّ معنى قولك : (أفضلُ من كذا) : الأفضلُ؛
باعتبارِ أفضليّةِ^(٦) معهودةٍ؛ فالتعريفُ يمسه مساً قوياً^(٧) .

(١) في ب : « ويرد » وهو خطأ ظاهر .

(٢) أي : امتناع دخول اللام على الفعل غير متحقّق أصلاً؛ إذ لا يجوز دخولها مطلقاً .

(٣) لأن امتناع دخول اللام على (غلام) عارض للإضافة؛ إذ لا يجوز الجمع بينهما .

(٤) في ب : « فيه » .

(٥) في الأصل : « التّفضيلي » . والصّواب من أ ، ب .

(٦) في الأصل : « أفضليته » وهو تحريف بالزيادة . والصّواب من أ ، ب .

(٧) في الأصل : « قرباً » وفيه تصحيف وتحريف . والصّواب من أ ، ب .

وقد^(١) يُقصدُ به^(٢) الحَصْرُ في المبتدأ وتخصيصه به؛ وفيه نوعٌ مخالفةٌ لما^(٣) في «الفتح»؛ لأنه قال^(٤): «وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي: إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه»؛ وهو يدلُّ على أنه كلُّما أُورد ضمير الفصل قصد به الحصر والتَّخصيصَ . وعبارةُ الأستاذ أسد^(٥)؛ لعدم وجوب^(٦) كونه للحصر^(٧).

(١) «قد» — هنا — للتقليل .

(٢) «به» ساقطة من ب، والضمير في «به» عائدٌ إلى ضمير الفصل .

(٣) في أ زيادة: «قال»، والسِّياق لا يستدعيها وبخاصة مع ورودها فيما بعد .

(٤) «الفتح»: (١٩١) .

(٥) أي: أصوب . ينظر: اللسان: (سدد): (٢٠٧/٣، ٢٠٨) .

(٦) في الأصل: «وجود» وهو تحريف . والصواب من: أ، ب .

(٧) ردُّ طاش كبرى زاده قولَ الكرمانى: « وفيه نوع مخالفة لما في الفتح ... » وقال

(شرح الفوائد / ١١٥): « وأقول لا دلالة في الفتح على هذا الوجوب؛ بل فيه

ما يدلُّ على خلافه؛ حيث قال: (وأما الحالة التي تقتضي الفصل إذا كان المراد

التَّخصيص) إذ لا يلزم من إيراد الضمير عند إرادة الحصر أن لا ينفك عن الحصر؛

كما لا يلزم من تقديم المسند إليه عند إرادة الحصر أن لا يفيد التَّقدم غير ذلك .

وإنما لم يذكر السَّكَّايّ إفادة الضمير الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكوراً في

علم التَّحور، وإن أمكن البحث عنه في المعاني على قياس ما مرَّ في أسماء الإشارة أو

لكون اسمه منبئاً عن إفادة الفصل فلا حاجة لذكره .

وفي نظري أنّ هذا الرأي هو الأرجح؛ إذ لا ينتظر من السَّكَّايّ — مع موفور علمه

ودقة فهمه — أن يقصر ضمير الفصل على الحصر؛ وبخاصة أن الحصر بالضمير لا يرد =

أو داخلاً عليه فعلٌ؛ عطفٌ على قوله : « مؤكِّداً »^(١)؛ أي: أو لا يكون^(٢) مؤكِّداً . وحينئذٍ إمّا أن يكون داخلاً عليه فعلٌ؛ وهو إمّا أن^(٣) يفيد حالاً للحكم؛ من دوام، أو حدوث^(٤)، أو انتقال إليه عن غيره، أو نفى؛ نحو : « لا زال »^(٥)؛ مثال للدوام، و« كان » للحدث . و« صار » للانتقال، و« ليس » للنفي، أو قرب؛ عطفٌ على دوام؛ وذلك القربُ والدنوُّ للخبر [إمّا]^(٦) رجاءً؛ نحو : (عسى)، أو حصُولاً؛ نحو^(٧) (كاد) .

أو لاعتقادك^(٨)؛ عطفٌ على قوله : « للحكم »؛ أي : أو يفيدُ

= إلا نادراً وفي التّزر اليسير من الأحوال . ثمّ كيف لنا أن نجتمع بين ما أورده في قسم التّحو ص : (١١٥) ممّا يدلّ على أنّ ضمير الفصل يؤتى به للفصل بين الخبر والتّعت وبين ما أورده هنا من إفادة الحصر؛ إن قصر عليه !؟ . وكلا القولين في كتاب واحد ! .

(١) فيكون المعنى : الرّبط بين المفردين أو بين المفرد والجملة، إمّا أن يكون بالحمل مجرداً، أولاً؛ فإن لم يكن مجرداً؛ فإمّا بالحمل مؤكِّداً بضمير الفصل، أو بالحمل داخلاً عليه فعل .

(٢) في الأصل : « يكون » . والصّواب من أ، ب .

(٣) « أن » ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل : « حدّث » . والمثبت من أ، ب، ف .

(٥) في أ : « ما زال » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) في أ، ب وردت كلمة : « نحو » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٨) ويلحظ أنّه أعاد حرف الجرّ مع صحّة العطف بدون إعادته؛ لئلا يتوهّم كونه =

حالاً؛ لا اعتقادك له [أي للحكم]^(١)؛ من قُوَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ^(٢)؛ نحو (علمتُ)؛ مثالٌ للقُوَّةِ، و(ظننتُ) للضعف .

أو حرفٌ؛ عطفٌ على « فعل »؛ أي : أو أن يكونَ داخلاً عليه حرفٌ يُفِيدُ حالاً للحكم، وهو لا يفيدُ حالاً للاعتقاد بالاستقراء من كونه؛ أي : الحكم محققاً؛ كـ (إن) — بالكسر، أو مُشاراً إليه كـ (أن) — بالفتح، أو مُشَبَّهاً كـ (كأن)، أو مرجوياً كـ (لعل)، أو متمنئاً^(٣) كـ (ليت)؛ وهذا^(٤) في بعض النسخ . أو منفيّاً [بلا عموم]^(٥) كـ (ما)، ولا المشبَّهين بليس أو مع عمومٍ؛ أي : منفيّاً مع عموم كـ (لا) الجنسية؛ أي: كـ (لا) التي لنفي الجنس؛ فإنها تُفِيدُ التَّنْفِيَّ والتَّعْمِيمَ كليهما^(٦) .

[ب/٢٧]

= معطوفاً على « دوام » .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، وعليه درج الشارح .

(٢) جملة : « من قُوَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ » وردت ضمن كلام الشارح في الأصل .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب : « متمنئاً » .

(٤) في ب : « وهذه » . والمشار إليه باسم الإشارة هو ما ورد في آخر عبارة المصنّف؛ من كون الحكم متمنئاً . وإنما أهمل ذكره في بعض النسخ لأن بحث المصنّف الآن في الخبر، وما دخله التَّمْنِيُّ ليس بخبر بل إنشاء .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ف، ومثبت من أ، ب . ويدلُّ عليه قوله بعده : « أو مع عموم » .

(٦) في أ : « كلاهما »؛ خلافاً للمشهور عند العرب؛ حيث جعل المثني وما ألحق به بالألف مطلقاً : رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وهي لغة كنانة، وبني الحارث، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة، وزبيد، وخنعم، وهمدان، وعذرة .

وهذه المباحث ممّا زادها^(١) على «المفتاح»، ولا بُدُّ منها .
 وإمّا^(٢) بَيْنَ غيرهما؛ أي : وإمّا الأوّل — وهو^(٣) ما يكون بين غير
 القسمين —؛ أي : المفردين أو المفرد والجملة؛ كجملتين أُخْرِجتا بِإِدْخَالِ
 حَرْفِ^(٤) الشَّرْطِ أو التَّرْدِيدِ؛ أي : حَرْفِ التَّرْدِيدِ عليهما . عن الحَمْليّة^(٥)؛
 فبالشَّرْطِ؛ أي : فالرَّبْطُ بينهما بالشَّرْطِ أو بالتَّرْدِيدِ^(٦) — كما
 سيأتي —؛ لأنَّ الرَّبْطَ الحَمْليَّ لا يُمكن بين^(٧) التَّسْبِيتَيْنِ؛ فهو إمّا
 بالاتِّصَالِ أو بالانفصال .

مثال حَرْفِ الشَّرْطِ : (إن كانت الشَّمْسُ طالعة فالنَّهَارُ موجودٌ).

(١) في أ، ب : «زاد». والزائد هو المصنّف المدلول عليه بالسِّيَاق .

(٢) أي : الرِّبْط .

(٣) في أ : «فهو» .

(٤) كان الأولى بالمصنّف — رحمه الله — أن يقول : «أداة» لتعمّ الأسماء المتضمّنة معنى

الشَّرْطِ؛ نحو : (إذا)، و (ما) . واعتذر أحد الشَّرَاحِ عن المصنّف — رحمه الله —

بأنَّ مراده بالحرف الكلمة بقرينة قوله بعد هذا : « فالشَّرْطُ أدواته » .

وقال : « كثيرًا ما يجيء الحرف بمعناها (أي : الكلمة) يقولون : حروف التَّهَجِّي

للأسماء التي يعبر بها عن الحروف المبسوطة » .

ينظر : شرح الفوائد الغيائية . مجهول المؤلف (ل : ٩٤) .

(٥) هكذا — بالحاء المهملة — في الأصل، ب . وفي ف : بالجيم . وفي أ : أشار النَّاسِخُ

إلى كليهما بوضع رأس حاء صغيرة تحت الجيم . وسيأتي التَّصْرِيحُ بوردهما عن

المصنّف، وتوجيه كلِّ منهما .

(٦) في ب : « التَّرْدِيدِ » بحذف الباء .

(٧) في ب : « في » .

ومثال حرف التّرديد : (العددُ إمّا أن يكونَ زوجاً أو فرداً)، وآتاهما^(١) أُخرجتا بهما^(٢) عن الحَمْليّة؛ ولهذا لا يَحتملان الصّدقَ والكذبَ .

والحمليّة — بالحاءِ المهملةِ — وهي المناسبُ لقوله: «فبالحمل»، وبالجميم؛ وهو الملائم^(٣) لاصطلاحاتِ الفنِّ [- كما سيأتي - و]^(٤) كلٌّ منهما قرئ على الأستاذ^(٥) .

وأدواته - أي : الشرط - : (إن) للاستقبال مع عدمِ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ ولا وقوعه؛ كما يقولُ القائلُ: (إن تكرمي أكرمك)؛ وهو لا يَعلمُ أتكرمه أم لا^(٦) .

وقد يكون؛ أي : عدم^(٧) الجزمِ لجهلِ المخاطبِ؛ أي : استعمال «إن»

(١) في أ : « فأنهما » . والمراد الجملتين .

(٢) أي : بالشرط والتّرديد .

(٣) في ب : « يلائم »

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : الحمليّة والجمليّة؛ أمّا الأولى فقد تقدّم توجيه الكلام عليها ضمن كلام الشّارح .
وأما الثّانية (الجمليّة)؛ فلأنّ الرّبط بالشرط أو التّرديد يخرج الجملتين عن الجمليّة؛ إذ الشرط يحكم بسببيّة الأولى للثّانية، والتّرديد يحكم بمنافاة الأولى للثّانية . وبالتالي يخرجان عن ما تستلزمه الجملة من احتمال الصّدق والكذب . ويصيران في حكم المفردين وتصير الجملة مجموعهما .

(٦) في أ، ب : « أو » .

(٧) في الأصل : « عند » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى؛ لأنّ مراد المصنّف إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهره؛ ليحيى للدلالة على عدم جزم المخاطب به .
أمّا لفظة « عند » فوجه قبولها ضعيف؛ يتحقّق بصرف الجزم إلى المتكلم؛ والسّيّاق فيما بعد بخلافه .

في مقام الجزم يكون لنكته، وهي إما :
 لجهل المخاطب به^(١) وعدم جزمه [به]^(٢)؛ كما تقول لمن يكذبك
 فيما أنت تُخبره : (إن صدقتُ فقل لي ماذا تعمل ؟)^(٣).

أو تجهيله؛ أي : تنزيل المخاطب العالم مترلة الجاهل؛ لعدم جريه
 على موجب العلم؛ كما تقول لابن لا يُراعي حق أبيه : (إن كان أباك
 فلا تؤذِه)؛ فإن الابن لَمَّا لم يراعِ حقَّ أبيه فكأنَّه جاهلٌ به .
 أو للتجاهل^(٤)، كتجاهل العُلامِ في جواب من يسأله^(٥) عن سيده :
 أهو في الدار ؟؛ وهو يعلمُ أنه فيها : (إن كان فيها أخبره بأنك على
 الباب)^(٦).

فِيغْلِبُ الْمَسْتَقْبَلُ لَفْظًا إِلَّا لِنَكْتَةٍ؛ أي : لعدم الجزم بتحقيق الجزاء؛
 الَّذِي عُلِّقَ بِالشَّرْطِ؛ الَّذِي عُدِمَ الْجُزْمُ - أَيْضًا - فِيهِ^(٧) يُغْلِبُ

(١) أي : بوقوع الشرط ولا وقوعه .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) وعليه؛ فإن المتكلم لا يبنى كلامه على اعتقاده الذي يجزم به، وإنما على اعتقاد
 المخاطب .

(٤) في أ : « التَّجَاهِلُ » . والمرادُ به : إظهار المتكلم الجهل بالشَّيْءِ مع أنه عالم به
 لاستدعاء المقام إياه .

(٥) في أ : « يسأل » .

(٦) وبهذا ستر على سيده فلم يكشف عنه بقوله : « نعم »، ونجا من الكذب فلم يقع فيه
 بقوله : « لا » .

(٧) في الأصل : « فيه - أَيْضًا » . والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى .

المستقبل لفظاً^(١). وقلما يُترك في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق^(٢) نظراً إلى لفظه — من غير نكته؛ نحو: ﴿إِنْ يَتَّقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُورُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾^(٣) إشارة إلى تحقق المودة بدون الشرط؛ إذ القياس أن يقول^(٤): «ويودّوا».

قال في «الفتاح»^(٥): «ترك (يودّوا) إلى لفظ^(٦) الماضي؛ إذ لم تكن تحتل وداقهم — لكفرهم — / من الشبهة ما كان يحتملها كونهم: [١/٢٨] إن يتقوهم أعداء لهم وباسطي الأيدي والألسن إليهم للقتل والشتم». وقال في «الكشاف»^(٧): «فإن قلت: كيف أورد جواب الشرط مضارعاً مثله، ثم قال: ﴿وَوَدُّوا﴾^(٨) بلفظ الماضي؟، قلت: الماضي

(١) لأن المستقبل لم يقع بعد؛ فلم يؤذن بالتحقق بخلاف الماضي. وإنما قال «لفظاً»؛ لأنّ (إن) تجعل الفعل بعدها مستقبلي المعنى دائماً، وإن ورد بصيغة الماضي؛ لما تقدّم من أن (إن) للاستقبال.

(٢) في الأصل: «بالتحقيق». والمثبت من: أ، ب.

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ٢.

(٤) في أ: «يقال».

(٥) ص: (٢٤٠).

(٦) هكذا — أيضاً — في الفتح. وفي أ: «لفظة».

(٧) (٥١٢/٤).

(٨) في ب: «ودّوا» وهو تحريف بالتقص.

وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة؛ كآته قيل : ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم؛ يعني^(١) : أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً؛ من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً . وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم، وأولها؛ لعلمهم : أن الدين أعز عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذلون لها دونه . والعدو أهم^(٢) شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه .

وقال في « الإيضاح » : وفي كونه من هذا الباب « نظر؛ لأن واددتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم؛ فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة»^(٣).

و(إذا) له؛ أي : للاستقبال، مع الجزم والقطع بوقوع الشرط، ولو ادعاء؛ أي : الجزم به إما تحقيقاً؛ كما [إذا]^(٤) قلت : (إذا طلعت الشمس فإني أفعل كذا)، أو ادعاء؛ كما إذا قلت : (إذا جاء محبي فإني أفعل كذا)؛ فإن محبي الحب ليس قطعياً تحقيقياً؛ بل ظنيّاً وادعاءً؛ فإنّ المحب لمن يهواه زوار . فيغلب الماضي لفظاً لكون الماضي أقرب إلى القطع من المستقبل - في الجملة - نظراً إلى اللفظ .

(١) هكذا - أيضاً - في الكشاف . وفي أ، ب : «معنى» .

(٢) في ب : « أتم » وهو تحريف .

(٣) ينظر : الإيضاح : (١٢٤/٢) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السياق، كما

هو الحال في القسم المقابل القادم .

ونحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(١) بلفظ: «إِنْ» مع المرتابين دون «إِذَا» مع أَنَّهُ القياس؛ إشارة إلى أَنَّهُ^(٢) ليس من شأنه أَنْ يتحقَّق^(٣)؛ لاشتغال المقام على ما يقلع الرئية عن أصلها؛ وهو قدرة الله والدلائل الدالة على البعث والتَّزْيِيل . أو للتغليب^(٤)؛ عطف على قوله: «إشارة»؛ أي: أو لفظ: (إِنْ) مع المرتابين^(٥) يكون لتغليب غير المرتابين - مَن خُوطبوا - على مُرتابهم^(٦).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٣ .

(٢) أي: الإرتياب .

(٣) في أزيادة: «الارتياب»، وبها يخرج الكلام عن الفصاحة لعود الضمير قبلها عليها وهي متأخرة لفظاً ورتبة . اللهم إلا إذا قدم قبلها (أي) التفسيرية . وعلى مثلها درج الشارح - رحمه الله - .

(٤) والتغليب: ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاق لفظه عليهما . التبيان في البيان: (٤٢٨) .

(٥) قوله: «يكون ... المرتابين» ساقط من ب .

(٦) وهنا يرد إشكال؛ وهو أن التغليب جمع بين مراتب يقيناً وغير مراتب يقيناً . وعلى كلا التغليبين لا يصح استعمال (إِنْ)؛ لأن الشرط لا يخلو إما قطعي الوقوع، أو قطعي عدم الوقوع .

فإن قيل: إن التغليب يترهما بمترلة بين المترلتين؛ بحيث لا يقطع بارتياهم ولا بعدم ارتياهم .

قلنا: إن سلوك ذلك ليس من التغليب في شيء .

فإن قيل: الشرط إنما هو وقوع الارتياب في المستقبل؛ وهو محتمل الوجود والعدم .

قلنا: المعنى ظاهر في أن الارتياب ليس حاصلًا مستقبلاً؛ ولهذا زعم الكوفيون وكثير

من النحاة أن (إِنْ) هنا بمعنى (إِذَا)، واستدلوا على ذلك بأنه متى أُريد إبقاء معنى =

ك ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾؛ أي: كالتغليب الذي في قوله - تعالى -: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿١٦﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴿١٧﴾﴾؛ ^(١)؛ فَإِنَّ إِبْلِيسَ ^(٢) عُدَّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ مع أنه كان من الجنِّ تَغْلِيْبًا؛ لِأَنَّ حَمَلَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمُتَّصِلِ ^(٣) هُوَ الْأَصْلُ . وَ (لِلذُّكُورِ)؛ أي: وَكَالتَغْلِيْبِ الَّذِي يَكُونُ لِلذُّكُورِ عَلَى الْإِنَاثِ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَكَأَنَّهُ مِنَ الْقَاتِلِينَ﴾ ^(٤) .

[ب/٢٨] وَ (الْعُقْلَاءُ)؛ أي: وَكَالتَغْلِيْبِ / الَّذِي [يَكُونُ] ^(٥) لِلْعُقْلَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ

= الْمَاضِي مَعَ (إِنْ) جَعَلَ الشَّرْطُ لَفْظَ (كَانَ) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ﴾ .

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ مِنْ تَغْلِيْبِ مَنْ يَشْكُ فِي ارْتِيَابِهِ كَالْمُنَافِقِينَ عَلَى غَيْرِهِمْ . أَوْ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ تَغْلِيْبِ غَيْرِ الْمَرْتَابِينَ عَلَى الْمَرْتَابِينَ . فَصَارَ الشَّرْطُ - بَعْدَ التَّغْلِيْبِ - قَطْعِيًّا الْإِنْتِفَاءَ فَاسْتَعْمَلَ (إِنْ) فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّبَكُّيْتِ . وَفِي الْوَجْهِ الْأَخِيرِ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ .

يَنْظُرُ : الْمَطْوُولُ : (١٥٨) ، شَرْحُ الْإِيضَاحِ لِلدُّكْتُورِ / عَبْدِ الْمُنْعَمِ خَفَاجِي : (١٢٠/٢)، بَغِيَّةُ الْإِيضَاحِ لِلشَّيْخِ الصَّعِيدِيِّ : (١٤٤) .

(١) سُورَةُ الْحَجَرِ، الْآيَةُ : ٣٠ وَبَعْضُ الْآيَةِ ٣١ . وَسُورَةُ صَ مِنْ الْآيَةِ ٧٣ وَبَعْضُ الْآيَةِ ٧٤ .

(٢) قَوْلُهُ : « فَإِنَّ إِبْلِيسَ » سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٣) فِي ب : « عَلَى التَّفْصِيلِ » وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .

(٤) سُورَةُ التَّحْرِيمِ، مِنْ الْآيَةِ : ١٢ . وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : (مِنَ الْقَاتِلَاتِ)؛ لِأَنَّهُ الْخَاصُّ

بِالْإِنَاثِ؛ وَلَكِنَّهُ أُجْرِيَ الْخُطَابُ عَلَى صِيغَةِ الذُّكُورِ؛ تَغْلِيْبًا لِلذِّكْرِ عَلَى الْأُنْثَى .

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ . وَنَاسِبُ السِّيَاقِ إِثْبَاتُهُ؛ كَمَا هُوَ

الْحَالُ فِي التَّغْلِيْبِ السَّابِقِ .

أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ^(١) فِيهِ ﴿٢﴾ خِطَابًا شَامِلًا لِلْعُقَلَاءِ وَالْأَنْعَامِ، فَعُغِبَ
 الْمُخَاطَبُونَ^(٣) عَلَى الْعُيُوبِ^(٤)؛ وَهَذَا جِيءَ بِالْكَافِ لَا بِالْهَاءِ^(٥)، وَغُغِبَ
 الْعُقَلَاءُ^(٦) عَلَى غَيْرِهِمْ^(٧)؛ وَهَذَا جِيءَ بِالْمِيمِ دُونَ التَّوْنِ^(٨).
 وَكَـ(الْأَبْوِينِ)؛ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ . [وَرِ الْقَمْرَيْنِ]؛ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ^(٩)،
 وَ(الْعَمْرَيْنِ)؛ لِأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرِ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]^(١٠) تَغْلِييًا [لِأَخْفِ
 اللَّفْظَيْنِ]^(١١).

ولو لم يكن الواو في^(١٢) قوله : « كالأبوين » يكون هو والقمرين

(١) ﴿ يَذَرُوكُمْ ﴾ : يخلقكم . غريب القرآن وتفسيره : (٣٣٠) .

(٢) سورة الشورى، من الآية : ١١ .

(٣) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ .

(٤) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ ﴾ .

(٥) فقال : ﴿ يَذَرُوكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرؤها) .

(٦) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ .

(٧) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ ﴾ .

(٨) فقال : ﴿ يَذَرُوكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرهن) .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب، وسيرد ما يدل على وجوده .

وهو — أيضاً — في المفتاح . كما أن لفظة « القمرين » واردة في ف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(١١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبت من : أ . وناسب المقام إثباته

لما فيه من إيضاح مطلوب .

(١٢) في ب : « وفي » وهو تحريف بالزيادة .

مثالين لتغليب الذكور . وينبغي أن لا يكون حينئذ لفظة^(١) العُمَريين فيه^(٢)؛ كما ليس في المفتاح؛ وهكذا في بعض النسخ .
اعلم : أن في هذه الصَّفحةِ اختلفت^(٣) النسخُ بحسبِ تقديمِ بعضٍ وتأخيرهِ، لكنَّ النسخةَ الصَّحيحةَ والموافقةَ للمفتاح كما شرحناه .

و (إذا ما) للتعميم في الأزمنة؛ فإن (إذا) بمعنى : وقت، و(إذا ما) بمعنى : كل وقت؛ قال في « المفتاح »^(٤) : « لا فرق بين (إذا) و(إذا ما) في باب الشرط من حيثُ المعنى إلا في الإبهام في الاستقبال »^(٥)؛ وليس فيه^(٦) ذكرُ التعميم، كما ليس في « المختصر »^(٧) ذكرُ الاستقبال؛ اللهم إلا أن يُقال : لفظة قوله : « في الاستقبال » في بحث (متى ما)^(٨) يتعلَّقُ به -

(١) في ب : « لفظ » .

(٢) لأنه لا يصدق عليه حينئذ أن يكون مثلاً لتغليب الذكور .

(٣) في أ، ب « اختلف » وكلاهما جائز .

(٤) ص : (٢٤٣) .

(٥) مراده أن في (إذا ما) إبهاماً في الوقت المستقبلي، بخلاف (إذا) فمتى قلت لشخص ما : (آتيك إذا طلعت الشمس) ولم تأت في أول الطلوع؛ فأنت مخلف للوعد؛ وإن جئت فيما بعد من وقت الطلوع . أمّا إذا قلت له : (آتيك إذا ما طلعت الشمس) ولم تأت في أول الطلوع فأنت لا تعدّ مخلفاً للوعد وإن تأخرت فيما بعد من وقت الطلوع .

(٦) أي : في المفتاح .

(٧) أي : مختصر الإيجي « الفوائد الغيائية » الذي نحنُ بصدد تحقيق شرحه .

(٨) سيرد مباشرة بعد بحث (إذا ما) وهذا ما جعل الشارح - رحمه الله - يربط في

الاستقبال بينهما .

أيضاً، أو يكون المراد بالأزمنة: الأزمنة^(١) التي تدلُّ (إذا) عليها وهي الاستقبالية.

و«متى ما» لتعميم الأوقات في الاستقبال؛ قال في «المفتاح»^(٢):
 و(متى)^(٣) لتعميم الأوقات في الاستقبال؛ أي^(٤): وقت من الأوقات
 الاستقبالية، و(متى ما) أعمُّ منه^(٥)؛ أي: كلَّ وقت منها^(٦)؛ فالأوَّل: التَّعميمُ
 على سبيل البدل، والثَّاني: على سبيل الاستغراق؛ ولهذا قال الفقهاء: لا^(٧) يتكرَّر
 الطَّلَاقُ المَلْعُوقُ على (متى)، ويتكرَّرُ في (متى ما)^(٨).

(١) كلمة (الأزمنة) ساقطة من أ.

(٢) ص: (٢٤٣).

(٣) «متى» ساقطة من ب. وفي أ، سقط منها الواو.

(٤) في أ: «إلى»، وهو تحريف بالزيادة.

(٥) في ب: «عنه»، وهو تحريف.

(٦) في الأصل: «منهما»، والصَّواب من أ، ب.

(٧) في الأصل: «لم»، والصَّواب من أ، ب، مصادر القول.

(٨) يوحى قول الشَّارح — رحمه الله —: «ولهذا قال الفقهاء... متى ما» أن

الفقهاء مجمعون على الحكم الذي نصَّ عليه، أو على أقلِّ تقدير اتفاق غالبيتهم عليه،

وليس الأمر كذلك؛ إذ إنَّ من تعرَّض لـ «متى ما» من الفقهاء أدار الحكم معها

كما أداره مع «متى» كسائر أدوات الشرط الأخرى. ولم يتحقق تكرار الطلاق عن

فقهاء المذاهب الأربعة بشيء من تلك الأدوات إلا مع «كلِّما» فقد نصَّ الجميع على

تكرار الطلاق معها، ولم يشدَّ عن ذلك إلا أبو بكر الحنبلي؛ حيث

قال: «في (متى) ما يقتضي تكرارها»، وقوله مرجوح رده أهل المذهب قبل غيرهم.

ينظر المسألة في: حاشية ابن عابدين: (٣٥٢/٣)، وتبيين الحقائق شرح كتر

الدقائق للزيلعي: (٢٣٣/٢، ٢٣٤)، الخرشي على خليل: (٣٧/٤)، المجموع =

«وحيثما» و«أينما» في الأمكنة؛ أي : للتعميم في الأمكنة، قال في «الفتاح»^(١): و(أين) لتعميم الأمكنة، والأحياز^(٢)؛ أي^(٣): مكان من الأمكنة؛ و(أينما) أعم؛ أي : كل مكان [كان]^(٤)، و(حيثما) نظير (أينما)^(٥).

= شرح المهذب للنووي : (٢٩٨/١٨)، شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين : (٣٥٢/٣)، الكافي لموفق الدين قدامة المقدسي : (٤٧٢/٤) .
هذا؛ وقد عول الشارح في قوله المتقدم على الشيرازي الذي نقل ما قاله صاحب العزيز في شرح الوجيز حكاية عن أبي الحناطي قائلاً: « وحكى أبو عبد الله الحناطي وجهاً غريباً وهو أن (متى ما) تقتضي التكرار مثل (كلما) دون (متى)». ينظر: الفتح للشيرازي: (٤٧٩).
وقد ساق هذا الوجه النووي عن الحناطي - أيضاً -، ووجهاً آخر عنه هو أن (متى) مثل (متى ما) تقتضي التكرار. ثم وصف هذين الوجهين بأنهما شاذين ضعيفين. ينظر : روضة الطالبين : (١٢٨/٨) .
ورحم الله الكرماني كيف نسب هذا الوجه - مع غرابته ومناهضته أقوال الفقهاء - إلى الفقهاء !؟

(١) ص : (٢٤٣)؛ بتصرف بالزيادة والتقص .

(٢) الأحياز : جمع حيز؛ وهو التاحية، وجمعه على أحياز نادرٌ على غير قياس . ينظر : اللسان : (حوز) : (٣٤٢/٥) .

(٣) في أ : « إلى »؛ وهو تحريف بالزيادة .

(٤) ما بين المعرفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) كلمتا : « نظير أينما » سقطتا من ب .

«وَمَنْ فِي الْعُقَلَاءِ؛ أَي: لِلتَّعْمِيمِ فِيهِمْ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - :

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَآغَمًا كَثِيرًا﴾^(١).

و«ما» أعمُّ منه؛ أَي: لِلتَّعْمِيمِ فِي الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ -

تَعَالَى -: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾^(٢).

قال في «المفتاح»^(٣): «(من) لتعميم أولي العلم»؛ وهو أعمُّ من

العقل؛ لأن العلم يُطلقُ على الله؛ بخلافِ العقل؛ فإنه لا يُطلقُ عليه .

و«مهما» أعمُّ [منه]^(٤)؛ أَي: من كلمة (ما)؛ نَحْوُ قَوْلِهِ - تَعَالَى -:

﴿مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ عَايَةٍ لَلتَّسْحَرْنَا﴾^(٥)؛ وَإِذَا قُلْنَا : أَصْلُهُ / (ما)

(ما)؛ أَي: هي^(٦) مركبةٌ من (ما) الشرطيّة، و (ما) الزائدة لتأكيدِ
معنى الشرطيّة، وقلبت الألف^(٧) هاءً تخفيفاً؛ لاجتماع

(١) سورة النساء؛ من الآية : ١٠٠ . وفي أ؛ أستشهد بالآية إلى نهاية
قوله تعالى : ﴿ وَسَعَةٍ ﴾ .

(٢) سورة البقرة، من الآية : ١٩٧، ومن ٢١٥ . وسورة النساء، من الآية ١٢٧ .

وجزاء الآية المستشهد به، وقول الشارح قبله : «نحو قوله» ساقط من أ .

(٣) ص : (٢٤٣) بتصرفٍ بالزيادة والتقص .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ف .

(٥) سورة الأعراف؛ من الآية : ١٣٢ .

(٦) «هي» ساقطة من أ .

(٧) في أ : «ألفها»، والمثبت هو الأولى؛ دفعاً لما قد يتوهم أنّ الضمير عائد إلى (ما)

الزائدة المؤكدة .

المثلين^(١)، فظاهر^(٢)، وإن قلنا : إنه اسم مفرد موضوع للعموم؛ فكونه
أعم أظهر؛ نظراً إلى أن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى؛ كالشُقندف
والشُقنداف^(٣).

و«أي» فيما تُضاف إليه؛ أي : «أي»^(٤) لتعميم ما تُضاف إليه من
أولي العلم؛ نحو : (أي رجلٍ)، وغيرهم؛ نحو (أي شجرٍ) .
و«أنى» في الأحوال؛ أي : للتعميم^(٥) في الأحوال الرجعة إلى
الشروط؛ كما تقول: (أنى تقرأ أقرأ^(٦))؛ أي: على أي حال توجد
القراءة^(٧) - من جهرها وهمسها، أو غير ذلك - أوجدتها أنا .
وكله؛ أي : كل واحد من هذه المعجمات لترك تفصيل ممتنع؛

(١) في الأصل : « مثلين » والمثبت من أ، ب، على اعتبار أن المثلين معلومان .

(٢) أي : وجه العموم ظاهر؛ من حيث إن زيادة الثانية زيادة في العموم - كما سبق
أن بيّنه الشّارح في أثناء حديثه عن (إذا ما)، والفرق بينهما وبين (إذا) .

(٣) قال الزّخشرى موضحاً ذلك (الكشاف : ٥٠/١) : « ومما طنّ على أذني من ملح
العرب أنّهم يسمّون مركباً من مراكبهم بالشّقندف؛ وهو مركب خفيف ليس في
ثقل معامل العراق؛ فقلت عن طريق الطائف لرجل منهم : ما اسم هذا الحمل ؟
أردت الحمل العراقيّ . فقال : أليس ذلك اسمه الشّقندف ؟ قلت : بلي، فقال : هذا
اسمه الشّقنداف . فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى » .

(٤) كلمة «أي» الثانية ساقطة من أ .

(٥) في ب : « لتعميم » .

(٦) كلمة : « أقرأ » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السياق .

(٧) في ب وردت الجملة هكذا : « على حال القراءة » والمعنى واحد .

لكونه غير واف بالحصص، أو مهمل^(١)؛ إلى الإجمال؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾^(٢).

ثم الطرفان^(٣) لا ثبوت لهما؛ فلا يكونان اسمين ولا ماضيين .

لما كان الشرط والجزاء تعليق حصول أمرٍ بحصول ما ليس بحاصل - استلزم ذلك في جملتيهما امتناع الثبوت؛ فامتنع أن يكونا اسمين أو أحدهما^(٤)، وكذا امتناع المضي؛ فامتنع أن يكونا ماضيين أو أحدهما^(٥).

قوله : (لا ثبوت لهما)؛ معناه : لا ثبوت لكل واحد^(٦) منهما؛ فلا يكونان؛ أي : لا يكون كل واحد منهما اسمين؛ فيشمل امتناع كونهما اسمين . وامتناع كون^(٧) أحدهما كذلك، وكذا في الفعل .

فإن وقع في كلام البليغ أن يكونا [اسمين أو ماضيين]^(٨) أو يكون

(١) في الأصل : «مهمل» وهو خطأ ظاهر . والصواب من : أ، ب، ف.

(٢) سورة التور؛ الآية : ٥٢ .

(٣) أي : الشرط والجزاء في الجملة الشرطية . والكلام عطف على قول المصنف : «فالشروط وأدواته» .

(٤) لدلالة الاسم على الثبوت والدوام .

(٥) لدلالة الماضي على الحصول والانتهاء .

(٦) في أ : «لا ثبوت لشيء أو لكل واحد» .

(٧) كلمة : «كون» ساقطة من ب .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ؛ وبه يتضح المعنى .

أحدهما اسمًا أو ماضيًا؛ فللادِّعاء؛ أي : فعلى سبيل الادِّعاء، ولا يُصارُ إليه إلا لنكتة؛ مثل : إرادة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لتأخذ الأسباب، أو لأنَّ المتوقَّع كالواقع؛ أي : إمَّا لقوة الأسباب المتأخذة المتظاهرة في وقوعه؛ نحو: (إن اشترينا كذا) حال انعقاد الأسباب في ذلك الشَّري، وإمَّا لأنَّ ما هو للوقوع ومتوقَّع^(١) كالواقع؛ نحو: (إن^(٢) مت).

والفرق بين الصَّورتين : أنَّ الأولى^(٣) بنفسها ليست معلومة الوقوع بل بالأسباب، والثانية بنفسها معلومة؛ نحو: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٤) فإنه - أيضًا - ورد على فرض ما هو للوقوع واقعًا؛ لكون هذا التَّداء ضروريَّ الوقوع كالموت، / وإلَّا يجبُ أن يقال : (يُنَادِي)؛ لأنَّه في يومِ القيامة .

أو للتَّعريض؛ عطفٌ على قوله : « لتأخذ » لا على قوله^(٥) : « للادِّعاء »؛ لأنَّه من أقسامه . وهو أن يكون الخطابُ

(١) في الأصل : « والتَّوقَّع » . وفي ب : « متوقَّع » والصَّواب من أ .

(٢) في الأصل : « أفأنَّ متَّ » بالاستفهام؛ وبه خرج المثال عن الاستشهاد . والصَّواب من : أ، ب، وعليه لفظ المفتاح .

(٣) في الأصل : « الأوَّل » والصَّواب من : أ، ب .

(٤) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ . والاستشهاد بالآية الكريمة في غير المبحث؛ حيث وقع الماضي فيه موقع المستقبل في غير الشرط؛ لتحقق وقوع الخبر لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره .

(٥) قوله : « على قوله » ساقط من ب .

لواحد والمرادُ غيرُه؛ مثلُ قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(١)؛ تعريضاً بأنَّ قومَه اتَّبَعُوا أهواءَهُم فيما مضى من الزَّمانِ؛ لأنَّ الرِّسولَ لم يتَّبِعْ، فأبرزَ غيرَ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ ادِّعاءً .

والتَّعريضُ يكونُ لدواعٍ منها :

أن لا يَصِرُوا؛ أي: أن لا يَصِرَ المعرَّضونَ به على ما هم عليه، ولا يزيدَ غَضِبُهُم عندَ إسْماعِه^(٢) الحقُّ؛ بخلاف ما لو صُرِّحَ بنسبتِهِم إلى ارتكابِ الباطلِ . وعليه؛ أي : وعلى التَّعريضِ للأمرِ المذكورِ . ورد ﴿قُلْ لَا تُسْئَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْئَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٣)، وإلَّا فحقُّ التَّسْقِ من حيثِ الظَّاهرِ : « لا تُسألونَ عَمَّا عملنا، ولا تُسألُ عما تُجرمونَ»، وما قبلُه؛ أي : وكذا وردَ عليه ما قبلُه؛ أي : ما قبل قوله: ﴿قُلْ لَا تُسْئَلُونَ...﴾ الآية، وهو قوله : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٤)؛ حيثُ رَدَّدَ الضَّلَالِ^(٥) بينهم وبين نفسه . والمرادُ: إِنَّا على هدىٍّ وأنتم في ضلالٍ، ولم يُصرِّحْ به لثلاً يُصِرُّوا .

(١) سورة البقرة؛ بعض الآية : ١٢٠، وبعض الآية : ١٤٥، سورة الرِّعدة؛ بعض الآية ٣٧ .

(٢) كلمة « اسْماعِه » ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة سبأ؛ الآية : ٢٥ . والاستشهاد بالآية ليس من قبيل الشرط المسوق فيه الكلام .

(٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ . والاستشهاد بجزء الآية في غير الشرط — أيضاً — .

(٥) في ب « الضَّلالة » .

قال شارحُ «المفتاح» ^(١): «خولِفَ بين (على) و(في) في ^(٢) الدخولِ على الحقِّ والباطلِ؛ لأنَّ صاحبَ الحقِّ كأنَّه على فرسٍ جوادٍ يرتكضُ به حيثُ أرادَ، وصاحبَ الباطلِ كأنَّه مُنعمِسٌ في ظلامٍ لا يدري أين يتوجَّه». و يُسمَّى مثله؛ أي: مثلُ هذا الكلامِ وهو إسماعُ الحقِّ على الوجه المذكورِ؛ كلامٌ ^(٣) المنصفِ؛ لأنَّه يُوجبُ أن يُنصفَ المخاطبُ إذا رجعَ إلى نفسه، [أو لإنصافِ المتكلمِ من نفسه حيثُ حطَّ مرتبته عن مرتبةِ المخاطبِ، ويُسمَّى ^(٤) - أيضاً - استدراجاً؛ لاستدراجه الخصمَ إلى الإذعانِ والتَّسليمِ، وهو شبيهٌ بالجدلِ؛ لأنَّه ^(٥) تصرفٌ في المغالطاتِ البرهانيةِ ^(٦)؛ وهذا في المغالطاتِ الخطابيةِ ^(٧).

(١) مفتاح المفتاح للشيرازي: (٤٩١) وفيه «يركص» مكان «يرتكص».

(٢) حرف الجرُّ «في» ساقطٌ من ب. ولا بدَّ منه لتعام السِّياق.

(٣) في الأصل: «وكلام» بالعطف بالواو. ولا وجه له، والصواب من أ، ب، ف.

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، وبه يستقيم السِّياق ويتضح

المعنى. على أن قوله: «عن مرتبة» ساقطة من ب.

(٥) أي: الجدل.

(٦) أي: التعريض لعدم الإصرار.

(٧) سار المصنّف والشَّارح - رحمهما الله - على مسلك المفتاح فلم يذكرَا من دواعي

التعريض شيئاً غير ما ذكر السُّكَّاكِي - رحمه الله - وزاد أحد شرَّاح الفوائد

الغيايَّة (مخطوط ل: ١٠٢/ب) ما يلي:

«التفخيم كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة؛ من الآية:

٢٥٣]؛ أراد به محمداً (عليه السلام)، أي: هو العَلَمُ في ذلك لا يشتهه ولا يلتبس. =

أو للتفاؤل^(١)؛ نحو: «إن وصلتُ إلى حبيبي» .
 أو لإظهار الرغبة بوقوعه؛ نحو: «إن ظفرتُ بحسنِ العاقبةِ»؛ فإنَّ الطالبَ إذا عظمت رغبته في حصولِ أمرٍ، ويبالغ حرصه فيما يطلب؛ ربَّما انتقشت في الخيالِ صورتهُ لكثرة ما يُناجي به نفسه؛ فيخيّلُ إليه غيرَ الحاصلِ حاصلًا، وبينهما^(٢) عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ .
 وأمَّا نحو: (إن أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمس) بدخول (إن) على الفعل^(٣) الماضي لا على سبيل الادّعاء لا بدَّ له من تأويل؛ فمؤوَّل بأنَّ / المراد به : إن تعتدَّ أو تُخبر بإكرامك إياي اليومَ فاعتدَّ أو أخبر [أ/٣٠] بإكرامي إياك أمس؛ لأنَّ المقدَّرَ في معرضِ الملفوظِ به حين انصبابِ الكلامِ إلى معناه .

= ومنها الاستحياء؛ كقول عائشة — رضي الله عنها — : (كان يقبلُ بعض نساءه وهو صائم) . ومنها : الاستعطاف؛ كما يقول المحتاج : (جئتُك لأسلمَ عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم) . ومنها : الاحتراز عن المحاشنة، كقولك في عرض من يؤدي مسلمًا : (المسلم لا يؤدي أخاه) .

هذا، ويلحظ على جميع ما تقدّم من أمثلة : أنّها واردة في غير الشرط .

(١) عطف على قوله : « لتأخذِ » فيكون من الأمور المقترضة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل .

(٢) في أ : « أو بينهما » ولا وجه للعطف بأو . وضمير التثنية في « بينهما » عائد إلى : التفاؤل، وإظهار الرّغبة .

(٣) كلمة « الفعل » ساقطة من : أ .

«و» لَوُ « لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ أي : لامتناع الجزء لامتناع الشرط^(١)؛ كما تقولُ : (لو جئتني أكرمتك) معلقاً امتناع إكرامك بما امتنع من امتناع^(٢) مجيء مخاطبك؛ ولهذا امتنعت جملتها عن الثبوت، فيغلب الفعل^(٣) الماضي؛ أي : فلزم أن يكونا فعليتين^(٤) ليخلوا عن الثبوت، والفعلُ يكونُ ماضياً غالباً لتناسب معنى لو^(٥)؛ اللهم إلا لنكتة؛ فإنه

(١) هذا هو الرأي المشهور بين الجمهور؛ بمعنى : أن الجزء منتف بسبب انتفاء الشرط (ينظر : الأصول في النحو : ٢١١/٢)، شرح ابن عقيل (٣٥٣/٢) .

ويرى ابن الحاجب أنها على العكس من ذلك؛ أي: أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ بمعنى أن الشرط منتف بسبب انتفاء الجزء (الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤١/٢) . ورأيه هذا — وإن استحسنة المتأخرون — لا يثبت على أساس سليم للمتأمل البصير وليس هذا مقام تفنيده ودفعه، ولمزيد إيضاح ينظر : المطول : (١٦٧)، و شرح الإيضاح لعبد المنعم خفاجي : (١٢٥/٢ — ١٢٦)، والمنهاج الواضح للشيخ حامد عوني : (٢٨٢/٤ — ٢٨٤) .

وخروجاً من الخلاف كان الأولى أن يؤخذ بتعريف سيبويه إذ عرّف (لو) بأنها (الكتاب : ٢٢٤/٤) : « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » وهو ما رجّحه شيخني أ.د عبد العزيز فاخر في كتابه توضيح النحو : (م ٢ : ج ٢٩٣/٤) .

(٢) كلمة « امتناع » ساقطة من ب .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل، ب : « فعلين » والصواب من : أ .

(٥) في الأصل : « له » والصواب من أ، ب . وناسب المضي معنى (لو) لما سبق تقريره

من أن (لو) لتعليق شيء في الزمن الماضي .

حيثُذ يجوزُ أن يُصارَ إلى المضارع؛ نحو قوله — تعالى — ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾^(١) إدخالاً له في سلكِ المقطوع به؛ لصدوره عمن لا يكذبُ ولا خلاف^(٢) في إخباره، وتزيلاً له منزلة الماضي المعلوم، و﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾^(٣) أي: يستمر امتناعه؛ أي: إنَّما قال: ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ ولم يقل: (أطاعكم)؛ لتصوير أن إطاعته مستمرُّ الامتناع فيما يمضي وقتاً فوقتاً؛ إذ المعنى: لو استمرَّ إطاعته وقتاً بعد وقت لعنتم؛ لكن يمتنعُ عنكم لاستمرارِ امتناعه عن إطاعتكم؛ لا لامتناع استمراره عن إطاعتكم؛ كما ظنَّ بعض^(٤)؛ فإنَّه بعضُ الظنِّ^(٥).

(١) سورة السَّجدة؛ من الآية: ١٢ .

(٢) في أ: «أي: لا خلاف» .

(٣) سورة الحجرات؛ من الآية: ٧ .

(٤) يعني بقوله: «كما ظنَّ بعض» ما يشعر به قول الزَّخشي في كشافه؛ (٣٦٤/٤): «فإن قلت: فلم قيل ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ دون (أطاعكم)؟ قلت: للدلالة على أنَّه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه . وأنَّه كلَّما عنَّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه، بدليل قوله: ﴿فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾» من أن المراد به امتناع الاستمرار عن الإطاعة.

(٥) يعني بقوله: «فإنَّه بعضُ الظنِّ» موقفه من القول المظنون وهو أن المراد: امتناع العنت لامتناع الاستمرار عن الطاعة؛ بأنَّ له وجهاً من الصَّواب وموقفاً من القبول . لا الصَّواب المطلق، والقبول التام .

ورأي الكرمانيِّ هذا امتدادٌ لرأي السَّكاكيِّ وعليه سار بعضُ البلاغيِّين من أمثال بدر

الدين بن مالك في المصباح: (٥٧)، والطَّيبيِّ في التَّبيان: (٢٧٤) .

أو هما^(١)؛ أي : الآيتان الشريفتان، يجوزُ أن تكونا لاستحضار الصورة؛ أي : صورة رؤية الجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما^(٢) يقولون في الأولى^(٣)، وصورة إطاعته لهم في كل ما عن لهم في الثانية؛ نحو : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾^(٤)؛ إذ لم يقل: «فأثارت» كـ «أرسل»^(٥)، استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة؛ من إثارة السحاب مُسخراً بين السماء والأرض . ونحو

= أما البلاغيون المحدثون من أمثال الشيخ حامد عوي والشيخ عبد المتعال الصعيدي فيميلون إلى رأي الزمخشري ويرجحونه من وجهين :

«الأوّل : أن القياس أن يعتبر الامتناع واردةً على الاستمرار؛ لأن الفعل يوجد أولاً ثم يرد النفي عليه، واستفادة المعاني من الألفاظ إنما تكون على وفق ترتبها .

الثاني : أن العلة في نفي عنهم إنما هي نفي استمراره - عليه الصلاة والسلام - على طاعتهم، لا استمرار نفي الإطاعة الذي أفاده الوجه الثاني؛ ذلك أن استمرار نفي الإطاعة يقتضي نفي الإطاعة أصلاً بخلاف نفي الاستمرار على الإطاعة؛ فإنه يفيد ثبوتهما، ومعلوم أن أصل الإطاعة لا يترتب عليه عنت؛ بل يبيح عليه مصلحة هي

استحلابهم، واستمالة قلوبهم . المنهاج الواضح : (٢٨٦/٤) .

(١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « وهما » والسياق يأباه .

(٢) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ، ب : « بما » .

(٣) في الأصل : « الأوّل » . والصواب من : أ، ب .

(٤) سورة فاطر، من الآية : ٩ . والواو في بداية الآية ساقط من التنسخ كلها .

(٥) في ب : « كما أرسل » وهو تحريف بالزيادة .

قوله - تعالى - : ﴿إِنْ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) دون « كن فكان »؛ استحضاراً لصورة تكوُّنه^(٢). قال في « المفتاح » بعد ذكر الآيتين وبعد ذكر قوله - تعالى - : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣)، وقوله: (لو تُحَسِّنِ إِلَيَّ لَشَكَرْتَ)^(٤): - «ولك أن تردَّ الغرض، من لفظ^(٥): (ترى) و(يودّ)، و(تحسن) إلى استحضار الصَّورة؛ فبتعداده^(٦) الألفاظ دون لفظِ (يطيعكم) موهم^(٧) بأنَّه ليس للاستحضارِ .

وقد وقع في بعض النسخ مسألة: (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس) ههنا، لكن ذلك^(٨) الموقع الذي وقع هو الموقع، / والموافق للمفتاح .

[٣٠/ب]

(١) سورة آل عمران؛ الآية : ٥٩ .

(٢) في أ، ب : « بكونه » وهو تصحيف .

(٣) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

(٤) ص : (٢٤٧)؛ باختلاف يسير في اللفظة الأخيرة .

(٥) هكذا - أيضاً - في المفتاح . وفي أ، ب : « لفظة » .

(٦) في أ : « فتعداده » .

(٧) في أ، ب : « يوهم » .

(٨) كلمة : « ذلك » ساقطة من ب .

تنبيهات

وهي فوائد زائدة على الأصل^(١)؛ بل بعضها ردُّ عليه .

الأوَّل : (إن) لا تدلُّ على الجزم^(٢) لا أنَّها تدلُّ على عدم الجزم .

قال السَّكَّاكِيّ : الأصلُ فيها عدمُ الجزم^(٣) [أي : تدلُّ على عدم

الجزم]^(٤) بحسب الأصل، وقال الأستاذ : ليس كذلك؛ بل الأصل أنَّها

لا تدلُّ على الجزم . والفرقُ بين الدلالة على عدم^(٥) الجزم وعدم الدلالة

على الجزم ظاهر^(٦)؛ بدليل قوله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ

تَفْعَلُوا ﴾^(٧)؛ حيث استعمل « إن » في مقام الجزم بالعدم لتعقيبه بـ « لن

(١) مراده بالأصل : « مفتاح العلوم » للسَّكَّاكِيّ .

(٢) أي : بوقوع الشرط .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم : (٢٤٠) ويلحظ أنَّ لفظ السَّكَّاكِيّ في المفتاح لا يصدق

تماماً على ما ذكر الكرمانيّ عنه . بل إنَّ الكرمانيّ - رحمه الله - حمَّله ما لا

يحتمل عندما فهم منه أنَّ (إن) للدلالة على عدم الجزم . ويبدو الأمر - في

نظري - على العكس مما ذكره الكرمانيّ؛ حيث إنَّ ما صرَّح به السَّكَّاكِيّ

قريب جداً من أنَّها لا تدلُّ على الجزم؛ ولك أنَّ تمعن النظر في قوله لتستبين

ذلك؛ يقول (المفتاح : ٢٤٠) : « أمَّا (إن) فهي للشرط في الاستقبال، والأصل فيها

الخلو عن الجزم بوقوع الشرط » . (المفتاح : ٢٤٠) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) كلمة : « عدم » ساقطة من ب، ولا بدَّ منها لتمام المعنى .

(٦) حيث إنَّ الأولى أعمُّ من الثانية .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٤ .

تفعلوا» الدال على الجزم بالعدم؛ فصحَّ أنه لا يقتضي عدم الجزم بأحد الطرفين .
والحقّ : أنه بحث لغويّ، والتعويل على النقل، فالتخصيصُ بدونه تحكّم .

الثاني : قد تُربط النسبة بالنسبة أو صدقها بصدقها؛ ربط النسبة بالنسبة^(١)؛ بأن يكون ثبوت^(٢) نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى؛ فيتقارنان في الوجود؛ نحو: (كلما طلعت الشمسُ أشرق^(٣) وجهُ الأرض)، وربط صدقها بصدقها؛ بأن يكون صدق النسبة على تقدير صدق نسبة أخرى؛ نحو: (كلما طلعت الشمسُ بلغت نصفَ النهار)؛ فإنه إذا صدقَ المقدم صدقَ التالي بالإطلاق؛ وليس إذا ثبت^(٤) هذه النسبة ثبت تلك النسبة . وهذا قريبٌ مما قيل في المنطق في تعريف المتصلة : أنها ما حُكِمَ فيها [بصدقِ قضيةٍ أو صدقها على تقديرِ صدقِ أخرى، أو ما حُكِمَ فيها] بثبوتِ قضيةٍ على تقديرِ^(٥) أخرى .

(١) كلمة : « بالنسبة » ساقطة من ب .

(٢) كلمة : « ثبوت » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أشرقَت »، وفي ب : « أبرقت »؛ والمثبت من : أ .

(٤) في أ، ب : « ثبت » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولعلّه سقط من انتقال النظر .

(٦) في أ زيد : « قضية »، والمعنى تامٌ بدونها .

وحيث يضعف الارتباط المعنوي؛ نحو: (إن تكرمني فأنا أخوك)، أو (فقد أكرمتك) - يحتاج إلى الفاء رابطة لفظية؛ لما كان الجزء مربوطاً بالشرط فحيث يقوى^(١) الارتباط المعنوي بحيث يحكم العقل أو العادة بمجرد سماع اللفظ لا يحتاج إلى الارتباط اللفظي؛ نحو: (إن تكرمني أكرمك^(٢))، وحيث يضعف الارتباط المعنوي أحتيج إلى رابطة لفظية؛ وهي: «الفاء المعقبة»؛ نحو: (إن تكرمني فأنا أخوك)؛ في الجملة الاسمية، و^(٣) (إن تكرمني فقد أكرمتك أمس)؛ في الجملة الفعلية .

الثالث: «لو» لعدم الشرط جزماً، ولعدم الجزء غالباً؛ لأن عدم الشرط لا يثبت باعتبار اللزوم إلا به؛ فيصار إليه إلا إذا امتنع الجزء لترتبته^(٤) على التقيضين؛ أي: «لو» تدل على عدم الشرط جزماً ووضعاً أعم من أن يكون ذلك العدم^(٥) لعدم الجزء أو لا . وتدلل على عدم الجزء - أيضاً - لا وضعاً وجزماً؛ بل عقلاً وغالباً^(٦)؛

[[٣١]]

(١) في الأصل: «يقول» وهو تحريف . والصواب من أ، ب .

(٢) في ب: «أكرمتك» وهو تحريف بالزيادة، وبه يضعف الارتباط .

(٣) في الأصل: «أو» والمثبت من أ، ب . وهو الأولى .

(٤) في الأصل: «لترتيبه» . وفي ب: «كترتيبه» . والصواب من أ، ف .

(٥) كلمة: «العدم» ساقطة من ب .

(٦) في الأصل: «غالباً وعقلاً» والمثبت من أ، ب . وهو الملائم - ترتيباً -

لقوله قبله: «لا وضعاً وجزماً» .

لأنَّ عدمَ الشرطِ في الملازماتِ لا يثبتُ ولا يعلمُ إلاَّ بعدمِ^(١) الجزاءِ؛ كما تقول في قولنا: (لو كان إنساناً لكان حيواناً . لكنّه^(٢)) ليس بإنسان لأنه ليس بحيوان)؛ استدلالاً بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم؛ ولما لم يتعيَّن انتفاء الشرط بهذا الطريق؛ كما في غير اعتبار اللزوم لم يكن لانتفاء الجزاءِ جزءاً وقطعاً بل غالباً؛ فيُصارُ إلى ما هو الغالب، ويقال: إنّه لعدمِ الجزاءِ المستلزم لعدم الشرط، وهو معنى ما يقال: إنه لامتناع الشيء — أي الشرط — لامتناع غيره؛ أي: الجزاء^(٣). هذا إذا لم يمتنع نفي الجزاءِ وعدمه، وأمّا إذا امتنع نفي الجزاء؛ كما لو كان الجزاء لازماً للتقيضين — أي: الشرط وعدمه — ومرتبباً عليهما، ولم يلزم من عدم الشرطِ عدم الجزاء؛ فلا يكون لعدمِ الجزاءِ، ولا امتناع الشيء لامتناع غيره .
 وحينئذ؛ أي: حين إذ كان الجزاءُ مُرتبباً على التقيضين^(٤)، يذكرُ الشرطُ بالواو ليُدلَّ على ما لم يُذكر وهو نقيضه؛ وذلك فيما لم يكن المتروك أوّلَى بترتب الجزاء عليه؛ نحو: (أحبك ولو كنت قاتلي) أي: أُحِبُّكَ لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي^(٥).

(١) في الأصل، ب: « لعدم ». والمثبت من أ .

(٢) كلمة: « لكنّه » ساقطة من أ، ب .

(٣) وهو قول ابن الحاجب وقد تقدّم في هامش (١) ص: (٤٦٦) قسم التحقيق .

(٤) عبارة: «أي: حين ... التقيضين» ساقطة من ب .

(٥) فقد دلّ المعطوف على معطوف عليه، وبهما عرف أنّ المحبة دائمة الثبوت لترتبها =

أو بدونها لكون^(١) المتروك أولي؛ أي : وقد يذكر بدون الواو، وذلك فيما كان المتروك أولي بترتب الجزاء عليه لدلالة العقل حينئذ عليه؛ نحو: (نعم العبدُ صُهَيْبٌ^(٢)) لو لم يخفِ اللهُ لَمْ يَعْصِه^(٣)؛ إذ يلزم منه بالطريقِ الأوَّلِي أَنَّهُ لو خافه لم يعصه - أيضاً .

= على التقيضين؛ وجيء بالواو لأن المتروك منهما «لو لم تكن قاتلي» لم يكن أولى بترتب الجزاء عليه .

(١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : «لو كان» وهو خطأ ظاهر .

(٢) هو/ أبو يحيى؛ صهيب بن سنان التمرّي الرومي، صحابي جليل، أحد السابقين إلى الإسلام . سبي وهو صغير ثم أعتق؛ فاحترف التجارة فأدرّ الله عليه مالا وفيرا؛ تركه كله عندما همّ بالمجرة، شهد المشاهد كلها. توفي بالمدينة في شوال سنة ٣٨م - .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣/٢٢٦ - ٢٣٠)، الجرح والتعديل؛ لعبد الرحمن الرّازي : (٤/٤٤٤)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البرّ : (٢/٧٢٦ - ٧٣٣)، أسد الغابة في معرفة الصحابة؛ لابن الأثير : (٣/٣٨ - ٤١)، سير أعلام النبلاء : (٢/١٧ - ٢٦) .

(٣) أسند هذا القول إلى عمر - رضي الله عنه - في النهاية في غريب الحديث : (٢/٨٨) برواية : « نعم المرء »، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن؛ لكمال الدين الزمלקاني : (١٩١ - ١٩٢) .

وأوردّه ملاّ علي قارئ في الموضوعات الكبرى (٢٧٤) ذاكرًا أَنَّهُ اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية . ولم يوقف له على إسناد قط في كتب الحديث .

اعلم: أن المشهورَ [أن]^(١) « لو » لامتناع الشيء لامتناع غيره، وقد وقع في بعض العبارات: أنه لامتناع الثاني لامتناع الأول^(٢)؛ كما يُقال في نحو: (لو جئتني أكرمتك): أن انتفاء إكرامك لانتهاء مجيء مخاطبك، وفي بعضها: أنه لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ كما قال ابن الحاجب في قوله - تعالى - : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣): إنه نفى التعدد لانتهاء الفساد^(٤).

والتحقيق فيه: أنه يُستعمل^(٥) في كلا المعنيين؛ لكن بالاعتبارين: باعتبار الوجود والتعليل، وباعتبار العلم والاستدلال؛ فيقول: لَمَا كَانَ المجيءُ عِلَّةً لِلإِكْرَامِ بحسب الوجودِ فانتهاء الإكرام لانتهاء المجيء^(٦) انتهاءً

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب. ولا بد منه لتمام السياق.

(٢) وعلى هذا القول درج جمهور النحاة. كما سبق أن أشرت ص: (٤٦٦).

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية: ٢٢.

(٤) وبيانه: أن الآية سيقت ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون

العكس؛ إذ لا يلزم من انتهاء تعدد الآلهة انتهاء الفساد؛ لجواز وقوعه بإرادة الواحد

الأحد لحكمة تقتضيه، ولأنّ المعلوم هو انتهاء الفساد لكونه مشاهدًا، والمجهول هو

انتهاء التعدد لكونه غير مشاهد، وإتما يستدلّ بالمعلوم على المجهول دون العكس.

وعليه فإن امتناع الأول؛ وهو (التعدد) حاصل بسبب امتناع الثاني؛ وهو (الفساد).

فـ (لو) حينئذ تفيد: امتناع الأول لامتناع الثاني.

ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: (٢٤٢/٢).

(٥) في ب: «ليستعمل».

(٦) في ب زيادة: «ظاهر».

للمعلول لانتفاء علته^(١). و - أيضاً - : لَمَّا يُعْلَمُ انْتِفَاءُ الْإِكْرَامِ
فَقَدْ يُسْتَدَلُّ مِنْهُ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَجِيءِ؛ اسْتِدْلَالًا مِنْ انْتِفَاءِ اللَّازِمِ عَلَى انْتِفَاءِ
الْمَلْزُومِ . وهكذا في الآية الكريمة^(٢)؛ تقولُ في مقامِ التَّعْلِيلِ : انْتِفَاءُ الْفَسَادِ
لانتِفَاءِ علته - أي : التَّعَدُّدِ - ، وفي مقامِ الاستدلالِ : يُعْلَمُ انْتِفَاءُ التَّعَدُّدِ
لانتِفَاءِ الْفَسَادِ؛ فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ^(٣) نَظَرَ إِلَى الْإِعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ قَالَ
بِالثَّانِي^(٤) نَظَرَ إِلَى الْإِعْتِبَارِ^(٥) الثَّانِي؛ هَذَا إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ نَفْيُ الْجُزْءِ، أَمَّا إِذَا
امْتَنَعَ فَلَيْسَ لامتِناعِ / الشَّيْءِ لامتِناعِ غيره؛ بَلْ لِبَيَانِ الْمُلَازِمَةِ وَإِثْبَاتِ
الْجُزْءِ مَطْلَقًا؛ أَمَّا عِنْدَ وَجُودِ الْوَاوِ فَلَا تَضَائِهِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ؛ كَأَنَّهُ فِي
حُكْمِ شَرْطَيْنِ؛ أَي : أَحَبُّكَ لَوْ لَمْ تَكُنْ قَاتِلِي وَلَوْ كُنْتُ قَاتِلِي، وَأَمَّا عِنْدَ
عَدَمِ الْوَاوِ فَلَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ أَوْلَى يَدُلُّ عَلَيْهِ بِمَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ^(٦)؛ كَمَا

[٣١/ب]

(١) في أ ووردت العبارة هكذا : « فانتفاء الإكرام لانتفاء المجيء ظاهر لانتفاء المعلول
لانتفاء العلة » وهما بمعنى .

(٢) أي : المتقدمة؛ وهي قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

(٣) وهم الجمهور .

(٤) وهو ابن الحاجب .

(٥) في الأصل : « اعتبار » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم لما قبله .

(٦) مفهوم الموافقة هو : « فهم الحكم في المسكوت من المنطوق بدلالة سياق الكلام

ومقصوده، ومعرفة وجود المعنى في المسكوت بطريق الأولى؛ كفهيم تحريم الشتم

والضرب من قوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ [الإسراء، من الآية : ٢٣] « روضة

التأظر وجنة المناظر لابن قدامة (طبعة مكتبة الرشد) : (٧٧٢/٢) ، =

في: (لو لم يخف الله لم يعصه)؛ فإن فحوى الخطاب: أنه إذا خاف لم يعصه - أيضاً؛ وذلك بالطريق الأولى، ويدل مفهوم المخالفة^(١): أنه إذا خاف عصي؛ لكنّه غير معتبر^(٢)؛ لأن شرط اعتبار مفهوم المخالفة - كما علم في علم^(٣) الأصول - عدم مفهوم الموافقة^(٤)؛ وهذا تحقيق لم يُنقح إلى السّاعة .

الرابع: الظرف؛ نحو: (أين) في المكان، و(إذا) في الزمان .
والكيف؛ كـ « أنى » . وغيرهما من الأحوال؛ أي: بما يُفيد حالاً للحكم؛ كـ « ما » و« أي » وكسائر الأسماء المعمّمة في الزمان أو المكان

= ويسمى - أيضاً - : التنبية، وفحوى اللفظ، ولحن الخطاب . والتسمية التي أوردتها الشارح هي تسمية الشافعية وكثير من المتكلمين .

ينظر تعريفات الأصوليين له وأماؤه في: العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى: (١٥٢/١)، والإحكام للآمدي: (٦٦/٣)، وإرشاد الفحول للشوكاني: (٣٧/٢).

(١) مفهوم المخالفة هو: « الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم، ومثاله:

قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ ... يدل على انتفاء الحكم في المخطئ ...
... روضة الناظر: (٧٧٥/٢)، ويسمى - أيضاً - : دليل الخطاب .

ينظر تعريفات الأصوليين له في: العدة: (١٥٤/١)، الإحكام: (٦٩/٣)،
إرشاد الفحول: (٣٨/٢) .

(٢) في الأصل: « معين » وهو خطأ ظاهر . والصواب من أ، ب .

(٣) « في علم » ساقطة من ب .

(٤) ينظر: الإحكام: (٦٩/٣)، روضة الناظر: (٧٧٥/٢) .

أو غيرهما وكغيره^(١). قد تجمع نسبتين في جُمْلَتين^(٢)؛ فإذا لُحِظ فيه جهةُ ارتباطٍ؛ إحداهما بالأخرى وتعلّقها بها^(٣)؛ كما يُلاحظ في مثل : (ما تصنعُ أصنع)؛ فتجعلُ صنعكَ مربوطاً بصنعِ مخاطبك؛ بل مُسبباً له؛ صارَ المجموعُ شرطاً وجزاءً؛ فيقال : يتضمّنُ معنى الشرطِ؛ وهذه قاعدةٌ كَلِيَّةٌ فاحفظها.

الخامسُ : الاستفهامُ، إذا بُني عليه أمرٌ قبلَ الجوابِ؛ أي : قبلَ ذكرِ الجوابِ، فهم ترثبهُ؛ أي : ذلك الأمرُ على جوابه أيضاً^(٤) كان؛ أي : أيّ جوابٍ كان؛ لأنَّ سبّقه^(٥) على الجوابِ مشعرٌ بأنَّ ذلك حالٌ من يُذكرُ في الجوابِ؛ لئلاَّ^(٦) يكون إيراده قبله عبثاً . فأفادَ تعميماً؛ أي : حينئذ يفيدُ تعميماً؛ نحو : من جاءك ؟ فأكرمه^(٧) بالنّصب، فإنه لَمَّا قالَ قبلَ ذكرِ جوابِ الاستفهامِ^(٨) : أكرمه؛ علّمَ أنّه يكرم من يقولُ الجيبُ : أنّه جاء؛ أي جاءَ كان^(٩). وكذا حُكْمُ : من ذا جاءك ؟ أكرمه بالجزم.

(١) كلمة « وغيره » ساقطة من أ .

(٢) في أ، ب : « في الجملتين » .

(٣) أي : على جهة المجازة - كما هو الحال في الشرط - .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « أيما » وهو تحريف بالزيادة .

(٥) أي : ذلك الأمر .

(٦) في أ، ب : « لكيلا » والمعنى واحد .

(٧) في أ تكرّرت : « فأكرمه » لكنّ الثانية ضمن كلام الشّارح .

(٨) بأنه زيدٌ أو عمرو - مثلاً - .

(٩) فيكون قوله عندئذ في حكم : « كلّ إنسان جاءك أكرمه » .

وإنما جاء بمثالين تنبيهاً على عدم الفرق بين مجيئه بالفاء السببية وعدمه، وبين نصبه وجزمه . وجاء بلفظ (ذا) بَعْدَ (من) تحقيقاً لعدم شرطيتها .

ثُمَّ قَدْ يُجَرَّدُ الْمُتَضَمَّنُ لِمَعْنَى الاسْتِفْهَامِ عَنِ الاسْتِفْهَامِ؛ كَمَا جُرِّدَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ^(١) فِي قَوْلِهِ — تَعَالَى —^(٢): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) عَنِ الاسْتِفْهَامِ؛ حَيْثُ صَارَ لِجُرِّدِ التَّسْوِيَةِ؛ مَضْمَحلاً^(٤) عَنْهُ بِالْكَلْبَةِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ .

وَمَعْنَى الاسْتِوَاءِ فِيهِ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي عِلْمِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّ [نَه]^(٥) قَدْ عُلِمَ أَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ كَائِنٌ؛ إِمَّا الْإِنْذَارَ وَإِمَّا عَدْمَهُ؛ وَلَكِنْ لَا بَعِيْنَهُ؛ / فَكِلَاهُمَا^(٦) مَعْلُومٌ بِعِلْمٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ .

فَإِنْ قِيلَ : الْاسْتِوَاءُ يُعْلَمُ^(٧) مِنْ لَفْظَةِ (سَوَاءٌ) لَا مِنْهُ؛ أَيْ : مِنْ

(١) أي : الهمزة .

(٢) هكذا — أيضاً — وردت كلمتا : « قوله تعالى » ضمن ف، وفي أ، ب وردتا ضمن كلام الشارح .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٤) مضمحلاً : أي؛ ذاهباً . اضمحل الشيء : إذا ذهب . ينظر : اللسان : (ضحل) : (٣٩٠ / ١١) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . ولا بد منه .

(٦) في أ، ب : « وكلاهما » وهما بمعنى .

(٧) كلمة : « يعلم » ساقطة من ب .

حرف الاستفهام^(١)، مع^(٢) أنه لو علم منه - أيضاً - لزِمَ التكرار .
 قلنا : هذا الاستواء^(٣) غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة السواء .
 وحاصله : أنه^(٤) كان للاستفهام عن مستويين؛ فجردَ عن الاستفهام
 فبقي^(٥) أنه لمستويين^(٦)؛ ولا تكرر^(٧) في إدخال (سواء) عليه لتغايرهما؛
 لأنَّ المعنى: إن المستويين في العلم مستويان في عدم الإيمان .
 وهذا النوعُ؛ أي: حذف قيدِ واستعماله فيما بقي كثيرٌ في كلام
 العرب؛ كما في النداء؛ فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله؛ فيُحذف قيدُ
 الطلب، ويُستعمل مطلق الاختصاص؛ نحو: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)؛
 فإنه منسلخٌ عن معنى الطلب؛ لأنَّ معناه: مخصوصين من بين العصابات .
 وكالمرسين؛ فإنه لأنف البعير ويُستعمل في مطلق الأنف؛
 [كقوله:]^(٨)

(١) قوله : « من حرف الاستفهام » ساقط من أ .

(٢) في أ : « ومع » .

(٣) أي : المنسلخ من الاستفهام .

(٤) أي : حرف الاستفهام .

(٥) في الأصل، ب : « بقي » . والمثبت من أ . وهو الأولى .

(٦) في الأصل : « أية المستويين »، والصواب من أ، ب .

(٧) في ب : « ولا يكون » وهو تحريف ظاهر .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السياق .

..... وفاحمًا ومَرَسِنًا مُسْرَجًا^(١).

وكم مثلها ! .

فَيَصِيرُ أَي : بعد التَّجْرِيدِ عن الاستفهامِ يَصِيرُ لِلشَّرْطِ المَحْضِ،
وَحُكْمُهُ^(٢) حينئذٍ حُكْمُهُ بلا تفاوت .

وهو السَّرُّ أَي : ما ذكرنا من جوازِ تجريدِهِ، وصيرورتهِ لِلشَّرْطِ
المَحْضِ - هو السَّرُّ فِي اشتراكِهِمَا؛ أَي : فِي^(٣) اشتراكِ الاستفهامِ والشَّرْطِ
فِي كثيرٍ من الأسماءِ؛ كما فِي^(٤) : « مَا » و« مَنْ » و« مَتَى » وغيرها .

(١) عجز بيت من الرَّجَزِ . قاله : رؤبة بن العجاج ضمن أرجوزة طويلة له؛ منها :

أَيامُ أبَدتْ واضِحًا مفلِحًا أغرُّ برأقا وطرفًا أبرجا
ومُقلَّةٌ وحاجِبًا مُرَجِحًا
.....

والبيتُ فِي ديوانِ الشَّاعرِ : (١٣/٢) ، واستشهد به فِي أسرارِ البلاغةِ : (٣١) ،
والمفتاحِ : (٣٦٤) ، والمصباحِ : (١٢٣) ، والإيضاحِ : (٢٤/١) ، وهو فِي معاهدِ
التنصيصِ : (١٤/١) .

والفاحمِ : الأسود . اللسانِ : (فحم) : (٤٤٩/١٢) . وأراد : شعْرًا أسودًا
فحذفِ الموصوفِ وأقامِ الصِّفةَ مقامَهُ .

ومسْرَجًا مختلفٌ فِيهِ؛ فقيل : من سَرَجِهِ تسرجه؛ أَي : حسَنَهُ وهَمَّجَهُ، وقيل : من
قولهم : « سيوفِ سَرِيحِيَّةٍ » منسوبة إلى سُرِيحٍ : قين معروف .

ينظر المعنيان فِي اللسانِ : (سرج) : (٢٩٨/٢) .

(٢) أَي : حكمِ الشَّرْطِ . وفي أ، ب : « حكم إن » .

(٣) حرف « فِي » ساقطٌ من أ .

(٤) فِي الأصلِ زيدِ حرفِ العطفِ « و » . ولا وجه له .

وبالتَّردِيدِ؛ عطفٌ على قوله: «فبالشَّرْطِ»^(١)؛ أي: وأمَّا الرِّبْطُ بين [غيرهما]^(٢) فيكونُ بالشَّرْطِ^(٣)، ويكونُ بالتَّردِيدِ .

وأدواته؛ أي: أداة التَّردِيدِ . «أَوْ» و«إِمَّا»، وفي بعضِ النُّسخِ: (وأدواته)؛ وذلك باعتبارِ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو باعتبارِ ملاحظةِ الانفرادِ والاجتماعِ؛ نحو: (الجائي زيدٌ، أو عمرو)، و(الجائي إمَّا زيدٌ، وإمَّا عمرو)؛ منفردين^(٤)، والجائي إمَّا زيدٌ أو عمرو مجتمعين؛ فإنَّه يجوزُ الإِطلاقُ على هذا التَّقديرِ بأنَّها ثلاثةٌ . وقوله^(٥): (ويفيدان) ينصُرُ النُّسخةُ الأولى .

ويُفيدان؛ أي: «أَوْ» و«إِمَّا» ثبوت^(٦) أحدِ الأمرين؛ كقولك: (زيدٌ شاعرٌ أو منجَّمٌ) رَدًّا لمن يَنْفيهما عن زيد، أي: يقول^(٧):

(١) ينظر: ص (٤٤٨) قسم التحقيق .

(٢) ما بين المعرفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . والضَّميرُ في (غيرهما) يعودُ إلى ما تقدَّم من ارتباطِ المفردِ مع المفردِ، والجملةُ مع الجملة . ذلك أنَّ المصنِّفَ — رحمه الله — لما فرغَ عن الرِّبْطِ بين جملتين أخرجنا بإدخالِ حرفِ الشَّرْطِ ثمَّ بيَّنَ أدواتِ الشَّرْطِ مفصَّلةً؛ شرعَ بعد ذلك في الرِّبْطِ بين جملتين أخرجنا بإدخالِ التَّردِيدِ، وسيبيِّنُ أدواته مفصَّلةً — فيما بعد — .

(٣) كلمة: «بالشَّرْطِ» ساقطةٌ من أ . ولا بدُّ منها لتمامِ السِّياقِ .

(٤) في ب: «ومنفردين»، ويبدو أنَّ النَّاسخَ كرَّرَ الحرفَ الأخيرَ في الكلمةِ السَّابِقةِ .

(٥) أي: قول المصنِّفِ «الإيجيِّ» وسيأتي عقب هذه الجملة مباشرةً .

(٦) في الأصل: «بثبوت». والصَّوابُ من أ، ب، ف .

(٧) في الأصل: «ويقول» بالعطفِ بالواوِ وحذفِ (أي) التفسيريةِ . والمثبت من أ، ب . =

(زيد لا شاعرٌ ولا منجمٌ)؛ أي: لا يخلو عن أحدهما؛ ولهذا يُسمَّى المنطقيون مثل هذه القضية: منفصلة مانعة الخلو^(١).

[ب/٣٢]

أو نفياً؛ أي: ويفيدان نفياً أحد الأمرين؛ كقولك: / (زيد^(٢) شاعرٌ أو منجمٌ) ردّاً لمن يُثبتهما له^(٣)؛ أي: يقول: (إنّه شاعرٌ ومنجمٌ معاً)؛ أي: لا جمع بينهما؛ ولهذا يُسمّونه: منفصلة مانعة الجمع^(٤).

أو ثبوتاً؛ أي: أو يفيدان ثبوتَ أحد من الأمرين ونفيَ أحد منهما، كقولك: (زيدٌ شاعرٌ أو منجمٌ) ردّاً لمن يرى إمّا ثبوتهما أو نفيهما؛ أي: يقول: إنّه متّصفٌ بهما جميعاً أو ليس^(٥) متّصفاً بشيءٍ أصلاً؛ أي لا خلو^(٦) عنهما ولا جمع^(٧) بينهما؛ ولهذا يُسمّونه: منفصلة حقيقية^(٨). وهكذا حُكِمَ (إمّا) .

= وهو الأوّلى؛ لدرج الشّارح عليه، وتكراره — فيما بعد — في بقية المعطوفات .
(١) و« سُمّيت مانعة الخلوّ لأنّه لا يجوز الخلوّ من الطرفين معاً البتّة ». تسهيل المنطق: (٤٤).

(٢) كلمة: « زيد » ساقطة من أ، واستدركت في الهامش .

(٣) « له » ساقطة من أ .

(٤) و« سُمّيت منفصلة مانعة جمع؛ لامتناع اجتماع طرفيها في الوجود ... ولكن يجوز الخلوّ من الطرفين لأنّه لا عناد بينهما في العدم ». تسهيل المنطق: (٤٤) .

(٥) في الأصل: « وليس » والصّواب من أ، ب .

(٦) في أ: « لا يخلو » والمعنى واحد .

(٧) في أ: « لا يجمع » والمعنى واحد .

(٨) وتسمّى - أيضاً - : «مانعة جمع وخلو معاً» . تسهيل المنطق؛ لعبد الكريم

الأثري: (٤٤) .

وذلك الرد قد يكون لجهل المخاطب بالحال، أو تجاهل منه به، أو تجهيل من المتكلم له؛ [ويحتمل أن يقال: المرادُ جهل المتكلم، أو تجاهله، أو تجهيله من المخاطب ويحتمل ذلك]^(١) [الإشارة^(٢) إلى المذكور من الصّور الثلاثة من إثباتهما، أو نفيهما، وإما إثباتهما أو نفيهما^(٣)].

والتَّجاهلُ في البلاغة والى سحرها وسلطان مملكتها؛ فانظر قول الحارِجِيَّة - وهي^(٤) اسم امرأة شاعرة^(٥) - ترثي^(٦) على ابن طريف^(٧) تعرّف أنّه والى سحرها؛ حيث تجاهلت عن إمكان كون الشجر جزعاً في قولها^(٨):

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل: ب، «إشارة». والصّواب من أ .

(٣) في أ: «ونفيهما»؛ ولا يجتمع مع الإثبات قبله . والصّواب العطف بـ(أو) كما هو الحال في الصّور الثالثة؛ بمعنى: لا خلوّ عنهما ولا جمع بينهما .

(٤) في أ: «وهو» ولا وجه له .

(٥) يقال لها: لىلى بنت طريف الشيباني .

(٦) ترثي: بمعنى: تتوجّع . ينظر: اللسان: (رثى): (٣٠٩) . وعليه فالفعل بهذا المعنى لازم .

(٧) هو / الوليد بن طريف الشاري الشيباني، رأس الخوارج في زمنه، وفارس من فرسانها، اشتدت شوكته، وكثر تبعه في زمن الرّشيد؛ فوجّه إليه الرّشيد يزيد بن يزيد الشيباني فقتله سنة ١٧٩هـ .

ينظر في ترجمته: تاريخ الطّبري: (٢٦١/٨)، وفيات الأعيان: (٢٥/٥ - ٢٨)، معاهد التنصيص: (١٥٩/٣ - ١٦٢) .

(٨) البيت من الطّويل . وهو بهذه التّسبة وبهذه الرّواية في ديوان الخوارج: (٤٠)، والعقد الفريد: (٢٦٩/٣)، وأمالى القالي: (٢٧٨/٢)، وزهر =

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٌ مُورِقًا ؟

كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ ! .

الخابورُ : موضعٌ من نواحي^(١) ديارِ بكرٍ^(٢) . ومُورِقًا : حالٌ عن

كاف (مالك) ؛ ومعناه : مالك أورقت . والطَّرِيفُ في النَّسَبِ : الكبيرُ

الآباءِ إلى الجدِّ الأكبر . وبعده :

فَتَى لَا يُحِبُّ الرَّادَ إِلَّا مِنَ التُّفَى

وَلَا الْمَالَ إِلَّا مِنْ قَنَاءٍ وَسُيُوفٍ^(٣) .

= الآداب وثمر الألباب؛ للحصري : (٩٦٦/٢) .

وهذه التَّسْبِبة - أيضاً - وبرواية : « تحزن » بدلاً من « تجزع » في الحماسة

البصريَّة؛ لصدر الدِّين البصري : (٢٢٩/١) ، الأغاني : (٣٣٣/٦) .

كما ورد بالرواية المتأخِّرة منسوباً إلى بعض العرب في الصَّناعتين؛ لأبي هلال

العسكري : (١٨٣) .

واستشهد به في المفتاح : (١٩٢) ، المصباح : (٢٥) ، الإيضاح : (٨٤/٦) ،

والتبيان : (٤٣٠) ، والبيتُ في معاهد التنصيص : (١٥٩/٣) .

(١) كلمة «نواحي» ساقطة من ب .

(٢) اختلفت معاجم البلدان في هذا الموضع فقليل : إنَّه هُر في جزيرة العرب ، وقيل : إنَّه

هُر بالشَّام . وقيل : إنَّه واد .

ينظر : معجم ما استعجم : (٤٨١/٢) ، معجم البلدان : (٣٣٤/٢) .

(٣) هكذا - أيضاً - في ب . وفي أ : «فتى وسُيوف» . والبيتُ برواية المتن في ديوان الخوارج :

(٤٠) ، والأُمالي : (٢٧٨/٢) ، الأغاني : (٣٣٣/٦) ، وزهر الآداب : (٩٦٦/٢) ،

والصَّناعتين : (١٨٣) ، وبرواية : «فتى لا يريد العزَّ» في العقد الفريد : (٢٦٩/٣) ،

والتبيان : (٤٣٠) .

وتذكّر ما قلنا في قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ

أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١) : من عدم التصريح؛ لئلا يُصِرّوا - تعرف
كون التّجاهلِ والى سحرها .

والسّكّاتى - لرعاية الأدب، والاحترازِ عن إطلاقِ لفظِ التّجاهلِ
على الله تعالى؛ قال^(٢) : « لا أحبُّ تسميته بالتّجاهلِ »؛ فعبر عنه تارةً
بـ: (سوقِ المعلومِ مساقِ غيره)^(٣)؛ كما في علمِ البديع، وتارةً
بـ: (الاستخبار)؛ كما قال في قسم^(٤) المعاني^(٥).

(١) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ .

(٢) المفتاح : (٤٢٧) .

(٣) المصدر السّابق : (٤٢٧) .

(٤) في ب : « علم » .

(٥) المصدر السّابق : (١٩٢) .



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغيائية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف اللرساني
(ت ٧٨٦هـ)

تحقيق ودراسة

وبحاي بن وخيل الله بن محمد العوفي
عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ

مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثالث*): في القصر (**)

«وهو^(١): عبارة عن تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه». .
وتقديمه على أخواته؛ من نحو: الفصل والوصل، والإيجاز، وخلافه،
هو التّظّم الطّبيعي؛ لأنّه لا يكون إلّا بالنّسبة إلى حُملة واحدة^(٢)؛ بخلاف ما
فعل السّكّائي؛ فإنّه أخره عنها .

وهو - القصر - ^(٣) يَقَعُ للموصوفِ على الصّفة فلا يتعدّاهَا؛
أي: لا يتعدّى الموصوف^(٤) تلك الصّفة إلى صفة أخرى؛ لأنّ معناه فيه
(*) من الفنّ الثالث؛ من القانون الأوّل .

(**) «وهو في اللّغة: الحبس . ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْبُيُوتِ ﴾
[الرّحمن الآية : ٧٢] . اللّسان : (قصر) : (٩٩ / ٥) .

(١) هذا التّعريف نقله الكرّمانيّ بنصّه عن مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٦٧٧ / ١) .
ويلحظ أنّ الشّيرازيّ - رحمه الله - أوّل من عرّف القصر اصطلاحاً هذا
التّعريف وسلك به هذه الوجهة؛ على وجه قارب أن يكون جامعاً مانعاً ولم
يستدرك عليه من جاء بعده إلّا إضافة قيد : « بطريق مخصوص » أو : « بطريق
معهود »؛ كما هو الشّأن عند التّفنّازانيّ . ينظر تعريفه في المطوّل : (٢٠٤) ،
ومختصره على التّلخيص (ضمن شروح التّلخيص) : (١٦٦) .

(٢) وذلك بخلاف الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب؛ فإنّه لا يكون إلّا بالنّسبة إلى
جملتين فأكثر .

(٣) كلمة : « القصر » ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل زيادة : « القصر » ولا وجه لها .

تخصيصُ الموصوفِ بوصفِ دون وصفِ ثانٍ؛ كقولك: (زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ)^(١). وبالعكس؛ أي: يقعُ للصفةِ على^(٢) الموصوفِ. فلا تتعداهُ؛ [٣٣/أ] أي: لا تتعدى الصفةُ ذلكَ الموصوفِ إلى موصوفٍ / آخر؛ كقولك: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ)^(٣)؛ لأنَّ معناه فيه تخصيصُ الوصفِ بموصوفٍ دون موصوفٍ آخر .

والفرقُ بينهما : أنَّ الموصوفَ في الأوَّلِ لا يمتنعُ أن يُشاركه غيره في الوصفِ، ويمتنعُ في الثاني . وأنَّ الوصفَ في الثاني يمتنعُ أن يكونَ لغير الموصوفِ، ولا يمتنعُ في الأوَّلِ .

والمرادُ بهذه الصِّفةِ : الصِّفةُ المعنويَّةُ؛ أي : معنَى قائمٍ بالشَّيءِ خارجٌ عن حقيقته؛ سواءً كانَ اللَّفظُ الدَّالُّ عليه جامدًا أو مُشتقًّا، اسمًا أو فعلاً، لا التَّعت^(٤)؛ فيشملُ^(٥) قصرَ مثل : (ما جاء إلا زيدٌ) و(ما في الدَّارِ إلا زيدٌ) . وبهذا التَّوجيه سقطَ قولُ من يعترضُ : إنَّ مثلَ قصرِ الفعلِ على الفاعلِ خارجٌ عنه .

ولغيرهما كالفعلِ^(٦) على مفعولٍ أو حالٍ أو تَمييزٍ؛ أي : يقع

(١) أي : تخصيصُ زيدٍ بالشَّاعريَّةِ دون صفةِ التَّنجيمِ .

(٢) في ب : « بعد » وهو خطأ ظاهر .

(٣) أي : تخصيصُ الشَّاعريَّةِ بزيدٍ دون غيره من الموصوفين .

(٤) أي : التَّعت النَّحويُّ .

(٥) في أ : « فيشتمل » .

(٦) في الأصل : « كمالفعل » والمثبت من أ، ب، ف .

القصرُ لغيرِ الصِّفةِ على الموصوفِ، ولغيرِ الموصوفِ على الصِّفةِ^(١)؛ كما للفعلِ علي المفعولِ، أو^(٢) الحالِ، أو التَّمييزِ . وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة « المفتاح » فإنَّه قال^(٣): « القصرُ يَحْرِي — أيضاً — بين الفاعلِ والمفعولِ، وبين المفعولين، وبين الحالِ وذي الحالِ »؛ لأنَّ القصرَ في (ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا) ليسَ لزيدٍ على عمرو، بل لضربِ زيدٍ عليه، وكذا في (ما أعطيتُ زيدًا إلاَّ درهمًا)؛ فإنَّه ليسَ لزيدٍ على درهم، بل لإعطاءِ زيدٍ عليه، وكذا في الحالِ . نعم إنَّه ذَكَرَ^(٤) في أواخر فصلِ القصرِ ما يُشعرُ بما قُلْنَا؛ حيثُ قالَ في قوله : (ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا)^(٥): «الصِّفةُ المقصُورة على عمرو هي^(٦) ضَرَبَ زيدٌ»^(٧).

مثال القصرِ على الحالِ؛ نحو : (ما جاءَ زيدٌ إلاَّ راكبًا)، ومثاله

-
- (١) جملة : « ولغير ... الصِّفة » ساقطة من ب .
 (٢) في ب زيادة « على » والسِّيَاق تامٌ بدونها .
 (٣) ص (٢٨٨) بتصرفٍ يسير .
 (٤) أي : صاحب المفتاح .
 (٥) المصدرُ السَّابِقُ : ص : (٢٩٧) بإسقاط جملة : « ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا » من النَّصِّ . حيثُ أوردها الشَّارحُ قبل النَّصِّ .
 (٦) هكذا في الأصلِ، المفتاح . وفي أ، ب : « وهي » .
 (٧) وبهذا يُعلمُ أنَّ السُّكَّاكِيَّ لم يُوردِ عبارته المتقدِّمة إلاَّ على سبيل التَّسامح وقد أدرك ذلك الكرمانِيُّ؛ حينما عبَّرَ بقوله : « وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة المفتاح » .

على التَّمييز؛ نحو: (ما طابَ زيدٌ إلاّ نفساً). وبجُذته^(١) غيرُ مذكورٍ في «المفتاح» .

وكُلُّها؛ أي : كلُّ أقسامِ القصرِ، تنقسمُ إلى : قصرِ إفرادٍ؛ ردًّا لمن يدعي أمرين أو أحدهما بلا ترجيح؛ نحو : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢)، وهو من قبيلِ قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ . ومعناه : محمدٌ مقصورٌ على الرِّسالةِ لا يتجاوزُها إلى البُعدِ عن الهلاكِ، كأنهم أثبتوا له وصفين : الرِّسالةَ، وعدمِ الهلاكِ؛ فخصَّص^(٣) بوصفِ الرِّسالةِ؛ فيكون الوصفُ الثاني مسلوباً عنه، وهو قصرُ الإفرادِ .

وقصرِ قلبِ ردًّا لمن يعتقدُ نفي ما يشتهه أو إثبات ما ينفيه؛ نحو : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(٤)؛ مثالٌ لقصرِ^(٥) الموصوفِ على الصِّفةِ منه؛ لأنَّ عيسى — عليه السَّلام —^(٦) قال في مقامِ اشتِمَلِ على معنى : أَلَيْكَ يَا عِيسَى لِمَ تَقُلُ لِلنَّاسِ مَا أَمَرْتُكَ^(٧)؛ بل قلتَ غيرَ ما أمرْتُكَ؛ لأنِّي أمرْتُكَ أن تدعو النَّاسَ إلى أن يعبدوني، ثمَّ إنَّكَ دعوتهم إلى أن يعبدوا من

(١) أي : بحث القصر على التَّمييز .

(٢) سورة آل عمران؛ من الآية : ١٤٤ .

(٣) في الأصل : «تخصيص» . والصَّواب من أ، ب .

(٤) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٧ .

(٥) في الأصل : «قصر» . وفي ب : «القصر»؛ والمثبت من أ وهو الأوكى .

(٦) قوله : «عليه السَّلام» ساقط من أ، ب .

(٧) في : أ، ب زيادة : «به»، وليست في المفتاح .

هو ^(١) دُونِي ^(٢)، وهو قصرُ القلب .

اعلم : أنَّ للقصرِ ستَّ ^(٣) صورٍ؛ لأنَّه :

إمَّا قصرُ الموصوف / على الصِّفةِ، أو العكس؛ وهما إمَّا قصرُ إفرادٍ، [٣٣/ب]

أو قصرُ قلب .

والإفراديُّ فيهما على قسمين : لأنَّ السَّامِعَ إمَّا أن يعتقدَ اتِّصافه

بالوصفين؛ كَمَنْ ^(٤) يعتقدُ أنَّ زيداً شاعرٌ ومنحَّمٌ؛ فتقول : (زيدٌ شاعرٌ لا

منحَّمٌ)؛ فتقطع الشَّرْكَةَ، [وإمَّا أن يعتقدَ أنَّ زيداً على أحد الوصفين؛ إمَّا

هذا وإمَّا ذاك من غير ترجيحٍ] ^(٥) فتقول : (زيدٌ هذا لا ذاك)؛

فَتُعَيِّنُ أحدهما بالترجيح . وكذا فيما يعتقدُ السَّامِعُ ثبوتَ الوصفِ

(١) « هو » ساقط من ب .

(٢) ويفصح عن هذا المعنى الآيةُ السَّابِقَةُ للآيةِ المستشهدِ بها؛ وهي قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ

اللَّهِ ﴾ سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

على أنَّ القصر في الآية ليس لردِّ اعتقاد المخاطب — تعالى الله عن ذلك علواً

كبيراً — بل لردِّ اعتقاد غيره من السَّامِعِينَ . توبيخاً وتبكيثاً لأولئك التَّصَارِي

الَّذِينَ يَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ عِيسَى أَمْرَهُمْ أَن يعبُدوه وأُمَّه، ولم يأمرهم بعبادة الله

وحده .

(٣) في أ : « ثلاث » وصححت في الهامش .

(٤) في ب : « مكن » وهو تحريف بالتقديم والتأخير .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

للموصوفين^(١)، أو لأحدهما من غير ترجيح .

وسمى السكاكي القسمين : بقصر الأفراد؛ بمعنى : أنه يُزيلُ شركة الثاني في الجملة^(٢) .

وخصَّصَ صاحبُ «الإيضاح» الأوَّلَ به^(٣)، والثاني: بقصرِ التَّعيين^(٤) .

والقليُّ : هو قصرُ الموصوفِ على وصفِ مكانِ الوصفِ الَّذي يعتقد^(٥) السَّامِعُ ثبوته له؛ كقولك لمن يعتقدُ زيداً منجماً لا شاعراً : (زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ) . أو قصرُ الوصفِ على موصوفٍ مكانِ الموصوفِ الَّذي يعتقدُه السَّامِعُ .

وسمِّي قصرَ قلبٍ : لأنَّ المتكلِّمَ يقَلِبُ فيه حكمَ السَّامِعِ؛ فينفي ما أثبتَه، ويثبتُ ما ينفيه .

ولم يذكر السكاكي القسم الَّذي يعتقدُ السَّامِعُ فيه ثبوتَ الوصفِ لأحدِ الموصوفين لا على التَّعيين بلا ترجيحٍ لا بعموم ولا بخصوص؛ لكن^(٦) ذكره غيره^(٧)، كما أنَّ كلامَ المصنِّفِ — أيضاً — شاملٌ له،

(١) في ب : «للموصوف»؛ وهو خطأ ظاهر .

(٢) ينظر : المفتاح : (٢٨٨) .

(٣) أي : بقصر الأفراد .

(٤) ينظر : الإيضاح : (١٦ / ٣ - ١٦) .

(٥) في الأصل، ب : « يعتقدُه » بالإضمار ويناقضه الظاهر بعده . والصواب من أ .

(٦) في أ : « لكنه » .

(٧) كالخطيب القزويني . ينظر : الإيضاح : (١٦ / ٣) . ثم إنَّ السكاكي وإن لم =

وهو كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) لمن يعتقِدُ أن أحدهما لا بعينه
— من غير ترجيح — شاعرٌ .

وطُرُقُه؛ أي : طرق القصرِ، أربَعَةٌ :

الأوَّلُ : العطف^(١)؛ كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا منجمٌ) في قصرِ

الموصوفِ على الصِّفةِ؛ إفرادًا أو قلبًا بحسبِ اعتقاد السامعِ .

أو لا عمرو؛ أي : كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) في قصرِ

الصِّفةِ على الموصوفِ بالاعتبارين بحسبِ المقام^(٢) .

وإذا كثر المنفيُّ؛ أي : من الصِّفاتِ في قصرِ الموصوفِ على

الصِّفةِ، أو من^(٣) الموصوفاتِ في قصرِ الصِّفةِ على

= يصرِّح بهذا القسم لكنَّه صرِّح بقسيمه؛ وهو كون الموصوفِ على أحد الوصوفين لا على التعيين من غير ترجيح؛ كما سبق إيرادُه في القصرِ الإفراديِّ . وليس ثمة مانع من تحقُّق القسيم، ولعلَّ السُّكَّاكيَّ استغنى بأحدهما عن الآخر .

(١) ذكر بعض متأخري البلاغيين أنَّ السَّبب في تقديم طريق العطف على غيره من

الطَّرِق الأخرى — كونه أقوى دلالة على القصر؛ للتصريح فيه بالإثبات والتفني . ينظر:

حاشية الدسوقيِّ على السَّعد (ضمن شروح التلخيص) : (١٨٦/٢)، بغية الإيضاح

: (٩/٢)، دلالات التراكيب . دراسة بلاغية . محمَّد أبو موسى : (٨٨) .

(٢) يتضمَّن طريق العطف ثلاث صور؛ العطف بـ (لا) أو بـ (بل) أو بـ (لكن)

ولم يمثِّل المصنِّف والشارح — رحمهما الله — إلَّا للعطف بـ (لا) اختصارًا، بينما

مثَّل السُّكَّاكيَّ للعطف بـ (لا) و (بل) و ظاهر كلامه صلاحية العطف بـ (لكن)

وإن لم يمثِّل لها . كما صرِّح بذلك سعد الدِّين في المطوَّل : (٢١١) .

(٣) في الأصل : « ومن » والمثبت من أ .

الموصوف^(١) ورِيم؛ أي : طَلَبَ الاختصارُ قِيلَ لا غير^(٢)؛ أي : لا غير شاعر^(٣)، أو لا غير زيد^(٤)؛ بترك الإضافة لدلالة^(٥) الحال عليه؛ وكذلك^(٦) ليسَ غيرُ، وليسَ إلا؛ بتقدير : ليسَ غيرَ شاعر، وليسَ إلا شاعرًا؛ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ، وبتقدير : زيدٌ شاعرٌ لا غيرَ زيدٍ، وليسَ شاعرٌ غيرَ المذكورِ، أو إلاَّ المذكورِ؛ فتجعل النفي عامًّا ليتناول كلَّ شاعرٍ يعتقده^(٧) ثمَّ عدا زيدًا^(٨)، في قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ .

(١) عبارة : « أي : من ... الموصوف » ساقطة من ب .

(٢) مثال كثرة المنفي من الصِّفات في قصر الموصوف على الصِّفة : قولك لمخاطب يعتقد أن زيدًا يعلم النحو، والصِّرف، والعروض، وعلم المعاني، وعلم البيان — : « زيد يعلم النحو لا غير » .

ومثال كثرة المنفي من الموصوفات في قصر الصِّفة على الموصوف : قولك لمخاطب يعتقد أن زيدًا يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد — : « زيد لا غير يعلم النحو » .

(٣) في قصر الموصوف على الصِّفة .

(٤) في قصر الصِّفة على الموصوف .

(٥) في ب : « لذلك »؛ وهو خطأ ظاهر .

(٦) عبارة الشارح : « أي : لا غير ... كذلك » ساقطة من أ .

(٧) أي : المخاطب .

(٨) يقول طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد الغيائية : (١٣٢) : « واعلم أن إيراد

(ليس غير) و(ليس إلا) مع كونهما من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق العطف؛ بل

لبيان طريق الاختصار عند كثرة المنفي، وأما جعل (ليس) ههنا للعطف فبعيد » .

الثاني : « إلا » بعد التفي^(١)؛ أي نفي كان؛ من: (ما) و (إن)
 و (ليس)؛ نحو : (ليس زيدٌ) أو (ما زيدٌ) إلا شاعراً بالتصّب مع
 (ليس)، وبالرفع مع (ما) في قصر الموصوفِ على الصّفة؛ إفراداً وقلباً
 بحسبِ اعتقادِ السّامع، وكذا / في قصر الصفة على الموصوف؛ تقول :
 [١/٣٤] (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) إفراداً وقلباً بحسبِ المقام .

الثالثُ : « إنّما » ويتضمّن معنى : « ما وإلا » بدليلِ صحّة انفصالِ
 الضميرِ معه؛ نحو : (إنّما يضربُ أنا)؛ كانفصاله معهما^(٢)؛ نحو : (ما
 يضرب إلا أنا)، قال الفرزدق^(٣) :

(١) وهذا الطّريق هو ما عبّر عنه السّكاكيُّ بقوله (الفتاح : ٢٨٩) : « التفي والاستثناء »
 ويتّجه على تعبير المصنّف حصره الطّريق في « إلا » دون غيرها من أدوات الاستثناء .
 وكان الأوّلَى — في نظري — أن يقول : الاستثناء بعد التفي؛ معممّاً الاستثناء في
 أدواته كما عمّم التفي في أدواته .
 ومن أدوات الاستثناء الأخرى : غير، سوى . وقد يتحقّق الاستثناء بحتى، أو بدون .
 ونحوها .

(٢) أي : مع (ما وإلا) .

(٣) سبقت ترجمته ص (٣٤٣-٣٤٤) قسم التحقيق . والبيتُ من الطّويل
 وهو في ديوان الشّاعر : (١٥٣/٢) برواية : « أنا الضّامن الرّاعي عليهم وإنّما
 . . . » .

واستشهد به في دلائل الإعجاز : (٣٢٨ ، ٣٤٠)، والفتاح : (٢٩٢)، والمصباح :
 (٩٦)، والإيضاح : (٢٧/٣)، والتبيان : (٢٩٣) . وهو في معاهد التنصيص :
 . (٢٦٠/١) .

أنا الذائد^(١) الحامي الذمار وإنما

يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

والذمارُ : ما وراء الرجل مما يجبُ عليه أن يحميه .

قال الربيعي؛ أي : علي^(٢) بن عيسى الربيعي، نحويُّ بغداد : (إن)

للتحقيق [أي : كلمة إن للتحقيق ولتأكيد إثبات المسند للمسند إليه]^(٣)

و(ما) مؤكّده^(٤)؛ لا نافية كما قال من لا خبرة له بالتحو؛

قيل: عرّضَ به للإمام الرازي^(٥) [ومن قال مثل قول

(١) الذائد : من الذود؛ وهو الطردُ أو الدفْع . ينظر : اللسان : (ذود) : (١٦٧/٣) .

(٢) هو / أبو الحسن البغدادي؛ أحدُ علماء العربية؛ له عدّة تصانيف في النحو؛

منها: « البديع »، و« شرح مختصر الجرمي »، و« شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسي » .

مات في المحرم سنة ٥٤٢٠هـ، وعمره ٩٢ سنة .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد : (١٧/١٢ ، ١٨) ، معجم الأدباء : (٧٨/١٤) -

(٨٥) ، وفيات الأعيان : (٢٩٥/٣) ، سير أعلام النبلاء : (٣٩٣/١٧) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وعلى مثله درج الشارح .

(٤) إلى هنا نهاية قول الربيعي . وسيرد - عما قليل - ما يدفع وَهم الشارح عندما

أضف إلى كلام الربيعي ما ليس منه .

(٥) هو / أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري فخر الدين الرازي .

تبحّر في المنقول والمعقول؛ فكان إماماً مفسراً أصولياً فقيهاً، متكلماً يتوقّد

ذكاءً . له مصنّفات كثيرة منها : « التفسير الكبير »، و« نهاية الإيجاز في دراية

الإعجاز »، و« شرح مفصل الزمخشري » . توفّي بهراة سنة ٦٠٦هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التاريخ : (١٠/٣٥٠) ، تاريخ الحكماء : (٢٩١) -

الإمام الرّازي [١]. فيزيد^(٢) تأكيدها؛ فيتضمّن معنى القصر، إذ القصرُ يُقصد به هذا المقصودُ إذا وقع في جوابِ المتردّد؛ أي: المقصودُ من القصرِ — أيضاً — تأكيدٌ للحكمِ على تأكيدٍ؛ لأنك إذا قلتَ لمخاطبٍ يُردّدُ المجيءَ الواقع بين زيد وعمرو: (زيدٌ جاء لا عمرو)، ويكون قولك: (زيدٌ جاء) إثباتاً للمجيء لزيد صريحاً. وقولك: (لا عمرو) إثباتاً للمجيء لزيد ضمناً مؤكداً لما علّم صريحاً.

والحاصلُ: أن الإمام [وغيره] [٣] قال: إن^(٤) (إنّ) تدلُّ على الإثبات، و(ما) على النّفي، والأصلُ بقاؤهما على ما كانا، وليسا متوجهين^(٥) إلى المذكور، ولا^(٦) إلى غير المذكور^(٧) للتناقض؛ بل أحدهما للمذكور، والآخر لغير المذكور، وليس (إنّ) لإثبات ما عدا المذكور،

= (٢٩٣)، ووفيات الأعيان: (٤/٨٢ - ٨٦)، سير أعلام النبلاء: (٢١/٥٠٠ - ٥٠١).

أمّا القيل المتقدّم فقد نقله الكرمانيّ عن الشّيرازيّ في شرحه للمفتاح: (٦٨٩).

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب. ومثبت من أ، وبه يتّضح المعنى.

(٢) في الأصل: «يزيد». والصّواب من أ، ب، ف.

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ.

(٤) «إن» ساقطة من أ.

(٥) في أ: «بمتوجهين».

(٦) «لا» ساقطة من أ.

(٧) في أ: «غير مذكور».

و(ما) لنفي المذكور وفاقاً؛ فتعيّن عكسه^(١) وهو معنى القصر^(٢).
 وقال الرّبعي: «إِنها قولٌ من لا خيرةَ له بالتحوّ^(٣)؛ لأنّها لو كانت
 نافيةً لآقتضت التّصدُّر، ولاجتمع حرفُ النّفي والإثبات بلا فاصلة،
 ولجازَ نصبُ (إِنما زيدٌ قائماً)؛ لأنّ الحرفَ — وإن زيدَ — يعملُ،
 ولكانَ معنى: (إِنما زيدٌ قائمٌ) يحقُّقُ عدمَ قيامِ زيد، لأنّ ما يلي « ما » النّفي
 منفيٌّ؛ لكنّ التّوالي الأربعة باطلة؛ بل الوجهُ أنّها مؤكّدة — كما مرَّ.
 وقال الأستاذ — نصره للإمام — : مراده : أنّ كلمة (إِنما) هكذا؛
 للحصرِ كسائرِ الكلماتِ المركّبةِ الموضوعيةِ لمعنى، لا أنّ لفظة (إن) ولفظة (ما)
 رُكبتا وبقيتا على أصلهما، حتّى لا يردّ عليه الاعتراضات؛ وما ذكره هو بيانُ
 وجهِ المناسبة، ولئلاّ يلزم التّقل الذي هو خلاف الأصل^(٤).

(١) وهو أنّ (إن) لإثبات المذكور و(ما) لنفي غير المذكور .

(٢) ينظر : المحصول في علم الأصول؛ لفخر الدّين الرّازي : (٢١١ / ١ — ٢١٢) .

(٣) يبدو أنّ الشّارح العلامّة — رحمه الله — وهمّ في هذا الموضوع، حيث نسب إلى
 الرّبعي ما لم يقله . فجملة : « إِنها قولٌ من لا خيرةَ له بالتحوّ » ليست من كلام
 الرّبعي؛ بل هي من كلام الإيجيّ تابع فيها السّكّاكبيّ، الذي عبّر عنها بقوله (المفتاح:
 ٢٩١) : « على ما يظنّه من لا وقوف له بعلم التّحوّ » يعني بذلك الإمام
 الرّازي — رحمه الله — كما أبان شّراح المفتاح (ينظر : شرح الشّيرازي : ٦٨٩ ،
 وشرح الجرجاني : ٥١١) فهو صاحب القول المعترض عليه — كما نصّ على ذلك
 الشّارح — والرّبعيُّ متقدّم على الفخر الرّازي؛ فكيف يعترض متقدّم على متأخّر؟! .
 ثم لم تنقل كتب التّحو أنّ أحداً قال بقول الرّازي ممّن سبق الرّبعي حتّى يوجّه قوله
 إليه . والله أعلم .

(٤) لم أقف على كلامه في أيّ من مؤلّفاته — آتي بين يديّ — ولعلّه ممّا نقله تلميذه عنه =

وأما المنقول من الربعي فهو من باب إيهام العكس؛ فإنه لمَّا رأى أنَّ القصر تأكيدٌ على تأكيد — ظنَّ أنَّ كلَّ ما كان تأكيداً على تأكيد كان قصرًا؛ — أيضاً — : يلزم كون مثل : (والله إنَّ زيداً لقائم) قصرًا؛ لأنَّه تأكيدٌ على تأكيد؛ — أيضاً — : يلزم تخصيص كونه للحصر بما وقع في جواب المتردّد^(١)، لكنَّه للحصر في جميع المواضع؛ فهو / مِّنْ خَطَأً [٣٤/ب] فأخطأ؛ ومع إمكان أن يُحمَلَ على محمَلٍ صحيح^(٢) لا حاجة إلى مثل هذا التشنيع على مثل الإمام؛ ذلك الرَّجُلُ الفاضل، والفحل البازل^(٣). نعم، يردُّ عليه في بيان وجه المناسبة : إن^(٤) قولك : « ما » لنفي غير المذكور؛ كنفي غير قيام زيد في قولك : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) عمَّ يتعيَّن؟! لِمَ لا يجوز أن يكون لنفي قيام غير زيد؟! .

الرَّابِعُ : التَّقْدِيمُ^(٥)؛ نحو : (أنا كفيْتُ مهْمَك

= عنه مباشرة .

- (١) لأنَّه بهذا التَّصوُّر — تصوُّر الربعي — إنَّما يصدق في جواب المتردّد؛ كما سبق أن أوضحه بقوله : «لأنَّك إذا قلت لمخاطب يردُّ المحسيء الواقع بين زيد وعمرو : (زيد جاء لا عمرو) يكون من قولك : (زيد جاء) إثباتاً للمحيء لزيد صريحاً . وقولك : (لا عمرو) إثباتاً للمحيء لزيد ضمناً مؤكداً لما علم صريحاً» .
- (٢) كالذي حمل عليه الأستاذ — نصرة للإمام — .
- (٣) في أ، ورد تمام العبارة هكذا : « التشنيع على الأئمة الأفاضل، والفحول البوازل » .
- (٤) في ب : «لأنَّ» وهو تحريف بالزيادة .
- (٥) أي : تقديم ما حقه التأخير .

وحدى) أو (لا غيري) أفراداً^(١) أو قلباً^(٢) بحسبِ المقام؛ هذا في قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ . وتقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ : (تَمِيمِيُّ أَنَا)؛ قصرَ أفرادِ^(٣) أو قلبِ^(٤) حسبما يقتضيه المقامُ . وبحثُ شرائطِ التَّقْلِمِ له قد تقدَّم مرَّةً^(٥) .

وللقصرِ طريقانِ آخرانِ : توسُّطُ ضميرِ الفصلِ، وإيرادُ المسندينِ معرفتينِ — كما صرَّحَ به^(٦)؛ حيثُ قال^(٧) : « وقد يقصدُ به الحصرَ في المبتدأ » في بابِ ضميرِ الفصلِ، وحيثُ قال^(٨) : « مع أنَّه إذا أُريدَ به الحقيقةُ أفادَ حصرها في المبتدأ » في تعريفِ الطَّرْفَيْنِ، ولم يذكرهما ههنا^(٩) اقتفاءً بالسَّكَاكِيِّ .

لا يقالُ : إنَّما لَمْ يذكرهما السَّكَاكِيُّ ههنا لتقدُّمهما . لاستلزامه عدمَ ذكرِ التَّقْلِمِ لتقدُّمه أيضاً^(١٠) .

(١) لمن يعتقد أنَّك وزيدًا كفيتهما مهمَّة .

(٢) لمن يعتقد أنَّ كافي مهمَّة غيرك .

(٣) لمن يرددك بين قيس وتميم .

(٤) لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس .

(٥) راجع ص (٤١٤) قسم التحقيق .

(٦) أي : المصنَّف .

(٧) ص (٤٤٥) قسم التحقيق .

(٨) ص (٣٥٩-٣٦٠) قسم التحقيق .

(٩) في الأصل : « هذا » ولا وجه له . والصواب من أ، وعلى مثلها درج الشَّارِح .

والكلمة ساقطة من ب .

(١٠) في أ زيادة : « في الكتابين » أي : مفتاح العلوم، الفوائد الغيائية . ولم أثبتها لما =

بلى لو قيل في الجواب : لأن الأربعة لا تكون إلا للحصر، وهما قد يكونان لغيره لآتجه .

لكن يندفع السؤال عن « المختصر » لا عن « المفتاح »؛ لأن الفصل عنده مستلزمٌ للتخصيص — كما قال^(١): « وأما الحالة التي تقتضي الفصل فهي^(٢) إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند إليه^(٣)؛ كقولك : (زيدٌ هو المنطلق » .

واعلم^(٤): أن الأربعة يشملها أمرٌ واحدٌ يشترك في الأربعة؛ وهو أنك للمُخاطبِ تسلّم صواباً، وترُدُّ^(٥) خطأً؛ فالصوابُ : الحكمُ . والخطأُ : التخصيصُ؛ وهو أن المخاطبَ في كُلِّ حكمٍ حاكمٌ بحكمٍ مشوبٍ^(٦) بخطأٍ وصوابٍ، وأنت تُسلّمُ صوابه وترُدُّ خطأه . فالصوابُ : الحكمُ؛ أي : نفسُ الإسنادِ المجرّدِ، والخطأُ هو : التخصيصُ والتّعيين .

أما في قصرِ القلبِ؛ فالصوابُ حكمُ المخاطبِ بحسبِ الاعتقادِ^(٧)

= يوحى به السياق حينئذٍ من أن الكتّابين للسكّائي . وليس أحدهما كذلك .

(١) المفتاح : (١٩١) .

(٢) هكذا — أيضاً — في مصدر القول . وفي أ : « وهي » .

(٣) هكذا — أيضاً — في مصدر القول . وفي أ : « تخصيص المسند بالمسند إليه » .

(٤) كلمة : « واعلم » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « وترُدُّ » والصوابُ الإدغام .

(٦) المشوبُ : المخلوطُ . ينظر : اللسان : (شوب) : (١ / ٥١٠) .

(٧) في أ : « اعتقاد » وكلاهما يستقيم به المعنى المراد .

كون الموصوفِ على أحد الوصفين^(١)، أو كون الوصفِ لأحد الموصوفين^(٢)، والخطأ تعيينُ حكمه وتخصيصه .

وأما في الإفراد؛ فالصوابُ مطلقُ الحكمِ بحسبِ الاعتقادِ، والخطأ تعيينه وتخصيصه بالكلِّ [و]^(٣) في «الفتاح»، لم يتعرضْ بالصریح^(٤) للزوم تعيينِ كونِ الصوابِ هو الحكم، والخطأ هو التخصيص . ولعله^(٥) لمجال^(٦) [٣٥/أ] المناقشة في قصر الإفراد من كون الخطأ فيه هو التخصيص أو لغيره^(٧) /

— والله أعلم — . هذا على ما في النسخة التي قرأناها على المصنّف . وفي بعضِ النسخ : (والخطأ التعميمُ أو التخصيصُ) فلا حاجة^(٨) إلى ما

(١) في قصر الموصوف على الصفة .

(٢) في قصر الصفة على الموصوف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل، ب، وهو الصواب؛ لأنَّ السكَّاكيَّ لم يفصح عنه محضاً خالصاً بخلاف ما جاء في أ، : «بالصريح» الذي ينبئ عن البيان والظهور . ينظر: اللسان : (صرح) : (٥١٠/٢) .

(٥) في الأصل : «لعلمه» وهو تحريف بالزيادة . والصواب من أ .

(٦) في أ : «مجال» .

(٧) عبارة : «ولعله ... لغيره» ساقطة من ب . ومراد الشارح بهذه العبارة : أنَّ السكَّاكيَّ — رحمه الله — لم يفصح صراحة بتعيين كون الصواب هو الحكم، وكون الخطأ هو التخصيص خروجاً مما يمكن أن يتَّجه عليه في قصر الإفراد؛ إذ أنَّ التخصيص فيه لا يسلم من اعتراض .

(٨) في الأصل : «ولا حاجة» والأولى من أ، ب .

ذَكَرْنَاهُ^(١).

ثُمَّ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنَ الطَّرِيقِ الأَرْبَعَةِ بِأَمْرٍ :

فَالأَوَّلُ^(٢): بَأَنَّهُ نَصٌّ نَفِيًّا وَإِبَاتِيًّا^(٣)؛ أَي : التَّعَرُّضُ فِي الطَّرِيقِ

العَطْفِيِّ^(٤) لِلْمُثَبِّتِ وَالْمَنْفِيِّ مَنْصُوصٍ^(٥)؛ إِمَّا بِمَخْصُوصِهِ؛ نَحْوُ : (زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا مُنَحَّمٌ)، وَإِمَّا بِعَمُومِهِ؛ نَحْوُ : (زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا غَيْرَ) . وَالطَّرِيقُ الأَخِيرَةُ الأَصْلُ فِيهَا النَّصُّ بِمَا يُثَبِّتُ دُونَ مَا يَنْفِي؛ نَحْوُ : (مَا أَنَا إِلَّا تَمِيمِيٌّ)، وَ(إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ)، وَ(تَمِيمِيٌّ أَنَا) .

وَالثَّانِي^(٦): بَأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الأَوَّلِ بِخِلَافِ الأَخِيرِينَ^(٧)؛ فَإِنَّهُمَا

يَجْتَمِعَانِ مَعَ الأَوَّلِ؛ فَلَا تَقُولُ : (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ؛ لَا قَاعِدٌ)؛ لَكِنَّ تَقُولُ : (إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ لَا قَيْسِيٌّ)، وَ(تَمِيمِيٌّ أَنَا لَا قَيْسِيٌّ) إِذْ « لَا »؛ أَي : [لَا]^(٨) العَاطِفَةُ . لَا تَدْخُلُ عَلَيَّ مَا دَخَلَهُ نَفِيٌّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ مَنْفِيَّهَا أَنْ

(١) مِنَ التَّعْلِيلِ لِصَنِيعِ السَّكَاكِيِّ، لِأَنَّ عِبَارَةَ التُّسْحِ الأُخْرَى : « وَالخَطَأُ التَّعْمِيمُ أَوْ التَّخْصِيسُ » لَا يَتَّجِهُ إِلَيْهَا نَقْدٌ .

(٢) أَي : طَرِيقِ العَطْفِ .

(٣) هَكَذَا — أَيْضًا — فِي فِ بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ . وَفِي ب : « أَوْ إِبَاتِيًّا » وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ؛ لِجُوبِ اجْتِمَاعِ النَّفِيِّ وَالْإِبَاتِيَّاتِ .

(٤) فِي ب : « القَطْعِيُّ » وَهُوَ تَحْوِيفٌ مَعَ تَضْحِيفٍ .

(٥) كَلِمَةٌ : « مَنْصُوصٌ » سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٦) أَي : طَرِيقِ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

(٧) أَي : طَرِيقِ (إِنَّمَا)، وَطَرِيقِ (تَقْدِيمِ مَا حَقَّقَهُ التَّأَخِيرُ) .

(٨) مَا بَيْنَ المَعْرُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الأَصْلِ، وَمُثَبِّتٌ مِنْ أ، ب .

لا يكون منفيًا قبلها بغيرها من كلمات التّفي^(١).
قال في « المفتاح »^(٢): « الأوّل : لا يجامعُ الثاني ،، والأمرُ فيه سهلٌ^(٣)؛ لأنّ المنافاة لا تكون إلاّ من الطّرفين، اللهمّ إلاّ أن يُقال: لَمّا كان عدمُ الاجتماعِ مع الثاني^(٤) لا يختصُّ بالأوّل؛ لأنّ الثالثَ - أيضًا - لا يجتمعُ مع الثاني بخلافِ عدم اجتماعه مع الأوّل؛ فإنّه يختصُّ بالثاني - عدلَ عنه إلى هذه العبارة^(٥).

و« غير » حُكْمُهُ فِي هَذَا حُكْمُ « إِلاّ »؛ الظّاهرُ أنّ هذا إشارةٌ إلى عدم اجتماعه - أيضًا - مع الأوّل . لكن قال في « المفتاح »^(٦):
«واعلم: أنّ حُكْمَ « غير » حُكْمُ « إِلاّ » في إفادة القصرين وامتناعِ مُجامعة

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : (٢١٦/٢)، وشرح قطر الندى وبلّ الصّدى : (٢٦٤)،

وإلى ذلك أشار ابن مالك في نظمه (١٧١) :

وَأوّلٍ (لكن) نَفِيًّا أَوْ نَهِيًّا وَ(لَا) نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا

(٢) ص (٢٩٣)؛ بتقديم « الأوّل » وجعله هو الذي لا يلزم « الثاني » وهذا بخلاف

ما أورده المصنّف الذي جعل « الثاني » هو الذي لا يلزم « الأوّل » .

(٣) أي : مخالفة المصنّف للسكّاكي؛ في عدوله عن عبارته .

(٤) عبارة : « اللهمّ ... الثاني » ساقطة من ب .

(٥) وهي قول المصنّف : « والثاني بأنّه لا يجتمع مع الأوّل » ولا شك أنّ في هذا العدول

من المصنّف، وما اقترن به من تعليل من الشّارح ما ينبى عن عمق فهمهما، ودقّة

تعبيرهما .

(٦) ص : (٣٠٠) بحذف التّمثيل للإفراد والقلب .

«لا» العاطفة؛ تقول: (ما جاءني غيرُ زيدٍ)؛ إمَّا إفراداً^(١)، أو قلباً^(٢)، ولا تقول: (ما جاءني غيرُ زيدٍ لا عمرو) .

بجلاف (إئِما)؛ فإنَّها تجتمع^(٣) مع الأوَّل؛ وإن كان - لكونه^(٤) في معنى الثَّاني - مُقتَضياً أن لا تجتمع معه؛ لأنَّ النَّفي فيها ضمنيٌّ لا صريحٌ^(٥)؛ كما يجوزُ أن يقال: (امتنعَ عن الحِجْيءِ زيدٌ لا عمرو) مع عدم جوازِ أن يقال: (ما جاء زيدٌ لا عمرو)؛ لأنَّ النَّفي فيه - أيضاً - ضمنيٌّ .

وأما جوازُ اجتماعِ التَّقَدُّمِ مع الأوَّلِ فظاهرٌ .

وهذا إذا لم يكن المذكورُ بعده مُختصاً؛ أي :

جواز اجتماع (إئِما) مع الأوَّلِ إذا لم يكن الوصفُ المذكورُ بعد (إئِما) ممَّا له في نفسه اختصاصٌ بالموصوفِ المذكور^(٦)؛ كقوله - تعالى -:

﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾^(٧)؛ فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّ الاسْتِجَابَةَ

(١) لمن يقول: جاء زيد مع جاء آخر . المفتاح: (٣٠٠) .

(٢) لمن يقول: ما جاء زيد وإئِما جاء مكانه إنسان آخر . المصدر السابق (٣٠٠) .

(٣) في الأصل: «تجامع»، والمثبت من أ، ب؛ لأن كلمة (تجامع) تتعدى بنفسها .

(٤) في أ: «كونه» .

(٥) فتقول: «إئِما أنا تميمي لا قيسي» .

(٦) لأن الاختصاصَ يَدْفَعُ تصوُّرَ الشَّرْكَةِ؛ فلا حاجة في نفيها؛ لعدم تصوُّرها أصلاً .

(٧) سورة الأنعام؛ من الآية: ٣٦ .

لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل؛ وهذا^(١) عند السكاكي^(٢)، لكن قال في «دلائل الإعجاز»: ذلك شرطُ الحسن^(٣). فلا يقالُ: إنما يعجلُ من [ب/٣٥] يَخْشَى الفَوْتَ لا مَنْ / يَأْمَنُهُ؛ لأنَّ التَّعْجِيلَ له اختصاصٌ بالموصوفِ المذكورِ؛ أي: خاشي^(٤) الفوت لأن من^(٥) لم يَخْشَ الفوتَ لم يعجل .

و«إلا»؛ أي: وكلمة «إلا» تقابلُ الإصرارَ؛ أي: تُستعملُ في مقابلةِ اعتقادِ مخاطبٍ يكون عند المتكلمِ مرتكباً للخطأ مُصرّاً عليه . إمّا تحقيقاً، وذلك إذا أُخرجَ الكلامُ على مُقتضى الظاهر؛ نحو ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا

(١) في ب: «هذا» بدون العطف . وفي أ: «هكذا» .

(٢) ينظر: المفتاح: (٢٩٣ - ٢٩٤) .

(٣) ينظر: ص: (٣٥٣) وفي ذلك يقول: «ومما يجب أن يعلم: أنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصحّ إلا من المذكور ولا يكون من غيره؛ كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولي الألباب لم يحسن العطف بـ "لا" فيه؛ كما يحسن فيما لا يختصّ بالمذكور ويصحّ من غيره» .

ويفسّر هذا بقوله: «تفسير هذا: أنه لا يحسن أن تقول: (إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال)، كما يحسن أن تقول: (إنما يجيء زيد لا عمرو)» .

وقد استوجب هذا الرأي ومال إليه بعض من جاء بعده من البلاغيين؛ كالخطيب القزويني في التلخيص: (١٤٤)، والإيضاح: (٣٤/٣)، والجرجاني في المصباح:

(٥١٩) .

(٤) في الأصل، ب: «بخاشي» . والمثبت من: أ .

(٥) في الأصل: «لا من» بدلاً من «لأن من» . وهو تحريف بالتقص . والصواب من أ، ب .

بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١﴾، فَإِنَّهُ
 مَا قَالَ الْكُفَّارُ لِلرُّسُلِ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ ﴿٢﴾ إِلَّا وَالرُّسُلُ عِنْدَهُمْ فِي
 مَعْرَضِ الْمُنْتَفِي ^(٣) عَنْهُمْ الْبَشَرِيَّةَ، وَالْمُنْسَلَخِ عَنْهُمْ حُكْمُهَا؛ بِنَاءً عَلَى جَهْلِهِمْ
 أَنَّ الرَّسُولَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بَشَرًا؛ فَجَعَلُوا الرُّسُلَ كَأَنَّهُمْ بِأَدْعَائِهِمْ التُّبُوءَ قَدْ
 أَخْرَجُوا أَنفُسَهُمْ عَنْ أَنْ يَكُونُوا بَشَرًا مِثْلَهُمْ . فإِصْرَارُهُمْ عَلَى دَعْوَى
 الرِّسَالَةِ - بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِ الْكُفَّارِ - إِصْرَارٌ ^(٤) عَلَى أَنْ لَا يَكُونُوا بَشَرًا؛
 فَغَلَبُوا ^(٥) وَقَالُوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا
 تَكْذِبُونَ﴾ .

وَأَمَّا [نَحْوُ] ^(٦) ﴿إِنْ لِحْنٍ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ﴾ ^(٧) فَمِنْ بَابِ الْمُجَارَاةِ ^(٨)

(١) سورة يس؛ من الآية : ١٥ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية : ١٠ . وفي أ: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ .

(٣) في ب «المنفي» .

(٤) في الأصل: «إصراراً» والصواب من: أ، ب .

(٥) في أ: «فغلبوا» .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، أ، ف . ومثبت من: ب . وأثبتها ليعم
 الحكم كل آية مشابهة .

(٧) سورة إبراهيم؛ من الآية : ١١ .

(٨) المجازاة: التماشي مع الغير . وجاراه مُجَارَاةً وَجِرَاءً أَي: جرى معه . ينظر:

اللسان: (جري): (١٤١/١٤) .

مع الخصم للتبكي^(١) في المعثر^(٢)؛ كما تقول : (أنت صادق في كل ما تقول؛ لكن ما حيلتكم في دعواي هذه)؛ هذا جواب سؤال، تقدير السؤال : إنه استعمل حرف التني، و(إلا) هاهنا — لا في مقابلة الإصرار؛ لأن الكفار لا يقولون : إنهم ليسوا ببشر فضلاً عن الإصرار . الجواب : إنه من باب المجازة والتماشي مع الخصم، وإرخاء العنان معه؛ لتبكيته؛ أي : إلزامه وإسكاته في المعثر^(٣)؛ كما قد يقول من يخالفك فيما ادّعت : أنك من شأنك كيت وكيت؛ فأنت تقول : نعم؛ إني من شأنك كيت وكيت، وأنت صادق في كل ما تقول، لكن^(٤) ما حيلتكم في دعواي هذه ؟؛ وكيف يقدح ذلك فيها؟^(٥) .

(١) التبكي : التفرغ والتويخ . اللسان : (بكت) : (١١/٢) .

(٢) المعثر : موضع العثرة؛ وهي الزلة . ومنه العاثور؛ وهو : ما يعدّ ليقع فيه آخر .

ينظر : اللسان : (عثر) : (٥٣٩/٤ — ٥٤٠) .

(٣) فكان الرسل قالوا : سلّمنا أننا بشر؛ فإنه حق؛ لكن لا نمنع أنها لا تجامع الرسالة؛

فإن ﴿الله يَمُنُّ عَلَيَّ مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية : ١١] .

المصباح للجرجاني : (٥٢٣/١) .

(٤) في ب : « فأنت » . وفي أ : « أنت » .

(٥) كلمة « لكن » ساقطة من أ .

(٦) وهذا النوع من الكلام يُسميه المنطقيون بالقول الموجب، وهو من أساليب الكلام

المنصف .

وفي «المفتاح» بدل قوله: «للتبكيك في المعثر»: «ليعثر حيث يُراد تبكيته»^(١)؛ وبين العبارتين فرقاً^(٢).

وإمّا ادّعاء؛ قسيمٌ لقوله: إمّا تحقيقاً. وهذا فيما أُخرج الكلام لا على مُقتضى الظاهر؛ نحو: ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾^(٣) كأنه للمبالغة؛ أي: لمبالغته عليه [السلام]^(٤) وشدّة حرصه على هدايتهم، وهالكه عليهم؛ حتّى قيل: ﴿فَلَعَلَّكَ بِالْخَيْعِ نَفْسَكَ﴾^(٥) جعل ممن يظنّ أنه يملك هدايتهم مصراً عليه، ونزل — صلى الله عليه وسلم — منزلته^(٦)؛ فجيء بالنفي والإثبات؛ أي: أنت نذيرٌ لا هاد.

ثمّ الأصل: ما ضرب زيداً إلا عمراً؛ بعد الفراغ عن القصر بين

(١) ص: (٢٩٤).

(٢) حيث إنّ التبكيك في عبارة المصنّف متعلّق متعلّقاً مباشراً بالجاراة وثمرة لها، بخلافه في عبارة السكّاكي؛ إذ أنّ التبكيك فيها متعلّق بالمعثر، والمعثر متعلّق بالجاراة. وكلتا العبارتين ناسبتا مقامهما؛ فعبارة المصنّف بلا واسطة وهي أليق بـ «المختصر»، وعبارة السكّاكي منطقية التسلسل. وهي أليق بـ «المفتاح»؛ حيث التفصيل والإيضاح.

وإذا كان في إيجاز عبارة المصنّف ما يحمده؛ فإنّ في التنبية لما بين العبارتين من الفرق ما يحسب — أيضاً — للكرمانى.

(٣) سورة فاطر؛ الآية: ٢٣.

(٤) ما بين المعرفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب.

(٥) سورة الكهف، من الآية: ٦.

(٦) في أ: وردت الجملة هكذا: «وينزل منزلته».

الصِّفَّة والموصوفِ شرعاً في غيرهما، ولم يذكرْ / منه إلا قصر الفعلِ علي المفعول؛ لظهورِ الباقي . والأصلُ في قصرِ الفعلِ [علي المفعول]^(١) أن^(٢) تقول : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً)؛ أي : لم يقعْ ضربُهُ إلا على عمرو؛ فلا يمتنعُ^(٣) كونُ عمرو^(٤) مضروباً لغيره، ويمتنعُ كونُ زيدٍ ضارباً لغيره^(٥) .

ويجوزُ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ)؛ بتقدم (إلا عمراً) علي (زيدٍ)؛ لكنه قليلٌ؛ لأنه قصرَ الشيء وهو الضربُ قبلَ تمامه؛ أي : قبلَ تقييده بالفاعل؛ وهو خلافُ المراد؛ لأنَّ المقصورَ علي عمرو فيه هو الضربُ المقيدُ؛ أي : ضرب زيدٍ دون المطلق؛ أي : لا^(٦) الضربُ مُطلقاً، وعلي هذا .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) «أن» ساقطةٌ من أ .

(٣) في أ : «ولا يمتنع» .

(٤) سقطت كلمتا : «كون عمرو» من أ .

(٥) سقطت عبارة : «ويمتنع ... لغيره» من ب .

(٦) سقطت : «لا» من ب . ولا بدُّ منها .

خاتمة:

لا بدّ في الاستثناء من المستثنى منه؛ لكون (إلا) للإخراج؛ واستدعاء الإخراج مُخرجاً منه . ومن عُمومِهِ؛ أي : المستثنى منه، لعدمِ المخصّصِ وامتناعِ التّرجيحِ؛ أي : ترجيحِ أحدِ المتساويين، بلا مُرَجِّح . ومن المناسبةِ بين المستثنى والمستثنى منه في الجنس؛ أي : كونه بحيث يتناولُهُ ويدخلُ فيه وفي الوصف؛ أي : في مثل : الفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليّة، وغيرها . فيُقَدَّرُ إذا قُدِّرَ؛ وذلك في الكلامِ الناقص — أي : فيما لا يكونُ المستثنى منه مذكوراً — وهو الاستثناءُ المفرَّغُ . أعمّ عامٌّ يتناولُ المستثنى؛ فـ (ما ضربتُ إلاّ زيداً)؛ أي: «أحدًا»؛ أي : يُقَدَّرُ «أحدًا» مفعولاً لقوله : «ضربتُ»؛ لأنّه عامٌّ مُناسبٌ للمستثنى في الجنسِ والوصفِ، و(إلاّ راكباً)؛ أي : «على حال»؛ أي: ما ضربتُ على حالٍ إلاّ راكباً، والمقدّر فيه ذلك لمناسبته^(١) له، و(إلاّ تأديباً)؛ أي : لغرض^(٢)؛ أي : ما ضربتُ لغرضٍ إلاّ تأديباً . وهذا ليسَ في «المفتاح»^(٣) .

(١) في الأصل : «لمناسبة»، والصواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل : «لغرض»، والمثبت من : أ، ب، ف .

(٣) مراده بما ليس في المفتاح قول المصنّف : «والإلاّ تأديباً؛ أي لغرض»؛ إذ الأمثلة

الأخرى منصوّصٌ عليها في المفتاح . ينظر : ص (٢٩٩) .

وبه^(١) يُعرف الفرق بين : (ما اختارَ إلّا منكم فارساً)، و(إلّا فارساً منكم)؛ فإنَّ معنى الأوّل : ما اختارَ فارساً من قوم إلّا منكم؛ فقصرَ اختيارَ الفارسِ عليهم . ومعنى الثاني : ما اختارَ منكم أحداً متّصفاً^(٢) بأي وصف كان إلّا فارساً؛ فقصرَ الاختيارَ منهم على الفارس . والأوّل أبلغُ في المدح؛ كما في قول الشاعر^(٣):

لَوْ خَيْرَ الْمُنْبِرِ فُرْسَانَهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِساً^(٤)

لاقتضائه انحصار الفرسانِ فيهم^(٥)؛ بخلاف الآخر؛ فإنّه لا يدلُّ على

هذا الانحصار؛ بل على انحصار المختارِ منهم في الفرسانِ / [٣٦/ب]

(١) أي : بما ذكر من أن المستثنى منه المقدّر يجب أن يكون عاماً ومناسباً للمستثنى .

(٢) في الأصل : «متّصفاً» والصّواب من أ، ب .

(٣) البيت من السّريع . وقائله : إسماعيل بن محمّد؛ المعروف : بالسّيد الحميريّ . قاله ضمن أبيات يمدح فيها السّفاح العبّاسيّ وقد خطب يوماً فأحسن .

والبيتُ في ديوان الشّاعر : (٢٥٩)، والأعاني : (١٧٥/٤)، وحسن التّوسّل إلى صناعة التّرسّل؛ لشهاب الدّين الحلبيّ : (١٧٦)، ونهاية الأرب للتّويريّ : (٨٥/٧) .

واسْتَشْهَد به في دلائل الإعجاز : (٣٤٤)، والمفتاح : (٢٩٩)، والإيضاح : (٤٤/٣)، والتّبيان : (٢٩٢) .

(٤) في الأصل : « ما اختار منكم إلّا فارساً »؛ وبه ينكسر الوزن . والصّواب من أ، ب . مصدر البيت .

(٥) في أ : « منهم » .

والثالثُ : ويختصُّ الطَّرِيقُ الثالثُ^(١) بأنَّه يفيدُ الحَصْرَ في الجزءِ الأخيرِ من الكلامِ؛ فالحَصْرُ في (إنَّما أعطيتُ زيدًا درهمًا) على الدرهم، وفي (إنَّما أعطيتُ درهمًا زيدًا) على زيد . فلا يجوزُ فيه من التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ ما جاز في الثاني؛ أي : في الطَّرِيقِ الثاني؛ وهو : « ما وإلاَّ » للإلباسِ؛ لأنَّ الحَصْرَ فيه^(٢) دائماً في الجزءِ الأخيرِ؛ لأنَّه بمنزلةِ المستثنى؛ فإذا قُدِّمَ أو أُخِّرَ تَغَيَّرَ القَصْرُ والتَّبَسُّسُ الأمرُ؛ بخلافِ « ما وإلاَّ »؛ فإنَّ الحَصْرَ دائماً فيه فيما بعد (إلاَّ) سواءً^(٣) أُخِّرَ ما قبل (إلاَّ) عمّا بعدها، أو خُلِّيَ في مكانه؛ فلا إلباس^(٤)؛ ولأنَّ ذلكَ هو الأصلُ دون هذا؛ أي : ولأنَّ الطَّرِيقَ الثاني هو الأصلُ في بابِ القصرِ؛ وهذا الطَّرِيقُ فرعٌ^(٥) عليه، ويجوزُ في الأصلِ ما لا يجوزُ في الفرعِ تحقيقاً لمزِيَّةِ^(٦) الأصلِ، وحطاً لمرتبةِ^(٧) الفرعِ .

(١) أي : طريق : (إنَّما) .

(٢) أي : طريق : (إنَّما) .

(٣) في الأصل : « الاستواء » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ : « التباس » والمعنى واحد .

(٥) كان الأولى بالكرمانيّ — رحمه الله تعالى — أن يلتزم بتعبير السكّاكيّ؛ وهو قوله

(المفتاح / ٣٠٠) : « وهذا كالفرع عليه »؛ وذلك لأنَّ إفادة طريق (إنَّما) للقصر

هي بالوضع أيضاً .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ وهو الأوّلَى . وفي أ : « لمرتبة » .

(٧) في ب : « لمزِيَّة » وفيه تحريف وتصحيف؛ إذ لا مزِيَّة للفرع إذا ما قورن بالأصل .

والرابعُ : ويختصُّ الطَّرِيقُ الرَّابِعُ، بِأَنَّهُ ذَوْقِيٌّ لَا وَضْعِيٌّ؛ أَي: بِأَنَّ دلالته على القصرِ دلالةٌ^(١) ذَوْقِيَّةٌ لَا وَضْعِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ لَمْ يَوْضِعْ لِمَعْنَى؛ بَلْ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ بِوَسْطَةِ الْفَحْوَى .

(١) كلمة : « دلالة » ساقطة من : أ .

الفنُّ الرَّابِعُ (*):

في وضعِ الجملتين، والكلامِ في الوصلِ والفصل، وفي الإيجازِ والإطنابِ، وفي جعلِ إحداهما حالاً .

التَّوَعُّ الأوَّلُ : في الفصلِ والوصلِ .

وهما : تركُّ العاطفِ ^(١) وإيراده ^(٢) ويختصُّ؛ أي ^(٣): الكلام في باب الفصلِ والوصلِ؛ بالواو؛ لأنها للربطِ المحضِ؛ والجمعِ المطلقِ بين المعطوفين. والربطُ [لا] ^(٤) يكونُ بينَ كلِّ شيئين، مع كثرةِ جهاتِ الربطِ وخفائها واختلافها قُرباً وبعُدًا؛ بخلافِ مواضعِ استعمالِ سائرِ الحروفِ العاطفةِ ^(٥)؛ فإنها متميِّزةٌ معلومةٌ؛ للدلالةِ كلِّ منها ^(٦) على معنىٍ مُحصَّلٍ مستدعٍ من الجملِ بَيْنًا ^(٧) مخصوصاً بالوضعِ؛ فالمشكُلُ موضعُ الواوِ؛

(* من القانونِ الأوَّلِ، من الفصلِ الأوَّلِ .

(١) أي : في الفصل .

(٢) أي : في الوصل .

(٣) « أي » ساقطة من أ؛ وعلى مثلها درج الشَّارح .

(٤) ما بين المعطوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) كالعطفِ بالفاءِ، وثمَّ، وحتَّى، ولا، وبل، ولكن، وأو، وأمَّ، وأمَّا، وأي على قول

السَّكَّاكِيِّ .

(٦) في الأصل : « منهما »، والصَّوابُ أ، ب .

(٧) في الأصل : « ببناء » . وفي أ : « شيئاً » . وفي ب : « بناء » والصَّوابُ مأخوذ من

مفتاح العلوم وبه يستقيم السِّياق، ويتَّضح المعنى . إذ البَيْنُ هو الوَسْطُ .

ولهذا قصرَ بعضُ أئمةِ الفنِّ البلاغَةِ في معرفةِ الفصلِ والوصلِ بها^(١).
فإن قيلَ : الاجتماعُ لا يُستفادُ من الواوِ^(٢)؛ بل هو معلومٌ في^(٣)
نفسِ الكلامِ؛ كما تقولُ : (زيدٌ قائمٌ عمرو قاعدٌ)؛ بلا واوٍ؛ فإنه يعلمُ
منهما اجتماعهما في الثبوتِ .

قلتُ : الفرقُ : أنَّ في صورةِ الواوِ قُصِدَ به إعلامُ ثبوتِ الاجتماعِ؛
[٣٧/أ] فجيءَ بلفظِ يدلُّ عليه؛ بخلافِ صورةِ عدمه^(٤)؛ فإنه / فيها لم يقصد به
الإعلامُ به وإن لزم الاجتماعُ منه عقلاً . فالأوّلُ بالوضعِ، والثاني بالعقلِ،
وكان^(٥) الأوّلُ ثبوتِ الاجتماعِ، والثاني اجتماعِ الثبوتِ، وهما وإن تلازما
لكنَّهُما متغايران بحسبِ المفهومِ .

فحيثُ لا معطوفٌ عليه؛ أي : لَمَّا كان الوصلُ إيرادَ العاطفِ
ولا بدُّ للموصولِ من موصولٍ به وللمعطوفِ من معطوفٍ عليه، فحيثُ

(١) في الأصل : « هما » ولا وجه للتثنية؛ فالضميرُ عائِدٌ إلى (الواوِ) . والصوابُ من أ، ب.
وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ ما وقفت عليه من مصادر لم ينصَّ على قصر البلاغة في
معرفة الفصل والوصل بالواو . كما نصَّ عليه الشَّارح . وإتِّمَّ نصُّ على حصر
البلاغة في معرفة الفصل والوصل مطلقاً .

ينظر : دلائل الإعجاز : (٢٢٢) ، مفتاح العلوم : (٢٥١) ، الإيضاح : (٩٧/٣) .

(٢) اعتراضٌ — تصوُّره الشَّارحُ — على قوله المتقدم : « والجمع المطلق بين المعطوفين » .

(٣) في أ : « من » ولا اختلاف في المعنى .

(٤) أي : الواو .

(٥) في الأصل زيادة : « إن » بعد الواو . ولا وجه يتطلَّب إثباتها .

لا معطوف عليه لفظاً^(١). يؤول بأنه مقدرٌ؛ كقوله: ﴿وَأَيَّيَ
فَارْهَبُونَ﴾^(٢) وتقديره: (وَأَيَّيَ ارْهَبُوا فَارْهَبُونَ). وإنما ساءَ ذلك
لكونِ المعطوفِ عليه في حُكْمِ الملفوظِ به^(٣)؛ لكونه مُفسراً^(٤)؛ وكقوله:
﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾^(٥) تقديره: (أَكْفَرُوا وَكَلَّمَا)؛ إذ
حرفُ الاستفهامِ يستدعي فعلاً، فيقدرُ فعلٌ يناسبُ المقامَ؛ وهو ما يدلُّ
على معناه مساقُ الآية؛ وذلك مثل (كفروا).

(١) في أ: «لفظياً».

(٢) سورة البقرة؛ من الآية: ٤٠.

(٣) «به» ساقطة من ب.

(٤) أي: بقوله: ﴿فَارْهَبُونَ﴾ فإنه دالٌّ على عامل الضمير المنفصل ﴿وَأَيَّيَ﴾

وهو (ارهبوا) ومفسرٌ له.

ويلحظ أن العطف في الآية الكريمة لم يتحقق بالواو التي عوّل عليها جمهور
البلاغيين في هذا الموطن، وإنما تحقّق بالفاء. ويبدو أن السبب في ذلك سلوك
المصنّف — رحمه الله — منهجَ شيخه السكّاكيّ الذي يرى أن كلاً من الوصل
والفصل يأتي في العطف بالواو؛ كما يأتي في غيره من حروف العطف. على
اختلافٍ في تعاطي القرب والبعد؛ فما كان بغير الواو فهو قريب وما كان به فهو
بعيد.

ينظر: المفتاح: (٢٤٩).

(٥) سورة البقرة؛ من الآية: ١٠٠.

وَأَمَّا يَحْسُنُ بَيْنَ مُتَنَاسِبِينَ^(١) لَا مُتَّحِدِينَ وَلَا مُتَبَايِنِينَ؛ أَي : شَرَطُ كَوْنِ الْعَطْفِ حَسَنًا مَقْبُولًا أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِينَ كَمَالُ الْإِتِّحَادِ وَالْإِتِّصَالِ؛ لِامْتِنَاعِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِعَدَمِ الْإِرْتِبَاطِ وَالتَّعَلُّقِ بَيْنَهُمَا^(٢)؛ بَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَاسِبَةً حَتَّى تَكُونَ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ وَبَيْنَ^(٣) كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ؛ كَمَا تَرَى فِي نَحْوِ: (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَالسَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالجَنُّ وَالْإِنْسُ)^(٤) كُلُّ ذَلِكَ مُحَدَّثَةٌ بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ: (الشَّمْسُ وَمَرَارَةُ الْأَرْنَبِ وَالرَّجُلُ الْيُسْرَى مِنْ الضَّفْدَعِ وَدِينُ الْجَمُوسِ وَأَلْفُ بَاذِئْجَانَةٍ)^(٥)

(١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « المتناسبين » .

(٢) في أ : « بينهما » .

(٣) كلمة « بين » ساقطة من أ .

(٤) ويلحظ أن الشارح - رحمه الله - أورد المثال من المفردات في حين أن مبحث الفصل والوصل معقود-أصلاً- بين الجمل . ويبدو أنه فعل ذلك إيضاحاً وتقريباً من جهة، وإشعاراً باشتراط المناسبة في عطف المفردات-أيضاً. من جهة أخرى .

(٥) أورد المثال في المفتاح: (٢٥١)؛ هكذا: « الشمس ومرارة الأرنب وسورة الإخلاص والرجل اليسرى من الضفدع، ودين الجوس وألف باذئجانه »؛ بالعطف بالواو بين كل مفردين - كما هو الحال في المثال السابق ولكن الكرماني - رحمه الله وأسكنه فسيح جناته - تأذى من إقحام لفظ « سورة الإخلاص » مع ما عطف عليه فاستبعد اللفظ، ورعاً وتأدباً .

وإذا كان هذا الصنيع مما يحسب للكرماني؛ فإنه - ولا شك - يسجل على =

كلها محدثة^(١).

ولذلك^(٢)؛ أي : ولأن الوصل بالواو لا يحسن إلا بين المتناسبين،
حُرِّمَ ومُنِعَ في الصِّفَةِ والبيَانِ والتَّأْكِيدِ؛ لأنَّ التَّابِعَ فيها هو المتبوعُ بعينه،
وحُرِّمَ في البَدَلِ؛ لأنَّ المبدلَ في حَكْمِ المَطْرُوحِ المنحَى؛ وإذ هو كالعدم
فليس هناك شيئاً فضلاً عن متناسبين .

والتَّحَاةُ صرَّحُوا به في الغلَطِ؛ أيّ : بأنَّ البَدَلَ في حَكْمِ تنحية
المبدل مطلقاً في بدل الغلط^(٣).

وفي بعض النسخ : ولهذا صرَّحوا ببَلِّ في الغلَطِ؛ / وهذا المعنى أوَّلَى [٣٧/ب]
بالمقام وأوفق لِمَا في « المفتاح »^(٤).

= السُّكَاكِيُّ ولا يعذر — في نظري — بفقدان الجهة الجامعة التي استشهد بالمثل لها؛
فإنَّ مجرد تجاور اللَّفْظَتَيْنِ تَأْبَاهُ التَّنْفِيسَ، ويعافه الذُّوقُ، وكم أغناه عن ذلك من
المفردات !! .

(١) كلمة : « كلها » ساقطة من ب .

(٢) في الأصل : « وكذلك »، والصَّوَابُ من : أ، ب، ف .

(٣) ينظر — على سبيل المثال — : أوضح المسالك : (٣٥٨/٣)، وشرح
ابن عقيل : (٢٢٨/٢) .

(٤) مراده بما في المفتاح قول السُّكَاكِيِّ ص : (٢٥٠) : « وعلمت كون المتبوع في
نوع البَدَلِ في حَكْمِ المنحَى والمضرب عنه، بما تسمع أئمَّةَ النَّحْوِ — رضي الله عنهم
— يقولون : البَدَلِ في حَكْمِ تنحية المبدل منه، ويوصون بتصريح بل في قسمة الغلطي » .

فالوصلُ بين الجملتين إنما يحسن إذا اتحدتا طلباً وخبراً بأن تكونا طلبيتين^(١) أو خبريتين^(٢)، مع ارتباطٍ يجمعُ بينهما جمعاً من جهة : العقل، أو الوهم، أو الخيال . ويُسمى الجهة الجامعة^(٣)؛ وهي :
 إما عقليّ؛ كاتحادٍ بينهما في مسند؛ نحو : (زيدٌ كاتبٌ وعمرو)^(٤)،
 أو في^(٥) مسندٍ إليه؛ نحو : (زيدٌ يصلُ ويقطع)، أو في^(٦) قيدٍ لأحدهما؛
 أي : المسند، والمسند إليه؛ نحو : (زيدٌ الكاتبُ شاعرٌ، وعمرو الكاتبُ منجمٌ)، أو تماثلٍ^(٧)؛ أي : كتماثلٍ بينهما، فيهما؛ أي : في المسند والمسند إليه . وفي بعض النسخ : (أو^(٨) فيها)؛ أي : في المسند أو المسند إليه أو

(١) في أ : « طلبين » ولا وجه للتذكير . ومثال اتحادهما في الطلبية؛ قوله

تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف؛ من الآية : ٣١] .

(٢) في أ : « خبرين » ولا وجه للتذكير . ومثال اتحادهما في الخبرية قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [البينة؛ من الآية : ٧] .

(٣) في الأصل : « الخاصة » . وفي ب : « العامة » . والصواب من أ .

(٤) في ب تكرر عقب هذا — سهواً — قول المصنف المتقدم : «إما عقلي كاتحاد» .

(٥) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنف، وليست في ف .

(٦) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنف، وليست في ف .

(٧) يتحقق التماثل بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا بالشخص .

(٨) « أو » ساقطة من أ، ب .

القيد، وكلاهما مقروآن على المصنّف^(١). ومرجعه؛ أي: التماثل الاتحادي؛ إذ العقل يحذف المُشَخَّصَات؛ أي: يُجرّدُ المثليين عن الشَّخصِ^(٢)؛ فيرتفعُ التَّعدُّدُ عن البين؛ فتبقى الحقيقةُ [المتَّحدة] ^(٣). أو تضاييف؛ أي: لتضاييف^(٤) بينهما؛ وهو بأن لا يُعقل^(٥) أحدهما بدون تعقل الآخر؛ سواء كان بين الأمور المعقولة؛ كما بين العلة والمعلول، أو بين المحسوسة؛ كما بين العلو والسفل، أو بين ما يعمُّهما؛ كما بين الأقل والأكثر؛ لأنَّ الكمَّ^(٦) المنفصل^(٧) يعمُّ المعقولات والمحسوسات^(٨).

(١) على أن المصنّف بقوله في الجامع العقليّ: « كاتحاد بينهما في مسند أو مسند إليه أو قيد لأحدهما » يستدرك على شيخه السكّاكيّ توسّعه في هذا الجامع؛ إذ قال (المفتاح: ٢٥٣): « والجامع العقليّ هو أن يكون بينهما اتحاد في تصوّر مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر ... » حيث أفضى هذا التوسّع إلى امتناع الوصل في بعض الأمثلة مع وجود الجامع في المخبر عنه أو الخبر .

(٢) في أ: « الشّخصين » .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من: أ، ب . وبه يزداد المعنى وضوحاً .

(٤) في أ، ب: « كتضاييف » .

(٥) في أ، ب: « لا يكون تعقل » ولا اختلاف في المعنى المراد .

(٦) في ب: « الكمي » .

(٧) في الأصل: « المنفصلة » والمثبت من: أ، ب .

(٨) والتضاييف يكون — أيضاً — في المسند أو في المسند إليه على اعتبار العطف على

رواية الأصل المتقدمة: (أو تماثل فيهما) . أو في المسند أو المسند إليه أو القيد =

وأما وهمي^(١)؛ كتشابه؛ وهو بأن يكون بين تصوراتهما^(٢) شبه تماثل؛ نحو : أن يكون المحببُ عنه في إحداها لون بياض، وفي الثانية لون^(٣) صفرة؛ فإنَّ الوهمَ يحتالُ في أن يبرزهما في معرض المثلين^(٤). أو تضاد؛ أي : أو كتضاد^(٥). بالذات؛ كالسوادِ والبياضِ؛ فإنَّ السوادَ لذاته يُضادُ البياضَ، أو بالعرض؛ كالأسودِ والأبيض؛ فإنه ليس بين ذات الأسود من حيثُ هي، وذاتِ الأبيض من حيثُ هي تضادٌ؛ إنَّما عرض لها^(٦) ذلك بواسطة السوادِ والبياضِ . أو ما يُشبهه^(٧)؛ أي : أو كشبهه^(٨) التَّضادِ؛ كالسَّماءِ والأرضِ؛ فإنَّ الضَّدين هما الوجوديان المتعاقبان على

على اعتبار العطف على ما ورد في بعض النسخ : « أو تماثل فيها » وذلك لأنَّ الأصل اشتراك المعطوف للمعطوف عليه في جميع قيوده .

(١) أي : وإما رابط وهمي .

(٢) أي : أيّ الجملتين .

(٣) في الأصل : « كون »، والصَّواب من : أ، ب .

(٤) وذلك بادِّعائه أنَّ الصُّفرة بياض لكن زيد فيه شيء يسير لا يخرجُه عن حقيقته .

(٥) في الأصل : « لتضاد »، والصَّواب من : أ، ب . وهو الملائم لعبارات المصنّف

والشَّارح في بقية الأقسام .

(٦) في ب : « لهما ».

(٧) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « أو شبهه » .

(٨) في الأصل : « كشبهه » والمثبت من : أ، ب .

محل واحد؛ بينهما غاية الخلاف، وإذ بينهما قيد التعاقب عليه^(١) منتف؛ فلا يتضادان حقيقةً، ولكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف تشابهاً^(٢) بهما^(٣).

وإمّا خيالي^(٤) للتقارن^(٥) فيه بسبب اتّفاقي؛ / وهو أن يكون بين [١/٣٨] تصوّراتهما تقارن في الخيال بأسباب اتّفاقيّة مؤدّية إلى ذلك . فإنّ جميع ما يثبت^(٦) في الخيال ممّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه ويتكرّر لديه .

والخياليّات تختلف فيما بين معشر البشر بالأسباب؛ لاختلافها^(٧) وعدم كونها على وتيرة^(٨) واحدة؛ من صناعة خاصّة، أو عُرف عام؛ فكم من صور تتعانق في خيال أهل صنعة أو عُرف وهي^(٩) في آخر لا

(١) أي : على المحلّ؛ المدلول عليه بما قبله .

(٢) في الأصل : « شأها » . وفي ب : رسمت هكذا : « لبا » ولم أستطع قراءتها .
والمثبت من أ .

(٣) أي : بالصندين .

(٤) أي : وإمّا رابط خياليّ .

(٥) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب : « كتقارن » .

(٦) في الأصل : « ثبت » ، والصواب من : أ، ب؛ بدليل مجيئها مضارعة فيما بعد .

(٧) في الأصل : « لاختلافهما » والصواب من أ، ب .

(٨) الوتيرة : الطريقة . الصّحاح : (وتر) : (٧١٨ / ٢) .

(٩) في الأصل : « وهمي » والصواب من أ، ب .

تتراى ناراهما!، وكم [من] ^(١) صورة لا تكاد ^(٢) تلوح في خيال، وهي في غيره نازة على علم! . فتفاوت بالأمم والطوائف؛ كتعانق السطل والحمام في خيال الحمامي، والقُدوم ^(٣) والمنشار في خيال النجار، ولو غيرته إلى نحو السطل والمنشار جاء الاستبداغ والاستنكار .

فلا يَسْتَنكِرُ قوله - تعالى - : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ

خُلِقَتْ ﴾ الآية ^(٤) . إلا من يجهل؛ هذا فاعل لقوله : (لا يستنكر) . أن الخطاب مع العرب، وما في خيالهم؛ أي : والحال أنه ليس في خيالهم إلا الإبل فإن العرب وأهل الوبر ^(٥) كما كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتهم مصروفة إلى أكثرها نفعاً؛ وهي الإبل؛ وإذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلا بأن ترعى وتشرب، فجل مرمى غرضهم أرض

(١) ما بين المعقوفين مثبت من أ، ب . وناسب إثباته قوله قبله : « فكم من صور » .

(٢) كلمة : « لا تكاد » ساقطة من ب .

(٣) القُدوم : الآلة التي يُنَحَّتُ بها . ينظر : اللسان : (قدم) : (٤٧١/١٢) .

(٤) سورة الغاشية، الآية : ١٧ . وظاهر أنه لا يريد بقوله : « الآية » إتمام الآية

— على نحو ما ألف ممن يستشهد ببعض الآيات ويعقب بالآية « دالاً على تمامها — لكون الآية تامة . وإنما أراد بقية الآيات الملائمة للاستشهاد بعدها وهي : ﴿ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ ﴿ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾ ﴿ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الآيات : ١٨، ١٩، ٢٠] .

(٥) الوبر : صوف الإبل . و« أهل الوبر » : كناية عن البدو؛ لأنهم يتخذون بيوتهم من

أوبار الإبل . ينظر : اللسان : (وبر) : (٢٧١/٥) .

ترعاها، وبعد ذلك أهمّ مسارح النَّظَرِ عندهم سَمَاءٌ تُسْقِيهِمْ وَإِيَّاهَا، أي: الآبال^(١). وإذا كانوا مضطَّرين^(٢) إلى مأوى يؤويهم، وإلى حصنٍ يتحصَّنون فيه عند شتِّ الغارات، ولا مأوى ولا حصن لهم إلاَّ الجبال، لا بدَّ وأن يكون خاطرهم ملتفتاً إلى^(٣) جبالٍ هي معاقلهم عند شتِّ الغارات .

والمعاقل : جمع معقل؛ وهو : المَلْجَأُ .

فتعاقب هذه الصُّورِ في خيالِ البدويِّ ممَّا لا كلام^(٤) فيه؛ بخلاف الحضريِّ؛ فإنَّه حيثُ لم تتأخذ عنده تلك الأمورِ ظنَّ النَّسَقِ — قبل أن يقفَ على ما ذكرنا — معيياً؛

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتَهُ^(٥) مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ^(٦)
ولاستحبابِ التَّنَاسُبِ؛ أي : ولتحسينِ الوصلِ استحباباً أن تكونَ

(١) في الأصل : « إذا في الآبال » والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « مقطرين » واستدركت في الهامش .

(٣) « إلى » ساقطة من ب .

(٤) في أ : « لا لكلام » .

(٥) الآفة : العاهة . الصَّحاح : مادة (أوف) : (١١٠١/٣) . والضَّمير في «أفته»

للقول .

(٦) البيتُ من الوافر، وقائله أحمد بن الحسين المتنبِّي . والبيتُ في ديوانه بشرح

العكبريِّ : (١٢٠/٤) .

الجملتان متناسبتين؛ ككونهما : اسميتين^(١)، أو فعليتين . فإذا كان المراد من الإخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرض^(٢) لقيد زائد/ عليه؛ كالتجدد والثبوت لا يخالف بينهما، ويُراعى ذلك؛ تقول : (قام زيدٌ وقعد عمرو) إلا لغرض؛ كملاحظة تجدد وثبات، فيخالف؛ كما إذا كان زيدٌ وعمرو قاعدين؛ فقامَ زيدٌ دون عمرو؛ تقول : (قامَ زيدٌ وعمرو قاعدٌ بعدُ) إذ مُراعاة المعنى أولى من المناسبة اللفظية؛ نحو قوله - تعالى -:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٣)؛ أي : سواء

عليكم^(٤) أأحدثتم الدعوة لهم أم استمرر عليكم صمتكم عن دعائهم^(٥)؛ لأنهم كانوا إذا حزبهم أمرٌ دعوا الله دون أصنامهم؛ فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين . ونحو قوله - تعالى - : ﴿أَجِئْنَا

بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾^(٦)؛ أي:

(١) في أ : « اسمين » وهو تحريف بالتقص . وصححت الكلمة في الهامش .

(٢) في ب : « تعرض » والمعنى واحد .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ١٩٣ .

(٤) في ب : « عليهم » وهو خطأ ظاهر .

(٥) فخالف بين الجملتين؛ حيث عطف الجملة الاسمية؛ وهي : « أنتم صامتون » على

الفعلية وهي : « دعوتهم »؛ لإرادة الثبات في الثانية والتجدد في الأولى .

(٦) سورة الأنبياء، من الآية : ٥٥ . والآية حكاية عن قول الكفار لإبراهيم عليه السلام .

أجددت^(١) عندنا تعاطي^(٢) الحقّ فيما نسمعه منك أم اللّعب؛ أي : أحوال الصبّا بعد^(٣) على استمرارها عليك؛ استبعاداً منهم أن تكون عبادة الأصنام من الضلال .

ثمّ قد يُصارُ إلى الفصل^(٤)؛ و(قد) للتّحقيق . في هذا الحال؛ أي : حال عدم الاختلاف ووجود التّناسب لوجهين:
الأوّل : وجود سابق يُحذّر التّشريك؛ أي : تشريك الثّاني معه فيه؛ في ذلك الحكم. فإنّ سبق آخر؛ أي : كلام آخر يُستحسن التّشريك؛ أي : تشريك الثّاني معه فيه؛ أي^(٥): في حكمه، فاحتياطاً؛ أي : فيفصل ويقطع احتياطاً؛ نحو :

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنِّي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ^(٦)
لَمْ يَعِظْ (أَرَاهَا) كَي لَا يَحْسَبَ السَّامِعُ الْعِظْفَ عَلَى (أَبْغِي)

(١) في ب : « أحدثت » .

(٢) في ب : « طاعين » ولا وجه له .

(٣) كلمة : « بعد » ساقطة من ب .

(٤) أي : قد يعدل عن الوصل بين الجملتين إلى الفصل بينهما .

(٥) « أي » : ساقطة من ب .

(٦) البيت من الكامل، ولا يعرف له قائل . وقد استشهد به في المفتاح : (٢٦١) ،

والمصباح : (٥٨) ، والإيضاح : (١١٧/٣) ، والتبيان : (٣٠٢) . وهو في

معاهد التنصيص : (٢٧٩/١) .

دُون (تَظُنُّ)، وَيَعُدُّ (أَرَاهَا) مِنْ مَظْنُونَاتِ سَلَمَى فِي حَقِّ الشَّاعِرِ^(١)،
وَلَيْسَ هُوَ بِمُرَادٍ؛ إِنَّمَا الْمُرَادُ : أَنَّهُ حُكْمُ الشَّاعِرِ بِذَلِكَ عَلَيْهَا^(٢).

وَالْأَفْجُوبَاءُ؛ أَي : وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ كَلَامٌ آخَرَ يُسْتَحْسَنُ التَّشْرِيكَ فِيهِ
- فَيَقْطَعُ وَجُوباً؛ نَحْوُ : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٣) لِلْمَانِعِ عَنِ الْعُطْفِ؛
لِأَنَّهُ لَوْ عُطِفَ عَلَى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾^(٤) لِشَارِكِهِ فِي حُكْمِهِ؛ وَهُوَ
كُونُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَهُوَ^(٥) ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ. وَلَوْ عُطِفَ عَلَى ﴿قَالُوا﴾^(٦) لِشَارِكِهِ
فِي اخْتِصَاصِهِ بِالظَّرْفِ^(٧) الْمُقَدَّمِ، وَهُوَ ﴿إِذَا خَلَوْا﴾^(٨)، لَكِنَّ اسْتِهْزَاءَ اللَّهِ
بِهِمْ لَا يَنْقَطِعُ مُتَّصِلٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ أَوْ لَمْ يَخْلَوْا .

وَهَذَا؛ أَي : هَذَا التَّوَعُّعُ مِنْ / الْفَصْلِ - وَهُوَ تَرَكَ الْعُطْفِ - حَذَرًا
مِنَ التَّشْرِيكِ يُسَمَّى قَطْعًا .

(١) قَوْلُهُ : « فِي حَقِّ الشَّاعِرِ » سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٢) الْمِفْتَاحُ : (٢٦١) بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛ مِنْ الْآيَةِ : ١٥ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛ مِنْ الْآيَةِ : ١٤ .

(٥) فِي : أ، ب : « وَاللَّازِمُ » .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ؛ مِنْ الْآيَةِ : ١٤ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « فِي الظَّرْفِ »، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ أ، ب . وَعَلَيْهِ لَفْظُ الْمِفْتَاحِ .

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنْ الْآيَةِ : ١٤ . وَمِشَارِكَةُ قَوْلِهِ : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ فِي
الِاخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ الْمُقَدَّمِ تَعْنِي : أَنَّ اسْتِهْزَاءَ اللَّهِ بِهِمْ إِنَّمَا يَكُونُ فِي وَقْتِ خَلْوِهِمْ
إِلَى شَيَاطِينِهِمْ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ .

الثاني^(١): أن يُنوى الجوابُ عن سؤالٍ مقدرٍ؛ وذلك فيما إذا كان الكلامُ السابقُ لفحواه كالموردِ للسؤالِ؛ فينزّل ذلك منزلة الواقع ويُطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له؛ فيقطع عن الكلامِ السابقِ لذلك . للتنبية عليه؛ أي : جعله جواباً عن سؤالٍ مقدرٍ للطيفة، إمّا لتنبية السامع على موقع السؤال، أو ليغني السامعُ عنه؛ عن السؤال، أو لئلا يُسمع منه؛ من السامع شيئاً تحقيراً له، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للاختصار^(٢)، والقصد^(٣) بتقليل اللفظِ إلى تكثير المعنى وهو تقديرُ السؤالِ وتركُ العطفِ^(٤).

وهذا؛ أي : هذا النوعُ من الفصل، يُسمى : استينافاً؛ نحو :

﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾^(٥) بأن تُقدر تمام الكلام هو : (الْمُتَّقِينَ)^(٦)،

(١) أي : الوجه الثاني من الوجهين المقتضيين للفصل في حال اتحاد الجملتين خيراً وطلباً مع وجود الجامع .

(٢) هكنا - أيضاً - في ف . وفي ب : « للاختصار » على معنى حصر الكلام في موضعه، وعدم فتح المجال لتشعبه بالسؤال وما قد ينشأ عنه .

(٣) في ب زيادة : « للاختصار » .

(٤) في أ، ب : « العاطف » .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٣ .

(٦) في الآية السابقة لهذه الآية؛ وهي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى

ولا تجعل ﴿الَّذِينَ﴾ صفته فتقدّر السؤالَ عنده^(١) وتستأنف ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى ساقية الكلام^(٢)، أو ﴿أَلَيْسَ﴾ ؛ أي : أو تقول : الاستينافُ في قوله : ﴿أَلَيْسَ عَلَيَّ هُدًى﴾^(٣) كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الإيمان بالغيب — في ضمن إقامة الصلاة والإنفاق مما رزقهم الله — وبين الإيمان بالكتب المنزلة؛ في ضمن الإيقان^(٤) بالآخرة؛ اختصوا بهدى لا يكتنه كُنْهه ولا يُقادرُ قدره؛ مقولاً في حقهم ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ... الَّذِينَ ... وَالَّذِينَ ...﴾ بتكثير (هُدًى)^(٥)؛ فأجيبَ بأنّ : أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلاً، وبالفلاح آجلاً . والفرقُ بينهما : أنّ (الْمُتَّقِينَ)

(١) أي : عند ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ والسؤال المقدر المتجه هو : لم أختصّ المتقون بذلك ؟ .
 (٢) فتجعل الموصول الأول مع صلته؛ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ...﴾ مبتدأ، والموصول الثاني مع صلته؛ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ ...﴾ عطف عليه، ﴿وَأَلَيْسَ عَلَيَّ هُدًى ...﴾ خبره . أي : الذين هذه صفتهم حريٌّ بهم أن يكونوا على هدى في الدنيا وفلاح في الآخرة . وهذا هو الوجه الأول .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٥ .

(٤) في الأصل : « الانفاق » . والصواب من : أ ، ب .

(٥) هذا هو السؤال المقدر المتجه على الوجه الثاني؛ ويتحقق بجعل : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ وما عطف عليه من توابع المتقين . ومنشأ السؤال بعد اكتمالها .

في الوجه الأول ليس موصوفاً، وفي الثاني موصوفاً^(١) بالموصولين .
والفصل؛ هذا بيان مقام الفصل لعدم إمكان الوصل^(٢)؛ بخلاف
 الفصل للوجهين المذكورين؛ فإنه^(٣) فيهما بالنظر إلى وجود التناسب وعدم
 التخالف صالح للوصل^(٤)؛ لكن بواسطة محذور قد يُصار إلى الفصل .
إمّا للاتحاد؛ أي : للاتحاد لجملتين، بأن يُقصدَ البَدَلُ؛ أي : بأن
 يُقصدَ بالثانية أن تكون بدلاً عن الأولى^(٥)؛ لأنَّ نَظْمَه أوفى بالمقصودِ
 تأديّةً، وذلك فيما يكون / الكلامُ السابقُ غيرَ وافٍ بتمام المراد، أو كغيرِ
 الوافي، والمقامُ مقامُ اعتناء بشأنه؛ إمّا لكونه مطلوباً في نفسه، أو غيرَ
 ذلك؛ [من كونه : لطيفاً، أو فظيماً، أو عجيباً، أو غريباً؛ فيعيده
 المتكلم بنظم أوفى منه ليظهر بمجموع القصدتين مزيدُ اعتناء بالشأن]^(٦)
كقوله - تعالى - : ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴾ قَالُوا

[ب/٣٩]

(١) في أ : «موصوفاً» ولا وجه له .

(٢) فهو إذا عطف على قول المصنّف : « فالوصل بين الجملتين إنما يحسن » .

(٣) في الأصل، أ، ب : « فإن » والصواب ما استدرك في هامش أ، ويصدقه رفع « صالح »
 فيما بعد على أنه خير (إن) بخلافه لو جعل اسماً لها مؤخرًا .

(٤) في الأصل : « للموصل »، والصواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : « الأول » والصواب من أ، ب .

(٦) ما بين العقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . على أن كلمة
 « غريباً » لم ترد في ب، وورد بدلاً منها : « عريباً » .

أَعْدَا مِتْنَا ﴿١﴾ فَصَلْ ﴿٢﴾ قَالُوا أَعْدَا مِتْنَا ﴿٣﴾ عَمَّا قَبْلَهُ لِقَصْدِ الْبَدَلِ ﴿٤﴾،
وكونه أوفى بتأدية^(٤) المقصود للتصريح^(٥) بالمقول^(٦) واضح .

وفي أن^(٧) الفصل في البدل^(٨) من باب الاتحادِ نظرٌ؛ لأنه فيه ليس
للاتحاد؛ بل لأنه في حُكْمِ الجملةِ العارِيةِ عن المعطوفِ عليه -
كما مر^(٩)؛ - اللهمَّ إلا أن يُقال : ذلك الحكمُ في المفرداتِ والتوابعِ
الحقيقيَّةِ^(١٠)؛ بخلافِ هذه؛ فإنها كالتوابعِ .

أو البيان؛ أي: [أو بأن]^(١١) يُقصدُ بالثانية أن تكون بياناً،
وذلك فيما يكونُ في الكلامِ السَّابقِ نوعُ خفاءٍ، والمقامُ مقامُ

(١) سورة المؤمنون؛ الآية : ٨١، وبعض الآيات : ٨٢ .

(٢) في أ زيادة : « قوله » والسياق تامٌ بدونها . وبخاصة مع سلوك المصنّف والشارح

مثل هذا التهج في إيرادهم بعض الآيات .

(٣) في الأصل : « المبدل »، والصواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) في أ : « بتأديته » والمعنى واحد .

(٥) في الأصل : « وللتصريح »؛ بالعطف بالواو .

(٦) والمقول المصريحُ به هو قوله تعالى في الآية المتقدمة : ﴿ قَالُوا أَعْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا

وَعِظَامًا أَعْدَا لِمَبْعُوثُونَ ﴾ .

(٧) في الأصل : « وقران » بدلاً من « وفي أن » وفيه تحريفٌ وتصحيفٌ . والصواب من : أ، ب .

(٨) في ب : « بالبدل » .

(٩) راجع ص (٥٢٣) قسم التحقيق .

(١٠) في أ : « الحقيقة »، وهو تحريفٌ بالتقص .

(١١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ويدلُّ عليه ما قبله وما

إزالته؛ نحو : ﴿ فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ ﴾^(١) لم يعطف، (قال) على (وَسَّوَسَ)؛ لكونه تفسيراً أو تبيناً له .

أو التأكيد؛ أي : [أو]^(٢) بأن يقصد بالثانية التأكيد، وذلك إذا أريدَ تقريرُ الأولى^(٣) مع دفعِ توهمِ التَّجَوُّزِ؛ نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٤) لم يعطف ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ على ﴿ ذَلِكَ ﴾^(٥) حين كان وزانه في الآية وزان (نفسه) في : (جاء الخليفة نفسه)؛ لأنه حين بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرّجة القصيا^(٦) من الكمال؛ حيث جعلَ المبتدأ لفظة ﴿ ذَلِكَ ﴾، وأدخِلَ على الخبرِ حرفُ

(١) سورة طه، من الآية : ١٢٠ .

(٢) ما بين المعرفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ : «الأوّل» ولا وجه للتذكير .

(٤) سورة البقرة، الآية : ٢ .

(٥) في أ : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ .

(٦) هكذا في الأصل بالياء، وهي لغة تميم، قال ابن منظور: (لسان العرب: ١٥/٢٨٤)

قال ابن السكّيت : « ما كان من التّعوت مثل العليا والدنيا فإنه يأتي بضمّ أوّله وبالياء؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضمّة أوّله .

وفي أ، ب : « القصوى » وهي لغة أهل الحجاز، قال سيبويه (الكتاب : ٤/٣٨٩) : «وقد قالوا : (القصوى) فاجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفةً بالألف واللام»، وفي التنزيل : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ [الأنفال : من الآية : ٤٢] .

التعريف أتبع بقوله : ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ تقريراً له ونفيًا للتجوز وعدم التَّحَقُّق؛ وكذلك فُصِّل ﴿ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ لمعنى^(١): التقرير فيه للذي قبله؛ لأنَّ قوله : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ مَسُوقٌ لوصف التَّنْزِيلِ بكمالِ كونه هادياً؛ لأنَّ شأنَ الكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ الهدايةُ لا غير، وبحسبها تفاوتٌ في درجاتِ الكمالِ . و﴿ هُدَى ﴾ أي : هو هدى، ومعناه : نفسه هدايةٌ محضةٌ بالغةٌ درجةً لا يكتنه كنهها . هذا؛ وإنما^(٢) لم يذكر الصِّفَةَ لأنَّ الجملة لا تقعُ صفةً لجملةٍ أُخرى؛ لأنَّ الموصوف لا يكونُ إلَّا ذاتاً، وما يقعُ موصوفاً في الجملة ليست بذات، بل نسبة؛ ولهذا لم يقع - أيضاً - محكوماً عليه .

وإمَّا لِلتَّبَائِنِ؛ أي : الفصلُ إمَّا لِلاتِّحَادِ، وإمَّا لِلتَّبَائِنِ وكمال

الانقطاع بينهما . فتارةً يكونُ ذلك لاختلافهما؛ / أي : الجملتين، خبراً [١/٤٠]

وطلباً؛ وتارةً يكونُ لعدم^(٣) الرِّبْطِ بينهما .
فالأوَّلُ؛ كقوله^(٤):

(١) في ب : «معنى» .

(٢) في الأصل : « وإن »، والصَّواب من أ، ب .

(٣) في أ : «بعدم» .

(٤) البيتُ من السَّرِيع . وقائله - في المصادر النَّاسِبة له - مختلف فيه؛ ففي شعر

اليزيديين : (٢٠٢)، ورد البيتُ منسوباً إلى إبراهيم بن المدبر؛ اعتماداً على ما

نسبه صاحب الأغاني : (٣٨٥/١١)؛ أقدم المصادر التَّاقلة له . وفي دلائل

الإعجاز : (٢٣٧) نسب البيت إلى اليزيدي، ولم يصرِّح باسمه، واستشهد به على شبه =

وَقَالَ^(١): إِيَّيْ فِي الْهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ .
 لم يعطف (انتقم) على ما قبله؛ لأنه دعاء وما قبله خبرٌ . إلا أن
 تُضْمَنَ إحداهما؛ أي : إحدى الجملتين المختلفتين، معنى الأخرى بأن
 ضُمِّنَ الخبرُ معنى الطلب^(٢)؛ أو بالعكس؛ فإنه مع ذلك الاختلاف لا يُفْصَلُ،
 إذ يصيرُ حينئذٍ — لاشتماله على ما يُزيلُ الاختلافَ — متوسطاً بين
 كمالِ الاتِّصَالِ وبين^(٣) كمالِ الانقِطَاعِ؛ نحو قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ
 حُسْنًا ﴾^(٤) عطفاً^(٥) على ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾؛ الْمُضْمَنَةُ معنى: (لا

= كمال الاتِّصَالِ؛ حيث جعل : (انتقم الله) جواباً لسؤال هو : فما تقول فيما أتهمك
 به من أنك كاذب ؟ .

كما أورده السُّكَّاكِيُّ في المفتاح : (٢٦٩) بدون نسبة؛ مستشهداً به على كمال
 الانقطاع، وتابعه في ذلك الطَّيْبِيُّ في التَّيْبَانِ : (٣٠٨)؛ وكذا الخطيب القزويني
 في الإيضاح (١٠٧/٣) لكن نسبه إلى اليزيدي .

وفي معاهد التنصيص : (٢٧١/١ — ٢٧٢) ورد البيتُ متردداً بين اليزيدي
 وإبراهيم بن المدبر .

(١) في الأصل، بقية النسخ، ف : «قد قال» . والصواب من المصادر الناقلة للبيت؛
 ومنها : «المفتاح» الكتاب الذي بنى عليه المصنّف مختصره .

(٢) في أ : «الطلب معنى الخبر»، والمؤدّى مع قوله فيما بعد : «أو بالعكس» واحد .
 وفيه دلالة على أن الموجب للتباين هو الاختلاف معنى، سواء وجد اللفظي أو لا .

(٣) كلمة : «بين» ساقطة من أ .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٥) في أ : «عطف» .

تعبدوا^(١)؛ في قوله - تعالى - ^(٢): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ . وقوله : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ^(٣) بعد قوله : ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ ^(٤)؛ فإن قوله ﴿بَشِّرِ﴾ ضَمَّنَ معنى الخبر؛ فكأنه قالَ : أَعَدَّتْ وَبُشِّرْ؛ بلفظ المبني للمفعول؛ كما هو قراءة^(٥) زيد^(٦) بن عليّ - رضي الله عنهما^(٧). وهذا

- (١) فهو من قبيل الخبر المضمّن معنى الطلب، ويؤكد صحّة هذا التّضمين قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب - رضي الله عنهما - حيث قرأ : ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ . ينظر: الكشّاف : (١٨٦/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٥٨٥/١) .
- (٢) كلمة « تعالى » ساقطة من أ .
- (٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٥ .
- (٤) سورة البقرة، من الآية : ٢٤ .
- (٥) في أ : « كما قرأه » .

- (٦) هو / أبو الحسين؛ زيد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشيّ . عُرف بالفقه، والبيان، وسرعة البديهة، حرّضه أهل الكوفة على قتال الأمويين؛ فقاتلهم؛ فقتل سنة ١٢٢ هـ . ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢٥/٥)، مقاتل الطالبيين : (١٢٧)، الجرح والتعديل : (٥٦٨/٣)، سير أعلام النبلاء : (٣٨٩/٥) .
- (٧) تنظر قراءته في : الكشّاف : (١٣٤/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٣٥٧/١)، البحر المحيط : (١١٠/١ - ١١١)، إعراب القراءات الشّواذ : (١٣٩/١) .

الوجه^(١) ما قال^(٢) في «المفتاح»؛ وقال: وَعَدَّ عَطْفًا عَلَى ﴿فَاتَّقُوا﴾^(٣)؛ وهو إشارة إلى قول الزمخشري في «الكشاف»^(٤): «ولك أن تقول: هو معطوف على ﴿فَاتَّقُوا﴾؛ كما تقول: (يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشّر — يا فلان — بني أسد بإحساني إليهم!)» .

والأظهر؛ أي: عند السكّاكبي^(٥)، أنه على (قُلْ)؛ أي: أنه معطوف على (قُلْ) مُقَدَّرًا ومُرَادًا قبل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا﴾^(٦)؛ لكون إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير

(١) كلمة: «الوجه» ساقطة من ب .

(٢) أي: الذي قاله .

(٣) ينظر: المفتاح: (٢٥٩) .

(٤) (١٣٤/١) .

(٥) ظاهر قول المصنّف: «والأظهر» أنه يؤيد هذا الرأي؛ بينما ظاهر قول الشارح بعده:

«أي: عند السكّاكبي» اختصاصه بالسكّاكبي دون المصنّف أو الشارح . وإذ لم

يُورد عنه أو عن شيخه المصنّف رأياً آخر؛ ناهيك عما يكشف عنه السياق —

فيما بعد — من موافقة لرأي السكّاكبي — فإني أرى عدم مناسبة تدخل الشارح

بالعبارة المتقدمة؛ لما تحمله من إيهام . فإن كان ولا بدّ فالأولى أن تكون: «كما

حكاه السكّاكبي»؛ والله أعلم .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية: ٢١ .

عزيرة في القرآن؛ كما قال^(١). وتقديرُ القولِ كثيرٌ؛ أي : في القرآن وغيره؛ منه؛ أي : مما قدّر فيه القول قوله - تعالى - ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُومًا وَاشْرَبُوا ﴾^(٢)؛ أي : قلنا أو قائلًا أنت يا موسى : كلوا. وقوله^(٣) : ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا ﴾^(٤)؛ أي : قلنا أو قائلين : خذوا.

وتارة بأن لا ربط؛ هذا هو الثاني من قسمي التباين^(٥).

إما معنى؛ أي عدم الربط بينهما على نوعين - أيضاً - : إما بحسب المعنى، وإما بحسب سياق الكلام .
فالأول ما لا يكون بينهما جهة جامعة؛ كما تقولُ جوهريٌّ : فلانٌ يقرأ ثم تتذكرُ أن لك خاتماً؛ أي : يخطرُ ببالك أن صاحبَ حديثك جوهريٌّ ولك خاتم^(٦) لا تعرفُ قيمته تريد تقويمه؛ تقولُ : لي خاتمٌ؛ أي : تُعقبُ كلامك بأن لي خاتماً لا أعرف قيمته؛ فهل أريكهُ لتقومَ ؟، فتفصلُ عما قبله .

(١) أي : السكّائي . ينظر قوله في المفتاح : (٢٦٠) .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦٠ . وفي أ : بدأ الاستشهاد بالآية من قوله : ﴿ كُلُّ ... ﴾ .

(٣) في أ زيادة : « تعالى » .

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٦٣ .

(٥) في الأصل : « البيان » . والصواب من أ ، ب .

(٦) في أ : « خاتماً » .

وإما سياقاً^(١) إشارة إلى / القسم الثاني من القسم الثاني؛ نحو :
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢)
قطع ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ عما قبله؛ لأنه لبيان حال الكفار، وما قبله لبيان
حال الكتاب دون المؤمنين .

إتما ذكر قوله: (دون المؤمنين) دفعاً لتوهم من يتوهم^(٣) أن بينهما
جامعاً هو التّضاد؛ إذ ما قبله لبيان حال المؤمنين .
والقسمُ السياقيّ هو الذي عبّر عنه السّكّاكي بقوله^(٤): « أو يكون
بينهما جامعٌ، لكن غير مُلتفتٍ إليه لُبعدٍ مقامك عنه ».

(١) في الأصل : « ميثاقاً » . والصّواب من أ، ب، ف .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٣) في أ : « توهم » .

(٤) المفتاح : (٢٧٠)؛ بحذف كلمة « يكون » .

النوع الثاني (*):

في الإيجاز والإطناب؛

وهما نسيان؛

إذ لا يُعقلُ معناهما إلاّ بالإضافة [إلى غيره]^(١) ولهذا يختلفان؛ فكم من وجيزٍ بالنسبةِ إلى شيءٍ؛ طويلٌ^(٢) بالنسبةِ إلى آخرٍ ! . فَلِنَسْبُهُمَا إِلَى متعارفِ الأوساطِ؛ أي : كلامهم في مجرى عرفهم في تأديةِ المعنى . وإِنَّه؛ أي : متعارفِ الأوساطِ . لا يُمدحُ منهم، ولا يُذمُّ .

لَهُمَا؛ للإيجازِ والإطنابِ مراتبٌ لا تُحصى من وجيزٍ، وأوجزٍ، وأوجزٍ، ومطنبٍ، وأطنبٍ، وأطنبٍ .

وإذا صادفَا المقامَ حَسَنًا الكلامَ وصيَّراه محمودًا ممدوحًا، وإلا؛ أي : وإن لم يصادفَا [المقام]^(٣) صارَ الإيجازُ عيًّا^(٤) مذمومًا وتقصيرًا، والإطنابُ إكثارًا مُلومًا وتطويلًا .

(*) من الفنِّ الرَّابِعِ؛ من القانونِ الأوَّلِ .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصلِ . ومثبت من : أ، ب .

(٢) في قولِ الشَّارِحِ : « طويلٌ » تسامحٌ في اللَّفْظِ؛ وكان الأولى به أن يقولَ : « مطنَّبٌ » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصلِ . ومثبت من : أ، ب .

(٤) العِيُّ : خلافُ البيانِ؛ وعِيٌّ في منطقهِ إذا حَصِرَ . ينظرُ : اللِّسانُ : (عِي) :

(١١٢ / ١٥ - ١١٣) .

٥٤٤ الفوائد الغيائية للكرماتي - تحقيق ودراسة د. علي بن دخيل الله العوفي

فعلى هذا : الإيجازُ هو : أداءُ المقصودِ بأقلِّ من عباراتِ متعارفِ الأوساطِ، والإطنابُ أداؤه بأكثرَ من عباراتِهِ .

فالإيجازُ؛ أي : مثالُ الإيجازِ؛ كقوله تعالى : ﴿ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾^(١) كان أوجزُ كلامٍ عندهم [أي : العرب]^(٢) في هذا المعنى قولهم^(٣) : (القتلُ أنفى للقتلِ) . وهذا؛ أي : قوله - تعالى - . أوجزُ منه؛ أي : ممَّا عندهم وأفضلُ لوجوهِ عشرة :

الأوَّلُ : لقلَّةِ حروفِهِ بالنسبةِ إلى ما يناظرُهُ؛ لأنَّ حروفَهُ عشرة^(٤)، وحروفَ مناظرِهِ أربعة عشر .

الثَّاني : لأنَّ^(٥) حصولَ الحياةِ - وهو المَقْصُودُ^(٦) الأصليُّ - منصوصٌ عليه .

الثَّالثُ : لإطرادِ قولِهِ دونَ قولهم؛ فإنَّ القتلَ الَّذي يُنفي به القتلُ هو

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧٩ . وفي أ : ﴿ وَلكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾؛ بإيرادِ لفظة : ﴿ وَلكُمْ ﴾ ضمن الشَّاهد، وموضع الاستشهاد لا يتطلَّبُها .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصلِ، وأثبتت كلمة « العرب » من أ، ب . وكلمة : « أي » من المحقق؛ لاحتياج السِّيَاقِ إليها . ودرج الشَّارِحِ على مثلها .

(٣) الصناعتين : (١٩٥)، المثل السائر : (٣٣٩ / ٢)، المفتاح : (٢٧٧) .

(٤) أي : الحروفُ الملقوطة؛ إذ الإيجازُ يتعلَّقُ باللفظ لا بالرَّسم؛ فلا يتَّجهُ قول من قال : إنها ثلاثة عشر .

(٥) هكذا في الأصلِ، ب : وهو الأوَّلِي؛ لبنائه على التعليل؛ كبقية الوجوه . وفي أ : « إن » .

(٦) في أ : « وهو المطلوب »؛ وهما بمعنى .

ما كان على وجه القصاص لا غيره، كالذي يقتصر^(١) به .

الرابعُ : لخلوّه عن التّكرارِ الَّذي هو عَيْبٌ .

الخامسُ : فيه صنعةُ الطّباقي التي من محسّناتِ الكلام^(٢)؛ فإنّ

القصاصَ ضدّ الحياةِ معنًى؛ بخلافِ قولهم .

السّادسُ : لسلامةِ ألفاظه عمّا يوحشُ السّامعَ، بخلافِ لفظِ (القتل) .

السّابعُ : لبُعده عن تكررٍ / قلقلتهِ القافِ الموجبِ للضّغطِ والشّدّةِ .

الثّامنُ : لاشتماله لحكمِ الجرحِ والأطرافِ — أيضاً — .

التّاسعُ : لجعلِ القصاصِ ظرفاً للحياةِ الموجبِ للمبالغةِ .

العاشرُ : لدلالةِ تنكيرِ ﴿ حَيَاةٌ ﴾ على التّعظيمِ؛ لمنعِهِ عمّا كانوا

عليه من قتلِ جماعةٍ بواحدٍ .

وكقوله^(٣) : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٤)؛ إذ المعنى : هُدًى للضّالّينِ

الصّائرينِ إلى التّقوى؛ لأنّ الهدايةَ إنّما تكون للضّالّ لا للمُهتدي^(٥) . وعند

مَنْ يَرى القُدرةَ مع الفعل^(٦)؛ فالهدى إنّما هو حال الاهتداء، فتقول الهدايةُ

(١) في أ : « يقصر » .

(٢) سيرد معناه — إن شاء الله — في قسم البديع (ص ٧٩٢) .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « تعالى » .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢ .

(٥) وهذا المعنى ذكره السّكّاكيُّ في المفتاح . ينظر ص : (٢٧٧) .

(٦) أي : وقوع الهدى للمتقين .

للمُهتدي^(١)؛ لكن لا بهداية قَبْلَ هذه؛ بل المُهتدي بهذه الهداية، كما قيلَ في علمِ الكلامِ على سبيلِ المغلطة^(٢) لا يمكنُ أَنْ يُوجَدَ موجودٌ؛ لأنَّ الموجدَ إمَّا أن يوجدَه حالَ الوجودِ، وإيجادُ الموجودِ محالٌ، وإمَّا حالَ العدمِ؛ فيلزِمُ اجتماعَ التَّقْضِينِ ؟ .

وأجيبَ : بأنَّ المحالَ : إيجادُ ما هو موجودٌ بوجودٍ قبلَ؛ لا بهذا الوجودِ ولا يلزِمُ محالُ .

وفيه؛ أي : في قوله — تعالى — : ﴿ هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ نوعان آخران من الحُسن^(٣) : تسميةُ الشيءِ باسمِ ما يُؤوَلُ إليه مجازاً؛ أي : على

(١) فيكون من باب طلب الزيادة إلى ما هو فيه واستدامته، وهذا المعنى وسابقه ذكرهما الزمخشري في كشافه : (٧٧/١) .

على أنني لا أرى موجباً يحتم التأويل في الآية؛ فقد أطلق الهدي في القرآن الكريم على معنى الإرشاد وإيضاح سبيل الخير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [سورة فصلت : من الآية : ١٧]، أي: أرشدناهم، وعليه فما المانع أن يكون الكتاب مرشداً للناس أجمعين؛ من أتقى منهم ومن حقت عليه الضلالة؟! . والله أعلم .

(٢) في أ : « المغلط » .

(٣) في قول الشارح — رحمه الله — : « نوعان آخران من الحسن » إجماعاً بتقدم نوعين بخلاف ما ذكر . وليس ثمة نوع آخر . فما تقدم في تفسير الآية إمَّا صائر إلى قول المصنّف : تسميةُ الشيءِ باسمِ ما يُؤوَلُ إليه مجازاً « كما سيأتي في أول النوعين اللذين صرحَ بهما . وإمَّا مناقض له لا يجتمع معه . ويبدو لي أن الإلباس ناشئ من كلمة : « آخران » ولو أسقطت لاستقام السياق .

سبيلِ الجازِ . والجازُ أبلغُ من التصريح . وتصديرُ أولى الزهراوين^(١) وهما سورتا البقرة وآل عمران بذكرِ الأولياءِ المتقين^(٢) .

والإطنابُ كقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٣) بدلاً من أن يُقالَ : إنَّ في^(٤) وقوعِ كلِّ ممكنٍ مع تساوي طرفيه آياتٍ للعقلاء؛ إذ الخطابُ؛ أي: التخاطبُ . مع الكافة؛ أي : كافة الخلائق . وفيهم الذكيُّ والغبِيُّ والمَقْصُرُ في باب النَّظَرِ والاستدلالِ، والقويُّ الكاملُ فيه؛ فلا يكونُ مقامُ أدعى إلى الإطنابِ منه .

(١) الزهراوان : المئيرتان . تفسير ابن كثير : (٣٦/١) ، وقيل : « سَمَّيْنَا الزَّهْرَاوِينَ : لنورهما وهدايتهما وعظيم أجرهما » . شرح النووي على صحيح مسلم : (٩١/٦) .

وهذه التسمية وردت على لسان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ قال (صحيح مسلم : ٥٥٣/١) : « اقرأوا القرآن؛ فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه . اقرأوا الزهراوين؛ البقرة وآل عمران ... » .

(٢) صرَّح السَّكَّاكِيُّ هَٰذِينَ التَّوَعِينَ فِي الْمِفْتَاحِ : (٢٧٧) . وظاهر أنَّه استقاهما من الكشاف : (٧٧/١) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٦٤ . وعند قوله : ﴿ الْأَرْضِ ﴾ توقَّف الاستشهادُ عند المصنِّفِ في ف، بينما تجاوز إلى قوله : ﴿ النَّهَارِ ﴾ في أ، ب .

(٤) « في » ساقطة من ب .

ومنه؛ أي: [من]^(١) الإطنابِ بابُ نعم وبئس؛ نحو: (نعم الرجل زيد) وإلاّ لكفى : (نعم زيد) .

وفيه؛ أي : في هذا الباب . اختصاراً بحذفِ المبتدأ على قولٍ من يرى أصله : (نعم الرجل هو زيد)؛ فيحصل التّعادُلُ الموجبُ لحُسْنِه؛ [٤١/ب] ولا يخفى / حُسْنُ موقعه مع ما فيه من لطائفٍ أُخرى، ولو لم يكن فيه شيءٌ سوى أنه يُبرِزُ الكلامَ في معرضِ الاعتدالِ؛ نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من وجهٍ آخر - لكفى .

ومنه؛ أي : من [باب]^(٢) الإطنابِ بابُ التّمييزِ . ولم يتعرّض في « المفتاح » أنّه من قبيل الإطناب، ولعلّه^(٣) لأنّه لا إطناب في بعض أمثله؛ وعبارته هكذا^(٤):

« اعلم : أنّ باب التّمييز كلّه سواء كان^(٥) عن مُفردٍ أو جملة^(٦) بابٌ مزالٌ عن أصله لتوخيّ الإجمال والتّفصيل؛ ألا تراك تجد الأمثلة الواردة من نحو : (عندي منوان سمناً)، و (عشرون درهماً)، و (ملء الإناء عسلاً)، و (طابَ زيدٌ نفساً)^(٧)، و (طارَ عمرو فرحاً)، و (امتلأ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٣) أي : ولعلّ السّكاكيّ لم يتعرّض للتّمييز .

(٤) المفتاح : (٢٨٤ - ٢٨٥) .

(٥) كلمة : « كان » ساقطة من أ، ب .

(٦) في ب : « وجملة » بالعطف بالواو .

(٧) هكذا - أيضاً - في المفتاح . وفي أ : « زيد طاب نفساً » .

الإِنَاءُ مَاءً) — منادِيَةٌ عَلَى أَنْ الْأَصْلُ : (عندي سمن منوان) ، و(دراهم عشرون) ، و(عسل ملء الإِنَاءِ) ، و(طابت نفسُ زيدٍ) ، و(طير الفرح عمرًا) ، و(ملاً الإِنَاءِ ماءً) «^(١) .

وفيهِمَا^(٢)؛ أي : في بابِ نَعَمَ وبِئْسَ وبابِ التَّمْيِيزِ تَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ أَلَا تَرَكَ إِذَا قُلْتَ : (نعم الرَّجُلُ) مُرِيدًا بِاللَّامِ الْجِنْسَ دُونَ الْعَهْدِ كَيْفَ تُوجِّهُ الْمَدْحَ إِلَى زَيْدٍ أَوَّلًا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجِنْسِ، ثُمَّ إِذَا قُلْتَ : (زيدٌ) كَيْفَ تُوجِّهُهُ إِلَيْهِ^(٣) ثَانِيًا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ . وَفِي التَّمْيِيزِ كَمَا إِذَا قُلْتَ : (طابَ زيدٌ)؛ فَإِنَّ فِيهِ إِجْمَالًا لَطِيهًا، ثُمَّ إِذَا قُلْتَ : (نفسًا) صَارَ مُفْصَلًا .

قال [تعالی]^(٤): ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٥) مَقَامَ شِخْتٍ، وَفِيهِ انْتِقَالَاتٌ لَطِيفَةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَعْنَى الْكَلَامِ وَمَرْتَبَتَهُ الْأُولَى : (قَدْ شِخْتُ)؛ فَإِنَّ الشَّيْخُوخَةَ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى ضَعْفِ الْبَدَنِ وَشَيْبِ الرَّأْسِ الْمَتَعَرِّضِ لِهَمَا فِي الْآيَةِ — تُرَكَّتْ لِتَوْحِيٍّ مَزِيدٍ

(١) وبمعرفة الأصل يتضح أن العدول عنه إلى التأخير قصد ليحصل ذكره مرتين؛ إجمالاً أولاً، وتفصيلاً ثانياً؛ مما يجعله أوقع في نفس المخاطب من ذكره مرة واحدة .

(٢) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب : «فيه» .

(٣) في ب : «عليه» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

التقريرِ إلى تفصيلها؛ في : ضَعْفَ بَدَنِي، وشابَ رَأْسِي، ثم لا شتماله على التصريحِ تُرَكَتْ إلى ثلاثةِ أبلغ؛ وهي الكناية في : (وهنتُ عظامَ بَدَنِي)، ثم لقصدِ مرتبةٍ رابعةٍ أبلغ في التقريرِ بُنيت الكنايةَ على المبتدأ؛ لإفادتها تقوي الحكم؛ فحصلَ : (أنا وهنتُ عظامَ بَدَنِي)، ثم لقصدِ خامسةٍ أبلغ أُدخلت (إنَّ) على المبتدأ؛ فحصلَ : (إِنِّي وهنتُ عظامَ بَدَنِي)، ثم لسُلوِكِ^(١) طريقي الإجمالِ والتفصيلِ قُصدت سادسةٌ وهي : (إِنِّي وهنتُ العظامَ من بَدَنِي)؛ ثم لمزيدِ اختصاصِ العظامِ به قُصدت سابعةٌ؛ وهي تركُ تَوْسِيطِ البَدَنِ؛ فَحَصَلَ : (إِنِّي وهنتُ العظامَ مِنِّي)؛ ثم لشمولِ الوهنِ العظامَ فردًا فردًا قُصدت ثامنةٌ؛ وهي : تركُ جمعِ العظمِ^(٢) إلى الأفرادِ لصحَّةِ حصولِ / وهنِ المجموعِ بالبعضِ دون كلِّ فرد^(٣) فرد؛ فحصلَ ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ .

وهكذا تُرَكَتِ الحقيقةُ في (شابَ رَأْسِي) إلى أبلغ؛ وهي : الاستعارة؛ فحصلَ : (اشتعلَ شيبُ رَأْسِي)، ثم تُرَكَتِ إلى أبلغ؛ وهي : (اشتعلَ رَأْسِي شيباً)؛ للإجمالِ والتفصيلِ، ثم تُرَكَتِ لتوخيِّ مزيدِ التقريرِ؛ إلى: (اشتعلَ الرَأْسُ مِنِّي شيباً)، ثم تُرَكَتِ لفظةً: (مِنِّي) بقرينة^(٤)

(١) في الأصل : « سلوك »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في الأصل : « العظام »، والصواب من : أ، ب .

(٣) في ب : « أفراد » .

(٤) في أ : « لقرينة » والمعنى واحد .

عطفه على ﴿ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ﴾ لمزيد مزيد التّقرير؛ وهي إيهامٌ حوالة تادية مفهومه على العقل دون اللفظ .

وفي اختصار (ربّ) بحذف حرف النّداء وياء المتكلم^(١) . وهو كالأساس للكلام ومن حقّه؛ أي : الأساس . أن يُقدَّر بقدر ما يُتَوَى من البناء عليه - تحسين له .

قوله : (تحسين) مبتدأ، وخبره الظرف المقدم عليه؛ وهو قوله : (وفي اختصار) .

والإيجاز قد يُعتبر بما هو خَلِيقٌ بمقام^(٢) الإطناب^(٣)؛ وهذا شأن القول في انقراض الشّباب وإلزام الشّيب المرّ الأمر المُعَيَّب؛ لأنّ مغيب الشّيب الموت؛ أي : لبيان شأن انقطاع الشّباب، ونزول الشّيب مقام خَلِيقٌ إطنابه .

وعبارة المفتاح — في هذا المقام — نقله بعينه؛ لأنّه أبسط وأدلّ على المراد؛ قال^(٤):

(١) لأنّ أصله : « يا ربّي » .

(٢) في الأصل، ف : « بالمقام »، والصّواب من : أ، ب .

(٣) علّق طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد ص (١٦٠) مبيّناً وجه الرّبط بين هذه الجملة والعبارة قبلها بقوله : « ولما استشعر المصنّف هنا (بعد العبارة المتقدّمة ابتداء من : وفي اختصاره ... تحسين له) سؤالاً؛ بأنّ اعتبار الإطناب في الآية يناهى اعتبار الاختصار فيها أشار إلى جوابه بقوله : (والإيجاز ...) » .

(٤) ص : (٢٨٧) .

« اعلم : أن الذي فَتَقَّ أكامَ هذه الجهاتِ عن^(١) أزهيرِ القبولِ في القلوبِ؛ هو أن مقدّمة هاتينِ الجملتينِ وهي : (ربُّ) اختُصرت ذلك الاختصارُ؛ بأن حُذفت كلمةُ النِّداءِ وهي : (يا) وحُذفت كلمةُ المضافِ إليه؛ وهي : ياءُ المتكلمِ، واقتصر من مجموع الكلماتِ على كلمةٍ واحدةٍ [فحسب]^(٢) وهي : المنادى . والمقدّمة للكلامِ — كما لا يخفى على من له قدمٌ صدقٌ في نهجِ البلاغةِ — نازلةٌ منزلةُ الأساسِ للبناءِ؛ فكما أن البناءَ الحاذقَ لا يرى الأساسَ إلاّ بقدر ما يُقدَّرُ من البناءِ عليه، كذلكِ البليغُ يصنَعُ بمبدأِ كلامه؛ فمتى رأيتَه اختصر المبدأَ فقد آذنتك باختصارٍ ما يُورد^(٣).

ثمَّ إنَّ الاختصارَ — لكونه من الأمورِ النَّسبيّةِ — يُرْجَعُ في بيانِ دعواه إلى ما سبق تارةً^(٤)، وإلى كونِ المقامِ خليقاً^(٥) بأبسطِ ممّا ذكرُ أخرى. والذي نحنُ بصددِهِ من القبيلِ الثَّاني؛ إذ هو كلامٌ في معنى انقراضِ الشَّبَابِ و^(٦)إلمامِ المشيبِ؛ وهلْ معنى أحقُّ بأن يَمْتري^(٧) القائلُ

(١) في الأصل، بقیة النسخ : « من »، والصواب من مصدر القول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٣) هكذا — أيضاً — في المفتاح . وفي أ : « ما سيورد » .

(٤) أي : من كون العبارة أقلّ من عبارة ما تعارف عليه أوساط الناس .

(٥) خليقاً : أي جديراً . ينظر : اللسان : (خلق) : (٩١ / ١٠) .

(٦) في الأصل : « في » والصواب من : أ ، . مصدر القول .

(٧) يمتري : أي : يستدرّ ويستخرج . ومنه : مرى الناقة : إذا مسح ضرعها لتدرّ اللبن . =

فيه^(١) أفأويق^(٢) المجهود، ويستغرق في الإنباء عنه كلَّ حدٍّ معهودٍ؛ من
انْقراضِ أَيامٍ ما أَصْدَقَ مَنْ يَقُولُ فِيهَا^(٣):
وقد تَعَوَّضْتُ مِنْ^(٤) كُلِّ بِمُشَبِّهِهِ

فما وَجَدْتُ لَأَيامِ الصِّبَا عِوضاً!

[٤٢/ب] ومن إمامِ المشيبِ المغيبِ المرِّ الطَّلوعِ / الأمرُ المغيبُ؟! .
[تَعِيبُ العَانِيَاتُ عَلَيَّ شَيْئِي وَمَنْ لِي^(٥) أَنْ أُمَّتَعَ بِالْمَغِيبِ!!]^(٦) .

= ينظر: اللسان: (مري): (٢٧٦/١٥).

(١) «فيه» ساقطة من ب.

(٢) في الأصل: «أفأويق»، والصواب من أ، ب. مصدر القول.

والأفأويق: جمع فواق. والفواق: ما بين الخلبتين من الوقت. اللسان:
(فوق): (٣١٦/١٠). والمراد: استنفاذ غاية الوسع.

(٣) البيت من البسيط، وقائله أبو العلاء المعري؛ قاله ضمن قصيدة يتحدث فيها عن
صباه. والبيت في سقط الزند: (٢٠٨)، وشرحه: (٦٥٥/٢)، واستشهد به
في المفتاح: (٢٨٧)، والمصباح: (٧٩).

(٤) هكذا في الأصل وبقية النسخ، وسقط الزند. وفي شروح سقط الزند والمصادر
المستشهد بها: «عن».

(٥) أي: ومن يكفل لي.

(٦) ما بين المعقوفين ساقطة من الأصل. وأثبت من أ، ب، مصدر القول. وجاء في
نهاية عبارة السكّانكي فناسب المقام إثباته؛ إتماماً للفائدة.

والبيت من الوافر، وقائله البحري؛ قاله ضمن أبيات يمدح بها أبا المعمر الهيثم بن
عبد الله.

النوع الثالث*): في جعل إحدى الجُمْلَتَيْنِ حالاً .

الحال^(١): إمَّا مُؤكِّدَةٌ؛ نحو (زيدٌ أبوك شقيقاً) أي : أحقّه .
 وأحكامها وحالتها عُلِمَت من النَّحوِ، [فلا واو]^(٢) لأنَّها إمَّا هي^(٣)
 للرِّبْطِ، والمؤكِّدَةُ لا تحتاجُ إلى الرِّبْطِ؛ للاتِّحادِ^(٤) بينها وبين ذي الحالِ،
 وارتباطها به بحسبِ المعنى؛ لأنَّها هي المقرَّرة لمضمونِ الجُمْلَةِ المذكورة^(٥)
 وإمَّا مُنتَقَلَةٌ؛ وهي ما يُقَابَلُها، وإذا أُطلِقَ الحالُ فهي المرادُ .
 فالمفردة؛ أي : في الحالِ المنتقلةِ المفردة . صفةٌ في المعنى لذي الحالِ،
 وحكمٌ عليه؛ كالخبر . فلا واو؛ أي : فلا يجوزُ الواوُ؛ لأنَّها للرِّبْطِ
 وللدلالةِ على الحالِيَّةِ . والتعلُّقُ المعنويُّ والإعرابُ مغنٍ عنها .

= والبيتُ في ديوانِ الشَّاعرِ : (٩٩/١)، وأمالي المرتضى : (٦٢٠/١) .

واستشهد به في الدلائل : (٥٠٤)، والمفتاح : (٢٨٧)، والمصباح : (٧٩) .

(*) من الفنِّ الرَّابِعِ من القانونِ الأوَّلِ .

ويلحظ أن الغرض الأصلي من سوق هذا النوع بيان الجملة الواردة عُقِبَ جملة
 أخرى حالاً؛ حيث يوتى بالواو تارةً وبدونها أخرى . وما سيأتي من ذكر الحالِ مفردةً
 هنا فإنما جاء عرضاً .

(١) كلمة : « الحال » ساقطة من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ف . ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ، ب : « تذكر » والمعنى واحد .

(٤) كلمة : « للاتِّحاد » وردت ضمن كلام الشَّارِحِ في الأصل .

(٥) في الأصل : « المؤكِّدَةُ » والصَّوابُ من : أ، ب .

والجملة^(١) أصلها التَّجْدُدُ حالَ النَّسْبَةِ الحاصلة بين ذي الحال وعامله؛ وذلك لتشابه الحال المفردة التي هي الأصل؛ لأنَّ المفردة تدلُّ على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدياً له. فمُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ؛ أي: فأصلها^(٢) مضارعٌ مُثَبَّتٌ^(٣)؛ لأنَّه - أيضاً -^(٤) يدلُّ على حصول صفة غير ثابتة؛ أي: مُتَّحِدَةٌ مقارنة لما جعلت قيدياً له. وهذا مرتبطٌ معنًى؛ لما ذكرنا. فلا واو؛ أي: فلا حاجة إلى الرابطة اللفظية التي هي الواو؛ نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنكُونَ﴾^(٥). وإلا؛ أي: وإن لم يرتبط معنًى؛ بأن لا يكون مضارعاً مُثَبَّتاً^(٦) - مثلاً - .
أُتِيَ بِهَا لِلرَّبْطِ؛ أي: بالواو؛ لترابطها بذي الحال، وذلك؛ أي: الإتيانُ بها^(٧) بحسبِ قُوَّةِ البُعْدِ عن الربطِ المعنويِّ؛ فتختلف وجوباً، وجوازاً، ورُجْحَاناً؛ بحسبها .

وأبعدها الاسميَّة؛ فإنَّ دلالتها على الثبوتِ وحُصولِ الصِّفَةِ الثابتة

(١) أي: الحال المنتقلة الجملة .

(٢) في ب: «فذلك» .

(٣) لكون المضارع دالاً على الهيئة لثبوتها، وعلى التَّجْدُدِ لفعليته، وعلى تجدده حال النسبة لمضارعه .

(٤) قوله: «لأنَّه - أيضاً» ساقطٌ من أ .

(٥) سورة يوسف؛ من الآية: ١٦ .

(٦) كأن تكون جملةً اسميَّةً، أو فعليَّةً وفعالها ماضٍ؛ مثبت أو منفيٌّ أو مضارع منفيٌّ .

(٧) في أ: «بالواو» . والمراد واحد .

فقط؛ لا على التَّجْدُدِ، ولا على المقارنة؛ فهي أكثرُ مخالفةً للمُفْرَدَةِ من غيرها . فالتَّزِمَتْ الواوُ فيها؛ أي : في الاسمِية^(١)، إلا نادراً نحو :
 (كَلَّمْتَهُ فُوهُ إِلَى فِي) بأن يكون (فوه) مبتدأ، و(إلى في)
 خبره، والجملة حالٌ بلا واوٍ نادراً . ومعناه : كَلَّمْتَهُ مُشَافِهًا .
 و(رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ)؛ بالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ و(على بَدْنِهِ)
 خبره؛ ليصحَّ مثلاً؛ لا بالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ - كما ذكره الجوهري^(٢)
 في الصَّحاح^(٣) -؛ أي : رجع في عودته، ولا على الحال؛ كأنه

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ لَمَّا أَكَلَهُ الذُّبُّ وَتَحَنُّ عَصَبَةً ﴾ [سورة يوسف: من الآية : ١٤] .
 (٢) هو / أبو نصر؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، لغوي من الأئمة، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة، أحب الأسفار والتَّغْرُبَ، ثم استقرَّ بنيسابور يُدْرَسُ ويُصَنَّفُ . من كتبه المشهورة: « الصَّحاح » . توفي بعد أن حاول الطَّيران بجناحين من خشب سنة ٣٩٣ هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدَّهر : (٤٠٦/٤)، دمية القصر وعصرة أهل العصر؛ لأبي الحسن الباخري : (٣٠٠)، العبر في خبر من عبر؛ للذهبي : (٥٥/٣)، سير أعلام النبلاء : (٨٠/١٧ - ٨٢)، مرآة الجنان : (٤٤٦/٢) .
 (٣) ينظر : مادَّة : (بدأ) : (١٩/١) .

ويلحظ أن المثال ضُبط عند محقِّقِي الكتاب بالضمِّ؛ هكذا : (رجع عودَهُ عَلَى بَدْنِهِ) . وهو خطأ ظاهر . يدلُّ عليه ما بعده . وهو قول الجوهري : « إذا رجع في الطَّرِيق الَّذِي جَاءَ مِنْهُ » ولا يستقيم سياقه إلا مع النَّصْبِ؛ كما هو الحال في اللُّسان : (بدأ) : (٢٨/١) .

قيل: يرجع^(١) عائداً، ومعناه: رجع والحال أن عودته في الطريق الذي جاء منه^(٢).

[١/٤٣] ثم / الماضي؛ أي: أبعدها بعد الاسم الماضي . للتجدد في غير حال النسبة؛ أي: أنه^(٣) يدل على حصول صفة غير ثابتة، لكنه ليس حال النسبة ومقارناً لما جعلت قيده . فالتزم فيها [أي]^(٤) في الجملة الماضية (قد) تحقيقاً؛ نحو: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبِيرُ ﴾^(٥)، أو تقديرًا؛ نحو: ﴿ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُورُهُمْ ﴾^(٦)؛ أي: قد حصرت . لتقريبه؛ أي: الماضي من الحال، حتى يصح وقوعه حالاً، فَتَنْزِلُ الْمُقَابِرَةَ الْحَاصِلَةَ مِنْ لَفْظِ (قَدْ) مَنْزِلَةً الْمُقَابِرَةَ ؛ أي: مُقَابِرَتَهَا^(٧) لما جعلت قيده له .

= ينظر: الصحاح تحقيق عبد الغفور عطار: (٣٥/١)، والصحاح تحقيق مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي: (١٩/١) .

(١) في أ، ب: «رجع» .

(٢) والمثالان المتقدمان أوردهما سيويه في الكتاب: (٣٩١/١ — ٣٩٢) وتعرض لهما عبد القاهر الجرجاني في الدلائل: (٢١٨) وتحدث عنهما بمثل حديث الشارح .

(٣) في أ: «لأنه» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، أ . ومثبت من ب . وعلى مثله درج الشارح .

(٥) سورة آل عمران؛ من الآية: ٤٠ .

(٦) سورة النساء؛ من الآية: ٩٠ .

(٧) أي: الحال .

أَوْ تُجْعَلُ^(١) مِقَارِبَةُ الْفِعْلِ^(٢) هَيْئَةً لِلْفِعْلِ الَّذِي جُعِلَتْ هِيَ حَالاً لَهُ؛ وَحَيْثُ^(٣) يُسْتَحَبُّ^(٤) الْوَاوُ، وَيَكُونُ أَوْلَى وَأَرْجَحَ لِعَدَمِ الْمِقَارِنَةِ؛ لَكِنْ^(٥) يَجُوزُ تَرْكُهَا - أَيْضاً - نَظْراً إِلَى التَّنْزِيلِ وَالْجَعْلِ^(٦).

قوله^(٧): (هَيْئَةٌ لِلْفِعْلِ)؛ أَي: لِمَعْمُولِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ ذُو الْحَالِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (هَيْئَةٌ لِلْفِعْلِ) وَلَمْ يَقُلْ: (هَيْئَةٌ^(٨) لِمَعْمُولِهِ) تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ الْحَالَ وَإِنْ كَانَ بَيَانُ هَيْئَةِ الْمَعْمُولِ لَكِنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ وَنَسْبَتِهِ إِلَيْهِ؛ فَلَمَلَا حِظَةَ ذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ اخْتَارَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ، وَهُوَ - كَمَا قِيلَ -: الْحَالُ قِيدُ الْعَامِلِ، أَوْ تَقُولُ: عَرَّفَ السُّكَّاكِيُّ الْحَالَ - فِي قِسْمِ النَّحْوِ بِأَنَّهُ^(٩) - : « بَيَانُ هَيْئَةِ وَقَوْعِ الْفِعْلِ »؛ فَهُوَ جَارٍ عَلَى اصْطِلَاحِهِ .

(١) فِي أ: « وَتَجْعَلُ » بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ؛ دُونَ أَوْ .

(٢) فِي ب: « الْمَفْعُولُ »، وَهُوَ خَطأً ظَاهِرٌ .

(٣) كَلِمَةُ « حَيْثُ » سَاقِطَةٌ مِنْ أ .

(٤) هَكَذَا فِي ف: « وَحَيْثُ يُسْتَحَبُّ » بِإِيرَادِ « حَيْثُ » ضَمَّنَ كَلَامَ الشَّارِحِ؛ فَاصِلَةٌ بَيْنَ

حَرْفِ الْعَطْفِ « الْوَاوِ » وَالْفِعْلِ الْوَارِدِينَ ضَمَّنَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ . أَمَا فِي أ؛ فَلَمْ يَتَدَخَّلْ الشَّارِحُ

بَيْنَ الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ، وَجَاءَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ بَدَلاً مِنَ الْوَاوِ هَكَذَا: « فَيُسْتَحَبُّ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ: « أَي »، وَالصَّوَابُ مِنْ: أ، ب .

(٦) يَلْحِظُ أَنَّ الشَّارِحَ تَابِعَ الْمُصَنِّفِ فِي تَرْجِيحِهِ إِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَهِيَ بِذَلِكَ يَخَالِفَانِ

السُّكَّاكِيُّ الَّذِي رَجَّحَ تَرْكَ الْوَاوِ . يَنْظُرُ: الْمِفْتَاحُ: (٢٧٥) .

(٧) فِي ب: « هُوَ » بَدَلاً مِنْ « قَوْلِهِ » وَهُوَ خَطأً ظَاهِرٌ .

(٨) كَلِمَةُ: « هَيْئَةٌ » سَاقِطَةٌ مِنْ أ .

(٩) الْمِفْتَاحُ: (٩٢) بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ .

ثمَّ النَّفْيُ؛ أي : بعد الجملة الماضية أبعدها المنفية؛ ماضيةً كانت أو مضارعةً؛ لأنَّ له^(١) الدلالة على المقارنة؛ أمَّا في المضارع [فظاهر]^(٢) وأمَّا في الماضي فهو لأنَّ^(٣) النَّفْيُ مُسْتَمَرٌّ غَالِبًا إلى وقت التَّكَلُّمِ؛ فيكون مقارنًا قوله، وليس هيئةً للفعلِ إلَّا بالعرض؛ إشارةً إلى أنَّ النَّفْيَ هيئةٌ - أيضًا - لكن بالعرض؛ لأنَّ (جاءني زيدٌ ليسَ رَاكِبًا) في قُوَّةِ (جاءني زيدٌ ماشيًا)^(٤)؛ فيدلُّ على نوع من الحُصُولِ والتَّجَدُّدِ؛ فجاز فيه تركُّ الواوِ للمقارنةِ والتَّجَدُّدِ، وجازَ دخولُها لأنَّ المقارنةَ بحسبِ الغالبِ لا على سبيلِ القطعِ، والتَّجَدُّدُ بالعرضِ لا بالذَّاتِ، وكأنتهما لا يتحقَّقان، والتَّرْكُ أَوْلَى لوجودِ الأمرين^(٥) في الجملة^(٦)؛ كما قال في المفتاح : إنَّ ترك الواوِ أَرَجَحُ^(٧). والمصنَّفُ قال : فيجوزُ من غيرِ تعرُّضٍ لرُجْحَانِ جانبِ التَّرْكِ؛ لكن بالنظرِ إلى التعليلِ يُفهمُ رُجْحَانَهُ .

فإن قيل : الجملة الاسميَّة - أيضًا - تستمرُّ^(٨) غالبًا؛ لأنَّ الشَّيْءَ إذا

(١) أي : النَّفْيُ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . رمثبت من أ، ب. ولا بدُّ منه لتمام السِّيَاق .

(٣) في أ : « فلأنَّ »؛ بحذف الضمير المتقدِّم على (أن) ووصل الفاء بها .

(٤) وذلك لأنَّ سلب الهيئة مستلزم لحصول ضدها .

(٥) أي : المقارنة والتَّجَدُّدُ .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ بناء على أنَّ مراده الجملة المنفية مطلقاً . وفي أ : « الجملتين

« بناء على أنَّ مراده الجملة الماضية والجملة المضارعة .

(٧) ينظر : ص (٢٧٥) .

(٨) في ب : « تسمَّى » وهو تحريف .

ثبت فأصله بقاءه على ما كان استصحاباً؛ فيدلُّ على المقارنة - أيضاً - .
قلنا : استمرارُ العدمِ لا يفتقرُ إلى سببٍ؛ بخلافِ استمرارِ الوجودِ
فلا يدلُّ بلا تجددٍ سببِ الوجودِ على بقاءه .

[٤٣/ب] وكذا في الظرف؛ [أي^(١)]: يجوزُ دخولُ^(٢) الواوِ في الظرفِ / إذا
وقَعَ حالاً لجواز الأمرين^(٣)؛ يُقدَّرُ^(٤) الاسمُ المفردُ؛ فلا تدخلِ الواوُ؛ نحو :
(رأيتَه على كَتفه سيف)؛ أي : حاصلًا^(٥) على كتفه، ويُقدَّرُ الفعلُ الماضي
فيكونُ حكمُه حُكمَه؛ فيدخلِ الواوُ؛ نحو: (رأيتَه وعلى كَتفه سيف)،
أي: وحصلَ على كَتفه سيف^(٦)، ولم يُقدَّرْ بالمضارعِ؛ لأنَّه لو قُدِّرَ به
لامتنعَ مجيئها بالواوِ .

نعم بين الظرفِ وبين التَّفني^(٧) فرقٌ؛ وهو أنَّ في التَّفني^(٨) التَّركَ أوَّلَى،
وفي الظرفِ لا أولويَّة؛ بل الظرفانِ متساويان .

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب وعلى مثله درج الشَّارح .
(٢) كلمة : « دخول » ساقطة من أ .
(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، ب : « التقديرين »، والمؤدَّى واحد .
(٤) في أ، ب : « تقدير » .
(٥) في أ : « حاصل » .
(٦) كلمة : « سيف » ساقطة من أ، ب . والأوَّلَى حذفها، مجانسةً لحذفها في إيضاح
المثال المقابل قبله .
(٧) في أ، ب : « المنفي » والمؤدَّى واحد .
(٨) في أ، ب : « المنفي » والمؤدَّى واحد .

فَعُلِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْوَاوِ لَهَا الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ : مَا يَجِبُ دُخُولُهَا فِيهَا كَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَمَا يُسْتَحَبُّ كَالْمَاضِيَةِ، وَمَا يَحْرُمُ وَيَمْتَنَعُ كَالْمُضَارَعِ الْمَثْبُتِ، وَمَا يُكْرَهُ دُخُولُهَا وَيَكُونُ تَرْكُهَا أَوْلَى كَالْجُمْلَةِ الْمَنْفِيَّةِ، وَمَا يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِيهَا كَمَا فِي الظَّرْفِيَّةِ .

وَيَجِبُ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَتْ حَالًا فِي النَّكْرَةِ؛ أَي: إِذَا كَانَ ذُو الْحَالِ نَكْرَةً، تَمَيِّزًا لِلْحَالِ عَنِ الصِّفَةِ، وَدَفْعًا لِالْتِبَاسِهَا بِالصِّفَةِ^(١)؛ نَحْوُ: (جَاءَنِي رَجُلٌ وَيَسْعَى)؛ هَذَا فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ الْمَفْرُودَةَ عِنْدَ تَنْكِيرِ ذِي الْحَالِ وَاجِبُ التَّقْلِيمِ، وَإِنَّمَا أُتِيَ بِالْجُمْلَةِ الْمُضَارَعَةِ لِأَنَّهُ إِذَا عُلِمَ وَجُوبُ الْوَاوِ فِيهَا يَمْتَنَعُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ يَلْزَمُ فِي سَائِرِ الْجُمَلِ بِالطَّرِيقِ الْأَوْلَى .

(١) جملة: «ودفعاً لالتباسها بالصفة» تكررت في الأصل . ودفع الالتباس بإثبات الواو؛ لأن الواو لا يتوسط بين الصفة والموصوف .

القانون الثاني(*) : في الطلب

قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد^(١)؛
فالكلام في مقدمة يستدعيها المقام؛ من بيان ما لا بد للطلب منه، ومن
تنوعه؛ والتنبية على أبوابه في الكلام^(٢). وكيفية توليدها لما سوى أصلها .
وهو لمتصور؛ أي : لمطلوب متصور، غير حاصل؛ في الخارج،
حينئذ؛ حين الطلب .

أما أنه لمطلوب؛ فلأن الطلب بدون المطلوب لا يتصور .
وأما أنه لمتصور؛ فلأن الطلب من غير تصور — إما إجمالي كشيء
ما، أو تفصيلي بالنسبة إلى شيء ما؛ كالإنسان^(٣) — لا يصح^(٤) وإلا يلزم
منه طلب المجهول المطلق؛ وهو ممتنع .
وأما أنه غير حاصل؛ فلامتناع تحصيل الحاصل وطلبه عقلاً^(٥).

(*) من الفصل الأول . في علم المعاني .

(١) ينظر ص (٢٤٦) قسم التحقيق .

(٢) عبارة : « والتنبية ... في الكلام » ساقطة من أ، ب . وهي موجودة في المفتاح :
(٣٠٢) .

(٣) في الأصل، ب : « كالإنسان » بالتعريف . والصواب من أ، لبنائه على التوكيد .

(٤) في الأصل : « لا يصلح » والمثبت من أ، ب .

(٥) وهذا — أي : ما تقدم من بداية قول المصنف — : « وهو لمتصور ... » إلى نهاية
كلام الشارح « ... عقلاً » يُمثل المقدمة التي أشار إليها الشارح في بداية حديثه عن
الطلب .

فإمّا أن لا يستدعي الإمكان^(١)؛ أي : لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول؛ لا أنه يستدعي أن لا يمكن . والأوّل أعم؛ لأنّه كلّما صدق : (يستدعي أن لا يُمكن) صدق : (لا يستدعي / أن يُمكن) وإلاّ لصدق^(٢) : (يستدعي أن يُمكن)، فيجتمع التّقضيان . وليس كلّما صدق^(٣) : (لا يستدعي أن يُمكن) صدق : (يستدعي^(٤) أن لا يُمكن)؛ لأنّ الأوّل يحتمل أن يُجامع الإمكان وعدمه؛ لاحتماله منهما، بخلاف الثاني فإنّه لا يُجامع الإمكان لاستلزامه عدمه^(٥). وهو التّمنيّ يقول : (ليت الشّبَاب يعود) فيما لا يُمكن؛ لامتناع عود الشّبَاب . (و) ليت لي مالاً أنفقه (فيما يُمكن .
أو يستدعيه؛ أي : إمكان حصول المطلوب .

(١) هذا شروع في بيان أنواع الطلب .

(٢) في أ : «صدق» والمعنى واحد .

(٣) كلمة : «صدق» ساقطة من ب .

(٤) في الأصل زيادة : «أي : تقضيه» وظاهر أنّها مقحمة داخل السياق .

(٥) يلحظ أنّ الشّارح — رحمه الله — استطرد في إيضاح عبارة المصنّف المتقدّمة بما هو أقرب إلى الغموض والإلباس معتمداً — في ذلك — على ما ذكره الشّيرازي في مفتاح المفتاح : (٧٣٠)؛ إذ بنى حديثه على كلمتين؛ زواج بينهما ثمّ أدارهما نفيّاً وإثباتاً؛ ليصل إلى مراده على طريقة شيخه السّكاكيّ؛ رائد المدرسة البلاغيّة المنطقيّة . ولم يكن المعنى المنشود بالإيضاح بعيداً لو فسّر جملة : « لا يستدعي الإمكان» بأنّها تناول الممكن والمنتنع، وجملة «تستدعي عدم الإمكان» بأنّها لا تناول المنتنع .

وهو إمّا للحصولِ في الخارج^(١) فلاِثباتِ؛ أي : فلحُصولِ إثباتِ أيِّ تصوّرٍ؛ لأنَّ التّصديقَ لا يُطلَبُ كونه في الخارجِ؛ لأنَّ النّسبةَ لا تكونُ خارجيّةً . أمرٌ؛ نحو (قُمْ)، أو نداءً؛ نحو : (يا زيدُ)؛ فإنّك تطلُبُ بهذين الكلامين حُصولَ قيامِ صاحبك، وإقباله عليك في الخارجِ .
ولنفي؛ أي : لحصولِ نفي أيِّ تصوّرٍ في الخارجِ^(٢) . نهيٌ؛ نحو : (لا تتحرّك)؛ للمتحرّك؛ فإنّك تطلُبُ به^(٣) انتفاءَ الحركةِ في الخارجِ .
أو في الذّهنِ فاستفهامٌ؛ أي : وإمّا للحُصولِ في الذّهنِ؛ وهو الاستفهامُ .

وهو^(٤) إمّا لطلبِ حصولِ ثبوتٍ أو نفيٍ؛ للتّصوّر^(٥) أو للتّصديق^(٦)؛ فأقسامه ستّةٌ: لأنَّ الطّلبَ إمّا: لحصولِ ثبوتٍ متصوّرٍ^(٧)، أو انتفاءٍ مُتصوّرٍ؛ وكلاهما إمّا: ذهنيٌّ أو خارجيٌّ، ثمَّ في الذّهنيّ يزيدُ قسمان

(١) أي : خارج ذهن الطالب .

(٢) قوله : « أيّ تصوّرٍ في الخارجِ » ساقط من أ .

(٣) « به » ساقطة من أ .

(٤) أي : الاستفهام .

(٥) في أ : « لتصوّر » . والمراد به : طلبُ حصولِ صورةِ الشّيء في الذّهن من غير حكم عليه أصلاً .

(٦) في أ : « تصديق » . والمراد به : طلبُ حصولِ الحكمِ بشيءٍ على شيءٍ في الذّهنِ؛ إمّا إيجاباً أو سلباً .

(٧) في ب : « متصوّرًا » وهو خطأ ظاهر . ويظهر أنّ النَّاسخَ نقل ألف همزة « أو » الواردة بعد الكلمة إليها .

آخران : حصولُ ثبوتِ تصديقٍ، وحصولُ^(١) انتفاءِ تصديق .

قال الأستاذ : ولعلَّ مخالفةَ السَّكَاكِيِّ للقوم^(٢) فيما جعل التَّمَنِّي والنَّداءَ من الطَّلَبِ، وهم جعلوهما من أقسامِ التَّنبيه — فرغَ على أن عند المعتزلة^(٣) لا تغايرَ بين الإرادةِ والطَّلَبِ^(٤)، و عندَ غيرهم مُتغايران؛ فالتَّمَنِّي عند غيره^(٥) الإرادة؛ وفيه تنبيهٌ على الطَّلَبِ؛ لا أن الطَّلَبَ مدلوله وذاتيّه [وعنده الطَّلَبُ مدلوله وذاتيّه]^(٦)؛ كالإرادة، وكذا في النَّداء .

فإن عند غيره^(٧) : الطَّلَبُ فيه بالعرض؛ لآثمه غرضٌ منه ومُرادٌ عنه، ويلزم منه عَقْلًا لا وضعًا؛ لآثمه قيل : معنى (يا) : « صوتٌ يَهْتَفُ به الرَّجُلُ » .
قال [به]^(٨) الزَّمخشرِيُّ في الكشَّافِ^(٩) . ويلزمُ منه طلب الإقبالِ،

(١) هكذا في الأصل؛ بإثبات واو العطف . وفي أ، ب بحذفها .

(٢) أي : الجمهور .

(٣) في ب : « للمعتزلة » بدلاً من : « عند المعتزلة » والسياق به مضطرب .

(٤) حيث عرفوا الإرادة بأنها : ميل للنفس يتبع اعتقاد النفع أو دفع الضرر . ولم يفرقوا بين هذا الميل والطَّلَبِ؛ بناءً على معتقدهم الفاسد؛ إن الإرادة لا يشترط بها تحقق أصلاً فقد يقع في ملك الله ما لا يريد؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وعليه فلا يقدح في التَّمَنِّي ليلحق بالطَّلَبِ عدم إمكان الحصول .

(٥) في الأصل : « عند غير » والصواب من أ، ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وهو من انتقال النَّظَرِ، ومثبت من أ، ب؛ وبه يستقيم السياق، ويتضح المعنى .

(٧) في الأصل : « وقال غيره » والمثبت من : أ، ب وهو المناسب للسياق قبله .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من : أ . ولا بدُّ منه لأنَّ قولَ الزَّمخشرِيِّ المنصوص عليه متقدِّمٌ .

(٩) (١٢١ / ١) .

والفعل وهو : (أدعوا) و(أنادي) من لوازمه، كما أن الحركة من لوازمها التحرك^(١) بخلاف ما عنده^(٢)؛ وقد مر^(٣) ما يقرب منه في صدر الكتاب^(٤).

تنبيه :

الاستفهام ليحصل في الذهن نقش الخارج، والبواقي ليحصل في الخارج ما نقشه في الذهن

قال في المفتاح^(٥) : « الفرق بين الطلب في الاستفهام، والطلب في الأمر والنهي والنداء واضح؛ / فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك [نقش]^(٦) له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك، ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق؛ فنقش^(٧) الذهن في الأول تابع، وفي الثاني متبوع » .

ومن عبارة المختصر يُعرف حُكْمُ التَّمَنِّي — أيضاً —؛ لشمول

(١) في أ : « التحريك » .

(٢) أي : ما عند السكاكي .

(٣) في أ زيادة : « مرة » والسياق تام بدونها .

(٤) راجع ص (٢٤١-٢٤٢) قسم التحقيق .

(٥) ص (٣٠٤) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ب . مصدر القول .

(٧) هكذا — أيضاً — في مصدر القول . وفي أ : « فتنقش » .

قوله: (البواقى) إيّاه، بخلاف عبارة^(١) أصله^(٢) فإنّه لا يُعرفُ منه حُكمه^(٣).
ثمّ هذه؛ أي : الأبواب الخمسة، قد تُزالُ عن مواضعها لمانع يمنع من^(٤) إجرائها على الأصلِ إلى غيرها بحسب ما يُناسبُ المقام؛ فتقول لمن همّك همّه^(٥): (ليتك تحدّثني)؛ سؤالاً؛ أي : على سبيل السؤال؛ لأنّ هذه الحالة — أي : الاشتراك [في الهمّين]^(٦) — تقتضي المحادثة لإزالة الشكوى^(٧) لا على سبيل التّمني؛ لامتناع إجراء التّمني على أصله؛ وهو كونه غير مطموح في حصوله؛ فتولّد بمعونة قرينة الحال منه معنى السؤال^(٨).

وإنّما استعمل فيه (ليت)؛ لأنّه لمّا استبطأ حديث صاحبه شبه^(٩) حاله بحالة^(١٠) من لا يُطمع في حديثه^(١١).

(١) كلمة : «عبارة» ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : أصل المختصر؛ وهو : المفتاح .

(٣) لكون السكّاكي نصّ على أقسام الطلب ما عدا التّمني .

(٤) في أ : « عن » .

(٥) أي : حزنك حزنه .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) في الأصل : « السكوت »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأولى .

(٨) فكأنّه قال : (حدّثني)، أو : (هلاًّ تحدّثني) .

(٩) في أ : « فشبهه » .

(١٠) في أ : « بحال »؛ وهما بمعنى .

(١١) وقيل في علّة استعمالها — أيضاً — (المفتاح : ٧٣٦) : « إنّ صاحبه إذ كان =

هكذا قالوا، لكن في كون أصله ما ذكر^(١) حازرة .

[و]^(٢) ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ ﴾^(٣) حيثُ يمتنعُ التصديقُ؛ أي :

في مقامٍ لا يسعُ إمكانَ التصديقِ بوجودِ الشَّفيعِ . قَمْنِيًّا؛ أي : يقول^(٤)

على سبيل التَّمَنِّي؛ إذ يمتنعُ إجراءُ الاستفهامِ على أصله؛ فيتولَّدُ^(٥) بمعونة^(٦)

قرائنِ الأحوالِ معنى التَّمَنِّي^(٧) .

= عنده عظيم الخطر، رفيع الدرّجة، عالي القدر — شبه حاله بحال من له مرتبة عالية؛ إلى حدّ لا يتكلّم مع كلّ أحد؛ لعلوّ شأنه وجلالة قدره فصار كأنه لم يطمع في حديثه .

وكلّ وجهٍ مناسبٍ صالحٍ للتعليل .

(١) في الأصل : « ما ذكره » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ٥٣ . وقد ورد جزء الآية هكذا في الأصل . وفي بقية النسخ، ف : (هل لنا من شفعاء) .

(٤) في الأصل : « تقول » . وفي أ، ب لم تنقط . والمثبت من : المحقّق وهو الأولى تأدّباً مع المخاطب . ولعلّه المراد .

(٥) في أ : « متولّد » .

(٦) في ب : « لمعونة » .

(٧) قال سعد الدين التفتازاني — موضحاً الثكّة الداعية إلى التّمَنِّي بـ (هل) —

(المطول : ٢٢٥، والمختصر : ٢٤١/٢) : « والثكّة في التّمَنِّي بـ (هل) والعدول

عن (ليت) هو إبراز التّمَنِّي — لكمال العناية به — في صورة الممكن الذي لا حزم

بانتفائه .

وكذا تقول تمنيًا : (لو تأتيني فُتَحَدَّثَنِي) بالنصب؛ لأن نصبه بإضمار (أن)، و (أن) لا تُضمَرُ إلا بعد الأشياء الستة^(١). وتقدير غير التمني مُتَعَدِّرٌ . فيقدَّر (لو) مُوَلَّدًا لِلتَّمَنِيِّ وَإِلَّا اِمْتَنَعَ^(٢) النَّصْبُ . فَإِنَّ (لو) تُقَدَّرُ غَيْرَ الْوَاقِعِ وَاقِعًا فِي الشَّرْطِ؛ وَكَذَلِكَ التَّمَنِيُّ؛ [لِأَنَّ الطَّلَبَ وَقُوعَ مَا لَمْ يَقَعْ فِإِذَا شَارَكَ التَّمَنِيَّ]^(٣) فِي هَذَا الْمَعْنَى نَاسِبٌ أَنْ يُضَمَّنَ مَعْنَاهُ .

وكذا تقول لعل تمنيًا كما في قولهم : (لعلِّي أحج فأزورك) بالنصب؛ لأنه لو لم يكن للتمني لما جاز النصب . وعليه قراءة عاصم^(٤): ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ ﴿^(٥)﴾ بالنصب^(٦) لبعْدِ الْمَرْجُوِّ؛ أَي : سَبَبُ تَوَلِيدِهِ لِلتَّمَنِيِّ بَعْدَ الْمَرْجُوِّ

(١) الأشياء الستة — كما صرح بذلك الرمخسري في المفضل : (٣٢٥)، والأمودج في التحو : (٢٦) : « الأمر، والتَّهْيِ، والتَّفْيِ، والاستفهام، والتَّمَنِي، والعرض » .
(٢) في أ، ب : « لامتنع » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . وظاهر أنه من انتقال النظر .

(٤) هو : أبو بكر؛ عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي، أحد القراء السبعة المشهورين، كان ثقة صدوقاً، ولد في إمرة معاوية بن أبي سفيان، وتوفي سنة ١٢٧ هـ بالكوفة .

ينظر في ترجمته : طبقات خليفة : (١٥٩)، والجرح والتعديل : (٣٤٠/٦)، وفيات الأعيان : (٣/٣)، وسير أعلام النبلاء : (٢٥٦/٥ — ٢٦١) .

(٥) سورة غافر؛ من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٦) أي : ينصب (فأطلع) وهي قراءة رواها عن عاصم حفص . وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجوزي : (٣٦٥/٢) .

عن الحصول؛ وذلك يُشبهه معنى التَّمَنِّي .
 وَصَدَّرَ الْكَلَامَ بِقَوْلِهِ : (وَكَذَا) إِشَارَةً إِلَى تَشْبِيهِهِ غَيْرِ الْأَبْوَابِ
 الْخَمْسَةِ بِهَا فِي التَّوْلِيدِ وَعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِهَا .

وَأَلَّا تَنْزُلُ^(١)؟!؛ أَي : وَقَوْلُ مَنْ تَرَاهُ لَا يَنْزُلُ : (أَلَا تَنْزُلُ)^(٢)؛ أَي :
 أَلَا تُحِبُّ^(٣) عَرَضًا؛ فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ بِالِاسْتِفْهَامِ
 التَّصْدِيقِ بِحَالِ نُزُولِ صَاحِبِكَ؛ لِكَوْنِ عَدَمِ نَزْوَلِهِ مَعْلُومًا لظَهْوَرِ أَمَارَاتِ
 أَنَّهُ لَا يَنْزُلُ — تَوَجُّهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ إِلَى نَحْوِ أَلَّا تُحِبُّ النَّزُولَ مَعَ مُحِبَّتِنَا
 إِلَيْهِ؛ فَوَلَّدَ^(٤) مَعْنَى الْعَرَضِ؛ أَي : كَأَنَّكَ تَعْرِضُ عَلَيْهِ مُحِبَّتَكَ نَزْوَلَهُ / .

[/٤٥]

وَأَتَشْتَمُ أَبَاكَ؟!؛ أَي : تَقُولُ : (أَتَشْتَمُ أَبَاكَ)؛ لِمَنْ تَرَاهُ يَشْتَمُ أَبَاهُ^(٥)؛
 فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ تَوَجُّهُ الْاسْتِفْهَامِ إِلَى فِعْلِ الشَّتْمِ لِعِلْمِكَ بِحَالِهِ —
 تَوَجُّهُ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ مِمَّا^(٦) يَلَابِسُهُ؛ أَي : أَتَسْتَحْسِنُ^(٧) الشَّتْمَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ
 مِنْ أَحْوَالِ الْفَاعِلِينَ أَنْ يَسْتَحْسِنُوا أَعْمَالَهُمْ؛ فَوَلَّدَ اسْتِهْجَانًا وَزَجْرًا؛ أَي :
 أَسْتَهْجِنُ شَتْمَكَ، وَأَزْجُرُكَ عَنِ الشَّتْمِ!، وَتَقُولُ لِمَنْ يَهْجُو أَبَاهُ مَعَ

(١) مثال لامتناع إجراء الاستفهام على أصله .

(٢) في ب : « لا تنزل »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة .

(٣) في ب : « لا تحب »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة — أيضاً .

(٤) في الأصل : « قوله »؛ وهو تحريف مع تصحيف . والصواب من : أ، ب .

(٥) في أ، ب : « الأب »؛ ولا اختلاف في المعنى .

(٦) في الأصل : « فيما » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى . وسيأتي في الأمثلة القادمة .

(٧) في الأصل : « استحسِن » . وفي ب : « تستحسِن » والصواب من أ، ف .

حكمتك^(١) بأن هجو الأب ليس شيئاً غير هجو نفسه: (أهجو نفسك؟!) امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره؛ لأنه معلوم أنه لا يهجو إلا نفسه بحكمتك به فولد تقرّيعاً، [وتوبيخاً]^(٢).

(و) ألم أؤدّب فلاناً يازائك ومقابلتك؛ لمن يُسيء الأدب، امتنع أن تطلب العلم بتأديك فلاناً وهو حاصل؛ فولد وعيداً .

وتقول: (أما ذهبت بعدُ)؛ لمن بعثته إلى مهم^(٣) وتراه عندك؛ امتنع توجه الاستفهام إلى الذهاب لكونه معلوم الحال؛ فاستدعى شيئاً محمّولاً مما يلبس الذهاب؛ مثل: [أي]^(٤) أما تيسّر^(٥) لك الذهاب؛ فولد استبطاءً وتحضيضاً^(٦).

وتقول: (أما أعرفك)؛ لمن يتصلف^(٧) عندك وتعرفه^(٨)؛ فلامتناع

(١) في الأصل: « علمك »، والمثبت من أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٣) في الأصل: « تعييه، أي: فيهم »، والصواب من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من: الأصل، أ . ومثبت من: ب، ف . ولا بد منه

ليستقيم سياق المتن الذي درج الشارح على إثباته كاملاً ضمن شرحه .

(٥) في أ، « يتيسّر » وهو تحريف بالزيادة .

(٦) أي: استبطاءً للذهاب، وتحضيضاً عليه .

(٧) الصلّف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادعاء فوق ذلك تكبراً .

اللسان (صلف) : (١٩٦/٩) .

(٨) في أ، ب: « وأنت تعرفه » .

الاستفهام عن المعرفة توجه إلى مثل: (أتظنني لا أعرفك)؛ فولد إنكاراً على تصلّفه وتعجباً منه^(١)، وتعجبياً للسامعين .
وتقول: (أجتني)؛ لمن جاءك؛ فلا تمنع الاستفهام عن المجيء ولد مع القرينة تقريراً للمجيء .

وكذا تقول: (اشتم^(٢) مولاك)؛ لمن أدبته؛ أي: لعبد^(٣) شتم مولاة وأدبته حقّ التأديب امتنع أن يكون الأمر^(٤) بالشتّم والحال ما ذكر؛ فتوجه بمعونة قرينة الحال إلى مناسب؛ أي: اعرف^(٥) لازم الشتم - مثلاً

(١) « منه » وردت في أضمن كلام المصنّف . وليست في ف .

(٢) في الأصل: « أتشتّم » . والصّواب من: أ، ب، ف، المفتاح .

ويلحظ أنّ ناسخ الأصل عاجل المثال على مورد الاستفهام . وظهر لي أنّ الصّواب معالجته على مورد الأمر لما يلي:

١ - اتفاق نسخ المخطوط الأخرى، وإيراده مثلاً للأمر .

ب - وروده في نسخة ف مثلاً للأمر - أيضاً .

ج - وروده للأمر - كذلك - في المفتاح وهو الكتاب الذي اختصره المصنّف واعتمد عليه الشّارح .

د - عدم مناسبة إيراده استفهاماً؛ لكونه تكراراً للمثال السابق: « أتشتّم أباك » ومناسبة إيراده أمراً للدلالة على اشتراك أنواع الطّلب في الإزالة عن مواضعها لمنع؛ كما صرّح به في أوّل المبحث .

(٣) في الأصل: « لبعء »؛ وهو تحريف بالقلب . والصّواب من أ، ب .

(٤) في الأصل: « الاستفهام »؛ والصّواب من: أ، ب .

(٥) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب: « ما عرف » ولا وجه له .

—؛ فولد منه تهديداً .

وتقول : (لا تمتثل أمري)^(١)؛ لمن لا يمتثل . امتنع طلبُ تركِ الامتثالِ بحصوله^(٢)؛ فتوجهَ التَّهْيُ إلى غيرِ حاصلٍ مُناسبٍ له؛ نحو : لا تبالِ به ولا تلتفتِ إليه؛ فإنه مُوجبٌ للعقابِ؛ فولدَ تهديداً .
وكذا تقولُ : (يا مظلوم) لمقبلٍ عليك يتظلمُ^(٣)؛ فامتنعَ توجُّهُ النداءِ إلى طلبِ الإقبالِ لحصوله؛ فتوجهَ إلى غيرِ حاصلٍ؛ مثل : زيادة الشكوى بمعونةِ قرينةِ الحالِ — وهي التَّظْلُمُ —، فولدَ^(٤) إغراءَ المتظلمِ وتخريضه .

ثم أنواعه؛ أي : الطَّلبُ . خمسةٌ بحسبِ الاستقراءِ :
الأوَّلُ : التَّمَنِّي . ولفظه (لَيْتَ)؛ أي : اللَّفْظَةُ الموضوعَةُ له (ليت) وحدها .
وأما (لَوْ) و(هَلْ) فَلَمَّا مرَّ؛ أي : إفادتهما^(٥) معنى التَّمَنِّي لما مرَّ في باب التَّوليدِ^(٦) .
وأما (لولا) و(لوما) و(هلاً) و(ألا) أي : حُرُوفُ التَّنْديمِ

(١) مثال لامتناع إجراء التَّهْيِ على أصله .

(٢) في أ، ب : « لحصوله » .

(٣) في ب : « متظلم » .

(٤) في أ زيادة : « منه »؛ والسِّيَاق تامٌ بدونها .

(٥) في أ : « إفادتهما »

(٦) ينظر ص (٥٦٨-٥٦٩) قسم التَّحْقِيقِ .

[٤٥/ب] والتَّحْضِيضُ؛ فهي: (لو)، و(هل)، أو مع قلبِ الهاءِ؛ / أي: من هلْ همزة، بزيادةِ (ما) في نحو^(١) (لوما)، و(لا)؛ أي: بزيادةِ (لا) [في لو؛ نحو: لولا أو]^(٢) في (هل)؛ نحو: (هَلَّا)، و(أَلَّا) بقلبِ^(٣) الهاءِ همزة — لتعيين التَّمَنِّي الذي يتولَّدُ من (لَو) و(هَلْ)؛ أي: زيادتهما ليتعيَّنَا في معنى التَّمَنِّي بلا احتمال بقاء معنى^(٤) الشَّرْطِ والاستفهام .
ففي الماضي للتَّسْديم نحو: (هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا)؛ أي: لَيْتَكَ أَكْرَمْتَهُ.

وفي المُسْتَقْبَلِ لِلتَّحْضِيضِ؛ نحو: (هَلَّا تَقُومُ)؛ أي: لَيْتَكَ تَقُومُ.
الثَّانِي: الاسْتِفْهَامُ . وَكَلِمَاتُهُ؛ وهي: (الهمزةُ)، و(أم)، و(هَلْ)، و(مَا)، و(مَنْ)، و(أَيْ)، و(كَمْ)، و(كَيْفَ)، و(أَيْنَ)، و(أَيْ)، و(مَتَى)، و(أَيْان) يختصُّ بالتَّصَوُّرِ أو بالتَّصْدِيقِ أو لا؛ أي: ثلاثة أنواع:
أحدها: يختصُّ بطلبِ حصولِ التَّصَوُّرِ^(٥)، وثانيها: يختصُّ بطلبِ حُصُولِ التَّصْدِيقِ، وثالثها: لا يختصُّ بواحدٍ منهما؛ بل يعمُّهما .

(١) كلمة: « نحو » ساقطة من: أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . وظاهر أنه من انتقال النظر .

(٣) في أ، ب: « بعد قلب » والمؤدَّى واحد .

(٤) كلمة: « معنى » ساقطة من أ .

(٥) في أ: « تصوّر ».

فالمطلوب في التصور: تفصيلٌ مُجملٌ؛ كما تقول^(١): (ما الشيءُ؟)

- مثلاً - .

أو مُفَصَّلٌ؛ أي: أو تفصيلٌ مُفَصَّلٌ بالنسبة إلى شيءٍ مَّا^(٢)؛ كما تقول: (ما الإنسانُ؟)؛ فإنَّ الإنسانَ مُفَصَّلٌ بالنسبة إلى^(٣) الجسم - مثلاً -^(٤).

وفي التصديق: تفصيلٌ مُجملٌ؛ وهو^(٥) الحكم؛ أنفيٌّ هو أم

إثباتٌ؛ فهو لطلبِ تفصيلِ الحكم وتعيينِ أحدهما .

فمن المُمشركِ^(٦) بين [طلب]^(٧) التصورِ والتصديقِ: الهمزة؛ نحو:

(أقام زيدٌ؟)، و (أزيدٌ منطلقٌ؟) في طلبِ التصديقِ؛ فإنَّ السؤالَ فيهما عن ثبوتِ النسبةِ لا غير . و (أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟)؛ في طلبِ التصورِ في طرفِ المسندِ إليه؛ فإنَّك^(٨) تطلبُ فيه تفصيلَ المسندِ إليه . [وأقائم زيد

(١) في أ تقدّمت هنا «مثلاً» الواردة في نهاية العبارة .

(٢) جملة: «إلى شيءٍ مَّا» ساقطة من أ .

(٣) عبارة: «شيءٍ مَّا... بالنسبة إلى» ساقطة من ب؛ وظاهر أنّها من انتقالِ النظر .

(٤) نبه المصنّف إلى مطلوبِ التصورِ في بداية القانون ص (٥٦٢) قسم التحقيق .

(٥) هكذا - أيضاً - بالعطف بالواو في ف . وفي أ، ب: «هو» .

(٦) المراد فالمشترك؛ لأنَّ المشترك من أدوات الاستفهام شيء واحد وهو الهمزة وليس

متعددًا حتى يقال: «من المشترك» كما عبر المصنّف .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من: أ، ب .

(٨) في أ، ب: «فإنّه» .

أم قاعد؛ في طلب التصور في المسند؛ فإنك تطلب فيه تفصيل المسند^(١).
 ومما يختص بالتصديق (هل)؛ فلا^(٢) تقول: (هل زيد عندك أم عمرو)، أي: باتصال (أم)؛ لأن (أم) إذا كانت متصلة فلطلب التعيين؛ فيجب أن تكون النسبة حاصلة لتأخير طلب التعيين عن وجود النسبة، و(هل) لطلب التصديق؛ فلا تكون النسبة حاصلة؛ لاستدعاء الطلب عدم^(٣) حصول المطلوب؛ فالجمع بينهما كالجمع بين المتنافين .

ويصح (أم عندك عمرو)؛ بانقطاع^(٤) (أم)؛ فإن المنقطة ليست لطلب التصور؛ بل لطلب الوجود الموافق لطلب^(٥) (هل)^(٦) فتصح، ولكن^(٧) بتكرار لفظة (عندك) حتى تصير جملة؛ لأن محلها بين الجملتين؛ فتقول: (هل زيد عندك أم عندك عمرو) أو (أم عمرو عندك)؛ وإنما مثل بالأول؛/ لأنه أظهر في كونها منقطة؛ لأنه لم يلبها المستويان؛ بخلاف

[١/٤٦]

(١) ما بين المعوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ، وبه تتم الفائدة . كما أن

ما بين المعوفين من كلام المصنف ساقط من ف .

(٢) « فلا » ساقطة من ب . ولا بد منها .

(٣) في الأصل : « عن » . والصواب من أ، ب .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب : « على انقطاع » .

(٥) في أ، ب : « لطلب » . والمعنى واحد .

(٦) فكأنك سألت التصديق أولاً، ثم أضربت عنه، واستأنفت كلاماً آخر بالمنقطة .

(٧) في أ، ب : « لكن » بحذف العاطف .

الثاني فإنه يليها^(١)؛ لكن إنما أخرجت^(٢) عن المتصلة لكون ما بعدها جملة؛ هكذا قال شارح المفتاح^(٣).

وإنما لم يقيد بقوله: باتصال (أم) كما في المفتاح^(٤) لعدم الاحتياج إليه؛ فإن المنقطعة لا تقع عند عدم الهمزة إلا بين الجملتين؛ وهذه وقعت بين المفردين فلم تكن إلا متصلة.

قال في شرح المفتاح^(٥): «فإن قلت: شرط كون (أم) متصلة أن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة أو ما يقوم مقامها؛ وعلى هذا لا يكون (هل^(٦) عندك زيد أم عمرو) من صور اتصال (أم)؟ . قلت: لا نسلم أن الشرط أن يلي الآخر ما يقوم مقام الهمزة، بل الشرط في كون (أم) متصلة من حيث اللفظ إذا لم يكن همزة أن يكون ما بعدها مفرداً^(٧) وهو أحد المستويين؛ سواء ولي الآخر ما قام مقام الهمزة أم لا، ولا نحصر الفرق اللفظي بينهما عند عدم الهمزة في كون ما بعد المتصلة مفرداً وما

(١) أي: المستويان يليان أم المنقطعة.

(٢) في أ: «خرجت».

(٣) ينظر: مفتاح المفتاح: (٧٤٥).

(٤) ص (٣٠٨)؛ حيث أردف المثال بهذا القيد.

(٥) أي: الشيرازي في مفتاح المفتاح للشيرازي: (٧٤٤ — ٧٤٥) وفيه أبدال

«عمرو» بـ «بشر» في المثالين.

(٦) «هل» ساقطة من ب.

(٧) في الأصل: «ما بعد مفرد»، والصواب من أ، ب، مصدر القول.

بعد المنقطعة جملة فرّق بينهما بذلك؛ وقال^(١): (أم عمرو)؛ باتصالها دون (أم عندك عمرو)؛ بانقطاعها.

وإنما عدل المصنّف عن المثال الذي أورده السكاكي وهو: (هل عندك زيد أم عمرو)^(٢) لإمكان أن يُقال - كما ذكرنا - : إن امتناعه لعدم شرط الاتصال وهو الدخول على أحد المستويين لا لما ذكر؛ بخلاف هذا المثال؛ فإن امتناعه متعين^(٣) لذلك.

ويقبُح (هل زيدا عرفت) لإشعاره، أي: التّقديم بثبوت التصديق بنفس الفعل، وإشعار (هل) بعدم ثبوت التصديق؛ لأنّه لطلب التصديق.

وإنما قال: (يقبُح) ولم يقل: (يمتنع) لأنّه وإن احتمل التّقديم المنافي؛ كذلك يحتمل عدم التّقديم؛ وإن كان مرجوحاً بالنسبة إلى احتمال التّقديم؛ وذلك بأن يُقدّر: عرفت آخر قبل زيد، أو تجعل مفعول (عرفت) المذكور محذوفاً؛ والتّقدير: (هل عرفت زيدا عرفت) .

بخلاف عرفته؛ أي: بخلاف (زيدا عرفته) فإنّه لا يقبُح؛ لأنّ زيدا

(١) مراده بمن « فرّق بينهما » السكاكي، ونقل قوله بتصريف يسير من المفتاح ص: (٣٠٨) .

(٢) في الأصل: « هل عندك عمرو أم بشر » وهو الموافق للمفتاح؛ ولكن لما عدل المصنّف والشّارح - من أوّل الأمر - عن مثال المفتاح، ناسب المقام إثبات مثالهما الذي جرى عليه دفعا للبس من ناحية، ولوروده في أ، ب من ناحية أخرى .

(٣) في أ: « يتعين » والمعنى واحد .

لا يحتملُ التَّقْدِم؛ لأنَّ (عرفته) قد أخذَ مفعوله، وإذا لم يحتملِ التَّقْدِم لا يستدعي ثبوتَ التَّصْدِيقِ بنفسِ الفعل؛ فلا يُنَافِي (هل) .

هذا على ما هو كذلك^(١) لفظ المختصرِ وأصله؛ وعلى ما شرحه الشَّارِحُ للأصل؛ لكن الحقَّ: أن (زيِّداً عرفته) - أيضاً - يحتملُ التَّقْدِم؛ بأن يُقدَّرُ المُفسِّرُ بَعْدَ (زيِّداً)؛ نحو: (هل زيِّداً عرفت عرفته) - كما مرَّ - [٢] فلا يخرُجُ عن / بابِ القُبْحِ .

[٤٦/ب]

ويختصُّ (هل) بالاستقبال؛ أي: يدخلُ المضارعَ ويُخصِّصُه بالاستقبال؛ لأنَّها لطلبِ التَّصْدِيقِ؛ وهو^(٣) يستدعي عدمَ الحصولِ في الحال؛ لأنَّ الطَّلِبَ إنَّما يتوجَّهُ إلى غيرِ الحاصلِ فلا تقلُّ لمن يباشِرُ الضَّرْبَ: (هل تضرب)؛ بل: (أتضرب) .

فلاستدعائه^(٤) الإثباتِ والنَّفي؛ لكونه لطلبِ التَّصْدِيقِ، والتَّصْدِيقُ حُكْمٌ بالثبوتِ والنَّفي، وهما يتوجَّهانِ إلى الصِّفَاتِ لا إلى الذَّوَاتِ؛ لأنَّ الذَّوَاتِ من حيثُ هي ذواتٌ؛ فيما مضى، وفي الحالِ، وفي الاستقبالِ؛ فلا تُثبِت ولا تُنْفِي؛ اللهمَّ إلاَّ باعتبارِ الوجودِ والعدمِ؛ وهما - أيضاً -

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب: «مقتضى» .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من: أ، ب، ومروره في ص

(٤٣٨-٤٣٩) قسم التحقيق .

(٣) أي: طلب التَّصْدِيقِ .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، ب: «ولاستدعائه» . والضَّميرُ عائِدٌ إلى حرفِ «هل» .

- صفتان^(١) [ولهذا]^(٢) اختصَّ بالصفات .

ولاقتضائه الاستقبال اختصَّ بالزمانية؛ لأنه لا يُصوَّر إلا فيها
فأقتضى الفعل؛ قال في المفتاح^(٣): «اختصَّ بما يكون كونه زمانياً أظهر» .
وقيل : قال ذلك احترازاً عن اسم الفاعل لأنه - أيضاً - زمانى^(٤)؛ لكن
فيه^(٥) أظهر لأنه موضوع لزمان معين، بخلاف اسم الفاعل فلا وجه^(٦) له؛ لأن
كون اسم الفاعل موضوعاً للزمان ممنوع؛ فإن المراد ما كان زمانياً بالوضع .
فعبارة المختصر أسدٌ وأخصر؛ على أن اقتضاه الاستقبال لا يوجب
الاختصاص بما زمانيته أظهر، نعم يُوجب الاختصاص بما هو زمانى فقط .

فإذا عدل عنه عن الفعل، كان أدخل في الثبات؛ لأنه لما كان
أدعى للفعل من الهمزة يكون ترك الفعل معها لغرض أقوى؛ فيكون أدخل في
الثبات؛ كما قيل في قوله - تعالى - : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾^(٧)؛ فإنه
أدخل في الإنباء عن^(٨) طلب الشكر من : (فهل تشكرون ؟)؛ لأنه مُفيدٌ

(١) الوجود والعدم عند الأشاعرة والحكماء صفتان وعند غيرهم وجود كل شيء عين ذاته.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) ص : (٣٠٩) بتصرف يسير .

(٤) القائل هو الشيرازي . ينظر : مفتاح المفتاح : (٧٤٨) .

(٥) أي : في الفعل .

(٦) في أ، ب : « ولا وجه » .

(٧) سورة الأنبياء، من الآية : ٨٠ .

(٨) هكذا - أيضاً - في ب، المفتاح . وفي أ : « على » .

للتَّجَدُّدِ، وكذا من: (فهل أنتم تشكرون؟!)(١)، أو (أفأنتم شاكرون؟!); لأنَّ الأوَّلَ مفيدٌ للتَّجَدُّدِ؛ لأنَّ تقديرَه: (هل تشكرون أنتم؟!). والثَّاني: وإن كان يُنبئ عن عدم التَّجَدُّدِ لكَتَنه دون: (فهل أنتم شاكرون؟); لأنَّ (هل) لما كان أَدْعَى للفعل من الهمزة؛ فَتَرَكُ الفعل معه يكونُ أَدخَلَ في الإنباء عن استدعاءِ المقامِ عدم التَّجَدُّدِ .

ولا يَحْسُنُ العُدُولُ عن الفعلِ بَأَنَّ يُقَالُ: (هل زيدٌ منطلقٌ)، إِلَّا من البليغ؛ لأنَّه لا يستعمل إِلَّا إذا عرف أن تركه معها أَدخَلَ في الثَّبات؛ كقولِه: كما لا يَحْسُنُ نظير قول الشَّاعر(٢):

(١) هكذا — أيضاً — في ب، المفتاح . وفي أ زيد: «أنتم» .

(٢) البيتُ من الطَّويل، واختلف في نسبته؛ فقيل: للحارث بن ضرار، وقيل: للحارث بن نفيك، وقيل: لمزردٍ أحي الشَّمَاخ . ونسب — أيضاً — إلى لبيد وهو في الشَّعر المنسوب له في الدِّيوان (٣٦١) .

والصَّحیح أَنه لنهشل بن حرَّيٍّ، حيث نُسب إليه في أكثر المصادر النَّاقلة له، كما صحَّح نسبته له البغداديُّ في الخزانة: (١٤٧/١) والأستاذان المحققان؛ عبد السلام هارون، ومحمَّد عبد الخالق عزيمة .

والبيتُ في الكتاب: (٢٨٨/١)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: (٣٤٩/١)، والمقتضب للمرَّد: (٢٨٢/٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح، للقيسيِّ: (١٠٩/١)، وخزانة الأدب: (١٤٧/١) .

واستشهد به في المفتاح: (٣٠٩)، والمصباح: (٤٦)، والإيضاح: (١٠٨/٢)، والبيتُ في المعاهد: (٢٠٣/١) .

لِيُنِكَ^(١) يَزِيدُ ضَارِعٌ^(٢) لِحِصُومَةٍ^(٣) وَمُخْتَبِطٌ^(٤) مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٥) [١/٤٧]
 إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ ارْتِفَاعَ مِثْلِ (ضَارِعٍ) / مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ
 جَوَابُ سُؤَالٍ^(٥)، وَأَنَّ بِنَاءَ (لِيُنِكَ) لِلْمَفْعُولِ، وَرَفَعُ (يَزِيدُ) أَبْلَغُ مِنْ بِنَائِهِ
 لِلْفَاعِلِ وَنَصْبِهِ عَلَى مَا سَبَقَ .

وَمَا يَخْتَصُّ بِالتَّصَوُّرِ تِسْعَةٌ :

الأوَّلُ : ما للجنس؛ أي : للسؤال عنه؛ نحو : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ

بَعْدِي ﴾^(٦)؛ أي : أي جنسٍ من الموجودات تُؤثرونه في العبادة من بعدي .

وسلك المصنّف مسلك السكّاكِيّ في تفسير (ما) بـ (أي)، وفيه
 ما فيه؛ لأنّ (أيّا) للسؤال عمّا يُميّز أحد المتشّاركين عن الآخر،
 و(ما)؛ للسؤال عن الجنس؛ فكيف يصحّ تفسير أحدهما بالآخر؟!^(٧).

(١) في الأصل : « وليك » والصواب من : أ، ب، ف . مصادر البيت .

(٢) الضّارع : الدليل الخاضع . ينظر : اللسان : (ضرع) : (٢٢٠/٨) .

(٣) المُختَبِطُ : طالب الرّفد من غير سابق معرفة ولا وسيلة . ينظر : اللسان : (حبط) :

(٢٨٣/٧) .

(٤) الطّوائِحُ : جمع مطيحة على غير قياس . وهو القواذف . ينظر : اللسان : (طوح) :

(٥٣٦/٢) .

(٥) تقديره : من يبكيه ؟ فجاءت الإجابة : يبكيه ضارعٌ .

(٦) سورة البقرة، من الآية : ١٣٣ .

(٧) (أي) التي اعترض بها الكرماني غير (أي) التي فسّر بها المصنّف (ما)؛ لأنّ الأولى =

أو للوصف؛ أي: أو للسؤال عن الوصف؛ نحو: (ما زيد؛ أكرم، أم شجاع، أم عالم)، ونحوها؛ مثل: (أم فاضل أم عدل)^(١).

ولتردُّها بين الأمرين؛ أي: الجنس والوصف لما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢)؛ أي: أي جنس^(٣) من الأجسام لا اعتقاد الجهال^(٤): «أن كل موجود قائم بنفسه جسم ولا موجود مستقلاً بنفسه سوى أجناس الأجسام». أجاب موسى بالوصف^(٥)؛ لأنه كان عالماً بأن السؤال عن حقيقته^(٦) الخاصة التي هي فوق العقول سؤال عما لا سبيل إليه؛ لامتناع تعريف البسائط بالحدود تبيينها على النظر المؤدِّي إلى معرفته. تعريضاً بتغليظه^(٧)، وتخطُّته في السؤال عن الحقيقة؛

= لِيَتَمَيَّزَ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ؛ أما هذه فليتميز أحد المتشاركين في الجنس.

(١) هكذا في الأصل. وفي أ، ب،: «عادل».

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٣.

(٣) هكذا — أيضاً — في ف. وفي ب: «جسم».

(٤) في الأصل، أ، «الجهلاء». والمثبت من ب، ف، وهو الأولى لما سيرد — عما قليل

— من إعادة لكلام المصنّف على لسان الشارح وإيراد الكلمة بلفظ «الجهال» في

جميع النسخ؛ فضلاً عن ورودها في الفوائد الغيائية كذلك.

(٥) إذ قال كما حكى الله سبحانه وتعالى عنه: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا

بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ الشعراء: ٢٤.

(٦) في أ: «الحقيقة».

(٧) في الأصل: «إلى تغليظه» والمثبت من أ، ب، ف.

لأنه مما لا يُعقل؛ وهذا قريب مما يُسمّى بأسلوب الحكيم^(١).
 فلم^(٢) يتفطن فرعون له وعجب من حوله من جماعة الجهلة^(٣)؛ فقال
 لهم: ألا تسمعون!؛ سألته عن حقيقته، وهو يذكر أوصافه، ثم لما وجدته^(٤)
 مُصراً على الجواب؛ إذ قال في المرّة^(٥) الثانية: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ
 الْأُولِينَ﴾^(٦) استهزاءً بموسى وجنّه^(٧)؛ فقال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ
 إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾^(٨). فغلظ بقوله: ﴿إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٩) حين لم يرهّم
 يَفْطِنُونَ لما نبّههم عليه^(١٠) في الكرتين من فساد مسألتهم

(١) في ب : « بالأسلوب الحكيم » .

وهو (الإيضاح : ٩٤/٢) : « تلقى المخاطب بغير ما يترقب؛ يحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهاً على أنه الأوّلي بالقصد . أو السائل بغير ما يتطلّب بتزليل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيهاً على أنه الأوّلي بحاله أو المهمّ له » . ويدلوا أنّ أوّل من سمّاه الأسلوب الحكيم هو السكّاكي . ينظر : المفتاح : (٣٢٧) ، ومعجم البلاغة العربية؛ لبدوي طبانة : (٢٨٠) .

(٢) هكذا — أيضاً — في ف . وفي ب : « لم » .

(٣) في الأصل : « الجماعة » . والمثبت من أ ، ب . المفتاح .

(٤) أي : وجد موسى فرعون .

(٥) في ب : « الكرة » وهما بمعنى .

(٦) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٦ .

(٧) أي : نسبة إلى الجنون؛ كما تدلّ عليه الآية بعده .

(٨) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٧ .

(٩) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٨ .

(١٠) في الأصل : « عنه » . والمثبت من أ ، ب .

[الحمقاء]^(١)، واستماع جوابه الحكيم، وقال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٢).

هذا: [على]^(٣) ما هو في المفتاح، لكن يُمكنُ أن يُقال: فيه مقدّمة زائدة لتمام الكلام؛ بأن يُقال: ولتردُّدها بين الأمرين؛ لمّا قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) سائلاً عن الحقيقة — أجاب موسى بالوصف تعريضاً ... إلى آخره؛ فلا حاجة إلى قوله: (أي: [أي]^(٥)) جنس من الأجسام لاعتقاد الجهال أن كلَّ موجودٍ قائم بنفسه جسم؛ اللهم إلا أن يُقال: لمّا علم اعتقاد فرعون أن لا موجود [مستقلاً]^(٦) بنفسه سوى أجناس الأجسام اعتقاد كلِّ جاهلٍ لا نظر له — علم أن سؤاله من أجناس الأجسام؛ فلهذا بنى عليه ما بي^(٧).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب. وعليه لفظ المفتاح.

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٨.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من: أ، ب.

(٤) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٣.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب. وتقلّب ضمن كلام المصنّف.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من أ، ب.

(٧) ذكر بعض العلماء توجهات أخرى للاستفهام في الآية، أسوق منها — بإجمال — ما يلي:

١ — يحتمل أن (ما) ههنا سؤالٌ عن الوصف المميز؛ لاعتقاد فرعون أن ربَّ

العالمين مشترك بينه وبين من دعاه موسى عليه السلام إليه؛ لأنه كان يدّعي أنه ربَّ

العالمين. ذكره صاحبُ المفتاح ينظر: (٣١١).

[٤٧/ب] و(مَنْ) لِدَوِي الْعِلْمِ؛ / أَي : لِلسُّؤَالِ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِيهِ؛ نَحْوَ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ : ﴿فَمَنْ رَبُّكُمْ﴾ (١)؛ أَمَلَكْتُ هُوَ، أُمَّ جَنِّيُّ، أُمَّ بَشَرٌ . مِنْكَرًا لِأَنَّ (٢) يَكُونُ لهُمَا رَبٌّ سِوَاهُ؛ لِادِّعَائِهِ الرَّبُّوبِيَّةَ لِنَفْسِهِ؛ فَقَالَ فِي الْجَوَابِ: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾؛ أَي : صُورَتَهُ وَشَكْلَهُ الَّذِي يُطَابِقُ كَمَالَهُ، ﴿ثُمَّ هَدَى﴾ (٣)؛ كَأَنَّهُ قَالَ : لَنَا رَبٌّ سِوَاكَ؛ وَهُوَ الَّذِي إِذَا سَلَكْتَ طَرِيقَ الْعَقْلِ لَزِمَكَ الْإِعْتِرَافُ بِكَوْنِهِ رَبًّا، وَأَنْ لَا رَبَّ سِوَاهُ؛ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ لِلْعَاقِلِ الْإِعْتِرَافَ .

و(أَيُّ) لَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ عَامٍّ لهُمَا عَنِ الْآخَرَ؛ سِوَاءَ كَانِ ذَلِكَ ذَاتِيًّا أَوْ عَرْضِيًّا، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ سَلِيمَانَ : ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ (٤) أَيُّهَا الْحَاضِرُونَ فِي مَجْلِسِي الْمُنْقَادُونَ لِأَمْرِي أَيُّكُمْ؛ أَي :

٢ - أن (ما) ههنا سؤال عن الحقيقة المختصة برب العالمين؛ فلما أجاب موسى - عليه السلام- بالوصف لإتمام الحقيقة تفيهاق بما تفيهاق . ذكره صاحب الكشاف ينظر: (٣١٣/٣) .

٣ - أن الاستفهام - ههنا - ليس مخرجاً على ظاهره ليكون سؤالاً عن الجنس أو الوصف أو الحقيقة . بل الإنكار أن يكون رب العالمين سواه لادِّعائه الإلهية . ذكره صاحب الكشاف أيضاً . ومال إليه . ينظر : (٣١٣/٣) .

(١) سورة طه؛ من الآية : ٤٩ .

(٢) في أ : « بأن » .

(٣) سورة طه؛ من الآية : ٥٠ .

(٤) سورة النمل؛ من الآية : ٣٨ .

الإنسيّ أم الجنّيّ يأتي بعرشها .

و(كَمْ) للعدد [أي : للسؤال عنه؛ فإذا قلتَ : كَمْ درهماً لك ؟، فكأنك قلتَ : أعشرون أم ثلاثون]^(١) قال [الله تعالى]^(٢) : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾^(٣) .

و(كَيْفَ) للحال؛ أي : للسؤال عنه إذا قيل : (كيف زيد ؟)؛ فجوابه : صحيح^(٤) أو سقيم^(٥) .

و(أَيْنَ) للمكان؛ أي : للسؤال عنه^(٥) إذا قيلَ : (أين زيد ؟) فجوابه : في الدار، أو في المسجد .

و(أَلَمْ) تُستعملُ تارةً^(٦) بمعنى : (كيف)، قال الله - تعالى - : ﴿ فَأَتَوْا حَرَّتْكُمْ آتَى شِئْتُمْ ﴾^(٧)؛ أي : كيف شئتم وأحرى بمعنى : (من

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، المفتاح؛ على أن كلمة : «لك» وردت في أ : «مالك» .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من أ . دفعاً للبس؛ كي لا يُظنَّ أن (قال) هي الواردة قبل جزء الآية المستشهد به .

(٣) سورة المؤمنون، من الآية : ١١٢ .

(٤) في الأصل، أ : «أم» . والصواب من : ب، المفتاح .

(٥) قوله : « للسؤال عنه » ساقط من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ ورد قوله : « تارةً تستعمل » ضمن كلام الشارح . وفي أ؛ ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٢٣ .

أين؟، قال الله - تعالى - : ﴿أَتَىٰ لَكَ هَذَا﴾^(١) أي : من أين لك؟ .
 (و متى) للزَّمانِ؛ أي: السُّؤالِ عنه^(٢) إذا قيلَ : (متى جئتَ؟) قيلَ:
 يومَ الجمعةِ، أو يومَ^(٣) الخميسِ، أو شهرَ كذا، أو سنة كذا .

ولو اختلجَ في وهمك أن في بيان معاني بعض هذه الحروفِ
 كـ(متى) نوعَ تكرارٍ - لِمَا مرَّ في باب الشَّرطِ^(٤) - فادفعه بأن ما
 مضى باعتبارِ معناها الشرطيِّ، وهذا باعتبارِ معناها الاستفهاميِّ .

والحقُّ : أن بيان الأمورِ الوضعيةِ من حيث هي وضعيةٌ لا تعلقُ لها
 أصلاً بالفرنِّ؛ فينبغي أن لا تُذكر في هذا الموضعِ، ولا في غيره من الكتابِ،
 ولا شيء^(٥) منه على المصنِّفِ؛ لأنَّه يحدو حدو السَّكاكيِّ .

وكذا (أَيَّانَ)؛ فإنَّه - أيضاً - للسُّؤالِ عن الزَّمانِ؛ كـ(متى) .

قالَ عليُّ^(٦) بنُ عيسى الرُّبعيِّ : وفيها؛ أي : (أَيَّانَ) تعظيمٌ، ولا

تُستعملُ إلاَّ في مواضع التَّنْفِخِمْ^(٧)؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿يَسْتَسْئَلُ

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٣٧ .

(٢) قوله : « السُّؤالِ عنه » ساقط من : أ، ب .

(٣) كلمة : «يوم» ساقطة من : أ .

(٤) راجع ص : (٤٥٧-٤٥٨) قسم التحقيق .

(٥) في الأصل زيد : « في » ولا يستقيم به السُّيَاق .

(٦) سبقت ترجمته . ينظر ص (٤٦٧) قسم التحقيق .

(٧) ينظر : قول علي بن عيسى في البرهان؛ للزركشي : (٢٥١/٤)، مصابيح المعاني في

حروف المعاني : (١٨٦) .

أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿^(١)﴾ ، ﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿^(٢)﴾ .

و(أَيَّانَ) جاء بفتح الهمزة، / وبكسرها^(٣) . قال^(٤) السَّكَّاكِيُّ : وكسر^(٥) [١/٤٨] همزتها يمنع أن يكون أصلها (أَيُّ أَوَانٍ)^(٦)؛ كما قال بعضهم : حُذفت الهمزة من (أوان)، والياءُ الثانيةُ من (أَيِّ)؛ فبعد قلبِ الواوِ اللَّازِمِ^(٧) ياءٌ أُدغِمت^(٨) الياءُ السَّاكنةُ فيها^(٩) .

وقال في الكَشَّافِ - أفيض^(١٠) على مُصنِّفه سجال^(١١) الأَلطافِ - في

(١) سورة القيامة، الآية : ٦ .

(٢) سورة الذَّارِيَاتِ، الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية في النَّحو للاستراباذي : (١١٦/٢) .

(٤) في أ، ب : «وقال» .

(٥) في أ، ب : « كسر » بدون الواو .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٠٨) .

(٧) كلمة : « اللَّازِم » ساقطة من : أ .

(٨) في ب : « أدغم » وهو تحريف بالتقص .

(٩) ينظر : الصَّاحِي لابن فارس : (٢٠١)، تأويل مشكل القرآن؛ لابن قتيبة : (٥٢٢)،

مصاييح المعاني في حروف المعاني : (١٨٦) .

(١٠) في الأصل زيادة : « احتفى » بعد كلمة (أفيض) ولعلها ترجمة لها، والسِّيَاق تامٌّ

بدوها؛ ولذا وجدها ساقطة من أ، ب .

(١١) السَّجَال : جمع سَجَلٍ . والسَّجَلُ : الدَّلْو الضَّخْمَةُ المملوءةُ ماءً . ينظر :

اللِّسَان : (سجل) : ٣٢٥/١١ .

أواخر سُورَةِ الأعراف^(١): « وقيل : اشتقاقه من أيّ فعلان منه؛ لأنّ معناه: أي وقت، وأي فعل؛ من أويتُ إليه؛ لأنّ البعضَ أوِ إلى الكلِّ مُتساندٍ إليه^(٢)، وهو بعيد .

والأقربُ أن يُقال^(٣) : أصله؛ (أي آن)؛ لكن ما وجدنا عليه نقلاً، ونعما هو لو ساعده النَّقْلُ .

وهذه [أي]^(٤) الكلمات^(٥) قد يتولّدُ منها عند امتناع إجرائها على معانيها الأصليّة أمثالُ ما سبق؛ من المعاني عند امتناع إجراء الأبواب الخمسة على أصولها . بالقرائن؛ بمعونة قرائن الأحوال؛ فيقال :

(ما هذا؟)، و(مَنْ هذا؟) للتّحقير والاستخفاف؛ لا للاستفهام لعلمه بالمشارِ إليه، ولا يُنافي ما مرّ^(٦)؛ من إمكانِ كونِ الإشارةِ نفسها للتّحقير، واستفادته منها لعدم منع الجمع .

(١) (١٧٢/٢) .

(٢) في أ زيادة : « وفي سورة التّمل : أنه مفعول من آن يبين . قلت : » وهي في الكشّاف

(٣) (٣٨٣/٣) :

(٤) في أ : « يقول » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشّارح .

(٥) أي : أدوات الاستفهام المختصّة بالتّصوُّر؛ إذ قد سبق أنّ (الهمزة) و(هل) تزانان

عن معنيهما ويتولّد منهما معانٍ أخرى .

(٦) ينظر ص (٣٤٥) قسم التّحقيق .

و(مَالِي) لِلتَّعَجُّبِ؛ نحو قوله - تعالى - [حكاية عن سليمان^(١)]:

﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾^(٢)؛ كأنه لما لم يره ظنَّ أنه حاضر ولا يراه؛ فتعجَّبَ وقال: مالي لا أراه.

و(أَيُّ رَجُلٍ)، و(أَيُّمَا رَجُلٍ [هو!])^(٣) لِلتَّعَجُّبِ؛ إذ معناه: هو رَجُلٌ عَظِيمٌ من شأنه أن يُتَعَجَّبَ منه؛ فيكونُ لِلتَّعَجُّبِ؛ لا أَيُّ رَجُلٍ من الرِّجَالِ؟ فيكونُ استفهاماً.

و(كَمْ دَعْوَتِكَ!) لِلإِسْتِطْءِ؛ أَي: كَثِيراً من المَرَّاتِ دَعْوَتِكَ فَتَأَخَّرْتَ، وهو شكايةٌ عن البطءِ، ونهيٌّ عن تأخيرِ إيجادِ الفعلِ. وليسَ لِلإسْتِطْءِ؛ إذ ليسَ معناه: كَمْ مَرَّةً دَعْوَتِكَ؟.

و(كَمْ تَدْعُونِي!) لِلإِنْكَارِ؛ إذ ليسَ معناه: كَمْ مَرَّةً تَدْعُونِي؟ ليكونَ لِلإسْتِطْءِ؛ بل معناه: كَثِيراً من المَرَّاتِ تَدْعُونِي^(٤) وتُكْرَرُ دُعَائِي بلا ضرورة وفائدة؛ فيكونَ لِلإِنْكَارِ.

و(كَمْ أَحْلُمُ!) لِلتَّهْذِيدِ؛ إذ ليسَ معناه: كَمْ مَرَّةً أَحْلُمُ؟؛ بل معناه: كَثِيراً من المَرَّاتِ أَحْلُمُ، ويزداد سخطي عليك؛ فيكونَ لِلتَّهْذِيدِ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من: أ، ب.

(٢) سورة النمل؛ من الآية: ٢٠. وفي أ: أُنْمَتِ الآية؛ ضمن كلام المصنّف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب، ف. ومثبت من أ، المفتاح. ويدلّ عليه ما بعده: «هو»؛ في قوله: «هو رجل».

(٤) قوله: «ليكون... تدعوني» تكرر في ب. ولعله من انتقال النظر.

(و) كيف تؤذي أباك!)؛ ليس للسؤال عن الحال؛ وهو أنك في آية حالة تؤذيه؟؛ بل معناه : كيف يجوز ذلك؛ فيكون بحسب الاعتقاد^(١) للإنكار، والتعجب، والتوبيخ .

ومنه؛ أي: من الباب الذي (كيف) فيه للإنكار والتعجب والتوبيخ

قوله - تعالى - : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(٢)؛

إذ ليس معناه: السؤال عن الحال؛ بل معناه: كيف يجوز ذلك، والحال [ب/٤٨] أنكم كنتم كذا وكذا! . وصدور الكفر عن العاقل العالم / مع أن علمه بذلك مانع قوي منه - مظنة التعجب [والتعجب]^(٣) والإنكار والتوبيخ.

(و) (أين مغيثك) للإنكار والتقرير حال تذليل المخاطب؛ إذ ليس

معناه السؤال عن مكان المغيث . والتقرير لكونه^(٤) سؤالاً في وقت الحاجة

إلى الإغاثة عن من كان يدعى أنه يغيث، وهو نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاءِ

الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾^(٥) فإنه ليس استفهاماً عن مكان الشركاء؛ بل

(١) في أ، ب : « الاعتبارات » .

(٢) سورة البقرة، من الآية : ٢٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . المفتاح .

(٤) كلمة : « لكونه » تكررت في ب .

(٥) سورة القصص؛ من الآية : ٦٢ . ومن الآية : ٧٤ .

هو توييخٌ للمخاطبين عن زعمهم له شركاء^(١)؛ وكذا: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾^(٢)؛ فإنه ليس استفهاماً عن مكانِ الذاهبين^(٣)؛ بل هو^(٤) استضلالٌ لهم فيما يسئلونه^(٥) في أمر الرسول، وكذا قولك لتاركِ الجادةِ : (أين تذهبُ ؟) .

(١) في أ، ب وردت الجملة هكذا : «بل توييخاً وتقريراً لهم» .

(٢) سورة التكوير؛ الآية : ٢٦ .

(٣) في أ، ب : «الذَّهاب» .

(٤) «هو» ساقط من أ، ب .

(٥) في الأصل : «يسئلونه» والصواب من : أ، ب .

خاتمة

لا يخفى عليك مقام (أنت ضربت زيداً) بنية التقديم، أو غيرها. فإنك في مقام كنت سائلاً عن حال وقوع الضرب، ونويت التقديم لا يجوز هذا التركيب؛ لأن الاستفهام عن حال وقوع الضرب يستلزم الشك فيه، والتقدم يستلزم اليقين به .

ولو لم تكن سائلاً عن حال وقوع الضرب أو لم تنو التقديم جاز . ولا يخفى [مقام]^(١) (أزيداً)^(٢) ضربت؛ فإنه يستعمل في مقام يراد تقرير أن زيداً مضروب المخاطب، ولا يجوز استعماله في مقام^(٣) يسأل عن حال وقوع الضرب؛ لمنافاته التقديم المستلزم لليقين^(٤) .

ولا يخفى مقام (أضربت زيداً) فإنه يستعمل في حال تقرير الفعل . فلا يحمل ﴿ءأنت قلت للناس﴾^(٥) على التقديم؛ لأنه يستلزم تعين وقوع الفعل، والاستفهام عن نفس الفعل يستلزم الشك فيه . ولا يقال: [إن]^(٦) الاستفهام^(٧) فيه ليس عن نفس الفعل؛ بل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٢) هكذا أيضاً - في ف . وفي ب : « إن زيداً » وهو خطأ ظاهر .

(٣) عبارة : « يراد ... في مقام » ساقطة من ب . وظاهر أنه من انتقال النظر .

(٤) في الأصل : « للتعين » والصواب من أ ، ب .

(٥) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ ، ب .

(٧) عبارة : « عن نفس ... الاستفهام فيه » ساقطة من ب . وظاهر أنه من انتقال النظر .

عن^(١) أن القائلَ هو أو غيره .

لأننا نقولُ : المقامُ يابأه؛ يُعلم من سياق الآية وسباقها^(٢) .

الثالث^(٣) : الأمرُ . وله اللامُ؛ أي : وله حرفٌ واحدٌ هو اللامُ

الجازمةُ في قولك: (لِيفْعَل) وصيغٌ مخصوصةٌ؛ نحو: (اضْرِب)

و(اسْتخرج) وأسماءٌ؛ نحو: (نزال) و(صه)؛ [و]^(٤) قد تبينتُ كُلُّها في

[علم]^(٥) النَّحوِ . قال السَّكَّاكِيُّ^(٦) : « وصيغٌ مخصوصةٌ سبقَ الكلامُ في

ضبطِها في علمِ الصَّرْفِ، وعدَّةُ أسماءٍ ذُكرت في علمِ النَّحوِ » . والمصنَّفُ

جرى على اصطلاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ في عدمِ تَمْيِيزِ علمِ الصَّرْفِ عن النَّحوِ

وإطلاقه عليه - أيضاً .

والأمرُ اقتضاءُ الفعلِ بالقولِ المخصوصِ من ذي اللامِ والصَّيغِ

والأسماءِ استعلاءً . وذكَّره هذا القَيْدُ^(٧) من حيثُ متابعتِه السَّكَّاكِيُّ؛

وإلاَّ فعنده - كما هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ^(٨) - لا دخلٌ للاستعلاءِ في

(١) في : أ، ب : « من » .

(٢) في أ : « سياق الآية وسباقها » ومع التقديم والتأخير المعنى واحد .

وفي ب : « سياق الآية وسباقها »؛ ففي إحدى الكلمتين تصحيف .

(٣) أي : من أنواع الطلب .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) المفتاح : (٣١٨) .

(٧) أي : قول المصنَّف : « استعلاءً » .

(٨) مراده بأهل السُّنَّة والجماعة هنا : الأشاعرة ومن وافقهم، فهم الذين يسمون الأمر =

مفهوم الأمر^(١) .

[١/٤٩] وَأَمَّا الصَّيِّغُ فَلِلْإِسْتِعْلَاءِ؛ أَي : / مَوْضُوعَةٌ لِدَلِّكَ حَقِيقَةٌ فِيهِ، عَلَيَّ
الْأَطْهَرُ لِإِطْبَاقِ النَّحَاةِ؛ أَي : لِاتِّفَاقِهِمْ [عَلَيَّ]^(٢) أَنَّهَا صَيِّغَةُ الْأَمْرِ،
وَمِثَالُهُ؛ أَي : وَأَنَّهَا مِثَالُ الْأَمْرِ لَا صَيِّغَةُ الْإِبَاحَةِ - مِثْلًا، وَمِثَالُهَا،
وَالِاسْتِعْلَاءُ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الْأَمْرِ - كَمَا قَالَ - فَعَلِمَ أَنَّهَا لِلِاسْتِعْلَاءِ،
وَكُونَ مِثْلَ (لَيَفْعَلُ) حَقِيقَةٌ لِلِاسْتِعْلَاءِ لَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَتِهِ .

= بَأَنَّهُ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ، انْتِطَاقًا مِنْ مَعْتَقِدِهِمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -
قَائِمٌ بِنَفْسِهِ . يَقُولُ الْبَابِرِيُّ فِي الرَّدِّودِ وَالتَّقْوُدِ (٥٥) « رِسَالَةٌ دَكْتُورَاهُ بِالْجَامِعَةِ » : « الْأَمْرُ :
اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفِّ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ فَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ التَّنْفِيسِيِّ . وَالْمَصْنُفُ
وَإِنْ سَاوَرَ السُّكَّاكِيُّ فِي ذِكْرِهِ قَيْدَ الْإِسْتِعْلَاءِ إِلَّا أَنَّهُ عَدَّلَ عَنْ تَعْرِيفِهِ؛
(الْمِفْتَاحُ : ٣١٨) : « عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِعْمَالِهَا؛ أَي الصَّيِّغِ »؛ لَمَّا فِيهِ مِنْ إِنْكَارِ الْكَلَامِ التَّنْفِيسِيِّ .

هَذَا؛ وَحَاصِلُ الْخِلَافِ فِي اعْتِبَارِ الْإِسْتِعْلَاءِ بِخَاصَّةِ قَوْلَانِ :

الْأَوَّلُ : لَا يُعْتَبَرُ الْإِسْتِعْلَاءُ . وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْأَشَاعِرَةِ .

الثَّانِي : يُعْتَبَرُ الْإِسْتِعْلَاءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَتَابِعَهُ
السُّكَّاكِيُّ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَاتَرِدِيَّةِ . أَمَّا جَمْهُورُ الْمُعْتَزَلَةِ فَيَشْتَرِطُونَ الْعُلُوقَ لَا الْإِسْتِعْلَاءَ .

يَنْظُرُ : الْمَحْصُولُ : (١٩٨/١) وَالْمَعْتَمَدُ : (١٤٩/١)، وَفَوَاتِحُ الرَّحْمَوْتِ فِي شَرْحِ
مُسْلِمِ الثَّبُوتِ : (٣٧٠/١)، وَسَلَّمَ الْوَصُولُ مَعَ نَهَايَةِ السُّؤْلِ : (٢٣٥/٢) .

(١) حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ : (ضَمِنَ عِدَّةَ شُرُوحِ) (٧٧/٢) : « إِنْ اشْتَرَطَ

الِاسْتِعْلَاءُ مَخَالَفًا لَمَّا عَلَيْهِ الْإِسْتِعْمَالُ؛ إِذْ قَدْ أُطْلِقَ الْأَمْرُ حَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ الْإِسْتِعْلَاءُ؛

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الْأَعْرَافُ] مِنْ

الْآيَةِ ١١٠] .

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ، ب .

وقال في المفتاح^(١): «وإطباقُ أئمةِ اللُّغةِ على إضافتهم نحو^(٢): [قَمٌ]^(٣) وليَقْم) إلى الأمرِ بقولهم: صيغةُ الأمرِ، ومثالُ الأمرِ، ولأمُ الأمرِ يُمدُّ^(٤) ذلك»؛ أي: كونها حقيقة في الأمرِ، كما أن من عبارة المفتاح - أيضاً - نظراً إلى الدليل لا يُعلم حكمُ الأسماءِ كـ(صَه) أنَّها حقيقة للاستعلاء أم لا^(٥).

والأشبهُ أن ذلك؛ أي: اقتضاء الفعلِ بالقولِ استعلاءً إيجاباً على المطلوب منه بالإتيانِ به؛ فإن صدرَ من أعلى؛ أي: ممن هو أعلى مرتبة

(١) ص (٣١٨) بحذف يسير .

(٢) كلمة: «نحو» ساقطة من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من: أ . مصدر القول .

(٤) في الأصل: «عد» والصَّواب من: أ، ب . مصدر القول .

(٥) الَّذِي يظهر لي من عبارة السُّكَّاكِيَّ - والله أعلم - أنها تشمل - أيضاً - حكم الأسماءِ في أنها - أيضاً - للاستعلاء . وأصل الدليل عند السُّكَّاكِيَّ هو تبادل الأمر عند استماع الصَّيغِ؛ دون غيره من الدُّعاء والالتماس والتدب وغير ذلك، ولم يستثن من ذلك الأسماء، وما ساقه بعد ذلك من إطباق أئمة اللُّغة على إضافتهم نحو (قم، وليقم) إلى الأمر؛ مؤيِّدٌ للدليل . لا دليل برأسه حتَّى يفهم منه قصر الاستعلاء على الفعل دون غيره، والله أعلم .

على أن ما أُيِّد به السُّكَّاكِيُّ دليله لم يسلم له؛ فقد اعترض عليه الخطيب القزويني بقوله (الإيضاح: ٨٢/٣): «وفيه نظر لا يخفى على المتأمل» .

ولعل مراده بذلك ما صرَّح به الصَّعِيدِيُّ؛ إذ قال (بغية الإيضاح: ٤٦/٢): «لأن أئمة اللُّغة لا يريدون بالأمر في هذا طلب الفعل استعلاءً، وإنَّما يريدون الأمر في نحو: قم وليقم، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء، لأنهم يقولون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع» .

من الأمور حقيقة، أفادَ الوُجوب؛ أي^(١): وجوب الفعل المطلوب، وإلا^(٢) فلا يُفيدُ الوُجوب؛ بل لا يُفيدُ إلاَّ الطَّلَبَ وحينئذٍ أي^(٣): حين لم يُفدِ إلاَّ الطَّلَبَ تولَّدَ بحسبِ القرائنِ ما يُلائمُ المقامَ؛ من دعاءٍ إن استعمل^(٤) على سبيلِ التَّضَرُّعِ؛ نحو: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ)، أو سُؤالٍ إن استعملَ على سبيلِ التَّلَطُّفِ؛ كقولِ كُلِّ أَحَدٍ لِمَنْ يُساوِيه في المرتبةِ : (اسقني ماءً)، أو إِذْنٍ إن استُعملَ في مقامِ الإباحةِ؛ نحو : (جالسِ الحسن^(٥) أو ابنِ سيرين^(٦))؛ لمن يَسْتَأْذِنُ في ذلك، أو تَهْدِيدٍ إن استعملَ في مقامِ تَسَخُّطِ المأمورِ به، وعدمِ رِضَى الأمرِ بما أمر به نحو : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٧)، أو تَمَنَّيٍّ إن

(١) «أي» ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : إن لم يصدر من أعلى .

(٣) «أي» ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل : «يُستعمل» والصَّوابُ من أ، ب، المفتاح . ويدلُّ عليه ما بعده من أمثلة مشابهة .

(٥) هو / أبو سعيد؛ الحسن بن يسار البصرى، أحدُ التابعين، وأحدُ العلماءِ الفقهاءِ

النُّسَّاك . ولد في المدينة سنة ٥٢١هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (١٥٦/٧)، وقيِّات الأعيان : (٥٦/٢ - ٥٩)،

تذكرة الحفاظ : (٦٦/١)، سير أعلام النبلاء : (٥٦٣/٤) .

(٦) هو / أبو بكر؛ محمد بن سيرين البصرى الأنصارى بالولاء، أحدُ التابعين، وعالمٌ من

علماءِ الدِّين . اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا . ولد في البصرة سنة ٣٣، وتوفي سنة

١١٠هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (١٩٣/٧)، وقيِّات الأعيان : (٣٥/٤ - ٣٦)،

سير أعلام النبلاء : (٦٠٦/٤) .

(٧) سورة فصلت؛ من الآية : ٤٠ .

استعمل في مقام يقتضي ذلك، نحو :

(أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْحَلِي) ^(١) .

أو إكرام؛ نحو : ﴿ اذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ ﴾ ^(٢) ، أو إهانة؛ نحو : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ ﴾ ^(٣) . وهذه الثلاثة ^(٤) لم يذكرها السكاكي، وقد يؤلّد غير ذلك إلى ستة عشر وجهاً؛ كما هو مذكور في متون دفاتر الأصول ^(٥) .

(١) صدر بيت من الطويل، وتماه :

بِصُحِّحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

وقائله : امرؤ القيس بن حجر . قاله ضمن معلقته المشهورة : (قفا نبك ...) .
والبيت في ديوانه : (١٨) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني : (٥٩) .
واستشهد به في هذا الموضوع، أو في غيره في الإيضاح : (٨٦/٣) والتبيان : (٥٧٧) .
وهو في معاهد التنصيص : (٢٦٤/١) .

(٢) سورة الحجر؛ الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الدخان؛ من الآية : ٤٩ .

(٤) أي : الثلاثة الأخيرة : « التمي ، الإكرام ، الإهانة » .

(٥) ينظر على سبيل المثال : روضة الناظر وجة المناظر : (٥٩٧/٢ — ٥٩٨) ، المحصول

في علم أصول الفقه : (٥٧/٢) ، الإحكام في أصول الأحكام : (١٣٢/٢ —

١٣٣) ، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه للفتوحى : (١٧/٣) . وكذا شرح

مختصر ابن الحاجب للإيجي نفسه (ضمن عدّة شروح) : (٧٨/٢) ؛ حيث أورد

قول ابن الحاجب (أنه يرد لخمسة عشر معنى) ، ثم ذكر منها ما يلي :

التدب؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [سورة التور؛ من

الآية ٣٣] .

الرَّابِعُ^(١): النَّهْيُ^(٢). وحرفه (لا) الجازمة؛ نحو: (لا تَفْعَلْ)؛ وهو كالأمر في أحكامه؛ كما في^(٣) كون أصل استعمال صيغته للاستعلاء، وفي إفادة الوجوب وعدمها، وفي توليده بحسب القرائن ما يُناسب المقام؛ كالدُّعاء^(٤) - مثلاً - في قول المُبتهلِ إلى الله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا﴾^(٥)، وغير ذلك مما عرّفته^(٦) في الأمر^(٧).

= الإرشاد؛ كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ...﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٢٨٢].

- الامتنان؛ كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة الأنعام؛ من الآية: ١٤٢].
 التسخير؛ كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٦٥].
 التّعجيز؛ كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٢٣].
 الاحتقار؛ كقوله تعالى: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [سورة الشعراء؛ من الآية: ٤٣].

(١) أي: من أنواع الطلب.

(٢) وهو عند المصنّف - كما أتضح من تعريف الأمر - اقتضاء عدم الفعل بالقول استعلاءً. ينظر: شرحه لمختصر منتهى السؤل: (٩٤/٢ - ٩٥).

(٣) هكذا في الأصل: «كما في». وفي أ، ب: «كفى».

(٤) كلمة: «كالدُّعاء» ساقطة من أ.

(٥) سورة البقرة؛ من الآية: ٢٨٦.

(٦) في أ: «عرفه».

(٧) جملة: «وغير ذلك... الأمر» ساقطة من ب.

وَهُمَا لِلْفُورِ أَوْ التَّرَاخِيِّ اِخْتَلَفَ فِي أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ لِأَيِّ مِنْهُمَا^(١)،
 اِخْتِيَارُ^(٢) الْمَصْنُفِ أَنَّ الْحَالَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجُودِ / الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَحَدِهِمَا
 أَوْ لَا؛ فَإِنْ قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى الْفُورِيَّةِ أَوْ عَلَى التَّرَاخِيِّ^(٣) فَيَعْتَمِدُ
 الْقَرِينَةَ، وَيَكُونُ^(٤) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمَّا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ تَقُمْ
 قَرِينَةٌ وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : وَدَوْنَهَا؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا لِلْفُورِ؛ كَالنَّدَاءِ
 وَالِاسْتِفْهَامِ؛ فَإِنَّهُمَا بِالِاتِّفَاقِ يَدُلَّانِ عَلَى الْفُورِ^(٥) .

وَاللَّعْرَفِ^(٦)؛ أَي : وَلِأَنَّ الْعَرَفَ يَسْتَحْسِنُ الْمُبَادَرَةَ؛ أَي : مِبَادَرَةَ

(١) وحاصل الخلاف أقوال عدّة منها :

- ١ — أَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْفُورَ .
- ٢ — أَنَّهُمَا لَا يَقْتَضِيَانِ الْفُورَ، وَيَجُوزُ التَّأخِيرُ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْإِمْكَانِ .
- ٣ — التَّوَقُّفُ .
- ٤ — الْبِنَاءُ عَلَى الْقَرِينَةِ .
- ٥ — التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ فَالْنَّهْيُ عَلَى الْفُورِ، وَالْأَمْرُ يَجُوزُ تَأْخِيرَهُ . وَلِكُلِّ قَوْلٍ دَلِيلُهُ الَّذِي يُؤَازِرُهُ .

ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : (١م : ١٥٣/١ — ١٥٩)، منتهى الوصول
 والأمل في علمي الأصول والجدل : (٩٤ — ٩٧) .

(٢) في ب : « اختار » .

(٣) في ب زيادة : « وهو المراد بقوله » .

(٤) في أ : « فيكون » .

(٥) ينظر : شرح مختصر منتهى السؤل؛ للإيجي : (٨٤/٢) .

(٦) هكذا — أيضاً — في ب، ف . وفي أ : « والعرف » .

المأمور؛ كالعبد إذا أتى فعل المأمور به فيما إذا قال له سيده^(١): (اسقني ماءً)؛ فإنه يستحسن العرف سقيه على الفور، ولو لم يكن ظاهرًا للفور لما كان كذلك. ويذم العرف بعدمها؛ أي: بعدم المبادرة إليه، ولهذا لو أحرر العبد السقي عدًا عاصيًا، ولولا أنه للفور لما عدَّ.

ويستهجن النهي قبل الفعل؛ كـ (لا تسقني) بعد (اسقني) قبل السقي؛ فإن العرف يستهجنه؛ وذلك لتبادر الفهم إلى التناهي بين الحكيم، ولولا أنه للفور لما فهم التناهي. ويعدُّ أي: ويعدُّ العرف النهي قبل الفعل إبطالاً له؛ للأمر، ولولا أنه للفور لما كان كذلك؛ لجواز الإتيان به فيما بعد.

قال في المفتاح^(٢): «الأمر والنهي حقهما الفور. والتراخي موقوف على قرائن الأحوال»، ومغايرته لما في المختصر ظاهرة^(٣).

ثم أعلم: أن التعلُّق بالاستحسان والاستهجان مما زاد على المفتاح. وهما؛ أي: الأمر والنهي، للمرّة أو للاستمرار^(٤)؛ اختلف فيه

(١) هكذا جاءت العبارة في الأصل. وفي أ، ب: «كالعبد مثلاً إلى فعل المأمور به كما إذا قال لعبد». .

(٢) ص: (٣٢٠).

(٣) لكونه جعل الفورية أصل ثابت للأمر والنهي، وقرائن الأحوال صارفة عن الأصل إلى التراخي. بخلاف ما في المختصر فإنه جعل قرائن الأحوال أصل في الدلالة على الفور أو التراخي وما لم تعلم فالظاهر أنها للفور — كما هو نص كلامه المتقدم —.

(٤) في الأصل: «وللاستمرار» بالعطف بالواو. والصواب من: أ، ب، ف.

على مذاهب، والوجهُ أنّه [أي : الطّلبُ بهما]^(١) إمّا لقطعِ الواقع؛ فللمرّة، أو لاتّصاله؛ فللاستمرار؛ أي : يُنظرُ إن كان الطّلبُ بهما راجعاً إلى قطعِ الواقع؛ كقولك في الأمرِ للسّاكنِ : (تحرك)، وفي النهي للمتحرّك : (لا تتحرك)؛ فللمرّة، وإن كان راجعاً إلى اتّصالِ الواقع واستدامته؛ كقولك في الأمرِ للمتحرّك : (تحرك)، وفي النهي للمتحرّك : (لا تسكن)؛ فللاستمرار؛ وليس أمراً لتحصيلِ الحاصل؛ لتوجّههِ إلى المستقبل؛ إشارةً إلى سؤالٍ وجوابٍ؛ أي : فإن قلتَ : قولك في الأمرِ للمتحرّك : (تحرك)، أمرٌ بتحصيلِ الحاصل؛ قلتُ : ليس كذلك؛ لأنّ الطّلبَ حالَ وقوعه يتوجّهُ إلى الاستقبالِ، ولا وجودَ في الاستقبالِ قبلَ صيرورتهِ حالاً .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . على أن ((بهما))

ساقطة من ب .

خاتمة :

هذه الأربعة؛ أي : التَّمَنِّي، والاستفهام، والأمر، والنهي، تُعِين^(١) على تقدير الشرط بعدها؛ بعد كل واحد من هذه الأربعة؛ لكونها قرائن صالحة لإضمار الشرط بعدها؛ نحو : ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(٢) يَرِثُنِي ﴿^(٣) بالجزم^(٣) في صورة الأمر؛ نحو: إن هَبْ لِي ولياً يرثني . والرفع بالاستئناف؛ أي: قراءة رفع^(٤) ﴿يَرِثُنِي﴾ على الاستئناف^(٥). دون الوصف لئلا يلزم منه أنه لم يُوهب^(٦) له ولي يرثه؛ إذ مات يحيى قبله؛ أي: قبل [موت] زكرياً^(٧) زكرياً^(٨).

(١) هكذا - أيضاً - في ب، ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٢) سورة مريم؛ من الآيتين : ٥ ، ٦ .

(٣) وهي قراءة أبي عمرو والكسائي والزهرري والأعمش وطلحة؛ على أنه جواب للدعاء . ينظر : التشر في القراءات العشر : (٣٢٨) ، وتفسير الرازي : (٥٠٧/٧ - ٥٠٨) ، وفتح القدير : (٣٢٢/٣) .

(٤) في الأصل : « الرِّفْع » والصواب من : أ، ب .

(٥) فكأنه قيل : ما يصنع لك ؟ قال : يرثني . وعليه فإن قول زكرياً -عليه السلام- : ﴿يَرِثُنِي﴾ خارج عن السؤال الذي سأله ربه .

(٦) في هذا ردّ على قراءة من رفع ﴿يَرِثُنِي﴾ على الوصفية؛ وهي القراءة المشهورة . ينظر : المصادر السابقة .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٨) قال أحد شراح الفوائد الغيائية دافعاً الاعتراض المتجه على قراءة الرِّفْع (شرح =

وَقَالَ : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(١)؛ أَي : إن قُلْتَ لهم أقيموا يُقيموا، ونحو : (ليت لي مالا أنفقه) في التَّمَنِّي؛ أَي^(٢) : إن أُرْزِقَهُ^(٣) أنفقه، ونحو : (أين بيتك أزرِك) في الاستفهام؛ أَي : إن أعرفه أزرِك؛ ونحو : (لا تكفر تدخل الجنة) في التَّهْسي؛ أَي : إن لا تكفر تدخل الجنة .

وقد يُقدَّرُ الجزاء؛ أَي : كما يجوزُ تقديرُ الشرطِ يجوزُ تقديرُ الجزاءِ بقرائنِ الأحوالِ بعد الشرطِ؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَمَأْمَنَ وَاسْتَكَبَرْتُمْ ﴾^(٤)؛ أَي : أَلَسْتُمْ ظالمين، وقد تُركَ بدليلِ ذكرِ الظلمِ عُقبه؛ كما قالَ بدليلِ : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٥) .

= الفوائد، مجهول، : ١٦١/أ) : « والحق أن الرفع على الوصف غير ممتنع لأن المراد بقوله : ﴿ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ هو الولد كناية، وكأنه قال : فهب لي من لدنك ولدًا، ولا يلزم من هذا كونه وارثًا بالفعل؛ فإن الكناية ينبغي أن لا تكون منافية لإرادة المعنى الأصلي؛ لا أن يكون المعنى الأصلي مرادًا بالثبوت؛ على أن المراد بالإرث ههنا الحبورة والثبوت ... وقد ورث - عليه السلام - الحبورة والثبوت .

(١) سورة إبراهيم؛ من الآية : ٣١ .

(٢) « أي » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أرزقني » والصواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) سور الأحقاف، من الآية : ١٠ . وسيأتي بقيتها عقب الشرح مباشرة ويلحظ أن

الاستشهاد ورد بجزء الآية ضمن كلام المصنف وجزء آخر ضمن كلام الشارح .

ويقويه رواية ف . أما في : أ، ب؛ فقد ورد الاستشهاد كاملاً ضمن كلام المصنف .

(٥) سورة الأحقاف، من الآية : ١٠ وهو تمام الآية المتقدمة .

الخامس^(١): النَّدَاءُ . وقد سبق ذكره وما يتعلّق به من حُرُوفه، وتفصيل الكلام في إعرابه ومعانيها^(٢). في النَّحْوِ^(٣)؛ وهنا شيءٌ يُشْبِهُهُ؛ أي: هُنَا نَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ صُورَتُهُ صُورَةُ النَّدَاءِ . وليس به؛ أي^(٤): بِالنَّدَاءِ؛ نَحْو: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا آيَتَهَا الْعَصَابَةُ^(٥))؛ فَإِنَّ صُورَتَهُ صُورَةُ النَّدَاءِ، وَلَكِنْ هُوَ لِلِاخْتِصَاصِ؛ أَي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَابِ؛ كَقَوْلِهِمْ: (أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا آيَهَا الرَّجُلُ)؛ أَي: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا مُتَخَصِّصًا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرَّجَالِ .

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُوَ لِمَعْنَى^(٦)؛ ثُمَّ يَنْقَلُونَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ بِحَذْفِ قَيْدٍ لِمَعْنَى غَيْرِهَا؛ كَمَا أَنَّهُ لِمَخْصُوصِ الْمَنَادِي بِطَلْبِ الْإِقْبَالِ؛ فَنُقِلُ إِلَى مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ مَحْذُوفًا مِنْهُ قَيْدُ طَلْبِ الْإِقْبَالِ، وَكَمَا أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمُسْتَوِينَ فَيُحْذَفُ قَيْدُ الْاسْتِفْهَامِ وَيَبْقَى لِمُسْتَوِينَ^(٧)؛ نَحْو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(٨) الْآيَةُ كَمَا مَرَّ^(٩).

-
- (١) أي: من أنواع الطلب .
 (٢) في الأصل: «ومعانيه» والمثبت: من أ، ب، المفتاح .
 (٣) ينظر: المفتاح؛ قسم النحو ص (١٠١ - ١٠٢) .
 (٤) «أي» ساقطة من أ .
 (٥) العصابة: جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين . اللسان (عصب): (٦٠٥/٢) .
 (٦) في أ: «بمعنى» .
 (٧) في الأصل: «المستويين» والصواب من: أ، ب .
 (٨) سورة البقرة، من الآية: ٦ .
 (٩) راجع ص (٤٧٩ - ٤٨٠) قسم التحقيق .

تذنيب

قد يوضع الخبرُ موضعَ الطَّلبِ^(١) إخراجاً للكلامِ لا على مُقتضى الظَّاهرِ؛ كما أُخرج (أَيُّهَا)^(٢) الرَّجُلُ من الطَّلبِ إلى الخبرِ عن الاختصاصِ؛ وذلك لوجوهٍ من الأعراسِ :

الأوَّلُ: التَّفَاوُلُ بالوقوعِ؛ كما إذا قيلَ لك في مقامِ الدُّعاءِ : (وَقَفَّكَ اللهُ لِلتَّقْوَى) بدل قوله : (اللَّهُمَّ وَقِّعْ لَهُ)؛ كأنه يتفأَّلُ بلفظِ المُضَيِّ على عدِّه^(٣) من الأمورِ الحاصلةِ الَّتِي حَقُّهَا الإخبارُ عنها بأفعالٍ ماضية .

ومنه؛ أي: من التَّفَاوُلِ: / تسميةُ المفازةِ للفلاةِ المهلكةِ، والتَّاهلِ - [٥٠/ب] وهو الرِّيانُ - لِلعَطْشانِ، والسَّلِيمِ - وهو ذُو السَّلَامَةِ - لِلدِّيعِ؛ إطلاقاً للضدِّ على الضدِّ تفاقواً به، واحترازاً عن التَّلَفُّظِ بالفلاةِ، والعطشانِ، والدِّيعِ. ورُوِيَ التَّفَاوُلُ حَتَّى^(٤) لَمْ يَكْتَبِ المُرْسَلُونَ^(٥) لِلْمُخَدَّرَاتِ^(٦) فِي

(١) لما استوعب الكلام في الخبر والطلب وأقسامهما على مقتضى ظاهر الحال ناسب أن يختم كلامه بما يشترك بينهما؛ وهو أن كل واحد منهما يخرج لا على مقتضى الظاهر ويذكر في موضع الآخر .

(٢) في أ، ب : « يا أيها » ولا اختلاف فالمقدَّر كالنَّابت .

(٣) في ب : « غيره » وهو خطأ ظاهراً .

(٤) هكذا - أيضاً - في أ، ف . وفي ب : « حيث » .

(٥) في الأصل، ب : « المرسلون » . والمثبت من : أ؛ إذ المراد أعم من توجيه الخطاب إليهن .

(٦) المُخَدَّرَاتُ : جمع مخدَّرة؛ وهي المرأة الَّتِي لَزِمَت الخِدْرَ، والخِدْرُ سترٌ يُمدُّ للحجارة =

مكاتبتهن: أدام الله حراستها^(١)؛ احترازاً عن لفظي^(٢) الحر؛ وهو: الفرج،
والاست؛ وهو: الدبر؛ بل عن تصحيفهما. وكذلك لم يكتب لهن^(٣):
أدام الله أيامها إلى قيام الساعة وساعة القيام؛ لمثل ما ذكرنا^(٤).

بل لم يهد الظرفاء السفرجل إلى الأحباء لاشتيماله علي حروف
سفرجل؛ أي: عظم.

وإذا راعوا في أمثال [ذلك]^(٥) هذه^(٦) - مما هو بعيد - ففي باب
التفاؤل إلى الذي هو أقرب منها بالطريق الأولى.
ومنه؛ أي: من التفاؤل قول نائب^(٧) هارون^(٨) الخليفة وقد سأله؛ أي:

= ناحية البيت . ينظر : اللسان : (خدر) : (٤ / ٢٣٠ - ٢٣١) .

(١) أي : أدام الله محافظتها .

(٢) في الأصل، ب : « لفظ » والصواب من : أ .

(٣) في أ، ب : « لا يكتب الكتاب » .

(٤) من الاحتراز عن تصحيف « أيام » إلى « أيام » جمع أيام؛ وهي المرأة التي لا زوج لها
سواء كانت بكرًا أو ثيبًا . وكذلك الاحتراز عن ما يمكن أن يتوهم من : « ساعة
القيام » : أنه ساعة التعوظ .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت أ . وفي أ : « في المثال ذلك » .
ومراده بـ « ذلك » في قوله : « أمثال ذلك » أي : السفرجل .

(٦) أي : هذه المعاني .

(٧) هكذا في الأصل، أ، ب، ف . وفي المفتاح أنه كاتبه والأولى ما في المفتاح لوجود

ما يؤازره في بعض الكتب البلاغية الأخرى كالمصباح : (٩٢) وشروح المفتاح .
ولعل ما ورد عند المصنف تصحيفًا وتحريفًا تابعه عليه الكرماني .

(٨) هو / أبو جعفر؛ هارون بن محمد بن منصور (الرشيد)؛ خامس خلفاء الدولة =

هارونُ إِيَّاهُ عن شيءٍ : لا وأيدَ اللهُ الأَمِيرَ؛ تاركاً عبارةً عليها الأَغْيَاءُ؛ وهو قولهم : لا، أيدَ اللهُ؛ بترك الواوِ الموهَم لانسحابِ النَّفْيِ على الفعلِ .
 قيلَ : لما سمع الصَّاحِبُ^(١) بن عَبَّادٍ : لا وأيدَكَ^(٢) اللهُ؛ قال : هذه الواوُ أحسنُ من واواتِ الأَصْداغِ^(٣) في حدودِ المرِدِ الملاحِ .
 وآخرٌ لِغَيْرِهِ؛ أي : ومنه قولُ شَخْصٍ آخرٍ لِغَيْرِ هَارونَ، وقد سألَهُ

= العَبَّاسِيَّة . ولد بالرِّيِّ سنة (١٤٩هـ) ونشأ في دار الخلافة ببغداد . بُويِع بالخلافة بعد وفاة أخيه المهدي سنة (١٧٠هـ) (فقام بأمرها خير قيام . توفِّي في سناباد من قرى طوس سنة (١٩٣هـ) .)

ينظر في ترجمته : تاريخ خليفة : (٤٣٧ ، ٤٦١) ، تاريخ اليعقوبي : (٤٠٧/٢ -

٤١٣) ، وتاريخ الأمم والملوك : (٢٣٠/٨) ، وشذرات الذهب : (٤٣١/٢) .

(١) هو / أبو القاسم؛ إسماعيلُ بن عَبَّادِ بن عَبَّاسِ الطَّالِقانيِّ . أديبٌ كاتبٌ، استوزره مؤيِّدُ الدَّوْلَةِ ابنُ بويه الدَّيْلَميِّ، ولُقِّبَ بالصَّاحِبِ لصحبته إِيَّاهُ منذُ الصَّغَرِ، وقيل لصحبته الوزير ابن العميد . ولد في الطَّالِقان سنة (٣٢٦هـ) وتوفِّي بالرِّيِّ سنة (٣٨٥هـ) . له عدَّةُ مؤلِّفاتٍ منها : « الوزراء » و « الكشف عن مساوئ المتنبِّي » .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدهر : (١٨٨/٣) ، معجم الأديباء : (١٦٨/٦) ، الإمتاع

والموانسة : (٥٣/١) ، وفيات الأعيان : (٢٣٠/١ - ٢٣٤) .

(٢) في الأصل : « وأيد » . والصَّوابُ من : أ ، ب .

(٣) الأَصْداغُ : جمع صُدْغٌ . وهو ما نخدر من الرُّأسِ إلى مركب اللَّحْيَيْنِ .

اللِّسانُ : (صدغ) : (٤٣٩/٨) . ولعلَّ مراد الصَّاحِبِ بن عَبَّادِ بقوله : « واوات

الأَصْداغِ » الشَّعرُ المعقرب المتدلِّيُّ على الصَّدْغِ؛ لكونه يشبه في استدارة أطرافه الواوات .

وقيل : إنَّ الصَّدْغِ يطلق حقيقة على الشَّعرِ المتدلِّيِّ فلا يحتاج إلى إيضاح . ينظر :

المصدر السابق، جزؤه وصفحته .

عن شجرة رآها من بعيد: (ما هذه الشجرة؟) والحال أنها شجرة الخلاف^(١): (هي^(٢) شجرة الوفاق)؛ تفادياً عن التلطف - في حضرته - بلفظ الخلاف .

فخلعاً؛ أي: هارون وغيره عليهما؛ أي: كسواهما حلة التّشريف .
حُكي^(٣) أن هارونَ سأل مأموناً^(٤) عن جمع المسواك؛ فقال :
محاسنك يا أمير المؤمنين؛ فجعله وليّ عهده، وقدمه على مُحَمَّدِ الأمين^(٥)

(١) هي صنف من الصّفاف، وليس به، وهو بأرض العرب كثيرٌ ويسمى السّوجز، وأصنافه كثيرة وكلها خوار ضعيف، وزعموا أنّه سمّي خلافاً لأنّ السّيل يجيء به سبباً فنبت من خلاف أصله؛ قاله أبو حنيفة . ينظر : الثّبات لأبي حنيفة : (١٤٢/٥)، معجم أسماء الثّباتات : (٥٣) .

(٢) في ب : « وهي » ولا وجه لزيادة الواو .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يحكي » .

(٤) في أ : « المأمون » .

وهو : أبو العبّاس؛ عبد الله بن هارون (الرّشيد) بن مُحَمَّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سابع خلفاء بني العبّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (٢١٨هـ) .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٨/٦)، البداية والنهاية : (٢٩٨/١٠ - ٣٠٥)، مروج الذهب : (٢٤٧/٢)، سيرُ أعلام الثّبلاء : (٢٧٢/١٠) .

(٥) هو / أبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن هارون (الرّشيد) بن مُحَمَّد (المهديّ) بن أبي جعفر المنصور . سادس خلفاء بني العبّاس ولد سنة (١٧٠هـ) وتوفّي سنة (١٩٨هـ) .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٤٠٥/٥)، البداية والنهاية : (٢٦٣/١٠ - ٢٦٥)، تاريخ الأمم والملوك : (٣٦٥/٨)، سيرُ أعلام الثّبلاء : (٣٣٤/٩) .

بهذه التكنة .

الثاني : إظهارُ الحرصِ على وقوعه؛ كأنه لكثرة ما ناجى به نفسه^(١) انتقش صورته؛ لأن الطالب متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربّما انتقشت في الخيال صورته — لكثرة ما ناجى^(٢) به نفسه — فخاله واقعاً؛ فتخيّل إليه غيرُ الحاصلِ حاصلًا .

الثالثُ : الكنايةُ . لحسنها؛ أي : لحسنِ فيها ليس في التصريح؛ كقول العبد للمولى إذا حوّلَ عنه الوجه : (ينظر المولى إلي ساعة) . أمّا كونه كنايةً ؛ / فلأنّ (ينظر) مُستلزمٌ لقوله : أطلبُ أن ينظر المولى إلي ساعةً .

[٥١/٧]

أو للتأدبِ لاخترازه عن صورة الأمرِ فيه .

أو لهما؛ أي : للحسنِ والتأدبِ معاً .

الرابعُ : حملُ المخاطبِ على المذكورِ أبلغَ حملٍ، بلطفِ وجهٍ؛ نحو : (تأتيني غداً) إذا صدر . ممن تكره أئت أن يُنسبَ ذلك الصّادر عنه إلى الكذب؛ فإنّه إذا قالَ لك ذلك وأئت تكره نسبه إلى الكذب — لزِمك إتيانه غداً وإلا صار منسوباً إليه؛ بخلاف ما لو قال : (اتني غداً) فإنّه لا يلزمك ما لزِمك في صورة الخير .

أو غير ذلك المذكورِ من الوجوه الأربعة حسب المقامات والمناسبات .

(١) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « ما يناجي نفسه » .

(٢) في أ : « يناجي » .

فاعتبره في القرآن وتأمل قال - تعالى - : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(١) في موضع (لا تعبدوا)^(٢)، وهو أبلغ من صريح النهي؛ لما فيه من إيهام أن المنهي مسارعٌ إلى الانتهاء؛ فهو يُخبر عنه؛ كما تقول : (يذهبُ فلان يقول لزيد كذا) تريدُ الأمر، وتُظهر أنه مسارعٌ إلى الامتثال؛ فأنت تُخبرُ عنه؛ وقال: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾^(٣) في موضع (لا تسفكوا)^(٤) على نحو ما سبق .
ومنه؛ أي: من قبيلِ وضعِ الخبرِ موضعِ الطَّلَبِ قولُ البلغاءِ في الدعاءِ: (رَحِمَهُ اللَّهُ) .

وقد يُوضع الأمرُ موضعَ الخبرِ^(٥). وفي المفتاح وإن عَمَّ وضع الطَّلَبِ موضعَ الخبرِ^(٦)، لكنَّ الأمثلةَ خصَّصته^(٧) بالأمر . للرضا بالواقع . إظهاراً إلى درجةٍ حتَّى كأنه؛ أي: [كأن]^(٨) ذلك الشيء المرضي.

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٢) في ب : « لا تعبدون » وهو خطأ ظاهرٌ .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٤ .

(٤) في ب : « لا تسفكون » وهو خطأ ظاهرٌ .

(٥) عطف على قوله : « قد يوضع الخبر موضع الطَّلَب » .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٢٦) .

(٧) في ب : « خصَّصتها » ولا وجه للتأنيث .

(٨) ما بين المعقوفين أورد محرفاً بالزيادة في الأصل هكذا : « كأنه » ثم شُطب عليه

توهماً أنَّه تكرارٌ للكلمة قبله . والكلمة مثبتة من أ، ب .

مطلوب؛ قال كثير^(١) - بضم الكاف، والثاء المثناة المفتوحة، والياء المشددة المكسورة -:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ^(٢)

لَدَيْسِنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ^(٣) إِنْ تَقَلَّتْ^(٤)

وعليه ورد قوله - تعالى - ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ

(١) هو/ أبو صخر؛ كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي . شاعر تيمم بعزة فشهر بها، امتدح بني أمية ونال أعطيائهم . له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة (١٠٧هـ)، وقيل غير ذلك .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء لابن سلام : (٥٤٠/٢)، والشعر والشعراء : (١٢١)، عيون الأخبار : (١٤٤/٢)، معجم الشعراء : (٢١٦) . والبيت من الطويل . وهو في ديوان الشاعر : (١٠١)، والشعر والشعراء « تحقيق أحمد شاكر » : (٥١٥/١)، وعيار الشعر : (٨٥)، وأمالي القالي : (١١١/٢) . واستشهد به في المفتاح : (٣٢٦)، والمصباح : (٩٠)، والإيضاح : (٨٣/٣) . قال الخطيب القزويني في الإيضاح : (٨٣/٣) : « ووجه حسنه : إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر؛ حتى كأنه مطلوب، أي : مهما اخترت في حقي من الإساءة والإحسان فأنا راض غاية الرضا؛ فعامليني بهما وانظري هل تنفاوت حالي معك في الحالين » .

(٢) ملومة بالرفع : خير مبتدأ محذوف؛ أي لا أنت ملومة .

(٣) مقليّة: اسم مفعول من قلى؛ وهو: البغض . ينظر : اللسان : (قلى) : (١٩٨/١٥) .

(٤) تقلّت : تبعضت . ينظر : اللسان : (قلى) : (١٩٨/١٥) . وفي الكلمة التفات

من الخطاب إلى الغيبة .

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿١﴾ .

وهو للتسوية للمخاطب بين أن يفعلَ الإساءةَ والإحسان؛ لأنَّ المراد بالأمر الإيجابُ المانعُ عن التَّركِ، لكن مع مَيْلٍ [أي : مع ميلِ المتكلم]^(٢) إلى كلِّ مَا اخْتَارَهُ؛ أي : لكن مع إظهار مزيد الرِّضا والميلِ بأيِّ ما اختارَ المخاطبُ في حقِّه من الإساءةِ أو الإحسانِ، ولولا ذلك لكان مُقتضى المقامِ أن يقول : (أنا راضٍ بما تفعلين ولا أُلومك أحسنتِ إلينا أو أسأتِ) على سبيل الإخبار .

وكذا في الآية الكريمة؛ المرادُ : التَّساوي بين الأمرين في عدمِ الإفادةِ لهم؛ وكانَ حَقُّه أن يُقالَ : (لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ / أو لم تستغفر). [٥١/ب]

أو ميلِ المخاطبِ إليه؛ عطفٌ على قوله : (لرِّضًا بالواقع)؛ أي: قد يوضعُ الأمرُ موضعَ الخبرِ لميلِ المخاطبِ إلى الوقوعِ؛ نحو: (إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتُمْ)^(٣)؛ أي : صَنَعْتَ مَا

(١) سورة التوبة؛ من الآية : ٨٠ .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ . لمزيد من الإيضاح .

(٣) حديثٌ أخرجه البخاريُّ في صحيحه : (٩/٥) وأبو داود في سننه : (١٤٨/٥) -

(١٤٩) بلفظ : « فافعل » وهو إحدى الروايتين عند البخاريِّ، وابن ماجه في سننه :

(١٤٠٠/٢) ، والإمام أحمد في مسنده : (٢٧٣/٥) . قال ابن حجر في فتح

الباري : (٦٠٥/٦) : « هو أمر بمعنى الخير أو هو للتَّهديد ... » . ومثله قال ابن

الأثير في النَّهاية . ينظر : (٥٥/٣) .

شئت^(١)؛ وذلك لميل المخاطبِ إلى صنّعه؛ فكأنّه مَصْنُوعٌ؛ فيُخبر^(٢) عنه؛
وهذا الوجهُ قد زيدَ على المفتاح .
ثمَّ علمُ المعاني بعون الله تعالى ختمَ الله عاقبة أمرنا بالخيرِ والحسنى .

= والحديث جرى مجرى المثل . ينظر : كتاب الأمثال في الحديث النبوي لأبي الشيخ
الأصبهاني : (١٢٢) .

(١) في أ زيادة : « أو تستحي ما تشاء » ولا يستدعيها المقام .

(٢) في ب : « فخير » .

الفصل الثاني :
في علم البيان

الفصل الثاني : في علم البيان

وقد مرَّ ما يحتاج إليه؛ من الحدِّ^(١)؛ والعرض؛ وغير ذلك^(٢).
ولمَّا كان علمُ البيان معرفةً مراتبِ العباراتِ في الجلاءِ — أرادَ أن يُبيِّنَ أنَّ تفاوتَ العباراتِ [الدَّالةُ على معنى واحدٍ]^(٣) واختلافَ الطُّرُقِ المؤدِّيَةِ إليه^(٤) في الجلاءِ والخفاءِ لا يُمكنُ بالدَّلالةِ الوضعيةِ^(٥)؛ لأنَّك إذا أردتَ تشبيهَ الحدِّ بالوردِ في الحُمرةِ — مثلاً — وقلتَ : (حدُّ يُشبهُ الوردَ فيها^(٦)) — لا يُمكنُ أن يكونَ كلامٌ مؤدِّ لهذا المعنى بالدَّلالةِ الوضعيةِ أكملَ منه في الوضوحِ^(٧) أو أنقصَ^(٨)؛ لأنَّه؛ أي : لأنَّ السَّامِعَ حينَ استعملَ بإزاءِ كلِّ كلمةٍ منها ما يُرادفها . إنَّ علمَ الوضعِ؛ أي : وضعَ المرادفاتِ لتلك المفهوماتِ المدلولِ عليها فهمٌ بلا تفاوتٍ؛ أي : كان فهمُ السَّامِعِ من المرادفاتِ كفهْمِهِ من الكلماتِ الأولى؛ من غيرِ تفاوتٍ في

(١) في الأصل: «الحدود». والصَّوابُ من : أ، ب .

(٢) راجع ص (٢٢٩-٢٣٠) قسم التحقيق .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) في الأصل : « المرادفة » . والصَّوابُ من : أ، ب .

(٥) المرادُ بالدَّلالةِ الوضعيةِ : دلالةُ اللَّفْظِ على ما وضع له .

(٦) في الأصل : « فربَّما » . والصَّوابُ من : أ، ب . والضميرُ في « فيها » عائِدٌ إلى

الحمرة .

(٧) في الأصل : « الوضع » والصَّوابُ من أ، ب .

(٨) في أ : « وأنقص » عطفًا بالواو .

الوضوح، وإلا لم يفهم منها شيئاً أصلاً^(١).
لا يقال: ربّما يُزادُ على هذه الألفاظِ [شيءٌ]^(٢) أو يُنقصُ منها
فيزدادُ الوضوحُ أو ينقصُ. لأنّنا نقولُ: إن زيدَ على تلك الألفاظِ شيءٌ؛
فقد زيد في المعنى لا محالة، والكلامُ في تأدية المعنى الواحد^(٣) لا
المعاني المختلفة؛ وكذا إن نقص نقص.

بل بالعقلية؛ أي: بل التّفاوتُ بالدلالة العقلية^(٤)؛ لتفاوتِ
المتعلقاتِ في جلاءِ التعلُّقِ. كما كان لشيءٍ تعلقُ بأمرٍ مختلفٍ، وأريد
التّوصُّلُ بواحدٍ من المتعلقاتِ إلى المتعلِّقِ به، وتفاوتت تلك المتعلقاتِ في جلاءِ
التعلُّقِ وخفائه^(٥) فصح^(٦) في طريق إفادته الجلاءُ والخفاءُ.

فدلالة اللفظِ لاحتياجِ صاحبِ علمِ البيانِ إلى معرفةِ أنواعِ
[٥٢/] الدلالاتِ بيّنها بأن قال: دلالته على تمامِ مُسمّاهُ؛ أي: معناه من غيرِ /
زيادةٍ ونقصانٍ، وضعيّةٌ؛ لكونها لمحضِ الوضعِ؛ بخلافِ غيرها؛ فإنّها

(١) لأنّه لا يتصوّرُ فيها أن تفيّد إفادة ناقصة .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) كلمة: « الواحد » ساقطة من أ .

(٤) المراد بالدلالة العقلية: دلالة اللفظ على غير ما وضع له .

(٥) قال الشيرازي موضّحاً ذلك في مفتاح المفتاح: (٨٠٨) : « وذلك كاختلاف

دلالات (زيدٌ كثير الرّماد)، و(مهزول الفصيل)، و(جبان الكلب)؛ على كونه

مضيفاً؛ الذي هو أصل المعنى المعبر عنه: بـ(المعنى الواحد) في الوضوح والخفاء.

(٦) في الأصل: « يصحّ » . والمثبت من أ، ب .

بشركة الوضع . وهي المطابقة؛ إنما سَمَّاهُ بدلالة^(١) المطابقة : لمطابقة اللفظِ المعنى بحسبِ الوضع .

وعلى غيره؛ أي : دلالته على غير تمامِ مُسمَّاهُ؛ وهذا مُتناولٌ لدلالي التَّضْمُنِ^(٢) والالتزام^(٣)؛ لأنَّ انتفاءه إمَّا بانتفاء التَّمام؛ وهو التَّضْمُنُ، وإمَّا بانتفاء المُسمَّى؛ وهو الالتزام. عَقْلِيَّةٌ؛ لكونها بوساطة العقل.

فعلى جُزئِهِ؛ أي : فدلالته بوساطة العقل على ما هو داخلٌ في مفهومه ومُسمَّاهُ؛ كدلالة الإنسانِ على الحيوان^(٤) تَضْمُنُ؛ لتضْمُنِ مفهومِ اللفظِ إيَّاهُ، واشتماله عليه . وعلى خارجه؛ أي: ودلالته على ما هو خارجٌ^(٥) من مفهوم اللفظ؛ كدلالة الإنسانِ على قابلِ صنعة الكتابة، التَّزامٌ؛ لكونه لازمَ المفهومِ الأصلي . هذا على ما هو في المفتاح^(٦)، لكنَّه مُختلفٌ فيه .

(١) في أ، ب : « أي المسماة ».

(٢) دلالة التَّضْمُنِ هي : « دلالة اللفظ على جزء معناه في ضمن كَلِّه؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق . وسُمِّيَتْ بذلك لأنَّ الجزء مفهوم في ضمن الكُلِّ » . تسهيل المنطق : (١١) .

(٣) دلالة الالتزام هي : « دلالة اللفظ على معنى خارج عن مُسمَّاهُ؛ لازم له لزوماً ذهنيّاً؛ بحيث يلزم من فهم المعنى المطابقي فهم ذلك الخارج اللازم؛ كدلالة العنق على البصر، والأسد على الشجاعة » . تسهيل المنطق : (١١) .

(٤) قوله : « كدلالة ... الحيوان » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « على خارجه » .

(٦) ينظر ص (٣٢٩ — ٣٣٠) .

فإن ابن الحاجب قال في مختصره^(١): تكون دلالة التضمن لفظية وضعية، وعبارته هذه^(٢): «ودلالته اللفظية في كمال معناها^(٣) دلالة مطابقة، وفي جزئه تضمن، وغير اللفظية دلالة التزام» .

[و]^(٤) الحق أن نظره أدق؛ لأن الدلالة الوضعية هي « أن ينتقل الذهن من اللفظ إلى المعنى ابتداءً؛ وهي واحدة^(٥)، ولكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين؛ فيفهم الجزء آن، وهو بعينه فهم الكل؛ فالدلالة على الكل لا تُغاير الدلالة على الجزئين مغايرة بالذات؛ بل بالاعتبار والإضافة . وهي بالنسبة إلى كمال معناها تُسمى : مطابقة، وإلى جزئه : تضمناً»؛ صرح به^(٦) الأستاذ - أيضاً - في شرحه للمختصر^(٧).

والسكّاكي نظر إلى ظاهر أن الدلالة على الكل غير الدلالة على الجزء، واللفظ موضوع للأول .

(١) في الأصل : « قال ابن الحاجب في مختصره » . والمثبت من أ، ب . والسياق به أولى في الدلالة على الخلاف قبله .

(٢) مختصر منتهى السؤل (ضمن شرح الإيجي، برفقه عدّة شروح) : (١٢٠/١) .

(٣) في الأصل : « معناه » ، والصواب من : أ ، ب ، مصدر القول .

(٤) ما بين المعوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ ، ب .

(٥) في الأصل : « وهو واحد » . والصواب من أ ، ب .

(٦) « به » وردت في متأخرة بعد : « أيضاً » .

(٧) في ب : « شرحه المختصر » .

وتصريحه نصاً في شرحه للمختصر (ضمن عدّة شروح) : (١٢١/١)

والمُنطقيّون قالوا : تكونُ الثلاثةُ وضعيّةً تارةً؛ كما قال صاحبُ المطالع : الدلالةُ الوضعيّةُ للفظٍ^(١) على تمامٍ ما وُضع له : مُطابقةً، وعلى جزئه : تضمّن، وعلى الخارج عنه : التزام . وتكونُ الأولى وضعيّةً، والأخريان عقليّتين تارةً^(٢)؛ وذلك في [مسألة]^(٣) بيان مهجوريّة دلالة الالتزام، حيثُ قال - أيضاً - / فيه : احتجّوا عليه؛ أي : على كونها [٥٢/ب] مهجورةً بأنّها عقليّة؛ ونقضه الغزاليُّ^(٤) بالتضمّن .

والإطلاقاتُ صحيحةٌ؛ لأنّ لكلٍّ من العقلِ والوضعٍ مدخلاً فيهما؛ فلكلٍّ أن يصطلحَ باعتبار أيٍّ منهما على ما شاء. نعم للفارق بينهما - كابنِ الحاجبِ - لا بدّ للفرق^(٥)، وقد علّم من المذكور، مع أنّ ذلك كلّهُ

(١) في الأصل : «اللفظيّة»، والصواب من أ، ب.

(٢) ويمكن لنا أن نمثّل لذلك بالعدد أربعة؛ فدلالته على المركّب من اثنين واثنين مطابقة، وعلى الاثنين تضمّن، وعلى الزوجيّة التزام . وتسمّى الأولى وضعيّة؛ إذ يحصل العلم بمجرد معرفة الوضع، والأخيران عقليّان لافتقارهما إلى ملاحظة تعلق .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هو / أبو حامد؛ محمّد بن محمّد بن محمّد الطّوسيّ الغزاليّ . حجّة الإسلام، فيلسوف، متصوّف، له مصنّفات كثيرة . منها : «إحياء علوم الدّين»، و «تأفّت الفلاسفة»؛ ولد في الطابران بخراسان، ثمّ رحل إلى نيسابور، ثمّ بغداد؛ فالحجاز؛ فالشّام، فمصر، ثمّ عاد إلى بلده وتوفّي بها سنة (٥٠٥هـ) .

ينظر : اللّباب في تهذيب الأنساب؛ لعزّ الدّين ابن الأثير : (٣٧٩/٢)، الكامل؛ لابن الأثير : (١٤٦/٩)، طبقات ابن الصّلاح : (٢/٢١)، وفيات الأعيان : (٤/٥٨ - ٦١)، سير أعلام النبلاء : (٣٢٢/١٩) .

(٥) في أ : «لا بدّ من الفرق» .

فرغ تفسير الوضعية يختلف باختلافه .

وشرطه؛ أي : شرط الالتزام، اللزوم بينهما^(١) ذهنياً؛ لينتقل
الذهنُ منه إليه، وإلا لامتنع فهمه من اللفظ؛ لا خارجاً لحصول الفهم
دونه؛ كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج .
أي : تعلق؛ أي : اللزوم تعلق . يوجب الانتقال؛ انتقال الذهن عن
الشيء إليه؛ بحسب اعتقاد المخاطب؛ لعقل؛ كانتقال الذهن من الإنسان
إلى قابل صنعة الكتابة . أو عرف عام؛ كقولك : (رعينا الغيث)؛ والمراد :
لازمه، وهو الثبت، وليس عقلياً؛ لأن الثبت ليس لازماً للغيث عقلاً؛
ولهذا قد يتخلف عنه؛ بل لازماً له اعتقاداً بحسب العرف العام . أو
غيرهما، من اصطلاح، أو ادعاء، ونحوه .

والحاصل : أن اللزوم لا يجب أن يكون عقلياً؛ بل إن كان
اعتقادياً إما لعرف أو لغير عرف؛ صح البناء على^(٢) ذلك اللزوم .

قال : لَمَّا كَانَ مدارُ علم البيان على اعتبار الملازمات بين المعاني؛
لأنه لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية — قال السكاكي : فالانتقال من
الملزوم إلى اللازم مجاز؛ نحو : (رعينا غيثاً)؛ والمراد : لازمُه؛ وهو الثبت .
وهو؛ أي : الانتقال المذكور . بالذات لا يحتاج فيه إلى الغير؛ لاستلزام
الملزوم اللازم ضرورة . والانتقال من اللازم إلى الملزوم كناية؛ نحو :

(١) هكذا — أيضاً — وردت كلمة : « بينهما » ضمن كلام الشارح في ب . ووردت

ضمن كلام المصنف في أ . وليست في ف .

(٢) في ب : « عن » وهو خطأ ظاهر .

(طويلُ النَّجَادِ)؛ والمرادُ منه : طولُ القامةِ؛ الَّذي هو ملزومُ طولِ النَّجَادِ^(١) .
وهو؛ أي : هذا الانتقالُ، بمَعونةِ الانتقالِ الأوَّلِ^(٢)؛ إذ لا يمكنُ الانتقالُ
من اللّازِمِ إلّا عند التّساوي بين اللّازِمِ والملزومِ، حتّى يكونَ كُلُّ منهما
لازمًا وملزومًا بالحقيقة؛ فيكونُ حينئذِ الانتقالُ من الملزومِ - أيضًا
-، ولولا ذلكَ فلا انتقال؛ لجوازِ كونِ اللّازِمِ أعمَّ^(٣) .
وأما الانتقالُ من لازمٍ إلى لازمٍ؛ أي : من أحدِ لازِمِي الشَّيْءِ إلى
الآخر؛ مثل: ما إذا انتقلَ من بياضِ الثَّلْجِ إلى البُرودةِ فيرجعُ إليهما؛ لأنّه
ينتقلُ من البياضِ إلى الثَّلْجِ، ثمَّ من الثَّلْجِ إلى البُرودةِ، لا أنّه نوعٌ آخر .
ومن المجازِ نوعٌ يُسمّى الاستعارة؛ وهو ما تكونُ العلاقةُ فيه

(١) والنَّجَاد - بتشديد التّون وكسرهما - ما وقع على العاتق من حمائل السِّيف . اللّسان :

(نجد) : (٤١٩/٣) . وفي الصّحاح : (٧٤٣/٢) : «حمائل السِّيف» ولم يخصّص .

(٢) وعليه فلا يكونُ الانتقالُ المتحقّق في الكناية بالذّات؛ بل بالغير .

(٣) يقول أحدُ شراح الفوائد الغيائية (ل : ١٧٠/أ) : «وهذا الانتقالُ بمَعونةِ الأوَّل؛ أي

كونُ المنتقل منه ملزومًا؛ لأنّه مشروطُ بكونِ اللّازِمِ مساويًا لملزومه أو أخصَّ
منه؛ إذ لو كان أعمَّ منه كالحياةِ اللّازِمَةُ للعلم، والشّجاعةِ اللّازِمَةُ للأسد؛ لم ينتقل
الذهنُ منه إلى ملزومه؛ إذ لا دلالةٌ للعامِّ على الخاصِّ؛ لا مطابقة؛ وهو بيّن . ولا
تضمّنًا؛ لامتناعِ كونِ الجزءِ أخصَّ من الكلِّ وإلّا لزم وجودُ الكلِّ بدونِ جزئه .
ولا التزامًا؛ لتساوي نسبةِ العامِّ إلى جميعِ الخواصِّ الّتي تحتها؛ فدلالتهُ على البعضِ
دون البعضِ ترجيحٌ من غيرِ مرجّح، وإذا كان مساويًا له أو أخصَّ كان ملزومًا
له ...» .

المُشابهة؛ وهو فرع التشبيه؛ لأنه لا بُدَّ فيها منه . فهنا أصول أربعة :
المجاز^(١)، والكناية، والاستعارة، والتشبيه .

واعترف السكاكيُّ أنه تكلفٌ للضبط؛ قال بهذه العبارة^(٢) :
«[و]»^(٣) المطلوب بهذا التكلف هو^(٤) الضبط، ولعمري أنه ضبط، ولكن
لم يُنضبط؛ ولهذا قال^(٥) : (قال)^(٦)؛ لأنه^(٧) لم يُعلم [منه]^(٨) أن الانتقال
من أحد اللّازمين إلى الآخر أجاز أم كناية، ثم يلزم منه في الكناية - لأنّها
انتقالٌ من اللّازم إلى الملزوم، ثم من ذلك الملزوم إلى لازمه؛ بحكم الملازمة
المساوية - أن يكون مجازاً وكنايةً كليهما معاً . ثم يلزم عدم الفرق بين
المجاز والكناية؛ لأنه إذا شرط التساوي فيها^(٩) فالانتقال - في الحقيقة -

(١) مراده بالمجاز هنا : المجاز المرسل فقط، مع أنها شاملة للمجاز المرسل وللإستعارة؛
فكلاهما مجاز لغوي، وقد سبق التعليق على مثل هذا .

(٢) المفتاح : (٣٣١) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٤) « هو » ساقطٌ من ب .

(٥) أي : المصنّف .

(٦) إشارة إلى قوله المتقدم حكاية عن السكاكيّ : « قال : فالانتقال من الملزوم إلى اللّازم

. « ... »

(٧) أي : السكاكيّ . وهذا شروع في الردّ عليه من قبل الشّارح .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٩) في ب : « منهما »، وهو خطأ ظاهرٌ .

[فيهما] ^(١) من ^(٢) الملزوم، ثمَّ إنَّه ما جعل التَّشبيهُ من المحسَّنات، ومن البيان بالذَّات؛ بل على سبيل التَّبعية والعرض؛ مع أنَّ التَّشبيهُ النَّادر من أركان البلاغة؛ بالغاً في تحسين الكلامِ الدَّرَجَة القصِّيا، وفي الكثرةِ مرتبةً لم يبلغا حدَّها ^(٣)؛ بل الصَّحيحُ المندفعُ عنه الأسئلةُ ما ضبطَ أستاذنا؛ وهو أن يُقال ^(٤):

اللفظُ المرادُ به غير ما وضع له لا بدُّ له من العلاقة؛ فهي إمَّا المشابهةُ أو غيرها، وعلى التَّقديرين: إمَّا أن يُلاحظَ معناه الأوَّلَ أو لا؛ فهذه أربعةٌ:

ما يُلاحظُ معناه؛ والعلاقةُ ^(٥) هي المشابهةُ: التَّشبيهُ.

ما يُلاحظُ؛ والعلاقةُ غيرُ المشابهةُ: الكنايةُ.

ما لا يُلاحظُ؛ والعلاقةُ المشابهةُ: الاستعارةُ.

ما لا يُلاحظُ؛ والعلاقةُ غيرُها ^(٦): المجازُ.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل: « في » . والصَّواب من: أ، ب .

(٣) في الأصل: « حدَّهما » . والصَّواب من أ، ب .

(٤) تقدَّم أن مرادَ الشَّارحِ بالاستاذ: شيخة الایجی؛ صاحب الفوائد . ولم أعثر في مصنَّفاته — التي بين يدي — على قوله . ولعلَّه ممَّا أخذَه عنه تلميذه مشافهة . بل صرَّح أحد شراحِ الفوائد الغيائية أنَّه ممَّا أفاد التَّلْمِيذُ من الشَّرْح . شرح الفوائد الغيائية لمجهول [ل : ٦٩ / أ] .

(٥) في الأصل: « فالعلاقة »، والصَّواب من: أ، ب . ويصدقُه ورود الكلمة كذلك في الأقسام الأخرى بعده .

(٦) في ب: « غير المشابهة » والمعنى هو المعنى .

الأول؛ نحو : (وجه كالبدر) .

والثاني [نحو]^(١): (طويل النجاد) .

الثالث؛ نحو: (أسد في الحمام) .

الرابع؛ نحو: (فار القدر) .

لأنه حصر فأنحصر^(٢) .

والمراد بهذا المجاز: المجاز الذي يُبادر^(٣) إلى الذهن عند إطلاقه؛ أي :

المجاز المُرسَل، وهو غير متناولٍ للاستعارة؛ فلا يردُّ أنها قسَمٌ من المجاز؛ فكيف تكون قسيمًا له؟! .

(١) كلمة : « نحو » ساقطة من الأصل، ومثبتة من أ، ب .

(٢) هذا دليل لقوله : « بل الصحيح المنذفع عنه الأسئلة ... » .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « يتبادر » .

[٥٣/ب]

الأصلُ الأوَّلُ : في / التَّشْبِيهِ .

إِنَّمَا قَدَّمَهُ فِي الْوَضْعِ عَلَى الْأَحْوَاتِ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَجَازِ نَازِلَةٌ مُنْزَلَةَ الْمَرْكَبِ مِنَ الْمَفْرَدِ؛ لِتَوْقُفِ الْمَجَازِ عَلَى الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ فَقَطْ، وَتَوْقُفِ الْكِنَايَةِ عَلَيْهِمَا وَعَلَى التَّسَاوِيِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ^(١) مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ التَّشْبِيهِ^(٢)؛ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَوْقُوفِ طَبَعاً^(٣).

وَعَرَّفَهُ شَارِحُ الْمِفْتَاحِ بِأَنَّهُ^(٤): «هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى اشْتِرَاكِ شَيْعَيْنِ فِي وَصْفٍ هُوَ مِنْ أَوْصَافٍ أَحَدُهُمَا فِي نَفْسِهِ». وَصَاحِبُ الْإِيضَاحِ بِأَنَّهُ^(٥): «الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى». وَالسَّكَّاكِيُّ وَإِنْ لَمْ

(١) أَرَادَ بِهِ : الِاسْتِعَارَةَ . فَإِنَّ مَعْرِفَتَهَا مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ التَّشْبِيهِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «النَّسْبَةُ» . وَالصَّوَابُ مِنْ : أ ، ب .

(٣) يُوحِي هَذَا التَّقْلِيمُ بِأَنَّ مَبْحَثَ التَّشْبِيهِ مَبْحَثٌ عَرْضِيٌّ تَبَعِيٌّ؛ لَمْ يَدْفَعْ لِلتَّعَرُّضِ لَهُ إِلَّا تَوْقُفُ الِاسْتِعَارَةِ عَلَيْهِ . وَفِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي وَضُوحِ الدَّلَالَةِ — الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ هَذَا الْبَابُ — مَوْجُودٌ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْفَنِّ أَصْلًا . وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ قَبْلَ قَلِيلٍ إِلَى كَوْنِهِ رَكْنًا مِنْ «أَرْكَانِ الْبَلَاغَةِ؛ بِالْغَا فِي تَحْسِينِ الْكَلَامِ الدَّرَجَةِ الْقَصِيئِ» وَذَلِكَ حِينَمَا اعْتَرَضَ عَلَى السَّكَّاكِيِّ فِي جَعْلِهِ التَّشْبِيهِ فِرْعًا لِلِاسْتِعَارَةِ وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يُخْرِجُ التَّشْبِيهِ مِنَ الْمُحْسِنَاتِ، وَمِنَ الْبَيَانِ بِالذَّاتِ إِلَى الْعَرْضِيَّةِ وَالتَّبَعِيَّةِ، وَيُؤَيِّدُ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِ التَّشْبِيهِ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ بَعْضَ الْبَلَاغِيِّينَ مِنْهُمْ الطَّبِيئِيِّ، فِي التَّبْيَانِ : (٣٤١) .

(٤) مِفْتَاحُ الْمِفْتَاحِ؛ لِلشَّيْرَازِيِّ : (٨١٦) بَلْفِظْ : «اثنين» بدلًا من «شيعين» .

(٥) : (١٧/٣) بَلْفِظْ : «أمر لآخر» بدلًا من : «أمر لأمر» .

يصرِّح بتعريفه لكن يلزم من كلامه أنه : وصفٌ للشئ بمشاركته شيئاً آخر في أمرٍ^(١).

ولا بُدَّ فيه^(٢) من طرفين؛ مُشَبَّه ، ومُشَبَّه به . مُخْتَلَفِينَ^(٣)؛ كأنَّ يشتركا في الحقيقة، ويختلفا في الصِّفَّة، أو بالعكس . ووجه شبه مشترك^(٤)؛ كالشُّجَاعَة المشتركة بين الشُّجَاعِ والأَسَدِ . وغرض فيه^(٥)؛ كبيان الإمكان، أو الحال، أو مقداره . وحال له^(٦)؛ ككونه قريبا أو غريبا، مقبولا، أو مردودا . وصيغة^(٧)؛ كـ (كاف) التشبيه، و(كأن) المُشَبَّه^(٨) . فالكلامُ في^(٩) خَمْسَةِ أنواعٍ :

الأوَّلُ : في الطَّرْفَيْنِ .

الثَّانِي : في الوَجْهِ .

(١) راجع المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) أي : في التشبيه .

(٣) اشترط كونهما مختلفين؛ لأنَّ الشئ لا يُوصف بمشاركته لنفسه .

(٤) اشترط المعنى الجامع بينهما . لأنَّ التباين التام بين الطَّرْفَيْنِ لا يتحقق به تشبيه .

(٥) اشترط الغرض لئلا يكون العدول من المشبه إلى المشبه به عبثاً، وهو كمال المشبه في ما شُبَّه لأجله .

(٦) وهو ما يتمخضُ عنه التشبيه؛ فلا بدَّ من معرفة حاله؛ ليتجنَّب القبيح ويحتلب الحسن .

(٧) وقد تكونُ مقدرةً أو ملفوظةً؛ ولا بدَّ منها لتمييز التشبيه عن الاستعارة .

(٨) في الأصل : « المشبه »، والصواب من : أ، ب .

(٩) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « فيه » . والحرف ساقط من ب .

الثالثُ : في العَرَض .

الرَّابِعُ : في الحَال .

الخَامِسُ : في الصِّيْغَةِ .

والسَّكَاكِيُّ قال^(١): « فلننوعه أربعة أنواع »؛ لأنه لم يذكر الصِّيْغَةَ.

النَّوْعُ الأوَّلُ : في طرفيه؛ وهما المشبَّه والمشبَّه به .

وهما إمَّا حسيَّان^(٢)؛ كالخَدُّ عند التَّشْبِيهِ بالورد .

أو عقليَّان^(٣)؛ كالعلم عند التَّشْبِيهِ بالحياة؛ قال^(٤):

أخو العلمِ حيٌّ خالِدٌ بعدَ موتهِ

وأوصاله تحت التُّرابِ رميمٌ

وذو الجهلِ ميتٌ وهو ماشٍ على الثرى

يُظنُّ من الأحياءِ وهو عديمٌ

أو مُختلفان؛ بأن يكون المشبَّه معقولاً، والمشبَّه به محسوساً؛

كالعدل إذا شُبَّه بالقسطاسِ، أو بالعكس؛ كالعطر إذا شُبَّه بخلق الكريم؛

(١) المفتاح : (٣٣٢) .

(٢) الطَّرْفان الحسيَّان هما اللذان يُدركان بإحدى الحواسِّ الخمس؛ وهي: البصر، السَّمْع، الشَّمُّ، اللمس، الذُّوق .

(٣) الطَّرْفان العقليَّان هما اللذان يُدركان بالعقلِ أو بالوجدان .

(٤) البيتان من الطَّويل، وقد وردا بلا عزو في التَّبيان : (٣٤٣) وأنوار الرِّبيع في أنواع

البدیع؛ لابن معصوم : (١٩٨/٥)، ومنسويين إلى عفيف الدِّين بن المزروع البصريِّ

في مفتاح المفتاح : (٨١٩) وعروس الأفراح (ضمن شروح التَّلخيص) : (٣٠٩/٣) .

قال^(١):

يَا أَيُّهَا^(٢) الْقَاضِي^(٣) الَّذِي^(٤) تَنَفَّسِي لَهُ
 - مَعَ^(٥) قُرْبِ عَهْدِ لِقَائِهِ - مُشْتَاقَةٌ
 أَهْدَيْتُ عِطْرًا مِثْلَ طِيبِ تَنَائِهِ
 فَكَأَنَّمَا^(٦) أَهْدَى لَهُ أَخْلَاقَهُ
 وَالْخَيَالِيَّاتُ^(٧)؛ أَي: مَا يَسْتَنْدُ إِلَى خِيَالٍ؛ كَمَا فِي التَّشْبِيهِ بِالْأَعْلَامِ

(١) البيتان من الكامل، كتبهما الصَّاحِبُ إِلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ - وَسَأْتِي عَمَّا قَلِيلٍ
 تَرْجَمْتَهُ -، وَقَدْ أَهْدَى مَعَهُمَا عِطْرَ الْقَطْرِ .

وهُمَا فِي دِيْوَانِ الشَّاعِرِ (ضَمْنِ الْمُسْتَدْرَكِ) : (٢٥٣)، يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ : (١٩٨/٣) .
 وَاسْتَشْهَدَ بِمَا فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ : (٢٧٠)، وَنَهَايَةُ الْإِيْمَازِ : (١٩٢)، وَالْإِيضَاحُ :
 (٣٦/٣) .

(٢) أَدَاةُ التَّنَادَا «يَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٣) هُوَ / أَبُو الْحَسَنِ؛ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحَسَنِ الْجُرْجَانِيِّ . قَاضِي أَدِيبٍ . وَوُلِدَ
 بِجُرْجَانَ وَتَوَفَّى بِبِيْنَ سَابُورِ سَنَةِ (٣٩٢ هـ) . لَهُ عِدَّةٌ مَوْلُفَاتٍ مِنْهَا : «الْوَسَاطَةُ بَيْنَ
 الْمُنْتَبِيِّ وَخِصُومِهِ» .

يَنْظُرُ فِي تَرْجَمَتِهِ : يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ : (٣/٤ - ٢٦)، الْمُنْتَبِظُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ؛
 لِأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: (٢٢١/٧ - ٢٢٢)، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ : (١٤/١٤ - ٣٥)،
 وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ : (٢٤٢/٣ - ٢٤٦) .

(٤) كَلِمَةُ «الَّذِي» سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٥) هَكَذَا - أَيْضًا - فِي الْمَصَادِرِ الثَّقَلَةِ لِلْبَيْتِ . وَفِي أ، ب : «فِي» .

(٦) فِي الْأَصْلِ : «كَأَنَّمَا» وَالصُّوَابُ مِنْ أ، ب، مَصَادِرُ الْبَيْتِ .

(٧) الْخَيَالِيَّاتُ : جَمْعُ خِيَالٍ . وَأَرَادَ بِهِ : الْمَرْكَبَ الْمَعْدُومَ الْمُتَخَيَّلَ مِنْ أُمُورِ حَسِيَّةٍ مَجْتَمِعَةٍ .

الموصوفة^(١)؛ كما في البيت^(٢):

وَكَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيْقِ^(٣) قِي إِذَا تَصَوَّبَ^(٤) أَوْ تَصَعَّدَ^(٥)

أَعْلَامُ يَأْقُوتِ^(٦) نُشْرِ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ^(٧)

تُلْحَقُ بِالْحَسِيَّاتِ؛ لِأَنَّ مَبَادئَهَا حَسِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْخِيَالَ / هُوَ^(٨): ما [أ/٥٤]

(١) في الأصل: «المصوبة» والصواب من: أ، ب.

(٢) البيتان من مجزوء الكامل. وهما للصنوبري، وقد وردا منسويين إليه في تكملة ديوانه: (٤٧٧).

وقد أُسْتُشْهَدَ بِمَا مَنْسُويِنَ إِلَى قَاتِلِهِمَا فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ: (١٨٣)، وبدون نسبة في: المفتاح: (٣٥٢)، والمصباح: (١١٦)، والإيضاح: (٣١/٣)، والتبيان: (٣٤٣).

كما أوردهما العباسي في معاهد التنصيص: (٤/٢) وقال عنهما: «لم أقف على اسم قاتلهما، ورأيت بعض أهل العصر نسبهما في مصنف له إلى الصنوبري الشاعر». (٣) محمَّرُ الشَّقِيْقِ: من باب إضافة الصفة إلى الموصوف: أي الشَّقِيْقِ الأَحْمَرِ، والشَّقِيْقِ نَوْزٌ أَحْمَرٌ مَبْعُوقٌ بِنَقْطِ سَوْدَاءٍ؛ يَسْمَى شَقَائِقُ النُّعْمَانِ. ينظر: اللسان: (شقق): (١٨٢/١٠).

(٤) تَصَوَّبٌ: مال إلى أسفل. ينظر: اللسان: (صوب): (٥٣٤/١).

(٥) تَصَعَّدٌ: مال إلى أعلى. ينظر: اللسان: (صعد): (٢٥٢/٣).

(٦) الْيَأْقُوتِ: حجرٌ نفيسٌ تختلف ألوانه، ويدلُّ التَّشْبِيْهِ عَلَى أَنَّ اللَّوْنَ الْمُرَادَ -

هنا -: الأَحْمَرُ، وَالْكَلِمَةُ فَارْسِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ. ينظر: اللسان: مادة (يقت): (١٠٩/٢).

(٧) الزَّبْرَجَدُ: حجرٌ نفيسٌ أشهره الأَخْضَرُ؛ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

(٨) «هو» ساقطة من ب.

يَحْفَظُ الصُّورَ الْمُرْتَسِمَةَ فِي الْحَسِّ الْمَشْتَرَكِ كَالْحِزَانَةِ لَهُ^(١).

وَالْوَهْمِيَّاتُ^(٢)؛ كَمَا إِذَا قَدَّرْنَا صُورَةَ وَهْمِيَّةً مَحْضَةً مَعَ الْمَنِيَّةِ مِثْلًا، ثُمَّ شَبَّهْنَاهَا بِالْمَخْلَبِ الْحَقِّقِ؛ فَقُلْنَا: افْتَرَسَتْ الْمَنِيَّةُ فَلَانًا بِشَيْءٍ هُوَ لَهَا شَبِيهٌ بِالْمَخْلَبِ - تُلْحَقُ بِالْعَقْلِيَّاتِ . وَكَذَا الْوَجْدَانِيَّاتُ؛ وَهِيَ الْمُدْرَكَةُ بِالْقُوَى الْبَاطِنَةِ؛ كَاللَّذَّةِ، وَالْأَلَمِ؛ عِنْدَ تَشْبِيهِهِمَا^(٣) بِرُؤْيَةِ الْعَيْنِ مَا يَلِائِمُهَا وَغَيْرَ مَا يَلِائِمُهَا - تُلْحَقُ بِالْعَقْلِيَّاتِ.

وَأُلْحَقَ الْخِيَالِيَّ بِالْحَسِّيِّ^(٤)؛ لِاشْتِرَاكِ الْحَسِّ وَالْخِيَالِ فِي كَوْنِ الْحَاصِلِ فِيهِمَا صُورًا لَا مَعَانِي، وَالْوَهْمِيَّ وَالْوَجْدَانِيَّ بِالْعَقْلِيِّ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِ الْحَاصِلِ [بِهَا]^(٥) مَعَانِي لَا صُورًا .

وَهَذَا الْإِلْحَاقُ لِتَقْلِيلِ الْاِعْتِبَارِ وَتَسْهِيلِ الْاِسْتِحْضَارِ .

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْحَسَّ كَالْمَرَاةِ لَهُ» وَالصُّوَابُ مِنْ أ، ب، وَهُوَ الْمَلَائِمُ لِلسِّيَاقِ قَبْلَهُ .

(٢) الْوَهْمِيَّاتُ: جَمْعٌ وَهْمٌ . وَأَرَادَ بِهِ: مَا لَا يَحْسُ بِهِ وَلَا بِمَادَّتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ صُورَةٌ يَخْتَرَعُهَا الْوَهْمُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ .

(٣) فِي ب: «تَشْبِيهِهِمَا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِالتَّقْصِصِ .

(٤) فِي ب: «وَأُلْحَقَ الْخِيَالُ بِالْحَسِّ» وَالْمُؤَدَّى وَاحِدٌ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ، ب .

النوع الثاني : في وجه التشبيه؛

وهو: ما يشترك المشبّه والمشبّه به فيه، وهو إما صفةً حقيقتين؛ وذلك فيما يكون الاشتراك في الصفة^(١)، والاختلاف في الحقيقة^(٢)؛ مثل : طولين: جسم، وخطّ أو حقيقةً لصفتين؛ وذلك فيما يكون الاشتراك في الحقيقة، والاختلاف في الصفة^(٣)؛ مثل: إنسانين: أسود، وأبيض .
والوصفُ إما: حسيٌّ؛ أي: مُدرَكٌ بالحسِّ [؛ كالكيفياتِ الجسمانيّةِ التي تُدرَكُ بإحدى الحواسِّ كالألوانِ، والأشكالِ، والطّعمِ، والروائحِ، والحرارةِ والبرودةِ] ^(٤). أو عقليٌّ؛ أي : يُدرَكُ بالعقلِ؛ وهذا [على] ^(٥) ثلاثة أقسام :

حقيقيٌّ؛ أي: ما له تقرُّرٌ ^(٦) في ذات الموصوف [كالكيفياتِ النفسانيّةِ؛ مثل: الاتّصافِ بالذكاءِ، والتّيَقُّظِ، والمعرفةِ، والعلمِ، والقدرةِ، والكرمِ] ^(٧) .
واعتباريٌّ؛ أي : ما ليس له تقرُّرٌ في ذات الموصوف؛ لكن يعتبره العقلُ؛ كاتّصافِ الشّيءِ بكونه مَطْلُوبَ الوجودِ عند النَّفسِ . فإنَّ مَطْلُوبِيَّتَهُ ^(٨) ليست

(١) في ب : « الوصف » .

(٢) في أ، ب : « بالحقيقة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : « في » .

(٣) في أ، ب : « بالصّفة »؛ بالجرِّ بالباء بدلاً من : « في » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) في ب : « ما لم تقرّر » .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب . وبه يتّضح المعنى .

(٨) في ب : « المَطْلُوبِيَّة » .

وصفاً مُتَقَرِّراً في ذات المطلوب؛ بل هو وصفٌ اعتبره العقل بالنسبة إلى الطَّلب القائم بالنَّفْس .

أَوْ وَهْمِيٌّ؛ أي : ما ليس له تَقَرُّرٌ، ولم يَعْتَبِرْهُ العَقْلُ - أيضاً؛ كاتِّصافِ المِنيَّةِ بالمخلَبِ؛ فإنَّه وَهْمِيٌّ مَحْضٌ؛ بلا تَقَرُّرٍ، واعتبار للعقل له .
والسَّكَاكِي حَصَرَ العَقْلِيَّ على الحَقِيقِيَّ والاعتبارِيَّ، وقَسَمَهُ (١) قِسْمَةً ثَنَائِيَّةً؛ وجعل اتِّصافَ الشَّيْءِ بشيءٍ تصوُّرِيٍّ وَهْمِيٍّ محضٍ من الاعتبارِيَّ (٢). والظَّاهِرُ أولويَّةُ التَّثْلِيثِ كَمَا فَعَلَ المَصْنَفُ .

والذَّاتُ إمَّا بَسِيطَةٌ؛ أي : لا تكون ذاتَ أجزاءٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ وهي إمَّا بأن لا جُزءَ له أصلاً؛ كالتَّقْطِعةِ، أو لا جُزءَ له يَخَالِفُ كَلَّهُ (٣)؛ في الاسمِ، والرَّسْمِ؛ كالعناصر .

أَوْ مُرَكَّبَةٌ من أجزاءٍ مُخْتَلِفَةٍ .

وكذا الصِّفَةُ؛ إمَّا مفردَةٌ، أو مُرَكَّبَةٌ؛ فتنقُولُ :

وجهُ / التَّشْبِيهِ إمَّا واحِدٌ؛ كالحُمْرَةِ في تشبِيهِ الخَدِّ بالوَرْدِ . [ب/٥٤]

وإمَّا في حُكْمِهِ؛ أي: حُكْمِ الواحِدِ؛ كذاتِ مُرَكَّبَةٍ؛ كالمشتركِ بين سَقْطِ النَّارِ (٤) وعَيْنِ الدِّيكِ (٥)؛ وهو الأمرُ الحَاصِلُ مِنَ الحُمْرَةِ، والشَّكْلِ الكَرِّيِّ

(١) في أ : « وقسّم » .

(٢) ينظر : المفتاح : (٣٣٣ - ٣٣٤) .

(٣) في الأصل : « في محله » ولا وجه له، والصَّواب من أ، ب، مفتاح المفتاح .

(٤) سقط النَّارِ - بالسَّينِ المثلثة : ما سقط بين الزَّنْدَيْنِ قبل استحكامِ الوَرِيِّ . اللِّسَانُ :

(سقط) : (٣١٦/٧) .

(٥) التَّشْبِيهِ في هذا المثال مأخوذٌ من قولِ ذِي الرِّمَّةِ (ديوانه : ٢٣٦) :

«سَقَطَ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرَتْ صُحْبَتِي أَبَاهَا وَهَيَّأْنَا لِمَوْضِعِهَا وَكْرًا» .

والمقدار المخصوص .

أَوْ صِفَاتٍ يُقْصَدُ بِمَجْمُوعِهَا هَيْئَةً وَاحِدَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ (١):

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ (٢) فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى (٣) كَوَاكِبَهُ

فإن المراد تشبيهه الهيئة الحاصلة من النَّقْعِ الْأَسْوَدِ وَالسِّيُوفِ الْبَيْضِ مُتَفَرِّقَاتٍ (٤) فِيهِ بِالْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ وَالْكَوَاكِبِ الْمَشْرِقَةِ فِي جَوَانِبِ مِنْهُ .

وإِذَا كَثِيرٌ (٥)؛ كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرِّيْحِ؛ فِي تَشْبِيهِه فَاكِهَةً بِأُخْرَى .

وَالأَوَّلُ؛ أَي: مَا يَكُونُ أَمْرًا وَاحِدًا . إِذَا حَسِيٌّ فَكَذَا (٦) طَرَفَاهُ لَا

(١) البيتُ من الطَّوِيلِ . وقائله : بشار بن برد . وهو برواية : « فوق رؤوسهم » في الديوان : (٣٣٥/١) .

والبيت برواية المتن في الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ : (٧٣٦/٢) ، وطبقات الشُّعْرَاءِ لابن المعتز : (٢٦) ، والأغاني : (١٣٧/٢) ، والصَّنَاعَتَيْنِ : (٤١٣) ، والوساطة بين المنتهيين وخصومه؛ للجرجاني : (٣١٣) .

واستشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٦) ، وأسرار البلاغة : (١٧٤) ، ونهاية الإيجاز : (٢٨٥) ، والمفتاح : (٣٣٧) ، والمصباح : (١٠٦) ، والإيضاح : (٥٠/٣) ، والتبيان : (٣٥٨) ، وهو في المعاهد : (٢٨/٢) .

(٢) النَّقْعُ : الْعُبَارُ . اللَّسَانُ : (نَقْع) : (٣٦٢/٨) .

(٣) تَهَاوَى : تَتَسَاقَطُ بَعْضُهَا إِثْرَ بَعْضٍ . يَنْظُرُ : اللَّسَانُ : (هَوَى) : (٣٧٠/١٥) .
وَالأَصْلُ : تَتَهَاوَى فَحُدُفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ .

(٤) فِي الأَصْلِ : « مَشْرِقَاتٍ » وَالصُّوَابُ مِنْ أ ، ب ، الْمَفْتاح .

(٥) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي لَوَجْهِ الشَّبْهِ .

(٦) هَكَذَا — أَيْضًا — فِي ف . وَفِي ب : « وَكَذَا » .

بُدَّ أَنْ يَكُونَا حَسِيَيْنِ؛ إِذْ لَا مَحْسُوسَ مِنْ غَيْرِ الْمَحْسُوسِ جِهَةً؛ أَي :
جِهَةً مَا؛ سِوَاءَ كَانَتْ وَجْهَ التَّشْبِيهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِكُ إِلَّا مَا كَانَ
مَحْسُوسًا، وَيَمْتَنِعُ قِيَامُ الْمَحْسُوسِ بِالْمَعْقُولِ؛ فَيَمْتَنِعُ إِدْرَاكُ الْحَسِّ مِنَ
الْمَعْقُولِ شَيْئًا الْبَيِّنَةَ .

قوله^(١): (جِهَةٌ) منصوباً^(٢): تمييزٌ أَوْ صِفَةٌ، ومرفوعاً^(٣): صِفَةٌ.
كَالْحَدِّ بِالْوَرْدِ فِي الْحُمْرَةِ؛ فَإِنَّ وَجْهَ الشَّبْهِ هُوَ الْحُمْرَةُ، وَالطَّرْفَيْنِ
هُوَ الْوَرْدُ، وَالْحَدُّ - حَسِيَّةٌ .

وَأَمَّا عَقْلِيٌّ^(٤) [و] يَحْتَمِلُ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ^(٥)؛ أَي : مَا يَكُونَانِ^(٦)
عَقْلِيَيْنِ، أَوْ حَسِيَيْنِ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا حَسِيًّا وَالْآخَرُ عَقْلِيًّا؛ لِصِحَّةِ
إِدْرَاكِ الْعَقْلِ مِنَ الْمَحْسُوسِ وَجْهًا .

فَالْمَعْقُولُ بِالْمَعْقُولِ؛ كَعَدِيمِ النَّفْعِ بِالْمَعْدُومِ؛ فِي الْعِرَاءِ عَنِ الْفَائِدَةِ .
وَالْمَحْسُوسُ بِالْمَحْسُوسِ؛ كَالرَّجُلِ بِالْأَسَدِ، فِي الْجُرْأَةِ .

(١) في أ: « وقوله » .

(٢) في أ: « بالنصب » .

(٣) في أ: « بالرفع » .

(٤) هذا هو القسم الثاني من القسم الأول لوجه الشبه .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) أي : للطرفين .

(٧) في أ: « ما يكون » .

والمعقولُ بالمحسوس؛ كالعدلِ بالقسطاس؛ في تحصيلِ ما بين
الزيادةِ والتقصانِ؛ أي: المساواة .

والمحسوسُ بالمعقولِ؛ كالعطرِ بخلقِ الكريمِ؛ في الترويحِ، واستطابةِ
النفسِ إياهما .

والثاني: وهو ما^(١) يكونُ وجهُ الشبهِ^(٢) غيرَ واحدٍ؛ لكنَّه في حُكمِ
الواحدِ، وهو على قسمين:

إمَّا مَحْسُوسٌ؛ كسَقَطِ النَّارِ؛ أي: ما سَقَطَ منها عندَ القَدْحِ؛ الَّذِي

شَبَّهَ بِعَيْنِ الدِّيَكِ فِي الهَيْئَةِ الحَاصِلَةِ مِنَ الحُمْرَةِ، والشَّكْلِ الكُرِّيِّ والمَقْدَارِ
المُعَيَّنِ . وَالثَّرِيًّا^(٣) الَّذِي شَبَّهَ بِعُنُقُودِ الكَرَمِ المَنُورِ — عَلَى [لَفْظِ]^(٤) اسْمِ

الفاعلِ؛ أي: / المَظْهَرِ لِلنُّورِ^(٥)؛ الَّذِي هُوَ الضِّيَاءُ، أَوْ لِلنُّورِ الَّذِي هُوَ [٥٥/أ]

الرَّهْرِ؛ فِي الهَيْئَةِ الحَاصِلَةِ مِنْ تَقَارُبِ الصُّورِ البِيضِ المُسْتَدِيرَةِ الصَّغَارِ
المَقَادِيرِ فِي المَرَأَى عَلَى كَيْفِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ؛ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا

(١) فِي أ، ب: «أَنْ» .

(٢) فِي أ، ب: «التَّشْبِيهِ» .

(٣) الثَّرِيًّا: أَنجَمٍ مَجْتَمِعَةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَسَمِّيَتْ بِذَلِكَ: لِغَرَارَةِ نُورِهَا . وَقِيلَ: لِكثْرَةِ كَوَاكِبِهَا
مَعَ صَغَرِ مَرَاتِمِهَا؛ فَكَأَنَّهَا كَثِيرَةُ العَدَدِ بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَيْقِ المَحَلِّ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ:
(ثُرِي): (١١٢/١٤) .

(٤) مَا بَيْنَ المَعْقُولِينِ سَاقِطٌ مِنَ الأَصْلِ . وَمَثَبٌ مِنْ أ، ب . مِفْتَاحُ المِفْتَاحِ .

(٥) فِي الأَصْلِ: «وَاللُّنُورِ» . وَالصَّوَابُ مِنْ أ، ب .

البيت^(١):

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا - كَمَا تَرَى -

كَعُنُقُودٍ مُلَاحِيَةٍ^(٢) حِينَ نَوْرًا

وإِذَا مَعْقُولٌ؛ كَالْحَسَنَاءِ؛ أَي: كَتَشْبِيهِ الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ الْحَاصِلَةِ مِنْ
مَنْبِتِ السُّوءِ؛ أَي: مِنْ أَصْلِ رَدِيٍّ بِخَضْرَاءِ الدَّمَنِ، كَمَا قَالَ
— عَلَيْهِ السَّلَامُ —: ^(٣) «إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنِ»، والمرادُ: المرأةُ

(١) البيت من الطويل . وقد اختلفت المصادرُ النَّاقِلَةُ له في تحديد قائله؛ حيث ورد بنسبة
مرجوحة في الشَّعر المنسوب لقيس بن الخطيم ضمن ديوانه (١٦٨) . وهذه
النَّسبة نفاها بعضُ محقِّقي أسرار البلاغة؛ منهم محمود شاكر ص (٩٥) و هـ . ريتر
ص (٨٥) . وكذا محيي الدِّين عبد الحميد محقق المعاهد : (١٧/٢) . كما ورد
بنسبة — هي أقرب إلى الصَّواب — إلى أبي قيس بن الأُسَلْتِ في الأغاني : (٨٩/٩) .
كما نُسب إلى إحيحة بن الجلاح . على أن روايته في أغلب المصادر النَّاقِلَةُ:
«لن رأى» .

وقد استشهد بالبيت — على اختلاف في روايته ونسبته — في أسرار البلاغة :
(٩٥) ، الإيضاح : (٤٩/٤) .

والبيت في المعاهد : (١٧/٢) .

(٢) الملاحيّ: ضرب من العنب أبيض في حبه طول . اللسان : (ملح) : (٣٠٦/٢) .

(٣) ينظر الحديث في : الفائق في غريب الحديث؛ للزَّخْمَشَرِيِّ : (١٧٥/١) ، التَّهْيَاةُ فِي

غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدِّين الجزري : (٤٢/٢) .

والحديث جرى مجرى المثل . ينظر : مجمع الأمثال : (٥٣/١) ، فصل المقال:

(١٤) ، المستقصى : (٤٥١/١) .

الموصوفة في حُسْنِ الْمَنْظَرِ، وَسَوْءِ الْمَخْبِرِ . وَالْأَكْفَاءِ؛ وَكَتَشْبِيهِ الْأَكْفَاءِ
الْمُنَاسِبَةِ فِي الْخِصَالِ؛ الْمَمْتَنَةِ لِذَلِكَ^(١) عَنْ تَعْيِينِ فَاضِلٍ بَيْنَهُمْ^(٢) وَمَفْضُولٍ
بِالْحَلْقَةِ الْمَفْرَغَةِ؛ أَي : الْمُصَمِّتَةِ الْجَوَانِبِ؛ فِي عَدَمِ تَمَيِّزِ^(٣) جُزْءٍ بِالْوَسْطِيَّةِ؛
أَي : لَا يَتَعَيَّنُ بَعْضُهُ طَرَفًا وَبَعْضُهُ وَسْطًا؛ كَالذَّائِرَةِ . وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ
فَاطِمَةَ الْأَنْمَارِيَّةِ^(٤) حِينَ سُئِلَتْ : عَمَّنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَوْلَادِهَا ؟^(٥) : « هُم
كَالْحَلْقَةِ الْمَفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاها »؛ هَذَا عَلَى مَا قَالَ بِهِ الرَّخْشَرِيُّ^(٦) .
لَكِنِ الشَّيْخَ عَبْدِ الْقَاهِرِ نَسَبَهُ إِلَى مَنْ وَصَفَ بَنِي الْمَهْلَبِ^(٧) .

(١) في ب : « كذلك » .

(٢) في الأصل : « منهم » والصواب من أ، ب، المفتح .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « تَحْيِيزٌ » .

(٤) في ب : « الأنبارية »، وهو تحريف . وهي : فاطمة بنت الخشرب الأنمارية؛ إحدى
ربات الفصاحة والبلاغة وضرب الأمثال . وكادت لزياد العبسي : ربيعاً الكامل،
وعمارة الوهّاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس .

ينظر : أعلام النساء : (١١٤٨/٣)، وجمهرة الأمثال : (٢٥٨/٢) .

(٥) في أ زيادة : « وهو » والسّياق تامٌ بدونها . وقولها : « هم كالحلقة ... » جرى مثلاً

يضرب . ينظر : مجمع الأمثال : (٤٨٧/٣)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٦) ينظر : الكشاف : (٢٠٢/٤)، والمستقصى : (٣٩٣/٢) .

(٧) والذي وصف بني المهلب هو : كعب بن معدان الأشقري أوفده المهلب على
الحجاج فوصف له بنيه، وذكر مكائهم من الشرف والبأس . ينظر القصة في أسرار
البلاغة : (٩٤)، كما أن القصة وردت في الكامل : (٤٠٣/٣)، الأغاني :

(٤٤٣/٧)، وزهر الآداب : (٣٠٢/٣) .

والثالث: وهو أن لا يكون وجه الشبه [أمراً]^(١) واحداً، ولا منزلاً منزلة الواحد؛ فهو على ثلاثة أنواع؛ لأن تلك الأمور إما :
حسيّة؛ كفاكهة شُبّهت بفاكهة أخرى في الأوصاف الثلاثة:
اللون، والطعم، والريح^(٢).

أو عقليّة؛ كطائر شُبّه بالغراب؛ في حدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد؛ أي : نُزُو الذِّكْرِ على الأنتى؛ وفي المثل^(٣): « هو أخفى سفاداً من الغراب » .

أو مُختلفة؛ بأن يكون البعض حسيّاً، والبعض عقليّاً؛ كإنسان شُبّه بالشمس؛ في الحُسن؛ أي : حُسن الطلعة؛ وهو حسيّ، والبهاء والغلو؛ أي : علو القدر والمرتبة؛ وهما عقليّان . وفي المفتاح بدل قوله (والبهاء)^(٤): « ونباهة الشان » .

= هذا؛ ولا يمتنع أن يكون القول صدر من أحدهما أو غيرهما؛ ثم استعمله الآخر؛ على طريقة ضرب المثل .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « والرائحة » .

(٣) لم أَعثر على هذا المثل فيما وقفتُ عليه من كتب الأمثال . وأورده الشيرازي في شرحه للمفتاح : (٨٣٧) .

(٤) ص : (٣٣٨) .

تذنيبات :

الأوّل : قد يُتسامح؛ أي : في وجه الشبّه، إذا ذُكِرَ وجهُ الشبّه .
وهو أمرٌ اعتباريٌّ لا حقيقيٌّ؛ كما يُقالُ : كلامٌ كالماءِ في السّلاسةِ،
والعسلِ في الحلاوةِ، والنّسيمِ في الرّقّةِ، فتذكر الحلاوةَ والسّلاسةَ والرّقّةَ
لوجه الشبّه؛ مع أن وجه الشبّه : لازمُ الحلاوةِ؛ وهو / ميلُ الطّبعِ إليها، [٥٥/ب]
ومحبّةُ النّفسِ ورودها عليها، ولازمُ السّلاسةِ والرّقّةِ؛ وهو إفادةُ النّفسِ
نشاطاً والقلبِ رَوْحاً؛ لأنّ شأنَ النّفسِ مع ذلك الكلامِ كشأُها مع
العسلِ الشّهيّ في ميلِ الطّبعِ إليه، ومحبّةِ وروده عليها، أو مع الماءِ الذي
يَنسأغُ في الحلقِ^(١). وينحدر فيه أجلب انحدارٍ للرّاحةِ، أو مع النّسيمِ الذي
يَسري في البدنِ؛ فيتخلّلُ المسالكَ اللّطيفةَ منه في إفادتهما للنّفسِ نشاطاً
والقلبِ رَوْحاً^(٢).

الثّاني : ومن التّسامح ما قلنا : إنّ وجهَ الشبّهِ منه^(٣) حسّيٌّ؛ حيثُ
قلنا : وجهُ الشبّهِ إمّا حسّيٌّ، وإمّا عقليٌّ؛ مع أن المحسوسَ لا يكونُ إلّا

(١) في الأصل : « القلب » والصّواب من أ، ب . المفتاح .

(٢) يلحظ أن المصنّف — رحمه الله — خالف السّكّاكيّ في ترتيبه لأوجه الشبّه حيثُ
وسّط العسلَ بين الماءِ والنّسيمِ . بينما سار الشّارح — رحمه الله — في شرحه
بحسب ترتيب السّكّاكيّ . ولعلّه رأى أن ترتيبه أوّلَى وبخاصّة أن الأخيرين : « الماءَ
والنّسيمَ » مرتبطان في التّلازم .

(٣) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « أمر » .

جُزئياً، وأنَّ الكُلِّيَّ^(١) يمتنعُ إحساسُه؛ بل يمتنعُ وجودُه في الخارج؛ لأنَّ كلَّ موجودٍ له تعيّنٌ .

وهذا أي : وجه الشبّهِ كَلِّيٌّ لوقوعِ الشَّرْكَةِ . مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ، وهو قياسٌ من الشَّكْلِ الثَّانِي .

هكذا المحسوسُ ليس بكَلِّيٍّ ووجهُ الشبّهِ كَلِّيٌّ؛ فالمحسوسُ لا يكونُ وجهَ الشبّهِ، وينعكسُ بعكسِ المستوى إلى أنَّ وجهَ الشبّهِ لا يكونُ مَحْسُوساً؛ فيكونُ عقلياً؛ فَالْتَّقْسِيمُ إِلَيْهِمَا تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَقْلِيّاً^(٢).

الثَّالِثُ : حَقٌّ وَجْهَ التَّشْبِيهِ أَنْ يَشْمَلَ^(٣) الطَّرْفَيْنِ؛ وَإِلَّا فَسَدَ. واعتبره^(٤) في قولهم: «التَّحْوُ فِي الْكَلَامِ؛ كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ»؛ إِذْ هُوَ بِاعْتِبَارِ الصَّلَاحِ [به]^(٥)؛ أَي : بِالْمَلْحِ، وَالْفَسَادَ بَعْدَهُ؛ وَذَلِكَ بِهَذَا الْمَعْنَى شَامِلٌ لِلطَّرْفَيْنِ؛ كَالنَّحْوِ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي الْكَلَامِ بَرَفَعَ الْفَاعِلِ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ صُلْحَ الْكَلَامِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ فِي فَهْمِ الْمَرَادِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلَ بِهَذَا فَسَدَ بِخُرُوجِهِ عَنِ الْانْتِفَاعِ بِهِ^(٦)؛ لَا الْفَسَادَ؛ أَي : لَيْسَ وَجْهَ الشبّهِ^(٧) بِاعْتِبَارِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْكَلِّ » وَالصُّوَابُ مِنْ أ، ب .

(٢) وَإِنَّمَا سُمِّيَ حَسِيّاً لِكَوْنِ مَادَّتِهِ حَسِّيَّةً .

(٣) هَكَذَا - أَيْضاً - فِي ف . وَفِي أ : « يَشْتَمَلُ » .

(٤) هَكَذَا - أَيْضاً - فِي ف . وَفِي أ : « فَاعْتَبَرَهُ » .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، ب . وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ، ف .

(٦) عِبَارَةٌ : « فِي فَهْمِ ... الْانْتِفَاعِ بِهِ » سَاقِطَةٌ مِنْ ب . وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مِنْ انْتِقَالِ النَّظَرِ .

(٧) فِي أ : « التَّشْبِيهِ » .

الفساد بكثرة؛ أي : الملح، والصَّلاح بقلته؛ إذ ليس بهذا المعنى شاملاً للطرفين . إذ لا يُعقل التَّضعيفُ فيه؛ أي : لا^(١) يُتصوَّر التَّقليل والتَّكثير^(٢) في النَّحو؛ لامتناع جعلِ رَفْعِ الفَاعِلِ - مثلاً - مُضَاعَفًا أو منصفًا .

(١) « لا » ساقطة من ب . ولا بدَّ منها لاستقامة المعنى المراد .

(٢) في أ، ب : « التَّكثير والتَّقليل » .

التَّوَعُّ الثَّلَاثُ : فِي غَرَضِ التَّشْبِيهِ

[و] ^(١) يعوذُ غالباً إلى المُشَبَّه؛ وهو :

لبيان حاله؛ أي: المُشَبَّه؛ كسواده أو بياضه؛ كما إذا قيل لك : ما

[٥٦/أ] لونُ عمامتك ؟ [وقلتَ : كلون هذه] ^(٢) وأشرتَ إلى عمامة / لديك ^(٣).

أو مقدار حاله؛ كما إذا قُلتَ : هو في سواده كحلك ^(٤) العُرَابِ .

أو لإمكان وجوده، عطفُ على قوله : (لبيان)؛ فهو قسيمٌ له .

وعبارةُ المفتاح تُشعرُ بأنه قسمٌ من البيان؛ لأنه قال ^(٥): «أو لبيان إمكان

وجوده»؛ وذلك إنما يكون إذا كان المدعى يدعى شيئاً لا يكون إمكانه

ظاهراً؛ فيحتاج إلى التشبيه لبيان إمكانه؛ كما في قوله ^(٦):

فإن تَفَقَّ الأنامَ وَأنتَ مِنْهُمُ فإن المسكَ بَعْضُ دَمِ العَرَّالِ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، المفتاح .

(٣) في ب : « كذلك » .

(٤) الحلكُ : شدةُ السواد . اللسان : حلك) : (٤١٥/١٠) .

(٥) ص : (٣٤١) .

(٦) البيت من الوافر . وقائله المتنبي . قاله ضمن قصيدة طويلة يُعزِّي فيها سيف الدولة

بعد وفاة أمه .

والبيت في ديوان الشاعر : (١٥١/٣) .

واستشهد به في الأسرار : (١٢٣) ، ونهاية الإيجاز : (٢١٧) ، والإيضاح : (٦٨/٤) ،

والتبيان : (٣٥٣) .

وهو في المعاهد : (٥٣/٢) .

فإنه أراد أن يقول : فُتت الأنام بحيث لم يبق بينك وبينهم مشاهمة؛ بل صرّت أصلاً برأسه؛ وهذا كالممتنع في الظاهر؛ فإنه بعيد أن يتناهى بعضُ آحادِ النوعِ في الفضائلِ إلى أن يصيرَ كأنه ليس من ذلك النوع^(١)؛ فلماً قال : (فإن المسك) فقد^(٢) بين إمكانه [و]^(٣) وجوده؛ لأن المسك قد خرج عن صفة الدّم؛ حتّى لا يُعدّ من جنسه .

أو لزيادة تقريره؛ أي : المشبه، وتقوية شأنه عند السّامع؛ كما إذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سعيه على طائل، ثم أخذت تُرُقّم على الماء؛ وقلت : هل أفاد رقمي على الماء نقشاً ما ؟ إنك في سعيك هذا كرقمي على الماء؛ فإنك تجد لتمثيلك هذا زيادة تقرير .

أو لتزيين المشبه؛ كما إذا شبّهت وجهاً أسوداً بمقلة الطّي؛ إ فراغاً له في قالب الحُسن؛ طلباً^(٤) لتزيينه .

أو تشوية المشبه؛ كما إذا شبّهت وجهاً مجدوراً بعدرة جامدة قد نقرتها الديكة؛ إظهاراً [له]^(٥) في صورة أشوه؛ إرادة ازدياد^(٦) القبح .

(١) كلمة : « النوع » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السياق .

(٢) في الأصل : « قد » والصواب من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٤) في ب : « طلباً » .

(٥) « له » ساقطة من الأصل . ومثبتة من أ، ب .

(٦) في الأصل : « زيادة » والمثبت من أ، ب، المفتاح .

أَوْ لاسْتِطْرَافٍ؛ وهو عدُّ الشَّيءِ طَرِيفاً؛ أَي : حَدِيثاً، وهو إمَّا لُبْعُهُ فِي الْوَاقِعِ؛ بَحِثُ يُتَصَوَّرُ امْتِنَاعُهُ عَادَةً؛ كَقَوْلِكَ فِي الْجَمْرَةِ : بَحْرٌ مِنْ الْمَسْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ . وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ^(١) : « كَمَا إِذَا شَبَّهْتَ الْفَحْمَ فِيهِ جَمْرٌ مَوْقَدٌ يَبْحِرُ مِنَ الْمَسْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ »^(٢) . أَوْ فِي الذَّهْنِ؛ أَي : وَإِمَّا لُبْعُهُ فِي الذَّهْنِ؛ أَي : يَكُونُ الْمَشْبَهُ بِهِ نَادِرَ الْحُضُورِ فِي الذَّهْنِ . وَهُوَ إمَّا مُطْلَقاً، أَوْ حِينَ التَّشْبِيهِ .

الأوَّلُ : كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجَمْرَةِ وَالْبَحْرِ .

وَالاسْتِطْرَافُ — كَاسْتِطْرَافِ النَّوَادِرِ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا — مَوْجِبٌ لِلِاسْتِلْدَازِ؛ لِجِدَّتِهَا كَمَا قِيلَ : (وَلِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ)^(٣)؛ كَمَا أَنَّ لِكُلِّ عَتِيقٍ حُرْمَةٌ .

(١) ص : (٣٤١) .

(٢) وَيَلْحَظُ عَدَمَ وَضُوحِ التَّصْوِيرِ فِي مِثَالِ الْمَصْنُفِ — رَحِمَهُ اللهُ — لِكَوْنِهِ جَعَلَ الْمَشْبَهُ مَفْرَدًا؛ وَهُوَ : « الْجَمْرَةُ » بِخِلَافِ الْمِثَالِ عِنْدِ السُّكَّاكِيِّ فَقَدْ جَعَلَ الْمَشْبَهُ مَرْكَبًا مِنْ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مَوْقَدٌ . وَلَعَلَّ الْكِرْمَانِيَّ عِنْدَمَا أوردَ كَلَامَ السُّكَّاكِيِّ — نَصًّا — أَرَادَ أَنَّ يَسْتَدْرِكُ عَلَى الْمَصْنُفِ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ قُصُورٍ .

(٣) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ . يَنْظُرُ : جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ : (١٦/٢) ، وَالْمُسْتَقْصَى : (٢٩١/٢) . وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الْحَطِيبَةِ (دِيوانه ٣٣١) :

لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ غَيْرَ أَنِّي وَجَدْتُ جَدِيدَ الْمَوْتِ غَيْرَ لَذِيدٍ

[٥٦/ب] والثاني؛ أي: أو حينئذ؛ كندرة حُضُورِ / النَّارِ والكبريتِ عندَ ذِكْرِ
الْبَنْفَسِجِ وحديثِ الرِّياضِ؛ كقوله في الْبَنْفَسِجِ^(١):

(١) البيتان من البسيط . وقد اختلفت المصادر التّاقلة لهما في تحديد قائلهما؛ كما اختلفت في روايتها .

فمن قائل بأنهما لابن الرّومي؛ حيث وردا في ديوانه : (٣٩٤/١)
برواية : « وسط » مكان « بين » . وشطر الثاني : « كأنها وضعا القضب
تحملها »؛ وعلى هذه النّسبة صاحب معاهد التّنصيص : (٥٦/٢) .
وضعف هـ . ريتر محقق الأسرار هذا القول بحجّة أنّه لم يجدهما في ديوانه . ينظر :
أسرار البلاغة؛ تحقيقه : (١١٧) .

ومن قائل بأنهما للزّاهي : (أي : القاسم عليّ بن إسماعيل البغدادي)؛ حيث وردا
في وفيات الأعيان لابن حلّكان : (٣٢٦/٣) برواية : « ولا زوردية أوفت بزُرقتها . .
بين الرِّياضِ على زرقِ البِواقيتِ » .
وعلى هذه النّسبة ابنُ حلّكان .

ونصر محمود شاكر محقق الأسرار هذا القول، ورجّح — أيضاً — أنّهما إغارة
على بيتي ابن المعتز في ديوانه : (٣٠٤) :

بَنْفَسِجٌ جُمِعَتْ أَوْراقُهُ فَحَكَتْ كَحَلَاءِ تَشْرِبُ دَمْعاً يَوْمَ تَنْشَيْتِ
كَأَنَّهُ، وَحَقَافُ الْقَضْبِ تَحْمُلُهُ أَوائِلُ النَّارِ فِي أَطْرافِ كَبْرِيْتِ
وقال : « ولا يصحُّ خلط الشّعرين؛ فالفرق بينهما ظاهر » . ينظر : أسرار البلاغة؛
تحقيقه : (١٣٠) .

ونسبهما أبو هلال في ديوان المعاني (٢٤/٢) إلى ابن المعتز — واختلاف الرواية
بينهما ظاهر — كما تقدّم .

ولا زورديّة^(١) تزهو^(٢) بزرقيتها
 بين الرياض على حمر اليواقيت^(٣)
 كأنها^(٤) فوق قامات ضعفن بها
 أوائل النار في أطراف كبريت

لأن صورة اتصال النار بالكبريت ليست مما يمكن أن يقال : إنَّها نادرة الحضور في الدهن؛ نُدرة صورة البحر من المسك موجه الذهب، وإتاما النادر حضورها مع حديث البنفسج .
 ومنه؛ أي : ومن هذا الباب^(٥)، قول عدي^(٦)

= ونسبهما سعد الدين التفتازاني في المطول : (٣٣٤) إلى أبي العتاهية . وقد وردا في ديوانه : (٥١٠) تحقيق شكري فيصل .

وقد استشهد باليتين في : أسرار البلاغة : (١٣٠) ، والمفتاح : (٣٤٢) ، والإيضاح : (٧٣/٤) ، والتبيان : (٣٥٤) .

(١) اللازوردية : البنفسج — نسبة إلى اللازورد — وهو حجر نفيس يشبه البنفسج .

(٢) تزهر : تتكبر . ينظر : اللسان : (زها) : (٣٦٠/١٤) .

(٣) حمر اليواقيت : من إضافة الصفة إلى الموصوف . والمراد : الأزهار والشقائق الحمر .

(٤) في الأصل، أ : « كأنه » . والصواب من : ب ، مصادر البيت .

(٥) أي : نُدرة حضور المُشَبَّه به حين التشبيه .

(٦) هو / أبو داود؛ عدي بن زيد بن مالك بن الرِّقاع العاملي . شاعرٌ مجيدٌ . مقدَّم عند بني أمية .

لقب بشاعر أهل الشام، له ديوان شعر مطبوع . مات في دمشق سنة (٥٩٥هـ) .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سلام : (٦٨١) ، والشعر والشعراء : (٦١٨/٢) ،

والأغاني : (٢١٠/٥ — ٢١٦) ، معجم الشعراء : (٧٨) .

ابن الرِّقَاع^(١):

تُرْجِي أَعْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

يُحْكِي أَنَّ جَرِيرًا قَالَ : أَنَشَدَنِي عَدِيُّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ، فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ: (كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ) رَحِمْتُهُ، وَقُلْتُ: قَدْ وَقَعَ فِي مُعْضَلَةٍ، مَا عَسَاهُ يَقُولُ وَهُوَ أَعْرَابِيٌّ جَلْفٌ جَافٌ؟! فَلَمَّا قَالَ: (قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا) اسْتَحَالَتِ الرَّحْمَةُ حَسَدًا^(٢).

وذلك لأن جريراً ما كان يحسب أن عدياً يحضر في ذهنه المشبه به مع المشبه؛ لكونه نادر الحضور معه، لكون عدي جلفاً؛ فلما حضر حسده بعدما كان رحمه .

تُرْجِي أَي: تَسُوق .

وَأَعْنَ: هُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ مِنْ قَبْلِ^(٣) خِيَاشِمِهِ؛ مِنَ الْعُنَّةِ؛ وَهِيَ: صَوْتُ فِي الْخَيْشُومِ؛ يُقَالُ: (طَيْرٌ^(٤) أَعَنَّ) . وَالْمَرَادُ هُنَا: وَلَدُ ظَنِيٍّ أَعَنَّ .

(١) في الأصل: «رفاع». والصواب من: أ، ب. مصادر ترجمته .

والبيت من الكامل . وهو في ديوانه : (٤٩) ، والعمدة لابن رشيق (١٨٣) .

واستشهد به في أسرار البلاغة : (١٥٤) ، المفتاح : (٣٤٢) ، والإيضاح :

(١٧٥/٤) ، والتبيان : (٣٥٤) .

(٢) تنظر القصّة في الأغاني : (٢١٤/٥) والمصادر المتقدمة .

(٣) كلمة : «قَبْل» ساقطة من ب .

(٤) في ب : «ظني» .

له صوتٌ ضعيفٌ .

وإبرة رَوْقَه : طرفُ قرْنِه وحدثه .

الجِلْفُ : الدُّنُّ الفارغ . وأجلافُ الشّاةِ ؛ هي : المَسْلُوخَةُ بلا رأسٍ

ولا قوائمٍ ولا بطنٍ .

والجاني : العليظ .

وإنما فصله مما^(١) قبله بلفظ : (منه) ؛ لأنَّ بُعْدَه بالنسبة إلى القائلِ

الخاصِّ بخلافٍ غيره .

وقد يعودُ ؛ أي : غرضُ التّشبيه إلى المشبّه به .

إمّا لإيهامِ أنّه ؛ أي : المُشبّه به أتمُّ من المُشبّه في ذلك ؛ أي : وجه

التّشبيه ؛ إذ حقُّ المشبّه به أن يكونَ كذلك ؛ أي : أعرفُ بجهة^(٢) التّشبيه

من المُشبّه، وأخصُّ وأقوى حالاً معها ؛ لِيُفيدَ ما ذكرنا من الأعراضِ ؛ من

بيانِ مقدارِ المُشبّه، وإمكانِ وجوده، وزيادةِ تقريره، وإيراده^(٣) في مَعْرَضِ^(٤)

التّزيين، والتّشوية، والاستطرافِ ؛ كقولهِ^(٥) :

(١) في ب : « عمّا » . والمعنى واحد .

(٢) في أ : « لجهه » .

(٣) في أ : « وابرزه » .

(٤) في الأصل : « معوض » والصّواب من : أ ، ب .

(٥) البيت من الكامل، قاله : محمّد بن وهيب الحميري . ضمن قصيدة يمدح بها المأمون .

وهو في عيار الشعر : (١١٤) ، والأغاني : (٦٢ / ١٠) ، ومعجم الشعراء :

(٣٢١) ، والصّناعتين : (٧٨) .

وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ^(١) وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِحُ

فإنَّه تَعَمَّدَ^(٢) / إِيهَامَ أَنَّ وَجَهَ الخَلِيفَةِ فِي الوُضُوحِ أَتَمُّ مِنَ الصَّبَاحِ، [٥٧/أ]
وَيُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ المَقْلُوبِ^(٣).

ومنه؛ أي: مما يعودُ الغرضُ إلى المشبَّه به: ﴿إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ
الرَّبْوِ﴾^(٤)؛ في مقامِ إِيهَامِ الرِّبَا مِثْلَ البَيْعِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي الرِّبَا لَا فِي البَيْعِ؛
ذَهَاباً مِنْهُمُ^(٥) إِلَى جَعْلِ - الرِّبَا فِي بَابِ الحَلِّ - أَقْوَى حَالاً، وَأَعْرَفَ مِنَ البَيْعِ.
و﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾^(٦)؛ أي: ومنه: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾؛
دُونَ أَنْ يَقُولَ بَعكْسَهُ^(٧) مَعَ اقْتِضَاءِ المَقَامِ بظَاهِرِهِ إِيَاهِ؛ لِأَنَّ عِبْدَةَ الأَصْنَامِ

= واستشهد به في أسرار البلاغة: (٢٢٣)، ونهاية الإيجاز: (٢٢٠)، والفتاح:

(٣٤٣)، والإيضاح: (٧٥/٤).

وهو في المعاهد: (٥٧/٢).

(١) الغرَّة - في الأصل - : البياض في جبهة الفرس . ينظر : اللسان : (غرر) : (١٥/٥).
وهنا استعيرت لبياض الصُّبح .

(٢) قوله : « فإنَّه تَعَمَّدَ » مكرَّر في الأصل .

(٣) وذلك « بأن يجعل فيه المشبَّه مشبَّهاً قصداً إلى ادِّعاء أَنه أَكْمَل منه في وجه الشبَّه » .

بغية الإيضاح : (٣٨/٣)، ويبدو أَنَّ أبا الفتح؛ عثمان بن جنيَّ أولُّ من ألح إليه

تحت مسمًى «غلبة الفروع على الأصول» . ينظر : الخصائص : (٣٠٠/١) .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٧٥ .

(٥) أي : من مستحلِّي الرِّبَا .

(٦) سورة النحل؛ من الآية : ١٧ .

(٧) أي : أفمن لا يخلق كمن يخلق .

لَمَّا جعلوها كخالق؛ فاقتضى المقامُ أَنْ يُجعلَ الخالقُ مُشَبَّهاً به، وغيرِ الخالقِ مُشَبَّهاً؛ لكنَّ في عكسه مزيدَ توبيخٍ؛ إذ المعنى يصيرُ : أَنْ غيرَ الخالقِ عندهم في وجه الشبهِ أقوى من الخالقِ وأولى باسمِ الألوهية^(١).

(١) تبين - من كلام الشارح - أن مراده «بمن لا يخلق» الأصنام . وهو رأيُّ أورده السكاكي - أيضاً - غير أنه رجَّح غيره فقال (المفتاح : ٣٤٤) : «وعندي أن الذي تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن لا يخلق : الحيُّ العالم القادر من الخلق لا الأصنام، وأن يكون الإنكار موجَّهاً إلى توهم تشبيه الحيِّ العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدِّس عن ذلك علواً كبيراً؛ تعريضاً به عن أبلغ الإنكار؛ لتشبيه ما ليس بحيِّ عالم قادر به تعالى، ويكون قوله : ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ تنبيه توبيخ على مكان التعريض .»

وعلى هذا الرأي يلزم إنكار عبودية الأوثان بالطريق الأولى .

هذا، وإثما قال المصنّف - رحمه الله - : « ومنه » قبل إيراد المثالين؛ لاحتمالهما أن لا يكونا من التشبيه المقلوب؛ كما نقل ذلك عن المصنّف أحدُ شراح الفوائد الغيائية إذ قال : (ل : ١٨٠ - ١٨١) .

« أمّا الأوّل : فقال المصنّف : يحتمل أن يكون المراد منه إثبات الحرمة في البيع للإلزام؛ أي : البيع مثل الربا . فلو كان الربا حراماً - كما زعمتم - لكان البيع أيضاً حراماً وليس فليس . وقال الإمام الرازي في تفسيره : المراد إثبات المساواة بينهما في اقتضاء الحل والحرمة فلا فرق بين أن يقال البيع مثل الربا وعكسه .

وأما الثاني : فقال المصنّف يحتمل أن يكون سوقه للتنزیه عن ماثلة المخلوقات؛ فكان حقُّ الكلام كما ذكر؛ لا للتوبيخ عن التشريك في العبادة .

وإمّا لإظهارِ الاهتمامِ؛ عَطَفْتُ على قوله : (إمّا لإيهامِ)، وذلك كما إذا أُشيرَ لكَ إلى وجهِ كالقمرِ في الإشراقِ والاستدارةِ؛ وقيلَ : هذا الوجهُ يُشبهُ ماذا ؟؛ فقلتَ : الرّغيفَ !، إظهارًا لاهتمامكَ بشأنِ الرّغيفِ؛ وهذا يُسمّى بإظهارِ المطلوبِ، ولا يُصارُ إليه إلاّ في مقامِ الطّمعِ بحصولِ المطلوبِ؛ وذلك كما أمرَ الصّاحبُ^(١) ابنُ عبّادٍ لُدْماءَه أن يُجيزُوا قولَه^(٢) :
 وَعَالِمٌ يُعْرِفُ بِالسَّجْزِيِّ^(٣)؛
 ممّا مدح^(٤) به قاضي سجستان^(٥) حينَ دخلَ عليه فوجدهَ عالمًا مُتَفَنِّنًا؛ فقالَ شريفٌ بينهم انتهتِ التّوبةُ إليه بعدما نَظَمُوا على أسلوبيه واحدًا بَعْدَ واحدٍ :

أشهى إلى النفس من الخبزِ؛

ففهمَ الصّاحبُ اهتمامه بشأنِ الخبزِ؛ فأمرَ أن تُقدّمَ له مائدة .

= وقال صاحب الكشاف المراد به إنكار تسويتهم الخالق بغير الخالق في العبادة والتسمية».

(١) تقدّمت ترجمته ص (٦٠٩) قسم التحقيق .

(٢) شطر البيت من السّريع . وهو في المفتاح : (٣٤٦)، الإيضاح : (٧٧/٤)، والتبيان : (٣٥٦) . وسيرد شطره انجاز عمّا قريب .

(٣) السّجزيّ : نسبةٌ سماعيّةٌ إلى سجستان . وهو : أبو الحسن؛ عمر بن أبي عمر السّجزيّ التّوقانيّ . أديب شاعر فقيه . له غير رحلة واحدة إلى خراسان والعراق في طلب الأدب والعلم . وكان قد أقام في حضرة الصّاحب بن عبّاد برهة يستفيد من مجالسها ويقتبس من محاسنها . يتيمة الدّهر : (٣٤٢/٤) .

(٤) في ب : «مدح» .

(٥) تقدّم التعريف بما ص (٣٧٩) قسم التحقيق .

والإجازة [تميم]^(١) مصراع الغير .

وإذا تساوى الطرفان؛ أي^(٢): المُشَبَّه والمُشَبَّه به في جهة التَّشْبِيه، وَلَمْ يَخْتَلَفَا بكون أحدهما ناقصاً والآخر كاملاً . فتشابه؛ ليكون كلُّ واحدٍ من الطرفين مُشَبَّهاً ومُشَبَّهاً به، لا تشبيه؛ حتَّى يكون أحدهما مُشَبَّهاً، والآخر مُشَبَّهاً به؛ احترازاً عن تَرْجِيح أحد المتساويين^(٣)؛ قال الشاعر^(٤):

رَقَّ الزُّجَاجُ وَرَقَّتِ الحُمُرُ فَتَشَابَهَا فَتَشَاكَلَ الأَمْرُ
فَكَأَنَّه خَمْرٌ وَلَا قَدَحٌ وَكَأَنَّه قَدَحٌ وَلَا خَمْرُ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) « أي » ساقطة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشَّارْحُ .

(٣) يوضح طاش كبرى زاده الفرق بين التَّشْبِيه والتَّشَابُه بقوله (شرح الفوائد : ٢٠٥) : « والفرق بين التَّشْبِيه والتَّشَابُه هو : أن ما يقع فيه التَّشَابُه يصحُّ فيه استعمال التَّشْبِيه مع صحَّة عكسه؛ إذ ما وقع فيه التَّشَابُه من الطرفين متساويان، ويمكن ترجيح أحد المتساويين باعتبار، ولا يخفى أن هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب . وأمَّا ما وقع فيه التَّشْبِيه لا يمكن فيه التَّشَابُه؛ لأنَّ تسوية الرَّاجِح والمرجوح باعتبار غير ممكن؛ فلا يمكن فيه العكس — أيضاً —؛ لأنه إذا لم يمكن تسويتها فلأن لا يمكن ترجيح المرجوح أو لى اللّهم إلا بطريق القلب .

(٤) البيتان من الكامل . وقائلهما : الصَّاحِبُ بن عبَّاد . وهما في ديوانه : (١٧٦) ،

وفي تيمية الدهر : (٢٥٩/٣) ، ونهاية الأرب : (٤٤/٧) .

واستشهد به في الإيضاح : (٧٨/٤) ، وأوردهما صاحب معاهد التنصيص :

(٦٠/٢) .

تنبيهان :

الأوّل : إذا كان وجه التشبيه وصفاً غير حقيقي؛ أي: اعتبارياً مُنتزِعاً من أمور متعدّدة - سُمّي [أي] ^(١) التشبيه : تمثيلاً، وخصّ بذلك / الاسم ^(٢)، قال - تعالى - : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا﴾ ^(٣)؛ فإنّ وجه تشبيه المنافقين بالَّذِينَ شَبَّهُوا بِهِمْ فِي الْآيَةِ؛ هو : توجّه الطلب إلى تيسير مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقّب الحرمان والحياة لانقلاب الأسباب، وأنّه أمرٌ اعتباريٌّ لا وصفٌ حقيقيٌّ منتزِعٌ من أمور كثيرة .

ومنه وإتّما فصلٌ بلفظ ^(٤): (منه) عمّا قبله؛ لأنّ كلّ واحدٍ من المشبّه والمشبّه به مذكورٌ صريحاً في الآية الأولى؛ دون هذه : قوله - تعالى - : ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٥)؛ شبّه كون المؤمنين أنصار الله بقول عيسى لهم: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ من حيث الظاهر؛ لكنّ المراد: كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى - عليه

(١) «أي» ساقطة من الأصل ومثبتة من أ، ب . وعلى مثلها درج الشارح .

(٢) أي : تسميته : تمثيلاً .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧ .

(٤) في أ، ب : « بلفظه » .

(٥) سورة الصّف؛ من الآية : ١٤ .

السَّلَام^(١) - : ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾ ؛ لعدم صِحَّة تشبيه الكون بالقول،
ولجواز حذف المضافات . وإِنَّمَا جاز ذكرُ مستلزمِ المُشَبَّه به مكانه^(٢)؛
كما جازَ ذكرُ مستلزمِ وجهِ الشَّبهِ مكانه؛ إذ كما أَنه ليس بمستلزمِ
التَّصريحِ بوجهِ الشَّبهِ؛ بل قد يُذكر ما إذا أَمَعَت فِيهِ النَّظَر لَمْ تجده إلاَّ
شيئاً مُسْتَبِعاً لما يكون وجهُ الشَّبهِ^(٣) في المآل؛ كذلك ليس^(٤) بمستلزمِ
التَّصريحِ بالمشَبَّه به؛ بل قد يُذكر ما إذا أَمَعَت فِي النَّظَر لم تجده إلاَّ شيئاً
مُسْتَبِعاً^(٥) لما يكون المشَبَّه به في المآلِ ثمَّ التَّقريب ظاهر .

الثَّانِي : لا تَعْلَطُ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦) :

- (١) قوله : « عليه السَّلَام » ساقط من أ، ب .
(٢) في ب : « فكأنه » وهو تحريف بالقلب .
(٣) في الأصل : تكرر بعد هذا قوله السابق : « مكانه ... إذا أَمَعَت » وظاهر أَنه من
انتقال النَّظَر .
(٤) قوله : « كذلك ليس » ساقطة من ب .
(٥) عبارة : « بل قد يذكر ... مستبِعاً » ساقطة من ب .
(٦) البيت من الطويل . ويُنسب لكثيرٍ عَزَّة في سبعة أبيات آخر ضمن ديوانه : (١٠٧)
برواية : « يوماً » مكان « قوماً »، ونسبه إليه أيضاً التَّوِيرِيُّ في نهاية الأرب :
(٧٦/١) .
والبيتُ مروِيٌّ في حسن التَّوَسُّلِ : (١٢١)، وزهر الآداب : (٧١/٢ ، ١٦٦)
برواية : « رجوها » مكان : « رأوها »؛ وهذه الرواية — في نظري — هي الأصح .
ومستشهدٌ به في : أسرار البلاغة : (١١٠)، والمفتاح : (٣٤٩)، والإيضاح :
(٦٥/٤)، والتَّبيان : (٣٥٠) .
وهو في المعاهد : (٥١/٢) بدون نسبة . وقال عنه : « لا أعرف قائله » .

كَمَا أُبْرِقَتْ؛ - أي: صارت ذات بَرَقٍ - قَوْمًا عَطَاشًا غَمَامَةً.:
 فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ؛ - انْكَشَفَتْ . وقشعته: كَشَفْتُهُ وهو مثل: أَكَبُّ،
 وِكْبٌ؛ لَزُومًا وتَعَدِّيًّا - وَتَجَلَّتْ؛ أي: ظهرت^(١). لكثرة التباسِ
 الوَصْفِ الحَقِيقِيِّ بِالاعتِبَارِيِّ، وانْتزاعه من أمرين - مثلاً - مع وجوبِ
 الانتزاعِ من أكثر؛ فتنزع الوصف؛ الذي هو وجهُ التمثيل، ثَمَّا لا يتمُّ
 المرادُ به؛ كالمصراعِ الأوَّل، فتقع عن غرضِ الشَّاعرِ بمَعزولٍ؛ لوجوبِ^(٢)
 انتزاعِ وجهِ الشَّبهِ من مَحْمُوعِ البيت؛ وهو وصلُ الابتداءِ المُطْمَعِ بالانتهاءِ
 المؤيس؛ لا الإطماعِ فقط.

التَّوَعُّ الرَّابِعُ: في حالِ التَّشْبِيهِ؛ من كونه قَرِيبًا أَوْ غَرِيبًا، مَقْبُولًا أَوْ
 مَرْدُودًا .

مُقَدِّمَاتٌ / لا بدَّ من ذِكْرِهَا لِتُرْشِدَكَ^(٣) إلى كَيْفِيَّةِ سُلُوكِ الطَّرِيقِ [١/٥٨]

هُنَالِكَ^(٤):

(١) في ب وردت العبارة المتقدمة هكذا :

« كَمَا أُبْرِقَتْ عَطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ .

أُبْرِقَتْ؛ أي صارت ذا بَرَقٍ . وَأَقْشَعَتْ : انْكَشَفَتْ، وقشعته : كَشَفْتُهُ؛ وهو مثل :

أَكَبُّ وَكِبٌ لَزُومًا وتَعَدِّيًّا . وَتَجَلَّتْ : أي ظهرت . »

(٢) في ب : « الوجوب » وهو تحريف بالزيادة .

(٣) في أ : « فترشدك » .

(٤) في أ : « هناك » .

الأولى: إدراك الشيء مجملاً؛ كإدراك الإنسان من حيث إنّه : شيء، أو جسم أسهل من إدراكه مفصلاً؛ كإدراكه من حيث إنّه : جسم نام حسّاس متحرك بالإرادة ناطق .

الثانية: المتكرر على الحسّ الحاضر صورته مرّة بعد أخرى؛ كحضور صورة القمر غير منخسف. أقرب حضوراً من شيء يقل حضوره^(١) على الحسّ؛ كحضور صورته منخسفاً .

الثالث: الشيء مع ما يناسبه^(٢) أقرب حضوراً منه مع ما لا يناسبه؛ كالحمام والسطل دون السخل^(٣)؛ فإنّ الحمام مع السطل أقرب حضوراً منه مع السخل .

الرابعة: استحضار الواحد أيسر من استحضار غير الواحد؛ كاستحضار القمر في الذهن؛ فإنّه أيسر من استحضاره والمشتري على تثلثه، والمرّيح على مقابله .

الخامسة: ميل النفس إلى الحسيّات أتم من ميلها إلى العقليّات؛ بناءً على أنّها - أي: الحسيّات - مجعولة لها^(٤)؛ أي: للنفس^(٥)، بالتجريد

(١) في أ، ب : «وروده»؛ وهما بمعنى .

(٢) هكذا في ف - أيضاً - . وفي أ، ب : «مع مناسبه» .

(٣) السخل : ولد الشاة من المعز والضأن؛ ذكراً أو أنثى . اللسان : (سخل) :

(٣٣٢/١١) .

(٤) هكذا - أيضاً - وردت «ها» في ف . ولم ترد في أ .

(٥) في الأصل : «النفس» والصواب من : أ، ب .

بسبب تحريدها إيّاها؛ أي : حذفها التّعينات والتشخصات الخارجيّة عن الحسيّات؛ فلها زيادة تعلق بها؛ هذا على مذهب من يقول : النَّفْسُ لَا تُدْرِكُ الْجُزْئِيَّاتِ؛ بل المشترك المنتزَع عنها التّشخّصات^(١).

ولو قلنا: بأنّ مُدْرِكَ الكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ هُوَ النَّفْسُ - كما هو مذهبُ الحكيم -؛ لکنّها تُدْرِكُ الكُلِّيَّاتِ بذاتها، وهي المُسمّاة بالعقلِيَّاتِ، والجزئِيَّاتِ بالآلاتِ؛ أي : بواسطة الحواسِّ؛ وهي المُسمّاة : بالحسيّاتِ؛ لَمَّا كَانَ مِثْلُهَا إِلَى إِحْدَاهُمَا أتمّ منه إلى الأخرى؛ ولهذا قال : «مِيلُ النَّفْسِ إِلَى الْحَسِّيَّاتِ أتمّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا ...» إلى آخره .

وإِلْفُهَا؛ عطفٌ على قوله « بِنَاءً »؛ أي : مِثْلُهَا إِلَيْهَا أتمّ لزيادةِ إِلْفِهَا^(٢)؛ أي^(٣): إِلْفُ النَّفْسِ بِهَا؛ بِالْحَسِّيَّاتِ؛ لكَثْرَةِ وُرُودِهَا؛ أي: الْحَسِّيَّاتِ بِحَسَبِ جِنْسِهَا عَلَيْهَا^(٤)؛ لِاخْتِلَافِ الطَّرِيقِ؛ طَرِيقِ الْوُرُودِ؛ أَعْنِي : الْحَوَاسِّ الْمُخْتَلِفَةَ الْمُؤَدِّيَةَ لَهَا؛ بِخِلَافِ الْعَقْلِيَّاتِ؛ فَإِنَّ طَرِيقَهَا وَاحِدٌ .

السَّادِسَةُ : النَّفْسُ لَمَّا تَعْرِفُ أَقْبَلُ مِنْهَا لِمَا لَا تَعْرِفُ؛ لِحُبَّةِ النَّفْسِ الْعِلْمَ طَبْعاً؛ وَلِهَذَا أَكْثَرَ النَّاسِ يُقْبَلُونَ عَلَى اسْتِمَاعِ الْحِكَايَاتِ، وَلَا

(١) يعني بذلك السّكّاكيّ؛ حيث قال (الفتاح : ٣٥٠) : « وَأَعْنِي بِالْحَسِّيَّاتِ مَا

تجرده منها بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ النَّفْسِ مِنْ إِدَارِكِ الْجُزْئِيَّاتِ » .

(٢) كلمة : « إلفها » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « إلى » ولا يستقيم به السّياق . والصّواب ما أثبتّه، وعليه لفظ مفتاح

المفتاح . والحرف ساقطة من أ، ب .

(٤) أي : على النفس .

يقبلون على المسائل العويصة^(١). وقد سقطت^(٢) هذه المقدمة في بعض [٥٨/ب] التسخير عن / القلم .

السابعة: الجديدُ أحبُّ إلى النفسِ وألذُّ لديها من المُعاد؛ لاستكراهِ النفسِ التكرارَ بالذات؛ كما قيل^(٣): (أكره من مُعاد) واستحبابه الجِدَّة؛ كما قيل^(٤): (لكلُّ جديدٍ لذةٌ) .

وههنا نظراً؛ كما قال السكاكي^(٥): «التوفيقُ بين حكم الإلفِ وبين [حكم] التكرارِ أحوَجُ شيءٍ إلى التأملِ»؛ فإنَّ الإلفَ بالتكرارِ يحصلُ فكيف يتنافى حكمهما؟! أي: حكمُ الإلفِ والتكرارِ؛ حتى يكونَ

(١) قول الشارح: «ولهذا... العويصة» استدلالٌ سبق إليه الشيرازيُّ (مفتاح المفتاح: ٨٩٥) وهو - في نظري - يفتقد الدقَّة التي تجعله صادقاً على المستدلِّ له؛ فإقبال الناس على استماع الحكايات والقصص ليس بدافع العلم المبني على المعرفة في الدرجة الأولى - كما هو ظاهر كلام الشارح - وإنما لدوافع أخرى مردُّها إشباعُ الرُّوح وإمتاعُ النفس . ولو لم يكن الأمر كذلك؛ لاستوى إقبالهم على الحكايات مع إقبالهم على المسائل العويصة؛ بناءً على أن العلم متحقِّقٌ لكليهما .

(٢) في أ، ب: «سقط» .

(٣) لم أعر على ما وقفت عليه من كتب الأمثال . وأشار الشيرازيُّ إلى أنه مثلُ .

ينظر: مفتاح المفتاح: (٨٩٥) .

(٤) سبق نخرجه ص (٦٤٨) قسم التحقيق .

(٥) هكذا في أ، ب . وفي الأصل زيادة: «في» وبها يضطرب السياق . والقول في

المفتاح: (٣٥٠) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

المألوف غير مُستكره، والمكرّر مُستكرهًا؛ بل يجبُ على هذا أن يكون المألوفُ أكرهَ شيءٍ عند النفس ! .

والمصنّفُ ينقلُ كلامَ السّكّاحيّ، وإلّا^(١) فالحقُّ عنده على طرفِ التّمَامِ؛ وهو : أن كلَّ تَكَرّرٍ لا يورثُ الكراهةَ؛ بل الذي يورثها تَكَرّرُ شيءٍ منه بدًّا؛ وهو مُنافٍ للإِلْفِ؛ وأمّا تَكَرّرُ شيءٍ لا بدًّا منه؛ كتَكَرّرِ الشّبّه الضّروريّة^(٢) عند الطّبيبِ؛ فهو غيرُ مُنافٍ للإِلْفِ؛ بل موجبٌ له^(٣).

فالحاصلُ : أنّ الجديدَ ألدُّ من المعادِ الغيرِ المألوفِ .

ثمَّ قُربُ التّشبيهِ، وسقوطُهُ عن درجةِ الاعتبارِ؛ لوحدةِ الجهة؛ أي : جهة التّشبيهِ بأن يكونَ أمرًا واحدًا؛ كالسّوادِ في نحو : (زنجيٌّ كالفحمِ)، أو^(٤) لتجانسِ الطّرفينِ وقُربِ المناسبةِ بينهما؛ نحو : تشبيهِ عنبَةٍ كبيرةٍ سَوْداءٍ بأنّها^(٥) كإِجاصَةٍ^(٦)، أو كونه؛ أي : المُشَبّه به أكثرُ الحضورِ لجهةٍ من الجهاتِ؛ كتكرّره على الحسِّ، أو غيره؛ كالبدْرِ؛ [في]^(٧) نحو : (وجهٌ كالبدْرِ) .

(١) « وإلّا » ساقطة من ب .

(٢) في أ، ب : زيادة : « المشهورة »، والسّياق تامٌّ بدونها .

(٣) وعليه قول الشاعر :

أعد ذكْرُ نُعمانٍ لنا إنْ ذكْرُهُ هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوِّعُ

(٤) هكذا — أيضًا — بالعطفِ بـ « أو » في ف . وفي أ بالعطفِ بالواو .

(٥) في أ، ب : « بأنّه » .

(٦) الإِجاصَةُ : ثمرة لنبات من الفصيلة القرنفليّة .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

وَبُعْدُهُ؛ أَي: بُعْدُ التَّشْبِيهِ وَعَدْمُ سُقُوطِهِ؛ أَي: غَرَابَتُهُ وَحُسْنُهُ .
بِخِلَافِهِ؛ أَي: مَا ذَكَرْنَا فِي قُرْبِهِ بِأَنَّ لَا يَكُونُ وَاحِدًا بَلْ كَثِيرًا^(١)؛ إِمَّا فِي
حُكْمِ الْوَاحِدِ أَوْ لَا، أَوْ^(٢) لَا يَكُونُ الْمَشْبُوهُ بِهِ مُجَانِسًا وَمُشَابِهًا
لِلْمُشَبَّهِ^(٣)، أَوْ لَا يَكُونُ كَثِيرَ الْحُضُورِ مَشْهُورًا؛ كَقَوْلِهِ^(٤):

نَارُنْجُهَا بَيْنَ الْغُصُونِ كَأَنَّهَا شُمُوسُ عَقِيقٍ^(٥) فِي سَمَاءِ زَبْرَجْدٍ
فَإِنَّهُ شَبَّهَ النَّارَنَجَ - فِي الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ اجْتِمَاعِ صُورِ حُمْرٍ وَخَضِرٍ
- بِشُمُوسِ عَقِيقٍ فِي سَمَاءِ زَبْرَجْدٍ؛ وَهِيَ لَيْسَتْ مُجَانِسَةً وَلَا قَرِيبَةً الْمُنَاسِبَةَ
لِلْمَشْبُوهِ، مَعَ أَنَّهَا نَادِرَةٌ الْحُضُورِ؛ وَهَذَا جَاءَ تَشْبِيهًا نَادِرًا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ
وَالْبُعْدِ .

وَكُلَّمَا كَانَ التَّرْكِيبُ؛ أَي: فِي وَجْهِ الشَّبَّهِ أَكْثَرَ فَهَوُ؛ أَي:
التَّشْبِيهِ^(٦) / أَغْرَبُ؛ كَمَا أَنَّه إِذَا كَانَ الْمَشْبُوهُ بِهِ أَبْعَدَ مِنَ التَّجَانُّسِ وَالتَّنَاسُبِ [١/٥٩]

(١) كما مر؛ من تشبيه سِقَطِ النَّارِ بَعَيْنِ الدَّيْكِ، وَتَشْبِيهِ الثَّرْيَا بِعِنَقِ الْكِرْمِ الْمُنُورِ .

(٢) فِي أ: بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ بَدَلًا مِنْ «أَوْ» .

(٣) فِي أ: تَقَدَّمَ الْمَشْبُوهُ عَلَى الْمَشْبُوهِ بِهِ. وَالْأَوَّلَى مَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ لِسَبْقِ تَعْيِينِ الْمَشْبُوهِ بِهِ .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَقَائِلُهُ ابْنُ رَشِيْقِ الْقِيْرَوَانِيّ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ: (٦٠) بِرَوَايَةٍ: «كَأَنَّه
نَجُومٌ».

(٥) الْعَقِيقُ: خَرَزُ أَحْمَرَ يُتَّخَذُ مِنْهُ الْفُصُوصُ . اللَّسَانُ: (عَقَقُ): (٢٦٠/١٠) .

وَقَوْلُهُ: «شُمُوسُ عَقِيقٍ» مِنَ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ لَا مِنَ الْاسْتِعَارَةِ لِلتَّصْرِيحِ بِالطَّرْفَيْنِ. وَكَذَا
مَا بَعْدَهُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «سَمَاءُ زَبْرَجْدٍ» .

(٦) فِي أ: «الشَّبَّه» .

أَوْ أُنْدَرَ فِي الْحُضُورِ فِي الذَّهْنِ^(١) كَانَ أَغْرَبَ؛ فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ - تَعَالَى - :
﴿إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢)؛ «أَي : حَالهَا الْعَجِيبَةُ؛ فِي سُرْعَةِ تَقْضِيَّتِهَا،
وَانْقِرَاضِ نَعِيمِهَا»^(٣) بَعْدَ إِقْبَالِهَا وَاعْتِرَافِ النَّاسِ بِهَا . ﴿كَمَاءٌ﴾ لَيْسَ
لَفْظُ^(٤) الْمَاءِ الْمَشْبَبُ بِهِ؛ وَإِنْ وَلِيَهُ حَرْفُ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمُرَكَّبِ؛
وَإِنَّمَا الْمَشْبَبُ بِهِ مَضْمُونُ الْحِكَايَةِ؛ وَهُوَ زَوَالُ خُضْرَةِ النَّبَاتِ فَجَاءَتْ؛ وَذَهَابُهُ
حُطَامًا بَعْدَمَا كَانَ غَضًّا وَالتَّفَّ وَزَيْنَ الْأَرْضِ بِحُضْرَتِهِ؛ حَتَّى طَمِعَ فِيهِ
أَهْلُهُ، وَظَنُّوا^(٥) أَنَّهُ سَلِمَ مِنَ الْجَوَائِحِ»^(٦).

وتمام الآية : ﴿أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا
يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ
أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَلَدْنَا لَهَا حَصِيدًا
كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾^(٧).
- تَعْرِفْ حُسْنَهُ لِمَا ذَكَرْنَا.

(١) فِي الْأَصْلِ : «الَّذِينَ». وَالصَّوَابُ مِنْ : أ، ب، مِفْتَاحُ الْمِفْتَاحِ .

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ؛ مِنَ الْآيَةِ : ٢٤ .

(٣) فِي أ : «نَعِيمِهَا» .

(٤) فِي أ : «لَفْظَةُ» .

(٥) فِي ب : «ظَنُّوا»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(٦) مِفْتَاحُ الْمِفْتَاحِ : (٨٩٩) .

(٧) سُورَةُ يُوسُفَ، مِنَ الْآيَةِ : ٢٤ . وَتَمَامُ الْآيَةِ : ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ

يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

وتأمل قوله - تعالى - (١): ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ (٢) الآية؛ فإن وجه الشبه (٣) بين المتأفقين وبين ذوي الصَّيِّبِ؛ هو (٤) أنَّهم في المقام المُطْمَعِ في حصولِ المطالبِ لا يحظون إلاَّ بضدِّ المَطْمُوعِ فيه؛ من مجردِ مَقَاسَاةِ الأَهْوَالِ؛ حَتَّى تَرَى أَنَّهُ لَتَرْكِيْبٍ فِيهِ وَقَع تَشْبِيْهًا حَسَنًا .

وقوله؛ أي: التَّشْبِيْه بِأَن يَكُونُ وَجْهَ الشَّبْهِ - كَمَا مَرَّ - (٥)؛ حيثُ قال: حقُّ وجهِ التَّشْبِيْهِ أَن يَشْمَلَ (٦) الطَّرْفَيْنِ صَحِيحًا؛ أي : يَكُونُ شَامِلًا لِلطَّرْفَيْنِ مُتَنَاوِلًا لِهَما . مُعْطِيًا لِلغَرَضِ؛ أي : لَغَرَضِ التَّشْبِيْهِ كَمَلًّا؛ أي : تَمَامًا (٧)؛ والمرادُ : أَن يَكُونُ وَجْهَ الشَّبْهِ (٨) كَامِلًا فِي تَحْصِيْلِ مَا عُلِّقَ بِهِ مِنَ الغَرَضِ (٩)؛ من بيانِ حالِ المُشَبَّهِ، أو بيانِ مِقْدَارِ

(١) هكذا - أيضاً - وردت جملة « قوله تعالى » في ف . وفي أ وردت الجملة كلها ضمن كلام الشارح .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ١٩ . والصَّيِّبُ : المطرُ . تفسير الطبري : (٣٣٤ / ١) .

(٣) في أ : « التشبيه » .

(٤) في ب : « وهو » وهو تحريف بالزيادة .

(٥) ينظر ص : (٦٤٤) ، قسم التحقيق .

(٦) في أ : « يشتمل » .

(٧) في الأصل : « عاماً » والصَّوَابُ من أ ، ب .

(٨) في أ : « التشبيه » .

(٩) في الأصل زيادة : « أي : كاملاً » وإثباتها تكرار لا داعي له .

حاله، أو إمكان وجوده، إلى غير ذلك . غير مُبتدل؛ أي : غير مُمتَهَن مشهورٌ مُتداولٌ يَسْتَعْمَلُهُ الجُمهورُ^(١)؛ بل يكونُ خاصاً مُسْتَعْمَلاً للخواصِّ . وَرُدُّهُ بِخِلَافِهِ بأن لا يكون صحيحاً، أو لا يكون مُعْطِياً^(٢)، أو لا يكون غير مُبتدل^(٣).

وإذا عرفت أسباب القبول عرفت أسباب الرد؛ لتقابل أسبابهما، واستعلام أسباب أحدهما من أسباب الآخر .

التوغل الخامس : في صيغة^(٤) التشبيه، وأدواته؛ وهي: مثل : (كأن) و(الكاف)، و(المثل). ولا يجب ذكر صيغته صريحاً؛ بل قد يُصرَّح

بالتشبيه بأن تُذكر أدائمه، وقد لا يُصرَّحُ / بأن لا تُذكر؛ نحو : (زيدٌ أسدٌ)^(٥)، ويتعين المراد وهو أنه تشبيه؛ لامتناع الحمل؛ حمل الأسد على زيد؛ لأن زيدا ليس بعينه هو الأسد؛ فيلزم المصير إلى أنه تشبيه بحذف كلمته، وفيه^(٦) مبالغة؛ لأنه لما حذف^(٧) كلمة التشبيه فكأنه ادعى أنه

(١) كما في تشبيه الشعر الأسود باللبل — مثلاً — .

(٢) جملة: «أو لا يكون مُعْطِياً» تكررت في ب .

(٣) في أ وردت العبارة هكذا: «بأن لا يكون صحيحاً أو مُعْطِياً أو غير مبتدل» .

(٤) صيغة التشبيه : هي ما يتوصلُ بها إلى وصف المشبه بالمشبه به . وإنما قال : (صيغة)

لأنها قد تكون حرفاً نحو (كأن)، وفعلاً نحو : (يُشبهه) وإسماً نحو : (مثل) .

(٥) كلمة : «أسد» ساقطة من الأصل . ومشتة من أ، ب ، ف .

(٦) أي : في : (زيد أسد) .

(٧) في الأصل : «حُذِفَ» بالبناء للمجهول، ولا يناسبه ما بعده من إجراء الكلام على =

نفس حقيقة الأسد ومن جنسه .

وقد يترك^(١) المشبة لفظاً مراداً معنى^(٢)؛ إذ لو لم يُرد معنى ولم يكن منوياً فيكون استعارة^(٣)؛ إذ لا معنى للاستعارة إلا ذلك . وهذا فيه [أي : في الموضع الذي يُترك المشبه لفظاً ويُراد معنى]^(٤) دعوى التّعين^(٥) للتشبيه والإخبار عنه بذلك؛ كما مر^(٦) أن المُسند إليه [يُحذف]^(٧) عند تعينه للخبر .

فقوله: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾^(٨) تشبيه لا استعارة لذكر^(٩) الطرفين : الخيط، والفجر .

= الغيبة في قوله : « فكأنه ادعى » ، والمثبت من : أ ، ب .

(١) في أ : « ترك » وهو تحريف بالحذف .

(٢) ومثاله قول الشاعر : « أسدٌ عليّ وفي الحروبِ نعمة » فإنه لا بدّ لصحة الكلام من تقدير المبتدأ؛ أي : هو أسد .

(٣) كقولك : « رأيت أسداً »؛ مُريداً بالأسدِ رجلاً شجاعاً .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب ، . ومثبت من أ . وبه يتضح المعنى .

(٥) في ب : « اليقين »؛ وفيه تحريف وتصحيف .

(٦) ينظر ص (٢٩٤) قسم التحقيق .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ ، ب .

(٨) سورة البقرة؛ من الآية : ١٨٧ . ويلحظ أن قوله ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ استشهد به

ضمن كلام المصنّف في أ . وليس كذلك في ف .

(٩) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ : « ولذكر » بالعطف بالواو؛ ولا وجه له .

توضيحه : أن الخيطَ الأبيضَ وهو أوّل ما يبدو من الفجرِ المُعترضِ في الأفقِ كالخيطِ الممدود، والخيطُ الأسودُ وهو ما يمتدُّ معه من غسقِ الليل - شَبَّها بِخَيْطَيْنِ : أبيضَ، وأسودَ؛ ويُنّا بقوله : ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾؛ والفجرُ - وإن كان بياناً للخيطِ الأبيض - لكن لَمّا كان بيانُ أحدهما بيانَ الآخرِ لدلالته عليه اكتفى به عنه؛ ولولا البيان لكانا من باب الاستعارة؛ كما أن قولك: (رأيتُ أسداً) استعارة؛ فإذا زدت (١) من فلان صار تشبيهاً . وأمّا أَنه لِمَ زيد (من الفجر) حتّى صار تشبيهاً وهلاً اقتصر به على الاستعارة التي هي أبلغ؛ فلأنَّ شرطَ الاستعارة أن يدلَّ عليه الحال، ولو لم يذكر من الفجرِ لم يُعلم أن الخيطين مُستعاران فزِيدَ (الفجر) وصارَ (٢) تشبيهاً .

وقد يُترك وجهُ التّشبيه إذا عُلِمَ بالقرائن؛ استغناءً (٣) عن ذكره؛ وفيه قُوَّةٌ ومبالغةٌ لإفادته (٤) تعميمِ المشابهة (٥) .

(١) في ب : « أردت » وهو خطأ ظاهرٌ .

(٢) في أ : « فصار » وفي ب : « حتّى صار »؛ ولا اختلاف في المعنى .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف، وفي ب : « استعارة » وهو خطأ ظاهرٌ .

(٤) في ب : « لإفادة » .

(٥) أي : بين المشبّه والمشبّه به، حتّى يكون المشبّه كأنّه المشبّه به؛ بسبب اشتراكه في ما من شأنه أن يشترك فيه من الصّفات . فقولك : « زيد كالبحر » - مثلاً - أقوى في المشابهة من قولك : « زيد كالبحر في العطاء »؛ لصدق الأوّل على كلّ ما يصحّ أن يكون التّشبيه فيه من كثرة العطاء وكثرة ما هو سبب للحياة؛ من الماء والعلم =

والمراتب^(١)؛ أي : مراتب التشبيه باعتبار المشبه، وكلمة التشبيه، ووجهه، ذكراً وتركاً ثمانية لا يخفى حكمها؛ من تضمنها المبالغة والقوة، وعدم تضمنها إياهما، بما^(٢) ذكرناه، من أن ترك المشبه فيه مبالغة؛ لإفادته التعيين، وترك كلمة التشبيه؛ لأنه الحكم على المشبه بأنه نفس المشبه به، وترك وجه التشبيه؛ لأن فيه قوة لعموم وجه التشبيه^(٣).

[٦٠/أ] أمّا انحصاره في ثمانية؛ فلأنه لما امتنع حذف / أحد الأركان الأربعة وهو المشبه به؛ فلذلك أورث إماماً كل الأربعة أو لا .

الأوّل : قسم^(٤) .

والثاني : إمّا أن يذكر ثلاثة أو لا .

الأوّل : ثلاثة أقسام؛ لأن^(٥) مع المشبه به إمّا المشبه وكلمة التشبيه^(٦)، وإمّا المشبه والوجه^(٧)، وإمّا الكلمة

= وكثرة الانتفاع . بخلاف ما إذا نصّ على واحد منها .

(١) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « فالمراتب » .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « لما » .

(٣) عبارة : « لإفادته ... وجه التشبيه » مثبتة من أ . وهي المناسبة لما ذكره المصنّف قبل .

وفي الأصل، ب، اضطرب السياق وجاء هكذا : « لأنه الحكم على المشبه بأنه المشبه

به، وترك كلمة التشبيه فيه لعموم وجه الشبه » .

(٤) نحو : « زيد كالأسد في الشجاعة » .

(٥) في الأصل زيادة : « يكون » والسياق تامّ بدونها .

(٦) نحو : « زيد كالأسد » .

(٧) نحو : « زيد أسدٌ في الشجاعة » .

والوجه^(١) .

والثاني : إمّا أن يُذكر اثنان، أو لا .

الأوّل: ثلاثة - أيضاً؛ لأنّ مع المشبّه به إمّا المشبّه^(٢)، وإمّا الكلمة^(٣)، وإمّا الوجه^(٤) .

والثاني : قسمٌ واحدٌ^(٥) .

وأما التّفاوتُ بحسبِ القوّةِ والمبالغةِ وعدمه؛ فهو بحسبِ ذكرِ الوجهِ والكلمةِ وعدمه؛ فمتى^(٦) ذُكرَ فلا قوّةَ له^(٧)، ومتى لم يُذكرَ فهو أقوى الكلِّ^(٨) . [ومتى تُرك أحدهما ففيه نوعٌ من القوّة؛ فعليك بالأمثلة وتطبيقها عليه]^(٩) .

(١) نحو : «كالأسد في الشجاعة» .

(٢) نحو : «زيد أسد» .

(٣) نحو : «كالأسد» .

(٤) نحو : «أسد في الشجاعة» .

(٥) نحو : «أسد» .

(٦) في أ : «ومتى» .

(٧) «لأنّ القوّة إما لعموم وجه الشبّه، أو للحكم على المشبّه بأنّه المشبّه به مبالغةً، لا أنّه مثله، وقد عريت هذه المرتبة عن كليهما؛ فلهذا خلت عن القوّة» مفتاح المفتاح (٩١١) .

(٨) «لاشتمالها على القوتين : قوّة الحكم على زيد بأنّه أسد، وقوّة عموم وجه الشبّه» . المصدر السابق (٩١١) .

(٩) ما بين العقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من : أ، ب .

تنبيه :

قد يُعتبرُ التَّشْبِيهُ فِي التَّضَادِّ؛ لِأَنَّ الضَّدَّيْنِ مُتَشَابِهَانِ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدٌّ لِصَاحِبِهِ؛ فَيُجْعَلُ التَّضَادُّ وَجْهًا تَنْزِيلًا لَهُ مَنزِلَةُ الْمَشَابَهَةِ . يُقَالُ لِلجَبَانِ : « أَسَدٌ »، وَلِلْبَخِيلِ : « حَاتِمٌ »، لِتَمْلِيحِ أَوْ تَهْكُمِّ أَي: اسْتِهْزَاءٍ . وَفِي الْكَلَامِ لَفٌّ وَنَشْرٌ^(١)، وَالظَّاهِرُ [أَنَّهُ]^(٢) عَلَى غَيْرِ التَّرْتِيبِ^(٣) .

والتَّمْلِيحُ : أَنْ يُشَارَ فِي فَحْوَى الْكَلَامِ إِلَى مَثَلٍ سَائِرٍ، أَوْ شِعْرٍ نَادِرٍ، أَوْ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ، عَلَى مَعْنَى أَنْ^(٤) يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يَنْتَقِلُ الذَّهْنَ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِهِ^(٥) :

(١) اللَّفُّ وَالتَّشْرُ — كَمَا عَرَّفَهُ السَّكَّاكِيُّ — (المفتاح : ٤٢٥) : « أَنْ تَلْفَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الذِّكْرِ ثُمَّ تُتْبِعُهُمَا كَلَامًا مُشْتَمَلًا عَلَى مُتَعَلِّقٍ بِوَاحِدٍ وَبِآخَرَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ . ثِقَةٌ بِأَنَّ السَّمْعَ يَرِدُ كَلَامًا مِنْهُمَا إِلَى مَا هُوَ لَهُ . وَسَيَأْتِي مَعْنَى — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — ص (٧٩٨) قَسْمَ التَّحْقِيقِ .
(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ، ب .

(٣) فَيَكُونُ قَوْلُهُ : « لِلجَبَانِ أَسَدٌ » مِثَالًا لِلتَّهْكُمِّ، وَقَوْلُهُ : « لِلْبَخِيلِ حَاتِمٌ » مِثَالًا لِلتَّمْلِيحِ . وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثَالَيْنِ صَالِحٌ لِأَنَّ يَكُونَ مِثَالًا لِلتَّهْكُمِّ وَالتَّمْلِيحِ، وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَقَامِ؛ فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مَجْرَدَ الْمَلَاةِ وَالظَّرَافَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى اسْتِهْزَاءٍ وَسُخْرِيَةٍ؛ فَتَمْلِيحٌ، وَإِلَّا؛ فَتَهْكُمٌّ . وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ سَعَدَ الدِّينُ التَّفْتَازَانِيُّ . الْمَطْوُولُ (٣٢٧) .

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ . وَفِي أ، ب : « أَنَّهُ » .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَلَمْ أُعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ . وَالْبَيْتُ فِي الْعَمْدَةِ : (٣١١)، وَحَسَنُ التَّوَسُّلِ : (٦٢)، =

المُسْتَجِيرُ بَعْمَرٍ عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ.
[وقيل: إِنَّهُ بَلْفُظِ التَّمْلِيحِ؛ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى المِيمِ. وَلِكُلِّ
وجهة^(١) [٢].

= ونهاية الأرب : (١٢٧/٧) برواية : « المستغيث ... كالمستغيث ... ».

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٨٨) ، والإيضاح : (٤٢٨/٢) ، وأشار إليه
العباسي في المعاهد : (٢٠١/٤) وساق قصته .

(١) فمن لحظ معنى « الملاحه » سَمَاهُ : تَمْلِيحًا . ومن لحظ معنى : « الإلماح » سَمَاهُ :
إِلْمَاحًا . وعلى كلِّ تسمية فريقيُّ من العلماء . ينظر : معجم البلاغة العربيَّة :
(٦٣٢ ، ٦٥٩) .

على أنَّ صاحبَ المطوَّل أنكر أنَّ تكون الإشارةُ في فحوى الكلامِ إلى قصةٍ أو مثلٍ
أو شعرٍ نادرٍ تَمْلِيحًا ، وقال رادًّا على الشيرازيِّ التسمية (المطوَّل : ٣٢٧) : «وما
وقع في شرح المفتاح من أنَّ التَّمْلِيح هو : أنَّ يُشار في فحوى الكلامِ إلى قصةٍ أو
مثلٍ أو شعرٍ نادرٍ وإن قلنا « هو حاتم » مثال للتَّمْلِيح لا للتَهَكُّم فهو غلط؛ لأنَّ ذلك
إنَّما هو التَّمْلِيح؛ بتقديم اللام على الميم — كما سيحى في علم البديع — وليس في
قولنا «هو حاتم» إشارة إلى شيءٍ من قصة حاتم» .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ .

الأصلُ الثاني : في المجاز .

وقدّمه السّكّاكىُّ على الكناية؛ لما ذكرنا^(١) : أنّه بالنّسبة إليها بمنزلة المفرد من المركّب .

وعلى الاستعارة؛ لتقدّم الجنس على النوع طبعاً .
ويتضمّن التعرّض للحقيقة؛ لأنّ النّظر في الدّلالة العقليّة موقوفٌ على الدّلالة الوضعيّة، والكلام في ذلك مُفتقرٌ إلى بيان وجه دلالات الكلم على مفهوماتها؛ أهي بحسب ذوات الكلم والألفاظ - كما قال عبّاد^(٢) بن سلیمان الضّمري -، أو بحسب تخصيص مُخصّص خارج عن تلك الألفاظ يُخصّصها بتلك المعاني التي تدلُّ عليها ويضعها له^(٣) .

لكنّ دلالة الألفاظ على المعاني يبيّن أنّها بالوضع والتّخصيص؛ لأنّ الأوّل - وهو دلالة اللفظ بالذات على مسمّى دون مسمّى مع استواء نسبه إليهما - ترجيح بلا مرجح .

(١) ينظر ص (٦٢٩) قسم التّحقيق .

(٢) هو/ عبّاد بن سليمان الضّمري المعتزليّ؛ قال عنه ابن المرتضى (طبقات المعتزلة : ٧٧) : «وله كتب معروفة، وبلغ مبلغاً عظيماً، وكان من أصحاب هاشم الفوطيّ، وله كتاب يسمّى الأبواب .» ذكره الأشعريّ وأورد بعض مقالاته : (٢٣٧/١، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢) وكذا عبد القاهر البغداديّ في كتابه الفرق بين الفرق : (١٦١) .

(٣) في الأصل : « ويضعها لذلك » . والصّواب من أ، ب .

وقول عباد: إن ذات اللفظ مُخصَّصةٌ لنفسها / بالمعنى، موجبةٌ [٦٠/ب] لفهمه منها؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكون^(١) بين اللفظِ والمعنى من مُناسبةٍ ذاتيةٍ وإلاَّ لزمَ التَّخصيصُ بلا مُخصَّصٍ^(٢): محمولٌ على ما يدَّعيه الاشتقاقيون^(٣) من رعايةِ الواضعِ^(٤) مُناسبةً ما، كما يقولون: إنَّ للحروفِ [في أنفسها]^(٥) خواصَّ بها تختلفُ؛ كالجهرِ والهمسِ، والشَّدةِ والرَّخاوةِ . كـ(الفصم)^(٦) بالفاء؛ الَّذي هو حرفٌ رخوٌ؛ لكسرِ الشَّيءِ من غير أن يُبين، و(القصم) بالقاف؛ الَّذي هو حرفٌ شديدٌ؛ لكسرِ الشَّيءِ حتَّى يُبين . [وأنَّ]^(٧) للتَّركيباتِ، - أيضاً - خواصَّ كاختصاصِ حركةِ^(٨) عينِ

(١) قوله: «أن يكون» ساقط من أ، ب . ولا اختلاف في المعنى .

(٢) ينظر قول سليمان في شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدِّين الأصبهانيّ: (٢٧٦/١) وحاشية العلامة سعد الدِّين التفتازانيّ على شرح القاضي العضد: (١٩٢/١) .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . والكلمة ساقطة من أ . والاشتقاقيون . نسبة إلى علم «الاشتقاق» الَّذي يتحقَّق بـ«نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنًى وتركيباً، ومغايرتهما في الصِّبغة» التَّعريفات للجرجانيّ: (٤٣) .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب: «الموضع» وهو خطأ ظاهرٌ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) في الأصل: «وكالفصم»؛ بالعطف بالواو . ولا وجه له . والصَّواب من: أ، ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٨) كلمة «حركة» ساقطة من أ .

مثل الفعلان بحركة مُسمَّاهُ؛ نحو : الحيوان، والتَّزوان^(١)، ولأجل رعايتها
 خُصِّصَ كلٌّ: بما يناسبها؛ لا على ما هو الظَّاهرُ منه^(٢). وإلَّا^(٣) لا مُتَّعَ نقله
 إلى الجاز؛ لأنَّ ما بالذَّات لا يزول بالغير، ولا مُتَّعَ [اشتراك]^(٤) اللَّفْظِ
 بين متنافيين^(٥)؛ لأنَّ الشَّيْءَ الواحدَ لا يقتضى أمرين بينهما تنافٍ.
 ثمَّ الحقُّ؛ أي : بعد تحقُّقِ كونِ المُخَصِّصِ غيرَ أنْفُسِ الكَلِمِ وذواتِ
 الألفاظ؛ الحقُّ :

إِذَا التَّوْقِيفُ؛ وذلك بأن يضعها الله - عزَّ وجلَّ -^(٦)، ويُوقِفَ
 عباده عليها بالوحي - مثلاً .

أَوْ الإلهام^(٧)؛ وذلك بأن يُلهمَّ عباده بالتَّخْصِصِ؛ حتَّى يضعوها
 ويصطَلحوا عليها.

(١) التَّزوان : ضرب الفحل . ينظر : اللسان (نزو) : (٣١٩/١٥) .

(٢) أي : من قول عبَّاد .

(٣) أي : لو حمل قول عبَّاد على ظاهره؛ وهو أنَّ ذات اللَّفْظِ دالَّةٌ بنفسها على المعنى .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٥) كـ «الجون»؛ للأبيض والأسود . و«القرء»؛ للطَّهر والحيض .

(٦) «عزَّ وجلَّ» غيرٌ موجودٌ في أ، ب .

(٧) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : «والإلهام» بالعطف بالواو، وهو خطأ ظاهرٌ.

والأوّل مذهبُ الأشعريّة^(١).

والثاني : مذهبُ البهشميّة^(٢).

(١) الأشعريّة : فرقة كلاميّة إسلاميّة تنتسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ، وقد اتخذت البراهين والأدلة العقليّة وسيلة في محاجة خصومها لإثبات حقائق الدّين والعقيدة الإسلاميّة . زاد انتشار مذهبها في العهد السلجوقيّ .

أمّا أبرز شخصيّاتها فهم : أبو الحسن الأشعريّ، والقاضي أبو بكر الباقلانيّ، وأبو إسحاق الشّيرازيّ، وأبو حامد الغزاليّ، وإمام الحرمين أبو المعالي، وأبو العزّ الرّازي .
ولهذه الفرقة — مع ما وقعت فيه من البدع والباطل — جهدٌ مشكورٌ ومواقف محمودة في الدّفاع عن السّنة في وجه الباطنيّة والرّافضة والفلاسفة .

ينظر : الملل والنحل للشّهستانيّ: (١/٩٤)، ودرء التّعارض لابن تيميّة: (٨/٢٧٥)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة للدكتور: مانع الجهنيّ: (٨٧/١ — ٩٨) .

(٢) في أ: «الهشميّة» وهو تحريفٌ بالتقص .

والبهشميّة : فرقة من المعتزلة تتبّع أبي هاشم عبد السلام، ومن كنيته اشترق اسمها على طريق التّحت، وهو ابن أبي علي محمد بن عبد الوهّاب الجبائي (ت ٣٢١ هـ) .
ويقال لهذه الفرقة — أيضاً — : «الذّميّة» لقولهم باستحقاق الذّمّ والعقاب لا على من فعل . وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها وانفردوا بمسائل لم يسبقوا إليها .
ينظر : الملل والنحل للشّهستانيّ: (١/٧٨ — ٧٩)، الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي: (١٨٤ — ١٨٥) .

وينظر الخلاف في الواضع بين الأشعريّة والبهشميّة وغيرهم في الأحكام في أصول الأحكام: (١/٧٣ — ٧٨)، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: (٢٨)، وشرح العضد على المختصر (ضمن عدّة شروح): (١/١٩٢) .

ولفظ المختصر وإن كان مُشعراً بمخالفة^(١) السَّكَاكِي؛ لكن من جهة المعنى لا مخالفة؛ قال السَّكَاكِي^(٢): «والحقُّ بعدُ: إمَّا التَّوْقِيفُ والإلهام؛ قولاً بأنَّ المخصَّصَ هو الله - تعالى، وإمَّا الوضعُ والاصطلاحُ؛ قولاً بإسنادِ التَّخصُّيصِ إلى العُقلاءِ» .

ومرجعهما؛ أي : المذهبين : الوضع^(٣)، والتَّخصُّيصُ من الخارج من ذوات [اللَّفْظِ]^(٤) . وهو؛ أي : الوضعُ، تعيينُ لفظةٍ بإزاءِ معنى بنفسها، ويُحترزُ بـ(نفسها) عن المجازِ إذا عَيَّنَّته بإزاءِ ما أردته بقريئة؛ فإنَّ ذلك التَّعيين لا يُسمَّى وضعاً . وقد يُطلبُ بها؛ باللفظةِ معناها الموضوع لها؛ كما أريد بالإِنسان الحيوان النَّاطِقُ، وبالعَشْرَةِ مجموع آحادها؛ وهي الحقيقة . أو يُطلبُ^(٥) معنى معناها كما أريدَ بالإِنسانِ معنى لازم [لمعناه]^(٦)؛ كمعنى الحيوانِ اللازمِ له، أو معنى الخمسةِ اللازمِ لمعنى العشرة؛ وهو المجازِ وأنت تعلمُ أنَّ دلالةَ معنى على معنى^(٧) [ليس]^(٨) من الممتنعاتِ .

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : «لمخالفة» .

(٢) المفتاح : (٣٥٧) .

(٣) لأنَّ التَّوْقِيفَ يعني تعليمَ الوضعِ من الله، والاصطلاحَ يعني اتِّفاقَ العبادِ على الوضعِ . فالمال واحد .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبتٌ من : أ، ب .

(٥) كلمة «يطلب» ساقطة من ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٧) قوله : «على معنى» ساقط من ب . وهو من انتقالِ النَّظَرِ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

وقد يُقصد للمعنى معنى؛ كما أريدَ بطولِ التَّجَادُ طُولِ القَامَةِ، وهو الكِنَايَةُ. والفرقُ بين المجازِ المُعَبِّرِ عنه بقوله : (يُطَلَّبُ بِهَا مَعْنَى مَعْنَاهَا) وبين الكِنَايَةِ المُعَبِّرِ عنها بقوله : (يُقْصَدُ^(١) لِلْمَعْنَى [مَعْنَى]^(٢)) : أن المطلوبَ في الأوَّلِ معنى معناها لا معناها؛ أي : مع عدم كونِ المعنى الأوَّلِ مَقْصُودًا، وفي الثاني يُقْصَدُ معنى المعنى لا مع عدم كونِ^(٣) المعنى الأوَّلِ مَقْصُودًا؛ كما أن العبارةَ مُشْعِرَةً بالفرقِ .

وأقربُ الحدودِ على كثرتها؛ للحقيقةِ والمجازِ / حدودٌ كثيرةٌ [٦١/أ]

- كما ذكرَ ثلاثةَ منها في المفتاح -^(٤)؛ لكنَّ أقربها إلى الحقِّ ما ذكره المصنِّفُ؛ مخترعاً له^(٥) :

(١) كلمة « يُقصد » ساقطة من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . وتقدّم إيرادها ضمن كلام الإيجي .

(٣) في الأصل : « مع كون » . والصواب من أ، ب . لأن قوله : « مع كون » يحتم أن يكون المعنى الأوَّلِ مقصوداً؛ وليس الأمر كذلك، وإثما المقصود عدم وجود مانع يمنع من المعنى الأوَّلِ .

(٤) ينظر : ص (٣٥٨ - ٣٦١) .

(٥) لا شك أن في عدول المصنِّف - رحمه الله - عن تعريفات السَّكَّاكِيِّ الثلاثة؛ مع التزامه غالباً بعبارته؛ واختراعه تعريفاً جديداً - ما يدلُّ على عمق فهم المصنِّفِ لدقائق المسائل البلاغيَّةِ واستيعابه لها؛ فالانتقادات المتَّجهُ إلى تعريفات السَّكَّاكِيِّ دقيقة ومختلفة، منها ما يتَّجهُ إلى الزيادة، ومنها ما يتَّجهُ إلى النقصان . وهذا بخلاف تعريف المصنِّفِ فهو جامع مانع تلقاه من جاء بعده بالقبول فلم يجيدوا عنه، وإن =

أن الحقيقة: لفظٌ أُفيد به معناه^(١) في اصطلاح التّخاطب؛ أيّ اصطلاح كان؛ لغة، أو شرعاً، أو عرفاً عاماً، أو خاصاً؛ وهو ما يُسمّى اصطلاحاً . بمجرد وضع أوّل؛ أي : بلا معونة قرينة وعلاقة واحتياج إلى وضع آخر، فخرج عنه : المجاز، والاستعارة، والمنقول .

والمجاز بخلاف الحقيقة فهو: لفظٌ أُفيد به في اصطلاح التّخاطب لا بمجرد وضع أوّل؛ وذلك ظاهر .

والحدّان قرينان ممّا قال ابنُ الحاجب في مختصره^(٢): الحقيقة هو : «اللفظُ المستعملُ في وَضْعِ أوّلٍ»؛ إذ المراد : «بحسبِ وضعِ أوّلٍ»، كما بيّنه في شرحه له^(٣) . والمجاز هو^(٤) : (اللفظُ المستعملُ في غيرِ وضعِ أوّلٍ على وجهِ يَصِحُّ) .

ولا حاجة؛ أي: في التّعريف^(٥) إلى ذكر العلاقة؛ وهي اتّصال ما للمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له؛ كالسّبيبة، والمجاورة، والمجزئية، وغيرها؛ ممّا ذُكر في الأصول^(٦) . والقريضة؛ وهي : ما تدلُّ على المراد

= اختلفت صيغ بعضهم .

(١) هكنا ضمن كلام الشّارح في الأصل، وفي أ، ب ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٢) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الإيجي له برفقة عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٣) شرح مختصر منتهى السّؤل والأمل للإيجي (ضمن عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٤) مختصر منتهى السّؤل والأمل (ضمن شرح الأيجي؛ برفقه عدّة شروح) : (١٣٨/١) .

(٥) أي : تعريف المجاز .

(٦) ينظر على سبيل المثال : الإحكام في أصول الأحكام : (٢٨/١)، العدة في أصول الفقه : =

وعلى امتناع إرادة معناها الحقيقي؛ إذ لا إفادة^(١) فيه^(٢)؛ في المجازِ دونهما؛ أي العلاقة والقرينة^(٣).

وكلاهما؛ أي: الحقيقة والمجاز، لغويٌّ؛ كـ(الصلاة) في الدعاء^(٤).
والأركانِ المخصوصة^(٥)؛ إذا استعملها اللغويُّ. وشرعيٌّ؛ كـ(الصلاة)
في الأركانِ المخصوصة^(٦)، والدعاء^(٧)؛ إذا استعملها المتشرِّع. وغُرْفِي؛
كـ(الدَّابة) في ذوات الحوافر^(٨)، والفرسِ خاصَّةً^(٩)؛ إذا استعملها أهلُ
العُرفِ العامِّ. واصطلاحِيٌّ؛ كلفظِ (المجازِ) فيما هو مُصطلحٌ عليه عند

= (١٧٢/١)، روضة الناظر وجنة المناظر: (٥٥٤/٢)، منتهى السؤل والأمل: (٢٤).

(١) في الأصل: «لا فائدة» والمثبت من أ، ب، ف.

(٢) «فيه» هكذا وردت — أيضاً — في أ، ف. وسقطت من ب.

(٣) في قول المصنّف: «ولا حاجة ... دونهما» ردّ على من زاد في تعريف المجاز قيداً
آخر غير ما ذكر، كـ(العلاقة)؛ في قول بعضهم (وعلى وجه يصحّ) في قول
بعضهم الآخر. وكذا (القرينة) في زعم من قال: لولاها لم يفهم المعنى المجازي وتبادر
المعنى الحقيقي إلى الذهن. فكلُّ تلك الزِّيادة لا حاجة إليها؛ لأنّ قوله في أوّل تعريف
المجاز: «أفيد» يعني عنها؛ فاللفظ بدون العلاقة والقرينة لا يفيد المعنى المجازي.

(٤) فهي حقيقة لغويّة.

(٥) فهي مجازٌ لغويٌّ.

(٦) فهي حقيقة شرعيّة.

(٧) فهي مجازٌ شرعيٌّ.

(٨) في ب: «الحافر». وهي للحقيقة العرفيّة.

(٩) فهي للمجازِ العرفيِّ.

عُلماء البيان^(١)، والمعبر^(٢)؛ إذا استعمله البياني؛ بحسب الناقل إلى ذلك المعنى من المعنى الأول؛ فإن كان [الناقل]^(٣) أهل اللغة فمجاز لغوي، وإن [كان]^(٤) شرعاً فشرعي، وإن [كان]^(٥) عرفاً فعرفي، وإن [كان]^(٦) اصطلاحاً فاصطلاحي.

وكذا في الحقيقة، لكن بحسب الواضع. ولظهوره لم يتعرض له. قال في المفتاح^(٧): «الحقيقة تنقسم عند العلماء إلى: لغوية، وشرعية، وعرفية». والانتهاؤ عن التثليث، والقصد إلى التبريع خير؛ لأن إطلاق العرفي على العامي: عرفي عامي، وكلما يُراد الخاصي يُقال: اصطلاحي.

قيل^(٨): والمراد به قول السكاكي: تدلُّ^(٩) الحقيقة التي ليست بكناية^(١٠) بنفسها؛ وقوله: (بنفسها) متعلقة بقوله: (تدلُّ)؛ أي:

(١) فهو للحقيقة الاصطلاحية.

(٢) فهو للمجاز الاصطلاحية.

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من أ، ب. وبه يتضح المعنى.

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من أ، ب. وبه يتضح المعنى.

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من أ، ب. وبه يتضح المعنى.

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من أ، ب، وبه يتضح المعنى.

(٧) ص: (٣٥٩).

(٨) في الأصل: «وقيل» بالعطف بالواو. والمثبت من: أ، ب، ف.

(٩) في الأصل زيادة: «على» ولا يستدعيها المقام. وليست في ف.

(١٠) وقيد السكاكي الحقيقة بالتي «ليست بكناية»؛ لأنه يرى أن الكناية من الحقيقة =

يُسْتَعْنَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَرَادِ مِنْهَا بِنَفْسِهَا عَنِ الْغَيْرِ؛ أَي : الْقَرِينَةُ؛ لِتَعْيِينِهَا لَهُ بِجَهَةِ الْوَضْعِ، وَالْمَجَازُ؛ أَي : يَدُلُّ الْمَجَازُ بِقَرِينَةٍ؛ لِعَدَمِ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْغَيْرِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا يَرَادُ مِنْهُ . وَأَمَّا الْمَشْتَرِكُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ^(١) لِأَحَدِهِمَا^(٢)؛ جَوَابٌ لِقَائِلِ^(٣) يَقُولُ : الْمَشْتَرِكُ حَقِيقَةٌ لَيْسَتْ بِكُنَايَةٍ؛ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ بِنَفْسِهِ؛ [بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْقَرِينَةِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى مَا هُوَ مَعْنَاهُ]^(٤) وَتَوْجِيهِهِ : أَنَّهُ مَوْضُوعٌ [لِأَحَدِهِمَا]^(٥) غَيْرٌ مُعَيَّنٌ؛ كـ (الْقُرْء) — مَثَلًا — فَإِنَّهُ لَا يَتَجَاوَزُ الطُّهْرَ وَالْحَيْضَ؛ غَيْرَ مَجْمُوعٍ بَيْنَهُمَا؛ وَفِي ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَرِينَةِ؛ بَلْ يَدُلُّ بِنَفْسِهِ . وَفِيهِ^(٦) حَزَازَةٌ؛ أَي : مَا يُدْغِدُغُ فِي الْقَلْبِ، وَيَحْكُ فِي الصَّدْرِ — [بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ —]^(٧)، وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْضُوعًا لِأَحَدِهِمَا غَيْرَ مُعَيَّنٍ — لَكَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِي مُعَيَّنٍ مِنْهُمَا مَجَازًا؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ هَكَذَا سَمِعْتُ مِنَ الْأَسْتَاذِ / .

[ب/٦١]

= وَأَنَّهَا تَشْتَرِكُ مَعَ الْمَفْرُودِ فِي كَوْنِهَا حَقِيقَتَيْنِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي التَّصْرِيحِ وَعَدَمِ التَّصْرِيحِ؛ وَلِذَا قِيَدَ الْحَقِيقَةَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ بِنَوْعٍ مِنْهَا؛ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَتْ بِكُنَايَةٍ .

(١) هَكَذَا — أَيْضًا — فِي ف . وَفِي أ، ب : «فَمَوْضُوعٌ» .

(٢) قَوْلُهُ : «وَأَمَّا الْمَشْتَرِكُ ... لِأَحَدِهِمَا» مِنْ تَمَامِ قَوْلِ السَّكَّاكِيِّ الْمَتَقَدِّمِ . يَنْظُرُ : الْمَفْتَاخَ

. (٣٦٠)

(٣) فِي ب زِيَادَةٌ : «أَنْ» .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ، أ . وَمَثَبٌ مِنْ ب؛ وَبِهِ يَتَّضِحُ الْمَعْنَى .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقَطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَمَثَبٌ مِنْ أ، ب .

(٦) أَي : فِي قَوْلِهِ : «فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِأَحَدِهِمَا» .

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ، ب . وَمَثَبٌ مِنْ أ .

ولأجل هذه الحزارة قال : (قيل) .

فإن قلت : استعماله في مُعَيَّنٍ منهما مجازاً^(١) يحتاجُ إلى القرينة، ولا يعني بكونه مجازاً [إلا ذلك . قلتُ : ليس كلُّ ما احتاج إليها مجازاً، بل المحتاجُ إلى قرينة تكونُ صارفةً]^(٢) عن الظاهر؛ أي : المعنى الحقيقي؛ وهذه القرينة ليست صارفةً بل معيَّنة للمُراد .

وحاصلُ^(٣) الفرق بين القرينتين : أن قرينةَ الجِازِ قرينةٌ للدلالة، وقرينةُ المُشتركِ قرينةٌ لتعيين الدلالة؛ لأنَّ له دلالةً إجماليةً، وبالقرينة يتبيَّن المرادُ .
وها هنا تنبيهٌ : وهو أنَّ حاله بحسب الوضع : أنَّه موضوعٌ لهذا مُعَيَّنًا، ولذلك^(٤) مُعَيَّنًا .

وبحسب الاستعمال : أنَّه مختلفٌ فيه أيجوزُ استعماله في معيَّبه أم لا ؟ .
وبحسب الفهم : أنَّ المتبادرَ إلى الذهن مفهومٌ أحدهما غير مُتعيَّن^(٥)؛
كما تصوَّره السُّكَّاكِيُّ في الوضع — أَيْضًا^(٦) .

واللَّفْظَانِ؛ أي : لفظ (الحقيقة) ولفظ (الجاز)، في مَعْنِيهِمَا^(٧)

(١) قوله : «منهما مجاز» غيرُ موجودٍ في أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٣) في أ : «حاصل» بدون العطف .

(٤) في أ، ب : «ولذاك» .

(٥) في أ، ب : «معين» .

(٦) في أ زيادة : «والمفهومان معاً عند السامع» .

(٧) هكذا — أَيْضًا — في ب، ف . وفي أ : «معناهما» .

المذكورين مجازان لغويّان لمكان التّناسب؛ إذ الحقيقةُ فعيلةٌ من الحقِّ؛ بمعنى الفاعل؛ من حقّ الشّيء^(١) يَحِقُّ؛ إذا وجبَ وثبتَ؛ أي: الثّابتُ لثباتها في مَوْضعها الأصلي، والموضوع له الأوّلي. أو بمعنى المفعول من حَقَّقْتُ [الشّيء]^(٢) أحقّه؛ إذا أثبتّه؛ أي: المثبت؛ لكونها مُثبِتةً في موضعها الأصلي؛ غير منقولة عنه إلى غيره.

ولمّا كان الفعيلُ الذي بمعنى المفعول مستويّاً فيه المُذكرُ والمؤنثُ؛ مُستغنياً عن التّاء - قال: والتّاءُ لتقديرها؛ أي: لفظة الحقيقة. و(التّاءُ لتقديرها) مُبتدأٌ وخبرٌ، قَبْلُ؛ أي: قبل التّسميّة، وإطلاقها على المعنى الاصطلاحيّ غير مُجرّاة على موصوف؛ أي: غير مذكور موصوفها؛ وهو: (الكلمة)؛ لأنّ الفعيلَ المفعولي لا يستوي فيه المُذكرُ والمؤنثُ؛ إلا إذا كان موصوفه مذكوراً معه؛ نحو: (رجلٌ قتيلٌ، وامرأةٌ قتيلٌ). أمّا إذا كان غير مذكورٍ فلا يستوي؛ بل يُذكرُ للمُذكرِ، ويؤنثُ للمؤنثِ؛ نحو: (مررتُ بقتيلِ بني فلان، وقتيلةِ بني فلان)، وإذاً^(٣) هذا على تقديرِ كونها بمعنى المفعول؛ فكأنّه^(٤) قال: والتّاءُ على هذا الوجه الأخير المتّصلِ ببحث التّاء به^(٥)؛ لأنّ على الوجه الأوّل لا حاجة إلى هذا التّوجيه للزوم كونها

(١) كلمة «الشّيء» ساقطة من ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبتٌ من أ، ب.

(٣) في الأصل: «وإذ» والصّواب من أ، ب.

(٤) في أ، ب: «وكأنّه».

(٥) «به» سقطت من أ.

مؤنثة مُطلقاً؛ لعدم استوائهما فيه، وإن كان لفظاً^(١) المفتاح مُشعراً بكونه علّة للوجهين^(٢).

وقال الأصوليون : التّاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية^(٣).

والجوازُ مَفْعَلٌ من الجوازِ؛ أي: العبور^(٤)؛ لأنّه [أي: اللفظ المجازي]^(٥) عَبَرَ عن معناه إلى غيره؛ فالمناسبة^(٦) مرعية .
ولفظه^(٧) مُشعراً بأنهما مجازان بمرتبة .

(١) في الأصل زيادة : « كلام » . ولم أثبتها لتمام السياق بدوئها، ولعدم وجود فائدة في ذكرها .

(٢) أي : حالة كونها بمعنى الفاعل؛ لأنّه يُذكَرُ ويؤنثُ سواء كان جارياً على الموصوف كقولك : « رجل ظريف، وامرأة ظريفة »، أو لا؛ كقولك : « رأيت ظريفاً، ومررتُ بظريفة » . وحالة كونها بمعنى المفعول؛ لأنّه إذا لم يكن جارياً على الموصوف فإنّه يُذكَرُ ويؤنثُ؛ كما سبق أن بيّنه الشّارحُ .
أمّا لفظ السّكّائيّ المشعر بذلك فهو قوله (المفتاح : ٣٦٠) : « وأما التّاء فهو عندي للتأنيث في الوجهين، لتقدير لفظ الحقيقة قبل التّسمية صفة مؤنث غير بجمرة على الموصوف . وهو الكلمة » .

(٣) ومثاله قولهم : « مسألة غلوط » بغير تاء في الوصفية؛ فإذا أُريد نقلها إلى الاسمية قيل : « مسألة غلوطه » . وينظر قول الأصوليين في : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشّوكانيّ : (٦٢/١) .

(٤) هكذا - أيضاً - أُورد قوله : « أي : العبور » في ف . وفي أورد ضمن كلام الشّارح .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .
(٦) في ب : « والمناسبة » .
(٧) أي : لفظ المصنّف .

لكن ذكر أهل الأصول: أن الحقيقة مجازٌ بثلاث مراتب؛ لأنهم قالوا:
الحقيقة بمعنى: الثابت، أو المثبت، ثم نُقل إلى العَقدِ المطابق، ثم إلى
القولِ المطابق، ثم إلى المعنى الاصطلاحي.

والمجاز مجاز^(١) بمرتين؛ لأنه مَفْعَلٌ من الجواز؛ بمعنى المصدر، أو
المكان، ثم نُقل^(٢) إلى الفاعل؛ أي: الجائر، ثم نُقل إلى المعنى الاصطلاحي.
واعلم: لَمَّا بَيَّنَّ المناسبة بين اللَّفظين^(٣) ومَعْنِيهما، وكان محلُّ أن
تلتبس المناسبة بالوصف؛ أراد أن يُبيِّنَ أن المناسبة غيرُ الوصف؛ أي: الاسم
الموضوع للشَّيءِ لمناسبة؛ كالأحمر [إذا سُمِّيَ به إنسانٌ لِحمرته غير الاسم
الذي هو الوصفُ كالأحمر]^(٤) الذي يُوصف به ذو الحَمرة .

فالمُناسبةُ تصحُّحُ الوَضْع؛ أي: اعتبار المعنى في التَّسمية لتصحِّح
الوضع، وترجيح ذلك الاسم على غيره^(٥) حال الوضع .

والوصفُ يصحُّحُ الإِطلاق؛ أي: اعتبار المعنى في^(٦) الوصفِ
لصحة إطلاقه عليه .

ولهذا يُشترطُ بقاء المعنى في الوصف دون التَّسمية؛ فإذا^(٧) زالتِ

(١) كلمة: « مجاز » ساقطة من ب .

(٢) كلمة: « نقل » ساقطة من ب .

(٣) أي: لفظي الحقيقة والمجاز .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ويبدو أنه من انتقال النظر . ومثبت من أ، ب .

(٥) في أ: « غير » .

(٦) قوله: « التسمية ... المعنى في » ساقط من ب . وهو من انتقال النظر .

(٧) في أ، ب: « وإذا » .

الحُمْرَةُ زال وصفه بها، وَلَمْ تَزَلْ تَسْمِيَّتُهُ^(١) بـ «أحمر» . والغرضُ أَنْ
اعتبار المعنيين المذكورين في اللَّفْظَيْنِ ليس لصحَّةِ تسميتهما بهما،
وإطلاقهما عليهما؛ بل لترجيح تسميتهما^(٢) [على تسميتهما]^(٣) بغيرهما^(٤)
من الأسماء .

فاعتبر ما قلنا بالقارورة؛ فإنها لمناسبة استقرار الشيء فيها وضعت
لتلك الرجاجة المخصوصة^(٥)، ورجح ذلك الاسم إطلاقاً عليها لأجلها؛
ولهذا لم يُزل عنها اسمها لو لم يكن شيء فيها مُستقرّاً، ولم يصح إطلاقها
على الدَّن^(٦) - مثلاً، وإن استقرَّ فيه الشيء؛ بخلاف ما لو كانت وصفاً .
وبالجن؛ فإنه لاستتاره واجتنانه عن النَّظَرِ وُضع لذلك النوع؛ ولهذا
لم يُزل عنه ذلك الاسم، على تقدير عدم الاجتنان، ولم يصح إطلاقه على
المَلَك؛ وإن كان مُجْتَنَئاً عن النَّظَرِ^(٧) .

(١) في ب : « التسمية » .

(٢) قوله : « وإطلاقهما ... تسميتهما » غير موجود في أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ويبدو أنه من انتقال النَّظَرِ . ومثبت من أ، ب .

(٤) في أ : « لغيرهما » .

(٥) كلمة : « المخصوصة » ساقطة من أ .

(٦) الدَّن : إناء حزفٍ مستطيل مُقَيَّر؛ له عُسْعُسٌ لا يقعد إلا أن يُحفر له . ينظر :

اللِّسان (دذن) : (١٥٩/١٣)، والقاموس المحيط (دذن) : (١٥٤٥) .

(٧) عبارة : « وضع ... النَّظَرِ » ساقطة من ب، ويبدو أنها من انتقال النَّظَرِ .

ونحوهما؛ كالمُرْعَثِ^(١)، وتَأَبَّطَ شَرًّا^(٢)، والدَّبْرَانِ^(٣)، والعيوق^(٤).
ولقد عبّر الأستاذُ عن المسألة، بعبارةٍ في غاية الحسنِ^(٥)؛ في شرحه

(١) لقب أطلق على الشاعر الضَّرِيرِ بشار بن برد للبسّه في الصَّغَرِ رَعائًا (جمع رَعْنَة)، وهي : الحلق . ينظر : سير أعلام النبلاء : (٢٤/٧) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . ولم يصحّ إطلاقه على غيره ممّن أتخذ رَعْنَة مثله .
(٢) لقب أطلق على أبي زهير؛ ثابت بن جابر الفهمي شاعر جاهليٌّ؛ لأنه أخذ سيفًا أو سكينًا تحت أبطه وخرج . فقيل : تأبَّط شرًّا وخرج . (ينظر سبب التسمية وترجمة الشاعر في : الأعلام : ٩٧/٢) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله، ولم يصحّ إطلاقه على كلِّ من تأبَّط سيفًا مثله.
(٣) الدَّبْرَان : اسم لنجمٍ يدبر الثُّرَيَّا، سُمِّي دبرانًا لأنّه يتبع الثُّرَيَّا . (اللِّسان : (دبر) : (٢٧١/٤) .

فصحّ إطلاقه عليه في جميع أحواله . ولم يصحّ إطلاقه على كلِّ شيءٍ وقع خلف شيءٍ آخر .

(٤) العيوقُ : اسم لكوكبٍ أحمرٍ مضيءٍ بجبال الثُّرَيَّا في ناحية الشَّمَالِ، ويطلع قبل الجوزاء . سُمِّي بذلك لأنّه يعوق الدَّبْرَانِ عن لقاء الثُّرَيَّا . اللِّسان (عوق) : (٢٨٠/١٠) .

فصحّ إطلاقه عليه . ولم يصحّ إطلاقه على كلِّ شيءٍ عاق عن شيءٍ مثله .
قال سيبويه موضحًا هذا المعنى بعد إيراده كلمتي : الدَّبْرَانِ، والعيوق (الكتاب : ١٠٢/٢) : «فإن قال قائل : أيقال لكلِّ شيءٍ صار خلف شيءٍ دَبْرَانِ، ولكلِّ شيءٍ عاق عن شيءٍ عيوق ... فإنك قائل له : لا ...» .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب .

لمختصر^(١) ابن الحاجب^(٢)؛ وهي : أن وجود المعنى [في]^(٣) محل التسمية قد يُعتبر من حيث إنه مُصَحَّحٌ للتسمية مُرَجَّحٌ لها من بين الأسماء؛ من غير دخوله في التسمية . والمراد : ذاتٌ مخصوصةٌ فيها المعنى؛ لا من حيث هو فيها؛ بل باعتبار خصوصها؛ وهذا لا يطرُدُ، وقد يعتبر من حيث إنه داخلٌ في التسمية؛ والمرادُ : ذاتٌ ما باعتبار نسبة / له إليها؛ وهذا يطرُدُ في كل [٦٢/ب] ذات كذلك .

وحاصلُهُ : الفرقُ بين تسمية الغير لوجوده فيه، أو بوجوده فيه^(٤) .
 لا تَزِلُّ^(٥)؛ فإنه مزلةٌ للأقدام، مضلةٌ للأفهام؛ فإن^(٦) كثيراً إذا سمعوا قولَ القائل : وُضِعَ هذا الاسمُ لهذا المعنى بهذه المناسبةِ؛ ظنَّ أنه قال : إن هذا الاسمَ^(٧) صفةٌ .

(١) في أ، ب : « مختصر » .

(٢) في أ، ب زيادة : « رحمه الله » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٤) ينظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد) : (١٧٥/١) .

(٥) « لا تزل » جواب الأمر المتقدم، وهو قوله : « فاعتبر » .

(٦) في أ : « وان » .

(٧) في أ زيادة : « لهذا المعنى بهذه المناسبة إلى » والمعنى تامٌ بدونها . ويبدو أنّها تكرر من انتقال النَّظَر . وفي ب سقطت جملة : « لهذا المعنى ... الاسم » وهي نقص من انتقال النَّظَر — أيضاً — .

ثمَّ اللَّفْظُ بعدَ الوضْعِ، وقبلَ الاستعمالِ ليسَ حقيقةً، ولا مجازاً^(١).
 ولا بُدُّ في المجازِ من تَصَرُّفٍ؛ إذ ما لم يتصَرَّفْ نوعٌ تَصَرُّفٍ؛ بل
 يُستعملُ كما يقتضيه وضعُ اللُّغَةِ والعقلُ لا يكونُ مجازاً؛ بل حقيقةً.
 وذلك التَّصَرُّفُ [إمَّا]^(٢) في لفظٍ أو معنى؛ وكلُّ واحدٍ منهما إمَّا بزيادةٍ
 أو نُقصانٍ أو نقلٍ؛ والنَّقلُ لمفردٍ^(٣) أو لتركيبٍ؛ فهذه ثمانية أقسامٍ؛
 الحاصلة من مسطَّحٍ ضربِ الإثنيين؛ أي: التَّصَرُّفُ اللَّفْظِي، والتَّصَرُّفُ
 المعنويُّ؛ في الأربعة: الزِّيادَةُ، والنُّقصانُ، والنَّقلُ الإفراديُّ، والنَّقلُ
 التَّركيبيُّ؛ فتكونُ أربعةً في اللَّفْظِ، وأربعةً في المعنى؛ والمصنَّفُ غَيْرُ
 وضعِ المفتاحِ في هذا البابِ تقريباً إلى الضَّبْطِ^(٤)؛ ولعمري إنَّه انضبط
 كما ضبط.

أما وجوهُ التَّصَرُّفِ في اللَّفْظِ فأربعةٌ:

الأوَّلُ: تَصَرُّفٌ بِالنُّقْصَانِ؛ نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٥)؛ أي: أهلها.

(١) وذلك؛ لأنَّ الحقيقةَ إثباتٌ للكلمة في معناها الأصليِّ، وإطلاقٌ للفظٍ وإرادةٌ معناها،
 والمجازُ إخراجٌ للكلمة عن معناها الأصليِّ إلى معنى آخر، وإطلاقٌ للفظٍ وإرادةٌ معنى
 معناه — كما تقدَّم —، وكلاهما لا يوجدان قبلَ الاستعمالِ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصلِ. ومثبُتٌ من أ، ب.

(٣) هكذا — أيضاً — في ب، ف. وفي أ: «بمفرد».

(٤) في الأصل، ب: «اللَّفْظُ» ولا وجه له. والصَّوابُ من أ. وينظر وضعُ المفتاحِ في
 هذا البابِ الَّذي غيَّره المصنَّفُ ص (٣٦٢ — ٣٦٥).

(٥) سورة يوسف، من الآية: ٨٢.

الثاني : مجازٌ بالزيادة؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)؛ فإنَّ الأَصْلَ: ليسَ مثله شيءٌ؛ بزيادة الكاف، وتُقل في باب الإعرابِ القولَ بزيادةِ المثل^(٢)؛ وعلى القولين يصحُّ^(٣) مثلاً للمجازِ بالزيادة . على أنَّ الأَشْبَهَ بالحقِّ: عدمُ كونِ الزيادة، وجعلُه؛ أي : الكلامَ مَسْوقاً لنفي مَنْ يُشْبِه أن يكون مثلاً فضلاً عن المثل حقيقةً؛ وهذا مما زاد [المصنّف]^(٤) على المفتاح، مخترعاً من تلقاء نفسه .

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في الكَشَافِ^(٥) : «قالوا : مثلك لا يبخل؛ فَنَفَسُوا البُخْلَ عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته؛ قصدوا المبالغة في ذلك؛ فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمَّن يسدُّ مسدَّه، وعمَّن هو على أخصِّ أوصافه؛ فقد نفوه عنه؛ ... فإذا عُلِمَ أنَّه من باب الكناية لم يَقَعْ فرقٌ بين قوله: (ليس كالله شيء) وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ إلا ما تُعْطِيهِ الكنايةُ من فائدتها؛ وكأنَّهما عبارتان مُعْتَقِبتان^(٦) على معنى واحد؛ وهو نفي المماثلة عن ذاته .»

[٦٣/] قال ابنُ الحاجبِ في المُتَهَيِّ : قولهم : / أتى بالكافِ لنفي التَّشْبِيهِ؛ أي :

(١) سورة الشورى، من الآية : ١١ .

(٢) ينظر : باب الإعراب لمحمد الإسفرائيني : (١٥٦) .

(٣) في أ : «صح» .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٥) (٢١٧/٤ - ٢١٨) .

(٦) هكذا - أيضاً - في ب، مصدر القول . وفي أ : «حقيقتان» ولا وجه له .

أُتي بها لأن الآية مسوقة لنفي التشبيه؛ أي: إثبات التثنيه لا لنفي الشريك؛ أي: إثبات التوحيد كما هو المتبادر إلى الذهن - غلط؛ إذ يصير المعنى: ليس مثل مثله شيء؛ فَيتناقض؛ لأنه - تعالى - مثل مثله؛ فيلزم نفي ذاته مع ظهور إثبات مثله؛ المُستلزم لإثبات ذاته^(١). والمغلطُ غلط؛ لأن نفي مثل المثل إنما هو بنفي المثل؛ لا بنفي مثل المثل^(٢)؛ لئلا يلزم التناقض؛ فهو تصريح بنفي التشبيه؛ مستلزم لنفي الشريك. ولا يُسلم ظهوره في إثبات مثله؛ بل قاطع في نفيه لدفع لزوم التناقض - كما ذكرنا.

والأشبه بالحق من بين الثلاث ما قال الأستاذ: أنه أشبه بالحق؛ وهو أنه للتوحيد، والتوجيه التوجيه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٣) فَصَدَّقُوهَا

فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٤).

(١) منتهى السؤل والأمل: (٢٣) بتصرف بالزيادة للإيضاح.

(٢) في ب: «المثل مثل» ولا وجه له.

(٣) حذام: هي حذام بنت الرّيان؛ جاهلية يمانية يضرب بها المثل في صدق الخبر، وهي زوج قاتل البيت.

ينظر: مجمع الأمثال: (٤٩٩/٢)، الأعلام: (١٧١/٢)، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام: (٢٥٢/١).

وقيل: إنها حذام بنت العتيك بن أسلم (تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: (٢٣٩/٨) ط. دار مكتبة الحياة).

والذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد (ينظر: ما قاله محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على البيت في شرح ابن عقيل ١/١٠٢).

(٤) البيت من الوافر.

وقد جعلهما؛ أي: المجاز بالزيادة والمجاز بالتقصان، القدماء مجازاً في حكم الكلمة؛ أي: إعرابها^(١)؛ وهو فيما يكتسي الكلمة حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها، أو لأجل إثبات كلمة مُستغنى عنها استغناءً واضحاً، إذ الأصل جرُّ ﴿الْقَرْيَةِ﴾^(٢) بإضافة (الأهل) إليها،

= وجرى هذا البيت مجرى المثل؛ فصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ولا يلتفت إلى مقال غيره معه (ينظر: معجم الأمثال: ٤٩٩/٢ - ٥٠٠)، وفي هذا المعنى جاء به الشارح. ومراده: إن كلام المصنّف هو القول السديد الذي ينبغي أن لا يلتفت إلى ما سواه.

ونسب بعضهم هذا الشاهد لوشيم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. (ينظر: لسان العرب: ٩٣/٢). والصواب: أنه للنجيم بن صعب والد حنيفة وعجل. ينظر: مجمع الأمثال: (٤٩٩/٢)، والعقد الفريد: (٣٦٣/٣)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: (٢٢٥/٢)، وشرح شواهد المغني لعبد الرحمن بن الكمال السيوطي: (٥٩٦/٢)، ولسان العرب (رقش): (٣٠٦/٦).

(١) هكذا في الأصل. وفي أ: «اعرابياً». وفي ب: «اعرابهما».

ومن أولئك القدماء الذين أشار إليهم المصنّف سيبويه في الكتاب: (٢١٢/١)، ابن جنيّ في الخصائص: (٤٤٧/٢)، والفراء في معاني القرآن (٨٦)، والآمديّ في الموازنة: (١٧٤/١).

وعليه فإن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصليّ إلى غيره - توصف بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأصليّ إلى غيره سواء بالزيادة أو بالتقصان.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ﴾.

والتَّصَبُّ مجازٌ، وإذ الأصل نصبُ (المثل)^(١) بجذف (الكاف)، والجرُّ مجازٌ. وقد جعل السُّكَّاءُ هذا النَّوعَ من المُلحِقِ بالمجازِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ المُشَاهَمةِ؛ وهو اشتراكها في التَّعَدِّيِّ عن الأَصْلِ إلى غيرِ أَصْلٍ؛ فكما^(٢) أنَّ الأَصْلَ في الأسدِ الحيوانُ المُفترَس، وقد عُدِّيَ به عنه إلى غيره؛ وهو [الشَّجَاعُ؛ كذلك الأَصْلُ في ﴿وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وقد عُدِّيَ به عنه إلى غيره؛ وهو]^(٣) النَّصَب. لا منه؛ أي : من [الملحق بالمجاز]^(٤) لا من المجاز^(٥).

وأنتَ تعلمُ^(٦) الحالَ إذا قُلْتَ : (عليك بسؤالِ القريةِ) فَإِنَّهُ لا يُعْتَبَرُ التَّعَدِّيُّ في حَكْمِ الكَلِمَةِ وإِعْرَابِهَا؛ إذ القريةُ على تَقْدِيرِ ذِكْرِ الأهلِ على هذا الوجه - أيضاً - مجرورٌ. أو إذا قلتَ^(٧): (ما من شيءٍ كمثلِه)؛ على أن تكون (كمثلِه) صِفَةً لشيءٍ، وخبرٌ (ما) محذوفاً^(٨)؛ أي :

(١) في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ .

(٢) في ب : « وكما » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْلِ، ويبدو أَنَّهُ من انتقالِ النَّظَرِ. ومثبتٌ من أ، ب.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصْلِ، ويبدو أَنَّهُ من انتقالِ النَّظَرِ. ومثبتٌ من أ، ب.

(٥) ينظر رأي السُّكَّاءِ في هذا النَّوعِ في المفتاح : (٣٩٢) .

(٦) هكذا - أيضاً - في ب، ف . وفي أ زيد كلمة « حقيقة » ضمن كلام المصنّف .

(٧) قول الشَّارِحِ : « أو إذا قلت » ورد ضمن كلام المصنّف في أ .

(٨) في الأَصْلِ : « محذوف » . والصَّوابُ من : أ، ب .

موجوداً^(١)؛ فإنه لا يُعتبر التَّعدّي في إعراب مثله على تقديرى^(٢) وجود الكاف وعدمه.

ثُمَّ النَّقْلُ فِيهِمَا بَيْنَ ظَاهِرٍ؛ مِنْ سُؤْلِ الْقَرْيَةِ إِلَى سُؤْلِ أَهْلِهَا؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى سُؤْلِ الْقَرْيَةِ وَأَرَادَ سُؤْلَ أَهْلِهَا . وَمِنْ نَفْيِ مِثْلِ الْمِثْلِ إِلَى نَفْيِ الْمِثْلِ؛ فَهُمَا بِمَجَازَانِ؛ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا غَيَّرَ الْإِعْرَابُ فِيهِمَا فِي الْمَعْنَى؛ وَأَنْهُمَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ بِحَسَبِ التَّصْرُفِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ^(٣) أَحَدُهُمَا مَجَازًا فِي الْإِعْرَابِ، أَوْ مُلْحَقًا بِهِ دُونَ الْآخَرِ؟! .

[ب/٦٣]

وهذا ردُّ أوردته المصنّفُ عليهم^(٤) وتحكّمهم^(٥) إلزاماً لهم .
الثَّالِثُ مِنْ وَجْهِ التَّصْرُفِ؛ وَهُوَ: مَا يَسْمِيهِ السَّكَّاكِيُّ بـ: «المجاز^(٦) اللُّغَوِيُّ الرَّاجِعُ إِلَى الْمَعْنَى؛ الْمَفِيدِ الْخَالِي عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ»:
التَّصْرُفُ بِالنَّقْلِ لِمَفْرَدٍ^(٧)؛ وَهُوَ: إِطْلَاقُ لَفْظِ الشَّيْءِ لِمَتَعَلِّقِهِ؛ أَي: لِمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ.

(١) في الأصل: «موجود». والصواب من: أ، ب .

(٢) في الأصل: «تقدير». والمثبت من: أ، ب .

(٣) هكذا في الأصل . وفي: أ، ب: «يجعل» والمعنى واحد .

(٤) أي: على القدماء؛ الذين يرون أنه مجاز في حكم الكلمة . والسكّاكِيُّ الذي يرى أنه ملحق بالمجاز لا منه .

(٥) في الأصل: «وتحكّم» والصواب من: أ، ب .

(٦) المفتاح: (٣٦٥) .

(٧) هكذا - أيضاً - في: ب، ف . وفي: أ: «مفرد» .

كاليد؛ وهي موضوعةٌ للجارحةِ المخصوصة، تطلقُ: للقدرةِ أو النعمة؛ لأنها - أي: اليد - مَظْهَرُهُمَا^(١) - أي: القدرة، والنعمة -؛ فإنَّ القُدرةَ أكثرُ ما يَظْهَرُ سلطَانُهَا في اليدِ، وبها يكونُ^(٢) البَطْشُ، والضَّرْبُ، والوَضْعُ، والرَّفْعُ، وأنَّ النِّعْمَةَ^(٣) تصدر عن اليدِ، ومن اليدِ تصلُ إلى المُنْعَمِ عليه.

والرَّأوِيَّةُ؛ وهي: اسمٌ للبعيرِ الَّذِي^(٤) يحملُ المَزَادَةَ؛ أي: الظَّرْفُ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ الزَّادُ^(٥)، للمَزَادَةَ؛ لأنها؛ أي: الرَّأوِيَّةُ، حَامِلُهَا؛ أي: المَزَادَةَ، وهو التَّعْلُقُ الحَاصِلُ بَيْنَهُمَا^(٦).

- (١) مَظْهَرُهُمَا : يحتمل أن تكون بضم الميم على اعتبار أنَّها اسم فاعل؛ فالعلاقة السببية .
ويحتمل أن تكون بفتح الميم على اعتبار أنَّها اسم مكان فالعلاقة المحلية؛ لأنَّ اليدَ يمكن أن تعتبر بمنزلة الحلِّ بالنسبة إليها .
- (٢) قوله : « وبها يكون » تكرر في الأصل .
- (٣) في ب : « القدرة » ويخطئها السياق بعدها .
- (٤) في الأصل : « التي » والصواب من أ، ب .
- (٥) الزَّاد : هو الطَّعام الَّذِي يتَّخَذُ للِسْفَرِ والحِضْرِ، والظَّرْفُ الَّذِي يوضع فيه هو المِزْوَدُ، وجمعه مزادود (ينظر : اللسان (زيد) : ١٩٨/٣ - ١٩٩) .
- والَّذِي يبدو لي أنَّ المَزَادَةَ الَّتِي يصحَّ إطلاق اسم الرَّأوِيَّةِ عليها هي الظَّرْفُ الَّذِي يحمل فيه الماء خاصة؛ لِمَا في الرَّأوِيَّةِ من معاني مرتبطة بالماء؛ كالرَّوَاءِ وهو الكثير، أو الرَّيِّ؛ وهو ضدُّ العَطَشِ (ينظر : اللسان « روي » : ٣٤٥/١٤)، ويؤيد هذا قول ابن سيده في المخصَّص () : والمزادة: الَّتِي يحمل فيها الماء وهي ما فُعم (وسَّع) بجلد ثالث بين الجلدَيْنِ لِيَتَّسِعَ، سَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَكَانِ الزَّيَادَةِ .
- (٦) ويسمَّى هذا التَّعْلُقُ « الحَامِلِيَّةُ » .

والحَفْض - بالحاء المهملة وتحريك الفاء - : متاعُ البيتِ إذا هُيِّءَ ليُحْمَل [يُطَلَق] ^(١) للبعيرِ لمثله؛ أي: لمثل المذكورِ، وهو أَنَّها ^(٢) حاملُها ^(٣)؛ فالعلاقةُ في الصُّورتينِ الحَمَلِ؛ لكن هذا في الاطلاق بعكس ذلك، لأنَّه إطلاقٌ لاسمِ المحمولِ على الحاملِ ^(٤). وليت شعري كيف جعله السَّكَّاكِيُّ من الجازِ؛ والحفْضُ جاء - أيضاً - حقيقةً للبعيرِ الحاملِ للمتاع ^(٥)؟!، قال [في] الصَّحاح ^(٦): «الحفْضُ - بالتَّحريكِ - : البعيرُ الَّذي يَحْمَلُ خُرْثِيَّ ^(٧) البيتِ». والعينُ للرَّيْبِيَّةِ؛ أي: الطَّلِيعَة، وهي الَّذي يَرَبُّ القومَ؛ أي: يَرْقُبُهُمْ. لأنَّها؛ أي: العينُ المقصودُ منه؛ من الرَّيْبِيَّةِ؛ فصارت كأنَّها الشَّخصُ كُلُّه ^(٨).

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) أي : الحفْض .

(٣) أي : البعير .

(٤) ويسمى هذا التعلُّق بـ «المحمولِيَّة» .

(٥) وهذه التسمية - في نظري - ليست مسوغاً كافياً في التَّعَجُّب من صنيع السَّكَّاكِيِّ؛ إذ لا يمتنع أن تكون تلك التسمية من قبيل الجازِ؛ لمكان الجاورة . ثم إنَّ لفظة (الحفْض) - على أقلِّ تقدير - من قبيل المشترك اللفظي لورودها مرَّةً للبعيرِ وأخرى للمتاع . واستعمالها في أحد المعنيين يحتاج إلى قرينة معيَّنة للمراد ولم توجد.

(٦) (٩٠١/٣) .

(٧) الخُرْثِيُّ : متاعُ البيتِ وأنائه . اللِّسان (خرث) : (١٤٥/٢) .

(٨) ويسمى هذا التعلُّق بـ «الجزئيَّة» .

وَرَعَيْنَا غَيْثًا؛ أَي : نَبْتًا؛ لِأَنَّهُ؛ أَي : النَّبْتُ مُسَبَّبُهُ؛ أَي : الْغَيْثُ^(١).
وَأَصَابَتْنَا السَّمَاءُ؛ أَي : الْغَيْثُ؛ لِكَوْنِهِ؛ أَي : الْغَيْثُ مِنْ جِهَتِهَا؛
أَي : السَّمَاءُ^(٢).

وَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا؛ أَي : غَيْثًا؛ لِأَنَّهُ؛ الْغَيْثُ سَبَبُهُ؛ أَي :
النَّبَاتُ؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمُسَبَّبِ لِلْسَّبَبِ^(٣)؛ عَكْسَ الْأُولَى^(٤).
وَمِنْهُ؛ أَي : مِنْ إِطْلَاقِ الْمُسَبَّبِ لِلْسَّبَبِ؛ لَكِنْ بِمَرْتَبَتَيْنِ؛ قَوْلُهُمْ^(٥) :
أَسْنَمَةٌ - جَمْعُ : السَّنَامِ - الْآبَالِ^(٦) فِي سَحَابَةٍ .
لِأَنَّ السَّنَامَ مُسَبَّبُ النَّبَاتِ^(٧)، وَالنَّبَاتُ مُسَبَّبُ الْغَيْثِ^(٨).

(١) وَيَسْمَى هَذَا التَّعْلُقُ بِـ«السَّبَبِيَّةِ» .

(٢) وَيَسْمَى هَذَا التَّعْلُقُ بِـ«المجاورة» .

(٣) فِي ب : «عَلَى السَّبَبِ» .

(٤) فِي أ : «الْأُولَى» .

وَيَسْمَى هَذَا التَّعْلُقُ بِـ«المسببية» .

(٥) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الرَّحْزِ . وَسَيَأْتِي صَدْرُهُ قَرِيبًا، أَوْرَدَهُ الْمِرْدُ فِي الْكَامِلِ : (٩١/٣) بِرَوَايَةٍ :

«أَسْنَمَةُ الْأَمَالِ» لِأَحَدِ الرَّجَازِ يَصِفُ غَيْمًا . كَمَا وَرَدَ فِي الْكَشَّافِ : (٥٥٧/٣) .

وَرَوَايَةُ الشَّطْرِ قَبْلَهُ : «كَأَنَّمَا الْوَابِلُ فِي مِصَابِهِ»، وَقَبْلَهُ : «أَقْبَلُ كَالْمَسْتَنِّ مِنْ رَبَابِهِ» .

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْمِفْتَاحِ : (٣٦٥)، وَالْمِصْبَاحِ : (١٢٤)، وَالْإِيضَاحِ : (٢٩/٥) .

(٦) الْآبَالُ : جَمْعُ إِبِلٍ .

(٧) وَهَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى .

(٨) وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ .

وأوله :

أقبل في المستن^(١) من ربابه^(٢) .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٣)؛ أي:

يملاؤها^(٤)؛ يقال: أكل في بطنه؛ إذا ملأه نارا؛ لأن أكل أموال اليتامى سبب للنار .

وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾^(٥)؛ أي : / أردت قراءة [٦٤/]

القرآن لكون القراءة مسببة عن إرداتها . وحمل على المجاز؛ لأن الفاء تدل على تعقب الاستعاذة عنها؛ لكنها متقدمة عليها؛ كما عليه العمل والسنة المستفيضة، وإذا حمل على الإرادة فتعقب الاستعاذة عنها ظاهر .

وقوله^(٦) : ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^(٧)؛ أي

(١) في أ : «المسن» وهو تحريف بالنقص .

والمستن : موضع جريان الغيث المنهمر، من قولهم : «استنّ الفرس» إذا جرى في نشاط على سننه في جهة واحدة . ينظر : اللسان (سنن) : (٢٢٩/١٣) .

(٢) الرباب : السحاب . اللسان (رب) : (٤٠٢/١) .

(٣) سورة النساء؛ من الآية : ١٠ .

(٤) في ب : يملؤها، وفيه تحريف وتصحيف .

(٥) سورة النحل؛ من الآية : ٩٨ . وتماها : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

(٦) كلمة : «وقوله» ساقطة من أ، ب .

(٧) سورة هود؛ من الآية : ٤٥ .

: أرادَ نداءَ ربِّه بقرينة : ﴿ فَقَالَ ﴾ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ رَبِّ ﴾ هُوَ النَّدَاءُ ؛ فلو لم يُحمل على (أراد) لزم تأخُّرُ الشَّيْءِ عن نفسه .

وقوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ^(١) ؛ أي : الإهلاك ؛ أي : أردنا إهلاكها ؛ وإلا يلزم تأخيرُ الإهلاك ^(٢) عن الإهلاك ^(٣) .

وقوله - تعالى - : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٤) ؛ أي : ما دعاك إلى أن لا تسجد ؛ لأنَّ الصَّارِفَ عَنِ الشَّيْءِ دَاعٍ إِلَى تَرْكِهِ ؛ فيشتركان في كونهما من أسبابِ عدمِ الفعل ؛ فتكون (لا) على هذا الوجه غيرَ زائدة ؛ كما قال في الكشَّاف : إنَّها زائدة ^(٥) .

وقال الأستاذ : الحملُ على أن التَّقْدِيرَ : ما منعك في أن لا تسجد ؛

(١) سورة الأعراف ؛ من الآية : ٤ .

(٢) المدلول عليه بقوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ .

(٣) في الأصل : « الهلاك » والمثبت من أ ، ب . وهو الأولى حتى لا يتصور التغاير بينهما .

وهذا الإهلاك هو المدلول عليه بقوله : ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ .
على أن طاش كبري زاده أورد للآيتين الأخيرتين توجيهات أخرى ؛ تخرجهما من باب المجاز ؛ قال (شرح الفوائد الغيائية / ٢٢٧) : « ويمكن أن تكون الفاء في الآيتين مجرَّد الترتيب في الذِّكْر ؛ فحينئذ لا مجاز فيهما ، ونظائر هذه كثيرة في القرآن ، وكذا يصح أن يكون الإتيان من ذكر تفصيل الشَّيْء بعد إجماله ، ومن إطلاق المسبب وإرادة السبب » .

(٤) سورة الأعراف ؛ من الآية : ١٢ .

(٥) ينظر : الكشَّاف : (٨٦/٢) .

مع إبقاء المنع على أصله وعدم زيادتها أولى؛ لأنَّ حذف حرف الجرِّ مع (أنَّ) كثيرٌ مستمرٌّ كثرة لا يصلُ المجازُ والزيادةُ^(١) درجتها^(٢).

والقرآنُ مملوءٌ منه؛ من المجاز؛ كما تشهد بذلك^(٣) الآياتُ المذكورة؛ فلا تلتفت إلى قول من ينفيه؛ أي: المجاز، فيه؛ في القرآن؛ وهم الظاهرية؛ فإنَّ مبنى وهمه؛ أي: وهم النَّافي:

إمَّا عدمُ جوازِ إطلاقِ اسمِ المتجوِّزِ على الله - تعالى - . ولكن^(٤) ذلك؛ أي: عدم الإطلاقِ لِوَجْهين: لعدم التَّوقيف؛ فإنَّ أسماءَ الله - تعالى - [الحسنى] ^(٥)توقيفيةٌ . أو لإيهامه؛ أي: إطلاق التَّجوُّزِ عليه - تعالى - التَّوسُّعَ فيما لا ينبغي، يقالُ: فلانٌ متجوِّزٌ؛ أي: متوسِّعٌ فيما لا ينبغي.

وإمَّا؛ قسيمٌ لقوله: (إمَّا عدم)، كونه - المجاز - يوجبُ الإلباسَ؛ إذ لا يُعلمُ المرادُ عنه بالوضع وبذاته؛ ولكن^(٦) لا التباسَ^(٧) مع القرينةِ

(١) في ب: «بالزيادة» وهو تحريف بالقلب .

(٢) لم أقف على قول الأستاذ - فيما بين يدي من مؤلفاته - ولعله مما نقله عنه تلميذه.

(٣) في أ، ب: «يشهد به لك» والمعنى متقارب .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . والكلمة ساقطة من أ .

(٥) ما بين المعقوفين غيرٌ موجودٍ في الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) كلمة: «لكن» وردت ضمن كلام المصنِّف في أ . وليست في ف .

(٧) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، ب: «لا إلباس» .

الدَّالَّةِ عَلَى الْمَرَادِ .

وهذا من المزياداتِ عَلَى الْأَصْلِ^(١) .

ومنه؛ من المجازِ بِالتَّقْلِيلِ لمفرد: قولك لِلْحَفَّارِ: (ضَيْقٌ فَمِ الرُّكِيَّةِ)؛ وهي البئرُ؛ أي: توسعته^(٢)، الْمُتَوَهَّمُ لَكَ^(٣)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْحَفَّارِ وَلَمْ يَشْرَعْ بَعْدُ فِي الْحَفْرِ؛ فَكَانَ مُجَرَّدَ مَجَازٍ بِإِرَادَةِ الْحَفَّارِ التَّوَسُّعَةَ يُنْزَلُهُ^(٤) مِنْزَلَةَ الْوَاقِعِ؛ فَيَأْمُرُهُ بِتَغْيِيرِهِ إِلَى الضَّيِّقِ .

وإِنَّمَا فُصِّلَ عَمَّا سَبَقَهُ بِلَفْظِ (مِنْهُ) لِأَنَّهُ نَوْعٌ آخَرُ مِنْهُ .

وعشرةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً؛ فَإِنَّهَا تُطْلَقُ لِلْبَاقِي مِنَ الْعَشْرَةِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ؛ أَي:

لِلسَّبْعَةِ / .

[٦٤/ب]

قال السَّكَّاكِيُّ فِي [باب]^(٥) الاستدلال^(٦): «وَلْتَكَلِّمْ فِي فَصْلِ كُنَّا أَخْرَنَاهُ لِهَذَا الْمَوْضِعِ؛ وَهُوَ بَيَانٌ [حَال]^(٧) الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ؛ فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا؛ فَنَقُولُ: إِنَّ أَصْحَابَنَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ حَيْثُ يَصِفُونَ الْاِسْتِثْنَاءَ بِأَنَّهُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَنْ حُكْمِ دَخَلِ فِيهِ غَيْرُهُ، وَيَعْنُونَ أَنَّ ذَلِكَ الْاِخْرَاجُ يَكُونُ

(١) أي: على ما ورد في المفتاح .

(٢) في ب: «توسيعه» . وزيد بعد هذا في الأصل: «من» والسياقُ تامٌّ بدونها .

(٣) هكذا — أيضاً — وردت: «لك» في ف . وفي أ: لم ترد .

(٤) في أ: «يتزل» .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب .

(٦) المفتاح: (٥٠٧ — ٥٠٨) .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب، مصدر القول .

بكلمات مخصوصة يُعَيَّنُونَهَا، وَأَنْكَ لَتَعْلَمَ^(١) أَنْ إِخْرَاجَ مَا لَيْسَ بِدَاخِلٍ
غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَيُظْهِرُ لَكَ مِنْ هَذَا^(٢) أَنَّ حَقَّ الْمُسْتَثْنَى عِنْدَهُمْ كَوْنُهُ دَاخِلًا فِي
حُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: (لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةٌ دِرَاهِمٍ إِلَّا وَاحِدًا)
يَسْتَدْعِي دُخُولَ الْوَاحِدِ فِي حُكْمِ الْعَشْرَةِ قَبْلَ (إِلَّا)؛ لَكِنْ دُخُولَ الْوَاحِدِ
فِي حُكْمِ الْعَشْرَةِ مَتَى قُدِّرَ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ نَاقِضَ آخِرِ الْكَلَامِ أَوَّلَهُ؛ كَمَا
يَشْهَدُ لَهُ^(٣) الْحَالُ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي التَّنَاقُضِ؛ فَيَلْزَمُ تَقْدِيرُهُ مِنْ قَبْلِ
السَّمْعِ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ الْمُتَكَلِّمِ لِلْعَشْرَةِ جِزَاءً فِي التَّسْعَةِ، وَأَنْ يَكُونَ
قَوْلُهُ: (إِلَّا وَاحِدًا) قَرِينَةً لِحِجَازِ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبٌ، وَهِيَ حُجَجٌ وَمَعَارِضَاتٌ، نَقَّحَهَا الْأُسْتَاذُ
فِي شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى^(٤) .

الرَّابِعُ^(٥) : بِالْتَّقْلِ؛ أَي : التَّصَرَّفِ بِالتَّقْلِ لِتَرْكِيْبِ نَحْوِ: (أَنْبَتَ
الرَّبِيعُ البَقْلَ)؛ أَي: أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ فِي الرَّبِيعِ، وَ(لَيَصْنَعُ الدَّهْرُ بِي مَا شَاءَ
مُجْتَهَدًا)؛ أَي: لَيَصْنَعُ اللهُ بِي^(٦) فِي الدَّهْرِ؛ إِذَا صَدَرَ الْكَلَامُ مِمَّنْ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَعْلَمُ» وَالتَّثْبِتُ مِنْ أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ: «ذَلِكَ» وَالتَّثْبِتُ مِنْ: أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بِهِ» . وَفِي ب: «لَكَ»، وَالصَّوَابُ مِنْ أ، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٤) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْعِضْدِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ (ضَمَّنَ عِدَّةَ حَوَاشِي عَلَى شَرْحِ الْعِضْدِ):

(١٣٢/٢ - ١٤٤) .

(٥) أَي: مِنْ وَجْهِ التَّصَرَّفِ فِي اللَّفْظِ .

(٦) «بِي» سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

يعتقده^(١)؛ أي: ذلك القول كما قال؛ أي: حقيقةً واقعاً في نفس الأمر؛ حسبما أسند إلى ما أسند؛ أي: لا يعتقد أن المنبت هو الربيع، والصانع هو الدهر، وإلا كان حقيقةً لا مجازاً. ولا يدعيه مبالغةً في التشبيه^(٢)، وإلا صار حينئذ من الاستعارة بالكناية.

وهذا يُسمّى: مجازاً في التّركيب لأنّ مُفرداته^(٣)؛ كلّها مُبقاة على حقيقتها، ومجازاً حُكيمياً؛ لتعلّقه بالحكم والإسناد.

وتحقّيقه: إنّ دلالة هَيْئَةِ التّركيبات بالوضع؛ لا بالعقل؛ لاختلافها باللغات؛ أي: بحسب اختلاف اللغات في تقدّم الفاعل في بعض دون بعض؛ كرامي الحجارة (وسنك اذراز^(٤)). وهذه الهيئة^(٥) وضعت للملابسة الفاعل؛ فإذا أُفيدَ بها ملبسةً غيرها^(٦)؛ أي: غير ملبسة الفاعل كان مجازاً لُغةً؛ كما قاله الإمام عبد القاهر^(٧)؛ وأنّه قال

(١) هكذا — أيضاً — في ف. وفي ب: «تمن لا يعتقد».

(٢) كأن يجعل تعلّقهما بالدهر مشابه لتعلّقهما بالفاعل الحقيقي؛ فيطلق التّركيب الموضوع للمشبّه به ويريدُ المشبّه.

(٣) في الأصل: «لا في مفرداته» والمثبت من أ، ب.

(٤) جملة: «وسنك اذراز» ترجمة بالفارسيّة لقوله قبلها «رامي الحجارة».

(٥) أي: هيئة التّركيب في قوله: «أُنبت الربيع البقل» و«ليصنع الدهر بي ما شاء مجتهداً».

(٦) هكذا — أيضاً — في ف؛ على أن الضّمير عائدٌ إلى الملبسة. وفي أ: «غيره» على أن الضّمير عائد إلى الفاعل مباشرة.

(٧) والحقُّ أنّ المتأمّل في كلام الإمام عبد القاهر لا يفهم ما فهمه المصنّف هنا؛ بل كلام =

في موضع من دلائل الإعجازِ بكونه عقلياً^(١) .
 وملايسة غير الفاعلِ في المفعول؛ كقولهم: عيشة راضية^(٢)؛ لأنها
 [١/٦٥] مرضية/ وفي المصدر؛ نحو: (شعرٌ شاعرٍ)، وفي الزمان؛ نحو: (نهاره صائمٌ)،
 وفي المكان؛ نحو: (هر جارٍ)، وفي السبب؛ نحو: (بني الأمير المدينة) .
 وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ مِثْلَ: أَنْبَتَ، وَخَلَقَ، وَأَحْيَا، وَأَشَابَ، مَوْضُوعٌ
 لِلصُّدُورِ عَنِ الْقَادِرِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِيمَا لَهُ اخْتِيَارٌ وَقَدْرَةٌ؛ حَتَّى إِذَا اسْتَعْمَلَ
 فِي غَيْرِ الْقَادِرِ؛ نَحْوُ: (أَنْبَتَ الرَّبِيعُ) يَكُونُ مَجَازًا - كَذَبَهُ غَيْرُ وَجْهِ
 وَاحِدٍ؛ بَلْ وَجْوهٌ كَثِيرَةٌ^(٣)؛ كَلزُومِ التَّقْلِ عَنِ أَحَدٍ مِنْ رُؤَاةِ اللُّغَةِ تَقْيِيدُهُ
 بِأَنَّ وَضْعَهُ لاسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَادِرِ لَهُ؛ لَكِنِ اللَّازِمُ مُنْتَفٍ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ فِي
 العُرْفِ عَلَى الإِطْلَاقِ . وَلزُومِ كَوْنِ المِصَادِرِ - كَقَوْلِنَا: (فَعَلَ النَّارِ فِي كَذَا
 وَكَذَا) - مَجَازًا؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الفِعْلِ وَالمِصْدَرِ لَيْسَ إِلاَّ بِمَجْرَدِ الإِقْتِرَانِ
 بِالزَّمَانِ^(٤) . وَلزُومِ كَوْنِ (شَغَلَ الحَيِيزَ)؛ وَ(قَبَلَ العَرَضَ) مَوْضُوعًا

= الشَّيْخُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المِجَازِ العَقْلِيِّ . وَلَعَلَّ المِصْنَفَ - رَحِمَهُ اللهُ - أَرَادَ

بقوله: « مجازاً لغة » مطلق التَّجَوُّزِ . يَنْظُرُ : دَلَائِلُ الإِعْجَازِ (٤٠٨) .

(١) يَنْظُرُ : ص (٤٠٨) .

(٢) فِي أ، وَرَدَتِ الجُمْلَةُ هَكَذَا : « كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ » .

(٣) فِي ب : « كَثْرٌ » .

وَالعِبَارَةُ رَدَّ عَلَى ابْنِ الحَاجِبِ . يَنْظُرُ رَأْيَهُ فِي مَنتَهَى السُّؤْلِ : (٢١) .

(٤) وَقَدْ نَقَلَ هَذَا الدَّلِيلَ أَحَدُ شُرَاحِ الفَوَائِدِ ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ قَائِلًا (شَرَحَ الفَوَائِدُ؛ خ. =

لاستعماله في غير القادر؛ لأنه ليس بالاختيار؛ كما أن نحو: (أنبت) ليس إلا بالاختيار؛ لكن ادعاء وجود اللازمين بمعزل عن الإنصاف .
 وقيل^(١)، والقائلُ الإمام الرّازي^(٢) : إنه^(٣) مجازٌ عقليٌّ لا لغويٌّ؛ إذ أثبتَ المتكلمُ حكماً غير ما عنده؛ ليتصوّرَ فيفهم عنه؛ عن غير ما عنده.
 ما عنده؛ أي : ينتقلُ الذّهنُ من غير ما عنده^(٤) - أي : المجاز - إلى ما

= ل / ٢٠٠) : « وفي هذا الوجه - وقد ذكره صاحب المفتاح - نظر؛ لأن الفرق بين مدلوليهما لا ينحصر فيما ذكر؛ بل نسبة الحدث إلى شيء ما داخل أيضاً في مدلول الفعل دون مدلول المصدر على ما سيحيء في مباحث الاستعارة؛ لأنه لو لم تكن النسبة داخلة في مدلول الفعل لم يكن بين علم وبين علم في الماضي فرق معنى لكن بينهما فرق » .

غير أنه - أي : الشّارح المعترض - أعاد توجيه الدليل مستدلاً به على المراد من زاوية أخرى؛ فقال :

«فالأوّل أن يقال : لا نسلم أن الفعل لو كان موضوعاً لصدوره عن القادر يلزم من إسناده إلى غير القادر أن يكون مجازاً؛ لأنّ المسند إليه هو المحل المقوم للمصدر، لا الموجد له، وهو ظاهر . والفعل له ملابسات شتى؛ تعلّق بالموجد، وتعلّق بالقابل، وتعلّق بكل ما هو معمول له، واستعمال الفعل فيه على وجهه حقيقة . وإنّما يلزم كونه مجازاً لو أقيم المسند إليه مقام موجهه وليس كذلك » .

(١) هكذا - أيضاً - في ف بالعطف بالواو . وفي ب : « قيل » .

(٢) ينظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : (١٧٣ - ١٧٤) .

(٣) أي : نحو : « أنبت الرّبيعُ البقل » . الصّادر عن لا يعتقد ولا يدّعيه مبالغة .

(٤) قوله : « ليتصوّر ... ما عنده » ساقطٌ من ب . وهو من انتقال النّظر .

عنده - أي: الحقيقة - . ويتميزُ هذا المجازُ عن الكذبِ بالقرينة؛ إذ الكاذبُ لا ينصبُ قرينةً على أنه ليس كذلك عنده .

[و] ^(١) قال؛ أي: السَّكَاكِي، إِنَّهُ استعارةٌ بالكناية؛ كَأَنَّهُ؛ أي : المتكلم، ادَّعى الرَّبِيعَ فاعلاً حقيقياً، وتصوره بصورته، والقرينةُ إسنادُ ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي؛ أي: الإنبات إليه؛ وذلك للمبالغةِ في التَّشْبِيهِ ^(٢) .

(١) ما بين المعوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبتٌ من أ، ب، ف .

(٢) بالرغم من أن السَّكَاكِيَّ فصل القول في المجاز وتقسيماته بما قرره الإمام عبد القاهر الجرجاني، والفخر الرازي، والزمخشري، فمن سبقه إلا أنه جاء في نهاية المطاف وختم حديثه في هذا المبحث بقوله (مفتاح العلوم : ٤٠٠) :

«هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأوصحاب، من تقسيم المجاز إلى لغويٍّ وعقليٍّ، وإلا فالذي عندي هو نظم هذا القول في سلك الاستعارة بالكناية؛ يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه، على ما عليه مبنى الاستعارة — كما عرفت — وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ... وإني بناء على قولي ههنا وقولي ... وقولي ... على ما سبق أجعل المجاز كله لغوياً». ثم شرع في بيان تقسيمات جديدة تتفق ورأيه الذي ابتكره .

ومع أن بعض الدارسين المتأخرين اعتذر عن السَّكَاكِيَّ في سلوكه هذا النهج بأنه يهدف منه إلى تقليل الأقسام تسهياً على الدارسين (ينظر : شرح الفوائد لطاش كبري زاده : ٣٥٥) إلا أن هذا لا يشفع له؛ لعدم جريه عليه في المباحث البلاغية الأخرى؛ لما عرف به كتابه من التَّقسيمات والتعريفات من ناحية، ولعدم صدق إجماله في هذا المبحث بالذات من ناحية أخرى؛ حيث يؤخذ عليه أنه بناه على =

وابنُ الحَاجِبِ جعلَ المَجازَ في (أُنبت)، وقال: معناه: تَسبَّبَ الرِّبيعُ عادةً لإنباتِ البَقْلِ .

والمصنّفُ ضَبَطَ المذاهبَ في شرحِ المختصرِ بقوله^(١) : «واعلم^(٢) : أَنَّهُم قد اختلفوا في نحو: (أُنبتَ الرِّبيعُ البَقْلَ)؛ لعدمِ كونِ الرِّبيعِ هُوَ الفاعلُ حَقيقَةً، فلا بُدَّ^(٣) من تأويلٍ في اللَّفظِ، أَوْ في المعنى؛ وإِلَّا لكانَ كذبًا. والتَّأويلُ في اللَّفظِ إمَّا في الإنباتِ، أَوْ في الرِّبيعِ، أَوْ في التَّركيبِ؛ فهذه احتمالاتُ أربعة :

الأوَّلُ : التَّأويلُ في المعنى؛ وهو أَنَّهُ أوردَهُ ليتصوَّرَ فينتقلُ الذَّهنُ منه

إلى إنباتِ الله - تعالى - فيه؛ فيصدقُ به؛ وهو قولُ الإمامِ الرَّازِيّ : إِنَّ [٦٥/ب]

= مطلق المشابهة - أي : مشابهة - دون ملاحظة ما تختص به الاستعارة المكنية من وجوب تحقق التشبيه فيها بين أمرين يلتقيان في أحص صفات المشبه به . على خلاف ما عليه المجاز العقلي الذي يُكتفى فيه بعلاقات أخرى غير التشبيه كالسببية والزمانية .

ينظر ما قاله أ.د. عبد الستار زُموط؛ ردًّا على ترجيح الطيبي رأي السكاكي المتقدم في تحقيقه كتاب التبيان: (٤٠٤) . وما قاله أ.د. محمد محمد أبو موسى في كتابه خصائص التراكيب : (١٤٣)؛ حيث استمدا ردهما على السكاكي ممَّا ردَّ به الخطيب القرويي عليه في الإيضاح : (١٠٢/١) .

(١) بتصرف يسير : (١٥٥/١) .

(٢) هكذا - أيضًا - في مصدر القول . وفي ب : « وإذا علم » .

(٣) في الأصل : « ولا بدَّ »، والمثبت من : أ، ب، مصدر القول .

المجازَ عقلي لا لغوي .

الثاني: أن التَّأْوِيلَ في (أنبت)، وهو للتسبب^(١) العادي؛ وإن كان وضعه للتسبب^(٤) الحقيقي؛ وهو قول ابن الحاجب؛ صرح به في المنتهى .

الثالثُ : أن التَّأْوِيلَ في (الربيع)؛ فإنه تُصوَّرُ بصورة فاعل حقيقي؛ فأُسند إليه ما يُسند إلى الفاعل الحقيقي؛ مثل فعلمهم في قوله^(٢) :

صبحنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوَى أَرْوَمَتِهَا ذَوْوَهَا .
حيثُ جعلوا^(٣) (المُرْهَفَاتُ) شَرَابًا؛ وهو قولُ السَّكَاكِيِّ : إِنَّهُ
من الاستعارة بالكناية^(٤) .

الرَّابِعُ : أن التَّأْوِيلَ في التَّرْكِيبِ؛ وهو أن^(٥) كلُّ هيئةٍ تركيبيةٍ
وُضِعَتْ بِإِزَاءِ تَأْلِيفٍ مَعْنَوِيٍّ؛ وهذه وُضِعَتْ لملايسة^(٦) الفاعلية، فإذا

(١) في الأصل، أ: «التَّسَبَّبُ»، وفي ب: «السَّبَبُ»، والصَّوَابُ من مصدر القول .

(٢) البيتُ من الوافر . وقائله كعب بن زهير . قاله ضمن قصيدة قالها بعد قتال دار بين مزينة والخزرج . ويُروى - أيضاً - : «أبان» مكان : «أباد» .

ينظر البيت في شرح ديوان الشاعر للسكري: (١١٢)، وشرح الحماسة للبريزي : (١٩/٣) . ط . عالم الكتب .

واستشهد به كاملاً في المفتاح في قسم النحو : (١٣٢) . وبشطره الأوَّل في قسمي المعاني والبيان : (٣٨٣) .

(٣) في ب : «جعل» .

(٤) ينظر ص : (٣٨٤) .

(٥) «أن» ساقطة من ب .

(٦) في أ : «ملايسة» .

استعملت للملابسة^(١) الظرفية أو نحوها كان مجازاً؛ وذلك نحو : (صامَ نهاره)^(٢) و(قامَ ليله)؛ وهذا مختارُ عبد القاهر» .

وتوهمَ صاحبُ الإيضاح ذهابَ السَّكَاكِيِّ إلى أن المراد بـ(الرَّيِّع) الفاعلُ الحقيقيُّ حقيقةً؛ لا أنه متصوَّرٌ بصورة فاعل حقيقيٍّ؛ فأوردَ عليه اعتراضات؛ حاصلها :

أنه يَسْتَلْزِمُ أن يكون المرادُ (بعيشة) في قوله : ﴿فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(٣) : صاحبها - كما سيأتي -^(٤) .
وأن لا تصحَّ الإضافةُ في نحو : (نهاره صائم)؛ لبطلانِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه^(٥) .

وأن لا يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان^(٦) .

(١) في أ : «ملابسة» .

(٢) في الأصل : « نهاره صائم »، والصواب من أ، ب .

(٣) سورة الحاقة؛ الآية : ٢١ . وسورة القارعة؛ الآية : ٧ .

(٤) مراده بـ « كما سيأتي » ما سوف يرد من تفسير السَّكَاكِيِّ للاستعارة بالكناية؛ حيث فسرها بأن تذكر المشبه، وتريد به المشبه به . وعلى هذا التفسير يلزم أن تكون لفظة ﴿عَيْشَةٍ﴾ في الآية الكريمة مشبَّهاً أُريد به المشبه به؛ وهو (صاحب العيشة)؛ المدلول عليه بالسياق . وهذا اللازم ظاهر البطلان؛ لما يترتب عليه من ظرفية الشيء في نفسه .

(٥) لأن المراد بالنهار - على التفسير المتقدم - : فلان نفسه .

(٦) أي : لا يكون الأمر الوارد في قوله تعالى حكاية عن فرعون لهامان : ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ [غافر : ٣٦] أمراً موجَّهاً لهامان؛ بل لمأمور هامان مع أن =

وأن يتوقف؛ نحو : (أنبت الربيعُ البقل) على السَّمْع^(١) .
واللوازمُ كلها مُنتفية .

ولأنه يَنْتَقِضُ بنحو : (نهاره صائمٌ) ، لاشتماله على ذكر طرفي التَّشْبِيهِ^(٢) .

لكن لا تَرِدُ^(٣) بعد تصوُّر كلامه^(٤) : أن المراد بالربيع : المُتَخَيَّلُ بصورةِ فاعلٍ حقيقيٍّ حتَّى كأنه فرد من جنس الفاعلين؛ لا أنه هو الفاعلُ

= التَّداء له، وهذا اللازم ظاهر البطلان — أيضاً —؛ لئلا يلزم منه تعدد المخاطب في كلام واحد .

(١) مراده : أن أسماء الله — سبحانه وتعالى — توقيفية؛ معلقٌ إطلاقها على الإذن الشرعي .
وعلى ما فهمه الخطيبُ من تفسير السَّكَاكِيٍّ يلزم إطلاق (الربيع) في قوله : (أنبت الربيعُ البقل) على الله تعالى . ولم يرد الشرع به .
ولم يصرح الشَّارح — رحمه الله — بإطلاق ذلك على الله — سبحانه وتعالى — ،
بانياً عبارته على الإلماح — تأدباً، وترفعاً .
على أن حجة الخطيب هذه لا تلزم السَّكَاكِيٍّ؛ لكونه معتزلياً، والمعتزلة لا يعتقدون التوقف في أسماء الله تعالى .

(٢) فإنَّ (النهار) لا يجوز استعارة بالكناية عن فلان؛ المدلول على وجوده بالضَّمير المتصل في (نهاره)؛ لأن الاستعارة لا تتحقق مع وجود طرفي التشبيه .

(٣) أي : اعتراضات الخطيب .

وفي ب : « لكن يراد » وهو خطأ ظاهرٌ .

(٤) أي : السَّكَاكِيٍّ .

الحقيقي بعينه؛ أي : الله - تعالى - . ولفظه - حيثُ قال^(١) : «المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه» - صريحٌ به .
والحاصلُ منه : الفرقُ بين المفهوم وما صدقَ عليه؛ فتقول : المرادُ (بعيشة) : أمرٌ متخيل^(٢) بصورة من يصحُّ له الرضا وعدمه؛ لا صاحبها؛ حتّى لا يصح . و(النهار) متخيلٌ بصورة صومٍ؛ مبالغةً في التشبيه؛ وهو المراد منه؛ لا زيدٌ بعينه؛ حتّى يكون إضافة الشيء إلى نفسه . و(هامان) متصورٌ بصورة فردٍ من جنس البناة؛ فيكون الأمرُ له لا لغيره . والمرادُ بـ(الربيع) متصورٌ^(٣) بفاعلٍ حقيقيٍّ لا الفاعلِ الحقيقي الذي هو الله - [٦٦/أ] تعالى، وإن لم يكن / في الواقع إلا هو؛ حتّى يتوقف على السمع . والمرادُ بـ(النهار) إذا كان أمراً يُتخيلُ بصورة صومٍ؛ فلا يكون المشبه مذكوراً [و]^(٤) لا ينتقض به .

(١) المفتاح : (٣٧٩) .

وقوله هذا في قسم الاستعارة بالكناية . وقد صرح بما يقوي مراده ويؤكدُه في قسم الاستعارة التحيلية - أيضاً -؛ إذ قال (المفتاح : ٣٧٦) : « ذلك مثل أن يشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس ... تشبيهاً بليغاً حتّى كأنها سبع من السباع؛ فيأخذ الوهم في تصويرها في صورة السبع، واختراع ما يلزم صورته، ويتم به شكله من ضروب الهيئات » .

(٢) في الأصل : «يتخيل» . والمثبت من : أ، ب . ويقويه ورود الكلمة كذلك في المثال المشابه بعده .

(٣) في الأصل، ب : «مصور»، والمثبت من أ، وهو الموافق لما قبله .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبتٌ من أ .

وقلت^(١): لها أجوبة أخرى؛ لكن في كل منها حزاوة .

وأما وجوه التصرف في المعنى فأربعة - أيضاً - :

الأول : بالتقصان؛ أي : التصرف بالتقصان، وهو : أن تكون

الكلمة موضوعاً لحقيقة مع قيد؛ فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد

بمعونة القرينة^(٢)؛ كالمشفر؛ أي : كاستعمال المشفر - وهو موضوعٌ للشفة

مع قيد أن يكون شفةً بعير - : للشفة مُطلقاً؛ أي : بلا قيد

كونها للبعير^(٣) . والمرسِنُ - وهو موضوعٌ للأنف مع قيد أن يكون أنفٌ

مرسون - : للأنف بلا قيد كونه للمرْسُون^(٤) .

المرْسِنُ مكانُ الرّسنِ من أنف البعير .

وهو^(٥) من باب إطلاق اسم الخاصّ للعامّ . وسَمَّوه [أي]^(٦)

الأصحاب^(٧) مجازاً لغويّاً؛ فإنه هُجر فيه وضعُ اللّغة؛ لا حكمُ العقل .

(١) في أ : «وذكرت» وهما بمعنى .

(٢) قوله : «بمعونة القرينة» ساقط من ب .

(٣) فتقول - مثلاً - : (فلان غليظ المشفر) .

(٤) نحو قول العجاج في وصف امرأة (ديوانه : ١٣/٢) :

وفاحماً ومرْسِناً مُسرَّجاً .

(٥) أي : التصرف بالتقصان .

(٦) ما بين المعقوفين غيرٌ موجودٍ في الأصل، ب، ومثبتٌ من أ . وعلى مثله درج

الشارح .

(٧) أي : أصحاب الفنّ، ومنهم الإمام عبد القاهر، والفخر الرّازي، والرّمحشري .

غير مفيد؛ لقيامه مقام أحد المترادفين؛ نحو : (ليثٌ وأسدٌ) عند المصير إلى المراد منه^(١).

الثاني : التصرف بالزيادة؛ نحو : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٢)؛ أي : مما يُؤتى مثلها؛ لأنه علم بالضرورة أنها لم تُؤت كل ما يصدق عليه اسم الشيء؛ فأطلق الكل وأراد البعض .

وهو؛ أي : هذا النوع من المجاز عكس ما قبله؛ لأنه إطلاق اسم العام للخاص، وما قبله إطلاق اسم الخاص للعام .

ومنه^(٣) بابُ التخصيص بأسره؛ لأنه كله^(٤) كما عُرف في علم الأصول من إطلاق العام وإرادة الخاص .

وفي كون التصرف فيهما بحسب المعنى لا مساس للبيان حاجة إليه .
الثالثُ : التصرفُ بالتقليل لمفرد؛ نحو^(٥) : (في الحمام أسدٌ)؛ فإنه

(١) في قول المصنّف : «سَمَّوه مجازاً لغوياً غير مفيد» إيماء إلى عدم قبوله هذه التسمية، ربّما لكون القيد الأخير فيها «غير مفيد» غير مرضيّ عنده؛ إذ أن الإفادة متحقّقة في المعنى المتجاوز به؛ كما هو الحال في (المشفر) إذا تجاوز به عن الشّفة فإنه يتضمّن صفة ذمّ لا تكشف عنها (الشّفة). لا كما زعموا أن هذا المجاز يقوم مقام أحد المترادفين.

(٢) سورة النمل؛ من الآية : ٢٣ .

(٣) أي : من التصرف بالزيادة .

(٤) في الأصل : « كلمة » وهو تحريف بالزيادة . والصواب من : أ، ب .

(٥) هكذا — أيضاً — وردت كلمة « نحو » ضمن ف . وفي أ، ب وردت ضمن

كلام الشارح .

نقل معنى الأسدِ إلى الشُّجاع، لا أَنَّهُ تصرّفَ في اللفظ؛ بأن أطلق لفظه :
(الأسد) وأراد: (الرَّجُل الشُّجاع)؛ وإن احتمل ذلك التصرّف - أيضاً -
كما مرّ^(١).

وقوله في : (الحمّام) قرينةٌ للتّقل^(٢).

الرّابعُ : التصرّفُ بالتّقل لتركيب؛ نحو : (أثبت الرّبيعُ البقل^(٣))
مِمَّن يدّعيه مبالغةً في التّشبيه، وإلاّ كان^(٤) من المجازِ الحُكميِّ؛ إذ^(٥) كان
حينئذٍ التّصرّفُ في اللفظ^(٦).

وأعلم : أن في جميع الاستعارات يأتي هذان الاحتمالان :

أن يكون التّقلُّ في المعنى؛ كأن يتصرّفَ في معنى الأسد؛ بأن يقول :

إنَّ له صورتين :

مُتعارفةٌ؛ كالحَيوانِ المفترسِ، وغيرَ متعارفةٍ؛ كالرّجُلِ الشُّجاعِ؛

(١) ينظر ص (٦٩٤) قسم التّحقيق .

(٢) وهذا القسم يعدّ مجازاً من قبيل الاستعارة؛ كما سيأتي . بخلاف الأقسام المتقدّمة
فإنّها من قبيل المجاز المرسل .

(٣) كلمة « البقل » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٤) في ب : « لكان » . ولا يستقيم معها السّياق إلاّ بتأويل؛ هو تقدير (إن) قائمة مقام
(لو) .

(٥) في الأصل : « إذا » ولا يستقيم بها السّياق، والصّواب من أ، ب .

(٦) كما مرّ ص (٧٠٤) قسم التّحقيق .

والقسم الرّابع هذا يعدّ - أيضاً - من قبيل الاستعارة .

فكأنه^(١) يدعي أن الرجل الشجاع أسدٌ — أيضاً؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه حقيقةٌ .

وأن يكونَ التَّنْقُلُ في اللفظ؛ كأن يتصرّف في لفظ الأسد؛ بأن ينتقل من معناه إلى الرجلِ الشجاع؛ وعلى هذا فلفظُ الأسدِ فيه^(٢) مجازٌ .

وهكذا في (أنت الربيع)؛ بأن يُقال: إمّا أن يدعي أنه من جنسِ الفاعلين بالحقيقة^(٣)، أو يُنتقل منه إلى الفاعلِ الحقيقيِّ . وكذا في (فار القدر)؛ فإنه إمّا أن يدعي أنه الفائز؛ من جنسِ الفورة، أو ينتقل منه إلى ما في القدر^(٤) .

وهذا؛ أي: التَّنْقُلُ للتَّركيبِ بحسبِ المعنى؛ أي: الاستعارة في التَّركيب، لم يُذكر في كتب القوم؛ نعم ذكرَ الجوازُ في التَّركيب؛ كما مرّ، وهو بصدد الخلافِ المتقدّم في التَّنْقُلِ التَّركيبيِّ اللفظيِّ؛ أجاز^(٥) لغويٌّ؛ كما نقل^(٦) عن الشيخ عبد القاهر، أو مجازٌ عقليٌّ؛ كما عن الإمام الرّازي، أو استعارة بالكناية؛ كما هو مذهبُ السَّكّاكيِّ؟ هذا مضى .

(١) في ب: «وكأنه» .

(٢) قوله: «لفظ الأسد فيه» ساقط من: أ، ب .

(٣) في الأصل: «الحقيقيّة» . وفي ب: «الحقيقة» والصواب من: أ .

(٤) في ب: «الذهن» .

(٥) في ب: «مجاز» . وهو تحريف بالتقص .

(٦) في: أ، ب: «نقله» على اعتبار عودة الضمير إلى المصنّف .

وقال الأستاذ: الأوجه^(١) في توجيه تسميته^(٢) الاستعارة بالكناية ما قال^(٣) البحراني^(٤) في رسالته في هذا الفن؛ المسماة : بـ «التجريد»^(٥)؛ وهو أن يقال : إذا أراد المتكلم أن يستعير الفاعل الحقيقي للربيع؛ فلو أطلق الفاعل وأراد به الربيع لكان استعارة مُصرحة؛ فلما لم يتلفظ به؛ بل كنى عنه بأن أطلق لازماً من لوازمه الذي هو الإنبات؛ لينتقل الذهن منه إلى ملزومه الذي هو الفاعل الحقيقي؛ المراد به الربيع [المشبه]^(٦) كانت بالكناية؛ فهي - بالحقيقة - كناية صريحة عن استعارة مُقدرة غير مذكورة لا ما ذكره السكاكي؛ وهو أنه لما كان

(١) في أ: «الوجه» .

(٢) في الأصل: «تسمية توجيه» والصواب من: أ، ب .

(٣) في ب: «ما قاله» .

(٤) هو/ ميثم بن علي بن ميثم البحراني، كمال الدين . أديب متكلم فقيه إمامي، من أهل البحرين، له عدة تصانيف منها: «شرح فحج البلاغة»، و«القواعد» في علم الكلام، و«تجريد البلاغة»؛ رسالة في المعاني والبيان . لم تعلم وفاته على وجه التحديد، والذي ذكره المؤرخون أنها بعد عام (٦٨١هـ) .

ينظر في ترجمته: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: (٧٥٢ - ٧٥٤)،

والذريعة إلى تصانيف الشيعة: (٣/٣٥٢)، الأعلام: (٧/٣٣٦) .

(٥) وتسمى - أيضاً - «أصول البلاغة» . ينظر: روضات الجنات: (٧٥٤) .

وهي مخطوطة لم أقف عليها .

(٦) ما بين المعرفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ لمزيد الإيضاح .

المنية بحسب الادعاء من جنس السباع كان استعارة، ولما لم يُطلق عليه لفظ السبع صريحاً؛ بل اسم المنية التي هي مرادفة للسبع بحسب دعواه [تكون] ^(١) بالكناية، وكذا في الربيع والفاعل الحقيقي؛ لعدم كناية فيه، ووجود تكلفات - كما ترى -.

وأما من يعتقده؛ أي : نحو (الربيع) فاعل حقيقة؛ فهو منه حقيقة كاذبة؛ لعدم مطابقتها للواقع ^(٢). ولذلك لا يُحكم فيه؛ في نحو ^(٣): (أنبت الربيع البقل)، بحكم؛ من نحو : كونه مجازاً، أو حقيقة إلاّ بثبت؛ أي : بحجة يُعلم منها اعتقاد المتكلم؛ حتى إن كان ما / أداه في الظاهر معتقداً [٦٧/] له كان حقيقة كاذبة، وإلاّ كان مجازاً؛ فلم ^(٤) يُحمل على المجاز قول أبي التّجّم ^(٥):

(١) ما بين المعوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في أ، ب : « الواقع » .

(٣) في الأصل : « نوع » والصواب من أ، ب .

(٤) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « فلا » .

(٥) هو / أبو التّجّم، الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي . أخذ رجّاز الإسلام المقدمين، نبغ في العصر الأموي . وذكر أنّه أبلغ من العجاج في التّعنت . توفي سنة ١٣٠ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات فحول الشعراء : (٧٤٥/٢)، الشعر والشعراء : (١٤٢)،

الموشح : (٢٧٤ - ٢٧٥)، سمط اللآلئ : (٣٢٨) .

والأبيات من الرّجز . وهي في ديوان الشاعر : (١٣٢ - ١٣٣)، وخزانة الأدب :

(٣٦٣/١)، وشرح شواهد المغني : (٥٤٤/٢ - ٥٤٥) .

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَبًّا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ
مَيِّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبِ اللَّيَالِي أَبْطِنِي أَوْ أَسْرِعِي

حينَ أسندَ تَمييزَ القنازعِ إلى الجذبِ - أي : انحسارِ الشَّعرِ عن
الرَّأسِ - إلى الزَّمانِ؛ حتَّى قالَ :

أَفَنَاهُ قِيلَ لِلَّهِ لِلشَّمْسِ : اطلَّعي .

فإنَّه الشَّاهدُ؛ لَنزاهته أنْ يعتقدَ : أنَّ الَّذي مَيِّزَ هو جَذْبُ اللَّيَالِي؛ بل
الإسنادِ إليه علي^(١) خلافِ مُعتقده :
حتَّى إذا واركِ أُنْفَقَ فارجعي .

(و) (كلُّهُ) مرفوعٌ بالابتداءِ . (و) (لَمْ أَصْنَعِ) خبرُهُ؛ حتَّى كانَ النَّفي
عامًّا، واستقامَ غرضُ الشَّاعِرِ في تَنزيهِ نَفْسِهِ عن^(٢) جُملةِ الذَّنوبِ .

= والبيت الأول منها شاهد نحوي ينظر: الكتاب: (٨٥/١)، ومغني اللبيب: (٢٦٥)،
وشرح جمل الزجاجي: (٣٥٠/١) .

وقد استشهد بالبيت — منفردًا، ومع غيره — في دلائل الإعجاز: (٢٧٨)،

والفتاح: (٣٩٣ — ٣٩٤)، والمصباح: (١٤٤ — ١٤٥)، والإيضاح: (٨٨/١)،

والتبيان: (٢٦٠) . وهو في المعاهد: (١٤٧/١) .

(١) في الأصل: «إلى» والصواب من أ، ب .

(٢) هكذا في الأصل، وفي أ، ب: «من» .

و(القُرْزَعَةُ) : شعرٌ حوَالِي الرَّأْسِ . و(أَبْطَيْي) : صِفَةُ اللَّيَالِي؛ أَي : المَقُولُ لها:
أَبْطَيْي؛ أَوْ حَالِ عِنهَا؛ أَي : اللَّيَالِي مَقُولاً فِي حَقِّهَا : أَبْطَيْي .
(قِيلَ اللهُ)؛ أَي : حُكْمُهُ .

الأصل الثالث : في الاستعارة

إنَّما عَنَوْنَا بِابِ الاسْتِعَارَةِ بِـ (الأَصْل) لَا بِـ (الفَصْل) - كما في المَفْتاح -^(١) بِنَاءٍ عَلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ كَوْنِهَا أَصْلًا مُسْتَقْلًا مِنَ الْأَصُولِ، وَرَكْنًا مُعْتَبَرًا مِنَ الْأَرْكَانِ الْبَيِّنَاتِ - كما عُلِمَ مِنَ التَّقْسِيمِ^(٢) صدر الفصل البياني -^(٣).

وفيه مقدِّمةٌ، وتقسيماتٌ، وخاتمةٌ؛ أي : هذا الأصلُ مُنكسرٌ على هذه .
المُقَدِّمة : وإنَّما جعل هذه المباحث مقدِّمةً؛ لتوقِّف الأبحاث الآتية عليها .
قيل والمرادُ به : قول السلف؛ لأنَّها عند السكَّاكِيِّ : عبارةٌ عن^(٤)
«أن تذكر أحدَ طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر؛ مُدْعِيًا دخولَ
المُشَبَّه في جنسِ المُشَبِّه به؛ دالًّا على ذلك بإثباتك للمُشَبَّه ما يَخُصُّ
المُشَبَّه به» - : الاستعارةُ : جعلُ^(٥) الشَّيْءِ الشَّيْءَ، أو للشَّيْءِ؛ مبالغةً

(١) ينظر : ص (٣٦٩) .

(٢) في الأصل : « بالتقسيم » والمثبت من أ، ب .

(٣) راجع التقسيم المشار إليه ص (٦٢٧) قسم التحقيق .

(٤) المفتح : (٣٦٩) .

(٥) جعل هنا بمعنى (صير) يقول الإمام عبد القاهر (دلائل الإعجاز : ٤٣٨) : « وحكمُ
(جعل) إذا تعدَّى إلى مفعولين حكمُ (صير)؛ فكما لا تقول : (صيرته أميرًا) إلَّا على
معنى أنك أثبتَّ له صفة الإمارة، كذلك لا يصحُّ أن تقول : (جعلته أسدًا) إلَّا على
معنى أنك أثبتَّ له معاني الأسد .

في التشبيه؛ كأنه من ذلك الجنس .

وقوله : (مبالغة) يتعلّق بالقسمين؛ نحو : (في الحمّام أسد)؛ مثال للأوّل^(١)؛ فإنّه جعل الشّجاع نفس الأسد .

(وإذا المنية أنشبت أظفارها) ألفت كلّ تميمية لا تنفع^(٢) .

مثال للثاني^(٣)؛ فإنّه جعل الأظفار والأشباب للمنية .

يقال : قرأ الحسن^(٤) بن عليّ - رضي الله عنهما - البيت حين عاد معاوية^(٥)؛

(١) أي : قول المصنّف : « جعل الشّيء الشّيء »، ومرادة الاستعارة التصريحية .

(٢) البيت من الكامل، وقائله أبو ذؤيب؛ خويلد بن خالد الهذليّ . قاله ضمن قصيدة طويلة يرثي بها بنيه .

والبيت في ديوانه : (٢)، وفي ديوان الهذليين : (٣/١)، والمفضليات : (٤٢٢)، وجمهرة أشعار العرب : (٢٤٢) .

واستشهد به في الإيضاح : (١٤٧/٥)، والتبيان : (٣٨٣)، وهو في المعاهد : (١٦٣/٢) .

(٣) أي : قول المصنّف : « أو للشّيء » ومراده الاستعارة المكنية .

(٤) هو / أبو محمّد؛ الحسن بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي القرشي؛ سبط رسول الله صلى الله عليه وسلّم وريحانته . ولد في المدينة سنة ثلاث من الهجرة، وشبّ فصيحاً عاقلاً حليماً محبباً للخير . بويع بالخلافة بعد موت أبيه؛ فخلع نفسه وباع معاوية حقناً لدماء المسلمين . توفي بالمدينة سنة ٥٠ هـ .

ينظر : الاستيعاب : (٣٨٣)، أسد الغابة : (١٥/٢ - ٢٢)، طبقات خليفة : (٥)، وفيات الأعيان : (٥٣/٢ - ٥٦) .

(٥) هو / أبو عبد الرّحمن؛ معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأمويّ القرشيّ . صحابيّ جليل؛ قيل أنّه أسلم قبل الفتح سرّاً . حدّث عن الرّسول صلى الله عليه =

فتجلّد، وقرأ^(١): (٢)

وَتَجَلِّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمْ أَنِّي لَرَيْبِ الدَّهْرِ لَا أَتَضَعُّعُ .

وظاهر اللفظ أن المراد بالأول : الاستعارة / المصراحة، وبالثاني: [١/٦٨]

الاستعارة بالكناية؛ لكنّ شارح المفتاح عكس القصيدة^(٣).

= وسلم، وكتب له مرّات يسيرة . استخلف على المسلمين سنة ٥٤١ هـ، وبقي في الخلافة حتّى مات سنة ٥٦٠ هـ .

ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢/٣)، طبقات خليفة : (١٠)، والاستيعاب : (١٤١٦)، وسير أعلام النبلاء : (١١٩/٣) .

(١) يوحى ظاهر سياق هذا الخبر — كما أورده الشّارح — بأنّ مبتدئ الحديث هو الحسن وأنّ المجيب عليه هو معاوية — رضي الله عنهما — غير أنّ ما في شرح المفتاح؛ الذي يأخذ عنه الشّارح — عكس ذلك .
ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٦) .

وقد تعرّض بعضُ المؤرّخين لهذه القصة بعيداً عن الحسن — رضي الله عنه —؛ حيث ذكروا أنّ المتمثّل بالبيتين كليهما هو أمير المؤمنين معاوية — رضي الله عنه —؛ وذلك حينما ثقل عليه المرض .

ينظر : تاريخ الطّبريّ : (٣٢٦/٥ — ٣٢٧)، تاريخ ابن الأثير : (٣٦٩/٣)، تاريخ ابن كثير (١٣٥/٨) .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ — أيضاً، وقد ورد ضمن القصيدة التي ورد فيها بيته السابق .

ينظر في توثيقه : مصادر البيت السابق .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٩٥٥) .

وَيُسَمَّى هذا الجَعْلُ^(١) : استعارة؛ لمكان المناسبة؛ أي: لوجودها وتبوتها بينها وبين معنى الاستعارة اللغوية، إذ^(٢) كان المشبه استعارة حقيقة المشبه به للمشبه؛ حيث أدخل المشبه المشبه فيه، في جنس المشبه به وحقيقته، ادعاءً بأنه فردٌ من أفرادهِ؛ كما يُستعارُ الثوبُ فإنَّ المستعيرَ يُدخِلُ نَفْسَه في زيِّ المستعار منه، لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما - إذا فُتِش عنه -^(٣) مالكٌ، والآخر ليس كذلك .

ولذلك؛ أي: ولما^(٤) أن الاستعارة إدخالُ للمشبه في جنس المشبه به وحقيقته وجعله فردًا من أفرادهِ لا يتأثري؛ لا يصحُّ في العلم؛ لأنه لم يوضع لمعنى جنسي، إلا بتضمين لفظ العلم وصفية؛ حتى يُتصورَ الإدخال والجعل؛ كـ(حاتم)^(٥)؛ لتضمين لفظ حاتم معنى الجود، ولفظ (مادر)^(٦)

(١) أي: جعل الشيء الشيء، أو جعل الشيء للشيء .

(٢) هكذا في الأصل . وفي أ،: «إذ لو» . وفي ب: «وإذ» . أما ما ورد في ف فهو : «إذا» .

(٣) في الأصل، ب: «عنها»، والصواب من: أ .

(٤) في أ، ب: «لما» بدون الواو .

(٥) هو / أبو عدي؛ حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني . جاهلي، شاعر، فارس، يضرب به المثل في الجود . له ديوان شعر مطبوع، توفي في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم .

ينظر في ترجمته: الشعر والشعراء: (٧٠)، تهذيب ابن عساكر: (٤٢٠/٣)، خزانة الأدب: (٤٩٤/١) .

(٦) هو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة، ضرب به المثل في البخل . ينظر: =

معنى : البخل .

ثُمَّ قِيلَ^(١) : هذا مجازٌ لغويٌّ؛ لأنَّ الأسدَ موضوعٌ للحيوانِ المُفترسِ دُونَ الشُّجاعِ، وإلَّا؛ أيُّ : وإن لم يكن هذا؛ أي لفظ الأسدِ المستعملِ في الشُّجاعِ مجازًا لغويًّا كان صفةً لا اسمًا . وكان حقيقةً لا مجازًا، كاستعمالِ الألفاظِ المتواطئةِ في الأفراد . ولم يُفدَ^(٢) تشبيهًا؛ لأنَّ استعماله فيه حينئذٍ من جهة التحقيق، فلم يكن استعارة لابتنائها على التَّشْبِيهِ . ولا احتاج إلى قرينة، لعدم احتياج الحقيقة إليها .
والتَّالِيانِ الثَّانِي^(٣) والرَّابِعِ^(٤)، لم يُذكَرَا في المفتاح^(٥) .

وقيل : لا، أي : ليس مجازًا لغويًّا؛ بل هو مجازٌ عقليٌّ وإلَّا؛ أي : لو كان مجازًا لغويًّا، لم يكن ذلك - ادِّعاءُ الأسدية - له^(٦) للمُشَبَّهِ؛ إذ مع ادِّعاءِ الأسدية، ودُخُولِهِ في جنسِ الأسودِ يَمْتَنِعُ إطلاقُ اسمِ الأسدِ مع

= مجمع الأمثال ١/١٩٦ .

(١) هكذا - أيضاً - ورد قوله : « ثم قيل » في ف . وفي ب أورد ضمن الشرح .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « وإن لم يفد » وهو خطأ؛ إذ المراد نفي التشبيه .

(٣) أي : قول المصنّف : « وكان حقيقة لا مجازًا » .

(٤) أي : قول المصنّف : « ولا احتاج إلى قرينة » .

(٥) ينظر ص : (٣٧٠) .

وعلى هذا القول المتقدم جمهور البلاغيين . ينظر : المطول : (٣٦٠) .

(٦) هكذا - أيضاً - وردت : « له » في ف . وسقطت في أ .

الاعترافِ بآئه رَجُلٌ . ولم يكن ذلك في قوّة قولنا : إِنَّه ليس بآدمي؛ إِنَّمَا هو أسدٌ؛ لكنّه في قوّته بالاتِّفاقِ .

ولم يكن ^(١) للتّعجب في قوله ^(٢) :

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي!
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ!

ولا لإنكاره؛ ولم يكن لإنكارِ / التّعجب ^(٣)، أو إنكارِ الشّاعر في [١/٦٨] قوله : (فكيف) ^(٤)؛ في قوله ^(٥) :

(١) في الأصل زيد بعد هذا : « ذلك في قوّة قولنا » ولا وجه له . ولعلّه من انتقال النَّظَرِ مع ما قبله .

(٢) البيتان من الكامل . وهما لابن العميد؛ محمّد بن الحسين . وقد وردا في لطائف اللّطف للتّعاليّ : (١٤٩) برواية : « فوا عجباً » مكان « ومن عجب »، وفي يتيمة الدّهر : (١٧٨/٣) برواية : « ظلّت » مكان : « قامت » الأولى . و: « فأقول وا عجباً » مكان : « قامت تظللني » .

واستشهد بهما — بنفس رواية المتن — في أسرار البلاغة : (٣٠٣)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٢٨)، والإيضاح : (٥٤/٥)، والتّبيان : (٣٧٨) . وهما في المعاهد : (١١٣/٢) .

(٣) في الأصل : « المتعجب »، والصّواب من : أ، ب .

(٤) قوله : « في قوله : فكيف » ساقط من ب .

(٥) البيتان من البسيط، وقائلهما : أبو المطاوع، ناصر الدّولة بن حمدان التّغليّ .

وهما في يتيمة الدّهر : (٩٢/١) برواية : « أرى » مكان : « ترى »، و: « ضوء »

مكان : « نور »، و: « حين » مكان : « وقت » .

تَرَى الثِّيَابَ مِنَ الكِتَّانِ يَلْمَحُهَا

نُورٌ مِنَ البَدْرِ أَحْيَانًا فَيُبْلِيهَا

فَكَيْفَ تَعْجَبَ أَنْ تَبْلَى مَعَاجِرُهَا

[وهو جمع: المعجر؛ وهي: المقنعة]^(١)

والبدر في كل وقت طالع فيها

وجة؛ وهو اسم لم يكن، وذلك للاعتراف بأنه غير جنس المشبه به خارج عنه على ذلك التقدير .

والجواب عن القائلين بأنه ليس مجازاً لغوياً: إن الموضوع له؛ للفظ الأسد هو الأسد حقيقة؛ أي: الأسد الحقيقي؛ لا ادعاء؛ وهما غيران، فلا يلزم من استعماله في غير الموضوع له الحقيقي استعماله في غير الموضوع له الادعائي.

وكل ما ذكرتم من التوالي^(٢) الأربع فهو للادعاء؛ فلا يلزم عدم ادعاء الأسدية له؛ لأنه (أسد) ادعاء؛ ولا عدم كونه في قوة إنه ليس بآدمي إنما هو أسد؛ لأنه (أسد) ادعاء، و[لا]^(٣) أن لا يكون للتعجب

= واستشهد بهما - برواية « تنكر » مكان « تعجب » - في أسرار البلاغة : (٣٠٦) - (٣٠٧)، والمفتاح : (٣٧١)، والمصباح : (١٣٠)، والإيضاح : (٥٥/٥)، وهما في المعاهد - عرضاً - : (١٣٠/٢) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ .

(٢) في ب : « البواقى » .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ ، ب . ويدل عليه المشابه بعده .

وجه؛ لأنه (شمسٌ) ادّعاء؛ فيكون للتعجبِ وجهٌ . ولا أن لا يكون
للإنكار وجه؛ لأنه (بدرٌ) ادّعاء فيكون له وجهٌ .

وقد تردّد الإمام الباهرُ الشَّيْخُ عبد القاهر فيهما في المذهبين؛ فقال :
تارةً بكونه لغويًّا، وأخرى بكونه عقليًّا^(١) .

فإن قلتَ : فكيفَ الجمعُ بين ادّعاء الأُسديَّة للرجل، وبينَ نصب
القرينة على عدم إرادتها؛ أي: إرادة الأُسديَّة؛ وما هذا إلا تناقضٌ ؟ .

قلتُ : إنَّه يدَّعي أنَّ للأسد صورتين؛ متعارفةً؛ وهي التي لها جرأةُ
الإقدام، ونهاية قوَّة البَطْش مع الصُّورة المخصوصة، وغيرها؛ غير متعارفة؛
وهي التي لها تلك الجرأة وتلك القوَّة؛ ولكن^(٢) لا مع تلك الصُّورة
المُخصَّصة؛ بل مع صُورة أخرى؛ كما قال المتنبِّي^(٣) :

نَحْنُ قَوْمٌ مَلْجَنٌ^(٤)؛ أي : من الجَنِّ؛ فحذفَ التَّوَنَ لالتقاء
السَّاكِنين، في زيِّ^(٥) نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ .

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص : (٤٣٢ - ٤٤٠) .

(٢) في أ، ب : « لكن » بدون الواو .

(٣) والبيتُ من الخفيف . وهو في ديوان الشَّاعر بشرح العكبريِّ : (١٩٤/٣) برواية:
« نحن ركب » ضمن قصيدة طويلة مدحَ بها عبد الرَّحْمَن بن المبارك الأنطاكي .

وقد استشهد به — برواية الديوان — في دلائل الإعجاز : (٤٣٤)، و— برواية المتن

— في المفتاح : (٣٧٢)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(٤) هكذا اتَّفقت النسخ المخطوطة على كتابتها، وكذا في الديوان . ويرى أبو فهر؛

محمود شاكر محقق الدلائل : (٤٣٤) : أن الأجدود أن تكتب هكذا : (م الجن) .

(٥) الرِّيِّ : اللباسُ والهَيْئَةُ . اللِّسَانُ (زبي) : (٣٦٦/١٤) .

مُرْتَكِباً هذا الادّعاء؛ في عدِّ نَفْسِهِ وجماعته من جنس الجنّ، وعدُّ جماله من جنس الطير^(١).

ويؤيِّده؛ أي: المذكور من ادّعاء: أنّ للأسدِ صورتين، المخيلاتُ العرفية؛ أي: ما تحيلُ في العرفِ بإخراج شيءٍ من جنسٍ وإدخاله في آخر؛ نحو: هذا ليس بأسد؛ / إنّما هو هِرٌّ اكتسى إهابَ أسدٍ، وهذا ليس بإنسان؛ إنّما هو أسدٌ في صورة إنسان.

[ب/٦٨]

وذُكِرَت القرينةُ الدالةُ على أنّ المرادَ غيرَ المتعارفِ لثلاثٍ يُحمَلُ على المتعارفِ السابقِ إلى الفهمِ لولا القرينة .

وعليه؛ أي: على جعل أفرادِ الجنسِ قسّمين: متعارفاً، وغير متعارف، ورد قول الشاعر^(٢):

(١) حَمَلُ المعنى على هذا الادّعاء هو الأولى، وقد ذكر ابن سنان الخفاجي أنّ ابن جنيّ حَمَلَ البيت على الكلام المقلوب؛ على تقدير نحن قوم من الإنس في زيّ الجن فوق جمال لها شخوص طير . وما من شك أنّ هذا تعسّفٌ يفسد المعنى؛ كما ذكر ابن سنان . ينظر : سرّ الفصاحة : (١٠٦) .

وما وجدته في الخصائص لابن جنيّ يناقض ما أورده ابن سنان عنه؛ إذ قال في باب من غلبة الفروع على الأصول (٣٠٠/١) : « هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب ... ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة » . ثمّ أورد بيت المتنبيّ وعلّق عليه بقوله (٣٠٣/١) : « فجعل كونهم جنّاً أصلاً، وجعل كونهم ناساً فرعاً، وجعل كون مطاياها طيراً أصلاً، وكونها جمالاً فرعاً؛ فشبه الحقيقة بالجاز في المعنى الذي منه أفاد الجاز من الحقيقة ما أفاد » .

(٢) عجز بيت من الوافر، وسيأتي صدره . وقائله : عمرو بن معد يكرب .

..... تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ .

كأنه جعل بالادعاء أفراداً^(١) جنس التحيّة قسمين : متعارفاً؛ وهي المشهورة، وغير متعارف؛ وهو الضرب . وأوله :

وَخَيْلٍ^(٢) قَدْ دَلَفْتُ^(٣) لَهَا بِخَيْلٍ .

وقوله - تعالى - : ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى

اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾^(٤)، كأنه جعل أفراد جنس المال والبنين قسمين - على سبيل الادعاء والتأويل - متعارفاً؛ وهو المال والبنون المشهوران، وغير متعارف؛ وهو سلامة القلب. ولا بُدَّ^(٥) في صحّة الكلام من تقديرها: مضافاً، محذوفاً^(٦)، مدلولاً عليها بالقرائن؛ أي: إلا سلامة من أتى الله بقلب سليم.

= والبيت في ديوان الشاعر ص (١٣٠)، وكتاب سبويه : (٣٢٣/٢)، والخصائص:

(١/٣٦٨)، ونوادر أبي زيد: (١٥٠)، وابن يعيش: (٨٠/٢)، والعمدة: (٤٦٢/٢) .

واستشهد به في المفتاح : (٣٧٢)، والمصباح : (١٢٦)، والإيضاح : (٥٧/٥) .

(١) في ب : « جعل بالأفراد » بإسقاط جزء من كلمة « بالادعاء » بينهما .

(٢) في الأصل : « دخيل »، وفي ب : « رحيل » وكلاهما تحريف، والصواب من أ، ومصادر البيت . ومراده بالخيال : الفرسان .

(٣) دلفت : تقدّمت . يقال : « دلفت الكتيبة إلى الكتيبة في الحرب؛ أي : تقدّمت » . اللسان : (دلف) : (١٠٦/٩) .

(٤) سورة الشعراء، الآيتان : ٨٨ — ٨٩ .

(٥) في أ : « فلا بدّ » .

(٦) في الأصل : « محذوفة »، والصواب من : أ، ب .

واللآية المباركة توجيهاتٍ أخرى؛ كما ذكرها صاحب المفتاح^(١) وغيره^(٢).

التقسيمات

وإذ لا بدّ من مستعارٍ منه؛ هو المشبّه به، ومستعارٍ له؛ هو المشبّه،
ومستعارٍ؛ هو اللفظ، ثمّ قد^(٣) يتبعه حكمٌ؛ إمّا مناسبٌ للمُشبّه . وإمّا
للمُشبّه به؛ فهي أربعةٌ مباحث :
الأوّل^(٤): في المشبّه به . حقيقة الاستعارة لمّا كانت ذكرٌ أحدِ
الطرفين وإرادة الآخر .

فالمُشبّه^(٥) به إن ذكر فمُصرّحٌ بها؛ نحو : تَبَسَّمَ بدرٌ . وإن لم

(١) هكذا في الأصل «المفتاح»، وذكرها السكاكي في فصل الاستثناء . ينظر ص :
(٥٠٩) . وفي أ، ب : «الكشاف» بدلاً من المفتاح وذكرها الرّخشي في معرض
تفسيره للآيتين المتقدّمتين : (٣/٣٢٥ - ٣٢٦) .

ومن تلك التوجيهات التي وردت عنده :

١ - حمل المعنى على جعل المال والغني في معنى الغني؛ كأنه قيل : يوم لا ينفع غني إلا
غني من أتى الله بقلب سليم .

٢ - وأما على تقدير أن تكون (من) في الآية مفعولاً فيكون استثناء مفرغاً
تقديره : لا ينفع مال ولا بنون أحد إلا من أتى الله بقلب سليم عن فنتهما .

(٢) كصاحب المصباح : (١٢٦)، ومفتاح المفتاح : (٩٦٨) .

(٣) هكذا - أيضاً - وردت «قد» في ف . وفي أ، ب لم ترد .

(٤) أي : الأوّل من تقسيمات الاستعارة، ويتحقّق بالتّظر إلى المُشبّه به .

(٥) في أ : «المُشبّه» بحذف الفاء .

يُذكَرُ هُوَ؛ أَي: المَشْبَه به؛ بَلْ حَكْمٌ يَخْتَصُّ به؛ بِالمَشْبَه به، مَعَ المَشْبَه فَمَكْنِيٌّ عَنْهَا؛ نَحْو: لِسَانُ الحَالِ أَفْصَحُ مِنْ لِسَانِي . فذَكَرَ المَشْبَه وَهُوَ (الحَالُ)، وَذَكَرَ مَعَهُ حَكْمٌ يَخْتَصُّ بِالمَشْبَه به؛ أَي: (اللِّسَانُ) المَخْتَصُّ بِالمَتَكَلِّم؛ الَّذِي هُوَ المَشْبَه به؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

وَلَقَدْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ^(٢) بَرِّكَ مُفْصِحًا

وَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ

والاستعارة بالكناية - في الحقيقة - كناية عن الاستعارة؛ فإنك تصوّرت الحال بصورة المتكلم، وأثبتت له ما هو خاصّة له لازمة له؛ وهو اللسان؛ فكأنك شَبَّهتَه بالكناية / بالمتكلم؛ لذكر لازمه المنتقل الذهن منه إليه؛ كما مرّ تحقيقها .

الثاني^(٣): في المشبه . والمقصود منه بيان أقسام المصرحة بها .

المشبه؛ [أي المشبه]^(٤) المتروك في الاستعارة

(١) البيت من الكامل . وقائله : أبو نصر محمد بن عبد الجبار العنبي .

والبيت برواية المتن في الإعجاز والإيجاز للثعالبي : (٢٠٤)، وبيمة الدهر: (٤٠٤/٤) .

واستشهد هذه الرواية في الإيضاح : (١٢٦/٥) وبرواية : «ولئن نطقت بشكر برك مرة...» في التبيان : (٣٨٤) .

والبيت في المعاهد : (١٧٠/٢)، وقال عنه العباسي : «لا أعرف قائله» .

(٢) في الأصل : «لشكر» . وفي ب : «بذكر» . والصواب من أ، ومصادر البيت .

(٣) أي : الثاني من تقسيمات الاستعارة، ويتحقق بالنظر إلى المشبه .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشارح .

المصرحة^(١). إما موجودٌ متحققٌ حسًّا أو عقلاً؛ فتحقيقيةً؛ أي :
فالاستعارة تسمى تحقيقيةً. أو لا موجود؛ بل وهُمِّيٌّ مَحْضٌ؛ لا تحقق له
إلا في مُجرِّدِ الوهم؛ فتحيليةً.

هذا على ما في المفتاح^(٢)؛ لكن لفظ المختصر شامل للمترك
والمذكور^(٣)؛ ونعما هو لو صحَّ التقسيم^(٤) في نوعي الاستعارة في المصرحة
والمكنية .

وفي بعض النسخ: المشبه موجودٌ يُرادُ بيان حاله، فالمشبه به إما
موجودٌ، وعُرِضَتْ على الأستاذ فَعَيَّرَهَا إلى ما ترى .

فالتحقيقيةُّ إطلاقُ اسمِ الأقوى في صفة - كالأسدِ في
الشجاعة، للأضعف فيها؛ في تلك الصفة؛ بادعاء أن الملزوم الأضعف
للصفة من^(٥) جنس الملزوم الأقوى لها؛ ليدلَّ بتساوي الملزومات؛ كالأسدِ
والرجلِ الشجاع - مثلاً - على تساوي اللوازم؛ كالشجاعتين؛ كالأسدِ
للشجاع . والبدر الأقوى للوجه الأضعف؛ في صفة الوضوح، والإشراق،

(١) جملة : « المشبه؛ أي ... المصرحة » ساقطة من ب، ولعله من انتقال النَّظَرِ .

(٢) ينظر ص : (٣٧٣) .

(٣) وهو ما تقدّم من قول المُصنِّف : « الثاني : المشبه؛ إما موجودٌ؛ فتحقيقيةً . أو لا؛
فتحيليةً » حيث لم يصرِّح بترك المشبه . وإنما صرِّح بالماهية التي يكون عليها من
الوجود والعدم .

(٤) في الأصل : « التعميم » . والصواب من : أ، ب .

(٥) في الأصل : « في » . والصواب من : أ، ب .

والاستدارة .

ومنه من هذا^(١) الباب الاستعارة بالصدِّ؛ وهي استعارة اسم أحد الصدِّين أو التقيضين للآخر؛ بواسطة انتزاع شبه التَّضادِّ؛ أي : اتَّصافِ كُلِّ مُضَادِّهِ الْآخَرَ، وإلحاقه بِشِبْهِ التَّنَاسُبِ هَهُمَا؛ أي: استهزاءً، أو تَمْلِيحاً - كما مرَّ، ثمَّ^(٢) ادَّعَاءُ أَحَدَهُمَا مِنْ جِنْسِ الْآخَرَ، وَالْإِفْرَادِ بِالذِّكْرِ؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣) مكان أنذرهم؛ في الاستعارة التَّهْكُمِيَّةِ، ونحو: (رأيت حاتمًا) عند رؤية بحيل؛ في الاستعارة التَّمْلِيحِيَّةِ. وإذا كان وجهُ الشَّبهِ أَمْرًا مَنْرَعًا مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ^(٤): (تَقَدَّمَ رَجُلًا - أي: لإرادة الذَّهاب - وتَوَخَّرَ أُخْرَى لإرادةِ عَدَمِهِ؛ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي الْأَمْرِ^(٥))؛ كالمفتي المتردِّد في جواب الاستفتاء؛ وذلك بإدخال صورة المشبه - أي^(٦) المفتي المتردِّد - في جنس صورة المشبه به؛ أي: (الماشي

(١) قوله : « من هذا » ساقط من ب .

(٢) في ب : « وهو » ولا يستقيم به السِّياق .

(٣) سورة آل عمران، من الآية : ٢١ . والثوبة، من الآية : ٣٤ . والانشقاق؛ من الآية : ٢٤ .

(٤) هكذا - أيضاً - وردت كلمة : « قولك » في ف . وفي أ وردت ضمن كلام الشَّارِحِ .

(٥) قول المصنِّف : « تقدَّم رجلاً وتَوَخَّرَ أُخْرَى » مأخوذ عن قول يزيد بن الوليد لمروان بن محمد لَمَّا تَأَخَّرَ عَنْ بَيْعَتِهِ (البيان والتبيين : ٣٠١/١ - ٣٠٢) : « أَمَا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَرَاكَ تَقَدَّمَ رَجُلًا وَتَوَخَّرَ أُخْرَى، فَإِذَا أَنْكَ كُنَايَ هَذَا فَاعْتَمِدْ عَلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ » .

(٦) في الأصل : « إلى » وهو تحريف بالزيادة والصَّواب من : أ، ب .

المتردّد) رَوْماً للمبالغة في التّشبيه؛ فَتَكْسُوها وصفَ المشبّه به من غيرِ تغييرٍ فيه بوجهٍ من الوجوه على سبيلِ الاستعارة - سُمِّيَ تمثيلاً على سبيلِ الاستعارة .

ولكون الأمثالِ كلّها تمثيلاتٍ على سبيلِ / الاستعارة لا يجد التّغيير [٦٩/ب] إليها سبيلاً .

والتّخيليةُ إطلاقُ اسمِ الموجودِ - وهو الأظفارُ المتحقّقةُ للسّبعِ - على الموهوم؛ أي : الأظفارُ التّخيلةُ للمنيّة؛ ولهذا سُمِّيَتْ : تخيليةً؛ وذلك بعد تشبيهه المنية بالسّبع^(١)؛ في اغتيالِ النفوسِ، وانتزاعِ الأرواحِ؛ مثل :

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا . .

واعلم : أن الاستعارة التّخيليةُ في الأظفار، والقرينةُ المنيةُ، وأمّا المنيةُ فاستعارةٌ بالكناية، وقرينتها الأظفار . فالتّخيليةُ قرينةُ المكنيةُ، والمكنيةُ قرينةُ التّخيليةُ .

وأما إذا قيلَ : أظفارُ المنيةِ الشّبيهةُ بالسّبعِ تكونُ تخيليةً ولا مكنيةً، وأمّا عكسه فلا يجوز . وما يلزم من كلام السّكاكيّ؛ وهو أنّ الاستعارتين المكنيةُ والتّخيليةُ في لفظ المنية - لا يبعد؛ فإنّها هو أقرب إلى الصّواب دافعاً لاعتراض صاحب الإيضاح حيث التزم لزوم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التّخيلية .

(١) كلمة « السّبع » ساقطة من ب .

وإن قلتَ : ما الفرقُ بين التَّخيلِيَّةِ والتَّرشِيحِ؛ فإنَّ في كُلِّ منهما يُذكر ما يلائمُ المُشَبَّه به ويُلازمه ؟ .

قلتُ : لا فرق؛ فإنَّ ما هو القرينةُ هو التَّرشِيحُ بعينه، وما المحذور لو كان التَّرشِيحُ ضرباً من التَّخيلِيَّةِ !؟ .

سؤال؛ هذا سؤالٌ يردُّ على الاستعارةِ المكنِيَّةِ، ولمَّا اشتملت التَّخيلِيَّةُ في المثالِ عليها؛ فكأنَّها مذكورةٌ^(١) : أوجبتَ في الاستعارةِ إنكار كونه؛ أي : المشبَّه، من جنسِ المُشَبَّه^(٢)؛ بل أوجبتَ ادِّعاءً أنَّ المُشَبَّه من جنسِ المُشَبَّه به ادِّعاءً إصراراً؛ فهذا تصرِيحٌ بخلافه؛ حيثُ ذكرتِ المُشَبَّه باسمِ جنسه، ولا نرى اعترافاً بحقيقةِ الشَّيءِ أكملَ من التَّصرِيحِ باسمِ جنسه؛ فلزمكم في الاستعارةِ بالكنايةِ الجمعُ بين إنكارِ المُشَبَّه من جنسه، وبين الاعترافِ بكونه من جنسه؛ وهل هذا إلا تناقضٌ ؟ .

جوابٌ : أليس هُناك؛ أي : في الاستعارةِ المُصرَّحةِ، نقلٌ معنى المُشَبَّه به ادِّعاءً؛ كما ادِّعينا هُناك أنَّ الشَّجاعَ مُسمًى للفظِ الأسدِ بارتكابِ تَأويلِ أنَّ أفرادَه قسمان؛ حتَّى يتهيأ التَّقْصِي عن التَّنَاقُضِ في

(١) قوله : «ولما اشتملت ... مذكورة» تعليلٌ لتعقيب هذا السَّؤالِ بالاستعارةِ التَّخيلِيَّةِ، وكان الأوَّلَى أن يذكر السَّؤالِ وجوابه بعد التَّقْصِيمِ الأوَّلِ؛ لتعلُّقه بالاستعارةِ المكنِيَّةِ - كما ذكر الشَّارح - .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : « المُشَبَّه به » ولا وجه له؛ إذ المراد نفي أن يكون جنسِ المُشَبَّه الحقيقيِّ مراداً . وادِّعاءً أنَّه من جنسِ المُشَبَّه به - كما وضَّحه الشَّارح بعد ذلك - .

الجمع بين ادعاء الأسيديّة، وبين نصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص .

فهنا^(١) نقل اسم المشبه؛ بأن يدعى ههنا أن^(٢) اسم المنيّة اسم للسبع مُرادفٌ له؛ كأن المنيّة سَبْعٌ؛ أي : داخلٌ في جنس السَّبَاع / لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المذكور؛ فكيف لا يُسمّى السَّبْعُ باسمه، والحال أنّهما اسمان لحقيقة واحدة؛ كالمترادفين؛ فتهياً لنا دعوى السبعيّة للمنيّة مع التصريح بلفظ المنيّة .

تنبيه :

وقد^(٣) تحتمل الاستعارة التحقيق والتخييل، وهي فيما يكون المشبه^(٤) المتروك صالح الحمل من وجه على ماله تحقق، ومن وجه على ما لا تحقق له؛ بخلاف النوعين المذكورين؛ فإنّهما إمّا محمولٌ على ماله تحقق قطعاً، أو على ما ليس له تحقق قطعاً . وتسمّى هذه الاستعارة : ذات الجناحين؛ كما قال^(٥) :

(١) في ب، ف : « فهنا»، وفي أ : « فههنا» ولا اختلاف في المعنى .

(٢) « أن » ساقطة من ب .

(٣) هكذا في الأصل بإيراد حرف العطف « الواو » ضمن كلام الشارح . وفي أ، ب :

ابتدأ التنبية بكلام الإيجي : « قد » مباشرة .

(٤) في الأصل : « الشبه » والصواب من : أ، ب .

(٥) البيت من الطويل . وقائله زهير بن أبي سلمى، قاله ضمن قصيدة يمدح حصن بن =

صَحَا^(١) الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ^(٢) بَاطِلُهُ

وَعُرِّي^(٣) أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ،

فإنّه يحتمل^(٤) أن يكون من التّخيلية؛ بأن يخيّل للصّبا آلات وأدوات تُشبه الأفراس والرّواحل فأطلقا؛ والمرادُ بهما : آلاتُ الصّبا، فقوله^(٥) : (عُرِّي أفراس الصّبا)، يكونُ في معنى (عُرِّي آلات الصّبا)؛ أي : عُرِّيت^(٦) آلاؤها تخيلاً؛ أي : الآلاتُ المتخيّلة، ويحتمل أن يكون من التّحقيقية؛ بأن يجعل الأفراس والرّواحل عبارة عن دواعي النّفس والقوى الحاصلة لها

= حذيفة بن بدر .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٦٤)، وشرح ديوانه لتعلب : (١٢٤)، ونقد الشّعر : (١٠٥)، والبديع لابن المعتز : (٨)، والموازنة : (١٧)، والصناعتين : (٣١١)، والوساطة : (٢١٣) .

واستشهد به في أسرار البلاغة: (٢٨، ٤٧)، والمفتاح: (٣٧٨)، والمصباح: (١٣٢)، والإيضاح : (١٢٧/٥)، والتبيان: (٣٨٢) . وهو في المعاهد : (١٧١/٢) .

(١) صحو : بمعنى سلا . وهو في الأصل بمعنى الإفاقة من سكر ونحوه . اللسان : (صحا) : (٤٥٣/١٤) .

(٢) أقصر : كفّ وانتهى . وقيل : أقصرت عن الشّيء : كفتت ونزعت مع القدرة عليه . فإن عجزت عنه قلت : قصرت . ينظر : اللسان : (قصر) : (٩٧/٥) .

(٣) عُرِّي : عطّل .

(٤) في ب : « يحمل » وهو تحريف بالتّقص .

(٥) في ب : « وقوله » .

(٦) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب : « عطلت » .

في استيفاء اللذات؛ فأطلق الأفراسَ والرَّواحِلَ ويُرادُ بها دواعي النفسِ تحقيقاً؛ أي: الدَّواعي المُتحقِّقة في الخارج .

والمفهومُ من الإيضاح: أن (الصِّبَا) على التَّقدير الأوَّل من الصِّبوة؛ بمعنى: الميل إلى الجهلِ والفتوة^(١)؛ أي: الانهماك في التَّهتُّك . وعلى التَّقدير الثَّاني: من الصِّبَاوة بالمعنى المشهور^(٢) .

الثَّالث^(٣): المستعارُ إمَّا اسم جنس - كرجلٍ وأسد^(٤) - فأصليَّة؛ أي: فلاستعارة أصليَّة؛ لأنَّ التَّشبيهَ وصفٌ، والأصلُ في الوصفِ للذات^(٥) . أو غيرُه؛ أي: غير اسم جنسٍ فتبعيَّة؛ كالفعل^(٦)؛ لأنَّه؛ أي^(٧): لأنَّ الفعلَ يُستعارُ بواسطةِ المَصْدَرِ وتبعيَّة استعارته؛ فلا تقول: (نطقت الحالُ) بدل (دلَّت) إلَّا بعد استعارة نطق النَّاطِقِ؛ لدلالة الحالِ على الوجه الذي عرفت من إدخالِ دلالة الحالِ في جنس نطق النَّاطِقِ لقصدِ المبالغة في التَّشبيه.

(١) في الأصل: « الغبوة » ولا وجه له . والصَّواب من أ، ب . والمراد بالفتوة هنا :

حدائنة السِّن . ينظر : اللسان : (فتا) : (١٤٦/١٥) .

(٢) ينظر : الإيضاح : (١٢٨/٥) .

(٣) أي : من تقسيمات الاستعارة . ويتحقَّق بالنظر إلى المستعار .

(٤) في ب : « و فرس » .

(٥) في أ، ب : « للذوات » .

(٦) في الأصل : « بالفعل » . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٧) « أي » ساقطة من أ، ب .

وتجيء الاستعارة التَّبعية في نسبته؛ أي: الفعل إلى المتعلقات؛ إلى الفاعل؛ نحو: (نظقت الحال) أو إلى المفعول الأوّل؛ نحو:

(جُمِعَ الحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ . قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحاً^(١) .
أي: أزال البخل وأظهر السّمّاح . وإلى الجمع^(٢) من المتعلقات؛ نحو:

تُقَرِّبِي الرِّيَّاحُ رِيَّاحَ الحَزْنِ؛ أي: ما / غلظ من الأرض مُزْهَرَةً . [٧٠/ب]
إِذَا سَرَى التَّوْمُ فِي الأَجْفَانِ إِيقَاطاً^(٣)؛

فإنّه استعارة في نسبة الفعل إلى الفاعل؛ أي: (الرّياح)، وإلى المفعول الأوّل؛ أي: (رياض)، وإلى الثّاني؛ أي: (إيقاطاً) في المجرور، والعامل فيه (سرى)؛ لأنّ (السرى)^(٤) - في الحقيقة - السّيرُ بالليل^(٥) .

(١) البيت من المديد . وقائله: ابن المعتزّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أباه المعتزّ؛ كما تولّى الخلافة .

والبيت في ديوان الشّاعر: (١٣٢)، ونهاية الأرب: (٥٣/٧) .

واستشهد به في أسرار البلاغة: (٥٣)، ونهاية الإيجاز: (٢٤٣)، والمفتاح: (٣٨٣)، والمصباح: (١٣٥)، والإيضاح: (٦٧/٥) . وهو في المعاهد: (١٤٧/٢) .

(٢) في ب: «الجميع» .

(٣) البيت من البسيط . ولم أهتمد - فيما بين يديّ من مصادر - إلى قائله . ويبدو أنّ أوّل من استشهد به الإمام فخر الدّين الرازيّ في نهاية الإيجاز: (٢٤٤)، وتبعه صاحب المفتاح: (٣٨٣)، فالمصباح: (١٣٦)، فالإيضاح: (٩٨/٥) .

(٤) في الأصل: «سرى» . والمثبت من: أ، ب . وعليه لفظ مفتاح المفتاح .

(٥) ويلحظ أنّ المصنّف - رحمه الله - استدرك ما وقع فيه صاحب المفتاح؛ حيث أورد السّكّاكيّ البيت مثلاً لتعلّق الفعل إلى جميع المتعلقات؛ إذ صرّح بذلك فقال =

وكالحروف فإنها؛ فإن استعارتها بواسطة متعلقات معانيها؛ مثل :
الظرفية؛ والابتدائية؛ إذ ليست هي معانيها؛ بل هي لوازم لها؛ أي :
لمعانيها؛ أي : إذا أفادت هذه الحروف معاني، رجعت إلى هذه بنوع
استلزام . ومتعلقات معاني الحروف ما يُعبّر عنها عند تفسيرها؛ كالابتداء؛
كـ (من) [في]^(١) قولك : من البصرة، وفسرها صاحب الإيضاح

= - بعد أن أورد أمثلة لتعلقه بالفاعل، والمفعول الأول والثاني والمجرور -
(٣٨٢) : « أو إلى الجميع كقوله : تقري ... » ووجه الاستدراك : أن الجار
والمجرور؛ وهو قوله : « في الأحفان » متعلق بـ « سرى التوم »، لا بـ « تقري »
حتى يكون قرينة له؛ فلا تكون القرينة في البيت راجعة إلى الجميع - كما ذكر
السكاكي - لخروج الجار والمجرور منها .

ومن هنا ورد على السكاكي اعتراض الخطيب إذ قال (الإيضاح: ٩٩): « وفيه نظر ».
واعترض التفتازاني إذ قال (المطول: ٣٧٧) : « وأما تمثيل السكاكي في ذلك بقول
الشاعر : تقري الرياح ... فغير صحيح؛ لأن الجور؛ أعني (في الأحفان) متعلق
بـ (سرى) لا بـ (تقري) » .

كما أن الشارح - رحمه الله - تنبه لهذا وحاول - أيضاً - أن يوضح ما وقع
فيه السكاكي بقوله : « وفي الجور والعامل فيه سرى ... » إشارة إلى اختلاف
العامل . على أن هذه المحاولة - التي أفادها من شارح المفتاح (ينظر : مفتاح
المفتاح : ١٠٠٤) - لم تسلم هي الأخرى من توجه الاعتراض عليها، إذ قال
صاحب المطول : (٣٧٧) : وما ذكره الشارح - أي : شارح المفتاح - من أنه
قرينة على أن سرى استعارة؛ لأن السرى - في الحقيقة - السير بالليل فليس
بشيء؛ لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة » .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

بالمجرور^(١)؛ كالبصرة . وإلا؛ أي : لو كانت هي معانيها - وهي أسماء - كانت؛ أي : الحروف - أيضاً - أسماء؛ إذ تمايز الحرف^(٢) والاسم إنما هو بالمعنى؛ فحيث حصل معنى الاسم يكون اسماً؛ فلا يُستعار (في) إلا بعد الاستعارة في الظرفية^(٣)؛ نحو: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(٤) فإنه لا استعارة في (لعل) إلا بعد الاستعارة في التَّجِّي . وكيفية ذلك : أن مثل هذا التَّجِّي الواقع غاية لفعل^(٥)؛ معناه كونه غاية متوقعة مترددة بين الوجود والعدم مع الجهل بالعاقبة؛ فشبه كونه غاية متوقعة مُترددة بينهما لا مع الجهل بالعاقبة به؛ أي : بكونه كذلك مع قيد الجهل بالعاقبة استعارة والقرينة إسنادُهُ إلى الله - تعالى - لتعذر الجهل بالنسبة إليه [تعالى]^(٦) عن ذلك . هكذا قال السكاكي بناءً على أصول العدل^(٧) .

(١) ينظر : الإيضاح : (٩١/٥) .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « الحروف » .

(٣) في ب : « النَّظَر » وهو خطأ ظاهر .

(٤) جزء من آيات متفرقة في سور مختلفة . ينظر - مثلاً - : سورة البقرة : ١٨٧ ،

والأنعام : ٥١ ، ٦٩ ، والأعراف : ١٦٤ .

(٥) في الأصل : « الفعل » والصواب من : أ ، ب . والفعل المراد - هنا - هو قوله : ﴿ يَتَّقُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ ، ب .

(٧) ينظر : المفتاح : (٣٨٢) . ومرادُ الشَّارِحِ بـ (أصول العدل) المعتزلة؛ فهم الذين =

وأما عند الأصحاب فشبه كونه غايةً متوقّعة بمعناه المذكور ثم بعد الاستعارة فيه استعير لفظة (لعلّ) له فأطلقت عليه . هذا على تقدير الجهل^(١) على التشبيه أمّا لو نقول^(٢) : إنّه للغاية المتوقّعة المتردّدة بينهما مع الجهل بها؛ فحذِفَ القيدُ الأخيرُ كما هو المفهوم من كلام السّكاكي؛ والقيدان الأخيران كما يُفهم من قول^(٣) الأصحاب، وأطلق على الباقي المطلق بالنسبة إليه؛ فيصير من المجاز الذي سمّاه السّكاكيّ المجازَ الغيرَ المفيد^(٤)، وجعله المصنّفُ من بابِ وجوهِ التّصرّفِ في المعنى بحسبِ التّقصانِ كالمشفر والمرسن^(٥) .

= يُسمّون أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد .

أمّا الأوّل — العدل — فلاّتهم أوجبوا ثواب المطيع وعقاب العاصي؛ حتّى لا يصدر منه تعالى ظلم . — تعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً — .
 وأمّا الثّاني — التّوحيد — فلاّتهم ينكرون صفاته القديمة أصلاً؛ وقالوا : القدم أخصّ وصف ذاته؛ فهو عالمٌ بذاته، حيٌّ بذاته، لا يعلم وقدرة وحياة حتّى لا يتعدّد القديم بزعمهم . ينظر : الملل والنحل : (١/٤٣ — ٤٥) .

وإنّما اقتصر على العدل دون التّوحيد؛ لأنّ حديثه متعلّق بالأوّل دون الثّاني .

(١) في الأوّل : « الحمل » ولا وجه له، والصّواب من أ، ب .

(٢) في أ : « قلنا » .

(٣) في ب : « كلام » .

(٤) ينظر : المفتاح : (٣٦٤) .

(٥) ينظر ص (٧١٤) قسم التّحقيق .

واعلم : أن الأمرين متباينان في كل استعارة كـ (الأسد) مثلاً ؛ [٧١/أ] فإنه يُحتمل أن يقال : شبه الرجل الشجاع بالأسد فاستعير له مبالغة في التشبيه، ويُحتمل أن يقال : إنه من المجاز الغير المفيد؛ لأنه موضوعٌ للشجاع مع تلك الصورةِ المخصوصة؛ فحذف قيدُ [الصورة]^(١) المخصوصة بقي كونه للشجاع، وهلم جرا .
وهذه فائدة شريفة فاحفظها .

ونحو: ﴿ فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٢) فإن في اللام استعارة؛ لأن الالتقاط لم يكن لغرض أن يكون لهم عدوًّا؛ فتقدّر^(٣) الاستعارة أولاً في معنى الغرض، ثم تستعمل لأمه؛ فيستعار أولاً ترتب وجود أمرٍ على أمرٍ من غير أن يكون الثاني غرضاً للأول؛ [لترتب وجود أمرٍ على أمرٍ يكون الثاني غرضاً للأول]^(٤)، ثم يُستعارُ ثانياً لفظة اللام له، واحتمال كونه من المجاز الغير المفيد مما لا يخفى .

ونحو: ﴿ رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٥) من التهكم فاستعير أولاً مُتعلّق معنى : (رُبَّ) الذي هو التقليلُ للتكثير؛ على سبيل الاستهزاء؛ لأن

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) سورة القصص . من الآية : ٨ .

(٣) في الأصل : « فتقيد » . والمثبت من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

ودادتهم للإيمان^(١) يومئذ كثيرة، وثانياً : لفظته^(٢).

والشيخ؛ أي : السكّاكيّ، واصطلاحُ المصنّف في هذا الكتابِ على إطلاقِ (الشيخ) عليه، و(الإمام) على عبد القاهر؛ يجعلُ الاستعارة التبعية من المكتى عنها^(٣). قال : كما تجعلُ المنية سبعاً وإثبات الأظفارِ قرينة. والحالُ ناطقاً، ونسبة النطقِ إليه قرينة اجعلُ (اللّهزميات) في قوله^(٤) :

تَقْرِبُهُمْ لِهَزْمِيَّاتٍ نَقُدُّ بِهَا مَا كَانَ حَاظَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زُرَادٍ^(٥).
أطعمةً بالنّصبِ مفعولاً ثانياً لـ(جعل)؛ أي: استعارة بالكنية عنها
على سبيل التّهكّم.
اللّهزمياتُ: الأسنّةُ القاطعةُ .

(١) في أ : « الإيمان » .

(٢) في أ : « لفظه » .

(٣) ينظر : المفتاح : (٣٨٤) .

(٤) البيت من البسيط . وقائله عمير بن شيم القطاميّ . قاله ضمن قصيدة يمدح بها زُفر بن الحارث الكلابيّ .

والبيت في ديوان الشاعر: (٩٥)، والكامل في اللغة والأدب: (٥٩/١)، ونهاية الأرب: (٥٣/٧) .

واستشهد به في أسرار البلاغة: (٥٤)، ونهاية الإيجاز : (٢٤٤)، والمفتاح: (٣٨٣)،

والإيضاح : (٩٧/٥)، والتبيان : (٣٨٦) ونسبه خطأ إلى كعب بن زهير .

والبيت في المعاهد : (١٤٨/٢) .

(٥) الزّراد : صانع الزّرد . وهي : الدرّع . ينظر : اللسان (زرد) : (١٩٤/٣) .

واجعل (المرهفات) في قوله^(١) :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَانِ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذُؤُوهَا .
صَبُوحاً عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ بِالْكَنَايَةِ هَكْمًا وَاسْتِهْزَاءً .

وقوله : (نَقْرِيهِمْ)^(٢) قرينةٌ للأولى، و(صَبَحْنَا) للثانية؛ فما كان قرينةً صار مستعاراً وبالعكس .

الْخَزْرَجِيَّةُ : قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ .

مرهفات، أي : سيوف مرققات^(٣) .

أبان؛ أي: فصل . ويروى: أبار، وأباد - بالرأء والدال المهملتين -

ومعناها واحد هو : أَهْلَكَ .

وردّه صاحبُ الإيضاح بأنّه : إِنْ قُدِّرَ التَّبَعِيَّةُ حَقِيقَةً لَمْ^(٤) يَكُنْ تَخْيِيلِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مَجَازٌ عِنْدَهُ، فَلَمْ تَكُنِ الْمَكْنِيَّ عَنْهَا مُسْتَلْزِمَةً لِلتَّخْيِيلِيَّةِ^(٥)؛ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ^(٦) .

والرُّدُّ مُرَدُّودٌ لَوْجُودِ التَّخْيِيلِيَّةِ - أَيْضًا - فِي نَفْسِ مَا فِيهِ

الاسْتِعَارَةُ بِالْكَنَايَةِ؛ لِتَخْيِيلِ الْمُرَهَفَاتِ بِصُورَةِ / الصَّبُوحِ؛ كَتَخْيِيلِ الرَّبِيعِ [٧١/ب]

(١) تقدّم تخريج البيت ص ٧٣٣ .

(٢) في الأصل : « نقرههم » . والصواب من ب .

(٣) في ب : « مرهفات » . وفيها تحريف بالقلب وتصحيف .

(٤) هكذا - أيضاً - مصدر القول . وفي أ، ب : « فلم » .

(٥) هكذا - أيضاً - ب، مصدر القول . وفي أ : « التخيلية » .

(٦) ينظر : الإيضاح : (٥/١٤٧ - ١٤٨) .

بصورة فاعل حقيقي مع جواز الانفكاك عند السكائي .

تنبيه : وفوائده مما زاد على المفتاح .

وحاصل التنبيه : بيان أن الاستعارة في الأفعال والحروف يمكن

بالأصالة .

أما الفعل فيدل على النسبة المحصلة؛ لأنها ذاتية ويستدعي حدثاً وزماناً في الأكثر، وإن كان قد يعرَى عن الحدث؛ كالأفعال الوجودية المسماة بالأفعال الناقصة كـ(كان) وشقائقها، أو يعرَى عن الزمان؛ كـ(نعم)، و(بئس)، و(بعت) ^(١)، و(عسى)؛ من أفعال المدح، والذم، والمقاربة؛ إذا استحدثت به الحكم؛ أي : إذا أنشئ به حكم، ولم يكن المراد الإخبار .

والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة : النسبة، والحدث، والزمان؛ ففي النسبة؛ كـ(هزم الأمير الجيش)؛ فإن لفظ (هزم) باق على زمانه الماضي، وعلى الحدث الذي هو الهزيمة؛ لكن تُصرف في نسبته إلى الأمير استعارة؛ لأن جند ^(٢) الأمير هو الهازم لا هو نفسه .

وفي الزمان كـ ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ^(٣) فإن نادى

مجرى على حقيقته في الحدث والنسبة؛ لكن استعير في زمانه؛ لأن النداء

(١) هكذا - أيضاً - في ف . والكلمة ساقطة من أ ، ب .

(٢) في الأصل : « ضدٌ » وهو تحريف بالتقص والقلب، والصواب من أ ، ب .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ .

في يوم القيامة .

وفي الحدث: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١)؛ فإنه استعير^(٢) البشارة فيه للإندار، وفي الآخرين باقٍ على أصله .

وأما الحروف^(٣) (في) - مثلاً - وضعت لكل ظرفية خاصة؛ وإن كان الوضع بأمرٍ عامٍّ؛ أي : باعتبار معنى عامٍّ؛ كالظرفية المطلقة عَقَلَتِ الظَّرْفِيَّةَ الخاصَّةَ به؛ بذلك الأمر العامٍّ؛ وأنها؛ أي : تلك الظرفية الخاصَّة التي هي فردٌ من ذلك العامِّ لا تُتَحَصَّلُ إلاّ بذكر المتعلِّق الذي لذلك الحرف؛ كـ (الدَّار) للفظـة (في)؛ لأنَّ النسبة لا تتعيَّن ولا تتحصَّل^(٤) إلاّ بالمنسوب إليه .

والحاصل : أن وضع الحرفِ عامٍّ، والموضوع له خاصٌّ، ولأنَّه نسبة خاصَّة لا تحصل إلاّ بذكر المنسوب إليه؛ فإذا أُريدَ بها؛ بالظرفية استعلاءً؛ كما في قوله - تعالى - : ﴿وَأَصْلَبْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٥) فإنَّ المراد في الآية الاستعلاءُ لا الظرفيةُ . فقد نُقل؛ أي : لفظ

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٢١. والتوبة من الآية: ٣٤. والانشقاق، من الآية: ٢٤.

(٢) في أ، زيادة: « في زمانه لأنَّ النداء في يوم القيامة إلى » وهذه الزيادة من انتقال النظر لسبق ورودها .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ: « الحرف » .

(٤) في الأصل زيادة: « ولا يتعيَّن » ولا وجه لتكرارها .

(٥) سورة طه؛ من الآية : ٧١ .

(في) عن الموضوع له؛ أي : الظرفية إلى الاستعلاء . أو نُقل الموضوع له؛ وهو الظرفية إلى الاستعلاء؛ بمعنى أنه شبه الاستعلاء بالظرفية؛ في شدة تمكّن المصلوب على الجذع؛ تمكّن المظروف في الظرف مبالغةً، ثم ترك المشبه وذكر المشبه به استعارة .

[٧٢/١] وعلى الأوّل التّقل والتّصرّف في / اللفظ؛ فهو مجاز .

وعلى الثاني - التّصرّف في المعنى؛ لأنّه استعارة مصرّحةٌ تحقيقيّةٌ كان الاستعلاء؛ أيضاً؛ موضوعٌ له على سبيل الأدّعاء؛ فاللفظُ : حقيقةٌ . والمدخولُ عليه وهو جذوع النّخل قرينةٌ للتّقل على التّقديرين؛ لتعذّر الظرفية الحقيقية فيها؛ وكلُّ ذلك من التّصرّفات التي في الفعل أو في الحرف . بالأصالة؛ لا بالتبعية؛ وهذا هو المقصودُ من [هذا]^(١) التّنبه .

لكنك بعد التحقيق لا تُشاح بصيغة فعل النهي، في التسمية إذ لا مُشاحة في الاصطلاحات .

وللأستاذ^(٢) في بيان^(٣) اختلاف الوضع والموضوع له؛ عموماً وخصوصاً؛ في شرحه المختصر [تحقيق]^(٤)، قال^(٥) : «وإن كنت تريد حقيقة الحال في ذلك فاعلم أولاً مقدّمة؛ وهي : أن اللفظ قد يوضع

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : « والأستاذ » والمثبت من أ، ب .

(٣) في أ : « شأن » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : مختصر منتهى السؤل والأمل : (١٨٧/١ - ١٨٩) .

وضعاً عاماً لأمرٍ مخصوصة؛ كسائر صيغ المشتقاتِ والمُبهمات؛ فإنَّ الواضعَ لَمَّا قال : صيغة فاعلٍ من كلِّ مصدرٍ لمن قامَ به مدلوله، وصيغة مفعولٍ منه^(١) لمن وقع عليه - علم منه حالٌ؛ نحو: (ضارب)، و(مضروب) من غيرِ التَّعَرُّضِ^(٢) بِخُصُوصِهِمَا، وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: (هذا) لكلِّ مِشَارٍ إِلَيْهِ مَخْصُوصٍ، و(أنا) لكلِّ مُتَكَلِّمٍ، و(الَّذِي) لكلِّ مَعْيَنٍ تَحْمِلُهُ . وليسَ وَضَعُ (هذا) كَوَضْعِ (رجل)؛ فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ لَهُ فِيهِ عَامٌّ؛ وَهَذِهِ وَضَعَتْ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى الْعَامَّةِ لِلْخُصُوصِيَّاتِ الَّتِي تَحْتَهُ؛ حَتَّى [إِذَا]^(٣) اسْتُعْمِلَ (رجل) فِي (زيد) بِمَخْصُوصِهِ كَانَ مَجَازًا، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْعَامُّ الْمُنَاطِقُ لَهُ كَانَ حَقِيقَةً . بِخِلَافِ: (هذا)، و(أنا)، و(الَّذِي)؛ فَإِنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصِيَّاتِ كَانَتْ حَقَائِقَ وَلَا يُرَادُ بِهَا الْعُمُومَ أَصْلًا؛ فَلَا يُقَالُ: (هذا) وَالْمَرَادُ أَحَدًا^(٤) مِمَّا يُشَارُ إِلَيْهِ، وَلَا (أنا) وَالْمَرَادُ بِهِ مُتَكَلِّمٌ مَا .

وَإِذَا قَدْ^(٥) تَحَقَّقَ ذَلِكَ؛ فَنَقُولُ : الْحَرْفُ وَضَعُ بِإِعْتِبَارِ مَعْنَى عَامٍّ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ النَّسْبَةِ كَالْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ لِكُلِّ إِبْتِدَاءٍ وَإِنْتِهَاءٍ مَعْنَى بِمَخْصُوصِهِ، وَالنَّسْبَةُ لَا تَتَّعَيَّنُ إِلَّا بِالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ فَالْإِبْتِدَاءُ الَّذِي لِلْبَصْرَةِ يَتَّعَيَّنُ بِالْبَصْرَةِ، وَالْإِنْتِهَاءُ الَّذِي لِلْكَوْفَةِ يَتَّعَيَّنُ بِالْكَوْفَةِ؛ فَمَا لَمْ يُذَكَّرْ مُتَعَلِّقُهُ لَا يُتَّحَصَّلُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « بِهِ »، وَالصَّوَابُ مِنْ : أ، ب . وَالْمَرَادُ صِيغَةَ (مَفْعُولٍ) مِنْ كُلِّ مَصْدَرٍ .

(٢) فِي ب : « التَّعَرُّضُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِالزِّيَادَةِ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَثَبَتَ مِنْ أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدًا » . وَالثَّبَتُ مِنْ أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « يَرَادُ » وَلَا وَجْهَ لَهُ . وَالصَّوَابُ مِنْ أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

فردٌ من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في النقل ولا في الخارج؛ وإنما يُتَحَصَّلُ بالمنسوب إليه، فيتعقل بتعقله، بخلاف ما وُضِعَ للنوع بعينه؛ كالابتداء والانتهاء؛ بخلاف ما وُضِعَ لذات ما باعتبار نسبة؛ نحو: (ذو)، [٧٢/ب] و(فوق)، و(عن)، و(على)، / و(الكاف)؛ إذا أُريدَ به علوّ وتجاوز وشبه مُطلقاً؛ فهو كالابتداء والانتهاء» .

الرَّابِعُ : الحُكْمُ، التَّابِعُ^(١) : للاستعارة؛ من وصف؛ أو تَفْرِيعِ كَلامٍ^(٢) أو غيره؛ إن ناسبَ المُشَبَّه؛ أي : المُستعار له؛ لا المُشَبَّه به والتَّشْبِيهِ^(٣) فمَجْرَدَةٌ؛ أي : فُتَسَمَّى تلك الاستعارة مجردة؛ لتجرُّدها عمَّا يناسبُ المُشَبَّه به والتَّشْبِيهِ .

وإن ناسبَ^(٤) المُشَبَّه به؛ أي: المستعار منه؛ فمرشحة؛ أي : فُتَسَمَّى: استعارة مرشحة؛ لأنَّ التَّرشِيحَ هو التَّربِيَةُ، وإيرادُ ما يُناسبُ المُشَبَّه به تقويةٌ لأمر الاستعارة وتربيةٌ له .

وإن عُدِمَ الحُكْمُ، وذلك بأن لا^(٥) يُقرن به ما يُناسبُ أحدهما؛ لا وصفاً^(٦)، ولا تَفْرِيعاً، ولا غَيْرَهُ . فَمُطْلَقَةٌ؛ أي : فُتَسَمَّى: مُطْلَقَةٌ؛

(١) في الأصل: «الرابع» وهو تحريف، والصواب من أ، ب .

(٢) كلمة: «كلام» ساقطة من ب .

(٣) في ب: «ولا التشبيه» .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف . وفي أ، ب: «أو ناسب» .

(٥) هكذا في الأصل . وفي أ، ب: «لم» .

(٦) في أ: «لا وصفاً»، وفيه تحريف وتصحيف .

لعدم اقترانِ حكمٍ بها .

فـ (رأيتُ أسدًا) إطلاق .

وقولك بعده : (شاكي السلاح)؛ أي : تام^(١) السلاح، أو ذا

شوكة في سلاحه، وهو مقلوب (شائك) . (يجرُّ رُمحه) : تجريدٌ؛ لأنَّ التَّسْلُحَ، وجرَّ الرُّمَحَ، ممَّا يلائمُ المشبَّه .

(و حادَّ المخالب)؛ المخلب : ظُفْرُ البُرْتَنِ، والبُرْتَنُ للَسَّبَاعِ

بمنزلة الأنامل [للإنسان]^(٢) . (دامي البرائن) : ترشيحٌ؛ لأنَّ المخلبَ، والبُرْتَنَ؛ ممَّا يلائمُ المشبَّه به .

وقوله : (بعده) يُشعرُ بأنَّ ذكرَ الحكمِ المناسبِ يجبُ أن يكونَ بعد

ذكر الاستعارة؛ لكن لا يجبُ . فالمرادُ به ما هو المراد من قولِ السَّكَاكِيِّ: بالتَّعْقِيبِ، في قوله^(٣) : «إنما يلحقها بالتَّجْرِيدِ أو التَّرْشِيحِ إذا عَقِبَتْ بذلك» .

وقال الشَّارِحُ^(٤) : « المرادُ من التَّعْقِيبِ : الزِّيَادَةُ على معنى

الاستعارة؛ سواءً كان المعقَّبُ قبل الاستعارة أو بعدها، أو كان بعضُه قبل وبعضُه بعد » .

(١) في الأصل، ب : « تمام » . والصواب من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٣) المفتاح : (٣٨٥) .

(٤) أي : الشيرازي؛ شارح المفتاح . وقوله في مفتاح المفتاح : (١٠٠٨) باختلاف يسير .

وقد يجتمعان [أي : الترشيح والتَّجريد]^(١) كما في قوله^(٢) :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ .

أي : كثير القذف لنفسه إلى الوقائع، وهما صفتان للمستعار له .

لَهُ لِبْدٌ

جمع لبدة؛ وهي الشعر المتراكب بين كففي الأسد .

..... أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمَ

وهاتان للمستعار منه .

ومبنى الترشيح^(٣) : تَنَاسَى التَّشْبِيهِ، وَصَرَفُ النَّفْسِ عَنْ تَوْهَمِهِ؛

كما قال أبو تمام^(٤) :

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٢) البيت من الطويل . وقائله : زهير بن أبي سُلمي؛ قاله ضمن معلقته المشهور (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم)؛ مادحاً حصين بن ضمضم .

والبيت في ديوان الشاعر: (٨٤)، والشعر والشعراء: (١٥٨/١)، ونهاية الأرب: (٥٤/٧) .

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٠)، المصباح: (١٣٧)، والإيضاح: (١٠٢/٥)، والتبيان : (٣٩٤) .

وهو في المعاهد : (١١٢/٢) .

(٣) في الأصل : « ومنه » . وفي ب : « ومعنى الترشيح » . والصواب من أ ، ف .

(٤) هو / أبو تمام؛ حبيب بن أوس بن الحارث الطائي . شاعر أديب؛ وفي أخباره : أنه حفظ أربع عشرة ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطع، له تصانيف؛ منها : « ديوان الحماسة »، « الوحشيات »، « ديوان شعر » . توفي بعد أن

ولي بريد الموصل سنة ٥٢٣١ هـ .

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ .
 ناسياً حديث الاستعارة؛ نابذاً^(١) أمرها وراء الظهور؛ حتى لم
 يُبال أن يبني^(٢) على علو القدر وسمو المنزلة ما بني على العلو المكاني .
 يفعلون؛ أي : أصحاب التشبيهات . ذلك؛ أي : الترشيح، ونسيان
 [٧٣/أ] التشبيه مع التصريح بالتشبيه؛ كما في قوله^(٣) :

- = ينظر في ترجمته : طبقات الشعراء : (٢٨٢، ٢٨٦)، وتاريخ الطبري : (١٢٤/٩)،
 الأغاني : (٥٢٥/٨ — ٥٣٧)، والفهرست : (١٩٠)، وانظر كتاباً في سيرته
 وأخباره بعنوان : أخبار أبي تمام لأبي بكر محمد الصولي .
 والبيت من المتقارب . قاله الشاعر ضمن قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني .
 والبيت في ديوانه : (٣٤/٤) «شرح التريزي» برواية :
 «وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُ أَنْ لَهُ مَنَزَلًا فِي السَّمَاءِ» .
 وفي نهاية الأرب : (٥٦/٧) برواية : «يظنّ الحسود» .
 واستشهد به — برواية المتن — في أسرار البلاغة : (٣٠٢)، المفتاح : (٣٨٥)،
 والإيضاح : (١٠٣/٥) .
 وهو في المعاهد : (١٥٢/٢) .
 (١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « بابداء»، ولعله تحريف ما ورد في الأصل؛ يؤيده
 لفظه المفتاح : « نبدوا» .
 (٢) في الأصل : « يتبين» والصواب من أ، ب .
 (٣) البيتان من المتقارب، وقائلهما : العباس بن الأحنف، وهما في ديوانه : (١٢٦)،
 وديوان المعاني : (٢٦٩/١)، وزهر الآداب : (١٦٨/٤) .
 واستشهد بهما في أسرار البلاغة : (٣٠٧)، والمفتاح : (٣٨٧)، والمصباح : (١٣٩)،
 والإيضاح : (١٠٥/٥) .
 وهما في المعاهد : (١٦١/٢) .

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاً
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ التُّزُولَا
فمع ترك التصريح به؛ بل مع جحد التشبيه؛ كما في الاستعارة
بالطريق الأولى.

الخاتمة فيها تنبيهاتٌ ثلاثة^(١) :

الأوّل : في القرينة .

الثاني : في الحسن .

الثالث : في الأنواع .

الأوّل : لا بُدَّ للاستعارة من قرينة دالّة عليها؛ وقد تكونُ القرينةُ أمراً واحداً؛ نحو : (رأيت أسداً يرمي، أو يتكلّم، أو في الحمّام)؛ فإنَّ كلَّ واحد منها يصلحُ قرينة لها .

أو [قد]^(٢) تكونُ القرينةُ أكثر من أمر واحد؛ نحو^(٣) :

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ أَي : نصل سيفِ الممدوح، يَنكفي؛ أي : يرجع

وينقلبُ بهما؛ أي : بتلك الصّاعقة .

(١) كلمة « ثلاثة » وردت ضمن كلام المصنّف في أ . وليست في ف .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب؛ وهو الملائم لما قبله .

(٣) البيتُ من الطويل، وقائله : البحرّي . قاله ضمن قصيدة يمدح بها أبا سعيد الثغرّي .

والبيت في ديوان الشاعر : (٣٥٦/٢) برواية : « في كَفّه » مكان : « من نصله »، و:

« تنكفي » مكان : « ينكفي » . وبهذه الرواية — أيضاً — مع إيراد : « الأعداء »

مكان : « الأقران » في المثل السائر : (١٠٤/٢)، وكذا الأشباه والنظائر : (٣١/١)

بإيراد : « الأبطال » مكان : « الأقران » أيضاً .

واستشهد بالبيت في دلائل الإعجاز : (٢٩٩)، نهاية الإيجاز : (١٨٤)، المفتاح :

(٣٧٥)، والمصباح : (١٣١)، والإيضاح : (٦١/٥)، والتبيان : (٣٨٠) .

وهو في المعاهد : (١٣١/٢) .

..... علي^(١) أرؤس الأقران^(٢) خمس سحائب.

فإنه لما أراد استعارة (السحائب) لأنامل يمين الممدوح الخمس؛ تفرعاً على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفيض - تارة، وبالسحاب الهاطل^(٣) - أخرى؛ - ذكر أن هناك صاعقة؛ ثم قال : (من نصله)، فتبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه؛ ثم قال : (على أرؤس الأقران)؛ ثم قال : (خمس)^(٤)، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد؛ فجعل ذلك - كله - قرينة لما أراد من استعارة (السحائب) للأنامل.

الثاني : أنه تحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه؛ من كون الوجه شاملاً للطرفين، وكونه بعيد الغور؛ لا يدرك أول الوهلة، وكونه خاصياً، غير مُبتدل يعرفه العوام، وخصوصاً الاستعارة التحقيقية وما بالكناية .

ولفظه (خصوصاً) تُشعر بأن غيرهما كالتخييلية - أيضاً - حُسنها برعاية جهات حُسن التشبيه .

(١) في الأصل : «في» وهو خطأ ظاهر؛ يدلّ عليه السياق فيما بعد . والصواب من : أ،

ب، ف، مصادر البيت .

(٢) الأقران : جمع قرن . وهو التظير المكافئ . ينظر : اللسان (قرن) : (٣٣٧/١٣) .

(٣) في أ، ب : «الهطال» .

(٤) في ب زيادة : «سحائب» والسياق تامٌ بدونها .

لكن قال في المفتاح بعد قوله^(١): «الاستعارة لها شروط [في الحسن؛ إن صادفتها حسنت، وإلا عريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحاً]^(٢): وتلك الشروط^(٣) رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها في الأصل الأوّل بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتصريح التحقيقية والاستعارة بالكناية» [وأن لا تُسمّها؛ عطف على قوله: (برعاية) أي: تحسّن الاستعارة برعاية جهاته، وبعدم إشماع الاستعارة]^(٤) رائحة التشبيه بأن لا يُذكر في اللفظ شيء يدلّ على التشبيه .
ولذلك؛ أي: ولعدم ما يدلّ على التشبيه لفظاً وجبت القرينة، وإلا فلغز .

ألغز في كلامه؛ أي: عمى مراده؛ وهو: مفرد الألعاز، كرطب وأرطاب^(٥)؛ كما لو قيل: (جاء أسدٌ) والمراد: رجل أبحر؛ لعدم ما يدلّ على التشبيه في البحر .

قال في المفتاح^(٦): «وأن لا تسمّها في كلامك / من جانب اللفظ [٧٣/ب] رائحة من التشبيه، ولذلك يوصى في الاستعارة بالتصريح أن يكون

(١) ص: (٣٨٧) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، مصدر القول .

(٣) عبارة: «في الحسن ... الشروط» ساقطة من ب . ولعله من انتقال النظر .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ .

(٥) ينظر: الصّحاح «لغز»: (٧٥٨/٢) .

(٦) ص: (٣٨٨) .

الشَّبه^(١) بين المستعار له والمستعار منه جلياً بنفسه، أو معروفاً سائراً بين الأقسام، وإلاَّ خرجت الاستعارة عن كونها استعارة؛ ودخلت في باب التعمية والإلغاز .

وبينهما مخالفةٌ من حيث إنه [؛ أي : الأستاذ]^(٢) أوجب بدل وجوب كون الشَّبه^(٣) جلياً : القرينة^(٤)؛ ولهذا لم يخصَّص الاستعارة بالتصريحية؛ كما خصَّصها السَّكاكيُّ بها .

ويُحتملُ أن يقال: كون الشَّبه^(٥) جلياً أيضاً نوعٌ من القرينة؛ كما عُلِّم ميلُ المصنِّفِ إليه عند الإفادة . وحينئذٍ يكون المراد بقوله: (وجبت^(٦) القرينة) وجوب القرينة في الاستعارة المحمولة على المصرَّحة عند الإطلاق .

والتَّخيليةُ في الحُسن تبعٌ لما بالكناية؛ أي : للاستعارة بالكناية؛ فإن كانت^(٧) المتبوعةُ حسنةً فالتَّابعة بحسبها - أيضاً - حسنة^(٨) وإلاَّ فلا .

(١) هكذا - أيضاً - في مصدر القول . وفي أ : « التَّشبيه » .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب. ومثبت من أ. وبه يزداد الكلام وضوحاً .

(٣) في أ : « التَّشبيه » .

(٤) في الأصل : « بالقرينة » ولا وجه للباء . والصَّواب من أ، ب .

(٥) في أ : « التَّشبيه » .

(٦) في الأصل: «أوجبت» ولا وجه للهمزة. والصَّواب من: أ، ب، قول المصنِّف المتقدِّم .

(٧) في أ، ب : « كان » .

(٨) في الأصل : « حسنها »، والمثبت من أ، ب .

وهي؛ أي: التخيلية مع المشاكلة أحسن لانضمام حسن المشاكلة إليها .

والمشاكلة - على ما هو المشهور - : ازدواج لفظين^(١) . وقيل^(٢) :
 «أن يُذكر الشَّيء بلفظ غيره لوقوعه في صُحبته»؛ نحو :
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٣)؛
 فإنه يلزم من ازدواج اللفظ في (يبايعونك ويبايعون الله) أن يكون هو - سبحانه - مُبايعاً؛ وإذ لا بُدَّ للمُبايع من يد؛ فيُتخيلُ له - سبحانه وتعالى - استعارة بالكناية بإدخالِ الله - سبحانه - في جنسِ المبايعين [ادعاءً]^(٤)، وإثبات ما هو من خواصِّهم؛ وهو اليدُ له . واستلزامها للتخيلية وتضمُّنها للمشاكلة ظاهر^(٥) .

(١) ظاهر أن مراد الشَّارح بـ(ازدواج لفظين) المعنى اللغوي؛ إذ لم يشتهر عن الدَّارسين القُدماء والمعاصرين للشَّارح تعريفٌ اصطلاحِيٌّ بهذا العموم .

(٢) المفتاح : (٤٢٤) . وينظر : المصباح : (١٩٦)، والإيضاح : (٢٦/٦)، والتبيان : (٤٦٨)، ومعجم البلاغة العربية : (٣١٦) .

(٣) سورة الفتح؛ من الآية : ١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) انطلق المصنّف والشَّارح - رحمهما الله - في تفسيرهما للآية الكريمة المتقدمة؛ لبيان معنى المشاكلة، مع معتقدهما الأشعريّ في إثبات أسماء الله وصفاته؛ حيث يثبت الأشاعرة سبعَ صفات لله، ويؤوّلون ما عدا ذلك فراراً من التَّشبيه؛ كتأويلهم اليد بالقدرة في الآية الكريمة . زاعمين أن هذا هو اللائق بجلاله وكماله .

والحقّ : أنّهم فرّوا من التَّشبيه ووقعوا في التَّعطيل . وكان الواجب عليهم : «الإيمان =

﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(١) وهذا في بعض النسخ؛ ولكن ما قرأتها على المصنّف، ولعلّها حاشية لمثال المشاكلة؛ لعدم الاستعارة فيها - اللّهمّ إلاّ بتكلّف شديد - فألحقت بالمتن .

بل قلّما تُستحسنُ الاستعارة التّخيّليّة دونها؛ دون المكنيّة؛ أي : دون أن تكون تابعة لها كما يقال : (فلان بين أنيابِ المنيّة الشّبيّهة بالسّبع)؛ إذا لا مكنيّة فيها .

وعند ذي الإيضاح أن الاستعارة التّخيّليّة لا تكونُ إلاّ تابعةً للمكنيّة .
ولذلك؛ أي : ولعدم^(٢) استحسانها دونها استُهنّج قولُ أبي تمام^(٣):

== بما وصف به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأنّ الله سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى؛ من الآية : ١١] فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه . العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (مع شرح فضيلة د. صالح الفوزان : ١٣، ١٥) .

ثمّ إنّ دعوى التّشبيه لا ترد أصلاً «فلا يقال في صفاته : إنّها مثل صفاتنا ... كما لا يقال إنّ ذات الله مثل أو شبه ذواته» شرح العقيدة الواسطية د. صالح الفوزان : (١٤) . وهذا الحقُّ يتّجه على المصنّف والشارح - رحمهما الله - في جميع آيات الصّفات الّتي صرفت عن ظاهرها . والتّوفيق له من الله سبحانه .

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٥٤ .

(٢) في ب : « لعدم » بدون العطف .

(٣) تقدّمت ترجمته ص (٧٥٤) قسم التّحقيق .

والبيتُ من الكامل، وهو ثاني أبيات قصيدة للشّاعر ممدح بها يحيى بن ثابت . ديوان الشّاعر =

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي

[١/٧٤] لكونها استعارة تخيلية غير تابعة للاستعارة بالكناية؛ لاستحالة / أن تكون الاستعارة في (الملام)، و (الماء) قرينة؛ إذ (الملام) لا يُشبه شيئاً له ماء حتى يُتوهم للملام مثل الماء؛ كما تُوهم الأنياب للمنيّة، ويُطلق عليه لفظ (الماء) ويُضاف إلى (الملام)؛ لتكون استعارة بالكناية؛ فتعيّن أن تكون الاستعارة في (الماء)، و (الملام) قرينة؛ فتكون استعارة مُصرّحة^(١) بها تخيلية .

يُروى أن بعض أهل^(٢) المحلة^(٣) أرسل إلى أبي تَمّامٍ قارورةً؛ وقال :
ابعث لي في هذه شيئاً من ماء الملام !، فأرسل إليه أبو تَمّامٍ؛ وقال : إذا
بعثت إليّ ريشةً من (جناح الذلّ)^(٤) بعثتُ إليك شيئاً من ماء الملام!^(٥) .

==بشرح التبريزي: (٢٢/١)، وديوانه بشرح الصّولي: (١٧٨/١)، وسرّ الفصاحة: (١٤٠).
وأورده صاحب البديع في البديع في نقد الشعر : (٤٢)، والمثل السائر : (١٥٢/٢) .
واستشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٥٤)، والمفتاح : (٣٨٨)، والمصباح : (١٤٢)،
والإيضاح : (١٤٣/٥)، والتبيان : (٢٥٢) .
(١) في أ : « مصرّحاً » .

(٢) كلمة : « أهل » ساقطة من ب .

(٣) المحلة : المناكرة؛ وماحل فلان فلاناً ماحلة : قاواه حتى يتبين أيهما أشدّ . ينظر: اللسان
(محل): (٦١٩/١١) . ورواية المثل السائر: « المجانة » وحملها على الأوّل أوّلَى .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في محكم التنزيل : ﴿ وَاحْفَظْ لَهُمَا حَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾
[سورة الإسراء؛ من الآية : ٢٤] .

(٥) تنظر هذه الرواية في المثل السائر: (١٥٣/١) . وقال عنها ابن الأثير: «وهي رواية ضعيفة» . =

«والفرق بين التشبيهين ظاهر؛ لأنه ليس جعل الجناح^(١) للذئ^(٢) كجعل الماء للملام؛ فإنَّ الجناح للذئ مناسبٌ، وذلك أنَّ الطائر إذا وهنَّ أو تعب^(٣) بسط^(٤) جناحه وخفضه، وألقى نفسه على الأرض، وللإنسان - أيضاً - جناح؛ فإنَّ يديه جناحاه، وإذا خضع واستكان طأطأ من رأسه وخفض من يديه^(٥)؛ فحسُن عند ذلك جعلُ الجناح للذئ، وصارَ شبيهاً^(٦) مناسباً .

وأما الماء للملام فليس كذلك في مناسبة التشبيه^(٧) .

ولو قيل : بأنَّ الاستعارة التخييلية في البيت تابعة للاستعارة بالكناية

= وإذا سلّمنا بضعف هذه الرواية على حدِّ قول ابن الأثير؛ فإنَّنا نجد أنَّها تحمل في مضمونها دفاعاً عن بيت الشاعر؛ هذا البيت الذي أدار النقاد والبلاغيون حوله جدالاً كثيراً ما بين مستهجن له ومدافع عنه . ينظر - على سبيل المثال - : الموازنة:

(٢٤٤)، وسرّ الفصاحة : (١٤٢)، والمثل السائر : (١٥٣/٢) .

(١) في الأصل، ب : « جناح » والصَّواب من : أ، مصدر القول .

(٢) قوله : « فإنَّ جناح للذئ » تكرر في : ب .

(٣) في أ، ب : « بعث » وهو تصحيف .

(٤) كلمة : « بسط » ساقطة من ب .

(٥) في الأصل : « يده » والصَّواب من : ب، مصدر القول وهو المناسب للسياق .

وجملة « وإذا خضع ... من يده » ساقطة من أ .

(٦) في الأصل، ب : « شبيهاً »، والمثبت من : أ، مصدر القول .

(٧) المثل السائر : (١٥٣/٢)، مفتاح المفتاح : (١٠٢٣) .

بأن يُشَبَّه الملام بظرف^(١) الشَّرَاب؛ لاشتماله على ما يكرهه الشَّارِبُ لمرارته، ثم استعار الملام له بالكناية، ثم يُخْتَرَع فيه شيءٌ شبيهٌ بالماء فيُستعار في اسم الماء - لكان موجَّهاً^(٢).

الثالثُ : أن^(٣) الاستعارة فرغُ التَّشْبِيهِ؛ فأنواعها^(٤) كأنواعه خمسةٌ :

الأوَّلُ : استعارة حسيِّ حسيٍّ [بوجه حسيٍّ]^(٥)؛ نحو قوله - تعالى

-: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٦) فالمستعار^(٧) منه هو النَّارُ، والمستعارُ له

هو الشَّيْبُ، والوجهُ هو الانبساطُ . فالطَّرْفانِ حَسِّيَّانِ، والوجهُ

- أيضاً - حَسِّيٌّ، وهو استعارة بالكناية؛ لأنَّه ذكر المشبَّه وترك المشبَّه

به مع ذكرٍ لازمٍ من لوازمِ المشبَّه به؛ وهو الاشتعالُ .

الثاني: استعارة حسيِّ حسيٍّ بوجهٍ عقليٍّ؛ نحو قوله - تعالى -:

(١) هكذا - أيضاً - في مصدر القول . وفي أ : «لظرف» .

(٢) هذا القيل الذي استوجهه الشَّارِح - رحمه الله - رأيي للخطيب القزويني أورده

جواباً على بعض الاعتراضات التي تصوَّرها عندما تعرَّض لهذه القضية . ينظر :

الإيضاح : (١٤٣/٥) .

(٣) هكذا وردت « أن » - أيضاً - في ف . ولم ترد في : ب .

(٤) في الأصل : «فأنواعه» وهو تحريف بالتقص . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٦) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

(٧) في الأصل : « فإنَّ المستعار منه » ولا مُسوِّغ للتأكيد . والمثبت من أ، ب، وهو

الملائم لمقابله؛ في القسم الثاني بعده .

﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾^(١)؛ فالمستعارُ له الرِّيحُ، والمستعارُ منه المرأة^(٢)؛ وهما حسيّان، والوجه المنعُ من ظهورِ التَّيْجَةِ والأثر^(٣)؛ وهو عقليٌّ؛ وهو - أيضاً - استعارةٌ بالكناية .
قال في الإيضاح^(٤) :

«وفيه نظرٌ؛ لأنَّ العقيمَ صفةٌ للمرأة لا اسم، ولذلك جعل صفةً للرِّيحِ لا اسماً»^(٥) .

والحقّ : أنَّ المستعار منه : ما في المرأة من الصِّفَةِ الَّتِي تمنع من [٧٤/ب] الحمل، والمستعار له : ما في الرِّيحِ من الصِّفَةِ الَّتِي تمنع / من إنشاء مطرٍ وإلقاح شجرٍ .

وهو مندفعٌ بالعناية؛ لأنَّ المراد من قوله : المستعارُ منه المرأة^(٦) الَّتِي عبّرَ عنها بـ (العقيم)؛ ذكرها السَّكَّاكِيُّ بلفظ ما صدق عليه، والمعتزُّ

(١) سورة الذَّارِيَاتِ؛ من الآية : ٤١ .

(٢) في المفتاح : (٣٨٩) : «المستعار منه المرء» . وقال الشِّيرَازِيُّ معلقاً على هذا في مفتاح المفتاح : (١٠٢٥) : «وفي بعض النسخ (المرأة)، والأوَّل هو الرِّوَايَةُ [أي : المرء] . وأمَّا أنَّ العقيم لا يطلق على المرء فليس بشيء؛ لأنَّه يطلق عليه سواء أخذ بمعنى الإنسان، أو الرِّجُل وهو الأصحّ . قال في الصِّحاح [عقم : ٤ / ١٦١٢] : يقال : رجل عقيم إذا لم يولد له» .

(٣) كلمة : «والأثر» ساقطة من ب .

(٤) (٧٩/٥ - ٨٠) .

(٥) ويترتب على هذا : أنَّ المستعار منه عقليٌّ لا حسيٌّ .

(٦) كلمة : «المرأة» تكرّرت في ب . ولا وجه للتكرار .

بالوصف العنواني.

الثالث: استعارة معقول لمعقول^(١)؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾^(٢) فالرقادُ مستعارٌ للموت، وهما أمران معقولان؛ والوجه: عدمُ ظهور الأفعال، وهو عقليٌّ. والاستعارةُ تصرّيجيةٌ؛ لكون المشبه به مذكوراً.

الرابع: استعارة محسوس لمعقول؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾^(٣) أصلُ المساسِ في الأجسام، فاستُعير لمقاساة الشدة، وكون المستعار منه حسيّاً، والمستعار له عقليّاً^(٤)، وكونها تصرّيجيةً ظاهر. والوجه: اللّحوق؛ وهو عقليٌّ.

الخامس: استعارة معقولٍ لمحسوسٍ؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾^(٥) المستعار منه التّكبير؛ وهو عقليٌّ، [والمستعار له كثرة الماء؛ وهو حسيٌّ]. والوجه الاستعلاء المفرط؛ وهو عقليٌّ^(٦) وهي^(٧) - أيضاً - تصرّيجيةٌ. وإنّما لم يذكر الوجه، ولا كيفيته في الثلاثة الأخيرة لتعيّن كونه

(١) هكذا - أيضاً - في ف. وفي أ: «معقول».

(٢) سورة يس؛ من الآية: ٥٢.

(٣) سورة البقرة؛ من الآية: ٢١٤.

(٤) في الأصل: «عقلاً». والصواب من: أ، ب.

(٥) سورة الحاقة؛ من الآية: ١١.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وظاهرة من انتقال التّظنر. ومثبت من أ، ب.

(٧) في الأصل: «وهو». والصواب من: أ، ب.

عقلياً؛ إذ لا بدّ للحسّيِّ من أن يكون طرفاه حسّيّين؛ لامتناع قيام المحسوس بالمعقول . ولا يجبُ العكسُ؛ أي : لا يجبُ إذا كان الوجهُ عقلياً أن يكونَ طرفاه عقليّين؛ لصحّة إدراكِ العقلِ من المحسوسِ شيئاً معقولاً؛ كما في النوع الثّاني .

وفي الإيضاح سدّسَ الأنواعَ بأن زيدَ فيما طرفاه حسّيّان قسمٌ ثالثٌ، وهو ما يكونُ الوجهُ مختلطاً - أي : من الحسّيِّ والعقليِّ - نحو : رأيتُ شمساً؛ أي: إنساناً كالشمسِ في حُسْنِ الطَّلعة؛ وهو حسّيٌّ، ونباهةُ الشّان؛ وهو عقليٌّ^(١) . ولا طائلُ تحته؛ لأنَّ المركّبَ من الحسّيِّ والعقليِّ عقليٌّ [ضرورة؛ فليسَ قسماً مُستقلاً]^(٢) .

الأصلُ الرَّابِعُ : في الكناية .

وهي تركُّ التّصريحِ؛ والتّصريحُ: أداءُ المعنى بما هو موضوعٌ له من غيرِ مزاحمٍ، بذكرِ الشّيءِ إلى ذكرِ ما يلزمه لينتقلَ من المذكورِ إلى المتروك؛ سواءً كان المذكورُ مُراداً أو لا؛ نحو: (طویلُ النّجادِ)؛ أي : حائلُ السّيفِ، لينتقلَ من طولهِ إلى ما هو ملزومه - وهو طولُ القامة؛ لأنّها إذا طالَت؛ طالَ النّجادُ .

وهذا التّعريفُ بناءً على ما ذهب السّكاكيُّ إليه في صدر الفن^(٣) .

(١) ينظر : الإيضاح : (٨٠/٥) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت كلّ من : ب، وبعضه : «ضرورة» من أ.

(٣) ذهب السّكاكيُّ - رحمه الله - إلى أنّ إيراد المعنى الواحد على صورة مختلفة لا يتأتّى إلّا في =

سُمِّيت الكناية كنايةً لُخفائها؛ أي : لما فيها من إخفاءٍ [وجه]^(١)
 التّصريح، وكذلك^(٢) جُمِعُ تقالبيها المركّبة من (كافٍ) و(نونٍ)
 و(ياءٍ) في العربيّة تدلُّ على الخفاء؛ كالكني؛ كـ (أمّ فلان)، و(ابن
 فلان)؛ بإخفاء وجه التّصريح بأسمائهم الأعلام، وكـ (نكيات الزّمان)
 لحوادثها^(٣) النّازلة / على بَنِيهِ من حيث لا يَشْعرون، وكـ (الكَيْن) لِلْحَمَةِ
 المستبطنة في فرج المرأة، وكـ (النّيكَ)^(٤) لإخفاء النَّاسِ إِيَّاه .

[١/٧٥]

= الدّلالات العقليّة . وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة . وهذه العلاقة لا تخلو :

إمّا أن يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كما تقول : (رعينا غيثاً)، والمراد
 لازمه وهو التّبت . وهذا ما يعرف بالمجاز .

وإمّا أن يكون الانتقال من اللازم إلى الملزوم؛ كما تقول : (فلان طويل التّجاد)،
 والمراد طول القامة؛ الذي هو ملزوم طول التّجاد . وهذا ما يعرف بالكناية .

وفي قول الشّارح : «بناء على ما ذهب إليه السّكّاكيّ» دلالة على وجود مذهب
 آخر؛ يخالف ما ذهب إليه السّكّاكيّ ومَن حذا حذوه . وهذا الآخر هو مذهب
 الخطيب القزوينيّ ومَن جاء بعده . حيث يرى أنّ الكناية (الإيضاح: ١٥٨/٥):
 «لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ» .

فالأمرُ عنده بالعكس؛ إذا الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وظاهر أنّ الخلاف بينهما
 لفظيّ؛ لتحقّق مطلق الارتباط بين المعنيين .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : «ولذلك» والصّواب من : أ، ب، ف .

(٣) هكذا — أيضاً — في المفتاح . وفي أ : «لحوادثه» .

(٤) كان الأوّلَى بالشّارح — رحمه الله — العدول عن التّصريح بهذه اللفظة والإشارة إلى =

ولها للكناية مراتب :

فقريبة^(١)؛ كـ (طويل التجاد) لطويل^(٢)؛ لعدم تعدد الوسائط واللوازم.
وبعيدة؛ كـ (نؤومة الضحى) لمخدومة^(٣)؛ لتعدد الوسائط^(٤)؛
لأن نومها وترك السعي عند وقت السعي لازم لسعي غيرها لها، وسعي
غيرها لها يلزم كونها مرفهة مخدومة؛ قال امرؤ القيس^(٥) :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا

نُؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ^(٦) عَنْ تَفَضُّلِ^(٧)

وأبعد؛ كـ (مهزول الفصيل) للمضياف؛ لتعدد وسائطها أكثر
من تعددها في (نؤومة الضحى)؛ لأن هزال الفصيل يلزم فقد الأم،

= معناها يمثل ما أشار السكاكي - رحمه الله - إذ قال (٤٠٢) : «مقلوب الكين».

(١) في الأصل، ب : «قريبة». والمثبت من : أ، ف .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ : «لطول القامة» .

(٣) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ، ب : «للمخدومة» .

(٤) في ب : «الرأبطة» .

(٥) تقدمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التحقيق .

والبيت من الطويل، وهو في ديوان الشاعر : (١٧) .

(٦) تنتطق : أي تشدّ إزاراً على وسطها . ينظر : اللسان (نطق) : (٣٥٥/١٠) .

(٧) التفضّل : لبس ثوب واحد . ينظر : اللسان (فضل) : (٥٢٦/١١) .

وقوله : « لم تنتطق عن تفضّل » كناية عن أنها ليست بخادم فتتفضل وتتطق للخدمة .

وفقدتها مع كمال عناية العربِ بالتُّوقِ لا سيمًا بالمتلِّيات^(١) منها يلزمُ كمالَ قُوَّةِ الدَّاعيِ إلى نحرها، ولا داعي^(٢) إلى نحر المتلِّياتِ أقوى من صرفها إلى الطَّبائخِ، ومن صرفِ الطَّبائخِ، إلى قرى الأضيافِ؛ فهزُلُ الفصيلِ لازمٌ للمضيافيَّةِ - كما ترى - بعدةِ لوازمِ .

وأقسامُها - أي: الكناية - ثلاثة؛ إذ المقصودُ بها إمَّا الموصوف، أو الصِّفة، أو التَّخصيص لها؛ للصِّفةِ به بالموصوف، والمرادُ بالصِّفة: ما هي؛ نحو: الجودُ في الجواد؛ أي: يُرادُ^(٣) بها الوصفُ الأعمُّ من وصف النُّحاة .

فالأوَّلُ؛ أي: ما كانَ المقصودُ بها نفسَ الموصوفِ؛ قسمان: قريبةٌ؛ وهي أن يَتَّفَقَ في صفةٍ من الصِّفاتِ اختصاصٌ بموصوفٍ مُعيَّنٍ عارضٌ فتذكرها؛ متوصلاً بها إلى ذكر ذلك الموصوفِ؛ كـ(جاءَ المِضيافُ)؛ أي: الكثير الضيافة؛ لمن اشتهر به وعرضَ اختصاصُ المضيافيَّةِ به له .

(١) في الأصل: «الثلثات» ولا وجه له . وفي أ: «المنليات»، وفي ب: «المتليات» وهي إحدى الروايتين الواردة فيهما؛ كما صرَّح بذلك الشَّيرازي في شرح الفتح: (١٠٧٩) .
والمثبت هي التي أثبتتها شارح الفتح المتقدم، وهي الرواية الأولى - كما ذكر -، وقال في بيان معناها (المصدر السابق: ١٠٧٩) : «وهي التي تلاها ولدها، يقال: أتلت النَّاقة إذا تلاها ولدها» .

(٢) في الأصل: «ولا دواعي» والصَّواب من أ، ب، المفتح .

(٣) هكذا في الأصل . وفي أ، ب: «المراد» . والمعنى واحد .

وبعيدة، وهي أن تتكلف اختصاصها بالموصوف؛ بأن يضمّ لازم^(١) إلى لازمٍ آخر؛ فتلفق مجموعاً وصفيّاً مانعاً من دخول ما عدا مقصودك فيه؛ وهو الذي يسمّى في علم الاستدلال: بـ(الخاصّة المركّبة)؛ لحصول الاختصاص بالتركيب؛ لكون كلِّ اللوازم أعمّ من الملزوم، ومجموعها مساوياً له؛ كما يقال في رسم الخفّاش: (طائرٌ ولود)؛ لأنّ كلاهما أعمّ منه، والمجموع مساوٍ له؛ إذ لا طائر ولوداً غيره .

كـ(مستوى القامة، بادي البشرية، عريض الأظفار)؛ للإنسان؛ فإنّ كلّ واحدٍ من الثلاث غيرُ مختصّ بالإنسان لوجوده في غيره، كفي النّسناس، والحية، والقردة، والمجموع خاصٌّ به؛ وهكذا كلّ رسمٍ ذكرٍ مجرداً عن المرسوم كانت كناية .

وفي المفتاح مكان قوله: (بادي البشرية) قوله: (حي)^(٢)؛ وهذا أولى.

والثاني؛ أي: ما كان المقصودُ بها نفس الصّفة - أيضاً - قِسْمان:

قريبة، وهي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب / لوازمه إليه؛ [٧٥/ب] كـ(طويل النّجاد)؛ متوصلاً به إلى طول قامته.

(١) هكذا أجمعت النسخ على رفع كلمة « لازم » بناءً على أنّها نائب فاعل، والفعل: « يضم » مبيّ للمجهول، ولكن ظاهر السّباق يقتضي نصبها؛ حيث بنيت الأفعال السّابقة والتالية لها في العبارة للمعلوم .

(٢) ينظر ص (٤٠٤) .

وبعيدة؛ وهي أن تنتقل إلى مطلوبك من لازم بعيد بواسطة^(١) لوازم متسلسلة؛ كـ (كثير الرماد)؛ فإنه يُنتقل فيه من كثرة الرماد إلى كثرة الجمرة، ومنها إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطباخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنه مضيافٌ . وكذا (جبان الكلب)؛ فإنه يُنتقل فيه من جبن الكلب عن الهرير في وجهه من يدنو من دار صاحبه^(٢) مع كون الهرير له في وجهه من لا يعرفُ أمراً طبيعياً له وهو مشعر^(٣) باستمرارٍ تأديبٍ [له]^(٤)؛ لامتناع تغير الطبيعة بموجب لا يقوى، واستمرارٍ تأديبه أن لا ينبح مشعرٌ باستمرارٍ موجبٍ نباحه؛ وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه^(٥)، والاتصال مشعرٌ بكونٍ ساحته مقصد دانٍ وقاصٍ^(٦)، وكونه كذلك مشعرٌ بكمال شهرةٍ صاحبها بحسنٍ قري الأضياف؛ قال الشاعر^(٧) :

(١) في أ: «بوساطة»، وهما بمعنى .

(٢) في أ زيادة: «إليه»، والمعنى تامٌ بدونها .

(٣) في الأصل: «مشعراً» بالتصحب . والصواب من أ، ب . وقريب منه لفظ المفتاح . ويؤيده ورود الكلمة نفسها في السياق المماثل بالرفع .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) في الأصل: «وجوده» وهو تحريف بالزيادة . والصواب من أ، ب .

(٦) في أ: «أدان وأفاص» .

(٧) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية في الحماسة — تحقيق عسيلان — : (٣٠٣/٢)،

الحيوان : (٣٨٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : (١٦٥٠/٤)، شرح ديوان =

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ
وَالثَّالِثُ؛ أَي : مَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ بِهَا اخْتِصَاصَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ
هو^(١) - أَيْضاً - قَسْمَان :

قَرِيبَةٌ؛ لِقَلَّةِ الْوَسَائِطِ^(٢) وَسُرْعَةِ انْتِقَالِ الذَّهْنِ إِلَيْهَا؛ نَحْو :
إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ^(٣) .

= الحماسة للتبريزي : (٩٣/٤) .

كما ورد برواية : « وَمَهْمَا فِيَّ مِنْ عَيْبٍ » فِي الصَّنَاعَتَيْنِ : (٣٨٧) .

وَأَسْتَشْهَدُ بِهِ فِي دَلَالِثِ الْإِعْجَازِ : (٢٦٤)، نَهَايَةُ الْإِيْجَازِ : (٢٧١)، الْمَفْتَاحُ : (٤٠٥)،
الْمُصْبَاحُ : (١٥٠)، الْإِيْضَاحُ : (١٦٧/٥) .

وَالْبَيْتُ عَائِرٌ لَا ثَانِيَّ لَهُ، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْمَوَاصِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ . لَكِنْ نَسَبَهُ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ
عَبْدُ الْمَنْعَمِ خَفَاجِي فِي تَحْقِيقِ الدَّلَالِثِ : (٢٧٣)، وَالْإِيْضَاحُ : (١٦٧/٥) لِابْنِ هَرَمَةَ،
وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَوْصُرٍ نَسَبَهُ إِلَيْهِ .

(١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ بِالتَّذْكِيرِ عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى « الثَّالِثِ » . وَفِي أ، ب : « وَهِيَ » بِالتَّأْنِيثِ

عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ .

وَمُرَادُهُ بِهَذَا الْقِسْمِ : الْكِنَايَةُ عَنِ النَّسْبَةِ .

(٢) فِي أ، ب : « الْوَسَائِطَةُ » .

(٣) ابْنُ الْحَشْرَجِ هُوَ / عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَشْرَجِ بْنِ الْأَشْهَبِ بْنِ وَرْدِ بْنِ عَمْرٍو، الْجَعْدِيُّ؛

أَحَدُ سَادَاتِ قَيْسٍ، وَبِأَكْثَرِ أَعْمَالِ خِرَاسَانَ، وَبَعْضِ أَعْمَالِ فَارِسٍ وَكِرْمَانَ . كَانَ
شَاعِرًا، جَوَادًّا، مَقْرَبًا لِبَنِي أُمَيَّةَ . تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٥٩٠ هـ .

يَنْظُرُ فِي تَرْجُمَتِهِ : الْأَغَانِي : (٢٧٨/٦ - ٢٨٧)، مَعَاهِدُ التَّنْصِيصِ : (١٧٤/٢)، =

وهو عَلَّمُ شَخْصٍ . فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْحَشْرَجِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ فَتَرَكَ التَّصْرِيحَ؛ بَأَن يَقُولُ : إِنَّهُ مَخْتَصٌّ بِهَا، أَوْ نَحْوَهُ، إِلَى الْكِنَايَةِ؛ بَأَن جَعَلَهَا فِي قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ .

وَبَعِيدَةٌ؛ وَهِيَ مَا يَخْلَافُهَا^(١) نَحْوُ :

الْمَجْدُ يَدْعُو أَنْ يَدْوَمَ لِجَيْدِهِ^(٢)

عَقْدٌ، مَسَاعِي ابْنِ الْعَمِيدِ^(٣) نِظَامُهُ^(٤)؛

فَإِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ الْمَجْدَ لِابْنِ الْعَمِيدِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّصْرِيحِ

= الأعلام : (٨٢/٤ — ٨٣) .

والبيت من الكامل، وقائله : زياد بن الأعجم . قاله مع ثلاثة أبيات حين وفد على المدوح بنيسابور .

والبيت بهذه الرواية في الأغاني : (٢٨٦/٦)، وبرواية : « إِنَّ السَّمَاةَ وَالشَّجَاعَةَ ... » : (٢٧٨/٦) .

واستشهد به في دلائل الإعجاز : (٣٠٦)، نهاية الإيجاز : (٢٧١)، المفتاح : (٤٠٧)،

المصباح : (١٥٢)، الإيضاح : (١٧٠/٥)، التبيان : (٤١٠) .

وهو في المعاهد : (١٧٣/٢) .

(١) في أ : « ما يخالفها » .

(٢) الجيد : العنق . اللسان (جيد) : (١٣٩/٣) .

(٣) مساعي ابن العميد : مكارمه وأفضاله . قال الجوهري (الصّحاح : ١٨٩٦/٥) : « والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود » .

(٤) البيت من الكامل، ولم يُنسب في المصادر التي أوردته . حيث استشهد به في المفتاح :

(٤٠٨)، والمصباح : (١٥٢)، والإيضاح : (١٧١/٥)، والتبيان : (٤١٠) .

- «أثبت لابن العميد مساعي، وجعلها نظام عقد، وبين أن مناط ذلك العقد هو جيد المجد؛ فنبه بذلك على اعتناء ابن العميد بتزيين المجد، ونبه بتزيينه إياه على اعتناؤه بشأنه -؛ أعني : بشأن^(١) المجد - وعلى محبته^(٢) له؛ [١/٧٦] ونبه بذلك على أنه ماجدٌ، ولم يقنعه ذلك حتى جعل المجد / - المعرف تعريف^(٣) الجنس - داعياً أن يدوم ذلك العقد لجيده^(٤)، فنبه بذلك على طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد؛ ونبه بذلك على أن تزيينه والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن العميد، حتى أحكم تخصيص المجد بابن العميد، وأكدّه أبلغ تأكيد^(٥) .

والأمر في مخالفته للمفتاح^(٦)؛ حيث انقسمت [أي : الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف]^(٧) فيه إلى اللطيفة والألطف^(٨)؛ في تقسيمه^(٩) إياها إلى القريبة والبعيدة كأخويه - سهل؛ إذ كونها ألطف

(١) في ب : «على لسان» مكان : «أعني بشأن» .

(٢) في الأصل زيادة : «بذلك» والسياق تام بدونها . ولعلها تكررت من انتقال النظر مع ما بعدها .

(٣) في ب : «بتعريف» .

(٤) في الأصل : «بجيده» والمثبت من أ، ب، المفتاح .

(٥) المفتاح : (٤٠٩) .

(٦) في ب : «المفتاح» .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٨) ينظر : المفتاح : (٤٠٧) .

(٩) أي : المصنّف .

وكونها بعيدة متساويان^(١) في الوجود . هكذا قال المصنّف^(٢) .

تذنيبات :

الأوّل : الكنايةُ قد تُساقُ لغيرِ الموصوفِ المذكورِ؛ أي : في القسم الثاني والثالث؛ كما قد تُساقُ لأجلِ الموصوفِ المذكور - كما مرَّ في القسمين^(٣) -، كقوله: ﴿هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٤) إشارةً إلى المنافقين فإنهم بخلافه؛ أي: لا يؤمنون [بالغيب]^(٥)؛ فيتوصّل بذلك إلى نفي الإيمان به عن المنافقين؛ وهو غيرُ مذكورٍ؛ لا إلى إثباته للموصوفِ المذكورِ؛ أي: المتّقين؛ وهذا إذا فسّرَ الغيبُ بالغيبة؛ بمعنى: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -^(٦)؛ إذ لو

(١) في الأصل: «متساوٍ فإن تقسيمه» ولا يستقيم به السياق . والصواب من أ، ب .
 (٢) لم أقف على قوله - فيما بين يدي من مؤلفاته -؛ ولعله ممّا نقله عنه تلميذه مشافهة .
 (٣) في الأصل زيادة جملة: «تساق - أيضاً - لأجل موصوف غير مذكور» والسياق تامٌّ بدونها .

(٤) سورة البقرة، من الآيتين: ٢ ، ٣ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٦) أشار بعض المفسّرين إلى هذا التفسير في معرض حديثهم عن المراد بـ(الغيب) في الآية الكريمة، وعضّده بما رواه عبد الرحمن بن يزيد قال (تفسير ابن كثير: ٤٣/١ - ٤٤) : «كنا عند عبد الله بن مسعود جلوساً؛ فذكرنا أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما سبقونا به؛ فقال عبد الله: إن أمر محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان بيناً لمن رآه؛ =

فُسِّرَ بما غاب عنك وأريد به الخفيّ، الذي هو كالصّانع وصفاته^(١)،
واليوم الآخر، لا يكون تعريضاً بهم .

والأقربُ المناسبُ أن يقال لهذا^(٢)؛ أي : للكناية المسوقة لموصوف
غير مذكورٍ : تعريضٌ؛ لما فيه من الإشارةِ إلى جانب، وإيهام أن الغرضَ
جانبٌ آخر . يقالُ : نَظَرَ إليه بعرض وجهه؛ أي : بجانبه . ومنه المثلُ :
(إن^(٣) في المَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ)^(٤) .

= والذي لا إله غيره ما آمن أحد قطّ إيماناً أفضل من إيمان بغيب، ثم قرأ : ﴿الْم
ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ... ﴾ إلى قوله :
﴿ الْمُفْلِحُونَ ﴾ . وينظر : الكشاف : (٨٠/١) .

وقد أورد المفسرون في بيان قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ أقوالاً عدّة .
على أن التفسير الصحيح الذي تؤول إليه أقوالهم — هو حمل المعنى على الإطلاق؛ فيتناول
كلّ ما غاب علمه عن الإنسان ممّا يجب الإيمان به . كما رجّحه ابن عطية وابن كثير .
ينظر : جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري : (٢٣٦/١ — ٣٣٧)، والكشاف :
(٨٠/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : (١٦٣/١)، وتفسير القرآن العظيم لابن
كثير : (٤٣/١)، وتفسير أبي السعود : (٣١/١) .

(١) كلمة : «وصفاته» ساقطة من ب .

(٢) في الأصل : « لها » والصّواب من أ، ب، ف .

(٣) «إن» ساقطة من ب .

(٤) المثل حديث أخرجه البيهقيّ في سننه : (١٩٩/١٠)، وأورده ابن الأثير في النهاية :

(٢١٢/٣) كلاهما من طريق عمران بن حصين .

وقال عنه ابن الأثير : « وهو حديث مرفوع » .

وللبعيد^(١)؛ أي: والأقربُ أن يُقال للبعيدِ من الكناية؛ أي: لَمَّا كانت ذاتُ مسافةٍ بينها وبين المُكَنَّى عنه متباعدة؛ لتوسِّطِ لوازم؛ كما في (كثيرُ الرَّمادِ): تَلْوِيحٌ؛ لمناسبته المعنى اللُّغوي، وهو الإشارةُ إلى غيرك من بُعدٍ. وللقریب من الكناية؛ أي: لَمَّا كانت ذاتُ مسافةٍ قريبةٍ مع خفاءٍ: رَمَزٌ؛ كَنَحْوِ: (عريضُ الوسادةِ)؛ فإنَّ كنايةه^(٢) عن الأبله فيه نوعٌ من الخفاءِ. ومناسبة إطلاق اسم الرَّمزِ عليها؛ لأنَّ الرمزَ هو أن تُشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأنَّه الإشارةُ بالشَّفتين والحاجب / [٧٦/ب] قال^(٣):

= وساقه البخاريّ — رحمه الله — ترجمة لأحد أبواب كتاب الأدب في صحيحه . ينظر : صحيح البخاريّ : (٨٥/٨) .

والمثل — أيضاً — في كتاب الأمثال في الحديث السَّبويّ : (٢٧١ — ٢٧٢)، وفي مجمع الأمثال : (٢٠/١) وقال في مضربه : « ويضرب لمن يحسب أنه مضطرٌّ إلى الكذب » .

والمعارض : « جمع معارض؛ من التعريض، وهو خلاف التصريح من القول » النهاية : (٢١٢/٣)، وينظر : لسان العرب (عرض) : (١٨٣/٧) .

ومندوحة : « أي : سعة وفسحة » . غريب الحديث لابن الجوزيّ : (٣٩٩/٢)، وينظر : اللسان : (ندح) : (٦١٣/٢) .

(١) في الأصل : « وللبعيدة » . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٢) في أ : « فإنَّه كناية » ولا يستقيم مع ما بعده .

(٣) البيت من الكامل . ولم يُعرف له قائل معيّن . وهو في أمالي المرتضى : (٤٥٥/١) برواية : « من غير أن يبدو » .

واستشهد به برواية المتن في المفتاح : (٤١١)، والإيضاح : (١٧٦/٥) .

رَمَزَتْ^(١) إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبَدِي هُنَاكَ كَلَامَهَا.
وَلَمْ يَكُنْ فِي النَّسْخِ لَفْظَةٌ قَوْلُهُ: (وَلِلْقَرِيبِ)، وَقَالَ الْمَصْنُفُ: بَعْدَ
عَرْضِي عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَأَلْحَقْتُ إِنْابَةً، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .

قال صاحبُ المفتاح^(٢): «وإن كانت ذات مسافة قريبة، مع نوعٍ
من الخفاء؛ كان إطلاقُ اسمِ الرَّمزِ عليها مُناسباً» .
ودونه؛ أي: والأقربُ أن يُقالَ للقريب منها دون الخفاء . إشارةٌ
وإيماءٌ؛ كقوله^(٣):

سَأَلْتُ التَّنْدِي: هَلْ أَنْتِ حُرٌّ؟ فَقَالَ: لَا؛
وَلَكِنِّي عَبْدٌ لِيَحْيَى^(٤) بْنِ خَالِدٍ
فَقُلْتُ: اشْتَرَاءً، قَالَ: لَا؛ بَلْ وَرِاثَةً،
تَوَارَثَنِي مِنْ وَالِدٍ بَعْدَ وَالِدٍ

(١) في أ: «أرمرت» .

(٢) ص (٤١١) بحذف يسير .

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه — فيما بين يدي من مصادر — .

(٤) هو / أبو الفضل، يحيى بن خالد البرمكي . مؤدّب الرّشيد ثمّ وزيره، شهر بنبله،
وجوده، ورجاحة عقله . أكرمه الرّشيد حتّى علا شأنه واستمرّ إلى أن نكب الرّشيدُ
البرامكة؛ فقبض عليه وسجنه في (الرّقة) إلى أن مات سنة ١٩٠هـ . وأخباره كثيرة جدّاً .
ينظر: وفيات الأعيان: (١٨٢/٥ — ١٩١)، ومعجم الأدباء: (٦١٦/٥)،
والبداية والنهاية: (٢٠٤/١)، ومرآة الجنان: (٤٢٤/١) .

فإنّه في إفادته^(١) جُودَ ابنِ خالدٍ أظهر من أن يخفى .
وقال بعضهم : بين الإيماء والإشارة فرق؛ وهو أنّ في الإيماء^(٢) دقّةً،
وهو اللفظ منها؛ يدلُّ عليه قولُ المجنون^(٣) :

أشارت بأطرافِ البنانِ وودّعت

وأومت بعينيها متى أتت راجعُ

والثّاني : التّعريضُ قد يكونُ :

كنايةً بأن يُراد به الموصوفُ - أيضًا -؛ كما إذا قُلْتَ :
(أذيتني فسَتعرِف!)، وأردتِ المخاطبَ ومع المخاطبِ إنسانَ آخر؛ مُعتمداً
على قرائنِ الأحوالِ في إرادةِ الإنسانِ الآخرِ؛ إذ لولاها لما أمكن فهم كونِ
الآخر مُراداً، وأنّه ليس كناية حقيقة؛ إذ ليس فيه تصوّر لازم وملزوم،
وانتقال منه إليه؛ إلّا أنّ له مُشابهةً بالكناية؛ وهو كونُ تاءِ الخطابِ
مُستعملاً فيما هو موضوعٌ له، مُراداً منه ما ليس بموضوعٍ له؛ وهو
الإنسانُ الآخر؛ كما أنّ هذا المعنى موجودٌ في الكناية .

(١) في أ : « إفادة » .

(٢) قوله : « فرق ... الإيماء » ساقط من ب .

(٣) هو / قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ . شاعر متيمّ . لقّب بـ(مجنون ليلي)

لهيامه بها . له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ٦٨ هـ .

ينظر في ترجمته : الأغاني : (٣٢٩/١)، وفوات الوفيات : (١٣٦/٢)، وسرح

العيون : (١٩٠) .

ومجازاً بأن لا يُراد به المخاطب [بَلْ] ^(١) غير المخاطب؛ ولا بُدَّ فيه من القرينة - أيضاً، وليس مجازاً حقيقةً؛ لتوقفه على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، ولا ملزوم ههنا ^(٢) ولا لازم؛ إلاَّ أنه من حيث استعمال التاء فيما هي غير موضوعة له مشابه له .

وقيل ^(٣) : «هذا التعريضُ نوع على حدة؛ لا كناية ولا مجازاً»؛ إذ لا انتقال فيه من لازم وملزوم . وهذا مما يُؤيدُ ضعف ^(٤) قول السكاكي وقوة كلام الأستاذ في بحث مأخذ المجاز والكناية صدر الفصل البياني ^(٥)؛ إذ على التقدير الأول : كناية حقيقةً، وعلى الثاني : مجاز حقيقةً على ما ذهب إليه ^(٦) [٧٧/١] الأستاذ / بلا احتياج إلى تحمُّلٍ تمحُّل ^(٧)؛ من بيان المشابهة والقول

(١) ما بين المعوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٢) في ب : « هنا » .

(٣) القائل هو الشيرازي . مفتاح المفتاح : (١٠٩٥) .

(٤) كلمة « ضعف » ساقطة من ب .

(٥) ينظر ص (٤٢٠) قسم التحقيق؛ حيث عرّف السكاكي - رحمه الله - المجاز بأنه :

الانتقال من الملزوم إلى اللازم . والكناية بأنها : الانتقال من اللازم إلى الملزوم .

ولا انتقال من أحدهما إلى الآخر هنا - كما ذكر الشارح - .

(٦) « إليه » ساقطة من ب .

(٧) هكذا في الأصل . وهو الصواب المتسق مع كلام الأستاذ المتقدم ص (٨٧)؛ حيث

فرّع ابتداءً على المشابهة أو عدمها، ولا يتأتى معها تحمُّل نوع ثالث .

وفي أ : « بالاحتياج إلى تحمُّل محمّل » . وفي ب : « بل تحمّل - تمحّل - » .

بكونه نوعاً آخر^(١).

هذا، ثمَّ التَّعْرِيزُ قد يكونُ على سبيل الكناية، وقد لا يكون. والكنايةُ قد تكون على سبيل التَّعْرِيزِ، وقد لا تكون؛ فكلُّ منهما أعمُّ من الآخر بوجه.

الثالثُ: لا وجه لتخصيص الكناية بالحقيقة كما قيل^(٢)؛ عُلِمَ

(١) يلحظ أنَّ الشَّارِحَ تابع المصنّف — رحمهما الله — في وصفه التَّعْرِيزَ بأنّه قد يكون كناية وقد يكون مجازاً، وتبعاً لذلك انتقد السَّكَّاكِيُّ بعدم وجود لازم أو ملزوم في التَّعْرِيزِ. والحقُّ أنَّ لفظ السَّكَّاكِيِّ لا يلزمه؛ فـ«المذكور في المفتاح [ص ٤١٢] ليس هو أنَّ التَّعْرِيزَ قد يكون مجازاً وقد يكون كناية، بل إنّه قد يكون على سبيل المجاز، وقد يكون على سبيل الكناية». المطوّل: (٤١٣).

(٢) لعلَّ أوّل من أشار إلى ذلك ابنُ الأثير في المثل السائر عند تعرّضه لحدِّ الكناية، وخلاصة كلامه (٥٢/٣ — ٥٣):

«أنَّ الكناية في أصل الوضع أن تتكلّم بشيء وتريد غيره. وعلى هذا فلا تخلو إمّا أن تكون في لفظ تجاذبه جانباً حقيقةً ومجازاً، أو في لفظ تجاذبه جانباً مجازاً ومجازاً، أو في لفظ تجاذبه جانباً حقيقةً وحقيقةً، وليس لنا قسم رابع.

ولا يصحّ أن تكون في لفظ تجاذبه جانباً حقيقةً وحقيقةً؛ لأنّ ذلك هو اللفظ المشترك... وكذلك لا يصحّ أن تكون الكناية في لفظ تجاذبه جانباً مجازاً ومجازاً؛ لأنَّ المجاز لا بدّ له من حقيقة تُقلِّ عنها، لأنّه فرع عليها...

فتحقّق حينئذٍ أنَّ الكناية أن تتكلّم بالحقيقة، وأنت تريد المجاز، وهذا الكلام في حقيقة الدليل على تحقيق أمر الكناية لم يكن لأحد فيه قول سابق» انتهى كلامه.

كما يشعر بذلك التخصيص قولُ السَّكَّاكِيِّ في المفتاح في بيان خلاصة الأصلين =

خروجها عن حدودِ المجاز بقوله^(١) فيها : « مع قرينة مانعة عن إرادة^(٢) معناها في ذلك النوع »؛ حيث قيل^(٣) : « المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير^(٤) بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع ».

لا يُقال : إنها ما دخلت تحت الجنس؛ وهو الاستعمال في غير ما هي موضوعة [له]^(٥)؛ فكيف تخرجُ بالفصلِ ؟ .

لأننا نقول : الكناية قد تقعُ — أيضاً — مُستعملةً في غير ما هي موضوعة له مع أن على ذلك التقدير يحصل المطلوب أيضاً، وكذا^(٦) في سائر الحدود لها؛ لأنه نقلٌ من معنى إلى معنى أعم من أن يكون من المعنى

= المجاز والكناية (٤١٤) : « والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح ».

وقوله — أيضاً — في باب المجاز : (٣٦٠) :

ومن حقّ الكلمة في الحقيقة التي ليست بكناية أن تستغني في الدلالة عن المراد منها . بنفسها عن الغير؛ لتعنيها له بجهة الوضع » .

(١) أي : السُّكَّاءِي .

(٢) في ب زيادة : « معنى » ولا وجه لها .

(٣) مفتاح العلوم : (٣٦٠) .

(٤) في أ ، : « في اللُّغة » وهو تحريف .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ ، ب .

(٦) كلمة « كذا » تكرّرت في الأصل . ولا وجه لتكرارها .

الحقيقيّ أو المجازيّ، ولهذا قال^(١) : وقد يكون في المجاز؛ كما تقول : (أنا كُست بِحِمار) في معناه المجازي؛ أي : ببليد، ومنه ينتقلُ الذهنُ إلى كونِ غيرك بليداً، وكما قال^(٢) :

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى

فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فإنَّ ضرب القُبَّة عليه مجاز، ومنه انتقال الذهن إلى كرمه^(٣) .

الرَّابِع : أطبق البلغاء^(٤) أن اجاز أبلغ من الحقيقة؛ لأنه إثبات الشيء بملزومه، لأنَّ مبنى الجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فأنت في قولك: (رعينا الغيث) ذاكرةً للملزوم النَّبت مريداً به لازمه؛ فهو دعوى بشاهد؛ فإنَّ وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم عنه.

والاستعارةُ أبلغُ من التشبيهِ الصَّريحِ لوجهين :

الأوَّل : لآنها — أي : الاستعارة — مجازٌ مخصوص^(٥)؛ ففيها الفائدةُ

كما^(٦) في المجاز؛ من دعوى الشيءِ بشاهدٍ .

(١) أي : المصنّف . وفي ب : « قيل » .

(٢) البيت من الكامل . وهو لزياد بن الأعجم . وقد تقدّم تخريجه ص (٥٧٦) قسم التحقيق .

(٣) في ب : « كونه » وهو تحريف .

(٤) هكذا — أيضاً — في ف، وفي أ : « القوم » .

(٥) بخلاف التشبيه؛ فإنّه حقيقة .

(٦) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « التي » ولا اختلاف في المعنى .

والثاني [و] ^(١) : إذ لا اعتراف فيها - في الاستعارة - بكون المشبه به أقوى وأكمل من المشبه في وجه التشبيه؛ لأنك تدعي أنه المشبه به بعينه؛ بل تجعل تلك الأكمليّة من جانب المشبه ^(٢)، بخلاف التشبيه الصريح ^(٣) فإن فيه اعترافاً بكون المشبه به ^(٤) أقوى .

والكناية أبلغ من التصريح والإفصاح بذكره؛ كما في المجاز بعينه؛ فإن الانتقال في الكناية عن اللازم إلى الملزوم إنما يكون بعد تساويهما، وحينئذ يكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم؛ فيصيرُ حال الكناية كحال المجاز؛ في كون الشيء معها مدعى بشاهد .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٢) في ب اضطراب في السياق؛ حيث تأخرت جملة : « تدعي ... بعينه بل » إلى هذا الموضع .

(٣) في أ : « التصريح » .

(٤) « به » ساقط من ب .

تذييلٌ للعلمين :

البلاغة : توفيةُ الكلامِ بحسبِ المقامِ حَقُّه؛ أي : حَقَّ الكلامِ؛ من فوائِدِ التَّرْكِيبِ الَّتِي هِيَ مُقْتَضَى الحَالَاتِ؛ وهو بعلمِ المعاني، ومراتبِ الدَّلَالَةِ؛ بإيرادِ أنواعِ التَّشْبِيهِ والمجازِ والكنايةِ على ما ينبغي؛ وهو بعلمِ البيانِ .
ولها - أي : للبلاغة - طرفان :

أسفلُ، به يزيد على ما يُفِيدُ أَصْلُ المعنى الَّذِي هو بمنزلةِ أصواتِ الحيوانات .

وأعلى وهو أن يقعَ التَّرْكِيبُ بحيثُ يمتنعُ أن يوجد ما هو أشدُّ تناسُباً منه^(١) في إفادةِ ذلك المعنى؛ كما أن الأسفل هو أن يقع على وجهٍ لو صار أقلَّ تناسباً منه لخرج عن كونه مُفِيداً لذلك المعنى، وبينهما مراتبُ تكادُ تفوت الحصر . هو المُعْجَزُ .

والإعجازُ شأنه عَجِيبٌ يُدْرِكُ ولا يمكنُ التَّعْبِيرُ عنه؛ كاستقامةِ الوزنِ تُدْرِكُ ولا يمكنُ وَصْفُها، وكالملاحَةِ، وكاستحسانِ الحَيْثِيَّةِ^(٢) .

نعم، للبلاغةِ وجوهٌ يمكنُ الكَشْفُ عنها، وأمَّا نفسُ وجهِ الإعجازِ فلا . ويوصفُ بِها بالبلاغةِ المتكَلِّمُ كما يقال : (رجلٌ بليغٌ)، والكلامُ؛ كما يقال : (خطبةٌ بليغةٌ) لا الكلمة . بخلافِ الفصاحةِ؛ فإنَّهما كما

(١) « منه » ساقطة من : أ، ب .

(٢) قوله : « وكاستحسانِ الحَيْثِيَّةِ » ساقط من ب .

يوصفانِ بها توصفُ الكلمةُ - أيضاً - بها^(١)؛ وهذا مما لم^(٢) يتعرّضُ له في المفتاح .

والفصاحةُ معنويّةٌ^(٣)، وهي: الخلوَصُ عن التّعقيد؛ بأن يدخل الأذن بلا إذن، فيدخل المعنى القلبَ قبل دخول اللفظِ الأذن^(٤)، ولا يقسم فكر السّامع بحيث لا يدري من أين يتوصّل إلى معناه، وبأي طريقٍ يحصل فحواه. ولطّف هذا المعنى بهذه العبارة التي أوردها المصنّفُ مما لا يخفى .

لا^(٥) كما في قول الفرزدق في مدح إبراهيم^(٦) بن هشام المخزومي - خال هشام^(٧) بن عبد الملك - وكان أمير المدينة من قبل هشام -^(٨):

(١) في ب: «الكلمة بها - أيضاً» .

(٢) في الأصل: «لا» والصواب من: أ، ب .

(٣) هكذا في ف - أيضاً - . وفي ب: «معلومة» وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ وردت كلمة: «الأذن» ضمن كلام المصنّف . وليست في ف .

(٥) هكذا وردت «لا» أيضاً في ف، وفي ب: سقطت، ولا يستقيم المعنى إلا بها .

(٦) اشتهر بشدّته وعتوّه، وهو الذي ضرب يحيى بن عروة بن الزبير حتى مات .

ينظر في ترجمته: البيان والتبيين: (٣٢٠/١)، التجوم الزاهرة: (٢٥٤/١)، نسب

قريش: (٢٤٦، ٢٤٧) .

(٧) هو / أبو الوليد؛ هشام بن عبد الملك بن مروان . أحد خلفاء بني أمية، ولد في

دمشق، واستخلف بعهد معقود له من أخيه يزيد . كان عاقلاً، حازماً، سائساً،

متولياً أموره بنفسه . توفي سنة ١٢٥ هـ .

ينظر في ترجمته: تاريخ يعقوبي: (٣١٦/٢ - ٣١٩)، الطبري: (٢٠٠/٧)، ابن

الأثير: (٤٩٥/٤)، مرآة الجنان: (٢٦١/١) .

(٨) البيت من الطويل، وهو ممّا تواترت المصادر بنسبته إلى الفرزدق . ولذا أورده جامع =

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
وتقديره : لَيْسَ مِثْلَ الْمَدْوُوحِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ؛ إِلَّا مُمْلَكًا؛ أَبُو أُمَّ ذَلِكَ
المَمْلُوكِ أَبُو الْمَدْوُوحِ .

(مثله) مبتدأ، و(في النَّاسِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، [و]^(١) (حَيٌّ) خبره،
(يُقَارِبُهُ) صفةٌ له . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (حَيٌّ) مُبْتَدَأً، و(مثله) مع ما
يتعلَّقُ بِهِ خَبْرًا؛ / فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ .

[٧٨/١]

وَمُرَادُهُ : إِنَّ الَّذِي يُمَاتِلُ الْمَدْوُوحَ ابْنُ أُخْتِهِ؛ فَضَمِيرُ (أُمِّهِ) لِلْمَمْلُوكِ،
وَضَمِيرُ (أَبُوهُ) لِلْمَدْوُوحِ، وَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ (أَبُو أُمِّهِ) وَالْخَبْرِ
وَهُوَ (أَبُوهُ) بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (حَيٌّ)، وَكَذَلِكَ بَيْنَ (مِثْلِهِ) وَ(حَيٌّ)^(٢)؛ وَقَدَّمَ
الْمُسْتَثْنَى وَهُوَ إِلَّا مُمْلَكًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَهُوَ (حَيٌّ)، وَفَصَّلَ بَيْنَ (حَيٌّ)
الْمَوْصُوفِ وَ(يُقَارِبُهُ) الصِّفَةِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ (أَبُوهُ)؛ فَإِنَّ فِيهِ مِنْ^(٣)

= الدِّيَّانُ ضَمَّنَ شِعْرَهُ مَنفَرَدًا . يَنْظُرُ : دِيَّانُ الشَّاعِرِ : (١٠٨/١) تَحْقِيقُ الصَّائِي .
وَالْبَيْتُ فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ : (٣٦٥/٢)، الْمَعَانِي الْكَبِيرُ فِي أَيْبَاتِ الْحِمَاسَةِ :
(٥٠٦/١)، الْكَامِلُ لِلْمِيرَدِ : (٢٨/١)، عِيَارُ الشُّعْرِ : (٢٧ — ٤٤)، الْعَقْدُ الْفَرِيدُ :
(٣٩٢/٥)، الْأَغَانِي : (٢٠١/١١) .

وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ : (٢٠)، وَدَلَائِلُ الْإِعْجَازِ : (٨٣)، وَنَهَايَةُ الْإِيْجَازِ :
(٢٧٩)، وَالْفَتْاحُ : (٤١٦)، وَالْمَصْبَاحُ : (١٦٠)، وَالْإِيضَاحُ : (٣٢/١)، وَالتَّبْيَانُ :
(٥٨٦) . وَهُوَ فِي الْمَعَاهِدِ : (٤٣/١) .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ . وَمَثَبٌ مِنْ أ، ب .

(٢) قَوْلُهُ : « وَكَذَا ... وَحَيٌّ » سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٣) « مِنْ » سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

التعقيد ما ترى .

ولفظية؛ عطفٌ على (معنوية)؛ بأن تكون المفردات، وأجزاء الكلام عرييةً أصليّةً لا وحشيّةً؛ وهي ألا تكون على ألسنة الفصحاء أدور ولا استعمالهم لها أكثر . ولا مُبتذلة مُستهانة، وبأن تكون على قانون العريية ما فيها فسادٌ ولا ضعفٌ .

وفي بعض النسخ : وسليمة عن التنافر؛ عذبة على العذبات؛ سلسلة على الأسئلة^(١) .

والتنافرُ إمّا لُبعد بعيد بين المخرجين، أو لقُربٍ شديدٍ بينهما؛ لأنّ الأوّل كالطفرة^(٢)، والثاني كالمشي في القيد^(٣) .

وقال الأستاذُ : الحاصلُ : أنّ الفصاحةَ عدمُ النقصانِ، كما أنّ

(١) في أزيادة : «والعذبة : رأس اللسان . والسلت : طرفا رأسه» .

(٢) الطفرة : الوثبة . اللسان (طفر) : (٥٠١/٤) .

(٣) وهذا التفسير للتنافر أورده أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمانيّ وحكاه عن الخليل بن أحمد .

ينظر : التكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص : (٩٦) .

وناقش هذا التفسيرُ ابن سنان في سرّ الفصاحة فقال (٩١) : « ولا أرى التنافر في

بعد ما بين مخارج الحروف وإمّا هو في القرب » .

وتعقّب هذا الأخير ابن الأثير في المثل السائر . وردّ عليه اشتراطه لفصاحة اللفظة الواحدة

بعد مخارج حروفها . ثمّ قال (١٧٣/١) : « ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك؛ فإنّ حاسّة

السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسّن ما يحسّن من الألفاظ، وقبح ما يقبح » .

والحقُّ أنّ الذوق السليم هو الحكم .

البلاغة ووجود المزية^(١).

وإذ قد وقفت على العَلَمِينَ؛ أي : المعاني والبيان؛ وفي المفتاح : «وإذ وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا^(٢) أذكر على سبيل الأتمودج آية^(٣) .

فإن شئت فتأمل قوله - تعالى - : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٤) » تر بالجزم، لأنها وقعت جواباً للأمر . ما فيه، في قوله - تعالى - . من لطائفهما، لطائف العلمين . وتفصيلهما بعُجْرَهَا وَبُجْرَهَا^(٥) مذكورة في

(١) لم أقف على قول الأستاذ - فيما بين يديّ من مصادر - ولعله مما نقله عنه تلميذه.

(٢) في الأصل : « فإتما ». والصواب من أ، ب .

(٣) في الأصل : « آته ». والصواب من أ، ب .

(٤) سورة هود، ٤٤ .

(٥) قوله : « بعجرتها وبعجرتها » كناية عن استقصاء التفاصيل وكشفها جميعاً دون ستر شيء منها .

قال ابن منظور (اللسان : عجر : ٥٤٢/٤) : « والعرب تقول : إن من الناس من أحدثه بعجري وبجري ... فيراد : أخبرته بكل شيء عندي لم أستر عنه شيئاً من أمري » .

وأصل العجر : « العروق المتعقدة في الجسد » ، وقيل غير ذلك .

والبحر : « العروق المتعقدة في البطن خاصة » ، وقيل غير ذلك .

ينظر : المصدر السابق : (عجر) : (٥٤٢/٤) .

المفتاح^(١)، مع أن الذهن القويم والطبع المستقيم بعد استحضار ما سلف يقتدر على استنباط جلّها بل كلّها؛ فلا يطول الكتاب بذكرها .

وبالحرى صفة؛ كالجدير لفظاً ومعنى، والباء زائدة، وهو مبتدأ،

وخريره ما بعده؛ أي : (أن نُذَيِّلَهُمَا) . وإن جعلته مصدرًا فالباء غير

زائدة، و(أن نُذَيِّلَهُمَا) مبتدأ وهو خبره، وتقديره : فالتذليلُ ثابتٌ

بالحرى؛ أي : بالاستحقاق . أن نُذَيِّلَهُمَا؛ أي : العَلَمِينَ . بشيءٍ من علم

البدیع؛ لأنه من مُتَمَّمَاتِ البلاغة، ومُحَسَّنَاتِ الكلام . ولم يُعرّفه

[٨٧/ب] السَّكَّاكِيُّ، وقد عرّف صاحب الإيضاح / بآته^(٢) : «عَلِمَ يُعْرَفُ بِهِ وَجْوهُ

تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة» .

وهو قِسمَان : معنويٌّ، وهو وظيفة البلاغة . ولفظيٌّ، وهو وظيفة

الفصاحة .

فالمعنويُّ^(٣) أصنافٌ :

المطابقة: أن تجمع بين متنافيين؛ نحو : ﴿وَتَحْسِبُهُمْ آتِقَاطًا وَهُمْ

رُقُودٌ﴾^(٤)؛ وفي المفتاح قال^(٥) : «وهي : أن تَجْمَع بين متضادّين؛ وهذا

(١) ينظر ص : (٤١٧ - ٤٢٢) .

(٢) (٤/٦) .

(٣) في الأصل : «والمعنوي» والمثبت من أ، ب، ف .

(٤) سورة الكهف، من الآية : ١٨ .

(٥) ص : (٤٢٣) .

أخص^(١). ويسمى بـ: الطّباق، والتّضادّ، والتّكافؤ - أيضاً .

وقد تكونُ بين اسمين - كما مرّ، وبين فعلين؛ نحو: ﴿يُحْيِي

وَيُمِيتُ﴾^(٢)، وبين حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣).

المقابلة : أن تَجْمع بين مُتتافين^(٤) وتشرطهما بمتقابلين نحو : ﴿فَأَمَّا

مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿ وَأَمَّا

مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿﴾^(٥)،

(١) لأنّ التّضادّ يعني توارد الأمرين على محلّ واحد؛ فيبينهما غاية الخلاف كالسّواد والبياض .

ولمّا كان ذلك ليس شرطاً في المطابقة عدل عنه المصنّف - رحمه الله - إلى لفظ التّنافي .

(٢) جزء من آيات في سور متفرّقة، منها - على سبيل المثال - : سورة البقرة، من

الآية: ٢٥٨، وسورة آل عمران، من الآية : ١٥٦، وسورة الأعراف : ١٥٨ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٨٦ .

(٤) في أ زيادة : «المراد بالمتنافين : أعطى مع ملك، واتقى مع استغنى، وصدق مع

كذب. والمراد بالشرطين المتقابلين، فسنيّره لليسرى وفسنيّره للعسرى . لفظ

الأستاذ يدلّ على أنّ المقابلة لا تتحقّق بدون الشرطيّة بمتقابلين؛ بخلاف لفظ المفتاح؛

فيلزم أن لا تتحقّق المقابلة في زيد أعطى واتقى وصدق، وعمر بخل واستغنى

وكذب؛ على ما قاله الأستاذ بخلاف ما قاله صاحب المفتاح .»

ويدو لي أنّ هذه الزيادة ليست من الشّارح، بل حاشية على الكتاب تلقّفها التّسّاخ

وضمّنها أصل الكتاب . ويشهد لذلك انقطاع السيّاق، وتقدّم الشّرح على

المشروح؛ على خلاف المسلك الذي نهجه المؤلّف في كتابه .

(٥) سورة الليل؛ الآيات : من ٥ - ١٠ .

والمراد بـ ﴿اسْتَعْنَى﴾ أنه زهد^(١) فيما عند الله كأنه مستغنى عنه فلم يتق؛ فيكون استغنى وأتقى مُتَنَافِينَ .

وفي المفتاح^(٢): «المقابلة هي: أن تجتمع بين شيئين متوافقين أو أكثر، وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا^(٣) شرطاً شرطت هناك ضده»؛ وهذا - أيضاً - أحصى مما^(٤) في المختصر؛ كما أنه أحصى من المطابقة .

المشكلة: أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته؛ أي^(٥): صحبة غيره؛ نحو قوله^(٦):

قالوا^(٧) اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت: اطبخوا لي جبةً وقميصاً
كأنه قيل: خيطوا لي؛ فذكر الجبة والقميص بلفظ: الطبخ لوقوعهما
في صحبة: (نجد لك طبخه) .

(١) في أ: «رغب» .

(٢) ص (٤٢٤) .

(٣) في أ: «شرطتها ههنا» .

(٤) في الأصل: «كما». والصواب من: أ، ب .

(٥) في ب زيادة: «في» .

(٦) كلمة: «قوله» ساقطة من ب .

والبيت من الكامل . وقائله: أبو الرقعمق الأنطاكي . وله قصة طريفة أوردها
العباسي في المعاهد: (٢٥٢/٢) .

واستشهد به في المفتاح: (٤٢٤)، والمصباح: (١٩٦)، والإيضاح: (٢٧/٦) .

وهو في المعاهد: (٢٥٢/٢) .

(٧) كلمة: «قالوا» ساقطة من أ .

قوله: (اقترح) من اقترحته؛ أي: سألته إياه من غير رَوِيَّةٍ، واقترح الكلام: ارتجأه.

وقوله: «نجد»^(١) - بضمّ النون وكسر الجيم - من الإجادة.

مُراعاةُ التَّظْيِيرِ: الجمعُ بين المتشابهات نحو قول المعرِّي^(٢):

تجل عن الرّهط الأمائي غادة لها في عقيل من ممالكها رهط

وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال، يوم الرسم غيره التقط.

فإنه جمّع بين المتشابهات من حروف التّهجّي.

الرّهطُ الأوّل: جلدٌ بقدر ما بين السّرة والرّكبة [شبهه]^(٣) الإزار:

تلبسه الإمام الحّيض.

(١) في الأصل زيادة: «لك طبخه» ولا وجه لها. والمثبت من أ، ب.

(٢) هو / أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التتويحي المعرّي، شاعر فيلسوف، قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. له عددٌ من الدّواوين والتّصانيف؛ من دواوينه: «سقط الرّند»، و«لزوم ما لا يلزم»، ومن تصانيفه المشهورة: «رسالة الغفران»، و«عبث الوليد». توفّي في معرّة النعمان سنة ٤٤٩ هـ.

ينظر في ترجمته: تتمّة اليتيمة: (٩/١)، دمية القصر: (١٥٧/١ - ١٦٥)، العبر: (٥٥/٣)، مرآة الجنان: (٤٤٦/٢).

والبيتان من الطّويل. قالهما الشّاعر ضمن قصيدة له وهو محتجب بمعرّة النعمان، وهما في شرح التنوير على سقط الرّند: (١٦٧/٢ - ١٦٨).

واستشهد بالثاني منهما في المفتاح: (٤٢٤)

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. ومثبت من أ، ب.

والثاني : القوم .

و« حرف » : مجرور عطفاً على الرَّهطِ الأوَّلِ؛ والمرادُ به : النَّاقَةُ الضَّامِرَة . وشبَّه بالتَّونِ وهو الحوتُ لدقَّتْها وهزَّالِها .

«تحت راء»؛ أي : رجل / يضرب رئة النَّاقَة .

قوله : « بدال »؛ أي : برافق، يُقال : دلوت النَّاقَة؛ أي : رفقت بها .

« يؤمَّ الرَّسْم »، يقصد : رَسَمَ ربع الحبيب .

«غَيْرَه النَّقْطُ»؛ أي : نقطُ المطرِ؛ أي : رسمُ ربع الحبيبِ دَرَسَتْهُ الأمطارُ .

وَفَحْوَى البَيْتَيْنِ : تَتَرَفَّعُ عَنِ الإِزَارِ الَّذِي تَتَرَّرُ بِهِ الجَوَارِي غَادَةً^(١)؛

موصوفة بأنَّها مالكةٌ رهطٍ من المماليك^(٢) في عَقِيلٍ، وعن^(٣) ناقةٍ ضامِرةٍ

تحت رجلٍ يضرب رئتِها، ولا يرفقُ بها قاصدةٌ أطلاقاً غيرَها الأمطارُ .

ونحو قول الشاعر^(٤) :

لَقَرَأْتُ مِنَّا مَا تَحُطُّ يَدُ^(٥) الوَعْيِ

والبِیضُ تُشكُلُ والأَسِنَّةُ تَنقُطُ

وفي رواية : تعجم .

(١) في ب زيادة : « بأنَّها » ولا وجه لها .

(٢) في الأصل : « الممالك » والصَّوابُ من : أ، ب .

(٣) في أ زيادة : « الرُّكوب على » ولا يَسْتَدْعِيها السِّيَاقُ لظهور المراد . كما لم يستدع

التَّصْرِيحُ بالبَّس من الإزار في قوله المتقدِّم : « تترفع عن الإزار » .

(٤) البيت من الكامل، ولم أعره عليه - فيما وقفت عليه من مصادر -

(٥) في الأصل : « يدي » والصَّوابُ من أ، ب . مصدر البيت .

وهذا البيت مع البيت المتقدم موهم^(١) أنّهما من منوال واحد؛ لكنّ الأمر بخلافه؛ لأنّ الأوّل من بحر الطویل، والثاني من الكامل، وأوله :

لَوْ كُنْتَ شَاهِدَنَا غَدَاةً لَقَانَا

وَالْخَيْلُ مِنْ تَحْتِ الْفَوَارِسِ تَنْحَطُ

المزوجة: أن يُزَوجَ بين معنيين في الشرطِ والجزاء؛ كقول

البُحترى^(٢) :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ^(٣) بِي الْهُوَى^(٤)

أي : اشتدَّ هواها في إذ^(٥) النَّاسِ حَرِيصٌ عَلَى مَا مَنَعَ .

أَصَاخَتْ^(٦) إِلَى الْوَأَشِيِّ فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

(١) في ب : « يوهم » والمعنى واحد .

(٢) البيت من الطویل . قاله الشّاعر ضمن قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان . وأولها :

مَتَى لَاحَ بَرَقَ أَوْ بَدَا طَلَّلَ قَفْرُ جَرَى مُسْتَهْلٌ لَا بَكِيٌّ وَلَا نَزْرُ

لا ما ذكره الشّارحُ فيما بعد .

والبيت في ديوان الشّاعر : (٨٤٤/٢)، وفي الموازنة - تحقيق: أحمد صقر - : (٣٦/٢).

واستشهد به في دلائل الإعجاز : (٩٣)، نهاية الإيجاز : (٢٨٦)، المفتاح : (٤٢٥)،

المصباح : (١٦٤)، والإيضاح : (٣٤/٦)، والتبيان : (٤٩٦) .

وهو في المعاهد : (٢٥٥/٢) .

(٣) لَجَّ : تمادى وأوغل . ينظر : اللّسان (لَجَّ) : (٣٥٣/٢) .

(٤) قوله : « فلجَّ بي الهوى » ورد ضمن كلام الشّارح في أ .

(٥) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : « فإنَّ » بدلاً من « في إذ » .

(٦) في ب : « أصاخ » وهي رواية إحدى نسخ المفتاح؛ وتبعه فيها بعض من جاء بعده،

كصاحب المصباح والتبيان . وهي رواية مرجوحة .

أي : زادت مهاجرتها عني بسبب إصعائها إلى الواشي .
وأوله وهو من مراعاة التظير^(١) :
كَانَ الثَّرِيًّا غُلِّقَتْ فِي جَبِينِهِ

وَفِي نَحْرِهِ الشُّعْرَى، وَفِي خَدِّهِ الْقَمْرَ.

اللَّفُّ وَالتَّشْرُ: أَنْ تَلَفَّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فِي الذِّكْرِ، وَتَنْشُرُ مَتَعَلِّقَهُمَا^(٢)

من غير تعيين متعلق بواحدٍ وآخر بآخر؛ اعتماداً على العقل بأنه يردُّ

كلاً من المتعلقين إلى ما له التعلق؛ نحو: ﴿جَعَلَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ

لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٣)؛ فإنه لفٌّ بين الليل والنهار، ثمَّ

نشر^(٤) متعلقهما^(٥) وهو السكون والابتغاء؛ اعتماداً على أن العقل يردُّ

السكون إلى الليل، والابتغاء إلى النهار . وهذا يُسمَّى : لفًّا ونشراً؛ على

= وأصاحت : من صَخَّ الصوتُ الأذنَ يصخُّها صخاً؛ إذا قرعها، والصَّاحَةُ : صيحة
تصخُّ الأذن، أي : تطعنها لشدتها . ينظر : اللسان (صخخ) : (٣٣/٣) .

(١) البيتُ من الطويل، وليس للبحرَيِّ كما نصَّ الشَّارح، وإتما هو لابن عنقاء
الفزاريِّ، قاله ضمن قصيدة بمدح بما عميلة الفزاريِّ .

وهو - باختلافات سيرة في روايته - في شرح الحماسة للثريزي : (١٤١/٤)،

والأغاني : (١٣٨/١٠)، وزهر الآداب : (٩٥٨/٢)، وأمالي القالي : (٢٤٢/١) .

(٢) في الأصل : «ممتلِّقهما» والصَّواب من أ، ب، ف .

(٣) سورة القصص، من الآية : ٧٣ .

(٤) في ب زيادة : «بين» .

(٥) في الأصل : «ممتلِّقهما» والصَّواب من أ، ب .

التَّرتيب؛ لأنَّ النَّشرَ على ترتيب اللَّفِّ. وما هو على [غير] ^(١) التَّرتيب ^(٢)؛ كقوله ^(٣):

كَيْفَ أَسْلُو ^(٤) وَأَنْتِ حَقْفٌ ^(٥) وَعُصْنٌ

وَعَزَالٌ لَحْظًا ^(٦) وَقَدًّا ^(٧) وَرَدْفًا ^(٨)، ^(٩)

الْجَمْعُ : أَنْ يُدْخَلَ ^(١٠) شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ؛ أَي : الْجَمْعُ إِدْخَالَ جُزْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَحْتَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْكَلِمَةَ الْجَمْعَ؛ نَحْوُ:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . وفي أزيد بعد غير : «ذلك» والسِّيَاق تامٌّ بدونها .

(٢) لم يذكر السُّكَّاكِيُّ قِسْمِي اللَّفِّ والنَّشْرِ، واقتصر على تعريف الحسِّن ومثاله . ينظر : المفتاح : (٤٢٥) .

(٣) البيت من الخفيف . وقائله أبو هلال العسكري؛ حيث نسبه لنفسه في الصناعتين : (٣٨٢)، وروايته عنده : «وردفًا وقدًا» .

واستشهد به في المصباح : (٢٤٦)، والإيضاح : (٤٣/٦) منسوبًا إلى ابن حيّوس . والصَّواب : أنه ليس له، لكون ابن حيّوس متأخرًا عن أبي هلال . وذكر البيت متقدِّم . قال العباسيُّ في المعاهد : (٢٧٣/٢) : «وهو منسوب لابن حيّوس، ولم أره في ديوانه» .

(٤) أسلو : أنسى . ينظر : اللسان (سلا) : (٣٩٤/١٤) .

(٥) الحقف : المعوجّ من الرَّمَلِ . الصَّحاح (حقف) : (١١١١/٣) . واللَّفْظُ كناية عن الامتلاء والاستدارة .

(٦) اللَّحْظُ : النَّظَرُ بِمَوْخَرَةِ الْعَيْنِ . ينظر : الصَّحاح (لحظ) : (٩٨٣/٣) .

(٧) القُدُّ : القامة . الصَّحاح (قدد) : (٤٥٥/٢) .

(٨) الرَّدْفُ : العجيزة . ينظر : اللسان (ردف) : (١١٥/٩) .

(٩) وجرت على غير التَّرتيب؛ لأنَّ اللَّحْظَ لِلْعَزَالِ، وَالْقَدَّ لِلْعُصْنِ، وَالرَّدْفَ لِلْحَقْفِ .

(١٠) في الأصل زيادة : «بين» ولا وجه لها .

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ (١)
فَالْكُلِّيُّ هُوَ (٢) : المفسدة، وَجُزْئِيَّاتُهَا : الشَّبَابُ، وَالْفَرَاغُ، وَالْجِدَّةُ .

[٧٩/ب] الفرق (٣) : عَكْسُهُ؛ أَي : عكسُ / الجمع، وهو : إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ واحدٍ؛ كقوله (٤) :

مَا نَوَالٌ (٥) الْعَمَامِ وَقْتَ رَيْعٍ كَنَوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ

(١) البيت من الرَّجَز. وقائله أبو العتاهية. قاله ضمن أرجوزته المشهورة التي سمّاها (ذات الأمثال)، وهو في ديوان الشاعر: (٣٨٨) برواية: «للعقل مكان «للمرء»، وهو في: أبو العتاهية أشعاره وأخباره: (٤٤٨)، وفي الأغاني: (٢/٢٨٤) برواية المتن .
واستشهد به في المفتاح : (٤٢٥)، والمصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٥/٦)، والتبيان : (٥٠٦) .

وهو في المعاهد : (٢/٢٨٣) .

(٢) هكذا في الأصل، ب . وفي أ : «هي» .

(٣) هكذا بلفظ : « الفرق » في جميع نسخ الشرح التي بين يديّ. وفي ف : «التفريق» وعليه ورد لفظ المفتاح .

يقول أحد شراح الفوائد الغياثية : (٢/٢٥٩) : «هذه الصيغة تسمى في علم البديع بالتفريق، ولا يكاد يوجد التعبير عنه بـ(الفرق)» .

(٤) البيتان من الخفيف . وقائلها : رشيد الدين اللوطواط . وهما في حدائق السحر في حدائق الشعر؛ للوطواط : (١٧٨) .

واستشهد بهما برواية: «وقت سخاء» في نهاية الإيجاز: (٢٩٥)، والمفتاح: (٤٢٥)، وبرواية المتن في المصباح : (٢٤٧)، والإيضاح : (٤٦/٦) .

وهما في المعاهد : (٢/٣٠٠) .

(٥) النّوال : العطاء .

فَتَوَالِ الْأَمِيرِ بَدْرَةٌ^(١) عَيْنٍ^(٢) وَتَوَالِ الْعَمَامِ قَطْرَةٌ مَاءٍ

فإنه فرّق بين نوعي التوال .

التقسيم: أن تذكر شيئاً ذا جزئين أو أكثر، وتُسند إلى كل واحد

من أجزائه ما هو له عندك، على سبيل التعيين، خلاف اللَّفِّ والتَّشْبِيهِ؛ نحو:

أديبان في بَلْخِ^(٣) لا يَأْكُلَانِ إِذَا صَحَبَا الْمَرْءَ غَيْرَ الْكَبْدِ^(٤)؛

فَهَذَا طَوِيلٌ كَطَلِّ الْقَنَاةِ وَهَذَا قَصِيرٌ كَطَلِّ الْوَتْدِ^(٥).

الجمع مع التفريق: أن تُدخل شيئين في أمرٍ [واحدٍ]^(٦) وتُفرّق

جهتي الإدخال؛ نحو:

(١) البدره: كيسٌ فيه ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم . ينظر: الصحاح: (٥١١/٢)،

واللسان: (٤٩/٤) مادة (بدر) .

(٢) العين: المراد به — هنا — المال .

ولعل الأوتى حمل البدره على المسك الذي يتخذ من الجلد . وهو أحد معانيها .

ينظر: اللسان (بدر): (٤٩/٤) . وما يحويه بداخله هو المال . وهذا المعنى هو

الملائم لإضافة المال إلى البدره .

(٣) بَلْخِ: مدينة من أجلّ مدن خراسان، وأذكرها، وأكثرها خيراً، وأوسعها غلّة .

معجم البلدان: (٤٧٩/١) .

(٤) قوله: « لا يَأْكُلَانِ ... الْكَبْدِ » كناية عن سوء العشرة .

(٥) البيتان من المتقارب . وهما لأديب تركي . كما في حقائق السّحر ودقائق الشّعر:

(١٧٩)، وشرح لامية العجم: (٣٦١/٢) .

واستشهد بهما في نهاية الإيجاز: (٢٩٥)، والمفتاح: (٤٢٥)، والإيضاح: (٤٨/٦) .

(٦) ما بين المعوقين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

قَدْ اسْوَدَّ كَالْمَسْكَ صُدْغًا^(١) وَقَدْ طَابَ كَالْمَسْكَ خُلُقًا^(٢)
فإنه أدخل الصُدغَ والخُلُقَ في مُشَاهِةِ المسك، ثم فرَّقَ بين جِهَتِي
المشَاهِةِ .

الجمعُ مع التَّقْسِيمِ : أن تَجْمَعُ أمورًا كثيرةً تحت حكم، ثم تقسِّمُ؛
نحو قول المتنبي^(٣) :

الدَّهْرُ مُعْتَدِرٌ وَالتَّنَصُّرُ مُنْتَظَرٌ، وَأَرْضُهُمْ لَكَ مُصْطَافٌ وَمُرْتَبِعٌ
اصْطَافَ^(٤) بِالْمَكَانِ أَي: أَقَامَ بِهِ الصَّيْفُ، وَالْمَوْضِعُ: مُصْطَافٌ. وَكَذَا
الْمُرْتَبِعُ .

- (١) الصُدغُ : ما انخدر من الرأس إلى مركب اللِّحِينِ . وقيل : هو ما بين العين والأذن .
اللُّسَانُ : (صدغ) ٤٣٩/٨ . والمراد : ما جاورهما من الشَّعْرِ المتدلِّي عليهما .
(٢) البيت من المتقارب . ولم أهد إلى قائله — فيما بين يديّ من مصادر — .
وأوّل من أورده-مستشهدًا به-صاحب المفتاح:(٤٢٦)،وهو في المصباح: (٢٤٨).
(٣) البيتان من البسيط . قالهما الشَّاعِرُ ضمن قصيدة يمدح بها سيف الدولة، ويذكر
إحدى الوقائع. وهما في ديوانه بشرح العكبريّ : (٢٢٤/٢-٢٣٣) إلا أنّهما ليسا
على الترتيب الوارد في المتن؛ فقد تأخّر البيت الأوّل عن الثاني وفصل بينهما بعدة
أبيات.ورواية الدِّيوان:«السيف منتظرٌ» وهما بترتيب المتن في بيتمة الدهر: (١٩٥/١).
واستشهد بهما في نهاية الإيجاز : (٢٩٦)، والمفتاح : (٤٢٦)، والمصباح : (٢٤٨) .
وبالبيت الثاني منهما في الإيضاح : (٤٩/٦)، والتبيان : (٥٠٨) وجاء قبله عندهما :
حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشَنَّةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ
وكذلك الحال في المعاهد : (٥/٣)، وهي الموافقة لما في الدِّيوان ترتيباً وتتابعاً.
(٤) في ب : « مصطاف » وهو تحريف .

للسَّبِي مَا نَكْحُوا، وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا،

والتَّهْبِ مَا جَمَعُوا، وَالتَّارِ مَا زَرَعُوا

فإنه جمع في البيت الأول أرض العدو وما فيها؛ في كونها خالصة للممدوح، ثم قسم في الثاني .

التقسيم مع الجمع: عكس ما تقدم؛ أي تقسم أولاً، ثم تجمع؛ نحو قول حسّان^(١) :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا^(٢) ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ

أَوْ حَاوَلُوا التَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ تَفَعُّوا

(١) هو / أبو الوليد؛ حسّان بن ثابت بن المنذر بن النخّار الأنصاري . شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم . عمّر وتوفّي عن عمر يناهز ١٢٠ عاماً؛ ذكر أنّ نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام . اختلف في وفاته على أقوال أشهرها : ٥٥٤ هـ . ينظر في ترجمته : الاستيعاب : (١/٣٤١ - ٣٥١)، الإصابة : (٢/٦٢ - ٩٤)، وأسد الغابة : (٢/٥ - ٧) .

والبيتان من البسيط . قالهما ضمن قصيدة يمدح فيها المهاجرين والأنصار مجيئاً بها وفد تميم حين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم مفتخرين . وهما في ديوان الشاعر: (١٤٥)، وشرح ديوان حسّان للبرقوقي : (٣٠١ - ٣٠٢)، والسيرة النبوية لابن هشام : (٢/٥٦٤)، والأغاني : (٢/٣٦١) . واستشهد بهما في دلائل الإعجاز: (٩٤)، ونهاية الإيجاز: (٢٩٦)، والمفتاح: (٤٢٦)، والمصباح: (٢٤٩)، والإيضاح: (٥٠/٦)، والتبيان : (٥٠٨) . وهما في المعاهد : (٦/٣) .

(٢) في الأصل : « حاولوا » والصواب من : أ، ب، ف، مصدر القول .

الأشياءُ : الأصحابُ والأتباعُ .

سَجِيَّةٌ تَلِكُ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاَعْلَمُ ! شَرُّهَا الْبِدْعُ!
السَّجِيَّةُ: الخُلُقُ .

الْخَلَائِقُ: جمعُ الخَلِيقَةِ، وهي الطَّبِيعَةُ .

وَالْبِدْعُ: جمعُ للبدعة؛ وهي : الأمرُ المستحدثُ .

الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ؛ نحو^(١):

فَكَالْتَّارِ ضَوْءًا وَكَالْتَّارِ حَرًّا مُحْيَا حَيِّي وَحُرْقَةَ بَالِي
فَذَلِكَ مِنْ ضَوْوِهِ فِي اخْتِيَالٍ وَهَذَا لِحُرْقَتِهِ فِي اخْتِلَالِ

فإنَّكَ جَمَعْتَ (مُحْيَا حَيِّي) و(حُرْقَةَ بَالِي) تَحْتَ حُكْمٍ؛ هُوَ
تَشْبِيهُمَا^(٢) بِالنَّارِ؛ ثُمَّ فَرَّقْتَ بَيْنَ وَجْهَيْ الْمَشَاهِدَةِ فِي الضَّوِّ وَالْحَرِّ، ثُمَّ
قَسَّمْتَهُ فِي (اخْتِيَالٍ) و(اخْتِلَالِ).

(١) البيتان من المتقارب، ويبدو أن أوَّل من أوردهما السُّكَّاكِيُّ في المفتاح : (٤٢٦) إذ لم يردا عند من قبله — بل قد نصَّ الشُّرَيْفُ الجرجانيُّ في مصباحه (شرح المفتاح) مخطوط — : (٩٤١) على أن المثال من أشعار السُّكَّاكِيِّ . معتمداً في ذلك على قول السُّكَّاكِيِّ نفسه قبل إيراد المثال (المفتاح : ٤٢٦) : « كما إذا قلت » على الخطاب . وفي نظري : أنه ليس في قول السُّكَّاكِيِّ ما يؤكِّد نسبة البيت إليه .
والبيتان في المعاهد غير مسويين . ينظر : (٤/٣) .

(٢) في الأصل : « وهو تشبيههما » والصَّواب من : أ ، ب .

الإيهامُ : أن تذكّر لفظاً له استعمالان قريبٌ وبعيدٌ فتريدُ

[١/٨٠]

أبعدهما / مع توهُم إرادة القريب؛ نحو:

حَمَلْنَاهُمْ طَرّاً عَلَى الدَّهْمِ بَعْدَمَا خَلَعْنَا عَلَيْهِم بِالطَّعَانِ مَلَابِساً^(١)

أراد بالحملِ على الدهم: تقييدهم؛ باعتبارِ كونِ الدهمِ جمع: أدهم:

القَيْدُ؛ الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ؛ لَا أَدْهَمَ الْفَرَسَ الَّذِي هُوَ الْقَرِيبُ؛ وَلَكِنْ

أَوْهَمَ أَنْ الْمَرَادَ إِرْكَابَهُم الْخَيْلَ الدَّهْمَ .

والإيهامُ يُسَمَّى بِالْتَّوْرِيَةِ - أَيْضاً - .

التَّوْجِيهِ: أَنْ تَذْكَرَ ذَا وَجْهَيْنِ؛ أَي: كَلَاماً مَحْتَمِلاً لَوْجْهَيْنِ

مُخْتَلِفَيْنِ كَقَوْلِهِ^(٢) :

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءَ

قَلْتُ شِعْراً لَيْسَ يُسْدرى أَمْدِيحَ أُمِّ هَجَاءَ

لِلْأَعْوَرِ الْخَيْطِ .

الاعتراض، ويُسمى الحشو: أن يتخلل الكلامَ كلامٌ آخر؛ أي:

(١) في الأصل: «ملاصم» والصواب من: أ، ب، مصدر البيت .

والبيت من الطويل، ولم أقف له على قائل. وهو في المفتاح: (٤٢٧)، والمصباح:

(٢٦١)، والإيضاح: (٤٠/٦) .

(٢) البيتان من الرمل. وهما لبشار بن برد . ديوانه: (٩/٤) .

واستشهد بهما في مفتاح المفتاح: (١١٧٤) وبأولهما في نهاية الإيجاز: (٢٩٣)،

الإيضاح: (٨١/٦)، وبعجز الأوّل في: المفتاح: (٤٢٧) .

والبيتان في المعاهد: (١٣٨/٣) برفقة قصّة طريفة .

بجاءت يتم بدونه المعنى؛ نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا

النَّارَ﴾^(١)، فإنَّ قوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ اعتراضٌ، ولفظه بَلْ لفظ المفتاح

أيضاً وهو قوله^(٢): «وهو: أن تُدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه»

يُشعر أن ما وقع آخر الكلام لا يكون اعتراضاً لكنَّ القوم صرَّحوا بأنَّه

اعتراض، والأمر [فيه] ^(٣) راجعٌ إلى الاصطلاح .

وتعريفُ المفتاحِ أعمُّ لعمومه الكلمة والكلام .

وهو على ثلاثة أضربٍ :

مذمومٌ؛ وهو ما لا يُفيد شيئاً كقوله^(٤):

[وَمَا] ^(٥) يَشْفِي صُدَاعَ الرَّأْسِ أَسِ مِثْلَ الصَّارِمِ الْعَضْبِ ^(٦)

فإنَّ لفظَ الرَّأْسِ حشو لا حاجة إليه .

ومتوسِّطٌ؛ وهو ما يُفيدُ تأكيداً كقوله^(٧):

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٤ .

(٢) ص : (٤٢٨) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) البيت من الهزج. وقائله: علي بن جبلة. والبيتُ في شعره تحقيق: حسين عطون: (٣٩).

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (٢٨٧)، ومفتاح المفتاح : (١١٧٨) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وبقية النَّسخ . ومثبت من مصدر البيت .

(٦) قوله: «مثل الصَّارِمِ العَضْبِ» ساقط من أ. والعَضْبُ: القاطع. اللسان(عضب): (٦٠٩/١).

(٧) البيت من الطويل. وقائله امرؤ القيس. ديوانه: (٣٩٢) ضمن زيادات ابن النَّحَّاسِ .

أَلَا هَلْ أَتَاهَا - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -

بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ (١) تَمَلَّكَ (٢) يَبْقُرًا
يُقَالُ: يَبْقُرُ الرَّجُلُ؛ إِذَا قَامَ بِالْحَضِرِ وَتَرَكَ قَوْمَهُ بِالْبَادِيَةِ؛ فَقَوْلُهُ:
(وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ) أَفَادَ تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّهُ يَبْقُرُ وَأَنَّهُ مِنَ الْحَوَادِثِ .
وَمَلِيحٌ؛ وَيُسَمَّى حَشْوُ اللُّوزِينِجِ، وَهُوَ مَا يُفِيدُ الْمَعْنَى جَمَالًا؛ إِمَّا
لِإِفَادَتِهِ رَفْعَ الشُّكِّ وَالْإِغْنَاءَ مِنْ (٣) تَقْدِيرِ السُّؤَالِ أَوْ غَيْرِهَا كَقَوْلِهِ (٤):
إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْجَوْتِ سَمْعِي إِلَى تَرْجِمَانٍ (٥)

= واستشهد به في مفتاح المفتاح: (١١٧٨).

(١) في الأصل: «بأن». والصواب من: أ، ب، مصدر البيت.

(٢) تملك: اسم أم الشاعر.

(٣) في أ: «عن». وفي ب: «والاعتناء على» ولا وجه له.

(٤) البيت من الوافر، وقائله: عوف بن محلم الخزاعي. قاله ضمن أبيات يمدح بها
عبدالله بن طاهر. وهو بهذه النسبة في طبقات الشعراء لابن المعتز: (١٨٧)،
والصناعتين: (٦٠)، والبديع في نقد الشعر: (١٣٠)، والإيجاز والإعجاز للثعالبي:
(١٩٣)، والعمدة: (٢٧٦/٢)، وسر الفصاحة: (١٤٧).

واستشهد به في الإيضاح: (٢١٥/٣)، والتبيان: (٤٩٣) منسوباً إلى عوف الشيباني،
وكذا أورده العباسي في المعاهد: (٣٦٩/١). وهي نسبة لا تصح؛ فالشيباني جاهلي.
أمّا الخزاعي فإنه عاش في العصر العباسي. والقصيدة قيلت في مدح ابن طاهر؛ وهو
أمير للعباسيين على خراسان.

(٥) الترجمان-بضم التاء وفتحها- هو الذي يترجم الكلام؛ أي: ينقله من لغة إلى أخرى.
اللسان (ترجم): (٦٦/١٢)، وأراد به هنا من يوصل المعنى المراد إليه بديلاً عن الأذن.

وقوله^(١) :

لَوْ أَنَّ الْبَاحِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ - رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمَطَالَ^(٢)
 التَّجَاهُلُ؛ وهو أن يدلَّ كلامه على جهله بالشَّيْءِ مع كونه عالماً
 به؛ وقد مرَّ بحثُ التَّجَاهُلِ فِي آخِرِ النَّوعِ الثَّانِي مِنْ مَبَاحِثِ الرَّبِطِ^(٣)،
 وَسَمَّاهُ السَّكَّاسِيَّ : « سوق المعلوم مساق غيره »؛ احترازاً عن تسميته
 بالتَّجَاهُلِ^(٤) لوروده في كلام الله - تعالى -؛ نحو^(٥) :
 أَهْذِهِ جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ أَمْ إِرْمٌ أَمْ حَضْرَةٌ حَفَّتْهَا^(٦) الْعَلْيَا وَالْكَرْمُ
 الْإِسْتِبَاعُ وَهُوَ : مَدْحٌ يَسْتَبْعُ مَدْحاً آخَرَ؛ نحو^(٧) :

(١) البيت من الوافر - أيضاً - . وقائله : كثير عزة، والبيت في ديوانه : (٥٠٧)،
 والبديع لابن المعتز : (٦٠)، والبديع في نقد الشعر : (١٣٠)، والصناعتين : (٦٠)،
 والعمدة : (٢٧٥/٢)، والمثل السائر : (٤٤/٣) .

وأسْتَشْهَدِيهِ فِي مِفْتَاحِ الْمِفْتَاحِ : (١١٨٤)، وَالتَّيْبَانِ : (٤٩٣)، وَهُوَ فِي الْمَعَاهِدِ : (٣٧١/١) .

(٢) المطالا، من المطل . وهو التَّسْوِيقُ وَالمُدَافَعَةُ بِالْعِدَّةِ . اللُّسَانُ (مطل) ، (٦٢٤/١١) .

(٣) ينظر : ص (٦٨٠) قسم التَّحْقِيقِ .

(٤) ينظر : المِفْتَاحُ : (٤٢٧) .

(٥) البيت من البسيط، ولم أعر على قائله - فيما بين يديّ من مصادر - .

(٦) هكذا في الأصل، وبقية التسخ، والبيت بها منكسر، ولعلَّ الصَّوَابُ : « حفها » وبه

يستقيم البيت .

(٧) البيت من الطويل، وقائله : أبو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّئِي . قاله ضمن قصيدة بمدح بها سيف

الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِيَّ .

والبيت في ديوانه بشرح أبي البقاء العكبري : (٢٧٧/١)، واليتيمة : (١٨٤/١) . =

نَهَبْتُ^(١) مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيَّتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
فِيَّهِ « مدحه بالشَّجَاعَةِ عَلَى وَجْهِ اسْتِتْبَاعِ مَدْحِهِ بِكَمَالِ السَّخَاءِ
وَجَلَالِ الْقَدْرِ »؛ / هَكَذَا قَالَ السَّكَّاكِيُّ^(٢)؛ لَكِنْ فِي اسْتِتْبَاعِهِ كَمَالِ [٨٠/ب]
السَّخَاءِ نَظَرَ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِتَكْلُفٍ شَدِيدٍ^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ الْإِيضَاحِ : مَدْحُهُ بِالنَّهْيَةِ فِي الشَّجَاعَةِ عَلَى وَجْهِ
اسْتِتْبَاعِ مَدْحِهِ بِكَوْنِهِ سَبِيحًا لِصَلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا؛ وَفِيهِ أَنَّهُ نَهَبَ الْأَعْمَارَ
دُونَ^(٤) الْأَمْوَالِ؛ وَأَنَّهُ^(٥) لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِي قَتْلِهِمْ^(٦).

وَهَاهُنَا : أَقْسَامٌ أُخْرَى كَالِالْتِفَاتِ وَالْإِيْجَازِ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُمَا^(٧) وَغَيْرُهُمَا
كَتَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الدَّمَّ^(٨)، وَكَالْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ

= وَاسْتَشْهَدُ بِهِ فِي نَهْيَةِ الْإِيْجَازِ : (٢٩٢)، وَالْمِفْتَاحِ : (٤٢٨)، وَالْإِيضَاحِ : (٧٨/٦)،

وَالْتَبْيَانِ : (٤٩٧). وَهُوَ فِي الْمَعَاهِدِ : (١٣٢/٣)

(١) النَّهْبُ : الْأَخْذُ وَالسَّلْبُ . اللُّسَانُ (نَهَبَ) : (٧٧٣/١) . وَهُوَ — فِي الْحَقِيقَةِ — لَمْ
يَأْخُذْ الْأَعْمَارَ بَلْ أَمَّاها؛ فَاسْتِعْمَالَ الْكَلِمَةِ هُنَا اسْتِعَارَةً .

(٢) الْمِفْتَاحُ : (٤٢٨) .

(٣) قَوْلُهُ : « اللَّهُمَّ ... شَدِيدٌ » سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَوَزْنٌ » . وَالصَّوَابُ مِنْ : أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُ » . وَالصَّوَابُ مِنْ : أ، ب، مَصْدَرُ الْقَوْلِ .

(٦) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ : (٧٨/٦) .

(٧) يَنْظُرُ : الْالْتِفَاتِ ص (٦٢٨) قِسْمِ التَّحْقِيقِ . وَالْإِيْجَازِ ص (٤٣٠) قِسْمِ التَّحْقِيقِ — أَيْضًا .

(٨) مِثْلُ لَهُ السَّكَّاكِيُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (الْمِفْتَاحُ : ٤٢٧) :

=

كقوله^(١) :

قُلْتُ : ثَقَلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا

قال : ثَقَلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي^(٢)

قُلْتُ : طَوَّلْتُ، قَالَ : لَأَ ؛ بَلْ تَطَوَّلَ —

س^(٣) [و]^(٤) أَبْرَمْتُ، قَالَ : حَبَلٌ وَدَادِي

وَاللَّفْظِيُّ - أَيْضًا - أَصْنَافٌ^(٥) :

التَّجْنِيسُ : وَهُوَ تَشَابُهُ الْكَلِمَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ .

فمنه تجنيس تامٌ وهو أن لا يتفاوتا في اللفظ لا في أنواع الحروف

ولا في أعدادها وهيئاتها^(٦) ؛ نحو : رَحْبَةٌ رَحْبَةٌ ؛ أي : ساحة واسعة ،

= هو البذرُ إلا أنه البحر زاحراً سوى أنه الضرعام لكنه الويل

(١) البيتان من الخفيف . واختلف في نسبتها فقيل : لابن حجاج ، وليس في ديوانه ،

وقيل : لمحمد بن إبراهيم الأسدي . ينظر : المعاهد : (١٨٠/٣) .

واستشهد بهما في الإيضاح : (٨٧/٦) .

(٢) أي : بالتعم .

(٣) في الأصل ، وبقية النسخ زيادة : « قلت » ويأبأها الوزن الشعري .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ، وبقية النسخ . ومثبت من مصدر القول .

(٥) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « أجناس » .

(٦) لم يشر الشارح - رحمه الله - إلى التفاوت بين اللفظين في ترتيب الحروف -

كما هو الحال عند السكّاكيّ والشيرازيّ - ، وكان الأوّل به أن يشير إليه وبخاصة

أنّ التفاوت بين اللفظين في ترتيب الحروف ورد عند الخطيب ، والكرماني متأخراً

عنه ، وقد نقل عنه في مواضع متعدّدة .

قال -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾^(١).

ومنه تجنيس ناقص؛ وقال السكاكي: وهو أن يختلفا في هيئة الحركة والسكون دون صورة اللفظ^(٢)، يعني: حروفه المكتوبة لا الملفوظة؛ نحو: البُرد مع^(٣) البَرْد، قيل: جنة البرد جبة البرد^(٤).
وفي الإيضاح وغيره^(٥) اختلف في أسماء بعض هذه التجانيس كما سُمي هذا النوع بالتجنيس المحرف^(٦).

والتاقص: ما اختلف أعداد الحروف فيهما؛ نحو: (جدي جهدي)

و(الساق والمساق) في قوله - تعالى -: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ﴾ الآية^(٧).

(١) سورة الروم، من الآية: ٥٥.

(٢) ينظر: المفتاح: (٤٢٩).

(٣) هكذا - أيضاً - في ف. وفي أ: «تمنع». وعليه لفظ المفتاح، وهو ما رجَّحه الشيرازي؛ لأنه مثل. مفتاح المفتاح: (١٢٧٦). ولم أعر عليه فيما بين يدي من كتب الأمثال.

(٤) هكذا في الأصل. وفي أ، ب: «جبة البرد جنة البرد».

(٥) كالتبيان.

(٦) ينظر: الإيضاح: (٩١/٦ - ٩٧).

(٧) سورة القيامة؛ من الآية: ٢٩. وتامها: ﴿بِالسَّاقِ﴾ وبعدها؛ وهي ما يتم به

الشاهد: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾.

ومنه تجنيسٌ مُدْبِلٌ، وهو : أن يَخْتَلِفَا بزيادة^(١) حرفٍ؛ نحو :
 (كاس^(٢) كاسب^(٣))، و(مالي كمالى) .

ومنه تجنيسٌ مضارع ومطرّف، وهو : أن يَخْتَلِفَ المتجانسان بحرفٍ
 أو حرفين مع تقاربِ المخرج؛ نحو : (دامس^(٤) وطامس^(٥)) .

وقيل^(٦) : المضارعُ ما اختلفا بحرفٍ، والمطرّفُ ما اختلفا بحرفين؛
 نحو : (ما خصّصتني؛ ولكن خسّستني)؛ كما حمل شارحُ المفتاح لفظه
 عليه^(٧) . و [منه]^(٨) تجنيسٌ لاحق، وهو أن يَخْتَلِفَا في حرفٍ أو
 حرفين لا مع التّقارب؛ نحو : (سعيدٌ بعيدٌ)، و(المكارمُ بالمكارة)^(٩) .

ومنه مزدوجٌ، ويُسمّى مكرراً ومُردّداً - أيضاً، وهو : أن

(١) في ب : «في زيادة» .

(٢) اسم فاعل من كسا، يكسو .

(٣) اسم فاعل من الكسب .

(٤) أي : مظلم .

(٥) أي : دارس .

(٦) في أ : «قيل» .

(٧) ينظر : مفتاح المفتاح : (١٢٨٠) .

(٨) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب . وهو الملائم لما قبله
 وما بعده .

(٩) قوله : «المكارم بالمكارة» ورد في المثل السائر : (٢٦٨/١)، وروايته : «لا تنال
 المكارم إلا بالمكارة» .

يلي أحد المتجانسين الآخر؛ نحو قولهم : (من طلب وجدَّ وجدَّ) ،
(والتبيذُ بغير التغمِّمِ ، وبغير الدَّسَمِ سُمَّ) .

ومنه تجنيسُ تَصْخِيفِ ، وهو : التَّحْنِيسُ اللَّاحِقُ الَّذِي اتَّفَقَ الحرفان
المختلفان فيه كَتَبَةٌ ؛ نحو : (عائب عابث) ، ويُسمَّى / بتجنيس الخطِّ - [أ/٨١]
أيضاً ؛ قال عليٌّ - رضي الله عنه - : (قصَّرَ ثيابك فَإِنَّهُ أَتَقَى وَأَنْقَى
وَأَبْقَى) ، ومنه المثلُ : « المجالسُ أحلاها أخلاها »^(١) .

وقال الوطواطُ^(٢) : (رُبَّ رُبٍّ غنيٌّ غبيٌّ ، سرته شرته ؛ فجاءه فجأة
بَعْدَ بَعْدٍ عَشْرَةَ عُسْرَتِهِ) .

ومنه متشابه ، وهو : ما يكونُ أحدُ المتجانسين في التَّامِّ مركَّباً ،
ولم يكن مخالفاً في الخطِّ ؛ نحو قول البستي^(٣) :

(١) في أ ، ب : « أحلاها أحلاها » وهما بمعنى . ولم أعثر على المثل — فيما بين يدي —
في كتب الأمثال .

(٢) هو / أبو بكر ، محمد بن محمد بن عبد الجليل البلخلي الوطواط . أديب ، مُترسِّل
وشاعر يُنظِّمُ بالعربيَّة والفارسيَّة . ولد ببلخ . له عدَّة مؤلَّفات منها : « تحفة الصديق
من كلام أبي بكر الصديق » ، و« ديوان شعر » . وله بالفارسيَّة : « حدائق السحر في
دقائق الشعر » . توفي بخوارزم سنة ٥٧٣ هـ .

ينظر ترجمته في : معجم الأدياء : (١٩ / ٢٩ - ٣٠) ، وبغية الوعاة : (٢٢٦ / ١) ،
وروضات الجنات : (٧٧) .

(٣) هو / أبو الفتح ، عليُّ بن محمد بن الحسين البستي . شاعر وكاتب ؛ استُكِّب في
الدَّولة السَّامانيَّة في خراسان . له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ٤٠٠ هـ .

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعَاهُ فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةً.
ومنه مفروق، وهو : ما يكون أحد المتحانسين في التام مركباً،
وكان مخالفاً في الخط؛ نحو :

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مٌ^(١) وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مَدِيرَ الْـ جَامِ لَوْ جَامَلْنَا^(٢).

وفي بعض النسخ مكان قوله : (مفروق) قوله : (مشوش)، وهو سهو من التأسخ . والبيت شاهدٌ عليه لأنه لا يصحُّ مثلاً للمشوش؛ لأنه تجنيسٌ يتجاذبه طرفان^(٣) من الصيغة؛ نحو : (بلاغة براءة)؛ فإنه لو كانت عينا الكلمتين متحدثين لكان تجنيس تصحيف، أو لأمهما

= ينظر في ترجمته : الأنساب : (٢٢٦/٢)، يتيمة الدهر : (٤/ ٣٠٢ - ٣٠٧)،
وفيات الأعيان : (٣/ ٣٢٩ - ٣٣١)، البداية والنهاية : (١١/ ٢٩٧) .
والبيت من المتقارب، وهو ضمن شعره في : « أبو الفتح البستي حياته وشعره » :
(٢٢٨)، يتيمة الدهر : (٤/ ٣٢٦) .

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٢)، والمفتاح : (٤٣٠)، والمصباح : (١٨٥)،
والإيضاح : (٦/ ٩٣)، والتبيان : (٥٦٦) .

(١) الجام : إناء من فضة . اللسان (جوم) : (١٢/ ١١٢) .
(٢) البيت من الرمل . وقائله أبو الفتح البستي؛ كما نص عليه في الإيضاح : (٦/ ٩٣)،
ولم أقف عليه في شعره المجموع .

واستشهد بالبيت - أيضاً - في المفتاح : (٤٣٠) .

(٣) في الأصل : « الطرفان » . والمثبت من : أ، ب .

كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحييف، أو لأمهما متفتقتين^(١) لكان التّجنيس المضارع، ولما بقي مُذَبَذَباً بينهما سُمِّي مُشَوَّشاً .

والبيتُ ليس كذلك، ولا عليه إن تركه كما ترك كثيرًا من أقسامه؛ كالمرفوف^(٢)، و^(٣) هو ما كان المركبُ منها بعضاً من كلمة أخرى؛ نحو: (فهمتُ كتابك يا سيدي فهمتُ، ولا عجب أن أهيماً^(٤)) وكغيره مما هو مذكورٌ في الكتب المعمولة في الفن^(٥) .

ويُعدُّ منه، من التّجنيس، ويلحقُ به شيئان ما يجمع الكلمتين^(٦) الاشتقاق، وهو : أن يجيء بلفظين يجمعُهما أصلٌ واحدٌ في اللغة، وما يجمعه المشابهة؛ أي : يشبه^(٧) الاشتقاق؛ نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِنِ ﴾^(٨)، فإن قوله : ﴿ الْقَالِنِ ﴾ لم يُشتق مما اشتق منه، قال : لكن

(١) في ب : « أو لأنهما متفتقتان » ولا وجه له .

(٢) في ب : « كالمرفف » . وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « أو » . والصواب من : أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « أتيما » .

(٥) هذا الكلام اعتراف من الكرماني بأن شيخه الإيجي لم يستقص كل ما ذكر في هذا الفن، وكنا ننتظر من الكرماني نفسه أن يكمل ما تركه شيخه، وأن يفيد ممن جاء قبله، وبخاصة أنه متأخر وسبقته مؤلفات بلاغية أعطت هذه التقسيمات حَقَّها؛ كشروح المفتاح، والإيضاح؛ التي اعتمد هو عليها .

(٦) في الأصل، ب : « الكلمتان » . والصواب من : أ .

(٧) في أ : « ما يشبهه » .

(٨) سورة الشعراء، من الآية : ١٦٨ .

يشابه ذلك. والأوّل؛ كقوله - تعالى - : ﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(١) فإنّ (القَيِّم) و(أقم) مُشْتَقَّانِ من أصلٍ واحدٍ وهو القيام، وكذا قوله : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾^(٢) .

وردّ العجز على الصّدر؛ هذا مردود على قوله : (التّجنيس)؛ فيكون صنفاً من أصناف اللفظي .

قال في المفتاح^(٣) : « ومن جهاتِ الحُسْنِ ردُّ العجزِ على الصّدر »، وذلك يَحْتَمِلُ أن يكون^(٤) أيضاً من أقسام اللفظي .

مجانسة آخر البيت للفظ فيه؛ في البيت؛ أعمّ من أن يكون في صدره، أو حشوه، أو آخره من المصراع الأوّل، أو^(٥) الأوّلين من الثّاني؛ نحو:

مُشْتَهَرٌ فِي زُهْدِهِ وَعِلْمِهِ وَحِلْمِهِ وَعَهْدِهِ مُشْتَهَرٌ

أيما وقع (مشتهر) الأوّل من المواضع الخمسة^(٦)، وأمثله نحو:

(١) سورة الرّوم، من الآية : ٤٣ .

(٢) سورة الواقعة، من الآية : ٨٩ .

(٣) ص : (٤٣٠) .

(٤) في الأصل : « لا يكون » ، الأقرب إلى الصّواب ما أخذ من أ، ب، وهو الملائم للسّياق قبله، والمستقيم مع « أيضاً » بعده .

(٥) في الأصل بالعطف بالواو، والصّواب من أ، ب .

(٦) أي : مواضع الكلمات التّالية لـ « مشتهر » . وقس بقية المواضع على هذا الموضع:

في زهده مشتهر وعلمه وحلمه وعهده مشتهر

[٨١/ب]

سُكْرانِ سُكْرُ هُوِي وَسُكْرُ/ مُدَامَة

أَنِّي يُفِيقُ فَتَى بِهِ سُكْرانِ!؟^(١)

ونحوه :

وَلَمْ يَحْفَظْ مُضَاعَ الْمَجْدِ شَيْءٌ مِنْ الْأَشْيَاءِ كَالْمَالِ الْمِضَاعِ^(٢)

ونحو :

فَفِعْلُكَ إِنْ سئِلْتَ لَنَا مُطِيعٌ^(٣) وَقَوْلُكَ: إِنْ سَأَلْتَ لَنَا مُطَاعٌ^(٤).

ونحو :

(١) البيت من الكامل، وقائله ديك الجنّ؛ عبد السّلام بن رغبان، والبيت في ديوانه :

(١١١)، وحسن التّوسّل : (٥٢) .

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٥) والإيضاح : (١٠٣/٦)، ومفتاح المفتاح :

(١٢٩٩) .

وهو في المعاهد : (٢٤٢/٣) . ونسبه محققا بغية الإيضاح الشيخ عبد المتعال

الصّعدي (٧٥/٤)، والدكتور عبد المنعم خفاجي (١٠٣/٦) إلى الخليلع الدمشقيّ .

(٢) البيت من الوافر . وقائله أبو تمام، قاله ضمن قصيدة بمدح بها مهديّ بن أصرم .

والبيت في ديوانه بشرح التّبريزيّ : (٣٤٠/٢)، وحسن التّوسّل : (٥٣) .

واستشهد به في الإيضاح : (١٠٣/٦)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٠) .

وهو في المعاهد : (٢٥٤/٣) .

(٣) في ب : « مطاع » وهو بخلاف الرّواية .

(٤) البيت من الوافر . وهو للبحتريّ . قاله ضمن قصيدة بمدح بها إبراهيم بن المدبّر .

والبيت في ديوانه : (١٢٤٦/٢)، وحسن التّوسّل : (٥٣) .

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٨)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٣) .

وإن لم^(١) يكن إلا مُعَرَّجَ ساعة قليلاً فإنني نافعٌ لى قليلها^(٢).
وأما الخامسُ : فَمَا وجدتُ له نَظِيرًا، وأحسنه ما لا تَكَرَّارَ فيه
بحسب المعنى؛ نحو : سائلُ اللّئيمِ يرجعُ ومعه دَمَعُ سائل .

القلبُ . وحكمه في احتمال^(٣) وجهي العطف، وفي احتمال عدمه
من اللفظي - كما هو في المفتاح^(٤) - حكمُ ردِّ العجز؛ حدو النَّعْلِ بالنَّعْلِ.
وهو أربعة أنواع؛ قلبٌ للكل^(٥)؛ نحو: (حُسَامُهُ فَتَحَ لأوليائه حَتْفٌ
لأعدائه)^(٦)، وقلبٌ للبعض^(٧) نحو : (اللهم استر عوراتنا وآمن
رَوْعَاتنا)^(٨)؛ وإذا وقع أحدُهما وقع في بعض النَّسخ بدله (أول) فسهُوُ

(١) في الأصل : « وإلا » . والصواب من بقية النَّسخ، مصدر البيت .

(٢) في ب : « في مثلها » وهو خطأ ظاهر .

والبيت من الطويل . وقائله ابن الرومي . ورواية ديوانه : (٥٥٠) : « إلا تَعَلَّ ساعة » .
واستشهد به في نهاية الإيجاز : (١٣٧) ، والإيضاح : (١٠٣/٦) ، ومفتاح المفتاح :
(١٣٠٣) .

وهو في المعاهد : (٢٥٨/٣) .

(٣) في ب : « الاحتمال » ولا وجه لزيادة : « ال » .

(٤) عبارة : « وحكمه ... المفتاح » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « الكل » .

(٦) وهو مأخوذٌ من قول الأحنف :

حُسَامُكَ مِنْهُ للأحبابِ فَتَحَ ورُمُحُكَ مِنْهُ للأعداءِ حَتْفُ

(٧) في أ : « البعض » .

(٨) جزء من حديث الرسول صَلَّى الله عليه وسلم . ولفظه - كما رواه ابن ماجه =

القلم، مقلوبي الكلّ في أوّل البيت، والآخر [في] (١) آخره سُمّي (٢)
مقلوباً مُجْتَحاً؛ نحو:
لَا حَ أَنْوَارُ الْهُدَى مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حَالٍ (٣).

وَإِذَا وَقَعَ أَحَدُ مَقْلُوبِي الْكَلِّ فِي كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ شِعْرًا أَوْ غَيْرَ شِعْرٍ
سُمِّي مُسْتَوِيًّا؛ لاسْتَوَاءِ قِرَاءَتِهِ طَرْدًا وَعَكْسًا؛ نَحْوُ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ (٤):
أَسْ أَرْمِلًا إِذَا عَرَا وَارْعَ إِذَا الْمَرْءُ أَسَا.

= (السّنن : ١٢٧٤/٢) - : « اللّهم استر عوراتي، وآمن روعاتي، واحفظني من بين يديّ ... ».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٢) في الأصل : « وسمّي » ولا وجه للعطف .

(٣) البيت من مجزوء الرّجز . ولم أعر على قائله .

واستشهد به في المصباح : (٢٠٢)، ومفتاح المفتاح : (١٣٠٦) .

(٤) هو / أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد الحريريّ البصريّ . أديب عالم، له عدّة مؤلّفات،

منها : « المقامات الحريرية »، « درة الغواص »، « ملحّة الإعراب » . توفّي سنة ٥١٦ هـ .

ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان : (٤٩٢/٣ - ٤٩٦)، سير أعلام النبلاء :

(٤٦٠/٩ - ٤٦٥) .

والبيت من مجزوء الرّجز . وهو في مقامات الحريريّ : (١٥٤) ضمن المقامة السادسة

عشرة : « المغربيّة » .

واستشهد به في نهاية الإيجاز : (١٤١)، والمفتاح : (٤٣١)، والمصباح : (٢٠٢) .

وهو في المعاهد : (٢٩٧/٣) .

ونحو قوله - تعالى -: ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(١)، ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ ﴾^(٢)،
وقولُ العماد الكاتب^(٣) للقاضي الفاضل^(٤): (سِرُّ فِلا كِبا بِكِ الفِرسِ)،
وقول^(٥) القاضي في جوابه : (دام علا العماد)؛ وهكذا^(٦) كلُّ كلامٍ إذا
قلّبتَه كان إِياءه .

السَّجْعُ، وهو: عطفٌ على قوله: (التَّجْنِيسِ)، وإن احتمل عطفه

(١) سورة المدثر، الآية : ٣ .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية : ٣٣ .

(٣) هو / أبو عبد الله؛ محمد بن صفى الدين محمد بن حامد عماد الدين الأصبهاني .
ولد سنة ٥١٩ هـ . برع في علوم شتى، وساد في علم الترسّل، خدم بالإنشاء الملك
نور الدين، فلمّا مات استكتبه صلاح الدين . له عدّة مصنّفات، منها : « خريدة
القصر وخريدة العصر »، « البرق الشاميّ »، « الفتح القسّي في الفتح القدسيّ » . توفّي
في أوّل رمضان سنة ٥٩٧ هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (١٠/٢٧٦)، وفيات الأعيان : (٤/٣٨٢ -
٣٨٧)، سير أعلام النبلاء : (٢١/٣٤٥ - ٣٥٠) .

(٤) هو / أبو عليّ، عبد الرّحيم بن عليّ بن الحسن البيسانيّ الأصل، العسقلانيّ المولد . ولد
سنة ٥٢٩ هـ . خدم في ديوان الفاطميين فترة، ثمّ وُزّر لصلاح الدين الأيوبيّ . انتهت
إليه براعة التّرسّل وبلاغة الإنشاء . توفّي سنة ٥٩٦ هـ .

ينظر : خريدة القصر وخريدة العصر : (١/٣٥ - ٣٦)، وفيات الأعيان : (٣/١٣٣ -
١٣٨)، وسير أعلام النبلاء : (٢١/٣٣٨ - ٣٤٤) .

(٥) في أ : « وقوله » . ولا وجه للضمير مع التّصريح بالاسم بعده .

(٦) في ب : « وكذا » .

- أيضاً - على قوله: (تام)، ويكون المراد من تعريفه بقوله: (تشابه الكلمتين) في اللفظ عاماً حتى يتناول التشابه بحسب الوزن - أيضاً - لكن^(١) كلف الكلفة فيه ظاهر؛ وهو^(٢) في النثر كالقافية في الشعر .

وقيل في تعريفه^(٣): «هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد». الترصيعُ، والموافق للمفتاح أن يؤخذ قسماً مستقلاً من أقسام المحسنات؛ لكن القوم أخذوه من أقسام السجع^(٤)، وهو: توازن الألفاظ مع توافق الأعجاز أو^(٥) تقاربها^(٦)؛ أي^(٧): الأعجاز .

وعند القوم: الترصيعُ: «ما كان في إحدى القرينتين أو أكثر مثل ما يقابله من الأخرى»^(٨)؛ نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿^(٩) .

(١) في الأصل: «يكن» وهو تحريف . والصواب من: ب .

(٢) قوله: «عطف ... وهو» ساقط من أ، وهو من انتقال النظر .

(٣) القائل هو الخطيب القزويني في: الإيضاح: (١٠٦/٦) .

(٤) ينظر على سبيل المثال: الإيضاح: (١٠٦/٦) حيث قال عن السجع: «وهو

ثلاثة أضرب: مطرف، ومتواز، وترصيع» .

(٥) هكذا - أيضاً - في ف . وفي أ بالعطف بالواو .

(٦) المفتاح: (٤٣١) بتصرف يسير .

(٧) «أي» ساقطة من أ .

(٨) الإيضاح: (١٠٧/٦) بحذف بعض الكلمات اليسيرة .

(٩) سورة الانفطار، الآيتان: ١٣، ١٤ .

«وهو مأخوذ من ترصيع العقد؛ وهو أن يكون في أحد جانبي العقد من اللآلئ مثل ما في الجانب (١) الآخر» (٢).

وقيل : إنه قريبٌ من التَّرصيع لا أنه منه؛ فإنَّ لفظة : (لفي) قد وردت في الفقرتين معاً (٣) .

ويورد هاهنا أنواع آخر لكون / الحروف (٤) منقوطة؛ نحو : [١/٨٢]

(جَنَّتِي وَفَتَنَّتِي) (٥)، وغير منقوطة؛ نحو قول الحريري (٦) : (الحمْدُ لله الملكِ المحمودِ المالكِ المودودِ)، ومُخْتَلِطَةٌ منهما على السَّواء؛ وذلك إمَّا بأن :

تكون حروف إحدى كلمتيها منقوطةً بأجمعها، والأخرى غير

= على أن قوله تعالى : ﴿لَفِي نَعِيمٍ ﴿١﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿٢﴾ ورد ضمن كلام الشَّارح في أ .

(١) هكذا في الأصل، مصدر القول . في أ، ب : « جانب » .

(٢) المثل السائر : (٢٧٧/١) .

(٣) القائل هو ابن الأثير في المثل السائر : (٢٧٨/١) .

(٤) في أ : اضطراب في السياق بزيادة : « ابن الحريري . الحمد لله » وسترده في سياق مستقيم عمَّا قريب .

(٥) مأخوذ من قول الحريري (مقامات الحريري)، المقامة السادسة والأربعون «الخليبة» : (٥٢٦) .

فَتَنَّتِي فَجَنَّتِي تَجَنِّي بَتَجَنُّ يَفْتَنُّ غَبُّ تَجَنِّي

(٦) مقامات الحريري : (٣٠٢) ضمن المقامة التاسعة والعشرون؛ «الواسطية» .

منقوطة بأسرها؛ نحو قول الحريري^(١): (الكرم - ثبّت الله جيشَ سُودك - يزين، واللوم - عَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ - يَشِينُ)، ويُسمّى مثلها خَيْفاء، وهي لُغَةٌ: الفرسُ التي بها^(٢) خيف؛ وهي أن تكون إحدى عينيها سوداء، والأخرى زرقاء .

وإمّا بأن تكون: حروفُ كلمةٍ مترتبةٌ في النُّقْطِ وعدمه؛ نحو: (أخلاقُ سيِّدنا تُحَبُّ)^(٣)، ويُسمّى مثلها رَقْطاء، وهي الفرسُ الذي به نَقْطٌ سوّدٌ وبيضٌ .

ولك أن تستخرج لك منها ما شئت كصنعة الموصل وهو أن يجيء بكلماتٍ ليس فيها كلمةٌ إلاّ وحروفها يتّصل بعضها ببعض في الخط؛ نحو: (فتنتني) .

ويجوز عودُ الضمير^(٤) إلى المذكورات^(٥) من المعنويات واللفظيات من جميع جهات الحُسن كالتّجنيس المعكوس مثل^(٦): (عاداتُ السّاداتِ ساداتُ العاداتِ)، وكالتّعديل^(٧)؛ وهو إيقاعُ أسماءٍ مفردةٍ على سياقِ

(١) مقامات الحريريّ: (٥٥) ضمن المقامة السادسة؛ «المراعية» .

(٢) في ب: «فيها» .

(٣) مقامات الحريريّ: (٢٦٤) ضمن المقامة السادسة والعشرون؛ «الرّقطاء» .

(٤) أي: الهاء في «منها» الواردة ضمن قول المصنّف: «وكل أن تستخرج منها» .

(٥) في ب: «المذكور» .

(٦) في ب: «نحو» .

(٧) في الأصل: «التّعدية» . والصّواب من: أ، ب .

واحد؛ نحو قول المتنبي^(١):

السَّخِيلُ وَاللَّيْلُ وَالسَّبِيْدَاءُ تَعْرِفُنِي

وَالْحَرْبُ وَالضَّرْبُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

وكتسبيق الصفات؛ وهو أن يذكر الشيء بصفات متواليه، كقول

حسان^(٢):

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ

وَهَلَّمَ جَرًّا؛ كَمَا صُنِّفَ فِيهِ كِتَابٌ مَطْوَلَةٌ^(٣).

- (١) البيت من البسيط . وهو في ديوان الشاعر بشرح العكبري : (٣٦٩/٣) برواية : «والضرب والطعن والقرطاس والقلم»، وفي ديوانه بشرح البرقوقي : (٨٥/٤) برواية: «والسيف والرُمح والقرطاس والقلم» .
- (٢) البيت من الكامل. وهو في ديوان الشاعر: (٣١٠) . قاله ضمن قصيدة بمدح بها آل غسان .

(٣) ينظر - على سبيل المثال - : «البديع في نقد الشعر» لمجد الدين أسامة بن منقذ؛ (ت ٥٥٨٤ هـ)؛ حيث جَمَعَ فِيهِ خَمْسَةٌ وَتَسْعِينَ لَوْنًا بَدِيعِيًّا . و«تحرير التحبير»، و«بديع القرآن» لابن الأصبغ المصري (ت ٦٥٤ هـ) وهما من خيرة الكتب التي أُلِّفَتْ فِي الْبَدِيعِ؛ ففي الكتاب الأول درس المؤلف ما يربو على مائة وخمسة وعشرين لونها، وفي الكتاب الثاني درس مائة لون وتسعة؛ ممثلاً لها بشواهد من القرآن الكريم . ينظر هذه المعلومات وغيرها في : «دراسات منهجية في علم البديع» للأستاذ الدكتور : الشنحات محمد أبو ستيت . والكتاب من خيرة الكتب المؤلفة في البديع في العصر الحديث .

وجدير بالذكر أن فنون البديع تنامت - عصراً بعد آخر - حتى ربت على المائتين كما صرح به الكرمي (أحد علماء القرن الحادي عشر) في مقدمة كتابه «القول =

وأصلُ الحُسْنِ في الكُلِّ من الحَسَنَاتِ بنوعيها، أن تُتْبَعَ اللفظُ المعنى
لا المعنى اللفظُ وإلَّا كان كظاهرِ مموّه على باطنِ مشوّه، ويكون مثاله^(١)
كمثالِ غمدٍ من ذهبٍ على نَصْلِ من حَشَبٍ، وإِثْمًا هو بتركِ التَّكْلِيفِ^(٢)
والتزامِ تزيّنٍ^(٣) الألفاظ؛ فتأمّلْ أبياتِ البُحْتَرِيِّ^(٤) :

بَلُونَا؛ أَي : امتحنَا .

ضرائب، جمع ضربة، وهي الطَّيْبَةُ والسَّجِيَّةُ .

مَنْ قَدْ نَرَى فَمَا أَنْ رَأَيْنَا « لفتح »^(٥) ضَرِيْبًا .

= البديع في علم البديع» وهو كتاب قيّم حَقَّقَهُ الدكتور/ عوض بن معيوض الجميعي.

(١) في أ، ب : « مثله » .

(٢) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب : « التَّكْلِيف » .

(٣) في الأَصْل : « تزيّن » . والصَّوَابُ من : أ، ب .

(٤) الأبيات من المتقارب . قالهما الشَّاعِرُ ضمن قصيدةٍ يمدِّحُ بها الفتح بن خاقان

ويعاتبه . وهي في ديوانه : (١٥١/١) برواية : « تنقل » مكان « تردّد »، و« فكالسيف » مكان

« فكالليث »، و« كالبحر » مكان « وكالغيث »، وفي أمالي المرتضى : (٥٣٥/١)

برواية : « وجدنا » مكان « رأينا »، و« تنقل في سلفي سؤدد » مكان : « تردّد في خلقي » .

واستشهد بالأبيات في دلائل الإعجاز : (٨٥) . وهما في المعاهد : (٢٧٨/٣) .

(٥) هو / الفتح بن خاقان بن أحمد بن عرطوج، كان أبوه « خاقان » مقرباً عند

المعتصم؛ فضمَّ ابنه الفتح إلى المتوكَّل؛ فنشأ معه . تولَّى ديوان الخراج، وكان أديباً

فاضلاً زكيّ النفس . قتل مع المتوكَّل سنة ٥٢٤٧ هـ .

ينظر : تاريخ الأمم والملوك : (٢٢٢/٩ - ٢٢٥)، الكامل في التاريخ : (١٣٦/٦ -

(١٣٩)، سير أعلام النبلاء : (٨٢/١٢ - ٨٣) .

لفظ «أن» زائدة^(١)، و«فتح» علم؛ ممدوح الشاعر. والضرب المثل والند.
تردد في خلقي سُودد.
أي : سيادة .

سماحاً مُرَجِّي وبأساً مهيباً

وصفه بالكرم والشجاعة^(٢) .

فكالليث إن جنته صارحاً
مُستغيثاً^(٣)،

وكالغيث إن جنته مُستثيباً .

استثابه؛ أي: سأله أن يُثيبه. وأنه ترك التكلّف^(٤) في اللفظ
وأتبعه للمعنى؛ ولهذا جاء كما ترى في غاية الحسن؛ وكأنه^(٥) البُحترى
عنى هذه الأبيات المصنّف له؛ أي: الذي نسب إليه هذا المختصر، وهو
الوزيرُ غياث الدين حيثُ قال: (وسمّيته بالفوائد الغياثية) .

(١) في الأصل، ب: «ما زائدة». والصواب من أ.

(٢) في الأصل: «بالشجاعة والكرم». والمثبت من أ، ب، وهو المناسب لتسلسل
الصفات المذكورة في البيت .

(٣) كلمة: «مستغيثاً» ساقطة من ب .

(٤) في أ: «الكلف» .

(٥) هكذا - أيضاً - في ف . وفي ب: «فكائه» .

لا زالت^(١) أمورُ العالمين منتظمةً برأيه، وأقطارُ المشارِقِ والمغربِ

منوَّرةٌ بروائه، والروءاء - بالضمّ - المنظر .

والحمدُ لله حقَّ حمده، والصلاةُ على من لا نبيَّ بعده، والرّضوانُ

على عترته والغفران لأصحابه^(٢) .

تمّ نسخُ الكتابِ في الثلثِ الأخيرِ من شهرِ المباركِ جمادى الأوّلِ من سنة أربع وستين وسبع مائة هجرية؛ على يدِ المغترقِ في الذُّنوبِ والمعترفِ بالعيوبِ : الحسن بن عليّ بن مباركِ بن القوّامِ الموصليّ؛ غفر الله ذنوبهم وستر في الدّارينِ عُيوبهم؛ مُصلياً ومُسلماً على نبيّه وآله الطّيبين وأصحابه الطّاهرين آمين يا ربّ العالمين.

(١) في الأصل: «لا زال» . والمثبت من أ، ب، ف .

(٢) في ب زيد ضمن كلام المصنّف : « وأتباعه أجمعين » . وفي أ زيد ضمن كلام

الشّارح : « تمّ » .

الفهارس العامّة:

- ١ - فهرس الآيات القرآنيّة.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣ - فهرس الأمثال والأقوال.
- ٤ - فهرس الشّعر.
- ٥ - فهرس أنصاف الأبيات.
- ٦ - فهرس الشّعراء.
- ٧ - فهرس الأعلام.
- ٨ - فهرس الأمم والقبائل.
- ٩ - فهرس الأماكن والبلدان.
- ١٠ - فهرس الكتب الواردة في المتن.
- ١١ - فهرس المصادر والمراجع.
- ١٢ - فهرس الموضوعات.
- ١٣ - فهرس الفهارس.

١- فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---|-------|---|
| | | ١- سورة الفاتحة |
| ٤٠١، ٩ | ٢ | ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ |
| ٤٠١، ٩ | ٣ | ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ |
| ٤٠١، ٩ | ٤ | ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ |
| ٤٠٢، ٤٠٠، ٩ | ٥ | ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ |
| ٣٧٦، ٩ | ٦ | ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ |
| ٣١٥، ١٣٨، ٩ ٣٧٧-٣٧٦ | ٧ | ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ |
| | | ٢- سورة البقرة |
| ٣٤٦ | ١ | ﴿ الْم ﴾ |
| ٣٤٦، ٢٧٤ ٥٣٣، ٣٦٦ ٥٣٨-٥٣٧ ٥٤٦، ٥٤٥ | ٢ | ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ |
| ٥٣٣، ٣٦٦ ٧٧٧ | ٣ | ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------------------|-------|--|
| ٥٣٣ ، ٣٤٥ | ٥ | ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۗ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ |
| ٦٠٦ ، ٥٤٣ ، ٤٧٩ | ٦ | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ |
| ٥٣٢ | ١٤ | ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْرَءُونَ ﴾ |
| ٥٣٢ ، ٢٥٧ | ١٥ | ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ |
| ٦٥٧ ، ٣٠٠ | ١٧ | ﴿ مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي آسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ |
| ٦٦٦ | ١٩ | ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾ |
| ٥٤١ | ٢١ | ﴿ يَتَأَيَّأُ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ |
| ٤٥٣ | ٢٣ | ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ |
| ٤٧٠ ، ١٧٠ ، ٨٠٦ ، ٥٤٠ | ٢٤ | ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ |
| ٥٤٠ ، ١٧٠ | ٢٥ | ﴿ وَيُبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ |
| ٥٩٢ | ٢٨ | ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ ءَمُونًا ﴾ |
| ٥٢١ | ٤٠ | ﴿ وَإِنِّي فَارِهُونٌ ﴾ |
| ٥٤٢ | ٦٠ | ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۗ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|-------|---|
| ٥٤٢ | ٦٣ | ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ |
| ٦١٢، ٥٤٠، ٥٣٩ | ٨٣ | ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ .. |
| ٦١٢ | ٨٤ | ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ |
| ٥٢١ | ١٠٠ | ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾ |
| ٢٧١ | ١٠٢ | ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ |
| ٤٦٣ | ١٢٠ | ﴿وَلِينَ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ |
| ٥٨٢ | ١٣٣ | ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ |
| ٥٤٧، ١١٥ | ١٦٤ | ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ |
| ٥٤٤ | ١٧٩ | ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ |
| ٧٤٣، ٦٦٩، ٦٦٨ | ١٨٧ | ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ |
| ٣٦٧ | ١٩٦ | ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ |
| ٤٥٩ | ١٩٧ | ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ |
| ٧٦٧ | ٢١٤ | ﴿مَسَّهِمُ الْبِاسَاءِ وَالصَّرَاءِ﴾ |
| ٥٨٧ | ٢٢٣ | ﴿فَاتُوا حَرَّتِكُمْ أَنِّي شِعْمٌ﴾ |
| ٣٢٣ | ٢٥٧ | ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ |
| ٧٩٣ | ٢٥٨ | ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|----------|-------|--|
| ٦٥٣ | ٢٧٥ | ﴿ إِنَّمَا أَلْبَسُوا مِثْلُ الرِّبَا ﴾ |
| ٧٩٣، ٦٠٠ | ٢٨٦ | ﴿ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ كُنَّ سَيِّئًا أَوْ أَحَطْنَا ﴾ |
| | | ٣- سورة آل عمران |
| ٧٤٩، ٧٣٥ | ٢١ | ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾ |
| ٢٦٤ | ٣٦ | ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ |
| ٥٨٨ | ٣٧ | ﴿ أَنَّىٰ لَكَ هَذَا ﴾ |
| ٥٥٧ | ٤٠ | ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلْمٌ ﴾ |
| ٧٦٢ | ٥٤ | ﴿ وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ ﴾ |
| ٤٦٩ | ٥٩ | ﴿ إِبْرَءِ مِثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ ءَادَمَ ﴾ |
| ٤٩٤ | ١٤٤ | ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ |
| | | ٤- سورة النساء |
| ٧٠٠ | ١٠ | ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ |
| ٣٩٦ | ٦٤ | ﴿ وَتَوَّأَنَهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾ |
| ٥٥٧ | ٩٠ | ﴿ جَاءُوكُمْ حَصِرَتِ صُدُورُهُمْ ﴾ |
| ٤٥٩ | ١٠٠ | ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ ﴾ |
| | | ٥- سورة المائدة |
| ٣٢٦ | ٨ | ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|-------|-----------------------|
| ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ | ١١٦ | ٥٩٤ |
| ﴿مَا قُلْتَ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ | ١١٧ | ٤٩٤ |
| ٦- سورة الأنعام | | |
| ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ | ٣٦ | ٥٠٩ |
| ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ | ٣٨ | ٣٧٥ |
| ٧- سورة الأعراف | | |
| ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا﴾ | ٤ | ٧٠١ |
| ﴿مَا مَعَكَ إِلَّا تَسْجُدٌ﴾ | ١٢ | ٧٠١ |
| ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ | ٤٤ | ١١٨، ٤١١، ٧٤٨، ٤٦٢ |
| ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ﴾ | ٥٣ | ٥٦٨ |
| ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (٦٦) | ٩٢ | ٣٣٨ |
| ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِيَتَسَحَّرْنَا﴾ | ١٣٢ | ٤٥٩ |
| ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (٦٧) | ١٩٣ | ٥٣٠ |
| ٨- سورة الأنفال | | |
| ﴿ذَالِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ .. | ١٤ | ١١٦، ٣٩٦ |
| ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ | ١٧ | ١١٣، ١٣٨، ٢٧١ |
| ٩- سورة التوبة | | |
| ﴿وَإِنْ نَكُنْثُوا أَيَمَنَّا مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾ | ١٢ | ٢٧٣ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------|---------|---|
| ٦١٤ ، ٦١٣ | ٨٠ | ﴿ أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ |
| | | ١٠ - سورة يونس |
| ٦٦٥ | ٢٤ | ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ |
| | | ١١ - سورة هود |
| ٧٩١ ، ١٤٠ | ٤٤ | ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْ أَقْلِعِي ﴾ |
| ٧٠٠ | ٤٥ | ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴾ |
| | | ١٢ - سورة يوسف |
| ٥٥٥ | ١٦ | ﴿ وَجَاءَ وَأَبَاهُمْ عِشَاءً يَتُكُونَ ﴾ (١٦) |
| ٢٩٩ | ٨٣ ، ١٨ | ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ |
| ٣٣١ | ٢٣ | ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ |
| ٦٩٥ ، ٦٩١ | ٨٢ | ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ |
| | | ١٤ - سورة إبراهيم |
| ٥١١ | ١٠ | ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ |
| ٥١١ | ١١ | ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ |
| ٣٩٠ | ١٢ | ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ (١٢) |
| ٦٠٥ | ٣١ | ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ |
| | | ١٥ - سورة الحجر |
| ٧٤٥ ، ٤٦٩ | ٢ | ﴿ رَبِّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------|--------|--|
| ٤٥٤ | ٣١-٣٠ | ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ |
| ٥٩٩ | ٤٦ | ﴿ أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينٍ ﴿٤٦﴾ |
| | | ١٦- سورة التحل |
| ٦٥٣ | ١٧ | ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ |
| ٣٧٢ | ٥١ | ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ |
| ٣٠٠ | ٦٧، ١٢ | ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ |
| ٤١٨ ، ١٣٩ | ٨١ | ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَيبًا قَيْمًا لَكُمْ الْحَرَ ﴾ |
| ٧٠٠ | ٩٨ | ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ |
| | | ١٨- سورة الكهف |
| ٥١٣ | ٦ | ﴿ فَاعْلَمْكَ بِخِعِ نَفْسِكَ ﴾ |
| ٧٩٢ | ١٨ | ﴿ وَحَسْبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ |
| ٣٤١ ، ٣٣٧ | ١٠٧ | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ هُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ |
| | | ١٩- سورة مريم |
| ٧٦٥ ، ٥٥١-٥٤٩ | ٤ | ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ ﴾ |
| ٦٠٤ | ٥ | ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ |
| ٦٠٤ | ٦ | ﴿ يَرْتَبِي ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------------------|-------|---|
| ٣٦٤ | ٤٥ | ﴿أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ |
| ٣٩٨-٣٩٧ | ٨٩ | ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ (٨٩) |
| | | ٢٠- سورة طه |
| ١٦٨، ١٣٧، ٣٠٦، ٣٠٤ | ١٨ | ﴿هِيَ عَصَىٰ أ_Tوكَّؤُا عَلَيتَا﴾ |
| ٣٠٦ | ٢١ | ﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ﴾ (٢١) |
| ٥٨٦ | ٤٩ | ﴿فَمَنْ رَّبُّكُمْ يَا مُوسَىٰ﴾ (٤٩) |
| ٥٨٦ | ٥٠ | ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (٥٠) |
| ٧٤٩ | ٧١ | ﴿وَلَا صَلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ |
| ٥ | ١١٤ | ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (١١٤) |
| ٥٣٧ | ١٢٠ | ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾ |
| | | ٢١- سورة الأنبياء |
| ٤٣٦، ٤٣٣ | ٣ | ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ |
| ٤٧٥ | ٢٢ | ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ |
| ٣٤٨ | ٣٠ | ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ |
| ٨٢٠ | ٣٣ | ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ |
| ٥٣٠ | ٥٥ | ﴿أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ (٥٥) |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|----------------------|-------|---|
| ٥٨٠ | ٨٠ | ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ (٥٨٠) |
| | | ٢٣- سورة المؤمنون |
| ٢٧٥ | ٢٧ | ﴿ وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَفُونَ ﴾ (٢٧) |
| ٥٣٦-٥٣٥ | ٨١ | ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴾ (٨١) |
| ٥٣٦-٥٣٥ | ٨٢ | ﴿ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا ﴾ |
| ٥٨٧ | ١١٢ | ﴿ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (١١٢) |
| | | ٢٤- سورة التور |
| ٢٨٢ | ٣٦ | ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ |
| ٢٨٢، ١٥٥ ٢٨٩، ٢٨٨ | ٣٦ | ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (٣٦) (قراءة) |
| ٣٦٢-٣٦١ | ٤٥ | ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ |
| ٤٦١ | ٥٢ | ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَخَشَّ اللَّهَ ﴾ |
| ٢٩٩ | ٥٣ | ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾ |
| | | ٢٥- سورة الفرقان |
| ٣٤٥ | ٤١ | ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٤١) |
| | | ٢٦- سورة الشعراء |
| ٥٨٤، ٥٨٣ | ٢٣ | ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢٣) |
| ٥٨٤ | ٢٦ | ﴿ رَبِّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴾ (٢٦) |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------------|--------|---|
| ٥٨٤ | ٢٧ | ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ ... |
| ٥٨٥ | ٢٨ | ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ |
| ٧٣١ | ٨٨ | ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ (٨٨) |
| ٧٣١ | ٨٩ | ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (٨٩) |
| ٨١٥ | ١٦٨ | ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (١٦٨) |
| ٢٧- سورة التمل | | |
| ٥٩١ | ٢٠ | ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْيَ﴾ |
| ٧١٥ | ٢٣ | ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (٢٣) |
| ٥٨٦ | ٣٨ | ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا﴾ |
| ١٦٨-١٦٧ | ٦٢ | ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ |
| ٢٨- سورة القصص | | |
| ٧٤٥ | ٨ | ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ .. |
| ٥٩٢ | ٧٤، ٦٢ | ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (٦٢، ٧٤) |
| ٥٩٨ | ٧٣ | ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ |
| ٣٠- سورة الروم | | |
| ٨١٦ | ٤٣ | ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ |
| ٨١١ | ٥٥ | ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ |
| ٣٢- سورة السجدة | | |
| ٤٦٧، ٣٣٠-٣٢٩ | ١٢ | ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------------------|-------|---|
| | | ٣٤- سورة سبأ |
| ٣٦٢ | ٧ | ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ ۙ ﴾ |
| ٢٥٢ | ٨ | ﴿ أَفَتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ۙ ﴾ |
| ٤٨١ ، ٤٦٣ | ٢٤ | ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۙ ﴾ |
| ٤٦٣ | ٢٥ | ﴿ قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرْنَا وَلَا نَسْأَلُكُمْ ۙ ﴾ |
| | | ٣٥- سورة فاطر |
| ٤٦٨ | ٩ | ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ۙ ﴾ |
| ٥١٣ | ٢٣ | ﴿ إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٣٥﴾ ۙ ﴾ |
| ٦ | ٢٨ | ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۙ ﴾ |
| | | ٣٦- سورة يس |
| ٢٦٨-٢٦٧ ، ١٣٦ | ١٤ | ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴿٣٦﴾ ۙ ﴾ |
| ٢٦٨ ، ١٣٦ ، ٥١١-٥١٠ | ١٥ | ﴿ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ۙ ﴾ |
| ٢٦٧ ، ١٣٦ | ١٦ | ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿٣٦﴾ ۙ ﴾ |
| ٧٦٧ | ٥٢ | ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا ۙ ﴾ |
| | | ٤٠- سورة غافر |
| ٥٦٩ | ٣٦ | ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٤٠﴾ ۙ ﴾ |
| ٥٦٩ | ٣٧ | ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ۙ ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------------|-------|--|
| | | ٤١ - سورة فصلت |
| ٣٠٠، ١٣٩ | ٤٤، ٣ | ﴿فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ |
| ٤٤٠ | ١٧ | ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ (قراءة شاذة) |
| ٥٩٨ | ٤٠ | ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ |
| ١٦٦ | ٤٢ | ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ |
| | | ٤٢ - سورة الشورى |
| ٦٩٢، ٤٥٥-٤٥٤ | ١١ | ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ﴾ |
| | | ٤٤ - سورة الدخان |
| ٣٦٩، ١٣٩ | ٣٠ | ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ |
| ٣٦٩، ١٣٩ | ٣١ | ﴿مِنَ فِرْعَوْنَ﴾ |
| ٥٩٩ | ٤٩ | ﴿ذُوقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ |
| | | ٤٦ - سورة الأحقاف |
| ٦٠٥ | ١٠ | ﴿إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ |
| | | ٤٧ - سورة محمد |
| ٥ | ١٩ | ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ |
| ٣٤٩ | ٣٣ | ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ |
| | | ٤٨ - سورة الفتح |
| ٧٦١، ١٦٦، ٦٨ | ١٠ | ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------|-------|---|
| | | ٤٩- سورة الحجرات |
| ٤٦٧ | ٧ | ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ |
| | | ٥١- سورة الذّاريات |
| ٥٨٩ | ١٢ | ﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١٢﴾﴾ |
| ٧٦٦ | ٤١ | ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴿٤١﴾﴾ |
| | | ٥٦- سورة الواقعة |
| ٨١٦ | ٨٩ | ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ |
| | | ٥٩- سورة الحشر |
| ٣٦٧ | ٢٤ | ﴿اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ |
| | | ٦٠- سورة المتحنة |
| ٤٥١ | ٢ | ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ |
| | | ٦١- سورة الصّف |
| ٦٥٧ | ١٤ | ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى﴾ |
| | | ٦٣- سورة المنافقون |
| ٢٥٥ | ١ | ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ |
| | | ٦٥- سورة الطّلاق |
| ٣٩٧ | ١ | ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ |
| | | ٦٦- سورة التّحريم |
| ٤٥٤ | ١٢ | ﴿وَكَأَنْتَ مِنَ الْقَدِينِينَ ﴿١٢﴾﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------|--------|---|
| | | ٦٩- سورة الحاقة |
| ٧٦٧ | ١١ | ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾ |
| ٧١١ | ٢١ | ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ |
| | | ٧٣- سورة المزمل |
| ٣٤٩ | ١٥ | ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ |
| ٣٤٩ | ١٦ | ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ |
| | | ٧٤- سورة المدثر |
| ٨٢٠ | ٣ | ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرَ﴾ |
| | | ٧٥- سورة القيامة |
| ٥٨٩-٥٨٨ | ٦ | ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ |
| ٨١١ | ٢٩ | ﴿وَأَلْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ |
| | | ٨١- سورة التكوير |
| ٥٩٣ | ٢٦ | ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ |
| ١٦٧ | ٢٩، ٢٨ | ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿ |
| | | ٨٢- سورة الانفطار |
| ٨٢١ | ١٤-١٣ | ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ ﴿ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|---------|-------|---|
| | | ٨٨- سورة الغاشية |
| ٥٢٨ | ١٧ | ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ |
| | | ٩٢- سورة الليل |
| ٧٩٣ | ١٠-٥ | ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾... فَسَنِيَرُهُدٍ لِلْعُسْرَى ﴾ |
| | | ٩٣- سورة الضحى |
| ٣٠١-٣٠٠ | ٣ | ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿٣﴾ ﴾ |
| | | ٩٦- سورة العلق |
| ٥ | ٥-١ | ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ |
| | | ١٠٣- سورة العصر |
| ٣٤٨ | ٢ | ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾ |
| ٣٤٨ | ٣ | ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ |
| | | ١١٢- سورة الإخلاص |
| ٣٩٠-٣٨٩ | ١ | ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ |
| ٣٩٠ | ٢ | ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾ |

٢- فهرس الأحاديث والآثر

| الصفحة | الحديث أو الأثر |
|-----------|--|
| ٦١٤ | ١. إذا لم تستح فاصنع ما شئت |
| ٩ | ٢. إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة:..... |
| ٧٧٨ | ٣. إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب |
| ٦٤٠ | ٤. إياكم وخضراء الدمن |
| ٢٩٣ | ٥. رجل يهديني السبيل (أبو بكر) |
| ٨١٣ | ٦. قصر ثيابك فإنه أتقى وأنقى وأبقى |
| ٦٠٦ | ٧. اللهم اغفر لنا آيتها العصابة |
| ٣٢٠ | ٨. ليس من امبر امصيام في امسفر |
| ٣٦٠ | ٩. المؤمن غرّ كريم |
| ٢٩٢ | ١٠. ما رأى منّي وما رأيت منه |
| ٢٥٤ ، ١٤٢ | ١١. ما كذب ولكنه وهم |
| ٥ | ١٢. مَنْ سلك طريقاً يلتمس به علماً |
| ٤٧٤ ، ١٤٢ | ١٣. نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه |
| ٢٧٣-٢٧٢ | ١٤. هذه قريش قد جاءت بخيلائها |

٣- فهرس الأمثال والأقوال

| الصفحة | الأمثال والأقوال |
|----------|--|
| ٦٩٣ | ١. إذا قالت حذام فصدّقوها # فإنّ القول ما قالت حذام..... |
| ٦٦٢ | ٢. أكره من معاد..... |
| ٢٩٦، ١٤٤ | ٣. إلّا حظيّة فلا أليّة..... |
| ٤٢٠، ١٤٤ | ٤. أنخدع بالزبيب بعد المشيب..... |
| ٧٣٥، ١٤٣ | ٥. تُقدّم رجلاً وتؤخر أخرى..... |
| ٥٥٦ | ٦. رجع عوده إلى بدئه..... |
| ٤٣٥-٤٣٤ | ٧. شرّ أهر ذا ناب..... |
| ٨٢٣ | ٨. عادات السّادات سادات العادات..... |
| ٥٤٤ | ٩. القتل أنفى للقتل..... |
| ٥٥٦ | ١٠. كلمته فوّه إلى فيّ..... |
| ٧٥٠ | ١١. لا مشاحة في الاصطلاحات..... |
| ٦٦٢، ٦٤٨ | ١٢. لكلّ جديد لذّة..... |
| ٨١٣ | ١٣. المجالس أحلاها أخلاها..... |
| ٢٩٣-٢٩٠ | ١٤. المحصول بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب |
| | ٣٩١، ٣٣٣ |
| ٣٠٣، ١٤٤ | ١٥. من أحبّ شيئاً أكثر من ذكره..... |

| الصفحة | الأمثال والأقوال |
|--------|---|
| ٦٤٤ | ١٦. التحو في الكلام كالملح في الطعام..... |
| ٦٤١ | ١٧. هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها..... |
| ٦٤٢ | ١٨. هو أخفى سفاذاً من الغراب..... |

٤- فهرس الشعر^(١):

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|--------|---------------------|----------|-----------|-----------|
| الهمزة | | | | |
| (٤) | | | | |
| ٨٠٠ | (رشيد الدين الطواط) | الخفيف | سخاء | ما نوال |
| ٨٠١ | (رشيد الدين الطواط) | الخفيف | ماء | فنوال |
| ٧٦٣ | أبو تمام | الكامل | بكائي | لا تسقني |
| ٧٥٥ | أبو تمام | المتقارب | السماء | ويصعد |
| (٤) | | | | |
| ٨٠٥ | (بشار بن برد) | الرمل | هجاء | قلت |
| ٨٠٥ | (بشار بن برد) | الرمل | سواء | خاط |
| الباء | | | | |
| (ب) | | | | |
| ٧٨٩ | الفرزدق | الطويل | يقاربه | وما مثله |
| ٦٣٧ | (بشار بن برد) | الطويل | كوكبه | كان |
| (ب) | | | | |
| ٨١٤ | البستي | المتقارب | ذاهبه | إذا ملك |

(١) ما وضع بين قوسين من الشعراء فهو مما لم يذكر في متن الكتاب واهتدى الباحث إلى معرفته من المصادر.

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|----------|-----------------------------|----------|-----------|--------------|
| ٨٢٦ | البحثري | المتقارب | مستثيا | فكاللثيث |
| ٨٢٥ | البحثري | المتقارب | ضربيا | بلونا |
| ٨٢٦ | البحثري | المتقارب | مهيبا | تردد |
| (ب) | | | | |
| ٧٥٨-٧٥٧ | (البحثري) | الطويل | سحاب | وصاعقة |
| ٣٥٤ | ؟ | الطويل | القرائب | إذا كوكب |
| ٥٣٩، ١١١ | (إبراهيم بن المدبرأو) | السرّيع | الكاذب | وقال |
| ٨٠٦ | (علي بن جبلة) | الهزج | العضب | وما يشفى |
| ٢٤١ | (البحثري) | الطويل | الكواعب | أبعد المشيب |
| ٥٥٣ | (البحثري) | الوافي | بالمعيب | تعيب |
| (ت) | | | | |
| ٣٧٩ | (عبيد الله بن قيس الرقيّات) | الخفيف | الطلّحات | نظّر |
| ٦٥٩، ١٦٩ | (كثرة عزة) | الطويل | وتجلّت | كما أبرقت |
| ٦١٣ | كثير | الطويل | تقلّت | أسيثي |
| ٦٥٠ | (ابن الرومي أو) | البيسط | كبريت | كآتها |
| ٦٥٠ | (ابن الرومي أو) | البيسط | اليواقيت | ولا زوردية |
| الجيم | | | | |
| (ج) | | | | |
| ٧٨٥، ٧٧٤ | (زياد بن الأعجم) | الكامل | الحشرج | إنّ السّماحة |

| أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|-----------------|--------------|--------|---------------------------|--------|
| أَلْحَاءُ | | | | |
| (حُ) | | | | |
| ليبك | الطَّوَائِحُ | الطويل | (هشيل بن حري أو) | ٥٨٢ |
| وبدا | يتمدحُ | الكامل | (محمد بن وهيب) | ٦٥٣ |
| (حَ) | | | | |
| جُمِعَ | السَّمَاخَا | المديد | (ابن المعتز) | ٧٤١ |
| (حُ) | | | | |
| جاء | رماحُ | السريع | (جحل بن نضلة) | ٢٧٦ |
| الدَّالُّ | | | | |
| (دُ) | | | | |
| فُهبت | خالدُ | الطويل | (المتبي) | ٨٠٩ |
| تزجي | مدادها | الكامل | عدي بن الرقاع | ٦٥١ |
| إنَّ الشَّبَابَ | مفسده | الرجز | (أبو العتاهية) | ٨٠٠ |
| (دِ) | | | | |
| تَقْرِيهِمُ | زَرَادِ | البيسط | (عمير بن شيم القطامي) | ٧٤٦ |
| قلت ودادي | الخفيف | الخفيف | (لابن حجاج أو) | ٨١٠ |
| قلت | الأيادي | الخفيف | (لابن حجاج أو) | ٨١٠ |
| إنَّ الذي | لحدِه | السريع | (أبو العلاء المعري) | ٣٤٠ |
| والذي | جمادِ | الخفيف | (أحمد بن عبدالله التنوخي) | ٣٣٣ |
| نارنجها | زبرجدِ | الطويل | (ابن رشيقي القيرواني) | ١٦١ |

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|-----------|--------------------|--------------|-----------|-----------|
| ٤٠٥ ، ٤٠٣ | امرؤ القيس | المتقارب | ترقد | تطاول |
| ٤٠٥ ، ٤٠٣ | امرؤ القيس | المتقارب | الأرمد | وبات |
| ٣٣٦ | ؟ | البيسط | الجود | إن الذي |
| ٤٠٣ | امرؤ القيس | المتقارب | الأسود | وذلك |
| ٧٨٠ | ؟ | الطويل | خالد | سألت |
| ٧٨٠ | ؟ | الطويل | والد | فقلت |
| ٣٨٣ | (الحسن بن هانئ) | الطويل | جندي | وكنت |
| (ذ) | | | | |
| ٨٠١ | (أديب تركي) | المتقارب | الكبد | أديبان |
| ٨٠١ | (أديب تركي) | المتقارب | كالوتد | فهذا |
| ٦٣٣ | (الصنوبري) | مجزوء الكامل | زبرجد | أعلام |
| ٦٣٣ | (الصنوبري) | مجزوء الكامل | تصعد | وكان |
| الراء | | | | |
| (ر) | | | | |
| ٣٥٤ | (القتال الكلابي) | الطويل | وأكثر | قبائلنا |
| ٧٩٧ | البحثري | الطويل | الهجر | إذا ما هي |
| ٦٥٦ | (الصاحب بن عباد) | الكامل | الأمر | رق |
| ٦٥٦ | (الصاحب بن عباد) | الكامل | ولا خمر | فكأته |
| (ر) | | | | |
| ٨٠٧ | (امرؤ القيس) | الطويل | بيقرا | ألا هل |
| ٦٤٠ | (قيس بن الأسلت أو) | الطويل | نورا | وقد لاح |

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|--------|--|-------------|-----------|-----------|
| (ر) | | | | |
| ٦٧٣ | ؟ | البسيط | بالتنار | المستجير |
| ٣٤٣ | (لرجل يمدح حاتمًا أو) | الكامل | أغبر | وإذا تأمل |
| ٣٤٣ | (لرجل يمدح حاتمًا أو) | الكامل | تنحر | أو ما |
| (ر) | | | | |
| ٧٩٨ | للبحثري (والصواب أنه لابن عنقاء الفزاري) | الطويل | القمر | كأن |
| الزاي | | | | |
| (ز) | | | | |
| ٦٥٥ | صدره للصاحب بن عباد وعجزه لشريف في مجلسه | السريع | الخبز | وعالم |
| السين | | | | |
| (س) | | | | |
| ٣٤٦ | (الهدلول بن كعب أو) | الطويل | المتعاس | تقول |
| (س) | | | | |
| ٨٠٥ | ؟ | الطويل | ملايسا | حملناهم |
| ٥١٦ | (إسماعيل بن محمد "السيد الحميري") | السريع | فارسا | لو خير |
| ٨١٩ | الحريري | مجزوء الرجز | أسا | أس أرملا |
| (س) | | | | |
| ٧٢٧ | (لابن العميد؛ محمد بن الحسين) | الكامل | نفسِي | قامت |

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|--------|-----------------------------|---------|-----------|-----------|
| ٧٢٧ | لابن العميد؛ محمد بن الحسين | الكامل | الشمس | قامت |
| الصّاد | | | | |
| (ص) | | | | |
| ٧٩٤ | (أبو الرّعمق الأنطاكي) | الكامل | قميصاً | قالوا |
| الضّاد | | | | |
| (ض) | | | | |
| ٥٥٣ | (أبو العلاء المعري) | البيسط | عوضاً | وقد تعرضت |
| الطاء | | | | |
| (ط) | | | | |
| ٧٩٥ | المعري | الطّويل | التّقطُ | وحرف |
| ٧٩٦ | ؟ | الكامل | نتقطُ | لقرأت |
| ٧٩٧ | ؟ | الكامل | تنحطُ | لو كنت |
| ٧٩٥ | المعري | الطّويل | رهطُ | تجل |
| الظّاء | | | | |
| (ظ) | | | | |
| ٧٤١ | ؟ | البيسط | إيقاظا | تقرى |
| العين | | | | |
| (ع) | | | | |
| ٨١٧ | (البحثري) | الوافر | مطاعُ | ففعلك |
| ٨٠٢ | المتنبّي | البيسط | ومرتبُعُ | الدّهر |

| أوّل البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصّفحة |
|-------------|-----------|---------|-----------------------------|----------|
| أشارت | راجعُ | الطّويل | قيس بن الملوّح "مجنون ليلي" | ٧٨١ |
| للسّي | ما زرعوأ | البيسط | المتنّي | ٨٠٣ |
| إنّ الدين | تصرعوأ | الكامل | (عبدة بن الطّيب) | ٣٣٩ |
| وتجلدي | لا أتضعضُ | الكامل | (أبو ذؤيب الهذلي) | ٧٢٤ |
| سجية | البدعُ | البيسط | حسان بن ثابت رضي الله عنه | ٨٠٤ |
| قوم | نفعوأ | البيسط | حسان بن ثابت رضي الله عنه | ٨٠٣ |
| وإذا المنية | لا تنفعُ | الكامل | (أبو ذؤيب | ٧٢٣، ٧٣٧ |
| أولئك | انجامعُ | الطّويل | الفرزدق | ٣٤٤ |
| (ع) | | | | |
| ولم يحفظ | المضاع | الوافر | (أبو تمام) | ٨١٧ |
| حتى إذا | فارجمي | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| قد أصبحت | تدعي | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| جذب | أسرعِي | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| مميّز | قنزع | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| من أن | الأصلع | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| أفناه | اطلعي | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| عليّ | أصنع | الرّجز | أبو التّجم | ٧٢٠ |
| الفاء | | | | |
| (ف) | | | | |
| كيف | وردفأ | الخفيف | (أبو هلال العسكري) | ٧٩٩ |

| أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|-----------|-----------|----------|-------------------------------------|--------|
| (ف) | | | | |
| فتى | وسيوف | الطويل | الخارجية (ليلى بنت طريف) | ٤٨٥ |
| أيا شجر | ابن طريف | الطويل | الخارجية (ليلى بنت طريف) | ٤٨٥ |
| القاف | | | | |
| (ق) | | | | |
| ولقد نطقت | أنطقُ | الكامل | (أبونصر محمد بن عبد الجبار العتيبي) | ٧٣٣ |
| (ق) | | | | |
| قد أسود | خُلِقَا | المتقارب | ؟ | ٨٠٢ |
| كم عاقل | مرزوقًا | البيسط | أحمد بن يحيى "ابن الرّاوندي" | ٣٨٨ |
| هذا الذي | زنديقًا | البيسط | أحمد بن يحيى "ابن الرّاوندي" | ٣٨٨ |
| يا أيها | مشتاقه | الكامل | (الصّاحب بن عبّاد) | ٦٣٢ |
| أهديت | أخلاقه | الكامل | (الصّاحب بن عبّاد) | ٦٣٢ |
| الكاف | | | | |
| (ك) | | | | |
| تعالت | بذلك | الطويل | (ابن الدّمينه أو) | ٣٨٩ |
| اللام | | | | |
| (ل) | | | | |
| الواهب | أطفأها | الكامل | (أعشى قيس) | ٢٩٥ |
| بنو مطر | أشبلُ | الطويل | (مروان بن أبي حفصة) | ٣٥٢ |

| | | | | |
|------------|-----------|--------------|---------------------------|--------|
| أوّل البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
| هو البحر | ساحله | الطويل | أبو تمام | ٣٢٥ |
| صحا القلب | ورواحلّه | الطويل | زهير بن أبي سلمى | ٧٣٩ |
| إنّ الذي | وأطولُ | الكامل | الفرزدق | ٣٣٥ |
| إنّ التي | غولُ | البسيط | عبدّة بن الطيّب | ٣٣٦ |
| بيمن | كاهله | الطويل | أبو تمام | ٣٢٥ |
| وإن لم يكن | قليلها | الطويل | ابن الرومي | ٨١٨ |
| قال | طويلُ | الخفيف | ؟ | ٢٨٧ |
| (ل) | | | | |
| لو أنّ | المطالا | الوافر | كثير عزة | ٨٠٨ |
| فلن تستطيع | التزولا | المتقارب | العبّاس بن الأحنف | ٧٥٦ |
| هي الشمس | جميلا | المتقارب | العبّاس بن الأحنف | ٧٥٦ |
| (ل) | | | | |
| فكالتار | بالي | المتقارب | ؟ | ٨٠٤ |
| فذلك | اختلال | المتقارب | ؟ | ٨٠٤ |
| لاح | كلّ حال | مجزوء الرّجز | ؟ | ٨١٩ |
| فإن تفق | الغزال | الوافر | الْمُتَنَّبِي | ٦٤٦ |
| نحن قوم | الجمال | الخفيف | الْمُتَنَّبِي | ٧٢٩ |
| أنا الذائد | مثلي | الطويل | الفرزدق | ٥٠٠ |
| وتضحى | تفضل | الطويل | امرؤ القيس | ٧٧٠ |
| بيضُ | الأوّل | الكامل | حسان بن ثابت رضي الله عنه | ٨٢٤ |
| وما يك | الفصيل | الوافر | ؟ | ٧٧٤ |

| أول البيت | آخر البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|-----------|-----------|--------|-----------------------------------|--------|
| الميم | | | | |
| (م) | | | | |
| أهذه | الكرم | البيسط | ؟ | ٨٠٨ |
| الخيل | والقلم | البيسط | الْمُنْتَبِي | ٨٢٤ |
| وأنت | جثوم | الطويل | ابن الدمينة | ٣٢٨ |
| وأنت | يلوم | الطويل | (أمامة زوج ابن الدمينة) | ٣٢٨ |
| وذو الجهل | عديم | الطويل | (عفيف الدين بن المزروع) | ٦٣١ |
| أخو العلم | رميم | الطويل | (عفيف الدين بن المزروع) | ٦٣١ |
| وتظن | قميم | الكامل | ؟ | ٥٣١ |
| المجد | نظامه | الكامل | ؟ | ٧٧٥ |
| (م) | | | | |
| رمزت | كلامها | الكامل | ؟ | ٧٨٠ |
| (م) | | | | |
| إذا | حدام | الوافر | (لجيم بن صعب أو) | ٦٩٣ |
| لدى | تقلم | الطويل | (زهير بن أبي سلمى) | ٧٥٤ |
| قومي | سهمي | الكامل | (الحارث بن وعله الجرمي) | ٣٥٣ |
| وكم من | السقيم | الوافر | (الْمُنْتَبِي) | ٥٢٩ |
| التون | | | | |
| (ن) | | | | |
| سكران | سكران | الكامل | عبد السلام بن رغبان "ديك الجن" | ٨١٧ |

| الصفحة | القائل | البحر | آخر البيت | أول البيت |
|---------------|-----------------------|---------|------------|-------------|
| (ن) | | | | |
| ٨١٤ | أبو الفتح البستي | الرّمل | ولاجام لنا | كلكم |
| ٨١٤ | أبو الفتح البستي | الرّمل | جاملنا | ما الذي |
| ٣٠٣ | المُتَنَّبِيّ | المنسرح | ذكرناها | أساميا |
| ٢٦٥، ١٤٦ | (مجنون بني عامر) | الطّويل | فتمكنا | أتاني |
| ٣٢٦ | عمرو بن كلثوم | الوافر | رضينا | ونحن |
| (ن) | | | | |
| ٤١٣، ١٤٧، ١١٥ | تأبط شراً | الوافر | صحصحان | بأني |
| ٤١٣، ١٤٧، ١١٥ | تأبط شراً | الوافر | للجران | فاضربها |
| ٣١٦ | رجل من سلول أو | الكامل | يعنيني | ولقد أمر |
| (ن) | | | | |
| ٨٠٧ | عوف بن ملحم الخزاعي | الوافر | ترجمان | أن الثمانين |
| الواو | | | | |
| (و) | | | | |
| ٧٤٧، ٧١٠ | كعب بن زهير | الوافر | ذووها | صبحنا |
| الياء | | | | |
| (ي) | | | | |
| ٧٢٨ | (أبو المطاوع التغلبي) | البيسط | فيلها | تري |
| ٧٢٨ | (أبو المطاوع التغلبي) | البيسط | طالع فيها | فكيف |

٥- فهرس أنصافه الأبيات

| الصفحة | نصف البيت |
|--------|---|
| ٣٩٦ | ١. أحيا أبان يا ليلي الأماديع..... |
| ٣٧١ | ٢. أقسم بالله أبو حفص عمر..... |
| ٥٩٩ | ٣. ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي..... |
| ٧٣١ | ٤. تحبة بينهم ضرب وجيع..... |
| ٣٦٩ | ٥. جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط..... |
| ٣٩٥ | ٦. فوقفت أسألها وكيف سؤلنا..... |
| ٧٣٦ | ٧. وإذا المنية أنشبت أظفارها..... |
| ٧٣١ | ٨. وخيل قد دلفت لها بخيل..... |
| ٤٨١ | ٩. وفاحماً ومرسناً مُسرجاً..... |

٦- فهرس الشعراء

| الشاعر | الصفحة |
|--------------------------------------|-------------------------|
| ١. امرؤ القيس | ١١٤، ٣٩٢، ٤٠٢، ٧٧٠، ٨٠٧ |
| ٢. البحري | ١٥١، ٧٩٧، ٨٢٥، ٨٢٦ |
| ٣. البستي (أبو الفتح) | ٨١٣ |
| ٤. تابط شراً | ١١٥، ١٤٧، ٤١٢، ٦٨٩ |
| ٥. أبو تمام | ١٥١، ٧٥٤، ٧٦٢، ٧٦٣ |
| ٦. جرير | ٣٤٤، ٦٥١ |
| ٧. حسان بن ثابت رضي الله عنه | ٨٠٣، ٨٢٤ |
| ٨. ابن الدمينه | ٣٢٧ |
| ٩. عدي بن الرّفاع | ٦٥٠، ٦٥١ |
| ١٠. أبو العلاء المعري | ٧٩٥ |
| ١١. الفرزدق | ٣٤٣، ٤٩٩، ٧٨٨ |
| ١٢. كثير | ٦١٣ |
| ١٣. المثنى | ١٥١، ٣٠٣، ٧٢٩، ٨٠٢، ٧٢٤ |
| ١٤. المجنون (قيس بن الملوّح العامري) | ٧٨١ |
| ١٥. المرعث (بشار بن برد) | ٦٨٩ |
| ١٦. أبو النّجم | ٧١٩ |

٧- فهرس الأعلام:

| الصفحة | العلم |
|--|-------------------------------------|
| ٣١، ٢٥، ٢٣، ٢١، ١٧، ١٥، ١٤، ١٢ | ١- الإيجي (الأستاذ) |
| ٩٣، ٩٠، ٨٤، ٨٠، ٧٦، ٧٠، ٦٥، ٥٥، ٣٣، ٣٢ | |
| ١١٩، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٣ | |
| ١٧٢، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٥٧، ١٣٢، ١٢٩، ١٢٣ | |
| ٦٩٣، ٦٨٣، ٦٢٢، ٥٦٥، ٤٤٩، ٤٤٥، ٣٩٤، ٢٢٣ | |
| ٧٩٠، ٧٨٢، ٧٦٠، ٧٥٠، ٧٣٤، ٧١٨، ٧٠١ | |
| ٢٦ | ٢- زين الدين الزنكي |
| ٤٠، ٢٧ | ٣- أبو سعيد (آخر ملوك التتار) |
| ١٧، ١٥، ١٢، ١١، ٦ | ٤- شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانلي |
| ٦٠، ٥٩، ٥٣، ٥٠، ٤٥، ٤٤، ٣٧، ٣٤، ٣٢، ٢٧، ٢١ | |
| ٨٩، ٨٤، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٧، ٧٥، ٧١، ٦٧، ٦٤، ٦٣ | |
| ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ٩٤، ٩٢، ٩١، ٩٠ | |
| ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١٠، ١٠٧، ١٠٦ | |
| ١٣٥، ١٣٣، ١٣٢، ١٢٩، ١٢٣، ١١٩، ١١٨، ١١٧ | |
| ١٦٢، ١٦١، ١٥٩، ١٥٦، ١٥٤، ١٥١، ١٤١، ١٤٠ | |
| ١٨٢، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٦٨، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣ | |
| ٢٠٧، ١٨٨، ١٨٥، ١٨٣ | |

| الصفحة | العلم |
|--|--------------------------------------|
| ٢٨ | ٥- الضياء العفيفي..... |
| ٢٨ | ٦- سعد الدين التفتازاني..... |
| ١١٥، ١١٣، ١٠٦، ٧٠، ٥٥، ٣٣، ٢٨، ١٤ | ٧- السكاكي ١٤..... |
| ١٥١، ١٤٦، ١٤٥، ١٢٩، ١٢٣، ١١٩، ١١٧، ١١٦ | |
| ٢٤٩، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٣، ١٥٧، ١٥٣، ١٥٢ | |
| ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٧٣، ٣٦٠، ٣٤٠، ٣٢٢، ٢٦٠ | |
| ٥٠٤، ٤٩٦، ٤٨٦، ٤٧٠، ٤٣٥، ٤١٤، ٤٠٠، ٣٩٧ | |
| ٦٢٣، ٦٢٢، ٥٩٥، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٢، ٥٤٣، ٥١٠ | |
| ٦٨٤، ٦٧٨، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٣١، ٦٢٩، ٦٢٦، ٦٢٤ | |
| ٧٢٢، ٧١٨، ٧١٧، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٧، ٧٠٣، ٦٩٦ | |
| ٨٠٩، ٨٠٨، ٧٨٢، ٧٦٦، ٧٦٠، ٧٤٦، ٧٤٤، ٧٤٣ | |
| | ٨١١ |
| ١٣٠، ١١٣، ١٠٣، ٩٢، ٧٨، ٦٥، ٢٩ | ٨- ابن الحاجب ٢٩..... |
| ٧٠٩، ٦٩٢، ٦٩٠، ٦٨٠، ٦٢٢، ٣٧٤، ٣٧٣، ٢٤١ | |
| | ٧١٠ |
| ١٥١، ١٢٧، ١١٩، ١١٣، ٣١ | ٩- الشيخ عبد القاهر الجرجاني ٣١..... |
| ٧٠٥، ٦٤١، ٤٣٧، ٤٢٧، ٢٣١، ١٧١، ١٥٣، ١٥٢ | |
| | ٧٤٦، ٧١٩، ٧١٧، ٧١١ |
| ٧٢٦، ١٥٧، ٣٢ | ١٠- غياث الدين الوزير..... |

| الصفحة | العلم |
|---------------------|--|
| ١٣٢ ، ١١٣ ، ٣٣ ، ١٤ | ١١- الخطيب القزويني |
| ٣٣ | ١٢- السيد عبد الله بن محمد أحمد الحسيني |
| ٣٤ | ١٣- شمس الدين محمد بن حمزة الفناري |
| ٣٤ | ١٤- الشريف مير علي البخاري |
| ٣٤ | ١٥- السيد عيسى بن محمد الصفوي |
| ١٠٤ ، ٣٤ | ١٦- عصام الدين أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده |
| ٣٤ | ١٧- محمود بن محمد شاه الفاروقي الجونبوري |
| ٣٩ | ١٨- صلاح الدين الأيوبي |
| ٣٩ | ١٩- المظفر قطز |
| ٤٠ | ٢٠- هولاكو |
| ٤٥ ، ٤١ | ٢١- محمد المظفر |
| ٤١ | ٢٢- تيمور لنك |
| ٤١ | ٢٣- الصالح نجم الدين أيوب |
| ٤٢ | ٢٤- توران شاه |
| ٤٢ | ٢٥- شجرة الدر |
| ٤٢ | ٢٦- المقرزي |
| ٥٥ ، ٤٨ | ٢٧- السبكي |
| ٤٩ | ٢٨- زينب بنت الكمال |
| ٧١ ، ٤٩ | ٢٩- ابن حجر |

| الصفحة | العلم |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| ٥١ | ٣٠- نصير الدين الطوسي |
| ٥١ | ٣١- الظاهر بيبرس |
| ٥٣ | ٣٢- عمرو بن العاص رضي الله عنه |
| ٥٣ | ٣٣- شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي |
| ٥٤ | ٣٤- شهاب الدين التويري |
| ٥٤ | ٣٥- شهاب الدين بن فضل الله العمري |
| ٥٤ | ٣٦- ابن منظور (محمد بن مكرم) |
| ٥٤ | ٣٧- ابن هشام (عبد الله بن يوسف) |
| ٥٥ | ٣٨- ابن كثير |
| ٤٥٥، ٣٧١، ٦١ | ٣٩- عمر بن الخطاب رضي الله عنه |
| ٨١، ٧٧، ٦١ | ٤٠- السخاوي |
| ١٨١، ١٥٧، ٧٧، ٦٤، ٦٣، ٦١ | ٤١- يحيى بن الكرماني |
| ٦١ | ٤٢- سعيد بن زيد رضي الله عنه |
| ١٤٠، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ٩١، ٧٦، ٦٦، ٦٢ | ٤٣- البخاري |
| ٦٦ | ٤٤- السلطان شيخون |
| ٨٠، ٧٦، ٦٦ | ٤٥- ناصر الدين الفارابي |
| ٧٥ | ٤٦- بهاء الدين يوسف بن علي الكرماني |
| ٧٨ | ٤٧- أسعد بن محمد الحنفي |
| ٧٨ | ٤٨- سعيد بن محمد المالكي |

| الصفحة | العلم |
|--|--|
| ٧٨ | ٤٩- العلاء الهروي (القاضي)..... |
| ٧٨ | ٥٠- ابن الدبّاغ الحنبليّ..... |
| ٢٦٠، ٩٣، ٩١، ٧٨ | ٥١- البيضاويّ..... |
| ٧٩ | ٥٢- حميد الدّين الكرامانيّ..... |
| ٨٤، ٧٩ | ٥٣- السّرائيّ (يوسف بن الحسن)..... |
| ٧٥٣، ١٣١، ٨٠ | ٥٤- المجد الشّيرازيّ..... |
| ٨١ | ٥٥- أبو الفتح التّستريّ..... |
| ٨٢ | ٥٦- محبّ الدّين التّستريّ..... |
| ٨٤ | ٥٧- الدّاووديّ..... |
| ١٦٩، ١٢٨، ١٢٣، ١١٦، ١١٣، ١١٢، ٩٢ | ٥٨- الزّمخشريّ..... |
| ٦٤١، ٥٦٥، ٥٤١، ٤٠٤، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٧٣، ٢٤٢ | |
| | ٦٩٢ |
| ١١٩، ٩٤ | ٥٩- أبو إسحاق الشّيرازيّ..... |
| ١٣٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢ | ٦٠- محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)..... |
| ٣٩٦، ٢٩٢، ٢٧١، ٢٥٥، ٢٠٩، ١٨١، ١٤٠، ١٣٨ | |
| | ٧٧٧، ٤٩٤، ٤٦٣ |
| ٨١٣، ٢٧٣، ١١٤ | ٦١- عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)..... |
| ٥٠٠، ١٧٣، ١٧٢، ١٢٦، ١١٩ | ٦٢- عليّ بن عيسى الرّبعيّ..... |
| | ٥٨٨، ٥٠٣، ٥٠٢ |

| الصفحة | العلم |
|-----------------------------------|---------------------------------------|
| ١٥ | ٦٣- الأسنويّ |
| ١٩ ، ١٠ | ٦٤- عبد الستار حسين زموط (دكتور) |
| ١١ | ٦٥- ناجي محمد حين (دكتور) |
| ٢٠ | ٦٦- عبد الخالق مساعد الزهراني (دكتور) |
| ٢٠ | ٦٧- ترحيب بن ربيعان الدوسري (دكتور) |
| ٥٥٦ ، ١٢٥ ، ١٢٣ | ٦٨- الجوهريّ |
| ١٢٥ | ٦٩- سيويه |
| ٣٨٠ | ٧٠- أبو بشر عمرو بن عثمان |
| ٢٥٣ ، ١٢٥ | ٧١- النّظام (إبراهيم بن سفيان) |
| ٢٥١ ، ١٢٥ | ٧٢- الجاحظ |
| ١٢٥ | ٧٣- السّيرافي (أبو سعيد) |
| ٣٩٥ ، ١٢٦ | ٧٤- أبو عليّ المرزوقيّ |
| ٦٢٣ ، ١٢٧ | ٧٥- أبو حامد الغزاليّ |
| ٨٢٣ ، ٨٢٢ ، ٨١٩ ، ١٢٧ | ٧٦- الحريريّ |
| ٧٠٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ١٧٣ ، ١٥٢ ، ١٢٩ | ٧٧- فخر الدّين الرّازيّ |
| | ٧١٧ ، ٧٠٩ |
| ١٣٠ | ٧٨- ابن الأثير (ضياء الدّين) |
| ٣٧٨ ، ١٣١ | ٧٩- ابن مالك |
| ٧١٨ ، ١٣١ | ٨٠- ميثم البحرانيّ |

| الصفحة | العلم |
|-----------------------|--------------------------------------|
| ١٣٣ | ٨١- عبّاد بن سليمان الصّمري |
| ٦٥٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ١٣٦ | ٨٢- عيسى (عليه السّلام) |
| ٥٨٥ ، ٥٨٣ ، ٣٧٠ ، ١٣٩ | ٨٣- فرعون |
| ١٤٥ | ٨٤- ابن عبّاس (رضي الله عنهما) |
| ١٥١ | ٨٥- أبو القاسم الآمديّ |
| ١٥١ | ٨٦- القاضي الجرجانيّ |
| ٥٨٥ ، ٥٨٣ ، ١٦٨ | ٨٧- موسى (عليه السّلام) |
| ٢٥٠ | ٨٨- مسيلمة الكذاب |
| ٢٩٢ ، ٢٥٤ | ٨٩- عائشة (رضي الله عنها) |
| ٢٧٥ | ٩٠- نوح (عليه السّلام) |
| ٤٥٥ ، ٢٩٣ | ٩١- أبو بكر الصّدّيق رضي الله عنه |
| ٣٢٥ | ٩٢- أبو إسحاق محمّد بن هارون الرّشيد |
| ٣٣٢ | ٩٣- يوسف (عليه السّلام) |
| ٣٣٤ | ٩٤- آدم (عليه السّلام) |
| ٣٣١ | ٩٥- زليخا |
| ٥٤٠ | ٩٦- زيد بن عليّ (رضي الله عنهما) |
| ٥٩١ | ٩٧- سليمان (عليه السّلام) |
| ٥٩٨ | ٩٨- الحسن البصريّ |
| ٥٩٨ | ٩٩- ابن سيرين |

| الصفحة | العلم |
|-----------|---|
| ٦٠٤ | ١٠٠ - زكريا (عليه السلام)..... |
| ٦١٠ ، ٦٠٨ | ١٠١ - هارون الرشد..... |
| ٦٥٥ ، ٦٠٩ | ١٠٢ - صاحب بن عبّاد..... |
| ٦١٠ | ١٠٣ - المأمون..... |
| ٦١٠ | ١٠٤ - محمّد الأمين..... |
| ٧٢٣ | ١٠٥ - الحسن بن عليّ (رضي الله عنهما)..... |
| ٧٢٣ | ١٠٦ - معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)..... |
| ٧٧٤ | ١٠٧ - عبد الله بن الحشرج..... |
| ٧٨٥ ، ٧٧٥ | ١٠٨ - (ابن الحشرج)..... |
| ٧٧٦ ، ٧٧٥ | ١٠٩ - ابن العميد..... |
| ٧٨١ ، ٧٨٠ | ١١٠ - يحيى بن خالد البرمكيّ..... |
| ٧٨٨ | ١١١ - إبراهيم بن هشام المخزوميّ..... |
| ٧٨٨ | ١١٢ - هشام بن عبد الملك..... |
| ٨٢٠ | ١١٣ - العماد الأصبهانيّ..... |
| ٨٢٠ | ١١٤ - القاضي الفاضل..... |
| ٨٢٧ | ١١٥ - الحسن بن عليّ بن مبارك الموصلّيّ..... |
| ٤٠١ | ١١٦ - أبو الأسود..... |
| ٣٢٧ | ١١٧ - أمّامة (زوجة ابن الدّمينّة)..... |
| ٢٦٨ | ١١٨ - شعون..... |

| الصفحة | العلم |
|--------|--|
| ٢٦٨ | ١١٩- يوحنا |
| ٢٦٨ | ١٢٠- بولس (حبيب التجار) |
| ٢٧٣ | ١٢١- جبريل (عليه السلام) |
| ٢٥١ | ١٢٢- جحا |
| ٧٢٥ | ١٢٣- حاتم |
| ٢٧٦ | ١٢٤- شقيق |
| ٤٨٥ | ١٢٥- ابن طريف |
| ٣٧٩ | ١٢٦- طلحة |
| ٦٤١ | ١٢٧- فاطمة الأغارية |
| ٦٥٥ | ١٢٨- قاضي سجستان (أبو الحسن عمر بن أبي السّجزي) |
| ٧٢٥ | ١٢٩- مالك |
| ٢٦٤ | ١٣٠- مريم (عليها السلام) |
| ٧١٣ | ١٣١- هامان |
| ٨١٣ | ١٣٢- الوطواط |
| ٦ | ١٣٣- عبد العزيز رحمه الله (مؤسس المملكة العربية السعودية) |
| ١٠، ٦ | ١٣٤- صالح بن عبدالله العبود (معالي مدير الجامعة الإسلامية) |
| ١٠، ٦ | ١٣٥- عليّ بن دخيل الله العوفي |
| ٦ | خادم الحرمين الشريفين |

٨- فهرس الأهم والقبائل

| الصفحة | الأهم والقبائل |
|----------------|----------------|
| ٧٠ | ١. الأشاعرة |
| ٦٧٧ | ٢. الأشعرية |
| ٧٠ | ٣. أهل السنة |
| ٤٣ | ٤. البرجية |
| ٦٠٥، ٣٦٩، ١٣٩ | ٥. بنو إسرائيل |
| ٤٢ | ٦. بنو أيوب |
| ٣٨ | ٧. بنو العباس |
| ٢٠٩ | ٨. بنو عدنان |
| ٣٥٢ | ٩. بنو مطر |
| ١٠٠، ٤٦ | ١٠. بنو المظفر |
| ٦٤١ | ١١. بنو المهلب |
| ٦٧٧ | ١٢. البهشمية |
| ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٣٩ | ١٣. التتار |
| ٤٣ | ١٤. الجراكسة |
| ٤٩، ٤٦، ٤٣ | ١٥. الصليبيون |
| ٢٧٢، ١١٤ | ١٦. قریش |

| الصفحة | الأمم والقبائل |
|----------------------------------|----------------|
| ٥٢٣ | ١٧ . المجوس |
| ٧٠ | ١٨ . المعتزلة |
| ٤٩ | ١٩ . المغول |
| ٥٣ ، ٥١ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٣٩ | ٢٠ . الماليك |
| ٣٨ | ٢١ . النصارى |

٩- فهرس الأماكن والبلدان

| الصفحة | الأماكن والبلدان |
|--|------------------|
| ٤١ | ١. أصبهان |
| ٢٦٨، ١٣٦ | ٢. أنطاكية |
| ٣٠، ٢٧، ٢٦ | ٣. إيج |
| ٤٠ | ٤. إيران |
| ٩٤، ٨٤، ٨٢، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٢، ٦٦، ٦١، ٣٨ | ٥. بغداد |
| ٥٠٠، ٢٩٧، ١٨٣، ١٧٢ | |
| ٣٩ | ٦. بيت المقدس |
| ٧٩ | ٧. تبريز |
| ١٨٦، ١٨٠ | ٨. تركيا |
| ٤٤١، ٤٤٠ | ٩. عمود |
| ٣٩ | ١٠. حطين |
| ٤٨٥ | ١١. خابور |
| ٤٨٥ | ١٢. ديار بكر |
| ٦٥٥، ٣٧٩ | ١٣. سحستان |
| ٢٦ | ١٤. السلطانية |
| ٨٠، ٧٩، ٦٦، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠ | ١٥. الشام |

| الصفحة | الأماكن والبلدان |
|------------------------------------|---------------------|
| ٦٥ | ١٦. شباكار |
| ٦٥، ٤١، ٢٦ | ١٧. شيراز |
| ٨٤، ٤٥، ٤٤، ٤٢، ٤١، ٤٠ | ١٨. العراق |
| ٤٠ | ١٩. عين جالوت |
| ٦٠، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤١، ٤٠ | ٢٠. فارس |
| ٧٩، ٦٦، ٥٣ | ٢١. القاهرة |
| ١٨٢ | ٢٢. قسطنطينية |
| ٣٠ | ٢٣. قلعة دريميان |
| ٦٥، ٦١، ٦٠، ٤١، ٣٠ | ٢٤. كرمان |
| ٣٠٥ | ٢٥. الكعبة |
| ٦٤ | ٢٦. كوييان |
| ٣٣٦ | ٢٧. كوفة الجند |
| ٦٥، ٦٤ | ٢٨. كونان |
| ٧٨٨، ١٨٩ | ٢٩. المدينة المنورة |
| ٨٠، ٦٦، ٥٣، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١ | ٣٠. مصر |
| ١٤١ | ٣١. مكة المكرمة |

١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن

| الصفحة | الكتاب |
|---|--|
| ٤٩٦ ، ٤٥٢ ، ٤٢٨ ، ٤٠٤ ، ٣٩٣ ، ٣٧٤ ، ٣٣٢ | ١. الإيضاح..... |
| ٢٦٢ | ٢. التوراة..... |
| ٥١٠ ، ٤٢٨ ، ٢٣١ | ٣. دلائل الإعجاز..... |
| ٧٤٠ | ٤. رسالة البحراني..... |
| ٣٠٧ | ٥. رسالة في مسائل التحو (للإيجي)..... |
| ٣٧٤ | ٦. شرح الكافية..... |
| ٦٢٩ ، ٥٧٧ ، ٤٦٤ ، ٢٢ | ٧. شرح المفتاح (مفتاح المفتاح للشيرازي)..... |
| ٦٢٢ | ٨. شروح المختصر..... |
| ٥٥٦ | ٩. الصّحاح..... |
| ٨٢٦ ، ٢١٠ | ١٠. الفوائد الغيائية..... |
| ٦١٢ ، ٥٤٢ ، ٢٨٠ ، ٢٦٤ ، ٢٠٩ | ١١. القرآن..... |
| ٥٨٩ ، ٥٦٦ ، ٥٤١ ، ٤٥١ ، ٣٩٦ ، ٣٠٧ ، ٢٤٣ | ١٢. الكشّاف..... |
| ٦٠٢ ، ٥٨٠ ، ٥٦٦ ، ٥٠٥ ، ٢٤١ | ١٣. مختصر منتهى السؤل والأمل..... |
| ٦٢٢ | |
| ٦٢٣ | ١٤. المطالع..... |
| ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩ | ١٥. المفتاح..... |

| الصفحة | الكتاب |
|---|--------|
| ٣٣٢ ، ٣٢٣ ، ٣٠٣ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٥٧ | |
| ٣٩١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٢ ، ٣٤٧ ، ٣٣٨ | |
| ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤٤٥ ، ٤٢٨ | |
| ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٤٦٩ | |
| ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٦ ، ٥٥٩ ، ٥٥١ ، ٥٤٨ ، ٥٤١ ، ٥٢٣ | |
| ٧٨٨ ، ٧٨٠ ، ٦٢١ ، ٦١٥ ، ٦١٢ ، ٦٠٢ ، ٥٩٧ ، ٥٨٥ | |
| ٨١٨ ، ٨١٦ ، ٨٠٦ ، ٧٩٤ ، ٧٩٢ ، ٧٩١ | |

١١- فهرس المصادر والمراجع

- ١- آثار البلاد وأخبار العباد: لزكريّا بن محمود بن محمود القزويني. دار صادر. بيروت.
- ٢- أبو العتاهية، أشعاره، وأخباره. عني بتحقيقها د. شكري فيصل. دار الملاح للطباعة والنشر. دمشق (د.ط) (د.ت).
- ٣- أبو الفتح البستي، حياته وشعره. تحقيق: د. محمد مرسي الخولي. دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام. لسيف الدين أبي الحسن عليّ بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ). تحقيق: أحد الأفاضل. دار الفكر العربي. (د.ط). (د.ت).
- ٥- أخبار أبي تمام. لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي. حققه وعلّق عليه: خليل محمود عساكر وآخرون. قدّم له د. أحمد أمين. نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت.
- ٦- أخبار التحوّين البصريّين. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي، (ت ٣٦٨هـ). تحقيق: طه محمد الزيّني. محمد عبد المنعم خفاجي. نشر وطبع: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر.
- ٧- الأدب في العصر المملوكي. د. محمد زغلول سلام. دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٩٤م.
- ٨- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. لإمام الحرمين أبي المعالي الجوني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: أسعد تميم. مؤسسة الكتب الثقافية.

- ٩- أساس البلاغة. لأبي القاسم؛ محمود بن عمر الرّخشي (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت. ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: عليّ محمّد الجاوي، دار نهضة مصر. (د.ط)، (د.ت).
- ١١- أسد الغابة في معرفة الصحابة. لعزّ الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ). اعتنى بتصحيحه: عادل أحمد الرّفاعي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ١٢- أسرار البلاغة. للشّيخ الإمام أبي بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ). تحقيق: هـ. ريتز. مكتبة المتنبّي. القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- ١٣- أسرار البلاغة.. للشّيخ الإمام أبي بكر؛ عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ). قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر. دار المدني، جدّة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٤- الأشباه والنظائر للخالدين. أبي بكر محمّد (ت ٣٨٠هـ). حققه: محمّد يوسف. مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة (د.ط)، ١٣٧٨هـ.
- ١٥- الإصابة في تمييز الصحابة. لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد الجاوي، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٦- الأصمعيّات. اختار الأصمعيّ؛ أبي سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ). تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، عبد السّلام هارون. دار المعارف. ط ٥، (د.ت).

- ١٧- الأصول في النحو. لأبي بكر، محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- ١٨- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. لابن مالك. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ١٩- الإعجاز والإيجاز. لأبي مقصود عبد الملك الثعالبي (ت ٤٢٩هـ). دار بيان، بغداد، ودار صعب، بيروت.
- ٢٠- إعراب القراءات الشواذ. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت: ٦١٦هـ). دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد غزوز. عالم الكتب، بيروت.
- ٢١- الأعلام. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١١، ١٩٩٥م.
- ٢٢- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام. عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٣، ١٣٩٧هـ.
- ٢٣- الأغاني. لأبي الفرج؛ علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ). إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- ٢٤- الاقتصاد في الاعتقاد. لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٥- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. لمحمد بن عبد الله الأندلسي (ت ٦٧٢هـ). مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- ٢٦- أمالي ابن الشجري. لهبة الله بن عليّ العلويّ (ت ٥٤٢هـ). تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ٢٧- أمالي المرتضى: غرر الفوائد ودرر القلائد. للشريف المرتضى؛ عليّ بن الحسين العلويّ (ت ٤٣٦هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ.
- ٢٨- الأمالي في لغة العرب. لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت. (د.ط) ١٣٩٨هـ.
- ٢٩- الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيّان؛ عليّ بن محمد التّوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد أمين. دار مكتبة الحياة، بيروت. (د.ط)، (د.ت).
- ٣٠- إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. لأبي البقاء؛ عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت. ط ١، ١٣٩٩هـ.
- ٣١- إنباء الغمر بأنباء العمر. لشهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). دائرة المعارف العثمانية ببيدر آباد، الدّكن، الهند. ط ١، ١٣٨٨هـ.
- ٣٢- الأنساب. لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السّمعاني، (ت ٥٦٢هـ). اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشّيخ عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد، الدّكن. ط ١، ١٣٨٦هـ.
- ٣٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين التّحويين: البصريين والكوفيّين. لأبي البركات، عبد الرّحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ). دار

- الجيل، (د. ط) ١٩٨٢ م.
- ٣٤- الأَمْوُذَجُ فِي التَّحْوِ. لأبي القاسم؛ جار الله؛ محمود بن عمر الزَّخَشْرِيّ (ت ٥٣٨هـ). اعْتَنَى بِهِ وَطَبَعَهُ: سامي بن حمد المنصور. ط ١. ١٤٢٠هـ.
- ٣٥- أنوار الرِّبْعِ فِي أَنْوَاعِ البَدِيعِ. لابن معصوم عليّ بن أحمد (ت ١١١٩هـ). تحقيق: شاكر هادي شكر. مطبعة التَّعْمَانِ، التَّجَفِّ، العراق، ط ١، ١٣٨٨هـ.
- ٣٦- أوربا في العصور الوسطى. د. سعد عاشور. مكتبة الأَنْجَلُو المِصْرِيَّة. القاهرة. ط ٦، ١٩٧٥ م.
- ٣٧- أَوْضَحَ المَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ. لأبي محمّد؛ عبد الله: جمال الدِّينِ ابْنِ هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب: عِدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَحِ المَسَالِكِ. لمحمّد محيي الدِّينِ عبد الحميد. المكتبة العِصْرِيَّة، بيروت. طبعة جديدة منقّحة، ١٤١٩هـ.
- ٣٨- إِيْرَانُ مَاضِيهَا وَحَاضِرُهَا. دونالدو لير، ترجمة: د. عبد المنعم محمّد حسنين. مكتبة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
- ٣٩- إِيْضَاحُ شَوَاهِدِ الإِيْضَاحِ. لأبي عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ (من علماء القرن السَّادِسِ). دراسة وتحقيق: د. محمّد بن حمود الدَّعْجَانِيّ. دار الغرب الإسلاميّ، بيروت. ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٤٠- الإِيْضَاحُ العِصْديّ. لأبي عليّ؛ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود. دار العلوم، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ٤١- الإِيْضَاحُ فِي شَرْحِ المِفْصَلِ. لأبي عمرو؛ عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب التَّحْوِيّ (ت ٦٤٦هـ). تحقيق وتقديم: د. موسى

- بناي العليلي. إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون
الدينية (د.ط)، (د.ت).
- ٤٢- الإيضاح في علوم البلاغة. للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ). شرح
وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي. مكتبة الكليات
الأزهرية. القاهرة. ط ٢.
- ٤٣- الأيوبيون والمماليك في مصر والشام. د. سعيد عاشور. دار النهضة
العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٤٤- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. طبعة دار الفكر للطباعة والنشر،
بيروت. ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٤٥- بدائع الزهور في وقائع الدهور. لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي
المصري (ت ٩٣٠هـ). مطابع الشعب، ١٩٦٠م.
- ٤٦- البداية والنهاية. لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت
٧٧٤هـ). تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتوح. دار الحديث، القاهرة،
ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٤٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. لشيخ الإسلام محمد بن
علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة،
(د.ط)، (د.ت).
- ٤٨- البديع في نقد الشعر. لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ). تحقيق: د. أحمد
محمد بدوي ود. حامد عبد الحميد. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
- ٤٩- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. لكامل الدين عبد الواحد بن
عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١هـ). تحقيق: أحمد مطلوب و د.
خديجة الحديثي. مطبعة العاني، بغداد. ط ١، ١٣٩٤هـ.

- ٥٠- البرهان في علوم القرآن. لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت.
- ٥١- البغال. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٣٥٥هـ). قدم له وبوبه
وشرحه: د. علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ٥٢- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. للشيخ عبد المتعال
الصعدي. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، طبعة نهاية القرن،
١٤٢٠هـ.
- ٥٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين عبد الرحمن
السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة
عيسى البابي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤هـ.
- ٥٤- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية.
د. محمد محمد أبو موسى. مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ٥٥- البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية. أ. د فضل حسن عباس.
دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ٥٦- بهجة المجالس وأنس المجالس. ليوسف بن عبد الله بن عبد البر
القرطبي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: محمد موسى الخولي، و د. عبد
القادر القط. طبع: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٥٧- بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب. لشمس الدين محمود بن
عبد الرحمن الأصبهاني (ت ٧٤٩هـ). تحقيق: د. محمد مظهر بقا.
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أمم القرى.
ط ١، ١٤٠٦هـ.

- ٥٨- البيان والتبيين. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ).
تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مؤسسة الخانجي. القاهرة،
ط٣، (د.ت).
- ٥٩- تاج العروس من جواهر القاموس. للسيد مرتضى الحسيني الزبيدي
(ت ١٢٠٥هـ). تحقيق: عبد العليم الطحاوي. مراجعة محمد بهجت
الأثريّ وعبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٧هـ.
- ٦٠- تاريخ آداب اللغة العربيّة. جرجي زيدان. مراجعة د. شوقي ضيف.
دار الهلال (د.ط) (د.ت).
- ٦١- تاريخ أدبيات إيران (بالفارسية). د. ذبيح الله صفا. طبعة: طهران،
١٣٥٣هـ.
- ٦٢- تاريخ الأمم والملوك. لأبي جعفر؛ محمد بن جرير الطبري (ت
٣١٠هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان، بيروت
(د.ط)، (د.ت).
- ٦٣- تاريخ بغداد. لأبي بكر أحمد البغدادي (ت ٤٦٣هـ). دار الكتاب
العربي، بيروت (د.ط)، (د.ت).
- ٦٤- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس. لحسين بن محمد الديار
بكري. طبع في مصر ١٢٨٣هـ.
- ٦٥- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك.
- ٦٦- تاريخ وصاف. المعروف - أيضاً بـ: [كتاب تجزئة الأمصار وتجزئة
]. لشرف الدين عبد الله الطبري، الملقب بـ: (وصاف).
تحقيق: عبد الحميد آيتي. طهران. ١٣٤٦هـ. فارسي اللغة.

- ٦٧- التاريخ. خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ). تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. دمشق، ١٩٧٧م.
- ٦٨- التاريخ. لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر المعروف باليعقوبي (ت ٢٨٤هـ). دار صادر، بيروت (د.ط)، ١٣٧٩هـ.
- ٦٩- التبيان في البيان. للإمام شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣هـ). تحقيق ودراسة: أ.د. عبدالستار زموط. دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- ٧٠- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق. للعلامة فخر الدين عثمان بن عليّ الزيلعي الحنفي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (د.ت).
- ٧١- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. لابن أبي الإصبع؛ عبد العظيم العدواني (ت ٦٥٤هـ). د. حفني شرف. طبع: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- ٧٢- تحفة المرید (شرح جهرة التوحيد). لإبراهيم بن محمد البيجوري، (ت ١٢٧٧هـ). طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٠٣هـ.
- ٧٣- تذكرة الحفاظ. لأبي عبد الله؛ شمس الدين محمد الذهبي (٧٤٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٧٤- تسهيل المنطق. عبد الكريم مراد الأثري. مطابع سجل العرب. (ط. د)، (د.ت).
- ٧٥- التعريفات. لعليّ بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ). حققه وقدم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.
- ٧٦- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.
- ٧٧- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

- ٧٨- تفسير القرآن العظيم. لأبي الفداء؛ إسماعيل بن كثير القرشيّ
الدمشقيّ (ت ٧٧٤هـ). دار المعرفة، بيروت، ط ٢، (د.ت).
- ٧٩- التفسير الكبير. للإمام الفخر الرازيّ (ت ٦٠٦هـ). إعداد مكتب
تحقيق دار إحياء التراث العربيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت،
ط ٢، ١٤١٧هـ.
- ٨٠- تقويم البلدان. لعماد الدّين بن الملك الأفضل، المعروف بأبي الفداء،
(ت ٧٣٤هـ). اعتنى بتصحيحه البارون ماك بجوكيه ديسلان. طبع
في باريس، سنة ١٨٤٠م.
- ٨١- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. للقاضي أبي بكر محمد بن الطيّب
الباقلاّني (ت ٤٠٣هـ). تحقيق: عماد الدّين أحمد حيدر. مؤسّسة
الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٨٢- هذيب تاريخ دمشق. لثقة الدّين أبو القاسم عليّ بن الحسن المعروف
بابن عساكر (ت ٥٧١هـ). هذبه ورّبه: الشّيخ عبد القادر بدران.
دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- ٨٣- توضيح النحو؛ شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق.
أ.د. عبدالعزيز محمد فاخر. مطابع الدّار الهندسية. (د.ط)، ١٤١٧هـ.
- ٨٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطّبريّ
(ت ٣١٠هـ). تحقيق: محمود محمد شاكر، ومراجعة أحاديثه: أحمد
محمد شاكر. دار المعارف ومكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، (د.ت).
- ٨٥- جامع التواريخ. رشد الدّين: فضل الله بن عماد الدّولة (ت
٧١٨هـ). نقله من الفارسية الأستاذ محمد صادق نشأت وآخرون.
القاهرة، ١٩٦٠م.

- ٨٦- الجامع الصحيح. للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- ٨٧- الجامع الصحيح (سنن الترمذي). لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ). تحقيق وشرح: أحمد شاكر وغيره. طبع: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ٨٨- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ). اعتنى به وصححه: هشام البخاري. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٨٩- الجرح والتعديل. لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. حيد آباد، ١٣٧٣هـ.
- ٩٠- جهرة الأمثال. لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ). ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د. أحمد عبد السلام. خرّج أحاديث: أبو هاجر محمد زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٩١- جهرة أنساب العرب. لأبي محمد علي بن أحمد الأندلسي (ت ٤٥٦هـ). تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، (د.ت).
- ٩٢- الجنى الذانى في حروف المعاني. صنعة الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباد، والأستاذ محمد ندعم. نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٩٣- الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلاطين. لإبراهيم بن محمد، المعروف بابن دقمان (ت ٨٠٩هـ). تحقيق: سعيد عاشور، ومراجعة: د. أحمد السيد دراج. طبع: مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أمّ القرى (د.ط)، (د.ت).

- ٩٤- حاشية ابن عابدين = ردّ المختار على الدرّ المختار.
- ٩٥- حدائق السّحر في دقائق الشّعْر. لرشيد الدّين الوطواط (ت ٥٧٣هـ). تعريب: إبراهيم الشّواربيّ. طبع: لجنة التّأليف والتّرجمة، والنّشر ١٣٦٤هـ.
- ٩٦- الحركة الصّليبيّة. د. سعد عاشور. مكتبة الأبنجلو المصريّة، القاهرة. ط٢، ١٩٧١م.
- ٩٧- حسن التّوسّل إلى صناعة التّرسّل. لشهاب الدّين محمود الحلبي (ت ٧٢٥هـ). تحقيق ودراسة: د. أكرم عثمان يوسف. دارالحرّيّة، ١٩٨٠م.
- ٩٨- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. لجلال الدّين السيوطي. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، الحلبيّ، ط١، ١٩٦٧م.
- ٩٩- الحماسة. أبو تمام؛ حبيب بن أوس الطّائيّ (ت ٢٣١هـ). تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان. طبع: إدارة الثقافة والنّشر، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض (د.ط)، ١٤٠١هـ.
- ١٠٠- الحماسة. لأبي عبادة البحتريّ. اعتنى بضبطه وتدوينه: الأب لويس شيخو. دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- ١٠١- الحماسة البصريّة. لصدر الدّين عليّ بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ (ت ٦٥٩هـ). تحقيق: مختار الدّين أحمد. عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٢- الحيوان. لأبي عثمان؛ عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ). تحقيق: عبد السّلام هارون. المجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ، بيروت، ط٣، ١٣٨٨هـ.

- ١٠٣- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب. لعبد القادر عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. ط ٢، ١٩٧٩م.
- ١٠٤- الخصائص. لأبي الفتح؛ عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٣هـ). تحقيق: محمد عليّ النجار. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢هـ.
- ١٠٥- خصائص التراكيب. دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. د. محمد محمد أبو موسى. نشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٤، ١٤١٦هـ.
- ١٠٦- الخطط. لتقيّ الدين أحمد بن عليّ بن عبد القادر، المعروف بالقزويني، (ت ٨٤٥هـ). نشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، مصوّرّة طبعة بولاق، مصر. ١٢٧٠هـ.
- ١٠٧- دراسات منهجية في علم البديع. أ.د الشّحات محمد أبو ستيت. دار خفاجي للطباعة والنّشر. كفر شبين-قليوبية، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٠٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لشيخ الإسلام؛ شهاب الدّين أحمد بن عليّ الشّهير بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). دار الجليل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ١٠٩- دلائل الإعجاز. لعبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ). قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر. مطبعة المدنيّ، القاهرة، ط ٣، ١٤١٣هـ.
- ١١٠- دلائل الإعجاز. للإمام عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ). تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي. نشر: مكتبة القاهرة، مصر. ١٣٩٦هـ.

- ١١١- الدليل الشافي على المنهل الصافي. لجمال الدين بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ). تحقيق وتقديم: فهمي محمد سلوت. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١١٢- دمية القصر وعصرة أهل العصر. لأبي الحسن؛ علي بن الحسن الباخريزي (ت ٤٦٧هـ). تحقيق: محمد التونجي، حلب، ١٣٤٩هـ.
- ١١٣- الدول الإسلامية. ستانلي لين بول. نقل من التركية إلى العربية محمد صبيحي مرزات. أشرف على الترجمة محمد أحمد دهان. نشر: مكتب الدراسات الإسلامية، بدمشق، مطبعة الفلاح، دمشق ١٣٩٤هـ.
- ١١٤- ديوان ابن الدمينية. أبو السري؛ عبد الله بن عبد الله (ت ١٣٠هـ). تحقيق: أحمد راتب التفاح. مطبعة المدني، مصر. (د.ط)، ١٣٧٨هـ.
- ١١٥- ديوان ابن الرومي. تحقيق: د. حسين نصار. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة. (د.ط)، ١٩٧٧م.
- ١١٦- ديوان أبي تمام. بشرح الخطيب التبريزي. تحقيق: محمد عبده عزام. دار المعارف. (د.ط) ١٩٦٤م.
- ١١٧- ديوان أبي التجم العجلي. صنعه وشرحه: علاء الدين أغا. طبع: النادي الأدبي بالرياض، (د.ط)، ١٤٠١هـ.
- ١١٨- ديوان امرؤ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ط ٥، (د.ت).
- ١١٩- ديوان البحري. عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي. دار المعارف، القاهرة، ط ٣، (د.ت).
- ١٢٠- ديوان بشار بن برد. جمع وتحقيق: محمد الطاهر عاشور. الشركة التونسية للتوزيع، الشركة الوطنية للتشرو والتوزيع، الجزائر، ١٣٩٦هـ.

- ١٢١- ديوان حسّان بن ثابت. تحقيق: د. سيد حفني حسنين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. (د.ط)، ١٣٩٤هـ.
- ١٢٢- ديوان الحماسة: لأبي تمام حبيب بن أوس الكافي. شرح العلامة التبريزي. مكتبة التوري، دمشق.
- ١٢٣- ديوان الخوارج. جمعه وحقّقه: د. نايف محمّد معروف. دار المسيرة (د.ط)، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٥- ديوان ديك الجن. عبدالسلام بن رغيان الكلبي (ت ٢٣٥هـ). جمع: عبدالمعين الملوحي، ومحيي الدين الدرّويش. مطبعة سوريا ١٩٥٠م.
- ١٢٦- ديوان الصّاحب بن عبّاد. تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. طبع بغداد، ط ١، ١٣٨٤هـ.
- ١٢٧- ديوان الصنوبري (ت ٣٣٤هـ). تحقيق: د. إحسان عبّاس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠م.
- ١٢٨- ديوان عبد الله بن المعتز. طبعه وحلّ غريبه: الشيخ محيي الدين الحياط. المكتبة العربية، دمشق. (د.ط)، ١٣٧١هـ.
- ١٢٩- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح: د. محمّد يوسف نجم. دار صادر، بيروت. ١٩٥٨م.
- ١٣٠- ديوان العجاج. رواية عبدالملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه. تحقيق: عبدالحفيظ السلطي. توزيع ونشر: مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ١٣١- ديوان عدي بن الرقاع العاملي. جمع وتحقيق ودراسة: د. الشّريف عبد السلام البركاني. المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
- ١٣٢- ديوان علي بن الجهم. عُني بتحقيقه: خليل مردم بك. منشورات دار الآفان الجديدة، بيروت. ط ٢، ١٤٠٠هـ.

- ١٣٣- ديوان الفرزدق. قدّم له وشرحه محيد طراد. دار الكتاب العربيّ، بيروت. ط١، ١٤١٢هـ.
- ١٣٤- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عبّاس. دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٣٨١هـ.
- ١٣٥- ديوان القطاميّ. تحقيق: د. إبراهيم السّامرائي، و د. أحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ١٣٦- ديوان قيس بن الخطيم. حقّقه وعلّق عليه: ناصر الدّين الأسد. مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.
- ١٣٧- ديوان قيس بن الملوّح. شرح الشيخ عبد المتعال الصّعيديّ. مكتبة القاهرة، القاهرة، ط٢، (د.ت).
- ١٣٨- ديوان كثير عزّة. تحقيق: إحسان عبّاس. نشر وتوزيع: دار الثقافة، بيروت. (د.ط)، ١٩٧١م.
- ١٣٩- ديوان ليبد بن ربيعة العامريّ. دار صادر، بيروت، (د.ط)، و(د.ت).
- ١٤٠- ديوان المتنبّيّ. بشرح عبد الرّحمن البرقوقيّ. دار الكتاب العربيّ، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٧هـ.
- ١٤١- ديوان المعاني. لأبي هلال العسكريّ. مكتبة القدس، مصر، (د.ط)، ١٣٥٢هـ.
- ١٤٢- ديوان الهذليّين. نشر: الدّار القوميّة للطباعة والنّشر. المكتبة السّلفية، المدينة المنوّرة. (د.ط)، ١٣٨٥هـ.
- ١٤٣- الذّيل على الرّوضتين. (تراجم رجال القرنين: السّادس والسّابع). لشهاب الدّين؛ أبي محمّد، عبد الرّحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي

- شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ). تصحيح: محمد زاهد الكوثري. دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
- ١٤٤- الذيل على العبر في خبر من عبر. لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبدالرحمن بن الحسين بن العراقي (ت ٨٢٦هـ). حققه وعلق عليه: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ١٤٥- ردّ الحتار. لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين على الدرّ الحتار. شرح تنوير الأبصار. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٢، ١٣٨٦هـ.
- ١٤٦- الردود والتقود. لشمس الدين محمد بن يوسف الكرماني. مخطوط بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم: (٨٨٨٧).
- ١٤٧- رسائل الجاحظ. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٣٥٥هـ). تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. دارالجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ١٤٨- روضة الطالين. للإمام أبي زكريا؛ يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦هـ). المكتب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).
- ١٤٩- روضة الناظر وجنة المناظر. لشيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق: د. عبد الكريم بن علي التملة. مكتبة الرشيد، الرياض، ط ٥، ١٤١٧هـ.
- ١٥٠- زهر الآداب وثمر الألباب. لأبي إسحاق الحصري (ت ٤٥٣هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وأولاده، ط ٢، (د.ت).
- ١٥١- سرّ الفصاحة. للأمير أبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.

- ١٥٢- شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. لجمال بن نيابة المصري، (ت ٧٦٨هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، نشر: دار الفكر. ١٣٨٣هـ.
- ١٥٣- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل. لمحمد نجيت المطيعي. عالم الكتب، بيروت.
- ١٥٤- السلوك لمعرفة دول الملوك. أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ). صححه ووضع حواشيه: محمد مصطفى زيادة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢، ١٩٥٧م.
- ١٥٥- سقط الزند. لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ). دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٣هـ.
- ١٥٦- سمط اللآلئ في شرح آمالي القاضي. للوزير أبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الحديث، بيروت، ط ١٤٠٤، ٢هـ.
- ١٥٧- السنن. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. دار الحديث، بيروت، ط ١، ١٣٨٨هـ.
- ١٥٨- السنن. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق وتعليق: محمد مداد عبد الباقي. المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط) (د.ت).
- ١٥٩- السنن. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مع شرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السدي. اعتنى به ورقمه ووضع فهرسه: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- ١٦٠- سنن الترمذي = الجامع الصحيح.

- ١٦١- سنن الدارمي. للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، حققه وخرّج أحاديثه وفهرسه: فواز أحمد زمزلي وخالد القلمي. دار الريان للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٦٢- سير أعلام النبلاء. للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.
- ١٦٣- شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) مع الشرح. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١٦٦٤هـ.
- ١٦٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لأبي الفلاح عبد الحي العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ). المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ١٦٥- شرح ابن عقيل. لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ). المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، ١٤١٩هـ.
- ١٦٦- شرح الأشونبي على ألفية ابن مالك المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧٥هـ.
- ١٦٧- شرح التنوير على سقط الزند. لأبي يعقوب يوسف بن طاهر (٥٤٩هـ). المطبعة الإعلامية، مصر، (د.ط)، ١٣٠٣هـ.
- ١٦٨- شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور الإشيلي (ت ٦٦٩هـ). تحقيق: صاحب أبو جناح. الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي. (د.ط)، ١٤٠٢هـ.
- ١٦٩- شرح ديوان أبي العتاهية. دار التراث، بيروت، (د.ط)، ١٣٨٩هـ.

- ١٧٠- شرح ديوان الحماسة. الخطيب التبريزي. عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ١٧١- شرح ديوان الحماسة. لأبي عليّ أحمد بن محمد المرزوقيّ (ت ٤٢١هـ). نشره: أحمد أمين، عبد السلام هارون. لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٨هـ.
- ١٧٢- شرح ديوان زهير. للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشّيبانيّ ثعلب. الدّار القومية للطباعة والنّشر، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٤هـ.
- ١٧٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). ومعه كتاب: (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)؛ لمحيي الدّين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٧٤- شرح شواهد المغني. لجلال الدّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ). اعتنى بتصحيحه: محمد محمود الشنقيطي. المطبعة البهية، مصر.
- ١٧٥- شرح الصّوّليّ لديوان أبي تمام. دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان. منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.
- ١٧٦- شرح العضد الإيجيّ على مختصر ابن الحاجب (ضمن عدّة حواشي على شرح العضد). مراجعة وتصحيح: د. شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، ١٤٠٣هـ.
- ١٧٧- شرح القعيدة الطّحاوية. للعلامة ابن أبي العزّ الحنفيّ. حقّقها وراجعها: جماعة من العلماء، خرّج أحاديثها: محمد ناصر الدّين الألباني. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٣٩٩هـ.

- ١٧٨- شرح العقيدة الواسطية. د. صالح بن فوزان الفوزان. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرياض، ٦، ١٤١٣هـ.
- ١٧٩- شرح الفوائد الغيائية (مخطوط). مجهول المؤلف. تركيا.
- ١٨٠- شرح الفوائد الغيائية من علمي المعاني والبيان. للمولى أبي الخير. عصام الدين طاشكيري زاده. (د.ط)، (د.ت).
- ١٨١- شرح قطر الندى وبلّ الصدى. لأبي عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ). حققه وشرحه وأعرّب شواهدة: محمد خير طعمه حليبي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٨٢- شرح الكافية الشافية. للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ). حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريري. نشر: دار المأمون للتراث، (د.ط)، (د.ت).
- ١٨٣- شرح الكافية في النحو. لجمال الدين ابن عمر عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت (د.ط)، ١٤١٥هـ.
- ١٨٤- شرح المعلقات السبع. للقاضي حسين بن أحمد الزوزني. تحقيق وتعليق: يوسف عليّ بديوي. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ١٨٥- شرح المفصل. لموفق الدين ابن يعيش التحوي (ت ٦٤٣هـ). مكتبة المثني، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ١٨٦- شرح منهاج الطالبين. لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى (ت ٨٦٤هـ) شركة ومطبعة أحمد سعدن بهان وأولاده، ط ٤، ١٣٩٤هـ.

- ١٨٧- شعر تأبط شراً. دراسة وتحقيق: سلمان داود القرّة غولي، ورجب شعبان جاسم. مطبعة الآداب، التجف، ط ١، ١٣٩٣هـ.
- ١٨٨- شعر عبده بن الطيّب. د. يحيى الجبوري. دار التّربية (د. ط) ١٣٩١هـ.
- ١٨٩- شعر عليّ بن جبلة. تحقيق: حسين عطوان. طبع: دار المعارف، القاهرة.
- ١٩٠- شعر مروان بن أبي حفصة. تحقيق: حسين عطوان. دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
- ١٩١- شعر اليزيديين. جمع وتحقيق: د. محسن غياض. مطبعة النعمان، التجف. (د. ط)، (د. ت).
- ١٩٢- الشعر الشعراء. لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر. دار المعارف، القاهرة (د. ط)، (د. ت).
- ١٩٣- الشعر والشعراء. لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- ١٩٤- شهاب الدّين الخفاجيّ وجهوده في اللّغة. إعداد الطّالب: عبدالرزّاق فراج دخيل الحربيّ. رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير. ونوقشت بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٢هـ.
- ١٩٥- الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها. لأبي الحسن أحمد ابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. مطبعة عيسى البايّ.
- ١٩٦- صبح الأعشى في صناعة الإنشا. لأبي العباس؛ أحمد بن عليّ الفلقشندي (ت ٨٢١هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب (د. ط) ١٤٠٥هـ.
- ١٩٧- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربية). لأبي نصر؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٨هـ). دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- ١٩٨- صحيح البخاري = الجامع الصّحيح.

- ١٩٩- صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ). تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٠٠- الصناعتين: الكتابة والشعر. لأبي هلال الحسن بن علي بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ). حققه وضبط نصّه: د. مفيد قميجة. دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- ٢٠١- الصّوّء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدّين محمّد بن عبد الرحمن السّخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٢٠٢- الطبقات. لأبي عمرو؛ خليفة بن خياط العصفري (ت: ٢٤٠هـ). تحقيق وتقديم: د. أكرم ضياء العمري. دار طيبة للنشر والتّوزيع، الرياض، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
- ٢٠٣- طبقات الشافعية. لجمال الدّين؛ عبدالرحيم الأسنوي (٧٧٢هـ). تحقيق: عبد الله الجبوري. دار العلوم للطباعة والنّشر، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، (د.ط) ١٤٠٠هـ.
- ٢٠٤- طبقات الشافعية. لأبي بكر بن أحمد بن تقي الدّين ابن قاضي شهبة الدّمشقي (ت ٨٥١هـ). اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه: د. الحافظ عبد العليم خان، ورّتب فهرسه: د. عبد الله أنيس الطّبّاع. عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٠٥- طبقات الشافعية الكبرى. لتاج الدّين أبي نصر عبد الوهّاب السّبكي (ت ٧٧١هـ). تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلّو، ومحمود محمّد الطّناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. (د.ط)، (د.ت).

- ٢٠٦- طبقات الشعراء. لعبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. دار المعارف، القاهرة، ط ٤، (د.ت).
- ٢٠٧- طبقات فحول الشعراء. لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ). قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٠٨- الطبقات الكبرى. لمحمد بن سعد البصري (ت ٢٣٠هـ). دار صادر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٩- طبقات المفسرين. للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ). تحقيق: علي محمد عمر. نشر: مكتبة وهبه. مصر. ط ١، ١٣٩٢هـ.
- ٢١٠- طبقات التحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. ط ٣، (د.ت).
- ٢١١- العبر في خير من غير. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٢- العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ). دار الكتاب اللبناني، لبنان.
- ٢١٣- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. لبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ). ضمن شروح (التلخيص). دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- ٢١٤- العقد الفريد. لأبي عمر؛ أحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي (ت ٣٢٧هـ). شرحه وضبطه: أحمد أمين وآخرون. مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر، القاهرة، ط ٣، ١٣٨٤هـ.
- ٢١٥- عقود الجمال في المعاني والبيان. لجلال الدّين عبد الرّحمن محمّد السيوطي (ت ٩١١هـ). بشرح العلامة عبد الرّحمن بن عيسى بن مرشد العمري المعروف بالمرشديّ. مطبعة مصطفى البايّ الحلبّي وأولاده. مصر، ط ٢، ١٣٧٤هـ.
- ٢١٦- العقيدة الواسطية. لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ). (مع شرح الفوزان). مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع، الرياض، ط ٦، ١٤١٣هـ.
- ٢١٧- علم المعاني. د. عبد العزيز عتيق. دار التّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٨- العمدة في صناعة الشّعْر ونقده. لأبي عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق وشرح: د. مفيد محمّد قميحة. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢١٩- عيار الشّعْر. لمحمّد بن أحمد بن طباطبا العلويّ (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: عبّاس عبد السّتار. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- ٢٢٠- عيون الأخبار. لأبي محمّد؛ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت ٢٧٦هـ). نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، المؤسّسة المصريّة العامّة، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٣هـ.
- ٢٢١- غريب الحديث. لشيخ الإسلام أبي الفرج عبد الرّحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وثق أصوله، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: د. عبد المعطي أمين قلعي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

- ٢٢٢- غريب القرآن وتفسيره. لأبي عبد الرحمن؛ عبد الله بن يحيى الزبيديّ (ت ٢٣٧هـ). حققه وعلّق عليه: محمّد سليم الحاج. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٣- الفائق في غريب الحديث. لأبي القاسم محمود بن عمر الرّخشي (ت ٥٣٨هـ). تحقيق: عليّ الجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ط١، ١٣٦٤هـ.
- ٢٢٤- الفاضل في اللّغة والأدب: لأبي العباس محمّد بن يزيد المرّد. تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ. مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ٢٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ). تصحيح: عبد العزيز بن باز، ومحبّ الدّين الخطيب. دار الرّيان للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٢٦- فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التّفسير. محمّد بن عليّ الشّوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ). شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٨٣هـ.
- ٢٢٧- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب. للطّبيّ (ت ٧٤٣هـ). دراسة وتحقيق: من أوّله إلى الآية (١١٧)، من سورة البقرة، رسالة علميّة، تقدّم بها الطّالب/ صالح عبد الرّحمن الفائز، إشراف: د. حكمت بشير، ونوقشت عام ١٤١٣هـ. قسم التّفسير، كليّة القرآن الكريم، الجامعة الإسلاميّة.
- ٢٢٨- الفرق بين الفرق. عبد القاهر البغداديّ. نشر وطبع: مؤسّسة نشر الثقافة الإسلاميّة. القاهرة، ١٩٤٨م.

- ٢٢٩- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال. لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ). حققه وقدم له وعلّق عليه: د. إحسان عبّاس، ود. عبدالمجيد عابدين. نشر: دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، ١٣٩١هـ.
- ٢٣٠- فقه اللغة وأسرار العربية. لأبي منصور عبد الملك بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠هـ). منشورات: دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٣١- الفوائد الغيائية في علوم البلاغة. للعلامة عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ). دراسة وتحقيق: د. عاشق حسين. دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ٢٣٢- فوات الوفيات. لمحمد بن شاعر الكتبي (ت ٧٦٤هـ). تحقيق: د. إحسان عبّاس. دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٣٣- فواتح الرّمحوت في شرح مسلم الثبوت. لعبد العليّ محمد بن نظام الدين الأنصاري. طبع: المطبعة الأميرية ببولاق. مصر، ط ١، ١٣٢٤هـ.
- ٢٣٤- الفهرست. لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب بن التّلم (ت ٣٨٠هـ). نشر: دار المعرفة. بيروت، لبنان.
- ٢٣٥- القاموس المحيط. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. دار الريان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- ٢٣٦- القول البديع في علم البديع: للشيخ الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ). دراسة وتحقيق: د. عوض بن معيوض الجميعي. دار البشر للطباعة والنشر، القاهرة، وتوزيع مكتبة دار التراث مكة. ١٤٢٠هـ.

- ٢٣٧- الكافي. لموفق الدين أبي محمد؛ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بدار هجر، نشر: هجر للطباعة والتوزيع، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٣٨- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). طبع مستقلاً مع (الكشاف) والياً له. دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٣٩- الكامل. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٦هـ). عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٤٠- الكامل في التاريخ. لأبي الحسن عليّ بن أبي بكر بن الأثير (ت ٦٣٠هـ). تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- ٢٤١- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤٢- الكشاف عن حقائق التّزويل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل. لأبي القاسم محمود بن عمر الزّخشي (ت ٥٣٨هـ). تحقيق وتخرّيج: عبد الرّزاق المهديّ. دار إحياء التّراث العربيّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٤٣- لسان العرب. لأبي الفضل؛ جمال الدين ابن منظور الأفرقي (ت ٧١١هـ). دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

- ٢٤٤- لطائف اللطف. للشعالبي. تحقيق: عمر الأسعد. دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٢٤٥- اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار صادر، بيروت.
- ٢٤٦- اللباب في علم الإعراب: لئاج الدين محمد بن أحمد الإسفرائيني. تحقيق: د. شوقي المصري. مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- ٢٤٧- اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ). نشر: رتشارد يسوف مكارثي. المطبعة الكاثوليكية. بيروت. ١٩٥٢م.
- ٢٤٨- المؤتلف والمختلف: لأبي القاسم؛ الحسن بن بشر بن يحيى (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: عبدالستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨١هـ.
- ٢٤٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: صنعة: أبي الفتح ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ). مطبعة الترقّي، دمشق، ١٣٤٨هـ.
- ٢٥٠- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين ابن الأثير. قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي. ود. بدري طيانة. طبع: هضبة مصر، ط٢، (د.ت).
- ٢٥١- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميدانيّ (ت ٥١٨هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. نشر: عيسى الحلبي وشركاه. القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٥٢- مجمع البحرين وجوه الخبرين في شرح البخاري: لتقيّ الدّين يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني، المعروف بابن الكرماني (ت

- ٨٣٣هـ). مخطوط بمكتبة المخطوطات بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى في مكة المكرمة تحت رقم: (١٢٨) حديث.
- ٢٥٣- المجموع شرح المهذب: للتووي. لكتب الإرشاد، جدّة، الملكة العربيّة السّعوديّة.
- ٢٥٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم التّجديّ. طبع بإشراف الرّئاسة العامّة لشؤون الحرمين الشّريفين.
- ٢٥٥- محاضرات تاريخ الأمم الإسلاميّة (الدّول العبّاسيّة): تأليف: الشّيخ محمّد الحضريّ بك. دار الفكر العربيّ (د.ط)، (د.ت).
- ٢٥٦- المحصول في علم أصول الفقه: لمحمّد بن عمر بن الحسين الرّازيّ (ت ٦٠٦هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت. ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٧- مختار الصّحاح. للإمام محمّد بن أبي بكر الرّازيّ (ت ٦٦٦هـ). إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان، بيروت (د.ط)، ١٩٨٨م.
- ٢٥٨- مختصر الصّواعق المرسلّة على الجهمية المعطلّة: لمحمّد بن أبي بكر الجوزية. اختصره: محمّد الموصلي. دار الفكر، بيروت.
- ٢٥٩- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالد بن عني بنشره: برجشتراسر. المطبعة الرّحمانية. ١٩٣٤م.
- ٢٦٠- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان: لأبي محمّد عبد الله بن أسعد اليافعيّ اليمينيّ (ت ٧٦٨هـ). نشر: مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٣٩٠هـ.

- ٢٦١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان: لأبي محمّد؛ عبد الله اليافعيّ (ت ٧٦٨هـ). دار المعارف التّظاميّة، حيدر آباد الدّكن، الهند، ط ١، ١٣٣٩هـ.
- ٢٦٢- مروج الذهب ومعادن الجواهر: لأبي الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ). تحقيق: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد. نشر: المكتبة التّجاريّة الكبرى، القاهرة، ط ٤، ١٣٨٥هـ.
- ٢٦٣- المزهري في علوم اللّغة وأنواعها: لجلال الدّين عبد الرّحمن السيّوطيّ (ت ٩١١هـ). شرح وضبط وتصحيح: محمّد أحمد جاد المولى، ومحمّد أبو الفضل، وعليّ البحايّ. دار إحياء الكتب العربيّة، ط ٤، ١٣٧٨هـ.
- ٢٦٤- المسائل البصريّات: لأبي عليّ الفارسيّ. تحقيق: الدّكتور حسن هنداوي. دار العلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت. ١٤٠٧هـ.
- ٢٦٥- المستصفي من علم الأصول: لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ الطّوسيّ (ت ٥٠٥هـ). تحقيق وتعليق: د. محمّد سليمان الأشقر. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٦٦- المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم جارالله محمود الزّمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦٧- مسند الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ): أشرف على إصداره: د. عبد المحسن التركيّ، وشارك في التّحقيق: شعيب الأنوط وجماعة. مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٢٦٨- مصابيح المعاني في حروف المعاني: لمحمّد بن عليّ الموزعيّ، المعروف بابن نور الدّين (ت ٨٢٥هـ). دراسة وتحقيق: د. عايض بن نافع بن ضيف الله العمري. دار المنار للطّبع والنّشر والتّوزيع. مصر. ط ١، ١٤١٤هـ.

- ٢٦٩- المصباح: للسيد الشريف الجرجاني. رسالة دكتوراه تقدّم بها الباحث: فريد التّكلاوي لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة والنّقد، مخطوط بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
- ٢٧٠- المطول؛ شرح تلخيص المفتاح: لسعد الدّين مسعود التّفّازاني الهروي. نشر: المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة ١٣٣٠هـ.
- ٢٧١- المعارف: لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). حقّقه وقدم له: ثروت عكاشة. مطبعة دار الكتب (د.ط)، (د.ت).
- ٢٧٢- معالم السنن: للخطابي (ت ٣٨٨هـ). [مع كتاب سنن أبي داود]. دار الحديث. بيروت، ط ١، ١٣٨٨هـ.
- ٢٧٣- معاني الحروف: لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤هـ). حقّقه وخرّج شواهده وعلّق عليه وقدم له: د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- ٢٧٤- معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. تحقيق: د. هدى محمود (ت ٢١٥هـ). مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط ١، ١٤١١هـ.
- ٢٧٥- المعاني الكبير في أبيات الحماسة: لأبي محمد بن قتيبة. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٦٨هـ.
- ٢٧٦- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: لعبد الرّحيم بن أحمد العبّاسي (ت: ٩٦٣هـ). تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت (د.ط) ١٣٦٧هـ.

- ٢٧٧- المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيّب المعتزلي، (ت ٤٣٦هـ). تقديم: خليل الميس. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٧٨- معجم البلاغة العربية: صنعة: د. بدري طبانة. دار المنارة للنشر والتوزيع، جدّة، دار ابن حزم، بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٩- معجم البلدان: لأبي عبد الله شهاب الدّين ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ). دار المأمون، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطّبعة الأخيرة، (د.ت).
- ٢٨٠- معجم الشعراء: لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ). صحّحه وعلّق عليه: أ.د. ف. كرنكو. دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٢٨١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسيّ (ت ٤٨٧هـ). تحقيق وضبط: مصطفى السّقا. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
- ٢٨٢- معجم المؤلفين، تراجم مصنّفي الكتب العربيّة: لعمر رضا كحّالة. نشر: مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- ٢٨٣- معجم المطبوعات: يوسف إلياس سرّكيس. مطبعة سرّكيس، بمصر، ١٩٢٩م.
- ٢٨٤- معجم مقاييس اللّغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). تحقيق وضبط: عبد السّلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- ٢٨٥- العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: لأبي منصور؛ موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ). حقق كلماته بإرجاعها إلى أصولها، وذكر معانيها الأصلية، وتتبع التغييرات التي طرأت عليها: د. ف. عبد الرحيم. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٢٨٦- معين التعم ومبيد التقم: لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ). حققه وضبطه وعلق عليه: محمد عليّ التجار وآخرون. نشر: مكتبة الخانجيّ بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، طبع دار الكتاب العربي، بمصر. القاهرة، ط١، ١٣٦٧هـ.
- ٢٨٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك محمد عليّ حمد الله. دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- ٢٨٨- المغول في التاريخ: د. فؤاد عبد المعطي الصياد. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٨٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة. مراجعة وتحقيق: كامل كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٩٠- مفتاح العلوم: للإمام أبي يعقوب؛ يوسف بن أبي بكر السكاكيّ (ت ٦٢٦هـ). ضبط وتعليق: نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩١- مفتاح المفتاح: للعلامة الشيرازي. تحقيق ودراسة ونقداً رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كليّة اللغة العربيّة (جامعة الأزهر). إعداد: نزيه عبد الحميد السيّد فراج، إشراف: د. كامل إمام الخولي، ١٣٩٧هـ.

- ٢٩٢- **المفصل في صنعة الإعراب:** لأبي القاسم محمود بن عمر الرّمحشري (ت ٥٣٨هـ). تقديم وتبويب: د. عليّ بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٩٣- **المفضليّات:** للمفضّل الضّبّيّ (ت ١٧٨هـ تقريباً). تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعارف، ط٧، ١٩٨٣م.
- ٢٩٤- **مقاتل الطالبيين:** لأبي الفرج؛ عليّ بن الحسين الأصهبهاني (ت ٣٥٦هـ) شرح وتحقيق السيّد أحمد صقر. وهناك طبعة أخرى ١٩٤٩م.
- ٢٩٥- **المقاصد النحويّة:** للعيني، بهامش الخزانة. الهيئة المصرية العامّة للكتاب. مصر، ط٢، ١٩٧٩م.
- ٢٩٦- **مقامات الحريري:** لأبي محمّد؛ القاسم بن عليّ الحريري البصري (ت ٥١٦هـ). المكتبة الشعبيّة. بيروت.
- ٢٩٧- **المقرب:** لعليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ). تحقيق: أحمد عبد الستار عبد الله الجبوريّ. مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٩٧٢م.
- ٢٩٨- **الملل والتحل:** لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشّهريّ (ت ٥٤٨هـ). تحقيق: محمّد سيّد كيلانيّ. دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٢٩٩- **من سمات التراكيب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني:** أ.د. عبدالستار حسين زموط. مطبعة الحسين الإسلاميّة، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٣٠٠- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:** لأبي الفرج؛ عبد الرّحمن بن محمّد الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ). طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٨هـ.

- ٣٠١- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: للإمام جمال الدين أبي عمر عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٠٢- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ). حققه ووضع حواشيه: د. محمد أمين.
- ٣٠٣- الموازنة بين أبي تمام والبُحْثُريّ: لأبي القاسم الحسن بن بشير الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: أحمد صقر. دار المعارف. ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٣٠٤- الموازنة بين أبي تمام والبُحْثُريّ: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر. دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٤٠٢هـ.
- ٣٠٥- الموازنة بين أبي تمام والبُحْثُريّ: لأبي القاسم الحسن بن بشير الآمدي، (ت ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة ١٣٧٨هـ.
- ٣٠٦- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصر: إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني. نشر: دار التدوّة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط ٣، عام ١٤١٨هـ.
- ٣٠٧- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر: لأبي عبد الله محمد المرزباني (ت ٣٨٤هـ). تحقيق: عليّ محمد الجاوي. دار نهضة مصر، (د.ط)، ١٩٦٥م.

- ٣٠٨- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: لمحمد المرابط الدلاني. تحقيق: مصطفى الصادق العربي.
- ٣٠٩- التجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ). نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، (د.ط)، (د.ت).
- ٣١٠- النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة: لعباس حسن. دار المعارف، مصر، ط٥، (د.ت).
- ٣١١- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان: للخطيب الجوهري، علي بن داود الصيرفي. تحقيق: د. حسن حبش. دار الكتب، (د.ط)، ١٩٧٠م.
- ٣١٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات؛ كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار هضبة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ٣١٣- النشر في القراءات العشر: لأبي الخير، محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ). قدم له: علي الصباغ، وخرّج آياته: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٣١٤- التقائض. نقائض جوير والفرزدق. نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. مطبعة بريل، ليدن، (د.ط)، ١٩٠٨-١٩٠٩م.
- ٣١٥- التكت في إعجاز القرآن: لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤هـ) (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). حققها وعلّق عليها: محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام. دار المعارف، القاهرة، ط٤، (د.ت).

- ٣١٦- التوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت، القاهرة. ط ١، ١٤٠١هـ.
- ٣١٧- نهاية الأرب في فنون الأدب: لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣هـ). دار الكتب العربية، القاهرة (د.ط) ١٣٤٢هـ.
- ٣١٨- نهاية الإيجاز في دارية الإعجاز: للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرّازي (ت ٦٠٦هـ). تحقيق ودراسة: د. بكرى شيخ أمين. دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٥م.
- ٣١٩- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٣٢٠- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي. نشر: مكتبة المتنبي، بيروت، (د.ط)، ١٩٥٥م.
- ٣٢١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط) ١٣٩٤هـ.
- ٣٢٢- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين؛ خليل بن أيك الصفدي. (ت ٧٦٤هـ). اعتنى به هلموت ريتير. دار النشر فرانز شتايز بتيسبادن. ٣٨١هـ.
- ٣٢٣- الوساطة بين المتنبّي وخصومه: لعلي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البحاي. نشر وطبع: عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣٢٤- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: لأبي العباس؛ أحمد بن محمد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ). حقق أصوله وكتب هوامشه: د. يوسف عليّ طويل، د. مريم قاسم طويل. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٢٥- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: لأبي منصور؛ عبد الملك بن إسماعيل الثعالبيّ (ت ٤٢٩هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٢م.

١٢- فهرس موضوعات الدراسة

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٩ | ١ - المُقدِّمة |
| | ٢ - القسمُ الأوَّلُ: قِسْمُ الدِّرَاسَةِ ويشتملُ على تمهيدٍ |
| ٢١ | وفَصْلَيْنِ |
| | التَّمهيدُ: التَّعْرِيفُ بِالْعَضدِ الإيْجِيِّ وكتابهِ «الفوائد الغيائية» وفيه |
| ٢٣ | مبحثان: |
| ٢٥ | المَبْحَثُ الأوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِعَضدِ الدِّينِ الإيْجِيِّ |
| ٣١ | المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِكتابهِ «الفوائد الغيائية» |
| | الفصل الأوَّلُ: التَّعْرِيفُ بِشَمْسِ الدِّينِ الكِرْمَانِيِّ، وفيه: |
| ٣٥ | تمهيدٌ، وثلاثةُ مباحث: |
| ٣٧ | التَّمهيدُ: بُدْءٌ موجزٌ عن عَصْرِ الكِرْمَانِيِّ |
| ٥٧ | المَبْحَثُ الأوَّلُ: حَيَاةُ الكِرْمَانِيِّ، وفيه ثلاثةُ مطالب: |
| ٥٩ | المَطْلَبُ الأوَّلُ: اسمُهُ، ونسبُهُ، ولقبُهُ، وكنيته |
| ٦٣ | المَطْلَبُ الثَّانِي: مولدُهُ، ونشأتهُ، ورحلاتُهُ |
| ٦٧ | المَطْلَبُ الثَّالِثُ: عقيدتهُ، وأخلاقُهُ، وصفاتهُ |
| | المَبْحَثُ الثَّانِي: شيوخُهُ، وتلاميذُهُ، ومكانتهُ العِلْمِيَّةُ، وفيه ثلاثةُ |
| ٧٣ | مطالب: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٧٥ | المطلبُ الأوَّلُ: شيوخُه..... |
| ٧٧ | المطلبُ الثاني: تلاميذه..... |
| ٨٤ | المطلبُ الثالث: مكانته العِلْمِيَّة..... |
| ٨٧ | المَبْحَثُ الثالث: مصنَّفاته، ووفاته، وفيه مَطْلَبان:..... |
| ٨٩ | المطلبُ الأوَّلُ: مُصنَّفاته..... |
| ٩٤ | المطلبُ الثاني: وفاته..... |
| ٩٥ | الفصل الثاني: التَّعْرِيفُ بكتابِ «تَحْقِيقِ الفَوَائِدِ الغِيايَةِ»، وفيه أربعةُ مباحث:..... |
| ٩٧ | المَبْحَثُ الأوَّلُ: اسمُ الكتابِ، وتوثيقُ نِسْبَتِهِ للمؤلِّفِ، ومنهجُ المؤلِّفِ فيه، وفيه ثلاثةُ مَطْلَبٍ:..... |
| ٩٩ | المطلبُ الأوَّلُ: اسمُ الكتابِ..... |
| ١٠٣ | المطلبُ الثاني: توثيقُ نِسْبَتِهِ للمؤلِّفِ..... |
| ١٠٥ | المطلبُ الثالث: منهجُ المؤلِّفِ فيه..... |
| ١٢١ | المَبْحَثُ الثاني: مصادرُ الكتابِ وشواهدُه، وفيه مَطْلَبان:..... |
| ١٢٣ | المطلبُ الأوَّلُ: مصادرُ الكتابِ..... |
| ١٣٥ | المطلبُ الثاني: شواهدُ الكتابِ..... |
| ١٤٩ | المَبْحَثُ الثالث: تقويمُ الكتابِ، وفيه مَطْلَبان:..... |
| ١٥١ | المطلبُ الأوَّلُ: مَزَايا الكتابِ..... |
| ١٦٦ | المطلبُ الثاني: المآخذُ عليه..... |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| | المَبْحَثُ الرَّابِعُ: وصفُ مَخْطُوطَاتِ الكِتَابِ، ومنهجُ |
| ١٧٧ | التَّحْقِيقِ، وفيه مَطْلَبَانِ: |
| ١٧٩ | المَطْلَبُ الأوَّلُ: وصفُ مَخْطُوطَاتِ الكِتَابِ |
| ١٩٠ | المَطْلَبُ الثَّانِي: منهجُ التَّحْقِيقِ |

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|---------|--|
| ٨٢٧-٢٠٣ | القسم الثاني: قسم التحقيق |
| ٢٠٧ | خطبة الكتاب |
| ٢١٩ | المقدمة |
| | الفصل الأول: في علم المعاني والكلام في الخبر |
| ٦١٥-٢٣٧ | والطلب |
| ٥٦١-٢٤٨ | القانون الأول: في الخبر |
| ٢٦٢ | الفن الأول: في الإسناد |
| | الفن الثاني: في المسند والمسند إليه والكلام في الحذف |
| ٤١٣-٢٨١ | والإثبات وفي التعريف بأنواعه والتكثير وفي التتابع |
| ٣٠٩-٢٨٢ | النوع الأول: في الحذف والإثبات |
| ٢٨٢ | الحذف |
| ٣٠١ | الإثبات |
| ٣٦٤-٣١٠ | النوع الثاني: في التعريف بأقسامه والتكثير |
| ٣٦١-٣١٠ | التعريف |
| ٣١٢ | تنبيه |
| ٣٢٢ | التعريف بالعلمية |
| ٣٢٥ | التعريف بالمضمرة |

| | |
|---------|---|
| ٣٣٠ | التعريف بالموصولية..... |
| ٣٤٢ | التعريف بالإشارة..... |
| ٣٤٨ | التعريف باللام..... |
| ٣٥٠ | تنبيه..... |
| ٣٥١ | التعريف بالإضافة..... |
| ٣٥٦ | تذنيب..... |
| ٣٦١ | التنكير..... |
| ٣٨٦-٣٦٥ | النوع الثالث: في التوابع..... |
| ٣٦٥ | الوصف..... |
| ٣٧٠ | التوكيد..... |
| ٣٧١ | البيان..... |
| ٣٧٦ | البدل..... |
| ٣٧٩ | العطف..... |
| ٣٨٧ | حاتمة..... |
| ٣٩١ | الالتفات..... |
| ٤١١ | تذنيب..... |
| ٥١٨-٤١٤ | الفن الثالث: في وضع الطرفين كل عند صاحبه والنظر في التقديم والتأخير، وفي الربط وفي القصر..... |
| ٤٤٢-٤١٤ | النوع الأول: في التقديم والتأخير..... |
| ٤١٤ | التقديم..... |
| ٤٣١ | تذنيبات..... |

| | |
|---------|--|
| ٤٤٣-٤٨٦ | النوع الثاني: في الربط والتعلق..... |
| ٤٤٣ | الربط بين مفردين أو مفرد وجملة..... |
| ٤٤٨ | الربط بين جملتين..... |
| ٤٤٨ | الربط بالشرط..... |
| ٤٤٩ | أدوات الشرط..... |
| ٤٧٠ | تنبيهات..... |
| ٤٨٢ | الربط بالتردد..... |
| ٤٨٢ | أدواته..... |
| ٤٩١-٥١٨ | النوع الثالث: في القصر..... |
| ٤٩٧ | طرق القصر..... |
| ٥١٥ | خاتمة..... |
| ٥١٩-٥٦١ | الفن الرابع : في وضع الجملتين، والكلام في الوصل والفصل وفي الإيجاز والإطناب وفي جعل إحداهما حالاً |
| ٥١٩-٥٤٣ | النوع الأول في الفصل والوصل..... |
| ٥٢٤ | الوصل..... |
| ٥٣٥ | الفصل..... |
| ٥٤٣-٥٥٣ | النوع الثاني: في الإيجاز والإطناب..... |
| ٥٤٤ | الإيجاز..... |
| ٥٤٧ | الإطناب..... |
| ٥٥٤ | النوع الثالث: في جعل إحدى الجملتين حالاً..... |
| ٥٦٢-٦١٥ | القانون الثاني: في الطلب..... |

| | |
|---------|------------------------------------|
| ٥٦٦ | تنبيه..... |
| ٦١٥-٥٧٣ | أنواع الطلب..... |
| ٥٧٣ | التَّمَنِّي..... |
| ٥٧٤ | الاستفهام..... |
| ٥٩٤ | خاتمة..... |
| ٥٩٥ | الأمر..... |
| ٦٠٠ | التَّهْيِءُ..... |
| ٦٠٤ | خاتمة..... |
| ٦٠٦ | النداء..... |
| ٦٠٧ | تذنيب..... |
| ٧٨٦-٦١٨ | الفصل الثاني: في علم البيان..... |
| ٦٧٣-٦٢٩ | الأصل الأول: في التشبيه..... |
| ٦٣١ | النوع الأول: في طرفيه..... |
| ٦٣٥ | النوع الثاني: في وجه التشبيه..... |
| ٦٤٦ | النوع الثالث: في غرض التشبيه..... |
| ٦٥٧ | تنبيهات..... |
| ٦٥٩ | النوع الرابع: في حال التشبيه..... |
| ٦٦٧ | النوع الخامس: في صيغة التشبيه..... |
| ٦٧٢ | تنبيه..... |
| ٧٢١-٦٧٤ | الأصل الثَّانِي: في المحاز..... |

| | |
|---------|----------------------------|
| ٦٩١ | وجوه التصرف في اللفظ |
| ٧١٤ | وجوه التصرف في المعنى |
| ٧٦٨-٧٢٢ | الأصل الثالث: في الاستعارة |
| ٧٢٢ | مقدمة |
| ٧٣٢ | التقسيمات |
| ٧٣٨ | تنبيه |
| ٧٤٨ | تنبيه آخر |
| ٧٥٧ | الخاتمة |
| ٧٨٦-٧٦٨ | الأصل الرابع: في الكناية |
| ٧٧١ | أقسام الكناية |
| ٧٧٧ | تذنيبات |
| ٨٢٧-٧٨٧ | تذليل للعالمين |
| ٧٩٢ | أقسام علم البديع |
| ٨١٠-٧٩٢ | المحسنات المعنوية |
| ٧٩٢ | المطابقة |
| ٧٩٣ | المقابلة |
| ٧٩٤ | المشاكلة |
| ٧٩٥ | مراعاة النظر |
| ٧٩٧ | المزاوجة |
| ٧٩٨ | اللف والنشر |
| ٧٩٩ | الجمع |

| | |
|---------|--------------------------------|
| ٨٠٠ | الفرق..... |
| ٨٠١ | التقسيم..... |
| ٨٠٢ | الجمع مع التقسيم..... |
| ٨٠٣ | التقسيم مع الجمع..... |
| ٨٠٤ | الجمع مع التفريق والتقسيم..... |
| ٨٠٥ | الإيهام..... |
| ٨٠٥ | التوجيه..... |
| ٨٠٥ | الاعتراض..... |
| ٨٠٨ | التجاهل..... |
| ٨٠٨ | الاستتباع..... |
| ٨١٠-٨٢٧ | المحسنات اللفظية..... |
| ٨١٠ | التحسيس..... |
| ٨١٨ | القلب..... |
| ٨٢٠ | السجع..... |
| ٨٢١ | الترصيع..... |
| ٨٢٩ | الفهارس..... |

| الصفحة | الفهرس |
|---------|---------------------------------|
| ٨٤٥-٨٢٩ | ١. فهرس الآيات القرآنية |
| ٨٤٦ | ٢. فهرس الأحاديث والآثار |
| ٨٤٨-٨٤٧ | ٣. فهرس الأمثال والأقوال |
| ٨٦٠-٨٤٩ | ٤. فهرس الشعر |
| ٨٦١ | ٥. فهرس أنصاف الأبيات |
| ٨٦٢ | ٦. فهرس الشعراء |
| ٨٧١-٨٦٣ | ٧. فهرس الأعلام |
| ٨٧٣-٨٧٢ | ٨. فهرس الأمم والقبائل |
| ٨٧٥-٨٧٤ | ٩. فهرس الأماكن والبلدان |
| ٨٧٧-٨٧٦ | ١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن |
| ٩١٦-٨٧٨ | ١١. فهرس المصادر والمراجع |
| ٩١٧ | ١٢. فهرس الموضوعات |
| ٩٢٦ | ١٣. فهرس الفهارس |